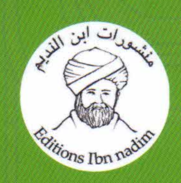




محمد شعبان صوان

السلطان والتاريخ

لماذا نقرأ التاريخ العثماني؟

ابن النديم للنشر والتوزيع
دار الروافد الثقافية - ناشرون

محمد شعبان صوان

باحث وكاتب من فلسطين.

هذا الكتاب

لم يكن المقصود من هذا الكتاب التأريخ للدولة العثمانية بقدر محاولة الإجابة على السؤال الهام: لماذا نقرأ التاريخ؟ ولماذا نقرأ تاريخنا بشكل خاص؟ فكانت صفحات الكتاب للإجابة على هذا التساؤل فيما يخص التاريخ العثماني وحده، ويمكن بعد ذلك تطبيق ما جاء في المقدمة المنهجية على تواريخ أخرى .

وفيما يخص التاريخ العثماني وجدت الدراسة أن لقراءته فوائد جمة تختص بأحوالنا اليوم، فهو ليس تاريخاً ميتاً يُحكى للتسلية أو البكاء أو حتى الإعجاب، بل إن هناك عبراً ودروساً يمكن لأمتنا أن تستقيها من هذا التاريخ القريب الذي دخلنا به العصر الحديث ونحن في حالة وحدة ولكنها ضعيفة كانت تعيش سنواتها الأخيرة بعد زمن القوة والعظمة، ولهذا فإن لهذا الضعف الوحدوي أهميته في توضيح كثير من القضايا التي ما زلنا نحتار في الإجابة عليها:

- إنجازات زمن القوة ومقاومة مرحلة الضعف.
- آثار التغريب السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومقاومتها.
- تعميق الهوية الجامعة في دولة تعددية.
- كيف فشلت مشاريع النهضة؟
- إضرار التجزئة بأصحابها.
- من الذي رحب بالهجرة الصهيونية؟
- التسامح الذي جعله الغرب قاتلاً وأسباب الصراعات الداخلية.
- من الذي تعاون مع الاحتلال الأوروبي؟
- جناية "المجتمع الدولي" علينا.
- علاقة الغرب بإلغاء الخلافة.
- ماذا لو بقيت الخلافة؟
- كشف تشويه الخلافة وطرحها بالمقارنة بين ما كان وما هو كائن حالياً.

ISBN 978-9931-599-03-6



ابن النديم للنشر والتوزيع

الجزائر: حي 180 مسكن عمارة 3 محل
رقم 1 المحمدية
تلفاكس: +21341359788
خلوي: +213661207603
email: nadimedition@yahoo.fr

دار الروافد الثقافية - ناشرون

لبنان، بيروت، الحمراء، شارع ليون، بناية برج ليون، الطابق السادس
خلوي: 009613692828
هاتف: 009611740437
ص.ب: 6058 – 113 الحمراء
email: rw.culture@yahoo.com

ابن النديم للنشر والتوزيع
دار الروافد الثقافية - ناشرون

السلطان والتاريخ

لماذا نقرأ التاريخ العثماني؟

محمد شعبان صوان





السلطان والتاريخ
لماذا نقرأ التاريخ العثماني؟
تأليف: محمد شعبان صوان

الطبعة الأولى، 2016
عدد الصفحات: 828
القياس: 17 × 24
الترقيم الدولي ISBN: 978-9931-599-03-6
الإيداع القانوني: 2014-3476

ابن النديم للنشر والتوزيع

الجـزائـر: حي 180 مسكن عمارة 3 محل رقم 1، المحمدية
خلـــوي: 03 76 20 661 213+

وهـــران: 51 شارع بلعيد قويدر
ص.ب. 357 السانيا زرباني محمد
تلفاكس: 88 97 35 41 213+
خلـــوي: 03 76 20 661 213+
Email: nadimedition@yahoo.fr

دار الروافد الثقافية ـ ناشرون
هاتف خلوي: 204180 (96171)
ص. ب.: 113/6058
الحمـراء، بيروت–لبنان
Email: Rw.culture@yahoo.com

المحتويات

"شعب بلا تاريخ كالريح التي تعصف بأعشاب البراري"

من أمثال الهنود الحمر

وله عدة تفسيرات منها:

إن الشعب الذي لا يعي تاريخه يكرر أخطاء الماضي كما تكرر الريح إحداث الدمار والحرائق في أعشاب البراري دون الاعتبار بأخطائها الماضية.

أو أن الشعب الذي لا يعي تاريخه يصبح عرضة للهيمنة والسيطرة الخارجية كالأعشاب التي تميل مع أي ريح.

مقدمة

المدخل الصهيوني لتدجين الفكر السياسي الإسلامي

ليس المقصود من هذا الكتاب التأريخ للدولة العثمانية بقدر محاولة الإجابة على السؤال الهام: لماذا نقرأ التاريخ؟ ولماذا نقرأ تاريخنا بشكل خاص؟ فكانت صفحات الكتاب للإجابة على هذا التساؤل فيما يخص التاريخ العثماني وحده، ويمكن بعد ذلك تطبيق ما جاء في المقدمة المنهجية على تواريخ أخرى.

وفيما يخص التاريخ العثماني وجدت الدراسة أن لقراءته فوائد جمة تختص بأحوالنا اليوم، فهو ليس تاريخاً ميتاً يُحكى للتسلية أو البكاء أو حتى الإعجاب وحده، على ما في الثقة بماضينا من قوة دافعة، بل إن هناك عبراً ودروساً يمكن لأمتنا أن تستقيها من هذا التاريخ القريب الذي دخلنا به العصر الحديث ونحن في حالة وحدة ولكنها كانت ضعيفة تعيش سنواتها الأخيرة بعد زمن القوة والعظمة، ولهذا فإن لهذا الضعف الوحدوي أهميته في توضيح كثير من القضايا التي ما زلنا نحتار في الإجابة عليها.

لقد ارتبط الفكر السياسي الإسلامي زمناً طويلاً بمؤسسة الخلافة الإسلامية التي صنعت الإنجازات الكبرى التي يتحدث هذا الكتاب عنها، ولا أريد هنا نقاش الأدلة التي قامت الخلافة على أساسها نفياً أو إثباتاً، لأن ما أريد التشديد عليه هو أنها أدت خدمات جليلة وجلية حتى لفظت آخر أنفاسها مما جعلها بعبعاً لأعداء بلادنا يسعون بكل طاقتهم للحؤول دون إعادتها إلى الحياة كما كانت، وأن على بعض الحركات الإسلامية أن تستوعب درس المرحلة الماضية جيداً وذلك حين عزفت عن الارتباط بهذه المؤسسة، وبخاصة سعيها الدءوب بعد نجاحها في تسلم زمام الأمور عقب الثورات

العربية لنفي "تهمة" العمل لإحيائها، ولم يكن ذلك نتيجة بحث علمي بريء وصل إلى أن الخلافة دخيلة على الإسلام مثلاً، بل جاء نتيجة واضحة لمحاولات تبييض الصفحات وتقديم أوراق الاعتماد واستخراج شهادات حسن السلوك من القوى الغربية التي تهيمن على الشئون العالمية، ولا يستقر حاكم على كرسيه إلا بموافقتها ومن ثم تكون المصلحة بنيل رضاها إذا أريد لحكم أن يستقر، ومن أقوى الأدلة على ذلك قيام البعض بالتملص من قضايا كانت تعد مصيرية وعنواناً عقائدياً ومصدراً للشرعية، لا لشيء إلا لأنها تزعج المرجعيات الغربية، كالقضية الفلسطينية التي ما إن جلسوا على الكراسي حتى انقلبوا على خطابهم السابق بشأنها وسارعوا لطمأنة أعداء أمتنا على إزالتها من جداولهم، أو التزامهم السلام مع الصهاينة، إن الميزان الذي يحكم على الإنجازات هو مدى قدرتها على تغيير الواقع العفن الذي غرقنا فيه وغمست القوى الكبرى رءوسنا فيه، وإن افتتاح العهود الجديدة بالتأقلم مع أسباب ومظاهر فشلنا الماضي لم يؤد إلى التغيير أو حتى الإصلاح وذلك بسبب الالتزام بالحدود الاستعمارية التي رسمها الغرب بيننا وحد من تواصل إمكاناتنا التي يمكننا النهوض بها وهزيمة مشروعه في بلادنا، فكان ذلك درساً قاسياً يضاف إلى سلسلة دروس الماضي.

وقد كتبت هذه الدراسات في مراحل مختلفة وربما وجد القارئ الكريم فيها بعض التكرار في المعلومات والنصوص والعذر في هذا هو اختلاف السياق، فالحديث عن القضية الأرمنية يمكن أن يأتي في سياق آثار التغريب التي فتتت النسيج الاجتماعي العثماني ويمكن أن يأتي أيضاً كمثل على التدخل الغربي السياسي في الشئون العثمانية الداخلية، فالحديث عن آثار الاستيراد الفكري يختلف عن الحديث عن التطفل السياسي الخارجي، وفي النهاية أرجو أن يكون في هذه العبر ما يفيد أجيالنا في النظر لمستقبلها المزدهر الجامع.

الباب الأول

مقدمة منهجية عامة

(1)

لماذا نقرأ التاريخ وكيف نقرأه؟

❖ لسنا مختلفين عن الآخرين الذين يدرسون التواريخ

كثيراً ما نسمع في بلادنا اعتراضات على البحث التاريخي والمناقشة في الماضي: ماذا نستفيد من النقاش عن أحوال العثمانيين؟ وماذا يفيدنا تبرئة السلطان عبد الحميد؟ وما هي فائدة البحث في اتفاقية فيصل-وايزمان؟ وماذا يعني لنا الموقف من محمد علي باشا؟ لنتطلع إلى المستقبل، الغرب يصنع طائرات ويصل إلى الفضاء ونحن مشغولون بما فات.

لو كان هذا الكلام صحيحاً علمياً لوجدنا أكثر الدول تقدماً تلغي أقسام التاريخ من جامعاتها، ويتوقف فيها اهتمام الأكاديميين في النواحي التاريخية، كما يتوقف تأليف الكتب التاريخية لتتجه كل الجهود نحو التقدم في العلوم البحتة ولا تنصرف الاهتمامات نحو ما يسبب تراجع الأمم.

ولكننا نجد أن كل ذلك لم يحدث، وأكثر الدول تقدماً تقنياً، وهي الولايات المتحدة، تولي الاهتمامات التاريخية التفاتاً عظيماً، بل نجدها لافتقادها البعد الزمني في تاريخها القصير، تحاول نحت تاريخ بأي شكل من الأشكال يصل حد الهوس بتفاصيل غريبة: أين الورقة التي كتب عليها أبراهام لنكولن خطابه؟ وما هي النكت التي كان يتداولها؟ ومن هم أبناء جيفرسون غير الشرعيين؟ وأين قضى تقاعده؟ وما هي آخر الأبحاث والحفريات في عظام المشاركين في معركة أو ضحايا مجزرة؟ وكيف تطورت أطلال معركة ما منذ وقوعها قبل 150 عاماً؟ وهكذا.

لم يقل أحد إن هذه الاهتمامات تصرف عن التقدم وتؤخر الأمة، لأنه من الطبيعي أن تكون اهتمامات الناس موزعة حتى في أي مشروع نهضوي فلا

يقتصر الاهتمام والتوظيف على مصنع الطائرات وحده لتترك بقية مرافق الحياة فارغة، ومع وفرة الدراسات التي ترصد التراجع الأمريكي، لم نجد واحدة منها أشارت ولو من بعيد إلى أن الاهتمام بالتاريخ من أسباب هذا التراجع، فيبدو أن للأمريكيين رأياً غير رأي جهابذتنا الذين يحاولون تقليدهم ويرون أن البحث التاريخي يسبب تخلفنا.

ومن الطريف أيضاً أن عدونا الصهيوني الذي ينظر له الكثيرون كنموذج للتقدم قامت دولته على أساس الحفر في طبقات التاريخ العميقة والبحث في ثنايا الأساطير الماضية ومازال البحث عن خرافات فردوسه المفقود هو الشغل الشاغل لعلوم الدين والتاريخ والآثار، ومازالت الحفريات تنقب في أعماق الزمن لتجد مستنداتها وأوراق اعتمادها، ولم يقل أحد منهم إن هذه المشاغل تلهي عن قضايا العصر والانتصار على العرب وقمع الفلسطينيين والهيمنة على منطقة المشرق كلها، بل إن هذه الأبحاث التاريخية هي حوافز السياسة الصهيونية.

وأرجو ألا تكون الاعتراضات على الاهتمام بالتاريخ دليل كسل فكري يعفي صاحبه من القراءة في التاريخ ومن صناعة الطائرة أيضاً كما يبدو ذلك جلياً من حالة المعترضين والكسل العلمي الذي يغرقون فيه، ولا شك أن من كان آباؤه أبطالاً فعرف حقيقتهم وافتخر بهم وتعلم من دروسهم ليس كمن يظنهم لصوصاً فتثبط عزيمته ويحاول الالتصاق بأي عدو غريب ينبهر به فيتبعه لحتفه، أو من لا يعرف عن آبائه شيئاً فيعيش تائهاً مسلوباً بين الأمم يسهل على أي عابر سبيل أن ينال إعجابه وما في جيبه أيضاً(!)

❖ من نماذج أهمية التاريخ:

1 - أهمية قراءة التاريخ العثماني:

معرفة موقعنا بين أصدقائنا وأعدائنا وتحديد الخيارات المستقبلية الأكثر ملاءمة لنا

ومن فوائد قراءة التاريخ العثماني على وجه الخصوص إعطاء إجابات عن الأسئلة المحورية التالية في أهدافنا المستقبلية، وذلك لكون الصيغة

العثمانية هي التي دخلت بالأمة الإسلامية إلى العصر الحديث وواجهت المشاكل التي مازلنا نعاني منها إلى اليوم ولكن إجاباتها كانت أكثر تماسكاً مما قدمه عصر التجزئة، وكان من المفترض أن تكون هذه الإجابات مدخلاً لعصرنا أكثر إيجابية لبلادنا من مداخل التجزئة ولهذا قطع الغرب الطريق على استمرارية حالة الوحدة العثمانية واطمأن لحل التجزئة التي مازالت تعيش في كنفه مطمئنة إلى استغلاله واحتلاله، ومن هذه الأسئلة التي تفاوتت الإجابات عليها بين الوحدة والتجزئة ويمكننا الإفادة من مراجعتها بدراسة التاريخ:

1 - ما هي أهمية الوحدة الإسلامية لمختلف أقطار وشعوب الأمة؟ وما هي مزايا هذه الوحدة حتى مع ضعفها على حالة التجزئة بأبهى صورها؟

2 - ماذا كانت أهداف الغرب من علاقاته مع الدولة العثمانية وهجومه المستمر عليها؟ هل كان يريد نشر الحضارة والتمدن في أقطارها أم مجرد القيام باستغلالها؟ وماذا يترتب على هذه النظرة لعلاقاتنا المستقبلية مع الغرب؟

3 - ما هي نتائج التغريب الذي دعا إليه المبهورون بالغرب؟ وهل هناك أمل يرجى من الاستمرار في هذا السبيل؟

4 - من هو المتسبب في هدم الخلافة الإسلامية وماذا كان الهدف من ذلك؟ ومن هي الجهات التي استمرت تحارب وحدة أمتنا؟ وهل تغير موقفها؟ وهل يمكن لمن هدم صرح الأمة يوماً أن يؤمل منه إقامته مرة ثانية أو أن يسمح بذلك؟

5 - كيف أمكن للخلافة الإسلامية عندما واجهت الهجمة الغربية التصدي لها وما هي الأسس التي بنت عليها مشروعها؟

6 - كيف عالجت الخلافة الإسلامية المشاكل المزمنة التي ابتلينا بعدها بها: مثل التبعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والعسكرية والانقسامات السياسية والمذهبية والطائفية والقومية والوطنية والدينية واشتعال النعرات والحروب البينية وفقدان التكامل الاقتصادي وهدر الثروات والإمكانات والسباق لنيل رضا الأعداء والانخراط في مشاريعهم المدمرة والإنفاق عليها من ثروات الأمة والاستهلاك الترفي المفرط؟

7 - ما هي الأخطاء التي وقع فيها العثمانيون وما أسبابها وكيف يمكننا تلافيها مستقبلاً؟

8 - ما هو حساب الجرد النهائي لحالة الوحدة؟ هل طغت السلبيات أم الإيجابيات؟

9 - من هم المستفيدون من الوحدة ومن هم المتضررون وما نسبة كل فئة منهما؟ وهل يجوز التضحية بمصالح فئة لصالح أخرى؟ ومتى يكون ذلك؟ وما هي الصيغة الأكثر توفيقاً بين الجميع؟

10 - ما هو موقع التنوع الحضاري لأمتنا في صيغة الوحدة وكيف أمكن لأمة مازال الغرب يعيرها بهوياتها المتعددة من الاجتماع قروناً طويلة في صيغة وحدة تكاملية؟ وكيف نستفيد من هذا الماضي الثري لمستقبل أفضل؟

11 - ما هي العوامل التي أدت إلى التجزئة السياسية والنعرات الانقسامية وما هو دور الخارج في إثارتها وتحويل التسامح إلى خنجر يطعن صاحبه؟ وكيف يمكن كف أيدي المتطفلين والفضوليين مستقبلاً؟

12 - كيف يمكن لصاحب مشروع النهوض أن يضم من حوله إلى مشروعه دون استثارة حفيظتهم ودون إعطائهم ذرائع للجوء للحماية الغربية الكفيلة بتدمير المشروع من أساسه وفي مهده قبل أن يقف على رجليه متحدياً؟ ومن هم الذين يمكن التفاهم معهم ومن هم الذين يجب الحذر منهم؟ وكيف يمكن التعامل مع الخونة وأصحاب النفوس المتعلقة بالغرب الذين سيحيطون بأي تجربة واعدة لدفنها حية؟

13 - كيف جنت النزعات الاستقلالية عن الكيان الجامع على أمتنا بل على أصحابها أنفسهم؟ وهل من الحكمة الاستمرار في الاحتفاء بهذه الاستقلالات التي ثبت زيفها في مواجهة الغرب الطامع؟

14 - ما هو الفرق بين الاستعمار الغربي وحكم الدولة العثمانية؟ وهل يجوز إطلاق الصفة الاستعمارية على دولة كانت هي التي صدت الاستعمار زمناً طويلاً وكان رعاياها على اختلاف قومياتهم يحتمون بها من العدوان؟

15 - ما هو الفرق بين حكم المسلمين وحكم الغربيين للأمم الأخرى؟ وكيف تعامل كل منهم مع المختلفين عنه؟ وأين ارتكبت الجرائم الكبرى في العالم؟

16 - ما هي الآثار التي ترتبت على انضمامنا إلى "المجتمع الدولي" منذ زمن الدولة العثمانية؟ وهل من الحكمة الاستمرار في اللهاث خلف قراراته التي مازالت تجني علينا؟ وكيف يمكننا تحييد هذه الأضرار في مواجهة الغرب الذي يتلفع بقناع "الإرادة الدولية" ويسوق العالم بعصاه كما يشاء لتحقيق مصالحه؟

17 - ما هي آثار دخول الأغراب في خلافات أمتنا الداخلية؟ وهل كان حضورهم إيجابياً أم أنه فاقم هذه الخلافات بقناع "الأمم المتحدة" لتحقيق مصالح لا علاقة لأمتنا بها؟

18 - ماهي أهمية الاكتفاء الذاتي في استقلالية القرار السياسي؟ وكيف كان التكامل الاقتصادي دعماً لقوة الجميع في مواجهة الطامعين؟ وكيف أصبح الاعتماد على الاستيراد الغذائي في بلداننا الزراعية التقليدية نتيجة الاندماج في السوق الغربي سبباً في التبعية؟

19 - كيف تفرض الوحدة الكبرى منطق العظمة على ساستها فلا يقبلون بالتبعية حتى لو حدثتهم أنفسهم بذلك؟ وكيف تفرض التجزئة منطق الصَغار على ساستها بسبب قلة إمكانات كياناتهم فيضطرون للتبعية للكبار حتى لو أرادوا الاستقلال؟ (مثل منطق القوة الذي يفرض على المصارع القوي عدم الخضوع ومنطق الحاجة الذي يفرض نفسه على الطفل الصغير، القوي لا يقبل بالدنية والضعيف لا يقدر إلا على التبعية).

20 - ما هو وزننا في الساحة الدولية في حالة الوحدة التي نظنها إلغاء لخصوصياتنا؟ وما هو وزننا في حالة التجزئة التي توهمنا بالاستقلال؟

هذا ما خطر في البال من نقاط يمكن للتاريخ العثماني توضيح الإجابات عنها ولا بد أن يجد المتعمقون غيرها وغيرها، فكيف بعد ذلك ندعي أن قراءة التاريخ ترف فكري كحكايات الأطفال قبل المنام؟

2 - أهمية قراءة التاريخ الأمريكي:

منع استمرار المجزرة وتحديد موقفنا من الغرب بين الاعتراف بإنجازاته العلمية وتجنب إباداته الجماعية.

يرى المعجبون بالغرب أن له إنجازات علمية كبرى تستحق الإكبار وربما تضاءلت إلى جانبها كل جرائمه الكبرى، ولسنا هنا في معرض تأكيد أو نفي هذه المقارنة، نعم إن للغرب إنجازات علمية وتقنية كبيرة جداً، وقد صنع لنفسه جنة شديدة الرفاهية وهي محل توق كثير من الناس للانضمام إليها، ولكن عند الحديث عن جرائم الغرب ضد الآخرين الذين بدءوا بسكان أمريكا الأصليين ليس الهدف من الحديث هو إنكار الإنجازات الغربية، بل التركيز على ما يخصنا من هذه المنظومة وهو محاولة البحث عن مكاننا نحن في هذه الجنة التي صنعها الغربيون لأنفسهم: هل هي جنة حصرية أم عامة لكل البشر؟ وهل يمكن أن تكون عامة أصلاً؟ وهل يمكن أن نكررها لأنفسنا؟ وهذه هي فائدة قراءة تاريخ الهنود الحمر، فهو ليس تاريخاً ميتاً للبكاء عليه، وليس كذلك تاريخاً متحفياً للتسلية، هو تاريخ حي مازالت فصوله تكرر نفسها إلى اليوم وتشير إلى مكانة "الآخر" في الحضارة الغربية، ومازال الأمريكيون أنفسهم يستعيدون رموز تاريخهم الهندية في علاقاتهم بالآخرين.

ولهذا فإن الإعجاب والانبهار بالإنجازات الغربية لن يؤدي إلى الانضمام إلى جنة الغربيين، وليس في هذا الإقرار المطلوب بفضائل الغرب أي فائدة موضوعية لنا، والإفادة من تجارب الآخرين لا تكون بالانبهار الأعمى، ولن يؤدي هذا الإعجاب غير المميز إلى تجنب المصير الذي لاقاه من قبلنا، وهو ما يؤكده مصير كثير من الأنظمة الليبرالية والثورية المتحالفة مع الغرب والتي حكمت بلادنا على أمل الحصول على تنازلات وفوائد من الغربيين فلم تجن غير الخيبة والخسران والاستغلال وإدامة التخلف، بل إن تبرير جرائم أمريكا ضد من سبقنا وتبني حججها في إبادة واضطهاد غيرنا يمنحها مبرراً من لدنا لتكرار الجريمة نفسها ضدنا، وإذا كانت شعوب العالم الثالث متخلفة في عرف الغربيين وتستحق التهميش والإبادة والاستغلال بحجة التفوق الغربي فنحن لسنا استثناء من استحقاق كل ذلك في عرفهم أيضاً بل إن لنا مركزاً هاماً في الاستهداف الغربي بمعاداتنا أكثر من غيرنا بسبب موقعنا وثرواتنا وتاريخنا كما أثبتت الحوادث المتكررة.

كما أن توجيه النقد لجرائم الغرب ليس هو السبب في استثنائنا من دخول هذه الجنة لأن الغرب لم يؤسس موقفه من الآخرين يوماً بناء على مسالمتهم إياه أو

عداوتهم له بل على برنامجه القاضي باحتكار مواردهم سواء كانوا أصدقاء أم أعداء، فلا تقربهم صداقتهم منه ولا تبعدهم عداوتهم عنه، وبرنامجه هو الذي يحدد له من يسترضي ولو كان عدواً ومن يستبعد ولو كان صديقاً، والفائدة من التحذير من ذلك وذكر الموقف الغربي من الآخرين هو حمايتنا من أن نكون سلماً يصعد الغربيون عليه للوصول إلى مصالحهم قبل أن يلقوا بنا في سلة المهملات، حيث لا مكان لنا بينهم كما أكدت التجارب التاريخية الطويلة المتكررة، وساعتها لن يفيدنا أي إعجاب أو انبهار بالغرب وإنجازاته، ولن يجدينا الاعتراف بتقدمه وقوته، والأجدى لنا بدلاً من الوقوف على أعتاب الآخرين والانبهار بإنجازاتهم التي لا نستطيع أن ننالها إلا على سبيل الاستهلاك الكسول، هو أن (نصنع) طريقنا الخاص الذي يوصلنا إلى إنجازاتنا التي تفيدنا أكثر من إنجازات الآخرين، أي أن الانبهار أو الاعتراف لا يغني عن المقاومة ولن يفيد صاحبه كما يفيد الغربيين أنفسهم أن يعترفوا هم بإنجازاتهم.

إن قراءة التجربة التي خاضها السكان الأصليون في أمريكا تؤدي إلى الاطلاع على إجابات وافية عن أسئلة عديدة تتعلق بواقعنا ومصيرنا، وقد فصلت الحديث عن السوابق الأمريكية للسياسات الصهيونية التي واجهتنا فوقعنا في أخطاء عديدة لعدم إلمامنا بتجارب من سبقنا:

1 - ما هي الدوافع التي قادت الغربيين إلى غزو العوالم الأخرى؟ وما هو مدى انطباق شعارات نشر الحضارة والتبشير بالدين على مشروع الاستيلاء على الأرض؟

2 - كيف أثرت دوافع الاستعمار على معاملة السكان الأصليين ومكانهم في المشروع الأبيض؟ وما هي الاختلافات بين المشاريع الاستعمارية المختلفة سواء الاقتصادية أو الاستيطانية وما هي آثارها وأضرارها على الأهالي المحليين؟

3 - ما هو دور الدين في تبرير المشروع العلماني والتمهيد له وكيف تطورت العلمانية الغربية من الدوافع الدينية بعدما تمت عقلنتها دون إلغائها بأي حال من الأحوال؟ وما هو دور الدوافع الدينية في مختلف مراحل التاريخ الأمريكي؟

4 - ما هو دور الانقسام بين السكان الأصليين في تحقيق الاختراق الأبيض وهل كان بالإمكان تلافي المصير الإبادي بالوحدة؟ وهل ينطبق حال أمريكا على حال منطقة أكثر كثافة سكانية كبلادنا؟

5 - ما هي أهمية تقبل السكان الأصليين للشعارات الحضارية والتبشيرية المعلنة للمشروع الاستيطاني في قبول المستوطنين لهم؟ وهل تحقيق التقدم الحضاري يؤدي إلى الانسجام بين الطرفين؟ وهل فعلاً جاء المستوطنون لينشروا رسالة حضارية بين السكان الأصليين ويشاركوهم في مستواهم؟

6 - ما هو الفرق بين مصير المقاومين ومصير المسالمين؟ وهل توقفت المصائر الأفضل على مسالمة البيض؟ أم أن المسالمين نالهم ما نال المقاومين من اضطهاد؟ وما هو مصير المقاوم الذي يسلم سلاحه بناء على وعود بتحسين وضع قومه؟ ومن الذي خلدهم التاريخ المعادي: هل هم المسالمون أم المقاومون؟

7 - ما هو الفرق بين الفئات المضطهَدة في تاريخ المجتمع الأمريكي كالعبيد والسكان الأصليين والعمال والنساء والأقليات القومية كالإيرلنديين والإسبان واللاتين واليهود؟ ولماذا صعدت فئات ورسبت أخرى؟ ومن هي الفئة التي ينطبق عليها وضعنا في المشرق؟ وهل يمكن أن نتطابق مع العبيد الذين تم "تحريرهم" أم مع السكان الأصليين الذين تمت "إبادتهم"؟ وهل يفيدنا ميراث أبراهام لنكولن مثلاً لإقناع المجتمع الأمريكي بقضايانا كما اقترح ذلك مفكرون عرب؟ أم أن "المحرر العظيم" لا يفيد قضية حريتنا لأنه كان ممن دعا إلى قيام الدولة الصهيونية في فلسطين واكتسح حريات السكان الأصليين؟

8 - ماذا عنت شعارات التنوير والعقل والحرية والمساواة للسكان الأصليين؟ ولماذا كانوا يطالبون الرجل الأبيض باستمرار بتطبيقها؟ أليس في ذلك دليل على أن الشعارات البيضاء لم تترجم في الواقع؟ وهل يصلح ميراث الحريات في التاريخ الأمريكي للانطباق على أمم العالم الثالث؟

9 - كيف يمكن أن تتأسس الإنجازات الكبرى للمجتمع الغربي كالحرية

والاستقلال والبحث عن السعادة على أنقاض الآخرين؟ وكيف يمكن أن تكون نفس المبادئ التي تدعي الخير لهم سبباً في شقائهم؟

10 - هل المجتمع المبهر الذي بناه الأمريكيون يفتح أبوابه للآخرين؟ وما هو مكانهم فيه؟ وهل تريد الولايات المتحدة تعميم نموذجها أم تعميم استغلالها؟

11 - ما هو الهدف الذي كان الأمريكيون يعقدون المعاهدات لأجله مع السكان الأصليين؟ وما هي درجة التزام الحكومة الأمريكية بتعهداتها؟ وماذا نستفيد من ذلك؟

12 - هل كان التوسع الشامل قضية مخططة منذ البداية؟ وهل يعفي المجرمَ من جريمته المتكررة عدمُ سبق الإصرار عليها؟ ومتى أصبح من الواضح أن الاجتياح الأبيض سيعم القارة؟ وهل توقف التوسع الأمريكي بإغلاق التخوم الهندية؟

13 - متى يتعاطف الرأي العام الأمريكي مع ضحيته؟ وهل لهذا التعاطف مردود إيجابي على الضحية؟ ومن المستفيد منه: هل هو المجرم الذي يبيض صفحته بمشاعر إنسانية لا أثر عملياً لها أم الضحية الباحث عن تحسين ظروفه بلا فائدة؟

14 - متى تبدأ ظاهرة المراجعة التاريخية في المجتمع الاستيطاني لتهز المسلمات والأساطير التي قام الاستيطان على أساسها؟ وهل هي دليل على نجاح آلية التصحيح الذاتي الديمقراطية أم أنه لا أثر عملياً لها في تصحيح أي خطأ لاسيما إذا تجددت دواعي العدوان ضد الضحية نفسها أو ضد ضحايا جدد؟

15 - ما هو سبب الجرائم التي ارتكبت ضد السكان الأصليين؟ هل هي قيم معينة أم مجرد الطمع والجشع؟ وما مدى انطباق ممارسات المجتمع الأمريكي في القرن التاسع عشر على قيم التنوير التي ظهرت في القرن الثامن عشر؟ وكيف أثر هذا التراجع الذي سببته الأطماع المادية على إيجاد قيم جديدة أكثر رجعية مما سبق خلافاً لدعاوى التقدم؟ وأين هي ممارسات القرن العشرين والحادي والعشرين من شعارات التنوير؟ وهل

ما حدث مجرد انحراف جانبي؟ أم خيانة؟ أم هو نتيجة حتمية كانت كامنة في التنوير نفسه وتحمل نقيضه فيها؟

16 - كيف أثرت الدوافع المادية على رؤية المستوطن لصاحب الأرض؟ وهل هناك نظير للاستشراق في رؤية بقية السكان الأصليين بما يسمح بتسميته "الاستئصال" ليكون دراسة لهم تستهدف اقتلاعهم كما استهدف الاستشراق تبرير اضطهاد المشارقة؟

17 - لماذا كان الأثر الأوروبي على مجتمعات السكان الأصليين عن بعد أفضل من اقتراب الأوروبيين من هذه المجتمعات؟ وهل حقاً أن اقتراب الأوروبيين من غيرهم يدمر الفوائد التي جناها الغير منهم عن بعد؟

18 - كيف يتفق ادعاء الأوروبيين بتفوقهم الحضاري مع اعترافهم بأن احتكاك السكان الأصليين بهم يؤدي إلى تفكك مجتمعاتهم؟ ولماذا كانت الممارسات السلبية كشرب الخمور والانحلال الأخلاقي هي الغالبة على ما يقتبسه السكان الأصليون من البيض؟ وكيف يمكن لمتحضر أن يكون أثره سلبياً على الآخرين؟ وهل ينطبق هذا الأثر على احتكاكنا بهم اليوم؟

19 - هل كان ادعاء الأوروبيين بالعمل على تمدين الهنود صادقاً في ظل استعجال النتائج بما يناسب الاستيلاء على الأرض ولا يناسب الوقت الكافي للتغير الاجتماعي الذي كان من شروطه الواضحة مراعاة التدرج وهو أمر تحدث عنه الطرفان الهندي والأبيض؟ ولماذا يكرر الغرب اليوم نفس الخطأ بعدم مراعاة نسبية الظواهر السلبية في المجتمعات الأخرى والتي مرت بها نفس المجتمعات الغربية ويتخذ من عيوبها مبررات للقضاء عليها وليس للأخذ بيدها نحو التطور؟ وهل تجارب نشر الديمقراطية حديثاً كالعراق مثلاً تدعم الادعاءات التمدينية أم الاتهامات المضادة بالبحث عن المصالح فقط؟

20 - في ظل الإبادات الجماعية التي وقعت في أمريكا وأستراليا والاسترقاق الجماعي الذي وقع في إفريقيا والاستعمار الذي وقع في آسيا، ما هي مصداقية الغرب في اتهام الإسلام بالعنف والانتشار بالسيف الذي هو لعبة أطفال مقارنة بأسلحة الدمار الشامل التي نشرت الديمقراطية الغربية؟

21 - ما هي مكانة الحلفاء الذين يسهلون مهمة الاستعمار ضد بنيْ جنسهم تحت ذرائع مختلفة كالخلافات الداخلية والاستبداد وغير ذلك؟ وهل يؤدي ذلك إلى ارتفاع مكانة هؤلاء في عالم المستعمِر؟ أم أنهم يصبحون ضحايا كالآخرين؟

22 - ما هي مكانة الذين يتبنون ديانة المستعمِر أو ثقافته؟ وماذا يريد هو منهم؟ هل هم مجرد مهتدين أم متورطين في تسهيل تمدده ببيع الأراضي والقتال ضد قومهم وإفشاء أسرارهم وخططهم؟ وما هو مصيرهم في النهاية؟

23 - لماذا يصر المستوطن على القضاء على مصادر العيش المستقل للسكان الأصليين؟ وما هي عواقب اعتمادهم على المساعدات والصدقات التي يقدمها؟

24 - ما هي أهمية الاستقلال الاقتصادي للسكان الأصليين؟ وكيف يتم تدميره بالتجارة مع المستوطنين؟ وأيهما أفضل: أن يعتمد الأهالي على كدهم لنيل معيشة بدائية تتطور تدريجياً مع مرور الزمن أم بالتخلي عن العمل والاعتماد على المنتجات الصناعية المتطورة التي يأتي الاستعمار بها؟ وما هو الحل عندما لا يترك المد الاستعماري الفرصة للتطور الذاتي؟

25 - كيف يتفق ادعاء التفوق الحضاري مع تشجيع الاستعمار لرذائل المجتمعات الأصلية ونشرها على أوسع نطاق بعدما كانت محدودة الانتشار؟ وكيف يدعي الاستعمار تحرير السكان الأصليين من استبداد زعاماتهم ثم يستخدم هذا الاستبداد وبقية الرذائل في تمرير مصالحه؟

26 - لماذا تميزت سياسة الولايات المتحدة تجاه السكان الأصليين بانتشار ظاهرة الفساد والمصالح الشخصية بين القائمين عليها بداية من التاجر الصغير في التخوم إلى رئاسة الجمهورية؟ وهل هذا الفساد يناظر المصالح الشخصية للمسئولين الأمريكيين عن عمليات غزو بلادنا؟

27 - ما هو تفسير نمو بعض الشرائح من السكان الأصليين في ظل الاستعمار؟ وما هي نسبتهم إلى المجموع العام؟ وهل يمكن القول إن الاستعمار الاستيطاني مفيد أم أن الأمر لا يعدو استثناءات لا تشمل القاعدة العريضة وذلك كمن يزدهر وضعه من الفلسطينيين تحت الاحتلال الصهيوني بعد تشريد وإبادة

وإفقار وحصار معظم الشعب الفلسطيني؟ وهل يمكن أن نردد مع الصهاينة أن هذه الاستثناءات دليل على فوائد المشروع الاستيطاني؟ فما باله لم يفد الجميع إذن؟ ولماذا يريد أن يكون الأهالي مجرد "عينات" في حديقته كالحيوانات النادرة لدعم دعوى التعددية؟

28 - في ظل الإبادة التي تعرض لها السكان الأصليون، ما هي فوائد المواقف السلمية والاستسلامية التي وقفها البعض في درء الكارثة النهائية؟

29 - لماذا يستيقظ ضمير البيض دائماً بعد فوات الأوان وقضاء الوطر من الجريمة؟ ولماذا لا يتعلمون مما مضى ولا يعيدون الحقوق رغم دموعهم المزيفة؟ ولماذا يكررون الجريمة بأشكال جديدة ضد أناس جدد؟ وهل الدموع المسفوحة دليل تطور في القيم أم مجرد ندم لا طائل منه إلا في تبييض صفحة المجرم؟

30 - وما هو ثقل القوى اليسارية والليبرالية في إنصاف المظلوم؟ ولماذا كانت هذه القوى تتعاون مع السياسات الجائرة بدعوى العمل على التمدين أو تلافي الأسوأ الذي ينتظر السكان الأصليين؟ وهل يمكن الاعتماد على هؤلاء في استعادة حق؟

31 - ما هو هدف الاستعمار الاستيطاني من بذل الوعود للسكان الأصليين بإقامة دولة مستقلة لهم؟ وما هو مصير هذه الوعود والمشاريع التي تبنتها مختلف الدول الأوروبية في أمريكا؟ وكيف يمكن أن نستفيد من هذه التجارب ونحن بصدد نفس الوعود اليوم؟

32 - ما هو السر في اهتمام المشاريع الاستيطانية بالبحث عن حجج تاريخية تثبت جذوراً للمستعمِر في المستعمرة؟ وفي ظل قيام المهاجرين الأوربيين بمحاولة اختلاق جذور لهم في أمريكا رغم غرابة هذه الفكرة، ما هي أهمية الجذور التاريخية التي يدعيها الصهاينة في فلسطين؟ وهل بالفعل ينطبق على الاستعمار الاستيطاني صفة "العودة" إلى أرض الآباء أم هو مشروع عدواني "يراعي" جذوراً مختلقة ويعمى عن الجذور الراسخة للسكان الأصليين وهو يختلف عن العودة واللجوء اللذين يتمان بطرق سلمية كما يعرفهما العالم؟

33 - لماذا يقدم المستعمِرون المؤن والمساعدات للسكان الأصليين بعد حرمانهم من أراضيهم ومصادر رزقهم؟ هل هذا بسبب المشاعر الإنسانية أم أن إطعام الضحية ورشوتها أرخص من قتالها؟

34 - لماذا نلاحظ تكرار استخدام العبارات المبهمة في المعاهدات والقرارات التي تخص السكان الأصليين وحقوقهم والتي ينشب الخلاف على تفسيرها عشرات السنين تتعطل فيها الحياة؟

35 - لماذا تتكرر ظاهرة ارتكاب المجازر في المشاريع الاستعمارية والاستيطانية؟ هل هي مجرد حوادث غير مقصودة وأضرار جانبية أم أن لها دوافع استراتيجية وسياسية وشخصية أكبر من ذلك؟

36 - لماذا يثور المستوطنون في النهاية على الدولة التي رعت غرسهم في أرض غريبة؟ وهل هذه الثورات ثورات تحررية أم مجرد خلافات بين اللصوص على اقتسام الغنيمة المسروقة من طرف ثالث؟

37 - لماذا تكرر الكيانات الاستيطانية حشر السكان الأصليين في محميات خاصة بهم بعيداً عن المستوطنين رغم أنها تدعي أنها تحمل الحضارة إليهم وتعمل على تطويرهم؟ وما هي ظروف الحياة في هذه المحميات؟ وهل المقصود منها هو العزل أم التمدين؟ وما هو مستقبل الحياة فيها؟

38 - ما هو دور الشرطة المحلية التي ينشئها الاستعمار بدعوى ضبط الأمن بين السكان الأصليين؟ هل الهدف هو الأمن أم القضاء على المقاومة؟ وما هو مفهوم الأمن أصلاً لدى الاستعمار؟ وهل هو مطابق لمفهوم الأمن لدى الأهالي؟ فلماذا إذن تصبح هذه الشرطة المحلية سوط عذاب عليهم؟

39 - ما هو جدوى المراهنة على القوانين الدولية والمنظمات العالمية والجمعيات الخيرية واللجان الإنسانية ولجان التحقيق في استعادة الحقوق لأصحابها؟ وماذا قدمت هذه البنود لمن قبلنا وننتظر أن تقدم لنا؟

40 - ما هي دلالة أن المشروع التمديني الأمريكي لم ينجح في نقل مهارة "حضارية" إلى السكان الأصليين بطريقة تجعلهم يتفوقون فيها بشكل واضح سوى القمار؟ وماذا نقل لنا الصهاينة من مهارات وعدونا بها

عندما حلوا ببلادنا؟ ولماذا كان اهتمامهم هو احتكار التقدم أكثر من نشره؟

هذه كثير من الأسئلة التي تتعلق بواقعنا ويمكن أن يجيب عليها قراءة التاريخ الأمريكي الذي يقدم نماذج واضحة ومثيرة أكثر من الاهتمام المتحفي بتيجان الريش التي كان زعماء الهنود يرتدونها.

3 - أهمية قراءة التاريخ الأوروبي (أي تاريخ العالم الذي يسكنه الأوروبيون): السلبيات ليست حكراً علينا والنهضات ليست مقصورة على الإيجابيات

هناك فوائد كثيرة من قراءتنا تاريخ أوروبا وامتداداتها البيضاء التي ينظر الكثيرون إليها بصفتها مثلاً أعلى في التطور، منها:

1 - أن نعلم أن هذا التطور لم يصل أصحابه إليه في غمضة عين كما يُتوقع منا، فقد مرت أوروبا بقرون من الحروب الدموية والاستبداد بل والدكتاتورية بالإضافة إلى الجهل والشعوذة والتعصب والاضطهاد بكافة أشكاله والانقسامات السياسية والدينية التي جرت فيها الدماء أنهاراً وظلت كذلك في الداخل الأوروبي إلى زمن قريب جداً قبل أن يحل السلام بينها وينتقل عنفها إلى الخارج دون أن يتوقف إلى اليوم.

2 - ومن يطلع على ذلك يضع السلبيات التي يراها في تاريخنا وحاضرنا في سياقها الطبيعي وحجمها النسبي، ويعلم مثلاً أن الاستبداد الذي يصور كعلامة مسجلة لنا قام بأدوار مشهودة في بناء النهضة الأوروبية على نفس الطريقة التي حاولت القيام بها بعض الاستبداديات العربية[1]، بل يرى أن ضحايا العنف الأبيض أكثر كثيراً من ضحايا العنف الذي يقع في بلادنا ويبدو كلعب أطفال مقارنة بما شهده الغرب الأوروبي، سيجد العنف والإكراه في نشر المسيحية بالقوة مما يجعل التهمة التقليدية عن انتشار الإسلام بالسيف إسقاطاً واضحاً، وسيقرأ أن حروب الفرنجة والحملات الصليبية على الشرق امتدت قرنين متواصلين، وأن الصليبيين دمروا القسطنطينية عاصمة المسيحية الشرقية واحتلوها أكثر من نصف قرن قبل الفتح العثماني بقرنين ونصف (1204-1261)، وأن حرب المائة عام امتدت بين فرنسا وإنجلترا لمدة 116 عاماً (1337-1453)، وأن الحروب بين الأسر الحاكمة في إنجلترا امتدت

ثلاثين عاماً فيما سمي حروب الورود (1455-1485)، وأن الحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت في فرنسا استمرت أكثر من ربع قرن (1562-1598)، وأن حرباً أهلية امتدت في إنجلترا لست سنوات (1642-1648)، وأن الحرب امتدت في عموم أوروبا لمدة ثلاثين عاماً (1618-1648) بين الحلف الكاثوليكي (ألمانيا والنمسا وإسبانيا) ضد فرنسا والسويد والدانمارك، وأن حرب الحلف الكبير امتدت بين(1688-1697) بين فرنسا من جهة وإنجلترا والامبراطورية الرومانية المقدسة وهولندا والسويد وإسبانيا ودول أخرى أصغر من جهة أخرى، وأن الحرب الشمالية العظمى امتدت أكثر من عشرين عاماً (1700-1721) بين امبراطورية السويد من جهة ضد كل من روسيا والدانمارك وهولندا وبولندا، وأن حروباً طاحنة اندلعت للصراع على خلافة العروش والسلطة شملت حرب الخلافة الإسبانية لمدة 12 سنة (1701-1713) بين إسبانيا وفرنسا وبافاريا من جهة ضد إنجلترا وهولندا والنمسا والبرتغال من جهة ثانية، ثم حرب الخلافة البولندية لمدة ثماني سنوات (1730-1738) بين روسيا وبولندا من جهة، وفرنسا من جهة أخرى، ثم حرب الخلافة النمساوية (1740-1748) بين النمسا وبريطانيا من جهة ضد بروسيا وفرنسا وإسبانيا وبافاريا، وكانت الحروب الفرنسية والهندية ضد بريطانيا امتداداً لحروب أوروبية، وهي حرب الملك وليم (1689-1697) التي كانت جزءاً من حرب الحلف الكبير، وحرب الملكة آن (1702-1713) التي كانت امتداداً لحرب الوراثة الإسبانية في أوروبا، وحرب الملك جورج (1744-1748) التي كانت امتداداً أمريكياً لحرب الوراثة النمساوية، ثم حرب السنوات السبع (1754-1763) التي شملت معظم أمم أوروبا (بريطانيا وبروسيا ضد فرنسا والنمسا وروسيا) وامتدت مساحتها أيضاً في أمريكا الشمالية والهند وغرب إفريقيا، وكانت الحرب الفرنسية والهندية هي الأكثر امتداداً وحسماً من بين الحروب السابقة، ولهذا أطلق اسمها على ما سبقها كما اطلق عليها اسم الحرب العظمى من أجل الامبراطورية، وهناك من المؤرخين من يرون الحروب الأربع حرباً واحدة ممتدة بين 1698-1763 فصلت بينها فترات من الهدنة[2]، ومنهم من يرى أن هذه الحرب لم تنته بين امبراطوريتي بريطانيا وفرنسا إلا بهزيمة نابليون سنة 1815[3].

ثم الحروب النابليونية التي خاضتها فرنسا ضد بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا والسويد (1793-1815)، ثم الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865) والتي كانت خسائرها البشرية تعادل كل خسائر أمريكا في حروبها الدولية بما فيها الحربين الكبريين، ثم الحرب الكبرى الأولى (1914-1918) والتي سميت حرباً عالمية لعظم انتشارها، ثم الحرب الكبرى الثانية (1939-1945)، ولم نذكر كل الحروب فهناك أيضاً الحرب الأمريكية المكسيكية (1846-1848) وحرب الاستقلال الإيطالي (1859) وحروب بروسيا مع النمسا (1866) وفرنسا (1870) وحرب البوير في جنوب إفريقيا بين بريطانيا والمستوطنين البيض (1899-1902)، والحرب الأهلية الإسبانية (1936-1939) والحرب الكورية (1950-1953)، وحرب فيتنام (1964-1973) وحرب فوكلاند (1982) والحروب الصهيونية التي دعمها الغرب ضد العرب والحروب الأمريكية ضد العراق[4]، وقد عد بعض المؤرخين التدخلات الأمريكية المسلحة منذ إغلاق التخوم الهندية والانطلاق إلى خارج القارة وحتى العدوان على أفغانستان 2001 فبلغت أكثر من 120تدخلاً[5]، هذا كله لو لم نذكر الحروب الهندية التي امتدت أربعة قرون دون انقطاع (1492-1890)، وقد عد بعض المؤرخين هذه الحروب فبلغ ما شنته الولايات المتحدة فقط دون عد ما قبل الاستقلال الأمريكي فبلغت أكثر من خمسين حرباً في حوالي قرن من الزمن[6].

وسيرى أن العنف البرتغالي الذي افتتح العصر الحديث كان وحشياً في أرجاء متعددة في العالم، وسيقرأ عن تعصب الإصلاح الديني الذي مارس جريمة الحرق ضد إخوته في الوقت الذي يظن بعض أنصاف القراء أنها وصمة في تاريخنا وحده تستلزم التبعية للغرب، وسيعلم أن ضحايا الثورة الصناعية في الداخل الأوروبي بلغوا الملايين في زمن العقل والأنوار والعلم والإنسانية والرومانسية، وأن الضحايا في الخارج زادوا على ذلك، وأن الاستعمار وجرائمه (مثل حروب الأفيون ضد الصين وقمع الهند وتقسيم إفريقيا والبلاد العربية واستيطان الجزائر وأستراليا وجنوب إفريقيا...) أدوا دوراً هاماً في نهضة الغرب التي تحمل الآخرون ثمنها الذي بدأ بالهجرات الأوروبية الواسعة وما نتج عنها من قتل بشر ونهب موارد واستغلال أسواق وتفكيك مجتمعات

وتهجير شعوب وإحلال غيرها مكانها، مما كان سبباً رئيساً في رخاء أوروبا، وأن الإمبريالية ترافقت مع الديمقراطية في المجتمعات الغربية، وأن النازية وتبعاتها منتج من صلب الحضارة الغربية، وأن التحديث على الطريقة الغربية الذي جرى في دول غير غربية كروسيا واليابان استلزم الثمن ذاته من ضحايا العنف كما في أوروبا، وهناك من يغض النظر عن كل ما سبق من تكاليف باهظة.

بالإضافة إلى أن ضحايا العنف الأمريكي الذي بدأ توسعه في آسيا بعد فراغه من القارة الأمريكية فوراً سقطوا مع الادعاء بمناهضة الاستعمار ورفع الشعارات الإنسانية حيث قتلت الولايات المتحدة السكان الأصليين واستغلت ونهبت ثروات أمريكا اللاتينية واحتلت كوبا وهاواي وجزر الكاريبي والفلبين، ومارست القمع المكارثي، ، وأن هذا العنف مازال يستنزف قدرات العالم وحاجته إلى الأساسيات المفقودة، ففي العدوان على العراق وأفغانستان الذي شاركت فيه دول أوروبا العديدة في استرجاع واضح لتقاليد الغزو والهيمنة مغلف بشعارات حديثة بنفقات أكثر مما تحتاجه البشرية للقضاء على فقر وبؤس مئات الملايين من البشر، وأن شعارات العنف تتغير بتغير الزمن ولكن مع ثبات الجوهر والممارسة فمن الهداية ونشر كلمة الرب واستعادة القبر المقدس إلى تفوق العرق والحضارة وعبء الرجل الأبيض والرسالة الحضارية والقدر الجلي إلى نشر الديمقراطية والتجارة الحرة.

كما أن أي تراجع أو إصلاح لا يكون دافعه سوى الخوف من عدو متربص، والتجربة التاريخية تؤكد أن أي إصلاح غير ممكن إلا عند وجود تهديد من أنظمة مقابلة حين يصبح هذا الإصلاح مفيداً مادياً لمن يقوم به، كتحرير العبيد في التاريخ الأمريكي نتيجة الصراع بين الشمال الصناعي والجنوب الزراعي، والتأييد الأمريكي لإزالة الاستعمار بعد الحرب الكبرى الثانية لسحب البساط من تحت أرجل منافسي الولايات المتحدة الأوروبيين، وتنمية اليابان بعد الحرب ذاتها خوفاً من المد الشيوعي، وإلغاء التفرقة العنصرية في الداخل الأمريكي خوفا من التهديد ذاته[7].

ورغم كل ذلك الماضي الغارق في الدم مازال التعامل الغربي مع

الآخرين يتميز بالغطرسة وعدم إظهار التراجع حتى نظرياً والإصرار على نسيان حقوق ملايين البشر الذين يعانون البؤس والجوع والمرض وسوء التغذية والبطالة والأمية وانعدام السكن مقابل المزايا التي حققها حفنة من الغربيين، ولم تثر جريمة الإبادة الأمريكية حتى اليوم مشاعر الندم أو الإدانة المعنوية القوية، بل جعلت النخبة الأوروبية المثقفة جرائم الاستعمار والاسترقاق والإبادة والاضطهاد قضايا تجاوزها الزمن، رغم استمرار أشكال أخرى من العدوان وعدم حصول الضحايا على حقوقهم، إلا عندما تخدم الاعتذارات الجداول السياسية الأهم كالكيان الصهيوني أو اتخاذ القضية الأرمنية قناعاً للتغطية على جرائم أوروبا والضغط المعنوي على المسلمين في نفس الوقت.

كما أن السلوك الغربي لا يتميز بالتواضع والنسبية التي يحاولون بيعها للآخرين، بل يتضمن سلوكهم ادعاء امتلاك الحقيقة المطلقة عملياً رغم التوجهات التي تطالب باحترام الآخرين بل والتوجهات التي تعيب الغطرسة الغربية وجرائمها[8]، وفي الوقت الذي يسر الغربيون بذكر جرائم هتلر وستالين، يحجمون عن الاعتراف بجرائمهم الأوسع انتشاراً.

3 - ومع أن أوروبا كانت استثنائية من بين الحضارات في المدى العالمي الذي وصلت هيمنتها إليه، إذ لم يسبق لحضارة أن امتدت خارج محيطها الجغرافي كالحضارة الغربية التي أصبحت تسيطر على كل القارات وتؤثر في كل من قارتي أمريكا وقارة إفريقيا واليابان والهند والصين وروسيا وإيران والدولة العثمانية وتركيا الحديثة والقضية الفلسطينية[9]، فإنها لم تكن استثنائية في معاملتها للآخرين إلا بالمعنى السلبي إذ لم يسبق أن أحدثت حضارة أضراراً بالآخرين بحجم الأضرار التي أحدثها الأوروبيون، ورداً على فكرة "الأعجوبة الأوروبية" التي يتغنى مادحو الذات بها، هناك من المؤرخين من يرى أن التاريخ البشري حافل بأعاجيب أخرى كمصر الفرعونية وحضارات سومر وبابل الكبرى وأبجدية فينيقيا وبلاد الإغريق وفتوحات الاسكندر وفتوحات المسلمين وما أنتجته من حضارة إسلامية وإنجازات الحضارة الصينية المتعاقبة وتحف البوذية والهندوسية هذا بالإضافة إلى الأعاجيب الحديثة كيابان الميجي وزحف ماو تسي تونغ الطويل (1934-1935) ودول

شرق آسيا الأخرى التي غادرت العالم الثالث، وليست الإنجازات الإيجابية للغرب الحديث سوى جزء من هذا السياق[10]، وأحياناً يغض النظر عن التكاليف الباهظة لهذه الإنجازات[11].

4 - كيف تواجه أية نهضة في بلادنا التدخل الغربي لوأدها؟ ويعلم القارئ أننا لسنا استثناء بين الأمم بل إن العراقيل التي توضع في طريقنا هي الاستثناء الذي يجعل من صعودنا مرة أخرى أكثر صعوبة من غيرنا، ذلك أن أوروبا عانت من الفوضى قروناً طويلة دون أن يكون هناك من يتدخل في شئونها كما تدخلت هي في شئوننا بعد ذلك[12]، ومع ذلك ليس قطع يدها مستحيلاً في ضوء انتصارات شعوب قبلنا على التدخل الغربي المسلح لوأد ثوراتها، فبعد الحرب الكبرى الأولى (1914-1918) قامت ثورتان في اثنتين من الدول التي دخلت الحرب وكانتا في مستويين متقاربين من التقنية الحضارية غير المتطورة، هما روسيا وتركيا، الثورة البلشفية اهتمت بتوسيع رقعتها الجغرافية في نفس اللحظة الثورية فتمكنت باستنهاض الجماهير من مواجهة العدوان الغربي العالمي الذي تعاون مع عملاء القيصرية في الداخل، ورفعت القيادة السوفييتية شعار تحويل الحرب الكبرى وهي حرب إمبريالية إلى ثورة عالمية بواسطة الحرب الأهلية ضد أنصار القيصرية، ومع أن هذا الهدف لم يتحقق، فقد تمكنت الثورة من صد العدوان الغربي والتغلب على أنصار القياصرة بالاستناد إلى القاعدة الجماهيرية العريضة التي وسعت الدولة الروسية توسعة ضخمة لتصبح الاتحاد السوفييتي، ثم دخلت في مرحلة بناء تمكنت من تحويل روسيا من بلد زراعي إلى قمة العالم الصناعي في غضون جيل واحد، مما مكنها من مقارعة العالم الغربي فترة طويلة.

وعلى العكس مما حدث في روسيا، قامت الثورة الكمالية في تركيا بتقليص قاعدتها الجغرافية بالتنازل عن كل الأملاك العثمانية ما عدا الأناضول، مما قربها من الدول الاستعمارية التي التقت مع أهدافها موضوعياً، وتمكنت هذه الدول بذلك من الاستفراد بكل قطر على حدة، وبذلت جهودها بالتعاون مع عملاء الداخل للفصل بين جهود المقاومة في الأقطار العثمانية السابقة والتي كانت تتطلع للاتحاد في وجه القوى

الاستعمارية بعدما تبين لها خيانة الحلفاء، ثم انشغلت الثورة الكمالية بعد"انتصارها" في عملية بناء جوفاء ركزت على القضاء على رمز وحدة الأمة وهي الخلافة الإسلامية واستئصال رموز الماضي الإسلامي كالحروف العربية والحجاب ويوم الجمعة وإحلال رموز غربية محلها كالقبعة والسفور وغير ذلك مما لا طائل منه في عملية النهوض.

الفائدة المرجوة من هذا العرض هي أن أي تغيير حقيقي لا بد أن يستند إلى الأمة لو أراد أن يصمد في وجه العدوان الغربي الذي يجر العالم خلفه كالأغنام، ولو أراد كذلك أن ينجح في عملية البناء التي تحتاج موارد ضخمة، وأي تغيير يستند إلى الدولة القُطرية، أو إلى مجموعة حصرية، حتى لو أعلن خلافة إسلامية، فلن يكتب له النجاح، فتحطيم الحدود وجذب الجماهير شرط رئيس لعملية التغيير وليس نتيجة لاحقة لها.

5 - كما أن الاطلاع على التاريخ الأوروبي يعلم المبهورين به كيف يتعاملون مع ماضينا كما يتعامل الأوروبيون مع ماضيهم دون تجريح أو محاولات مستميتة لتصفية حسابات معاصرة، ومن أمثلة هذه الدروس إضافة إلى ما سبق أنه في الوقت الذي ينسب فيه التقدم الغربي إلى ظاهرة كالقدرية الكالفينية، ينسب التخلف إلى نفس الظاهرة في التاريخ الإسلامي(13)، وفي الوقت الذي يبجل الغرب فيه الإصلاح الديني الذي كان شديد التعصب، يحصر المتغربون ذلك في تاريخنا مقابل الغرب الودود المتسامح الإنساني، وسيرون أيضاً أن الأساطير ليست مقصورة على "المتخلفين"، وأن الغرب نفسه قام باختلاق أساطيره الخاصة التي صنعت كثيراً من سياساته، وإذا كنا نحن الأكثر احتكاكاً بأساطير العودة إلى صهيون وأرض الميعاد والشعب المختار، فإن هناك أساطير أكثر ضخامة جعلت الغرب وحدة قامت على سوابق المدينة والحرية والمعرفة في بلاد الإغريق، ثم القانون والملكية الفردية والإنسانية في روما، ثم ثورة الكتاب المقدس الأخلاقية والأخروية، ثم البابوية التي دمجت كل ما سبق، وفي النهاية الديمقراطية الليبرالية التي أتت بها الثورات الديمقراطية في هولندا وإنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا وعمت أوروبا فيما بعد، وسنجد أن هذا الخطاب الغربي الذي يمدح الذات

بصفتها استثناء عالمياً مكتفياً بذاته وليس لأحد فضل عليه[14]، وهي كذبة كبرى تم نقضها[15]، فإنه يعتمد أيضاً على المتناقضات، فمرة يكون لعبقرية المسيحية دور في تكوين الغرب، وأخرى يكون للخروج من الدين الدور نفسه، وتارة يكون التركيز على الفردية بصفتها ميزة غربية، وأخرى على الوحدة المتراصة، وأحياناً تكون ميزة الغرب هي السلام والحرية، وأحياناً أخرى تُمدح عبقريته العسكرية، وفي بعض الأحيان تُمدح فلسفة التنوير، وفي أحيان أخرى تكون هي السبب في الديكتاتوريات الحديثة[16].

إن هذه النهضة لم تقطع الصلة بماضيها بل بدأت باستكشاف التراث الإغريقي والروماني[17]، وذلك كان رجوعاً إلى الوراء من أجل سير أفضل إلى الأمام[18]، ولم ترفض الأفكار الدينية بل قامت بعقلنتها وترشيدها وعلمنة نسقها ودمجها بالخطاب الفلسفي والاجتماعي[19]بل أحياناً باستغلالها في سبيل الحشد والمصالح، يدل على ذلك المكانة التي تحظى بها فكرة "عودة" اليهود إلى فلسطين وبني عليها التأييد الصوفي الواسع للكيان الصهيوني[20]، بل كانت القراءة الحرفية للتوراة التي ما زالت قائمة إلى اليوم هي التي منحت الولايات المتحدة وضع إسرائيل الجديدة وأرض الميعاد الجديدة التي تعهد الرب منحها لشعبه المختار الجديد، فولد عالم جديد من العهد القديم يسهل غزو أمريكا ويحقق الإبادة الجماعية للهنود الحمر بسريرة صافية لا يعكرها وخز الضمير وكأنها مأثرة باركها الدين وألهمها الرب[21]، وذلك خلافاً لمتغربي بلادنا الذين يعادون تراثهم إلى حد الرغبة الجامحة في الاستئصال، ولهذا بينت مدرسة تاريخية جانب التطور والنمو وليس الانقطاع في التاريخ الغربي، أما المدرسة التي ادعت الانقطاع فهي تفسر الجديد والتحولات الكيفية فقط والقائمة على الإبداع والاكتشاف وليس مجرد التفسير والتأويل[22].

6 – ويرى متصفح التاريخ الأوروبي أن عمليات النهوض طويلة حتى دون عرقلة خارجية، فقد بدأت بواكير النهضة الأوروبية منذ القرن الثاني عشر الميلادي وظهرت ملامحها في القرن السادس عشر[23]، حتى وصلت إلى الثورة الصناعية الأولى في نهاية القرن الثامن عشر ثم مرت بالثورة الثانية بعد

الحرب الكبرى الثانية ثم وصلت إلى الثورة الثالثة المعروفة بثورة المعلومات في نهاية القرن العشرين، وكان اعتمادها في البداية على اكتشاف حضارات مندثرة أو متراجعة[24]، وهذا يختلف عن واقعنا إذ ليس من السهل الانطلاق في نهضة جديدة في ظل شروط سيادة حضارة أخرى[25] بل معادية واستثنائية لأنه لم يسبق أن فرضت حضارة هيمنتها على العالم مثلها[26]، وأثبتت الحوادث أن أوروبا عملت على عرقلة عملية التحديث واستعادة القوة العثمانية[27]بسبب تعارض المصالح بينها وبين أوروبا[28] فكان ذلك من مظاهر اختلاف ظروف النهضة في المشرق عن النهضة الأوروبية[29]، بل وعن نهضة الأمة الإسلامية في عصورها الأولى حين لم يكن هناك من يقف لها بالمرصاد، ولما كان تاريخ التحولات يسير ببطء[30] ويحتاج الوقت لتجاوز عثراته الداخلية، فإن التدخل الغربي بالقوة المسلحة الفظة في تحويل مسارات نهضاتنا صعّب المهمة وأفشل نجاحها حتى اليوم نتيجة تفاعل عوامل التخلف الداخلية مع العوامل الخارجية التي قدمت الدعم لها[31]، وليس من العجيب أن تتصف مجتمعات كثيرة بسلبيات معيقة للتطور، فالتفاوت الحضاري بين مستويات البشر سنة التاريخ والحياة، لكن الاستغلال الخارجي لم يتركها تسير في طريق الزوال كما هو مفترض لو تمت الأمور دون عرقلة، وهذا الاستغلال لرذائل الآخرين سمة استعمارية ارتكبها المستعمِرون في كل مكان بدافع من مصالحهم[32]، فالقضية إذن ليست في وجود سلبيات معينة في مجتمعاتنا، القضية هي دور العوامل الخارجية في إدامة هذه السلبيات، والسؤال هنا هو: هل لدى من يركزون على دور المعيقات الداخلية وصفة لتجاوزها في ظل الاكتساح الخارجي الأقوى؟

7 - كما سيجد قارئ التاريخ الأوروبي جملة ظروف تجعل من محاكاة النموذج الغربي عبثاً يستحق البحث عن بديل مجد: فالظروف التي اجتمعت للوصول إلى الثورة الصناعية ليست أحادية ومازالت غير واضحة ومحل خلاف[33] ودراسات عديدة[34]، وإذا كان أصحاب النجاح غير قادرين على تشخيص أسبابه بدقة، فكيف سيسير غيرهم على هداهم من غير هدى؟ وأوروبا صاحبة هذا النموذج أحجمت عن تطوير العوالم الأخرى على نموذجها وفضلت استغلال الآخرين على ضمهم والتكافؤ معهم[35]، وهو

نموذج يخالف واقع المسلمين الأوائل مثلاً حيث برز من الأعاجم من حمل قيادة المشروع من العرب أصحاب الرسالة، بل إن أوروبا عملت عن سابق تصميم وإصرار على تدمير محاولات عديدة ابتغت السير وفق نموذجها وكان لبلادنا نصيب كبير من عملية التدمير هذه، كما أن النموذج الياباني الفريد يظهر الدور الحاسم للدعم الخارجي من الأقوياء في عملية النهوض وفق نموذجهم، وهو ما يحجمون عنه بل يقاومونه في أمكنة أخرى لاسيما في بلادنا، ولهذا يلاحظ أنه لم ينم وفق المسار الغربي إلى درجة الدول الغربية الكبرى سوى اليابان وحدها، وتعدد المسارات النهضوية الأخرى المختلفة جزئياً أو كلياً عن النموذج الأوروبي هو الذي يمنحنا الأمل، وفي ظل دوام التبعية والتخلف في الكيانات التي خضعت للتوجه الأوروبي الذي أحجم عن تقديم يد العون الحضاري لأصدقائه الليبراليين في المملكة العراقية والمملكة المصرية وتونس البورقيبية وبقية الممالك العربية، أصبح التشديد على الاستقلال الحضاري، وليس الانعزال[36]، ضرورة للخروج من عنق هذه الزجاجة.

ومن يطلع على أرقام توزيع الثروات في العالم الذي تسيطر عليه أوروبا البيضاء اليوم يجد أن خمس العالم يستهلك أربعة أخماس موارده، فكيف يمكننا أن نعطي بقية السكان نفس المستوى بالقليل المتبقي لهم؟ إذن إن النموذج الأوروبي غير قابل للتكرار، نعم يمكن النهوض الجزئي في ظله كما تفعل دول كثيرة كالبرازيل والهند ودول شرق آسيا، ولكن النتائج لن تكون مماثلة بأي حال من الأحوال لسبب بسيط هو عدم توفر الموارد لذلك ورغبة الأقوياء في الاحتفاظ بتفوقهم واحتكارهم وعدم المشاركة إلا بهوامش بسيطة تعود عليهم بفوائد أكثر من خسارتهم في أي صفقة، أي أن استنساخ نموذج مستحيل التكرار، مع توقع نتائج مطابقة، غير ممكن سواء بالاتفاق مع رعاته الأنانيين أم بمقاومتهم، ولهذا لا بد من البحث عن بديل يتناسى عملية النسخ التي يعيبها أنصار التغريب على الأصوليين في الوقت الذي يقومون هم فيه بنسخ تجارب الآخرين، وبدلاً من تقليد الزمان الآخر ننتقل إلى تقليد المكان الآخر فيؤدي الأول إلى العزلة ويؤدي الثاني إلى الاستلاب.

8 - بين المخطط والمؤامرة: هناك بلبلة لدى الإنسان العادي في تفسير

الحوادث الكبرى، ويفضل كثير من الناس عزوها إلى مؤامرات سرية، ومن المفيد هنا الاطلاع على ما قاله المفكر الأستاذ عبد الوهاب المسيري في الموضوع حين بيّن أن هناك صنفين متميزين عن بعضهما البعض: فهناك مؤامرة وهناك مخطط، "ويجب الإشارة إلى أن إنكار وجود مؤامرة لا يعني إنكار وجود مخطط، فالمخطط هو خطة أو إستراتيجية تعبر عن مصالح دولة ما أو مجموعة من الدول (كما يتصور هذه المصالح أصحابها)، وهي تتبدى من خلال أنماط متكررة لها مسار يعبر عن منطق داخلي يمكن فهمه والتصدي له بمخطط مضاد...أما المؤامرة فهي خطة سرية وضعها في الظلام بضعة أفراد دوافعهم خسيسة شريرة يحاولون قدر طاقتهم الحفاظ عليها طي الكتمان ويقومون على تنفيذها، ولأن المؤامرة ليست جزءاً من نمط فإنها لا تتبع مساراً مفهوماً وليس لها قوانينها الداخلية الخاصة والخارجية العامة"[37]، ويمكن أن نضرب الأمثلة بسعي الغرب لوأد أية قوة تظهر في المشرق، هذا مخطط عام يعبر عن مصالح غربية ويتبعه كل الإدارات الغربية على تعاقبها وقد تدخل في مؤامرات سرية أحياناً كما حدث في اتفاقية سايكس بيكو والعدوان الثلاثي، ولكن الأمر ليس بحاجة للسرية دائماً فالمخطط واضح وتنفيذه علني ومصالح الغرب فيه بادية للجميع وهذه المصالح هي التي تدفع كل الساسة للالتزام بتطبيق هذه السياسات رغم تغير الوجوه، وهو أمر صرح به وزير الخارجية الأمريكية السابق هنري كيسنجر، ولسنا بحاجة للاعتقاد بمؤامرات سرية دبرت بليال غير مقمرة ضد نهضاتنا، ولهذا فإن إنكار وجود مؤامرة سرية ضد العراق في سنة 1990 لا يعني عدم وجود مخطط حكم السياسة الأمريكية تجاهه، وينطبق نفس الحديث على سعي الولايات المتحدة للهيمنة على النفط العربي والعالمي، ومن أمثلة المخططات أيضاً سعي الأنظمة الحاكمة في موسكو على تناقضها للوصول إلى المياه الدافئة بسبب الطبيعة الجغرافية لسواحل روسيا المتجمدة، هذا أيضاً مخطط مستمر وليس مؤامرة بين القياصرة والشيوعيين والروس الحاليين.

4 - أهمية قراءة التاريخ الإسلامي العام:

أ - لا طائفية عند كبار مؤرخي السلف

على عكس المشهد الحالي في العالم الإسلامي المنقسم على ذاته والمتحالف في نفس الوقت مع الأجانب حيث يسعى كل طرف لتأييد دعواه ضد الطرف الآخر بدعاية رخيصة تطوع الحقائق وتلويها لتناسب المراد، نجد الموضوعية والحياد عند مؤرخي السلف بطريقة نلمس منها الحرص على عموم الأمة وحراسة بيضتها، فلا يتردد كبار المؤرخين من أهل السنة في كيل المديح بلا حساب عند ذكرهم أمراء من فرق مخالفة سواء بسبب جهادهم ضد الروم أو بسبب عدلهم أو رعايتهم العلماء، ونراهم لا يضعون أهمية تذكر لكون الأمير سيف الدولة الحمداني من غلاة الشيعة، هذا إذا ذكروا المعلومة أصلاً، ولا لاختلاف المعز لدين الله الفاطمي مع الخليفة العباسي السني ما دام مقيماً للعدل والفروض، وليست هذه التوجهات جانبية في التاريخ الإسلامي بل نجدها عند كبار المؤرخين كابن الأثير والذهبي وابن عساكر وابن كثير[38]، بل إننا نعجب عندما نرى كبار علماء السنة من يحرصون على نشر فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضوان الله عليه فيقوم الإمام الطبري بتأليف موسوعة حديثية من أربعة أجزاء لإثبات حديث الغدير مع اهتمامه بفضائل الصحابة[39]، هذا غير الإمام النسائي الذي وضع مؤلفاً خاصاً في خصائص الإمام علي مما أدى إلى ضربه حتى الموت على يد الجهلة الذين نرى أمثالهم في عصرنا، ولن يتسع المقام لذكر اهتمامات السلف في هذا الموضوع ومؤلفاتهم الغزيرة مما لا يتصوره زمننا الأمريكي النكد.

ب - دور العامل الخارجي في نهوض الأمم وعلاقة ذلك بقوتها الداخلية

في بداية نهوض الحضارة الإسلامية كان العالم اليوناني آفلاً بعد يقظته القديمة مما جعل الاستعارة منه ومن غيره، كالفرس والهنود الآفلين أيضاً، آمنة وغير قابلة للاستغلال من قوى خارجية هدامة، فلم يكن الإعجاب بفلسفة أرسطو مثلاً مؤدياً إلى صناعة طابور خامس أو أنظمة عميلة للإمبراطور

البيزنطي الذي حاول النفاذ إلى المجتمع الإسلامي أثناء الفتنة الكبرى ولكن يقظة المسلمين وضعف إمكاناته قطعا عليه الطريق، ورغم الجهود الهدامة التي كان يبذلها أتباع الحضارة البيزنطية داخل المجتمع الإسلامي، كدور سرجون بن منصور أبي القديس يوحنا الدمشقي، فإن ذلك كان يغلف بقناع الحرص على الدولة، كتحريضها على الإمام الحسين بن علي رضي الله عنهما، ولما قرر عبد الملك بن مروان تعريب الدواوين لم يستطع أمثال هؤلاء الاعتراض على القرار رغم آثاره السلبية بالنسبة لهم إذ سيوفر استقلالية للدولة الإسلامية عن الثقافة البيزنطية وسيجعل القيادة الإدارية للمسلمين، وعندما اتجهت الحضارة الإسلامية للأفول صنع العثمانيون الأقوياء نهضة أخرى ولكنها اختلفت عن سابقتها بوجود أوروبا المتجهة للصعود مما جعل الاستعارة منها محفوفة بخطر الاستغلال الهدام، وهذا ما حدث، ولم يؤد المسلمون العثمانيون دوراً معرقلاً لنهضة الغرب التي استعارت من العالم الإسلامي لأن قوتهم لم تهيمن على معظم أوروبا ولأن "المتعاونين" معهم كالفرنسيين لم يخونوا القضية الصليبية رغم تحالفهم مع الدولة العثمانية كما خان قضيتنا فيما بعد المتعاونون مع الغرب، ولما اتجه المسلمون الضعفاء هذه المرة مرة ثالثة للنهوض بعد اصطدامهم بالغرب ومحاولتهم صد عدوانه الذي بدأ باحتلال القرم والحملة الفرنسية على مصر في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، كانت أوروبا في أوج قوتها مما جعل عملية الاستعارة منها مجيرة أكثر من المرحلة السابقة لمصالحها دون مصالحنا، فلم يؤد الإعجاب بالديمقراطية مثلاً إلى اقتباس بعض الإجراءات المفيدة منها لتطعيم وتجديد نظام الحكم عندنا بل إلى احتلال الغرب بلادنا تحت شعار الحضارة والديمقراطية ثم تبعية أنظمة الحكم التي نصبها والتي انتهت إلى الاستبدادية الدموية ولم تطبق الديمقراطية مع كل ذلك.

جـ - هل القوة المادية شرط لعدم الاستلاب للنماذج الحضارية الأخرى؟

عندما كانت الأمة الإسلامية في طور التكوين، ولم تكن بعد قوة دولية كبرى، نزل القرآن الكريم بكونه "مصدقاً لما بين يديه من الكتاب"، ولكن هذا لم يكن يعني الاستلاب للآخرين، فالإقرار بما سبق الإسلام، كان

مصحوباً بالهيمنة عليه وتصحيحه، "ومهيمناً عليه"، رغم أن الظرف المادي لم يكن يساعد على هذا الكبرياء، إذ لم تكن الأمة فيه تتجاوز في أفضل الأحوال مدينة مهمة بين عدة مراكز حضرية أخرى في جزيرة العرب الواقعة بين قوى عظمى يمكن أن تكون التبعية لإحداها بميزان عصرنا وذلك العصر أيضاً هي الخيار الأكثر أمناً وإغراء لقوة طموحة، كالمناذرة في الحيرة والغساسنة في الشام وعرب اليمن أيضاً، ولكننا وجدنا زيادة على ما سبق من التميز أنه في الوقت الذي يقتبس فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الفرس آلية مقاومة الحصار بالخنادق، يبشر بفتح بلاد فارس وليس بالانبهار بها مع علو الأصوات التي ترى استحالة تحقيق ذلك لأفراد لا يأمنون على أنفسهم الخلاء في ظرف الحصار العصيب، ورغم نجاح هذه الآلية، أي الخندق، في تحقيق النصر في تلك المعركة الفاصلة التي غيرت موازين القوى، فقد أدى ذلك إلى فتح الأبواب نحو مزيد من الانتصارات ومزيد من التطور الذاتي للمجتمع الإسلامي وليس إلى الانبهار بالمصدر الحضاري الفارسي -الذي تم الاقتباس منه- ومن ثم فتح باب التبعية له لو لم يكن المسلمون في تلك المرحلة على قدر من القدرة على التمييز بين ما يمكن نقله وما لا يمكن، وكيف يمكن التعامل مع النقل ومصادره، وذلك بفضل قائدهم المسدد بالوحي الذي يعلم الأجيال علماً لم نستطع تطبيقه على حوادثنا المعاصرة.

الخلاصة أن النقل ليس عيباً: عندما كنا أقوياء كان نقلنا عن الغير اقتباساً زاد في قوتنا، ولكن عندما تحول النقل إلى نسخ دل ذلك على ضعفنا ولم يزدنا إلا انهياراً.

د - الاعتبار بالكوارث الكبرى التي تجاوزتها الأمة الإسلامية

عندما يطلع القارئ على تاريخ الإسلام، يعجب من كثرة المصائب الكبرى التي أصيبت الأمة بها وخرجت من بين أنقاضها، ومن ذلك الحملات الفرنجية التي استمرت لقرنين (1095-1291) في شرق المتوسط ثم تحولت ضد الدولة العثمانية فردت كلها على أعقابها، ومنها الغزو المغولي الذي تزامن مع تلك الحملات ولكنه جاء من الشرق في الوقت الذي أتى الفرنجة

فيه من الغرب، ومع ذلك امتصته أمتنا وردت المغول وهم مسلمون، ومن ذلك اكتساح تيمورلنك الذي قضى على الدولة العثمانية (1402) فقامت بعد عشر سنوات من بين الركام أقوى مما سبق واستمرت أكثر من خمسمائة عام بعد ذلك.

وعندما يغرق الإنسان في مأساته الحاضرة يظن أنها ستدوم إلى الأبد، وهذا ليس صحيحاً، وإلى الزعماء والمفكرين والمثقفين والعوام من المهزومين الذين يظنون أن الكيان الصهيوني "وُجد ليبقى"، وكأنهم اطلعوا على الغيب ورأوا أن الصهيونية ستتمكن من تحقيق البقاء الأبدي الذي لم تستطعه امبراطوريات عظمى في التاريخ، فإن عليهم التمعن جيداً في قراءة التاريخ، يقول أحد المؤرخين الذين شاركوا في الحملة الفرنجية الأولى على المشرق (1095-1099) واسمه فوشيه الشارتري في كتابه "تاريخ الحملة إلى بيت المقدس" إن الرب نقل الغرب إلى الشرق: "إننا نحن الغربيين قد أصبحنا الآن شرقيين، فالذي كان رومانياً أو فرنجياً قد صار في هذه الأرض من أهل الجليل أو فلسطين، وذلك الذي كان من أهل ريمس أو شارتر أصبح من سكان أنطاكية أو صور، لقد نسينا بالفعل الأماكن التي شهدت مولدنا، فقد أصبح كثير من هذه الأماكن مجهولاً لنا أو لا يرد ذكرها على أي لسان، والبعض يمتلك بالفعل مساكن ومنازل جاءته بالوراثة، وتزوج البعض من غير جنسهم من السوريات والأرمنيات أو حتى المسلمات اللاتي اعتنقن المسيحية...."[40]، والملخص أن الفرنجة تجذروا في الأرض أكثر من الصهاينة، وظلوا فيها لمدة قرنين (1095-1291)، فماذا كان مآلهم وماذا بقي منهم؟

❖ من شروط صحة الاعتبار بالتاريخ

1 - النظرة الشاملة للأحداث

نقرأ التاريخ لنطلع على تياراته العامة وتوجهاته الرئيسة ولا نغرق في لحظات البؤس العابرة أو الأفراح الموهومة، إذ أن هناك من يستخدم التاريخ ليستدل على غاية سياسية خاصة فيأتي بحدث ما من الماضي ليطلق حكماً

عاماً بأن هذه الجهة صديقة أو عدوة، أو صالحة أو طالحة، أو متقدمة أو متخلفة، أو متسامحة أو متعصبة... إلخ، بناء على ذلك الحدث المنفرد، ويقتنع السامعون ويهزون رءوسهم قبولاً بهذه الحكمة المستقاة من أعماق الزمن أو حقائق الواقع.

أ - القضية الأرمنية والاستغلال الاستعماري:

فمثلاً عندما يتحدث داعية سياسي عن المجزرة الأرمنية وكونها دليلاً على وحشية العثمانيين وتخلف الخلافة واستحالة التعايش، يغرق السامع في تفاصيل الحدث ويخرج مقتنعاً بهذه النتيجة التي لا يأتيها الباطل من بين يديها ومن خلفها، ماذا تبقى بعد ذبح مليون ونصف المليون أرمني من إمكانات المصالحة؟ وتدخل الدول الإمبريالية كفرنسا على الخط وتحاول غسل عارها في الجزائر والهند الصينية وسوريا بتبني قانون يجرم إنكار الإبادة الأرمنية كسلفه الخاص بإنكار المحرقة اليهودية، وأقل ما يقال في هذا النفاق الإمبريالي أنه وسيلة لحرف الأنظار عن مخازي الاستعمار بالحديث عن خطايا الآخرين، ولو كان المتحدث مخلصاً لأنكر خطايا النفس وأصلحها قبل لوم الآخرين ليكون نموذجاً لهم في الرجوع عن الخطأ، وهو ما لم يفعله الفرنسيون ويصرون على جرائم الماضي ضد الأعراق الدنيا التي لا مصلحة في استرضائها، ومن هنا يتبين أن الحماس للقضية الأرمنية لم يخرج عن دائرة الاستغلال الذي مارسه الغرب وتلاعب بدماء الأرمن منذ البداية وما يزال يمارس نفس اللعبة التي يبدو أنها راقت له.

يأتي هنا دور قارئ التاريخ العام ليبين الحقائق الأوسع من قراءة التوجهات التاريخية العامة في القضية الأرمنية:

1 - أن الأرمن عاشوا مئات السنين مع المسلمين وقروناً طويلة مع العثمانيين في انسجام تام جعل العثماني المهيمن، وليس المواطن الأرمني الذي ربما وصفت شهادته بالمداراة، يطلق عليهم صفات الإخلاص والصدق، فما الذي طرأ بعد هذه القرون الطويلة ليؤدي إلى سفك هذه الدماء العزيزة؟

2 - في الأحداث التي سفك فيها الدم الأرمني سفكت فيها دماء مسلمة أغزر من الدماء الأرمنية، مما يلقي بظلال من الشك على الصورة الشائعة عن حمل أرمني وذئب عثماني، فمن هو الذي سفك دماء المسلمين الغزيرة وماذا كان موقف العثمانيين من ذلك؟

3 - لم يكن التدخل الغربي مخفياً، ولكن العجيب أن الغرب الذي أثار الأرمن وتاجر بقضيتهم إلى درجة تجهيز خرائط الدولة الأرمنية الموعودة، عاد وتخلى عنهم في اللحظة الأخيرة إرضاء لمصالحه الدنيئة.

4 - في الوقت الذي يتم الحديث فيه عن "إبادة الأرمن"، كانت الأمة الأرمنية آمنة في بقية الدولة العثمانية بعيداً عن جبهات المواجهة مع روسيا، وحتى الذين رُحلوا وتعرضوا للحوادث المؤلمة وصل كثير منهم إلى الأمان في أقطار عثمانية أخرى كبلاد الشام، فالحديث إذن عن إبادة يكون غير دقيق مقارنة بالمفهوم الذي تعرضت له شعوب أخرى لم يتبق منها إلا الفتات كالهنود الحمر في أمريكا وسكان أستراليا.

5 - الغرب الذي سفح دموعه بكاء على الأرمن قتل من شعوب أخرى ملايين عديدة على شكل إبادات جماعية وتصفيات عرقية (في الأمريكتين وأستراليا والهند الصينية وإفريقيا والبلقان والقوقاز) وكانت الإبادة نموذجاً متكرراً في تاريخه وليست حادثة معزولة، وهو ما يهدد مصداقيته في البكاء على الأرمن.

ب - أزمة الخليج 1990 بين التحرير والاستغلال:

ومن الأمثلة المبتورة كذلك الاستدلال على خيرية أمريكا بكونها حررت الكويت من القوات العراقية سنة 1991 وهذا يعني أنها أمل المستضعفين كما خرج علينا البعض بالتنظير، ولكن هذه النتيجة بحاجة إلى بعض الحقائق الحاسمة الأخرى لتكمل الصورة:

1 - أمريكا هي التي منحت الضوء الأخضر لتفاقم الأمر بعدما أوصلت رسالة واضحة للجانب العراقي بكون الخلاف عربياً داخلياً لا رأي للولايات المتحدة فيه، ولو كانت حريصة على الكويت إلى الحد الذي ادعته فيما

بعد لقالت ببساطة أنها لن تسمح بالاعتداء عليها بعدما وصلتها صور الحشود على الحدود، ولكن الصمت المطبق الذي حاولت مداراته بعد 18 عاماً بادعاءات كاذبة لم نسمعها وقت الحدث(ادعاء السفيرة الأمريكية الكاذب 2008 أنها قالت للرئيس العراقي بحسم: لا تحتل الكويت) بل تواتر عكسها، يؤكد أن الكويت في البرنامج الأمريكي لم تكن سوى طُعم للاستخدام ولا مانع من تقديمه للابتلاع لأجل مصالح أمريكا الدنيئة ثم المتاجرة بدماء الكويتيين وادعاء الحرص عليها والبكاء المزيف على سفكها وإن استناد مؤيدي أمريكا إلى كون الرئيس العراقي لم يأت على ذكر الضوء الأخضر الأمريكي في محاضر استجوابه مردود بما صرح به لمحاميه عن لقائه بالسفيرة الأمريكية وتفسير كلماته التي ابتدأ بها خطابه عند بدء العدوان الأمريكي سنة 1991: غدر الغادرون[41]، كما أن عدم استفاضة الرئيس بالحديث عن هذه النقطة يمكن أن يفسر بكل بساطة بصعوبة الاعتراف بالوقوع في فخ الأمريكيين وأن اقتصاره على بعض المقربين يراد منه كشف الحقائق بعد خسارة كل شيء، المهم أننا لا يمكن أن ننفي هذه الحقيقة التي وردت في مواقف كثيرة للإدارة الأمريكية قبل 2 أغسطس/ آب/ أوت ولم تقتصر على حديث السفيرة مع الرئيس صدام، وذلك وفقاً لتوثيق الكاتب البريطاني جيف سيمونز في كتابه التنكيل بالعراق[42] وهو نفس ما قاله الرئيس لمحاميه الأستاذ خليل الدليمي، ولا يمكن القول مثلاً إن ارتكاب الأمريكيين مجزرة ضد الجيش المنسحب لم يحدث لمجرد أن الإعلام العراقي لم يتحدث عن خسائره الجسيمة في تلك المرحلة.

2 - أمريكا هي التي أغلقت كل أبواب الحلول السلمية العقلانية أثناء الأزمة، ومنها مبادرات عديدة صدرت عن حلفائها العرب مثل السعودية نفسها والأوروبيين كفرنسا، فضلاً عن السوفييت، ولو كان الهدف هو تحرير الكويت لأعطت الولايات المتحدة فرصاً للتفاهم أو لرعت عملية سلمية كالتي ترعاها في فلسطين مثلاً وتدعي الإخلاص فيها ومازالت صابرة عليها عشرات السنين، فإذا كان أمريكا مخلصة للتحرير في الكويت فهي غير مخلصة في فلسطين، وإذا كانت مخلصة في تحرير الأراضي

الفلسطينية فإن عجلتها في قضية الكويت يؤكد وجود أهداف أخرى لها لا علاقة لها بالتحرير، المهم أنها في أي من الحالين ليست أمل المستضعفين.

3 - أهملت عروض جادة من جماعات إسلامية لإخراج الجيش العراقي من الكويت، ورغم أن هذه الجماعات تعاونت مع الولايات المتحدة في إخراج قوة أكبر من أفغانستان هي القوة السوفييتية، فإن عرضها هذه المرة بتجنيد مائة ألف مقاتل لتحرير الكويت نُحي جانباً[43]، وذلك لأن الولايات المتحدة كانت تريد الحضور بجيوشها إلى المنطقة آنذاك، ولهذا لم تصغ إلى "أصدقائها" ولم تسمح لأصحاب القضية بالإصغاء أيضاً كما لم تسمح لهم بالإصغاء إلى الوساطات والمبادرات العقلانية، وهو دليل على أن تحرير الكويت لم يكن هو الهدف الحقيقي بل الحضور الأجنبي إلى المنطقة والذي مُهد له آنذاك بالقول إن هدفه هو حماية السعودية فقط[44]، ثم قيل إنه لن يبقى ساعة واحدة بعد إتمام مهمته[45]والمفهوم أنها إخراج العراقيين من الكويت ولكن "مهمته" طالت بعد ذلك سنوات طويلة ومازالت مستمرة إلى هذا اليوم في دول الخليج رغم كل التغيرات التي حدثت في العراق، وقد أدى الموقف الأمريكي آنذاك إلى انقلاب حلفاء أمريكا الإسلاميين ضدها[46]، فهل مازال هناك من يعتقد أن تحرير الكويت هو هدف الحضور الأجنبي؟

4 - بني الحضور الأجنبي بدعوى تحرير الكويت على أكاذيب أدت أدواراً حاسمة في تهيئة الأجواء السياسية والشعبية في الشرق والغرب لتحقيق الأهداف الأمريكية، ومنها صور الأقمار الصناعية المزيفة التي عرضت على القيادة السعودية لإيهامها بوجود خطر عراقي على الحدود فتبدل موقفها من الأزمة جذرياً، ومنها أيضاً كذبة اعتداء الجيش العراقي على حاضنات الأطفال في مستشفيات الكويت وهي الكذبة التي هيأت الأجواء الرسمية والشعبية في الولايات المتحدة لاتخاذ قرار الحرب الذي أرادته أمريكا وكان يمكن حل الأزمة دونه بلا شك.

5 - قصف الجيش المنسحب من الكويت إلى حد المجزرة الجماعية واستمرار الحصار القاتل على العراق لمدة 12 سنة بعد الانسحاب من

الكويت يؤكد حتماً أن تحرير الكويت لم يكن هو هدف الحرب المستمرة بعد تحقق التحرير، ومن تدبر اليوميات سمع بوش وهو يقول إنه حتى لو انسحب العراق فلن تنتهي المشكلة مع بقاء قدراته، وهو ما يشير إلى غايات أخرى لا علاقة لها بالرسمي المعلن من الأهداف، وهذا ما أكدته استقالة وزير الدفاع الفرنسي آنذاك لأنه رأى الانحراف واضحاً من تحرير الكويت إلى تدمير العراق.

6 - ولو تمعنا في هدف تحرير العراق الذي استجد فيما بعد لوجدنا أن ضحايا هذه الحرية أضخم كثيراً من ضحايا الاستبداد السابق، وهو أمر صادقت عليه علناً وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت التي بررت قتل نصف مليون طفل عراقي حتى سنة 1996، فكيف نصدق أن هدف الإجرام هو التحرير وأن المجرم هو أمل المستضعفين وهو السبب في مآسيهم؟

7 - الادعاء بأن أمريكا أو القانون الدولي هما أمل المستضعفين يناقض حقائق التاريخ العام في معظم بقاع العالم غير الغربي الذي تعرض للإبادة والاستعمار والاسترقاق والنهب والسلب والاحتلال من جهة الغربيين عامة والأمريكيين خاصة في ظل موافقة القانون الدولي أو صمته على الأقل.

8 - المصير الذي آل إليه الخليج بعد "التحرير" الأمريكي والهيمنة السياسية على قراراته وعدم قدرته على الاعتراض على الأوامر الأمريكية (إلغاء قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية 1991، وفرض المظلة الأمنية الأمريكية على المنطقة خلافاً لرأي مصر مبارك الذي لم يستطع الاعتراض على سادته، وغزو العراق سنة 2003مجرد أمثلة) والاستنزاف الاقتصادي والمالي والعسكري الذي مازال يتعرض إليه لاسيما في صفقات الأسلحة الضخمة وغير المجدية دون القدرة حتى على المناقشة يؤكد أن غاية الولايات المتحدة لم تكن تحريره بل الاستيلاء عليه للحصول على ثرواته لنفسها وهو ما أكدته اعترافات أمريكية خجولة وعلنية منذ بداية الأزمة نفت الهدف الديمقراطي المزعوم وقالت بوضوح إن أسلوب الحياة الغربي يعتمد على تدفق النفط بسلاسة للغرب، وليس بوقوعه تحت

سيطرة تهدد ببروز قوة غير محسوبة في المشرق، ووصلت بعض التصريحات المتغطرسة حد حسبان وجود النفط في بلاد العرب خطأ جيولوجياً ارتكبه الرب، أما الخليجي فهو كأي عربي ليس له أي احترام في الاستشراق الأمريكي والثقافة الأمريكية التقليدية التي تعده من مخلفات العصور الوسطى وشخصيات ألف ليلة وليلة، ولم يكن أحد ليصدق فعلاً أن ترسل أمريكا فلذات أكبادها وتنفق المليارات من الأموال دفاعاً عن حقوقه، وهذا ما يجب أن يعلمه كل سكران بوهم خيريتها وهو سذاجة وصلت حد تخيل مصارعة تنشب بين أمريكا والكيان الصهيوني لأجل عيون الدولة الفلسطينية الموعودة!

وهناك كثير من القضايا التاريخية التي وظفت سياسياً باستبعاد حقائق رئيسة فيها وتضخيم تفاصيل أخرى، ومن ذلك قضية المحرقة اليهودية التي غض النظر فيها على حقيقة جوهرية وهي أن النازية استهدفت شرائح إنسانية أخرى إلى جانب اليهود كالغجر والمعاقين وبعضها تعرض للإيذاء أكثر من اليهود كالسوفييت الشيوعيين، وفي الوقت الذي يطلب إلينا فيه "المنصفون" و"الموضوعيون" الإقرار بالمحرقة النازية ضد اليهود وحدهم[47]، يعمون عن أن ألمانيا قتلت من الروس أضعاف الرقم الأعلى المدعى للضحايا اليهود[48].

ومن القضايا المستغلة سياسياً كذلك قضية الاستيطان الصهيوني في فلسطين أثناء الحقبة العثمانية التي يركز بعض الخبراء أحياناً على بعض تفاصيلها الصغيرة المنزوعة من سياقاتها لإسقاطها على سياقات لاحقة لا علاقة للزمن العثماني بها متناسين توجه الأحداث العام الذي أكده المؤرخون الأعداء قبل الأصدقاء أن استمرار السيادة العثمانية كان هو العائق الأخير في وجه تطور الاستيطان اليهودي وكان زوال هذا العائق هو الذي أتاح لبريطانيا أن تكون حرة في إطلاق وعدها لزرع الوطن القومي الذي لم يكن له مستقبل عثماني بأي حال من الأحوال.

ج - الرق الأمريكي والاستغلال السياسي:

ومن القضايا التي تعرضت للاستغلال السياسي كذلك، تاريخ الرق

الإفريقي في أمريكا والذي دفع أنصار التخلص من العبيد السابقين إلى تحميلهم راية المصالح الأمريكية لزرعها في إفريقيا بإعادة توطينهم هناك واستغلال هذا الوطن المختلق على حساب السكان الأصليين في ليبيريا لحماية هذه المصالح الأجنبية في الوقت الذي ما زال هذا الوطن يتصدر قائمة الفقر العالمي رغم ثرواته الهائلة ورغم الحضور الأمريكي الفاعل فيه، كما أصبح تحرير الرقيق في الحرب الأهلية الأمريكية مادة للدعاية السياسية التي غطت على حقيقة الصراع التي أكدتها المراجع التاريخية وهي كونه صراعاً بين نخب طبقية صناعية في الشمال وزراعية في الجنوب على السيطرة على القرار السياسي في الجمهورية الأمريكية، وكان انتشار الرق عائقاً أمام هيمنة النشاط الصناعي، ولذلك سار الشمال إلى الحرب الأهلية لإنهاء الرق ونشر علاقات الإنتاج الرأسمالي في كل البلاد[49]، وعن "الإنسانية" الشمالية يمكن سؤال العمال الذين كانت أحوالهم أسوأ من أحوال الرقيق في الجنوب، وهي تهمة جنوبية[50]لم تكن دون أساس نظراً لما أجمع التاريخ عليه عن بؤس العمال في القرن التاسع عشر وكون وضعهم ليس أفضل من رق الفلاحين في العصور الوسطى والعبيد في عصور الإغريق والرومان، والهنود الحمر الذين تم إخضاعهم، والرقيق في الأمريكتين[51].

ولم يكن الرقيق سوى أدوات في أيدي المتصارعين الكبار بدليل أنه بعد إعلان تحريرهم لم يكن الجنوب تحت سلطة الشمال أفضل للمحرَّرين من النظام السابق[52]، والدليل الأقوى أنه في الوقت الذي كان الشمال يحارب فيه بدعوى الانتصار للحرية ضد الجنوب، كان يحارب في الغرب لسلب حرية السكان الأصليين، وكانت الحروب الهندية التي اشتعلت منذ بداية الحرب الأهلية إلى ما بعدها بنصف قرن (1862-1890) من أشرس الحروب التي تعرض لها السكان الأصليون، وكان منفذوها هم نفس رجال أبراهام لنكولن من أبطال الحرب ضد الجنوب العبودي.

د - بين غزوة بني قريظة والإبادات الجماعية في أمريكا:

ويتعرض التاريخ الإسلامي في الفترة الأخيرة لأمواج من النقد غير المتخصص تقوم به دعايات سياسية تستهدف تسجيل نقاط على منافسين في

حلبة الصراع على حكم بلادنا، ولهذا فإن النتائج المسبقة والسطحية التي يخرج بها أصحاب هذه الأفكار تكون بعيدة عن العمق التاريخي الذي تتطلبه التعميمات المضخمة التي يخرجون بها، ومن تلك التهم الموغلة في التعميم تشبيه غزوة بني قريظة بالإبادة الأمريكية للهنود الحمر، ولكن اختزال علاقة الحضارة الإسلامية باليهود، في بني قريظة وحدهم ينفي الصفة العلمية عن التهمة، بنو قريظة لهم وضع خاص، من يريد الصورة العامة ينظر إلى 1300 سنة من تاريخ المسلمين، الصهاينة أنفسهم شكروا تركيا الحديثة سنة 1992 على ما أسداه العثمانيون ليهود إسبانيا، لو كان مقتل بني قريظة حكماً إسلامياً عاماً لما بقي يهودي في بلاد المسلمين، العكس هو الذي حدث، حكم بني قريظة ينطبق على كل الخونة ولا ينطبق على كل اليهود، تضخيم موضوع بني قريظة هو تبن للبرنامج الصهيوني، وبعد 1300 سنة من الازدهار اليهودي في العالم الإسلامي كان اليهود هم الذين خانوا المسلمين مرة أخرى وهذه المرة في فلسطين رغم طول فترة الإحسان، فمن هو المجرم الحقيقي؟ ومن يريد أن يبحث في تاريخ ظلم اليهود عليه أن يقرأ التاريخ الأوروبي وعن"المسألة اليهودية" فيه وهي مسألة لم يعرفها العالم الإسلامي في الوقت الذي كانت فيه أوروبا الإنسانية الرومانسية الديمقراطية العلمانية تسير على خطى أوروبا المسيحية البابوية المتعصبة في القرون الوسطى وتسحق اليهود، نعم هناك هو المكان الصحيح للبحث عن مظالم اليهود المستمرة عبر الزمن وليس في المدينة المنورة.

فإذا كان المنقب عن سلبيات المسلمين وجد أكبرها في قتل بضع مئات من اليهود الذين تآمروا على اجتثاث المسلمين في ساعة العسرة مقابل دلال معظم اليهود في المجتمعات الإسلامية لمدة 1300 عام، ومقابل أيضاً عشرات الملايين من ضحايا الغرب الذين كانوا يتمنون دخول جنته وكثير منهم من تقبل حضارته ودينه وثقافته، ومقابل جرائم الصهاينة الذين قتلوا أضعاف بني قريظة لمجرد الاستيلاء على وطنهم، فمرحى إذن "لوحشية"المسلمين ذات سبع النجوم.

ومن يريد أن تكون المقارنة صحيحة عليه إثبات أن الأمريكيين قتلوا فقط

قبيلة هندية واحدة بسبب مروقها وخيانتها ونكثها وعودها وأن بقية القبائل العديدة عاشت بعد ذلك في نمو وازدهار وثراء ووصل رجالها إلى مناصب الحكم وكانوا تجاراً أغنياء في الولايات المتحدة على طول تاريخها، وهو ما لم يحدث قط إلى اليوم، بل ما حدث هو العكس إذ كانت القبائل المزدهرة هي الاستثناء الملحوظ وعموم القبائل هي المضطهدة والمظلومة بل والمبادة، وفي النهاية لم يخرج أحدٌ سليماً من مطحنة التاريخ الأمريكي وكان "الازدهار" القليل المذكور نسبياً وليس بالمعنى المطلق للكلمة، وإثبات عكس ذلك مستحيل كما أنه من المستحيل مطابقة وضع اليهود داخل الحضارة الإسلامية مع وضع الهنود داخل المدنية الأمريكية ولكنه المطلوب لكي تكون المقارنة بين الطرفين صحيحة أما غير ذلك فهو تبن للدعاية الصهيونية التي تتطلع لامتلاك المدينة المنورة بحجة الحقوق التاريخية التي سلبت فلسطين قبل ذلك، سواء علم من يردد هذا الكلام أم لم يعلم.

هـ - الفتح الإسلامي للأندلس والاحتلال الصهيوني في فلسطين:

ومن هذه التحليلات ذات النتائج المسبقة القول الذي يشبه الفتح الإسلامي لشبه الجزيرة الأيبيرية بالاحتلال الصهيوني لفلسطين، ويستنكر حنين المسلمين للأندلس بصفته مشابهاً لحنين الصهاينة لفلسطين، ويجعل من الفخر بالحضارة الإسلامية في الأندلس مع استنكار الاحتلال الصهيوني، ازدواجية في المعايير علينا الكف عنها، وقد ذهلت من هذا "التحليل" الذي يتجاوز حقائق تاريخية تجعل الفرق جذرياً بين الفتح الإسلامي والاحتلال الصهيوني، فالفتح الإسلامي لم يقم بطرد السكان الأصليين من إسبانيا والبرتغال ولا من غيرهما، بل إن الغالبية الساحقة من مسلمي الأندلس كانت من أهالي البلاد الأصليين وليست من الفاتحين العرب ولا الأمازيغ[53]، وهؤلاء الإسبان المسلمون هم الذين تعرضوا بعد سقوط غرناطة إلى أهوال محاكم التفتيش، وهم الذين ظلوا يقاومون نوائب الزمن مئات السنين، فلم تقم الحضارة الإسلامية على استبعاد أي شعب من دائرة اندماجها سواء من أسلم أو من لم يسلم، والمراجع التاريخية المختصة مليئة بالثناء والذهول من المجتمع الأندلسي التعددي الذي يريد بعض "المكتشفين" اليوم أن يشوهوا سمعته بلا

دليل علمي، نعم وجد الصراع ولكنه كان بين الجيوش ومقصوراً عليها، ولم تتعطل مسيرة القاعدة الاجتماعية وهذا ما حصل في كل الفتوحات الإسلامية، بل يخبرنا التاريخ المستقى من المراجع الغربية أن مختلف الفئات الاجتماعية في إسبانيا حصلت على مزايا من الحكم الإسلامي والمجتمع الجديد[54]، وأن عدد الإسبان النصارى المستعربين كان يقل مع مرور الزمن بسبب الدخول في الإسلام[55].

فأين هذا كله مما حاق بأهل فلسطين الذين هُجروا وقُتلوا وذُبحوا وحوصروا وصودرت أملاكهم واعتُقلوا نتيجة الاحتلال الصهيوني الذي يفضل استيعاب أي غريب من شذاذ الآفاق على عودة صاحب الأرض الشرعي؟ وأين صورة حضارة الأندلس التي ضمت الجميع من صورة مخيمات البؤس الفلسطينية المتناقضة مع صورة الازدهار الصهيوني الحصري على أرضنا؟ وهل يحق لكل من سمع رأياً عابراً أن يجعله حقيقة تاريخية لجلد الذات بها؟ وإذا كان التغريب يزاود في قدح تاريخنا على مراجع أسياده الغربيين التي تتغنى بمديح تعددية المجتمع الأندلسي فإنه أيضاً يطالب منا أن نكتم مشاعرنا الأندلسية في الوقت الذي دعم الغربيون الديمقراطيون الإنسانيون العلمانيون الجريمة الصهيونية في فلسطين والتي تستند إلى أساطير دينية لا تتفق مع الطابع العلماني الغربي، وظاهروا الصهاينة على طرد وذبح شعب فلسطين باسم الدين وأساطيره عن الشعب المختار وأرض الميعاد والتي يرفضها منطق الغرب العقلاني ومع ذلك دعمها لأجل المصالح المادية الدنيئة، أليس من الأولى بالتغريب أن يطالب سادته الذين يقتدي بهم ويروج لهم بوقف ازدواجية المعايير التي نتجت عنها جرائم كبرى قبل أن يطالبنا بسذاجة غير علمية بكبح مجرد عواطف في نفوسنا؟

و - العالم بين الفتوحات الإسلامية والإبادات الغربية

وإذا توسعنا في الحديث عن عموم الفتوحات الإسلامية لنرى مدى صحة القول الذي يشبهها بالاستعمار وهو قول يجد صدى لدى من لا يقرأ التاريخ ويقتصر علمه على رؤية المعارك وجيوش الفتح فيظن أن الحالات متشابهة، ولكن من يضع الفتوحات الإسلامية في سلة واحدة مع الإبادات الجماعية

الغربية يرتكب خلطاً تاريخياً واضحاً هدفه تطبيع الجريمة وتبرئة مرتكبها بالقول: يا عزيزي كلنا لصوص، فالقضية ليست بهذه البساطة لأنها تخالف ما هو مشاهد بالعيان، فأي بلد من بلاد المسلمين زال سكانه وحل محلهم العرب؟ ودعونا نستقرأ التأريخ الغربي نفسه ماذا يقول عن تاريخ الفتوحات الإسلامية: ليس فقط أن السكان استمروا في أماكنهم، بل أيضا أنماط الإنتاج الاقتصادي استمرت كما هي[56]، والسبب واضح: المسلمون لم يصارعوا الأهالي على مصادر الأرزاق كما فعل الغرب وأمريكا في أرض الهنود وعمل الأفارقة وثروات العالم الثالث فتسببوا في تأخر الجميع، وقد أدت الفتوحات الإسلامية إلى تفاعلات ثقافية صنعت من البلاد المفتوحة عواصم للحضارة الإسلامية: سمرقند وبخارى ونيسابور وأصفهان وقرطبة والقاهرة واسطنبول وفاس والقيروان وكلها خارج المهد العربي في جزيرة العرب[57].

ويحلو للبعض أن يطبق مقاييس غربية على التاريخ الإسلامي فيقول مثلاً إن السلالات الحاكمة التي لا تنتمي لأصول عربية كانت من "الإقطاع" الذي تملق العرب ونال حظوة لديهم على حساب الشعوب التي استعبدت وسبيت، وهو تعميم مخل لأنه مع كل ما قيل عن نتائج المعارك وعمليات السبي ظلت المجتمعات التي دخلها المسلمون قائمة ولم يتم تفكيكها على غرار المجتمعات التي دخلها الاستعمار الغربي فأباد وفكك واستنزف وتسبب في التخلف بعد التقدم في جميع أنحاء العالم غير الأوروبي، وكانت شعوب الدولة الإسلامية في مستويات حضارية متقاربة، بل كان العلماء والفقهاء والمفكرون في جملتهم من الأعاجم ولهم كل الاحترام والتبجيل، وكانت مختلف شعوب الأمة تواجه مصيراً واحداً، إذا صعدت تصعد جميعاً وإذا هبطت تهبط جميعاً، ولم يغن "مركز" على حساب "أطراف"، ومن أمثلة ذلك أنه في نهاية عصر الخلافة الإسلامية لم يكن الأناضول أفضل حالاً من البلاد التي حكمتها الدولة العثمانية، كما أن السلطة الإسلامية خرجت بعد مدة وجيزة من أيدي العرب ولم يعد الوصول إلى الحكم مرتبطاً "بتملق" منشئي الحضارة الإسلامية، فالمماليك مثلاً كانوا عبيداً من الأتراك صاروا ملوكاً (ولهذا لا يجوز مقارنتهم بعبيد العالم الغربي) بعدما عملوا عند الأيوبيين الأكراد الذين كانوا عمالاً في الأصل للزنكيين الأتراك الذين كانوا امتداداً

للسلاجقة الأتراك الذين حلوا محل البويهيين الفرس الذين كانوا مهيمنين على الخلفاء العرب، ثم خرج العثمانيون الأتراك من عباءة السلاجقة وتسلموا الخلافة الإسلامية وحكموا مساحة واسعة من العالم الإسلامي، وعندما أصبحت الخلافة الإسلامية في أيدي العثمانيين كانت عاصمتهم القسطنطينية مدينة بيزنطية مفتوحة سكنها خليط عالمي وليست مدينة تركية، وكانت القاهرة هي المدينة الثانية في الدولة تليها مباشرة حلب، بل لقد كان العثمانيون تاريخياً يميزون أنفسهم عن الهوية التركية كما حدث في الزمن الحديث[58].

فليدلني أحد على عاصمة واحدة خارج عالم النخبة البيضاء نمت لتصبح من عواصم الحضارة الغربية؟ طوكيو هي الشذوذ الوحيد الذي يثبت القاعدة وسببه استثنائي وغير متكرر: الخوف من المد الشيوعي في شرق آسيا، بل إن التقدم الذي حدث في اليابان ودل على قدرة المستعمِر على تطوير المستعمَر يدين الاستعمار الذي قصر هذا الإنجاز على بلد واحد فقط وترك بقية المستعمرات غارقة في التخلف، أما الدولة الإسلامية التي كانت لبرهة عربية فأصبحت غير قادرة على أن تكون دولة عربية بل أصبحت بعد فترة وجيزة من التعصب للعرب دولة لجميع المسلمين، ولم يعد المجتمع مقسماً بين فاتح ومغلوب، بل أصبح مجتمعاً موحداً على أساس الالتزام بالإسلام وانخرطت شعوب غير عربية في الخدمات الحكومية والعسكرية وتبنت اللغة العربية[59]، وفي مقابل الاقتصاد الذي يهم الغربيين فصارعوا الآخرين عليه فإن المسلمين لم يفرضوا ما يهمهم وهو دينهم على أحد وطالت عملية التحول إلى الإسلام ألف سنة[60]، وفي النهاية فإن البلاد التي دخلها المسلمون مازالت منذ أكثر من ألف سنة تحتفل بأعيادهم رغم زوال قوتهم وجيوشهم، أما البلاد التي دخلها الغربيون أقل من هذه المدة بكثير فإنها تحتفل بأعياد فراقهم واستقلالها عنهم وجلائهم عنها رغم قوتهم وجبروتهم ورغم رغبة هذه الشعوب في الانضمام إلى مستوى معيشة عالم النخبة الحصرية الغربية التي صدت الآخرين الواقفين ببابها.

وستطول القائمة لو أردنا استعراض عمليات الهجوم على السلطان صلاح الدين الأيوبي التي يقوم بها هواة محدثون ليس لديهم من التحصيل

التاريخي الكثير ولهذا نجد الافتراء يخرج عن غطاء البحث الرزين ليصبح مادة إعلامية للإثارة وهذا طبعاً لا ينال المؤرخين الجادين الذين كتبوا صفحات من النقد التاريخي المستند إلى أدلة قوية ولكن دون أن يكون الهدف هو الهدم لصالح الانبهار الأعمى بالنماذج الأجنبية التي لا يعلم حقيقتها من يروج لها.

خلاصة الحديث أن الاستشهاد بالماضي يجب أن يكون شاملاً وليس مبنياً على الحوادث المعزولة، وعندما نريد الخروج باستنتاج عام لا يكفي أن نقول: فلان عمل كذا، للاستدلال على نتيجة عامة، لأن الصورة الأوسع قد تحتوي على تفاصيل أخرى تقلل من أثر العمل السلبي أو الإيجابي المستشهد به وربما قلبت الاستنتاج رأساً على عقب، فمن آفات البحث التاريخي الاختزال، يأتي المؤرخ المزيف ويركز على نقطة واحدة من إحدى حقب التاريخ ويعممها على الفترة كلها متناسياً النقط الأخرى، ومن أمثلة ذلك: أن نختزل الحقبة الناصرية في نكسة حزيران أو الخلافات داخل الضباط الأحرار أو مقتل المشير عبد الحكيم عامر أو العلاقات مع السفارة الأمريكية أو حرب اليمن والتخلي عن السودان وقبول مبادرة روجرز، نعم لقد طالت قائمة السلبيات ولكن المؤرخ العام يجب أن يضع الصورة كلها بين يدي القارئ فلا ننسى مثلاً بناء السد العالي وتأميم القناة والصناعات الحربية وطرد النفوذ البريطاني ودعم الجزائر وحرب الاستنزاف.

ومهما كان وزن كل من الحسنات والسيئات لا يمكننا أن نختزل حقبة طويلة كهذه في حدث واحد فضلاً عن اختزال ستة قرون عثمانية في بعض الحوادث السلبية التي ربما كانت معزولة خلف الجدران كمقتل بعض الأمراء والوزراء، أو منزوعة من سياقها لإسقاطها على حوادث لاحقة كالاستيطان اليهودي، أو موزونة بمعايير مزدوجة كضريبة الدوشرمة التي كانت ترتقي بجنودها ومع ذلك لم يقارنها أحد بحال أسوأ كثيراً هي استغلال الأطفال في المصانع والمناجم والمزارع والجيوش في الثورة الصناعية في الغرب المتحضر المتقدم المستنير...إلخ، أو تكون حوادث مؤقتة وفريدة لم تكن سمات عامة كالأحداث الأرمنية أو فترة حكم جمعية الاتحاد والترقي (1908-1918) والتي يحلو للبعض تعميم سماتها على كل القرون العثمانية، وهذا ما لا يفعله سوى من يريد توظيف التاريخ على هواه لغايات سياسية أو

أيديولوجية تكون نتيجتها محددة سلفاً وليست تابعة للدليل العلمي وهنا بكل أسف نخرج عن مهنة التأريخ إلى مهنة الدعاية والإعلام وهذا هو حال كثير من "المؤرخين" اليوم.

2 - وضع الأحداث في سياقها التاريخي الزماني والمكاني

لا يمكننا فهم التاريخ دون وضع الحوادث التاريخية في إطار أزمانها، وفي ذلك يكرر الأستاذ الدكتور عبد العزيز محمد الشناوي في كتابه النفيس "الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها" التأكيد على وجوب النظر إلى الظروف التي كانت سائدة عند وقوع حادث معين وعدم الحكم عليه بمعايير عصور لاحقة[61]، وأنه للحكم على ظاهرة عامة أو حادث معين يجب الأخذ في الحسبان كافة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في ذلك العصر[62]، وأنه عند النظر في حادث تاريخي يجب أن يكون ذلك في ضوء الملابسات التي أحاطت به من ناحية، وتبعاً للمعايير السائدة في زمن وقوعه من ناحية أخرى، أي ليس وفقاً لمعايير لاحقة[63].

أ - الاستيطان اليهودي في الدولة العثمانية خارج سياقه التاريخي

ومن أبرز القضايا التي نزعت من سياقها التاريخي قضية الاستيطان اليهودي زمن الدولة العثمانية والتي حاولت بعض الكتابات إسقاط واقع الصهيونية المتضخم في القرن العشرين على ماضيها الهزيل في القرن التاسع عشر، فأصبح بذلك دخول حفنة من اللاجئين اليهود الهاربين من الاضطهاد الروسي إلى فلسطين العثمانية "تسهيلاً للسيطرة الصهيونية" عليها، دون الأخذ في الحسبان عدة عوامل أهمها أن المنظمة الصهيونية نفسها لم تكن قد تأسست بعد، وأنه حتى بعد تأسيسها (1897) لم يكن مؤسسها سوى صحفي هامشي لا قيمة عالمياً له وليس كزعماء الكيان الذي تأسس في فلسطين فيما بعد ومارسوا الإجرام الدموي، وأن وجود المهاجرين اليهود تحت سلطة الدولة العثمانية لم يكن مؤد إلى أي سيادة لهم إلا لو زالت الدولة نفسها، وهو ما حدث فيما بعد مما أكد أن تلك السلطة هي التي كانت حائلاً بين الصهاينة وأطماعهم.

كما غفلت تلك الكتابات عن أن القضية الفلسطينية كانت قضية عثمانية عامة وليست قضية أرض بعيدة عن العاصمة، ذلك لأن خنجر التدخل الأجنبي بواسطة الأقليات كان خطراً كبيراً في تلك الحقبة على الدولة العثمانية، ولهذا نظرت إلى الهجرة اليهودية المركزة من هذا الباب، أي اختلاق خنجر جديد لطعن الدولة، فلم يكن الدفاع عن فلسطين قضية هامشية أو تتعلق بالعرب وحدهم أو بالمقدسات الدينية فقط، بل قضية خطر استراتيجي وهذا هو سبب النظرة المضخمة التي رأى بواسطتها المسئولون العثمانيون مسألة الهجرة وهي نظرة توجست كثيراً من المهاجرين أكثر من وزنهم الحقيقي آنذاك، وأكثر مما أحس به عرب فلسطين من الأخطار[64]، ولهذا لا يمكن اتهام الدولة بتعمد التفريط المجاني في مواجهة خطر استراتيجي يهددها، وإذا وجد تقصير فمرده إلى ما أشارت إليه الكتابات التاريخية المتوازنة التي نظرت إلى الصورة المتكاملة للظرف التاريخي الصعب آنذاك ولكن بعيداً عن الاتهامات الانفعالية ذات المعايير المزدوجة التي تخوّن العثمانيين بسبب دخول بضعة مهاجرين تحت سلطة الدولة في هامش الحضور العربي الغالب في فلسطين ثم تمجد مواقف متخاذلة سلم المتطرف فيها ثلاثة أرباع فلسطين للسيادة الصهيونية التي قامت على أنقاض الفلسطينيين، وإذا كنا نتحدث عن زيادة عدد اليهود المقيمين بصفة قانونية في فلسطين في زمن السلطان عبد الحميد بمقدار 15 ألفاً فقط[65] بما فيها الزيادة الطبيعية لليهود الأصليين قبل الهجرات بعد كل مظاهر الضعف والقصور والفساد الإداري والتنازلات، مع وجود مقيمين غير شرعيين (21 ألفاً) لم تستطع أعتى الدول إلى اليوم وقف تسلل أمثالهم، وذلك في مقابل ما يقارب 700 ألف عربي، فعن أي أساس متين للكيان الصهيوني يتحدثون؟ وما الذي أضافه وعد بلفور إذا كانت عملية تأسيس الوطن القومي اليهودي قد بدأت بسلاسة قبل الإنجليز؟ ولماذا لجأت الاتهامات إلى تزوير الأرقام وتضخيم حتى الأرقام الصهيونية المضخمة أصلاً في سبيل الدعاية السياسية؟ وما هو تقويم الصهاينة أنفسهم للإجراءات العثمانية رغم الأرقام المضخمة التي عرضتها كتاباتهم؟

ومن الدراسات التي فصلت أسباب القصور الواقع في التعامل العثماني مع الهجرة اليهودية بشكل مفصل ومتوازن، دراسة المؤرخة الألمانية غودرون

كريمر التي تنطلق من عبارة أن ارتفاع وتيرة الهجرة اليهودية بعد سنة 1880 لم يمر دون ملاحظة القدس واسطنبول، ولكن مع ذلك لا يمكن ببساطة تصنيف رد الفعل بكلمة المقاومة كما نحت لذلك الكتابات القومية بعد ذلك، فما هو عرض الكاتبة للخطوط العريضة للموضوع وكيف يمكن مقارنته بالاتهامات الحديثة؟

- لم تكن مصالح الحكومة المركزية في اسطنبول متطابقة دائماً مع مصالح ممثليها المحليين في فلسطين ولا حتى منسجمة باستمرار.

- في ظل ضغوط الدول الكبرى لم يكن لدى الحكومة العثمانية سوى مساحة محدودة للمناورة.

- كان أصحاب القرار في الحكومة العثمانية مهتمين بمخاطر مزيد من التغلغل الأوروبي في منطقة مازالت أهميتها الاستراتيجية تتصاعد لدى القوى الغربية.

- ربط صانعو القرار العثماني بين الهجرة والاستيطان من جهة والتغلغل الأجنبي بواسطة الحماية، ولم يكن هذا الرأي بلا أساس.

- حذر القناصل العثمانيون سلطتهم من الهجرة اليهودية قبل وقوعها وقبل أن تظهر بوادر المقاومة العربية.

- استجابة لهذه التحذيرات منعت الدولة العثمانية الهجرة والحصول على الأراضي على اليهود الأجانب.

- تم مد هذا المنع على اليهود العثمانيين فيما بعد.

- لم تكن هذه الإجراءات موجهة ضد اليهود بهذه الصفة أو ناتجة عن مشاعر مشابهة لمعاداة اليهود في أوروبا بل كان ينظر إلى المهاجرين اليهود بصفتهم أوروبيين وروساً بالدرجة الأولى.

- كان يمكن لليهود الاستقرار في أي مكان في الدولة العثمانية عدا فلسطين.

- اجتمع هرتزل مرتين بالسلطان عبد الحميد وعرض عليه تسوية شاملة

لديون الدولة العثمانية مقابل أراض في عكا ومحيطها، ولكن الاجتماعين أخفقا.

- في هذا الوقت بدأت ردود الفعل العربية في فلسطين ضد الهجرة اليهودية، ولم تكن لأسباب سياسية فقط.

- حتى زمن الانتداب اشترى اليهود أساساً أراض غير محروثة أو قليلة السكان، ولهذا السبب ظلت خسارة العرب ضئيلة جداً.

- كان لجمعية الاتحاد والترقي مشاغل أخرى بعد سنة 1908، ومع ذلك أصدرت قرارات منع جديدة ضد الهجرة والاستيطان للحؤول دون ظهور مسألة قومية جديدة تستدعي التدخل الأجنبي في شئون الدولة (وهو ما يؤكد أن القضية الفلسطينية كانت قضية عثمانية رغم تتابع الحكام واختلاف بل تناقض توجهاتهم، ومن ثم فإن التقصير المتعمد فيها غير وارد لما تؤلفه من مخاطر استراتيجية على الدولة عموماً).

- ما دفع الاتحاديين لهذه المواقف ليس معاداة اليهود، فقد حصلوا على التأييد اليهودي فيما سبق لاسيما من سالونيك، دوافعهم الآن لمنع الهجرة كانت سياسية.

- مع ذلك لم يطبق المسئولون المحليون أوامر الحكومة بصرامة بل بتردد وبشكل جزئي، وقام الفساد الإداري والرشوة والضغوط من الأطراف المحلية سواء العرب أم اليهود بدور هام في ذلك، وقد اختلفت سياسات الحكام المحليين وفقاً للتفاوت المذكور.

- استمرت الهجرة رغم التدخلات الحكومية المستمرة وقرارات الحظر والتهديدات بالعقاب التي لم تتمكن من منع عمليات الشراء غير الشرعية.

- أثناء الحرب الكبرى الأولى فقط تمكنت الدولة العثمانية من منع الهجرة اليهودية بشكل جدي[66] (وهو ما يشير إلى أهمية السيادة العليا في كبح المشروع).

ونعود إلى نقطة البدء: فما هي النتيجة النهائية لكل مظاهر الضعف على عدد المهاجرين؟ وما هو التغير الحاسم الذي أحدثته أعدادهم الضئيلة؟

- رغم كل العيوب التي شابت الإحصاءات العثمانية فإنها تعد المصدر الأكثر أهمية في إظهار التطورات السكانية في الدولة العثمانية بما فيها فلسطين.

- رقم 80-85 ألفاً الذي تعتمده المراجع الغربية واليهودية لعدد اليهود في الدولة العثمانية عشية الحرب الكبرى (1914)، لا يمكن مواءمته مع الأرقام العثمانية، وفي نهاية الحرب ذكرت الإحصاءات البريطانية أن عدد اليهود في فلسطين يقدر بما يقارب 65 ألفاً، وهو رقم قريب من الإحصاءات العثمانية والأوروبية قبل الحرب[67] (الفرق بين ما قبل الحرب وما بعدها يفسره أصحاب الرقم الكبير أن السلطات العثمانية طردت الآلاف من اليهود أثناء الحرب، أما تفسير أصحاب الرقم الصغير فهو أن السلطات ذاتها منعت الهجرة كلياً أثناء الحرب وفي الحالتين يتبين أهمية توجه أصحاب السيادة العليا على البلد في كبح أو تشجيع المشروع ولهذا كان هرتزل لا يؤمن بغير احتضان دولة كبرى).

وعن موضوعنا يقول الدكتور أنيس عبد الخالق محمود "إن موقف السلطان عبد الحميد الثاني من النشاط الصهيوني يجب أن لا يُدرس مجرداً عن ظرفه، بل لا بد من مراعاة الظروف العامة التي كانت سائدة في عهده معياراً عند تقويم موقفه، فقد كان البناء العام للدولة عند اعتلائه العرش متداعياً من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وقد بذل السلطان عبد الحميد أقصى ما بوسعه لإعادة الحياة إلى دولته المتداعية، ولكن التيار كان أقوى منه، ومن هذا المنطلق يجب ألا ينحصر تقويمنا لموقف السلطان في تحديد مسئوليته في تقدم العمل الصهيوني خلال حكمه، بل يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار ظروف الدولة العثمانية يومذاك، والأخطار الداخلية والخارجية التي كانت تتهددها، والوسائل والأساليب التي لجأ إليها اليهود في التسلل والاستيطان في فلسطين، وهذا هو الإطار الذي يجب أن يدرس ضمنه موقف السلطان عبد الحميد"[68]، وبكل أسف فإن معظم الاتهامات الانفعالية لم تلب المتطلبات الأساسية لدراسة التاريخ التي يتكلم عنها المؤرخون كما سبق ذكره وهي ليست خاصة بتوجه دون آخر بل معايير عامة متفق عليها إلا أن هذه الاتهامات تطالب العثمانيين بالتصرف كسوبرمان خارج إطار تاريخهم.

فهل يراد القول مثلاً إن السلطان رفض رسمياً عروض هرتزل ليتنازل مجاناً بلا ثمن عن بضاعة معروض فيها ثمن ضخم هو انتشال الدولة من حفرة الديون؟ وخلنا أن السلطان خشي من الرأي العام الإسلامي، ولا يستطيع منتقدوه إلا أن يسلموا بهذه الميزة التي افتقدناها زمن دكتاتوريات التجزئة المجهرية التي ألقت بآراء شعوبها في سلال المهملات وباعت الأخضر واليابس، فما هو الإنجاز الذي كان سيحققه السلطان من هذا التنازل؟ وهل هو إنجاز أكبر من انتشال الدولة من أسرها المالي إذا وافق على قبض الثمن؟ ولماذا يوافق على غرز مسألة قومية جديدة في جسد دولته؟ لاسيما أنه كان رجلاً متفق على حصافته وبعد نظره؟ هل كان الثمن شخصياً؟ وما هو هذا الثمن بعد أن ضحى بالعرش في مواجهة الأوهام المؤقتة لجماعة الاتحاد والترقي في الصهيونية؟ إن افتقاد عنصر مهم من أركان الجريمة المزعومة وهو عنصر المصلحة، حتى لو كانت متخيلة، يهز أركان الاتهام من أساسه لاسيما عند الاطلاع على كل التقويمات التاريخية الخاصة بالموضوع سواء من الأعداء أم من الأصدقاء أم من المحايدين والتي أجمعت على أن الإجراءات العثمانية كانت سلبية الأثر على نجاح المخطط الصهيوني رغم الفساد الإداري والضغوط الأجنبية وضعف الدولة وانشغالها بقضايا أخرى كبيرة في زمنها.

ب - الطلب من العثمانيين الخروج عن سنن الحياة والتاريخ

الفرق بين التاريخ العثماني ومطاعم التوصيل السريع

يتعامل كثير من أنصار التغريب مع تاريخنا الإسلامي لاسيما المرحلة العثمانية منه كما يتعاملون مع مطاعم التوصيل السريع المستعدة لتلبية كافة الطلبات الخارجية وإحياء كل المناسبات السعيدة، ويظنون أنه على الدولة العثمانية أن تكون مستعدة لتلبية كل طلباتهم حتى لو كانت غير تاريخية كما أنه على المطاعم أن تكون مستعدة لتلبية كل الطلبات أيضاً، إذ يطرحون أسئلتهم التعجيزية التي غالباً ما تظهر الجهل وعدم الاطلاع وكأنهم يطلبون وليمة من مطعم وهم مستعدون لرفضها وإعادتها إذا لم تلب كل المواصفات التي يطمحون إليها، ومن ذلك الأسئلة الاستنكارية الشائعة التي لا تقيم وزناً

لأي ظرف تاريخي وتخرج عن إطار البحث التاريخي الرصين: لماذا عجزت الدولة العثمانية عن صد الحملة الفرنسية على مصر أو الاحتلال البريطاني فيما بعد؟ أو عن صد الاستعمار الفرنسي في الجزائر؟ ولماذا لم تحافظ على فتوحاتها في أوروبا؟ ولماذا هُزمت في الحرب الكبرى الأولى؟ ولماذا سقطت الخلافة الإسلامية؟

ويشعر متلقي هذه الأسئلة التي تطرح بصيغة استنكارية وليست استفهامية أن السائل يريد من العثمانيين أن يكونوا كآلهة اليونان وأن يواصلوا انتصاراتهم من الأزل إلى الأبد خلافاً لسنة التاريخ البشري كله وأن لا يطرأ ضعف عليهم ولا تصاب دولتهم بالشيخوخة كبقية دول العالم كله وينسى هذا السائل أن هذه الدولة من أطول الدول عمراً في التاريخ وأنها حققت كثيراً مما لم يحققه غيرها، فلم يسبق لدولة إسلامية أن حافظت على هذه المساحة الواسعة مدة طويلة تضاهي عمر الدولة العثمانية، هذا فضلاً عن أنها وصلت إلى حيث لم يصل المسلمون من قبلها، وأنها صمدت حين عز الصمود وانتصرت حين استحال الانتصار وكان لا بد أن تسري عليها سنة (لكل بداية نهاية) وأنه ليس من العدل مقارنة نهاية الدولة العثمانية ببداية صعود أوروبا كمن يطلب من ملاكم سابق تقدم كثيراً في العمر وشارف على الموت أن ينتصر على ملاكم في عز الشباب والقوة، وكل هذه "الطلبيات" ناشئة من مقاييس أبعد ما تكون عن البحث التاريخي الجاد الذي يبحث عن العلم وليس عن التعجيز ولهذا تراها تطرح من جانب غير الجادين الذين يؤيدون الدولة القُطرية المفعمة بالعجز والهزائم ومع ذلك لا يعترضون عليها، وأيضاً من جانب المنبهرين باللحظة الغربية المعاصرة الذين يظنون أن تاريخ الغرب كله صعود وانتصار مثل يومهم هذا ولا يعرفون تعرجاته وتكاليفه وسقطاته وهزائمه العديدة، ولهذا قلت إنهم من العامة وليسوا من أهل البحث الجاد الذي يجب أن يختلف عن التعامل مع مطاعم التوصيل التي تلبي كل الطلبات وتحيي كافة المناسبات!

ومن ذلك أنه عندما نقرأ التاريخ العثماني يحمله الكثيرون مسئوليات فوق طاقة البشر وكأن العثماني هو سوبرمان لا يقبل منه الإخفاق أو الضعف أو الانحدار مثل كل البشر، فهناك مثلاً من يلوم الدولة العثمانية لأنها لم تنجد غرناطة، ولم يسأل اللائم نفسه هل كان بإمكان دولة عظمى أن تغزو

دولة عظمى أخرى كإسبانيا في زمنها في عقر أرضها؟ فهل كان بإمكان الاتحاد السوفييتي مثلاً غزو الولايات المتحدة عندما اعتدت على فيتنام وقتلت الملايين من شعبها؟ أم أن الأقرب للواقع هو قيام السوفييت بنصرة الشعب الفيتنامي؟ وهل كان هذا طلب المتعلق باقتحام إسبانيا ممكن مهما بلغت قوة العثمانيين آنذاك؟ ومنهم من اشتط في الاتهام فزعم أن السلطان محمد الفاتح اتفق مع الملكين فرديناند وإيزابيلا على تسليم الأندلس وإحراق المسلمين وإشغال أساطيل إفريقيا عن نصرتهم نظير موقف روما المتخاذل عن نصرة القسطنطينية عندما حاصرها العثمانيون[69]، وهو رأي في الحقيقة يؤدي إلى سخرية المؤرخ فضلاً عن السياسي الذي لم يمر به موقف دُفع ثمنه بعد إنجازه بأربعين عاماً في الوقت الذي لم تكن فيه محاكم التفتيش قد بدأت عملها ضد المسلمين في حياة السلطان الفاتح أصلاً والذي توفي قبل سقوط غرناطة بأكثر من عشر سنوات، والغريب أن المتهم بمحاباة روما هو نفسه الذي نوى فتحها وجهز أساطيله لذلك لولا أن وافته المنية، ولا يدري أحد لماذا يتطوع بدفع ثمن موقف انتهى عندما كان المستفيدان في السنة الأولى والثانية من عمريهما، ومن هي الأساطيل الإفريقية التي شغلها محمد الفاتح عن نجدة غرناطة؟ ولماذا دقت أجراس الكنائس بأمر البابا لما توفي السلطان مادام قد قدم خدمات بذلك الحجم لأوروبا؟ كل هذه الأحاديث التي تدعو للعجب كيف تصدر عن كاتب يفترض فيه ريادة النهضة لا يكلف نفسه الرجوع إلى التاريخ البسيط الذي يحكي عن موقف الأساطيل العثمانية من نجدة مسلمي الأندلس وهو ما بذلت له مجهود جبار وقدرت عليه وأدته ببراعة ووقفت لأساطيل الغرب تهدد ملاحتها مئات السنين حتى اتهم المسلمون بالقرصنة، ولا يدري الباحث من أين أتى الكاتب بتلك الأخبار العجيبة التي لم يسردها مرجع ولا مؤرخ إلا في خيال التشويه.

العثمانيون لم يتخلوا عن المسلمين الأندلسيين وقاموا بما هو متاح وفق الإمكانات المتوفرة: إنقاذ الأندلسيين بنقلهم إلى سواحل شمال إفريقيا حيث عملوا طليعة عثمانية في الحرب ضد عملاء إسبانيا كما يفصل ذلك المؤرخ الروسي إيفانوف، كما قام العثمانيون بالدفاع عن شمال إفريقيا نفسه ضد الاجتياح الإسباني الذي كان سيبتلع المنطقة لولا استنجاد الأهالي

بالعثمانيين، هذا إنجاز ضخم يجب ألا نغفله، بالإضافة إلى الدفاع عن البحر الأحمر وسواحل الخليج ضد الاجتياح البرتغالي، لولا المساعدة العثمانية لما استمرت "حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا" كما يسميها الدكتور أحمد توفيق المدني، في ذلك الوقت لم يكن من الممكن استعادة الأندلس، من المهم أن نفهم القدرات البشرية بحدودها، الدولة العثمانية لم تكن قوة خارقة للطبيعة كما تحاول بعض الكتابات تحميلها مسئوليات فوق طاقة البشر، كانت قوة عظمى نعم، ولكن من قال إن القوى العظمى تقدر على كل شيء، الولايات المتحدة في زمننا ورغم جبروتها التقني هُزمت في فيتنام رغم أن شعبها لم يكن متطوراً.

ثم نال تاريخ الدولة زمن ضعفها من الأحمال ما تنوء به الجبال فضلاً عن البشر الفانين، ولكن يجب أن نتذكر أن الدولة العثمانية كبقية الدول لها زمن قوة يتبعه زمن ضعف ثم موت، لم يشذ عن هذه القاعدة أية دولة مهما بلغت من القوة، والدولة العثمانية تعد "من أعظم الإمبراطوريات في التاريخ وأكبرها وأطولها عمرا"[70] كما يقول المؤرخ دونالد كواترت، فلماذا تطالب بعد هذا العمر الطويل الذي قضت معظمه في القوة والعظمة أن تبقى خالدة إلى الأبد لا يطرأ عليها سنن البشر؟ وهل أن الناس اعتادوا على استمرارها حتى أصبح طروء الضعف عليها مستهجناً؟ أم هو مجرد التعجيز؟

ولكن هذه المطالب لا تعني أنها ستكون مستثناة من سنن التاريخ، فعند قراءة التاريخ في آخر أيام الخلافة يجب أن نتذكر دائماً أننا في زمن دولة كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة، وهذا أمر طبيعي بعد الزمن الطويل الذي عاشته، ومن ثم فإن مظاهر الضعف فيها ستكون طبيعية لاسيما بوجود الطمع من كل الدول الكبرى بأراضيها ومواردها، ما هو استثنائي وغير طبيعي في حالة الضعف هذه أن تقوم الدولة الضعيفة بمقاومة تمدد الرأسمالية الغربية وفقاً لإمكاناتها المتاحة، ولهذا كتبت كتاب "السلطان والمنزل" لتوثيق هذه المظاهر التي تؤكد أن الدولة مع ضعفها لم تكن مستسلمة، ولهذا السبب حرص الغربيون على إنهائها والقدوم بجيوشهم إلى المنطقة، ثم سلموا دولة التجزئة مقاليد الأمور باحتفالات لا تدل على أن هذه الدولة هي الآلية التي تركوها فعلاً لتقوم مقامهم بعد رحيل جيوشهم.

المشكلة التي واجهت الدولة العثمانية هي أنها دخلت عصر ضعفها في الوقت الذي شهد صعود أوروبا[71]، وهذا أيضا من سنن التاريخ، إذ أن جميع عصوره كانت تحتوي جميع المستويات الحضارية، فهناك دائما دول في المقدمة ودول من الدرجة الثانية ودول متخلفة، لم يكن التاريخ يوماً يحتوي جميع البشر بنفس المستوى الحضاري وذلك مثل أعمار الناس في أي مكان: هناك الكبير والصغير والطفل والكهل والقوي والمتوسط والضعيف والعاجز والميت أيضاً، ورغم أن العثمانيين واجهوا صعود أوروبا بعدما ضعفت إمكاناتهم، وكان هذا من سوء حظهم، فإنهم لم يستسلموا وظلوا يدافعون عن حماهم حتى اللحظة الأخيرة التي دخلوا فيها الحرب الكبرى (العالمية) لأنهم أرادوا أن يقفوا مرة ثانية على مستوى بقية الدول العظمى ويستردوا ما احتلته هذه الدول من أراضيهم ويتخلصوا من المعاهدات التي كبلت استقلالهم كالامتيازات الأجنبية، ورغم ذلك فقد تعرضت الدولة للهجوم غير التاريخي ومن ثم غير المنصف والذي حمّلها مسئولية دخول الاستعمار للبلاد التي تحكمها، فلماذا سلمت الجزائر؟ ولكن يكفي الدولة العثمانية دفاعها المستميت عنها حتى اللحظة الأخير[72]، ولماذا احتلت بريطانيا مصر؟ ويكفي أن الدولة لم تقبل المشاركة في مشروع الاحتلال البريطاني والدخول في ظله حتى ولو بعنوان استعادة السيطرة العثمانية، وذلك على عكس دول التجزئة التي سارت في ركاب القوات الاستعمارية لضرب إخوتها وجيرانها، ويكفي العثمانيين دعمهم للاتجاه الوطني في مصر والمقاوم للاحتلال بكل الإمكانات الممكنة، كما لم تعترف الدولة بكل التغييرات التي أحدثها الاحتلال الأوروبي في كل أراضيها إلى أن جاء الحكم الكمالي وقدمها على طبق من ذهب للأوروبيين نظير استقلال الأناضول، ولماذا هزمت الدولة في الحرب الكبرى؟ ولكن رغم قلة الإمكانات والضعف فقد تمكنت الدولة من تحقيق انتصارات مهمة في تلك الحرب في جبهات عديدة كالقوقاز وفلسطين والعراق والجزيرة العربية والبلقان واستانبول، ولكن الانتصار في معارك لا يعني الانتصار في الحرب لاسيما أمام غيلان أوروبا التي تعيش في أوج قوتها، المهم أن الدولة العثمانية أثبتت أنها ليست لقمة سائغة رغم الضعف والتراجع والفتن الداخلية التي استعانت بالإنجليز والفرنسيين "لتحرير" العرب وطعنت

الدولة في ظهرها رغم معرفة الثوار باتفاقية سايكس بيكو لاقتسام أراضي العرب وذلك لأن الثورة البلشفية نشرت وثائق الحلفاء سنة 1917 فحاولت الدولة التفاهم مع العرب ولكن خداع بريطانيا صرف قادة الثورة العربية عن ذلك، وهزيمة العثمانيين كانت طبيعية جداً نظراً لموازين القوى آنذاك والتي تجعل المراقب يعجب من صمود الدولة العثمانية إلى القرن العشرين أمام قوة أوروبا الماحقة وليس من تراجعها، وهذا ما أكده الزعيم المصري مصطفى كامل في كتابه المسألة الشرقية(73) والمؤرخ نيكولاس دومانيس(74).

3 - التأكيد على أن النفس البشرية كتلة من الدوافع المتنوعة والمتناقضة أحياناً وأنها لا تتصرف بحسابات رياضية وفق قاعدة (إذا كان....فإن) وأن خياراتها مفتوحة بطيف من الدوافع وليست محدودة بطرفي نقيض (إما أبيض أو أسود)

أ - هل العمالة السياسية نموذج واحد؟

هناك أمثلة يصعب حصرها عن قصور الفهم التاريخي بحصر الاحتمالات بين نقيضين، إما صالح وإما طالح، ومن أمثلة ذلك في التحليل السياسي المعاصر حصر الكثيرين لشخصيات سياسية مشهورة بين نقيضين: إما عميل متآمر، أو ملاك حارس، حيث تسير الجموع الجماهيرية وفقاً للإعلام والدعاية السياسية نعم ولكن أيضاً وفقاً للإنجازات التي تلمسها، ولهذا تنحو لمنح صك الغفران المطلق لهذا الزعيم أو ذاك، أما النخبة المثقفة، ولاسيما إن كانت من المعارضة، فإنها تحصر الاحتمالات وفقاً لما قرأت عنه وراء الكواليس من الاجتماعات بالسفارات ورجال المخابرات الأجنبية والتنسيق مع الدول الكبرى، وهنا تأتي عملية تفسير كل السياسات التي ينتهجها الزعيم محل الدرس بكونها استمراراً للحظة الاتفاق مع السفارات والمخابرات في البداية، ولهذا تكون كل إنجازاته تطبيقاً للأوامر التي تلقاها من سادته.

ومع التسليم بأن هناك زعامات خائنة عملت أزراراً بأيدي الاستعمار الذي كان يحرك الأمور بمجرد الضغط عليها، فإنه ليس من السهل تفسير جميع الشخصيات وفقاً لهذا النموذج الحصري، فهناك زعامات بدأت مسيرتها

بالاتفاق مع السفارات والمخابرات الأجنبية، نعم، ولكنها لم تستمر بهذا الخضوع المفترض، لأن بدايتها مع تلك السفارات كانت نتيجة الجهل وليس الخيانة ولهذا عندما اتضحت الحقائق رأينا محاولات التفلت من قبضة المستعمرين باللعب على وتر التوازن والاختلاف بين القوى العظمى، وهناك أكثر من مثل لا نستطيع أن ننكر الملموس وهو أن من حطمهم في النهاية هو من يقال إنه جاء بهم في البداية، ولهذا تبطل معادلة: إذا كان قد جاء بالاتفاق مع تلك القوة الأجنبية ابتداء فإنه عميل لها حتى النهاية.

هذا ليس تبريراً للاتفاق مع القوى الكبرى بل محاولة لفهم دهاليز السياسة ومنعرجاتها التي أثبتت أن اللعب بالنيران سيؤدي إلى الاحتراق، وعلى العكس مما هو ظاهر، ليس الهدف هو التبرئة ولا حتى التخوين بل تعلم الدروس التي أثبتت أن أية محاولة للاتفاق مع القوى الكبرى بظن التقاء المصالح في لحظة وهم، فإن مصير ذلك هو الدمار المحتوم لكل من لديه ذرة إخلاص لأمته، لأن القوى التي تسهل وصول أي شخص في بلادنا لمواقع اتخاذ القرار ليست مستعدة لترك جبروتها في بلادنا الحساسة ينهار أمام طموحات هي مجبرة على تفسيرها بالدكتاتورية والاستبداد، وذلك للمحافظة على مصالحها حتى لو كانت غير مشروعة، وماذا في ذلك عند من يرى المنفعة هي المقياس المطلق؟

ب - هل النفاق في عهد النبوة نسخة واحدة أو كتلة موحدة؟

ونقرأ في تراثنا هذا التنوع في الدوافع البشرية الذي يقصر فهمنا عن حصره، فعندما نقرأ عن المنافقين في عهد النبوة، ننزع عادة إلى تصنيفهم حلفاء للقبائل اليهودية ضد المسلمين، ولا يخطر في بالنا مثلاً أن هناك من المنافقين من كان يكره اليهود، أو أن منهم من كان يقاتل إلى جانب المسلمين ضد قريش دفاعاً عن قومه من الأنصار لمجرد الحمية القبلية مع ورود الأخبار بذلك (قزمان في غزوة أحد)، ولا أن هناك من المهاجرين من أراد الدنيا بهجرته وليس نصرة الإسلام (مهاجر أم قيس)، ولا أن هناك صراعاً داخل كتلة النفاق نفسها، وأنها ليست كما نفترض أن تكون كلها نماذج مستنسخة من شخصية رأسها عبد الله بن أبي بن سلول، ذلك أن تتبع

أعمال النفاق في المدينة المنورة تؤكد أن بناة مسجد الضرار مثلاً لم يكونوا خاضعين لتوجيهات ابن أبيّ (وهو من الخزرج) وكانت لهم طموحات مستقلة قائدها هو أبو عامر الراهب الذي لقبه النبي عليه الصلاة والسلام بالفاسق (وهو من الأوس) ولاجئ إلى الروم وليس إلى اليهود، والسر في هذا الانقسام هو الصراع القبلي الممتد إلى ما قبل الإسلام.

ج - الإمام الحسين يحارب ضد يزيد وتحت راية يزيد

هناك كثير من الحقائق في صدر التاريخ الإسلامي التي لا تناسب القواعد الرياضية الجامدة التي وضعها المتأخرون، فمن يقرأ عن ثورة الإمام الحسين بن علي (ع) ضد الحكم الأموي غير مستعد لتصور أن الإمام نفسه قاتل الروم تحت راية يزيد عند أسوار القسطنطينية، حتى أن العالم الكبير يضطر إلى التورية عند ذكر هذه الحقيقة[75]، ورغم أن هذين العملين لا تناقض بينهما فإن التصور العام لا يقبل ذلك وليس مستعداً لتصور الإمام في هذا الوضع الذي قد يراه الإنسان العادي لا يلبي شروطه الخاصة بالنبل الأخلاقي مع أن القضية كلها تتعلق بعدم وجود تناقض بين الثورة على وقوع الظلم على المجتمع الإسلامي والتصدي للأعداء الخارجيين لهذا المجتمع، وفي بعض اللحظات يلزم تقديم صد الخطر الخارجي على ترتيب البيت الداخلي ولهذا السبب نفسه لم يقدم الإمام على طلب العون من الخارج حتى وهو في أشد الحاجة للنصرة رغم أن القسطنطينية كانت قبلة كل عربي طامح أو غاضب من قومه[76].

4 - فهم دور الانتقاء في إحداث التغيرات التاريخية

يحدث الانتقال من مرحلة تاريخية إلى أخرى عن طريق "الانتقاء"، عدّل لينين تراث ماركس مؤلفاً الماركسية اللينينية (المؤكدة على دور الفلاحين) التي تناسب وضع روسيا الزراعي ولا تنطبق على الماركسية التقليدية تماماً (المؤكدة على دور العمال) والتي تعالج الوضع في غرب أوروبا الصناعي، ثم ادعى كل من تروتسكي (الثورة الدائمة) وستالين (الثورة في بلد واحد) السير على نهج لينين وكل يستشهد بتراثه الذي ربما كان يحتوي

على الجانبين مضمرين ولكنهما اتخذا أبعاداً جديدة في ظروف جديدة استوجبت تحديد السياسات التي ستتبع بعد نجاح الثورة، مصطفى كمال أتاتورك اختار من ميراث الاتحاد والترقي ما يناسبه ونبذ ما لا يناسبه، وبهذا المعنى فقط يمكن القول إن المرحلة الاتحادية مهدت للمرحلة الكمالية، وليس أن الكمالية هي نفسها طورانية الاتحاد والترقي، الصهيونية كذلك انتقت من اليهودية ما يناسبها كفكرة أرض الميعاد والشعب المختار، ولكنها نبذت أن العودة لفلسطين يجب أن تكون بقدر إلهي وليس بالتدخل البشري، ولهذا يمكن القول بهذا المعنى فقط إن اليهودية مهدت للصهيونية وساعدتها أيضاً في القضاء على الإيمان اليهودي التقليدي، لا أن اليهودية هي نفسها الصهيونية.

الرئيس جمال عبد الناصر في تقويم أحد المؤرخين استناداً لأحاديث زميله خالد محي الدين استخدم الحكم الفردي لفائدة الجماهير ولكنه لم يسمح لها بالمشاركة في اتخاذ القرارات، ولهذا ساهم هو نفسه في القضاء على إنجازاته عندما حكم السادات من بعده فألغاها دون أن تعارضه أية حركة شعبية تدافع عن تلك الإنجازات وتستمر محافظة عليها[77]، غرس الولاء الشخصي والنفعية الذاتية تعمل لمصلحة الحاكم ما دام موجوداً، فإذا غاب سهل محو إنجازاته بل ذكره من التاريخ، هناك اليوم من ينتقون مما زرعه الرئيس ناصر ما يناسبهم وينبذون كثيراً مما لا يناسبهم، يناسبهم الولاء للفرد وطلب المكافأة منه، ولا يناسبهم الاختلاف مع الغرب كله بشأن القضية الفلسطينية[78] فضلاً عن معاداة الصهاينة لأجل هذه القضية، وبقية الإنجازات المادية كتأميم القناة وبناء بحجم السد العالي ومحاولة توزيع الثروة بعدالة أكبر وهكذا، وبهذا يمكننا القول إنهم ينتقون ما يناسبهم من الحكم الناصري وهو ما سيتخذ معاني أخرى في هذه السياقات الجديدة، فلن يعود القبول بالحكم الفردي قبولاً بفكرة المقاومة مثلاً ولا بالإنجازات الضخمة أيضاً، وإلى هذا اليوم نجد من يدعي السير على نهج النبوة من يُساء إذا ذُكر ببعض أحاديث وأقوال النبي عليه الصلاة والسلام نفسه لأنه لا يقبل بتبعات هذه النصوص في ظروف عصره.

ودائماً يجب أن نتذكر عملية "الانتقاء" في التحولات التاريخية، فليس

هناك فرد منطبق على آخر، بل إن الفرد نفسه متقلب بتقلب الحوادث، وإذا كان هذا ينطبق على التفاصيل، فإن بقاء الأطر العامة حاكمة على الأحداث هو الذي يعطي الهوية لهذا الشخص أو ذاك الكيان أو تلك المؤسسة بكونها "إسلامية" أو "ماركسية" أو"ديمقراطية"...إلخ، ما لم يتم ارتكاب "الكبائر"، ولهذا لا نستطيع القول مثلاً إن الجمهورية الكمالية امتداد للدولة العثمانية رغم أن العلمنة بدأت مع التنظيمات الخيرية ورغم ما لاحظه بعض المؤرخين من إفادة الجمهورية من الإنجازات العثمانية والاستمرار في بعض إجراءاتها المفيدة [79]، فالاستغلال يختلف عن السير على الخطى، فلا يمكننا القول إن الشيوعية التي جاءت في ركاب الاحتلال الأمريكي للعراق تسير على خطى الشيوعية اللينينية التي قارعت الولايات المتحدة عقوداً طويلة، إلا لو كان الأمر مجرد استغلال اسم براق يراد منه الوصول إلى مقاعد السلطة بأي ثمن ولو كان ركوعاً للعدو الامبريالي، ومن يمهد لأمر عن سابق تصميم ليس كمن تحدث نتائج غير متوقعة لعمله، فلا يمكننا أن نعزو الحركة القومية إلى نهضة محمد علي إلا على سبيل النتائج غير المقصودة، تماماً كما كانت بعض مظاهر التنمية الاستعمارية في المستعمرات نتائج غير مقصودة لأعمال هدفت إلى تنمية مصالح الاستعمار بالدرجة الأولى.

أ - هل مهدت خلافة الراشدين للحكم الوراثي الأموي؟

في ظل الاستقطاب الذي شهده تاريخ الفرق الإسلامية ومحاولة كل طرف لرفع مثله العليا والانتقاص من مثل الآخرين وجدنا لدى طرف محاولة تبرير الحكم الوراثي الذي طرأ على الخلافة الإسلامية ورفع مكانته بإرجاع شرعية هذا الانقلاب إلى الخلفاء الراشدين الذين استعملوا البيت الأموي في الولايات السياسية والعسكرية، بل إلى عهد الرسالة نفسه[80]، وأقر هذا الطرح أطراف مقابلة ولكن في سبيل غاية معاكسة وعلى سبيل الانتقاص من الخلفاء الراشدين كونهم من ثبتوا أركان البيت الأموي في السلطة[81]، فإلى أي مدى يمكن الادعاء بأن الخلافة الراشدة مسئولة عن الانقلاب الوراثي؟ وهل ما جرى في الحدث الوراثي امتداد للماضي أم انقلاب عليه؟

لو تتبعنا موقف الخلفاء الراشدين الأوائل نظرياً من فكرة الخلافة

الإسلامية لوجدنا رفضاً قاطعاً لمبدأ محاباة أسرهم فضلاً عن توريث السلطة للأقارب فضلاً عن الأبناء، وهذا ما منح سيرة الخليفتين الصديق والفاروق سمعة النزاهة والزهد وإنكار الذات التي جعلتهما مثلاً أعلى لأجيال المسلمين، ولا يمكننا أن ندعي أن شخصاً كانت سياسته تناقض سياسة الملوك جذرياً وقاوم بكل جهده جعل بيته هو حاكماً ليقدم الحكم الوراثي على طبق من ذهب لأسرة كان يعدها من الطلقاء ومسلمة الفتح الذين لا تحق لهم الخلافة أصلاً[82]، وكل ما يمكن فعله تجاهها هو الإفادة من كفاءتها السياسية والإدارية والعسكرية كونها لا يمكن أن تتعدى هذا الطور إلا في الأحلام التي قد تستخدمهم للتحذير من كونهم خطراً سينقض على المهاجرين عند اختلافهم لأنه لا يعرف فضلهم[83] وليس في ذلك أي تزكية على عكس استنتاجات حملت الكلام أكثر مما يحتمل.

ومن متابعة الطريقة التي كان الخليفتان الراشدان يتعاملان بها مع الطلقاء، وإذلالهما لرأس هذا البيت في أكثر من مناسبة[84]، لاسيما محاولة الفاروق خفض مكانتهم لصالح المهاجرين الأولين في العطاء والشورى[85]، لوجدنا أن اتهامهما بالتواطؤ لإحداث النتيجة الوراثية النهائية فيه كثير من التجاوز على الحقائق والتي يجب أن نعترف أن حوادث التاريخ لا تلتزم بها وتأخذ مجرياتها الخاصة وبهذا فقط يصح قول أبي جعفر المنصور أن أول خلفاء بني أمية أتى على مركب حمله عليه الخلفاء الأولون[86]، وليس على سبيل سبق الإصرار والترصد، والقول بأكثر من هذا جعل بعض المعاصرين يستنتج أن الحكم الوراثي غرس نبوي منذ فتح مكة ومنح أبي سفيان منصباً شرفياً بأمان من دخل بيته ويتناسى هذا الطرح السطحي كل المواقف النبوية التي حذرت من الفئة الباغية وسلوكها المستقبلي باحتكار المال واستعباد العباد والتستر بالكتاب ونعتتها بالدعوة إلى النار وهي التي سيكون هلاك الأمة على أيدي غلمانها السفهاء، هذا فضلاً عن نبذ بعض كبرائهم نبذاً وصل حد النفي من المدينة المنورة[87]، وإن انتقاء المواقف والادعاء أن ب نتجت عن أ يجب أن يكون مدعوماً بحقائق غير منقوضة بمثل هذا الكم من المواقف المعاكسة لفرضية الاستمرار بين النبوة والخلافة الراشدة من جهة والحكم الوراثي من جهة ثانية وإلا أصبح الانتقاء متحيزاً.

أما كون الحوادث جرت بغير ما نواه أصحاب البدايات فهذه ليست مسئوليتهم، لاسيما وقد رأينا أن بقايا مدرسة الخلافة الراشدة ممثلة في أبناء وبنات المهاجرين الأولين والخلفاء الراشدين تتناقض موضوعياً وتتصدى إلى حد حمل السلاح على المدرسة الوراثية وتنزع عنها الشرعية على يد عبد الله بن الزبير الذي حاز على اعتراف علماء المسلمين بشرعية خلافته وكون بني أمية خوارج عليه[88] وهم الذين قضوا عليه وعلى خطه في النهاية، وإذا كان بنو أمية قد استغلوا مواقف الخلفاء الراشدين في الدعاية لأنفسهم لاسيما في مواجهة الهاشميين، فإنهم لم يرضوا بنشر سيرتهم حتى لا تنتقص من قدر حكامهم عند المقارنة[89]، وعندما برز خامس الراشدين من بين الأمويين قضوا عليه[90] وعلى إنجازاته بعدما أعلنوا ندمهم على مصاهرة سلالة الفاروق عمر بن الخطاب[91]، وبهذا يتبين الانتقاء المتحيز في الانقلاب الوراثي.

والخلاصة أنه لا يمكن إلصاق الشرعية الوراثية بشرعية الخلافة الراشدة سواء من طرف جمهور الأمة ولا حتى من طرف جمهور مدرسة أهل البيت التي شهد إمامها الحسين رضوان الله عليه عشية إعلان ثورته على الحكم الوراثي أنه لو كان الخليفة عمر بن الخطاب حياً لنصره في قيامه كما نصر رسول الله عليه الصلاة والسلام من قبل ولقاتل معه كما قاتل مع النبي[92]، وهو ما يبدد أية مسئولية متعمدة من جانب الفاروق في إرساء الحكم الوراثي فضلاً عن تبديده أية مسئولية عن قتل الإمام الحسين، وهي تهمة رائجة في بعض المصادر، وقد نقلت الروايات أنه في آخر حياته ندم على المكانة الإدارية التي منحها للبيت الأموي[93]، وكل ذلك يؤكد الانفصال بين المدرستين الراشدة والوراثية، ولكن حوادث التاريخ لا تجرى وفقاً لإرادة البشر في كل ما يخططونه وينوونه، وكم من فكرة اتخذت مجرى معاكس لنية صاحبها بعدما انطلقت من عقاله، وكم من حدث أدى إلى عكس ما نواه فاعله.

ب - كيف اضطهد الفينيقيون المحدثون إخوتهم التاريخيين باسم الهوية المتخيلة:

وينطبق الانتقاء كذلك على المارونية السياسية في لبنان التي ربطت نفسها بجذور فينيقية حاولت الانعزال بها عن محيطها وغفلت عن كون

الفينيقيين جزءاً من التاريخ الكنعاني العام في كل بلاد الشام ومن ثم لا يصلح تاريخهم للانعزال عن ذلك المحيط، ففينيقيا بكل الأحوال ليست جزءاً من فرنسا، كما أن فينيقيا كانت تغطي منطقة السهل الساحلي إلى سفوح جبال لبنان، أي أن صلب الوطن اللبناني الحديث وهو الجبل يختلف عن الوطن الفينيقي القديم، ومن أقوى الدلائل على تهافت الطرح الانعزالي أنه يطابق بين فينيقيا القديمة والكيان اللبناني الحديث الذي اختلقه الفرنسيون، وباسم هذه الهوية ارتكبت الكثير من الجرائم ضد "الدخلاء" أو "الغرباء" كاللاجئين الفلسطينيين الذين صورتهم الدعاية الانعزالية خطراً على الاستقلال اللبناني وكونهم "محتلين" يجب تنظيف البلد منهم، مع أن المراجع التاريخية تجمع على كون فينيقيا القديمة تمتد داخل فلسطين الحديثة وتشمل جبل الكرمل ممتدة إلى بلدة الطنطورة (دور الكنعانية) جنوب حيفا حيث كان الحد الفاصل بين فينيقيا وفلسطيا (بلاد الفلسطينيين القدماء)، فإذا علمنا أن معظم اللاجئين الفلسطينيين الذين لجئوا إلى لبنان بعد نكبة 1948 كانوا من منطقة شمال فلسطين التي كانت جزءاً من فينيقيا، لعجبنا من أن هؤلاء الذين كانوا كابوساً لأصحاب الطرح الانعزالي فارتُكبت ضدهم المجازر الرهيبة (تل الزعتر 1976 وصبرا وشاتيلا 1982 فضلاً عن أهوال الحرب الأهلية الأخرى) ينتمون أصلاً إلى الجذور الفينيقية وليسوا "غرباء" بأي حال من الأحوال إلا بمنطق التجزئة الاستعمارية التي فصلت الأخ عن أخيه وكان من الأولى لمن يحرص على تلك الجذور القديمة رعاية هؤلاء الإخوة التاريخيين إلى أن تُستعاد بقية "فينيقيا" بزوال الاحتلال الصهيوني، وذلك كما يقوم أي بلد طبيعي يستند إلى هوية تاريخية بالمطالبة بتمام حدوده القديمة التي اقتطعت منه عندما رسم الاستعمار الحدود الدولية الحالية، أو بمنح جنسيته إلى من يثبت انتماء جذوره إليه حتى لو لم يكن الآن من رعاياه (كما فعل المغرب والأردن مع أسر فلسطينية تعود جذورها إلى البلدين)، وليس كما فعل الانعزاليون بمن ينتمون إلى نفس جذورهم أي نبذهم وذبحهم بصفتهم "خطراً" على نقاء الوطن الفينيقي الحديث الذي يبدو أقرب إلى فرنسا من بلاد الشام، ولهذا تعاون الانعزاليون مع الصهيونية التي احتلت مساحة واسعة من فينيقيا ولم يأبهوا بهذه الحقيقة الهامة في تكوين هويتهم، وإنه مما يلفت

الانتباه أن الفكر الانعزالي لم يتمرد على الأوامر الاستعمارية الفرنسية التي اقتطعت جنوب فينيقيا وشمالها من لبنان الحديث ولم يقم حتى بإدراج هذه الحدود ضمن أحلامه القومية، ولم يطالب بها رغم معاداته للأنظمة التي حكمت في دمشق في الوقت الذي اقترب فيه الانعزاليون من الصهاينة الذين استولوا على مساحة مهمة من الوطن الفينيقي القديم ثم من لبنان الحديث، ولا من يقاوم منهم، وكانوا يتصورون أن الفلسطيني (الأخ في الهوية الفينيقية) أشد خطراً من الصهيوني القادم من أعالي البحار، وكل ذلك مما يشي بمدى الولاء الغربي حتى ولو كان على حساب الهوية الذاتية لأصحاب هذا الفكر الانتقائي.

5 - الفهم الصحيح لقاعدة المقارنة التاريخية بين الحضارات

عندما نريد القيام بمقارنة تاريخية بين بعض الحضارات لا يكفي أن نضع الأحداث في سياقها الزماني والمكاني ورؤيتها داخل ظروفها الشاملة كما سبقت الإشارة، بل يجب زيادة على ذلك أن تكون المقارنة إما بين المثل النظرية العليا أو بين الحوادث الواقعية، فلا يجب أن نقع في الفخ الذي يقع فيه الكثيرون عندما يقارنون مثلاً بين حروب التاريخ الإسلامي وكتاب العقد الاجتماعي ليخرجوا بنتيجة هي أن الغرب أعطى الحقوق وأقر السلم الأهلي بدليل ما (قاله) جان جاك روسو في كتابه، دون النظر فيما (حدث) على أرض الواقع، أما المسلمون فغرقوا في الحروب الأهلية والاستبداد الدموية بدليل ما (حدث) في تاريخهم، دون النظر إلى ما (قالته) مثلهم العليا .هذه النتيجة المشوهة بنيت على المقارنة العرجاء بين (مثل نظري) لحضارة الغرب و (واقع عملي) لحضارة الإسلام، بغض النظر عن مدى دقة قراءة هذا الواقع، ونحن نعرف أن المثل النظرية قلما تبدو سلبية في أطر أزمنتها وأمكنتها، وربما كانت الهوة واسعة جداً بين المثل والواقع، وكان الأجدر هو مقارنة تشريع غربي بتشريع إسلامي مع ربط ذلك بمقارنة الواقع الغربي بالواقع الإسلامي، ومن يفعل ذلك لن يجد واقع المسلمين أكثر دموية من واقع الغرب الذي تم استعراض بعض محطاته الدموية عند الحديث عن فوائد استطلاع التاريخ الأوروبي.

❖ كيف نقرأ تاريخنا؟

وجدت ضيقاً شديداً لدى كثير من الإخوة مما تكتبه بعض الصحف التي تنقب في كتب التاريخ والتراث الإسلامي لتجد هفوة هنا أو ممسكاً هناك لتجعله ذريعة لشطب هوية أمة كاملة، وأنا أعتقد أننا يجب أن نضع الأمور في نصابها لنعلّم هؤلاء المنقبين كيف يقلدون الغرب تقليداً صحيحاً وليس انبهاراً أعمى، وبدلاً من إنكار الحوادث المذكورة في عناوينهم الضخمة أو استنفار أحد للرد عليها، نقول بكل بساطة: لا يعجبكم هذا التراث ولا هذا التاريخ، جميل جداً، أعطونا إذن المثل البديل الذي تريدون منا السير على هداه واقتفاء أثره عندما نترك أمثلتنا ونماذجنا، ما هو النموذج الذي تريدون بناءه على أنقاض تراثنا الذي سنهجره إكراماً لعيونكم؟ لن يكون الجواب سوى الغرب الحر الديمقراطي الإنساني الليبرالي العلماني...إلخ، فإذا قبلنا وبدأنا المسير سنفاجأ بمفاجآت غير سارة قط، إذ سنرى أن الحوادث التي عابها هؤلاء على تاريخنا موجودة بشكل مضخم في تواريخ الغرب وحاضره وستظل في مستقبله، وأن إسالة الدم والإحراق وغير ذلك من سلبيات لم تقتصر على حوادث فردية هنا أو هناك بل طالت أمماً كاملة وشملت قارات عامرة أبيد أهلها عن بكرة أبيهم وأحرق أبناؤها في بيوتهم، وكيف لنا أن ننسى أن حرية الغرب وديمقراطيته وإنسانيته قامت بإبادة ثلاث قارات (الأمريكتين وأستراليا) واستعباد قارة رابعة (إفريقيا) واستعمار الخامسة (آسيا)، وأن الغرب نفسه هو من أشعل كبرى الحروب في التاريخ واستعمل كل أسلحة الدمار فيها وما زال؟ فكأنك يا أبا زيد ما غزيت، وما هربت منه وقعت في أشد منه، وهنا سيتعلم المبهورون كيف يقلدون الغرب في معالجة التاريخ الذي هو تاريخ بشر وليسوا ملائكة، وأن تقليد الغرب حقيقة لا يستلزم شطب الهوية لصالح الآخرين بل معالجة أمرنا كما يعالجون هم أمورهم، هذا لو أرادوا التقليد فعلاً وليس مجرد الانبطاح الذي لا يرضاه الغربيون لأنفسهم: وفي هذا الحال أرى أن علينا أن نتعلم من الآخرين كيف نتعامل مع تاريخنا، فرغم الكوارث التي تسبب بها الغرب للعالم، نجد أن النغمة السائدة في الطرح التاريخي الغربي هي وجوب وضع الحوادث في سياقها وعدم إسقاط الحاضر على الماضي وعدم جلد الذات ووجوب التعلم من الأخطاء رغم أن هذه

الشعارات تُرفع في مواجهة جرائم وموبقات كبرى ارتكبها الغربيون ضد الآخرين ومن الصعب التجاوز عنها ومع ذلك يرفض الغربيون إدانة ماضيهم وهو ما أجدر بنا التعلم منه وعدم جعل التاريخ ساحة لتصفية حسابات بين أطراف سياسية متنافسة على السيطرة السياسية الحالية.

ولكن الأمر يتطلب أيضاً من أنصار التراث أن يعرفوا ما فيه وألا يكابروا بإنكار حقائق لا شك فيها، فلقد فوجئت في بعض المناسبات بمدى الجهل السائد الذي يؤدي إلى إنكار ما تواتر في التاريخ وأصبح من المسلمات لدى المؤرخين استناداً إلى روايات تاريخية موثقة نقلها الأولون وبنى عليها المتأخرون ثم يأتيك من ينكرها بكل بساطة لسبب بسيط هو أنها لا تتناسب مع رؤيته لتاريخ يفترض فيه الكمال الملائكي غير البشري والذي يجرحه أي خطأ لا يناسب الصورة المثالية المطلقة، وقد يؤدي هذا الميل الغريب إلى أن يصبح ذكر بعض الأحاديث النبوية الثابتة في الصحاح والتي تحذر من الانحرافات السياسية والمظالم الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية حرصاً على مسيرة الأمة، مؤد للحرج لما فيها من جرح بأشخاص مبجلين لصلتهم بالنبي عليه الصلاة والسلام مع أنه هو نفسه الذي أبدى ملاحظات سلبية تجاههم حرصاً على مستقبل الأمة واستمرار النهج القويم فيها فوضح من هي الفئة الباغية التي تدعو إلى النار[94] وهلاك أمته على أيدي غلمانها السفهاء[95] الذين يتخذون مال الله احتكاراً بينهم وعباد الله عبيداً لهم وكتاب الله خداعاً يخدعون به الناس[96]، ولا أجد أن المسلم كان بحاجة لنصوص تحدد كل ظالم بعينه إلى قيام الساعة بعد الموازين والأحكام التي سنها الإسلام، وإلا لانتفت الحاجة إلى الدين ذاته وأصبح الاعتماد على نبوءات تقول هذا محق وهذا مبطل إلى نهاية الزمان، وهو ما لم يحدث، أما هذه النبوءات التي قامت بالتحديد فقد أرشدت المسلمين إلى طريقة تطبيق القيم الإسلامية على مساحة واسعة مما حدث بعد غياب الوحي بوفاة النبي عليه الصلاة والسلام، ومع ذلك لم تصبح هذه التوجيهات النفيسة لمستقبل المسلمين السياسي جزءاً من رأيهم العام رغم كونها جزءاً من مثلهم الأعلى، وطغت المتطلبات الدنيوية والمعيشية عليها وأثّر ذلك في نفس رؤيتهم العقائدية حتى أصبح استرجاع هذه الأحاديث مؤد إلى اتهام المتحدث

بالانتماء إلى الفرق مع أن من روى هذه النصوص وصححها ودونها من كبار العلماء وأعلام المحدّثين ومراجع الأمة أولى بهذه التهم الباطلة في كل الأحوال، ولو طبق هذا الميزان النبوي على الجميع لما عانى المسلمون من العيوب التي وصمت تاريخهم، وما أحوج أجيالنا لهذا الهدي في الفكر السياسي الذي تنطبق تحذيراته على كثير من السلطات الحاكمة في كل زمان ومكان، ولكن حُظر الحديث الصحيح الثابت بحجة احترام صاحبه، وصارت تلك الأحكام مجمدة في بطون الكتب لا يذكرها عالم ولا يعمل بها عامل.

ولكن هذه المقاييس الإسلامية الدقيقة لا تصلح أن تُسخّر للطعن في التاريخ الإسلامي لحساب تواريخ الغرب والآخرين بما يؤدي للانبهار بها وترك المرجعية الحضارية الإسلامية، ذلك أن تلك الانحرافات التي رفضتها مبادئنا كانت من الممارسات الشائعة في تواريخ الآخرين في زمنها وبعد ذلك، فإذا كان الميزان الإسلامي الدقيق يرفض الحكم الوراثي والاستبداد والاحتكار ويصمه كما فعل الصحابة بالكسروية والهرقلية، فإن رفضنا له يجب ألا يؤدي إلى انبهارنا بالآخرين الذين كانت سياستهم قائمة على هذه الممارسة وتعد لديهم من الفضائل والمزايا، وسنجد أن ما رفضته مقاييسنا من عيوب ممارسات تاريخنا وجدت أفظع منها لدى معاصريها ومن جاء بعدها، وسنرى فيما يلي أن ما هو مرفوض في مبادئنا التي يصمها الغرب بالتخلف، ارتكب هو أسوأ منها في عصور التقدم والنور والعلم والعقل والإنسانية والحرية والديمقراطية والعلمانية... إلخ.

إن معظم الانحرافات الكبرى في تاريخ الإسلام (الحكم الوراثي، التعالي العربي ونقيضه الشعوبي، تجاوزات معاملة الرقيق) تمت (ضد) الشريعة الإسلامية، ومعظم الانحرافات في تاريخ الغرب (العنصرية وحروب الاستعمار والإبادة ونشر الأفيون والاسترقاق والاستغلال والنهب والديون وتفكيك المجتمعات وتدمير وسائل معيشتها وجعلها تابعة وإدامة تخلفها) تمت (بسبب) الفكر الغربي النفعي وبعيداً عن الشعوذة الفكرية المطالبة بآلية تصحيح الأخطاء ذاتياً ومنع الانحراف بمؤسسات لا يبدو أنها قدمت الكثير لضحايا التاريخ الغربي نفسه، في الوقت الذي لم تصمد فيه طويلاً عدة انحرافات في تاريخ الحضارة الإسلامية، وإذا كان الإسلام (لم يوقف) انحرافات أتباعه فإن

الحضارة الغربية (شجعت) انحرافات أتباعها ولا يبدو أنها قادرة على أكثر من (تحديث) أشكال الانحراف لا إلغائها، فمن الاسترقاق إلى الاستعمار إلى التجارة الحرة، وفي كل مرة تنتهي فيه مصيبة وتبدأ مراجعتها والبكاء على ضحاياها، تبدأ طامة أخرى دون أن نرى نهاية لهذا النفق المظلم في معاملة الآخرين والتي توثقت بإلصاقهم برتبة "العالم الثالث" الذي مازال في مكانه ودرجته المتأخرة المنفصلة بعالم افتراضي كامل عن الجنة الغربية النخبوية الحصرية بعد زوال القطبية الثنائية، بل لقد كانت هذه القطبية حافزاً للمعسكرين على التنافس في تقديم الإغراءات والامتيازات للمتأخرين (كما حدث في اليابان)، وهو ما لم تعد إليه حاجة اليوم، في الوقت الذي يؤلف فيه ثبات القيم الإسلامية استمرار مرجعية تتجاوز ترسيخ الانحرافات في تاريخه وتدعو باستمرار لتطهيره منها مهما طال زمنها كالحكم الوراثي الذي لا يصلح أي تبرير بهلواني في إلصاقه بالأحكام الشرعية.

إن علينا أن نتذكر دائما ان التاريخ يصنعه البشر، لا الملائكة ولا الشياطين، ومن هنا لا مفر من وقوع الأخطاء، ومن ثم لا مفر من ذكرها، لا للإدانة، فالبراءة والإدانة لله وحده هو الذي يحكم على البشر، أما نحن فنذكر المحاسن والمساوئ لأجل العظة والعبرة، ومن المفترض في التأريخ أن يذكر المزايا والعيوب مهما كثر جانب وقل الآخر، لتكون الصورة كاملة ويصح الاعتبار بها، وهذه هي طريقة القرآن الكريم الذي سجل حتى الأفعال التي هي خلاف الأولى التي صدرت عن صفوة الخلق واصفاً إياها بشدة (عبس وتولى، وعصى آدم ربه فغوى...إلخ) ولم يعن ذلك شطباً لمكانتهم السامية، وذلك في سبيل التأديب وحسن التخلق، أما أن يجهد المرء ليدخل هذا الجنة وذاك النار فأولى به أن ينجي نفسه بدلاً من إهلاك غيره، ووجود المزايا الكثيرة في الإنسان لا يمنع من وجود العيوب، فلو أن الدولة الفلانية أقامت صرحاً كبيراً من الإنجازات، فهذا لا يعني أن ليس لديها عيوب، وذكر هذه العيوب ليس شطباً للإنجازات، ومن كانت عيوبه كثيرة لا يعني خلوه من المحاسن، وذكر هذه المحاسن لا يعني تزكية العيوب.

يظن البعض أن كون الحضارة الإسلامية كانت عظيمة وسائدة يعني أن ليس فيها عيوب وثغرات، وأن التطرق إلى هذه العيوب يعني شطباً مطلقاً

ونزولاً إلى الهاوية، وليسوا مستعدين لسماع أن بعض حكام الدولة الأموية مثلاً فرضوا الجزية على من أسلم من غير العرب محافظة على إيرادات الدولة[97]، وهي حقيقة ثابتة نجدها في جميع الكتب التي أرخت لحياة الخليفة الراشد الخامس عمر بن عبد العزيز الذي ألغى هذا التجاوز لأن الله بعث محمداً هادياً ولم يبعثه جابياً[98]، ولكن علينا أن نتذكر ونحن نتحدث عن هذا التجاوز أن تبني العصبية العربية أفضى إلى نهاية الدولة في عمر رجل واحد (92 سنة) ثم تسلم الأعاجم راية المشروع الإسلامي وحملوه على أكتافهم حتى تنحى العرب في النهاية عن السلطة لصالح من هم أكثر حماساً منهم، دون أن تتوقف مشاركة أحد في المسيرة، إذن قامت دورة الحضارة الإسلامية بتصحيح الخلل من الداخل وفي النهاية اندمجت كل المجتمعات التي فتحها المسلمون في منظومتهم ولم يعد هناك تراتبيات عرقية، بل وجدنا عواصم الحضارة الإسلامية تنتشر خارج المهد العربي في سمرقند وبخارى ونيسابور وأصفهان وقرطبة ودلهي وغزنة والقيروان وفاس واسطنبول والقاهرة وتمبكتو، ولم يتم قمعها لصالح أي استغلال عربي كما فعل الاستعمار الغربي.

فأين هذا مما حدث في الغرب؟ المجتمعات الأصلية في قارات بأكملها لم تدفع الجزية لأنه لم يتبق أحد على قيد الحياة ليدفعها، أبيدت ثلاث قارات العالم الجديد واستنزفت إفريقيا سكانياً واقتصادياً واستعمرت آسيا وفرض التخلف على صناعات الهند المتقدمة ونشر الأفيون في الصين، الخلاصة أنه لم يندمج مجتمع واحد من خارج أوروبا في دنيا الاستعمار وجنته الحصرية، فضلاً عن أن يتفوق مجتمع مستعمَر على سادته الاستعماريين كما تفوقت عواصم الحضارة الإسلامية غير العربية على العرب، ولو أخذنا النموذج الفرنسي في الجزائر حيث ضمت فرنسا البلد وادعت أنه جزء من البر الفرنسي، فماذا كان وضع أهله؟ وهل انضموا إلى الجنة الفرنسية؟ لقد كان وضع الجزائريين هو وضع الرعايا وليس المواطنين وكان الفرق شاسعاً بين الطرفين، واستخدم الفرنسيون أشد الوسائل وحشية لإرهاب الشعب الجزائري وأبادوا قبائل عن بكرة أبيها ودمروا اقتصاد الأرياف ومات مئات الآلاف من الجوع والأمراض والأعمال الوحشية، وكانت الجزائر مجرد سوق للبضائع

الفرنسية ومصدراً للخامات والغذاء ومكاناً لتصدير الفائض السكاني، وسيطر عشرة آلاف من المستوطنين على أكثر من نصف الأراضي المسجلة مقابل 4,5 مليون جزائري.

ويقول المؤرخ الاقتصادي شارل عيساوي إن تجربة شمال إفريقيا تظهر أن السيطرة الأجنبية المباشرة يمكن أن تقود إلى تطور كبير ولكن بفوائد قليلة جداً للسكان الأصليين، مؤرخ فرنسي هو روبير شنيرب قال إن الاستيطان في الجزائر لم يكن من الممكن أن يتحقق إلا على حساب السكان الأصليين، هذا ولم تشمل الديمقراطية الفرنسية الجزائريين وكان على من يريد المواطنة ان يتخلى عن هويته الإسلامية فلم يحصل عليها سوى ألفا شخص في مدة ثمانين عاماً، ومع ذلك جُند الجزائريون في الحربين الكبريين بمئات الآلاف ومات منهم عشرات الآلاف، ولما حكمت الجبهة الشعبية اليسارية تم اقتراح قانون لتأبيد الاحتلال بمنح المواطنة للأهالي ولكنه لم يمنحها سوى إلى 25 ألف جزائري من أصل 4,5 مليون (دليل ساطع على مدى الاستيعاب)، ولما ظن دعاة الاندماج بفرنسا أن فرصتهم حانت بانتصار الحلفاء خرجوا للاحتفال فصدموا من الرد الفرنسي الذي ارتكب مجازر ماي 1945 التي راح ضحيتها 45 ألف جزائري مما قاد إلى ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 التي انتهت بالاستقلال بعدما استشهد مليون ونصف المليون جزائري في معارك التحرير وتشريد ثلاثة ملايين ريفي، وكانت حجة ديغول أمام المعارضين للانسحاب الفرنسي أن فرنسا غير قادرة على استيعاب الشعب الجزائري الذي يريد حقوقه (اكتشاف مبكر ولا شك!)، ولهذا كان الانسحاب مفضلاً على إدخال الآخرين جنة الاستعمار بعدما اعترف كما اعترف غيره من قادة فرنسا أن سبب الغزو هو خيرات الجزائر[99] .

هذه هي الصورة في النموذج الذي أراد "الضم" فضم المزايا وتخلى عن الأعباء مع أنه تبجح بعبء الرجل الأبيض، كالنموذج الصهيوني تماماً والذي يريد الأرض وينبذ شعبها كما فعل النموذج الأمريكي أيضاً حيث ما زال السكان الأصليون في قاع المجتمع الأمريكي إلى اليوم بعدما تمت إبادة غالبيتهم في أوضح الأدلة على أن الاستعمار قام على الاستثناء وليس على

ضم الآخرين إلى عالمه والسبب واضح هو أن رسالته هي الصراع على الموارد لاستغلالها وليس القيام بأية مهمة حضارية ادعاها كذباً.

إن اليابان هي الاستثناء الذي يثبت القاعدة لسبب واضح هو حاجة الولايات المتحدة لمركز رأسمالي في شرق آسيا يصد المد الشيوعي الذي اجتاح المنطقة بعد انتصار الثورة الصينية (1949)، ولم يكن دعم اليابان وارداً في المخطط الأمريكي بعد انتهاء الحرب الكبرى الثانية، والإنجاز الأمريكي في اليابان يدل على قدرات الدول الكبرى في تطوير الدول النامية ومع ذلك لم تقدم من قدراتها شيئاً مذكوراً لهذه التنمية، أي أن النموذج الياباني دليل على التقصير الغربي لا على فاعلية الغرب رغم الفرص الكبيرة التي كان يمكن انتهازها لتطوير المستعمرات وهو ما لم يحدث.

أي أن الخلل الذي وقع داخل الحضارة الإسلامية في موضوع العلاقة بالآخرين لم يصبح إساءة راسخة على عكس الإساءات الغربية التي تم تطبيعها باسم العلم والطبيعة والعقل والأخلاق، ودفع العالم ثمناً باهظاً من الإبادات الجماعية والممارسات العنصرية والاستنزاف الاقتصادي والإفساد الاجتماعي، ثم لما قضى الغرب وطره من تلك المفاسد وتطورت أشكال الاستغلال الحديثة، جاءنا ليقول بكل بساطة: آسفون، ليس هناك دليل علمي يدعم المقولات السابقة (!) وأصبح العلم الآن مسخر لأشكال الاستغلال الجديدة كالتجارة الحرة ومحاربة الإرهاب والقضاء على الاستبداد ونشر العولمة، وهكذا لكل لعبة دولة ورجال.

ومن الثغرات التي يرفض بعض أنصار التراث الحديث بشأنها أو ينكرونها ضريبة الدوشرمة في الدولة العثمانية التي كانت تجمع نسبة من أولاد القرى البلقانية لتجنيدهم في خدمات الدولة السياسية والعسكرية، ورأوا أن هذا العمل الذي يخالف الإسلام لا يليق بدولة لها مآثر كبرى[100]، ولكني أعتقد أن المآثر شيء والثغرات شيء آخر وقد تجتمع النقائض في النفس البشرية، وإذا كان لمقاييسنا الإسلامية أن ترفض هذه الممارسة، فيجب أن نتذكر أولاً أنها لم تكن بتلك الوحشية التي يصورها أعداء التراث، لأن الأولاد الذي كانوا يذهبون للعاصمة اسطنبول كانوا لا يفقدون صلاتهم

بأهاليهم في الوقت الذي تفتح لهم أبواب الحراك الاجتماعي ويصلون إلى أعلى المناصب في الدولة، وكان كثير من مسلمي الدولة يتمنى أن ينخرط في هذه الخدمة التي تقتصر على أولاد المسيحيين الذين يتم تحويلهم إلى الإسلام، وقد توقفت هذه الممارسة في نهاية القرن السابع عشر أو بداية القرن الثامن عشر، أي أن الدولة العثمانية عاشت قروناً بعدها دون ممارستها، وإذا كانت الأحكام الشرعية ترفضها ذلك فإنه ليس من حق الغرب أن يعترض عليها لأنها بالموازين النفعية المادية أفادت العثمانيين كثيراً ولأن الغرب مارس اضطهاد الأطفال باستخدامهم في الحروب والمعامل والمصانع والمزارع والمناجم بعد دوشرمة العثمانيين بزمن طويل وراح آلاف من الأطفال ضحايا هذا الاستغلال الرأسمالي البشع والذي كان الطفل يخرج منه بعاهة وليس إلى مناصب رفيعة كما كان يحدث عند العثمانيين.

❖ الهوامش

(1) حمدان حمدان، العراق وثمن الخروج من النفق: من محمد علي باشا إلى عبد الناصر فصدام حسين، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 2004، ص 9 و66.

(2) Carl Waldman, Atlas of North American Indian, Checkmark Books, New York, 2000, pp. 121, 124.

(3) Angie Debo, A History of the Indians of the United States, University of Oklahoma Press, Norman, 1983, p. 70.

(4) Kingfisher History Encyclopedia, Kingfisher Publications Plc, London, 1999, p. 478.

(5) ضياء الدين سردار وميريل وين ديفيز، لماذا يكره العالم أمريكا؟، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005، ترجمة: معين الإمام، ص 184-208.

(6) Bruce Grant, Concise Encyclopedia of the American Indian, Wings Books, New York, 2000, pp. 165-167.

(7) أناتول ليفن، أمريكا بين الحق والباطل: تشريح القومية الأمريكية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت2008، ، ترجمة: د.ناصرة السعدون، ص112.

(8) معلومات فقرات البند 2 من المرجع التالي ما لم يذكر غير ذلك: د. جورج قرم، تاريخ أوروبا وبناء اسطورة الغرب، دار الفارابي، بيروت، 2011، ترجمة: د. رلى ذبيان، ص 21 و28 و45 و70 و113 و125 و134 و159-160 و172 و181-182 و184 و187 و228 و291 و296 و317 و352 و359 و386 و396 و399 و407.

(9) نفس المرجع، ص 23 و79.

(10) نفس المرجع، ص 191.

(11) نفس المرجع، ص 172.

(12) حمدان حمدان، ص 98-99.
- الدكتور محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته (سلسلة نقد العقل العربي-3)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 19.
(13) د. جورج قرم، ص 133.
(14) نفس المرجع، ص 45.
(15) مارتن برنال، أثينة السوداء: الجذور الأفروآسيوية للحضارة الكلاسيكية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1997.
جون إم. هوبسون، الجذور الشرقية للحضارة الغربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2006، ترجمة: منال قابيل.
المستشرقة الألمانية زيغريد هونكه، شمس العرب تسطع على الغرب، دار الجيل ودار الآفاق الجديدة، بيروت، 1993، ترجمة: فاروق بيضون وكمال دسوقي.
(16) د. جورج قرم، ص 103.
(17) الدكتور محمد الوقيدي والدكتور احميدة النيفر، لماذا أخفقت النهضة العربية (سلسلة حوارات لقرن جديد)، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، 2002، ص 100.
د. جورج قرم، ص 243.
(18) الدكتور محمد الوقيدي والدكتور احميدة النيفر، ص 239.
(19) زكاري لوكمان، تاريخ الاستشراق وسياساته: الصراع على تفسير الشرق الأوسط، دار الشروق، القاهرة2007،، ترجمة: شريف يونس، ص 60.
إدوارد سعيد، الاستشراق: المعرفة-السلطة-الانشاء، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1984، ترجمة: كمال أبو ديب، ص 143-144.
ضياء الدين ساردار، الاستشراق: صورة الشرق في الآداب والمعارف الغربية، كلمة، أبو ظبي، 2012، ترجمة: فخري صالح، ص 24 و97.
د. جورج قرم، ص 96و 107 و278.
(20) د. جورج قرم، ص 381.
(21) نفس المرجع، ص 278.
(22) الدكتور محمد الوقيدي والدكتور احميدة النيفر، ص 101-102.
(23) نفس المرجع، ص 93.
(24) نفس المرجع، ص 93 و139-140.
(25) نفس المرجع، ص 140 و190.
(26) نفس المرجع، ص 236.
(27) نفس المرجع، ص 173 و176.
(28) نفس المرجع، ص 191.
(29) نفس المرجع، ص 139-140 و178 و194.
(30) نفس المرجع، ص 79 و102
(31) نفس المرجع، 149 و164 و190و 368.
(32) محمد شعبان صوان، معضلة التنمية الاستعمارية: نظرات في دعاوى إيجابيات الاستعمار،

دار الروافد الثقافية-ناشرون، بيروت، ودار ابن النديم، الجزائر، 2015، ص 103-106.

(33) د. جورج قرم، ص 16 و180.

إريك وولف، أوروبا ومن لا تاريخ لهم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت2004، ، ترجمة: فاضل جتكر، ص 380.

زاكري كارابل، أهل الكتاب: التاريخ المنسي لعلاقة الإسلام بالغرب، دار الكتاب العربي، بيروت، ترجمة: د. أحمد إيبش، ص 239.

(34) منها: توبي أ. هاف، فجر العلم الحديث (الإسلام، الصين، الغرب) الذي نشرته سلسلة عالم المعرفة (219-220)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ترجمة: أحمد محمود صبحي، وأعيد نشره ثانية (260).

وأيضاً: - جارد دايموند، أسلحة، جراثيم، وفولاذ: مصائر المجتمعات البشرية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 2007، ترجمة: مازن حماد. وأيضاً:

- Ian Morris, Why The West Rules-For Now: The Patterns of History, and What They Reveal About the Future, Farrar, Strauus and Giroux, New York, 2010.

(35) الدكتور محمد الوقيدي والدكتور احميدة النيفر، ص 54 و177 و193-194.

(36) نفس المرجع، ص 57-60.

(37) الدكتور عبد الوهاب المسيري، في الخطاب والمصطلح الصهيوني، دار الشروق2003، ، ص 203-204.

(38) محمد شعبان صوان، مقال: تواريخ السلف والطائفية، موقع التجديد العربي، 5/ 6/ 2013. http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-13-03/44593-تواريخ-السلف-والطائفية.

(39) الإمام الذهبي، سير أعلام النبلاء، بيت الأفكار الدولية، عمّان والرياض، 2004، ج 3 ص 3368 (ترجمة محمد بن جرير الطبري رقم 5035).

(40) فوشيه الشارتري، الوجود الصليبي في الشرق العربي (الاستيطان الصليبي في فلسطين: تاريخ الحملة إلى بيت المقدس 1095-1127)، ذات السلاسل، الكويت1993، ، ترجمة: الدكتور قاسم عبده قاسم، ص 316.

(41) المحامي خليل الدليمي، صدام حسين من الزنزانة الأمريكية: هذا ما حدث!، دار الواضح، دبي، 2010، ص 118 و125.

(42) جيف سيمونز، التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 28-29.

(43) عبد الباري عطوان، القاعدة: التنظيم السري، دار الساقي، بيروت، 2007، ص 52-53.

يوجين روجان، العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2011، ترجمة محمد إبراهيم الجندي، ص 583-584.

نشرت صحيفة "المسلمون" تصريحاً لعبد الرسول سياف أحد قادة الجهاد الأفغاني يعرض تقديم 50 ألف أفغاني وأضعافهم من مصر ومثلهم من المغرب للدفاع عن السعودية، وقد أعاد الصحفي السعودي السيد جمال خاشقجي نشر التصريح على صفحته في موقع تويتر في20/ 4/ 2015.

(44) الدكتور سامي عصاصة، هل انتهت حرب الخليج؟ دراسة جدلية في تناقضات الأزمة، مكتبة بيسان، بيروت، 1994، ص320.

(45) كما جاء في تصريح الأمير بندر بن سلطان أثناء الأزمة ونشرته صحيفة "المسلمون" وأعاد نشرها الصحفي السعودي جمال خاشقجي على صفحته في موقع تويتر في 20/ 4/ 2015.

(46) يوجين روجان، ص 584.

(47) إدوارد سعيد، نهاية عملية السلام: أوسلو وما بعدها، دار الآداب، بيروت، 2002، ص 170 و254.

(48) د. جورج قرم، ص 330.

(49) د. والتر رودني، أوروبا والتخلف في إفريقيا (سلسلة عالم المعرفة-132)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ديسمبر 1988، ص 322.

(50) David Reynolds, America, Empire of Liberty: A New History of the United States, Basic Books, New York, 2009, p. 138-139.

(51) د. جورج قرم، ص 181.

(52) David Reynolds, p. 188.

(53) Encyclopedia Britannica, 1987, Vol. 28, p. 30.

(54) نفس المرجع.

(55) نفس المرجع.

(56) أيرا م. لابيدس، تاريخ المجتمعات الإسلامية، دار الكتاب العربي، بيروت، 2011، ترجمة فاضل جتكر، ج 1 ص 203.

(57) نفس المرجع، ج 1 ص 242.

(58) فيليب فارج ويوسف كرباج، المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011، ترجمة: بشير السباعي، ص 181.

(59) أيرا م. لابيدس، ج 1 ص 119 و131 و139 و174.

(60) نفس المرجع، ج 1 ص 202.

- فيليب فارج ويوسف كرباج، ص 135.

(61) أستاذ دكتور عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ج 3 ص 1359.

(62) نفس المرجع، ج 3 ص 1466.

(63) نفس المرجع، ج 1 ص 96.

(64) Yuval Ben-Bassat, Petitioning the Sultan: Protests and Justice in Late Ottoman Palestine, I. B. Tauris, London and New York, 2013, p. 178.

(65) Justin McCarthy, The Population of Palestine, Columbia University Press, New York, 1990, p. 10.

(66) Gudrun Kramer, A History of Palestine: From the Ottoman Conquest to the Founding of the state of israel, Princeton University Press, Princeton and Oxford, 2002, pp. 120-123.

(67) نفس المرجع، ص 133 و138.

(68) الدكتور أنيس عبد الخالق محمود، السلطان عبد الحميد الثاني والأطماع الصهيونية في فلسطين (1876-1909 م)، أروقة للدراسات والنشر، عمّان، 2014، ص 348.
(69) عبد الرحمن الكواكبي، الأعمال الكاملة للكواكبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 395.
(70) دونالد كواترت، الدولة العثمانية 1700-1922، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ترجمة: أيمن أرمنازي، ص 33.
(71) نفس المرجع، ص 46.
زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، دار النهار للنشر، بيروت، 1986، ص 132.
بيتر مانسفيلد، تاريخ الشرق الأوسط، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2011، ترجمة: أدهم مطر، ص 58.
(72) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار الفارابي، بيروت، 2007، ص 188.
(73) مصطفى كامل باشا، المسئلة الشرقية، مطبعة اللواء، القاهرة، 1909، ج 1 ص 13-14.
(74) Robert Aldrich (Ed), The Age of Empires, Thames & Hudson, London, 2007, p. 37.
(75) السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، 1992، ج 8 ص 26.
(76) محمد شعبان صوان، مقال: عندما فضل الإمام الحسين (ع) الشهادة على العمالة، موقع التجديد العربي1، / 12/ 2011.
http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-11-19/31043- عندما فضل الإمام الحسين (ع) الشهادة على العمالة.
(77) رءوف عباس، صفحات من تاريخ الوطن، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2011، ص 372.
(78) نفس المرجع، ص 34.
(79) أندرو ويتكروفت، العثمانيون: تفكيك الصور، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2014، ص 220.
أيرا م. لابيدس، ج 2 ص823-824.
(80) القاضي أبو بكر بن العربي، العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، لجنة الشباب المسلم، 1371 (1952)، ص 80-81 و234-235.
(81) الشيخ محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 2001، ج 18 ص 736 (ج 45 ص328 من الطبعة التقليدية 110 مجلدات).
(82) الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي، تاريخ الخلفاء، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1952، ص 144.
د. إحسان صدقي العمد (تحقيق)، الشيخان أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وولدهما برواية البلاذري (ت 279) في أنساب الأشراف، مؤسسة الشراع العربي، الكويت1989، ، ص 370.

ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، دار الكتاب العربي، بيروت، ج 2 ص 297 (ترجمة عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي).

(83) ابن حجر العسقلاني، ج 2 ص 297.

(84) د. إحسان صدقي العمد، ص 57.
أبو الفرج بن الجوزي، مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982، ص 97.

(85) الدكتور حسين مؤنس، تاريخ قريش، دار المناهل للطباعة والنشر والتوزيع والعصر الحديث للنشر والتوزيع، 2002، ص 614-615 و633.

(86) الدكتور أحمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1979، ج 4 ص 42-43.

(87) ابن حجر العسقلاني، ج 1 ص344 (ترجمة الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس الأموي).
القرطبي المالكي، الاستيعاب في أسماء الأصحاب، (هامش الإصابة ج 1 ص 316-317).

(88) صحيح مسلم بشرح النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1972، مجلد 8 ج 16 ص 98-99.
الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي، ص 212.

(89) الحافظ ابن كثير، البداية والنهاية، دار الحديث، القاهرة، 2005، مجلد 5 ج 9 ص 72.

(90) دكتور صادق بن أحمد داود جودة، قراءة في: نهاية عمر بن عبد العزيز خامس الخلفاء الراشدين، دار أمية للنشر والتوزيع، الرياض، 1410 (1990)، ص 41.
الدكتور عماد الدين خليل، ملامح الانقلاب الإسلامي في خلافة عمر بن عبد العزيز، مؤسسة الرسالة، بيروت1985،، ص 97.

(91) عبد الستار الشيخ، عمر بن عبد العزيز خامس الخلفاء الراشدين (سلسلة أعلام المسلمين-40)، دار القلم، دمشق1996،، ص 263.
دكتور صادق بن أحمد داود جودة، ص 57-58.

(92) العلامة ابن أعثم الكوفي، كتاب الفتوح، دار الأضواء، بيروت، 1991، مجلد 3 ج 5 ص 26.

(93) د. إحسان صدقي العمد، ص 370.

(94) صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، كتاب الوصايا، باب مسح الغبار عن الناس في السبيل، ج4 ص 25، وكتاب الصلاة، باب التعاون في بناء المسجد، ج 1 ص 121-122.

(95) نفس المرجع، كتاب الفتن باب قول النبي صلى الله عليه وسلم هلاك أمتي على يدي غلمة سفهاء، ج 9 ص 60.
الحافظ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، بيت الأفكار الدولية، عمّان والرياض2004،، ج 3 ص 3152-3153.

(96) الحافظ جلال الدين السيوطي-الشيخ يوسف النبهاني-العلامة محمد ناصر الدين الألباني، ترتيب أحاديث صحيح الجامع الصغير وزياداته، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض2007،، ج 4 ص 149.

(97) ينسب هذا الإجراء إلى الحجاج بن يوسف الثقفي، وهناك من يعممه على بني أمية أو بعضهم، ويحقق المرجع التالي في الموضوع:
الأستاذ الدكتور عبد الواحد ذنون طه، العراق في عهد الحجاج بن يوسف الثقفي، دار المدار الإسلامي، بيروت2004،، ص 207-209.

(98) أبو الأعلى المودودي، الخلافة والملك، دار القلم، الكويت، 1978، ترجمة: أحمد إدريس، ص 126.

د. محمد عمارة، عمر بن عبد العزيز: ضمير الأمة وخامس الراشدين (سلسلة أعلام: 7)، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، 1985، ص 105.
د. علي محمد الصلابي، الدولة الأموية: عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار، مؤسسة إقرأ، القاهرة، 2005، ج 2 ص 338.
ماجدة فيصل زكريا، عمر بن عبد العزيز وسياسته في رد المظالم، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، 1987، ص 230-234.
عبد الستار الشيخ، ص 301-302.
الدكتور عماد الدين خليل، ص 123.

(99) محمد شعبان صوان، معضلة التنمية الاستعمارية: نظرات في دعاوى إيجابيات الاستعمار، دار الروافد الثقافية-ناشرون، بيروت، ودار ابن النديم، الجزائر، 2015، ص 75-77 و133-139 و331.

(100) علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط (سلسلة صفحات من التاريخ الإسلامي: 6)، دار البيارق، بيروت، 1999، ص92-97.

الباب الثاني

دراسات في العبر من التاريخ العثماني

(2)

إنجازات الدولة العثمانية
بصفتها آخر نسخ الخلافة الإسلامية

لقد أدت مؤسسة الخلافة الإسلامية التي يسارع بعض الإسلاميين في زمننا للتبرؤ من السعي لإعادتها، وذلك لنيل الرضا الغربي، عدة وظائف حيوية لبلادنا حتى في أشد حالات التراجع والضعف في آخر أيامها، والدارس تاريخ هذه الحقبة يرى بوضوح أن الدولة القُطرية عجزت في أزهى أوضاعها عن تحقيق إنجازات الخلافة في أضعف حالاتها، ولهذا ليس من دواعي الإعجاب أن تتأقلم الحركات الإسلامية مع واقع دولة التجزئة.

1 - الوحدة السياسية:

في ظل الخلافة الإسلامية تحققت وحدة بلادنا العربية فعلياً لا إسمياً، ومن المفارقات أن آخر عهدنا بالوحدة العربية كان في ظل الخلافة العثمانية التي بناها الأتراك، وقد وصف ذلك أحد رواد القومية العربية الأستاذ أحمد الشقيري (1908-1980) أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي عمل أربعين عاماً في الدبلوماسية والعمل السياسي العربي، وذلك في كتابه الذي يؤرخ مسيرة الوحدة العربية تحت عنوان"علم واحد وعشرون نجمة" وفي فصل"الوحدة العربية من بغداد إلى القسطنطينية"، حين قال: "في أوائل القرن السادس عشر للميلاد شهد التاريخ موكب الوحدة العربية ينتقل من بغداد على ضفاف دجلة إلى القسطنطينية على ضفاف البوسفور، وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ الأمة العربية وامتدت أربعمائة عام من غير زيادة ولا نقصان، كأنها في حساب مع الزمان، وقد يعجب المواطن العربي أشد العجب حين يقرأ هذا العنوان الصارخ، يباغته من غير مقدمة ولا ديباجة، ويصيح في أذنه بأن الوحدة العربية قد ارتحلت من بغداد واستقرت في القسطنطينية..كيف

يمكن أن تصبح القسطنطينية مقراً للوحدة العربية وهي التي بناها قسطنطين الأكبر في القرن الرابع للميلاد...وأصبحت في ما بعد عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية، هذه القسطنطينية كيف يتصور العقل أن تغدو عاصمة للوحدة العربية، بعد أن كانت في المدينة المنورة أيام الخلفاء الراشدين، وفي دمشق أيام الأمويين، وفي بغداد أيام العباسيين، ولكن الوقائع التاريخية تبدد العجب مهما كان ثقيلاً، بل إنها لتضع المواطن العربي أمام حقيقة أخرى، وهي أن القسطنطينية لم تكن عاصمة الوحدة العربية فحسب بل كانت آخر عواصمها، ومن بعدها بدأت مرحلة التجزئة والانفصال التي ما نزال نعيشها إلى اليوم" ثم يستفيض في شرح التاريخ العثماني ومآثره كمواجهة الروم والدفاع عن الأمة ضد الإسبان ويعقب بالقول إن "كل ذلك جعل الأمة العربية متعاطفة مع الدولة العثمانية، وراضية بوضع الخلافة بين يديها، ناسية أو متناسية الشرط الديني المعروف بأن يكون الخليفة عربياً وقرشياً وهاشمياً، فإن الانتصارات التي حققها العثمانيون تحت راية الجهاد لم تترك مجالاً للنقاش حول شروط الخلافة ومؤهلات الخليفة، والنصر هو الفتوى حين تتقدم الفتوى، واكتشفت الجماهير العربية أن شريف مكة السيد بركات قد سلم مفاتيح الكعبة إلى السلطان العثماني، ولا زيادة بعد ذلك لمستزيد، ولذلك لم يكن غريباً أن يعتبر العرب أن الدولة العثمانية هي دولتهم وأن الخلافة هي خلافتهم، وأنهم هم رعاياها المفتخرون بانتصاراتها"[1].

ولم تستطع كل أنظمة التجزئة القُطرية أن تعيد ولو جزئياً هذه الوحدة حتى مع سيادة الشعارات القومية التي كفّت عن أداء دور عملي حاسم بعدما أدت للحلفاء في الحرب الكبرى الأولى (1914-1918) خدمة انفصال العرب عن الأتراك، وإنه من المثير أن نسمع قائداً ميدانياً بريطانياً في الثورة العربية الكبرى (1916) كلورنس يؤكد في رسائله السرية على أن "نشاط (الشريف حسين) يبدو مفيداً لنا، لأنه يتماشى مع أهدافنا المباشرة: تفتيت الجبهة الإسلامية وهزيمة وتمزيق الإمبراطورية العثمانية... وإذا عولج العرب بطريقة مناسبة سيظلون في حالة من التشرذم السياسي، نسيج من الإمارات الصغيرة المتحاسدة وغير القابلة للتماسك"[2].

ويقول في مكان آخر: "مهما نتج عن هذه الحرب، فيجب أن تقضي

نهائياً وإلى الأبد على السيادة الدينية للسلطان"[3]، ويؤكد على طرح فكرة الخلافة العربية التي ستشعل الحرب الأهلية بين المسلمين و"سنقضي على خطر الإسلام... وسيتقلص شأنه كما كانت البابوية في أفنيون"[4] (وهي فترة ضعف ووهن في حياة البابوية تسمى بالأسر البابلي للكنيسة لأن مقر البابوية انتقل من روما بين سنتي 1309-1377 تلاها انقسام بابوي في الفترة 1378-1417).

والعجيب أن بريطانيا التي دعمت فكرة الخلافة العربية ودعمت ثورة الشريف حسين امتنعت عن الاعتراف بخلافته بعدما حقق لها مرادها بالانفصال عن الأتراك، وقد كشف الزعيم الوطني مصطفى كامل عن مخطط الإنجليز في دعم معارضي الخلافة -التي كانت عدة شعوب تتطلع إليها "لمساندتها في كفاحها ضد الاستعمار البريطاني والفرنسي والروسي، وقد شملت هذه الشعوب المسلمين الهنود وتركمان آسيا الوسطى بالإضافة إلى شعوب شمال إفريقية والمغرب العربي"[5] -بقوله في المسألة الشرقية: " فأوعزوا إلى فئة من الدخلاء الذين لا وطن لهم ولا شرف ولا عقيدة بالطعن على جلالة الخليفة الأكبر والسلطان الأعظم وتشويه أعمال الدولة العلية وأحوالها"[6]، والعجيب أن هذه الوجوه التي عدت ضمن رواد النهضة العربية عملت بالتعاون مع بريطانيا وأصدرت الفتاوى للقتال إلى جانبها وكانت لها مواقف مخزية فيما يتعلق بالهجرة الصهيونية إلى فلسطين بين صامت ومرحب ومستيقظ بعد فوات الأوان، والأعجب أننا ما زلنا نكرر الخطايا نفسها إلى يومنا هذا.

2 - الحماية العسكرية:

تصدت دولة الخلافة بنجاح كبير للحملات الصليبية التي واصلت أوروبا شنها على بلاد الإسلام بعد هزيمة ممالك الفرنجة في المشرق، فصنعت بذلك التصدي أياماً حاسمة لحقت بالحروب الأولى وانتصاراتها مثل معركة كوسوفو (1389) ومعركة نيقوبوليس (1396) وفتح القسطنطينية (1453) وفتح قبرص (1571)[7]، وتوغل العثمانيون بسرعة البرق في الداخل الأوروبي ووصلوا أسوار فينا (1529-1683)، وتمكنوا من حماية العالم العربي من الاحتلال

أربعة قرون[8]، وصدوا بكفاءة كبرى الحملات الصليبية الإسبانية والبرتغالية التي انطلقت مسعورة على الشمال الإفريقي والبحر الأحمر والخليج عقب سقوط غرناطة سنة 1492، ودخلت الولايات العثمانية في شمال إفريقيا فيما سماه الأستاذ أحمد توفيق المدني "حرب الثلاثمائة سنة" ضد إسبانيا ودول أوروبا للدفاع عن الوجود العربي الإسلامي حتى أن هذه الولايات أصبحت صداعاً مزمناً للغرب الأوروبي والولايات المتحدة الناشئة، ووصلت السفن الحربية العثمانية إلى الهند وأندونيسيا[9]، ولم تضعف دفاعاتهم إلا في القرن الأخير من عمر الخلافة بدءاً من سقوط القرم تحت الاحتلال الروسي والحملة الفرنسية على مصر سنة 1798، ومع ذلك ظل للدولة حضورها وأهميتها الدولية وكان استقلال حكام الأقاليم عن مركزها هو المقدمة اللازمة لوقوعهم في براثن الاستعمار الغربي كما حدث في مصر (1882) وتونس (1881) ومشيخات الخليج في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ويكفي أن الخلافة صدت الخطر الصهيوني عن بلادنا "وأزالت هزيمة العثمانيين آخر العقبات أمام هجرة اليهود وشرائهم للأراضي"[10]، وفي الوقت الذي سلم حكام العرب المرتبطون بالغرب فلسطين لقمة سائغة للصهاينة، نرى سلطان الدولة العثمانية يتكلم عنها بحماسة القوميين العرب، مع أن فريقاً كبيراً من هؤلاء أيضاً لم يتردد عملياً في الترحيب بالصهاينة في فلسطين، وذلك حين قال في مذكراته السياسية: "لدينا عدد كاف من اليهود، فإذا كنا نريد أن يبقى العنصر العربي متفوقاً، علينا أن نصرف النظر عن فكرة توطين المهاجرين في فلسطين"[11]، ولما حاول هرتزل إغراء السلطان ليمنحه، مقابل ميزات لم يقاوم عشرها أي من حكام التجزئة، أجزاء أقل بكثير مما حصل اليهود عليه في ظل الدولة القطرية، أجابه: "لقد حاربت الكتيبتان السورية والفلسطينية في بلافنا (ملحمة وقعت أثناء الحرب مع روسيا سنة 1877) واستشهد رجالهما واحدا بعد الآخر لأن أحدا منهم لم يرض بالاستسلام وفضلوا أن يموتوا في ساحة القتال"[12]، هذا مع أن معركة بلافنا كان قد مر عليها ما يقارب عشرين عاماً زمن المقابلة ولكنها مع ذلك ظلت حية في وجدان السلطان عبد الحميد في مشهد افتقدناه في حكام العرب أنفسهم مع شعوبهم، وفي الوقت الذي كان فيه هذا السلطان يخسر عرشه من أجل فلسطين كما وصفه الأستاذ

رفيق شاكر النتشة في عنوان كتابه، كان رواد النهضة وقادة الثورة وأساتذة أجيالنا يقدمون العروض السخية للتعاون مع الصهيونية.

وظلت دولة الخلافة حتى آخر حرب دخلتها وهي الحرب الكبرى (العالمية) الأولى قادرة على مواجهة الدول الاستعمارية الكبرى وتحقيق انتصارات عليها كما شهدت بذلك معارك غاليبولي وفلسطين والكوت والقوقاز والبلقان والجزيرة العربية، هذا إذا لم نذكر انتصاراتها قبل ذلك على اليونان (1897)وصمودها أمام الزحف الروسي (1877) في بلافنا وغيرها، وفي هذا يقول كواترت: "إن هذه الإمبراطورية بقيت تكافح للمحافظة على نفوذها حتى أيامها الأخيرة في الوقت الذي كانت الإمبريالية الأوروبية في ذروة تسلطها وحين كانت الإمبراطوريتان البريطانية والفرنسية تسيطران على معظم مناطق المعمورة، وفي أواخر القرن التاسع عشر لم يكن هناك سوى قلة قليلة من الدول المستقلة خارج القارة الأوروبية، ولعل أهمها، الدولة العثمانية والصين واليابان، وبصفتها دولاً مستقلة كانت آنذاك محط آمال الشعوب الآسيوية المستعمَرة في كفاحها ضد الإمبريالية الأوروبية"[13].

ومن الجدير بالذكر أن مراقباً قديراً كالزعيم المصري الكبير مصطفى كامل باشا تعجب، أثناء سرده التاريخي للضربات التي تلقتها الدولة العثمانية من أعدائها، من بقائها حية هذه المدة الطويلة وليس من تراجعها[14]، وقد شاركه الرأي مؤرخون محدثون كثريا فاروقي[15] ونيكولاس دومانيس[16]، ورغم الضعف الذي أصاب الخلافة في آخر أيامها وانحسار ممتلكاتها فإنها لم تعترف للمحتلين بما سلبوه من أراضيها حتى لو كانت في مجاهل إفريقيا[17]، وظلت الدول الاستعمارية الغربية حريصة على انتزاع اعتراف من ورثة الدولة العثمانية بالتخلي عن حقوق الخلافة فيما انتزعته من أراضيها، كما هي اليوم حريصة على انتزاع اعتراف فلسطيني بشرعية الكيان الصهيوني، وتم لها ذلك في معاهدة لوزان سنة 1923التي وافق فيها الحكم الكمالي على هذا التنازل عن كل أراضي العثمانيين ما عدا تركيا، ولهذا أشار بعض المؤرخين إلى أن الدولة مكثت حاجزاً، حقيقياً أو شكلياً، في وجه الأطماع الأوروبية الاستعمارية عدة قرون[18].

والغريب بعد كل هذا أن يحاول التغريب وصم العثمانيين، الذين تصدوا للاحتلال، بصفة الاحتلال وهي الصفة الأقرب إلى زعماء التغريب أنفسهم الذين عملوا كالأزرار التي كانت تشغل لتلبية حاجات المستعمرين كلما ضغطوا عليها، وأحياناً وصموا الدولة العثمانية بالتعاون مع الاستعمار على احتلال أراضيها هي (!) وكأنها واحد من زعامات التجزئة التغريبية الذين كانوا يسيرون في ركب المستعمر ضد بلادهم وإخوانهم، وغاب عن المتغربين أن بلادنا لم تكن مجرد أخ أو جار للعثمانيين بل جزء لا يتجزأ من دولتهم الكبرى، فكيف لهم أن يعاونوا الغرب ضد أنفسهم، ولعل أكثر الحوادث التي استدلوا بها هي الموقف العثماني من الاحتلال البريطاني من مصر (1882) والإعلان عن عصيان أحمد عرابي باشا، ولكن عليهم أن يهدئوا من روعهم قليلاً وألا يفرحوا بهذا الاستدلال كثيراً وأن ينظروا لآراء جملة من عمالقتهم، كأستاذ جيلهم أحمد لطفي السيد والشيخ محمد عبده وأحمد فارس الشدياق، في أحمد عرابي ثم يلتفتوا إلى غيرهم ليعيبوهم، السلطان عبد الحميد لم يعط شرعية للجيش البريطاني في أي وقت، ويجب أن نذكر أيضاً أن السلطان في بداية المواجهة مع الإنجليز منح أحمد عرابي رتبة الباشوية، وفي تقويم الزعيم مصطفى كامل باشا أن هذه الخطوة أيضاً تمت بخداع بريطاني، ويعجب من ثناء عرابي على إنسانية بريطانيا وإنصافها واعتدالها بعد مذبحة الاسكندرية ويرجو منها تحرير أهل البلاد وتحقيق راحتهم وحفظهم، ويخلص إلى أن بريطانيا خدعت في المسألة المصرية كلاً من السلطان والخديو وعرابي وحزبه[19]، ولعل هذا هو سبب العداء العثماني للإنجليز فيما بعد وقد أجمع مؤرخو الأحداث على أن مكانة بريطانيا في الدولة العثمانية تغيرت جذرياً بعد احتلال مصر وأصبح السلطان عبد الحميد يتبع سياسة وصفت بأنها Anti-British[20].

المهم أن مجمل الأحداث يكشف أن جميع خطوات السلطان فيما فعله مع عرابي كانت لتفادي دخول الإنجليز مصر، سواء بتشجيعه على المقاومة أو بالمزايدة على موقفهم لإبعاد شبح احتلالهم، ولذلك رفض مشاركة الجيش العثماني للجيش الإنجليزي في عملية الاحتلال، وكان في هذا الموقف بين نارين: إما تأكيد سلطته على مصر بمعاونة الإنجليز وإما التخلي عنها

لصالحهم، أي أنهم داخلون في كل الأحوال فاختار النأي بالخلافة عنهم ورفض مشاركتهم فوقع الاحتلال، وكان من الصعب أن يوافقهم في ضوء سياسة الجامعة الإسلامية كما يقول الأستاذ الدكتور عبد العزيز الشناوي رحمه الله[21]، وقد لام مصطفى كامل باشا السلطان على هذا الموقف وفضل لو دخلت الخلافة لتأكيد حضورها[22]، هاجس السلطان عبد الحميد كان هو عدم التصديق على التدخل الأجنبي أو منحه الشرعية الإسلامية ومن هنا كان رفضه، هذا الموقف يضعنا في مقارنة مع دولة التجزئة التي سارت في ركاب المحتلين لتدمير إخوتها وجيرانها، الفرق شاسع ويدعو للبكاء حتى في ظل ضعف الخلافة وتراجعها ولكنها كانت صامدة صمود الأبطال، ثم جاهد السلطان بكل ما يستطيع لتعكير صفو الاحتلال في مصر وأنفق أموالاً طائلة على ذلك، ساند الزعيم مصطفى كامل باشا ضد الاحتلال بلا تحفظ إلى درجة أحرجت الزعيم أحياناً من فرط تأييد السلطان له وإنعامه عليه بشكل "ما وقع في تاريخ ألقاب الدولة مثل هذا فينعم على امرئ برتبتين في شهرين ولكني أعتقد أن السلطان أراد أن يطعن الاحتلال بسهم صائب لأن في عطف جلالته على خصوم هذا الاحتلال لدليلاً قاطعاً على كرهه له ورغبته في جلائه"[23]، زمن غير زماننا أصبحت حتى عيوبه من مفاخرنا اليوم.

3 - الحماية الاقتصادية:

تصدت دولة الخلافة، حتى في أضعف حالاتها، للتمدد الاقتصادي الرأسمالي الغربي، وفي هذا يقول المؤرخ دونالد كواترت: "في نهاية القرن التاسع عشر... امتدت السيطرة السياسية الأوروبية في مناطق كثيرة للمرة الأولى، وفي الشرق الأوسط تمكنت الإمبراطورية العثمانية من الحفاظ على استقلالها السياسي وقاومت بفعالية ملحوظة التمدد الاقتصادي الأوروبي"[24] وذلك في الكتاب الذي عرض فيه أوجه من هذه المقاومة تحت عنوان "تفكك المجتمع والمقاومة الشعبية في الإمبراطورية العثمانية 1881-1908: ردود الفعل على التمدد الاقتصادي الأوروبي"، وسرد في كتاب آخر مقاومة "الصناعة العثمانية في زمن الثورة الصناعية"[25]، وفي الوقت الذي وقع فيه معظم أجزاء العالم تحت الهيمنة الغربية فانقسم إلى مستعمرات وأشباه

مستعمرات، كانت المناطق التي تحتفظ باستقلالها السياسي معدودة جداً ومنها دولة الخلافة[26]، وحتى عندما أفلست الدولة العثمانية سنة 1875 تمكنت من تجاوز هذه الحالة بطريقة مختلفة عما حدث لقطر مثل مصر التي أعلنت إفلاسها في العام التالي والتي حاول حكامها كثيرا "الاستقلال" عن مركز الدولة فكانت النتيجة أن أدى إفلاسها واستقلالها إلى الاحتلال البريطاني، وفي هذا يقول تيودور رتشتن في كتاب تاريخ المسألة المصرية إن الباب العالي استطاع "أن يخرج من عراكه مع دائنيه فائزاً منتصراً، واضطر حملة السندات التركية وهم صاغرون أن يقنعوا بالقليل الذي قسم لهم، غير أن القضاء الذي لم يجر بما كانوا يتوقعونه لتركيا قد عزموا على أن يجروه على الأقل بما توقعوه لمصر"[27]، ويؤكد روجر أوين أن ما أصاب مصر كان من أسبابه غموض علاقتها بالدولة العثمانية[28]، وهو الاستقلال الذي حرص عليه الخديو إسماعيل، ويؤكد ذلك الباحث الاقتصادي المعروف شارل عيساوي في كتابه التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا[29].

4 - التكامل الاقتصادي الداخلي:

وفرت دولة الخلافة العثمانية لبلادها، ومنها البلاد العربية، تكاملاً اقتصادياً داخلياً لم نقدره حق قدره إلا عندما خسرناه لصالح الارتباط باقتصاديات الدول الرأسمالية الكبرى بصفتنا دولاً مجزأة وضعيفة عجزت عن تحقيق ما كفلته الخلافة حتى آخر أيامها، وفي هذا يقول هرشلاغ في كتابه: "ظلت الأجزاء الباقية من الإمبراطورية تشكل وحدة تجارية واحدة، لا تؤثر فيها الحدود أو الحواجز الجمركية والقيود التي ستقوم بينها بعد تحطيم الإمبراطورية في الحرب، وكان هذا التدفق الداخلي الحر للسلع ذا أهمية كبيرة لتركيا وللأقاليم التابعة لها على السواء"[30]، وقد أكد هذه الحقيقة كل من كتب في تاريخ الاقتصاد العربي مثل شارل عيساوي والدكتور يوسف الصايغ وروجر أوين، إضافة للدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم في بحث خاص عن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية إبان العصر العثماني1517-1789 [31].

5 - مشاريع التنمية الوحدوية:

أقامت الخلافة حتى في ساعات ضعفها وتراجعها مشاريع تنموية كانت تؤذن بتغيرات جذرية لو أنها أخذت فرصتها كاملة، وذلك مثل سكة حديد الحجاز وسكة حديد بغداد، ويعجب الدكتور عبد العزيز الشناوي من إساءة تفسير هذه المشاريع عند بعض المتنطعين الذين اتهموا الدولة بأنها تعمل بواسطتها لإحكام قبضتها على ولاياتها فيعلق بأنه إذا لم تنجز الدولة مشاريع كهذه اتهمت بعزل أقطارها عن العالم وعندما أنجزتها اتهمت بمحاولة التحكم بهذه الأقطار (!) وهل من المطلوب من أية دولة أن تتنازل عن أراضيها[32]، ورغم قلة ذات يدها فقد تأسست سكة الحجاز من مال المسلمين، أما سكة بغداد وغيرها من المشاريع الاستثمارية فقد كانت الخلافة توجه المال الأجنبي المستثمر فيها لصالحها ولا تقف موقف المتلقي المتفرج على الأجنبي وهو يقيم ما حلا له من مشاريع لصالحه كما حدث فيما بعد في دول الاستقلال والتجزئة[33]، ومع حلول هذه الدول دُمرت هذه المشاريع وقُطعت أوصالها، وعجزت حكومات سايكس-بيكو عن إعادة إحيائها، وقد جاء في الموسوعة السياسية للدكتور عبد الوهاب الكيالي في بند سكة حديد الحجاز: "وقد كانت سكة الحديد هذه هدفاً عسكرياً مقصوداً أثناء الحرب العالمية الأولى وقام الثوار العرب (بقيادة لورنس!!) بنسفها في أماكن عدة....وعلى الرغم من الاجتماعات والمخططات واللجان المختلفة والمتعاقبة والتي شملت سورية والأردن والسعودية فإن هذه السكة بقيت معطلة حتى أصبحت رمزا للتجزئة العربية وللضرر الفادح الذي ينتج عن تخريبها، إذ تكمن في وجودها المصلحة المشتركة والروابط التي من شأنها أن تفرض إصلاح السكة وتشغيلها"[34].

6 - الاكتفاء الذاتي:

في زمن الخلافة تحقق الاكتفاء الغذائي والصناعي الذاتي لسكان أقطارها، وفي ذلك تقول الدكتورة ثريا فاروقي إن الأقاليم العثمانية كانت تتمتع بالاكتفاء الذاتي في السلع الضرورية اليومية والمواد الحربية في الفترة الممتدة من منتصف القرن السادس عشر إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وإن الدولة العثمانية كانت قادرة على الأداء دون استيراد البضائع

الضرورية التي يحتاجها معظم السكان مثل الحبوب وبقية المواد الغذائية، بالإضافة إلى تصنيع الحديد والنحاس والأقمشة وكل الأشياء اللازمة للاستعمال اليومي بكميات كافية[35]، أما المواد الحربية فكان العثمانيون مكتفين ذاتياً إلى حد كبير، واستمر هذا الأمر في الناحية الغذائية حتى أواخر أيامها[36]، وقد كان القطاع الزراعي مجالاً نجحت فيه مقاومة الدولة للتمدد الغربي الذي حاول توجيه الزراعة نحو الإنتاج الأحادي كزراعة القطن فقط أو الحمضيات وحدها تلبية لمصالحه[37]، ونتيجة التكامل الذي توفر بين أراضيها كانت العاصمة تأكل من إنتاج الأقاليم والحجاز من الإنتاج المصري والكويت من البصرة... وهكذا، فلما أتت دول التجزئة أصبحنا معتمدين بنسب مخيفة على الخارج لتأمين غذائنا رغم بقاء الأراضي كما هي بل لقد ازدادت ثرواتنا التي كان من الممكن أن تزيد إنتاجنا الغذائي ولكن هذا لم يتحقق نتيجة انكفاء كل قطر على نفسه وعدم تعاونه مع إخوته واستقوائه بالغريب على أهله وتفضيله حل مشاكله بالتعامل مع الخارج على تعامله مع أهله، ومن المفارقات المضحكة المبكية أن المال العربي المستثمر في دول الغرب تستفيد منه هذه الدول في منح القروض للدول الفقيرة وبينها دول عربية أيضاً ولكن الفائدة تعود على الغربي في شكل إعادة تدوير لإنقاذ الاقتصاديات الغربية المأزومة وفوائد وتصريف بضاعة[38]، وقبل كل شيء الفضل الذي سيسجل له وفاء وارتباطاً بعيداً عن صاحب المال الأصلي الذي فضل أن يأتمنه بدل ائتمان عصبته الأقربين.

7 - التعايش الاجتماعي:

يقول المؤرخ كواترت في كتاب الدولة العثمانية: "قدمت الدولة العثمانية للعالم نموذجاً للتعايش بين مختلف الطوائف والأعراق"[39]، ويقول فيليب كورتن في كتابه الغرب والعالم إن كل الدول الكبرى تعد متعددة القوميات إلى حد ما "لكن الإمبراطورية العثمانية كانت أكثر تنوعاً من معظمها"[40]، وقال كواترت أيضا: "هذا لا يعني أن رعايا الدولة من مسيحيين ويهود لم يضطهدوا من حين لآخر بالرغم من مبدأ التسامح الثابت الذي أصرت الدولة على التقيد به، والحق أن هذا المبدأ العام بقي لعدة قرون

يحكم العلاقات بيين مختلف شرائح المجتمع العثماني، بيد أن الشقاق بدأ يذر قرنه في السنوات الأخيرة من حياة الإمبراطورية"[41]، ولعله ليس من أبواب الصدف أن هذه السنوات هي التي تدخل الغرب فيها بثقله في حياتنا فأفسد ما بين الأتراك والأرمن، والعرب والأتراك، والعرب واليهود، فلم يكن التعايش الأرمني التركي لحظة عابرة في تاريخ الشعبين ولهذا أطلق العثمانيون صفة الملة الصادقة على الأرمن، ولم يكن الانسجام الإسلامي اليهودي وليد اللحظة بل امتد إلى قرون التعايش في الأندلس ثم المحنة المشتركة على يد الإسبان والهروب الجماعي إلى الأملاك العثمانية الذي ما يزال اليهود يذكرون معروفه إلى هذا اليوم ثم ظل هذا الانسجام إلى أن جاء الانتداب البريطاني، وقد أقرت بذلك لجنة بيل الملكية البريطانية سنة 1937[42]، وقد صدر في سنة 2011 كتاب بعنوان: "إخوة عثمانيون: المسلمون والمسيحيون واليهود في فلسطين في بداية القرن العشرين"[43] من تأليف ميشيل كامبوس ملخصه أن الحياة المشتركة في الظل العثماني في فلسطين لم تكن تتجه إلى الصراع الحتمي، ويقول الدكتور رءوف عباس إن الوجود اليهودي في الدولة العثمانية يعبر تعبيراً صادقاً عن مكانة اليهود في ظل الحضارة العربية الإسلامية"كما يكشف عن قدرة تلك الدولة متعددة الأعراق والثقافات والديانات على أن تحقق نموذجاً للتعايش يقوم على احترام خصوصية كل ديانة، مع ترابط مصالح الطوائف جميعها في إطار دولة ربطت بين العصور الوسطى والعصر الحديث، وعصف بها عصر القوميات، والتوسع الإمبريالي"[44].

أما عن التآلف العربي التركي فيكفي أن نذكر أن القاهرة كانت المدينة الثانية بعد عاصمة الخلافة في الدولة تليها مدينة حلب، ولنتساءل هل كان من الممكن أن تكون القاهرة المدينة التالية للندن في الإمبراطورية البريطانية؟ أم هل كان الفرنسيون محتفين بحلب كما اهتم العثمانيون بها، فهل كانت تلي باريس في الأهمية ضمن الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية؟ ثم وضع السلطان عبد الحميد اهتمامه ببيروت وأصبحت مدينة عصرية في ظل حكمه وسماها الإمبراطور الألماني درة تاج آل عثمان[45]، وذلك ضمن المكانة الخاصة التي حظي بها العرب في سياسة الجامعة الإسلامية التي تبناها، وأصبح أقرب المقربين إليه من رجال العرب، ويذكر المؤرخ فيليب مانسل"أن عبد الحميد

الثاني عمد إلى توفير المال وتركيز الاهتمام على الأقاليم العربية بحيث فضلها على العديد من المناطق التركية"[46]، ومن هذه المشاريع سكك الحديد التي سبق الحديث عنها، ولقد كان لقب العرب في الدولة العثمانية الملة النجيبة[47]، فلما دخلت أصابع الغرب وقامت ثورة العرب أصبح التركي "يلتعج فؤاده وترتمض جوانحه"عند سماعه اسم الحجاز، كما يذكر الجنرال التركي علي فؤاد في مذكراته التي عاصرت الأحداث[48].

وعن أوضاع الأقليات، في القرن الثامن عشر على سبيل المثال، يتحدث المؤرخ نورمان لويس فيقول إن أمراء الإسماعيليين في سوريا كانوا يحتفظون باستقلال جزئي عن السلطات العثمانية التي لم يكن تحت تصرفها العدد الكافي من الجنود للتدخل المباشر في شئون الجبال، وأن اهتمام الولاة كان منصباً على تحصيل الضرائب وهي مهمة أوكلت عموماً لزعماء الإسماعيليين والعلويين والدروز الذين لم تكن السلطة العثمانية تفرضهم فرضاً من خارج مناطقهم وكان فلاحوهم المنتمون إلى نفس الطوائف يتقبلون سلطتهم بلا جدال[49]، وقد وصف المؤرخ دومانيس عملية القضاء على الدولة العثمانية بأنها أنهت واحدة من أكثر الدول متنوعة الثقافات استمراراً واستقراراً في تاريخ العالم[50].

8 - مركز الوحدة الإسلامية الجامعة:

كان مركز الخلافة الإسلامية هو البؤرة التي يتجمع حولها كل المسلمين في العالم حتى لو لم يكونوا تحت سلطانها السياسي، فكانت في زمن قوتها قبلة لطلب المعونة ضد الأعداء، وظلت تؤلف أملاً لتحرك المسلمين ضد عدوان الغرب عليهم حتى آخر لحظاتها، ورغم عدم شمول السيادة العثمانية جميع العالم الإسلامي أصبح الخلفاء العثمانيون يتولون "المسئولية العليا للسلطة الزمنية على المسلمين إلى حدود بعيدة كالسنغال وسومطرة"كما يقول المؤرخ نيكولاس دومانيس[51]، ويقول المؤرخ كواترت إن العثمانيين في عهد قوتهم قاموا بدعم حكام سواحل الهند في صراعهم مع البرتغاليين، وأرسلوا أكثر من أسطول لمساندة الماليزيين في مقاومة التسلط الأوروبي على الملاحة والتجارة، وظلوا على اتصال لقرون ببعض دول آسيا الوسطى وإيران والهند

وأفغانستان، ومن ذلك اتصالهم من حين لآخر بحكام سمرقند وبخارى وبلخ وخيفا (وهي إمارة على حدود إيران)، وكانت هذه الإمارات ترسل مندوبيها إما للتشاور مع العثمانيين أو لطلب المعونة عندما تتعرض لهجوم إيراني أو روسي، كما أرسلت دولة المغول في الهند بعثات إلى البلاط العثماني طلباً للمعونة في حروبها، وأرسلت دول هندية أخرى طلبات للحصول على مساعدة السلطان ضد البرتغاليين والإنجليز، وطلب سلطان مراكش كذلك العون من العثمانيين ضد الفرنسيين وأبدى استعداده لمساعدة اسطنبول ضد روسيا.

وظلت الدولة العثمانية "أقوى دولة إسلامية صامدة في وجه الإمبريالية الأوروبية"، وبعد وقوع كثير من المسلمين تحت الاحتلال البريطاني والفرنسي والروسي قام السلطان العثماني بمناشدة المسلمين جميعاً التصدي للهيمنة الأوروبية باستخدام سلاح الخلافة الإسلامية وذلك بإحياء فكرة الجامعة الإسلامية حول الخلافة والتي وجدت آذاناً صاغية لدى مسلمي الهند وآسيا الوسطى الذين وقعوا تحت هيمنة بريطانيا وروسيا، بدءاً من عهد السلطان عبد العزيز (1861-1876) ثم تعمقت هذه الجهود في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) الذي بدأ جهوده بالاتصال بمسلمي أفغانستان والهند وظل على اتصال بهم طوال سنوات حكمه، واعترف بخلافته عدة زعماء دول إسلامية كخانات الأوزبك والقرم وسلاطين سومطرة واعترف بعض أمراء آسيا الوسطى والأفغان بسلطته الزمنية بسك النقود أو الدعاء على المنابر(52).

ورغم أن السلطان السياسي للدولة العثمانية لم يصل كثيرا من البلاد الإسلامية أو انحسر عن بلاد أخرى، فقد اهتم السلطان عبد الحميد بإقامة صلات بالمسلمين في كل مكان، واشتد هذا الاهتمام نتيجة رفع لواء الجامعة الإسلامية لمناهضة العدوان الغربي على العالم الإسلامي ووصل مبعوثوه إلى كل من أندونيسيا وماليزيا وسنغافورة والصين وتركستان والحبشة وأنحاء أخرى من إفريقيا بالإضافة إلى الهند التي تعلق مسلموها كثيرا بمنصب الخلافة مما كان يثير حفيظة بريطانيا التي تحتل بلادهم، كما حاول العثمانيون في ذلك الزمن التقارب مع إيران بعد انقضاء الدولة الصفوية ونجح السلطان في استقطاب مراجعها وعلمائها فساء ذلك السفير البريطاني في طهران واصفاً

بحنق بعض كبار المراجع بالعمالة للسلطان، وهو وصف مضحك إذ كيف يمكن أن نصف شخصاً "بالعمالة" لقومه وأهل دينه؟ وهل تكون العمالة إلا للغريب؟ ولا شك أن "العمالة" لخليفة المسلمين أفضل من العمالة للأجنبي، وتدل الحوادث اليومية على عدم وجود تشنج طائفي كالذي عرفناه في الزمن الأمريكي، وكان السلطان يفضل الردود العلمية على الردود المسلحة، فيقوم ببناء المدارس عندما تصله شكاوى من تحول بعض أبناء السنة إلى مذاهب أخرى مفضلاً الحوار العلمي على الاشتباك المسلح، كما اتصلت الخلافة بزعماء عمان الإباضيين لإبعاد النفوذ الإنجليزي عن المنطقة وقد توثقت هذه الاتصالات بعد احتلال مصر سنة 1882 كما جاء في ندوة العلاقات العمانية العثمانية المنعقدة في استانبول في أكتوبر 2012، وكان عضو مجلس المبعوثان فيما بعد سليمان الباروني أبرز أعلام الأباضية من رجال الجامعة الإسلامية، كما شملت سياسة الجامعة الإسلامية الطوائف الصغرى كالدروز الذين حرص السلطان على تأليف قلوبهم والحصول على تأييدهم كما يتحدث الأمير شكيب أرسلان النصير الأكثر تحمساً للجامعة الإسلامية بين ساسة العرب في زمنه.

وعندما ضعفت الدولة العثمانية وأصبحت غير قادرة على حماية حدودها التي أصابها الهجوم العسكري الأجنبي ظلت ملاذاً للمسلمين الذين وقعت بلادهم تحت الاحتلال ولم يعودوا قادرين على الاستمرار في الحياة تحت حكمه، وقد استقبلت دولة الخلافة في قرنها الأخير ما بين 5-7 ملايين مهاجر تركوا بلادهم في القوقاز والبلقان ولجئوا إليها[53]، ومن أمثلة ذلك أنه عندما احتل الروس القوقاز وهزموا الإمام شامل (1859) لم يستطع كثير من المسلمين العيش في ظل الاحتلال الروسي، لاسيما بعدما شن الروس حرب الإبادة ضدهم في السنوات التالية، ولم تكن الخلافة الإسلامية في ذلك الوقت في وضع يسمح لها بنصرتهم نتيجة الضعف العام الذي كان يسري في أوصالها، ولكن مع ذلك لم تتخل عنهم، ولم تتحالف مع عدوهم لحصارهم وخنق حياتهم، بل على العكس رحبت بهم، وفتحت لهم أراضيها للجوء إليها رغم قلة الإمكانات وشح الموارد، ومات كثير منهم في رحلة اللجوء، ولكن الدولة العثمانية ألفت هيئة خاصة لاستقبالهم والقيام على طلباتهم، وبسطت

لهم كل ما يمكنها عمله للمساعدة، وعدتهم مكسباً سكانياً لها وقوة عسكرية تضاف إليها وليسوا أعداء عليها قتل من تستطيع منهم، ووزعت عليهم الأراضي والبيوت ليستأنفوا حياتهم، ووطنت قسماً منهم في أراضيها الأوروبية إلى أن اندلعت أعمال العنف في بلغاريا سنة 1876 فطالبت روسيا بترحيل أهل القوقاز المستوطنين هناك ودعمتها في ذلك الدول الكبرى وأصدرت قراراً متغطرساً يمنع استيطان الشركس في الأملاك العثمانية الأوروبية "منعاً مطلقاً" (!) وتوقعت أن ترضخ الخلافة لمطالبها الآمرة، ولكن العثمانيين رفضوا ذلك بكل إباء رغم الضعف والهزيمة، إلى أن أُجبر المسلمون على مغادرة بلغاريا بالقوة المسلحة بعد اندلاع الحرب مع روسيا سنة 1877 فبلغت الهجرة الثانية إلى الأراضي العثمانية ذروتها في السنة التالية، فاستوعبتهم الدولة في الأناضول وسوريا الكبرى، واستمر الشركس بالتدفق على الأراضي العثمانية هرباً من التجنيد الروسي أو دفع الضرائب لروسيا أو بسبب عدم قبولهم الحكم القيصري، ويقول المؤرخ نورمان لويس في ذلك إن الدولة العثمانية شجعت القوقازيين على القدوم إليها "واهتم السلطان عبد الحميد اهتماماً شخصياً بالقضية" وتم إصدار الأوامر للموظفين الرسميين في العاصمة والولايات للقيام بكل ما هو ممكن للحد من مشاكل حركة واستيطان المهاجرين الجدد، فمنحوا الأراضي والأموال وغير ذلك من المساعدات، وأُعفوا من دفع الضرائب، كما منحوا الأولوية في تأجير أراضي الدولة، وأسكن السلطان بعضهم في أراضيه، واستفادت منهم الدولة في حماية إنشاء خط الحجاز، وفي النهاية استمرت معظم مستوطناتهم الجديدة[54].

كما لجأ المسلمون من البوسنة إلى الدولة العثمانية بعد احتلال النمسا بلادهم سنة 1878 فأسكنهم السلطان في قيسارية بفلسطين، ولجأ كذلك مسلمو جزيرة كريت إلى دولة الخلافة بعد تظاهر النصارى في الجزيرة مع الدول الكبرى عليهم فسكنوا في مصر وليبيا ودمشق (حي المهاجرين) وغيرها من أصقاع الدولة العثمانية.

والسؤال الهام بعد كل ذلك: أين كل ما سبق من وضع اللاجئين

والمشردين في ظل الاستقلال والتجزئة، والذي بدأ ببيع بلادهم للأعداء والتآمر عليهم في السر وانتهى اليوم بالاصطفاف مع هؤلاء الأعداء علناً ضد أولئك المشردين الذين يتسابق حكام العرب في إرضاء الكيان الصهيوني الحقير بقمعهم ومنعهم من العودة إلى أملاكهم؟

كما كان غيرهم من المسلمين المبتلين بالاحتلال دون أن يهاجروا من أوطانهم يرون في التمسك بالولاء للخلافة نجاة من الهيمنة الأجنبية، وفي ذلك يقول الدكتور رءوف عباس الذي لا يبخل بنقد السلطان عبد الحميد الثاني: "كانت مصر في مطلع القرن (العشرين) تتبنى فكرة الجامعة الإسلامية التي كانت خطأً أساسياً في حركة الحزب الوطني طالما كانت هذه الفكرة تعني الحفاظ على سلامة أراضي الدولة العثمانية ووحدتها، وتتمسك بانتماء مصر إلى دولة الخلافة الإسلامية، لأن الحزب الوطني بنى نضاله على أساس أن الوجود البريطاني في مصر وجود غير شرعي، لأن مصر تخضع للسيادة العثمانية، فكان التمسك بالتبعية للدولة العثمانية هو طوق النجاة من الاحتلال البريطاني، ومن ثم كان التشيع لفكرة الجامعة الإسلامية التي يرعاها السلطان العثماني عبد الحميد الثاني يواكب التمسك بالتبعية العثمانية"[55].

وكانت الدولة من جانبها تقوم بما يمكنها لحماية المسلمين في الخارج كما تمليه عليها سياستها العليا، وفي ذلك يقول المؤرخان شو "إن السلطان عبد الحميد سعى للقيام بدور خليفة كل المسلمين، وبدأ باستعمال حقه القديم في تعيين الموظفين الدينيين في الأقاليم العثمانية السابقة التي أصبحت تحت الحكم الأجنبي، وذلك ليحافظ على نفوذه بين المسلمين في تلك الأقاليم، وهكذا كان يقوم شخصياً بتعيين القضاة والمدرسين والعلماء الآخرين المرسلين إلى مصر وقبرص والقرم والبوسنة والهرسك وبلغاريا، وكان الحكومة العثمانية تحتج وتتدخل رسمياً متى سمعت أخباراً عن جور أو اضطهاد للمسلمين أينما كانوا، وقد استدعي القادة المسلمون المؤثرون من جميع أنحاء العالم إلى اسطنبول في زيارات مطولة لمد جسور التواصل وهو ما يمكن استخدامه وما استخدم فعلاً لدعم مكانة السلطان-الخليفة، وقد وُجهت تحذيرات شديدة للبريطانيين والروس والفرنسيين أن أي عدوان على

الدولة العثمانية أو على المسلمين الواقعين تحت حكم الأوروبيين يمكن أن يؤدي إلى انتفاضة إسلامية موحدة ضدهم بدعم كامل من العثمانيين، وقد أصبحت سياسة الجامعة الإسلامية سلاحاً استخدمه السلطان لمواجهة إمبريالية الدول الغربية الكبرى والحركات القومية للأقليات التي تهدد الدولة"[56].

9 - المكانة الدولية:

إذا كانت قوة الدولة ومن ثم مكانتها الدولية هي حصيلة إمكاناتها الداخلية كما تقول العلوم السياسية، فلن نعجب بعد استعراض الإمكانات العثمانية السابقة أن تكون الدولة العثمانية دولة عظمى تتربع على هرم العالم زمناً طويلاً، وعن هذا يقول المؤرخ بيتر مانسفيلد إن الجهاد المقدس لتعزيز راية الإسلام "كان من أهم ما قامت به الإمبراطورية العثمانية، وظلت تعد وعلى مدى قرنين من الزمن - القوة العسكرية الأضخم، مقارنة مع معارضيها"[57]، ولا يستنكف حتى من ينقدها عن الاعتراف بمكانتها العظمى[58]، وفي ذلك يقول دونالد كواترت عند حديثه عن موقع العثمانيين من العالم المحيط بهم إنه "على الصعيد العالمي كانت الدولة العثمانية سنة 1500 من أقوى دول العالم، وربما لا يتفوق عليها سوى الصين، وقد كانت آنذاك "مصدر خوف العالم" وأدت دوراً حاسماً في بقاء وانقضاء دول كثيرة ومختلفة جداً (كالمماليك والصفويين والبندقية وامبراطورية الهابسبورغ وروسيا القيصرية)... كما أنها أدت دوراً في السياسة الدولية بعدما أصبحت قوة مرهوبة الجانب إلى درجة أن فيليب الثاني ملك إسبانيا دعا إلى حرب صليبية لإيقاف المد العثماني"، وحتى عندما تراجعت القوة العثمانية وأصبحت الصين كذلك دولة مستضعفة في القرن التاسع عشر، ظلت الدولة العثمانية قوة يحسب حسابها في السياسات الخارجية لدول أوروبا العظمى، وكان أقصى ما تراجعت إليه هو التحول إلى دولة من المرتبة الثانية إذا جاز التعبير بعدما كانت قوة عظمى[59].

وفي ذلك يقول فيليب كورتن إنه في القرن السادس عشر "أصبح الأتراك متساوين عسكرياً مع أية قوة غربية متفوقة، وعلى الساحة العالمية، كانت الإمبراطورية العثمانية إحدى أبرز الامبراطوريات في صناعة المدافع"[60]،

وظل التكافؤ ملحوظاً إلى نهاية القرن الثامن عشر وفي هذا يقول روجر أوين في حديثه عن اقتصاد الشرق سنة 1800 إن القاعدة العامة هي أن مستوى التقنية العثمانية كان منخفضاً بالمقارنة مع السائد في أوروبا الغربية، غير أن الترسانات البحرية والعسكرية العثمانية كانت لا تزال تضاهي معظم السفن والأسلحة التي كان أعداؤها الأوروبيون يستخدمونها، وأن جماعات من الحرفيين ظلت تنتج سلعاً على درجة عالية من الجودة[61]، إلى أن اتسعت الهوة بين الغرب والعالم كله وليس العثمانيون وحدهم بعد الثورة الصناعية.

10 - الصمود العثماني مقارنة بتراجع الإمبراطوريات:

وفي هذا الموضوع السابق أي تزامن الصعود الغربي مع التراجع العثماني تُوجه بعض الانتقادات غير الموضوعية إلى واحدة من أطول الدول عمراً في التاريخ وتطالبها بالخروج عن سنة التراجع بعد القوة وبالتصدي لدول غربية كانت في طور النشوء المندفع لما كان العثمانيون في القمة[62] ولما تقدم الزمن على الجميع اكتملت قوة الغرب وكانت الدولة العثمانية في طور التراجع[63] وهي سنّة كانت من سوء طالع العثمانيين ولكننا لو تدبرنا لوجدنا أنه لم تخرج عنها أية دولة معروفة، وفي ضوء عدم الاتفاق حتى اليوم على سبب الطفرة الغربية والذي يصفه المؤرخ زاكري كارابل بأنه "يبقى واحداً من الألغاز الغامضة الكبرى في تاريخ العالم الحديث"[64] لا يمكننا من باب أولى أن نلوم العثمانيين على عدم حل هذا اللغز في زمنهم الماضي ومن ثم تحقيق هذه الطفرة بالتزامن مع الغرب، لاسيما أنهم بذلوا جهوداً جاهدة للإصلاح واكتساب القوة وقد كافحت الخلافة عوامل الضعف بكل جهدها ولكن زمن الهدوء المطلوب للتعافي كان غير متيسر لها في ظل التآمر الغربي عليها والذي لم يمنحها فسحة لالتقاط الأنفاس[65]، وكان السلطان عبد الحميد الثاني يتمنى تحقيق الهدوء في دولته بعيداً عن المؤامرات الغربية لمدة عشر سنوات فقط ليتفرغ للبناء كما تفرغت اليابان البعيدة عن وكر الذئاب الأوروبية[66] ولهذا حققت الكثير، فكيف كان الحال سيصبح لو أن الدولة العثمانية بإنجازاتها العديدة رغم التوتر، نعمت بالهدوء كاليابان آنذاك مثلاً؟ ومع ذلك فقد أنجزت الدولة الكثير أيضاً (يمكن مراجعة دراسة قادمة بعنوان:

سياسات آخر أيام الخلافة، قضايانا بين الوحدة والتجزئة) وتصدت للعدوان حتى آخر رمق[67] ودخلت الحرب الكبرى الأولى لتواجه أوروبا المصممة على تقسيمها[68] ولتستعيد ما احتلته دول الغرب من أراضيها ولتكسر القيود التي كبلها الغرب بها كالامتيازات الأجنبية، أي لتسترجع استقلالها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ولتستعيد مكانها المساوي لبقية الدول العظمى ثانية[69]، وقد أثارت عجب المنصفين من صمودها لا من تراجعها كما سبق ذكره.

ولو طالعنا تواريخ الإمبراطوريات لوجدنا أنه حتى الكبرى منها كبريطانيا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال وروسيا فضلاً عن الأقل حجماً كهولندا والسويد وبلجيكا لم تقاوم عوامل التراجع حتى ضمن أوضاع مؤاتية لم تواجه فيه تكتلات معادية مصممة على القضاء عليها بالعنف كما حدث مع الخلافة العثمانية، فرأينا مثلا أوسع امبراطوريات التاريخ وهي إمبراطورية بريطانيا التي لا تغيب عنها الشمس تتراجع نتيجة عوامل الضعف الداخلي لاسيما الاقتصادي في مواجهة الصعود الأمريكي الذي ضيق الخناق عليها بأساليب سياسية غالباً وليست عسكرية، مع تقديم الدعم الاقتصادي أحياناً كمشروع مارشال الذي غطى خسائر الحرب الكبرى الثانية، أي أنها تراجعت رغم توفر هذا الدعم الاقتصادي من الجبهة الغربية الواسعة وغياب المنافسة العسكرية وعدم شن الحرب عليها من كل الجهات المحيطة بها كما حدث للعثمانين لقرون طويلة ومع ذلك ظلوا صامدين زمناً استثنائياً، وكانت نهاية الإمبراطورية البريطانية في حرب محدودة هي حرب السويس 1956 التي لم تستطع الخروج منها منتصرة رغم تحالفها مع الإمبراطورية الفرنسية والكيان الصهيوني، وذلك نتيجة المنافسة السياسية وحدها من الأمريكيين والسوفييت دون التدخل العسكري، ثم وجدنا امبراطورية عظمى أخرى كالاتحاد السوفييتي تنهار بعد زمن وجيز من قيامها يقدر بعمر فرد واحد نتيجة الاستنزاف السياسي والاقتصادي والفكري الذي مارسه المعسكر المنافس دون الدخول في حروب كبيرة معها بعد الحرب الكبرى الثانية التي كانت فيها في جبهة واحدة مع الإمبرياليات الغربية، بل لقد كانت حرب أفغانستان وحدها كفيلة بدق آخر مسمار في نعش السوفييت، فأين هذا من الحروب الصليبية الكبرى التي شنت

على العثمانيين ومع ذلك صمدوا قروناً في مواجهتها دون دعم إلا ما ندر ولم يكن حاسماً إلا في زمن محدود من عمرها وذلك ضمن المنافسات بين القوى الأوروبية؟

وعندما كان الأديب إبراهيم المويلحي يسخر من ضعف الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر كان أقصى مآخذه مع اعترافه بكونها دولة عظمى أنها "في ميزان الدول العظمى أخفهن على الإطلاق كفة وأقلهن رجحاناً"[70]، فما هو قول أديبنا لو عاش ورأى كيف تقسمت هذه الدولة إلى دول أصغر وأضعف وأصبحت هذه الدول المجزأة في ميزان الدول قاطبة، وليس الدول العظمى وحدها، أخفهن على الإطلاق وأقلهن رجحاناً؟

ولعل هذه المقارنة تبدو بشكل أوضح عند وضع مكانة الدولة العثمانية حتى مع ضعفها بمكانة تركيا الكمالية والتي حققت مكانة لم تحققها كثير من الدول المجزأة التي قامت على أنقاض العثمانيين، وفي هذا تقول الدكتورة تهاني شوقي عبد الرحمن في تأريخها لنشأة تركيا الحديثة وذلك نقلاً عن مراجع أخرى إنه "مما يجدر ذكره أن الدولة العثمانية كانت رغم ضعفها، تعد من الدول الكبرى، بعكس الحال بعد إعلان دولة تركيا الحديثة، فإن العالم الغربي كان ينظر إليها كدولة صغرى، حتى بعد أن أثبتت إمكانية تعايشها بجانب دولة كبرى كالاتحاد السوفيتي تقع على تخومها"[71].

❖ استرضاء الغرب بالتخلي عن مشروع الخلافة سيكرر خطيئة القومية العربية التي عجزت عن تحقيق مشروعها الوحدوي

وبعد هذا الاستعراض السريع والمختصر لبعض منجزات الخلافة الإسلامية يتبين لنا أنه ليس من الإنصاف قط أن نقفز على كل ما سبق في وقت نحن أحوج ما نكون فيه لمثل هذه الإنجازات بعدما أذاقتنا الدولة القُطرية الانقسام والذل والهوان والفقر أو البطر مع توفر الإمكانات بيدها، وليس من مستلزمات النهوض أن تنقلب الأحزاب الإسلامية على تراثها فتتمسك بالتجزئة وتكرسها وتقوم بطمأنة الأعداء على وجودها وسلوكها، وكأن هذا الواقع الفاسد الذي تثبته ليس هو سبب مصيبتنا وتطلعنا المستمر

لتغييره أو حتى إصلاحه، فما هي قيمة شعار الإسلام هو الحل إذا جاء مكرساً المشكلة؟ وما الفرق بينهم وبين غرمائهم ممن بشر ونادى بشعارات كالوحدة العربية مثلاً ولكنه لم يحققها حتى عندما حكم الحزب الواحد قطرين متجاورين وكان ذلك من مآخذ هذه الأحزاب الإسلامية على القوميين؟

❖ أنصار التغريب الذين عارضوا أتاتورك وأنصفوا دور الخلافة

وكما تنقل الدكتورة ماجدة مخلوف فقد تنبه بعض المثقفين الأتراك ممن كانوا يتفقون مع أتاتورك في التوجه الفكري الغربي إلى أهمية الخلافة فعارضوا إلغاءها رغم مجاهرة بعضهم بالإلحاد مثل رضا نور، وكانت وجهة نظرهم أن الخلافة لا تُهدم بل تُصلح وتُقوّى، وأنها مهمة للعالم الإسلامي الذي أصبح بإلغائها مسكيناً بلا قائد ولا أمل، وأنها مهمة حتى للجمهورية التركية في مواجهة السياسات الأوروبية، ودونها ستنحدر مكانة تركيا إلى دولة صغيرة بلا أهمية، ولهذا رأى حسين جاهد يالجين أن "كل تركي يحمل في قلبه شعوراً بالقومية الحقيقية، يجد نفسه مدفوعاً إلى التعلق بالخلافة بكل ما أوتي من قوة"[72]، ومن يتمعن في وضع تركيا بعد زوال الخلافة وقد أصبحت ذيلاً للغرب، وفي وضع المسلمين الذين أصبحوا بلا قيادة أو أمل، يكبر النظرة الثاقبة لأولئك المثقفين الأتراك الذين عارضوا إجراءات أتاتورك رغم توجهاتهم الغربية.

❖ وجوب تمسك أنصار الحل الإسلامي بفكرة الوحدة والنأي بأنفسهم عن واقع التجزئة وإلا لن يكون حلهم حلاً

لقد أثبتت تجاربنا أن الدولة القُطرية عجزت عن تحقيق أي أمل من آمال شعوبها غير الترف الاستهلاكي عند بعضها وليس كلها، فقد عجزت عن الدفاع عن نفسها، وعن استثمار ثرواتها البشرية والمعدنية، وعن توزيع عادل للثروة التي انبثقت بين أيديها من الأرض، وعن تحقيق تنمية حقيقية منتجة خارج الإطار الاستهلاكي السفيه الذي غرقنا فيه، وعن الخروج من دائرة المديونية الدولية التي استنفدتنا، وعن تحقيق حضور سياسي دولي يفرض حقوقنا في الساحة الدولية، وعن إخراج نفسها من دائرة الهيمنة الخارجية التي

وصلت حد تنصيب الحكام وعزلهم بإرادة أجنبية، وعن مواجهة الاحتلال والمشاريع الغربية المتعارضة مع مصالح الأمة في فلسطين والعراق والسودان والصومال ولبنان وغيرها ووقفت منها موقف المتلقي الذليل الخانع، وغير هذا كله من مظاهر الفشل والتبعية الشاملة لمراكز القرار الغربية والتي هي عيوب ملازمة لبنية دول التجزئة وليست طارئة عليها كما كان الضعف طارئاً على دولة الخلافة في آخر أيامها بعد قرون من القوة والتمكين جعل سلاطينها بتعبير أحد المؤلفين هو جاسون جودوين "سادة الآفاق" وهو عنوان كتابه في الموضوع[73]، وبعد كل هذا يأتي أصحاب "الحل الإسلامي" لتكريس الدولة القُطرية في تأكيد لما قاله المفكر الراحل عبد الوهاب المسيري رحمه الله حين قال إن أصحاب المشروع الإسلامي تبنوا المشروع الغربي ذاته مع وضع لافتة عليها البسملة فوقه وتزويده بزخارف تجميلية كالفصل بين الجنسين.

ولهذا ليس من دواعي الفخر للحركات الإسلامية أن تقيد نفسها بقيود واقع الدولة القُطرية التي جعلت المال في جهة والكثافة السكانية في جهة أخرى والإمكانات الزراعية في جهة ثالثة ودفعت الإمكانات العلمية للهجرة والهروب إلى جهات رابعة، وأمامها من مشاكل الجهل والتخلف والتبعية والفقر والبطر والاعتماد على الخارج والانقسامات بأنواعها ما لا يمكن لدول التجزئة أن تحلها مهما كان حذق حكامها ومهارتهم، وإن الالتزام بما فرضته اتفاقيات التجزئة الاستعمارية علينا واللهاث لاستخراج شهادات حسن السلوك الديمقراطي من الغرب لن يحقق لنا نهضة أو تقدماً أو إنجازاً أو تغييراً في واقع ماض صنعه الولاء نفسه للسادة الغربيين أنفسهم، بل سيضيف فصلاً جديداً إلى تاريخ الفشل والتراجع ولكنه هذه المرة بقيادة إسلامية، وذلك حسبما طلبت الشعوب بدلاً من القيادات القطرية والقومية والقبلية والعلمانية، وإنه لمن السذاجة الاعتقاد أن جميع مشاكلنا ستحل لو تمكن المواطن من إسقاط ورقة في صندوق الانتخابات وتربعت بعض السيدات على كراسي اتخاذ القرار في بلادنا، وقد تلبسنا هذا الاعتقاد في بداية القرن العشرين وظننا أن الدستور والحياة النيابية هما الحل الأمثل لجميع مشاكل الدولة العثمانية فلما طبق الدستور وانتخب مجلس المبعوثان سارت في طريق الانحلال والتقسيم بسرعة البرق تماما كما توقع السلطان عبد الحميد[74] وهو

الذي لم تبق كلمة في قاموس الظلم والاستبداد إلا وألصقت به وبحكمه.

❖ إمكان إصلاح عيوب الماضي دون جلد ذواتنا كما أصلح غيرنا عيوبهم وتمسكوا بمؤسساتهم

وهذا يقودنا إلى قضية الاستبداد التي ما برح المثقفون المتغربون يلوحون بها وكأنها وحيدة العصر وفريدة الدهر، ويتفننون في مداراة وجوههم خجلاً منها ومن كل تاريخنا، ونحن نسألهم على فرض صحة كل ما يقولونه: لماذا لا يخجل الفرنسيون من الإرهاب الذي مارسته الثورة الفرنسية في الداخل ويرفضون الاعتراف بجرائمها في الخارج ومازالوا يحتفلون بذكراها إلى اليوم ويعدونها أساس نظامهم؟ ولماذا لا يخجل الإنجليز من العنف الذي صاحب ثورتهم ومازالوا يحتفون بشخصية كرومويل إلى اليوم؟ ولماذا لا يخجل الأمريكان من الحرب الأهلية التي استهلكت من الخسائر البشرية أكثر من مجموع حروب أمريكا الدولية مجتمعة بما فيها الحربين العالميتين؟ ولماذا يقدسون إلى اليوم شخصية رئيسهم لنكولن تقديساً يضاهي تقديس شخصية المسيح رغم العنف المفرط الذي أرهب ودمر به سكان الجنوب رغم أن ثلاثة أرباعهم لم يكونوا يمتلكون عبداً واحداً ولم يكن لهم مصلحة في مؤسسة الرق؟[75]، ولماذا يعدونه منظّرا للديمقراطية الأمريكية رغم القرار الذي اتخذه في الحرب الأهلية بممارسة سياسة الأرض المحروقة في مسيرة قائده شيرمان في ولاية جورجيا سنة 1864 حين دمر تدميراً شاملاً مساحة واسعة من أراضيها يبلغ طولها ثلاثمائة ميل وعرضها ستين ميلاً مما أدى إلى اقتلاع عشرات الآلاف من المواطنين البيض من بيوتهم وأملاكهم هذا إذا نسينا ما فعلته الديمقراطية الأمريكية بسكان البلاد الأصليين؟ ولماذا لا يخجل الغربيون من تاريخ الاستعمار والإبادة والامبريالية وهي أسوأ أشكال الاستبداد ومع ذلك مارسته ديمقراطياتهم بلا وازع من فكر أو ضمير؟ ولماذا لا يخجل الألمان من الطريقة الاستبدادية العنيفة التي حقق بها بسمارك الوحدة الألمانية؟ ولماذا ولماذا ولماذا... إلخ

ما أقصده إن العيوب البشرية موجودة عند كل الناس، وعندما حكمنا ما

وُصف باستبداد الخلفاء لم تكن بقية الشعوب في جنات النعيم، وكما أصلح كثير من الدول الأوروبية أنظمتها الملكية التي كانت في الماضي استبداديات عاتية، وحافظت عليها، ومازالت ملكة بريطانيا تحكم إلى اليوم قريباً من ثلث البشرية المنضوي تحت رابطة الكومنولث، دون سماع أحاديث عن استحالة التوفيق بين كل هذه الشعوب المتباينة كالكلام الذي يثار في وجه إحياء الخلافة الإسلامية، فإن بإمكاننا أن نصلح من العيوب التي شابت مؤسسة الخلافة على مر الزمن، وهذا ما طالب به عقلاء المتغربين في زمن أتاتورك كما رأينا، وذلك دون الالتفات إلى أحاديث التثبيط والعجز، وكيف لا نتمكن من هذا ونحن نملك تراث الخلافة الراشدة الذي له الأولوية على ما عداه ويمكن أن نستمد منه كثيرا من أصول العدل والمشاركة ولا نخسر في الوقت نفسه المنجزات الهائلة التي حققتها هذه المؤسسة على مر التاريخ وسبق إيجاز أبرزها، وهذا لا يستدعي التواري خجلاً من تاريخ ليس هو أسوأ من غيره بل إنه يخلو من كثير من عيوب الآخرين الذين تحكموا بالعالم فأبادوا سكان الأمريكتين وأستراليا، واستعبدوا سكان إفريقيا، واستعمروا آسيا، كل هذا بقرارات ديمقراطية وباسم العقل والعلم والحرية والإنسانية.

❖ استبداد الخلافة لا يقارن باستبداد التجزئة التغريبية

والنقطة الثانية التي أود الإشارة إليها في مسألة الاستبداد إلى أن مسألة الاستبداد قد ضخمت كثيراً في نهاية عهد الخلافة، والمتمعن في التاريخ يجد أن الدولة لم تكن بهذه المركزية التي رأيناها فيما بعد لدى دول الاستقلال والتجزئة والتي بموجبها أحصيت أنفاس المواطنين وذهب الآلاف منهم إلى المعتقلات وغرف التحقيق والإعدام، وقد أكد المؤرخ دونالد كواترت في كتاب الدولة العثمانية أن السلطة العثمانية كانت تتطور باطراد وأن "السلطة المركزية لم تعد بيد السلطان أو كبير وزرائه"[76]، وهو أمر أكده باحث آخر هو باكي تزكان في كتابه "الإمبراطورية العثمانية الثانية: التحول السياسي والاجتماعي في مستهل العصر الحديث" الذي صدر سنة 2010[77]، ولإثبات ما أقوله عن آخر أيام الخلافة سأروي جانباً من علاقة أحد معارضي السلطان عبد الحميد بالدولة في زمن أوج ما وصف باستبداده، وسنرى أنها لم تكن

علاقة نادرة، ويمكن مراجعتها في فصل قادم بعنوان: سياسات آخر أيام الخلافة، فقرة: نظام الحكم وحدود الاستبداد.

لقد اتصفت دول التغريب الليبرالي والثوري باستبداد يهزأ بالاستبداد الحميدي، وسفكت من الدماء ما أغرق البلاد والعباد، ومع ذلك رضي الغرب عنها ودعمها وتحالف معها، ولعل النموذج الكمالي الذي افتتح دورة التغريب كان نذيراً بما سيصيب أمتنا على يديها: "وتفرغ مصطفى كمال إلى معالجة حركات الداخل، فضرب الأكراد وأخضعهم بعنف، ثم حارب الأرمن وقد أعلنوا الجمهورية، فضربهم بقساوة، وقاد ضدهم حرب إبادة وتهجير، فقتل الألوف وهجّر الباقين، وكانت مذابح الأرمن وتهجيرهم من أبشع مظاهر الاضطهاد التي تعرض لها شعب، وخاض الحرب ضد اليونان"[78].

❖ هل تحققت التنمية الحداثية بالتخلي عن الخلافة الإسلامية

يقول المؤرخ نيكولاس دومانيس إن التحديث اتخذ أهمية أكبر من الإمبراطورية عند أتاتورك وكثير من القوميين، ولهذا قام بإلغاء الدولة العثمانية رسمياً[79]، ولكن بمجرد النظر السريع على "إنجازات" القرن الذي قاده التغريب بعد سقوط الخلافة، يتبين أن الحداثة التي أُنجزت هي تقليد كاريكاتوري خال من المضمون الحقيقي للحداثة الغربية في كل البلاد التي كانت الخلافة تحكمها وتاقت إلى تقليد الغرب بالانسلاخ عن الماضي، ومازالت تركيا التي قُبلت في الحلف الأطلسي منذ بدايته لتؤدي خدماتها للغرب ممنوعة من الانضمام إلى مزاياه في الاتحاد الأوروبي، ولم يتحقق في الدول التي قامت على أنقاض الخلافة أي إنجاز من الإنجازات العليا التي حققتها الدولة العثمانية في الماضي لاسيما أن مشروع التغريب قام على أساس التجزئة التي ألغت آلياً كل ما تحققه الوحدة السياسية من تنمية وحدوية أو تكامل اقتصادي فضلاً عن الإنجازات الأخرى كالدفاع العسكري والاكتفاء الذاتي والتي لا تتحقق إلا في مجالات جغرافية واسعة غير متوفرة عند دولة التجزئة، أما التعايش والتسامح الاجتماعيين فرغم كونهما من ألوية التغريب الدعائية العالية فإن ما جاءت به دولة التجزئة من خصومات وطنية وطائفية

وقومية أدت إلى إشعال حروب بين مكونات الأمة الواحدة ما يكفي لسحب مآخذ المتغربين على تاريخنا المليء بنماذج التعايش والتسامح التي لم يستطع التغريب تحقيق بعضها فضلاً عن اللحاق بها أو حتى كف شروره عنها، هذا بالإضافة إلى التبعية الاقتصادية فلا تنتج هذا الدول حاجاتها ولا تزرع طعامها ولا تستطيع الدفاع عن وجودها وتتكل على الأجنبي للقيام بهذه المهام وهو ما يجعلها بعيدة حتى عن النموذج الغربي المستقل الذي قامت بمحاكاته فلا هي أصبحت مثله ولا احتفظت بشخصيتها، ولهذا كله تراجعت المكانة الدولية لبلادنا المقسمة المجزأة بعدما كان مكاننا بين الدول العظمى حتى آخر أيام الخلافة فإذا بأقوانا بعد ذلك يصبح ضعيفاً وصغيراً بين الأمم كما مر الحديث عن تركيا الكمالية.

إن مدرسة التغريب في البلاد التي كانت تابعة للخلافة الإسلامية لا تستطيع ادعاء أنها أقامت بديلاً مستقلاً قابلاً للحياة فضلاً عن نموذج نهضوي رغم الفرص الكبيرة التي حصلت عليها بعد سقوط الخلافة، فقد حكم المتغربون كثيراً من البلاد العربية بمساندة الدول الكبرى التي ساندت أيضا الحكم التقليدي في بلاد عربية أخرى لم تنجز شيئاً أيضاً، ولم تؤد جميع "مزايا" الاختراعات الغربية والاندماج بالغرب (التعليم والصحة والمواصلات وزيادة السكان والتصنيع والزراعة) والتي يحتج بها أنصار الاندماج في الغرب[80]، إلى بناء بديل مستقل:

1 - فإما أن هذه المزايا سهلت حصول الغرب على ثرواتنا، كالمواصلات الحديثة لنقل النفط الذي لا يفيد مالكيه إلا بتمويل ترف سفيه ويحرك مصانع الغرب واقتصاداته وتعود الفوائض المالية التي يدفعها للدول المنتجة إلى خزائنه، وزيادة الرقعة الزراعية لزراعة المواد الأولية لمصانع الغرب بدل إنتاج الطعام لأمتنا، وذلك في بلاد يزيد اتصالها بالغرب عن الاتصال فيما بينها ولا تستطيع إطعام أنفسها،

2 - أو أنها مزايا تحولت إلى أعباء على دولة التجزئة كزيادة عدد السكان الذين يعيش كثير منهم في الفقر والمرض في وقت تؤلف كثرة السكان مصدر قوة للدول الكبرى،

3 - أو أنها مزايا عجز النظام الرسمي عن الإفادة منها كالتعليم إذ لا يجد تصريفاً إلا في الأعمال الخدمية والمكتبية فيهاجر المتعلمون جاهزين إلى الغرب، أو التصنيع الذي ما زال يحبو ولم ولن يصل درجة تنافسية في زمن دخل العالم الثورة الصناعية الثالثة ونحن لم ننجز الأولى، وكلما رفعنا رأسنا قليلاً ضُربت نهضاتنا، ولا ننسى أن الاندماج بالنظام الغربي العالمي هو الذي يحمي بالقوة المسلحة الظروف السياسية للضعف والتجزئة ويمنع الخروج عليها وإيجاد بديل عنها وهو ما يجعل كل مزايا الحياة الحديثة سطحية ومستعارة وغير قائمة على أسس ذاتية قابلة للاستمرار لاسيما عندما ينضب النفط في دوله أو يوجد بديل عنه.

وفي كل الأحوال لم تكن مساندة الغرب للآخرين كما فعل استثنائياً مع اليابان جزءاً من برنامجه العام وليس إدخالهم في جنته الحصرية من متطلبات حضارته النفعية، كما أن تكرار نموذجه التنموي ليس من الممكنات أصلاً لأنه يستحيل على كوكب الأرض أن يوفر موارد لمستوى من المعيشة قائم على أن يستهلك الغربيون وهم 20% من سكانه، 80 % من موارده، أي لم يتبق سوى 20% من الموارد المتاحة لبقية السكان الذين يؤلفون 80% من العالم، ولهذا قيل إننا بحاجة لعدة كواكب كالأرض للحصول على موارد ومكبات نفايات كافية لتعميم مستوى المعيشة الغربي، ولكننا نسينا أن مثل هذه الكواكب سيكون فيها من السكان الذين سيقاومون الاستعمار الاستغلالي كما قاوم العالم الثالث استعمار الغرب أيضاً، ولهذا فلن تحل معضلة الموارد ويتكرر نموذج الغرب حتى بهذا الحل المستحيل.

❖ التغني بمشاريع التغريب الاحتلالية وطمس مشاريع العثمانيين

وفي محاولة لنحت أي إنجاز ولو من العدم فإن التغريب مازال يحيي ذكرى لحظة تأسيس مشروعه النهضوي بجلب المطبعة على يد الحملة الفرنسية التي أذاقت مصر الأمرين مع أن الفرنسيين أخذوا مطبعتهم معهم وهم منسحبون من مصر، ويتناسى المتغربون كل جرائم الاحتلال مقابل هذه الجزئية التي تمكنت بلادنا من تعويض خسارتها وأسست مطابعها الخاصة على يد محمد علي باشا،

وعلى كل حال كانت الطباعة قد دخلت الدولة العثمانية قبل الفرنسيين بزمن، أي أن إنجازهم ليس رائداً، ومع ذلك يجد من يبخر له ويحتفي به ويدق له الطبول ويرفع لواءه إلى سدرة المنتهى، أما مشاريع البنية التحتية الكبرى التي أقامها العثمانيون لتمتين روابط بلادنا كسكة حديد الحجاز وسكة حديد بغداد والتي حافظوا عليها من اعتداءاتنا نحن حتى آخر لحظات بقائهم بيننا ولم يأخذوها أو يدمروها مع انسحابهم وتركوها لنا، فقد قام التغريب في دولنا بتدميرها بمشورة الاستعمار وما زلنا عاجزين عن إعادة ما كان قائماً قبل قرن من الزمان ولا نجد من يبكي على آخر أيام وحدتنا الفعلية التي لم نستطع حتى اليوم تعويضها ولم يفعل التغريب سوى إحالتها إلى عالم الأموات بعدما كانت في عالم الأحلام والأغاني، دون أي مراسم عزاء، فأيهما الأحق بالتقدير والأسف عليه: جزئية سحبها المتحضرون معهم ونفسوها علينا فتمكنا من تعويضها، أم مشاريع كبرى دمرناها بأيدينا ولم نستطع تعويضها؟

❖ الاستنتاج:

إنجازات الدولة العثمانية بصفتها آخر نسخ الخلافة الإسلامية تدحض محاولات تدجين الفكر السياسي الإسلامي والتعلق بحلول التجزئة الاستعمارية أو الاستعارات التغريبية.

قدمت الخلافة الإسلامية نموذجاً تاريخياً طويلاً قام بإنجازات عديدة للشعوب الكثيرة التي انضوت تحت لوائه والتي تدهورت أحوال كثير منها بعد انهيار هذا النظام، ولما حل الاستعمار ببلادنا لم يجد وسيلة لتزكية جرائمه إلا العيب على من سبقه في حكم أوطاننا فقام بإلصاق صفاته بها على طريقة "رمتني بدائها وانسلت"، ففي الوقت الذي حمت فيه الخلافة البلاد العربية من الاحتلال، قام التغريب بوصمها هي بصفة الاحتلال مجاراة منه لسادة الغرب الذين يريدون تلميع ظهورهم في عالمنا على حساب تاريخنا الذي يراد تشويهه لتكتمل دائرة الإطراء الاستعماري الذاتي، وفي الوقت الذي قدمت الخلافة فيه نموذجاً لافتاً من التسامح، رماه الاستشراق والأنظمة التغريبية الدموية بالاستبداد، ولكن بلادنا عرفت حقيقة الاستبداد عند أنظمة التغريب هذه التي أذاقتها صنوف العذاب فأصبحت تترحم على الاستبداد العثماني

الهزلي الذي كان غاية ما يقوم به هو ملاحقة "الضحية" بمخبر "سري" ساذج يمسك الصحيفة المثقوبة بالمقلوب ويتجسس من خلالها على تحركات "المطلوبين" الذين يسرحون ويمرحون في الآفاق وأحياناً يقدم المستبدون لهم معاشات كي تظل معارضتهم نظيفة وبعيدة عن الاستغلال الغربي الذي يودي بهم إلى الخيانة[81]، وفي الوقت الذي عشنا فيه مئات السنين بألفة وانسجام، لم تنقطع هذه الحياة إلا بقطع الطريق عليها من قبل اللصوص وقطّاع الطرق الغربيين الذين نشروا الانقسامات الدموية في بلادنا ثم راحوا يرموننا بالطائفية، وقد عجزت أيديولوجيات التغريب عن التقريب حتى بين أنصار الأفكار الموحدة سواء الوطنية أو القومية، فليس هناك اليوم مشروع سياسي آخر يملك رصيداً تاريخياً هائلاً طُبق عملياً في بلادنا وظروفنا ويمكن البناء عليه كرصيد الخلافة الإسلامية، وهو ليس مشروعاً قائماً على تلبس أمراض الآخرين واستنساخ حلولهم استنساخاً ببغائياً، وللأسف فقد لحق بالمتغربين أخيراً أنصار الحل الإسلامي الذين تشربوا أسباب الفرقة وتخلوا عن نموذجهم الاستيعابي لصالح تقليد الحل الغربي المفتت باسم الهويات المتعددة التي يصر الغربيون على الإعلاء من صوتها على حساب الصوت الموحد، وهذا ما أتاح المجال في هذا الوقت لأن يُرمى الحل الإسلامي بصفة التفتيت على الرغم من المشاهد عياناً هو أن الغرب هو الذي يصر على تجسيد "الهويات المتعددة للشرق الأوسط"[82].

❖ الهوامش

(1) أحمد الشقيري، الأعمال الكاملة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ج 3 ص 2525-2531.

(2) Phillip Knightley and Colin Simpson, The Secret Lives of Lawrence of Arabia, McGraw-Hill Book Company, New York, 1969, pp. 60-61.

(3) نفس المرجع، ص 66.

(4) نفس المرجع، ص 70-71.

(5) دونالد كواترت، الدولة العثمانية1700-1922، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، تعريب: أيمن الأرمنازي، ص 46-47.

(6) مصطفى كامل باشا، المسئلة الشرقية، مطبعة اللواء، القاهرة، 1909، ج2 ص 121.

(7) بسام العسلي، الأيام الحاسمة في الحروب الصليبية، دار النفائس، بيروت، 1978، ص 233-302.

(8) زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، دار النهار للنشر، بيروت، 1986، ص 22.

(9) يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، 1988، ج 1 ص 327 و365.

(10) مايكل أورين، القوة والإيمان والخيال، كلمات عربية وكلمة، القاهرة وأبو ظبي، 2008، ترجمة: آسر حطيبة، ص 409.

(11) السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية 1891-1909، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979، ص 34.

(12) Marvin Lowenthal (Ed), The diaries of Theodor Herzl, The Universal Library, New York, 1962, p. 152.

(13) دونالد كواترت، ص 46.

(14) مصطفى كامل باشا، ج 1 ص 13.

(15) ثريا فاروقي، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2008، ترجمة: د. حاتم الطحاوي، ص 103.

(16) Robert Aldrich (Ed), The Age of Empires, Thames & Hudson, London, 2007, p. 37.

(17) يلماز أوزتونا، ج 2 ص 865.

(18) د. عبد الوهاب الكيالي (تحرير)، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1993، ج 3 ص 220.

(19) مصطفى كامل باشا، ج 2 ص 107.

(20) دكتور حسان حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909، دار النهضة العربية، بيروت1999،، ص 168.

(21) أستاذ دكتور عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1986، ج 4 ص2213-2214 و2219.

(22) مصطفى كامل باشا، ج 2 ص 99.

(23) مصطفى كامل باشا في 34ربيعاً، مطبعة اللواء، القاهرة، 1910، ج 9 ص 177-178.

(24) Donald Quataert, Social Disintegration and Popular Resistance in the Ottoman Empire 1881-1908, New York University Press, New York, 1983, p. 1.

(25) Donald Quataert, Ottoman manufacturing in the age of the Industrial Revolution, Cambridge University Press, Cambridge, 1993.

(26) دونالد كواترت، ص 46.

- Sevket Pamuk, The Ottoman Empire and the European Capitalism 1820-1913, Cambride University Press, Cambridge, 1987, p. 132.

(27) تيودور رتشتين، تاريخ المسألة المصرية 1875-1910، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1950، ترجمة: عبد الحميد العبادي ومحمد بدران، ص 11.

(28) روجر أوين، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي 1800-1914، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1990، ص 177.

(29) Charles Issawi, An Economic History of the Middle East and North Africa, Routledge, London, 2010, p. 66.

(30) ز.ي.هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، دار الحقيقة، بيروت1973، ، ترجمة: مصطفى الحسيني، ص 104.
(31) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية إبان العصر العثماني 1517-1789، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد التاسع-المجلد الثالث-شتاء 1983، ص 11-46.
(32) أستاذ دكتور عبد العزيز محمد الشناوي، ج3 ص 1361.
(33) ز. ي. هرشلاغ، ص 69.
(34) د. عبد الوهاب الكيالي، ج 3ص 210.
(35) ثريا فاروقي، ص 19 و54-55.
(36) محمد شعبان صوان، السلطان والمنزل: الحياة الاقتصادية في آخر أيام الخلافة العثمانية ومقاومتها لتمدد الرأسمالية الغربية، دار الوافد الثقافية، بيروت، ودار ابن النديم، الجزائر، 2013، ص 65-69.
(37) Sevket Pamuk, p. 144.
(38) الدكتور رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 271.
(39) دونالد كواترت، ص 38.
(40) فيليب كورتن، العالم والغرب: التحدي الأوروبي والاستجابة فيما وراء البحار في عصور الإمبراطوريات، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ترجمة: رضوان السيد، ص 273.
(41) دونالد كواترت، ص 38.
(42) الدكتور حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، دار المعارف بمصر، 1973، ج 1 ص 647.
(43) Michelle U. Campos, Ottoman Brothers: Muslims, Christians, and Jews in Early Twentieth-Century Palestine, Stanford University Press, Stanford-California, 2011.
(44) رءوف عباس، صفحات من تاريخ الوطن، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2011، ص 180.
(45) سوسن آغا قصاب وخالد عمر تدمري، بيروت والسلطان، منشورات تراب لبنان بالتعاون مع بلدية بيروت، 2002، ص 7.
(46) نفس المرجع، ص 7.
(47) يلماز أوزتونا، ج 2 ص 813.
(48) الجنرال علي فؤاد، كيف غزونا مصر، منشورات دار الكتاب الجديد، 1962، تعريب: الدكتور نجيب الأرمنازي، ص 76.
(49) Norman N. Lewis, Nomads and Settlers in Syria and Jordan, 1800-1980, Cambridge University Press, 2009, pp. 96-101, p. 59.
(50) Robert Aldrich, p. 43.
(51) نفس المرجع، ص 26.
(52) دونالد كواترت، ص 161-163.
(53) نفس المرجع، ص 217.
Robert Aldrich, p. 41.

(54) Norman N. Lewis, pp. 96-101.

(55) رءوف عباس، ص 243.

(56) Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Cambridge University Press, 2002, Vol. II, p. 260.

(57) بيتر مانسفيلد، تاريخ الشرق الأوسط، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2011، ترجمة: أدهم مطر، ص 58.

(58) د. عبد الوهاب الكيالي، ج 3ص 217.

(59) دونالد كواترت، ص 147-149، مع وجوب الرجوع للأصل الإنجليزي الذي لم تنقله الترجمة العربية نقلاً كاملاً:

Donald Quataert, The Ottoman Empire 1700-1922, Cambridge University Press, 2005, p. 76.

(60) فيليب كورتن، ص 270.

(61) روجر أوين، ص 69.

(62) بيتر مانسفيلد، ص 58.

(63) زين نور الدين زين، ص 132.

- د. وهيب أبي فاضل، موسوعة عالم التاريخ والحضارة، نوبليس، 2007، ج 2 ص 182.

(64) زاكري كارابل، أهل الكتاب: التاريخ المنسي لعلاقة الإسلام بالغرب، دار الكتاب العربي، بيروت، 2010، ترجمة: د.أحمد إيبش، ص 239.

(65) بيتر مانسفيلد، ص 112.

- جستن مكارثي، الطرد والإبادة مصير المسلمين العثمانيين (1821-1922 م)، قدمس للنشر والتوزيع، دمشق، 2005، ترجمة: فريد الغزي، ص22 و27-28.

(66) السلطان عبد الحميد الثاني، ص 96.

(67) د. جيرمي سولت، تفتيت الشرق الأوسط: تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي، دار النفائس، دمشق2011،، ترجمة: د. نبيل صبحي الطويل، ص 47.

(68) دونالد كواترت، ص 123-124.

(69) Jonathan S. McMurray, Distant Ties: Germany, the Ottoman Empire, and the Construction of the Baghdad Railway, Praeger, London, 2001, pp. 109-113.

(70) روجر آلن (تحرير)، إبراهيم المويلحي: الأعمال الكاملة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2007، ص 29.

(71) د. تهاني شوقي عبد الرحمن، نشأة دولة تركيا الحديثة 1918-1938 م، دار العالم العربي، القاهرة، 2011، ص 316.

(72) الدكتورة ماجدة مخلوف، الخلافة في خطاب أتاتورك، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2002، ص 42.

(73) Jason Goodwin, Lords of the Horizons: A History of the Ottoman Empire, Henry Holt and Company, New York, 1999.

(74) Marvin Lowenthal, p. 152.

(75) New Standard Encyclopedia, Ferguson Publishing Company, Chicago, 1999, Vol. 16, p. 571.

(76) دونالد كواترت، ص 87.

(77) Baki Tezcan, The Second Ottoman Empire: Political and Social Transformation in the Early Modern World, Cambridge University Press, Cambridge, 2010.

(78) د. وهيب أبي فاضل، موسوعة عالم التاريخ والحضارة، نوبليس، 2007، ج 5 ص 78.

(79) Robert Aldrich, p. 43.

(80) سعد محيو، مأزق الحداثة العربية من احتلال مصر إلى احتلال العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت2010،، ص 237.

(81) مذكرات السلطان عبد الحميد، دار القلم، دمشق، 1991، ترجمة: الدكتور محمد حرب، ص 64-65.

(82) برنارد لويس، الهويات المتعددة للشرق الأوسط، دار الينابيع، دمشق2006،، ترجمة: حسن بحري، ص205.

(3)

مدى مسئولية تاريخنا العثماني الحديث عن تخلفنا العربي المعاصر

نشأت أجيالنا المتعاقبة على سماع جملة تكررت حتى أصبحت في حكم المسلّمة: العثمانيون هم سبب تخلفنا الحالي، فقد حكمونا أربعة قرون اتسمت بالجهل والركود والظلم[1]، ورغم ما في هذا التعميم الواسع من مفارقة يرفضها البحث العلمي وهي استمرار دولة كبرى لمدة طويلة زادت عن ستة قرون دون أن يكون لديها مقومات ذلك الاستمرار[2]، فلا بأس بفحص هذه "المسلّمة" وتفكيكها باختصار انطلاقاً من منطقها ثم محاولة الرد عليها لتفنيدها وإثبات عكسها ولكن أيضاً باختصار لأن الرد المفصل قد يستغرق دراسات طويلة جداً ليس هذا هو محلها.

تحتوي "مسلّمة" السبب العثماني في تخلفنا العربي على ظلمين: ظلم مكاني وظلم زماني.

1 - الظلم المكاني هو في حصر "الركود والجهل والتخلف" في الدائرة العثمانية وحدها في الوقت الذي لم يكن فيه الحال أفضل في بقية العالم الإسلامي خارج النطاق العثماني بل في بقية العالم الثالث، وهذا يقودنا إلى اللغز الذي لم يجد جواباً جامعاً حتى اليوم وهو سبب تقدم الغرب الأوروبي عن بقية العالم[3]، مع أن تفاوت المستويات الحضارية هو سنة التاريخ في جميع مراحله منذ بدء التدوين، فلم تمر فترة توحد فيها العالم كله على مستوى حضاري واحد ودائماً كان هناك المتقدم والمتخلف والمتوسط ولهذا فإن زمننا الذي تقدم فيه غرب أوروبا ليس استثناء من مسيرة التاريخ، وتخلف بقية العالم عن مسيرة الغرب اليوم هو أمر لا يتعلق بتخلف الدولة

العثمانية وحدها عن الركب الغربي بل يتعلق بتقدم هذا الركب على العالم كله بما فيه العالم العثماني الذي ظل -على عكس صورة الضعف والهزيمة الشائعة- من المراكز النادرة لمجاراة الغرب تقنياً ومقاومته حتى وقت متأخر من العصر الحديث.

2 - أما الظلم الزماني فهو يتضمن عدة نقاط:

أ - فتاريخ الإسلام يثبت أن تراجع الحضارة الإسلامية بدأ قبل زمن العثمانيين بكثير على اختلاف بين الباحثين في تحديد بداية هذا التراجع ولكن لا أحد منهم يشير إلى أن الحضارة الإسلامية كانت مشعة حتى أطفأ العثمانيون أضواءها بلمسة يد، بل إن التاريخ يقول إن مجيء الدولة العثمانية أدى إلى "إضفاء الحيوية على العالم الإسلامي"[4] كما تضاءلت أوروبا مقارنة بدولة العثمانيين التي كانت خصماً "قد يقزّم بحجمه وتنظيمه وثروته وقوته أي شيء قد يحتشد أمامه. ولربما ظن زعماء بلدان إسبانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، والإمبراطورية الرومانية المقدسة بأنهم جبابرة، ولكن أمام العثمانيين لا يكاد يمكن عدّهم أقزاماً، كما لم تكد تتمكن الأساطيل الإيطالية وفرسان إسبانيا وفرنسا وجنود المشاة من المجر وبولونيا، والنمسا، وبروسيا من تجنب الهزيمة الكاملة. ولكن حتى في القرن الثامن عشر، كدّر ظِل ما وصفوه ب"الترك الغاشمين"، أكثر أيامهم إشراقاً على الإطلاق"[5].

ب - والنقطة الثانية تقول إن الزمن العثماني شهد محاولات بعث ونهضة نبعت من داخله ولم تستسلم لواقع الضعف والتراجع، وقد سبقت المحاولات اليابانية الناجحة بل تفوقت عليها في البداية وكان من الممكن جداً أن تؤدي إلى إحياء المنطقة ونهوضها سواء في ظل الدولة العثمانية أو في ظل دولة منبثقة عنها، "ولعله... لو لم تتآمر الدول الغربية على الخلافة العثمانية ثم على محمد علي، لقامت الدولة الإسلامية المركزية بتمويل عملية تصنيع كبرى لا تتخلى بالضرورة عن القيم الدينية الإنسانية"[6] كما يؤكد المفكر الراحل عبد الوهاب المسيري في رأي تثبته الاتجاهات التصنيعية العثمانية حتى في ظل التراجع الشديد في القرن التاسع عشر (دراسة: الأثر الاقتصادي للتغريب الرأسمالي على المجتمع العثماني، بند: المقاومة

الصناعية)، ويجمع عليه كثير من المؤرخين وبخاصة فيما يتعلق بنهضة مصر التي يؤكد حتى المتشكك بمآلاتها الصناعية أنه لو توفرت لمصر قيادة ذات عزم واستنارة ولم تقم ضدها القوى الغربية بقيادة بريطانيا بعد محمد علي باشا لكان باستطاعتها إنعاش إمبراطورية عربية تسيطر على وادي النيل والبحر الأحمر والمشرق مع احتمال أن تحل محل الدولة العثمانية بصفتها قوة إسلامية قيادية عالمية[7]، وكانت هذه هي نقطة الاختلاف الحاسمة عن اليابان والتي أدت لفشل هذه المحاولات العثمانية في النهاية وهي أن العثمانيين تعرضوا لقُطّاع الطرق الحضارية من الغرب ووُجد من يتصدى لتجاربهم الفتية ويجهض كل محاولاتهم بما فيها تجربة محمد علي باشا في مصر[8] خلافاً لليابان البعيدة عن الجغرافيا الأوروبية وذلك مما لم يفت بعض الباحثين[9]، وكان السلطان عبد الحميد الثاني قد تنبه مبكراً (1902) إلى أثر هذا الاختلاف في الحال بين الواقعين العثماني والياباني[10]، ولذلك فإن تحميل الجانب العثماني جريرة التخلف فيه تبرئة فاضحة لدور الغرب المعرقل الذي لاحظه كثير من دارسي هذه الحقبة، كما أن فيه إغفالاً واضحاً لإنجازات الدورة الاجتماعية الداخلية في الدولة العثمانية في محاولات الإحياء وهو ما سأشير إليه لاحقاً.

ت - أما النقطة الزمنية الثالثة والأخيرة فهي أن العثمانيين غادرونا منذ قرن تقريباً وفي أثناء هذه المدة بدأت دولة كالاتحاد السوفييتي في البناء من نفس المستوى الذي كانت فيه الدولة العثمانية زمن الثورة البلشفية على القيصرية، وبينما انشغل السوفييت بالعمل والبناء رغم عوائق الغرب وتدخله الفظ في مسيرة الثورة، ظلت بلادنا رازحة تحت نير الاستعمار القديم ثم الجديد مشغولة بالخضوع لأوامر الغرب وحراسة مصالحه لأن تنميتها كانت مرهونة بتوافق مصالحها مع هذه المصالح الغربية في رأي كوكبة كبيرة من زعامات الاستقلال والتجزئة سواء التقليدية التي كانت لا ترى الخير إلا فيما تراه الحكومة "البهية القيصرية" الاستعمارية، أم القيادات التغريبية التي قادها اقتناعها بالديمقراطية الليبرالية الغربية إلى تصور نجاة بلادنا بها رغم القمع والأطماع، بل حتى القيادات الثورية أيضاً والتي نسقت مع دولة كبرى ضد أخرى، هذا مع إلقاء تبعة تردي بلادنا على العثمانيين الذين ذهبوا مع مزاياهم

وعيوبهم بعدما قاموا بمحاولة يائسة للتصدي للغرب في الحرب الكبرى الأولى (1914-1918) والتي كلفتهم سيلاً من الدماء الغزيرة أثناء الدفاع عن بلادنا ومحاولة استرجاع ما احتل منها[11] ولم يتنازلوا حتى الرمق الأخير عما احتله الغرب حتى عما بعُد من هذه البلاد[12] وظلت الخرائط العثمانية تدرج جميع الأراضي العثمانية المحتلة ضمن أراضي الدولة ولا تعترف بالأوضاع التي أوجدها الاحتلال البريطاني أو الفرنسي أو الإيطالي في مصر والجزائر وتونس والصومال والسودان وأرتريا وعدن وإمارات الخليج إلى أن جاءت أنظمة التغريب فباعت البلاد والعباد بعدما أصرت دول الاستعمار على الحصول على تنازل تركي عن الأملاك العثمانية في معاهدة لوزان (1923)، وبينما وصل السوفييت، وإن بثمن بشري باهظ، إلى قمة العالم في مرحلة قياسية، ظلت بلادنا في قاعه تندب وتولول بسبب حظها العثماني غافلة عن ظرفها الحالي، مما جعلها تدفع أيضاً ثمناً بشرياً باهظاً ولكن ليس في سبيل التقدم بل ضريبة للتبعية والعمالة والاحتلال والاستبداد والتخلف.

❖ تعميمات مخلة عن مجمل العصر الحديث: التتريك والظلم والضعف والركود والجهل والعزلة

1 - استعمار وتتريك بأثر رجعي وإعادة رسم الماضي وفق رغبات الحاضر: غالباً ما يكون الانطباع العام عن الدولة العثمانية تعميماً مخلاً لما تركته آخر أيامها من انطباعات في ذهنية الأجيال المعاصرة، فليس من النادر أن نسمع أنها عملت على تتريك العرب، مع أن هذه كانت سياسة جمعية الاتحاد والترقي بعد سنة 1908، ولو كانت قد انتهجت هذه السياسة منذ أربعمائة سنة لما ظل هناك من يتكلم العربية وبخاصة عند المقارنة بنتائج سياسة الفرنسة التي طبقتها فرنسا في المغرب العربي مدة أقل من ذلك، بل إن هناك من يرى أن عدم انتهاج سياسة التتريك هو ما أدى إلى المآسي التي تعرض لها العثمانيون في القرن التاسع عشر من القوميات المسيحية في أوروبا وروسيا[13]، إذ لو كان العثمانيون قد قاموا بتتريك هذه المناطق وإجبار أهاليها على الرحيل لو رفضوا ذلك لما ظل هناك من يناوئ الدولة وتستعمله الدول الكبرى ضدها في مراحل ضعفها المتأخرة، وفي ذلك يقول المؤرخ

مجيد خدوري: "ولم يفرض الإسلام نفسه على أتباع الديانات الأخرى، بل كانت الأقليات الدينية، برغم بعض القيود الخاصة بالشرع، تتمتع بحرية واسعة في ممارسة حقوق دينية ومدنية عزت على الأقليات في المجتمع الأوروبي المعاصر، وثابر السلاطنة العثمانيون على تطبيق هذه السياسة في أقاليم أوروبا الشرقية التي احتلوها، فبقيت تسكنها أكثرية مسيحية، ذلك لأن الإمبراطورية العثمانية ورثت الطابع المسكوني الذي يميز المجتمع الإسلامي، فأجازت لغير المسلمين التمتع بحرية دينية واسعة"، هذا عن العناصر الأجنبية، أما الأتراك والعرب، وهما العنصران السائدان في امبراطورية دينية في جوهرها، فقد وجدا "ارتياحاً روحياً في ظل سلاطين أثبتوا أنهم خير ورثة للخلفاء العرب"[14].

وقد حظي العرب بمنزلة خاصة داخل الدولة، وعن مكانتهم في الدولة العثمانية، يتحدث المؤرخ زين نور الدين زين في كتاب "نشوء القومية العربية" عن التعميمات المخلة التي طبعت أفكار الأجيال عن العلاقات العربية التركية في ظل الدولة العثمانية فيقول إنه "ليس صواباً القول إن العرب المسلمين ظلوا طوال أربع مئة سنة أمة مستضعفة تحت نير الأتراك، أو إن البلدان العربية نُهبت خيراتها وخيم عليها الفقر من جراء الاحتلال التركي. كذلك ليس صواباً القول إن العرب المسلمين لم يكن يسمح لهم أن يتقلدوا سلاحاً أو أن ينضووا تحت العلم العثماني للخدمة العسكرية، ذلك لأن جيوشاً عربية وضباطاً عرباً من ذوي المراكز العسكرية العالية كانوا يعملون في الجيش العثماني... وقد شغل عدد كبير من العرب وظائف عالية حساسة في الإمبراطورية العثمانية... والواقع إن الأتراك كانوا عندما يتكلمون عن العرب يقولون عنهم (قوم نجيب)، كذلك كان العثمانيون في بادئ أمرهم ينظرون إلى الولايات التي يتكلم أهلها العربية نظرة إكرام لم ينظروا بها إلى سائر الولايات التي دخلت امبراطورية السلطان وذلك لسبب واضح وهو أن سكان الولايات العربية يتكلمون اللغة العربية لغة القرآن الكريم، وأكثرهم كانوا مسلمين"[15] نقلاً عن كتاب المجتمع الإسلامي والغرب للمستشرقين جب وبوون اللذين فندا التعميمات والعبارات الجارفة التي كتبت عن القرون الأولى من الحكم العثماني والتي كان مروجوها يجهلون وفرة الوثائق

التاريخية التي يجب أن يطلع عليها الباحث كما كانوا على كثير من التحيز والتعصب كما يقول زين نقلاً عن هذين المستشرقين اللذين اعتنقا تلك التعميمات المخلة عن العثمانيين في بداية دراستهما ثم تبدلت آراؤهما بعد عرض الوثائق والمعطيات العلمية "تبديلاً تاماً"[16]، ومن الظلم أن نعمم فترة التتريك القصيرة التي حكمت فيها جمعية الاتحاد والترقي (1908-1918) على أربعمائة سنة خلت من ذلك حتى أن رئيس وزراء العراق السابق نوري السعيد الذي اشترك في الثورة العربية على حكم الاتحاديين شهد أن العرب بصفتهم مسلمين كانوا يعدون " شركاء للأتراك، كانوا يشتركون معهم في الحقوق والواجبات بدون تمييز عنصري، وكانت الوظائف العليا في الدولة سواء العسكرية أم المدنية مفتوحة للعرب، وقد كان للعرب ممثلون في مجلسي البرلمان العثماني، أصبح كثير منهم رؤساء وزارة، ومنهم من كان شيخ الإسلام ومن أصبح قائداً عسكرياً أو والياً، فكنت ترى الموظفين العرب في جميع دوائر الدولة"[17].

وكما مات العرب في حروب الدولة بطريقة رفضها بعض المعارضين للزج بالعرب في حروب بعيدة عنهم، فقد مات الأتراك أنفسهم أيضاً دفاعاً عن العرب، ومن أمثلة ذلك استشهاد 10 آلاف تركي في معركة خاسرة عندما هجمت فرنسا على الجزائر سنة 1830 كما يقول المؤرخ السوفييتي لوتسكي[18].

ونجد في آثار الأستاذ أحمد الشقيري أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، والذي مثل دولاً عربية في الهيئات والمحافل الدولية، تحسراً كبيراً على العهد العثماني ومن ذلك قوله: "كان العرب هم العنصر النجيب كما كان يسميهم الأتراك، وفي مدينتي عكا كان الأطفال الأتراك..يعرفون أنفسهم بأنهم عثمانيون، ولم أسمع أحداً يقول إنه تركي"[19].

أما عن اللغة العربية فيؤكد المؤرخ زين ابتداء أن الأتراك لم يحاولوا تتريك الأعراق البشرية التي دخلت ضمن دولتهم[20]، ويورد المؤرخ نفسه دلائل عديدة طبعت الدولة العثمانية بطابعها الإسلامي "وأظهرت ما كان للغة العربية من شأن عظيم في تلك الامبراطورية"، فأسماء السلاطين كانت عربية،

وأختامهم كان عليها كتابات عربية، ورايات الدولة تتعدد ألوانها وأحجامها "لكن هناك أمراً واحداً مشتركاً بينها وهو أن على حواشي الرايات آيات قرآنية عربية مطرزة....فليس في هذه الرايات أثر أو طابع تركي، بل عربي إسلامي"، ومن هذه الدلائل أيضا أسماء السفن والبواخر العثمانية التي نقشت على لوحات مازال ثلاثون منها في استانبول إلى اليوم تحمل أسماء عربية مثل سليمية ومحمودية ومجيدية[21]، وكل ما سبق يتعلق برموز الدولة التي تدل على هويتها ولم يتطرق الحديث إلى إتقان السلاطين اللغة العربية إلى درجة نظم الشعر بها، أما لغة التعليم في الدولة فقد كانت حتى التنظيمات التغريبية (1839) هي اللغة العربية كما يقول الدكتور فاضل بيات في كتابه دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني ويقول أيضاً إنه على الرغم من استخدام العثمانيين اللغة التركية في الأمور الرسمية فإنهم لم يدرسوها في أية مؤسسة من مؤسساتهم بل جعلوا اللغة العربية لغة التعليم في المدارس وظلت لغة التدريس في المدارس الإسلامية في جميع الممتلكات العثمانية طوال العهد العثماني ولم تدخل اللغة الفارسية والتركية فيها إلا بعد سنة1908[22]، ويقول المؤرخ فيليب كورتن إن معظم رعايا الدولة العثمانية كانوا لا يجيدون التركية كإجادتهم لغاتهم رغم أن اللغة التركية هي لغة المعاملات الرسمية[23].

وكانت القاهرة هي المدينة الثانية في الدولة، فكانت تلي العاصمة استانبول مباشرة في الأهمية تليها مدينة حلب، العربية أيضاً[24]، ويصف الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم مصر العثمانية بأنها كانت"محور العلاقات الاقتصادية بين المشرق والمغرب... وهي مركز لعمليات التصدير والاستيراد مع كل من البلدان الأوروبية والإفريقية والآسيوية"[25]، كما يصف المؤرخ روجين روجان وضع حلب داخل العالم العثماني بالقول إن أهلها لم يكونوا يعرفون "أن الفتح العثماني سيأتي لمدينتهم بعصر ذهبي يمتد حتى القرن الثامن عشر، تصبح فيه المدينة واحدة من أهم مراكز التجارة البرية بين آسيا ودول البحر المتوسط... وأصبحت من أكثر مدن العالم العربي عالمية"[26]، فهل احتفى المستعمرون البريطانيون بالقاهرة وجعلوها تلي لندن في امبراطوريتهم، أم هل اهتم الفرنسيون بحلب وجعلوها تلي باريس في الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية؟

وسيطول الحديث لو تكلمنا عن مكانة العرب في زمن السلطان عبد الحميد في آخر أيام الخلافة عندما جعلهم مركز مشروع الجامعة الإسلامية وأكثر من رجالهم في المراكز العليا حتى أصبح القصر السلطاني يوصف بأنه تحت سيطرتهم. وقد رفض السلطان عبد الحميد بيع فلسطين لهرتزل تقديراً لتضحيات جنوده السوريين والفلسطينيين في معارك الدفاع عن دولتهم جميعا، وهو ما يوحي بأن التضحيات كانت مقدرة وليس كما حدث عند المستعمرين الذين جندوا أبناءنا في حروبهم العبثية ثم قتلوهم لما طالبوا بحريتهم (مجازر 8 مايو/ أيار/ ماي في الجزائر 1945 مثلاً)، كما انعدم هذا التقدير حتى عند زعامات التجزئة الوطنية، ويقول المؤرخ فيليب مانسل إن "عبد الحميد الثاني عمد إلى توفير المال وتركيز الاهتمام على الأقاليم العربية بحيث فضّلها على العديد من المناطق التركية"[27]، وأكد ذلك المشاريع الحيوية التي قام بها وبدأ بعضها بالبلاد العربية قبل الأناضول كسكة الحجاز إضافة لسكة بغداد وتطوير بيروت وحيفا ومعان وتبوك ودرعا وبناء بئر السبع لمواجهة الاحتلال البريطاني في مصر وبناء العمارة والناصرية في العراق قبل ذلك وكلها مشاريع حيوية لو استمرت لأحدثت تطوراً كبيراً للحالة الوحدوية التي كانت تجمعنا ولكن دول الاستقلال والتجزئة العربية أوقفتها أو هدمتها أو عطلتها بالتعاون مع الاستعمار.

كل ما سبق من الحقائق لا يتفق مع مفهوم الاستعمار الذي حاولت بعض الكتابات إلصاقه بالحكم العثماني في البلاد العربية، وأساس هذا المفهوم هو الفصل الحاسم والتناقض الواضح بين حال المستعمِر (المركز) والمستعمَر (الأطراف) في ظل الحكم الاستعماري، لأن إمكانات المستعمَر تكون مسخرة لمصالح المستعمِر فيحصل من ذلك تقدمه وتطوره على حساب المحكوم الذي يصيبه التأخر والتخلف من هذا الاستنزاف.

ولم نجد أن الحكم العثماني فضّل مركزاً تركياً (الأناضول مثلاً) على بقية أنحاء الدولة، بل وجدنا أحياناً تفضيل "الأطراف" العربية على "المركز" التركي، كما سبقت الإشارة، والأصح أن وحدة المصير هي التي حكمت تاريخ هذه الدولة، فما أصاب التركي من نِعم أو مصائب أصاب بقية القوميات أيضاً، وفي نهاية الحكم العثماني في الأقطار العربية لم يكن حال

الأناضول أفضل من حالها، كما أن الفكرة القومية التي ترفض حكماً من خارج دائرتها لم تكن معروفة حتى أواخر العهد العثماني الذي سيطر فيه الولاء الديني على الولاءات القومية وغيرها[28]، ولهذا يصبح توصيف الحكم العثماني بالاستعمار هو من باب المفارقة التاريخية التي تجمع نقيضين لم يجتمعا في زمن واحد كعبارة التلفزيون الإغريقي أو الهاتف الفرعوني، والدليل الأقوى على ذلك أن معظم أصحاب الشأن، وهم العرب الذين عاصروا دخول بلادهم ضمن الدولة العثمانية "نظروا بعين الرضا لوضعهم في ظل الإمبراطورية العالمية التي سادت في ذلك العصر على اعتبار أنهم مسلمون في إمبراطورية إسلامية عظمى"كما يقول المؤرخ يوجين روجان[29]، ويؤكد المؤرخ السوفييتي نيقولاي إيفانوف ذلك بالقول إن العرب عندما التحقوا بالسلطنة العثمانية "لم يشعروا أنهم في وضع الشعوب المحرومة من الحقوق أو المضطهدة، وحتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظلوا يعارضون اعتبار الفتح العثماني استعباداً أجنبياً، وقد أشار أحد أكبر أيديولوجيي القومية العربية الحديثة، المؤرخ السوري المرموق ساطع الحصري في مؤلفاته إلى أن العرب اعتبروا حكم السلاطين العثمانيين استمراراً مباشراً للخلافة الإسلامية وأنهم لم يشعروا بأنهم شعب مستعمَر تابع لسلطة أجنبية"[30]، وذلك خلافاً لنظرة العرب إلى حكم الاحتلال الأوروبي الذي حل بهم بعد ذلك، وفي توصيف حكم العثمانيين بالاحتلال مزايدة لم يشعر المعنيون بها بالحاجة إليها في زمنهم وهي إسقاط آراء مستقبلية على وضع ماض لم يكن لها مكان فيه، وليّ لعنق التاريخ ليناسب أهواء لحظة معينة تود أن تشكله ليناسب رؤاها وحدها بغض النظر عما حدث فعلاً، فيصبح التأريخ حينئذ ليس مجرد تدوين الحوادث الماضية بأمانة بل إعادة تركيبها بما يناسب حاجات الحاضر، وهو إجراء يشبه إلى حد ما ما يفعله من يريدون اليوم تقديم الاعتذار للاستعمار الغربي بسبب عدم تفهم أجدادنا لمقاصده الخيرة، ومقاومتهم إياه، رغم أن هؤلاء المعتذرين لم يجرءوا، حتى الآن على الأقل، على الزعم أن بلادنا رحبت بالمستعمرين!!

وقد واجهت فكرة الاستعمار العثماني معضلة كبرى كان لا بد من حلها وهي طول فترة الحكم العثماني للبلاد العربية، وكان سكوت العرب طوال

أربعمائة سنة مدعاة لإحراج أصحاب هذه الفكرة[31] فكانوا بين خيار رفض هذا الواقع ومن ثم تخيل البديل في "قرون من المقاومة العربية" لا توجد إلا في خيالهم الذي حوّر الطموحات الشخصية لبعض الزعماء المحليين-وكثير منهم من غير العرب[32] -لتصبح هبّات ثورية قومية، فكيف أمكن لدولة ضعيفة معزولة راكدة، كما وصفوها، التغلب على مقاومة الجماهير الكاسحة في وقت لم تستطع أقوى الامبراطوريات الحديثة الاستمرار في حكم قطر من الأقطار الثائرة لهذه الدولة الشاسعة، وهو الجزائر، أكثر من 132 سنة، وهي أطول مدة استعمارية لقطر عربي؟ أما الخيار الثاني أمام أنصار فكرة الاستعمار العثماني فهو القبول باستكانة الجماهير العربية لعبودية هذا الاستعمار ووصم أمتهم بالخضوع الذليل هذه المدة الطويلة.

ولأن هذين الخيارين غير تاريخيين نحى أصحاب الرؤى القومية، بل والماركسية أيضاً، التي تتسم بالواقعية التاريخية، أي بفهم التاريخ كما حدث لا كما ترغب الأيديولوجيات، إلى عدم إسقاط العناوين الجاهزة على حوادث مغايرة لأصولها، والاعتدال في النظر إلى هذه المرحلة التاريخية وعدم الحماس لوضعها داخل القوالب الجاهزة للفكر المستورد، مع بذل الجهد في محاولة تعديله وفقاً لمتغيرات تاريخنا، ذلك لأن إغفال السياق التاريخي لنشوء الدولة العثمانية ومحاولة فهم الحوادث فيها انطلاقاً من معايير قومية أوروبية "أحدثا اضطراباً في تحليل كثير من المؤرخين العرب" كما يقول المفكر العربي الأستاذ فكتور سحّاب[33]، وقد حدث ذلك في مرحلة تميزت بسيادة النقل العام عن الشرق والغرب دون محاولة تعديل الأفكار لتلائم تغيرات الواقع.

ولعل أبرز الأصوات القومية في هذا المجال هو الأستاذ أحمد الشقيري الذي رفض وصف الحكم العثماني بالاحتلال أو الاستعمار وأبرز مزاياه للعرب مقارنة بما حل بعده من انتداب وتجزئة وأكد أن الأمة العربية ابتهجت بانتقال الخلافة الإسلامية إلى العثمانيين الذين كانوا يمثلون القوة والمنعة والنصر للإسلام، وأن العرب تعاطفوا مع هذه الدولة ورضوا بوضع الخلافة بين يديها وتناسوا الشرط الديني بأن يكون الخليفة عربياً قرشياً لأن الانتصارات العثمانية تحت راية الجهاد لم تترك مجالاً للنقاش حول مؤهلات

الخليفة وشروطه، وأن الدولة العثمانية كانت دولة مشتركة وليست هيمنة أحادية ولهذا أحس العرب أنها دولتهم وخلافتهم وتمتعوا فيها بمزايا المشاركة في الحكم والتمثيل وحرية التنقل، بل إنه ذهب إلى وصفها بأنها آخر تجليات الوحدة العربية وأن عاصمتها كانت عاصمة لوحدة العرب، وأن سير الحوادث كان من الممكن أن يتجه إلى الأفضل لولا حكم جمعية الاتحاد والترقي الذي فصل بين الشعبين[34].

وعلى الضفة الماركسية ينحو القائد الشيوعي الفلسطيني إميل توما إلى تحليل غير مقيد بالإملاءات المستوردة ويقول عنه الأستاذ سحّاب إن "توما الماركسي التقليدي، يدهشك بموقف من الدولة العثمانية، لم يدركه معظم الكتّاب القوميين، وهو أن الدولة العثمانية ليست حكماً أجنبياً بالمعايير الذاتية لسياق الدولة الإسلامية التاريخي... غير أن توما، وهو يؤكد هذا الأمر بشجاعة وحصافة فكرية، توقف عند هذا، ولم يوغل في الاستنتاج المترتب على هذا القول، وهو أن كثيراً من القيادات القومية العربية، بل إن كثيراً من الأفكار القومية العربية يحتاج إلى إعادة نظر وتقويم في ضوء هذه الحقيقة التاريخية، وهي أن السلطنة العثمانية لم تكن استعماراً بالمعنى الذي نعرفه اليوم للاستعمار الأوروبي، ولا كانت حوافز الحركة القومية آنذاك حوافز تستحق الإكبار الذي تستحقه منا اليوم حركة التحرير الاستقلالية الذاتية غير الموحى بها لمصالح أجنبية معينة"[35]، وتصل المفارقة منتهاها عندما يصف ورثة توما الفلسطينيون الدولة العثمانية بالاحتلال العثماني في نفس الوقت الذي يصادقون فيه على "حق" الكيان الصهيوني في معظم أرض فلسطين ولا يصفونه بالاحتلال، ولو مجرد وصف لفظي خال من التبعات العملية!!

ومن الأصوات الأكاديمية المنصفة التي نفت الصفة الاستعمارية عن الدولة العثمانية المؤرخة المصرية نيللي حنا التي استندت في رأيها هذا إلى مقارنة الحكم العثماني بالحكم الاستعماري البريطاني والفرنسي، فوجدت أن العثمانيين لم يحاولوا تغيير اللغة المحلية أو تغيير النمط الاقتصادي بما يخدم اقتصادهم، أما الفرنسيون فقاموا بفرض لغتهم في الجزائر وقام الإنجليز بنفس العمل في مصر، هذا بالإضافة إلى تغيير النمط الاقتصادي في البلاد التي احتلوها لتصبح مزارع لمصانع المراكز الاستعمارية، كما فعلت بريطانيا

بزراعة القطن في مصر مثلاً، ومن كل هذا تخلص المؤرخة حنا إلى أن عدم حدوث هذه التغيرات في الحقبة العثمانية يجعل من وصفها بالاحتلال وصفاً غير دقيق[36].

2 - إلصاق صفات الضعف والجهل والدمار والركود بأقوى دولة في العالم:
وكما كان الانطباع الخاص بالتتريك مخلاً فكذلك كانت الانطباعات الخاصة بالضعف والجهل والهزيمة والتراجع تعميمات نسيت أن الدولة العثمانية كانت "من أعظم الإمبراطوريات في التاريخ وأكبرها وأطولها عمراً"، وما من شك أنها كانت سنة 1500 "أقوى دول العالم ربما باستثناء الصين"، وقد أثرت في مستقبل وأوضاع دول عديدة في الشرق والغرب مثل دولة المماليك والدولة الصفوية، وإمبراطورية الهابسبيرغ وروسيا القيصرية إلى زوال الحكم الملكي فيهما في بداية القرن العشرين، وقامت أيضاً بدور في السياسة الدولية بعد تحولها إلى "قوة مرهوبة الجانب إلى درجة أن فيليب الثاني ملك إسبانيا دعا إلى حرب صليبية لإيقاف المد العثماني"كما يقول المؤرخ البريطاني الأمريكي دونالد كواترت[37]، فقد سيطرت على ثلاثة بحار كبرى (الأبيض والأسود والأحمر) وما بينها من أراض، وأن "العرب وجدوا أنفسهم جزءاً من أعظم وأقوى امبراطورية إسلامية عُرفت منذ ظهور الإسلام" وأنه "يصح القول بأن الحكم العثماني حمى الأقطار العربية والإسلام من التعدي الخارجي قرابة أربعمائة سنة" وفقاً للمؤرخ العربي زين نور الدين زين[38] والدكتور فهمي جدعان[39] والدكتور أحمد شلبي[40]، وأن هذه الدولة "أعظم إمبراطورية إسلامية في العالم في ذلك الوقت" في تقدير المؤرخ البريطاني يوجين روجان[41]، ووصفها المؤرخ الفرنسي أندري كلو بأنها كانت "إمبراطورية الإمبراطوريات"في زمن السلطان سليمان القانوني[42]، وأنها كانت عند وفاته ليست الأقوى بعدتها وعددها عسكرياً وحسب، بل وبامتداد أراضيها، وبثروة عاهلها، وأيضاً بعدد سكانها الذي جعلها الأولى بين أمم أوروبا (35مليوناً مقابل 5 ملايين لإنجلترا و7 ملايين لإسبانيا و12 مليوناً لإيطاليا و18مليوناً لفرنسا) وجعل عاصمتها الأولى كذلك بين عواصم أوروبا ويزيد عدد سكانها بضعف على أكبر المدن الأوروبية، وتؤلف قلباً لشبكة "لا خلل فيها من إدارة وجيش لم يوجد أحسن منهما في ذلك العصر"[43].

ويصف المستشرق البريطاني الأمريكي الصهيوني برنارد لويس (*) حالها بالقول إنه قد "رافق توسع الامبراطورية وقوتها العسكرية اقتصاد متين، وإدارة دقيقة، وثقافة غنية رفيعة، وأصبحت استنبول العاصمة الآخذة في التطور منذ عهد أسلاف سليمان "المدينة الأم" الواسعة المزدهرة، وبمثابة مغناطيس لأصحاب الطموح والمواهب، وازدحم فيها الشعراء، والعلماء، والفنانون والمهندسون، والإداريون، ورجال الدين من جميع أنحاء الامبراطورية وما ورائها، وأسهم كل هؤلاء في إعطاء الحضارة العثمانية الجديدة طابعها المتميز الخاص، وبلغت هذه الحضارة في عهد سليمان وتحت رعايته الخاصة إلى حد كبير أرقى مدارجها وتحققت أعظم إنجازاتها... وظلت الإمبراطورية العثمانية بعد وفاة سليمان بأكثر من قرن قوة جبارة. وكانت قادرة في سنة 1683 أن تقوم بالحملة الثانية العظيمة على فيينا"[44]، ويؤكد المؤرخ البريطاني بيتر مانسفيلد ذلك بالقول إن اسطنبول كانت "من أروع المدن في العالم وملتقى الحضارات الغربية والشرقية"، وهو ما يقوله أندري كلو أيضاً إذ أنها "أعظم مدينة في الشرق والغرب"[45]، ويتابع مانسفيلد إن الدولة العثمانية ظلت بعد أوج مجدها زمن السلطان سليمان بأكثر من مائة وخمسين عاماً تالية "قوة عظيمة قادرة على أن تغرس الفزع والرهبة في نفوس البابوات المتعاقبين، وفي أرجاء الولايات المسيحية لأوروبا الغربية خشية أن تقوم باجتياح تلك الولايات ثانية....وحتى عام 1683م، لم يكن أحد في أوروبا ليصدق أن المسلمين لن يعودوا ثانية، وقد مر وقت طويل حتى اقتنع فيه الأوروبيون أن الخطر العثماني قد ولى إلى غير رجعة"[46]، ويقول المؤرخ البريطاني بيري أندرسون إن "حمية وضخامة وبراعة قوات السلطان جعلتهم قوة لا تغلب في أوروبا لمدة مائتي عام" منذ فتح القسطنطينية[47].

وتصف موسوعة السياسة التي حررها المؤرخ القومي الدكتور عبد الوهاب الكيالي الدولة العثمانية بعد اندفاعها في الفتوحات بما يلي: " وهكذا أصبحت الامبراطورية العثمانية أوسع امبراطورية أقامها المسلمون عبر تاريخهم الطويل وأولى الامبراطوريات الإسلامية التي تنتقل بسلطة المسلمين من أطراف أوروبا إلى قلبها"[48].

ومما يؤكد حيوية هذه الدولة ومرونتها، قدرتها العجيبة على الخروج من أزمات عديدة تعرضت لها فاجتازتها وكأن شيئاً لم يكن، ومن ذلك الانتصار على الحلف الصليبي في كوسوفو (1389) رغم استشهاد السلطان مراد الأول، ثم الانتصار على صليبية جديدة في نيقوبوليس (1396)، واجتياز محنة الغزو المغولي الذي قاده تيمورلنك (1402) بعدما تمكن من تحطيم الدولة وأسر السلطان بايزيد الأول في معركة أنقرة ومرور الدولة بأكثر من عشر سنوات من التفتت حتى بعثت ثانية بقوة مذهلة على يد السلطان محمد الأول (1413) وتمكنت من استئناف مسيرتها لتفتح القسطنطينية (1453) وتحاصر فيينا مرتين (1529 و1683)، كما اجتازت هزيمة ليبانتو (1571) التي سحقت الأسطول العثماني ولكنه تمكن من الانبعاث سريعاً وحافظت الدولة على سيادتها على البحار الأبيض والأسود والأحمر وعلى جزيرة قبرص التي استهدفها الحلف الصليبي وتمكنت أيضاً من القصاص لهزيمتها بفرض غرامة على البندقية والنيل من السواحل الإيطالية بعد المعركة[49]، وبعد سنتين من تلك المعركة البحرية وصف تاجر بندقي الأسطول العثماني بقوله: "إن أسطول السلطان رهيب مثل جيشه"[50].

ويتحدث كثير من المؤرخين بإعجاب عن القدرة العثمانية على استيعاب علوم وتقنيات عصرها بمرونة فائقة، كما مر عن برنارد لويس، مما يناقض صفات الجهل والركود والتخلف التي ألصقت بها، وفي ذلك يقول كواترت إن الدولة العثمانية "نجحت بفضل استيعابها للكثير من الأقوام والأعراق المختلفة والاستفادة من طاقاتهم واعتمدت عليهم في ترسيخ سلطة الدولة وهيبتها"، وإن المجتمع العثماني متعدد الأجناس والأديان يدين بنجاحه إلى هذه التعددية السكانية[51]، وإن الهوية الإسلامية للعثمانيين بصفتهم مجاهدين في سبيل رفع راية الإسلام لم تمنعهم من استيعاب عناصر مسيحية من اليونان وبلغاريا وصربيا بل وغرب أوروبا في جيوشهم وفي ميادين أخرى، في الوقت الذي كان العثماني فيه يمثل "الآخر" و"المقابل"للأوروبيين والأمريكيين، وقد كان العثمانيون "يتمتعون بفضائل يحسدون عليها من وجهة نظر بعض المفكرين السياسيين أمثال مكيافيلي وبودان ومونتسكيو الذين امتدحوا في كتاباتهم استقامة وانضباط الموظفين العثمانيين من مدنيين وعسكريين"[52]،

وإن "عناية العثمانيين باستخدام الأسلحة النارية وتحديداً المدفعية كان له الفضل الأكبر في الانتصارات الكبرى التي حققوها في القرون الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر"، وإن تفوقهم في استخدام هذه الأسلحة منحهم سلاحاً ماضياً في حروبهم مع أن استعمالها كان يتطلب تدريباً طويلاً وانضباطاً غير مألوف في مفهوم الفروسية في العصور الوسطى[53].

وينقل الدكتور وهيب أبي فاضل عن المؤرخ روبرت مانتران قوله إن العثمانيين في القرنين الخامس عشر والسادس عشر احتاجوا إلى أسطول يدافع عن مصالحهم في البحار الأبيض والأسود والأحمر أثناء صراعهم ضد البندقية وجنوى وإسبانيا والبرتغال والقراصنة، ولحماية التجارة العثمانية والربط بين أجزاء الامبراطورية، ولهذه الأسباب قرر السلاطين "أن يعتمدوا طريقة في الحرب تختلف عن طريقتهم التقليدية، أي أن يعتمدوا على تقنية أعدائهم البحرية، وتوصلوا إلى غايتهم بنجاح كبير، حتى تمكن الأسطول العثماني أن يسيطر على البحار... وساهم في ذلك أمران هما غنى السلطنة ثم الاعتماد على خبرة قراصنة البحر الذين اعتنقوا الإسلام وأبرزهم بربروسا الذي جعله السلطان سليمان قائد الأسطول الأعلى.."[54]، ويتحدث الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى عن دور اللاجئين اليهود من إسبانيا والمرتزقة الإيطاليين في تزويد العثمانيين بالبارود والبنادق والمدافع ومساعدتهم على استعمالها بمهارة[55].

وعن الاقتصاد العثماني في الفترة ما بين منتصف القرن السادس عشر ومنتصف القرن الثامن عشر تقول المؤرخة ثريا فاروقي إن "الأقاليم العثمانية كانت تتمتع بالاكتفاء الذاتي في السلع الضرورية اليومية والمواد الحربية"، وإن الدولة كانت "لا تزال قادرة على الأداء بدون استيراد تلك البضائع الاستهلاكية التي يحتاج إليها غالبية السكان مثل الحبوب والمواد الغذائية الأخرى، وكان يتم تصنيع الحديد والنحاس والأقمشة وكل الأشياء اللازمة للاستعمال اليومي بكميات كافية داخل الأقاليم التابعة للسلطان، أما فيما يتعلق بالمواد الحربية فقد كان العثمانيون مكتفين ذاتياً إلى حد كبير"، وقد وصف المؤرخ فرنان بروديل البلاد التي حكمها السلاطين العثمانيون بأنها "اقتصاد عالمي" قائم بذاته بفضل السلام العثماني جزئياً وهو ما يعني أنها لم

تكن وحدة سياسية فقط بل منطقة يسهل التبادل التجاري بين أقاليمها[56].

ويقول المؤرخ أندرسون إن الولايات الآسيوية في الدولة العثمانية شهدت "انتعاشاً وتقدماً ملحوظين أثناء ذروة الجبروت التركي في القرن السادس عشر، وفي حين بقيت الروملي (شرق أوروبا العثماني) المسرح الرئيس للحرب لجيوش السلطان، فإن الأناضول وسوريا ومصر تمتعت بفوائد السلام والوحدة اللذين حققهما الفتح العثماني في الشرق الأوسط، إن عدم الاستقرار، الناجم عن انحلال دول المماليك في المشرق، قد حلت محله إدارة مركزية قوية، قضت على قطاع الطرق ونشطت التجارة الداخلية، ووضع حد للركود الاقتصادي في سوريا ومصر، والناجم عن الغزو والطاعون في أواخر العصر الوسيط، ذلك بانتعاش الزراعة وزيادة السكان..كان النمو السكاني ملحوظاً..وازدهرت التجارة.."[57].

كما وصف المؤرخ الأمريكي زاكري كارابل الدولة العثمانية بأنها "دامت قرابة خمسمئة سنة، فكانت أطول الدول عمراً باستثناء عدد قليل من الأسر الحاكمة التي عرفها العالم"[58]، ووصف المؤرخ البريطاني جاسون غودوين العثمانيين بأنهم "سادة الآفاق" وأن دولتهم كانت "أعجوبة في الحيوية، قوية جداً ومنظمة جداً، معجزة من معجزات العبقرية الإنسانية التي جعلت معاصريها يشعرون أنها مؤيدة بقوي غير بشرية، سواء شيطانية أو إلهية حسب وجهة نظر كل مراقب منهم"[59]، وقد وصفها أحد معاصريها وهو مؤرخ العثمانيين لدى الملكة إليزابيث الأولى الإنجليزي ريتشارد نولز في كتابه تاريخ الترك (1603) الذي صدر فيما بعد بإضافات السير بول رايكوت (1687): "في الوقت الحاضر، إذا اعتبرت قيام هذه الإمبراطورية العثمانية وتقدمها، فإنك لن تجد في هذا العالم أمراً يثير الإعجاب والدهشة أكثر مما تثيره هذه الإمبراطورية، وإذا اعتبرت عظمتها وشهرتها المتألقة فإنك لن تجد شيئا يضاهي هذه العظمة وهذا التألق، وإذا نظرت في قوتها ومضائها فإنك لن تجد ما يفوقها رهبة وخطراً... هذه الإمبراطورية التي تهزأ بالدنيا (المعادية) وترعد فتمطرها دماً وخراباً، وهي شديدة الاقتناع بأنها ستسود العالم بأسره، وبأنها هي التي ستضع حدوداً لملكها، ولن تكون هذه الحدود إلا أقاصي المعمورة من مشرق الشمس إلى مغربها"[60]، وفي الزمن المعاصر وصفها

المستشرق الفرنسي جان سوفاجيه بأنها ظلت طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر "دولة من أعظم دول الغرب وأقواها، إن لم نقل أعظمها وأقواها على الإطلاق..فقد كانت مساحتها تبلغ بضعة ملايين من الكيلومترات المربعة، وكانت مصادر ميزانيتها أعظم وأثبت من مصادر أية دولة أوروبية أخرى بما في ذلك إسبانيا ومعادن الذهب فيها، وكانت إدارتها الحكومية منظمة تنظيماً محكماً تهدف إلى توفير الخير العام، وكانت تثق بولاء شعبها وإخلاصه لها... أما جيشها النظامي فقد كان أحسن الجيوش تدريباً وكانت مدفعيتها أحسن مدفعية تملكها أية دولة وكان أسطولها يسيطر على البحر الأبيض المتوسط كله، فكان السلاطين يفرضون على الدول الأوروبية أن تحسب لدولة قوية كدولتهم حسابها.." كما جاء في كتابه مقدمة تاريخ الشرق الإسلامي (1943)[61] ويؤيد مؤرخون آخرون هذا الكلام[62]، وكثيراً ما وصف الجيش العثماني في أوروبا بأنه الجيش الذي لا يُقهر[63].

وفي الوقت الذي كان فيه بناء أسطول يقتضي وقتاً طويلاً وجهوداً مالية كبرى عند الغرب الأوروبي، كانت بضعة شهور كافية للعثمانيين "لوضع عدة مئات من السفن في الأحواض ودفعها إلى البحر"[64].

وتعزو المؤرخة نيللي حنا تهمة عدم التطور إلى رغبة الأوروبيين في أن يظهروا الفترات التي احتلوا فيها الشعوب بأنها كانت فترات ازدهار، فوصفوا مصر مثلاً بالتأخر زمن الدولة العثمانية "لإظهار أن الفترة اللاحقة، وهي الاحتلال الإنجليزي كانت أكثر ازدهاراً"، وترفض تلخيص الحقبة العثمانية بوصف مختصر كالازدهار أو الانحسار، وتقول إن الدولة العثمانية امتدت لأكثر من 600 سنة على مساحة واسعة وضمت أقواماً ينتمون لأكثر من عشرين ديانة تعايشت جنباً إلى جنب، وشهدت فترات عديدة من التطور الاقتصادي والازدهار الحرفي، كما شهدت فترات أخرى أزمات اقتصادية[65]، وهذا هو حال كل الدول في التاريخ.

3 - العزلة والستار الحديدي الخيالي: يرد المؤرخ دونالد كواترت على تهمة "الستار الحديدي" التي استعارها بعض المؤرخين لوصف عزلة الدولة العثمانية في علاقاتها الخارجية، ويؤكد أن "هذا القول يجانب الحقيقة"،

وأنه كان هناك تبادلاً "دبلوماسياً وثقافياً واقتصادياً بين الدولة العثمانية وجيرانها الأوروبيين"، مستدلاً على ذلك بالاتفاقيات والمعاهدات التي تم عقدها والتي وصل عددها بين 1703-1774 إلى ثمان وستين، وخلص إلى القول إن "الستار الحديدي المزعوم لم يكن له وجود"(66).

ويفصل الأستاذ الدكتور عبد العزيز الشناوي القول في ذلك فيقول إن العثمانيين فتحوا أراضيهم للعلاقات الاقتصادية مع جوارهم فكان لكل من مصر والشام علاقات تجارية مع أوروبا وكان للعراق علاقات مع إيران والهند وأوروبا، ولفت نظره أن "الدولة العثمانية، وهي الدولة السنية والمدافعة عن المذهب السني في العالم الإسلامي، قد يسرت السبل أمام شيعة فارس والهند وأفغانستان وغيرهم لزيارة العتبات المقدسة، وكانت في تصرفاتها مثالاً يحتذى في الترفع عن سياسة التعصب الديني والمذهبي"، نافياً أن يكون الحصول على إيرادات الزيارة هو دافعها لذلك لأنها لم تكن تؤلف دخلاً كبيراً للحكومة "وكان في مقدور السلطات العثمانية في العراق الاستعاضة عن مثل هذا المبالغ (أقل من خمسة آلاف جنيه استرليني لسنة 1889وأقل من عشرة آلاف جنيه في السنة التالية) بتدبير موارد مالية أخرى لخزانة الحكومة"(67).

4 - هل يمكن أن يستقطب الظلم المؤيدين ويجتذب المهاجرين: أما عن فرية الظلم فتعج كتب المؤرخين بما يدحضها، ففي حديثه عن خصائص الحكم العثماني في العصر الأول (من الفتح في القرن 16 إلى القرن 19) في البلاد العربية يقول الدكتور محمد أنيس إن " نظام الحكم العثماني في الشرق الأوسط بصفة عامة كان عملياً للغاية ولم يكن ظالماً أو عنيفاً... وكانت القاعدة أن كل إيالة تعيش على دخلها الخاص وتدفع إلى خزانة الدولة قدراً معقولاً جداً من الجزية ولذلك لم يكن التشريع الضرائبي العثماني مرهقاً لرعايا الدولة. فالسلاطين العثمانيون أدركوا أن الضرائب البسيطة وأساليب الإدارة البسيطة في صالح كل من الحكام والمحكومين"، وعند حديثه عن المساوئ التي ارتكبها الحكم العثماني كالنزاع بين الأحزاب وتعدي الهيئات المحلية على الحكومة المركزية قال مستدركاً: "ولكن رغم هذا فإن الإدارة العثمانية المالية كانت أمينة إلى حد معقول، كما أن الفلاحين لم يعانوا ما عانوه من حكم دول قبل وبعد العثمانيين "، وعند حديثه عن بقية المساوئ

كالمحسوبية والرشوة وبيع الوظائف قال إن مجتمعات الشرق الأدنى كانت على شفا الانهيار قبل دخول العثمانيين مباشرة " إلا أن دخول العثمانيين أخّر هذا الانهيار، فقد سار العثمانيون على نظام ضرائبي مخفف فأنقذوا الفلاحين والتجار وبسطوا حالة من الأمن والاستقرار تمتع بها الشرق الأدنى حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر "[68]، ويقول برنارد لويس إنه في البلاد العربية "جلب الحكم العثماني السلام والأمن بعد الكابوس العنيف للحكم المملوكي الأخير"[69].

ويذهب المؤرخ السوفييتي نيقولاي إيفانوف إلى ما هو أبعد من ذلك بالقول إن سمعة العثمانيين كانت "في الأوج عند مطالع القرن السادس عشر، ففي الشرق كما في الغرب على حد سواء ازداد الإعجاب بالعثمانيين ولاسيما في الأوساط الشعبية المضطَهَدة والمستغَلة"، وينقل عن المؤرخ الروسي كريمسكي من بداية القرن العشرين قوله إنه في البلقان والمجر وأوروبا الغربية وروسيا "برزت مجموعات كبيرة من الناس، كانت بأفكارها ومشاعرها، وبدرجات متفاوتة، لا تخاف غزوات العثمانيين وفتوحاتهم بل تدعو إليها صراحة"، وأما في العالم العربي "فقد وقف الفلاحون إلى جانب العثمانيين"، ومع أن هذا التعاطف الشعبي استند إلى المبالغة في تصور الكمال لدى المجتمع العثماني فإنه "في الواقع، لم تكن النظم العثمانية الاجتماعية الطوباوية (أي المثالية) مجرد سفسطة كلامية، بل كانت أساساً للعمل"، وعلى أساس الشعارات العثمانية التي تمكنت "وبقدرة سحرية من استقطاب مشاعر الفلاحين وجماهير سكان المدن... بنيت على قاعدتها النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للباب العالي بخاصة قراءة فلاحية فريدة من نوعها للمبادئ الأساسية للإسلام وأفكاره عن المساواة، والأخوة بين الجميع، والعدالة الاجتماعية، والوفاق، والعمل كمصدر وحيد لتلبية الحاجات المادية للإنسان، وإدانة مظاهر الترف والإثراء، وضرورة التواضع في العيش والابتعاد عن الإسراف، وتحاشي استغلال الإنسان للإنسان"، ويؤرخ ذلك إلى مطلع القرن السابع عشر[70].

ويؤيد كلام برنارد لويس ما قاله إيفانوف ويتحدث عن الهجرة بصفتها اقتراعاً بالأقدام وكانت وجهتها الدولة العثمانية في القرنين الخامس عشر

والسادس عشر، أي من الغرب إلى الشرق وليس العكس الذي يحدث في أيامنا، ولم يكن اللاجئون المسلمون واليهود هم وحدهم المستفيدين، بل استفاد المسيحيون من أصحاب الانشقاقات الدينية والسياسية، ولم يكن كل أولئك أيضاً هم المستفيدين الوحيدين من الحكم العثماني "إذ أن الفلاحين في المناطق التي غزيت قد تمتعوا، بدورهم، بتحسن كبير في أوضاعهم، فقد جلبت الحكومة الامبراطورية العثمانية الوحدة والأمن مكان الصراع والفوضى، كما ترتبت على الغزو نتائج اجتماعية واقتصادية هامة"، ويقول إن الإمبراطورية العثمانية كانت ذات سحر قوي إضافة إلى كونها عدواً خطراً "فقد كان المستاءون والطموحون ينجذبون إليها بالفرص التي تتاح إليهم في ظل التسامح العثماني، وكان الفلاحون المسحوقون (في أوروبا) يتطلعون بأمل إلى أعداء أسيادهم" وحتى القرن التاسع عشر "كان الأوروبيون الذين يزورون البلقان يعلقون على أوضاع فلاحي البلقان الحسنة وعلى رضاهم عن هذه الأوضاع، وكانوا يجدونها أفضل من الأوضاع السائدة في بعض أنحاء أوروبا المسيحية، وكان الفرق أوضح بكثير في القرنين الخامس عشر والسادس عشر"... ويقارن بين الحكم العثماني والحكم الأوروبي بقوله: "وعندما انتهى الحكم العثماني في أوروبا، كانت الأمم المسيحية التي حكمها العثمانيون عدة قرون لا تزال هناك، بلغاتها وثقافاتها ودياناتها وحتى إلى حد ما بمؤسساتها، كل هذه الأمور بقيت سليمة وجاهزة لاستئناف وجودها الوطني المستقل، أما إسبانيا وصقلية فليس فيهما مسلمون أو ناطقون باللغة العربية"[71]، ويستنتج كواترت من تتبع الازدهار الاقتصادي في البلقان عشية انفصال بلاده عن الدولة العثمانية وتردي أحوال هذه البلاد بعد انفصالها، أننا لا نستطيع أن نعزي ظهور الحركات الانفصالية في البلقان إلى تردي أحواله الاقتصادية في ظل العثمانيين[72].

ويؤكد أندري كلو ما سبق بالقول إن "دهاء العثمانيين كان يتمثل في حكمهم الناس بالعدل والاعتدال"، وإن أقنان أوروبا لم يكونوا يخفون أحياناً ترحيبهم برايات النبي (عليه الصلاة والسلام)، لأن "حال الفلاح في الإمبراطورية العثمانية أحسن من حال سكان الأرياف في أوروبا، ويشهد على ذلك أولئك الغلاظ الشداد في بلاد النصارى الذين يهربون إلى دار الإسلام

بعد إحراق الدور والضيعات، انتقاماً من ظلم سيدهم، وتشهد على ذلك حفاوة الأهالي عند اقتراب جند السلطان"، وفي المجر كان القرويون في بؤس شديد دفع كثيراً منهم لانتظار الأتراك وعدهم محررين، وإن الاحتلال التركي يسّر على السكان في البلقان وبلغاريا ما كانوا يلاقونه من جبروت الإقطاعيين البلغار والصرب وظلم الهيئات الدينية[73]، وفي تقديمه لكتاب كلو عن السلطان سليمان القانوني يقول الأستاذ البشير بن سلامة إن السلطنة العثمانية اشتهرت بالنزوع إلى العدل وكان شعار السلاطين هو: "لا دولة بدون جيش، ولا جيش بدون مال، ولا مال بدون رعايا راضين، ولا رعايا بدون عدل، إذ بدون عدل لا وجود للدولة" فكان العدل قضية عملية محورية ترتبط بسيادة الدولة[74] وليست مجرد شعار نظري.

ويؤكد بيري أندرسون أن الدولة العثمانية لم تحاول فرض الإسلام على المسيحيين في البلقان، وأن الفلاحين البلقانيين "وجدوا أنفسهم فجأة وقد تحرروا من الخضوع المهين والاستغلال الأرستقراطي في ظل حكامهم المسيحيين، وانتقلوا إلى وضع اجتماعي كان في معظم النواحي أكثر راحة وحرية منه في أي مكان في أوروبا الشرقية آنذاك"، وأن الحكم العثماني قضى على طبقة النبلاء المحلية وأزال لعنة الحروب الأرستقراطية المتواصلة في الريف[75].

ويقول المؤرخ العربي الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى إن الحكم العثماني كان أحسن من سابقه (البيزنطي) بالنسبة إلى اليونانيين، وإن العثمانيين كانوا أفضل من الطغاة البيزنطيين "إذ أنهم بوجه عام كانوا جادين وأمناء ومستقيمين، في الوقت الذي كانت فيه حيويتهم في معالجة شئون الدولة أعجوبة العالم، فالحكومة العثمانية كانت قوية ومستقيمة، كما كانت سياستها المالية، من حيث جباية الضرائب، معقولة في الوقت الذي ساد فيه الأمن والنظام، بالإضافة إلى أن القانون الإسلامي كان يطبق بدون تحيز إلى حد كبير، ومن المسلّم به أن الإمبراطورية العثمانية كانت طيلة القرن الذي تلا سقوط القسطنطينية تحظى بحكم أفضل مما كانت ترزح تحته معظم أوروبا المسيحية، كما أنها كانت أكثر من أوروبا رخاء، على حين أن رعاياها -مسلمين ومسيحيين- كانوا يتمتعون بقسط من الحرية الشخصية ومن نتاج كدهم

يفوق ذلك الذي كان ينعم به رعايا الدول الغربية، والفضل في ذلك يرجع إلى حد ما إلى كون الأغلبية العظمى من موظفي الدولة من أصل مسيحي"[76]، ويقول أيضاً إن شعوب الدولة العثمانية كانت حتى القرن السادس عشر أسعد حالاً مما كانت عليه قبل الحكم العثماني "فكانت تتمتع بقسط أوفر من الأمن والعدالة وبنظام ضريبي أخف وطأة... فقد تمتع أهل الذمة في ظل الدولة العثمانية بحرياتهم الدينية واعترف محمد الفاتح للمسيحيين واليهود والأرمن بتشكيل طوائف دينية لا تتدخل الدولة في شئونها تعرف باسم الملل... ولكل منها حق استعمال لغتها الخاصة وإنشاء معاهدها الدينية والتعليمية، وتحصيل الضرائب وتسليمها للخزانة المركزية وعقد المحاكم الخاصة إلا فيما يتعلق بالجرائم الكبرى وأمن الدولة، فإلى جانب المسلمين كانت الدولة تشتمل على يونانيين أرثوذكس وأرمن جريجوريين ويهود-وجميعهم كانوا يعيشون حياة آمنة في نطاق الإمبراطورية العثمانية بالصورة التي أثارت دهشة الأجانب" وبعد الحديث عن بعض القيود التي فرضت على أهل الذمة استدرك بالقول إنهم "كانوا أسعد حالاً من الأقليات الدينية في غربي أوروبا..ومما يدل على تسامح العثمانيين هجرة كثير من اليهود السفارديم من إسبانيا والبرتغال إلى داخل الإمبراطورية العثمانية (كان عدد اليهود في حيهم بالآستانة سنة 1590 بعد قرن من بدء الهجرة من الأندلس حوالي عشرين ألفاً وفقاً للمؤرخ كارل بروكلمان)... كما هاجر كثير من الفلاحين من ألمانيا والنمسا والمجر إلى داخل الدولة لأسباب اقتصادية أكثر منها سياسية" وعندما كانوا يتعرضون لظلم أو قسوة غير قانونيين فقد كان ذلك بسبب فترات الفوضى والفساد نتيجة ضعف الدولة وليس نتيجة نظم منهجية أقرها العثمانيون[77].

ومن الصفات الفريدة التي تحلى بها الحكم العثماني ما رواه السفير النمساوي في بلاط السلطان سليمان جيسلان دي بوسبك الذي بُهر برعاية العثمانيين للمواهب واهتمامهم باجتذابها وتنميتها حتى أصبح كل إنسان يعتمد على مجهوده ويفخر بأنه وصل إلى المعالي بقدراته الذاتية رغم تواضع أصله مما حرم عديم الشرف والجاهل والكسول والعاطل من تبوء المناصب الرفيعة، " وهذا هو السر وراء نجاح العثمانيين في كل عمل أقدموا عليه، فتحولوا إلى جنس ساد العالم كله، واتسعت رقعة أراضيهم إلى هذا

الحد"[78]، في الوقت الذي كانت فيه أوروبا، كما يصفها، تعتمد الأحساب والأنساب في تقويم البشر، وكانت تهتم برعاية مواهب الحيوانات أكثر من مواهب الرجال، وتفصيل ذلك يطلعنا على سر من أسرار قوتنا السابقة وضعفنا الحالي: لقد خدم أوجير جيسلين دي بوسبيك سفيراً لإمبراطورية الهابسبورغ النمساوية في الدولة العثمانية بين سنتي 1554-1562، أي في عصرها الذهبي زمن السلطان سليمان القانوني، وكتب في سنة 1581 كتاباً عن سنوات تجربته فصل فيه انطباعاته عن الدولة العثمانية و"مدح النخبة المدنية والعسكرية العثمانية باعتبارها نخبة تُختار على أساس الكفاءة" كما يقول المؤرخ الأمريكي زكاري لوكمان، ومما قاله بوسبيك في هذا المجال: " لا يدين أي رجل بمكانته إلى أي شيء سوى جدارته الشخصية وشجاعته، ما من أحد يتميز عن الآخرين بفعل ميلاده، ويسبغ الشرف على كل إنسان وفقاً لطبيعة واجباته والمناصب التي شغلها... وعلى ذلك كان الشرف والوظائف والمناصب الإدارية عند الأتراك (العثمانيين)مكافآت على القدرة والجدارة، ولا يحصل غير الشرفاء، والكسولون، والمسترخون أبداً على تميز، وإنما يبقون مغمورين ومحتقرين، لهذا نجح الأتراك (العثمانيون) في كل شيء حاولوا عمله وأصبحوا عرقاً سائداً ويوسعون يومياً حدود حكمهم" ، ويعقب المؤرخ لوكمان إن بوسبيك يلاحظ بالمقابل باشمئزاز ملحوظ أن "طريقتنا مختلفة تماماً، ليس هناك مكان للجدارة، وإنما يعتمد كل شيء على الميلاد، فاعتباراته وحدها هي التي تفتح الطريق إلى موقع رسمي عال"[79].

ويقارن في مكان آخر بين اهتمام العثمانيين بالإنسان واهتمام الأوروبيين بالحيوان، فيقول "إن الأتراك يُسرّون إذا هم ظفروا برجل فريد المواهب فكأنهم كسبوا تحفة ثمينة وتجدهم لا يبخلون بأوقات عملهم ولا بجهدهم للأخذ بيده، خاصة إذا رأوا أن له استعدادات كبيرة في فن الحرب. أما نحن فمختلفون كثير الاختلاف عن الأتراك لأننا إذا وجدنا كلباً أو بازاً أو حصاناً، نُسرّ بذلك ولا نألو جهداً في الوصول به إلى منتهى الكمال، ولكن إذا صادف أن وجدنا رجلاً له استعدادات فائقة فإننا لا نكلف أنفسنا عناء استكمال قدراته، ولا نفكر في وجوب تربيته، فنحن نجد متعة فائقة عندما يقدم لنا حصان أجلّ الخدمات وكذلك باز أو كلب روّضا الترويض اللائق بينما يحصل

الأتراك على خدمات أفضل بكثير من إنسان ربي تربية كاملة مادام أن طبيعة الإنسان هي أجلّ بالاعتبار من طبائع الحيوانات"[80].

ويلاحظ أن بلادنا الإسلامية تركت هذه الفضائل العثمانية وتلقفها الغرب ولهذا نجح وتفوق علينا في الوقت الذي تراجعنا فيه وهُزمنا حين تمسكنا برذائله السابقة، فأصبحت مكانة الإنسان محددة بانتمائه ومولده وليس بكفاءته، كما أن الحيوانات في بلادنا كالجمال والخيل والماعز والحمام تلقى رعاية أكثر من البشر رغم الوفرة المادية التي تنفق بسفاهة، فيفضل أبناؤنا الهجرة إلى الغرب للبحث عن التقدير والاحترام لأن النابغين منهم لا يحصلون على الرعاية التي يحصل عليها التيس الجميل في بلادنا (!)

5 - الاستبداد السياسي كان مقيداً: نبعت تهمة الظلم الذي لف القرون العثمانية من صفة الاستبداد السياسي التي طالما ألحقت بالحكم العثماني وقد تطرقت إليها في دراسة تالية (آثار التغريب السياسي على المجتمع العثماني/ 1) وملخص ما جاء فيها أن سلطة السلطان حددت بسلطات أخرى حكمت رقعة الدولة، وأضيف هنا ما قاله مجموعة من المؤرخين عن تحديد سلطة السلطان العثماني بالشرع الإسلامي الذي يحكم جميع المسلمين ويؤلف قاعدة البناء السياسي والاجتماعي للدولة ويخضع له الجميع وهو من ضمنهم، ولهذا يستنتج برنارد لويس أن السلطان "لم يكن مستبداً حقيقياً"[81]، ويؤكد كارابل الناحية نفسها وهي أنه رغم سلطات السلطان الواسعة "كان هو نفسه مقيداً وخاضعاً للشرع الإسلامي كأي واحد من المسلمين، وكغيره ممن سبقه من الحكام، راعى السلطان العلماء والقضاة واحترمهم"[82].

ويشير المؤرخ كورتن إلى أن اتساع المناطق التي سيطر عليها العثمانيون، أضعف روابطهم مع المقاطعات البعيدة التي اتجهت إلى الحكم الذاتي، فلم تكن منطقة الجزائر مثلاً خاضعة عن قرب لسلطة اسطنبول، ومع خضوع المناطق الأقرب لمراقبة أكبر، فإن سلطة السلطان الفعلية أو البيروقراطية المركزية التي تصدر الأوامر وتفرضها، "كانت محدودة"، وكان هناك مصادر مستقلة عن السلطان لإصدار الأوامر مثل العسكر والعلماء، والأعيان الذين تخطوا سيطرته[83].

ويقول الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى إن السلطان العثماني لم يكن حاكماً مطلقاً بالمعنى المعروف، ورغم تمتعه بالسلطتين التشريعية والتنفيذية فقد كانت فرماناته تأتي في المرتبة الرابعة بعد القرآن الكريم والسنة الشريفة والمذاهب الفقهية الأربعة، ومن ثم كانت مراسيمه "تكميلية"، ورغم وجوده على قمة نظام الحكم، فقد كان عليه الحصول على فتوى شيخ الإسلام بانسجامه مع الشريعة"وكثيراً ما أفضى رفض المفتي إلى إرغام السلطان على العدول عن مشروعاته... وكان تصريح المفتي بأن السلطان لا يحترم الشريعة وأنه غير صالح للحكم كفيلاً بالتمهيد لخلعه... ومما يؤكد أن السلطان العثماني لم يكن يتمتع بالسلطة الطاغية المتواترة في كثير من الكتابات أن ملامح هامة من الحياة العثمانية كانت مستقلة في الواقع عن السلطة المركزية... ذلك أن السلاطين الأول كانوا يتجهون إلى ترك كل الشئون المحلية والمالية والإصلاحات العامة والبوليس في أيدي الحكام المحليين والإدارة المحلية-وبالتالي فقد كانت كل المدن تتمتع بمزايا وصلاحيات محلية واسعة"، وقد كان ولاء الأمة العثمانية لآل عثمان لأسباب دينية من الملامح البارزة في التاريخ العثماني ولم يجرؤ أي ثائر على أن يستبدل بهم أسرة حاكمة أخرى "وهو أمر لم تنعم به أي أسرة حاكمة في أوروبا"[84].

6 - الإقطاع مجرد اشتراك لفظي: استخدمت كثير من المؤلفات التاريخية صفة الإقطاع سيئة الصيت لوصم الحياة الاقتصادية في الدولة العثمانية وللاستدلال على الظلم الذي كان يلف أرجاءها استناداً إلى الاشتراك اللفظي مع الإقطاع الأوروبي، وليس هنا مجال تفصيل حقيقة الإقطاعات العثمانية ولمن كانت تمنح، فما يهمنا هو اختلاف النظام العثماني جذرياً عن الإقطاع في أوروبا، وفي ذلك يقول إيفانوف إن العثمانيين قاموا بتصفية الإقطاع وغيره من أشكال الملكية الإقطاعية التي كانت سائدة منذ أيام الموحدين والأيوبيين ونقلوا الأراضي إلى ملكية الدولة التي أعطتها للفلاحين الذين أُلغيت كل التزاماتهم الإجبارية المفروضة عليهم تجاه أصحاب النفوذ[85]، وكان صاحب الإقطاع، وفقاً لأندري كلو "ليس له أي حق في السيطرة على الفلاح ومقاضاته، فله مجرد حق الشرطي المرتبط بالقاضي الذي بدون قراره لا يمكن له اتخاذ أي إجراء قهري"[86]، ويلاحظ بيري أندرسون

أن الفرسان العثمانيين "لم يمارسوا أية سيادة إقطاعية على الفلاحين الذين كانوا يعملون في تيماراتهم"، وفي الوقت الذي كان الفلاحون يتوارثون إجارة القطع التي يحرثونها، لم يكن هذا الامتياز ممنوحاً للفرسان الملاك الذين لم يكن من سلطتهم أيضاً تغيير الضرائب وفق مشيئتهم وكان أمر تحديدها منوطاً بالباب العالي[87]، كما غابت القنانة قانونياً من الولايات العثمانية[88]، ولكل هذا لم تظهر طبقة إقطاعية وراثية في الدولة العثمانية إلا بعد إجراءات التغريب في القرن التاسع عشر.

7 - الركود الاقتصادي جهل ماركسي: اتهمت كتابات ماركس وإنجلز "نمط الإنتاج الآسيوي" الذي أدرجت تحته دول متباينة ومساحات واسعة، بالركود وعدم التطور لمدة آلاف السنين، فحياة الفلاح في القرن التاسع عشر هي نفسها حياة أسلافه منذ عشرات القرون بسبب غياب الملكية الخاصة للأرض، ولهذا نفى ماركس أن يكون للمجتمع الهندي مثلاً تاريخ حيث لا تغير ولا تجدد، وهو ما ينطبق على المجتمعات الإسلامية والعثمانية منها.

وقد أثبتت الدراسات الحديثة، وحتى اليسارية منها، محدودية معلومات مؤسسيْ المذهب وعدم إلمامهما بطبيعة المجتمعات غير الأوروبية التي أطلقا أحكامهما عليها، وفي ذلك يقول المؤرخ البريطاني إريك هوبزباوم عن معرفة ماركس وإنجلز: "كانت سطحية تماماً حول مرحلة ما قبل التاريخ، وحول أميركا ما قبل التاريخ وكانت معدومة تماماً حول أفريقيا، ولم تكن مبهرة حول الشرق الأوسط أثناء العصور الوسطى أو القديمة، لكنها أفضل بكثير حول بعض أجزاء آسيا خاصة الهند، ولم تكن كذلك فيما يخص اليابان، وكانت جيدة حول فترة العصور القديمة والعصور الوسطى في أوروبا"[89]، ويؤكد أندرسون نقص معلوماتهما عن آسيا وحتى تخلفهما عمن سبقهما من الدارسين، وأن فكرة ركود المجتمعات الآسيوية كانت من تجليات هذا الجهل لديهما لأن غياب النموذج الأوروبي عن هذه المجتمعات "لم يكن يعني أن تطورها كان بالنتيجة راكداً أو دائرياً وقد اتسمت بدايات التاريخ الآسيوي الحديث بتقدم عظيم جداً، بالرغم من أنها لم تتطور نحو الرأسمالية، وهذا الجهل النسبي هو الذي خلق وهم الطابع الراكد والمتماثل للامبراطوريات

الشرقية، في حين أن تنوعها وتطورها هما اللذان يلفتان، في الواقع، انتباه المؤرخين في الوقت الحاضر"[90]، وقد سبقت الإشارة إلى مواطن القوة والتطور في الاقتصاد العثماني.

* * *

ومن نافل القول أن كل هذه الحقائق لا تتفق مع الظلم والضعف والركود والجهل وبقية الصفات السلبية التي طبعت الأذهان عن الدولة العثمانية والتي لم يكن لها أن تصمد في وجه أوروبا القوية قروناً لو كانت هذه هي صفاتها، وربما كانت هذه الصفات أقرب إلى أوضاعها في آخر أيامها، وليس من أهدافي أن أنفي أي عيب عن فترة الحكم العثماني، فقد تعرض المثل عند تطبيقه للانحدار والفساد والبعد بدرجات متفاوتة عن المثل العليا مثل أي تاريخ بشري لاسيما إذا استمر طويلاً، هدفي الواضح هو أن أنفي أن القرون العثمانية طبعت جميعها بالصفات السلبية التي ناقشتها والتي يُحمّل تخلفنا المعاصر على أكتافها.

ومع ذلك فقد تميزت المراحل العثمانية الأخيرة بمقاومة ملحمية لظروف الضعف والإنهاك التي تمكنت منها، "وكان السلطان العثماني يحاول جاهداً الاحتفاظ بما عنده" رغم أنه "لم يكن في وضع يسمح له بفرض الحدود على أي كان"[91]، وظلت الدولة العثمانية "تكافح لإصلاح ذاتها والحفاظ على وجودها دولة حديثة، اضطرت في البداية إلى أن تستنزف مواردها المحدودة لتحمي شعبها من القتل على يد أعدائها، ثم إلى أن تحاول أن تقدم الرعاية للاجئين الذين تدفقوا إلى الامبراطورية عندما انتصر هؤلاء الأعداء"[92]، وكان لها حضور أيضاً في ساحة الإنجازات.

❖ إنجازات آخر أيام الخلافة تنفي مسئوليتها عن تخلفنا الحالي

لقد كتب الكثير عن مظاهر الضعف والتراجع في آخر سني الدولة العثمانية، ولكن الخلافة حققت إنجازات كبرى في آخر أيامها رغم كل ذلك، وإن كانت الأجيال الحديثة لا تذكر سوى رفض بيع فلسطين للصهاينة، إلا أن المتتبع يتبن له أن هذا الإنجاز لم يكن سوى أحد إنجازات أخرى كثيرة بل لم يكن

أكبرها، وهو لا يحتل سوى مكان ضئيل في مذكرات السلطان عبد الحميد، وسبب تضخمه لدينا هو انبطاح دولة التجزئة التي استسلمت للمستعمرين الذين اختلقوا كارثة الكيان الصهيوني فيما بعد، أما دولة الخلافة فكان ذلك الإنجاز الضخم عندنا إنجازاً ضئيلاً من إنجازاتها حتى في آخر أيامها زمن الضعف والتراجع والهزيمة، وقد تمتعت بلادنا العربية في ظلها بآخر مظاهر وحدتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لم تستطع الدول التي نشأت بعدها وفقا لاتفاقيات التجزئة كسايكس بيكو (1916) والحكم الثنائي (1899) والعقير (1922) وحداء وبحرة (1925) حتى مجرد العودة إلى هذه المظاهر فضلا عن تحقيق ما هو أفضل منها، وللاطلاع على إنجازات الخلافة في آخر أيامها يمكن مراجعة فصل قادم بعنوان: سياسات آخر أيام الخلافة.

❖ الاستنتاج

في زمن يعيد فيه المستعمِرون الاعتبار لتاريخهم الاستعماري زاعمين أنه تاريخ إيجابي حتى لمن كان ضحيته، من الأولى أن يكف فيه الضحايا عن تشريح ذواتهم ولوم تاريخهم العثماني الحديث الذي لم يدخر وسعاً للدفاع عن وجودهم وبقائهم ضد قوى عظمى قضى الله أن تكون في مرحلة الفتوة التي تجاوزناها منذ زمن فكان لها بذلك ميزة علينا في حلبة المنافسة ولم يكن بإمكاننا وقتها إعادة عقارب الساعة إلى الوراء بلمح البصر أو إنجاز القفزة المطلوبة في لحظات في وقت اقتضى إنجازها قروناً عند أصحابها(93) بعيداً عن القوى الخارجية المعرقلة التي لم تتواجد في التاريخ الغربي(94) ولكن حفل بها تاريخنا الحديث(95)، ومن الأجدى اليوم الانشغال بهموم اللحظة الحاضرة بدلاً من استمرار البكاء على ما فات والانشغال بتشويه مرحلة تاريخية اتسمت بإنجازات كبرى عجزت عنها المراحل التالية وبصمود عز نظيره آنذاك بين الأمم، وهو ما كان سيقودنا لو استمرت الإنجازات بنفس المستوى دون عرقلة إلى أن نلحق بعصرنا ونتمكن من مواجهته بطريقة أفضل مما اختاره الغرب لنا من تجزئة وتبعية استمرأناها، كما لا يمكن لنا اليوم الانطلاق بثقة لبناء المستقبل مادامت لدينا قناعات سلبية عن ماضينا الذي يستحق منا تقديراً أكبر يدعم قدراتنا التي يشلها اليوم انعدام الثقة بالذات

المؤدي للانبهار بما عند الأعداء ومن ثم الوقوع في فخ الاستلاب، في الوقت الذي تؤكد فيه الدراسات التاريخية الأجنبية المحايدة، أكثر من الدراسات العربية مع الأسف، وجوب فخرنا بهذا التاريخ الذي طالما استقيناه كله من مصادر معادية[96]، وما زلنا نزايد على سلبيات مدارس الاستشراق رغم تراجعها (كالعادة بعد فوات الأوان بانهيار الدولة العثمانية) عن كثير من الأحكام الجائرة التي ألصقتها بنا وقيامها بتقديم مراجعات ما زالت حبيسة الدوائر الأكاديمية وبعيدة عن إدراك الجمهور العربي.

◆ الهوامش

(1) دكتور حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، دار المعارف بمصر، 1973، ج1 ص 9 (من مقدمة الأستاذ الدكتور عبد العزيز محمد الشناوي).
ومن أمثلة الكتب المدرسية التي نشأت الأجيال عليها:
- محمد جمال الدين المسدى ومحمد أمين عبد الرحمن وأحمد حمزة سليمان، المرجع الواضح في تاريخ العرب الحديث والمعاصر للصف الثالث الثانوي، مكتبة الجهاد الكبرى، القاهرة، 1963، ص 5 و12.
- دكتور نور الدين حاطوم ودكتور شاكر مصطفى ودكتور جمال زكريا قاسم ومحمد عبد الفتاح عليان، تاريخ العرب الحديث والمعاصر للصف الرابع المتوسط، وزارة التربية، الكويت، 1977-1987، ص 6.

(2) زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، دار النهار للنشر، بيروت، 1986، ص 16.
- الدكتور أحمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1979، ج5 ص 750.
- الدكتور عبد الرحمن عزام، آخر الخلفاء، صحيفة الأهرام 22/ 10/ 1944، ص 4.

(3) زاكري كارابل، أهل الكتاب: التاريخ المنسي لعلاقة الإسلام بالغرب، دار الكتاب العربي، بيروت، 2010، ترجمة: د.أحمد إيبش، ص 239.

(4) نفس المرجع، ص 217.

(5) نفس المرجع، ص 197-198.

(6) د. عبد الوهاب المسيري، دراسات معرفية في الحداثة الغربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2006، ص 189.

(7) بيتر مانسفيلد، تاريخ الشرق الأوسط، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2011، ترجمة: أدهم مطر، ص 98-99.

(8) صوفي بيسيس، الغرب والآخرون: قصة هيمنة، دار العالم الثالث، القاهرة، 2002، ترجمة: نبيل سعد، ص 74.

(9) سعد محيو، مأزق الحداثة العربية من احتلال مصر إلى احتلال العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 87.

الدكتور مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 390.

Charles Issawi, An Economic History of the Middle East and North Africa, Routledge, London, 2010, p. 223.

(10) السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979، ص 96.

(11) Jonathan McMurray, Distant Ties: Germany, the Ottoman Empire, and the Construction of the Baghdad Railway, Praeger, Westport (Connecticut), 2001, pp. 112-113.

Robert Aldrich (ed), The Age of Empires, Thames& Hudson, London, 2007, p. 43.

(12) يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، 1990، ترجمة: عدنان موسى سلمان، ج 2 ص 134 و136 و865.

(13) جستن مكارثي، الطرد والإبادة مصير المسلمين العثمانيين (1821-1922م)، قدمس للنشر والتوزيع، دمشق2005، ، ص 36-37.

(14) الدكتور مجيد خدوري، الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1985، ص 24-25.

(15) زين نور الدين زين، ص 26-27.

(16) نفس المرجع، ص 21.

(17) نفس المرجع، ص 20-21.

(18) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار الفارابي، بيروت، 2007، ص 188.

(19) أحمد الشقيري، الأعمال الكاملة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ج1 ص 720 (حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء ص8).

(20) زين نور الدين زين، ص 21.

(21) نفس المرجع، ص 24-25.

(22) أ. د. فاضل مهدي بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2003، ص 372-373.

(23) فيليب كورتن، العالم والغرب: التحدي الأوروبي والاستجابة فيما وراء البحار في عصور الإمبراطوريات، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ترجمة: رضوان السيد، ص 273.

(24) إدهم إلدم ودانيال غوفمان وبروس ماسترز، المدينة العثمانية بين الشرق والغرب: حلب-إزمير-إسطنبول، مكتبة العبيكان، الرياض2004، ، ترجمة: د. رلى ذبيان، ص 67.

- أندري كلو، سليمان القانوني: مثل من التمازج بين الهوية والحداثة، دار الجيل، بيروت، 1991، ترجمة: البشير بن سلامه، ص 376.

(25) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية إبان العصر العثماني 1517-1789، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد التاسع، المجلد الثالث، شتاء 1983، ص 16-17.

(26) يوجين روجان، العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2011، ترجمة: محمد إبراهيم الجندي، ص 37.

(27) سوسن آغا قصاب وخالد عمر تدمري، بيروت والسلطان: 200صورة من محفوظات عبد الحميد الثاني 1876-1909، منشورات تراب لبنان بالتعاون مع بلدية بيروت، بيروت، 2002، ص 7.

(28) زين نور الدين زين، ص 60.

(29) يوجين روجان، ص 18.

(30) نيقولاي إيفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574، دار الفارابي، بيروت، 2004، ترجمة: يوسف عطا الله، ص 315.

(31) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني (الدراسات الخاصة)، هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت، 1990، ج 3 (دراسات الحضارة) ص 666 (الأستاذ فكتور سحاب، الفكر السياسي الفلسطيني بعد عام1948: الكتابات السياسية الفلسطينية حول قضايا أخرى).

(32) يوجين روجان، ص 65-67.

(33) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، ج 3 ص 666.

(34) أحمد الشقيري، ج 3 ص 2525-2544 و2561 (علم واحد وعشرون نجمة) وج 4 ص 3382 (صفحات في القضية العربية).

(35) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، ج3 ص 679.

(36) موقع صحيفة "اليوم السابع" الإلكترونية (الثلاثاء 30 إبريل 2013)
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1043199
(2014/3/6)

(37) دونالد كواترت، الدولة العثمانية 1700-1922، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ترجمة: أيمن أرمنازي، ص 33 و148-149.

(38) زين نور الدين زين، ص 25 و22.

(39) د. فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، 1988، ص 105.

(40) الدكتور أحمد شلبي، ج 5 ص 751.

(41) يوجين روجان، ص 33 و45.

(42) أندري كلو، ص 279.

(43) نفس المرجع، ص 424.

(*) تتميز بحوث المستشرق الصهيوني برنارد لويس عن الدولة العثمانية بكثير من الفوائد التي يمكن للباحث أن يستخلصها منها، وإذا عرف السبب بطل العجب، فهذا الموجه اليميني لسياسات المحافظين الجدد يتعامل مع التاريخ العثماني بصفته أثراً متحفياً زال الخطر من جهته، والمعروف أن الحضارة الغربية لا يضاهيها منافس في تسجيل الحقائق بعد انتهاء خطرها وفوات أوانها، أما موقفه الحقيقي من العالم الإسلامي المعاصر فيتجلى في تأييده المطلق بل توجيهه للسياسات الصهيونية للمحافظين الجدد الذين يتخذون منه أباً روحياً.

(44) الأستاذ برنارد لويس، استنبول وحضارة الخلافة الإسلامية، الدار السعودية للنشر والتوزيع، الرياض، 1982، ترجمة: الدكتور سيد رضوان علي، ص56-57.

(45) أندري كلو، ص 295.

(46) بيتر مانسفيلد، ص 50-51.

(47) بيري أندرسون، دولة الشرق الاستبدادية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983، ترجمة: بديع عمر نظمي، ص 26.

(48) د. عبد الوهاب الكيالي (تحرير)، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1993، ج3 ص 219 (السلطنة العثمانية).

(49) موسوعة ويكيبيديا العربية > معركة ليبانت (8/ 3/ 2014)

(50) د. وهيب أبي فاضل، موسوعة عالم التاريخ والحضارة، نوبليس، 2007، ج 2 ص 182.

(51) دونالد كواترت، ص 31.

(52) نفس المرجع، ص 39.

(53) نفس المرجع، ص 77.

(54) د. وهيب أبي فاضل، ج 4 ص152-153.

(55) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، 1982، ص 84.

(56) ثريا فاروقي، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2008، ترجمة: د. حاتم الطحاوي، ص 19 و54-56.

(57) بيري أندرسون، ص23-24.

(58) زاكري كارابل، ص 197.

(59) Jason Goodwin, Lords of the Horizons: A History of the Ottoman Empire, Henry Holt and Company, New York, 1999, p. xiii.

(60) زين نور الدين زين، ص 15-16.

(61) نفس المرجع، ص 175.

(62) نيقولاي إيفانوف، ص 311.

- أندري كلو، ص 44 و89 و176 و188-189.

(63) نيقولاي إيفانوف، ص 311.

- أندري كلو، ص 425.

(64) أندري كلو، ص 176.

(65) موقع صحيفة "اليوم السابع" الإلكترونية (30/ 4/ 2013).

(66) دونالد كواترت، ص 149-150.

(67) أستاذ دكتور عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1997، ج2 ص 813-814.

(68) الدكتور محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي (1514-1914)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993، ص 144-148.

(69) Bernard Lewis, From Babel to Dragomans: Interpreting the Middle East, Oxford University Press, 2004, p. 118.

- أندري كلو، ص 377.

(70) نيقولاي إيفانوف، ص 61-68 و309-331.

(71) شاخت وبوزورث، تراث الإسلام، سلسلة عالم المعرفة (8)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أغسطس/ آب 1978، القسم الأول، ترجمة: الدكتور محمد

زهير السمهوري، ص 286-288 (برنارد لويس، الفصل الرابع: السياسة والحرب).

(72) دونالد كواترت، ص 142.

(73) أندري كلو، ص 39 و44 و105و 349- 351.

(74) نفس المرجع، ص 11 و338.

(75) بيري أندرسون، ص 19-21.

(76) أحمد عبد الرحيم مصطفى، ص68-69.

(77) نفس المرجع، ص 130-131.

(78) أكمل الدين إحسان أوغلي (تحرير)، الدولة العثمانية: تاريخ وحضارة، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، 1999، ترجمة: صالح سعداوي، ج1 ص 585، (الأستاذ الدكتور بهاء الدين يدي يلديز، الباب السادس: المجتمع العثماني، الفصل الثالث: الدينامية الاجتماعية في المجتمع العثماني).

(79) زكاري لوكمان، تاريخ الاستشراق وسياساته: الصراع على تفسير الشرق الأوسط، دار الشروق، القاهرة، 2007، ص 96.

(80) أندري كلو، ص 314.

(81) Bernard Lewis, p. 118.

(82) زاكري كارابل، ص 194.

(83) فيليب كورتن، ص 272-273.

(84) أحمد عبد الرحيم مصطفى، ص 107-109.

(85) نيقولاي إيفانوف، ص 319.

(86) أندري كلو، ص 351.

(87) بيري أندرسون، ص 17-20.

(88) نفس المرجع، ص 42.

(89) الدكتور عبد الوهاب المسيري، الماركسية والتمركز حول الذات الغربية، الجزيرة نت، 29/ 12/ 2004.

(90) بيري أندرسون، ص 78-81.

(91) د. جيرمي سولت، تفتيت الشرق الأوسط: تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي، دار النفائس، دمشق، 2011، ترجمة: د. نبيل صبحي الطويل، ص 47.

(92) جستن مكارثي، ص 22.

(93) جستن مكارثي، ص27.

(94) حمدان حمدان، العراق وثمن الخروج من النفق: من محمد علي باشا إلى عبد الناصر فصدام حسين، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 2004، ص 98.
- الدكتور محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 19.

(95) حمدان حمدان، ص 99.
- جستن مكارثي، ص 27-28.

(96) الدكتور أحمد شلبي، ج 5 ص 750.

(4)

الأثر الاقتصادي للتغريب الرأسمالي على المجتمع العثماني

التحدي والاستجابة

كان شعور المسلمين بالتفوق على المجتمعات الأوروبية مانعاً إياهم من الحاجة إلى اقتباس شيء من أنماط حياتها، وقد استمر هذا الشعور مادامت الدولة الإسلامية في موقع القوة في ميزان القوى العالمية، وقد احتفظت الدولة العثمانية بهذا التفوق بطريقة ملحوظة إلى نهاية القرن السابع عشر، ورغم إحساس المسلمين بالحاجة إلى الإصلاح بعد تغير ميزان القوى لغير صالحهم في الوقت الذي شهد صعود أوروبا ودولها المختلفة على التتابع، فقد ظل إيمان المسلمين بتفوق ثقافتهم وعدم الحاجة إلى اقتباس خارجي إلا في المجالات العسكرية لغرض تعديل الميزان وإلحاق الهزيمة بأوروبا التي كانت تركع على أعتاب السلطان العثماني الذي لم يكن يشعر بالحاجة إلى إقامة تبادل دبلوماسي أو إرسال مبعوثيه إلى دولها التي هي أدنى منه[1] ويكتفي باستقبال مبعوثيها ويخاطب ملوكها بألقاب الولاة عنده، ثم تحول الأمر إلى الاعتراف بمساواة هذه الدول للدولة العثمانية ثم صار إلى التراجع والهزيمة أمامها.

وتقول دائرة المعارف الإسلامية إنه على الرغم من العلاقات السياسية والاقتصادية التي ربطت المجتمع العثماني بأوروبا لمدة قرون، فقد ظل هذا المجتمع ضمن دائرة الحضارة الإسلامية، وعلى الرغم من توالي الهزائم العسكرية والتراجعات الاقتصادية التي أصابته ونبهته إلى التفوق المادي والفني للغرب الأوروبي، فإنه وجد من الصعب أن يسلم بالتفوق الثقافي لأوروبا واقتصر اقتباسه منها على الاستعانة بمهرة أوروبيين في تنظيم الجيش والأسطول منذ القرن الثامن عشر الذي ما إن أشرف على نهايته حتى كان

هنالك في الدولة العثمانية من يسلم بالتفوق الثقافي الأوروبي[2].

بدأ إحساس المجتمع العثماني بالتأثير الغربي عن طريق التجارة التي بدأ ميزانها يميل لصالح البضائع الأوروبية نتيجة التطور التقني وبخاصة بعد الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر بالإضافة إلى الحماية الجمركية التي فرضتها دول أوروبا على الواردات إليها للحفاظ على صناعاتها، وقد سهلت الامتيازات الأجنبية التي كانت الدولة العثمانية قد منحتها لدول أوروبا هذا التغلغل الاقتصادي، فقد مُنح التجار الأوروبيون بموجبها الأمان وحرية التجارة داخل أراضي الدولة كما خفضت الضرائب التي كان عليهم أداؤها مما أعطاهم ميزة على التاجر المحلي، هذا في الوقت الذي تحولت فيه الصادرات العثمانية من الصناعات إلى منتجات الزراعة التجارية التي أصبحت تزود الأسواق الأوروبية باحتياجاتها من المواد الأولية.

وكان من مصادر التأثير الغربي على المجتمع العثماني أيضا تطور وسائل المواصلات وتغلغل رأس المال الأوروبي في الدولة[3]، ثم جاءت حقبة التنظيمات، وهي عملية إصلاح شامل وفق النموذج الغربي قصد منها إعادة صياغة المجتمع العثماني لوقف التدهور الذي ينحدر فيه، وقد سهلت هذه العملية التغلغل الاقتصادي الغربي الذي ترك آثاراً واضحة على هذا المجتمع وهو ما أحاول البحث فيه في هذا العرض الذي لن يحصر جميع الآثار بالطبع في هذه المساحة المحدودة ولكنه سيلقي الضوء على نماذج دالة منها.

❖ تعريف التغريب الاقتصادي

ما أريده من مصطلح التغريب الرأسمالي هو اتباع النموذج الاقتصادي الأوروبي نتيجة إرادة غربية، سلمية أو حربية، متفقة مع النموذج الرأسمالي الذي يطبق في دول المركز، أم مختلفة ومناقضة إياه، وسواء كان الاتباع طوعاً أو كرهاً، والآثار هي ما نتج عن هذا النهج، ويدخل في هذا التعريف التجارة الحرة سواء قبلت طوعاً كما في الحالة العثمانية أو فرضت بالقوة العسكرية كما حدث في الاستعمار أو الحروب التي شنت على الصين لنشر استعمال الأفيون فيها، وإن كان البحث في هذه الدراسة لن يتطرق لآثار

الاستعمار القسرية، كما يدخل في التعريف أيضاً الاستثمارات الأجنبية التي بنت كثيراً من وسائل المواصلات والبنية التحتية، هذا بالإضافة إلى الديون الأجنبية التي كان لها أثر واضح في البنية الاقتصادية العثمانية.

❖ الاختلاف بين معاملة الداخل ومعاملة الخارج سمة رئيسة للحضارة الغربية لا تستثني الكوارث الناتجة عن العدوان الغربي من التغريب

إن مخالفة النهج الذي اتبعته أوروبا خارج أوطانها لما مارسته في الداخل الأوروبي هو جزء رئيس في عملية التغريب، فلا يمكننا أن ندعي مثلا أن حروب الأفيون مثلا ليست جزءاً من الحضارة الغربية لأنها لم تمارس في الداخل الأوروبي، أو أنها مجرد انحراف عن مسار التنوير الغربي، وذلك لأن مجموع الممارسات في الداخل والخارج هي التي تبين الموقف الحقيقي لحضارة شملت العالم كله بنفوذها بل يمكننا القول إن الموقف من الآخر هو الكاشف عن حقيقة هذه الحضارة التي تميزت بهذا الانتشار فلم يعد جوارها محدوداً، ومن هنا أهمية حكم الآخرين عليها، كما تميزت بالهوة السحيقة بين ما حدث في الداخل وما منح للخارج، بين الشعار المرفوع والواقع المنظور فلم يكن التناقض مجرد أحداث هامشية بل كان السمة الغالبة على السياسات المتبعة، وعندما تكون تصرفات الإنسان متناقضة يُحكم عليه بمجموع أعماله وليس بالصالح منها فقط وبخاصة إذا اختص نفسه بالحسن وعامل الآخرين بالإساءة، فلا تُلغى حينئذ الإساءة من أعماله بل يُحكم بأنه منافق أو أناني مثلا.

ولقد كان الاستئثار من طبيعة دافع المنفعة والربح الذي حفز الغرب في علاقاته الخارجية وفي كل نواحي حياته، ولهذا فإن التناقض بين الداخل والخارج، النفس والآخر، هو جزء لا يتجزأ من مبادئ الغرب وسلوكه وليس مجرد انحرافات نادرة، وهذا لا يعني مطالبته بأن تكون المبادئ وحدها هي مسيرة السلوك بعيداً عن المصالح، ولكن ما حدث تاريخياً لم يكن مجرد تبادل منافع بين الغرب والكتل الحضارية الأخرى بل كان سعياً محموماً نحو التفرد بالمنفعة وحصرها في الذات وحرمان الأطراف الأخرى منها وعدم

التردد في استخدام أحط الوسائل للوصول إليها والرضا للنفس بارتكاب ما يحرّم فعله على الغير، وكان من الطبيعي في هذه الأحوال أن تتبدل المواقف السياسية بسرعة لهثاً خلف المصالح مما عبر عنه قادة غربيون عندما قالوا إنه لا وجود لصداقات أو عداوات دائمة بل المصالح وحدها هي الدائمة فقط.

❖ نظرة العثمانيين إلى أوروبا في بدايات التغريب

اتسمت نظرة المجتمع الإسلامي لأوروبا في القرن التاسع عشر بالتغير وفق تضاريس المواقف السياسية، ورغم حالة المواجهة التي سادت العلاقات العثمانية الأوروبية في القرون السابقة، فقد تغيرت النظرة إلى الأوروبيين عندما بدأ العثمانيون يشعرون-نتيجة الضعف-بالحاجة إلى الاقتباس من التطور الأوروبي[4]، وأيضا عندما بدأ تدخل بعضهم في المواجهات إلى جانب الدولة العثمانية في الزمن نفسه تقريبا[5]، وذلك ابتداء من الحرب مع روسيا (1787-1792)ثم الحملة الفرنسية 1798 حين عجز العثمانيون عن صدها بمفردهم ووقفت بريطانيا إلى جانبهم ثم انقلبت عليهم ليقف الفرنسيون إلى جانبهم في انقلاب واضح في المواقف والمواقع، ثم تدخلت الدول الكبرى-بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا وفرنسا-في الأزمة المصرية (1831-1840) ثم ساندت بريطانيا وفرنسا الدولة ضد روسيا في حرب القرم (1853-1856)، وقد انتشرت حالة من اليأس والتسليم في بداية ذلك القرن بالتفوق الغربي كما مر ذكره، وأدى هذا إلى الاعتقاد بأن استرضاء أوروبا-التي زاد تدخلها في الشئون العثمانية-بالأخذ بالنهج الأوروبي سيؤدي إلى ازدهار الدولة وزيادة الثقة بحكومتها[6] (ستظهر الأيام أن ازدهار الدولة لم يكن هدف أوروبا من التدخل)، وقد ساد النفوذ الروسي-الذي ساند الدولة ضد محمد علي باشا في الأزمة المصرية-إلى اندلاع حرب القرم (1853)حين ساندت كل من بريطانيا وفرنسا العثمانيين ضد روسيا ومن ثم ساد نفوذهما في الدولة إلى بداية الثمانينات[7] حين احتلت فرنسا تونس (1881) واحتلت بريطانيا قبرص (1878) ومصر (1882) مما نفّر العثمانيين منهما ومن مجمل السياسة التغريبية الاسترضائية وجعلهم يتجهون صوب ألمانيا بحذر في عملية تحول في وجهة الإصلاح نحو الأصول الإسلامية ومواجهة التغريب الثقافي مع الإفادة

من التقنية الغربية[8]، وأصبح الخلاف الداخلي في الدولة في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر ليس على مبدأ التحديث بين أنصاره وبين المحافظين من العلماء والأعيان، فقد أجمع الكل على وجوبه ولكن وقع خلاف على هويته بين أنصار التحديث المستقل والمحافظ على الهوية العثمانية وأنصار التحديث الذي يهمل الاستقلال والهوية ويقلد الغرب دون تحفظ ويخدم مصالحه الاستعمارية في المنطقة[9].

❖ إجراءات التغريب

بدأت عملية التأثر بالغرب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر واتخذت صفة رسمية مع صدور فرمان كلخانة في سنة 1839 أثناء احتدام الأزمة المصرية في الدولة العثمانية، وكان القضاء على الجيش الإنكشاري سنة 1826 هو الخطوة التي أزالت المعارضة للإصلاح العسكري كما كانت الخطوة الأولى التي مهدت الطريق لسيادة الليبرالية الاقتصادية بعد زوال الدعم عن دعاة الحماية الاقتصادية من الحرفيين وأرباب الطوائف الحرفية المنتمين لهذا الجيش الذي كان حاميهم الأكثر تنظيماً ونفوذاً بعد تحولهم من الاحتراف العسكري إلى الحياة المدنية[10]، كما عقدت في أثناء الأزمة المصرية أيضا معاهدات التجارة الحرة مع عدد من الدول الغربية بين 1838-1841 وكانت معاهدة بلطة ليمان مع بريطانيا في سنة 1838 هي الأبرز من بينها حين أراد العثمانيون الحصول على التأييد البريطاني لمواجهة الخطر الروسي بالإضافة إلى خطر محمد علي باشا، ثم تأكدت هذه التوجهات في الفرمان الهمايوني بعد حرب القرم (1856)الذي اتخذ صفة الالتزام الدولي في معاهدة باريس في تلك السنة بعد تأييد الإنجليز والفرنسيين للعثمانيين في تلك الحرب التي نتج عنها بالإضافة إلى ذلك تورط الدولة العثمانية لأول مرة في تاريخها بالديون الأجنبية التي فتحت أبواب الجحيم على استقلالها وسيادتها وساهمت في إحكام الإجراءات التغريبية حولها، كما سهل الفرمان المذكور تسلل رأس المال الأجنبي[11] إذ بدأت في تلك الفترة عملية تحديث البنية التحتية للمواصلات في الدولة العثمانية ببناء السكك الحديدية أساساً بأموال الاستثمار الأجنبي الذي هدف من إنشائها إلى تحفيز تجارته بالوصول

إلى مواقع المواد الأولية وتسويق بضائعه في نفس الوقت، وصدر قانون الأراضي سنة 1858 تبعه قانون يسمح بتملك الأجانب العقارات سنة 1867 بعدما كان ذلك من المحظورات عليهم.

أكدت التنظيمات على الإصلاحات السياسية أكثر من غيرها، ولم تحفل فرمانات الإصلاح الرسمية بإجراءات اقتصادية تفصيلية للنهوض بمالية الدولة[12]، واكتفى طابعها الاسترضائي بتسهيل منح الامتيازات للاستثمار الأجنبي والسماح بتملك الأجانب العقارات في الدولة[13]، ولم يكن من العجيب أن تساند أوروبا هذه الإجراءات التي صاحبها أمل فيها لدى رجال الدولة العثمانيين أن تؤدي إلى نهايات سعيدة، فأصبحت هناك "مودة واضحة بين السفارات الأوروبية والبيروقراطية الإصلاحية" وتنامى نفوذ الحكومات الأوروبية في الإدارة اليومية للدولة العثمانية[14]، ولكن لم تتحقق آمال المصلحين رغم كل ذلك وكانت النتيجة الفعلية لهذا الارتباط هو أن "دفع جهاز الدولة المركزية ثمن التأييد الأوروبي" كما يقول المؤرخ دونالد كواترت[15]، كما أدت سياسة الاسترضاء إلى زيادة التوحش الإمبريالي الغربي كما يقول الباحث أحمد صلاح الملا[16]، ونتائج هذا الارتباط بالغرب هو ما يبحثه هذا المقال.

❖ الخيار التغريبي بدأ طوعاً

يقول المؤرخ دانيال غوفمان إنه خلافا لحال المستعمرات الخاضعة للهيمنة البريطانية المباشرة "لم يتمكن الإنجليز من فرض مسار سياسي على الإمبراطورية العثمانية يلزمها بالأهداف الاقتصادية لتلك الدولة"، فكان على الحكومة البريطانية مفاوضة الحكم العثماني من أجل تحقيق أهدافها، ولم تكن الإصلاحات العثمانية التي تكاثرت في القرن التاسع عشر إلا "انعكاساً لمطامع ومطامح كل من لندن وإسطنبول على حد سواء"[17]، فإلى أين قادتنا أوهام تطابق المصالح مع الغرب آنذاك والتي مازلنا نحلم بها إلى اليوم رغم سلبية النتائج التي عصفت بنا منذ البداية؟

❖ أهداف السياسات الغربية

رغم ادعاءات الغرب برفع ألوية الحضارة ونشر أعلام المدنية بين الأمم المتخلفة، فإن هدف السياسات الغربية كان تحقيق الأرباح ولو على حساب الآخرين الذين يفترض أن ينشر التقدم بينهم، ووسيلة ذلك التي تحولت إلى هدف دائم هي تحطيم المقومات الاقتصادية المستقلة بحجة تخلفها وربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الغربي ليصبح تابعاً له بحجة تحديثه[18]، وعند الحديث عن أهداف السياسة البريطانية في الدولة العثمانية يقول المؤرخ كواترت إن بريطانيا كانت "تحتاج بالدرجة الأولى إلى الاقتصاد العثماني للحصول على المواد الخام المستوردة وأسواق التصدير لصناعاتها التي كانت تنمو بسرعة كبيرة، وهي حاجة صارت ملحة بسبب انتشار نزعة الحماية بين زبائنها الأوروبيين وكانت تتصاعد في ذلك الوقت"[19].

بالإضافة إلى ذلك فقد حل زمن تعارضت فيه أهداف السياسة البريطانية في الشرق العثماني حيث كانت بريطانيا تعمل في الوقت نفسه على الحفاظ على الدولة العثمانية بصفتها سداً في وجه التمدد الروسي من جهة، ومن جهة أخرى تعمل للحفاظ على مصالحها التجارية في الدولة بصفتها سوقاً للبضائع البريطانية، ففضلت بريطانيا مصالحها التجارية على حساب سلامة الدولة العثمانية[20] التي أصبحت هدفاً لأطماعها الاستعمارية بعد مؤتمر برلين حين احتل الإنجليز جزيرة قبرص (1878) ثم مصر (1882) وتاجروا بولايات عثمانية أخرى مع شركائهم الأوروبيين، وهو ما يدل على طبيعة الأهداف الربحية التي ناقضت الشعارات الحضارية التي رُفعت.

ويلاحظ المؤرخون الاقتصاديون أن الاستثمار الذي قامت به رؤوس الأموال الأجنبية في الدولة العثمانية كان يتركز في المال (منح القروض)وبناء البنية التحتية لتسهيل التجارة بالحصول على المواد المحلية الأولية وتسويق البضائع الأجنبية المصنعة، أما المجالات الصناعية والزراعية والتعدينية فقد عانت من الإهمال[21]، ويلاحظ المؤرخان شو أن القوى الكبرى لم تقم بحفز الصناعة العثمانية بالاستثمارات التي اهتمت فقط بشبكة المواصلات والمواد الأولية التي تعود بالفائدة على هذه القوى، بل إنها استخدمت الامتيازات

الأجنبية لكبح تقدم العثماني وإبقائه حيث هو بلا تقدم[22].

ويفصل المؤرخ شارل عيساوي التباين بين المصالح المحلية والأجنبية بالقول إن هدف الأجانب كان التحكم بالاقتصاد ومحاولة صياغته لخدمة المصالح الأوروبية، أما الحكومات الشرقية فأرادت إصلاح بنيانها لصيانة استقلالها وتحديث مجتمعاتها، ولهذا اهتم الأجانب بتحقيق ما يخدم أهدافهم وهو الحصانة ضد الحكومات المحلية والتي حققتها الامتيازات التي أعطتهم مزايا على المواطنين المحليين واستثنتهم من دفع ضرائب عالية، كما اهتموا بتطبيق حرية التجارة وشبكة المواصلات والبنية التحتية التي تسهل التجارة بالإضافة إلى استقرار العملة واسترداد ديونهم[23].

ولا حاجة للتأكيد على أن هذه الاهتمامات كانت أسباباً في تراجع المجتمعات الشرقية لا تقدمها، فالتجارة الحرة والامتيازات والديون كلها كانت معاول تهدم البنيان الاجتماعي وهو أمر لم يكن يهم حَمَلة عبء الحضارة الذين كانوا يسعون للتميز عن "المتخلفين" وليس دمجهم في بنيان الغرب الحضاري كما مر، وأمام العدوان الغربي الذي شن حروباً كثيرة على الشرق كان هم الحكومات المحلية الرئيس تحديث جيوشها وكادر موظفيها لضمان سيادتها على كامل أراضيها لتحقيق الأمن اللازم للتقدم[24].

وبهذا نرى تباعد الأهداف بل تناقضها في ظل اختلال ميزان القوى وعدوان طرف على آخر عدواناً عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، وإن تحققت بعض الفوائد، فإنها كانت جانبية ولا أثر لها في مسيرة التطور كما سيرد، ولا نطالب الغرب أو غيره برعاية مصالحنا أو تحقيق تقدمنا بالطبع، ولكن ما حدث في التاريخ يتعدى عدم تحقيق الشعارات التي رفعها الغربيون عن حمل ألوية الحضارة إلى العالم ليصل إلى حد محاربة تقدم الآخرين لأنه يصطدم بالمصالح الغربية كما شخصها أصحابها بل العمل على إبقاء هؤلاء الآخرين متخلفين لو اقتضت المصالح أيضا كما سنرى في الأمثلة اللاحقة.

❖ التنظيمات العثمانية امتداد للامتيازات الأجنبية

وقبل الدخول في نتائج الإجراءات التغريبية التي حدثت في القرن التاسع

عشر لابد من الإشارة إلى أن التنظيمات العثمانية التي سميت التنظيمات الخيرية، فتحت الأبواب لعملية التغريب وما رافقها من معاهدات جاءت نتيجة لالتزامات الدولة في زمن ضعفها تجاه معاهدات الامتيازات الأجنبية التي توسع العثمانيون في عقدها ابتداء من القرن السادس عشر بناء على ممارسات تاريخية لمن سبقهم وكانوا يمنحون بها التجار الأوروبيين القادمين لأراضي السلطان مزايا كتحديد الضرائب الواجبة عليهم ومنحهم الأمان في تجوالهم وتحكيم قناصلهم في مشاكلهم وفق قوانينهم وغير ذلك من منح كان السلطان في زمن القوة يتصدق بها عليهم لتحقيق أهداف عثمانية سياسية كتفتيت الجبهة الأوروبية ومنعها من الاتحاد ضد العثمانيين تحت لواء امبراطورية الهابسبيرغ النمساوية، واقتصادية كتشجيع التجارة خلال الطرق القديمة بعد تحول طرقها عن الشرق العثماني إلى رأس الرجاء الصالح[25].

لم تكن هذه الامتيازات في البداية ثقلا على الدولة بل حققت لها أهدافا حيوية في زمنها وما كان من الممكن آنذاك التنبؤ بمآل الأحوال بعد قرون[26] حين ضعفت الدولة العثمانية وقويت دول أوروبا وأصبحت هذه الامتيازات قيوداً على سيادة العثمانيين واستقلالهم وجاءت إجراءات التغريب لتسير على منوالها في منح المزايا لهم ولذلك لم يكن من المبالغة القول إن التغريب عموماً والتنظيمات خصوصاً جاءت امتداداً لسياسة الضعف تجاه الامتيازات وقامت بدورها بتعزيز هذه الامتيازات[27].

❖ حرية التجارة: فشل القبول الطوعي بالحلول المستوردة في تحقيق الازدهار

كانت التجارة الحرة هي البند الأول الذي كسبه الغرب من السياسة العثمانية وذلك ضمن المعاهدات آنفة الذكر التي حددت فيها الدولة العثمانية الضرائب على الواردات وتعهدت بعدم زيادتها إلا بموافقة الطرف الأوروبي، وكانت الفلسفة السياسية والاقتصادية الليبرالية التي اعتنقها أنصار التغريب والنقل عن أوروبا في القرن التاسع عشر تطالب بإزالة الحواجز الجمركية وتوسيع النشاط الاقتصادي[28] بصفة ذلك طريقا لازدهار جميع الدول التي

يتخصص كل منها في إنتاج زراعي أو صناعي محدد حسب تقسيم العمل الدولي، وقد تبنى الغربيون حرية التجارة بعد زمن من ممارسة الحماية الجمركية لحماية صناعاتهم عندما كانت ناشئة، وبعد أن وصلت هذه الصناعات إلى مستوى فني عال من القدرة على المنافسة، وفي الوقت الذي فرضوا فيه الحماية لصناعاتهم ولم يتمكنوا من فرض التحرير على بعضهم بعضاً[29]، فرضوا تحرير التجارة على بقية العالم بالضغوط السياسة أحياناً وبالقوة أحياناً أخرى[30]، إلا أن الإصلاحيين العثمانيين تبنوا هذه السياسة "طوعاً" ضمن خططهم التغريبية القائمة على استرضاء أوروبا لنيل تأييدها ضد محمد علي باشا[31]، وفي الوقت الذي لم يفكر فيه قادة الإصلاح بفرض سياسات حمائية لصالح الصناعة المحلية[32]، كان الأوروبيون يعلمون تمام العلم الأثر التدميري لسياستهم على اقتصاد الآخرين وصناعاتهم رغم كل الحديث الطويل عن المزايا المتبادلة للتجارة الحرة، "ففي مواجهة هذا الطوفان من المنسوجات الأوروبية الرخيصة، التي لم يكن يُفرض عليها سوى الحد الأدنى للغاية من التعريفات الجمركية، لا يكون مفاجئاً أن يضطر الكثيرون من العاملين في حقل الغزل والنسيج والصباغة في الشرق الأوسط إلى الخروج من هذا المجال؛علماً أن آخرين قد قاسوا بدرجة كبيرة من جراء أنه صار من الأصعب العثور على إمدادات محلية من القطن والحرير، سواء نتيجة لانخفاض الإنتاج أو لمنافسة المشترين الأجانب في شرائها.لكل هذه الأسباب، فإن معظم المراقبين الأوروبيين الذين كانوا يكتبون في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر كانوا يتنبئون مبتهجين بالدمار الشامل لصناعة النسيج في الشرق الأوسط"[33]، هذا في الوقت الذي كانت فيه تجارة المنسوجات تؤلف البند الرئيس في التجارة العالمية في القرن التاسع عشر وأكثر من نصف الصادرات البريطانية[34]، وقد تمكنت المنسوجات القطنية البريطانية لغاية سنة 1910 من الاستيلاء على ثلاثة أرباع السوق العثماني.

ولم تقتصر معاهدات التجارة الحرة على تحديد قيمة الضرائب، إذ أدت أيضا إلى إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية والحق في فرض القيود والضرائب على الصادرات الذي كان محمد علي باشا قد أقام عليه نهضته الصناعية والعسكرية في مصر، وأدى هذا الإلغاء باسم حرية التجارة إلى تدمير

الأساس الاقتصادي لهذه النهضة ثم حرمان الحكومة المركزية من موارد مالية هي في أمس الحاجة إليها مما جرها فيما بعد إلى فتح أبواب جحيم الاقتراض زمن حرب القرم (1854)[35]، وقد حاول محمد علي أن يتجاهل متطلبات معاهدة التجارة الحرة ولكن النفوذ الأجنبي أجبره على إلغاء احتكاراته فأغلقت المشاريع الصناعية التي كانت بدورها قد حطمت الصناعات التقليدية فأدى التدخل الغربي إلى محو الصناعة نهائياً[36]، والغريب أن دول أوروبا التي استخدمت الوالي ضد السلطان أولاً ثم السلطان ضد الوالي ثانياً عادت فيما بعد محمد علي لتشجع استقلال مصر عن السلطان تمهيداً لوقوعها في براثن الاحتلال البريطاني.

كما نصت معاهدات التجارة الحرة على منح التجار الأجانب حرية الحركة داخل الدولة العثمانية ومنحهم حقوق الرعايا المفضلين للدولة فيما يتعلق بالتجارة الداخلية مما أفشل المحاولات العثمانية لعزل هذه التجارة عن مساوئ الامتيازات الأجنبية[37].

وبهذا نرى أن استيراد الحلول التي نجحت في الغرب وإسقاطها على واقعنا دون مراعاة التسلسل التاريخي الذي أوصل الغرب لهذه الحلول أو اختلاف الظروف بين ظروفنا وظروفه ليس تجربة ناجحة ولا تؤدي إلى الازدهار الذي حاول تحقيقه من كان قبلنا.

❖ التجارة مع الغرب تعمل على تحطيم الاكتفاء الذاتي للمجتمع الشرقي

أدى نمو التجارة مع أوروبا بعد الثورة الصناعية إلى تحول القطاع الزراعي العثماني من زراعة القوت التي تكفي حاجات المجتمع من الغذاء وترتبط بها صناعات حرفية تكفي حاجاته من السلع المصنعة، إلى الزراعة التجارية التي تستهدف تزويد الغرب الأوروبي بحاجته من الغذاء والمواد الأولية[38] كالقطن مثلاً لتتخصص المراكز الصناعية الغربية في إنتاج البضائع المصنعة التي تصدر بدورها إلى الشرق والعالم فيما يعرف بالتقسيم الدولي للعمل (أي أن تكون زراعة الغذاء والمواد الأولية من نصيب الأطراف

المتخلفة والصناعة من نصيب المركز الأوروبي المتطور)، وهو ما أدى إلى سير المجتمعات الشرقية في طريق فقدان الاكتفاء الذاتي.

❖ الديون والرقابة المالية الأجنبية: فشل الإشراف الأجنبي والقبول المكره على الحلول المستوردة في تحقيق الازدهار

إذا كان رجال الإصلاح العثماني قد قبلوا بحرية التجارة وتبعاتها طوعاً انطلاقاً من ظروف داخلية، فإن الأمر مختلف مع الديون الخارجية وتبعاتها التي ترددت الدولة كثيرا قبل الإقدام عليها رغم التشجيع الأوروبي على وقوعها في هذا الفخ[39]، ومن الملفت أنها لم تقبل الاستدانة إلا في أواخر أيامها، أي بعد مرور زمن على القرن الأخير من حياتها وذلك نتيجة الأعباء الكبيرة التي ألقتها عليها حرب القرم (1853-1856)ضد روسيا، وظلت الأعباء العسكرية-التي تطلبها صد العدوان الغربي المستمر-والديون التي تطلبتها هذه الأعباء تستهلك معظم الميزانية العثمانية إلى آخر أيام الدولة، فكانت هذه بوابة واسعة للإضرار باستقلالها وسيادتها، وجرّت هذه الديون الهيمنة الأجنبية على المالية العثمانية بل وعلى القرار السياسي أيضاً بحجة حفظ حقوق الدائنين في البداية بالمبعوثين والمستشارين والممثلين عن حملة السندات الذين كوّنوا المجلس الأعلى للمالية (1860)الذي أصبح "المشرف الرئيس على الإصلاحات المالية في الدولة العثمانية"[40]، ثم بعدما أعلنت الدولة إفلاسها سنة 1875تكونت خلفاً للمجلس المذكور إدارة الديون العمومية سنة 1881 من ممثلين عن الدائنين ووضع تحت إشرافها ما بين 20%-30% من الإيرادات العثمانية لإنفاقها على خدمة الديون، أي الفوائد بالإضافة إلى الأقساط، وإذا كانت الإدارة قد أدت عملها بكفاءة، لصالح أصحاب الأموال الأجانب بالطبع، فإن أداءها لم يؤد إلى تغيير في مكانة الدولة العثمانية ضمن تقسيم العمل الدولي بين أجزاء الاقتصاد العالمي، إذ ظلت مورداً للمواد الأولية وسوقاً للبضائع الغربية ولم يؤد الإشراف الأجنبي على ماليتها إلى تحسين وضعها الاقتصادي[41]، بل كانت مع بقية دول الأطراف عاملاً في زيادة التراكم الرأسمالي الإمبريالي لدول المركز[42] وذلك بفعل الأداء الفعال لتلك الإدارة، ومع ذلك فقد عد المؤرخان شو أن نصيب

إدارة الديون كان ضئيلاً من إجمالي الزيادة الكبيرة في الإيرادات العثمانية (43%) التي حققها البرنامج الاقتصادي الإصلاحي الذي طبقه السلطان عبد الحميد في أثناء ربع قرن إلى سنة 1907، وتلك المساهمة المتواضعة غير كافية لتبرير فرض الرقابة الأجنبية على المالية العثمانية (ص 225).

نعم لقد شجعت إدارة الديون العمومية المستثمرين الأجانب على الاستثمار داخل الدولة العثمانية في السكك الحديدية والموانئ والمرافق العامة، "لكن ثمن ذلك كان هيمنة رأس المال الأجنبي على الاقتصاد العثماني"، كما أدت القروض والاستثمارات الأجنبية إلى إحداث تغيرات ضرورية في البنية التحتية للدولة، "لكن الثمن كان باهظاً"[43] أيضا، فإضافة إلى عبء الديون الثقيل والانتقاص من سيادة الدولة واستقلالها، فإن المنطق التنموي لهذه الهيمنة لم يؤت أكله فظلت الأرباح-كما مر- تصب في جيوب المنتفعين الأجانب الذين وقفوا بكل قوة لعرقلة أي تقدم ذاتي متكامل يخرج زبائنهم من تحت سيطرتهم كما سيأتي، ولهذا لم يكن لنا أمل بالتطور في ظل هذه السيطرة.

❖ الديون مقدمة الاحتلال

هذا فيما يتعلق بالديون العثمانية، أما الدول الصغيرة التي احتفت بفكرة الاستقلال والابتعاد عن المجال العثماني الموحد فقد دخلت بوابة الاستدانة لأجل الإسراع في عملية التحديث وبناء الكيانات المستقلة، واندفعت في سبيل الفرنجة للوصول إلى التماثل مع أوروبا[44] حتى في مظاهر الترف السفيه الذي لا تقدر عليه مجتمعاتنا البسيطة خلافاً لأوروبا الغنية، ولأن هذا الإنجاز يتطلب زمناً طويلاً حتى بالمعيار الغربي، وذلك لكي تتمكن المجتمعات التقليدية من استيعاب التقنيات الحديثة التي لم تحصل على الوقت الكافي للتوطن في هذه المجتمعات، فقد أثقل التغريب-السفيه أحياناً كثيرة- كاهل هذه الكيانات ودفعها نحو المزيد من التبعية لمصادر التقنية الحديثة ولمزيد من الديون للإسراع في تحقيق أهدافها[45]، فكانت الهيمنة على مواردها بعد إفلاسها أشد من الهيمنة على الدولة العثمانية التي استفادت من

ثقلها الدولي في الحفاظ على استقلالها عن الأجانب[46]، أما الصغار فقد أدت ديونهم إلى السيطرة الأجنبية عليهم في النهاية بالحكم الأجنبي متمثلاً في مستشارين ثم وزراء ثم الوقوع تحت الاحتلال المباشر بذريعة الحفاظ على أموال الدائنين كما حدث لتونس (1881)ومصر (1882)والمغرب (1912).

❖ الاستثمارات الغربية في السكك الحديدية: فشل "التقاء المصالح" في تحقيق الازدهار

كان استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في إنشاء السكك الحديدية العثمانية مثلاً نموذجياً لما سمي "التقاء المصالح" بين التنمية الشرقية والمصالح الغربية، وفي الوقت الذي احتاجت فيه الدولة العثمانية إلى إنشاء هذه الخطوط الحديدية حين بدأت تنتشر في أنحاء العالم، كانت إمكاناتها المالية قد نقصت إلى حد لم يعد فيه من المتيسر الاعتماد على النفس في بناء هذه المشاريع الحيوية، ولهذا عهد بها إلى أصحاب رءوس الأموال البريطانية والفرنسية الذين اقتضت مصالحهم تحفيز التجارة مع العالم العثماني باستيراد مواده الأولية منه وتسويق السلع الأوروبية فيه وجاء اختراع القطارات ليهيئ وسيلة أكثر فعاليه في نقل البضائع والمسافرين من طرق النقل القديمة، وقد استفاد الشرق العثماني من إنشاء الخطوط الحديدية فوائد جمة أتت استجابة لحاجته الذاتية التي أملت عليه المبادرة بطلبها، ومن هذه الفوائد:

فوائد اقتصادية: كتطوير الكفاءة الإدارية في جمع الضرائب وتشجيع الزراعة بربط أراضيها بمصارف التسويق كالمدن والموانئ وهو ما سيخفض نفقات النقل ويمكّن المزروعات المحلية من منافسة المزروعات الواردة التي تباع بأسعار منخفضة وفقاً لمعاهدات التجارة الحرة، كما ستؤدي زيادة المحاصيل إلى زيادة العائد الضريبي في الدولة، وستخفض القطارات من أجور نقل المسافرين فيزيد التنقل الداخلي المصحوب بانتشار العمران في المناطق التي تمر بها القطارات فزاد عدد السكان وظهرت صناعات متعلقة بالحديد والصلب.

وفوائد سياسية: بتقوية سلطة الدولة في الأقاليم البعيدة التي سيصبح نقل الجند إليها أكثر سهولة.

وفوائد عسكرية: بسرعة نقل الجيوش إلى جبهات القتال كما حدث في حروب اليونان (1897) والبلقان (1912) والحرب الكبرى (العالمية 1914)[47].

ولكن الآثار لم تقتصر على الفوائد لأن الأطراف التي موّلت هذه الخطوط الحديدية كان لها نصيبها من الإفادة، وليست المشكلة هنا بل في أن فائدة الغربيين كانت على حساب العثمانيين وأدت إلى الإضرار بهم: فمن ذلك تقسيم الدولة إلى مناطق نفوذ بين الدول الكبرى حسب هوية الاستثمارات الغالبة في كل منطقة وهو ما تطور بعد الحرب الكبرى الأولى إلى تقسيم الدولة نفسها بين الإنجليز والفرنسيين وفق ما حازه كل طرف فيما سبق، كما ساهم انتشار البضائع الغربية الرخيصة في تدمير صناعات محلية وتغير توجه التجارة العثمانية التي كان معظمها داخلياً نحو التجارة مع الخارج لاستيعاب بضائعه وتزويده بالمواد الأولية[48].

ومن السلبيات الظاهرة التي أشار إليها المؤرخون الاقتصاديون الضمانات الكيلومترية التي منحتها الدولة العثمانية لأصحاب الامتيازات الذين أنشئوا السكك وضمنت لهم بها حداً أدنى من الأرباح عن كل كيلومتر يتم بناؤه، ومن المؤرخين من رأى ثمن هذه الضمانات مرتفعاً جداً ومنهم من رآها وسيلة رئيسة لنهب الدولة نهبا ربويا على يد رأس المال الأجنبي[49]، وهناك أيضا من رأى أن التقدم الذي أحرزته القطارات في الدولة العثمانية وصل إلى نقطة استيعاب الأضرار التي نتجت عن هذه الضمانات وأن المستقبل كان سيشهد مزيدا من التقدم[50]، ويجمل هرشلاغ الرأي بالقول إن تعهد الحكومة العثمانية بحماية المستثمرين له مبرر اقتصادي خصوصاً إذا كان المشروع حيوياً، ولكنه يلوم المستثمرين الأجانب الذين جاوزوا المعقول حين طالبوا في نفس الوقت بالنقيضين: حرية الحركة لرءوس أموالهم من ناحية، والتدخل الحكومي لصالحهم من ناحية أخرى، وهو اعتراض يتضاعف في بلد متخلف يعاني النقص في رؤوس الأموال وحالته المالية توقعه بصورة متزايدة ومستمرة في أنياب الدائنين واستعبادهم[51]، ويرى شارل عيساوي أنه رغم السلبيات التي صاحبت إنشاء القطارات فلم يكن لها بديل[52].

ويلاحظ أن قسماً من الفوائد التي عادت على الدولة العثمانية من بناء السكك الحديدية كان لها نتائج سلبية على المدى البعيد لأنها كانت جزءاً من عملية اندماج بالسوق الغربي واقتصاده وليست تطوراً ذاتياً يؤدي إلى نهضة اقتصادية مستقلة كالتي حدثت في أوروبا نفسها، ويرى الدكتور جورج قرم أن تحويل أرباح الاستثمارات الأجنبية إلى الغرب عطل أثر التنشيط التحديثي المتوقع من هذه الاستثمارات[53]، وقد كانت المبالغ التي خرجت من الدولة إلى المستثمرين والمقرضين بين سنتي 1854-1914 أكبر من المبالغ التي دخلتها[54].

ومن تلك النتائج السلبية التي ترتبت على المزايا العاجلة للسكك انتشار الزراعة التجارية[55]، أي زراعة محاصيل لأجل التصدير، مع الابتعاد التدريجي عن زراعة القوت التي تكفي السكان ذاتياً، وكان تطبيق التنظيمات جعل زيادة الإنتاج الزراعي ممكناً بتركيز السلطة وتحسن الأمن وتسجيل الأراضي وفق قانون 1858 وزيادة المساحات المستصلحة[56]، في الوقت الذي جعل تغلغل الاقتصاد الغربي بوسائل المواصلات الحديثة عملية الارتباط به أكثر احتمالاً، وقد حولت الزراعة التجارية في ذلك الوقت أقاليم أخرى في العالم من الاكتفاء الذاتي إلى الاعتماد الكلي على الأسواق الغربية في تصريف المادة الأولية التي يتخصص بها إقليم ما وفي التزود بالغذاء الذي لم يعد يُزرع في هذا الإقليم كما فعل الاحتلال البريطاني في مصر فيما بعد، ومع أن الزراعة التجارية وفرت للدولة العثمانية موارد مالية إضافية على المدى القصير، فإنها كانت جزءاً من اندماج في السوق الغربية التي اجتاحت العالم ولو تحقق مرادها لتحولت الدولة إلى الإنتاج الزراعي الأحادي الذي يفقدها اكتفاءها ويجعلها ملحقاً بالاقتصاديات الغربية لتتفرد أوروبا بالإنتاج الصناعي الذي يزيد قوتها وهيمنتها على العالم، ولهذا فقد ترافق التحول نحو زراعة التصدير مع زيادة الطلب على الصناعات الخارجية مما ترك آثاراً سلبية على الصناعات المحلية التي كانت تتكامل في السابق مع الزراعة المحلية وتكفي حاجات المجتمع من البضائع المصنعة وتجعله مستقلاً بنفسه ومكتفياً بذاته.

ومن هذه الفوائد التي تحولت إلى أضرار بعيدة المدى أن التوسع

التجاري مع الغرب الأوروبي أثّر سلبا على التجارة الداخلية بين أجزاء الدولة العثمانية والتي كانت تحتل المكانة الأولى بلا منازع إلى زمن التغريب، فكانت السكك الحديدية تنقل 75% من صادراتها إلى الأسواق الأوروبية مما أدى إلى تراجع التجارة البينية داخل الدولة[57].

وكانت نتيجة الاختلاف بين ظروف السكك الحديدية في مواطنها الأولى الأوروبية والأمريكية وظروفها في الدولة العثمانية أنها لم تؤد للعثمانيين ما أدته للغرب الأوروبي من نهضة صناعية ويعزو شارل عيساوي ذلك إلى التباين في مجمل البنية الاقتصادية في الحالتين[58]، إذ كانت السكك الحديدية الغربية جزءاً عضوياً من نهضة عامة أدت دورها فيها، أما في الحالة العثمانية فكانت امتداداً لاقتصاد إمبريالي تلاقى مع بعض الحاجات المحلية وحاول استنزافها لصالحه مما جعل السكك هنا عائقا في بعض الأحيان أمام النهضة المحلية نتيجة التسهيلات التي قدمتها للتغلغل الإمبريالي في التجارة والصناعة والزراعة التي لم يتح لها مجال النمو الذاتي كما لو كانت متفردة بالساحة الوطنية، والفقرة التالية تؤكد التضارب بين مصالح الداخل والخارج.

❖ بناة السكك الحديدية يعارضون بناءها خارج سيطرتهم

ولم يقتصر الأذى الغربي على ما سبق وبدا فيه التباين بين ممارسات الغربيين داخل مجتمعاتهم وأفعالهم مع غيرهم، بل ظهر تعمد الأذى واضحاً في معارضة دول أوروبا الكبرى وبخاصة بريطانيا مشاريع سكك حديدية عثمانية كان الغرض منها إعادة إيقاظ هذه المنطقة وبث الحيوية فيها وإشاعة الازدهار الذي كانت تنعم فيه في الماضي، وأبرز هذه المشاريع سكة حديد الحجاز التي كان من المخطط أن تربط العاصمة استانبول باليمن وسكة حديد بغداد التي تربط بين برلين والكويت عبر استانبول وقد رأت بريطانيا على وجه الخصوص وبقية أوروبا في هذه المشاريع ما يناقض مصالح هيمنتها فعملت بكل طاقتها لتعطلها وتعرقل إنشاءها مما يؤكد مرة أخرى أن إقدام رءوس الأموال الأجنبية على إنشاء بعض الخطوط الحديدية داخل الدولة بالإضافة إلى مشاريع أخرى في البنية التحتية لم يكن المقصود منها "نشر الحضارة"

أو "تمدين الشعوب المتخلفة"، أو حتى تبادل المنافع مع الآخرين، بل كان المقصود منها هو تحصيل المنافع تحصيلاً حصرياً ومنع الفائدة عن الغير في أية لحظة تصطدم مع خطط الهيمنة والسيطرة وحب الاستئثار بجميع الخيرات، أي أن الغرب لا يقدم "مساعدة" دون أن يكون عائدها راجعاً إليه وبشرط ألا تساعد غيره على مزاحمة أطماعه.

❖ مجمل نتائج "الإصلاحات" التغريبية

ليس من العجيب بعد كل هذا أن تأتي الإصلاحات التغريبية بعكس ما قصد منها في البداية، ويقول المؤرخ الاقتصادي البريطاني روجر أوين إن هدف الإصلاحات كان تمكين العثمانيين من الصمود في وجه الخطر السياسي والعسكري المتزايد من جانب بريطانيا وأوروبا بالتدخل في شئونهم، ولكن بعد تطبيق هذه الإصلاحات "جاء تأثيرها الرئيس عكسياً تماماً لما كان مستهدفاً في الأصل"، إذ بدلاً من الحصول على مزيد من الاستقلال عن بريطانيا وفرنسا وروسيا، أصبحت الدولة العثمانية ومصر أكثر تبعية، وبدلاً من السيطرة على التغلغل الاقتصادي الغربي، "أصبحت عملية التغلغل برمتها أكثر سهولة بما لا يقاس"[59]، وقد كانت الإصلاحات "هي ذاتها تنازلات للدول الأجنبية وللأقليات القومية"، ولهذا فإن الفوائد الناتجة عن المصالح الأجنبية التي أنتجت هذا التغريب "كان إسهامها في تقدم السكان المحليين عارضاً تماماً"، لأن طبيعة التغلغل-كما ظهر في مجال السكك الحديدية-غير متناسقة ولا تؤدي دوراً داخلياً متكاملاً لأن هدفها التكامل مع الاقتصادات الخارجية ذات الاحتياجات المختلفة عن احتياجات الداخل، ولهذا فقد تحطمت بنية المجتمع الشرقي القديمة ولكن دون أن تحل محلها بنية جديدة قادرة على البقاء[60]، وهو نفس ما يحدث في يومنا هذا حين تكون الآثار الإيجابية للتغريب الاقتصادي الذي تمارسه المؤسسات المالية الدولية يعود بعضها "للصدفة أكثر من كونها نتيجة لرغبة حدت بمن قاموا بها، فقد كان هدفها الأول ولعله الوحيد تسديد الديون ورفع العقبات التي تعيق فتح الاقتصاديات الوطنية بالكامل"[61]، فالقصة إذن هي نفسها منذ بداية الاختراق الغربي للعالم ولم تؤثر فيها آلية التصحيح الذاتي المزعومة في الحضارة الغربية الديمقراطية.

ولو وضعنا الحوادث في سياقها التاريخي في ذلك الوقت الذي كان فيه مفكر بارز مثل كارل ماركس يسعى لإزالة الرأسمالية من جذورها ومع ذلك كان مقتنعاً بدورها الحضاري المؤقت ولم يكن مطلعاً بعد على التناقضات التي ظهرت منها في هذا المجال[62] فما بالنا بغيره؟فإننا حينئذ ربما خففنا الحكم على طائفة المتغربين الأوائل، أو من ظهر فيما بعد أنهم كانوا من العملاء، إذ كما يقول المؤرخ المعروف إريك هوبزباوم "ربما كانوا يرون أن الأجانب، بقوتهم التي لا تقهر، سيساعدونهم على تحطيم أغلال التقاليد، بما يتيح لهم أن يقيموا في ما بعد مجتمعاً قادراً على الوقوف في وجه الغرب"[63]، وبالفعل فإنه حتى رجال الدولة العثمانية من المتغربين، فضلاً عن المعادين للغرب الذين عرفوا حقيقته قبل غيرهم، كانوا يرون أن مكان دولتهم بين القوى العظمى ولذلك لا بد من تقويتها لتحقيق هذا الهدف[64]، وذلك على عكس ساسة دول الاستقلال الوهمي والتجزئة المجهرية التي نشأت على أنقاض العثمانيين وكان الضعف والتبعية من صفاتها البنيوية ولهذا كان أولئك الساسة يستمرئون الذل والمهانة علي أيدي الغربيين والتبعية لهم دون أي طموح أو تطلع لمناوأتهم أو منافستهم أو رد عدوانهم.

ولقد حققت الدولة العثمانية كثيراً من الإنجازات في هذه المرحلة في القرن التاسع عشر، فقد استخدمت نصف مليون موظف مدني مع نهاية القرن تمكنوا من إدارة أموال الدولة، وقاموا بوظائف تتصل بواجبات الحكومات الحديثة، إذ أداروا المستشفيات ومراكز الحجر الصحي، ومئات المدارس، ومزارع وحقول نموذجية بالإضافة إلى مدارس زراعية، كما بنوا طرقاً سريعة وخطوط البرق الكهربائي (التلغراف)، وسككاً حديدية مع صيانتها[65]، ومن المفارقات أن دفعة التحديث الكبرى تمت في عصر السلطان عبد الحميد الثاني الذي اتبع سياسة إسلامية وناهض التغريب الثقافي كما مر، ولكن "في الوقت الذي كانت فيه الإمبراطورية العثمانية تكافح لإصلاح ذاتها والحفاظ على وجودها دولة حديثة، اضطرت في البداية إلى أن تستنزف مواردها المحدودة لتحمي شعبها من القتل على يد أعدائها ثم إلى أن تحاول أن تقدم الرعاية للاجئين الذين تدفقوا إلى الإمبراطورية عندما انتصر هؤلاء الأعداء... لم يكن للدولة العثمانية "فسحة للتنفس" لترتيب بيتها من الداخل، كانت

هناك حاجة إلى الوقت لبناء دولة وجيش حديثين.كانت هناك حاجة إلى الوقت لخلق الاقتصاد الصناعي الذي كان أساس الدولة القوية.لم يتح أعداء العثمانيين، خصوصاً روسيا، لهم هذا الوقت" كما يقول المؤرخ الأمريكي جستن مكارثي[66]، ولهذا تمنى السلطان عبد الحميد أن تتاح له عشر سنوات من السلام وعدم التآمر الغربي ليتفرغ للبناء كما تفعل اليابان البعيدة عن وكر الوحوش الأوروبية[67]،، ويكفي أن تتحدث الأرقام عن حجم الاستنزاف الغربي الذي كان يمتص ثلث الموارد العثمانية لخدمة الديون ويضطرها إلى إنفاق أكثر من 60% من إيراداتها على الجيش ومستلزماته حسب إحصاء سنة 1907-1908 وفقاً للمؤرخيْن شو، فماذا تبقى للتنمية؟ومع ذلك فقد تمكن برنامج السلطان عبد الحميد للإصلاح الاقتصادي من تحقيق ما وصفه المؤرخان شو بأنه "زيادة ضخمة" في مجمل إيرادات الدولة وصلت إلى 43% في نهاية عهده (ص 225)، ولا نستطيع الرجم بالغيب في مستقبل بلادنا آنذاك لو تحققت هذه الأمنية، فتدخل المصالح الغربية التي هي جزء لا ينفصل عن الفلسفة الغربية قطع علينا هذا الطريق كما قطعه على كثير من الأمم الأخرى، ولم يكن بإمكان العثمانيين أن يحققوا في أجيال قليلة ما احتاجت أوروبا لتحقيقه خمسة قرون[68] حتى لو ساروا على نهجها، ويلاحظ المؤرخ هوبزباوم أن سياسات التغريب منيت بالإخفاق ويدلل على ذلك بمصير البلاد التي اختارت هذا الخيار كمصر والصين، ويتساءل: هل حققت البلاد التي اختارت التبعية للغرب أي منافع تعوض هذا الخضوع؟ويجيب بالقول إن"أغلب الشعوب في العالم الثالث لم تكن، على ما يبدو، قد حققت أية فائدة ذات شأن من التقدم غير المسبوق الذي حققه الغرب"[69].

❖ المقاومة الاقتصادية العثمانية

رغم كل العوائق السابقة التي وضعها التغريب، ووضعتها الدول الكبرى أمام الدولة العثمانية لابتزازها ومنع نهوضها فقد امتلكت هذه الدولة مجالاً موحداً ذا إمكانات واسعة مكنها رغم الضعف والتراجع من مقاومة عوامل الهزيمة فتمكنت حتى آخر لحظاتها من تحقيق إنجازات تبين حجمها بعد سقوطها وقيام دول الاستقلال والتجزئة مكانها حين لم تستطع هذه الدويلات

حتى الرجوع إلى النقطة التي تسلمتها من الدولة العثمانية وانطلقت منها في مسيرتها الوطنية، فاستمر تراجعها بالاستسلام المطلق للغرب المستعمر رغم الإمكانات التي امتلكتها ورغم الاستقلال الذي نالته بكفاح شعوبها ولكن مجالاتها الضيقة والمتناحرة لم تترك لها إلا حيز الهزيمة والخنوع.

وكان لاحتفاظ العثمانيين باستقلالهم السياسي وقوة عسكرية لابأس بها دور كبير في تمكينهم من مقاومة المشاريع الاقتصادية الغربية خلافا لحال المستعمرات وأشباهها حيث كانت الهيمنة لطرف استعماري واحد، في الوقت الذي لم تتمكن دولة استعمارية واحدة من السيطرة على الدولة العثمانية وظلت دول أوروبا تتنافس فيما بينها للحصول على المكاسب من النخبة العثمانية الحاكمة التي تمتعت بهامش واسع للمناورة والتفضيل بين هذه القوى، وظل تغلغل رأس المال الأجنبي في المجال العثماني أقل من المستعمرات الرسمية وأشباهها، كما ظلت هناك حدود لمدى التنازلات الممنوحة لرجال المال والأعمال الأجانب[70]، وكل هذه الصفات انعدمت في المستعمرات وأشباهها التي امتدت على رقعة الكرة الأرضية في القرن التاسع عشر بسبب السيطرة الاستعمارية الشاملة على معظم أرجاء العالم.

وقد تنوعت وسائل المقاومة العثمانية حسب الموقف، سواء كان الطرف الأجنبي دائناً أو مستثمراً أو تاجراً أو حتى حكومة دولة كبرى، ويصف المؤرخ كواترت السياسة الاقتصادية العثمانية بأنها كانت "مرنة وخلاقة، تعطي فقط الحد الأدنى لتحقيق الأهداف المطلوبة"، كما أن المخاطر التي تواجه الشركات الأوروبية كانت "تزيد بفعل الاستقلال السياسي الذي يمارسه النظام العثماني"[71]، ويقول أيضا إن الحكومة العثمانية احتفظت باستقلالها وحمت الجماعات المقاومة والمتمردة من كثير من تبعات التدخل الأوروبي المباشر[72].

1 - المقاومة التجارية:

أ - الحماية الجمركية:

ففي مجال الحماية الجمركية تمكنت الدولة العثمانية من انتزاع موافقة الدول الكبرى على زيادة الضرائب ثلاث مرات، بين عقد معاهدات التجارة

الحرة (1838)التي وُقعت في ظروف الهزيمة واقتضت موافقة الأطراف الأوروبية على زيادة الضرائب على بضائعها، وإلغاء الامتيازات (1914)حين انتهت كل القيود السياسية والاقتصادية الغربية على الدولة العثمانية، ويصف كواترت سياسة الجمارك العثمانية بأنها لم تكن مجرد استجابة للضغوط الخارجية بل كانت أيضا "جهداً لحفز الاقتصاد بتقوية الصادرات وحماية الصناعيين المحليين"[73]، ولهذا فقد قامت الدولة بإلغاء معظم الرسوم على التجارة الداخلية بحلول سنة 1874[74]، وفي السنة التالية تجاوزت القوانين في تخفيض الضرائب على الصادرات وذلك لصالح التجار المحليين[75]، وقد كانت السياسة الحمائية العثمانية "أحد التصدعات المبكرة في الهيمنة العالمية البريطانية"[76]، وكان هذا "الانقضاض العثماني على التجارة الحرة" تحدياً استبق "قبل عقد من الزمن الهجمات العالمية على التجارة الحرة البريطانية التي ميزت الربع الأخير من القرن التاسع عشر"[77]، وقد حارب أنصار الحماية الجمركية العثمانيون ضد مواطنيهم الليبراليين، والأوروبيين "بكل قوة" إلى أن "ساد في النهاية دعاة الاقتصاد الوطني المحمي على حساب المدافعين عن التجارة الحرة"[78]، واللافت للنظر أن هذا حدث بعد ثورة جمعية الاتحاد والترقي سنة 1908 مما يدل على أن توجه التغريب العثماني لم يكن تابعاً للغرب وذلك بحكم سيطرة منطق الدولة العظمى على رجال الدولة العثمانيين بطريقة لا يقبلون معها وضع التبعية الذي قبِل به فيما بعد ساسة الاستقلال الوهمي والتجزئة المجهرية.

ب - الاستيراد والتصدير:

وفي مجال الاستيراد والتصدير ظلت التجارة بين أجزاء الدولة العثمانية حتى آخر أيامها تتفوق كثيراً على تجارتها الخارجية[79] وذلك رغم معاهدات التجارة الحرة التي سهلت التجارة مع أوروبا، "وظلت الأجزاء الباقية من الامبراطورية تكوّن وحدة تجارية واحدة لا تؤثر فيها الحدود أو الحواجز الجمركية والقيود التي ستقوم بينها بعد تحطيم الإمبراطورية في الحرب، وكان هذا التدفق الداخلي الحر للسلع ذا أهمية كبيرة لتركيا وللأقاليم التابعة لها على السواء"[80]، وذلك في زمن الهيمنة الأوروبية على العالم حين كانت

التجارة الخارجية هي وسيلة النهب الاستعماري للمستعمرات مما جعلها تطغى على التجارة المحلية في أجزاء العالم المختلفة[81]، وظل قطاع التجارة الخارجية العثمانية قطاعاً محدوداً، وهذا من دلائل استقلالها[82]، ويشبه الاستيراد فيه في العقد الثاني من القرن العشرين استيراد دولة صغيرة[83]، أي أن الدولة العثمانية لم تكن معتمدة على الاستيراد لتلبية حاجاتها مع أنها كانت في أضعف حالاتها وهي تلفظ آخر أنفاسها، أما التصدير فلا يعتمد على سلعة واحدة بل على مكوّنات عديدة[84]، وهذه الحقائق تناقض ما حدث زمن الاستقلال والتجزئة، فحجم التصدير العثماني عشية الحرب الكبرى (1914)وصل إلى14% من الناتج الإجمالي، أما الاستيراد فوصل إلى 19%، أما عند ولاية مصر، التي حاول حكامها الاستقلال عن الخلافة فوقعوا في براثن الاحتلال الأجنبي، في نفس الزمن فوصلت الأرقام إلى 34% و28% [85] أي ما يقارب الضعف، وعند الحديث عن عهد دولة الاستقلال نجد التجارة الخارجية قد وصلت إلى73% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية و87% للدول النفطية في سنة 1975 مثلاً[86]، والتصدير العربي يعتمد على منتج واحد هو النفط (90% سنة 1979)ولولاه لما غطى الناتج المحلي الإجمالي قيمة التجارة الخارجية مما يشير إلى شدة الاعتماد على تصدير المنتج الواحد[87] وهو ما يؤكد ارتفاع مؤشر التبعية[88]، أما التجارة البينية بين دول الاستقلال والتجزئة العربية فمازالت ضآلتها "أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية" كما جاء في تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية والاجتماعية العربية في سنة 2007، إذ لا تكوّن هذه التجارة أكثر من 8% من تجارة البلاد العربية الإجمالية وهو رقم يراوح مكانه منذ عشرات السنين (مقارنة بأرقام الدكتور صايغ في بداية الثمانينات مثلاً[89])، ويعزو الدكتور عبد الوهاب الأمين فشل جهود التكامل العربية إلى هيمنة اعتبارات السيادة الوطنية[90].

ج - اختيار العلاقات التجارية:

وكانت الدولة العثمانية قادرة على الاختيار في علاقاتها الاقتصادية كما في علاقاتها السياسية التي مر ذكرها في وقت خضع معظم العالم للسيطرة

الاستعمارية وشبهها، وهذا من دلائل الاستقلال الحقيقي[91] رغم الضعف والتراجع، فبعدما كانت بريطانيا تهيمن على التجارة والاستثمار والديون في الدولة العثمانية، هبط نصيبها من الدين العثماني بنسبة الثلثين بين 1881و1914 في الوقت الذي زادت المساهمة الألمانية ثلاثة أضعاف[92]، كما تدهورت أهميتها التجارية بالاشتراك مع فرنسا[93]، وتضاءلت أهميتها الاستثمارية كذلك بعدما كانت أكبر مصدر لرأس المال الأجنبي في الدولة العثمانية[94].

د - استهلاك البضائع:

يذكر المؤرخ شوكت باموك إنه رغم جهود ممثلي وزارة الخارجية البريطانية وممثلي مصانع نسيج لانكشاير في بريطانيا، لم تتمكن هذه المصانع من إنتاج النوعية التي يفضلها سكان الشرق من الأقمشة القطنية، وأن هذه الاستمرارية للتفضيلات الشرقية جعلت من الأفضل أن يتم نسيج الخيوط المستوردة في البيوت القروية أو في المؤسسات الصناعية التي تستجيب لهذه الأذواق في المدن، وأن بقاء هذه المؤسسات إلى الحرب الكبرى الأولى يجب أن يُعزى إلى هذه الميزة التي حافظت على ذوقها في سوق النسيج العثماني، وأن هذه المؤسسات الإنتاجية التي تركزت في حلب وجوارها لم تكن تنتج للاستهلاك المحلي فقط بل كانت تصدر للأناضول ومصر (ص 124)، وقد فشلت المنتجات الأوروبية كذلك في الاستحواذ على سوق الأنسجة الصوفية التي حافظت على خياراتها المحلية أكثر من المنتجات القطنية (ص 197).

2 - المقاومة الزراعية

وتمكن العثمانيون من مقاومة التغريب الاقتصادي في حقل الزراعة أيضا والذي برز فيه أكثر من غيره قوة السلطة المركزية العثمانية، إذ استخدمت الحكومة المركزية قوتها النسبية في وضع حد للتدخلات الأجنبية التي أرادت تحويل الدولة العثمانية إلى الإنتاج الزراعي الأحادي ليتلاءم مع حاجة السوق الغربية، ورغم ازدياد الارتباط بالصناعات الأجنبية التي استوردت المواد

الأولية من العثمانيين، ظل الإنتاج الزراعي متنوعاً لأن الزراعة العثمانية أظهرت "ميلاً ضعيفاً نحو زراعة المحصول الواحد، بل على العكس، فبمرور الوقت لم يكن الإنتاج الزراعي والصادرات إلى الخارج أكبر حجماً وحسب، بل أكثر تنوعاً أيضاً"[95]، وهو ما نتج عنه تنوع الصادرات في ميدان التجارة كما مر[96]، وظلت ملكية الأرض الصغيرة والمتوسطة هي السائدة في الدولة لأنها تلائم مصالحها الضريبية[97] على عكس المصالح الأجنبية التي تستفيد من الملكيات الواسعة كما سيأتي[98]، كما كانت الدولة في سنواتها الأخيرة متوازنة بين استيراد وتصدير الحبوب[99] استمراراً لتاريخ طويل من الاعتماد على الاقتصاد الزراعي الذي يولي اهتمامه بما سماه هرشلاغ زراعة القوت، تحولت بعدها الدول التي نشأت على المساحة العثمانية إلى الاعتماد على الاستيراد بعدما حولتها السلطات الاستعمارية إلى الزراعة الأحادية لتلبية الحاجات الغربية، فتحولت بلد مثل مصر من "سلة الخبز العظيمة للامبراطوريات على مدى آلاف السنين"[100] إلى أن أصبحت في ظل حكم البريطانيين "تعتمد بصورة خطيرة على محصول واحد (هو القطن)، بحيث أنها فقدت أية سيطرة كانت تتمتع بها على مصيرها الاقتصادي"[101]، وقد عزز الإنجليز نمط زراعة القطن في مزارع كبيرة "ممهدين بذلك لجملة المشكلات التي كانت مصر ستبتلى بها في القرن العشرين"[102]، وذلك حين أصبحت أسيرة المعونات الغذائية الأمريكية، أما فلسطين فقد "كانت تصدر، قبل الحرب العالمية الأولى، القمح والشعير إلى البلدان الأوروبية وإلى مصر وتركيا، باتت في عهد الانتداب، تحتاج إلى استيراد القمح والطحين حتى في السنين التي تكون جودة الغلال فيها فوق المعدل"[103]، وذلك بعدما حولها الانتداب إلى زراعة الحمضيات وحدها.

وقد استمر العجز الغذائي عند دول الاستقلال والتجزئة التي تستورد أكثر من نصف حاجاتها من الحبوب والزيوت النباتية والسكر ونسب عالية من البقوليات ومنتجات الألبان حسب أرقام سنة 2009[104] حين دفعت البلدان العربية أكثر من 27 مليار دولار ثمنا لغذائها المستورد وهو ضعف رقم سنة 2000[105]، وقد لجأت دول الغرب إلى الرد على زيادة أسعار النفط بزيادة أسعار الغذاء[106] وهددت باستخدام "سلاح الغذاء"[107] في مقابل سلاح

النفط كي لا يستفيد العرب من ثرواتهم في دعم قضاياهم، وهو مؤشر على عمق أزمة دول الاستقلال والتجزئة التي فقدت أمنها الغذائي.

3 - المقاومة المالية

بعد إعلان الإفلاس العثماني (1875)والحرب العثمانية الروسية (1877-1878)التي زادت عبء الديون العثمانية، استغل السلطان عبد الحميد الخلاف بين الدول الكبرى في مؤتمر برلين (1878)ليعلن للدائنين أن عليهم دمج هذه الديون وتخفيض قيمة خدمتها "وإلا فلن ينال أحد منهم شيئاً" من أمواله مما سيسبب كارثة مالية تعم أوروبا حين يفقد الآلاف من حملة السندات كل ما يملكون[108]، وبالفعل تم التوصل إلى تسوية جنبت الدولة مصير ولايتيها المصرية والتونسية اللتين حرصتا على "الاستقلال" عنها بدعم أجنبي فسقطتا بعد الإفلاس في فخ الاحتلال الأوروبي الذي كان يسره استغلال فكرة الاستقلال عند الولاة لينفرد بهم، كل على حدة، ومن طريف المفارقات أن الشخص الذي تولى حكم مصر حكماً مطلقاً باسم الاحتلال البريطاني، وهو اللورد كرومر، حاولت بريطانيا أن تفرضه وزير مالية على الدولة العثمانية قبل ذلك كما فرضت على مصر المراقبين ثم الوزراء الأجانب وكان كرومر نفسه من ضمنهم فيما سبق تعيينه مندوباً سامياً، ورغم أنه قبِل الترشيح الجديد للوزارة في استانبول، فإنه "تبين أن الحكومة العثمانية ليس لها رغبة في طرح هذا الموضوع"[109]، وهو حدث يتجلى فيه الفرق الكبير بين مصير الدولة الجامعة ومصير ولايتها "المستقلة" التي رزحت تحت عبء هذا المستبد ربع قرن بعد ذلك (1883-1907)، واستطاع الباب العالي "أن يخرج من عراكه مع دائنيه فائزاً منتصراً واضطر حملة السندات التركية وهم صاغرون أن يقنعوا بالقليل الذي قسم لهم"[110]، فقد خفضت قيمة الديون القديمة إلى 15% فقط من قيمتها الإسمية والديون الحديثة إلى50%، وحاول القيصر الروسي استغلال حاجة السلطان الذي طلب إليه تخفيض تعويضات الحرب بالاشتراط عليه الحصول على تأييد عثماني للسياسة الروسية، فرفض السلطان رفضاً قاطعاً بيع مواقف بلاده وفضّل دفع تعويضات لمئة سنة-كما تم الاتفاق فعلاً على ذلك-على قبول إملاءات أجنبية مهما كان الثمن

المدفوع[111]، ويمكننا هنا أن نعقد مقارنة مع دول الاستقلال والتجزئة التي أصبحت تبيع مواقفها وفق المعروض من الأثمان كما اتضح ذلك في أكثر من أزمة مرت ببلادنا.

وقاومت الدولة العثمانية كذلك هيمنة الدائنين على مواردها التي كرست لسداد الديون، ومن أوضح الأمثلة على ذلك موقفها السلبي من احتكار الريجي للتبغ الذي تفرع عن إدارة الديون العمومية سنة 1883 وكان مختصاً بالتحكم بإنتاج واستهلاك التبغ داخل الدولة لصالح استيفاء الدائنين الأوروبيين أموالهم، ورغم وجود نتائج إيجابية لمهمة هذا الاحتكار فإن الأثر السلبي الذي نتج عن وضع قسم من رعية الدولة تحت سلطة أجنبية تحدد لهم أنظمة الزراعة والإنتاج وما يتبعها وضع الدولة ومواطنيها أمام تحديات فرضتها أوضاع الإفلاس والضعف، ولكن ذلك لم يؤد إلى الاستسلام وقاد إلى أشكال من المقاومة أبرزها عملية تهريب التبغ الذي فتح فرصاً أمام المزارع العثماني للبيع وجنبه سلبيات أنظمة الاحتكار، وقد دعمت الدولة عمليات التهريب بالتغاضي عنها وعدم التعاون مع إدارة الاحتكار على قمعها واتخاذ إجراءات تحد من سلطته وقد اشترك الموظفون الرسميون في عمليات التهريب لأن مناوأة الاحتكار كانت من دلائل الولاء للدولة مما سبب له خسائر جمة ودفعه لاتهام الحكومة بسوء النية لتفضيلها مصالح رعيتها وأن سياستها هي السبب في خسائر الاحتكار وأن ذلك نابع من "التعصب الإسلامي العنيد" ضد التجديد الغربي، ويؤكد المؤرخ كواترت أن سياسة الحكومة هي السبب في نجاح المقاومة[112]، وتذكر دائرة المعارف الإسلامية أن جميع الأوساط العثمانية قاومت إدارة الديون العمومية[113]، وهي الأصل الذي تفرع منه احتكار الريجي.

هذه الصورة تناقض ما حدث في ولاية مصر "المستقلة" التي هيمن عليها الدائنون زمن ولاية الخديو إسماعيل وانتزعوا أموالهم بكل وحشية من الفلاح المصري رغم المجاعة التي أصابت الصعيد سنة 1878 ومات فيه ما لا يقل عن عشرة آلاف نسمة غير من قتلته الأمراض، ومع ذلك أصرت الحكومة البريطانية المتحضرة على وجوب سداد أقساط الديون في موعدها لأن الدائنين

يجب ألا يتحملوا آثار "الحال المحزنة التي لم يكونوا السبب فيها"!، وترك مؤلف تاريخ المسألة المصرية لخيال القارئ تصور الطرق التي جمعت فيها الأموال من الفلاحين في هذه الظروف[114]، وذكّر السير جوليان جولد سميد في مقال كتبه في صحيفة التيمس في 23/ 8/ 1879 الدائنين بأنه لو اقتدى الخديو اسماعيل بما فعله السلطان عبد الحميد مع الدائنين من إلغاء ديونهم بدل دفع ربح باهظ لظل الخديو جالساً على عرشه ولكان المصريون أسعد حالاً بكثير مما وصلوا إليه[115].

4 - المقاومة ضد المستثمرين

رغم أن المستثمرين كانوا يخدمون برامجهم الخاصة عند إنشاء استثماراتهم وبهذه الطريقة قاموا بتشويه الهياكل الاقتصادية المستقلة والمكتفية ذاتياً في المستعمرات وإلحاقها باحتياجات الاقتصادات الغربية، فإن الدولة العثمانية تمكنت في كثير من الأحيان من فرض مصالحها على هؤلاء المستثمرين الذين كان عليهم أخذها بالحسبان عند تنفيذ مشاريعهم، وقد أشار هرشلاغ إلى أن نمط الاستثمار في الدولة لم يتحدد بدوافع الربح والتخطيط الأجنبي فقط بل أيضا باهتمامات السلطان العثماني والباب العالي[116]، كما تمكنت الدولة من تنفيذ مشاريع قطارات ضخمة وقفت الدول الكبرى ضدها وبخاصة بريطانيا التي فعلت كل ما تستطيع لعرقلة مد سكة حديد الحجاز ومع ذلك بنيت بأموال المسلمين من كل بقاع العالم[117]، وكذلك فعلت مع سكة حديد بغداد التي مد قسم كبير منها بأموال ألمانية وسيطرة عثمانية، وليست ألمانية، على المشروع[118]، وكانت الدولة تلغي المشروع الاستثماري الأجنبي أحياناً إذا لم يلتزم بشروطها بغض النظر عن تدخلات القناصل، كما حدث في مشروع سكة حديد حيفا-دمشق البريطاني الذي فضلت عليه مشروع سكة حديد بيروت-دمشق الفرنسي ولما اتبع هذا الأخير سياسة لم تلائم العثمانيين بنوا بموازاته خطاً آخر ليكون جزءاً من مشروع الحجاز الكبير وينافس المشروع الفرنسي.

ولم يتمكن رأس المال الأجنبي من الهيمنة على عمليات الاستثمار في الدولة العثمانية، إذ ظل إلى ما قبل اندلاع الحرب الكبرى الأولى لا يتجاوز

10% من مجموع الاستثمار الداخلي[119]، وقد أشار الدكتور إبراهيم العيسوي إلى أن انخفاض نسبة الاستثمار الخارجي إلى الاستثمار الداخلي من صفات استقلالية الدولة[120].

5 - المقاومة العقارية

رغم صدور قانون الأراضي سنة 1858 الذي كان من نتائجه تحويل الملكيات العامة إلى إقطاعات كبيرة لفئة محدودة من الملاك، فقد ظلت الملكية الصغيرة والمتوسطة هي الغالبة على أراضي الدولة إلى أواخر أيامها كما مر وذلك نتيجة جهود الدولة في دعم هذه الملكيات ومناوءة تكوّن الضياع الكبيرة التي لم تصبح ظاهرة إلا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[121]، ومع أن ظهور الملكيات الكبيرة كان نتيجة لإجراءات التغريب، وهو من صفات أنماط الملكية في زمن السيطرة الانتدابية على البلاد العربية[122]، فقد قام كثير من المؤرخين المتغربين بوصم الدولة العثمانية بصفة الإقطاع بأثر رجعي ينسحب على كل تاريخها[123]، وذلك رغم الاختلاف الجذري بين ما سمي إقطاعاً عثمانياً والإقطاع الأوروبي بسماته المعروفة[124]، وأصبحت صورة الإقطاعيات الكبرى بما فيها من استغلال طبقي كبير ومظالم فادحة ضد الفلاحين مرتبطة في الإعلام السينمائي العربي بالباشا التركي، وهذا ظلم كبير لحقيقة الدولة العثمانية.

ورغم السماح للأجانب بتملك العقارات وفق الفرمان الهمايوني سنة 1856 وقانون 1867، فإن الملكية الفعلية لهم لم تكن ذات شأن "على الرغم من اهتمام القناصل المعاصرين باستحواذ الأوروبيين على الأرض العثمانية... وقد تحطمت الآمال الأوروبية بالحصول على مزارع شاسعة فيها عمالة مطيعة على صخرة عداء الموظفين العثمانيين وندرة العمالة الزراعية... كما كانت المحاكم العثمانية تعارض امتلاك الأرض من قبل الأجانب، بحسبما كان القناصل يشكون بلا كلل"[125]، ويذكر المؤرخ كواترت في مكان آخر أن امتلاك الأجانب الأرض في الدولة العثمانية لم يكن أمراً سهلاً نظراً "للمعارضة الداخلية لهذا الأمر من قبل بعض شرائح المجتمع العثماني"[126]، وقد أدت المقاومة العثمانية إلى إفشال جميع خطط

الاستيطان الأوروبي فيها رغم معاناة الدولة العثمانية من قلة السكان التي كانت تغري أوروبا المتحفزة آنذاك لاستعمار العالم وتصدير مشاكلها السكانية إلى أطرافه، ولكن لم تتمكن دولة من دول الغرب، سواء بريطانيا[127] أو فرنسا[128] أو الولايات المتحدة[129] أو حتى ألمانيا حليفة العثمانيين[130]، من تحقيق مآربها بعدما رفض العثمانيون ذلك رفضاً قاطعاً ليبقى في بلادهم متسع للمضطهدين من المسلمين[131] الذين كانوا يعانون في تلك الأيام من العدوان الروسي والبلقاني بتشجيع من الدول الكبرى والذين هاجروا إلى الدولة العثمانية بأعداد كبرى قدرت بمدى يتراوح بين 5-7 ملايين نسمة في القرن والنصف الأخير من حياتها[132].

كما أن الدولة عندما قدمت هذا التنازل الذي يسمح للأجانب بالتملك العقاري اشترطت عليهم الخضوع للقوانين المالية ولوائح الضرائب العقارية العثمانية بالإضافة إلى خضوعهم للمحاكم العثمانية في المنازعات العقارية، وهو ما قاد المؤرخ عبد الرحمن الرافعي إلى عقد مقارنة بين "حدود الامتيازات الأجنبية في تركيا" و"اتساع حدود الامتيازات في مصر" حيث طغى سلطان الأجانب وأصبح المصريون تحت سلطة المحاكم الأجنبية في خلافاتهم مع هؤلاء الأجانب، وسبب كل هذا الضعف هو مجاملة الخديو اسماعيل للقناصل الأجانب ليحصل على تأييد دولهم في خلافه مع الدولة العثمانية مما جعل الرافعي يعجب من شعور الخديو بالخطر منها مع ضعفها ولا يشعر بالخطر من الاستعمار الأوروبي مصدر الخطر الحقيقي على مصر وقد كان هذا الخلل بسبب نزعة الخديو الأوروبية[133]، وفي هذا المثل أوضح دليل على نتائج النزعات التغريبية التي تؤدي دائما إلى الاستغلال ثم الاحتلال.

6 - المقاومة الصناعية:

أ - الصناعات التقليدية:

ظلت الصناعة العثمانية تضاهي مثيلاتها العسكرية في أوروبا كما كانت بعض جماعات الحرفيين العثمانيين تنتج سلعاً في غاية الجودة إلى بداية القرن

التاسع عشر[134] حين أعطت الثورة الصناعية ميزة للأوروبيين على غيرهم في تطوير قدراتهم، وفي الربع الأول من القرن التاسع عشر تضاءل تصدير الصناعات العثمانية، ولكن الدولة قامت ببناء صناعات حديثة في نصف القرن التالي رغم الآثار السلبية التي تركتها معاهدات التجارة الحرة ابتداء من سنة 1838، ويصف المؤرخ كواترت الوضع الجديد بالقول إن "تاريخ الصناعة العثمانية في القرن التاسع عشر أكثر تعقيدا وإبهارا" مما توحي به روايات الاضمحلال، وإن انبعاثاً صناعياً تم بعد الصدمة الأولى التي نتجت عن منتجات الثورة الصناعية في النصف الأول من ذلك القرن و"إن التكيف الناشط والمستمر مع الظروف المتغيرة، وليس الانهيار، هو الخاصية المميزة للصناعة العثمانية في القرن التاسع عشر، بل إن الإنتاج في بعض القطاعات وصل إلى مستويات قياسية عالية في أوائل القرن العشرين"[135]، وينتقد الاتجاه التاريخي الذي يقصر مفهوم الصناعة على الصناعة الآلية على الطريقة الغربية، ويدعو إلى إنصاف المنظور الداخلي ويلفت النظر إلى أهمية الصناعة في المنازل والورش حيث جرت "أهم التغيرات في إنتاج النسيج العثماني"[136]، ويدعو شارل عيساوي إلى عدم المبالغة في تصوير تراجع هذه الصناعات التي كانت تزود السكان بمعظم متطلباتهم من السلع المصنعة[137]، ويلاحظ شوكت باموك أن صناعة النسيج العثمانية، سواء التقليدية أم الحديثة تطورت في الفترة 1880-1914 وساهمت في كبح الاعتماد المتزايد على الخارج، وأن النسيج اليدوي توقف في هذه الفترة عن الاضمحلال بل تضاعف إنتاجه[138]، وينقل روجر أوين عن أحد المؤرخين المعاصرين أن صناعة النسيج السورية "أظهرت مقاومة ملحوظة، وظلت تجد من الوسائل ما تدافع به عن نفسها ضد منافسيها من الأجانب" وأن أي تراجع "كان يعقبه على الفور تقريباً انبعاث جديد" وأن "معظم من كتبوا عن مصر والأناضول يعترفون بأن إنتاج الأقمشة في القرى ظل مستمرا طوال القرن التاسع عشر"، ويعزو ذلك الصمود إلى عدم قدرة الآلات الأوروبية على محاكاة الأقمشة المصنوعة من الحرير والخيوط الفضية والذهبية وغيرها من الأنماط المحلية التي يفضلها الشرقيون، بالإضافة إلى قدرة المنتجين المحليين على تطوير أدواتهم والتكيف مع الإختراعات المحدثة في مجال عملهم[139].

ب - الصناعة الحديثة:

وفي أواسط القرن ظهر الحي الصناعي في استانبول واحتوى على مصانع آلية ومصانع لسبك المعادن وأخرى للغزل والنسيج والطباعة بالإضافة إلى حوض لبناء السفن ومصانع بارود، وامتد بناء المصانع خارج العاصمة وخطط لبناء المزيد منها[140]، ويرى المؤرخان شو أنه من المدهش جداً تمكن العثمانيين من تطوير صناعاتهم الوليدة رغم عوائق الامتيازات الأجنبية وتقدم الصناعات الأوروبية المنافسة[141]، وقد دعمت الدولة التوجهات الصناعية بتأليف لجنة الإصلاح الصناعي في الستينات وزيادة الضرائب على الواردات كما مر في سنة 1861-1862 ثم في سنة 1907، كما قدمت منذ سنة 1874 إعفاءات ضريبية للوازم المصانع وتخفيضات ضريبية على التجارة الداخلية لحساب المنتجات المحلية[142].

وفي الربع الأخير من القرن إلى قيام الحرب الأولى (1914) "زاد عدد المصانع العثمانية بسرعة كبيرة بفضل رأس المال الخاص"[143]، إذ لم يقبل الساسة والمفكرون العثمانيون أن تظل بلادهم متخلفة عن غيرها تزود الأجانب بالمواد الأولية وتشتري بضائعهم الجاهزة (منطق الدولة العظمى رغم التراجع)، وقامت في زمن السلطان عبد الحميد تطورات عديدة في عدة صناعات منها صناعة السلاح والقماش والخزف الصيني والآجر والقرميد والزجاج والجلود والورق والخيوط والسجاد والحرير[144]، ويصف كواترت وضع الصناعة منذ سنة 1870 بعودة الازدهار الصناعي[145]، وأن هذا "الانبعاث العظيم" حدث إلى جوار استيراد البضائع الأجنبية[146] الذي يفترض أن يكون كابحا للتطور الصناعي، وكانت المراكز الصناعية الرئيسة هي استانبول العاصمة وأضنة وبورصة في الأناضول وسالونيك في القسم الأوروبي من الدولة وبيروت وجبل لبنان ودمشق وحلب في القسم العربي[147].

وكانت الدولة العثمانية رغم الضعف الشامل الذي سرى في أوصالها في آخر أيامها تحاول مجاراة آخر الاختراعات الحديثة كي لا تكون مجرد مستهلك تابع، فقامت مثلا في سنة 1868 بإنشاء مصنع لأجهزة البرق الكهربائي (التلغراف)أثبتت منتجاته جودتها وتفوقها على الأجهزة الغربية في

ملاءمة البيئة العثمانية[148]، بل إننا نجد تجارب لبناء الغواصات في بداية ظهورها[149]، وخططاً وضعت لصناعة الطائرات لما ظهر اختراعها[150] وهو أمر لو ظل مستمرا إلى اليوم ولم يقطع الغرب طريقنا لأصبحنا اليوم في مكان آخر، ولكن لم تتم هذه المحاولات لأن الدولة العثمانية كانت في النهاية ودول التجزئة التي خلفتها كانت عاجزة، المهم أن منطق الاستقلال عن الغرب كان يحكم مسيرة العثمانيين حتى اللحظة الأخيرة ولهذا وجه إليهم اللوم لعدم قيامهم بتصنيع الطائرات مثلا في حينها، فمن الآن يوجه اللوم لدول الاستقلال والتجزئة المجهرية لو تخلفت قروناً عن عصرها وهي ضعيفة ومهزومة وتابعة؟؟

❖ الاستنتاج

عندما ظهر الضعف بوضوح في المجتمع الإسلامي زمن الدولة العثمانية، استخدم الغرب لواء الإصلاح وفق نموذجه حجة لتبرير تدخلاته وتحقيق الربح على حساب هذا المجتمع الشرقي، وقد تمكن بهذه الأداة من القيام بعمليات هدم في البناء الاقتصادي لهذا المجتمع الذي تراجعت قوته الاقتصادية باتباع هذه الوصفة الخارجية، وحين كانت المبادئ لا تحقق الهدف المنشود كان الغرب يعامل الآخرين بغير ما يعامل ذاته ويطلب منهم ما لا يرضاه لنفسه بكل صفاقة وعدم حياء، ولهذا وجد أنصار التغريب في المجتمع الإسلامي أنفسهم بين خيارين: إما الخضوع لحاضر الغرب الذي يتضمن القبول بما لا يقبله الغربيون لأنفسهم، وهؤلاء كان مصيرهم الدخول في قفص الاحتلال الأجنبي المباشر مثل خديوات مصر، أما الخيار الثاني فهو الإصرار على تحقيق ما حققه الغرب لنفسه وفق نموذجه وهذا ما لم يكن مقبولاً عند الغربيين أنفسهم الذين تأمرهم مبادئهم بالربح والمنفعة وليس بمساعدة الآخرين لينافسوهم، ولهذا وصل الأمر بأصحاب هذا الخيار بالانتقال من الارتباط الفكري والسياسي الوثيق بالغرب الأوروبي إلى الانفصال السياسي الحاسم عنه وإعلان الحرب على أطماعه كما حدث لأتباع جمعية الاتحاد والترقي زمن الحرب الكبرى الأولى (1914-1918) بعدما نشئوا في الحضن الغربي.

وقد توفرت لمجتمعاتنا في ظل المجال العثماني الواسع والموحد قدرة كبيرة على مقاومة معاول الهدم الاقتصادي الخارجي، لأن أي مجال واسع كهذا يفرض على ولاة أمره وسكانه منطق الدولة العظمى التي لا تقبل بالتبعية، ولهذا بذلت الدولة العثمانية جهوداً كبرى كي لا تكون أقل من بقية الدول العظمى وتمكنت بواسطة أشكال المقاومة الاقتصادية المختلفة-رغم الضعف والتراجع-من تحقيق ما لا تجرؤ على التفكير فيه دول الاستقلال والتجزئة التي قامت على أنقاضها ومنها تركيا الحديثة أيضاً التي لم يتمكن ثوارها المتغربون من إعادة شيء من عظمتها العثمانية على الرغم من سيرهم الحثيث في طريق التغريب وقبلوا بموقع الذيل للغرب كبقية دول التجزئة، والتي يحكمها جميعا منطق الضعف والاستكانة والتبعية الذيلية لمن هم أقوى منها نتيجة التزام هذه الدول جميعها بالقيود الاستعمارية التي فرضت عليها حدود الهويات الإقليمية بعجزها الظاهر عن القيام بواجبات الاستقلال الحقيقي كإطعام أنفسها أو حماية وجودها أو كفاية حاجات مواطنيها نتيجة محدودية إمكاناتها الجغرافية أو السكانية أو الاقتصادية، وذلك لابتعادها عن الهوية الحضارية الإسلامية بامتدادها الجامع الذي يوفر كل هذه الموارد لأتباعه دون الحاجة إلى الاعتماد على الآخرين لاسيما الأعداء منهم.

ولا أمل لبلادنا بمقاومة معاول الهدم الاقتصادي والإفادة الحقيقية من إمكاناتها المهدرة إلا بالعودة إلى تكوين مجال موحد جامع يتمكن من الوقوف في زمرة الأقوياء ويتصدى لأطماعهم في نفس الوقت.

❖ الهوامش

(1) دونالد كواترت، الدولة العثمانية 1700-1922 م، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ترجمة: أيمن أرمنازي، ص155-157.

(2) مجموعة من المستشرقين، دائرة المعارف الإسلامية، دار الشعب، القاهرة، 1969، ج2ص162-163 و195.

(3) Charles Issawi, An Economic History of the Middle East and North Africa, Routledge, London, 2010, p. 1.
Sevket Pamuk, The Ottoman Empire and European capitalism, 1820-1913, Cambridge University Press, 1987, p. 199.

(4) د.خالد زيادة، تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1983، ص80.

(5) عادل مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني 1700-1918، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1999، ص165 و168.
(6) دائرة المعارف الإسلامية، ج10ص79.
(7) ز.ي.هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، دار الحقيقة، بيروت، 1973، ترجمة: مصطفى الحسيني، ص71.
(8) خليل إينالجيك ودونالد كواترت (تحرير)، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، دار المدار الإسلامي، بيروت، ترجمة: د.قاسم عبده قاسم، ج2ص497.
(9) عادل مناع، ص206.
(10) نفس المرجع، ص494-495.
(11) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار الفارابي، بيروت، 2007، ص345-346.وأيضا:
- هرشلاغ، ص45.
(12) دائرة المعارف الإسلامية، ج10ص83.
(13) قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم، بيروت، ومركز دراسات الإسلام والعالم، فلوريدا، 1994، ص70.
(14) Resat Kasaba, The Ottoman Empire and the World Economy: The Nineteenth Century, State University of New York, Albany, 1988, p.56.
(15) خليل إينالجيك ودونالد كواترت، ص493.
(16) أحمد صلاح الملا، جذور الأصولية الإسلامية في مصر المعاصرة: رشيد رضا ومجلة المنار 1898-1935، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2008، ص20.
(17) إدهم إلدم ودانيال غوفمان وبروس ماسترز، المدينة العثمانية بين الشرق والغرب: حلب-إزمير-إسطنبول، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ترجمة: د. رلى ذبيان، ص381-382.
(18) منير شفيق، الإسلام وتحديات الإنحطاط المعاصر، دار طه للنشر، لندن، 1983، ص72.
(19) خليل إينالجيك ودونالد كواترت، ج2ص580.
(20) Resat Kasaba, pp. 54-56.
(21) Charles Issawi, p.62.

وأيضا:

- Sevket Pamuk, pp. 67-68.

وأيضا:

Resat Kasaba, p. 6.
(22) Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Cambridge University Press, 2002, Vol. 2, p. 236.
(23) Charles Issawi, pp. 176-177.
(24) نفس المرجع، ص178.
(25) إدريس الناصر رانسي، العلاقات العثمانية-الأوروبية في القرن السادس عشر، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص265.
(26) نفس المرجع، ص261 و357.
(27) قيس جواد العزاوي، ص65 و69.

(28) ز.ي.هرشلاغ، ص53.

(29) خليل إينالجيك ودونالد كواترت، ج2ص580. وأيضا Sevket Pamuk,p. 11.

(30) Resat Kasaba, p. 41.

(31) نفس المرجع، ص52.

(32) نفس المرجع، ص52.

(33) روجر أوين، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي1800-1914، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1990، ترجمة: سامي الرزاز، ص134.

(34) Charles Issawi, p. 35.

(35) Sevket Pamuk, p. 20.

(36) ز.ي.هرشلاغ، ص119.

(37) Encyclopedia Britannica, 15th Edition,1987, Vol. 2, p. 832, (capitulation).

(38) Sevket Pamuk, pp. 18,131.

(39) نفس المرجع، ص57.

(40) Resat Kasaba, p. 53.

(41) نفس المرجع، ص111.

(42) نفس المرجع، ص112.

(43) دونالد كواترت، ص144-145.

(44) د.جورج قرم، التبعية الاقتصادية: مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي، دار الطليعة، بيروت، 1982، ص54.

(45) نفس المرجع، ص51-53.

(46) Charles Issawi, p.66.

(47) خليل إينالجيك ودونالد كواترت، ج2ص562.

(48) Sevket Pamuk, pp. 68-69.

(49) لوتسكي، ص347.

(50) شارل عيساوي، التاريخ الإقتصادي للهلال الخصيب 1800-1914، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ترجمة: د.رءوف عباس حامد، ص346-347. وأيضا:
ز.ي.هرشلاغ، ص100. وأيضا:
خليل إينالجيك ودونالد كواترت، ج2ص561. وأيضا:
Charles Issawi, p. 55.

(51) ز.ي.هرشلاغ، ص68.

(52) Charles Issawi, p. 60.

(53) د.جورج قرم، ص54.

(54) Sevket Pamuk, p.71.

(55) نفس المرجع، ص69.

(56) عادل مناع، ص194-195.

(57) خليل إينالجيك ودونالد كواترت، ج2ص566.

(58) Charles Issawi, p. 60.

(59) روجر أوين، ص89-90. وأيضا:
- ز.ي.هرشلاغ، ص53.
(60) ز.ي.هرشلاغ، ص53.
(61) صوفي بيسيس، الغرب والآخرون: قصة هيمنة، دار العالم الثالث، القاهرة، 2002، ترجمة: نبيل سعد، ص196.
(62) جيرار بن سوسان وجورج لابيكا (تحرير)، معجم الماركسية النقدي، دار محمد علي للنشر، صفاقس، ودار الفارابي، بيروت، 2003، ترجمة جماعية، ص62.
(63) إريك هوبزباوم، عصر رأس المال (1848-1875)، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008، ترجمة: د.فايز الصياغ، ص239.
(64) Resat Kasaba, p. 56.
(65) خليل إينالجيك ودونالد كواترت، ج2ص496-497.
(66) جستن مكارثي، الطرد والإبادة مصير المسلمين العثمانيين (1821-1922)، قدمس للنشر والتوزيع، دمشق، 2005، ترجمة: فريد الغزي، ص23-28.
(67) السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979، ص96.
(68) جستن مكارثي، ص27.
(69) إريك هوبزباوم، ص239 و243.
(70) Sevket Pamuk, pp. 4-7, 102, 132-133, 142.
(71) Donald Quataert, Social Disintegration and Popular Resistance in Ottoman Empire, 1881-1908, New York University Press, 1983, pp. 150-151.
(72) نفس المرجع، ص11.
(73) خليل إينالجيك ودونالد كواترت، ج2ص583.
(74) شارل عيساوي، ص204.
(75) Donald Quataert, Ottoman manufacturing in the age of the Industrial Revolution, Cambridge University Press, 2002, p.4.
(76) خليل إينالجيك ودونالد كواترت، ج2ص582.
(77) نفس المرجع، ص493.
(78) نفس المرجع، ص493-494.
(79) دونالد كواترت، ص231-238.
(80) ز.ي.هرشلاغ، ص104.
(81) دونالد كواترت، ص234.
(82) درجة الانكشاف التجاري وهي نسبة الصادرات والواردت إلى مجموع الناتج المحلي الإجمال من مؤشرات الاستقلال والتبعية، راجع: الدكتور إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص43-44 و176.
(83) Sevket Pamuk, p. 52.
(84) نفس المرجع، ص52 و85.
(85) Charles Issawi, p. 241.

(86) الدكتور نادر فرجاني، هدر الإمكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980، ص82.
(87) الدكتور يوسف عبد الله صايغ، الاقتصاد العربي: إنجازات الماضي واحتمالات المستقبل، دار الطليعة، بيروت، 1983، ص116 و121.
(88) ابراهيم العيسوي، ص22.
(89) الدكتور يوسف عبد الله صايغ، ص117.
(90) الياس توما، التطورات الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي منذ سنة 1950، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 1987، تعريب وتحرير: عبد الوهاب الأمين، ص17.
(91) إبراهيم العيسوي، ص21.
(92) خليل إينالجيك ودونالد كواترت، ج2ص507.
(93) نفس المرجع، ص591.
(94) Donald Quataert, 1983, p. 8.
(95) خليل إينالجيك ودونالد كواترت، ج2ص614-615.
(96) Sevket Pamuk, p. 144.
(97) نفس المرجع، ص135.
(98) خليل إينالجيك ودونالد كواترت، ص639.
(99) Sevket Pamuk, p.152.
(100) خليل إينالجيك ودونالد كواترت، ص499.
(101) روجر أوين، ص136.
(102) إريك وولف، أوروبا ومن لا تاريخ لهم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2004، ترجمة: فاضل جتكر، ص406.
(103) الدكتور ماهر الشريف، تاريخ فلسطين الاقتصادي-الاجتماعي، دار ابن خلدون، بيروت، 1985، ص124.
(104) الدكتور سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص23-24.
(105) نفس المرجع، ص24.
(106) الدكتور رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص30.
(107) د.محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، عدد 16 من سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، إبريل 1979، ص176 (نسخة على القرص المدمج).
(108) Shaw& Shaw, p. 223.
(109) روجر أوين، اللورد كرومر: الإمبريالي والحاكم الاستعماري، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ترجمة: رءوف عباس، ص169.
(110) تيودور رتشتين، تاريخ المسألة المصرية1875-1910، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1950، ترجمة: عبد الحميد العبادي ومحمد بدران، ص11.
(111) Shaw& Shaw, p. 222.

(112) Donald Quataert, 1983, pp. 13-40.

(113) دائرة المعارف الإسلامية، ج2ص201.

(114) تيودور رتشتين، ص54-55.

(115) نفس المرجع، ص104.

(116) ز.ي.هرشلاغ، ص69.

(117) لوتسكي، ص397.

(118) Jonathan S. McMurray, Distant Ties: Germany, the Ottoman Empire, and the Construction of the Baghdad Railway, Praeger, London, 2001, p. 1.

(119) Sevket Pamuk, p. 71.

(120) إبراهيم العيسوي، ص195.

(121) خليل إينالجيك ودونالد كواترت، ج2ص642-648.

(122) نفس المرجع، ص638.

(123) منير شفيق، ص72.

(124) بيري أندرسون، دولة الشرق الإستبدادية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983، ترجمة: بديع عمر نظمي، ص13-22.وأيضا:

Charles Issawi, pp. 136-137.

(125) خليل إينالجيك ودونالد كواترت، ج2ص 641-642.

(126) دونالد كواترت، ص247.

(127) Sevket Pamuk, p. 102.

وأيضا:

Resat Kasaba, p. 72.

(128) Donald Quataert, 1983, p. 59.

(129) مايكل أورين، القوة والإيمان والخيال: أمريكا في الشرق الأوسط منذ عام 1776 حتى اليوم، كلمة، أبو ظبي، وكلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2008، ترجمة: آسر حطيبة، ص227.

(130) Jonathan S. McMurray, pp. 10, 67.

(131) السلطان عبد الحميد الثاني، ص130.

(132) دونالد كواترت، ص217.

(133) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، دار المعارف، القاهرة، 1987، ج2ص263-265.

(134) روجر أوين، 1990، ص69.

(135) خليل إينالجيك ودونالد كواترت، ج2ص668.

(136) نفس المرجع، ص689 و719.

(137) Charles Issawi, pp. 151-152.

(138) Sevket Pamuk, p. 13.

وأيضا:

- روجر أوين، 1990، ص293.

(139) روجر أوين، 1990، ص135-137.

(140) خليل إينالجيك ودونالد كواترت، ج2ص681.

(141) Shaw& Shaw, p. 122.

(142) خليل إينالجيك ودونالد كواترت، ج2ص684.

(143) نفس المرجع، ص684.

(144) Shaw& Shaw, p. 236.

(145) خليل إينالجيك ودونالد كواترت، ج2ص698.

(146) نفس المرجع، ص699.

(147) نفس المرجع، ص685.

(148) Bahri Ata, The Transfer of Telegraph Technology to the Ottoman Empire in the 19thCentury, Bogazici University, 1997, pp. 109-112.

(نسخة من شبكة الإنترنت)

(149) الدكتور محمد حرب (تقديم وترجمة)، مذكرات السلطان عبد الحميد، دار القلم، دمشق، 1991، ص165.وأيضا:

- عمر فاروق يلماز، السلطان عبد الحميد خان الثاني بالوثائق، دار نشر عثمانلي، استانبول، 1999، ترجمة: طارق عبد الجليل السيد، ص183.

(150) أكمل الدين إحسان أوغلي (إشراف)، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، 1999، ترجمة: صالح سعداوي، ج1، ص429 (الأستاذ الدكتور عبد القادر أوزجان، الباب الرابع: النظم العسكرية العثمانية، الفصل الثالث: بداية الملاحة الجوية عند العثمانيين).

(5)

آثار التغريب السياسي على المجتمع العثماني: التحدي والاستجابة

(الجزء الأول)
المجتمع العثماني بين المركزية والتفتيت

❖ حقيقة الاستبداد الشرقي

إن عبارة "الاستبداد الشرقي" التي دأب الأدب الاستشراقي على إلصاقها بأنظمة الحكم غير الغربية وبخاصة في الحضارة الإسلامية، هي عبارة تسربت إلى جمع من المثقفين العرب الذين بنوا مشاريعهم الفكرية الضخمة على التصديق المطلق بمضمونها ووجوب إنقاذ مجتمعاتنا من براثنها التي غرست في جسدها لقرون طويلة آن أن تنتهي بالحرية والديمقراطية، وهذه العبارة توحي بملوك فراعنة يتشبهون بالآلهة ويتحكمون حتى في دبيب النمل تحت سلطانهم، ورغم ذلك فإننا عند التطبيق التاريخي العملي نجد صورة مغايرة للحكم الإسلامي حتى لو استندنا إلى مصادر خارجية.

وفي هذا السياق يقول المؤرخ شارل عيساوي واصفاً الحكم العثماني عند بداية القرن التاسع عشر: "كانت سلطة السلطان العثماني محصورة في منطقة صغيرة حول استانبول رغم ضخامة الدولة التي كانت بقيتها تُحكم بواسطة باشاوات وأعيان وزعماء قبليين مستقلين استقلالاً ذاتياً"[1]، كما يشير المؤرخ دونالد كواترت إلى مبالغة بعض الباحثين في تقدير الدور الذي قامت به السلطة المركزية العثمانية في إدارة الدولة مؤكدا أن قوة السلطان لم تكن مستمدة من الجيش وحده بل "من تواصل السلالة الحاكمة مع القوى السياسية والشعبية أيضاً"، مقدماً أمثلة تاريخية للاستقلال الذاتي الذي تمتعت به قوى

محلية إلى درجة أن "أصبحت لا تقيم وزناً لأوامر وتعليمات الباب العالي" وذلك في النصف الأول من القرن التاسع عشر، أما في القرن الثامن عشر فإن السلطة المركزية "لم تعد بيد السلطان أو كبير وزرائه (الصدر الأعظم) بل أصبحت قائمة على التراضي والمساومة بين مختلف القوى من جهة والسلطان من جهة أخرى"، وقبل ذلك كان "القرار السياسي في الحقبة 1550-1650 أصبح إلى حد بعيد خارج إرادة السلطان" و"أن عناصر جديدة أخذت تشاطر السلطان الحكم لا بل تنوب عنه أحياناً"[2].

ويقول المؤرخ السوفييتي فلاديمير لوتسكي الذي وصف بأنه أكبر اختصاصي سوفييتي في مجال تاريخ البلاد العربية الحديث والمعاصر: "بينما كانت الإمبراطورية العثمانية تبدو في الظاهر دولة مركزية، كانت في الواقع دولة لامركزية"[3]، ويقول المؤرخ المعاصر زين نور الدين زين إن البلدان العربية "لم تكن تحكم إداريا وبصورة مباشرة من القسطنطينية" مستدلاً على ذلك بدراسة الملفات الرسمية وقوائم تقدير الواردات الخاصة بسوريا والعراق ومصر، كما أشار إلى أن الأمراء الإقطاعيين والزعماء المحليين في البلاد العربية مُنحوا "استقلالاً داخلياً يكاد أن يكون استقلالاً ناجزاً"[4]، وأكد الدكتور محمد أنيس هذه الحقائق مشيراً إلى أن المركزية لم تكن مباشرة ولا شاملة وذلك في حديثه عن خصائص الحكم العثماني للشرق العربي حتى نهاية القرن الثامن عشر[5].

❖ إجراءات التغريب السياسي

أدت ظروف الضعف والهزيمة التي أحاطت بالدولة العثمانية منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى البحث عن مخرج بالسير على نهج أوروبا مما هو مفصل في دراسة سابقة (الأثر الاقتصادي للتغريب الرأسمالي على المجتمع العثماني: التحدي والاستجابة)، وكان التوجه نحو المركزية من الإجراءات التي قامت بها السلطنة العثمانية ضمن الإصلاحات التي نفذتها لتحقيق مزيد من السيطرة على موارد الدولة لاستخدامها في تنفيذ برامج دعم القوة العسكرية، وكان من أشهر خطواتها القضاء على الجيش الإنكشاري

الذي كان بمثابة حزب معارضة تمكن من تغيير سياسة عدة سلاطين بل وتمكن من خلع بعضهم وتنصيب آخرين، فجاء قضاء السلطان محمود الثاني عليه سنة 1826 ليخلص مؤسسة الحكم من هذه المعارضة وليسهل عملية السير في طريق التغيير العسكري وتركيز السلطة بيد السلطان الذي شن أيضا حملات عسكرية على قوى الأعيان المحليين وتمكن من انتزاع مصدر قوتهم بمصادرة أراضيهم أو بإلغاء نظام الإقطاع العسكري الذي يستندون إليه[6] ثم بمحاولة فرض رقابة الدولة على تسجيل الأراضي وجمع الضرائب كما حدث عندما سن قانون الأراضي سنة 1858، وتأكد هذا التوجه بقانون الولايات سنة 1864 بصفته خطوة أخرى في دعم مركزية السلطة إذ قسمت أراضي الدولة إلى ولايات وتوابعها يحكمها موظفون تعينهم العاصمة، ثم تأسست إدارة الديون العمومية سنة 1881 لتشرف على بعض موارد الدولة حفظاً لحقوق الدائنين بعد إعلان الإفلاس سنة 1875، وقد انتزعت هذه الإدارة الدولية من الأعيان عملية جمع الضرائب ففقدوا بذلك مصدر قوّتهم.

وكان صدور فرمان الكلخانة سنة 1839 بعد اعتلاء السلطان عبد المجيد العرش خلفاً لوالده محمود الثاني ثم صدور الفرمان الهمايوني سنة 1856 بعد حرب القرم مما أعطى التوجه الغربي المركزي في الدولة العثمانية صفة الالتزام الدولي في معاهدة باريس التي أعقبت الحرب، ولكن فترة حكم السلطان عبد المجيد لم تكن بنفس الدرجة من المركزية التي حكم بها والده السلطان محمود، ثم توجت انتصارات رجال التغريب في الدولة بصدور دستور سنة1876 بعد اعتلاء السلطان عبد الحميد العرش، وقد منح هذا الدستور الدولة الصفة التمثيلية البرلمانية في خطوة كان القصد منها إرضاء الدول الأوروبية لتكف عن التدخل في شئون الدولة العثمانية كما ظن ولاة الأمر يومئذ[7].

وقد استمرت عملية تركيز السلطة في عهد السلطان عبد الحميد رغم تراجعه عن تبني الأساليب الغربية في الحكم، وفضل أسلوب جده محمود على أسلوب والده عبد المجيد[8]، وكان هدفه الحفاظ على سلامة أراضي الدولة[9]، ووقف التدخلات الأجنبية[10]، وتحقيق الوحدة الإسلامية[11]،

ولما قامت ثورة الاتحاد والترقي عليه سنة1908 اتبعت نهج إطلاق الحريات لبرهة لنفس السبب السابق وهو الحفاظ على أراضي الدولة ولكن استناداً إلى مبادئها التغريبية النابعة من مبادئ الثورة الفرنسية والتي أملت شعارها الثلاثي (حريت، مساوات، عدالت)شديد الشبه بشعار الثورة الفرنسية المتضمن الحرية والإخاء والمساواة، ولما رأت الجمعية أن الشعوب البلقانية تحاول استغلال الوضع الدستوري الجديد للانفصال عن الدولة وأن المشكلة القومية لم تحل بتطبيق الدستور كما كانوا يظنون، فرض عليهم الحرص على سلامة أراضي الدولة نهجاً مركزياً جديداً[12] مستمداً من تجربة الثورة الفرنسية أيضاً[13] فأصبحوا يرون أن المساواة لا يمكن تطبيقها قبل فرض الانسجام بين عناصر الدولة وذلك بفرض التتريك عليها جميعا لتصبح ذات هوية موحدة[14]، وهو أسلوب لجأت إليه الثورة الفرنسية-مثلهم الأعلى-من قبل، كما كانت الأفكار القومية التي تبناها تيار في المجتمع التركي نتاجاً أوروبياً بلوره مجموعة من المفكرين والمستشرقين الغربيين الذين أحيوا الاهتمام باللغة والتاريخ للعرق الطوراني الذي منحته هذه الأدبيات هذا الاسم، وقد كان قسم كبير من أولئك العلماء من اليهود وهي ظاهرة ملفتة[15].

❖ منابع التغريب السياسي الأخرى

وقد واجه المجتمع الإسلامي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أفكاراً تغريبية من غير المؤسسة الحاكمة إذ تبنت دول الغرب على عادتها في تشجيع النزعات الاستقلالية خارج دولها، تبنت أفكاراً سياسية إسلامية وقومية وقُطرية بهدف تفتيت الوحدة التي كانت تلم المجتمع العثماني، وقد تنوعت هذه الأفكار بين وجوب عودة الخلافة للعرب لبث الفرقة بين عنصري الدولة الرئيسين، واستقلال ولايات لتسهيل ابتلاعها على المعتدي الغربي.

❖ أهداف الغرب وتبعية المتغربين والفوضى الخلاقة المبكرة

ساندت أوروبا النهج المركزي العثماني لأنه "كان من الأسهل والأربح السيطرة على سوق الإمبراطورية من خلال الامتيازات والتنازلات من جانب إدارة عثمانية مركزية واحدة مما ستكون عليه الحال من خلال العديد من

الحكام والأعيان في الولايات الذين جعلت كياناتهم المتفرقة التجارة أصعب في أثناء القرن الثامن عشر.وهكذا، سمحت القوى الأوروبية باستمرار الدولة المركزية العثمانية وشجعت البيروقراطية الناشئة على توسيع مجال نشاطها ونطاقات مسئولياتها"[16]، وأصبح هناك "مودة واضحة بين السفارات الأوروبية والبيروقراطية الإصلاحية" وتنامى نفوذ الحكومات الأوروبية في الإدارة اليومية للدولة العثمانية[17]، حتى أن مدحت باشا الذي وصل إلى منصب الصدارة العظمى في الدولة ووصف في الأدبيات النهضوية بأنه من زعماء الإصلاح في العصر الحديث وأنه "أبو الدستور"و"أبو الأحرار" و"أبو الإصلاح" كان كما تصفه وثيقة بريطانية "صنيعة لدائرة خارجيتنا"[18] أي عميلاً لوزارة الخارجية البريطانية، إذ تعاون مع الإنجليز في أخطر سياسات الدولة مثل خلع وتولية السلاطين[19]، ولجأ إلى هؤلاء الإنجليز في أشد ساعات الأزمة[20]، ولكن لم تتحقق آمال المصلحين رغم كل ذلك وكانت النتيجة الفعلية لهذا الارتباط هو أن "دفع جهاز الدولة المركزية ثمن التأييد الأوروبي" كما يقول المؤرخ دونالد كواترت[21]، كما أدت سياسة الاسترضاء إلى زيادة التوحش الإمبريالي الغربي كما يقول الباحث أحمد صلاح الملا[22].

ومنذ البداية لم يهتم الغرب بسلامة الدولة العثمانية بصورة مطلقة، إذ شجع النزعات الانفصالية قبل وبعد وفي نفس الوقت الذي كان يوقع فيه الاتفاق على المحافظة على أراضيها كما تشهد بذلك عمليات استقلال صربيا (1812) واليونان (1828) والاحتلال الفرنسي للجزائر (1830) ثم الاحتلال البريطاني لقبرص (1878) ومصر (1882) والاحتلال الفرنسي لتونس (1881) وغير ذلك من أمثلة تؤكد أن أوروبا لم تكن لها سياسة إلا مصالحها، تدعم مركزية الدولة عندما يروق لها ذلك وتحارب هذه المركزية عند اللزوم.

وعندما انتقل الغرب، وبخاصة بريطانيا، من مبدأ المحافظة على أراضي الدولة العثمانية إلى التنازع على تقسيمها بعد مؤتمر برلين (1878)اقتطع بعض ولاياتها كما مر ذكره، ثم تطورت السياسة الأوروبية إلى العمل على القضاء على هذه الدولة بإثارة نعرات التجزئة الداخلية التي كتب عنها رينيه بينون سنة

1908: "إن القومية العربية وما لقيته في أوروبا الغربية من دعاية وإعلان لم تكن من الحوادث الطارئة المنفصلة بعضها عن بعض، بل إنها، على وجه التحديد، مرتبطة بحركات الاستقلال التي ظهرت في الجزيرة العربية، تلك الحركات التي كانت بريطانيا تعضدها علناً وترجو لها النجاح"[23]، وقد اتخذت الأفكار الانفصالية أحيانا شكل الدعوة إلى الخلافة العربية بدلاً من الخلافة العثمانية استناداً إلى أحكام فقهية تشترط النسب القرشي في الخليفة، وهي دعوة بدأها ساسة إنجليز كما يقول الزعيم المصري مصطفى كامل باشا الذي نقل عن كتاب المستر ولفرد بلنت (مستقبل الإسلام)بيتاً من الشعر يشير إلى أن فوضى هدم الدولة العثمانية لن تعود بالضرر على المسلمين بل ستتطور إلى الأفضل:

لا تقنطوا فالدر ينثر عقده ليعود أحسن في النظام وأجملا

وهو أمر يذكر بفكرة الفوضى الخلاقة التي يبدو أنها ليست محدثة، كما يدعو إلى السخرية لأن بريطانيا تريد العقد في جيدها لا في جيد الإسلام[24]، ومن السذاجة أن نظن أنها حريصة على تطبيق الشريعة الإسلامية بأدق تفاصيلها (!)، وقد كشف جنرال فرنسي حقيقة النوايا البريطانية في مقال كتبه عن موقف الحلفاء في الشرق في بداية العشرينات فقال: "وقد سعت إنكلترا إلى القضاء على تركيا وخليفتها وإزالة الإسلام وحكمه مع دولته التركية من الوجود والاستعاضة عنه بإسلام عربي تكون مكة مركزه ولندن المسيطرة عليه"[25]، وقد تبنى مجموعة ممن وصفوا برواد النهضة العروبيين والسلفيين هذه الفكرة البريطانية* في وقت كان المجتمع الإسلامي يواجه عدوانا غربيا سافرا ولا يخدمه أفكار تزيد انقساماته وتناحره، مما دعا مصطفى كامل إلى التحذير من حملة لواء هذه الفكرة بالقول إن بريطانيا رأت أن خير وسيلة تضمن بقاءها في مصر هي هدم السلطنة العثمانية ونقل الخلافة الإسلامية إلى رجل يكون تحت وصاية الإنجليز ولذلك خرجوا بمشروع الخلافة العربية مؤملين به استمالة العرب، وقال أيضا: "وإني أعرف كذلك أن في مصر جماعة يسعون لحل المملكة العثمانية وإقامة خلافة عربية تكون ألعوبة في أيدي إحدى الدول الأجنبية، فهؤلاء وأمثالهم هم أعداء الدولة والملة وأضر

على الإسلام من أعدائه الظاهرين، ولا عجب إذا نبذتهم الأمة المصرية بأسرها واحتقرتهم...."[26].

❖ إعجاب رموز التغريب بالاستعمار الحديث وثناء بعضهم على الحملات الصليبية

ولم يكن هذا الهجوم فريداً ومقصوراً على زعيم الحركة الوطنية، إذ شارك فيه نخبة من أهل مصر كعبد الله النديم وحافظ إبراهيم وغيرهما من الأدباء[27] لتباعد أولئك اللاجئين عن القضايا التي تهم شعب مصر وفي مقدمتها مقاومة الاحتلال، وقد كان أولئك النهضويون يسيرون وفق البوصلة البريطانية، إذ يطالب أحدهم وهو ولي الدين يكن بالدستور والحرية في الدولة العثمانية ويهرب من استبداد السلطان عبد الحميد لاجئاً إلى كنف الاحتلال البريطاني في مصر حيث يعارض هو نفسه هناك مطالب الشعب المصري بالدستور والحرية ويهزأ بالمصريين ومطالبهم[28]، وآخر هو عبد الرحمن الكواكبي ينظّر للحرية ومقارعة الاستبداد العثماني ولا يتكلم كلمة واحدة في آثاره الخالدة ضد استبداد الاحتلال البريطاني الذي كان يحميه ويئن تحت وطأته في نفس الوقت ملايين المصريين وهو ما يثبت نظرية الزعيم مصطفى كامل عن انفصال أولئك المفكرين عن هموم مجتمعاتهم العربية والإسلامية التي كانت تفكر بطريقة معاكسة، إذ طرحت الجماهير قضية الانفصال عن الدولة العثمانية لما ظنت أنها ستقع تحت الاحتلال نتيجة الهزيمة في الحرب مع روسيا (1877-1878)[29]، و"لم يكن عرب 1908 في وارد التفكير بالانفصال عن إسطنبول، خاصة في ظل المخاطر الأوروبية التي تهدد الجميع"[30]، كما كانت الجماهير تتنادى للجهاد من كل صوب إذا تعرض قطر للاحتلال الأجنبي كما حدث زمن الحملة الفرنسية على مصر[31]، فلم تكن الشعوب تطيق الاحتلال الأجنبي ولهذا تعلق قطاع عريض من الحركة الوطنية المصرية بالدولة العثمانية بعد دخول الاحتلال البريطاني سنة 1882، وكان معظم المصريين أثناء الحرب الكبرى الأولى (1914-1918) "يتمنون أن يخلّص العثمانيون البلاد من الحكم البريطاني" كما كتب أحد موظفي الحكومة البريطانية[32]، أما بعض ساسة ومثقفي النهضة فكان ارتباطهم

بالمصالح الأجنبية يصل-كما فعل نجيب عازوري-حد تبرير الاحتلال الأجنبي لبعض أقطار العرب التي يخرجها من دائرة العروبة التي يتحدث عن نهضتها ويجمّل الدوافع الاستعمارية التي قادت إلى احتلالها، سواء كان هذا الاحتلال بريطانياً يستبد بمصر أو فرنسياً يرتكب الأهوال في الجزائر، وينفي-كما فعل ولي الدين يكن-عن أهل مصر القدرة على حكم أنفسهم "فلم يختلف، في هذا الحكم، لا عن كرومر الإنكليزي ولا عن محمي كرومر، البروتستانتي فارس نمر" كما يقول الدكتور محمد الناصر النفزاوي[33]، وربما كنا سنجد تفسيراً لهذه النزعات التغريبية في يأس عازوري وإحساسه بالتراجع والفساد الذي أصاب الدولة العثمانية مما دفعه للجوء إلى الحل الخارجي كما فعل بعض المعاصرين الذين ضاقوا بالاستبداد العربي، إلا أن هذا التفسير سرعان ما يتبدد حين نراه يسحب إعجابه بالغرب على عدوانه التاريخي الذي أجمعت الأمة على إدانته وذلك حين قال: "تقدم فرنسا من بين كل الدول الأوروبية، المساعدة الأسخى والأكثر عفوية للمظلومين والتعساء، فالأمة الفرنسية بجوهرها أمة الفروسية، وهي التي بادرت إلى الحملات الصليبية الخطيرة التي عادت نتائجها بفوائد على العالم بأسره"[34] (!)، ولهذا لم يكن من المستغرب أن تصبح أفكاره بشأن نبذ الرابطة الدينية وإحلال رابطة العنصر محلها أفكاراً "بعيدة وغريبة عن البلاد العربية حتى سقوط حكم السلطان عبد الحميد"[35].

❖ المجتمع الشرقي بين ماضيه الإسلامي وحاضره التغريبي

سجل ضابط بحري بريطاني اسمه أدولفوس سليد والذي زار الدولة العثمانية ابتداء من سنة 1829 ملاحظات مهمة على عملية التغريب التي كانت قد بدأت في ذلك الوقت، ومما قاله في المقارنة بين ما قبل التغريب وما بعده: "إلى هذا اليوم تمتع العثماني عرفياً ببعض أعز مزايا الرجال الأحرار التي ناضلت الأمم المسيحية من أجلها زمناً طويلاً: إنه لا يدفع شيئاً إلى الحكومة أكثر من ضريبة معتدلة للأرض... كما لا يدفع شيئا للمؤسسة الدينية لأن الأوقاف كافية لإعالة علماء الإسلام، وهو يرحل أينما يريد دون جوازات سفر ولا ضابط جمارك يدس عينيه وأصابعه القذرة في متاعه، ولا شرطة

تراقب تحركاته أو تتنصت على كلامه، بيته مقدس الحرمة وأبناؤه لا يؤخذون منه ليصبحوا جنوداً إلا إذا دعتهم الحرب... ومن أدنى الأصول يمكنه الطموح إلى منصب باشا دون تجاوز، وإذا كان يعرف القراءة يمكنه أن يصبح صدراً أعظم... أليست هذه الميزة مهمة جدا للأمم الحرة؟ألم يؤد استبعاد الناس من مناصب الشرف إلى الثورة الفرنسية؟....وفي مقابل هذه الحرية والقدرة على تحقيق أوسع الآمال، ماذا قدم السلطان (بعملية المركزة)؟يمكن القول لاشيء"، ويعلق المستشرق برنارد لويس بالقول إن نقده الرئيس للمصلحين أنهم دمروا النظام القديم الذي لم يكن شراً في حد ذاته، بل على العكس تضمن كثيرا من الأشياء المرغوبة جداً[36].

ويذكر عادل مناع أنه بعد إقامة النظام المركزي في الدولة العثمانية صار بإمكانها تطبيق ما تشاء من إجراءات دون مواجهة مقاومة على عكس ما كان يحدث سابقاً "حين كان الأهالي يثورون من حين إلى آخر ضد الحكام الذين يفرضون سياسة غير مقبولة"[37].

ومع ذلك فإن المركزية لم تكن آنذاك كما قد يتبادر للأذهان بعد تجاربنا مع مركزية الدولة القُطرية، فيذكر المؤرخ زين نور الدين زين أن "مصائب العرب، حتى في عهد السلطان عبد الحميد، لم تكن متأتية من شدة الحكم التركي وقسوته بقدر ما كانت نتيجة لعدم سطوة الحكم التركي وقدرته على إثبات وجوده"[38].

ومن الدلائل الهامة ما يتعلق بالفكر السياسي الإسلامي في تلك المرحلة والذي عبر عنه ابن عابدين الذي استقرت الفتوى في المذهب الحنفي عليه في حياته وبعد وفاته، مع العلم أن هذا المذهب هو المذهب الرسمي للدولة العثمانية آنذاك، وقد عبر عن الموقف الإسلامي من الحكم في حاشيته الشهيرة المسماة رد المحتار على الدر المختار التي وضعها بين عامي 1815-1820 [39]، وردّ فيها في بحث الأشربة على من قال بحرمة الدخان لنهي السلطان عنه بقوله كما ينقل الكوثري عنه: "إن ولي الأمر لا شأن له في التحليل والتحريم، كيف وقد قال فقهاؤنا: من قال لسلطان زماننا عادل فقد كفر، حيث يكون اعتقد الظلم عدلاً"[40]، ومع ذلك لم يتعرض أحد للشيخ

بسوء ولم تسحب جنسيته ولم يجرجر في دهاليز المخابرات ولم تنصب له المقصلة مع جرأة ما أفتى به في عصر المركزية وظل في منصب الإفتاء في عموم الدولة، فماذا سيقول ابن عابدين أو الكوثري رحمهما الله إذا رأيا أن الحلال والحرام وقد أصبحا اليوم من شأن الدول الغربية الكبرى التي لا تجد الدولة القُطرية حرجاً من إطلاعها على شئون دينها لنيل رضاها عنه**، هذا فضلا عن الفتاوى التي طالما شرعت التدخل في بلادنا وتدميرها خدمة للمصالح الغربية الكبرى، مما يصدق قول أمير الشعراء شوقي حين تنبأ بحال الأمة والدين بعد سقوط الخلافة في قصيدة رثائها بقوله:

ولتشهدن بكل أرض فتنة	فيها يباع الدين بيع سماح
يفتى على ذهب المعز وسيفه	وهوى النفوس وحقدها الملحاح

ومن الطريف في شأن ابن عابدين أن "أحد المخذولين من كبار موظفي وزارة المعارف في الآستانة"، كما يصفه الكوثري، قدم تقريراً لمنع تداول الحاشية بسبب العبارة السابقة، فاستاءت الأوساط العلمية وتدخلت لدى السلطان عبد الحميد نفسه ووضحت له أن المسألة التي مُنع الكتاب بسببها موجودة في كل كتاب فقهي، فصدر أمره بإعادة تداول الكتاب، والأهم من ذلك "نفي ذلك الموظف الكبير الذي قدم ذلك التقرير، إلى إحدى الولايات الشرقية البعيدة ليكون مستخدماً بسيطاً في إحدى البلديات"[41]، فأين هذا من استبداد دول الاستقلال والتجزئة التي لا يمكن أن تكون فيها عاقبة النفاق المرذول كمصير ذلك "المخذول"، ورغم تراجع السلطان شخصياً عن قرار منع تداول حاشية ابن عابدين فقد استخدم الحدث لتشويه صورته ودارت الأيام وأصبح حذف مسائل مهمة من كتب الشرع ومنع تداولها من التهم التي ألصقت بالسلطان وأدرجت في فتوى خلعه بناء على تحريف مضمون ذلك الحدث[42]، وهو ما يلقي ضوءاً على الطريقة المشوهة التي وصلتنا بها أحداث تلك الفترة.

ويقودنا هذا الحدث إلى الإنجازات الثقافية للدولة المركزية في عهد السلطان عبد الحميد والتي لحقها كثير من الافتراء السخيف والذي وصل حد الادعاء بأنه حظر تداول اسم قصره يلدز وترجمته أي كلمة نجم وهمّ بحذفها

وغيرها من القرآن الكريم[43] مع أن الحقيقة تؤكد أنه تطوع بطبع صحيح البخاري وتوزيعه على الأقطار الإسلامية مع احتوائه على هذا اللفظ في تفسير سورة النجم دون اللجوء إلى هذا الإجراء الملفق في كتاب للحديث فضلاً عن القرآن الكريم[44]، وما زالت الطبعة السلطانية هي أساس الطبعات المتداولة في يومنا هذا لأنها أصح نسخة وأجلها كما يقول الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في مقدمة طبعته، ولن نعجب أن مصادر تلك الأخبار والافتراءات كانت من "متنوري"شبان الأتراك[45].

وعلى الجهة المقابلة يقول المؤرخان شو: "ساهمت زيادة المعرفة بالقراءة والكتابة في عهد عبد الحميد في نمو النشاط الثقافي، وقد بني الكثير من المكتبات العامة، وازدهرت الطباعة العثمانية بآلاف الكتب والصحف والمجلات والكتيبات التي غمرت جمهوراً متلهفاً"، ويتحدثان عن الرقابة في ذلك العصر بالقول إن "كثرة المطبوعات أربكت الرقابة كثيراً مما أدى إلى جعل تطبيق قوانينها متقطعاً، ورغم أنه كان ثقيل الوطأة وتحكمياً بلا ريب فإنه افتقر إلى الفعالية التي ميزت الرقابة في جميع أنحاء العالم حديثاً....وإن معظم الكتّاب تمكن من تلبية حاجات القراء دون انتهاك القانون ونتج عن ذلك عدد ضخم من الروايات والمقالات والكراريس وكتب أخرى شملت مواضيع عديدة ومختلفة مما جعل هذه الحقبة من أكثر الفترات حيوية ثقافية في التاريخ العثماني حتى ذلك الوقت"[46].

ويسرد كل من المؤرخين عادل مناع وروجر أوين أمثلة تشير إلى نفس النقطة وهي أن المركزية التي طبقت في عصر التنظيمات العثمانية كانت تختلف عن المركزية التي طبقتها فيما بعد دول الاستقلال والتجزئة[47]، وقد تحدى السلطان عبد الحميد في مذكراته أن يؤتى بدليل واحد على أنه أمر بإغراق أي شخص من معارضيه كما أشيع عنه[48] وكما جاء في فتوى خلعه، وصدق هذه الإشاعات شاعر النيل حافظ إبراهيم في أحد أبياته، وواصل التحدي أحد كتّاب قصر يلدز بعد زمن من عزل السلطان ووفاته، وذلك في أربعينات القرن العشرين في زمن كثرت فيه الاتهامات للزمن العثماني فلم يظهر دليل واحد يؤكد الإشاعات[49]، فهل نعجز اليوم مثلاً عن توثيق جرائم

حكام التجزئة بعيداً عن القضاء الفاسد؟وقد تطرقت إلى بعض النماذج التوضيحية عن المركزية الحميدية في التعامل مع المعارضة السياسية في فصل إنجازات الدولة العثمانية.

❖ الحقائق المهملة عن الجاسوسية العثمانية

وهذا يقودنا إلى الحديث عن نظام التجسس في عهد السلطان عبد الحميد والذي كثر الحديث عنه وقالت فيه دائرة المعارف الإسلامية مثلا: "فضل السلطان عبد الحميد أن يستبد بالحكم كأسلافه، وقل اهتمامه بنقل أساليب الحكم الغربية ووجه همه إلى الاحتفاظ بمكانة السلطان وتقوية نفوذه فتوسل إلى هذا بتنمية ذلك النظام المرذول، نظام الرقابة والتجسس الذي جعل هذه الأيام تعرف في تاريخ تركية باسم "دور استبداد"..."[50]، وما أريد توضيحه أن هذا النظام لم يكن موجهاً لتلمس مواطن المعارضة بين الرعية فقط كما حدث في دول التجزئة، التي كانت مع تشددها على رعاياها الذين تحصي أنفاسهم، شديدة الانكشاف أمام أعدائها من الغربيين والصهاينة حتى وصل الأمر بزعيم دولة كبيرة يستعجب من تجسس الصهاينة على بلاده لا غضباً لحرمتها وكرامته بل لأنه لا يخفي شيئاً يستحق التجسس عليه (!)، أما نظام الجاسوسية في الدولة العثمانية فيمكن أن نتتبع كثيراً من مواطن عمله في الوثائق المختلفة التي كانت تشير إلى التجسس على أعداء الدولة كالوثيقة التي كتبها ثلاثة مخبرين من بيروت وعكا وحيفا يفضحون فيها تواطؤ بعض المسئولين في بيع الأراضي لليهود سنة 1890، وهو ما "يخالف رضا مولانا السلطان"[51]، والوثيقة التي كتبها أحد أبناء البوسنة والهرسك الذين لجئوا إلى قيسارية في فلسطين يفضح فيها نشاطات أثرياء اليهود وتعاون الموظفين الفاسدين في تمليكهم الأراضي[52]، وتزخر المذكرات السياسية للسلطان عبد الحميد بالإشارة إلى المعلومات الداخلية والدولية التي استقاها من شبكة التجسس عنده كتلقي بعض كبار الموظفين هدايا ثمينة جداً في قضية إنشاء سكة حديد بغداد "وواضح ألا تكون هذه الهدايا إكراماً لسواد عيونهم"، وكمنح أذونات زيارة لولايات العراق لضباط إنجليز يخططون لأهداف سياسية ينكرونها في العلن وتتصل بالاستيلاء على البصرة، كما نجد متابعة صحف

أوروبية تكتب في شئون الدولة العثمانية كالجزيرة العربية والقضية الأرمنية والعلاقات مع ألمانيا[53]، وهذه الأمثلة تؤكد ما جاء في مذكرات السلطان عبد الحميد عن مضار التدخل الأجنبي بصفتها سبباً لإنشاء شبكة التجسس[54]، كما توجب رؤية أوسع لطبيعة المركزية في آخر مراحل الدولة العثمانية والبعد عن التعميمات التي لا تستند إلى أدلة موثقة.

❖ علاقة القمة بالقاعدة زمن المركزية العثمانية

ويسرد الشيخ كامل الغزي-الذي عاصر السلطان عبد الحميد وتقلد المناصب في عهده وفي ما تلاه-الصورة العامة لعلاقة الدولة المركزية في ذلك الزمن بالقاعدة الشعبية فيقول في ذكره شيئاً من سيرة هذا السلطان: "كانت الطبقة الدنيا والوسطى من الرعية على اختلاف عناصرها تخافه وتحبه: تخافه لقوة بطشه وعظيم دهائه وتمكنه من الاطلاع على أحوال رعاياه... وتحبه رعاياه لأنه كان لا يحب أن يبهظهم بالضرائب، فكان الرخاء في أيامه شاملاً والرعية راتعة في بحبوحة التنعم والرفاهية، وكان عظيم العناية بكل ما يرضي رعاياه لا سيما البسطاء منهم، غير متوان عن الإتيان بكل ما ينطبق على رغائبهم، خصوصا بما كان له علاقة بالدين كخدمة شعائره وإعمار المعابد....وكان من أجلّ آثاره وأكبر حسناته وأقواها اجتذاباً لقلوب المسلمين عامة وقلوب رعيته خاصة سكة الحديد الحجازية فإنه وحده الساعي بإنشائها وبسعيه المشكور تم أمرها"[55]، وسيأتي أن السياسة التي اتبعتها السلطة المركزية في ذلك الزمن تتماشى مع هوية الجماعة وتطلعاتها.

❖ نتائج التنظيمات الخيرية والإجراءات التغريبية

لقد تمكنت الدولة العثمانية في ظل المركزية من تحقيق إنجازات تحديثية، سيأتي ذكرها، قبل أن يقطع الغرب طريقها وينقل هذه المركزية إلى دول أكثر تفاهماً مع مصالحه ومخططاته في بلادنا، وإن الدولة المركزية التي انقلبت فيما بعد ضد شعوبنا وطالما اشتكى أنصار التغريب منها ونسبوا إليها جل أمراضنا ليست وليدة تراث استبدادي شرقي كما حاولوا إيهام مجتمعاتنا، بل هي وليدة مرحلة من التغريب أو كما يقول المؤرخ رشاد قصبة إن المركزية

البيروقراطية العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر فُرضت وتأسست تحت رعاية المراكز الرأسمالية والسياسية للاقتصاد الرأسمالي العالمي، وهي بعيدة كل البعد عن كونها امتداداً للميراث العثماني، كما أن ضعف المجتمع المدني في أواخر سني الدولة وبداية عهد الجمهورية التركية نشأ من وضع خاص بظروف الاقتصاد الرأسمالي العالمي وليس امتدادا لثقافة شرقية كوّنت أسس المؤسسات العثمانية التقليدية[56].

ومن اللافت للنظر أن دستور رجال التنظيمات التغريبية نص في مادته الخامسة على أن "حضرة السلطان مقدس وغير مسئول" وهي مخالفة صريحة للشريعة الإسلامية كانت جمعية الاتحاد والترقي تتمسك بها[57] رغم أن الجمعية في الحقيقة وضعت السلطان على الرف وحكم مستبدوها باسمه بشكل أقسى من الاستبداد الفردي الذي نسبوه للسلطان عبد الحميد، وقد اتخذ الكماليون من هذا النص الدستوري تشنيعاً على الخلافة ثم أسسوا استبداداً تغريبياً دموياً أعتى من استبدادها وأمرّ، وسارت الاستبداديات العربية العلمانية على منوالهم.

وأدت إجراءات التنظيمات الإدارية الأخرى إلى نتائج سياسية أيضا مازلنا نعاني من آثارها إلى اليوم، فقد أدت زيادة الملكيات الواسعة التي سهلها قانون 1858 إلى سهولة تسرب هذه الأراضي إلى المهاجرين الصهاينة في فلسطين عن طريق شرائها من كبار الملاك الذين كان كثير منهم يقيمون بعيدا عن أراضيهم ومن ثم لم يكن لديهم مانع من التخلص منها لصالح من يدفع سعراً مغرياً، وهم في هذه الحالة اليهود الصهاينة الذين كانوا يحظون برعاية القناصل الأجانب، ودعم ذلك قانون سنة 1867 الذي سمح بتملك الأجانب العقارات في الدولة، وهذا الموضوع سيكون له حديث خاص بإذن الله.

وفي سنة 1916 انقضّت الثورة العربية بدعم من الحلفاء في الحرب الكبرى الأولى على الرابطة الإسلامية والعثمانية التي كانت تجمع سكان الدولة العثمانية وذلك رداً على التعصب الطوراني لجمعية الاتحاد والترقي وسياسة التتريك التي انتهجتها واستفزت القوميات غير التركية، وكانت الثورة

العربية محاولة لإقامة الخلافة العربية التي طالما منى الإنجليز بها ساسة العرب ونشرت السلفية حلم العودة إليها في توافق مع رغبات غربية لم يكن يتيماً في تاريخنا الحديث، ولكنه لم يؤت الثمرة المرجوة عربياً بعد أن اغتر قادة العرب بـ"التيجان الموهومة والأماني البالية" كما يقول نقيب الأشراف الذي عاصر الأحداث محمد أديب آل تقي الدين الحصني في كتابه منتخب التواريخ لدمشق، ج1ص309، إذ لم يعترف الحلفاء بخلافة مفجر الثورة العربية وتخلصوا منه بعدما أدى دوره واستقر رأيهم على تفتيت الدولة العربية الموعودة، فلم تعد لنا خلافة أو وحدة عربية ولا تركية، وقد كانت الثورة العربية تتويجاً لجهود غربية استمرت عشرات السنين لاصطناع المبررات لانتزاع أجزاء استراتيجية من جسم الدولة العثمانية لصالح الدول الاستعمارية، وهي جهود وجدت ضالتها في فكرة استقلال الأقاليم التي احتفى بها في نفس الوقت ولاة ذوو نزعات غربية-حضارية أو سياسية-ظنوا أن الخير في استقلالهم عن الجسم الأكبر الذي يضم معظم الشرق العربي الإسلامي، وبهذا ولدت الهويات الفرعية التي ظلت تتشعب حتى وصل عدد الدول "المستقلة" التي قامت على مساحة الدولة العثمانية إلى أكثر من ثلاثين دولة[58] رسمت الدول الكبرى حدودها ونصبت زعماءها وتدخلت حتى في تصميم أعلامها التي يبجلها أبناؤها[59]، والطريف أن تكون هويات الاستقلال قد نشأت في البداية لأسباب استعمارية تضر بأصحاب تلك الهويات الذين اعتنقوها فيما بعد في غفلة عن هذه الأسباب وعن ضرر التجزئة ذاتها التي ولدها هذا الاستقلال فجعل تلك البلدان مشرذمة وضعيفة أمام غيلان الغرب الكبرى وعاجزة عن الدفاع عن أنفسها ومن ثم مضطرة لسلوك نهج التبعية للتعلق بمن هم أقوى منها لضمان وجودها واستمرارها، ويرجع الدكتور برهان غليون صنمية الدولة العربية القطرية في الزمن المعاصر إلى ظروف حديثة متصلة بفشلها في تحقيق المواطنة نتيجة ضعفها وهزالها وعدم قدرتها على زرع الانتماء إليها، وكان إظهار قوتها وبطشها ملازماً هشاشتها المعنوية والأخلاقية والسياسية[60].

وتقول دائرة المعارف الإسلامية "إن عهد التنظيمات كان عاملاً فعالاً في انحلال الدولة مثله في ذلك مثل المصالح السياسية للدول الأجنبية"[61].

❖ هويات التغريب أضرت بأصحابها

وليس هذا مجال استعراض المصالح الغربية التي اقتضت احتلال البلاد العربية، فالمهم فيما يتعلق بموضوعنا أن فكرة الاستقلال عن الكيان الجامع كانت هي الممهد لاحتلال هذه البلدان ولذلك ليس من الغريب أن تحظى منذ نشوئها عند أحد الولاة مثلاً بالتشجيع الغربي وأن يكون هذا الوالي ذا نزعة تغريبية ومن المفارقات ألا يظهر ميوله الاستقلالية إلا في مواجهة إخوته في العقيدة والانتماء، في الوقت الذي تذوب فيه شخصيته أمام الأجنبي الغربي، وللاطلاع على التفاصيل يمكن مراجعة فصل قادم بعنوان كيف أضرت هويات التجزئة بأصحابها.

❖ استهانة التغريب بمجتمعاتنا وتلاعبه بها

وقد بلغت الاستهانة التي عامل بها الغرب هوية مجتمعاتنا حداً جعل حاكماً استعمارياً مستبداً كاللورد كرومر يظن أن بإمكانه أن يمنح مصر هوية جديدة يختلقها من العدم، وذلك حين فكر بدمج جميع العناصر التي تقطن وادي النيل بما فيها من أوروبيين توافدوا على مصر في القرن التاسع عشر في ظل تشجيع محمد علي باشا وخلفائه وبلغ عددهم أكثر من مائتي ألف في زمن ابتكار كرومر الفكرة الجديدة (2% من السكان في سنة 1907)[62] ليصنع من هذا الخليط أمة مصرية ذات هوية لا علاقة لها بالجامعة الإسلامية، ويصف المؤرخ روجر أوين هذه المحاولة بأنها فكرة جديدة تماماً على الرأي العام المصري، ودليل على القطيعة التامة بين كرومر والمجتمع الذي يحكمه، وممارسة غريبة وطائشة يلفت النظر، أكثر من زيفها، جنون العظمة الذي ارتبط بها[63]، وعلى كل حال فإن كان الاستعمار فشل في ذلك فقد نجح في تكريس الهويات القُطرية التي أصبحت خنادق يتترس فيها أبناء الأمة الواحدة ضد بعضهم بعضاً.

❖ التغريب كان علاجاً لأمراض مغايرة لما كنا نعانيه في ذلك الوقت

لقد ظن أصحاب مدرسة النقل العام عن الغرب أن الحياة الدستورية

البرلمانية التي توصل الغرب إليها نتيجة تطورات داخلية تدريجية امتدت لمئات السنين، أن هذه الخلاصة هي الدواء العام الشامل لجميع الأمراض التي كانت تنتاب حياة المجتمع العثماني في القرن التاسع عشر[64]، وهي الكفيلة بانتشاله من تخلفه ووضعه ثانية بين دول الدرجة الأولى، ويمكننا أن نجد وجهة النظر المقابلة عند السلطان عبد الحميد الذي ابتدأ عهده بتطبيق الدستور ثم علقه طيلة حكمه إلى أن أجبرته ثورة الاتحاد والترقي على إعادة العمل به سنة 1908، إذ كان يرى أن ما هو مناسب لدول تتمتع بالوحدة القومية والدينية قد لا يكون مناسباً لدول تتصف بالتنوع السكاني ولا تقبل طوائفها بتبني لغة واحدة أو التنازل عن استقلالها الذاتي مما سيجعل من تطبيق المساواة المطلقة يعني انقساماً وقتالاً وفوضى، فالدواء قد يتحول إلى سم زعاف لو وضع في غير موضعه أو استخدمه غير المختص، وليس أي دواء يصلح لأي مرض، والمطالبون العثمانيون بالدستور يقلدون الغرب من غير إدراك للظروف المختلفة بين تطبيق الديمقراطية في بريطانيا حيث لا يوجد في البرلمان الإنجليزي ممثل واحد عن الهند أو مصر، وما يراد للدولة العثمانية التي تحوي قوميات متعددة سيكون تمثيلها جميعا في الوقت الذي تتدخل فيه الدول الكبرى لحمايتها وبالاً على الدولة وعنصرها الإسلامي، وكان يرى اتفاقاً بين الدول الغربية الكبرى-بما فيها حليفته الظاهرية ألمانيا-على تقسيم الدولة العثمانية، وهي المشكلة الرئيسة التي كانت تواجه بلاده[65]، ولم يكن يعتقد أن تطبيق الدستور سيحول دون وقوع هذه الكارثة أو سيكون علاجاً لها[66].

وقد أثبتت الأيام صحة نظرته فسجل موقفه بعد عزله وقال: "ماذا حدث بعد إعلان المشروطية (أي الدستور الذي يقيد سلطة الحاكم ويجعلها مشروطة)؟هل انخفضت ديون الدولة؟هل كثرت الطرق والموانئ والمدارس؟هل أصبحت القوانين الآن أكثر تعقلاً ومنطقاً؟هل ازدادت الحقوق الشخصية عما قبل؟هل الأهالي الآن أكثر رفاهية؟هل تناقصت الوفيات وزادت المواليد؟.. ..."[67]، وقد كانت النتيجة الأوضح أن الدستور في ذلك الوقت لم يكن العلاج الشامل لجميع أمراض المجتمع وأنه ليس صمام الأمان المرتجى، وقد قال السيد تقي الدين الحصني نقيب الأشراف في أواخر الزمن العثماني والذي سبق ذكره في المقارنة بين الزمن الحميدي وزمن الاتحاد

والترقي إنه "قد ثبت لدى أكثر المفكرين بأن الفكرة التي كانت في مخيلة السلطان عبد الحميد بأن الشعب ليس عنده قابلية للحكم الدستوري قد أظهر أثرها عند تولي أمر الحكومة لأناس كانوا هم أعظم وأشد استبداداً من ذاك السلطان فكان الناس برجل واحد يستبد برأيه فانقلب ذلك لآراء جمعية عظيمة مختلفة المشارب متفاوتة المآرب.. ...وكان بسوء إدارتهم انسلاخ أكثر البلاد عن حكم هذه الدولة في هذه الآونة"[68].

ولم تكن عامة الناس تدرك أبعاد الثورة الدستورية، ويصف المؤرخان شو حالة الجماهير عندما أعلن الدستور بقولهما كما ينقل الأستاذ سعد محيو: "نساء ورجال تحركوا على متن موجة واحدة من الحماس، ضاحكين، باكين، في خضم حالة عاطفية....قال الجمهور: تهتفون من أجل ماذا؟أخبرونا، ماذا يعني الدستور؟يرد خطيب بسرعة: الدستور شيء عظيم إلى درجة أن من لا يعرفه منكم يكون حماراً"[69]، وقد سعت الدولة بخطى حثيثة نحو نشر التعليم كما سيأتي لجسر هذه الهوة على عكس القوى الاستعمارية التي كانت تصر على إبقاء شعوبنا متخلفة جاهلة لتتمكن من الهيمنة عليها بسهولة. (ملاحظة: لا صلة بين هذا الموضوع وأية أحداث معاصرة في البلاد العربية قد تشاركه المفردات ولا يلمح إليها من قريب أو بعيد، إنما هو عبرة تاريخية تخص التغريب في الزمن المشار إليه في المتن).

والطريف أن تيودور هرتزل مؤسس الكيان الصهيوني، أو الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، كان في الزمن الذي أتحدث عنه ضد الديمقراطية ومشهراً بسيئاتها كما كتب في يومياته، وذلك لأنه "كان يسعى-مسبقا-إلى التمييز الذاتي لليهود عن بقية الأقليات وبقية المواطنين" ويرفض المساواة لأنها تساعد في اندماج اليهود في المجتمعات الرأسمالية وهو ما ينافي آماله الدينية وأفكاره الذاتية عن تميز اليهود كما يقول الأستاذ كامل زهيري في تحليل مواقفه، وينقل عن هرتزل قوله: "وأنا ضد الديمقراطية لأنها متطرفة فيما ترضى عنه وفيما لا ترضى عنه، وتشجع الهدف البرلماني....إن أمم الوقت الحاضر لا تلائمها الديمقراطية في الحكم، وأنا أعتقد أنها ستزداد عدم ملاءمة يوماً بعد يوم"، ويقول أيضا عن كيانه المرجو: "سنقمع كل معارضة بالإقناع الحبي، أو بالقوة إن لزم الأمر"[70].

وفي الدول التي قامت على أنقاض الدولة العثمانية ظل كثير من المنظرين والزعماء في دولة التجزئة من الذين تبنوا مشاريع نهضوية وهللت لهم القومية والليبرالية يعتقدون بقصور شعوبهم وعدم تأهلها للحكم الديمقراطي ويمارسون عليها سلطات فردية، وبعضهم كان يدعو علناً للتعاون مع الاستعمار، الذي كان يعتقد أن المحليين لا يمكنهم حكم أنفسهم ويحتقر حتى المتشبهين به من "المتأوربين"، وانتقد أولئك المتعاونون المقاومة الوطنية، رغم اعترافهم بأن المستعمِر لا يعمل لإنشاء الحكم الديمقراطي في المستعمَرة، واستمر ذلك بعد الدولة العثمانية بزمن طويل (كمال أتاتورك، أحمد لطفي السيد، محمد حسين هيكل، نوري السعيد، جمال عبد الناصر، ميشيل عفلق، الحبيب بورقيبة...، إلخ) كما يصف ذلك كثير من المؤرخين***.

وخلاصة القول أن مؤسس الديمقراطية الوحيدة في الشرق كان ضد الديمقراطية لأنها تخالف ما تصوره هو مصلحة لشعبه وتعيق تقدمه نحو آماله، وهو يسحب هذا الحكم على جميع الأمم التي عليها أيضا نبذ الديمقراطية وليس على شعبه وحده فقط، والغريب في الأمر أن الديمقراطية الوحيدة في الشرق لم تر في هذا عيباً على مؤسسها ومازالت ترفع صوره في كل مكان في الأراضي التي احتلتها وقامت عليها وعدت هذا الموقف مرحلة من مراحل بنائها دون انتقاص أو خجل، أما نحن فمازلنا نندب بسبب حظنا الذي ابتلانا بالاستبداد الحميدي ونحمل تلك الفترة أوزار الثقلين إلى يومنا هذا متناسين كل الديكتاتوريات الليبرالية والقومية والاشتراكية اليمينية واليسارية التي حكمت بلادنا بعد العثمانيين، ومازال أنصارها يعيبون على السلطان عبد الحميد "استبداده" الذي يبدو مزاحاً فكاهياً مقابل تلك الاستبداديات الدموية اللاحقة التي مازالوا يؤيدونها ويبخرون لها، وهذا من ازدواجية معاييرهم التغريبية، وإن إلقاءنا كل الملامة على الحقبة العثمانية يحمّل التاريخ أكثر مما يحتمل ولا يعتبر بإنجازات كبرى صنعها الآخرون ممن انطلقوا من أوضاع شبيهة بأوضاعنا بعد انتهاء الحرب الكبرى الأولى (1918)عندما غادرنا العثمانيون وبدأ غيرنا في البناء من نفس المستوى الذي كنا فيه ومع ذلك تمكنوا في برهة قصيرة من الوصول إلى قمة العالم كالروس السوفييت الذين

قامت ثورتهم البلشفية سنة 1917 وبدأت عملية البناء منذ ذلك الحين وأوصلت الروس إلى القمة التي تربعوا عليها زمناً ثم انحدروا بعد عشرات السنين (1991) إلى الدرجة الثانية، ونحن لم نصنع شيئاً في تلك الفترة وما نزال في مكاننا الذي تركنا العثمانيون عنده بل تراجعنا ونحن نولول من الطغيان العثماني، ولم ننظر إلى إنجازات أخرى صنعت في ذلك العهد ولم نتمكن من البناء عليها أو حتى المحافظة عليها لأن دول الاستقلال والتجزئة كان من طبيعتها البنيوية عدم استيعاب الإنجازات التي صنعتها دولة الوحدة ومن ثم هدمتها وأوضح مثل على ذلك سكة حديد الحجاز أو حرية التنقل للمواطن العربي أو الاكتفاء الذاتي الغذائي أو القدرة على رفض الإملاءات الغربية وغير ذلك.

❖ التغريب سلاح يشهره ضدنا الغرب الذي يقول ما لا يفعل

وفي الوقت الذي كان الغرب عموماً وبريطانيا خصوصاً تحتضن المعارضين العثمانيين المطالبين بالحياة الدستورية في الدولة العثمانية وتوفر لهم ملجأ في القاهرة المحتلة فضلا عن عواصم أوروبا، كان الاحتلال البريطاني ينكر على المصريين الحياة الدستورية ويقمع مطالبهم بها ويبرر ذلك بالقول إنهم لا يستطيعون حكم أنفسهم لأنهم لا يدركون مصالحهم الحقيقية المتطابقة مع المصالح البريطانية التي يخدمها هذا الاحتلال، وكان المتغربون يسايرون هذا التوجه الاستعماري-كما مر-إما تصريحاً وإما بالصمت عن الاستبداد الاحتلالي مع الإصرار على عدم رؤية استبداد إلا عند العثمانيين، وإذا كان الجهل والأمية هما العقبة أمام تطبيق الحكم الدستوري، فإن الفرق بين الدولة العثمانية والاحتلال البريطاني أنها كانت جادة في السير على طريق التعليم وكانت الإنجازات العثمانية في هذا الحقل ملحوظة عند كثير من المؤرخين الذين أشاروا إلى الطفرة التعليمية التي قامت بها الدولة في أواخر القرن التاسع عشر والتي كانت "على الرغم من كل شيء أهم الإنجازات التي تمت في ذلك العصر"[71] وذلك إلى درجة جعلت المؤرخيْن شو يصفانها بأنها كانت تفجراً تعليمياً[72]، وبخاصة مقارنة بالإمكانات الضئيلة التي توفرت للعثمانيين آنذاك، وفي نفس الوقت الإهمال الذي عانى منه التعليم تحت

سلطة الاحتلال البريطاني الذي تميز بإهمال هذه الناحية و"تمسكه بالسياسة الرامية إلى الحد من عدد الخريجين من المتعلمين المصريين"[73]، ويقارن المؤرخ بين نسبة التعليم المصري قبل الاحتلال (1873) حين وصلت 1,7% ونسبة التعليم بعد نهاية عهد كرومر (1907) الذي جاء لينشر الحضارة بين "المتخلفين" حين انخفضت إلى 1,5% "وبقيت الأغلبية الساحقة من السكان أميين"، "فقد كان اهتمامه بنشر التعليم بطيء جداً لما فوق مستوى التعليم الابتدائي والأساسي، بعد أن استنتج من خلال تجربته في الهند بأن توسع دائرة التعليم العالي-الغربي الطراز-قد تساعد على خلق طبقة من الساخطين والناقمين والديماغوجيين" (ص 160- 161)، وهي سياسة اتبعت في فلسطين أيضا حيث حكم الانتداب بدستور فرض من الأعلى لتسهيل تطبيق وعد بلفور ولم يكن لأهل البلد كلمة فيه كما أرسى أول مندوب بريطاني سام "قاعدة مهمة في فرض السيطرة الصهيونية على فلسطين عن طريق التشكيك الدائم في التمثيل العربي، بينما كانت مسألة التمثيل اليهودي في فلسطين ترسخ وتخطو خطوات حثيثة إلى الأمام"، وبينما وضعت القيود على تطور مؤسسات الحكم الذاتي العربية، أولى الانتداب رعاية للمؤسسات اليهودية[74]، ولم يحاول تأسيس قاعدة للحكم العربي إذ"بخلت الحكومة على حاجات ذات أهمية حيوية أكبر مثل التعليم"كما جاء في عريضة اللجنة التنفيذية العربية لوزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرتشل في سنة 1921[75]، كما أنشأ الانتداب جامعة عبرية ورفض إنشاء جامعة عربية وترك غالبية الناس في جهل رغم الإمكانات الواسعة للإمبراطورية البريطانية التي تنفق منها نسبة عالية للتعليم في مركزها[76]، وذلك مع زعمها أنها جاءت حاملة لواء الحضارة إلى الجهلة والمتخلفين، هذا في حين كانت الحكومة العثمانية قد عملت "على توفير أكبر قدر من المدارس للسكان العرب حسب إمكاناتها"[77]، وكانت قدرتهم على الصعود في السلم التعليمي في الدولة أكبر مما صارت إليه زمن الانتداب، إذ كانت نسبة المجاورين منهم لرواق الشام في الأزهر مثلاً أكثر من النصف (135 من 222 في بداية القرن العشرين)[78]، فلا عجب بعد ذلك أن يفضل أهل فلسطين الاستبداد العثماني على الديمقراطية البريطانية وأن يواجهوا وزير المستعمرات البريطاني منذ البداية بأنهم يتحسرون "على زوال

أيام العثمانيين حين كانوا يحكمون أنفسهم بأنفسهم عن طريق برلمان،مضيفين أن المسئول التركي الوحيد بين ظهرانيهم كان الوالي أو المتصرف الذي كان له مجلسه الاستشاري المنتخب من أهالي البلد لمساعدته. . ..لقد تغير كل هذا الآن،فليس لنا صوت ولا رأي في حكومة البلد"[79] حتى ظهر اتجاه فلسطيني ينادي بالعودة إلى العثمانيين ويطالب بالاستقلال في ظل انتداب تركي[80] وذلك بعد انتصارات مصطفى كمال على الحلفاء وزيادة شعبيته بين المسلمين قبل إلغاء السلطنة والخلافة وإعلان الجمهورية.

ويقول المؤرخ أندرو ويتكروفت إن أعداء السلطان عبد الحميد في داخل الدولة وخارجها كانوا يعدونه مجنوناً وشريراً في نفس الوقت، وسبب ذلك هو عدم اتباعه طريق التغريب المعتمد الذي كان الاعتقاد السائد منذ عشرات السنين بكونه النموذج المناسب لتطوير الدولة العثمانية وفقاً لأوروبا المتنورة، وكان الفرنسيون والبريطانيون يطالبون العثمانيين بتطبيق نموذج مثالي لم يوجد حتى ذلك الوقت في أوروبا نفسها، ومع ذلك كان هذا البرنامج التغريبي هو المعتمد عند "الإصلاحيين" العثمانيين، وهو نموذج خيب آمال الأوروبيين أنفسهم (هل كانت تلك الآمال الأوروبية التي خابت هي إصلاح الدولة العثمانية فعلاً ؟) وخابت أيضاً آمال العثمانيين الذين قبلوا بالتحديث دون التغريب "وكانوا في تلك الأثناء يشاهدون انحدار البلاد إلى الهزيمة والفوضى المالية، وكان هناك دعم للالتفات إلى اتجاه جديد لا يدين بشيء لأي من الدول الغربية" (النسخة العربية ص 216-217).

❖ الغرب يقطع الطريق على مسيرة التحديث

لم تكن الدولة المركزية في آخر العهد العثماني منفصلة عن هوية الأمة وتطلعاتها،ورغم اتباعها النموذج الغربي في البداية فقد استدركت أمرها لما رأت عقم المحاولة،وتمكنت من إحراز إنجازات ضخمة وبخاصة لو حسبنا قلة الإمكانات وتكالب الأعداء، ويتوسع المؤرخ الأمريكي أيرا لابيدس في الحديث عن نتائج الإصلاح العثماني سواء التغريبي قبل السلطان عبد الحميد أو المتمسك بالهوية في زمنه، فيقول إن الدولة العثمانية خلافاً للإمبراطوريات

الإسلامية الأخرى حافظت على سيادتها في مواجهة أوروبا وظلت قادرة على تطبيق برنامجا الإصلاحي، وفي مرحلة التنظيمات (1839-1876) شمل الإصلاح الشئون العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، وذلك في سبيل دعم دولة مركزية، فبنيت مصانع النسيج والورق والبنادق، وشجع استخراج الفحم والحديد والرصاص والنحاس، كما شجعت الزراعة بالاستصلاح وعمليات التوطين، واستحدث النظام البريدي (1834) والتلغراف (1855) والمراكب البخارية والسكك الحديدية، ووضع حد للاحتكارات الحكومية (1838) مما زاد من هيمنة الأوروبيين على الاقتصاد العثماني، إلا أن الإنتاج قد زاد.

كذلك أجريت إصلاحات حقوقية على الطراز الغربي، وتعليمية بإدخال الحساب والجغرافيا والتاريخ، وسكانية باستيعاب كتل مسيحية وكسب ولائها للنظام العثماني، ولم يعد الدين عائقاً أمام الولاء العثماني، وتم الانفصال عن المؤسسات التعليمية والقضائية الإسلامية، وتحدت التنظيمات مفهوم السيادة الإسلامية،.

ولما جاء السلطان عبد الحميد لم يكن مستعداً لنفض يديه من ماضي القرون العثمانية، فقلب الطاولة على الدستوريين، وحرص نظامه على ادعاء مرجعية عالمية لكل المسلمين وعلى الجمع بين الولاء الإسلامي ومواصلة الإصلاحات التقنية للتنظيمات، فاستحدثت المدارس والتشريعات والسكك الحديدية والتقنيات العسكرية، ورغم وقوع الدولة في فخ الديون والتبعية المالية للغرب، شهدت الفترة الممتدة من 1880-1914 ازدهاراً متعاظماً في الدولة العثمانية نتيجة المركزية السياسية وتوفير الأمن في الولايات والأقاليم وحفز الاستثمار والتجارة الداخليين .

وشهد التصنيع في زمن الإصلاح ازدهاراً نسبياً، ورغم العوائق التي واجهها كالنفقات المرتفعة للمواد الخام واستيراد التقنيات، فقد نمت حياكة الأقمشة والسجاد وصناعة البنادق والملابس والأحذية، ونمت الصناعة بضعف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولم تؤد الهيمنة الأجنبية إلى تغيير وضع توزيع السلطة لصالح الأقليات المفضلة أجنبياً وظلت النخب

العسكرية والإدارية هي صاحبة القول الفصل حتى النهاية في القرارات الخاصة بمصير الدولة (وهي مزايا توفرت من قدرة المجال العثماني الواسع على مقاومة الهيمنة الغربية كما سبق ذكره).

كانت حصيلة الاندماج بالاقتصاد العالمي هي الانتاج المكثف للتصدير وإخفاق الصناعات المنافسة لأوروبا والوقوع في فخ المديونية، كما أن العملية السياسية المنطلقة منذ قرنين لاختزال الدولة العثمانية وتقطيع أوصالها استمرت وبلغت ذروتها بتكوين منظومة جديدة من الدول المستقلة التي تمت صياغتها بفعل التفاعل بين التأثير الأوروبي مع الموروث التاريخي، ومع حلول 1908 كانت أكثرية الكتل السكانية المسيحية قد استقلت وبين 1908 - 1918 وضعت الأحداث (الأوروبية في معظمها كاقتطاع البوسنة والهرسك وحروب ليبيا والبلقان والحرب الكبرى) حداً لاحتمال بقاء إمبراطورية عثمانية متعددة القوميات والأديان، وقطعت الحرب الولاءات العثمانية بإبعاد أكثرية السكان غير المسلمين وغير الأتراك (ج 2 ص 810-823).

ويلخص المؤرخ الأوروبي نيكولاس دومانيس الإنجازات العثمانية الأخيرة بقوله إن خسارة البلقان لصالح الإنفصاليين المسيحيين بعد الحرب الروسية(1878)جعل الهوية العثمانية تتخلى عن مكانها للهوية الإسلامية وأصبح النظام الحاكم يركز اهتمامه على رعاياه المسلمين كالأتراك والعرب والألبان والشركس والأكراد بصفتهم قاعدة لتجديد الدولة،واستمرت عملية التحديث مع تركيز السلطة وتمكن السلطان عبد الحميد من السيطرة على موارد الدولة البشرية والمادية أكثر من أي من أسلافه،كما أرسيت دعائم الجيش والإدارة والتعليم والمواصلات(السفن البخارية والسكك الحديدية والطرق والبرق الكهربائي)بالإضافة إلى إدارة القصر على أسس عقلانية،كما شهد المجتمع العثماني واقتصاده تحقيق سمات الحداثة المميزة كالقطارات والسفن البخارية التي طغت على وسائل النقل القديمة،ونمت استانبول وبيروت وسالونيكا نمواً ضخماً،وزاد سكان المدن نتيجة نمو الزراعة التجارية والنمو الخيالي للتجارة الداخلية والخارجية،ورغم معاناة الصناعة العثمانية من منافسة البضائع الأوروبية الرخيصة فقد شهدت هذه الصناعة انبعاثاً هاماً في العهد الحميدي وتكاثرت المصانع حول المراكز الحضرية كاستانبول وإزمير

وبيروت وسالونيكا كما تكاثرت المنظمات العمالية،وفي نهاية عهد السلطان كان في استانبول 285 مطبعة،وصحافة نابضة بالحياة[81] ويعلق المؤرخ دونالد كواترت على مسيرة الإصلاح العثماني بالقول إننا "لا نستطيع التكهن بما كان سيحدث لو كُتب لمسيرة الإصلاح أن تمضي قدماً" و "أن المجتمع العثماني خلال القرن التاسع عشر كان يعيش فترة تطور لم تكتمل نتيجة لزوال الدولة سنة 1922"[82].

* أوروبا تحطم آمال تطبيق الديمقراطية وتقدم مصالحها الأنانية على حساب الآخرين.

وماذا كان موقف أوروبا عندما وصل أنصار الحكم الديمقراطي إلى الحكم بعدما نالوا من الرعاية والتأييد والإيواء من الأوروبيين وهم في صفوف المعارضة ضد السلطان عبد الحميد؟ماذا كان موقف بريطانيا التي وصفها طلعت باشا في خطاب إلى نائب بريطاني بقوله: "إذا كان الزعماء(عندما قمنا بالثورة)قد أحبوكم فإن الجماهير كادت أن تعبدكم....إننا نحن،تركيا الفتاة،قدمنا لكم تركيا على طبق ولكنكم رفضتم التقدمة"[83] يقول المؤرخان شو تعليقاً على سياسة التدخل الأوروبي في الدولة العثمانية إن الدول الكبرى تطالب دائماً بالإصلاحات حينما تكون بعيدة عن المس بمصالحها،ولهذا عندما قامت الثورة الدستورية ضد حكم السلطان عبد الحميد "تحطمت إمكانات تطبيق الديمقراطية في الدولة نتيجة الجشع الذي أبداه جيرانها والدول الكبرى الذين أثبتوا طمعهم في أراضي الحكام الديمقراطيين الدستوريين من ثوار تركيا الفتاة بنفس القدر الذي طمعوا فيه بأراضي المستبد عبد الحميد" إذ استفادوا من فراغ السلطة الذي نشأ عن اندلاع الثورة سنة 1908 فانقضت النمسا على مقاطعة البوسنة والهرسك وألحقتها وأعلنت بلغاريا استقلالها التام وقامت اليونان بإلحاق جزيرة كريت، ولم تُجدِ كل الاعتراضات العثمانية أمام الدول الكبرى الموقعة على ضمانات مؤتمر برلين(1878)،واتضح للرأي العثماني العام خطأ الرأي الذي قال إن الدستور هو الذي سينهي جهود أوروبا لتفتيت الدولة العثمانية التي خسرت في غضون فترة قصيرة من الحكم الدستوري أكثر مما خسرته أثناء الحكم الحميدي منذ احتلال مصر سنة

1882[84] نتيجة ذلك توجه الحكم الدستوري الجديد نحو المركزية وسياسة التتريك مما أجهض محاولة تطبيق النموذج الديمقراطي الغربي في الدولة العثمانية.

❖ تحطيم الكيان الجامع مهما كانت هويته سياسة غربية رئيسة وفكرة تغريبية أساسية

1 - الوحدة في الفكر السياسي الإسلامي

إن وحدة جماعة المسلمين المستمدة من أصول شرعية كثيرة هي جوهر الفكر السياسي الإسلامي، فعلى مر العصور كانت وحدة الخلافة تمثل وحدة الأمة حتى في أزمان الانقسامات السياسية ولم يكن تعددها في مرحلة تالية إلا تعبيراً عن الرغبة في توحيد الأمة حول رمز جديد (الخلافة الفاطمية)أو التمسك بشرعية سابقة (الخلافة الأموية في الأندلس)أما جوهر الوحدة فلم ينازع فيه أحد حتى مع وجود عدد كبير نسبياً من الحكام المسلمين الأقوياء المستقلين الذين لقبوا أنفسهم بألقاب الإمامة والخلافة في مراحل متأخرة، ولم يعن ذلك غياب وحدة الأمة الإسلامية عن عقول المسلمين[85]، ولهذا ظلت نوازع الوحدة تعمل ضد التجزئة كلما أمكن ذلك، ولم يتم الإجماع على خلافة فعلية إلا لمن أدى وظائفها، إذ "ليس المقصود من الخلافة ذات الخليفة أو رجلاً معيناً من أسرة مخصوصة يسمى بهذا الاسم (ويتبرك) به أو يرثها كالعقار، وإنما المقصود منها ثمراتها التي هي القوة بحماية البيضة الإسلامية ونفاذ الأوامر الدينية والنواهي وحمل الكافة على اتباع منهج واحد وقانون واحد ينطبق على مصالحهم في دينهم ودنياهم مع حفظ كيانهم، وإذا فقدت هذه الثمرات فلا معنى للخلافة ولا فائدة للمسلمين من الخليفة"[86]، ولهذا ظل الكيان الإسلامي الموحد كياناً قوياً في الميزان العالمي، ولذلك أيضاً لم يكن من العجيب أن تسلم الأمة للعثمانيين بالخلافة بعدما أثبتوا جدارتهم في هذه الوظائف رغم عدم قرشيتهم، إذ جعلت انتصاراتهم "الأمة العربية متعاطفة مع الدولة العثمانية، وراضية بوضع الخلافة بين يديها، ناسية أو متناسية الشرط الديني المعروف بأن يكون الخليفة عربياً وقرشياً وهاشمياً،

فإن الانتصارات التي حققها العثمانيون تحت راية الجهاد لم تترك مجالاً للنقاش حول شروط الخلافة ومؤهلات الخليفة"كما يقول الأستاذ أحمد الشقيري في كتاب علم واحد وعشرون نجمة[87].

2 - العمل الغربي على تمزيق الوحدة وقبول المتغربين بالدور الوظيفي في ذلك

وقد رأينا أن أوروبا الصاعدة سعت دائما-ضمن محاولاتها لإخضاع العالم والقضاء على المنافسين-لتمزيق الثوب العثماني الموحد حتى عندما دعمت المركزية التي كانت تريدها مجرد أداة في خدمة هيمنة الغرب ولهذا كانت تشجع النزعات الانفصالية باستمرار، ولهذا فقد دخلت الدولة العثمانية الحرب الكبرى الأولى إلى جانب ألمانيا والنمسا على أمل استعادة ما فقدته من بلاد على أيدي الحلفاء وكانت استعادة الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي هي الهدف العثماني من دخول هذه الحرب في الوقت الذي تبدت فيه مخاطر الحلفاء على أراضي العثمانيين: الروس يطالبون بالمضائق والإنجليز بالعراق ونفطه والفرنسيون بسوريا[88]، ولما بدأت الحرب أصبح القضاء على الدولة العثمانية هدفاً معلناً للحلفاء كما صرح بذلك"بيان عن السياسة الخارجية مرفوع إلى المجلس الحربي الملكي" الذي قام اللورد بلفور وزير الخارجية البريطاني وصاحب الوعد المشئوم ورئيس البعثة البريطانية الخاصة الذي كان في زيارة للولايات المتحدة بتسليم نسخة منه إلى وزير الدولة الأمريكي وجاء في هذا البيان الصادر في سنة 1917: "لاشك أن القضاء على الامبراطورية العثمانية قضاء تاماً هو من أهدافنا التي نريد تحقيقها، وقد يظل الشعب التركي، ونأمل أن يظل، مستقلاً أو شبه مستقل في آسيا الصغرى، فإذا نجحنا فلا شك أن تركيا ستفقد كل الأجزاء التي نطلق عليها عادة اسم الجزيرة العربية (Arabia) وستفقد كذلك أهم المناطق في وادي الفرات ودجلة، كما أنها ستفقد استانبول، أما سوريا وأرمينيا والأقسام الجنوبية من آسيا الصغرى فإنها، إن لم تضم إلى الحلفاء، فمن المرجح أنها ستبقى ضمن حكمها"[89]، هذا بالإضافة إلى وثائق كتبها لورنس العرب أثناء الثورة العربية.

ففي تقرير كتبه لورنس في يناير/كانون الثاني/ جانفي 1916 تحت عنوان سياسات مكة قال: "إن تحرك (الشريف حسين) يبدو مفيداً لنا، لأنه ينسجم مع أهدافنا المباشرة: تحطيم الجبهة الإسلامية الموحدة وهزيمة وتمزيق الامبراطورية العثمانية، ولإن الدول التي سيقيمها (الشريف) خلفاً لتركيا ستكون غير ضارة بنا كما كانت تركيا قبل أن تصبح أداة في أيدي الألمان.إن العرب أقل توازناً من الأتراك، وإذا عولج أمرهم بشكل مناسب فإنهم سيظلون في حالة من الشرذمة السياسية، نسيج من الإمارات الصغيرة المتحاسدة غير القابلة للتوحد، ومع ذلك يمكنها الاجتماع في مواجهة أية قوة خارجية"، وهذا الاجتماع الذي يقلق لورنس ورؤساءه هو ما يعمل الغرب جاهداً لمنعه منذ تلك الأيام.

ويختم تقريره قائلا إن الشريف حسين "يفكر يوماً بالحلول محل السلطة التركية في الحجاز، ولو تمكنا من ترتيب هذا التغير السياسي ليكون بالعنف، سنقضي على خطر الإسلام بجعله ينقسم على نفسه في عقر داره، وسيكون هناك خليفة في تركيا وخليفة في الجزيرة العربية في حالة حرب دينية، وسيصبح عجز الإسلام كما كان عجز البابوية عندما كان الباباوات في أفنيون" (وهي فترة تراجعت فيها هيمنة البابوية وسميت الأسر البابلي للكنيسة 1309-1377 تشبيها بأسر بني إسرائيل على أيدي البابليين في القرن السادس ق.م، وقد أعقبها انقسام وصف بالعظيم نتيجة وجود بابا في روما وآخر في أفنيون 1378-1417).

وفي تقرير حمل عنوان "لو تم احتلال سوريا" وكتبه لورنس سنة 1916 أيضاً لاقتراح حل للمشكلة التي يسببها إعلان الخليفة العثماني الجهاد ضد الحلفاء الذين يحتلون بلاداً يقطنها ملايين المسلمين، قال لورنس: "مهما نتج عن هذه الحرب، فإنها يجب أن تقضي تماماً ونهائياً على السيادة الدينية للسلطان"****.

وكان المصير الذي تعرضت له الدولة العثمانية التي ساحت جيوش المحتلين في أراضيها يختلف عما نال ألمانيا التي لم تحطم في نهاية الحرب، ولم تخف هذه المفارقة عن ملاحظة المؤرخين: "إن الامبراطورية العثمانية لم

(تنهار).هذا تعبير شديد السلبية.لقد مزقوها إرباً مثلما تخلع مفاصل الدجاجة قبل الأكل، حتى ألمانيا نفسها لم تتكبد تقطيع الأوصال وانتزاع الأحشاء"كما يقول المؤرخ جيرمي سولت[90].

إن الضربات المتلاحقة التي وجهت للدولة العثمانية تثبت النوايا الغربية بشكل يلغي الحاجة إلى إثبات أن بريطانيا اشترطت إلغاء منصب الخلافة الإسلامية على الجانب التركي في مؤتمر لوزان سنة 1923، لأن الموقف الغربي عموماً والبريطاني خصوصاً لم يقتصر على لحظة واحدة فقط من التآمر السري على منصب أصبح هزيلاً وشبيهاً بوزارة أوقاف في ظل إعلان قيام الجمهورية التركية، بل كان عداء علنياً لفكرة الخلافة نفسها اتضح بسياسة الدول الغربية تجاه إضعافها ونهش أطرافها لمدة تزيد على قرن من الزمان أثبتت فيها الحوادث والحروب الكبرى حقيقة النوايا التي اختلفت فيما بينها فقط على كيفية اقتسام الغنائم، التي هي بلادنا، ولم تختلف على فكرة التقسيم ذاتها، وكان هذا هو محتوى "المسألة الشرقية" التي تريد حلاً، أو كما قال مراقب أكاديمي أمريكي عاصر الحرب الكبرى الأولى وكتب في سنة 1917 أن"الأمم الأوروبية منذ بداية القرن التاسع عشر اجتمعت كالصقور حول الجثة لاقتطاع ما يمكنها من الامبراطورية التركية"*****، ولهذا كان القضاء على الدولة العثمانية من أبرز "إنجازات" الحرب الكبرى كما صرح بذلك ساسة ومؤرخون من أوروبا وأمريكا كما سيأتي تفصيله في الجزء الثاني من هذه الدراسة، ويؤكد مصير الشرق العربي بعد الحرب حين اتفقت أوروبا على اقتسام بلادنا وفق اتفاقات التجزئة ونكثت بوعود التحرر التي بذلتها للعرب أن عداءها ليس مع كيان سياسي محدد، كما ادعت كذباً لتغوي العرب، بقدر ما هو عداء مع أي وحدة شاملة تلم شعث بلادنا كما أثبتت الأحداث لاسيما تقطيع أوصال المشرق العربي ورفض الاعتراف بالخلافة العربية التي طالما رعى الغربيون الدعوة إليها، بالإضافة إلى ضرب كل محاولات التوحد والنهوض فيما بعد، وها نحن مازلنا في نتائج تلك الحقبة المريرة إلى اليوم.

ولهذا فإن ما قام به مصطفى كمال عندما ألغى السلطنة العثمانية

والخلافة الإسلامية يلتقي موضوعيا مع أهداف الحلفاء الغربيين ولم تخرج إنجازاته الجغرافية عما رسمه بلفور أمام الأمريكيين، وقد أوضح كمال للأوروبيين أهدافه بالقول "إنكم تستطيعون أن تنالوا سوريا وبلاد العرب، ولكن كفوا أيديكم عن تركيا، فنحن نطالب بحق كل شعب داخل حدود بلاده الضيقة"[91] وهو ما يتفق مع المخطط الأوروبي السابق، ولهذا لم يمانع الحلفاء في إلغاء معاهدة سيفر المذلة (1920)بعدما منحهم النظام الكمالي في معاهدة لوزان (1923)الموافقة على تطبيق تلك المعاهدة السابقة على كل البلاد غير التركية وهو ما قامت به الدول الأوروبية بموافقة عصبة الأمم التي جعلت هذه البلدان العثمانية السابقة خاضعة للانتداب[92]، واستثنيت تركيا من ذلك، ولهذا "تجاوبت الدول الأوروبية كلها مع نظرية مصطفى كمال بشأن الإمبراطورية العثمانية، وحمدوا له نظرته المختلفة تماما عمن سبقوه في اعتبار مشاكل الإمبراطورية عبئاً ثقيلاً على كاهل الأتراك ينبغي عليهم أن يتخلصوا منه ليتفرغوا لحركتهم الوطنية القومية"[93]، والغريب أن لا تنصح الإمبراطوريات الغربية أنفسها بنفس النصيحة فتتخلص من الأعباء الإمبراطورية وتتفرغ لشئونها القومية (!).

ويظل النقاش بعد ذلك على ما سمي شروط كيرزون الأربعة الخاصة باشتراط إلغاء الخلافة في مؤتمر لوزان سنة 1923 ومحاولة إثباتها مقابل نفيها مما لا طائل منه، لأن مصطفى كمال تشرب الأهداف الغربية وتبناها - كما فعل غيره من دعاة النهوض عن طريق استرضاء الغرب - ونفذها من تلقاء نفسه ولا حاجة لإثبات أنه تلقى أمراً بذلك في عرض مسرحي أو لم يتلق، فما هو مثبت أنه تبني وجهة نظر العدو وهذا أسوأ من تنفيذ أوامره بالإكراه، وهو وصف ينسحب على دعاة التغريب المعاصرين الذين يتمسكون بالدولة القُطرية انسجاما مع متطلبات السياسة الدولية التي يتحكم الغرب بها، فإذا ذكرت فكرة الخلافة التي تمثل الوحدة الإسلامية هاجوا وماجوا وتحججوا بعدم الواقعية وحقائق السياسة الدولية، وهو ما يؤكد أن الغرب - ومن خلفه أنصار التغريب - لا يريد لنا ما يريده لنفسه، إذ أن هذه السياسة الدولية تتقبل كل الكيانات المندمجة كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الكندي وغيرها من بلاد تمتد على مساحات واسعة وتضم

شعوباً متباينة في كل شيء هذا إضافة إلى الكومنولث البريطاني والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، كل هذا مقبول وواقعي ومرغوب، أما الوحدة الإسلامية أو حتى الوحدة العربية الأصغر فهي التاريخية والعاطفية المخالفة للواقعية، كما يمكن أن تضم كل من الصين والهند ما يزيد عن المليار نسمة في كل منهما، فهذا واقعي ومقبول، أما الوحدة الإسلامية المشابهة فهي المثالية والمستحيلة، وعندما يوحد كيان مصطنع كالكيان الصهيوني شتاتاً من جميع شعوب الأرض ويحيي فيهم عظام لغة من الرميم فهذا تقدم يثير إعجاب المنبهرين لأنه دليل قوة حضارية تتفوق علينا، وعندما نريد تطبيق الأمر ذاته على الشعوب الإسلامية فهو رجعية تثير سخرية العقلاء أو شفقة الحكماء ويتفنن المكتشفون في إيجاد العوائق والصعاب التي تحول دون ذلك ويُنسى الدرس الذي كنا نتلقاه عن وجوب التعلم من الصهاينة وكأنه أُلقي منذ البداية بهدف إثارة الإعجاب بهم ومن ثم الاستسلام لهم فقط وليس التعلم من تجربتهم للاستفادة مما ينفعنا فيها كواقع الحال في التغريب عموماً.

3 - رفض الغرب أي مشروع وحدوي حتى لو كان استرضائياً تجاهه

والسر في كل تلك المواقف هو الموقف السياسي لدول الاستعمار الكبرى التي تحتكر الوحدة لأنفسها وترفض وحدتنا رفضاً مطلقاً، كما ظهر موقفها من الوحدة العربية زمن محمد علي باشا رغم سياسة استرضاء الغرب التي اتبعها، أو الوحدة المصغرة والمحافظة على مصالح الاستعمار زمن الشريف حسين بعد الحرب الكبرى الأولى حين قسمتها الدول الغربية إلى دويلات فسيفسائية، والغريب أن يردد المتغربون هذه الحجج المتعلقة بالواقعية والعقلانية فلا يطالبون - كما يُفترض بالتغريب - بالسير على خطى الغرب بما فيه صالح بلادهم بل يطالبون بالسير وفق أوامر الغرب لنا والتي لا يقبلها الغربيون لأنفسهم، والأغرب أن يتشرب الإسلاميون هذه الهزيمة فيتخلون بخضوع عن وحدة الأمة في استسلام مطلق لمشيئة الغرب يضاهي التسليم بمشيئة الله، رغم أن الوحدة فريضة شرعية وركن الاجتماع الإسلامي قبل أن تكون ضرورة بشرية وركن القوة السياسية، وقد سبقتنا أجيال في السير على طريق استرضاء الغرب بالتنازلات المستمرة فلم تنل غير الفشل الذريع

والتراجع السريع في وقت كنا فيه في عداد الدول العظمى فكيف بنا اليوم ونحن في عداد الأموات موتاً سريرياً.

4 - اعتراضات الغرب ليست قضاء لا مرد له

إن الوحدة ليست مستحيلة كما تثبت الكيانات الموحدة في التاريخ المعاصر، فقد كانت ألمانيا، الأصغر مساحة من العراق، منقسمة في زمن صلح وستفاليا (1648)، إلى ثلاثمائة دولة، ومع ذلك أصبحت دولة عظمى واحدة فيما بعد، وكون الدول الكبرى تقف اعتراضاً على وحدتنا لا يجعلها مستحيلة كما أثبتت تجربة الثورة البلشفية التي تمكنت من تحقيق الوحدة السوفييتية رغم التدخل المسلح للدول الكبرى، أما كونها لم تستمر فهذه مسئولية نظامها فيما بعد، المهم أن إرادة الجماهير يمكنها أن تحطم أية معارضة دولية تقف في وجه مصالحها الحقيقية.

❖ مقاومة التغريب السياسي

ذكرت فيما سبق أن السلطان عبد الحميد استخدم المركزية التي جلبها التغريب في العمل على وقف التدخلات الغربية والحفاظ على سلامة أراضي الدولة وتحقيق الوحدة الإسلامية حول مركز الخلافة الإسلامية في مواجهة الاعتداءات الأوروبية، ولهذا استخدم فكرة الجامعة الإسلامية لمقاومة الانقسامات القومية والمذهبية في دولة تعج بالتنوع كالدولة العثمانية، وفيما يتعلق بالشعب العربي، تجمع المراجع التاريخية أن فكرة الانفصال القومي عن الدولة لم تولد إلا بعد عزل هذا السلطان الذي كانت سياسته الإسلامية قد كسبت ولاء الأغلبية الساحقة من سكان المنطقة العربية حتى حدوث الانقلاب عليه(94)، وينطبق هذا على الأكراد أيضا(95) الذين ثاروا على الحكم الكمالي بعد إلغاء الخلافة ورشحوا أحد أبناء السلطان عبد الحميد ليكون ملكاً على كردستان(96).

❖ الآثار السلبية للتغريب السياسي: زوال المجال السياسي الموحد وأثره على احتمالات النهوض:

كان انهيار الحكم العثماني في بلادنا سنة 1918 أول زلزال كارثي يصيب مشرقنا في القرن العشرين كما يقول الدكتور وليد الخالدي، قارناً إياه بزلازل سنوات 1948 و1967 و1990 [97]، فقد أدى إلى هبوط مكانتنا السياسية الدولية من دولة عظمى، انتقلت في آخر أيامها وأسوأ حالاتها إلى مؤخرة الدول العظمى ولكنها ظلت بينهم تحاول جاهدة التخلص من مظاهر الضعف وتصارع الظروف لاكتساب أسباب القوة والمحافظة على استقلالها السياسي والاقتصادي والحضاري ومسايرة الزمن علمياً وتقنياً وصناعياً[98] لحماية نفسها، محكومة في ذلك بمنطق الدولة العظمى الذي يوجه النقد إليها لو تخلفت عن أقرانها الكبار[99]، فأصبحنا بعدها مجالاً مستباحاً للاحتلال والانتداب والحماية ثم الاستتباع دولاً صغيرة متحاسدة ومتفرقة ومتصارعة، تماماً كما أراد لورنس، أقصى أماني أحدها أن تكون وكيلاً إقليمياً عن دولة كبرى وحامياً لمصالحها، أما البقية فيكفي أحدها أن تعيش في ظل الحماية الغربية من أطماع جيرانها مقدمة إمكاناتها وثرواتها قرباناً لأطماع أعدائها كي يضمنوا أي شكل من بقائها، وأي تطلع نحو أكثر من هذا الدور لم ولن يكتب له النجاح لسبب بسيط هو عدم توفر مستلزمات الحضور الدولي الفاعل لدولنا القائمة على مساحات ذرية، كالعمق البشري والجغرافي والموارد الاقتصادية اللازمة لدعم القرار السياسي المطلوب لفرض الإرادة في مواجهة الدول الكبرى، فلا يخفى على أي ملاحظ أن الموارد المالية في وطن العرب في جهة، والموارد البشرية في جهة مختلفة، والإمكانات الزراعية في جهة ثالثة، والإمكانات العلمية منبوذة تبحث عن التفتح في جهات خارجية رابعة، والمواقع الحيوية لا تجد من يدافع عنها فيسوّق الغرب فكرة الفراغ الذي عليه أن يملأه.

ولأن الضعف سمة ملازمة لبنية هذه الدويلات المجهرية، فإنها حولت الإمكانات الهائلة التي هبطت عليها باكتشاف الثروات الطبيعية التي منحتها رأس المال، وبزيادة أعداد سكانها، إلى مصادر ضعف وتبعية، مع أن العهد

العثماني كان يتوق إلى هذه الموارد وكان نقصها نتيجة المحددات الطبيعية آنذاك، من أسباب الضعف الرئيسة فيه[100] وكانت الدولة في أشد الحاجة إليها في مجالها الأكثر ملاءمة لاستخدامها من المجال المجزأ الذي خلفها، فلما ظهرت عند دول التجزئة هذه الإمكانات الجديدة، التي تعد مصادر قوة في بلاد أخرى مستقلة، أصبح الجو غير ملائم لاستغلالها في أقطارنا المقسمة بعدما فقدنا المجال الجغرافي الواسع والموحد والمستقل الذي يتيح الفرصة للإفادة المثلى من موارده كافة، وأصبح العدد الكبير من البشر عبئاً نتيجة العجز عن الاستفادة منه في ظل قلة الموارد الاقتصادية لدول الاكتظاظ السكاني، وصارت الثروة الاقتصادية مصدر ضعف في مواجهة الأطماع الخارجية بها في ظل قلة الموارد البشرية والإمكانات الاستراتيجية لدول الوفرة المادية، أي أن هذه الموارد الحيوية لم تفدنا في دعم مكانتنا الحضارية بل كانت نقمة في ظل التشتت وسوء الإدارة والتدخل الأجنبي[101] وأدت إلى مزيد من التبعية بدل الاستقلال، وزيادة التخلف المقنّع بدل التنمية الحقيقية، وذلك نتيجة ما أسماه الدكتور نادر فرجاني منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي: هدر الإمكانية.

وقد دفعت المصالح الغربية في بلادنا دول الغرب إلى العمل على إنشاء الوطن اليهودي في عقر دارنا "وأزالت هزيمة العثمانيين آخر العقبات أمام هجرة اليهود وشرائهم للأراضي" كما يقول المؤرخ الأمريكي الصهيوني مايكل أورين[102]، وعد الدكتور وليد الخالدي انتقال السيادة على فلسطين من العثمانيين إلى بريطانيا "الحدث الفصل" في بناء الدولة اليهودية في الفترة الواقعة بين انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول سنة 1897 وقيام الكيان الصهيوني سنة 1948 [103]، ورحبت القيادات الجديدة التي خلفت العثمانيين في العالم العربي، سواء القيادات السياسية المجزأة، أوالقيادات الفكرية المتغربة، والمتحالفة جميعاً مع بريطانيا، رحبت بالتعاون مع الغرب لتحقيق الحلم الصهيوني مما زاد من أسباب التشرذم والاستنزاف والتبعية والضعف في بلادنا.

◈ الخلاصة

لقد أدت الأفكار السياسية الغربية التي دخلت المجتمع الإسلامي إلى عدة ظواهر سلبية أثرت على استقلاله ووحدته وسلامة أراضيه، ومن هذه الأفكار فكرة الدولة المركزية التي تغولت في عهد الدولة القطرية إلى درجة غير مسبوقة في التاريخ الإسلامي، والانقسامات القومية التي تكاثرت فأصبحت انقسامات قُطرية والتي تكاثرت أيضا داخل الأقطار ذواتها لتصبح طائفية ومذهبية وجهوية وقبلية وحزبية فتم القضاء على الكيان الواحد الذي كان يجمع الشرق العربي الإسلامي كله لتواجه كياناته المحدثة أعداءها ضعيفة لأنها مشتتة ومنقسمة ومشرذمة ومتحاسدة ومتنابذة ومتنافسة على التعلق بالدول الكبرى التي تضمن بقاءها وتدافع عن وجودها الهزيل، ويلاحظ أن نتائج الفكر الغربي في بلادنا تختلف عن نتائجه في بلاد الغرب حيث لم تنتج هناك الفرقة والتشرذم بل بنت دولاً كبرى تمتد أراضيها على مساحات واسعة وتلم شعث شعوب مختلفة وتمتلك إمكانات ضخمة، ولا عجب في مثل هذه المفارقة لأن التغريب في بلادنا نشأ عن اتباع الأوامر الغربية وليس النموذج الغربي كما طبق في بلاد المنشأ، ولهذا كان من نتائج ذلك أيضاً تسرب الهجرات الأوروبية التي كانت تتخلص منها أوروبا إلى بلادنا ومنها الهجرة الصهيونية التي نبذ الغرب أصحابها وقذف بهم إلينا فتطورت الهجرة في عهد الانتداب والاستقلال إلى كيان صهيوني سلب فلسطين وهجر أهلها وتغلب على كل كيانات الاستقلال والتجزئة، والسؤال بعد كل هذه الآثار السلبية: فما هي فوائد الأفكار الدستورية والبرلمانية والديمقراطية والحقوقية وغيرها من الأفكار التي يمن بها الغرب علينا إذا كانت مقترنة بالتجزئة وما ترتب عليها من تبعية وضعف سياسي ونهب اقتصادي، وبالاحتلال وما نتج عنه من قتل وتهجير وسلب، وبكلمة مختصرة ما هي فوائد التغريب إذا لم ينتج لنا ما أنتجه لأصحابه؟

وقد قاوم الكيان الإسلامي الجامع عوامل الهدم واستخدم بعض أدوات التغريب كالدولة المركزية - المسلحة بفكرة الجامعة الإسلامية-ضد بعضها الآخر كعوامل الانقسام والتشتت وتمكن من الصمود في وجهها عقوداً[104]،

لولا أن تسربت أفكار الانقسام الغربية إلى مركز الدولة في عهد جمعية الاتحاد والترقي، ومن المفارقات أن هذا التسرب الانقسامي حدث فيما يفترض أنه رد من متغربي الجمعية على الهجمة الغربية على نموذج الحكم الدستوري البرلماني الغربي في الدولة العثمانية، أما في عهود الاستقلال والتجزئة-بشكل عام-فلم تعد مقاومة التمدد الغربي أو الوحدة أو حماية الأرض والعرض أو تحقيق التنمية المستقلة وغيرها من الأهداف الحيوية-للحكم والأمة فيما مضى وللأمة وحدها اليوم-تحظى بالقدرة ولا بالرغبة الرسمية للسير في طريقها، واتخذت مركزية الدولة منحى جديداً، فبدلا من استخدامها في سياسة مستمدة من هوية الأمة وتعمل لصالح مجموعها، وتحظى بقبول عامتها كما حدث في الزمن الحميدي[105]، أصبحت المركزية سيفاً يسلطه حلفاء الغرب لتنفيذ برامجه المتناقضة مع صالح الأمة رغم رفضها وممانعتها مما أدى لزيادة الهوة بين الحاكم المتغرب-سياسياً أو حضارياً أو كلاهما-والمنفصل فكرياً وشعورياً عن شعبه، والأمة المتمسكة بشخصيتها وهويتها في مواجهة العدوان الغربي المستمر، وزيادة ارتماء هذا الحاكم في الأحضان الغربية الحامية له من شعبه الذي لم يعد راغباً في زعامته لأنه لا يراه ممثلاً لتطلعاته وآماله، وهناك أمثلة عديدة في التاريخ المعاصر ينطبق عليها هذا الوصف، بل لعلها أكثرية النماذج التي حكمت بلادنا.

❖ الهوامش

(1) Charles Issawi, An Economic History of the Middle East and North Africa, Routledge, London, 2010, pp. xii-xiii.

(2) دونالد كواترت، الدولة العثمانية 1700-1922، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ترجمة: أيمن أرمنازي، ص173 و178 و198 و88 و82 و83.

(3) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار الفارابي، بيروت، 2007، ص29.

(4) زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية: مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، دار النهار للنشر، بيروت، 1979، ص33-34.

(5) الدكتور محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي 1514-1914، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993، ص142-143.

(6) Resat Kasaba, The Ottoman Empire and The World Economy: The Nineteenth Century, State University of New York, Albany, 1988, p.64.

(7) مجموعة من المستشرقين، دائرة المعارف الإسلامية، دار الشعب، القاهرة، 1969، ج10ص81.وأيضا:
- ز.ي.هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، دار الحقيقة، بيروت، 1973، ص50.

(8) كتاب عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية 1876-1909، المكتبة الهاشمية، دمشق، ص401.

(9) زين نور الدين زين، ص82. وأيضا:
- عادل مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني 1700-1918: قراءة جديدة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1999، ص 216.

(10) عادل مناع، ص199. وأيضا:
Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Cambridge University Press, 2002, Vol. 2, p. 243.

وأيضا:
Jonathan S. McMurray, Distant Ties: Germany, the Ottoman Empire, and the Construction of the Baghdad Railway, Praeger, London, 2001, p. 58.

(11) دائرة المعارف الإسلامية، ج2ص201.

(12) زين نور الدين زين، ص82-83.

(13) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، دار العلم للملايين، بيروت، 1978، ترجمة: الدكتور ناصر الدين الأسد والدكتور إحسان عباس، ص182.

(14) زين نور الدين زين، ص84.

(15) قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم، بيروت، ومركز دراسات الإسلام والعالم، فلوريدا، 1994، ص127-134.

(16) خليل إينالجيك ودونالد كواترت (تحرير)، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007، ترجمة: د.قاسم عبده قاسم، ص492.

(17) Resat Kasaba, p. 56.

(18) ج.ج.لوريمر، دليل الخليج: القسم التاريخي، قسم الترجمة بمكتب أمير قطر، الدوحة، ج4ص2123.

(19) محمد كرد علي، خطط الشام، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 2007، ج3ص98-99.

(20) الدكتور محمد حرب (تقديم وترجمة)، مذكرات السلطان عبد الحميد، دار القلم، دمشق، 1991، ص102-103 و111.

(21) خليل إينالجيك ودونالد كواترت، ص493.

(22) أحمد صلاح الملا، جذور الأصولية الإسلامية في مصر المعاصرة: رشيد رضا ومجلة المنار1898-1935، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2008، ص20.

(23) زين نور الدين زين، ص195 هامش رقم12.

(24) مصطفى كامل باشا، المسئلة الشرقية، مطبعة اللواء، القاهرة، 1909، ج1ص27-28.

(25) محمد أديب آل تقي الدين الحصني، كتاب منتخب التواريخ لدمشق، دار البيروتي، 1979، ج1ص328.

(*) يتهم السلطان عبد الحميد في مذكراته جمال الدين الأفغاني بالتورط في التخطيط لهذا

المشروع البريطاني بقوله: "وقعت في يدي خطة أعدها في وزارة الخارجية الإنجليزية مهرج اسمه جمال الدين الأفغاني وإنجليزي يدعى بلنت قالا فيها بإقصاء الخلافة عن الأتراك.واقترحا على الإنجليز إعلان الشريف حسين أمير مكة خليفة على المسلمين" ص148، وقد توقف بعض الباحثين حائرين أمام هذا التصريح دون اتخاذ موقف، ولكننا لو قمنا بتفكيك هذا الخطاب لوجدنا أن جميع ما فيه من معلومات يمكن إثباتها من مصادر أخرى، فعلاقة الأفغاني بويلفرد بلنت مشهورة منذ البداية فقد كان بلنت يدعم مجلة العروة الوثقى مالياً "آملاً في تحول القائمين عليها من موقف معاداة السياسة البريطانية" ويذكر في رسالة إلى الشيخ محمد عبده: "لأنني أرى في صداقة إنجلترا خير أمل للمسلمين" (النفزاوي ص226)، كما أن الأفغاني يثني على بلنت في العروة الوثقى بصفته مشهوراً "بمحبة المسلمين والمدافعة عن المصريين" (السيد جمال الدين الحسيني الأفغاني، الآثار الكاملة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002، ج1 العروة الوثقى ص303)، أما الأهم من ذلك وهو علاقة بلنت بالخارجية البريطانية فموثقة في مؤلفه (التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر، مكتبة الآداب، القاهرة، 2008) الذي يذكر فيه تكليفه بالقيام بمهمة رسمية في مصر لصالح وزارة الخارجية (ص90 و142)، كما كان "وسيطاً في المفاوضات التي دارت بين السير أوكلند وعرابي" ومهمات أخرى لصالح بريطانيا نقلها تيودور رتشتين عن كتاب بلنت آنف الذكر في كتابه الذي قدم له بلنت شخصياً (تاريخ المسألة المصرية، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1950، ص145 و204)، أما الدعوة للخلافة العربية فقد كانت في صلب كتاب بلنت "مستقبل الإسلام" الذي صدر سنة 1881 بتأثير من الشيخ محمد عبده تلميذ الأفغاني المخلص في ذلك الزمن (النفزاوي، ص225)، أما الأفغاني نفسه فقد"رشح القاهرة أن تكون عاصمة للخلافة الإسلامية، فقال بعد أن عدد مزايا مصر: إن عاصمتها (القاهرة)لا بد أن تصير في وقت قريب أو بعيد كرسي مدينة لأعظم الممالك الشرقية، بل ربما كان ذلك أمراً مقرراً في أنفس جيرانها من سكان البلاد المتاخمة لها، وهو أملهم الفريد كلما ألمّ خطب أو عرض خطر" (أحمد الشقيري، الأعمال الكاملة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، المجلد الثالث: الكتب والدراسات القومية/ 1، ص2641 نقلا عن جمال الدين الأفغاني: الأعمال الكاملة، ص50، 74 و466)ومما هو معروف أن القاهرة كانت إحدى محطات دعوة الخلافة العربية (نفس المرجع) رغم أن الخديو ليس عربيا (!)

وقد استمرت ظاهرة الإنسانية البريطانية التي مثلها بلنت والتي تخدم في المحصلة الأهداف السياسية الاستعمارية، وقال فيها الأستاذ أحمد الشقيري وكأنه يتحدث عن بلنت بدقة: "وكان عدد من الشخصيات البريطانية، في الوطن العربي، التي "تتعاطف" مع القضية العربية، وتبدي "أسفها" لما حل بالشعب الفلسطيني "وندمها" على صدور وعد بلفور وما خلف من مآس وكوارث.وكانت هذه الشخصيات دائمة الالتصاق بالشخصيات العربية الرسمية، تحثها على الدوام أن تكون مواقفها السياسية هادئة ومرنة وإيجابية، وأنه يجب مخاطبة الرأي العام الدولي باللغة الدبلوماسية العاقلة الرشيدة، تماماً كما يجري هذه الأيام مع"أصدقائنا" الأمريكان، واستجابتنا لنصائحهم بأن تكون سياستنا عاقلة وهادئة، وبذلك تتحقق مطالبنا المعروفة" (نفس المرجع، المجلد الرابع: الكتب والدراسات القومية/ 2، ص3145)، فهل من عبرة بعد حصاد الهشيم؟

(26) كتاب مصطفى كامل باشا في 34 ربيعا، مطبعة اللواء، القاهرة، 1910، ج9ص200.

(27) الدكتور محمد محمد حسين، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، مكتبة الآداب، القاهرة، ج1ص205-209.

(28) نفس المرجع، ج1ص95و125.

(29) زين نور الدين زين، ص66-67.

(30) سعد محيو، مأزق الحداثة من احتلال مصر إلى احتلال العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص97.

(31) الدكتور محمد أنيس، ص265.

(32) دكتور عبد اللطيف بن محمد الحميد، البحر الأحمر والجزيرة العربية في الصراع العثماني البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، 1994، ص177.

(33) د.محمد الناصر النفزاوي، التيارات الفكرية السياسية في السلطنة العثمانية 1839-1918، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، صفاقس، وكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، تونس، 2001، ص291.

(34) نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ترجمة: د.أحمد بوملحم، ص115.

(35) عادل مناع، ص247.

(36) Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, Oxford University Press, 2002, pp. 125-126.

(37) عادل مناع، ص197.

(38) زين نور الدين زين، ص27.

(39) الدكتور محمد عبد اللطيف صالح الفرفور، ابن عابدين وأثره في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة بالقانون، دار البشائر، دمشق، 2006، ج2ص666و933،

(40) الشيخ محمد زاهد الكوثري، مقالات الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 1994، ص198. وأيضا:

- خاتمة المحققين محمد أمين الشهير بابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ج10 كتاب الأشربة ص43.

(**) جاء في صحيفة الوطن الكويتية في عدد يوم 12 نوفمبر 2007 في الصفحة رقم 21 العنوان التالي: "الأوقاف أطلعت سفارتي بريطانيا وأمريكا على نهجها في نشر الوسطية"، وتكرر الحدث مرة أخرى في 30 إبريل 2008 الصفحة رقم 10 من الصحيفة ذاتها ولكن مع الجانب الأمريكي والجانب الألماني هذه المرة مع تقديم الشكر للأمريكيين لدعمهم المشروع الوسطي.

(41) الشيخ محمد زاهد الكوثري، ص198-199.

(42) الأمير شكيب أرسلان، تاريخ الدولة العثمانية، دار ابن كثير، دمشق وبيروت، ودار التربية، دمشق وبيروت، 2001، ص337.

(43) كامل البالي الحلبي، كتاب نهر الذهب في تاريخ حلب، دار القلم العربي، حلب، 1993، ج3ص389.

(44) صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج6ص175كتاب التفسير/ سورة والنجم.

(45) كامل البالي الحلبي، ج3ص390.

(46) Shaw & Shaw, pp. 251-252.

(47) روجر أوين، الشرق الأوسط في الإقتصاد العالمي 1800-1914، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1990، ترجمة: سامي الرزاز، ص112. وأيضا:
- عادل مناع، ص331 هامش رقم 32.

(48) محمد حرب (تقديم وترجمة)، مذكرات السلطان عبد الحميد، دار القلم، دمشق، 1991، ص168.

(49) محمد مصطفى الهلالي، السلطان عبد الحميد الثاني بين الإنصاف والجحود، دار الفكر، دمشق، 2004، ص153.

(50) دائرة المعارف الإسلامية، ج2ص199.

(51) موقع مؤسسة فلسطين للثقافة/وثائق/ترجمة حرفية لوثيقة عثمانية تحكي على لسان ثلاثة مخبرين للدولة العثمانية تفاصيل تواطؤ بعض المسئولين الأتراك في فلسطين عام 1890 في بيع أراضي تمتد بين حيفا ويافا للمستوطنين اليهود.

(52) موقع مؤسسة فلسطين للثقافة/ وثائق/ مهاجر بوسني إلى فلسطين يحذر من الحراك الصهيوني قبل النكبة

(53) السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979، ص43 و50 و81 و134 و140.

(54) مذكرات السلطان عبد الحميد، ص159.

(55) كامل البالي الحلبي، ج3ص382.

(56) Resat Kasaba, p. 115.

(57) الدكتور محمد محمد حسين، ج2ص66 و77.

(58) دونالد كواترت، ص16.

(59) عوني الجيوسي، انتحار المفارقة ومصرع السخرية: هل صمم مارك سايكس علم العرب؟، صحيفة القدس العربي25/ 11/ 2006.

(60) برهان غليون، نقد السياسة: الدولة والدين، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء وبيروت، 2004، ص206-212.

(61) دائرة المعارف الإسلامية، ج2ص199.

(62) Charles Issawi, p. 80.

(63) روجر أوين، اللورد كرومر الإمبريالي والحاكم الاستعماري، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ترجمة: رءوف عباس، ص144و442.

(64) Shaw & Shaw, Vol. 2, p. 273.

(65) مذكرات السلطان عبد الحميد، ص80-81 و131 و144-145 و182.

(66) Marvin Lowenthal(ed), the diaries of Theodor Herzel, The Universal Library, New York, 1962, p. 152.

(67) مذكرات السلطان عبد الحميد، ص197.

(68) محمد أديب آل تقي الدين الحصني، ج1ص284.

(69) سعد محيو، ص92.

(70) كامل زهيري، في الفكر الصهيوني المعاصر، مجلة الهلال، مايو 1968، عدد خاص عن فلسطين، ص27-28.

(***) يفصل الدكتور مجيد خدوري هذه الآراء والممارسات العربية في كتابه عرب معاصرون: أدوار القادة في السياسة، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1972، ص73-77 (نوري السعيد) و111-112 (جمال عبد الناصر) و223 (الحبيب بورقيبة) و324-325 و331-332 و336-339 (أحمد لطفي السيد) و355 و358 و368 (محمد حسين هيكل) و383 (ميشيل عفلق).

وعن آراء اللورد كرومر حاكم مصر البريطاني (1883-1907)ومسئولين استعماريين آخرين في الشعب المصري والديمقراطية والمثقفين المتأوربين والمقاومة الوطنية يمكن مراجعة: بيتر مانسفيلد، تاريخ الشرق الأوسط، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2011، ترجمة: أدهم مطر، ص 157-176.

وعن رأي الرئيس جمال عبد الناصر في الديمقراطية والمشاركة في الحكم بالإضافة إلى ممارسته الحكم الفردي وأجهزة التجسس (التي هزأت ب"جورنالجية" السلطان عبد الحميد عند المقارنة بالعقوبات المترتبة على الوشايات في الحالتين) يمكن مراجعة: عبادة كحيلة (تحرير)، رءوف عباس: صفحات من تاريخ الوطن، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2011، ص 366-373 (مقال: هكذا تكلم خالد محي الدين).

وعن مصطفى كمال أتاتورك: د. تهاني شوقي عبد الرحمن، نشأة دولة تركيا الحديثة 1918-1938، دار العالم العربي، القاهرة، 2011، ص284.

(71) أكمل الدين إحسان أوغلي (إشراف وتقديم)، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، 1999، ترجمة: صالح سعداوي، ج1ص115، دراسة الدكتور كمال بكديللي، الدولة العثمانية من معاهدة قينارجة الصغرى حتى الانهيار.

(72) Shaw & Shaw, Vol. 2, p. 255.

(73) روجر أوين، 2005، ص475.وأيضا:

- ز.ي.هرشلاغ، ص154.

(74) سحر الهنيدي، التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي: فترة هربرت صامويل 1920-1925، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003، ص155.

(75) نفس المرجع، ص256.

(76) يمكن الحصول على تفصيلات عن الإنفاق السنوي البريطاني على بند التعليم وغيره من البنود من هذا الموقع http://www.ukpublicspending.co.uk/.

(77) الدكتور عمر جميل نشوان، التعليم في فلسطين منذ العهد العثماني وحتى السلطة الوطنية الفلسطينية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمّان، 2004، ص60.

(78) عادل مناع، ص226-227.

(79) سحر الهنيدي، ص160-161.

(80) نفس المرجع، ص213.

(81) Robert Aldrich(ed), The Age of Empires, Thames & Hudson, London, 2007, p. 39.

(82) دونالد كواترت، ص324.

(83) زين نور الدين زين، ص218 هامش رقم16.

(84) Shaw & Shaw, Vol. 2, pp. 276-277.

(85) نيقولاي إيفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574، دار الفارابي، 2004، ترجمة: يوسف عطا الله، ص52.

(86) محمد أديب آل تقي الدين الحصني، ج1ص239.

(87) أحمد الشقيري، المجلد الثالث: الكتب والدراسات القومية/ 1، ص2531.

(88) Jonathan S. McMurray, pp. 112-113.

(89) زين نور الدين زين، ص125-126.

(****) جمع المؤلف التالي أوراق لورنس السرية:

Phillip Knightley and Colin Simpson, The Secret Lives of Lawrence of Arabia, McGraw-Hill Company, New York, 1969.

والنصوص المستشهد بها من الصفحات التالية: 60-61 و70-71 و66 على التوالي.

وقد قام الأستاذ زهدي الفاتح بترجمة بعض النصوص المهمة من المرجع السابق في كتابه: لورنس العرب على خطى هرتزل: تقارير لورنس السرية، دار النفائس، بيروت، 1971.

(90) د. جيرمي سولت، تفتيت الشرق الأوسط: تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي، دار النفائس، دمشق، 2011، ترجمة: د. نبيل صبحي الطويل، ص97.

(*****) Morris Jastrow, The War and the Bagdad Railway, BiblioLife, Charleston, South Carolina, 2010, p. 118.

وهو مؤلف صدر أولاً سنة 1917 ثم أعيد طبعه سنة 1918 في الولايات المتحدة وذلك أثناء الحرب الكبرى الأولى.

(91) د. تهاني شوقي عبد الرحمن، نشأة دولة تركيا الحديثة 1918-1938، دار العالم العربي، القاهرة، 2011، ص 190.

(92) ز.ي.هرشلاغ، ص300.

(93) د. تهاني شوقي عبد الرحمن، ص174، نقلا عن حلمي أحمد عبد العال شلبي، إنهاء الخلافة العثمانية، رسالة ماجستير جامعة عين شمس، أكتوبر1977، ص207.

(94) عادل مناع، ص246.

(95) د. عبد الرءوف سنو، النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية 1877-1881، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص128.

(96) ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، دار الفارابي، بيروت، 2004، ترجمة: راج آل محمد، ص305.

(97) وليد الخالدي، فلسطين وصراعنا مع الصهيونية وإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية والنادي الثقافي العربي، بيروت، 2009، ص255-256.

(98) أكمل الدين إحسان أوغلى (إشراف)، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، 1999، ترجمة: صالح سعداوي، ص736-

741. وأيضا:
- Jonathan S. McMurray, p. 123.

(99) روجر آلن (تحرير)، إبراهيم المويلحي: الأعمال الكاملة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2007، ص29.وأيضا:

- أكمل الدين إحسان أوغلى، ج1ص429.

(100) دونالد كواترت، ص238.

(101) الياس توما، التطورات الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي منذ سنة 1950، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 1987، ترجمة: عبد الوهاب الأمين، ص63و260.

(102) مايكل أورين، القوة والإيمان والخيال: أمريكا في الشرق الأوسط منذ عام 1776 حتى اليوم، كلمة، أبوظبي، وكلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2008، ترجمة: آسر حطيبة، ص409.

(103) وليد الخالدي، ص288.

(104) عادل مناع، ص212

(105) الدكتور عبد العزيز محمد عوض، بحوث في تاريخ العرب الحديث 1514-1914، مكتبة المحتسب، عمّان، 1983، ص90-91.

(6)

آثار التغريب السياسي على المجتمع العثماني: التحدي والاستجابة

(الجزء الثاني)
دور النزعات الاستقلالية والتغريبية في إفشال مشاريعنا النهضوية

❖ معضلة النزعات الاستقلالية عن الكيان الوحدوي الجامع: الاستقلال مقدمة الاحتلال

كانت فكرة الاستقلال عن الكيان العثماني الجامع هي البوابة التي دخل منها الاحتلال الأجنبي الغربي في أمثلة عديدة، وقبل العصر العثماني بقليل "لم يجد الإسبان من الدويلات المسلمة في شمال أفريقيا مواجهة تذكر لتوسعهم الكاسح... تعاوُن الحكام المسلمين مع الغزاة الإسبان أفقدهم مصداقيتهم لدى العامة"[1]، فلما جاء العثمانيون قضوا على التجزئة والخيانة، ومما له دلالة مهمة أن ذلك تم بمعاونة طليعية من الموريسكيين الأندلسيين في المغرب العربي[2] والذين كانوا يدركون أبعاد معركة المصير ضد الصليبية الإيبيرية، ويلاحظ كثير من مؤرخي حوادث القرن التاسع عشر الأثر السلبي الذي خلفته النزعة الاستقلالية لبعض الولايات العثمانية على مستقبلها الذي أصبح رهينة التسلط والاحتلال الأجنبي، ومن هؤلاء المؤرخين يوجين روجان الذي قال: "كانت دمشق وحلب جزءاً لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية، في حين أصبحت تونس ومصر دولاً مستقلة تابعة للإمبراطورية العثمانية، وصارت بلاد شمال أفريقيا أكثر عرضة للاحتلال الأوروبي بسبب نفس

التطورات التي عززت استقلالها والتي تمثلت في ظهور أسر حاكمة مستقلة ترأست حكومات زادت مساحات استقلالها مع الوقت"[3]، ويقول عن الجزائر: "استغل دايات الجزائر استقلالهم، وبنوا علاقات تجارية وسياسية مع أوروبا بعيداً عن سلطة اسطنبول، لكنهم حين فقدوا ثقل الإمبراطورية العثمانية لم يعد لهم وزن أمام الأوروبيين الذين شاركوهم التجارة، ولذا لم يجد الدايات آذاناً صاغية عندما طالبوا الحكومة الفرنسية مراراً وتكراراً بالوفاء بالالتزامات المترتبة عليها... (و) مرت عقود طويلة دون أن يسدد الفرنسيون ديونهم" مما أدى إلى توتر العلاقات الذي انتهى بالاحتلال الفرنسي[4]، ويقول أيضاً عند الحديث عن محاولة الخديو إسماعيل "تأمين مكان مصر بين الدول المتحضرة" التي ألجأته إلى الاستدانة: "والمفارقة في هذا الموقف هي أن مصر أخذت على عاتقها القيام بمشروعات التنمية من أجل ضمان الاستقلال عن الهيمنة العثمانية والأوروبية، لكن الحكومة المصرية كانت تجعل نفسها أكثر عرضة للانتهاكات الأوروبية لسيادتها مع كل امتياز جديد تمنحه للأجانب"[5]، ويلاحظ كل من المؤرخين شارل عيساوي وروجر أوين أن استقلال مصر عن الدولة العثمانية وعدم تمتعها بثقل العثمانيين الدولي أديا إلى تكالب الدائنين عليها ومن ثم وقوعها في براثن الاحتلال البريطاني بعد إفلاسها سنة 1876 [6]، ثم كان فصلها رسمياً عن التبعية العثمانية هو المقدمة القانونية لإعلان الحماية البريطانية عليها بعد اندلاع الحرب الكبرى (1914)، ومن الطريف أن بريطانيا خلعت الخديو عباس حلمي الثاني المحسوب على العثمانيين لتنصب محله عمه حسين كامل سلطاناً على مصر ليكون محسوباً عليها وأرفع مقاماً من مقام الخديو السابق وليناوئ السلطان العثماني بمقام السلطنة في نفس الوقت[7] ولكن كان منصبه في الحقيقة أقل صلاحيات من منصب الخديو[8] ومجرد ألعوبة في يد الاحتلال لفظها شعب مصر بأكثر من محاولة اغتيال، وقد لاحظنا دائماً أن حكام الاستقلال والتجزئة يبالغون في الألقاب والأبهة من حولهم لتعوض ضعفهم وتبعيتهم ويبالغ الاستعمار في مسايرة تضخيم ذواتهم ليركنوا إليه في حكم امبراطورياتهم المجهرية.

ويلاحظ المؤرخون أن النفوذ الأجنبي الذي اتخذ صيغة الامتيازات الأجنبية والذي انتهى بالاحتلال الأجنبي في أمثلة عديدة، كان أكثر قوة في

البلاد التي انتهجت سياسة "مستقلة" منه في الكيان العثماني الجامع، فقد لاحظ المؤرخ المصري عبد الرحمن الرافعي ذلك عند المقارنة بين "حدود الامتيازات الأجنبية في تركيا" و"اتساع حدود الامتيازات في مصر"، "ولقد كان من أسباب هذا الطغيان مجاملة الخديو إسماعيل لقناصل الدول لكي ينال رضا حكوماتهم ويكسب تأييدهم إياه في خلافه مع تركيا"[9]، وهو ما انتهى بمصر إلى الاحتلال العسكري البريطاني، كما لاحظ لوتسكي أن مراكش التي كانت مستقلة عن الدولة العثمانية شهدت فيها الامتيازات الأجنبية أنظمة لم تعرفها الامتيازات الأجنبية العثمانية، ورغم احتفاظها باستقلالها الشكلي طيلة القرن التاسع عشر فإنها "تحولت في الواقع في غضون القرن ذاته إلى شبه مستعمرة للدول الأوروبية، وأعدت هذه الدول العدة للاستيلاء عليها مستغلة ضعفها وتأخرها"[10].

كما كان الدفاع عن استقلال تونس عن الدولة العثمانية هو البوابة التي دخل منها الاستعمار الفرنسي كما سيأتي، وكان "تحرير" العراق من العثمانيين هو الاحتلال البريطاني نفسه، ثم توجت الميول الاستقلالية بالثورة العربية الكبرى (1916) والتي كانت البوابة التي خرجت منها الدولة العثمانية من بلادنا العربية لتدخلها دول الاحتلال الأجنبي التي تقاسمت أراضينا في نفس الوقت الذي كانت تعدنا فيه بالحرية والاستقلال، وبهذا احتلت بلادنا في البداية سواء كانت دائنة أو مدينة نتيجة استقلالها عن الكيان الموحد فخالفت بذلك الحكمة القديمة والبسيطة والتي تؤكد أن العصي تأبى إذا اجتمعن تكسراً وإذا تفرقت تكسرت آحاداً، ثم أصبح التحرر من الدولة العثمانية هو نفسه الوقوع في براثن الاحتلال الأجنبي الذي استدعينا جيوشه لتنقذنا فانقضت علينا.

❖ معضلة المشاريع النهضوية في القرن التاسع عشر هي الدوافع الذاتية

إن نقطة الضعف الرئيسة في المشاريع النهضوية التي أقامها الولاة العثمانيون في القرن التاسع عشر هي اختلاط الدوافع الذاتية بالعوامل الموضوعية، وقد اشتركت في ذلك مع مجمل الثورات التي قادها الزعماء

الطامحون والتي لم يكن يحركها أكثر من هذا الطموح الشخصي[11]، فعندما شرع محمد علي باشا في نهضته، سخّر في البداية قوته لصالح عموم الدولة العثمانية، ولكن مع تزايد انتصاراته وتراكم إنجازاته، بدأت المشاعر الذاتية تطغى على مشروعه وأصبح يرى أنه يستحق مكانة أكبر مما أعطاه السلطان[12]، ولو كانت الساحة العالمية آنذاك خالية من الدول الكبرى المعادية لأمكن له أن يحسم خلافه مع السلطان محمود الثاني بالقوة فتصبح قوته قوة لتجديد شباب الدولة الإسلامية، ولكن حضور القوى العظمى كان يفرض على الطرفين المصري والعثماني شيئاً من الحذر في التعامل لئلا يتلاعب الأوروبيون بهما، فيشجعون محمد علي على العصيان لشق الدولة العثمانية إلى نصفين: عربي وتركي[13] فتستنجد هي بأي طرف خارجي-وهو هنا روسيا ألد الأعداء- لإنقاذها بحكم الغريزة، ولما يتجاوز الوالي الحد المرسوم ويهدد بإعادة القوة الإسلامية ينقلب الجميع ضده ويؤازرون السلطان العثماني عليه لتظل الأطراف الإسلامية جميعها ضعيفة، ثم تقوم بريطانيا التي قادت لعبة تحجيم محمد علي سابقاً بحجة الانتصار للسلطان العثماني، بتشجيع خلفاء محمد علي على الاستقلال عن العثمانيين ثانية بعدما منعت جدهم من ذلك أولاً عندما كان استقلاله مرتبطاً بإنشاء كيان موحد كبير ولكنها شجعت الأحفاد على الاستقلال بكيان صغير، لتنفرد بمصر وتحتلها هذه المرة، وقد سقط الخديو إسماعيل في الفخ وتنازل لأوروبا لتؤيده في خلافه مع السلطنة كما مر، مما جعل المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعي يعجب من هذه النزعة التغريبية عند الخديو لأن "الخطر الذي يتهدد كيان مصر لم يكن آتياً من تركيا الضعيفة، بل كان مصدره الاستعمار الأوروبي السياسي والمالي، وقد دلت الحوادث على هذه الحقيقة، ولكن نزعة إسماعيل الأوروبية كانت تحجب عنه كثيراً من الحقائق" وهذا ما أدى إلى الاحتلال البريطاني (1882)[14]، والحديث نفسه ينطبق على داود باشا في العراق الذي سار على خطى محمد علي في نفس الفترة، إذ اختلطت مشاريعه النهضوية بالدوافع الذاتية التي دفعته لتسخير نهضته في سبيل علو شأنه ومكانته ولم يتردد في انتهاز فرصة هزيمة الدولة العثمانية أمام روسيا في حرب 1827-1829 ليعلن الخروج عليها مما أدى لهزيمته وهزيمة مشروعه في النهاية

(1831)[15]، وكان العامل الموضوعي الذي دفع السلطنة العثمانية للوقوف ضد داود باشا هو "أن السلطان كان ينظر إلى النفوذ الأجنبي في الدولة العثمانية وفي الولايات التابعة لها والشبه مستقلة منها بنوع خاص على أنه أداة لهدم الدولة وتفككها إلى ولايات مستقلة أو شبه مستقلة يسهل على الدول الاستعمارية ابتلاعها"، ولأن مشروع داود باشا توقف تحقيقه على إنجازات الإنجليز، فقد كان من شأن ذلك أن يصبح العراق مطمعاً للاستعمار البريطاني ولم يكن يمكن لولاية أن تصمد في وجه الإمبراطورية البريطانية "ومن ثم وجب أن تكون العراق تحت عين الباب العالي وفي متناول يده لتدبر الأمور وفق مصالح الدولة العثمانية كلها لا وفق مصالح ولاية بعينها" كما يقول الدكتور عبد العزيز نوار[16]، والخلاصة أن المشاريع التي تستهدف إنهاض الأمة يجب ألا تؤثر العوامل الشخصية فيها على مصالح الأمة عامة، فلو سخّر كل من السلطان العثماني وولاة مصر والعراق وتونس جهودهم للنهوض بالدولة عموما وتهاونوا في المصالح الشخصية لأمكن لبلادنا تحقيق ما هو أفضل مما حدث.

❖ حجب الحقائق هو دور النزعات التغريبية الذي أدى إلى فشل المشاريع النهضوية

الحديث عن فشل المشاريع النهضوية وعدم تحققها كما أرادها القائمون عليها بسبب غلبة دوافع الطموح الذاتي عندهم، لا يعني عدم وجود ثغرات أخرى في هذه المشاريع، فالنزعة التغريبية التي اعتنقها ولاة مصر بدءاً من محمد علي باشا جعلتهم يطلبون رضا الغرب[17] عن مشاريعهم ظناً منهم أنه لا يمانع في تطور بلادنا، وكانت هذه النظرة استمراراً لنظرة الزعماء الطامحين من غير أصحاب المشاريع والذين وجد الغرب في طموحاتهم منفذاً للتدخل في شئون المجتمع الإسلامي، وكان هذا بدء الوهن، إذ أن دخول الغربيين في المشاريع النهضوية جعلهم يسيرونها وفقاً لمصالحهم، "فهم يؤيدون المشروع العربي لمحمد علي، فإذا أوشك أن ينجح، وقفوا ضده، مع الإسلام العثماني، ثم هم يناصرون العروبة بالمشرق، ضد إسلام آل عثمان، وفي ذات الوقت يقتسمون الوطن العربي، ويخرجون من الحرب العالمية

الأولى بتصفية الخلافة الإسلامية ومشروع الدولة العربية جميعاً، وفي مواجهة الفكر الإسلامي زرعوا العلمانية والتغريب، ولمحاربة المد القومي الناصري سعوا لإقامة الأحلاف تحت أعلام الإسلام" كما يقول الدكتور محمد عمارة[18]، وقد ورث خلفاء محمد علي هذه النزعة التغريبية التي فصلتهم عن الرابطة العثمانية وفتحت أبواب مصر للمغامرين والأفاقين والباحثين عن الثراء من الأوروبيين-وليس العلماء وحدهم كما اقتضت النهضة- والذين قال عنهم المؤرخ هرشلاغ: "في الإسكندرية وحدها كان يوجد أكثر من 70 ألف هيئة تجارية أجنبية في 1837، تمثل مصالح يونانية وفرنسية وبريطانية ونمسوية وإيطالية... إلخ. إن موجات الأجانب التي غمرت مصر أصبحت عديدة، خاصة أثناء الفترات اللاحقة، بين 1857 و1861، عندما كان يدخل البلاد 30 ألف أجنبي في المتوسط كل سنة"[19]، ثم ورطت هذه المصالح الأجنبية مصر في الديون التي عبرت عن مصالح غربية للإقراض أكثر من مصالح مصرية للإقتراض[20]، وغرق في تلك الديون الخديو إسماعيل الذي أراد -نتيجة لنزعته التغريبية- تحويل مصر إلى قطعة من أوروبا، فكانت خطيئة الاستدانة من الأجانب-أكثر من خطيئة التبديد الداخلي-هي التي قادت إلى الإفلاس فالهيمنة الأجنبية على الوزارة ثم الاحتلال العسكري البريطاني (1882)، وذلك بعدما دفعت النزعة التغريبية الخديو نفسه إلى طلب الاستقلال عن الدولة العثمانية مستنداً إلى الدعم الأوروبي الذي لم يقدم إلا بثمن باهظ من التنازلات التي لم يجد بها الخديو ورئيس وزرائه نوبار باشا أية غضاضة بسبب "نزعتهما الأوروبية" التي حجبت الحقائق عن الخديو كما مر حين صورت له الخطر آتياً من جهة الدولة العثمانية الضعيفة وليس من قبل الاستعمار الغربي، وهي تنازلات جعلت الإصلاح "معكوساً مشوهاً..ومهد لتغلغل النفوذ الأجنبي في سلطة القضاء والتشريع وفي كيان البلاد المالي والاقتصادي"[21] وهو ما جعل مصر وحيدة في مواجهة الغرب الأوروبي الذي انتهز الفرصة وقام بالهجوم الاقتصادي ثم السياسي ثم العسكري.

وعلى الضفة التونسية فإن الإصلاحات التي قام بها البايات "مهدت الطريق في آخر المطاف إلى الصيارفة الأوروبيين الذين كانوا على أهبة

الاستعداد للاستيلاء على تونس واستعبادها"[22]، وقد "تسببت تجربة الإصلاح التي خاضتها تونس وما تبعها من إفلاس في نقل البلاد من الخضوع غير الرسمي للسيطرة الأوروبية إلى الهيمنة الإمبريالية التامة"[23]، وكانت مشاريع داود باشا في العراق معتمدة على جهود بريطانيا الفنية والاقتصادية ومن ضمن ذلك مشروع الملاحة البخارية الذي ربط العراق بمواصلات الإمبراطورية البريطانية وأصبح محط آمال الاستعمار البريطاني ولكنه كان أضعف من أن يقف وحده في وجه السياسة الاستعمارية الأوروبية التي تعنى كلها بمشكلة المواصلات بين الهند وأوروبا[24]، وهذا هو ملخص لأثر النزعة التغريبية التي كانت فرعاً من دوافع الولاة الاستقلالية عن الدولة العثمانية، والمعجبة إلى حد الانبهار بأوروبا، إرضاء لشهوة السلطة والحكم.

❖ التجزئة مطلب غربي يقوم على حراسة مقدار التغريب المسموح به

وفي العصر الحديث كانت الدولة الاستعمارية الكبرى التي تنشأ لها مصالح في ولاية عثمانية تقوم بمحاولة سلخها عن الدولة العثمانية بالدفاع عن فكرة استقلالها الأزلي وتتشبث بأدلة واهية كانت هي نفسها في السابق لا تلقي إليها بالاً ولكن عندما تستجد المصلحة تغير الحقائق وتبدل الوقائع وتشجع الولاة من أصحاب النزعات التغريبية كأبناء محمد علي باشا في مصر وبايات تونس على الانسلاخ عن الخلافة وإثبات استقلالهم وتقدم في سبيل ذلك "مبالغ ضخمة" من الأموال للمساعدة على تفكيك الرابطة مع اسطنبول كما فعلت بريطانيا وإيطاليا وفرنسا حينما أقرضت البايات التونسيين لتحقيق هذه الغاية[25]، كما مهدت فرنسا لاستيلائها على تونس بالإعلان أن تونس دولة مستقلة عن تركيا وأنها تنوي الدفاع عن استقلال هذا البلد[26]، وذلك تماماً كما وقفت أوروبا بجانب الخديو إسماعيل لإثبات استقلاله عن اسطنبول فكانت النتيجة هي الوقوع في براثن الاحتلال العسكري الغربي في كل من مصر وتونس، وكذلك دافعت بريطانيا عن استقلال الكويت عن العثمانيين لتحقق المصلحة البريطانية في تعطيل وصول سكة حديد بغداد إلى ساحل الخليج مع وجود مصلحة أكيدة للكويت في هذه السكة إذ كانت ستحولها إلى ميناء عالمي مزدهر ومحطة نهائية لخط طويل يربطها بعواصم أوروبا واسطنبول

وبغداد قبل ظهور النفط بعشرات السنين فلا يصبح اقتصادها بعد ذلك مجرد معتمد على تصدير منتج واحد.

ثم أصبح القضاء على الكيان العثماني الموحد هدفاً متداولاً بين الدول الغربية لاسيما بعد اندلاع الحرب الكبرى الأولى (1914-1918) كما أفصحت عن ذلك رسائل ومذكرات من بلفور ولورنس (كما جاء في الجزء الأول من هذه الدراسة)، وسياسات الحلفاء التي مزقت الدولة العثمانية بعد الحرب بطريقة لم تحدث حتى مع ألمانيا نفسها التي قادت الحرب ضد هؤلاء الحلفاء، هذا بالإضافة إلى إصرار المنتصرين في الحرب على الحصول على تنازل تركي عن الأملاك العثمانية وهو ما حصلوا عليه في معاهدة لوزان (1923) التي أكدت على ما جاء في معاهدة الاستسلام في سيفر (1920) في ذلك المجال مما جعل الحلفاء يتهاونون في بقية المطالب ويمنحون الكيان الكمالي تنازلات شكلية، إذ لم تعد الدول الغربية بحاجة إلى استنزاف دولة معادية تسيطر على الشرق بعد انتفاء وجودها ولهذا تم إلغاء الامتيازات الأجنبية التي حفزت شركة الهند الشرقية البريطانية في الماضي على إعلان حرب بالمدافع والبوارج على والي العراق داود باشا عندما جرؤ على إلغائها (1821)[27]، فلما قسمت المنطقة إلى دول صغيرة يسيطر الحلفاء عليها وعلى مجرى الحوادث في منطقتها لم يعد هناك حاجة لمثل هذه الامتيازات فقام الغرب بالتنازل عنها بسهولة نسبية مع احتفاظ مندوبيه بالغطرسة الاستعمارية في عملية التنازل[28].

ثم كان الغرب هو من قام برسم وتخطيط وفرض التقسيم على أجزاء الدولة العثمانية التي وضع أيديه عليها قبل وبعد هزيمة الحرب الكبرى الأولى، فشطر وادي النيل في اتفاقية الحكم الثنائي (1899) ثم تقاسمت دوله شرق المتوسط في اتفاقية سايكس بيكو (1916) ثم رعت بريطانيا سلسلة من اتفاقيات التجزئة في الخليج والجزيرة العربية كالعقير (1922) وحداء (11/ 1925) وبحرة (12/ 1925)، ولم يكتف الإنجليز بشطر وادي النيل حتى أصروا قبل مغادرته (1953) على عدم عودة وحدته بعد خروجهم منه[29]، وكانوا منذ البداية قد بذروا بذور تقسيم آخر هو الانفصال الجنوبي[30] الذي

رعته الولايات المتحدة والصهيونية وثوار عرب فيما بعد حتى أثمر دولة ثالثة في الوادي سنة 2011.

وكثيراً ما كان الموظفون الاستعماريون البريطانيون يتفاوضون فيما بينهم ممثلين عن الدول العربية لتقرير الحدود بين أصحاب الملك والصولجان، وتزخر الوثائق البريطانية بالمفاوضات والمراسلات بين الموظفين الإنجليز أنفسهم نيابة عن حكام كل من العراق والكويت بعد الحرب الكبرى الأولى، حين تُرك موضوع الحدود برمته بين أيدي حكومة صاحب أو صاحبة الجلالة، لتقرير ما تراه مناسباً، ومن الطرائف التي تدل على حقيقة الأهداف والمتحكمين في مسار الأحداث أنه بينما كان العراق والكويت يتجادلان بواسطة الموظفين البريطانيين على موقع نخلة مندثرة تفصل البلدين وتقسم الشعبين وتحدد ملكية ميناء أم قصر، وذلك أثناء الحرب الكبرى الثانية، "قررت بريطانيا إدارة هذا الميناء عسكرياً أثناء فترة الحرب وعدم عائديته لأي من الطرفين، ومن ثم تفكيكه وهدمه وإزالته بعد انتهاء الحرب" (1942)[31]، وبهذا انتهكت قدسية النخلة التي سالت لأجلها أنهار من الدماء فيما بعد وأما البريطاني فلم يرد على انتهاكه أحد (!)، وهكذا نختلف فيما بيننا دائماً حتى ينقض الأجنبي على ما نختلف عليه فنخسر جميعاً ونحن راضون بالهزيمة للعدو الخارجي الذي يخرج وحده غالباً من بيننا.

ولم يكن منح الاستقلال للبلدان المستعمَرة إلا شكلاً جديداً من عملية إحكام السيطرة عليها وتأقلماً مع الظروف التي استجدت في عالم الاستعمار، وفي ذلك يقول المؤرخ روجان إن النفقات الرسمية للحفاظ على الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية تصاعدت نتيجة المقاومة العنيفة التي واجهتها في الشرق في كل من مصر والعراق وفلسطين، فحاولت بريطانيا "تخفيف شروط الإمبراطورية بمنح مستعمراتها استقلالاً صورياً وتأمين مصالحها الاستراتيجية من خلال المعاهدات..ومع إفلات العالم العربي من سيطرة بريطانيا، أصبحت الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط عائقاً أكثر منها مصدر قوة"، ولم تكن فرنسا أوفر حظاً من الإنجليز[32].

ووجد الغربيون أنفسهم منسجمين مع دول الاستقلال والتجزئة التي قامت على أنقاض الكيان العثماني الموحد أكثر من انسجامهم مع هذا الكيان

في الماضي، ولهذا بادروا بمساعدة هذه الكيانات حتى بعد استقلالها وكانوا يقدمون لها مبالغ كبيرة كونت نسباً عالية من ميزانيات بعضها مقابل الخدمات التي تقدمها[33]، وإن الانسجام بين الغرب والحكومات التي تبنت التغريب في إيران البهلوية وتركيا الكمالية بالإضافة إلى الحكومات الليبرالية والتغريبية في المملكة المصرية والمملكة العراقية والجمهورية التونسية والجمهورية اللبنانية بعد الاستقلال والحكومات التقليدية في ممالك الجزيرة العربية وبقية الممالك في الشام وشمال إفريقيا يدلنا على النموذج الأمثل الذي يريده الغرب لنا بعيداً عن أي نهوض أو توحد، وقد جاء في وثيقة أمريكية رسمية صيغت في سنة 1992-1993 بعنوان "مخطط البرنامج الدفاعي" ما يلي: "لا بد من منع كل قوة معادية من التحكم في منطقة تؤهلها مواردها للارتقاء إلى مصاف القوى العظمى، وكذا إفشال محاولة أي دولة مصنعة متقدمة من منازعة زعامتنا الدولية، وقلب الوضع السياسي والاقتصادي القائم"[34]، ويرجى ملاحظة الحرص على الوضع القائم أي على إدامة التخلف والضعف، وقد اعترف عميد السياسة الخارجية الأمريكية المعاصر هنري كيسنجر في مقال كتبه إنه لمدة أكثر من نصف قرن، وجهت عدة أهداف أمنية السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط منها منع أية قوة في المنطقة من الظهور والهيمنة (صحيفة الواشنطن بوست 31/ 3/ 2012).

ومما يؤكد ذلك ما يتسم به التأريخ الغربي لبلادنا من تأييد للجبرية السياسية المناقضة لديمقراطيته إذا اقتصرت إنجازاتها على تقليد الغرب في القوانين الشخصية وشرب الخمر والتفسخ الاجتماعي واستعمال اللغات الأجنبية بدلاً من الوطنية ولبس الزي الأوروبي وبقية المظاهر الفارغة، وعندئذ يُمدح المستبد الذي يقود هذه التغيرات حتى لو كان ذلك بطرق دموية فيوصف بإعجاب بأنه "المصلح الذي لا يعرف الرحمة" كما قيل عن كمال أتاتورك مثلاً الذي مدحه مستشرقون ومؤرخون غربيون كبار بل لقد جعل منه عميد المحافظين الجدد برنارد لويس علاجاً شاملاً للعرب تصور أن يُستنسخ مثيل له في العراق بعد اجتياحه[35] رغم أن إنجازاته لم تنقل تركيا نقلة نوعية مقارنة بثورات أخرى معاصرة بل أدت إلى تراجعها السياسي من دولة عظمى إلى إحدى دول العالم الثالث[36] واقتصرت جذريتها على مظاهر سطحية فارغة

كالأزياء الأوروبية والحروف اللاتينية وتغيير يوم العطلة، وعن هذه الإنجازات تتحدث الموسوعة البريطانية فتقول إن المصلح المتميز مصطفى كمال كان يطمح إلى تغيير الحياة الاجتماعية في تركيا بضربة واحدة، فلما واتته الفرصة ألغى الخلافة الإسلامية وأغلق جميع المؤسسات القائمة على الشريعة بالإضافة إلى الطرق الصوفية، كما ألغى التعليم التقليدي وأسس تعليماً علمانياً مكانه، وحدّث القضاء بقوانين جديدة بدلاً من الشريعة الإسلامية، وتخللت إصلاحاته الحياة اليومية للشعب التركي فاستبدل بالملابس القديمة الملابس الأوروبية، وانتشر الرقص والحفلات المختلطة والمسرح والموسيقى، وساوى بين الجنسين، واستبدل بالحروف العربية الحروف اللاتينية، وعمل على إحلال الرابطة القومية مكان الرابطة الإسلامية، وحكم بواسطة نظام الحزب الواحد وقمع المعارضة بعنف، وباختصار فقد شملت إصلاحاته السياسة والثقافة والقانون فتمكنت وجهة النظر الغربية من اكتساب نفوذ بين الطبقة المتعلمة مما جعل العودة إلى النظام القديم مستحيلة، أما عن التصنيع، وهو مربط الفرس في المشاريع النهضوية، فتقول الموسوعة "إنه لم يحقق أي نجاح مهم"، سواء بواسطة رأس المال الخاص أم بواسطة التدخل الحكومي، وذلك رغم أنه برر إصلاحاته بكون العلم هو الموجه الأمثل للحياة[37].

وعن نتيجة هذه التجربة الإصلاحية والمحاولة النهضوية يلاحظ فيليب روبنس أن "تركيا المعاصرة التي أسست على أيديولوجية الدولة-الأمة؛ أي النزعة القومية العلمانية؛ والتطلع نحو غرب الصناعة والعلم والحداثة سرعان ما أجبرتها وقائع التاريخ الصلبة على اكتشاف أن حلم التماثل مع الغرب عسير المنال؛ إذ لا يكفي لتحقيقه التنكر لهوية الشعب الدينية والثقافية وفرض نظام قانوني غربي محل الشريعة الإسلامية وإلغاء التعليم الديني والأخذ بالرموز المسيحية بدلاً من الإسلامية وبالأبجدية اللاتينية عوضاً عن العربية وإحلال الزي الأوروبي مقابل اللباس المحلي... إلخ من مظاهر خيّل لنخبة أنها تختزل جوهر الغرب ولبه"[38]، ويلاحَظ أن هذه السطحية تشبه إلى حد بعيد سطحية كثير من إجراءات التنظيمات العثمانية التي أدخلت النماذج الأوروبية في الموسيقى والمسرح والأزياء والمعمار، وزادت الإجراءات الكمالية عليها بمزيد من فرض سطحية التقليد بالعنف.

هذا هو النموذج الذي حاز على رضا الغرب وثنائه وتقديس أتباع التغريب وتأليههم، استبداد سياسي يقود إلى التبعية الحضارية والفشل الصناعي، فكيف إذا أضاف المستبد لما سبق صداقة حميمة مع الكيان الصهيوني ممثل الحضارة الغربية في الشرق، وهو أمر يضفي على من يقوم به مدائح التسامح العصري، بل الدعم المادي السخي[39]، ولكن مع كل التنازلات التي قدمتها الجمهورية الكمالية والتبعية التي دانت بها للغرب لم تحصل على عضوية النادي الأوروبي في الوقت الذي قُبلت فيه في عضوية التحالف الأطلسي منذ البداية كما قبلت عضوية بلاد عربية وإسلامية في أحلاف عسكرية غربية كحلف بغداد مثلاً دون الوصول إلى مستوى المعيشة الغربية، وهي مفارقة تدل على المكانة القصوى التي يسمح لأي تابع من بلادنا أن يتبوأها مهما بالغ في التشبه بالغرب الذي لا يكف عن الحرص على حصرية امتيازاته ولهذا يتقبل من الأتباع أن يقوموا بالخدمات السياسية والاقتصادية والعسكرية ولكنه لا يقبل أن يشاركهم في التمتع بمزاياه.

أما إذا رام هذا المصلح أو ذاك المشاركة في مزايا الحضارة الغربية والحصول على ما هو أكثر من تلك الشكليات التي طبقتها الثورة الكمالية، للوصول إلى ما هو أكثر من التقليد السطحي لما عند الغرب أيضاً كالوحدة والتصنيع الثقيل والتسلح والمقاومة فإنه يصبح حينئذ فقط ديكتاتوراً متوحشاً ويُنسى المديح الذي كان يُكال لعدم رحمته من قبل، ويتم تحطيم إنجازاته فلا يجد في إمكانات الدولة القُطرية ما يواجه به العدوان، وخلاصة الأمر أن هنالك جرعة محددة من التغريب مسموح لنا بها وهذا سر إغداق الإطراء حديثاً على نموذج دبي[40] رغم أنه لا يقدم وصفة عامة قادرة على الحياة المكتفية المستمرة حتى لنخبتها فضلاً عن حشود الجماهير الفقيرة في منطقة الشرق العربي الإسلامي، وهو مديح يذكرنا بإطراء النموذج التونسي ودعمه زمن بورقيبة[41] وبن علي حين أُطلق على تونس لقب الدولة-النموذج[42] بسبب نجاحات وقتية وجزئية استكثِرت على بلادنا ولكنها لا تمثل انتقالاً حاسماً في مسيرات النهوض.

❖ الفرق بين التغريب العثماني المستقل والتغريب التابع عند كيانات التجزئة

عندما ظهر الضعف بوضوح في المجتمع الإسلامي زمن الدولة العثمانية، استخدم الغرب لواء الإصلاح وفق نموذجه حجة لتبرير تدخلاته وتحقيق الربح على حساب هذا المجتمع الشرقي، وقد تمكن بهذه الأداة من القيام بعمليات هدم في بناء هذا المجتمع الذي تراجعت قوته باتباع هذه الوصفة الخارجية (كما مر وسيأتي في سلسلة دراسات آثار التغريب على المجتمع العثماني)، وحين كانت المبادئ لا تحقق الهدف المنشود كان الغرب يعامل الآخرين بغير ما يرضاه لنفسه ويطلب منهم ما لا يطبقه داخل بلاده بكل صفاقة وعدم حياء، فوقف في وجه كل إصلاح ابتغى به العثمانيون تقدم بلادهم حتى لو كان مما يطبقه الغربيون أنفسهم في بلادهم هم في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والإدارية والقضائية، ويكفي في هذا المقام الإشارة إلى إصرار الأوروبيين على العمل بالامتيازات الأجنبية رغم علمهم بآثارها الضارة على الدولة العثمانية وإصرارهم كذلك على ابتزازها في لحظات الهزيمة بمعاهدات التجارة الحرة رغم اتباعهم سياسات الحماية الجمركية، وتدخلهم في الشئون العثمانية الداخلية بحماية الأقليات وهو ما لا يقبلوه في دواخلهم، ومعارضتهم كذلك لمشروع سكة حديد الحجاز ومشروع سكة حديد بغداد بصفتهما مشروعين حيويين، ولم يكن من الغريب أن تستهدف بريطانيا خط حديد الحجاز بالتدمير في الحرب الكبرى بعد أن بنته أموال المسلمين وجهودهم دون الحاجة إلى قروض الغرب، هذا بالإضافة إلى معارضة مشروع الإصلاح الضريبي والبريد العثماني والإصلاح القضائي ثم دعم بريطانيا وفرنسا للمعارضة الدستورية ضد الحكم الحميدي رغم أن المستعمرين كانوا يعترضون على الحكم الدستوري في محمياتهم ومستعمراتهم ثم انقلبوا على الحكم الدستوري العثماني نفسه وكان جشع أوروبا وطمعها بممتلكات العثمانيين أقوى من التزامها الديمقراطي تجاههم كما يقول المؤرخان شو[43]، ولهذا وجد أنصار التغريب في المجتمع الإسلامي أنفسهم بين خيارين: إما الخضوع لحاضر الغرب الذي يتضمن القبول بما لا يقبله الغربيون لأنفسهم ومن ثم عدم تطبيق النموذج الغربي

كاملاً، وهؤلاء كان مصيرهم الدخول في قفص الاحتلال الأجنبي المباشر مثل بايات تونس (1881) وخديويي مصر (1882)، أما الخيار الثاني فهو الإصرار على تحقيق ما حققه الغرب لنفسه وفق نموذجه وهذا ما لم يكن مقبولاً لدى الغربيين أنفسهم الذين تأمرهم مبادئهم بالربح والمنفعة ولو على حساب المبادئ التي ينادون بها، ويعملون بلا كلل على منع ظهور أقطاب كبرى تنافس هيمنتهم، ولأن ساسة التغريب العثمانيين كانوا ينتمون لدولة كبرى رغم ضعفها ويحتم عليها وضعها أن تسعى للتكافؤ مع أقرانها العظام فإن منطق الاستقلالية فرض نفسه عليهم فكانوا -مثل المحافظين من ساسة الدولة أيضاً- يرون مكان دولتهم بين الكبار[44]، و"يعتقدون بجلاء بأن مكان الإمبراطورية العثمانية هو بين دول أوروبا العظمى وأن تقوية هذه الدولة هو السبيل الذي لا غنى عنه لتحقيق هذا الهدف"[45]، "ولم يكونوا مجرد أدوات للنفوذ الغربي بل طبقوا جدولهم الخاص وسعوا لدعم برنامجهم السياسي الذاتي"[46]، وكانوا يتبعون نهج التغريب آملين به دعم دولتهم العثمانية لتتمكن من مواجهة التحديات الأوروبية وهو أمر لم يخطر ببال أنصار التغريب في دول الاستقلال الوهمي والتجزئة المجهرية التي قامت فيما بعد وكان أقصى ما تسعى إليه هو الازدهار في كنف قوة غربية عظمى مهما بلغت درجة التبعية والاستغلال، وهذا المنطق بالطبع لم يناسب دولة كبرى وإن كانت ضعيفة كالدولة العثمانية ولهذا فإن النتائج التي أسفر عنها التغريب أدت إلى استياء أتباعه وعدم موافقتهم على فقدان الاستقلال العثماني في مواجهة الأطماع الغربية، وكان من أوائل منتقدي هذه النتائج التغريبية الوزير العثماني ورائد التغريب مصطفى رشيد باشا الذي استنكر إلحاق فرمان الإصلاح الهمايوني سنة 1856 بمعاهدة باريس التي أنهت حرب القرم وجعله التزاماً دولياً على السلطنة لأن ذلك خطر على شرف السلطان واستقلال الدولة، ومن المنتقدين أيضا الأديب الشهير نامق كمال (ت1888) الذي اتهم الإداريين العثمانيين بإفساح المجال للتوغل الاقتصادي الغربي وعدم إدراك أهمية التقاليد الإسلامية الإيجابية[47] وقد وصل الأمر بأصحاب هذا الخيار بالانتقال من الارتباط الفكري والسياسي الوثيق بالغرب الأوروبي إلى الانفصال السياسي الحاسم عنه وإعلان الحرب على أطماعه كما حدث لأتباع جمعية الاتحاد والترقي زمن الحرب الكبرى

الأولى (1914-1918) بعدما نشئوا في الحضن الغربي، وهذا ما أحب لفت النظر إليه دائماً من فرق بين التغريب المستقل الذي يعمل لما يتصوره صالح الذات مما يؤدي لاصطدامه بالتربص الغربي بهذه المصالح، والتغريب التابع الذي يعمل على خدمة مصالح الغرب حتى ولو تناقضت مع الفكر الغربي ومصالح الذات مما يجعله مجرد أداة بيد سادته فلا يقدم تطوراً لأمته، فكانت هذه هي دائما معضلة التغريب في دولة التجزئة مع غرب لا يرى إدخال الآخرين في جنته المزعومة ومع ذلك لا يكف عن تقديمها بصيغة موعودة.

❖ معضلة التغريب التابع هي نخبوية الحضارة الغربية

ومنشأ هذه المعضلة هي في كون الإنسان يشعر بالتآلف مع من يتفق معه في الفكر، ومن الطبيعي أن يشعر المتغربون بالميل إلى جهة مرجعيتهم الفكرية، ولكن المشكلة أن الحضارة الغربية لا تؤمن بدخول الآخرين جنتها الموعودة لأنها حضارة حصرية وتؤصل هذه النخبوية بفكرة المنفعة المغروسة في النفس البشرية والتي تسعى إلى احتكار اللذة والفائدة لصاحبها المدعوم بالفكر الدارويني الذي يرى أن لا بقاء إلا للأقوى وليس هناك مكان للضعيف رغم كل الكلام الإنساني الأجوف عن الإخاء والمساواة والقانون وغير ذلك، وبهذا يجد أتباع الغرب أنفسهم في مشكلة أمام جمهورهم وليس أمام أنفسهم لأن ألفتهم مع الغرب تجعلهم تبعاً لمصالحه الحصرية التي تستثنيهم من نعمها وتقودهم لأن يصبحوا عملاء وليسوا أصدقاء ولا نصيب لهم من التقدم الغربي إلا بما يبقيهم أتباعاً ضعفاء محتاجين إليه ولا أمل لهم بتكرار نموذج النهضة الغربية الذي حتى لو كان ممكناً فإن الغربيين لن يسمحوا به حتى لا يخلقوا عمالقة تنافسهم ولهذا انتهت كل المحاولات للنهوض المستقل على خطى الغرب بالتدمير والتحطيم بالقوة الغربية نفسها لأن الغرب لا يؤمن إلا بالاستتباع وليس بالتكافؤ في التعامل.

ولو وضعنا الأمر في سياقه التاريخي لقلنا إنه من الطبيعي أن يشعر الإنسان بالألفة مع من يماثله فكرياً، وقد كان التقدم الأوروبي حافزاً لنخبة متعلمة في بلادنا أن تنبهر بالحضارة الغربية، كما كانت حالة التراجع

والضعف التي عاشتها دولة الخلافة في مراحلها الأخيرة مبرراً إضافياً لأصحاب التوجهات التغريبية للشعور بالغربة من مجتمعهم والمراهنة على التطور عن طريق التبعية للغرب المتقدم، حتى لو كانت هذه التبعية مفضية إلى تأييد الاستعمار الذي تصوروا أنه سيأتي لنا بالخروج من التخلف، ولكن المعضلة التي واجهت التغريب أن الحضارة الغربية حضارة منفعة واستئثار لا تؤمن بالمشاركة، أي أن مكان "الآخر" فيها هو مكان التابع الذي يخدم المصالح الغربية ولكنه لا يصعد إلى درجة التكافؤ مع أصحاب هذه الحضارة، وكان على أنصار التغريب الاختيار بين خيارين: إما التبعية وخدمة المصالح الغربية على حساب أمتهم دون الحصول على مركز متقدم كتقدم الغرب، وهذا هو السبب الذي دعا القيادات القومية، التي نادت بالاستقلال العربي والوحدة العربية زمن الدولة العثمانية بتحريض من الحلفاء، للتخلي عن هذا الحلم لما تخلت عنه المصالح البريطانية[48] بعدما استفادت منه في القضاء على الخلافة، فأصبح دعاة الاستقلال والوحدة هم قادة الانفصال والتجزئة[49] الذين كانوا يتلقون "النصائح" من سفراء بريطانيا[50] أو ضباط المخابرات البريطانية الذين يوجهونهم ويملون عليهم ما تتطلبه مصالحهم الغربية[51]، ولم يتردد رؤساء الدول العربية ورؤساء الحكومات من إفشاء قراراتهم "السرية" ونقلها حرفياً إلى سفراء بريطانيا المعتمدين لديهم[52]، ولم يتحرج أصحاب الفخامة والسمو والصولجان من العمل كالموظفين عند الموظفين بتقديم التقارير السرية إلى الموظفين الإنجليز[53]، وهذا ما يريده الغربيون ويسعون له تحت لافتات الإصلاح الذي ينادون به، أما الخيار الثاني أمام المتغربين فكان الصدام مع الغربيين الذين لا يسمحون بتكرار تجربتهم لكي لا تظهر أقطاب قوية أخرى تنافسهم، وهذا ما حدث مع بعض أنصار التغريب مثل جمعية الاتحاد والترقي التي دخلت الحرب الكبرى 1914 ضد الحلفاء الذين كانوا أصدقاءها بالأمس بعدما اكتشفت حقيقة الأهداف الغربية والتي تحدث عنها السلطان عبد الحميد مبكراً وأشار إلى غفلة رجال التغريب عن الأطماع الأوروبية[54] وفضح شعارات الإصلاح الغربية التي لا يراد منها سوى تدمير الدولة العثمانية[55].

وقد واصل الغرب معاملة دولة التجزئة بخلاف ما يقبله لنفسه، كما

عامل العثمانيين من قبل، وذلك رغم اختلاف الظروف وخضوع حكام العرب له، ولم يصغ لتوسلات ساسة التغريب الذين وضعوا الآمال العربية تحت رحمة السياسات الاستعمارية وطالما طالبوا الحكومات الغربية المسيطرة بدعم تطلع العرب لأية صيغة وحدوية حتى لو اقتصرت على كيانات أصغر من وحدة المشرق العربي كسوريا الكبرى مثلاً أو الهلال الخصيب، لأن الحوادث التي جرت في البلاد العربية أثبتت ضعف الدويلات كما قال نوري السعيد للإنجليز سنة 1942 مضيفاً أنه "لا بد من نبذ الفكرة القديمة الرامية إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ودولة لبنانية سورية مستقلة والنظر في حل جديد" مبيناً حاجة العراق إلى منفذ بحري وحاجة فلسطين إلى سوق كبير لصناعتها ولهذا فإن "الحل المنصف الوحيد" هو إعادة توحيد بلاد الشام ونشوء عصبة عربية بين الشام والعراق يباح لبقية العرب الدخول فيها لو شاءوا، وذلك "لضمان دوام السلم والاطمئنان والتقدم في هذه المناطق العربية"[56]، وكأن غاية غايات الدول الكبرى من الاستعمار والانتداب والحماية هي سعادة العرب وهناؤهم يا دولة الباشا (!)، وكانت النتيجة هي نبذ كل هذه الاقتراحات حتى لو بنيت على أساس الحرص على حماية وتحصين مصالح الحلفاء ضد استغلال ودعاية المحور في زمن الحرب الكبرى الحرج، وكذلك ضمان الأمن والسعادة للوجود الصهيوني الذي سيزول القلق منه عند أهل فلسطين وسيتقبلونه ضمن دولة الوحدة السورية وستتوقف المقاومة ضده، وكان الرد على كل هذه الضمانات هو الإمعان في التجزئة والتقسيم والتهويد مما أثبت بُعد النوايا الغربية عن آمال النهوض العربي مهما تنازل، وعن آمال التغريب في الغربيين مهما تجمل لهم، ولهذا ظل البريطانيون يصمون آذانهم عن نصائح نوري السعيد حتى عندما قدم تنازلاً جديداً ونصح العرب بالإيجابية والاعتدال والعقلانية في المطالب (1951) وذلك بالرجوع إلى خطوط تقسيم فلسطين معتمداً على أننا "نستطيع بواسطة أصدقائنا في لندن أن نرغم إسرائيل على قبول هذا الحل" (!)، وهو أمر يذكرنا بوضع 99% من أوراق الحل في يد أمريكا بعد ذلك بعشرات السنين، والحال يغني عن بيان ما أسفرت عنه هذه العقلانية والثقة في الغرب.

وحتى عندما "لم يبق بين الرجال الذين تعتمد بريطانيا عليهم في

المنطقة، بعد إعفاء غلوب (1956)، سوى نوري السعيد في بغداد"[57]، لم يتم الإصغاء إلى مشاريعه وآرائه، وحتى عندما دخل العراق في الاتحاد العربي مع الأردن استجابة لمصلحة بريطانيا في مناوأة الجمهورية العربية المتحدة (1958) رفضت الحكومة البريطانية بقوة مشروعه لمنح الكويت استقلالها وضمها إلى الاتحاد دون أن تجعله يفقد الثقة فيها أو تضعف حماسته في مقاومة مصر وسوريا، أي أن وظيفته هو خدمة المصالح البريطانية دون التدخل فيها أو الحصول على مكاسب منها، وكان سبب الرفض هو شعور بريطانيا أن العراق والأردن يريدان وضع الأيدي على ثروة الكويت في الوقت الذي تحرص فيه بريطانيا على بقاء هذه الثروة ذخراً لها كما اتضح بعد أشهر عند قيام ثورة 14 تموز في العراق فصرح رئيس الوزراء البريطاني معبراً عن القلق من امتدادها إلى الخليج حيث "الكويت بإنتاجها الضخم من النفط مفتاح لحياة بريطانيا وأوروبا"[58]، وظل الاهتمام البريطاني منصباً على استغلال العرب في مشاريعهم الخاصة المفصلة على المقاس الإنجليزي وحده كحلف بغداد (1955) دون محاولة تقديم أي تنازل ولو كان شكلياً للجانب العربي المخلص لهم، كما كان الإنجليز قد تحفظوا على مشروع الوحدة العربية لرئيس الوزراء العراقي الآخر فاضل الجمالي (1954) ورفضوا السير قدماً في تنفيذه رغم تأكيده أنه مستعد لحماية المصالح البريطانية في أي اتحاد فيدرالي يتم التوصل إليه، وأنه لا يمكن تحقيق الخطوة الأولى إلا بالاتفاق مع البريطانيين[59]، وقد ساهم كل ما سبق في النهاية الدموية للحكم الملكي في العراق ولعرابه نوري السعيد شخصياً.

ومن الأمثلة الدامغة التي قررت مستقبل بلادنا خلافاً لأوضاع الغربيين الذين سيطروا علينا أنهم قسموا هذه البلاد ووضعوا الحدود الفاصلة بينها في الوقت الذي كانت فيه أممهم تتجه للتكتل، وانسجموا مع قيادات مستبدة وحكومات فاسدة لا يقبلون بها في الغرب، وأيدوا إقامة دولة تعتمد الهوية الدينية على أنقاض شعب فلسطين رغم أن الغرب نفسه يرفض اعتماد التصنيفات الدينية في الكيانات السياسية، وحدث ذلك بإهمال حق تقرير المصير الذي رفعوا لواءه منذ الحرب الكبرى الأولى وميثاق الأمم المتحدة التي نشأت بعد الحرب الثانية[60]، كما أنشأ الفرنسيون كياناً طائفياً في لبنان

يخالف كل أعراف الغرب العلمانية ومن أعجب مظاهره أن آخر إحصاء تم فيه كان منذ أكثر من ثمانين عاماً وذلك بسبب الخشية من اهتزاز الصيغة الطائفية التي رسمها الغرب ويريدها لهذا البلد، كما ابتلى الغربيون مصر بزراعة المحصول الواحد لتكون ممولاً لصناعات القطن في بلادهم وتهمل اكتفاءها الذاتي الذي عمر فيها قروناً ماضية، كما فرض الغرب على إيران حكماً مستبداً لعشرات السنين على أنقاض حكم منتخب ديمقراطياً (1953)، ومازال الغرب يثير نعرات العصبية والانفصال والتقسيم في بلادنا بعد أن قضى على معظم الجيوب الإثنية داخله بالعنف.

ولعل الفرق بين سويسرا الغرب وسويسرا الشرق، أي لبنان، يلخص معضلة التغريب بين واقع الغرب المبهر وما يريده الغربيون لنا من تخلف: فمنذ مؤتمر فيينا سنة 1815 أقرت أوروبا حياد سويسرا وظل الفرقاء الأوروبيون جميعاً يحترمون هذا القرار حتى أثناء الحربين العظميين إذ لم يقدم أحد حتى النازيون على خرقه، أما سويسرا الشرق التي صنعها الغرب أيضا فقد سمح لذيله الصهيوني باتخاذها مسرحاً لمغامراته الدموية ولو دون سبب كما حدث في غزو1982، كما أن النموذج السياسي الطائفي الذي صنعه الغرب في لبنان والذي ولد سيولاً من الدماء لا يمكن أن نعثر عليه في مكان في الغرب حتى سويسرا المتنوعة دينياً، الفرق بين السويسرتين هو الفرق بين ما يصنعه الغرب بإتقان لنفسه وما يصدره لنا من قمامته الفكرية فضلاً عن قمامته النووية وهو درس عجز الكثيرون عن التقاطه والاعتبار به، وما زال أنصار التبعية يصرون على عدم الاعتبار بدروس الماضي وينادون بالخضوع للغرب ليأتي لنا بالتقدم رغم كل النتائج السلبية التي أسفر عنها اتباع نهجه والكوارث التي حلت بنا من التعامل معه، وهذا الخضوع هو سر تفضيلهم الحكم الاستعماري على الحكم العثماني أو حتى على أي حكم وطني وإن حاول الخروج من نفق التخلف بنفس الآليات التي اتبعها الغرب في تاريخه الطويل.

❖ تواضع إنجازات التغريب وأسبابه والدروس المستفادة من التحدي النهضوي ضد الهيمنة الغربية

وفي الوقت الذي اهتمت فيه بدايات نهضات القرن العشرين في الاتحاد السوفييتي والصين بمناوأة المشاريع الغربية التي تشدها إلى الوراء، انشغل ساسة العالم العربي بالتأقلم مع المصالح الغربية، فالقيادات التقليدية كانت لا ترى إلا ما تراه حكومة "الدولة البهية القيصرية الإنكليس"، إذ "هل يقول (المسئول البريطاني) كوكرين إلا الخير؟"!، ولهذا كان الغرب يفضل هذا النوع التقليدي المتسم بالجهل من القيادات، ورغم ادعاء الغربيين العمل على تطوير الممتلكات والمحميات الاستعمارية فإنهم كانوا يفضلون التعامل مع الزعامات التقليدية المطواعة على التعامل مع المتعلمين[61]، وقد أوضحت حوادث الثورة العربية (1916) سهولة انقياد الجمهور التقليدي من زعماء القبائل ورجالها للرغبات الأجنبية التي مثلها الجاسوس البريطاني لورنس الذي حرضهم وقادهم لتدمير معلم حضاري بارز هو سكة حديد الحجاز التي قامت قيادات التجزئة فيما بعد بحراسة تعطيل تشغيلها كاملة إلى اليوم، وهو حدث يبين بوضوح ارتباط التجزئة بالغرب والتخلف كما يبين بوضوح موقف الغرب من تنمية بلادنا رغم ادعاءاته ودعاياته عن جلب الحضارة والتمدن.

أما القيادات الليبرالية المثقفة فقد آمنت أن مصالح بلادها مرهونة بالاتفاق مع السيد الاستعماري الديمقراطي رغم وضوح القمع والطمع اللذين كانا من المفترض أن ينتهيا نهاية سعيدة إذا اندمج العرب في مخططات الغرب (!)[62]، وبهذا كان العمل للاستقلال الحقيقي بواسطة التغريب كمحاولة الخروج من الرمال المتحركة لا تزيد الغريق إلا غرقاً كما سبق توضيح تجربة نوري السعيد الذي وضح أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية الأستاذ أحمد الشقيري بعدما حل بالباشا المصير المحتوم أن إيجابيته وصداقته الممتدة مع بريطانيا لمدة أربعين عاماً لم تحقق شيئاً مذكوراً[63]، وأما القيادات الثورية فقد لعبت على وتر الخلافات بين الأقطاب الدولية فارتبط كثير منها بمركز ضد آخر حتى أننا رأينا تواطؤاً بين الشيوعيين والمستعمرين الغربيين عامة وبريطانيا خاصة ضد نفوذ دول كبرى أخرى كألمانيا مرة والولايات المتحدة

مرة أخرى[64]، هذا إضافة لقيادات ثورية أخرى اعتقدت صدق الأمريكيين في مناوأة الاستعمار[65] ولهذا تورطت زمناً بالميل إليهم والتنسيق معهم رغم تناقض الأهداف والذي أدى في النهاية إلى الصدام المسلح وتدمير المحاولات النهضوية، وخلاصة الحديث أن الانصياع للمصالح الغربية طبع دولة التجزئة منذ سقوط الخلافة العثمانية مما أدى إلى تراجع إنجازاتها كما ينبئ عن ذلك واقع جميع الدول التي انسجم حكامها مع المصالح الغربية وخدموها بإخلاص، ولا عجب في ذلك فقد كان الغربيون هم الذين أوجدوا هذه الكيانات ونصبوا عليها هذه الزعامات، وما زال كثير من أقطار التجزئة يبني شرعية وجوده على لحظة تحالفه مع بريطانيا التي فصلته عن كيان الخلافة الإسلامية ويشعر بالامتنان لها على ذلك ووجوب استمرار دفع الثمن الباهظ سداداً لديْن الميلاد.

هذا في الوقت الذي نهضت فيه بلاد ناوأت الغرب ثم انتقلت إلى التفاوض معه من موقع القوة وليس التبعية التي طبعت سلوكنا منذ ولادة دولة الاستقلال والتجزئة التي وجدت أن مصالحها تابعة لمصالح مؤسسيها من السادة الاستعماريين بصورة موضوعية لا دخل للميول الذاتية في تقريرها، ولهذا لم يتمكن حتى المؤيدون لسياسات زعامات التجزئة الخاضعة من الفخر إلا بإنجازات متواضعة كتحقيق استقلال منقوص أو دخول منظمة دولية في المجال السياسي[66] وهي إنجازات لا تحسب ضمن الجهود النهضوية الكبرى، أو كالتعليم وزيادة أعداد السكان والرعاية الصحية وتراجع معدلات الوفيات وزيادة الرقعة المزروعة ونشوء صناعات حديثة وتطور وسائل المواصلات والاتصالات في المجال الاقتصادي[67]، وهي كلها إنجازات إما: 1-سخرت لإفادة الغرب بثرواتنا كالمحاصيل الزراعية التي توسعت رقعتها ورغم ذلك عجزت عن إطعام زراعها في الوقت الذي تزود فيه مصانع الغرب بالمواد الخام، وكالنفط الذي توصله وسائل المواصلات الحديثة فيحرك مصانع الغرب ولا يستفيد أصحابه إلا من ثمنه لتمويل ترف يعود على الغرب ذاته بالفائدة سواء عند الشراء أو الادخار، أو 2-لم تستفد دولنا منها كأعداد السكان التي أصبحت عبئاً بدلاً من مزية وصار معظمها غارقاً في الفقر والمرض، أو 3-هي في النهاية فوائد قاصرة كالتعليم الذي لا يجد فرصه

للتطبيق إلا بالأعمال المكتبية والخدمية أو بالهجرة إلى الغرب، وهي أيضاً غير مرشحة للنمو إلى درجة تنافسية كالصناعة التي ما زالت تحبو وقصرت عن المنافسة في أي مجال حديث حتى فيما تحتكره بلادنا من ثروات معدنية أو يتوفر فيها على الأقل من إمكانات.

وفي الوقت الذي قصرت فيه فوائد الاندماج بالنظام الدولي الغربي عن بناء نموذج نهضوي كالغرب ذاته أو حتى عن إنشاء كيانات مستقلة ومكتفية وقابلة للحياة المستمرة دون التطفل على غيرها، وذلك رغم الخطوات الواسعة التي حققها غيرنا في الشرق والغرب، فقد فاقت أضرار هذا الاندماج محاسنه وذلك بتكريس تقسيمنا وشرذمتنا وضعفنا عن طريق حماية الصيغة السياسية التي تقوم عليها دولنا بتوافق دولي يحرس التجزئة المضادة للنهوض كما سيأتي.

❖ التقليد مضاد لنهوض الضعفاء ومقدمة لانهيار الأقوياء

وكان من مظاهر تبعية التغريب وخضوعه للجداول الغربية تقليده الحرفي للنموذج الغربي وعدم بذل أي جهد في تطويع الأفكار الغربية للحاجات العربية المحلية رغم محاولة فرض هذه الأفكار على الشعب العربي، وفي ذلك يقول الدكتور مجيد خدوري إن الدول الغربية لما استعمرت بلادنا كانت تقدم مصالحها على بناء المؤسسات الديمقراطية على غرار المؤسسات القائمة في أوروبا، وإنها استغلت الأوضاع المناقضة للديمقراطية لتقوية مواقعها في هذه البلاد، ولم تتردد في دعم الاستبداد أو إلغاء الحياة النيابية عندما تقتضي مصالحها، وإنها لم تكن تهتم بمدى ملاءمة هذه المؤسسات للواقع المحلي في البلاد العربية، مما أفقد العملية الديمقراطية الحماس الشعبي لأن الشعوب أحست بأن هذه المؤسسات لم تقم لأجل المصلحة القومية، كما أحست بالمذلة نتيجة الخضوع السياسي للهيمنة الأجنبية، وأصبحت الديمقراطية تقليداً زائفاً لمن رام الديمقراطية الحقيقية.

أما مدرسة التغريب الحاكمة التي خضعت للتوجيه الغربي بعد توليها السلطة بعد الحرب الكبرى الأولى فلم تر تناقضاً بين هذا الخضوع

والمؤسسات الديمقراطية، وكان أمل المتغربين أن تزول السيطرة الأوروبية لتحل محلها مؤسسات جديدة توفق بين المصالح الأجنبية والوطنية، مما جعل هذه المؤسسات منذ البداية غير مستمدة من الواقع الاجتماعي وغير معبرة عن الرغبات الشعبية الحقيقية، ولم تنظر مدرسة التغريب إلى مدى ملاءمة الأفكار المستوردة للواقع العربي التقليدي، ولم تبذل أي جهد لتمحيص هذه الأفكار وهضمها ودمجها بالمفاهيم الإسلامية أو تعديلها وفق الأوضاع القائمة، ولما فشلت في تحقيق التطور المنشود أو تضميد جرح الكرامة، أدى ذلك إلى انهيار المؤسسات التي أنشأتها هذه المدرسة بعد فشلها في اكتساب ولاء الشعوب واحترامها[68].

ويتحدث في هذا الموضوع المفكر الراحل الدكتور عبد الوهاب المسيري قائلاً إن الإنسان الذي لا هوية له لا يمكنه أن يبدع، لأن الإبداع مرهون بأن ينظر للعالم بمنظاره هو وليس بمناظير الآخرين، ولو فقد هويته ونظر بمنظار غيره فإنه سيكرر ما يقوله الآخرون ويصبح تابعاً لهم همه التقليد والإبداع داخل إطار مغاير كما يحدث للعلماء العرب المهاجرين للخارج، كما كان القضاء على التراث الروحي والثقافي للهند ضرورياً للقضاء على ثرائها ورقيها وأخلاقها ومن ثم هزيمتها وجعلها تابعة لبريطانيا، وإن تفعيل الهوية جزء رئيس في عملية النهوض الحضاري[69]، والانفتاح لا يعني الخضوع والتبعية بل تفاعلاً يأخذ ويعطي، وليس من الممكن أن نبدع عندما نتبنى مفاهيم الآخرين، وإذا أردنا تحقيق ما حققوه فإن ذلك لن يتم بالتقليد الذي ينقل الشيء بحذافيره كما يفعل دعاة التغريب، بل بالمحاكاة وهي الوصول إلى جوهر الشيء وتوليد ما يتناسب مع زمان المحاكي ومكانه وليس مجرد استنساخ أعمى يؤدي إلى عدم الإفادة من النموذج المحاكى كما يحدث لبعض دعاة التنوير العرب الذين لا يطبقون آليات النقد والتحليل الغربية على الحضارة الغربية واكتفوا بتطبيقها على التراث الإسلامي بطريقة ثأرية، ولقد أدت محاولة اللحاق بالغرب إلى انهيار الاتحاد السوفييتي الذي أسقط نموذجه الخاص بما فيه من مثل إنسانية وحاول تقليد النموذج الاستهلاكي الغربي[70]، وقد سقط العرب في التبعية الإدراكية فصاروا يدركون الغرب كما يريد هو ولا يطرحون الأسئلة التي تحتمها أوضاعنا ومصالحنا ومبادئنا، ومن ذلك مثلاً أننا

نعتقد أن الثورة الفرنسية (1789) هي ثورة الحرية والإخاء والمساواة دون طرح الأسئلة التي تتعارض مع هذه الرؤية حتى لو كان الغرب هو الذي يطرحها فضلاً عما علينا نحن أن نطرحه فيما يتعلق بالحملة الفرنسية على مصر (1798) أو احتلال الجزائر (1830)، بل لقد أصبحنا ندرك أنفسنا كما يريد لنا الآخرون ونحكم عليها بالهزيمة قبل دخول المعركة ومهما بذلت من جهد كما نحكم عليها بالتخلف مهما قدمت من عمل، ولهذا يتحدث تأريخنا كالتاريخ الغربي تماماً عن الدولة العثمانية بصفتها "رجل أوروبا المريض" ولا نتحدث عن "رجل أوروبا النهم" الذي نشر الإبادة في الأمريكتين وأستراليا ونيوزيلندا وإفريقيا واستعبد آسيا ونشر فيها تعاطي الأفيون، مع أنه لو ترك الرجل المريض وشأنه لربما شفي أو تعافى على يد "رجل مصر الفتي"[71].

❖ مرض القوي الموحد ليس كمرض الضعيف المقطع

يتساءل بتعجب بعض من يطلعون على إنجازات الدولة العثمانية في آخر أيامها كما فصلت جانباً منها في دراسات سابقة، عن حقيقة قدرة الدولة على أن تقوم بهذه الإنجازات وأن تقاوم عوامل الفناء ونوائب الدهر بهذا العناد وهي في مرحلة الانهيار؟ وتجيب عن سبب ذلك إحدى فقرات المؤرخ دونالد كواترت في كتابه الدولة العثمانية أثناء حديثه عن تراجع هذه الدولة العظمى بما يبين الفرق بين تراجع العظماء وأحوال الضعفاء سواء في ضعفهم أو حتى في عافيتهم، فيقول: "ما من شك أن الدولة العثمانية كانت سنة 1500 تعد من أقوى دول العالم....لكن هذه الدولة العظمى التي أقضت مضجع القوى الأوروبية لقرون، بدأت تضمحل بعد أن قلب الدهر لها ظهر المجن، ومع بداية القرن الثامن عشر أصبح مصطلح رجل أوروبا المريض عبارة متداولة عند الإشارة إلى الدولة العثمانية، وعلى الرغم من ذلك فقد بقي العثمانيون أثناء القرن التاسع عشر قوة يحسب حسابها في السياسة الخارجية في كل من بريطانيا وفرنسا وإمبراطورية النمسا وكذلك ألمانيا وإيطاليا، ومن جهة أخرى فقد بقيت قوى محلية في الهند وآسيا الوسطى وشمال إفريقية تتطلع إلى الدولة العثمانية لحماية مصالحها"[72]، وبهذا يتبين لنا أن مرض القوي ليس كمرض الضعيف وربما كان القوي في ضعفه أقوى من الضعيف في قوته، ولهذا

حرص الغرب على تمزيق وحدتنا والقضاء على آثارها الإيجابية.

❖ التمهيد لنكباتنا بإزالة أثر وحدتنا

قضية العرب المركزية في مهب العاصفة: فلسطين بين الماضي العثماني والانتداب البريطاني: قامت سلطات الاحتلال البريطاني في فلسطين بإلغاء جميع الإجراءات العثمانية التي ساندت الفلاح العربي وضيقت على الزائر والمهاجر الصهيوني، وفي ذلك يقول الدكتور محمد عيسى صالحية في كتابه مدينة القدس إن هربرت صموئيل أول مندوب سام "أصدر قراراً في آذار / مارس 1921 بتصفية البنك الزراعي العثماني، بنك الفلاحين العرب، الذي يقدم القروض الميسرة، بحجة اضطراب أعماله، والهدف من هذا القرار حرمان الفلاح العربي من خدمات البنك وتسهيلاته، والتضييق عليه، وإجبار المضطرين من الفلاحين العرب على اللجوء إلى البنوك والمصارف والمرابين اليهود، والاقتراض منهم بفوائد فاحشة وضمانات رهنية صارمة"[73]، ويضيف إن حكومة الانتداب عمدت "إلى إصدار شهادات عرفت بالورقة البيضاء (التذكرة)، نكاية بالورقة (التذكرة الحمراء)، التي كانت تصدرها الإدارة العثمانية للزوار والسياح والحجاج من اليهود مدتها ثلاثة أشهر، والتي كان عليهم بانتهاء المدة مغادرة فلسطين، وعدم التخلف أو الإقامة في البلاد، أما الورقة البيضاء البريطانية فهي إذن للهجرة والاستقرار"[74]، ويزيد الدكتور بشارة خضر من تعداد هذه الإجراءات البريطانية فيذكر "مرسوم محلول الأرض (1920) الذي يمنع الفلاحين من زيادة أملاكهم بحسب التقاليد العثمانية، ومرسوم الأرض الموات (1921) الذي ألغى التشريع العثماني الذي كان يتيح للفلاح ضم الأراضي البائرة"[75]، وكان هدف كل تلك الإجراءات عرقلة جهود الفلاحين العرب وتسهيل انتقال الأراضي للمهاجرين الصهاينة، كما فتحت أبواب الهجرة الصهيونية الواسعة لمن كانت السلطات العثمانية قد نفتهم أثناء الحرب ولغيرهم أيضا.

ولم تقتصر عملية إزالة آثار الوحدة على إقامة الكيان الصهيوني، فمنذ وطئت أقدام المحتلين الأجانب بلادنا قاموا بوضع الحدود بينها وقضوا على

وحدتها السياسية الماضية، كما استولوا على مواردها التي كانت مسخرة لاكتفائها الذاتي، وربطوا اقتصادها باقتصاديات المراكز الاستعمارية بعدما كانت التجارة داخل الشرق العثماني أهم كثيراً من تجارته الخارجية حتى عندما ازدادت أهمية التجارة العالمية ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر[76]، ووضعوا الحواجز بين ما كان حتى وقت قريب منطقة تجارية واحدة[77]، وسهلوا المواصلات مع بلاد الغرب البعيدة لإحكام القبضة الاستعمارية وتسهيل تدفق الثروات من بلادنا في الوقت الذي تراجع حتى في زمن الاستقلال الاتصال بين بلدان المنطقة القريبة من بعضها البعض لصالح هذه المواصلات الخارجية[78]، وسقوا بذور الخلافات والانشقاقات وأشعلوا فتن الانفصال حتى غدا ما كان مجتمعاً موحداً قبائل متفرقة متناحرة متحاسدة قام الكيان الصهيوني وسطها ليحرس انقسامها وتخلفها وتبعيتها إذ أعلن منذ البداية أنه جبهة متقدمة للحضارة الغربية ضد البربرية الشرقية وأنه رأس جسر غربي يعبر الغزاة عليه وقاعدة تحرس مصالحهم وحاملة طائرات تؤوي جيوشهم، وقد استمرت في عهد الاستقلال جميع العيوب التي صنعها الاستعمار ولكنها أصبحت الآن برعاية السيادة الوطنية وحراسة جيوشها المظفرة وتحت راياتها المنصورة (!)

❖ تبعات قضاء الغرب على وحدة المنطقة المتمثلة في الخلافة العثمانية وإحلال المشروع الغربي محلها

يتحدث المؤرخ الأمريكي الصهيوني مايكل أورين عن إنجازات بلاده في الحرب الكبرى الأولى فيقول بعد أن يعد بعض الإخفاقات الأمريكية وأهمها الفشل في بناء شرق أوسط جديد وفق مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسون: "ولكن الحكم القاسي على أداء أمريكا في دبلوماسية الحرب العالمية الأولى يتجاهل عدداً من الإنجازات المبهرة طويلة الأمد: فحسب توصيات "لجنة التحقيق" (التي ألفها ويلسون لصياغة خطط ما بعد الحرب وقدمت تقريرها سنة 1918) تم تفكيك الامبراطورية العثمانية، ولكن تم الحفاظ على سيادة تركيا، وكانت أسس الدولة اليهودية المستقبلية قد وضعت في فلسطين التي كانت تحت الإدارة البريطانية، وفي مناطق الانتداب في سوريا والعراق، وفي

ذلك الوقت كانت بريطانيا قد كونت إمارة عربية منفصلة شرقي نهر الأردن، أما الفرنسيون ففصلوا لبنان ذا الغالبية المارونية عن سوريا، ومنحوا كلاً منهما حق تقرير المصير" بالإضافة إلى الاعتراف بحق الاستقلال الأرمني الذي لم يطبق آنذاك وازدهار الأنشطة التبشيرية[79]، ولعل هذه "الإنجازات" التي تتمحور حول التجزئة والتغريب تنطق بأهمية السياج العثماني الذي كان يحمي بلادنا من الأطماع، وهو ما أكدته التبعات التي ترتبت على التجزئة كما سيأتي، "وبذلك تم محو الإمبراطورية العثمانية، التي ظلت لقرون طويلة كياناً سياسياً له هيبة وسطوة، والتي سيطرت على التقاء الطرق وتقاطعها في العالم، باثة الرعب في الغربيين-ومنهم الأمريكيون-أحياناً، وملهمة إياهم في أحيان أخرى"[80]، فما هي نتائج الإجهاز عليها في بلادنا؟

لقد ألف القانوني الأمريكي دافيد فرومكين كتابا بعنوان"سلام ينهي كل سلام: ولادة الشرق الأوسط 1914-1922" يؤرخ فيه لجذور أزمات المنطقة في القرن العشرين ويشير إلى بروز هذه الأزمات من عاملين: "من تدمير بريطانيا للنظام القديم في المنطقة عام 1918، ومن قراراتها عام 1922 بشأن كيفية استبدال ذلك النظام، بل تنبثق أيضا من غياب القناعة في السنين اللاحقة ببرنامجها الذي فرض التسوية عام 1922"[81]، وعن العامل الأول يقول إن رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج كان مقتنعاً تماماً سنة1921 بقول رئيس الوزراء اليوناني: "إن النتيجة الأهم للحرب الكبرى بالنسبة للإنسانية هي اختفاء الإمبراطورية التركية، وليس حل امبراطورية النمسا-المجر، ولا تقليص الإمبراطورية الألمانية"[82]، وبناء على زوال الدولة العثمانية كان ذلك العصر "عصراً اصطنعت فيه بلدان الشرق الأوسط وحدوده في أوروبا..وقد اعتقدت الدول الأوروبية آنذاك أن باستطاعتها أن تغير آسيا الإسلامية في صميم أساسيات وجودها السياسي... فقد استحدثت نظام دول مصطنعة في الشرق الأوسط... ويبدو لي أن عام 1922 كان نقطة اللاعودة من حيث وضع مختلف العشائر في الشرق الأوسط على طرقها المؤدية إلى التصادم... لقد بدأ الشرق الأوسط في ذلك العام السير على طريق كان من شأنه أن يقود إلى حروب لا نهاية لها، من ضمنها الحروب بين إسرائيل وجاراتها، وبين الميليشيات المتناحرة في لبنان"[83].

أما نزاعات التجزئة العربية فلها بداية وليس لها نهاية وتكاد لا ترى جارين ليس بينهما نزاع أو ربما حرب، منذ الخلاف السوري اللبناني (1949) ثم الخلاف بين الأردن والبلاد العربية على ضم الضفة الغربية (1950) والنزاع السوداني المصري على حلايب (1958) الذي لحقه الأزمة بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة ثم بين الأردن ونفس الجمهورية في نفس العام، وهما نزاعان جلبا التدخل الأمريكي البريطاني، ثم النزاع بين العراق والكويت (1961)والذي كان مدخلاً للتدخل الأجنبي البريطاني أيضاً، ثم النزاع بين دمشق والقاهرة داخل الجمهورية العربية المتحدة نفسها في نفس العام (1961)، ثم اندلاع حرب اليمن الضروس بعد الانقلاب الجمهوري في العام التالي (1962) بين مصر والسعودية، وهو نزاع حدث فيه استقطاب داخل المعسكر الغربي نفسه بين اعتراف أمريكي بالجمهورية ودعم بريطاني للملكية[84]، وبعدها نشب الخلاف الحدودي بين الجزائر والمغرب (1963) الذي ما أن هدأ حتى اندلعت مشكلة الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب وموريتانيا في السنة التالية (1964)، ثم نشوب معارك أيلول بين الأردن والمقاومة الفلسطينية (1970) والخلاف السوري المصري بعد حرب أكتوبر (1973) ثم الحرب المصرية الليبية (1977)، ولم تنته خلافات العرب والمسلمين بالحرب العراقية الإيرانية الطاحنة (1980-1988) وأزمة الكويت الفاضحة (1990) التي استدعت التدخل الأجنبي الكاسح هذه المرة والذي لم ينته أيضاً باحتلال العراق (2003) بمساهمة عربية فاعلة منذ البداية، وتطور التدخل الأجنبي الذي كان يستدعى من خلف الستار أو تحت الطاولة ليصبح الأمر علنياً وبتمويل عربي يهدم أقطاراً عربية أخرى لمجرد خلافات قد لا تعدو الصفة الشخصية بين الزعماء فيذهب ضحيتها مئات الألوف من أفراد الشعوب، ثم لا تجد أبرع من الصهاينة في إحصاء أثر هذه الخلافات وعدد ضحاياها[85]، ولا أكثر منهم فرحاً بنشوبها لإثبات أن الوجود الصهيوني ليس الأشد خطراً على المنطقة، على عكس ما يدعي العرب، ولإيضاح أن هؤلاء العرب بحر تخلف وهمجية ودموية تتوسطه جزيرة التطور والحضارة الصهيونية.

❖ التجزئة ضد النهضة: هل يمكن لدولنا الصغيرة أن تنمو بعيداً عن التجمع؟

إن كثرة الإمكانات التي توفرها الوحدة هي الأرضية الصالحة لأية عملية نهوض، ويلاحظ بأن وفرة إمكانات العالم العربي وحده موزعة بين عدة جهات، فالإمكانات المالية والاقتصادية في جهة، والإمكانات المائية والزراعية في جهة ثانية، والإمكانات البشرية في جهة ثالثة، والإمكانات العلمية والثقافية تهاجر إلى جهات خارجية بسبب التضييق عليها نتيجة سياسات التبعية، وعلى سبيل المثال كيف ستستطيع دولة صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها المليون أن توفر الإمكانات البشرية العلمية اللازمة لعملية التصنيع، أو السوق اللازمة لتصريف المنتجات وإيداع الفوائض المالية، أو الإرادة السياسية لتحدي أقطاب الصناعة في الغرب، أو موارد الاكتفاء الذاتي التي تغنيها عن الحاجة إليهم؟ وقد أثبتت تجارب حديثة أنه حتى الدول الكبيرة في منظومة التجزئة العربية والإسلامية لا تستطيع الخروج على الإرادة السياسية الغربية التي قد تصل حد تنصيب الحكام بالقوة (حادث 4 فبراير 1942 في مصر ثم انقلاب 1953 في إيران البهلوية ثم غزو العراق 2003)، ولا تستطيع أيضاً الخروج على قرارات الدول الكبرى التي تمنعها من العمل على الاكتفاء الغذائي الذاتي للاستغناء عن المعونات والصدقات التي تربطها بعجلة السياسات الكبرى رغم الإمكانات الزراعية العربية الكبيرة التي توظف لصالح الاقتصاديات الغربية ومصانعها، وتمنعها أيضاً من الوصول إلى اكتفاء من السلاح لتدافع عن وجودها، ولعل استمرار حاجة إيران البهلوية إلى الإمداد العسكري الغربي[86] رغم الغطرسة الامبراطورية وحاجة تركيا الجمهورية إلى المظلة الأطلسية مثالان واضحان على العجز رغم كبر الحجم، وهو عجز لا يستدل عليه بمجرد الانضمام إلى المشاريع العسكرية الغربية، فدول كبرى كدول أوروبا تنضم للولايات المتحدة في هذه المشاريع ولكنها تملك حرية أكبر في إظهار مواقف تتعارض مع السياسة الأمريكية، أما دول كإيران وتركيا فلم يكن أمامها سوى الإذعان للمصالح الأمريكية والسير في ركابها حتى لو كان ذلك ضد شعوب إسلامية أخرى وهو ما لا يمكن أن ترتكبه شعوب الغرب ضد بعضها البعض، بل لعل دولة التجزئة أسرع انقياداً

لعداوة الأخ وقتاله من قتال العدو الحقيقي، ولعل المثل الإيراني الإسلامي الذي تعاون مع السياسة الشيطانية الأمريكية ضد جاريه المسلمين في الشرق الأفغاني والغرب العراقي يؤكد حتمية هذا الانحراف باستمرار السياسة الشاهنشاهية-برؤية جديدة- والتي استندت إلى دعم الوجود الأمريكي في المنطقة للحصول على دور فيها وهو ما لا يمكن للدول الصغرى أن تخرج عن إطاره مهما كبر حجمها وتغيرت مبادئها وادعت مثاليتها، وذلك استجلاباً لرضا الدول الكبرى واعترافها، كما تعجز بقلة إمكاناتها عن الخروج عن المعادلات السياسية الدولية التي تفرض التجزئة التي هي أساس الضعف في العالم العربي والإسلامي.

وعندما كان يجتمع لأي قُطر من الإمكانات ما يمكنه من السير قليلاً في طريق الخروج من نفق التخلف والتبعية كان الغرب يقف بالمرصاد لأية محاولة من هذا النوع في بلادنا ويحطمها بقوة السلاح، ولم يكن لأصحابها حينئذ من الإمكانات أو العمق ما يواجهون به هذا العدوان كما فعلت الجماهير السوفييتية مثلاً عندما واجهت التدخل الغربي ضد الثورة البلشفية اعتماداً على عمقها الجغرافي أو عندما انتصرت الثورة الصينية (1949) اعتماداً على نفس العامل، ويكفي دولة التجزئة فشلاً أنها امتلكت مصدر القوة الرئيس في اقتصاديات عالمنا المعاصر وهو النفط ومع ذلك عجزت عن الإفادة منه مع أنه كالدم الذي يسري في شريان حياة الاقتصاد العالمي، وقد عبر الرئيس الأمريكي أيزنهاور سنة 1957 عن ذلك بالقول "إن سيطرة الغرب على النفط العربي لا تقل أهمية عن منظمة حلف شمال الأطلنطي، بل إن المنظمة تفقد أهميتها لو فقدنا السيطرة على النفط، العربي"(87)، وما زالت أهمية النفط العربي في تزايد حتى يومنا هذا وإلى عشرات مقبلة من السنين، إذ يفوق الاحتياطي العربي نصف الاحتياطي العالمي، وتصل نسبة التصدير العربي في السوق العالمي ما يقارب 40% حسب أرقام سنة 2006 (88)، ومع ذلك لم تستطع الدولة القطرية تحويل هذه القدرة الكامنة إلى نهضة علمية أو قوة عملية لنفسها أو حتى مصدر ضغط سياسي لصالح القضايا القومية والوطنية في اللحظات الحرجة التي سجلت الفشل العربي في اللعب بالأوراق المتوفرة لصالح أي حق من حقوق العرب وذلك كما حدث عندما قرر الزعماء

العرب في مؤتمر بلودان (1946) مقاطعة أمريكا وبريطانيا نصرة لفلسطين ثم انبروا للاعتذار لسفرائهما وتبرير القرارات بأنها مجرد مسايرة للرأي العام العربي الغاضب، وفشل العرب كذلك في استخدام سلاح النفط في سنة1948 ووصف الرئيس الأمريكي ترومان تهديداتهم بالكلام الفارغ، ثم كان أول قرارات مؤتمر الخرطوم بعد نكسة 1967 هو استئناف ضخ النفط لاستخدامه في إزالة آثار العدوان، وفي حرب 1973 قرر العرب استخدام سلاح النفط حتى يجبر الغرب الكيان الصهيوني على الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة[89]، وليس الرحيل كلياً عن بلادنا، ومع ذلك تراجع القادة بعد أشهر مقابل مجرد وعود كتبت بالماء ولم ينفذ منها شيء، كبقية الوعود الأمريكية التي ما زلنا نلهث خلف سرابها إلى اليوم، وكانت الولايات المتحدة ودول بحر الشمال هي من استفاد أساساً من ارتفاع أسعار النفط في هذه المعركة[90]، ثم انسحب النفط من تمويل معركة أمته ليتحول إلى تمويل معارك الغرب وسياسات العدوان الغربي على أمتنا وشراء المواقف لتمريرها، ويمكننا مقارنة ذلك بقدرة السلطان العثماني رغم الضعف والتراجع والهزيمة في آخر أيام الخلافة على التلاعب بتنافس الدول الكبرى واستماتتها للحصول على امتيازات النفط، فكان يعطي دولاً منها أو يمنعها أو يطردها أو يستدرج منافسيها أو يبحث عن غيرها وهدفه الأول والأخير هو تحقيق مصالح دولته وتمكن من ذلك بكل حزم وقوة غير مستسلم حتى لأصدقائه ودائم اليقظة حتى لحلفائه[91].

أما في عهد التجزئة فلم نتمكن نحن بل تمكن الآخرون من دعم أنفسهم وإقامة نهضاتهم الذاتية بل والسيطرة على العالم بتحكمهم بهذا النفط العربي[92] الذي لم يفد أصحابه وتحول إلى نقمة على مالكيه نتيجة تكالب حشود الطامعين والمتطفلين عليهم في ظرف ضعفهم وانقسامهم وتشرذمهم مع إمكان حدوث العكس لو كانت كلمتهم موحدة في وجه العالم الخارجي، ورغم كل الحديث الأجوف عن الحرية والديمقراطية فقد كان كل الانهماك الغربي في أزمة الخليج سنة 1990 بسبب الخوف من وقوع احتياطيات الخليج النفطية الضخمة تحت سيطرة سياسية واحدة كما صرح الرئيس الأمريكي آنذاك لشعبه[93]، ولهذا صرحت خطة البنتاغون التي سبق ذكرها وأعدها وولفوتز

سنة 1992 إن هدف الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا هو إبقاؤها خارج نفوذ أية قوة إقليمية وردع أي هجوم عليها والاحتفاظ بالحق في استخدام أجوائها وممراتها المائية مع التركيز على الحؤول دون هيمنة قوة أو تحالف قوى إقليمية عليها لا سيما الجزيرة العربية[94]، ولعل نظرة خاطفة لإنجازات النفط في العالم المعاصر في التصنيع والتجارة والفوائض المالية وعموم الاقتصاد والسياسة والحرب، تكفي لحساب ما فات ملاكه من عوامل القوة والنهضة والسيادة وهم ما يزالون من أضعف الدول وأكثرها تبعية وتراجعاً، أي أن الدولة القطرية منحت القوة والنهضة لسواها ولم تستطع تحقيق ذلك لنفسها، ويبدو أن الأطراف الغربية تدرك أن استمرار هيمنتها على هذا المورد رهن لاستمرار ضعف مالكيه ولهذا تحرص على إبقائهم في هذا الوضع المتخلف.

ولهذا يكذب من يدعي أنه مع النهضة وفي الوقت نفسه يتمسك بواقع دولة التجزئة الوطنية، أو أنه ليس أكثر من جاهل لا يعرف المتطلبات الرئيسة لهذه النهضة وواقع عظمة الدول إذ لا تنمو دولة صغيرة إلا في الحالات الاستثنائية وفي ظروفها الخاصة التي تكون الاستثناء الذي يثبت القاعدة، وإنه لمن العجيب رؤية مثقف محترم يدعي التنور والعلم ثم يقف مدافعاً عن الدولة الوطنية رغم سجل فشلها الطويل، ويتمسك بها هرباً من بعبع الخلافة الإسلامية الوحدوية، ولهذا لا أفهم وطنية من يدافع عن هذه الدولة القطرية، إذ كيف يحب وطنه من يصر على عزله عن أشقائه وعدم تكامله معهم في زمن تتنافس الأمم فيه على التكتل ولا ينجح منها إلا الكبار الموحدون، كما لا يكون للصغير شأن إلا بالاستناد إلى أشقائه كما سيأتي.

لن ينجح أي مشروع نهضوي يتخذ من دولة التجزئة قاعدة له، فإضافة لقصور إمكاناتها البشرية والمادية القليلة عن تحقيق الطموحات النهضوية الكبرى، فإن هذا القصور يدفع حكامها إلى التعلق بالأقوياء (الذين هم أعداؤنا في هذا الزمن والذين لا مصلحة لهم في نهوضنا) لضمان استمرار الكراسي والظهور على النظراء المنافسين والمتحاسدين، بالإضافة إلى ضمان استمرار حياة الكيانات السياسية الضعيفة التي يحكمونها ولو بواسطة تنمية تابعة حتى لا يصيبها عقاب الحصار الاقتصادي الذي أنهك المتمردين، وهذا

يوضح بجلاء أن الخيانة من طبيعة تكوين كيانات التجزئة، والملخص أن الضعف يحكم هذه الكيانات ويفرض منطقه الخياني عليها فلا تستطيع الخروج من إساره خلافاً لمنطق عظمة الوحدة التي ترفض التبعية حتى زمن الهزيمة، ومقارنة حال دولة كبرى كالدولة العثمانية الضعيفة في آخر أيامها بحالات الولايات التي عملت للاستقلال عنها بمساعدة الأجانب ثم بحالات دول التجزئة يثبت كل ما سبق ذكره.

لقد ثبت عجز الدولة القطرية أمام كل التحديات التي واجهتها، فلم تستطع إطعام نفسها حتى لو كانت بلاداً زراعية تقليدية، أو الدفاع عن حدودها فضلاً عن ضمان وجودها رغم تكديس الأسلحة، أو كفاية حاجات مواطنيها رغم كثرة الصناعات التي هي في حقيقتها هامشية لا تمس الاحتياجات الأساسية، وباختصار عجزت دولة الاستقلال عن الحياة إلا بالتعلق بأهداب الدول الكبرى لتضمن لها وجودها، هذا فضلاً عن فشلها في إقامة المشاريع الحيوية لأبناء المنطقة أو حتى إعادة بناء ما أنجزته الدولة العثمانية ودمرته الأيادي الاستعمارية كسكة الحجاز وسكة بغداد، وهو ما يوضح التناقض بين التجزئة والتطور، فقد عملت هذه التجزئة في افتتاح عهدها الذي جسدت الثورة العربية على الدولة العثمانية (1916) بدايته الرسمية، على تدمير مشروع حضاري حيوي هو سكة الحجاز، وظلت عاجزة عن إعادة تسييره وذلك وفقاً لما أملاه عليها منطقها المفعم بالتنافس والتحاسد وتوزع مراكز اتخاذ القرار بين كيانات الانفصال.

وعملت دوامة الحزازات بين القيادات العربية على إفشال كل قضاياها التي تتطلب وحدة الكلمة مثل قضية فلسطين قبل النكبة حين استعرت الخلافات بين سوريا والأردن، وبين العراق والقيادة الفلسطينية[95]، ثم في زمن النكسة حين كانت "الحملات الإعلامية بين دمشق وبغداد وصلت إلى عنان السماء، الحكومة المغربية سحبت سفيريها في دمشق وبيروت، ثم قطعت علاقاتها الدبلوماسية بالجمهورية العربية السورية، وعاد التوتر بين القاهرة وصنعاء والرياض بسبب أزمة اليمن، وبالنسبة إلى الخلاف بين المنظمة والأردن فقد سوي على الورق ولم نستطع الوصول إلى مرحلة التنفيذ، و..و..إلخ" كما يقول الأستاذ أحمد الشقيري في مذكراته[96]، هذا فضلاً عن

فشل أي مشروع وحدوي يتم طرحه للتنفيذ مثل مشروع سوريا الكبرى أو مشروع الهلال الخصيب أو الوحدة بين مصر وسوريا بسبب المنافسات العربية، فالأسرتان العلوية في مصر والسعودية في الرياض تتصديان لمشروع الملك الهاشمي عبد الله لتوحيد سوريا الكبرى، كما تتصديان لمشروع الهلال الخصيب الذي طرحه نوري السعيد في العراق، وبغداد وعمّان تتنافسان على غنيمة هذه الوحدة[97] التي طُرح انضمام الكويت الغنية إليها ولكن بريطانيا تتصدى لذلك بقوة[98]، ولما تقوم وحدة بين سوريا ومصر يقوم اتحاد مناوئ لها بين الأردن والعراق، وتتوتر العلاقات في المغرب العربي إذا اتحدت ليبيا وتونس[99]، ومن الطريف أن تتباكى المملكة أحياناً على النظام الجمهوري في بلد ثان حتى تعيق مشروعاً وحدوياً تطرحه مملكة أخرى[100]، ومعظم المشاريع تأتمر بأمر الأجنبي وتطلب إذنه لتتحقق أو لا تتحقق، فيجتمع العرب إذا طالب الأجنبي أو رضي (الجامعة العربية 1945 واتحاد الجنوب العربي 1959 الذي استهدفت بريطانيا منه فصل عدن عن صنعاء[101]، واتحاد الإمارات العربية 1971 الذي استهدفت منه عزل الثروة النفطية في هذه الإمارات عن العراق والسعودية[102])، ويتفرق العرب حين لا يأذن لهم الأجنبي بالاجتماع[103]، ومن المعيب أن تجد حاكماً عربياً يطمئن الوكيل البريطاني أن تعاون هذا الحاكم مع الجامعة العربية سيكون محدوداً ولن يطال المسئوليات البريطانية المتحكمة في بلده[104]، ومن المخزي أن تجد الموظفين الإنجليز يتفاوضون مع بعضهم البعض نيابة عن الأطراف العربية المتنازعة أو يحكمون بغطرسة وصلف في الخلافات بين الأطراف العربية الخانعة (مؤتمر العقير سنة 1922)[105] على عكس صلفها مع الخليفة العثماني في السابق حتى عندما كان يروم مصالح بلادها بتأسيس مشاريع حيوية مثل سكة الحجاز وسكة بغداد اللتين واجهتا معارضة عربية اتسمت بالإيذاء الذاتي، هذا فضلاً عن تعامل الأطراف العربية مع بعضها البعض بطريقة تبالغ في التحاسد والتنابذ والحرص الأجوف على الكرامة المهدرة التي لا تجد من يدافع عنها عند خنوع الزعامات الكبرى أمام أصغر موظف بريطاني، ولا تسل عن عمليات تحريض الأجنبي القوي ضد الأشقاء وهي ظاهرة ما زلنا نعيشها إلى اليوم وقد اتخذت أبعاداً علنية طرحت كل براقع

الستر والحياء بعدما أهدرت كثيراً من موارد الأمة واستنزفت طاقاتها في الخلافات الجانبية التي كثيراً ما عطلت عمليات نهوض واعدة، ولما برز التحدي الصهيوني كان سبب الفشل العربي هو استفراد الصهاينة بكل جيش عربي على حدة في جبهة مستقلة حتى تمكنوا من هزيمة الجيوش جميعاً سنة 1948 [106]، وما زال وجود الصهاينة في بلادنا هو سبب ضعفنا وفرقتنا إذ يتعهد الغرب القوي مجتمعاً بضمان استمرار تفوقهم النوعي على مجموع طاقات دولنا، وهو إقرار واضح لا لبس فيه بالعمل المستمر على إبقائنا متخلفين ولعل هذا هو السر في ضرب كل محاولات الخروج من نفق التخلف.

❖ النموذج المصري بين فاعلية الوحدة وعجز الاستقلال

إن سجل الوحدة زاخر بالنجاح الفعلي والإنجاز العملي في زمن الخلافة، الضعف والتراجع طارئ عليه، أما سجل التجزئة والاستقلال فليس فيه سوى أحلام وأماني خيالية لم يتحقق منها غير الهزيمة والفشل والتراجع، والنجاح الفعلي هو الطارئ والمؤقت وظروفه خاصة، وعند المقارنة التاريخية بين ريادة مصر ودورها الفاعل عندما كانت "تابعة" لدولة الخلافة حين أنقذت المسلمين من المجاعة في عام الرمادة ثم أصبحت مركزاً للخلافة (ومن المفارقات أن ليبرالية التغريب ترفض حتى هذه المركزية لمصر باسم الهوية المستقلة) ثم هزمت حملات الفرنجة الصليبية وصدت الغزو المغولي لتعود مركزاً للخلافة ثانية ثم أصبحت الولاية الأولى في دولة الخلافة العثمانية مقدمة على الأناضول وأوروبا العثمانية، وبين فشلها وتراجعها زمن "الاستقلال" الذي صنعته بريطانيا حين سقط حكام مصر ضحية مشاريعهم لاستقلالها فدخل المسلمون في صراع داخلي أذكته أوروبا بين مصر والدولة العثمانية فتحطم الإثنان، ثم وقعت مصر تحت براثن الإفلاس ثم الهيمنة الأوروبية ثم الاحتلال البريطاني ولم تحقق نجاحاً مؤقتاً إلا اعتماداً على اختلاف الدول العظمى التي لم تلبث أن تكالبت عليها (1967) لتلحقها بمصالحها ثانية وتتخذ منها أداة للسيطرة على المنطقة العربية وتمرير السياسات الأمريكية وقيادة التطبيع مع الصهاينة وتدمير دولة عربية (1990-

2003)، ومع ذلك لم تمكنها كل هذه الخدمات من تحقيق مصالحها الوطنية الضيقة فكبل اقتصادها بالقروض والمساعدات والإصلاح الاقتصادي على حساب الاكتفاء الذاتي والمصالح المصرية وذلك لخدمة السياسة الأمريكية، ولعل المثل الأبرز في هذا المجال بيع النفط والغاز المصريين للكيان الصهيوني بخسارة لمصر بلغت ملايين الدولارات يومياً في حالة الغاز، وهو عبء كبير على الاقتصاد المصري المنهك أصلاً ومع ذلك فقد ضحت الدولة "المستقلة" بمصالحها الوطنية المباشرة لأجل مصالح الأقوياء، وقبلت كذلك بالتعاون العسكري الأمريكي الصهيوني الذي وصفه مبارك بالكارثة على الدول العربية المعتدلة وبالعقبة في طريق السلام (6/ 12/ 1983) ثم اضطر للاستسلام، والتزمت مصر بمعاهدة السلام مع الصهاينة "على الرغم من الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقية" كما قال مبارك (11/ 3/ 1984)، ومنحت تسهيلات للقوات الأجنبية في مياهها ضد سيادتها وضد البلاد العربية الأخرى، بالإضافة إلى عجزها عن فرض رؤيتها لترتيبات أمنية عربية في الخليج بعد حرب الكويت واستسلامها للوجود الأمريكي هناك[107]، هذا إذا لم نذكر تحييد دورها وتهميشه وتأمين جانبها أثناء شن الصهاينة حروبهم ضد أشقائها العرب (1982و2003 و2006)، هذا إذا لم تشارك في العدوان فعليا (1991 و2008)، وإذا استدعينا نموذجاً بسيطاً لا يتطلب طموحات كبرى ومع ذلك يدل على مدى عجز دولة التجزئة مهما كبر حجمها عن الخروج على إملاءات الدول الكبرى، فسنجد ذلك على الحدود بين الأراضي الفلسطينية ومصر، حيث استمرار التوتر فيها رغم تعاقب الأنظمة ذات الهويات المختلفة يؤكد أن عداوة الإخوة والجيران هو منطق دولة التجزئة المقيدة بسياسات الكبار التي تمنعها حتى من تحقيق مصالح قُطرية صغيرة كتبادل تجاري محدود، بين الأشقاء والأقارب في مدينة واحدة مقسمة بشكل هزلي بأمر الكبار، وذلك حين تقتضي المصالح الغربية ذلك المنع، ويصبح الأخ أداة لخنق أخيه الواقف خلف الحدود، إكراماً لتسلط الأجنبي وغطرسته واحتلاله، ولهذا فإن أية مراهنة على تحقيق أي نجاح نهضوي مهما صغر بواسطة الدولة القُطرية لن يكون مصيرها سوى إفساد المراهنين وجرهم إلى مستنقع المساومات فهزيمة كل مشاريعهم، إذ مهما تغيرت هويات الحكام

سيجدون أنفسهم مقيدين بقلة إمكانات كيانات التجزئة التي التزموا بها ومن ثم عدم قدرتهم على تنفيذ أحلامهم وتحدي الأعداء الكبار، وسواء كانت الأحلام قومية واسعة أو إسلامية أوسع أو وطنية ضيقة لتوحيد شطري دولة أو حتى الحفاظ على وحدتها أو تحقيق مصالحها الوطنية لن يكون حاكم التجزئة في كل ذلك إلا أداة تطبق ما تقبله سياسات الكبار بغض النظر عن مشروعه وآماله.

ومما له دلالة أن دولة التجزئة الوطنية المصرية في عز سلطانها وقمة عنفوانها لم تستطع الحؤول دون فقدانها جميع مكملاتها ومقتضيات مصلحتها (السودان 1956، سوريا 1961، غزة وسيناء 1967) أمام التآمر الأجنبي وهو ما لا يضاهي في زمن الوحدة التي جسدتها الخلافة الإسلامية إلا أشد عصورها تراجعاً وهزيمة وضعفاً عندما كانت تفقد ولاياتها واحدة تلو الأخرى أمام الاحتلال الأجنبي، ومع ذلك يسجل لدولة الخلافة أنها لم تعترف بكل إجراءات الاستعمار في العالم العربي حتى وقّعت على ذلك وتنازلت عنه تركيا الكمالية (1923)، كما أن الدولة الوطنية المصرية في أبهى عصورها عندما تحدت العدوان الثلاثي في جو من التأييد العالمي لم تستطع إلا أن تطالب بالحقوق التي شرعتها اتفاقيات قناة السويس زمن الخلافة في أضعف حالاتها (اتفاقية القسطنطينية 1888)، كما جاء في تصريح الحكومة المصرية في 24 إبريل/نيسان/أفريل 1957[108]، ولم تقدر على ما هو أفضل من ذلك رغم كل الظروف العالمية المؤاتية، وكل ما سبق يحسم الخلاف والجدال عن "ضرورة" الدولة القُطرية و"أهميتها"، فوقوف المرء في صف متراص مع الإخوة لا يلغي الذات أو يمحوها بل يعزز موقفها ويقويها، والوقوف "مستقلاً" وحيداً هو الذي يمهد لافتراس المرء وزواله بجعله عرضة لهجوم أي وحش عابر في الغابة التي نعيش فيها.

❖ لماذا نما بعض الصغار؟

وإن تاريخ التنمية في العالم الثالث بعد مرحلة الاستقلال يؤكد أن عدم التنمية هي القاعدة في الوقت الذي كانت ندرة التنمية هي الشذوذ الذي يثبت هذه القاعدة، ففي الوقت الذي لم ينم 130 بلدا على الأقل، تمثل الاستثناء

بكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ وهي مراكز اضطرت الولايات المتحدة واليابان إلى تعزيز اقتصاداتها بعد الحرب العظمى الثانية لاحتواء الشيوعية التي كانت تهدد بسقوط متتال للدول كأحجار الدومينو في تلك المنطقة بعد انتصار الصين الشعبية (1949)، وهو أمر انتهى بسقوط المعسكر الاشتراكي[109]، أما في الشرق العربي الإسلامي فقد كانت مصالح الغرب تعمل ضد مساعدة بلادنا على التنمية أو حتى تركها تنمو وحدها، وقد سبقت الإشارة إلى نوايا السياسة الأمريكية تجاه بلادنا، والغرب يعترف كل يوم بالتزامه بتفوق الكيان الصهيوني النوعي على مجموع العرب فكيف يمكنه الموافقة على تنمية أي قطر تنمية تضارع هذا الكيان قوة وقد رأينا ماذا حدث للتجربتين البعثية في العراق والناصرية في مصر واللتين حُطمتا بقوة السلاح، وأي قُطر يحاول تنمية نفسه منعزلاً عن قضايا المنطقة لن يستطيع ذلك حتى لو ركع للغرب كما فعل كثير من زعماء التغريب (نوري السعيد في العراق والوفد في مصر وبورقيبة في تونس) فلم تنفعهم إيجابيتهم مع الاستعمار قط، بل لقد وصل بعضهم كالوفد (1951) إلى اليأس من سادتهم ومقاومتهم ولكن بعد فوات الأوان، هذا فضلاً عن الزعامات التقليدية المستسلمة ومع ذلك لم تصبح بلادهم كسنغافورة الصغيرة المدعومة، ومن هنا كان القول إن نهوضنا لن يتحقق إلا بتجميع طاقاتنا للتصدي للغيلان العالمية الكبرى.

❖ تلخيص واستنتاجات

1 - علاقة الاستقلال بالتغريب: بدأت المشاريع النهضوية في بلادنا بطموحات فردية أدت إلى عكس الاستقلال المراد منها لأنها تركت أقطارها وحيدة في مواجهة غيلان الدول الكبرى وبعيدة عن الكيان العثماني الجامع، وقد استغلت الدول الغربية العظمى ميول الولاة الاستقلالية وطموحاتهم الذاتية لتغريبهم ثم تفرض عليهم صيغاً من التغريب انتهت بالوقوع في براثن الهيمنة الاستعمارية، وقد كانت فكرة الاستقلال القُطري تستخدم دائماً غطاء للمصالح الحريصة على إفشال المشاريع الوحدوية والنهضوية لأي سبب من الأسباب الاستعمارية أو الإقليمية أو حتى الشخصية، ثم أصبحت غطاء لتدمير من يخرج عن بيت الطاعة الغربي.

2 - وكانت متتالية التغريب كالآتي: من التقليد للحصول على قوة الغرب والتصدي له زمن العثمانيين إلى تقمص الغرب وإلغاء الذات والرضا بالاستسلام زمن دولة التجزئة، كان التغريب العثماني مستقلاً يستهدف الوصول إلى ما وصل الغربيون إليه من قوة ليتصدى لهم ويرفع شأن أمته بذلك ولكنه سلك طريقاً مسدوداً لأن نهضة التغريب عصية سواء بالاتفاق مع الغرب أو بمناوأته: فالمنفعة تمنع الغربيين من مساعدة أقطاب تستغني عنهم وتتحول إلى منافستهم، ومصارعتهم تؤدي إلى التحطم أمام قوتهم بعد تكريس الاعتماد عليهم، فكانت جرعة التغريب المسموح بها دائماً سطحية ومحكومة بما لا يضر المصالح الغربية، ولهذا فقد اصطدم التغريب العثماني بمن نشأ في حضنهم فدخلت جمعية الاتحاد والترقي الحرب الكبرى 1914 لتكسر قيود الغرب وانتهي التغريب المستقل بهزيمته واستمر تغريب التجزئة بضعفه.

3 - تغريب التجزئة ضد نفسه: عرف تغريب دولة التجزئة حجمه الحقيقي فتخلى عن المشاريع الكبرى وألغى ذاته واختار تقمص مصالح الغرب وخدمتها بدل تقليدها وتمكن من الاستمرار مع التخلف والخيانة اللتين هما من طبيعة بنية التجزئة إذ يتنافس الأقزام فيما بينهم لضمان بقائهم بالحصول على رضا الكبير القوي الذي يهمه إبقاؤهم في حجمهم منعاً لخروجهم عن سيطرته وتملكهم ثرواتهم، ولهذا تميز تغريب التجزئة دائماً بالعجز عن حماية حتى المصالح الضيقة لكياناته العاجزة، وكان ذلك في زمن الاستعمار حين وقف المتغربون ضد بلادهم المستعمَرة وضد أماني شعوبهم التي كانت تتمنى الهزيمة للمستعمِرين، فنصروا الحلفاء وقاتلوا إلى جانب مضطهِديهم أملاً فيما عندهم من سراب، وما زالت ذيول التغريب إلى اليوم تعيب على الشعوب إحساسها بذاتها ووقوفها ضد ظالميها آنذاك إذ كان عليها في رأيهم أن تعاكس مصالحها الذاتية وتدعو بالنصر للمحتلين الديمقراطيين (!)، ويتجلى اليوم عجز القطرية عن حماية مصالحها في هدر ثرواتها لصالح الاقتصاد الغربي على حساب اقتصادياتها، وإذا كانت دولة كبيرة مثل مصر قد أهدرت ثرواتها من النفط والغاز لصالح مشروع غربي حقير كالكيان الصهيوني، فما هو حال الثروات الأكبر للكيانات الأصغر والأكثر عجزاً في الخليج والتي يطمع بها عمالقة الغرب كله؟

4 - عقاب المتمردين ووجوب الاعتبار: وكل من حاول الخروج على هذه المعادلة تم تحطيمه بالقوة، وساعد على ذلك قلة إمكانات الدولة القطرية التي انطلقت منها المشاريع في مواجهة الكبار، بالإضافة إلى خيانة الأقران ووشاية الأشقاء وتعاون الجيران مع الاستعمار، وعلى أصحاب المشروع الإسلامي الذي طرح آمالاً كباراً في الماضي أن يفوا بوعودهم المقاومة ويستفيدوا من دروس غيرهم فلا يسعون للتأقلم مع الظروف التي قهرت غيرهم وإلا فإنهم سيسيرون في نفس المتتالية التي أنهكت المدرسة التغريبية ومن خلفها المجتمعات العربية التي خضعت لها.

5 - تواضع إنجازات التغريب: رغم كثرة الحديث عن مزايا اندماج بلادنا بالغرب كزيادة السكان وانخفاض معدل الوفيات وتطور المواصلات ومكافحة الأمراض وزيادة الرقعة الزراعية والتعليم والصناعة وغير ذلك مما حققته الاختراعات الغربية الحديثة، فإن هذا الاندماج نفسه هو الذي كرس عجز دولنا وشرذمتها، ودون الدخول في جدال أو أسئلة محرجة عن أهمية زيادة أعدادنا وكثير منها يعيش حياة مزرية في الفقر والمرض والجهل أو عن أهمية كثير من الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت باستنزاف ثروة ناضبة ولن يكتب لها الاستمرار في حال النضوب أو إيجاد بديل للنفط، أو عن أهمية زراعة لا تحقق اكتفاء ذاتياً كان متحققاً فعلاً في زمن الدولة العثمانية قبل زيادة الرقعة المزروعة وهي مسخرة الآن لتزويد مصانع الغرب بالمواد الأولية بدلاً من إطعام المزارعين أنفسهم، فإن الملخص أن التغريب رغم قصائد المديح التي حصل عليها لا يستطيع الفخر بأنه حقق نموذجاً نهضوياً على غرار الغرب ذاته ولا حتى إقامة كيان مستقل ومكتف وقابل للحياة المستمرة دون الاعتماد التابع على سادة الغرب الذين يضنون بمساعدة غيرهم على الوصول لما وصلوا إليه ومشاركتهم مزاياهم لا سيما بعد الصداع الذي سببه النهوض الياباني لهم، وذلك العجز حدث رغم الفرصة الواسعة التي حظي بها التغريب مسنوداً من سادته الغربيين منذ زمن الاستعمار والانتداب والحماية ثم زمن الاستقلال والتجزئة، وذلك في فترة حقق الآخرون فيها نهوضاً ملحوظاً سواء بالنموذج الشرقي (الصين والاتحاد السوفييتي) أو الغربي (اليابان).

6 - ضعف القوي خير من قوة الضعيف: توضح المقارنة بين أفضل أوضاع التجزئة وأضعف حالات الوحدة، أن التجزئة القُطرية لم تستطع في قمة عنفوانها وأعظم إنجازاتها وأقوى حالاتها أن تحقق ما حققته وحدة الخلافة الإسلامية في أضعف حالاتها وأسوأ مآلاتها، كما عجزت التجزئة عن الإفادة من مصادر القوة التي توفرت بأيديها بعد اكتشاف الثروات الاقتصادية المعاصرة، بل لقد تمكن أعداء أمتنا من دعم قوتهم وزيادة هيمنتهم بالسيطرة على ثروات عجز نفس أصحابها عن حراستها واستخدامها والاستفادة منها.

7 - وجوب النأي بالنفس عن التورط مع الغرب: فمن الواجب على الجميع بعد الدروس المؤلمة عدم اللهاث خلف تأييد من الغرب والحذر من الفرح بهذا التأييد لو حدث، فهو فتنة أشد ضرراً من المواجهة مع الغرب وقتاله، وفي زمن الخلاف بين السلطان العثماني (محمود الثاني ثم عبد المجيد الأول) ومحمد علي باشا تسابق الطرفان لتقديم التنازلات لأوروبا طمعاً في نيل تأييدها ضد الخصم، فكانت النتيجة أن خرج السلطان والباشا مهزومين ضعيفين وتم تدمير المشروع النهضوي المصري واستغل الغرب التنازلات العثمانية لزيادة ضعف الدولة بعدما أنهكها بتحريض الباشا عليها واستمر دق الأسافين بين الطرفين حتى تفردت بريطانيا بمصر واحتلتها (1882) ثم قضى الحلفاء على الدولة العثمانية بعد الحرب الكبرى الأولى وذلك بإقرار من الوزير المشئوم بلفور وعميل المخابرات لورنس، والخلاصة أن التأييد الغربي مهلكة وليس منجاة ومن يفرح به في لحظة السكرة سيرجع نادماً عندما تحل الفكرة، هذا لو كان مخلصاً ومهتماً بصالح أمته، أما العميل فليس له هم إلا إرضاء سادته وقهر منافسيه من الأشقاء.

❖ الهوامش

(1) يوجين روجان، العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2011، ترجمة: محمد إبراهيم الجندي، ص 44.

(2) نيقولاي إيفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574، دار الفارابي، بيروت، 2004، ترجمة: يوسف عطا الله، ص 137و228 و261.

(3) يوجين روجان، ص 144.

(4) نفس المرجع، ص 145.

(5) نفس المرجع، ص 132-133.

(6) روجر أوين، الشرق الأوسط في الإقتصاد العالمي1800-1914، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1990، ترجمة: سامي الرزاز، ص177-178.

- Charles Issawi, An Economic History of the Middle East and North Africa, Routledge, London, 2010, p. 66.

(7) يوجين روجان، ص 210.

(8) دكتور عبد اللطيف بن محمد الحميد، البحر الأحمر والجزيرة العربية في الصراع العثماني البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، 1994، ص 152.

(9) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، دار المعارف، القاهرة، 1987، ج2 ص263- 265.

(10) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار الفارابي، بيروت، 2007، ص 317.

(11) يوجين روجان، ص 67.

(12) نفس المرجع، ص 103.

- لوتسكي، ص 118.

(13) زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية مع دراسة في العلاقات العربية التركية، دار النهار للنشر، بيروت، 1986، ص 188.

- د. جوزف حجار، أوروبا ومصير الشرق العربي: حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1976، ترجمة: بطرس الحلاق وماجد نعمه، ص 98.

(14) عبد الرحمن الرافعي، ج2 ص 265.

(15) لوتسكي، ص 86.

(16) الدكتور عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967، ص 242-243.

(17) د. جوزف حجار، ص 37-47 و55 و96 و135 و142.

(18) الدكتور محمد عمارة، الإسلام والعروبة والعلمانية، دار الوحدة، بيروت، 1981، ص 55 والغلاف الخلفي.

(19) ز. ي. هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، دار الحقيقة، بيروت، 1973، ترجمة: مصطفى الحسيني، ص 118.

(20) جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك، دار الشروق، القاهرة، 2012، ص 31.

(21) عبد الرحمن الرافعي، ج2 ص 265-267.
(22) لوتسكي، ص 204.
(23) يوجين روجان، ص 158.
(24) الدكتور عبد العزيز سليمان نوار، ص 242-243.
(25) هاري ماجدوف، الإمبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981، ص 65.
(26) لوتسكي، ص 203.

(27) الدكتور عبد العزيز سليمان نوار، ص 210.
- لوتسكي، ص 84.
(28) محمد شعبان صوان، السلطان والمنزل: الحياة الاقتصادية في آخر أيام الخلافة العثمانية ومقاومتها لتمدد الرأسمالية الغربية، دار الروافد الثقافية-ناشرون، بيروت، ودار ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 266.
(29) الدكتور علي محافظة، بريطانيا والوحدة العربية 1945-2005، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 416.
(30) د. عبد الوهاب الكيالي (تحرير)، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1993، ج3 ص 272.
(31) وليد حمدي الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية 1752-1960، رياض الريس للكتب والنشر، لندن وقبرص، 1991، ص 162 و199 و211- 212.
(32) يوجين روجان، ص 270.
(33) الدكتور علي محافظة، ص 141.
(34) عطية الويشي، الصراع في الفكر الغربي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 172.
(35) فشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث (1789-1950)، دار المعارف، القاهرة، 1993، ترجمة: أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ص 585.
- دوجلاس ليتل، الاستشراق الأمريكي: الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ 1945، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009، ترجمة: طلعت الشايب، ص 549.
(36) د. تهاني شوقي عبد الرحمن، نشأة دولة تركيا الحديثة 1918-1938، دار العالم العربي، القاهرة، 2011، ص 316.
(37) The New Encyclopedia Britannica, 15th Edition, 1987, Macropedia, Vol. 14, pp. 295-297.
(38) فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ليماسول-قبرص، 1993، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، الغلاف الخلفي.
(39) سعد محيو، مأزق الحداثة العربية من احتلال مصر إلى احتلال العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص214.
(40) زاكري كارابل، أهل الكتاب: التاريخ المنسي لعلاقة الإسلام بالغرب، دار الكتاب العربي، بيروت، 2010، ترجمة: د. أحمد إيبش، ص347-353 (فصل: هل دبي هي المستقبل؟).

(41) الدكتور علي محافظة، ص 184 و314.

(42) سعد محيو، ص 248.

(43) Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Cambridge University Press, 2002, Vol. 2 (Reform, Revolution, and Republic/ The Rise of Modern Turkey, 1808-1975), p. 276.

(44) مذكرات السلطان عبد الحميد، دار القلم، دمشق، 1991، ترجمة: الدكتور محمد حرب، ص 137.

- زين نور الدين زين، ص 186.

(45) Resat Kasaba, The Ottoman Empire and the World Economy: The Nineteenth Century, State University of New York, 1988, p. 56.

(46) Ehud R. Toledano, Slavery and Abolition in the Ottoman Middle East, University of Washington Press, Seattle, 1998, p. 114.

(47) قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم، بيروت، ومركز دراسات الإسلام والعالم، فلوريدا، 1994، ص 66 و75-76.

(48) الموسوعة الفلسطينية (القسم الثاني: الدراسات الخاصة)، هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت، 1990، ج3 (دراسات الحضارة) ص 666 (فكتور سحاب، الفكر السياسي الفلسطيني بعد عام 1948: الكتابات السياسية الفلسطينية حول قضايا أخرى/ ثانياً: القومية العربية).

(49) نفس المرجع، ص 669.

- أحمد الشقيري، الأعمال الكاملة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ج1 (المذكرات/ 1) ص 936 (حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء).

(50) الدكتورة سهيلا سليمان الشلبي، العلاقات الأردنية-البريطانية 1951-1967، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص127 وما بعدها.

- أنثوني بايسونز، مذكرات آخر سفير بريطاني في طهران في عهد الشاه، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2010، ترجمة: د. خالد سليم أحمد، ص 38 و80 و192.

(51) أحمد الشقيري، ج4 (الكتب والدراسات القومية/ 2) ص 3153و 3155 و3199 (الجامعة العربية: كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية).

- الدكتور علي محافظة، ص 65.

(52) الدكتور علي محافظة، ص 75.

(53) نفس المرجع، ص 66 و105.

(54) مذكرات السلطان عبد الحميد، ص 110.

(55) نفس المرجع، ص 109.

(56) نوري باشا السعيد، قضايا عربية: الاستقلال-الوحدة-فلسطين 1942 م، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2010، ص 5-30.

(57) الدكتور علي محافظة، ص 151.

(58) نفس المرجع، ص 172 و178.

(59) نفس المرجع، ص 108-114.

(60) الموسوعة الفلسطينية (القسم العام)، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، 1984، ج1 ص 418 (بلفور، وعد-) و559 (تقسيم فلسطين).

(61) سعد محيو، ص 100.

- صوفي بيسيس، الغرب والآخرون: قصة هيمنة، دار العالم الثالث، القاهرة، 2002، ترجمة: نبيل سعد، ص 75.

- الدكتور علي محافظة، ص 238.

(62) الدكتور مجيد خدوري، عرب معاصرون: أدوار القادة في السياسة، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1972، ص 65 (نوري السعيد) و201-220 (الحبيب بورقيبة) و331-332 (أحمد لطفي السيد).

(63) أحمد الشقيري، ج 1 (المذكرات/ 1) ص 498 (أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية).

(64) محمد جلال كشك، ثورة يوليو الأمريكية: علاقة عبد الناصر بالمخابرات الأمريكية، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1988، ص 88 و190.

- الدكتور مجيد خدوري، الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1985، ص 132-133.

- الدكتور مجيد خدوري، 1972، ص286.

(65) بنوميشان، ذكريات سياسية 1957-1958، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2002، ص 25.

(66) الدكتور مجيد خدوري، 1972، ص 203 (الملك فيصل الأول) و230 (الحبيب بورقيبة).

(67) سعد محيو، ص 237-238.

(68) الدكتور مجيد خدوري، 1985، ص19-20 و46-57 و70.

(69) سوزان حرفي (تحرير)، الدكتور عبد الوهاب المسيري/ حوارات (3): الهوية والحركية الإسلامية، دار الفكر، دمشق، 2009، ص148-149.

(70) سوزان حرفي (تحرير)، الدكتور عبد الوهاب المسيري/ حوارات (1): الثقافة والمنهج، دار الفكر، دمشق، 2009، ص201 و307 و324 و350.

(71) عبد الوهاب المسيري، دفاع عن الإنسان: دراسات نظرية وتطبيقية في النماذج المركبة، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص 278-279 و283-284.

(72) دونالد كواترت، الدولة العثمانية 1700-1922م، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ترجمة: أيمن أرمنازي، ص 148-149.

(73) أ. د. محمد عيسى صالحية، مدينة القدس: السكان والأرض (العرب واليهود) 1275-1368 / 1858-1948 م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009، ص 68 (نسخة من الإنترنت).

(74) نفس المرجع، ص 76-77.

(75) الدكتور بشارة خضر، أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ترجمة: منصور القاضي، ص 170.

(76) دونالد كواترت، ص 231-237.

(77) ز. ي. هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، دار الحقيقة، بيروت، 1973، ترجمة: مصطفى الحسيني، ص 104.

(78) الياس توما، التطورات الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي منذ سنة 1950: دراسة مقارنة، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 1987، ترجمة: عبد الوهاب الأمين، ص 287.

(79) مايكل أورين، القوة والإيمان والخيال: أمريكا في الشرق الأوسط منذ عام 1776 حتى اليوم، كلمة، أبو ظبي، وكلمت عربية للترجمة والنشر، 2008، ترجمة: آسر حطيبة، ص 384-385.

(80) نفس المرجع، ص 382.

(81) دافيد فرومكين، سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الأوسط 1914-1922، رياض الريس للكتب والنشر، لندن وقبرص، 1992، ص 17.

(82) نفس المرجع، ص 485.

(83) نفس المرجع، ص 15-16.

(84) الدكتور علي محافظة، ص 217.

(85) حمدان حمدان، إغتيال التاريخ: رداً على نتنياهو في مكانه تحت الشمس، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 1997، ص 95.
- بنيامين نتنياهو، مكان بين الأمم: إسرائيل والعالم، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ترجمة: محمد عودة الدويري، ص107-120.

(86) تريتا بارزي، حلف المصالح المشتركة: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ترجمة: أمين الأيوبي، ص 104.

(87) الدكتور عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 64.

(88) نفس المرجع، ص 52 و55 و96-97.

(89) أحمد الشقيري، ج 1 (المذكرات/ 1) ص 429-430 (أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية)، ج 2 (المذكرات/ 2) ص 1862-1863 (الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء: من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات)، ج 4 (الكتب والدراسات القومية/ 2) ص 2969-2984 (الطريق إلى مؤتمر جنيف).

(90) عبد الحي زلوم، نذر العولمة: هل بوسع العالم أن يقول لا للرأسمالية المعلوماتية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999، ص 213.

(91) مذكرات السلطان عبد الحميد، ص 154-158.

(92) عبد الحي زلوم، ص 195.

(93) دوجلاس ليتل، الاستشراق الأمريكي: الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ 1945، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009، ترجمة: طلعت الشايب، ص 109 و156.

(94) عبد الحي زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005، ص 47.

(95) أحمد الشقيري، ج1 (المذكرات/ 1) ص 442 (أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية).

(96) نفس المرجع، ج2 (المذكرات/ 2)ص 1351 (على طريق الهزيمة مع الملوك والرؤساء).

(97) هامش رقم (61).

(98) الدكتور علي محافظة، ص 172 و418.

(99) الدكتور علي محافظة، ص312-313.

(100) أحمد الشقيري، ج1 (المذكرات/ 1) ص 794-795 (حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء).

(101) الدكتور علي محافظة، ص 215.

(102) نفس المرجع، 419.

(103) أحمد الشقيري، ج3 (الكتب والدراسات القومية/ 1) ص 2633 (علم واحد وعشرون نجمة)، وج4 (الكتب والدراسات القومية/ 2) ص 3040-3041 و3047 (الجامعة العربية كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية).

- الدكتور علي محافظة، 108.

(104) الدكتور علي محافظة، ص 129.

(105) مي محمد الخليفة، سبزآباد ورجال الدولة البهية: قصة السيطرة البريطانية على الخليج العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1998، 407-431.

(106) وليد الخالدي، فلسطين وصراعنا مع الصهيونية وإسرائيل: مجموعة مقالات ومحاضرات 1957-2009، مؤسسة الدراسات الفلسطينية والنادي الثقافي العربي، بيروت، 2009، ص 76-77.

(107) الدكتورة زينب عبد العظيم محمد، السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة 1981-1991، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص199- 200 و256-260 و305.

(108) http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Gography11/akaleem/kanat/mol10.-doc_cvt.htm

(109) أزوالدو دي ريفيرو، خرافة التنمية: الاقتصادات غير القابلة للحياة في القرن الحادي والعشرين، كلمة، أبو ظبي، 2011، ص 167-169.

(7)

آثار التغريب السياسي على المجتمع العثماني: التحدي والاستجابة

(الجزء الثالث)

الهجرة الصهيونية بين دعم الغرب وتبعية التغريب والمقاومة العثمانية الرسمية والاجتماعية

❖ نشوء فكرة عودة اليهود إلى فلسطين بالجهد البشري في العصر الحديث

كان اليهود التقليديون يعتقدون أن عودة ملكهم في فلسطين والذي وردت به النبوءات في الكتب المقدسة وبخاصة أسفار دانيال وأشعيا، سيتم بمعجزة إلهية على يد المسيح المنتظر، وأن الله وحده هو الذي يحدد وقت هذه العودة، وأي تدخل بشري في تحقيق ذلك كفر وهرطقة، لأن الله هو الذي قضى عليهم بالنفي عقاباً على خطاياهم إلى أن يعيدهم المسيح من نسل داوود، أما الكنيستان الأرثوذكسية والكاثوليكية المسيحيتان فكانتا تفسران هذه النبوءات تفسيراً مجازياً، ولما قامت حركة الإصلاح البروتستانتي في القرن السادس عشر أخذت بالتفسير الحرفي للكتاب المقدس ضمن حملتها لجعل الصلة بين الفرد والدين خالية من تدخل رجال الكنيسة، فأصبحت المعاني الحرفية هي الأقرب للتناول، وظهرت إلى الوجود فكرة عودة اليهود الجسمانية إلى فلسطين بصفتها مقدمة لعودة المسيح وتحقيقاً للنبوءات، ثم تطورت واتخذت طابعاً علمانياً بوجوب التدخل البشري لتسريع المشيئة الإلهية بذلك، وظلت هذه الفكرة في حيز الأمنيات والأحلام إلى أن تلقفها الساسة

الاستعماريون الأوروبيون بشكل جاد في أواخر القرن الثامن عشر لأنهم رأوا في دولة يهودية في فلسطين وسيلة نافعة لخدمة مصالح دولهم، وكان أول من حاول تنفيذها نابليون بونابرت الذي اشتهر بتلاعبه بالورقة الدينية في دعايته السياسية وذلك ليقطع طريق الهند على الإمبراطورية البريطانية عدوته الأولى، ولكنه لم ينجح في مشروعه بعد هزيمة حملته على مصر والشام، ولما نجح محمد علي باشا في إقامة دولة قوية في منطقة تصر أوروبا على إبقائها ضعيفة ومجزأة، بعث هذا الأمر الفكرة الصهيونية في عقول ساسة بريطانيا وشرعوا بالتحضير لإنشاء الكيان اليهودي ليكون "حائلاً بين محمد علي وخلفائه وبين تحقيق خطته الشريرة في المستقبل"، وتزامن هذا مع تفاقم المسألة اليهودية في أوروبا نتيجة تعثر التحديث في دول شرقها وفقدان اليهود دورهم الوظيفي التقليدي في تلك المجتمعات وزيادة أعدادهم وتدفقهم على دول الغرب الأوروبي وأمريكا التي رأت فيهم تهديداً لاستقرارها فأرادت التخلص منهم كما شرح ذلك بالتفصيل الدكتور عبد الوهاب المسيري رحمه الله في مؤلفاته العديدة، ومع زيادة اضطهاد اليهود في شرق أوروبا بدأ التفكير بين نخبهم في ضرورة إيجاد بقعة من الأرض يلجئون إليها، وهنا ظهرت الفكرة الصهيونية اليهودية بعد أكثر من ثلاثة قرون من ظهور الصهيونية المسيحية لتكون حلاً علمانياً إذ رفضها معظم اليهود المتدينين لأنها تدخّل في الإرادة الإلهية، ونشأت حركات تعمل على "إعادة" اليهود إلى "وطنهم"، واستوطن عدد منهم بالفعل في فلسطين بداية من سنة 1868.

❖ الأهداف الغربية من دعم الهجرة اليهودية

أي أن بداية تحقق الفكرة الدينية عملياً حدثت عندما أدى شعور بريطانيا بالخطر الموضوعي الذي كوّنته نهضة محمد علي باشا على مصالحها في الشرق إلى تبنيها الحل الصهيوني في فلسطين لردع أية محاولة جديدة يقوم بها الوالي المصري أو أحد خلفائه، وذلك رغم الجهود الاسترضائية التي بذلها الباشا لطمأنة المصالح الغربية[1] التي لم تتفق بحال مع وجود كيان موحد قوي في الشرق العربي الإسلامي مهما قدّم من تنازلات، إذ "كانت إنكلترا تنظر منذ أمد بعيد بعين الحذر إلى ازدياد سطوة الدولة الفتية، واعتبرت مصر

عقبة كأداء في طريق فرض السيادة الإنكليزية في شرقي البحر البيض المتوسط، ورأت في سطوة مصر تهديداً لمركز بريطانيا في الخليج العربي، وكان محمد علي بالنسبة للإنكليز المانع الأساسي الذي أعاق تطور طرق المواصلات والتجارة الإمبراطورية بصورة ناجحة"كما يقول المؤرخ السوفييتي فلاديمير لوتسكي[2].

وقد حظيت الهجرة اليهودية إلى فلسطين بدعم أوروبي مثّله القناصل الأجانب فيها والذين كانوا يتدخلون لحماية المهاجرين اليهود والالتفاف على القوانين التي تحظر عليهم الإقامة في البلد، وقد حصلت الهجرة على دفعة قوية بعد عملية اغتيال القيصر الروسي ألكسندر الثاني سنة 1881 والتي اتهم اليهود بتدبيرها فأعقبها عمليات اضطهاد واسعة نالتهم في روسيا وجعلتهم يبحثون عن ملاجئ لهم خارجها مما التقى مع مصالح بريطانية بمحاولة دعم الوجود العثماني بتطعيمه بعنصر نشط اقتصادياً ليساعده على مقاومة التمدد الروسي[3] وذلك قبل أن تتغير السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية وتفضل تقسيمها والحصول على محطات من أراضيها لحراسة طريقها إلى الهند وهو ما كان الحل الصهيوني حاضراً فيه أيضاً رغم تناقض الأهداف الجديدة مع القديمة، ثم قامت بريطانيا بمنح وعد بلفور لكسب الدعم اليهودي في الحرب الكبرى الأولى وتلا ذلك التأسيس لقيام الوطن القومي اليهودي لحماية المصالح البريطانية في الشرق العربي وهي: تثبيت الوجود البريطاني في مصر، وحراسة قناة السويس والطريق إلى الهند والشرق الأقصى، ومناوأة الأطماع الفرنسية في سوريا ولبنان، وإقامة جسر يربط البحر المتوسط بحقول النفط العراقية[4].

❖ دور التغريب السياسي في دعم الأهداف الغربية وتسهيل الاستيطان الصهيوني

وأدت إجراءات التنظيمات الخيرية التي فصّلتها في الجزء الأول من هذه الدراسة والتي كانت جزءاً من عملية التغريب إلى نتائج سياسية ربما لم تخطر ببال القائمين عليها، فقد أدت زيادة الملكيات الواسعة التي سهلها قانون

1858 إلى سهولة تسرب هذه الأراضي إلى المهاجرين الصهاينة في فلسطين عن طريق شرائها من كبار الملاك الذين كان كثير منهم يقيمون بعيداً عن أراضيهم ومن ثم لم يكن لديهم مانع من التخلص منها لصالح من يدفع سعراً مغرياً وهم في هذه الحالة اليهود الصهاينة الذين كانوا يحظون برعاية القناصل الأجانب، ودعم ذلك قانون سنة 1867 الذي سمح بتملك الأجانب العقارات في الدولة.

❖ مقارنة بين موقف محمد علي باشا وموقف السلطان عبد الحميد الثاني من المشروع الصهيوني

في البداية أبدى محمد علي باشا "اهتماماً كبيراً" بعروض السير البريطاني اليهودي موسى مونتفيوري لكن "دون أن يلتزم بشيء" كما يقول الدكتور جوزيف حجار[5]، إلا أن المؤرخ اليهودي ليفي أبو عسل يقول إن مونتفيوري حصل من مفاوضاته المباشرة مع الباشا على وعد بامتياز استئجار أراض في فلسطين مدة خمسين عاماً تعفى أثناءها من الضرائب ويحق لليهود استثمارها وإرسال الخبراء لتدريب المستوطنين على الزراعة، وأن فشل الحملة المصرية على بلاد الشام هو الذي عطل المشروع[6]، وتفصل باربارا توخمان مشهد الباشا الذي سمي رائداً للنهضة العربية الحديثة ومع ذلك طلب من الصهيوني موسى مونتفيوري أن يكون وكيل أعماله، ووعده "وهو يدخن نرجيلته المرصعة بالجواهر، بأية قطعة من الأرض معروضة للبيع في سوريا ووافق على فعل أي شيء يستطيع فعله ليسانده في مشروعه" وهو ضمان 100 أو 200 قرية في فلسطين ودفع إيجار زائد بنسبة 10-20% وتأسيس شركة لزراعة الأرض وتشجيع اليهود على الهجرة إليها، ولم يحبط هذا المشروع الصهيوني الأولي سوى أن سلطة الباشا ضعفت بعد سنة من اللقاء "وعادت سوريا إلى السلطان" (1840) ولم تحن فرصة أخرى آنذاك لعودة اليهود[7]، وتذهب مراجع أخرى إلى أن الباشا هو الذي رفض المشروع[8]، وعموماً فإن الزمن الذي عُرض فيه هذا المشروع كان زمناً مضطرباً في بلاد الشام (1838) عشية الانسحاب المصري وفشل مشروع الدولة العربية الكبرى، ولهذا لم يتأكد الموقف من العرض الصهيوني، إلا أن ما لا تنكره المراجع وتجمع عليه

هو جهود محمد علي الحثيثة لاسترضاء الغرب ومنحه تسهيلات وامتيازات للجمعيات التبشيرية والبعثات القنصلية وفتح الأبواب أمام الأقليات الدينية للحصول على الحماية الأجنبية وذلك لإثبات أهليته وصواب رؤيته لبناء دولة حديثة[9]، وكأن إقامة دولة موحدة قوية هو الهدف الغربي في بلادنا.

ومع أن موقف الباشا كان أكثر التباساً بكثير من موقف السلطان عبد الحميد الثاني فيما بعد، فإن التوجهات التقدمية والقومية منحته البراءة وأسبغت عليه صفة البطولة في الوقت الذي كان تاريخ السلطان ينبش بحثاً عن هفوة هنا أو هناك للإمساك والتشهير بها، وفي هذا يقول الأستاذ الدكتور عبد العزيز محمد الشناوي رحمه الله في تقديمه لكتاب الدكتور حسن صبري الخولي "سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين" :
"وقد وقف السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) في وجه المحاولات المكرورة التي بذلها الصهيونيون لإغرائه بوسائل شتى على السماح لليهود بالاستيطان الكثيف في أرجاء فلسطين. وقد تعرض هذا السلطان لحملات مسمومة ومسعورة بذلتها الصهيونية وواكبتها فيها بريطانيا وفرنسا ابتغاء تشويه سيرته لأسباب ليس هذا التقديم موضعاً للإفاضة في شرحها. وحسبنا أن نذكر أن هرتزل لم يجد في عبد الحميد الأداة الطيعة اللينة لتحقيق هدف الصهيونية. وقد كان هذا الزعيم الصهيوني يعتقد أن ذهب اليهود قادر على استمالة عبد الحميد الثاني... وقد خُدع الباحثون العرب بتلك الدعاية المغرضة والخبيثة حتى استقرت في أذهان الأجيال المتعاقبة من الجماهير في العالم العربي آراء ومفاهيم خاطئة عن الدولة العثمانية وعن الحكم العثماني العالم العربي، وعن السلطان عبد الحميد الثاني... (و) ليس من الدراسة التاريخية الموضوعية في شيء، كما أنه ليس من الأخلاق في شيء، إبراز العيوب وتجسيدها من ناحية، والحرص في الوقت نفسه على إغفال المحاسن من ناحية أخرى. ومع الأسف الشديد نهج عدد من الباحثين العرب هذا النهج غير العلمي، إما لأنهم تعوزهم الخلفية التاريخية، أي الأساس التاريخي، لأنهم ليسوا من المتخصصين أو المتعمقين في دراسة التاريخ، بل أقحموا أنفسهم في غير تخصصاتهم العلمية، وخاضوا في مجالات الدراسات التاريخية في تسرّع ودون قراءات عميقة مسبقة، وإما لأنهم في مهاجمتهم الدولة العثمانية بعامة،

والسلطان عبد الحميد بخاصة، كانوا مسوقين بدوافع أخرى نضرب صفحاً عن ذكرها. وهم في كلتا الحالتين يؤدون-من حيث يدرون أو لا يدرون-أجلّ الخدمات للصهيونية والاستعمار... وأصبح السلطان عبد الحميد الثاني لا يُذكر إلا مقروناً بانغماسه في النسائيات، وخيانته لقضية فلسطين، وسماحه لليهود بشراء الأراضي الشاسعة في أرجاء البلاد الفلسطينية يقيمون عليها المستعمرات اليهودية انتظاراً لليوم الموعود"[10]، ثم يسرد رحمه الله بعض الردود المختصرة على هذه الادعاءات التي يبدو أنها ليست جديدة في أيامنا هذه وأنها تعود إلى زمن ماض.

❖ تبعية رواد النهضة التغريبية والقومية لأهداف السياسة الغربية

وكما تبنى النهضويون الأهداف الغربية في تفتيت وحدة الأمة كما فصلت ذلك في الجزء الأول من هذه الدراسة، فمن رجال النهضة أيضا مَن قبِل بالمشروع الصهيوني مثل مدحت باشا أبو الدستور العثماني الذي تولى ولاية سوريا والصدارة العظمى وخير الدين التونسي الذي تولى الصدارة العظمى أيضا في الدولة وغيرهما من كبار المسئولين[11] الذين أغرتهم عروض لورانس أوليفانت المالية والسياسية في بداية عهد السلطان عبد الحميد الذي كانت معارضته الشخصية هي السبب الوحيد في تعثر المشروع في هذا البحر المتلاطم الذي نتج عنه أن أصبح السلطان نفسه هدفاً لتهم التقصير والتواطؤ وتم نسيان كل هؤلاء ومن سيأتي ذكرهم من المنسجمين مع هذا المشروع بالفعل، ومن رجال العروبة من دعا إلى معاملة الهجرة اليهودية بصفة شريك في الوطن كما فعل رئيس المؤتمر العربي الأول الشيخ عبد الحميد الزهراوي ومجموعة من أعضاء المؤتمر[12] الذي استضاف مندوباً صهيونياً[13] أكد له الزهراوي "أن الهجرة اليهودية إلى فلسطين ليست أمراً مرغوباً به فحسب بل وضروري أيضاً"[14]، كما أحجم المؤتمرون عن التعرض بسوء للهجرة اليهودية إلى فلسطين[15] رغم أن القضية اتخذت أبعاداً جديدة في ذلك الزمن وأثارت النواب العرب في البرلمان العثماني، وقد أثار موقف المؤتمر العربي استياء صحف فلسطين واستنكارها، كما انتقدت هذه الصحافة أصحاب

المواقف المتخاذلة من الحركة الصهيونية كشبلي شميل ويعقوب صروف وفارس نمر ورفيق العظم[16].

ثم سار قادة الأسرة الهاشمية التي تزعمت الثورة العربية سنة 1916 على نفس النهج الودي تجاه الصهاينة ودعوا إلى استقبال الهجرة اليهودية بالكرم العربي[17] وصرح الأمير فيصل بن الحسين لوكالة رويترز في 12/ 12/ 1918 بما يلي: "إني آمل أن تحقق كل من الأمتين (العربية واليهودية) تقدماً ملموساً نحو أمانيهما وآمالهما، إن العرب لا يحملون ضغينة ضد الصهيونيين اليهود، بل هم ينوون أن يسمحوا لهم بالعمل، أما التحاسد بين سكان المستعمرات اليهودية والمزارعين المحليين (العرب) فقد أثارته الفتن التركية، ولكن التفاهم المتبادل لأهداف العرب واليهود، سيقضي على آخر آثار هذا العداء الذي، بالفعل، زال قبل الحرب بفضل عمل اللجنة العربية الثورية السرية، إن الصهيونيين هم حملة حضارة أوروبا إلى الشرق"[18]، وتوج هذا التوجه باتفاق فيصل-وايزمان الشهير (1919) الذي رحب فيه فيصل بالهجرة الصهيونية وبإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين والذي استهدف منه الأمير فيصل الحصول على تأييد الصهاينة ضد منح فرنسا الانتداب على سوريا وذلك بعدما خذلته بريطانيا باتفاقها مع الفرنسيين[19].

ومن المفكرين النهضويين من احتفى بالهجرة اليهودية كشبلي شميل الذي يحتفى بفكره العلمي والعقلاني كثيراً ومع ذلك كان "شديد الإعجاب بالصهاينة" ويرى أنهم"يستردون الأرض بغير القتال والدماء والنزاع العسكري"وهو ما ستثبت الأيام كذبه، ابتداء من أسطورة العودة إلى أسطورة عدم استعمال العنف، مع أن العنف أصبح شعار الصهيونية عندما تمكنت مما يبين مدى فداحة مصابنا بالنظرة الوردية الخادعة التي كان-ومازال-رواد التغريب يصرون على رؤية الاستعمار بها خلافاً لواقعه المرير، فوفقاً للشميل فإن معيار الحق في امتلاك الأرض هو القدرة على إعمارها كما يفعل الصهاينة في فلسطين، وذلك بعيداً عن كل المعايير الوطنية والقومية[20]، ولا ننسى في هذا المقام حضور أستاذ الجيل الليبرالي أحمد لطفي السيد حفل افتتاح الجامعة العبرية (نعم العبرية وليس العربية)سنة 1925 ممثلاً عن جامعة القاهرة، مع بعض القيادات الفلسطينية البارزة مع الأسف[21]، إلى جانب

عتاة الاستعمار والصهيونية مثل اللورد بلفور صاحب الوعد المشئوم وهربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني اليهودي في فلسطين والجنرال اللنبي المندوب السامي البريطاني في مصر الذي أعلن نهاية الحروب الصليبية عند دخوله القدس في الحرب الكبرى وحاييم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية وأول رئيس للكيان الصهيوني فيما بعد، وقد احتفل أستاذ الجيل مع هؤلاء في الوقت الذي كانت فيه الجماهير في فلسطين وسوريا ولبنان تشتعل إضرابات ومظاهرات ومصادمات احتجاجاً على زيارة بلفور حتى اضطر إلى اختصار زيارته والفرار إلى بيروت للعودة إلى بلاده[22]، وهو موقف يدل على الهوة الفاصلة بين جماهير الأمة ونخبة التغريب التي كانت تعول على جلب الحضارة الغربية بأساليب الاستعمار.

❖ الهجرة اليهودية في "صالح" الدولة العثمانية(!)

رغم أن الغرب وبخاصة بريطانيا عرض على الدولة العثمانية استقبال الهجرة اليهودية بصفتها دعماً للمصالح العثمانية المهددة من مغامرات قد يقدم عليها محمد علي باشا أو أحد خلفائه، فإن السلطان عبد المجيد (1839-1861) لم يبلع هذا الطعم الغربي رغم العداء مع الوالي المصري والتخوف منه ورغم الميول التغريبية الواضحة عند السلطان، فقد رفض مشروع الاستيطان اليهودي في فلسطين والذي عرضه وزير الخارجية البريطاني ثم رئيس الوزراء اللورد بالمرستون بعد هزيمة محمد علي ثم جمد مشروع السير مونتفيوري بعدما منحه إذناً بشراء أراض قرب القدس ويافا[23]، وهذا ما أحب لفت النظر إليه دائما من فرق بين التغريب المستقل الذي يعمل لما يتصوره صالح الذات، وهو ما يؤدي لاصطدامه بالتربص الغربي بهذه المصالح، والتغريب التابع الذي يعمل على خدمة مصالح الغرب حتى ولو تناقضت مع الفكر الغربي ومصالح الذات مما يجعله مجرد أداة بيد سادته فلا يقدم تطوراً لأمته، وتشير إحدى الوثائق العثمانية الصادرة في 4 مارس 1846 إلى قرار السلطان عبد المجيد المرسل إلى متصرف القدس يأمره فيها باستعادة أرض اشتراها يهودي بريطاني وذلك لأن تملك اليهود الأجانب ممنوع وغير قانوني كما سبق صدور القوانين بذلك[24].

أما في زمن خلفه السلطان عبد العزيز فقد كان الموقف الرسمي العثماني من الهجرة اليهودية متساهلاً، ويعزو الدكتور حسان حلاق ذلك إلى أنها لم تكن في البداية تؤلف خطراً على فلسطين بالإضافة إلى عدم وضوح الهدف البعيد لها في ذلك الزمن والظن أنها تساعد على التطوير الاقتصادي في الدولة العثمانية[25]، ولكن في آخر عهد هذا السلطان تم فصل متصرفية القدس عن ولاية سوريا وربطها بالعاصمة العثمانية مباشرة في سنة 1874 لأسباب منها تزايد عدد الحجاج واليهود الروس[26].

ومن ضمن العروض الغربية الحريصة على "المصلحة العثمانية"، مشروع السياسي والدبلوماسي وعضو البرلمان البريطاني لورانس أوليفانت (1829-1888) الذي كان مقتنعاً بضرورة دعم الدولة العثمانية لتتمكن من التصدي للتوسع الروسي وذلك بإدخال عنصر اقتصادي نشط فيها فوضع مشروع شركة استيطانية لتوطين اليهود في فلسطين وشرق الأردن برعاية بريطانيا وتمويل خارجي ويكون مركزها العاصمة العثمانية استانبول ونشر تفاصيل ذلك في كتابه أرض جلعاد (1880) حيث أبدى حرصه الشديد على وحدة الدولة العثمانية وتعزيز سلطة السلطان في فلسطين خاصة، وذلك بمشروعه الصهيوني[27]، وقد حظي هذا المشروع بتأييد أوساط عثمانية عليا من رجال حسبوا على المعسكر التغريبي كما مر، مع عدم التشكيك في نزاهة بعضهم على الأقل، ولكن الموقف الصلب الذي اتخذه السلطان عبد الحميد من المشروع الذي لم يجد فيه مصلحة كالتي رآها آخرون أدى إلى فشله قبل أن تغير بريطانيا موقفها من الحفاظ على بقاء الدولة العثمانية وسلامة أراضيها كما غيرت موقفها من المشروع الصهيوني مؤقتاً أيضاً، وأدى موقف السلطان إلى غضب أوليفانت الذي صار يهاجمه وينشر الإشاعات ضده مما أدى إلى طرده من استانبول ولم يتراجع السلطان رغم تدخل الوزير الأمريكي المفوض في العاصمة العثمانية[28].

❖ الاضطهاد الروسي والموقف الأوروبي من اليهود

أدى اغتيال القيصر الروسي ألكسندر الثاني سنة1881 والاضطهاد الذي

لحق اليهود في روسيا بعده إلى تدفق هجراتهم إلى خارجها وظهور فكرة الحل الصهيوني في فلسطين بينهم، ومن هنا أُرخت بداية الهجرة الصهيونية إليها في سنة 1882، وقد كان للدولة العثمانية منذ بداية هذه الهجرة موقفاً معارضاً بحزم إذ أصدرت قرارا رداً على طلب من يهود روس بالهجرة بإعلامهم جميعا أنه من غير المسموح لهم الاستقرار في فلسطين مع السماح لهم بالاستقرار في أي إقليم آخر مع حمل تابعية الدولة والخضوع لقوانينها (إبريل 1882)، وتأكد المنع في شهر يونيو ببرقيات إلى السلطات في القدس وحيفا وبيروت واللاذقية لمنع أي يهودي من روسيا أو رومانيا أو بلغاريا من وطء أرض فلسطين[29]، ويجب أن نتوقف هنا للتأكيد على أن الشعور العثماني بالخطر الصهيوني واكب الأحداث كما وقعت وليس كما يريدها الخطاب العاطفي في يومنا هذا حين اختلفت الظروف جذرياً من حيث التغول الصهيوني، فالمراجع تجمع على أن الهجرة في ذلك الوقت بدأت من شرق أوروبا ولهذا صدرت قرارات المنع بخصوصهم ومن المزايدة غير المنطقية أن تطالَب الدولة بإصدار قرار في تلك المرحلة المبكرة يشمل جميع يهود العالم وذلك لسبب بسيط أنهم لم يكونوا قد انخرطوا في ذلك الوقت في المشروع الصهيوني فضلاً عن أن يكونوا خطراً داهماً، وفي هذا تقول الباحثة نائلة الوعري إن الباب العالي كان مهتماً بالدرجة الأولى بمنع استقرار اليهود الروس في فلسطين "أما اليهود القادمون من بلاد أخرى فكانوا يصلون بأعداد أقل ولم يثيروا كثيرا من المشاكل"[30]، ورؤية الحوادث بغير هذا المنظار التاريخي يخرج التاريخ عن بشريته ويخرج المسلمين عن طبيعتهم التي لم تعرف المعاداة الدينية لمن لا يظهرون عداء لهم، لاسيما تجاه مواطنيهم الذين كانوا يتنقلون بين أرجاء الدولة العثمانية بلا عوائق، ولما انتقل46 يهودياً تونسياً في سنة 1887 إلى القدس للاستقرار فيها سألت سلطات المتصرفة نظارة الداخلية عن وضعهم "فجاء الردّ بتاريخ 26 أكتوبر سنة 1887م من وزارة الخارجية (الأرشيف العثماني، رقم (ID 1060/83195, LEF 2 بأنّ هؤلاء اليهود تونسيّون، وبما أن تونس داخلة ضمن الممالك العثمانية فإنّ جميع التونسيّين هم من رعاياها، وبالتالي يُعاملون كما يُعامل بقية اليهود في الولايات العثمانية الأُخرى. ولهذا فإنه يُسمح لهم بالسّكن والإقامة في القُدس" كما يقول الدكتور مصطفى

الستيتي[31]، وذلك مع ملاحظة أن تونس كانت واقعة تحت الاحتلال الفرنسي ولكن الدولة العثمانية لم تعترف بالاحتلال وظلت تعد تونس جزءاً مكملاً لها وتعامل أهلها بمختلف انتماءاتهم بصفتهم يحملون التابعية العثمانية ويحق لهم التنقل في أرجاء الدولة والتمتع بجنسيتها مع كل من تقع بلادهم العثمانية تحت الاحتلال الأجنبي كما جاء في نفس المقال، إلى أن تنازل عنها مصطفى كمال من ضمن ما تنازل عنه من أملاك الدولة العثمانية في معاهدة لوزان.

ويقول المؤرخ ستانفورد شو إن روسيا حثت الدولة العثمانية على عدم السماح بالهجرة اليهودية إلى فلسطين كي لا تفسد التوازن الديني فيها والذي تأسس بعد حرب القرم (1853-1856)، كما يقول إن بريطانيا وفرنسا ضغطتا في نفس الاتجاه كي لا يكون حضور اليهود الروس عاملاً في زيادة النفوذ الروسي على حساب نفوذهما في الشرق[32]، ولكن يجب عدم تعميم هذا الموقف إلى النهاية، إذ أن روسيا وجدت في الصهيونية ما يتفق مع مصالحها ولم تعارض في رعاية مصالح اليهود الروس في فلسطين[33] مادام ذلك لصالحها وهم بعيدون عن أراضيها، كما استطاعت بريطانيا-بعد رفض السلطان عبد المجيد مشروع بالمرستون للاستيطان اليهودي في فلسطين[34] - احتواء المهاجرين اليهود الروس الذين تسقط جنسيتهم الروسية بحمايتها الرسمية بالإضافة إلى حماية مواطنيها من يهود بريطانيا وأوروبا أيضا[35] وتبنت تثبيت وجودهم في فلسطين بواسطة قناصلها[36] وبخاصة أنها كانت تعمل على إبعاد سيل الهجرة اليهودية عن أراضيها[37]، كما قامت فرنسا أيضا برعاية الوجود اليهودي في فلسطين بين 1882-1914 بواسطة قناصلها هناك والذين ساهموا في شراء الأراضي ومساعدة اليهود على العمل فيها[38]، ويشير الدكتور أمين محمود إلى أن هذا الحذر الأوروبي كان موجها ضد مشروع صهيوني ترعاه ألمانيا[39]، أي أن كل دولة أوروبية كانت تعارض تحول اليهود إلى أدوات بيد غيرها ولكنها لا تعارض فكرة الاستيطان اليهودي في فلسطين من حيث المبدأ[40].

ومن الدول التي تدخلت لحماية الهجرة الصهيونية الولايات المتحدة التي حددت هذه الهجرة إلى أراضيها سنة 1882 ولكنها حثت العثمانيين على استقبال اليهود في نفس الوقت[41]، وندد دبلوماسيوها بما وصفه المؤرخ

الصهيوني مايكل أورين بالقيود التعسفية المتشددة على الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومن غريب غطرستهم أن تصل الجرأة بهم إلى إدانة الإجراءات العثمانية لأنها "ضد الدستور الأمريكي تماما"، وكأنه من حقهم إلزام من يشاءون بدستورهم الخاص، وأن يكون على الدولة العثمانية مثلاً تطبيق الدستور الأمريكي (!)، ولكن "كل ذلك لم يجد نفعاً"، فالعثمانيون عارضوا الطلب الأمريكي معارضة صريحة ولم يسانده الأوروبيون في ذلك الوقت مساندة صريحة[42]، ومازلنا نسمع صدى هذه الغطرسة الأمريكية إلى اليوم حين توزع شهادات الاتهام والبراءة على المزاج الأمريكي، ويصدر الأمريكيون قوانين أمريكية تتسم بالوقاحة حين تتحدث عن تغيير أنظمة حكم في بلاد غريبة عنهم، وذلك كتهمة خرق العثمانيين للدستور الأمريكي مع فارق كبير هو وجود من يخضع لهذه المراسيم في زمننا المعاصر خلافاً للعثمانيين الذين لم يأبهوا بها حتى في زمن ضعفهم وتراجعهم والذي شهد أيضاً صعوداً أمريكياً وصل إلى حد تدخل السفن الحربية لحماية المصالح الأمريكية في أنحاء العالم في مناسبات عديدة[43].

❖ حجم الهجرات اليهودية إلى فلسطين في العهد العثماني

تجمع المراجع المختصة على أن قرارات الحظر العثمانية لم تؤت الأكل المرجو منها لعدة أسباب أهمها النفوذ الأجنبي الذي كان يتعلق بنظام الامتيازات الأجنبية الذي منحته الدولة العثمانية للرعايا الأوروبيين في عهد قوتها لأسباب تجارية وسياسية جلبت لها المكاسب في البداية ولكنها انقلبت من منحة وصدقة إلى قيد يكبل استقلال الدولة وقراراتها في زمن الضعف، والسبب الثاني لعرقلة قرارات حظر الهجرة هو الفساد الإداري الذي استشرى في الأجهزة الرسمية العثمانية وكانت الرشوة أبرز مظاهره فأجاد اليهود استعمالها والوصول إلى مآربهم في فلسطين بواسطتها، كما كانوا يتحايلون على الأنظمة بطلب جنسية بريطانية أو أمريكية والتخلي عن الجنسية الروسية والنزول في موانئ سورية بعيدة والزحف براً إلى فلسطين[44].

أما عن أعداد اليهود التي وصلت إلى فلسطين في تلك الفترة فتختلف المصادر حولها ولا تقدم إلا أرقاماً تقريبية لأن الهجرة اكتسبت طابع عدم الشرعية في معظمها وكانت الإحصاءات العثمانية لا تعترف إلا بالمقيمين بوجه شرعي وتعد بقية المهاجرين مقيمين غير شرعيين وممنوعين من الإقامة، أما الإحصاءات الصهيونية فاكتسبت الطابع الدعائي الذي يحاول تضخيم التوق اليهودي للعودة إلى أرض الميعاد، وتشجيع المتبرعين على دفع الأموال لمساعدة المهاجرين بواسطة المبالغة في تصوير الإنجازات وزيادة الأعداد، أما تقديرات القناصل والرحالة الأوروبيين فلا تخلو أيضا من العيوب السابقة ويمكن وصفها بعدم الصحة وعدم الدقة إلى حد بعيد كما يقول الدكتور حلاق، ولهذا فإننا نفتقر إلى تحديد دقيق لأعداد المهاجرين اليهود في الفترة العثمانية المتأخرة[45]، ولكن لا مانع من الاستناد إلى الأرقام التي توردها المراجع التي استندت إلى الأرقام الصهيونية من باب إلزام الخصم بما ألزم به نفسه.

تشير المراجع الغربية إلى أن عدد اليهود في فلسطين قبل بدء الهجرات المكثفة من روسيا وشرق أوروبا كان حوالي 25 ألف يهودي، وأنه وصل قبل اندلاع الحرب الكبرى الأولى سنة 1914 إلى 85 ألف يهودي، وهو عدد يؤلف ما يقارب 11-12% من مجموع سكان فلسطين آنذاك الذي بلغ سبعمائة ألف نسمة، فإذا طرحنا الزيادة الطبيعية للسكان اليهود المحليين أصبح لدينا خمسون ألف مهاجر، وهم أقل من ذلك أيضا في تقدير الدكتور وليد الخالدي[46]، ولم يتبق من 85 ألفاً بعد الحرب الكبرى سوى ما يقارب 56 ألفاً نتيجة الترحيل العثماني، وكان معظم اليهود يقطنون في المدن وهي القدس ويافا وصفد والخليل وحيفا بالإضافة إلى عشرات المستعمرات (47 مستعمرة)التي يقطن فيها أقلية من الشباب، وقد تمكنوا من إقامة مؤسسات اجتماعية واقتصادية كما حاولوا إنشاء جامعة ففشلوا وحاولوا أيضا إثبات أنفسهم سياسياً أيضا ولكن المحاولة لم تتمكن من الاستمرار[47]، ومن ضمن جميع المقيمين اليهود لم تكن السلطات العثمانية تعترف إلا بأقل من 6% من مجموع السكان[48] رغم كل إجراءات تصحيح الأوضاع التي تمت بضغوط من النفوذ الأجنبي، وهذا ما يقودنا إلى الإحصاءات العثمانية التي أشاد بدقتها

مجموعة من الخبراء لكونها جرت بغرض تحصيل الضرائب وحصر النفوس للتجنيد[49] ونصت كما رتبها الخبير الديموغرافي الأمريكي جستن مكارثي على أنه في بداية الحرب الكبرى الأولى كان بفلسطين 60 ألفاً من اليهود (8,3% من السكان)، وليس 85 ألفاً، منهم أقل من 39 ألفاً من اليهود العثمانيين المقيمين إقامة شرعية بمن فيهم اليهود القدامى ونسبتهم جميعاً 5,3% من مجموع السكان، و21 ألفاً من المقيمين بصورة غير شرعية ولا تعترف بهم الدولة[50]، وهو ما يجعل الأرقام العثمانية وغيرها تلتقي عند نقطة واحدة تقريباً بعد الحرب، أي ما بين 56-60 ألفاً، ولهذا سيجري التعامل في هذه الدراسة وفق الإحصاءات الصهيونية والغربية المضخمة للاحتياط للأسوأ رغم عدم دقته.

❖ الإجراءات العثمانية التي واكبت الزيادة اليهودية في فلسطين ومدى نجاحها

1882 السلطان عبد الحميد الثاني يرفض مشروع البريطاني لورانس أوليفانت للاستيطان اليهودي في فلسطين وشرق الأردن رغم موافقة كبار رجال الدولة كمدحت باشا وخير الدين باشا التونسي على ذلك.

1877-1889 ولاية رءوف باشا على متصرفية القدس قام أثناءها بجهود حثيثة لمنع استقرار المهاجرين اليهود في فلسطين بالإضافة إلى جهوده العمرانية الكثيرة.

1884 تحديد مدة زيارة اليهود إلى فلسطين بمدة ثلاثين يوما.

1887 بعد احتجاج الدول الغربية على الإجراء السابق مددت مدة الزيارة إلى ثلاثة أشهر على أن تطبق على جميع المهاجرين اليهود فكان ذلك في رأي الدكتور عوض "أول قرار جدي تفرضه الدولة لوضع حد لتيار الهجرة اليهودية..بعد أن تحقق الباب العالي من الخطر"وبموجب ذلك أرسلت التعليمات إلى سلطات سنجق القدس بمنع جميع اليهود الأجانب من الإقامة في القدس وفلسطين بعد فترة الحج[51].

- السلطان عبد الحميد الثاني يؤكد إجراء سابقا (1874) ويصدر فرماناً

بفصل سنجق القدس عن ولاية دمشق وجعله متصرفية مستقلة تتبع الباب العالي في استانبول مباشرة ليسهل على الدولة مراقبة الأحوال فيها وذلك لمكانتها المقدسة ولتزايد الهجرة اليهودية إليها، وقد تكوّنت المتصرفية من أقضية القدس ويافا والخليل وغزة، ثم فصل قضاء بئر السبع عن غزة وأصبح قضاء مستقلاً داخل المتصرفية (1900)، أما النصف الشمالي من فلسطين فأصبح تابعاً لولاية بيروت.

1888 إجبار اليهود القادمين على حمل جوازات سفر توضح عقيدتهم وعدم السماح لمن لم يحصل على تأشيرة دخول من القنصل العثماني في بلده بدخول فلسطين[52]، وضغوط غربية على الدولة العثمانية تؤدي إلى قصر الحظر فيما يتعلق باليهود الإنجليز على من يأتون على شكل جماعات وليس على الأفراد مع التشبث بقرارات منعهم[53].

1891 زيادة حدة الهجرة اليهودية بعد معارضة الولايات المتحدة وبريطانيا دخول اليهود إليهما بأعداد كبيرة مما يؤدي إلى احتجاجات فلسطينية وعرائض مقدمة إلى الصدارة العظمى تنتهي بصدور فرمان سلطاني يمنع اليهود العثمانيين والأجانب من تملك الأراضي الأميرية الأمر الذي يثير اعتراضات اليهود العثمانيين التي تبعها تدخلات أجنبية للتقليل من فاعلية القرار "إلا أن السلطات أصرت هذه المرة على عدم الاستجابة لكل طلباتهم وأبقت على بعض القيود بشكل دائم" كما يقول صبري جريس في تاريخ الصهيونية[54]، والسلطان عبد الحميد يدرك الخطر اليهودي فيكتب فرمانات متوالية بخط يده، ليحول دون الاستيطان وتكوين حكومة يهودية في فلسطين[55] (ملاحق أرقام 1و2و3).

1896 الدولة العثمانية تجيز لليهود المستوطنين قبل 1893 تملك العقارات الثابتة وتتمسك بمنع الشركات اليهودية الخارجية من شراء الأراضي ونقل الملكية إليها[56].

1897 السلطان عبد الحميد يبدأ بتعيين سلسلة من الكتاب المقربين إليه من القصر السلطاني متصرفين على القدس، "وقد لجأ السلطان إلى هذا الإجراء رغبة منه في تعيين من يثق فيهم ويعتمد عليهم لمواجهة تيار الهجرة

اليهودية والذي زاد تدفقه... وقد حقق بعضهم رغبة السلطان عبد الحميد في وقف الهجرة"[57].

1898 تعليمات جديدة بمنع اليهود الأجانب من دخول فلسطين دون التمييز بين الجنسيات ما لم يدفعوا تأميناً ويقدموا تعهداً بالمغادرة في غضون شهر[58].

1898-1899 هرتزل يوسط الوزير الأمريكي المفوض في العاصمة العثمانية للحصول على امتيازات لليهود مثل حرية التنقل للمبشرين وعدم التميز بين المسيحيين واليهود من الأمريكيين والسماح لليهود منهم بالسفر إلى سوريا وفلسطين، الحكومة توافق، ثم يبرق الوزير العثماني المفوض في واشنطن إلى السلطان يعلمه بالاتفاق على عدم السماح للمبشرين اليهود بدخول سوريا وفلسطين، السلطان يبلغ الوزير الأمريكي الذي يسارع بالاستفسار من وزارته التي تنفي وجود أي اتفاق من هذا النوع، الوزير الأمريكي يطلب من السلطان عزل الوزير العثماني ولكن السلطان يرفض بأدب وذكاء، فينصرف الأمريكي يائساً وقد ضاعت الامتيازات والانتصارات "مما أدى إلى توتر العلاقات الأمريكية العثمانية"ومغادرة الوزير الأمريكي المفوض استانبول[59].

1900 حملة احتجاجات فلسطينية واسعة شملت تقديم العرائض ضد شراء اليهود للأراضي الزراعية، والدولة تصدر"القوانين المتعلقة بالزوار اليهود للأراضي المقدسة" وأبرز ما تضمنته منح الجواز الأحمر لكل يهودي يدخل فلسطين تمهيدا لإبعاده بعد ثلاثة أشهر من الدخول، وقد أصدرت سلطات الانتداب البريطاني بعد هيمنتها على فلسطين تذكرة الهجرة البيضاء نكاية بالجواز الأحمر[60].

1901 انعقاد أول مؤتمر صهيوني في فلسطين في محاولة لنقل مركز الثقل إليها بدلاً من العواصم الأوروبية ولكن الدولة العثمانية تنتبه للخطر وتمنع انعقاده مرة أخرى هو ولجانه، مما يعيد الصهاينة إلى عقد مؤتمراتهم خارج فلسطين ثانية[61].

1902 السلطان عبد الحميد يرفض مشروع إنشاء الجامعة العبرية في القدس والذي تقدم به هرتزل.

1903 افتتاح البنك الإنجليزي الفلسطيني وهو أول مؤسسة صهيونية في فلسطين، وذلك بعد تدخل السفارة البريطانية لصالحه لدى الباب العالي الذي أدرك مراميه رغم محاولات التغطية فجعل معاملاته تقتصر على الجوانب التجارية[62].

1904 الحكومة العثمانية تعيد العمل بمنع بيع الأراضي والعقارات في فلسطين لليهود من جميع الجنسيات[63].

1906 عزل رشيد باشا متصرف القدس بعد شكاوى عربية من سياسته الممالئة لليهود، وكان قد تولى منصبه في سنة 1904، وخلفه في المنصب علي أكرم بك ابن الشاعر المعارض المعروف نامق كمال، "وقد طبق القيود بحماس واندفاع ضد اليهود إلى أن قامت ثورة تركيا الفتاة في تموز عام 1908 حين نقل بعدها إلى بيروت"[64]، وقد كتب الدكتور محمد عيسى صالحية آخر بحوثه رحمه الله عن إنجازات علي أكرم بك بصفته آخر متصرفي القدس في العهد الحميدي وكيف تشدد ضد الهجرة اليهودية ومحاولته تلافي كل العيوب التي شابت تطبيق القوانين الرسمية والفرمانات السلطانية وكيف حاول تطوير مدينة القدس بأعمال عمرانية تنموية جادة ومواجهته المعارضة الشرسة من جميع المنتفعين من الهجرة الصهيونية سواء كانوا من اليهود أو الموظفين الفاسدين أو الملاك الجشعين أو القناصل الأجانب[65].

1907 الباب العالي يصدر أمراً بمنع نقل ملكية الأراضي الأميرية لليهود العثمانيين، كما ترفض السلطات العثمانية السماح بإجراءات نقل الملكية حتى لو كان البائع والشاري من غير التبعية العثمانية[66].

1908 الثورة على السلطان عبد الحميد وعزل علي أكرم بك بعد ذلك عن متصرفية القدس، "وفي آخر عهد السلطان عبد الحميد الثاني وضعت السلطات المحلية العثمانية صعوبات أمام تملك رعايا الدول الأجنبية، ومنعت انتقال الأراضي إلى الأجانب حتى ولو كان البائع أجنبياً، بسبب رغبة الدولة في منع إقامة المستعمرات اليهودية في فلسطين"[67].

❖ اكتشاف "الحل الإمبريالي" للمسألة اليهودية على يد هرتزل

تتلخص أهمية مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتزل في أنه اكتشف ما أسماه الدكتور عبد الوهاب المسيري "الحل الإمبريالي" للمسألة اليهودية[68]، أو كما قال رحمه الله في أنه أدرك ضرورة وضع المشروع الصهيوني-الذي كانت ملامحه قد تبلورت قبل هرتزل-موضع التنفيذ بالاستعانة بدولة استعمارية كبرى تدعم وترعى هذا المشروع، ودون هذه الرعاية ما كان للمشروع أن يتحقق، وقد استفادت صهيونية هرتزل السياسية من التجربة الفاشلة لتأسيس مستعمرات زراعية في فلسطين بين عامي 1882-1897 "رغم الإعانات المادية السخية التي قدمها أغنياء اليهود في أوروبا"، ولهذا رفض هرتزل الانتقال إلى الاستيطان العملي قبل تأمين الاعتراف الرسمي والحصول على براءة الاستيطان[69]، وفي ذلك يقول أحد مؤرخي الصهاينة: "لم يُقدر هرتسل العمل الاستيطاني في فلسطين، فقد كان ذلك بالنسبة له "عملاً صغيراً" غير مفيد، خاصة أنه لا يحل مشكلات غفور اليهود الذين يعانون في شرق أوروبا، ولقد دعا (هذا الاستيطان) إلى الهجرة التدريجية إلى فلسطين، من خلال خداع الحكم العثماني عن طريق التسلل، فقد كان في مخيلته (أي هرتسل) هجرة من نوع آخر، هجرة الملايين، القادمين ليس فقط لتوطين فلسطين، بل أيضاً لإعادة بنائها من خلال إقامة دولة اليهود، كما أنه لم يُقدر العمل الاستيطاني للبارون روتشيلد في فلسطين"[70]، وقد أكدت الأحداث صواب رأيه فعلى مدى أكثر من ثلاثين عاماً من الهجرة اليهودية المكثفة إلى الدولة العثمانية ووصول ما يقارب مائة ألف مهاجر إليها لم يتبق في البداية منهم في فلسطين إلا نصفهم ليغادر بعد اندلاع الحرب الكبرى ثلاثون ألفاً آخرون نتيجة عوامل الطرد وعدم الترحيب العثماني فبقى ما مجموعه أقل من ستين ألفاً من اليهود في فلسطين بمن فيهم اليهود الفلسطينيون القدماء، وهو عدد يقل عن عدد اليهود في مدينة عثمانية واحدة يكثرون فيها هي سالونيك آنذاك[71]، أما في ظل الرعاية البريطانية فقد تضاعف هذا الرقم أكثر من عشرة أضعاف في غضون مدة أقصر ليصل إلى 650 ألف يهودي يؤلفون ثلث السكان بعدما كانوا أقل من العُشر، وليقفز عدد المستعمرات من 47 في سنة 1914 إلى 324 عشية النكبة سنة 1948[72]، والمقارنة بين نتائج الحل

الإمبريالي البريطاني والحل التسللي في الزمن العثماني تؤكد ما ذهب إليه المسيري رحمه الله من أن هذا الحل هو السبب في نجاح هرتزل فيما أخفق فيه آخرون وهو السبب في استمرار مشروعه وتحوله إلى واقع ملموس حيث أخفقت مشاريع أخرى[73].

❖ هرتزل وألمانيا: الصهيونية في صالح الدولة العثمانية، مرة أخرى!

وبعدما اكتشف هرتزل هذا الحل بدأ بالطواف على القوى الكبرى لعرض مشروعه عليها، وكانت ألمانيا هي البلد الأول الذي اتجه إليها وحصل من مسئوليها على وعد بأن يناقش الإمبراطور القضية الصهيونية مع السلطان عبد الحميد، وكان الامبراطور الألماني هو الزعيم الأول الذي قابله هرتزل وحاول الحصول على وساطته لحمل العثمانيين على القبول بالمشروع الصهيوني، وقد حدثت المقابلة الأولى في استانبول أثناء زيارة الامبراطور الثانية للدولة العثمانية (1898) وقدم هرتزل مشروعه لولهلم الذي رأى فيه "نعمة وازدهاراً لا مثيل لهما للأرض المقدسة وإحياء وتطوراً لآسيا الصغرى مما سيجلب الملايين لجيب الأتراك وسيساعد تدريجياً على إنقاذ الرجل المريض من الإفلاس"[74]، "ورغم وعود القيصر ورغم حرصه على تبني المشروع الصهيوني، فإنه لم يكن مدركاً مدى عمق الرفض العثماني للمشروع الصهيوني، وهو الأمر الذي أدركه إبان زيارته لإستنبول، ولذا فحينما تم اللقاء (مع هرتزل) في نهاية الأمر في القدس، حيث كان من المتوقع أن يصدر القيصر وعده البلفوري العلني الكامل، تراجع واكتفى ببعض المجاملات الخالية من المعنى" كما يقول الدكتور المسيري، إذ أن السلطان يرفض زيادة مشاكل الأقليات التي تحميها الامتيازات الأجنبية مشكلة جديدة والدولة تبدي سعادتها بعرض تسوية الديون وتستعد لاستقبال اليهود ولكن ليس في فلسطين، وفي الحقيقة أن المصالح العثمانية الألمانية كانت كبيرة ومهمة للجانبين، كما أن ألمانيا كانت ترى في الحركة الصهيونية مصلحة لها وكان لها تاريخ في دعم الهجرة اليهودية إلى فلسطين بواسطة قناصلها هناك رغم عدم الإعلان رسميا عن هذا الدعم[75] ولكن مما لا شك فيه أن القناصل الرسميين لا يتفقون على سياسة مخالفة لسياسة دولتهم، ورغم رؤية

الامبراطور الخاصة لمصالح ألمانيا الصهيونية فإنه لما لمس الرفض العثماني نأى بنفسه عن تأييد الحركة الصهيونية ووجد أن صداقة الدولة العثمانية وخلفها جميع مسلمي العالم أفضل لبلاده من صداقة الصهاينة، ولهذا فإنه قام بالرد على طلب هرتزل بتصريح دبلوماسي "ليس فيه أي كسب للقضية الصهيونية" كما يقول الدكتور حسن صبري الخولي[76]، فتعساً لحكام سايكس بيكو الذين ترجح الدول الكبرى اليوم عليهم صداقة الحركة الصهيونية وكيانها الحقير رغم ما للغرب من مصالح كبرى في بلاد العرب والمسلمين.

❖ عروض هرتزل على السلطان عبد الحميد

ثم اتجه هرتزل بشكل مباشر إلى إقناع السلطان العثماني صاحب السيادة على فلسطين في ذلك الوقت، وزار استانبول لهذه الغاية خمس مرات في الفترة الممتدة بين عامي 1896-1902 تمكن أثناءها من الاجتماع مرة واحدة- وفق معظم الروايات-بالسلطان عبد الحميد الثاني في مايو/أيار/ماي 1901، ولا يمكن في دراسة كهذه استيعاب ما جرى في كل المفاوضات ولكن يمكن تلخيص عروض هرتزل مقابل السماح بالاستيطان اليهودي في فلسطين مع عدم التصريح بما أضمره في ذلك الوقت من رغبات توسعية تتعداها، بل إن استعمال عبارة الوطن القومي اليهودي في المؤتمرات الصهيونية الأولى بدلاً من عبارة الدولة اليهودية كان هدفه عدم إثارة العثمانيين، وقد عرض هرتزل على السلطان تسوية المالية العثمانية المثقلة بالديون، وكان هذا هو العرض الأهم لدولة كانت قد أعلنت إفلاسها، وكان هرتزل يدرك الأبعاد الحقيقية لهذه المشكلة في الدولة العثمانية، فقال للسلطان إن الشوكة التي توجعه هي الديون وإنه لو تمت تسويتها فإن الدولة العثمانية ستستعيد عافيتها وستتطور نحو الأقوى وإنه يستطيع نزع هذه الشوكة بشرط ضمان سرية الإجراءات لأن "القوى الكبرى التي تريد إبقاء الدولة العثمانية ضعيفة ستبذل كل ما تستطيع لمنع تعافيها وستقوم بكل ما يمكن لإحباط هذه العملية"[77]، كما عرض التدخل لوقف الحملات الإعلامية الغربية على العثمانيين فيما يتعلق بالأزمة الأرمنية التي كانت محتدمة في سنة 1896 وهي السنة التي زار فيها استانبول للمرة الأولى، بل إنه عرض التدخل لإنهاء التمرد الأرمني نفسه، والعمل على

كبح جماح المعارضة التي تمثلها جماعة تركيا الفتاة، ولإبعاد الشباب العثمانيين عن الأفكار الثورية عرض تأسيس جامعة عبرية تغني الطلاب العثمانيين عن السفر للغرب والتأثر بأفكاره، كما عرض إعادة جزيرة قبرص التي احتلتها بريطانيا سنة 1878 مقابل الحصول على فلسطين، كما تنازل عن مدينة القدس وعرض أن يكون المستوطنون اليهود تابعين للدولة العثمانية ويرتبطون بالولاء للسلطان على غرار الولايات ذات الاستقلال الذاتي في الدولة، وتقلصت مطالبه إلى حيفا ومحيطها فقط (1902) أو عكا وجوارها (1904)[78]، وسيجلب هؤلاء المستوطنون الازدهار لمنطقتنا وفق الوعود المقدمة، وحذر صهاينة آخرون كذلك من نشوب ثورة عربية ضد العثمانيين وعرضوا أن يتصدى الكيان اليهودي لها إن قامت، وهذا هو مجموع ما عرضته الحركة الصهيونية في مناسبات مختلفة وفقاً للمصادر المختصة[79].

❖ لماذا فشلت المفاوضات؟

وهذه العروض بالطبع تتضمن ما هو أكبر من إمكانات الحركة الصهيونية في ذلك الوقت، ولكن المهم أن هرتزل كان بحاجة لوعد من السلطان على غرار وعد بلفور ليتمكن من جمع المال الذي سيسوي المشاكل المالية العثمانية، وكان جوابه لترجمان السلطان عندما طالبه بالمال: "أعطني الاستيطان غير المقيد وسوف تحصل على المليون في وقت قصير، أستطيع أن أعدك بذلك رأساً لأن من أجله جئت"، ويؤكد هرتزل هذه الحقيقة في مذكراته بالقول إنه كان بحاجة لموافقة السلطان على العرض وبهذا يمنحه السلة التي سيتمكن من ملئها بالمال، إذ سيكون بيده وطن حقيقي للشراء، ولهذا فإن القول بأن المفاوضات فشلت بسبب عدم توفر المال هو قول غير دقيق لأن السلطان رفض منذ البداية منطلق هرتزل وهو الحصول على فلسطين، ويقول الدكتور عبد العزيز عوض في ذلك: "وإذا كان السلطان قد اضطر تحت وطأة الدين ومشاكل الدولة المالية للدخول في مفاوضات طويلة مع هرتزل استمرت من 1897-1903 لكنها انتهت بالفشل بسبب تشبث السلطان في موقفه المعارض لفكرة الهجرة اليهودية إلى فلسطين"[80]، أما الدور الذي قامت به تحويلات المهاجرين الصهاينة في تعديل الموازنة المالية

العثمانية وبخاصة بعد سنة 1890[81]، فلم يكن له أثر في تغيير الموقف العثماني الذي ظلت مقاومته تتصاعد إلى نهاية عهد السلطان عبد الحميد على الأقل.

ولم يكترث السلطان ببقية العروض، فلم يهتم بتحسين صورته في الإعلام الغربي على عكس ساسة العرب في زمننا المعاصر الذين يسفحون حقوق بلادهم وشعوبهم لمجرد أن يراهم الغرب بصورة تحسن في عينيه ويحظون بنظرة استحسان أو كلمة ثناء أو ابتسامة رضا من هنا أو هناك، كما لم يبهره عرض الجامعة العبرية وما فيه من إغراءات ظن هرتزل أنها لا تقاوم ولكن السلطان رغم اهتمامه بإبعاد شبابه عن التأثيرات الغربية فقد "رأى أن الغاية من إنشاء هذه الجامعة سياسية واستيطانية أكثر منها ثقافية" كما يقول الدكتور حلاق[82]، ولهذا رفض بناءها في الوقت الذي احتفى فيه أستاذ الجيل الليبرالي أحمد لطفي السيد بافتتاحها إلى جانب عتاة الاستعمار والصهيونية في زمن الانتداب كما مر، وبدلا من الوقوع في الفخ الخارجي الذي يعمل على تفريق الأمة الواحدة، لم يوافق السلطان على أن الخطر ماثل من الجانب العربي، وذكر لهرتزل تضحيات العرب في حروب الدولة مباهياً بها وببسالة العرب في تقديمها وعمل على تقريبهم وجمعهم حول راية الجامعة الإسلامية بدلاً من الإصغاء إلى وسوسة التفريق الأجنبية.

❖ عروض السلطان المضادة

وقد قدم السلطان بدوره عروضه لهذه المفاوضات فبعد رفض الهجرة إلى فلسطين قبل بهجرة يهودية مراقبة ومتفرقة إلى الأناضول أو العراق، حيث إمكانات ذوبان المهاجرين بين كثرة السكان كبيرة وحيث لا يؤلفون كتلة سكانية واحدة قد تخلق للدولة مشكلة أقلية جديدة تكون مدخلا للتدخل الأجنبي، يتضح ذلك من تصريحه بالحرص على بقاء العنصر العربي غالباً في فلسطين حتى لا يجني على إخوانه في الدين (ملحق رقم 5)، ولهذا على المهاجرين إلى الأماكن المقترحة التخلي عن جنسياتهم وحمل الجنسية العثمانية والالتزام بقوانين الدولة، وظل على هذا الموقف إلى آخر عهده، وتؤلف الإجراءات العملية التي اتخذها والسياسات التي اتبعها المستند

الأساس لتقويم رأيه، بل يمكننا القول أنه لم يندم على هذا الموقف إلى آخر عمره كما تفصح بذلك الوثائق التي كتبها بيده بعد عزله من الحكم كرسالته إلى شيخه محمود أبي الشامات التي يقول فيها أنه عُزل بسبب رفضه ضغوط جمعية الاتحاد والترقي التي طلبت منه المصادقة على تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين، هذا بالإضافة إلى مذكراته الشخصية التي أملاها في فترة العزل وتطرق فيها إلى المسألة اليهودية بسرعة أرسل فيها موقفه منها إرسال المسلمات ولا يظهر فيها أي تغير من جهته (ملحق رقم 8)، وكان إملاؤها في سنة 1917 قبل وفاته بقليل رحمه الله.

كان هذا هو رد السلطان وهو ما فهمه هرتزل جيداً وما رفضه في نفس الوقت بسبب تشبث الحركة الصهيونية بفلسطين، وهو ما فهمه غير هرتزل أيضا، فقد اقترح القنصل العثماني العام في فيينا على هرتزل في سنة 1904 قبل وفاته بقليل مشروعاً لا يمكن للصهيونية أن تنال هدفها دونه: الإبحار إلى البوسفور بسفينتين ونسف قصر السلطان عبد الحميد والقبض عليه وإقامة سلطان آخر مكانه بعد تعيين حكومة مؤقتة تعطي اليهود امتياز الاستيطان في فلسطين (!) وهو ما رفضه هرتزل خوفا من تبعاته الخطيرة[83].

❖ فشل مشاريع الاستيطان اليهودي في سيناء نتيجة المقاومة العثمانية

ونتيجة لهذا الموقف السلطاني الصارم قرر هرتزل أن يتجه إلى بقية الدول الكبرى وكان من ضمن طلباته إلى وزير الداخلية الروسي ثم إلى الملك الإيطالي التدخل لدى السلطان ليقبل المشروع الصهيوني، وقد ذكر له الملك الإيطالي أن السلطان قد يقبل الهجرة ولكنه لا يطيق سماع كلمة الاستقلال، والحقيقة أن الهجرة إلى فلسطين كانت مرفوضة لاقترانها بالاستقلال اليهودي كما صرح السلطان في مذكراته السياسية، أي أن معارضة الهجرة اليهودية إلى فلسطين لم تكن قضية جانبية للدولة العثمانية بل تتعلق بأمنها القومي، ولهذا عرض السلطان على هرتزل قبول هجرة بشروط وفي أماكن أخرى يستحيل تحقيق استقلال يهودي فيها، كما طلب هرتزل (1903) من الإنجليز موطئ قدم في العريش بسيناء ولكن الحكومة البريطانية وجدت الأمر لا يتفق مع

مصالحها وكان مما احتجت به موقف الرفض العثماني لأن هذا المشروع "على الأقل لا يتفق مع مصالح السلطان صاحب السيادة في مصر"[84]، ويقول الدكتور حلاق إن اللورد كرومر والحكومة المصرية تخوفا من غضب الباب العالي وعملا على عدم إثارته في هذا الموضوع، وأن موقف السلطان من الحركة الصهيونية كان له أكبر الأثر في المعارضة البريطانية لمشروع سيناء[85]، ولهذا قال الدكتور عبد العزيز الشناوي إن من خدمات الدولة العثمانية للعروبة والإسلام منع اليهود من الاستيطان في سيناء، وهي سياسة اتبعتها مع محاولاتهم منذ أيام السلطان سليم الأول (1517) وإن الحكومة المصرية في زمن الاحتلال البريطاني هي التي تساهلت وسمحت لبعثة صهيونية باستكشاف أوضاع سيناء سنة 1902 استجابة "للنصائح" البريطانية التي لم تتمكن من التمرد عليها وإلا عُد المتمرد عليها من الوزراء متنحياً من منصبه[86]، ولما رفضت مشروع هرتزل سنة 1903 أوضح بطرس غالي ناظر الخارجية المصري إن الحكومة المصرية ليست مخولة وفقاً للفرمانات السلطانية بالتنازل عن حقوق السيادة لأي سبب أو مبرر[87]، أي أن الموقف العثماني كان هو حجة الحكومة المصرية في إفشال المشروع الصهيوني في سيناء.

ومع كل هذا نسمع من يقول إن السلطان عرض سيناء على الصهاينة ليقيموا فيها الوطن القومي بدلا من فلسطين[88]، مع أنه لم يعارض المشروع الصهيوني فيها وحسب بل حاول إنقاذها من الاحتلال البريطاني أيضا عندما حاول مرتين (1892 و1906) استبعادها من سلطة الخديو-بسبب وقوعها تحت الاحتلال لا رغبة في انتقاص مصر التي كانت بريطانيا هي مصدر أذاها- وحاول ضم أي جزء ممكن من شبه الجزيرة لأملاك الدولة مما أثار حفيظة الليبرالية المصرية التي تفضل أن يكون الوطن محتلاً بكامله على أن يحرر الإخوة ولو جزءاً منه، وهذا هو دائماً منطق الوطنية الوظيفية لا الوطنية النظيفة التي مثلها الزعيم الكبير مصطفى كامل باشا والتي فهمت الأبعاد الحقيقة للمشكلة وفضلت أن يحرر العثمانيون سيناء من براثن الاحتلال على أن تظل تحت سلطة كرومر الذي يدافع عن اتساع مساحة الاحتلال وحماية المواصلات الامبراطورية البريطانية عبر قناة السويس وليس عن سلامة الأراضي المصرية التي انتهكها احتلاله من حيث المبدأ، ولهذا قالت صحيفة

اللواء إن الخلاف ليس بين تركيا ومصر بل بين تركيا صاحبة السيادة على مصر والدولة المحتلة لمصر، وهذا أيضاً ما فهمه الرأي العام المصري آنذاك والذي ساندت صحفه الدولة العثمانية امتداداً لتأييد حركة الجامعة الإسلامية[89].

فتصوير المشكلة بأنها بين مصالح عثمانية ومصرية واستبعاد البعد الاحتلالي البريطاني منها، كما حلا للتغريب رؤية المشهد[90]، قصور واضح في فهم الواقع يؤدي إلى الاصطفاف البائس مع المحتل وتصويره بصورة المدافع عمن يحتل هو أرضهم ويسبب المشكلة الرئيسة لهم[91]، كما يؤدي إلى القبول بتسليم البلاد إلى المحتلين وتصور الخطر آتياً من الأشقاء، وهذا ما حدث عندما قام الألماني بول فريدمان بمحاولة استيطان يهودي في شمال غرب الجزيرة العربية وهي منطقة كانت تحت السيادة المصرية (1891-1892) فلجأ عربان المنطقة إلى الحكومة المصرية لتساعدهم على التخلص من هؤلاء الغرباء المزعجين ولكنهم رجعوا دون أن يستمع إليهم أحد من رجال الحكومة فلجئوا إلى الدولة العثمانية حيث أصدر والي الحجاز أمره لأحد الضباط بمعالجة الوضع واحتلال قلعة المويلح في تلك المنطقة، ويعلق الدكتور صبري أحمد العدل على المشهد بقوله: "ولكن الغريب في الأمر أن ممثلي الإدارة المصرية في سيناء، لم يشرهم تواجد فريدمان، وإنما اختراق والي الحجاز الأراضي المصرية حيث أرسل سعد أفندي رفعت، قومندان القلاع الحجازية برسالة إلى سردارية الجيش المصري يوضح بها "الكيفية التي حضر بها محافظ الوجه بقصد الاستيلاء على قلعتي المويلح وضبا التابعتين للحكومة المصرية"، ومحاولته منع هذا الاستيلاء، ومنع انتهاك السيادة المصرية"، ثم تخلت بريطانيا عن دعم مشروع فريدمان "لتجنب الاصطدام مع الدولة العثمانية"[92]، وبهذا يتضح عوار المنطق المتستر بالمصالح الوطنية الضيقة ولو كانت بالاتفاق مع المحتلين ضد مصالح الأمة الكلية التي هي الوحيدة الكفيلة بحراسة الجميع.

كما تؤدي رؤية التاريخ من هذه الزاوية إلى نظرة غير تاريخية تسقط الحاضر الوطني التغريبي على الماضي حين كان الشعور إسلامياً ومن ثم كان المسلم يفضل أن يكون وطنه تحت سلطة خليفة المسلمين على أن يكون تحت احتلال الأجنبي، وإن موقف الدولة العثمانية من مشاريع الاستيطان اليهودي

في سيناء يؤكد أن همها لم يكن اقتطاع الأراضي المصرية بل استبعاد أخطار التدخلات الأجنبية، ولهذا احتمت الحكومة المصرية بالموقف العثماني عندما رفضت مشروع هرتزل للاستيطان اليهودي.

❖ هل راجع السلطان نفسه فيما بعد؟

تبين فيما سبق أن السلطان ظل وفياً لموقفه حتى آخر حياته، ولكن هناك من ادعى أنه قابل هرتزل مرة ثانية في يونيو 1902 بصورة غير رسمية رغم أن هرتزل نفسه لا يأتي على ذكر شيء من هذا في يومياته المفصلة قط، ورغم أن المدعين يقولون أنه حصل على إذن بنشر جواب السلطان الذي لم يكن يزيد عما وصفوه بأنه ما يسمى في اللغة: نعم السلبية، أي نعم دبلوماسية يراد منها الرفض، ويقول أصحاب هذه الرواية أنه فكر بمراجعة هرتزل فيما بعد ولكنه لم يفعل، ومن الصهاينة من اقتطع بعض الأحاديث الجانبية المنقولة عن السلطان بطرق غير مؤكدة وحاول بث الشك في الموقف السلطاني بعد نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين دون الرجوع إلى مجمل المواقف والوثائق، وكل ما وصل إليه هو ضرورة زيادة البحث في الوثائق العثمانية، ومن مراجعة هذه الأحاديث التي تعزى إلى ما بعد الثورة الدستورية عليه ويرى أصحابها أنها تظهر تفكيراً جديداً للسلطان، فإن كل ما يتبين فيها بوضوح أنه فضل معالجة الدين الكبير لدولته وكان قد دخل في مفاوضات لم تنته مع رجل ذي ثقافة (هو هرتزل) حاول شراء أراض قرب يافا والقدس، والمهم في المحادثة أن السلطان يعيد التأكيد على أنه "وضع لهم بعض الشروط" دون أن يذكر أي تراجع عنها وقد سبق توضيحها وسبق ذكر ما أملاه السلطان بعد ذلك، كما قال أنه يعتقد أن اليهود بإمكانهم الآن (الحديث يجري بعد اندلاع الثورة وتسلم جمعية الاتحاد والترقي الحكم) أن يشتروا ما أرادوه، وأنه يعتقد أن مالهم سيقنع الدول الكبرى بمشروعهم رغم قدسية القدس لأصحاب الديانات السماوية، وأن أملهم وهدفهم سيتحقق في المستقبل[93]، وهو تصريح ليس بالجديد فقد قال من قبل لهرتزل أنه بإمكان اليهود الحصول على فلسطين مجاناً وتوفير أموالهم بعد زوال الدولة العثمانية ولكنه لن يسمح بتشريح الجسد العثماني وهو مازال حياً (ملحق رقم 6).

❖ وسيلة سلطانية منسية لمقاومة الاستيطان الصهيوني

يقول الباحث أمين أبو بكر في دراسته عن أملاك السلطان عبد الحميد في فلسطين، إن وضع اليد على الأرض وتحويلها إلى ملكية سلطانية (جفتلك)، من الأساليب التي اتبعها السلطان عبد الحميد ووكلاؤه في مقاومة الحركة الصهيونية والقوى الأجنبية المتنافسة على تملك الأراضي في فلسطين، وإن سياسة إلجاء المزارعين (وضع أراضيهم في حمى السلطان الذي يشتريها بأثمان رمزية ويحصل على نسبة من المحصول مقابل امتيازات مهمة للمزارعين)، بالإضافة إلى سياسة الإعمار في المقاطعات الفلسطينية كانت ترمي إلى غايات بعيدة هدفها إنقاذ الأراضي التي تواجه مواقف حرجة، وذلك لمنعها من الوقوع فريسة بأيدي القوى الاستعمارية والصهيونية، وضرب مثلاً لذلك بوضع السلطان يده على أراضي رفح[94]، والمعلوم أنه قد تعرض لهجوم بسبب سعة أملاكه ولم يُنظر للجوانب الإيجابية والخدمات الوطنية التي نتجت عنها، وبغض النظر عما يقوله المعارضون، فقد كان هذا الأسلوب مفيداً جداً، ونتمنى أن يضع حكامنا وأثرياؤنا مصالحهم الشخصية في خدمة قضايا الأمة على هذا الغرار، وألا يكون تشخيصهم لما يفيدهم متناغماً مع المصالح الخارجية المعادية ضد شعوبهم وبلادهم وأمتهم كما يحدث اليوم.

❖ كيف تعامل السلطان عبد الحميد مع الضغوط الأجنبية التي سهلت الاستيطان اليهودي

يقول المؤرخ الفرنسي هنري لورنس إن الدولة العثمانية كانت خاضعة للوصاية الأجنبية الغربية الجماعية بداية من النصف الأول من القرن التاسع عشر، وإن حالة التوازن التي أنتجتها هذه الهيمنة هي التي سمحت بتسرب الهجرة والاستيطان اليهوديين، ولكن المجتمع والدولة العثمانيين تأقلما مع هذا الوضع واستخدماه لغاياتهما الخاصة وسعيا إلى مقاومة هذه الوصاية، فقامت الدولة بإدخال إصلاحات لإعادة بناء جهاز الدولة، ولم يبق المجتمع عاجزاً أو سلبياً، وإن تعدد أطراف هذه الهيمنة الأجنبية جعل الفاعلين فيها يميلون إلى تحييد بعضهم البعض، وأن السلطان عندما كان يستخدم نفوذاً ضد

آخر لم يكن يسلم له بأطماعه، فعندما يستخدم نفوذ فرنسا ضد أطماع الولايات المتحدة في الشام، لا يسلم لها باحتلال تونس مثلاً[95].

❖ موقف جمعية الاتحاد والترقي: هل فقد السلطان عرشه من أجل فلسطين؟

هذا ما يقوله بنفسه في رسالته الشهيرة لشيخه محمود أبي الشامات (ملحق رقم 7)، وهناك أدلة تؤكد ما ذهب إليه السلطان في رسالته، منها الرسالة التي أرسلها رجل الأعمال الإنجليزي ج. بولنغ في نوفمبر 1908 إلى الحكومة العثمانية قبل خلع السلطان بأشهر قليلة يعرض فيها على الحكومة السنية الإفادة من النفوذ المالي اليهودي "الذي يعترف به العالم أجمع" والموافقة على الاستيطان اليهودي في فلسطين ويقدم نفسه وسيطا لهذه المباحثات[96]، وتشير الدلائل إلى الارتياح اليهودي والصهيوني لخلع السلطان عبد الحميد[97]، بل الارتياح الغربي عموما[98]، وإلى مشاركة دولية ويهودية فاعلة في الثورة عليه[99]، ومن أبرز أدلة الحضور اليهودي وجود يهودي ماسوني من سالونيك هو عمانويل قراصو ضمن الوفد الرباعي الذي أبلغ السلطان قرار العزل ثم نفي السلطان نفسه إلى سالونيك حيث سجن في قصر يملكه أحد اليهود الاتحاديين[100]، وقد ابتهجت الصحف اليهودية هناك للتخلص من "مضطهد إسرائيل"[101]، وتجمع المراجع على أن موقف الدولة العثمانية من الهجرة اليهودية تغير بعد عزله، وأن اليهود وصلوا إلى مواقع فعالة في الحكومة وصلت إلى أربع وزارات فيها[102]، وأن جمعية الاتحاد والترقي اتبعت سياسة أكثر وداً تجاه هذه الهجرة، حتى من تحفظ على اتهام الجمعية لم ينف أنها "قلبت الموازين ودفعت بقوة باتجاه الوقوف إلى جانب اليهود في تحقيق أطماعهم الاستيطانية وإقامة دولتهم"[103]، وكان ذلك في البداية طمعاً في المال اليهودي لإنقاذ خزينة الدولة الخاوية، ولم تختلف في ذلك الحكومات التي تعاقبت على الوزارة سواء اتحادية أم ائتلافية[104]، وفي هذه الفترة دخل بعض العرب والأتراك في سباق لنيل الاتفاق مع الصهاينة كل طرف منهما لكسب تأييدهم لقضيته، فالعرب يطمعون بنيل تأييدهم في مواجهة الاتحاديين[105]، وكانت التهمة التي وجهها المعارضون العرب للحكومة

المركزية هي التراجع عن القوانين والقيود التي فرضها السلطان عبد الحميد على الهجرة، والمطالبة بتفعيلها ثانية[106]، ثم طمع الاتحاديون في التأييد اليهودي في الحرب الكبرى الأولى (1914)، وكانت ألمانيا حليفة العثمانيين مركزاً للنشاط الصهيوني في بداية الحرب[107]، ولكن الموقف تغير بعد وقوف الصهيونية إلى جانب الحلفاء مما استدعى موقفاً عثمانياً متشدداً في سنة 1916[108] أدى لرحيل آلاف اليهود من فلسطين، ثم انقلب الموقف مرة أخرى عندما حاول طلعت باشا الصدر الأعظم وأحد أركان الاتحاديين ومضطهد الأرمن أن يتفق مع الصهاينة بواسطة قراصو آنف الذكر وبحضور الحكومة الألمانية قبل نهاية الحرب والانسحاب العثماني من فلسطين على أساس أن بريطانيا تعد بما لا تملك في الوقت الذي يمكن للدولة العثمانية تنفيذ ما تقوله لأنها مازالت صاحبة السيادة على سوريا وفلسطين[109].

وكما يسرد السلطان أنهم عرضوا المال عليه، وكانوا قد عرضوا ذلك عليه في السابق بشهادة هرتزل نفسه[110]، هناك أدلة مستقلة على أنهم عرضوا المال على جمال باشا أحد أركان الاتحاديين الثلاثة ولكن الصفقة لم تتم لأنه رفض إعطاءهم عهداً مكتوباً بالموافقة على مطالبهم[111]، أما المبلغ الذي يذكره السلطان وهو مائة وخمسون مليون ليرة إنجليزية ذهب، فهو حجم الديون العثمانية[112] التي سبق للصهاينة تكرار عروضهم بتسويتها إذا تحققت مطالبهم.

أي أن كل ما يقوله السلطان في رسالته للشيخ أبي الشامات يمكن العثور عليه من مصادر مستقلة وليس هناك ما يتعارض مع الوثائق الأخرى والأحداث التاريخية في شهادته الشخصية، أي ليس ثمة ما يدعو لردها.

❖ الفرق بين عهد السلطان عبد الحميد ومن بعده

في تقويمه لسياسة السلطان عبد الحميد وما اعتراها من ثغرات مقارنة بما حدث بعده يقول الأستاذ عوني فرسخ في كتابه إن التمايز بين موقف السلطان وموقف غلاة الطورانيين كيفي بسبب تناقض برنامجه القائم على الرابطة الإسلامية التي أعطت العرب مكاناً واسعاً بين أركان حكومته وبطانته،

مع برنامج الاتحاديين العنصري الذي جعل موقفهم العدائي تجاه العرب يمتد إلى الإسلام فتنتفي علاقة التناقض العدائي مع الحركة الصهيونية، "ولا خلاف أن الاتحاديين تراجعوا أكثر من مرة عن تساهلهم تجاه النشاط الصهيوني... ولكن هذا التراجع مختلف كيفياً عن مواقف عبد الحميد الثاني" فتراجع جمعية الاتحاد والترقي عن التأييد الاستراتيجي للصهيونية كان تراجعاً تكتيكياً أمام الاحتجاجات والضغوط العربية والإسلامية، أما الموقف الحميدي الاستراتيجي فهو معارض للصهيونية من حيث المبدأ وتراجعه عن ذلك كان موقفاً تكتيكياً أمام مداخلات السفراء والقناصل الأجانب[113]، أي أن التكتيك الحميدي كان استراتيجية الاتحاد والترقي وتكتيكهم كان استراتيجية السلطان عبد الحميد.

❖ تقويمات تاريخية محايدة أخرى

يرى الدكتور عبد الوهاب المسيري من مجمل الموقف العثماني أن المستوطنين الصهاينة كان معروضاً عليهم دائماً الحصول على المواطنة العثمانية والاستقرار بفلسطين بصفتهم عثمانيين وليسوا عنصراً تابعا لدولة غربية، وأن قضيتهم لم تكن قضية آلاف من المضطهدين لا وطن لهم ويبحثون عن مأوى، وإنما هي "قضية غرس عنصر بشري غريب يتحول إلى دولة ذات توجه غربي استعماري استيطاني رفض هذا الحل"[114].

ويقول الأستاذ عادل مناع إن السلطان عبد الحميد اشتهر برفضه الحازم لمساعي هرتزل السياسية، وأنه علينا ألا ننسى في المقابل استمرار الهجرة اليهودية طوال حكمه لأسباب تتعلق بالضغوط الأوروبية وفساد الإدارة العثمانية، وقد اقتنع هرتزل بعد مقابلاته مع السلطان ومقربيه بأنه لن يحصل على ما يبتغي لذا انتقل إلى المحطة التالية وهي بريطانيا[115].

ويقول الدكتور عبد العزيز محمد عوض إن السلطان عبد الحميد ظل طيلة سنوات حكمه عقبة كأداء في وجه المشاريع الصهيونية وذلك بتأثير من سياسته الإسلامية ورجاله المقربين من العرب إضافة إلى شكوكه الذاتية في النوايا الصهيونية، ولا يرى غرابة في رفض السلطان كل ما عرض عليه من

مال وتقدم اقتصادي وثقافي وغير ذلك من عروض رغم حاجة الدولة إليها، لأن الثمن المطلوب كان مستحيلاً، لأنه لا توجد حكومة متحضرة تقبل أن تمنح أشخاصاً تابعين لدول أخرى ويقطنون أقطاراً أجنبية امتيازات خاصة في أرض تتبعها ويسكنها رعاياها، كما خشي السلطان من انفصال فلسطين عن الحكم العثماني لو قام فيها ملك يهودي[116].

ويقول جورج أنطونيوس إن الجهود الصهيونية في الميدان السياسي تركزت على إقناع حكام الدولة العثمانية بمختلف الوسائل ليمنحوا اليهود مزيداً من حق الاستيطان في فلسطين، ولم تلاق تلك الجهود نجاحاً "إذ خذلها عبد الحميد دون مواربة"، أما رجال تركيا الفتاة فإنهم كانوا ميالين للإصغاء للمقترحات الصهيونية نتيجة قوة اليهود في جمعية الاتحاد والترقي، ثم وجدوا من الحكمة في النهاية أن يرفضوها بعد احتجاج النواب العرب في مجلس المبعوثان واتجاه الصهاينة للحلفاء في الحرب الكبرى[117].

ويقول الدكتور وليد الخالدي إن الحدث الفصل في الفترة الممتدة بين بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين واندلاع القتال بعد صدور قرار التقسيم (1947) هو انتقال السيادة على فلسطين من الدولة العثمانية، التي كان انهيارها زلزالاً يضاهي نكبة 1948 ونكسة 1967، إلى بريطانيا حاضنة المشروع الصهيوني[118].

ويقول الدكتور عبد العزيز محمد الشناوي الذي يُتهم كتابه بالتحيز للدولة العثمانية إن مجمل القول في مسألة الهجرة الصهيونية هو أن "الدولة العثمانية بمحاولاتها المكرورة منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين قد اقتحمت هذه المشكلة، ولكنها لم تستطع عبورها، ونجحت فقط في الحد منها، ونجحت في الحفاظ على عروبة فلسطين وعلى وحدة الصف العربي بين مسلميها ومسيحييها، ولكنها أخفقت في منع التسلل اليهودي إلى فلسطين"[119]، وهو كما نرى حكم غير متحيز، ويمكننا تفسير الإخفاق كما سيأتي بإخفاق الدول المعاصرة كبيرها وصغيرها في منع التسلل إليها إلى اليوم رغم التطور في وسائل التحكم، ويا ليت لنا بزعامات تحقق ما حققته الدولة العثمانية وفق ما سبق دون زيادة!

❖ الهجرة الصهيونية إلى الدولة العثمانية في سياقها التاريخي

يجب الإشارة في هذا المقام إلى مجموعة من الحقائق تضع الأحداث في سياقها التاريخي الذي يجب تصوره قبل أن نبالغ في وصف الإجراءات العثمانية بالعجز رغم أن نتيجتها النهائية كانت دون طموحاتنا اليوم:

1 - فلسطين قضية عثمانية: كانت قضية الهجرة إلى فلسطين قضية تمس أمن الدولة العثمانية نفسها حين كانت بلادنا كلاً واحداً يتأثر قاصيه بدانيه، وقد أشار كثير من الباحثين ورددوا القول إن السلطان عبد الحميد كان يرفض أن يختلق مشكلة جديدة في فلسطين كمشكلة لبنان أو مقدونيا[120]، حيث أدت مشاكل الأقليات إلى فتح أبواب التدخل الأجنبي، وهو أمر يمس وحدة الدولة وسلامة سيادتها وليس مجرد قضية مقاطعة نائية يمكن أن تباع، وفي ذلك يقول المؤرخ الصهيوني مايكل أورين: "كانت الدولة العثمانية تخشى الصهيونية وأي مجهودات ومحاولات تبذل لتفكيك الإمبراطورية، ولها كل الحق في ذلك، لذلك وضعت قيوداً تعسفية متشددة على هجرة اليهود إلى فلسطين"[121]، ويقول المؤرخ ستانفورد شو إن السلطان عبد الحميد كان يعرف بالضبط ما الذي يريده الصهاينة وأنهم يسعون لإقامة حكومة مستقلة في فلسطين تكون مدخلاً لمزيد من النفوذ السياسي الغربي في الدولة العثمانية، ولهذا استنتج من تقارير سفرائه أن الصهيونية تهديد لموقف الدولة العثمانية في فلسطين ونتيجة لذلك قيدت السلطات العثمانية بشدة النشاط الاستيطاني اليهودي هناك بعدة إجراءات[122]، وفي هذا الموضوع يقول مؤرخ صهيوني بارز: "لقد بذل هرتسل على مر عدة سنوات جهوداً كبيرة من أجل إقناع السلطان العثماني وحكومته بأن يمنحوا اليهود حق الامتياز على أرض فلسطين، فقد سافر أكثر من مرة إلى اسطنبول والتقى بالساسة وكبار الموظفين وصغارهم والوسطاء في معظم الأحوال، وتكلم ووعد الأتراك بتغطية الديْن القومي الكبير عندهم، وحاول قدر استطاعته الإقناع والرشوة لكن بدون فائدة، فالسلطان العثماني لم يرغب في أن يضم للمشاكل القومية التي هددت بتفتيت مملكته، المشكلة اليهودية في فلسطين"[123].

فتقصير الدولة العثمانية في هذه القضية كان في نظرها تقصيراً في حق

نفسها، وهو أمر لا يتصور حدوثه، وليس مجرد تقصير في واجباتها تجاه العنصر العربي "المسكين" كما يدعي بعض من يسقطون واقع التجزئة المعاصرة على واقع ماض كانت فيه أمتنا جسداً واحداً لا تفرقه القوميات والوطنيات وبقية التقسيمات، وإذا أصيب فيه عضو تألم أعضاؤه الآخرون أيضاً، ومن هنا كان الهجوم على الموقف العثماني في هذه القضية يستلزم الادعاء أن العثمانيين طعنوا أنفسهم بأيديهم وهم يعلمون، وهو ما لا يستقيم.

2 - ضآلة عدد المهاجرين ونسبتهم: يقول الدكتور عبد الوهاب المسيري رحمه الله في موسوعته النفيسة إن عدد اليهود الذين هجروا روسيا وبولندا ورومانيا والنمسا منذ بداية الهجرة الكثيفة (1882)إلى بداية الحرب الكبرى (1914) بلغ أربعة ملايين نسمة[124]، وعموما يقول المؤرخ هنري لورنس إنه "لم يحدث قط أن كان الإنسان حراً في الانتقال في العالم بالدرجة التي كان بها حراً في عمل ذلك بين عامي 1880 و1914"[125]، أي أن نسبة الهجرة إلى فلسطين إلى الهجرة اليهودية عموماً لا تتجاوز واحداً ونصف في المائة حتى لو زدنا عدد المهاجرين إلى ستين ألفاً وليس خمسين ألفاً فقط، ولو أخذنا بأرقام الدكتور حلاق التي تقل عن الأربعة ملايين فإن النسبة تقترب من الاثنين ونصف في المائة فقط[126]، أي أن نسبة الهجرة إلى فلسطين كانت منخفضة جداً مقارنة ببقية بلدان الهجرة كالولايات المتحدة وكندا والأرجنتين، ولهذا يقول المؤرخ لورنس إن الهجرة والاستيطان اليهوديين إلى المشرق العثماني في فترة الهجرة الأولى 1882-1904 تظل "واقعاً هامشياً نسبياً" في تطور فلسطين[127]، ووفقاً للموسوعة اليهودية فإنه رغم كون الهجرة اليهودية في الثلاثين سنة من الحكم العثماني التي أعقبت الاضطهاد القيصري أكبر حجماً من الهجرة اليهودية في الثلاثين سنة من الانتداب البريطاني والتي تضمنت الاضطهاد النازي، فقد كانت الهجرة إلى فلسطين في الثلاثين سنة العثمانية أقل حجماً (70 ألفاً) ونسبة (3%) بكثير من حجم (485 ألفاً) ونسبة (30%) الهجرة إليها في الثلاثين سنة البريطانية من مجموع الهجرات اليهودية الكلية في تلك الفترة[128]، وهو ما يوضح الفرق بين البيئة المعادية والبيئة المرحبة بهذه الهجرة في وقت لم يكن فيه من الممكن ضبط الهجرة غير الشرعية حتى اليوم، ومن أسباب تلك الأرقام

والنسب الضئيلة من مجموع الهجرات القيود التي فرضتها الدولة العثمانية على الهجرة الصهيونية إليها كما تبين الحقيقة التالية.

3 - البيئة العثمانية الطاردة: لم يستقر كل اليهود المهاجرين إلى فلسطين فيها، ويقدر الدكتور عوض عدد المهاجرين الإجمالي في الفترة بين بداية الهجرة واندلاع الحرب الكبرى بأكثر من مائة ألف مهاجر "خرج نصفهم ثانية بعد إقامة قصيرة بسبب صعوبة الظروف المحلية والإجراءات التي اتخذتها السلطات العثمانية لمنع الهجرة إلى فلسطين"[129].

4 - معضلة الهجرة غير الشرعية في العالم: لم تكن الدولة العثمانية وحدها التي تعاني من عدم إحكام قبضتها على مجالها في مسألة الهجرة، ويقدر الدكتور المسيري عدد يهود دولة كبرى ذات إمكانات تقنية أوسع هي إنجلترا في سنة 1853 بنحو 25 ألفا، وفي سنة 1880 بنحو ستين ألفا، ثم وصل العدد إلى 242 ألفا عام 1910: أي بزيادة نحو عشرة أضعاف خلال ستين عاما في مجتمع متجانس مثل المجتمع الإنجليزي" ثم وصل العدد سنة 1914 إلى ما بين 250-300 ألف "رغم صدور تشريعات تحد من هجرتهم"[130]، وبعملية حساب بسيطة نرى أن عدد اليهود الذين دخلوا بريطانيا في الفترة بين 1880-1914 رغم عوائق البحر والطرد الاجتماعي والقانوني وصل إلى أكثر من ثلاثة أضعاف من تسربوا إلى فلسطين رغم ضعف الإمكانات العثمانية مقارنة بإمكانات بريطانيا، كما أن نسبة المهاجرين إلى فلسطين في حدود الهجرة الثانية (1901-1914) وهي 1,9% انخفضت عن نسبتهم في حدود الهجرة الأولى (1881-1900) وهي 3,3% رغم أن الرقم المطلق كان أكبر، ولكنه كان خاضعاً لسيل الهجرة المتدفق المتزايد مع الزمن، ومع ذلك فإنه اتجه نحو التضاؤل في فلسطين[131]، ومازالت الهجرة غير الشرعية تؤلف كابوساً للدول الكبرى حتى في أيامنا هذه التي تطورت فيها وسائل التحكم والاتصال.

5 - مشاركة شعب فلسطين في توجيه السياسة العثمانية لصالحه: كان للاحتجاجات الشعبية الفلسطينية دور مهم في توجيه السياسة العثمانية الرافضة للاستيطان اليهودي في فلسطين، وفي هذه يقول المؤرخ شو: "إن قدراً كبيراً

من موقف السلطان السلبي من خطة هرتزل أتى من الاحتجاجات العنيفة على الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين والتي كانت تصل قصره من السكان غير اليهود"[132]، ويقول أيضاً إن العثمانيين كانوا "تحت ضغط كبير من سكان فلسطين المسيحيين والمسلمين في سبيل عدم إدخال مهاجرين جدد وترحيل من أتوا في السابق"[133]، ويجب أن نتذكر أن هذه الضغوط والاستجابة التي نتجت عنها حدثت في دولة طالما نعتت بالاستبداد وفي عهد وصف بأنه قمة هذا الاستبداد المطلق ولكننا في الحقيقة نرى هنا دوراً شعبياً في الأنحاء القاصية يؤثر على مركز الدولة بما لا يتفق مع تلك الصفات الاستبدادية ومبالغاتها، ويؤكد الدكتور حلاق هذه الحقيقة بالقول إنه "كان لردود الفعل العربية الأثر الواضح في إصدار مجموعة من القرارات والقوانين العثمانية الخاصة بمنع المهاجرين اليهود من الاستيطان في فلسطين"، ويقدم أمثلة من العهدين الحميدي والدستوري ما يؤدي إلى "دحض الاتهامات الصهيونية القائلة إن الفلسطينيين لم يكونوا يؤثرون في مجريات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل الدولة العثمانية، فالواقع يثبت غير ذلك تماماً فالأمر لم يقتصر على استمتاع المواطنين العرب-ومنهم الفلسطينيون-بحقوق معينة لاسيما فيما يتعلق بالتمثيل النيابي، بل قد اشتركوا فعليا في إدارة البلاد..."[134].

6 - المفارقة التاريخية في اتهام الدولة العثمانية: علينا أن ننظر إلى الخطر الصهيوني وفق حجمه في ذلك الزمن وإلا فإننا سنخرج بأحكام تعسفية وغير تاريخية حينما نرى على سبيل المثال زعيماً وطنياً مصرياً كبيراً ومعادياً للاستعمار بشدة مثل مصطفى كامل باشا يجتمع مع هرتزل مرتين[135] ويثني على إخلاص اليهود للدولة العثمانية وهدوئهم مقابل الاضطرابات التي كان يثيرها عناصر أخرى في الدولة، ويصور حالهم كما كان آنذاك قائلا: "وهاهم اليهود لا يثورون ولا يهيجون ولا يشتكون ولا يتألمون بل يحمدون الدولة ليلاً ونهاراً في السراء والضراء ويسبحون في كل آونة بنعمها عليهم وحسن رعايتها لهم، وما ذلك إلا لأنه لا يوجد في الدول الأوروبية دولة تدعي الدفاع عنهم والعمل لمصالحهم فهم ليسوا بآلات في الدولة ضد الدولة بل هم يعرفون من أنفسهم أنهم عثمانيون ممتعون بكل الحقوق العثمانية، وأما

العناصر التي كالأرمن تستعملها بعض الدول كإنكلترا فهي تثور بعوامل الدين ودسائس دينية»[136]، وبالطبع لو عاش ذلك الزعيم في زمننا لما أقدم على هذا التصرف ولكن في زمنه كانت الصهيونية شيئاً مختلفاً ومحصوراً في منظمة سياسية وكان زعيمها مجرد صحفي بارز يمكن كسبه إلى جانب قضايانا ليتبناها إعلامياً، وليس رئيس دولة عدوانية تحتل بلادنا وتشرد أهلنا وتؤلب العالم علينا، والباشا لم يدع إلى زيادة الهجرة واستقبالها كما فعل غيره من زعماء العروبة، وكل ما قاله يندرج في ظروف طبيعية في زمنها كما هو حال كل من تعامل مع هذه الظاهرة بحجمها يومذاك، فنلاحظ مثلا أنها لم تأخذ حيزاً كبيراً في مذكرات السلطان عبد الحميد رغم رفضه إياها، خلافاً لظواهر ألحت كثيراً في زمنه كالقضية الأرمنية أو التآمر البريطاني أو معارضة تركيا الفتاة أو العلاقات مع ألمانيا وغير ذلك، وهذا الوضع يختلف عمن رحبوا بالهجرة اليهودية وأرادوا لها أن تتضخم أو باعوا لها أملاكهم أو عملوا وسطاء لتجارها لتأخذ حيزاً أكثر مما كانت فيه.

ومن العجيب أن يسترسل أصحاب الأحكام غير التاريخية في اتهاماتهم فيجعلون العثمانيين «أول من فتح أبواب الشرق على مصراعيها للمهاجرين من اليهود من أوروبا»[137] وذلك لأنهم استقبلوا اللاجئين من الاضطهاد الأوروبي بعد سقوط الأندلس في القرنين الخامس عشر والسادس عشر في زمن يختلف جذريا عن زمننا، والعجيب أن أصحاب هذه الاتهامات يبشرون بالتعايش مع الكيان الصهيوني ويقبلون بالسلام الأمريكي (!)، بل إن هناك من سحب الاتهام ليوجهه إلى السلطان صلاح الدين الأيوبي نفسه لأنه فتح القدس «للاستيطان اليهودي»[138]، ونسي المتهِم أن ذلك الزمن الذي تسلط فيه الخطر الأوروبي الإفرنجي المعادي لليهود على فلسطين يختلف عن زمننا الذي أصبح فيه الصهاينة اليهود أداة للخطر الغربي، وما أظن أنه كان مطلوباً من السلطان أن يتنبأ بما سيحدث بعد ثمانمائة سنة، وفي وقت يرحب بعض أصحاب هذه التهم بالاستيطان الصهيوني الحديث أو يؤيدون أنظمة معاصرة تسلم بوجود الدولة الصهيونية يلومون العثمانيين والأيوبيين على سياسة لا علاقة لها بما حدث بعد مئات أو عشرات السنين على الأقل، وهو ربط غير تاريخي يسمى مفارقة تاريخية تشبه مفارقة أخرى أسقطت تطورات حديثة جداً

على الماضي وانتقدت السلطان سليم الأول العثماني الذي عاش في بداية القرن السادس عشر-أي قبل خمسمائة سنة- لأن حكمه لم يكن برلمانياً (!)، وذلك كما ينقل الدكتور عبد العزيز الشناوي[139]، ويصف الدكتور عبد الوهاب المسيري هذه النزعة عند بعض العلمانيين والمستنيرين العرب الذين يطبقون منهج النقد على التراث الإسلامي وحده دون الحضارة الغربية بأنهم لم يستفيدوا من هذه الحضارة بما فيه الكفاية وأصبح تعاملهم مع تراث الإسلام "مسألة ثأر وحسابات يجب أن تصفى"[140].

7 - التدخل الأجنبي هو العامل الحاسم في استدعاء المقاومة: رغم تدخل القناصل لحماية اليهود أحياناً كما سبق ذكره، فقد كان هناك من الأقليات من استحوذ على التأييد الأجنبي أكثر من اليهود آنذاك، وفي ذلك يقول المؤرخ الصهيوني مايكل أورين إن القوى الأوروبية لم تظهر الميل والاستعداد للتدخل لصالح اليهود كتدخل الولايات المتحدة لصالحهم في ذلك الوقت[141]، وقد أشار الزعيم مصطفى كامل في كلامه السابق إلى نقطة مهمة وهي أن اليهود في الدولة العثمانية في ذلك الزمن لم يكونوا تحت رعاية دولة أوروبية كالرعاية التي كانت تسبغ على الأقليات الأخرى التي سببت الأذى للدولة، ومن ثم اتجه اهتمام العثمانيين إلى درء أخطارها أكثر من الخطر اليهودي الذي كان خافتاً في تلك الفترة، وهو ما يمكن أن نلاحظه في مذكرات السلطان عبد الحميد الذي عاصر الأحداث واحتل التدخل الأجنبي معظم كتابته، ولم يكن لليهود إلا جانب محدود بصفتهم خطراً جزئياً، ونجد اليوم كثيراً من المؤرخين يكتبون في التاريخ العثماني وتاريخ العهد الحميدي ولا يتطرقون قط للمسألة اليهودية ومساعي هرتزل[142]، وهو ما يؤكد هامشيتها في ذلك الزمن.

ومما يؤكد تلك الأهمية لعامل التدخل الخارجي أنه عندما ارتبطت هجرة يهودية بذلك العامل الأجنبي فإن الدولة سرعان ما عملت على إجلائها فوراً كما حدث عندما "ازداد اهتمام الدولة العثمانية بشبه جزيرة سيناء في عام 1890 عندما زار مصر رجل إسرائيلي (أي يهودي) يدعى بول فريدمان، الذي اتصل بسلطات الاحتلال البريطاني في البلاد وأبلغها بنيته على الهجرة إلى

سواحل الخليج، ولم تمانع تلك السلطات، وفي أواخر العام الثاني 1891 عاد فريدمان مع عشرين من اليهود الألمان والروس ونزلوا جميعاً على ساحل الخليج، ونتج عن ذلك أن نبهت الصحف المصرية إلى الخطر القادم من أوروبا، كما أن فريدمان وجماعته لم يحسنوا معاملة الأهالي هناك واشتروا أرضاً في ناحية المويلح مع أن قوانين الدولة العثمانية كانت لا تبيح بيع الأرض للأجانب في شبه جزيرة العرب، وأثار هذا الأمر الحكومة العثمانية التي لم تكتف بطرد فريدمان وجماعته من المنطقة، وإنما انتهز السلطان عبد الحميد الثاني فرصة وفاة الخديو توفيق في أوائل عام 1892 لاقتطاع شبه جزيرة سيناء وضمها إلى الأراضي العثمانية.. (و)استجاب الخديو عباس لمطالب الدولة العثمانية فصدر قرار في 16 فبراير عام 1892 من مجلس الوزراء المصري يقضي بالتخلي عن العقبة وما حولها جنوباً من شبه جزيرة سيناء إلى الدولة العثمانية"[143]، وتشير الدكتورة خيرية قاسمية إلى أهمية العامل الفلسطيني في موقف الدولة العثمانية إذ أن مشروع فريدمان أثار الشكوك لدى السلطان بأن اليهود المتوطنين خارج حدود السلطنة سيستخدمون هذا المكان نقطة انطلاق إلى إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين (ص 17)، ولهذا تم التصدي له.

8 - هامشية الصهاينة في المجتمع الفلسطيني العثماني: يقول المؤرخ اليهودي المعارض إيلان بابه في معرض تقويم تطور الاستيطان الصهيوني إن المجتمع الفلسطيني الريفي لم يشعر بآثار الصهيونية إلا بعد الحرب الكبرى الأولى (1914-1918)رغم إحساس بعض القيادات المحلية بهذا الخطر منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر، وإن الصهيونية كانت زوبعة في فنجان لمعظم السكان الفلسطينيين، فقد كانت المستعمرات قليلة، وقلة من القرى احتكت بها، ولم يكن قبل الحرب والحملات الكبرى لشراء الأراضي أن شهد الفلاح الفلسطيني أحداثا ستغير حياته جذريا[144]، بل وجدنا من يرى (1912) أن الصهيونية جلبت التقدم لفلسطين وأنها في صالح أبناء البلد[145]، ومن لم يدرك عداوة الانتداب البريطاني من الزعماء إلا متأخراً، وعُدت ثورة الشيخ عز الدين القسام (1935) إدراكاً مبكراً لحقيقة بريطانيا مع أن الوقت كان متأخراً في حسابات إنجاز المشروع الصهيوني، وهناك من تورطوا في بيع

الأراضي والسمسرة لصالح الصهاينة مع كونهم من الوجهاء، ولم يكن أصحاب تلك الرؤية وهذه الممارسات يدركون أبعاد ما أدركه غيرهم منذ البداية ومن المؤكد أنهم لم يكونوا يساعدون ويثنون على من سيطردهم من بلادهم بعد قليل، أو من يخطط في أفضل الأحوال لجعلهم أقلية غريبة فيها.

9 - تنازع التيارات اليهودية في فلسطين وعدم اتحادها في ظل الصهيونية: ومن ضمن ظروف ذلك الزمن أن يهود فلسطين لم يكونوا كتلة واحدة ظاهرة الخطر، بل ساد الاختلاف والصراع بل الحروب الصغيرة فيما بينهم كما يقول المؤرخ اليهودي إيلان بابه، فقد كان اليهود الموجودون قبل الهجرة يختلفون عن الصهاينة القادمين، إذ لم يكونوا يعتنقون أفكارا ثورية، ويشعرون بالأمان في ظل التنظيمات الخيرية التي طبقتها الدولة العثمانية وساوت بها بين مواطنيها، وقد ازدهرت معيشتهم في ظل السلطان عبد الحميد ثم تحت حكم جمعية الاتحاد والترقي، وكانوا ينظرون إلى الصهيونية بصفتها هرطقة تهدد الأخلاق اليهودية بتبنيها العلمانية التي تسبب الانحطاط الأخلاقي للمهاجرين كما رآهم هؤلاء المواطنون القدامى[146]، وعن توزيع نسب الحضور بين اليهود القدامى والوافدين يقول مؤرخ صهيوني إنه في سنة 1899مثلاً كان عدد اليهود في فلسطين خمسين ألفاً يسكن ثلثاهم في القدس "ويعتبرون جميعهم من الاستيطان القديم"[147]، وهو ما ينبئ بضآلة حجم الاستيطان الصهيوني، وهو ما يؤكده المؤرخ ستانفورد شو بقوله إنه مع الازدهار الكبير الذي شهده اليهود العثمانيون في زمن السلطان عبد الحميد، لم يشهد الصهاينة سوى قليل من الدعم إلا بين المهاجرين الأشكناز من شرق ووسط أوروبا[148]، وينقل عن تقرير لمترجم القنصلية البريطانية العامة في بغداد سنة 1910 أن الدولة العثمانية تعد اليهود مخلصين جداً للسلطان وقد وضعت ثقتها فيهم، كما أن اليهود في بغداد يحملون مشاعر العرفان بالجميل للحكومة العثمانية منذ هجرة أشقائهم من إسبانيا إلى آسيا الصغرى قبل مئات السنين، وأن المجتمع اليهودي مهتم بالتعاون مع الدولة من أجل تطويرها[149]، وهو ما يؤكد كلام الزعيم المصري مصطفى كامل باشا الذي مر ذكره، كما يقول شو إنه عندما تدفقت الهجرة اليهودية على الدولة العثمانية نتيجة حروب البلقان (1912-1913)عدلت الحاخامية العثمانية معارضتها

للهجرة إلى فلسطين، وذلك كي لا يزاحم المهاجرون المقيمين في معيشتهم في استانبول ولكنها عملت على انتزاع قضية الاستيطان من أيدي الانفصاليين الصهاينة لصالح الولاء للدولة العثمانية والبقاء تحت سلطتها تجنباً لإغضاب المسلمين[150]، ولهذا لا يمكننا عند سرد الأرقام أن نجعل كل اليهود في فلسطين في خانة الصهيونية كجبهة خطرة وموحدة ونحن مازلنا في ظل دولة حاكمة غير يهودية.

ومع ذلك فإن المؤرخ مايكل أورين يقول إن السلطات التركية لم تكن تفرق بين الجالية اليهودية القديمة والجالية الجديدة من الصهاينة، وكانت تظن أن كل اليهود يتآمرون للانفصال عن الدولة العثمانية ويخططون لتكوين دولة مستقلة، لذلك عمل الباب العالي على تقليص هجرة اليهود وشرائهم الأراضي في فلسطين مما عدته الولايات المتحدة سياسات عنصرية، وأن هذه السياسات المعادية لليهود استمرت إلى قيام الحرب الكبرى الأولى (1914)[151]، وإن لوم الدولة العثمانية لأنها لم تزود فلسطين بالكوادر الإدارية والعسكرية أيضاً اللازمة لتطبيق القيود على الهجرة[152] لم يكن من الأحكام التاريخية لأنه يطالب العثمانيين في ظرف الضعف والتراجع العام بصرف انتباههم عن الجبهات الساخنة التي كانت مفتوحة ضدهم آنذاك في قبرص ومصر والسودان وتونس والجزائر والجزيرة العربية والبلقان والقوقاز وكانت الطعنات تأتيهم من قبلها من كل من حولهم، وأن يركزوا جهدهم في جبهة فلسطين الهادئة نسبياً والتي لم تشتعل إلا في حقبة لاحقة، وهذا تجاوز لطبيعة التاريخ والبشر.

10 - السيادة السياسية هي العامل الحاسم في السيطرة على فلسطين:

هذا الحكم غير اليهودي الذي كانت فلسطين في ظله جعل من السيطرة على عدد اليهود تابعة لقرار سياسي في أية لحظة خطر، كما حدث بعد اندلاع الحرب الكبرى وتصنيف الصهاينة في خانة الدول المعادية للعثمانيين مما أدى إلى خروج أعداد كبرى منهم من فلسطين وصلت في بعض المراجع إلى نصف اليهود فيها[153] وتقول بعض المراجع أنه لم يتبق من 85 ألفا عند بداية الحرب إلا 56 ألفا[154] أو 60 ألفا في نهايتها في مراجع أخرى[155]، وهو

ما يقل عن يهود مدينة سالونيك وحدها، وعموما لا خلاف بين عدد كبير من المؤرخين على حدوث خروج يهودي جماعي بلغ عدد أفراده آلافاً عديدة في تلك الفترة، وفي هذه اللحظة كانت الأحداث مفتوحة على احتمالات عديدة ولم يكن تأسيس الوطن القومي مساراً حتمياً آنذاك، ولكن تسهيلات الحكم البريطاني جعلت العدد يتضاعف ثلاث مرات في عشر سنوات صنعت ضعفي ما صنعته أكثر من ثلاث عقود من الهجرة غير المجدية زمن العثمانيين فوصل عدد اليهود إلى 160 ألفاً في سنة 1928[156]، وهذه هي البيئة المؤاتية للهجرة، ومن هنا يمكن القول إن مشاركة غير العثمانيين في صناعة الأحداث بعد انتهاء العهد العثماني هو الذي جعل الموقف العثماني ليس بمستوى الطموح في نظرنا اليوم[157] فلو اقتصر تطور هذه الأحداث على استمرار العهد العثماني لطويت صفحة الهجرة الصهيونية دون نتائج كارثية حتى في ظل تنازلات طلعت باشا سنة 1918 التي يقومها الدكتور المسيري تقويماً ليس في صالح الصهيونية لأن العثمانيين "لم يتحمسوا قط للمشروع الصهيوني، بل كانوا يرونه جزءاً من المحاولة الغربية لتفتيت حكمهم ودولتهم" وكانت خطوتهم الأخيرة اضطرارية[158]، وقد أفشل العثمانيون محاولات استيطانية أوروبية وأمريكية أثقل وزناً سياسياً من الاستيطان الصهيوني إذ كانت تقف خلفها دول عظمى كبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وحتى حليفة العثمانيين ألمانيا وذلك كما جاء تفصيله في دراسة سابقة (الأثر الاقتصادي للتغريب الرأسمالي على المجتمع العثماني: التحدي والاستجابة)، وكما رأينا أن نتائج الهجرة اليهودية في زمن الحرب كانت سلبية والتجمع اليهودي متجهاً نحو الاضمحلال.

11 - تقويم صهيوني معاصر للإجراءات العثمانية: وفي تقويم يهودي معاصر للأحداث يرى رائد الصهيونية الروحية آحاد هاعام (1856-1927) بعد زيارة للاستيطان اليهودي في فلسطين سنة 1890 أن الأتراك عقبة أمام تحقيق المشروع الصهيوني السياسي، وأنه رغم قوة نفوذ البقشيش التي لا يقاومها أعظم رجال الدولة، فإنهم سينفذون واجبهم بأمانة وإخلاص بسبب اهتمامهم بالأراضي المقدسة، وأنه لا يجب الاستهانة بمشاعرهم ولن يستطيع شيء التأثير عليهم، وهم يعارضون الاستيطان اليهودي في فلسطين وتزداد

معارضتهم كلما زاد عدد المهاجرين، وأن الإفراط في الاعتماد على القناصل الأجانب سيكون له تأثير عكسي(159).

12 - المفاوضات العثمانية "الرجعية" والمفاوضات "التقدمية" المعاصرة: أخذ البعض على السلطان عبد الحميد دخوله في مفاوضات مع هرتزل ومنحه وساماً رفيعاً واستنتجوا أنه كان مستعداً للبيع، وهو ما تبين النتائج العملية عدم دقته، ويا ليت جميع مفاوضاتنا تسير في نفس المسار الذي سار فيه السلطان وتخرج بنفس النتيجة الصلبة في مواجهة جشع الأعداء وصلفهم، فليس في فكرة التفاوض ما يشين وبخاصة لو كان صاحب الحق يعرف ما يريد ولا يخضع حقوقه لأهواء أعدائه، والعجيب أن يأتي النقد ضد السلطان من أقلام تقدمية تدافع باستماتة عن أنظمة عربية ثورية لم تخرج غالبيتها الساحقة عن القبول بفكرة "الشرعية الدولية" التي تقر وجود الكيان الصهيوني، كما أن الكثير من هذه الأنظمة دخلت في فترات من المفاوضات مع هذا الكيان على أساس القبول بوجوده في حدود 1967، فأي الفريقين: العثماني أم التقدمي، أحق بالنقد والتوبيخ؟

أما الوسام فهو مسألة دبلوماسية كان القصد منها الحصول على مكاسب من هرتزل الصحفي، ويجب أن نتذكر دائماً أنه كان مجرد صحفي وليس قائداً عسكرياً صهيونياً ارتكب مجازر كبرى، والسلطان كان يأمل أن يستفيد من إمكاناته الصحفية والمالية كما مر، وذلك كما فعل مع غيره من السياسيين الذين كان يرجو استمالتهم ووقف بعضهم ضده في نهاية المطاف بشكل صريح كما فعل شيخ الكويت مبارك الصباح الذي انحاز إلى الجانب البريطاني بعد حصوله على وسام مشابه من السلطان وكذلك القول في الشريف حسين أمير مكة الذي وقف ضد الدولة العثمانية أيضاً، بل إننا نجد المؤرخ جون هاسلب الذي أطلق على السلطان عبد الحميد لقب السلطان الأحمر يضع الهدايا التي حصل عليها هرتزل من السلطان بصفتها دليلاً على فشل هرتزل في تحقيق مشروعه الصهيوني: "ترك الدكتور هرزل القسطنطينية مصحوباً بعلبة للتبغ غنية بالأحجار الكريمة، وهي التذكار الوحيد الذي حصل عليه من تلك الزيارة التي كادت أن تغير مجرى التاريخ"(160)، أي أن من

جاء يطلب وطناً حصل على علبة تبغ فقط، فيا ليت مفاوضاتنا المعاصرة تحتفظ بحقوقنا في بلادنا وتصرف الطامعين عنها بعلب تبغ ثمينة كهذه.

ولهذا فإن الاستناد إلى عبارة قالها السلطان هنا أو هناك أثناء مفاوضته لا يبين موقفه الحقيقي والنهائي، والتردد من طبيعة الإنسان أمام أي خيار متعدد لاسيما حين وجود الإغراءات الكبرى التي لا يتردد أمامها سوى أهل المبادئ ولا يرفضها سوى العظماء، أما البشر العاديون فيتبعون أهواءهم بلا تردد، والعبرة بالنهايات وليس بالميول العابرة التي لا يخلو منها بشر، ومن يرفض السقوط رغم كونه "ميالاً" إلى الإغراءات أفضل ممن لا يسقط لأنه لا يميل إليها، ومجاهدة النفس من عناوين السمو في الأخلاق، فمن الغريب أن يسند موقف الرفض إلى البطانة المحيطة بالسلطان مع التلميح إلى موافقته على المشروع الصهيوني لولا رجاله المقربين (والمقصود هنا هو الشيخ أبو الهدى الصيادي الذي أشبعه التاريخ ذماً وشبه دوره بدور راسبوتين في روسيا القيصرية ثم نكتشف هنا أنه من أشار على السلطان برفض مشروع هرتزل)[161]، وهذا ما يتناقض مع الصورة التي رسمها التاريخ للسلطان بصفته مستبداً برأيه ومتفرداً في السلطة وضد المشاركة فلماذا عندما قام بعمل محمود حاول البعض نزع الشرف منه وإلصاقه بغيره كأبي الهدى والذي مع ذلك لا تصلح حسنات الثقلين لإقناع مؤرخي الغرب والتغريب بأن له فضيلة فكيف يكون حاله حين يعيق المشروع الصهيوني، وإلقاء الأعباء هذا لم يحدث في أحداث أخرى استقر اللوم فيها على السلطان ونُسي دور الرجال المحيطين به مثل قضية عزل الخديو إسماعيل والتي تولاها الصدر الأعظم والمصلح المعروف خير الدين التونسي، فإما أن السلطان كان مستبداً وعليه يجب أن تنسب الأفعال إليه بحلوها ومرها أو أنه لم يكن مستبداً وكان يصغي لمشورة غيره، وفي قضية فلسطين يكون السلطان رابحاً أياً كان الاختيار ويكون منتقدوه هم الخاسرين في الحالتين، لأن من تتغلب "مطامحه الروحية" على "تكالبه الدائم على جمع الأموال"[162] لا يكون شخصاً شريراً كما أراد الاستشراق أن يوحي لنا.

13 - ماذا حققت الصهيونية في ظل الدولة العثمانية: يقوّم الدكتور

عوض إنجازات الحركة الصهيونية حتى سنة 1907 بالقول إنها لم تحقق نجاحاً عملياً كبيراً بعد عشر سنوات من تأسيسها، ولم تخط خطوات كبيرة لدفع عملية الاستيطان إلى الأمام، وفي المجال السياسي كانت جهودها أقل نجاحاً فقد فشلت الحركة في الحصول على تسهيلات حكومية أو ضمانات دولية، ومع بداية الحرب الكبرى "لم تحقق الصهيونية غير نجاح محدود"، ولهذا تخلى الصهاينة عن مشروع البراءة لفترة وتبنوا الحل التسللي البطيء إلى أرض فلسطين لعل ذلك يكوّن ضغطاً على السلطات الحاكمة لو زاد عددهم، ولكنهم عادوا إلى البحث عن التأييد الدولي الذي نتج عنه وعد بلفور والتبني البريطاني لهم في صك الانتداب.

14 - السلطان عبد الحميد لا يأبه بأسطورة الهيمنة اليهودية العالمية التي أخضعت ساسة العالم: جاء رفض السلطان عبد الحميد للعروض اليهودية في زمن تهافتت فيه قوى عظمى على كسب التأييد اليهودي، لا لاستخدام اليهود مجرد أدوات لحراسة المصالح الغربية في الشرق وحسب، ولا لمجرد التخلص من الفائض السكاني اليهودي أيضاً، بل للحصول على مكاسب من النفوذ اليهودي المالي والسياسي الذي راجت أسطورته آنذاك ودفعت دولاً كبرى لإصدار ما سماه الدكتور المسيري وعوداً بلفورية، أي وعوداً على غرار وعد بلفور بتأييد الأطماع الصهيونية، وكان ذلك قبل صدور الوعد الأخير، ومن الدول التي أقدمت على هذا ألمانيا التي رأى قيصرها سنة 1898 أن بلاده "ستستفيد غاية الاستفادة لأن رأس المال اليهودي العالمي، بكل خطورته، سينظر بعين العرفان إلى ألمانيا"، رغم ما في التعامل مع "قتلة المسيح" من صدمة للشعب الألماني[163]، ثم تنافست كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا أثناء الحرب الكبرى لاكتساب ود اليهود بأقصى جهدها لتحقيق الانتصار، وقامت فرنسا بإصدار تصريح كامبو في 4 يونيو 1917 بالعطف على الأماني الصهيونية قبل أشهر معدودة من صدور وعد بلفور في 2 نوفمبر 1917[164] الذي استهدف استجداء العطف اليهودي الأمريكي لجر الدعم الأمريكي لمجهود الحلفاء الحربي، واستجداء الدعم اليهودي الروسي للضغط على حكومة الثورة البلشفية للاستمرار في الحرب، وهو التصريح الذي أيدته فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة[165]، وسبقه وتبعه أيضاً تصريح من ألمانيا

بتأييد أماني الصهاينة والهجرة غير المقيدة إلى فلسطين وذلك بعدما أعطى طلعت باشا الصدر الأعظم العثماني الضوء الأخضر لألمانيا وأصدر تصريحاً يتعهد فيه بتحقيق أماني اليهود في فلسطين ويكفل رضاهم التام ونسق مع النائب اليهودي قراصو لإنشاء شركة تتولى تطبيق الحكم الذاتي حيث يقيم اليهود، وأصدر أيضاً تصريحاً مماثلاً لوعد بلفور في يوليو 1918 كما مر، وكان ذلك بسبب تدهور الوضع العسكري على جبهات القتال وفقدان معظم فلسطين واعتقاد الدولة العثمانية التي يحكمها الاتحاديون أن الاستجابة لمطالب الصهاينة قد يحسن موقفهم في مؤتمر الصلح[166]، وهو نفس الهدف الذي سعى إليه العرب أيضاً عندما سعى الأمير فيصل بن الحسين، بإيعاز من الجنرال اللنبي، للاتفاق مع الصهيونية ضد "الخطر الذي تتعرض له المصالح اليهودية والعربية من جراء السياسة الفرنسية" التي يعادي العرب انتدابها على سوريا ويرفض الصهاينة سيطرتها على فلسطين[167].

15 - الخديو السابق يبيع فلسطين من أجل راتبه من بريطانيا: وممن تبنى مطالب الصهاينة في فلسطين طمعا في استغلال نفوذهم لصالحه، الخديو السابق عباس حلمي الثاني الذي كان البريطانيون قد عزلوه عن العرش سنة 1914 بسبب مواقفه المناوئة للاحتلال في مصر، فكان ممنوعاً من دخول بريطانيا، وقامت الحكومة المصرية ببيع أملاكه بأسعار زهيدة، ولكن يبدو أن أمراً بدا له في سنة 1930، فبعد تدخل اليهود لإصلاح علاقته بالإنجليز مقابل تأييد الصهيونية، سافر إلى لندن وتدخلت بريطانيا لدى الحكومة المصرية لتعويضه عن خسائره، فأصبحت تدفع له راتباً سنوياً قدره ثلاثون ألف جنيه، واتخذ الخديو السابق موقفاً جديداً دعا فيه أهل فلسطين إلى التصالح مع اليهود والنزوح إلى شرق الأردن وترك فلسطين للصهيونية التي لا قبل لهم بمقاومتها، وحاول الخديو في هذا الإطار الضغط على الأمير شكيب أرسلان بما له من حضور فاعل في الساحة العربية والإسلامية ليتخذ موقفاً مشابهاً ويسعى لإقناع زعماء فلسطين بموقف الخديو الذي استغل الضائقة المالية التي كان يمر الأمير بها وهدده بقطع الراتب الذي يقدمه له شهرياً وهو ثلاثون جنيهاً، ولكن أمير البيان استهجن موقف الخديو وعنفه متسائلاً كيف يقوم أمير مسلم بالسعي لإخراج المسلمين من فلسطين، "أبهذه المبادئ يرجو أفندينا أن

يكون له شأن في بلاد الإسلام؟" وقطع علاقته به ولم يبال بانقطاع الراتب ولم يستجب للوساطات التي بعثها الخديو في سبيل إعادة العلاقة معه[168].

16 - تقويم الإجراءات العثمانية بين حسرة شعب فلسطين وعداء الانتداب البريطاني: يمكننا قياس أهمية الإجراءات العثمانية ومعرفة موقعها من مؤشرين دالين: أولهما موقف الفلسطينيين الذي تحسروا على زوال أيام العثمانيين[169] وعقدوا مقارنات عديدة بين أوضاعهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل الحكم العثماني ثم في ظل الانتداب البريطاني بعد ذلك مما ذكرت بعض أمثلته في دراسة أخرى (بعيداً عن الخلافة الإسلامية: كيف أضرت هويات التجزئة بأصحابها)، أما المؤشر الثاني فهو موقف الانتداب البريطاني الذي عمد إلى إلغاء الإجراءات العثمانية بخصوص الهجرة اليهودية كقوانين الحد منها وقوانين منع انتقال الملكية، وفرض الجواز الأحمر، بالإضافة إلى إلغاء الإنجازات العثمانية كالمصرف الزراعي العثماني، وهو فرع من الأصل الذي تأسس في استانبول سنة1888 وأصبح له أكثر من أربعمائة فرع في أنحاء الدولة العثمانية[170]، وكان الفرع الفلسطيني يقدم التسهيلات للمزارعين الفلسطينيين ووصفه الدكتور صالحية بأنه بنك الفلاحين العرب الذي يقدم القروض الميسرة، وكان إلغاؤه من أوائل الإجراءات التي اتخذها المندوب السامي البريطاني اليهودي هربرت صامويل وذلك في مارس 1921، لصالح مصرف الرهونات والقروض العامة اليهودي كما قال القائم بأعمال القنصل الأمريكي في رسالة لوزير خارجيته، ويستنتج صالحية من ذلك أن الهدف من الإلغاء كان حرمان الفلاح العربي من خدمات المصرف العثماني وتسهيلاته، والتضييق عليه، وإجبار المضطرين على اللجوء إلى المصارف والمرابين اليهود[171]، وفي شهادة معاصرة لنتائج الحدث قال موسى العلمي الذي عمل في الهيئة القضائية الانتدابية إن أثر الإلغاء كان تشجيع اليهود وإلحاق الأذى بالعرب[172].

❖ فارس الخوري يلخص حكايتنا مع التغريب السياسي الحائر بين الديمقراطية والصهيونية

قال السلطان عبد الحميد في مذكراته التي كتبها في الأسر: "والذين أعلنوا أني أعظم مناصر للحكم الاستبدادي، وأني أكبر مستبد في العالم، لا شك أنهم سيعترفون بالحقيقة بعد موتي، وسيتراجعون عن موقفهم تجاهي"[173]، وفعلاً تحققت نبوءته في أكثر من مثل تاريخي يهمنا منها في هذا السياق ما يتصل بالوطن القومي اليهودي وأوضح أمثلته الأستاذ فارس الخوري.

والأستاذ فارس الخوري (1877-1962) مواطن وأديب وسياسي عربي ولد في لبنان وعاصر العهد العثماني منذ زمن السلطان عبد الحميد، وعهد الانتداب، وعهد الاستقلال والتجزئة، وانتخب نائباً عن دمشق في مجلس المبعوثان العثماني في العهد الدستوري ثم شغل مناصب أدبية وأكاديمية وحقوقية وتولى منصب الوزارة في سوريا في عهد الانتداب الذي اضطهده ثم انتخب رئيساً لمجلس النواب السوري أكثر من مرة ثم تولى رئاسة الوزراء في عهد الرئيس شكري القوتلي كما مثّل سوريا في الأمم المتحدة[174]، وقد احتفى هذا الرجل بزوال عهد السلطان عبد الحميد وتحمس للثورة عليه وقال قصيدة طويلة في هجاء استبداده بعد عزله جاء فيها:

لقد هوى اليوم صرح الظلم وانتقضت

أركانه وتولت أهله النقم

ملكتنا فشهدنا منك طاغية

لم يلق نداً له المشهود والقدم

ففي هبوطك عاد الملك مرتفعاً

وفي هلاكك كل الخلق قد سلموا

وبعد تتابع الأحداث وتوالي الكوارث على بلادنا قال يوما لمحمد الفرحاني وفقا لما جاء في كتاب "فارس الخوري وأيام لا تنسى": "لم أندم

في حياتي على شيء ندمي على القصيدة التي نظمتها إثر إعلان الدستور العثماني وهجوت بها السلطان عبد الحميد الثاني، حيث تأكد لي فيما بعد بما لا يقبل الجدل أن هذا الخليفة الإسلامي قد راح ضحية ثأر اليهودية العالمية التي ساءها رفضه لاقتراح تيودور هرتسل واتخاذه مختلف الوسائل لمنع اليهود من الهجرة إلى فلسطين ووضعه قانون الجواز الأحمر الخاص بكل يهودي يدخلها للسياحة والزيارة، ومنعه إياهم من تملك الأراضي، مما أدى لحنقهم عليه وشروع منظماتهم بالعمل مع الدول الاستعمارية على مناوأته شخصيا وعلى كيان الدولة العثمانية"[175].

◆ الخلاصة والاستنتاج: النموذج الصهيوني خلاصة التغريب السياسي ودفعه معلق بوجود الكيان الجامع

استعمل الغرب الهجرة اليهودية لتحقيق مصالحه في الشرق العربي الإسلامي، وقد سهلت عملية التغريب الرسمية هذه الهجرة بطريقة غير مباشرة في الوقت الذي وقفت الدولة العثمانية ضد هذه الفكرة حتى بسلاطينها المتغربين، وذلك لأن منطق الدولة العظمى الذي فرض نفسه على هذه الدولة وضع حداً لعملية الاستتباع للغرب ولم يقبل لها أن تكون تابعة وفقاً لمنطق الحضارة الغربية الحصري المستمد من منطق المنفعة الذي لا يقبل بمعاملة الآخر كما تعامل الذات، وقد استعمل السلطان عبد الحميد مركزية الدولة ضد قبول الهجرة الصهيونية ولمنع انتقال ملكية الأراضي إلى اليهود، واتخذ إجراءات تطورت مع زيادة الشعور تدريجيا بالخطر حتى وصل الأمر ذروته بتعيين علي أكرم بك سنة 1906 متصرفاً للقدس والذي شهد عهده تطبيق تعليمات الباب العالي "على أكمل وجه"[176] كما يقول الدكتور حلاق نقلاً عن المؤرخ نيفيل ماندل وهو ما استفاض فيه الدكتور صالحية أيضاً، ولكن الانقلاب على السلطان عبد الحميد منع استكمال الإجراءات الحازمة وأجهض جهود المتصرف بعزله.

وقد أسفرت سيول الهجرة اليهودية والتي بدأت سنة 1882 وتضمنت ملايين المهاجرين إلى دول العالم الغربي أثناء ما تبقى من الحكم العثماني

حتى سنة 1914 عن استقرار 40 ألف مهاجر يهودي فقط في فلسطين (5,5%من مجموع سكان فلسطين سنة 1914) بمختلف الوسائل الشرعية وغير الشرعية ورغم الفساد المستشري في الأجهزة الإدارية، منهم أكثر من عشرين ألفاً مقيمون بصورة غير شرعية وغير معترف بهم، أي أن نسبة المهاجرين الشرعيين إلى مجموع السكان بعد عشرات السنين من الهجرة الكثيفة وصلت إلى 2,7% في الوقت الذي تضاعفت فيه هذه النسبة عشر مرات في سنوات الانتداب البريطاني، ومازالت كل دول العالم إلى هذا اليوم عاجزة عن التحكم في الهجرة غير الشرعية رغم تطور وسائل الاتصال والتحكم، وحتى الأرقام الصهيونية المضخمة لم تغير هذه الصورة كثيراً وثبت أن الإحصائيات العثمانية كانت دقيقة وجديرة بالاعتماد.

وليس من المنطقي ولا التاريخي مطالبة الدولة العثمانية بالشعور منذ قدوم أول مهاجر يهودي لاجئ من روسيا سنة 1882، بخطر الكيان الصهيوني الذي قام سنة 1948ثم تغول تغولاً عالمياً فيما بعد، ورغم أن النتيجة النهائية لم تكن بمستوى طموحاتنا اليوم بعدما ابتلينا بهذا الكيان الغاصب الذي احتل بلادنا وشرد أهلنا وقتل أبناءنا ونهب ثرواتنا، فإن هذه النتيجة لم تكن حتمية في ظل بقاء الدولة العثمانية التي أفشلت مشاريع استيطان أقوى من ذلك وكان يقف خلفها دول كبرى تدعمها وهي بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بل وألمانيا صديقة العثمانيين، ولم يكن للهجرة الصهيونية مستقبل واعد في ظل العثمانيين وكان نجاح الوطن القومي معلقاً بالحل الإمبريالي الذي طبقته بريطانيا، تماماً كما أن أعداد المقيمين الآسيويين مهما زادت في بلاد الخليج في أيامنا هذه غير مرشحة للتحول إلى كيانات سياسية هندية أو فلبينية في ظل السيادة العربية إلا لو حدث تحول سياسي من الخارج وقامت الهند مثلاً باحتلال عسكري لدعم الوجود الهندي في بلد خليجي، وحينئذ لا يمكننا أن نلوم أول من استقدم عاملاً أو تعامل مع تاجر من الهند لأن الظرف التاريخي كان مختلفاً تماماً، رغم التحذيرات المستمرة من تدفق العمالة الآسيوية، وكما أن هذا التحول يبدو بعيداً لنا اليوم فكذلك التحولات التي حدثت بعد الحرب الكبرى الأولى كانت مستبعدة بل خيالية في نظر الأحياء في بدايات الهجرة الصهيونية.

وقد رفضت الدولة العثمانية المشروع الصهيوني في وقت أُعجِب به بعض مشاهير التيار التغريبي والقومي ورحبوا بالصهاينة وتسابقت قوى التغريب العربية، الفكرية والرسمية والقومية، بالإضافة إلى قوى التغريب الطورانية، والغرب الاستعماري نفسه على تأييد الحركة الصهيونية لكسب دعمها في الزمن الذي لم يأبه به السلطان عبد الحميد وفرض منطق الخلافة الإسلامية نفسه على قراراته بهذا الشأن رغم أنه حاول الاستفادة من الدعم المالي اليهودي أو نفوذ اليهود الإعلامي ولكن بشروط حاسمة لم يقبلها الصهاينة ولا هو تنازل عنها رغم الثمن الكبير الذي دفعه وظل ثابتاً على هذا الموقف حتى آخر حياته، لأن القضية كانت تتعلق بالأمن العثماني نفسه وليس بقطعة أرض فقط، ويلخص المؤرخ الفرنسي هنري لورنس مشهد التفاوض بين هرتزل والدولة العثمانية بقوله: " لا ينجح هرتسل إذاً في كسب اهتمام الحكومة العثمانية بمشاريعه، على العكس، فهذه الحكومة إنما تسعى إلى استخدامه... وفي فبراير/شباط (فيفري) 1902، تستدعي السلطات العثمانية هرتسل إلى القسطنطينية، فهو مدعو الآن إلى تنفيذ وعوده فيما يتعلق بتنمية الدولة العثمانية، وهو يرد مطالباً بحرية الهجرة ويتحدث عن إنشاء الجامعة العبرية، فيجاب بالاستعداد لقبول دخول اليهود إلى أي مكان في الدولة ما عدا فلسطين، وبشكل متفرق ودون تنظيم عام... والواقع أن الباب العالي إنما يستخدمه (أي هرتزل) كأداة ضغط في مفاوضات أكثر جدية بكثير مع مجموعة مالية فرنسية لأجل تجميد الديْن العثماني... وعندما تتم تسوية الأمر مع الفرنسيين، يجري صرف الفييناوي (أصل هرتزل من فيينا عاصمة النمسا) بأدب، (فينتظر فرصة جديدة)... بيد أن هرتسل يدرك، تدريجياً، أن موقف السلطان، بالرغم من الاحترازات البلاغية والتلاعبات المالية، كان دائماً عديم المرونة: قبول هجرة يهودية متفرقة في الدولة العثمانية مع رفض الحماية القنصلية واشتراط قبول المواطنة العثمانية "[177]، فأين لنا بمفاوضات كهذه في زمننا الذي أصبح التفاوض فيه مناسبة للاستسلام؟

ولكن هذا لم يمنع أحكام بعض المؤرخين من التجني على مواقفه تجنياً غير تاريخي ما لبث أن طال محرر القدس السلطان صلاح الدين الأيوبي نفسه الذي أصبح وفق تلك المقاييس من المساهمين البارزين في مشروع الاستيطان

الصهيوني في فلسطين منذ800 سنة خلت (!)، والغريب أن يأتي هذا النقد والهجوم من قبل أقلام تؤيد الأنظمة التقدمية المعاصرة التي تفاوض وتقبل وجود الكيان الصهيوني، أو أقلام ليبرالية تبشر بالتعايش مع هذا الكيان الغاصب وتبخر لسيادته ضمن مشاريع الشرق أوسطية الأمريكية.

وإن نجاح الغرب في زرع الكيان الصهيوني فيما بعد صوّر خلاصة النوايا الغربية السياسية الإقصائية تجاه المجتمع الإسلامي والمدى الذي يمكنها الوصول إليه في عملية الإضرار بأبناء هذا المجتمع في سبيل تحقيق مصالحها التي لا يمكننا مقاومتها بفعالية إلا تحت راية جامعة تلم شعث كيانات التجزئة، ولهذا لم يكن من العجيب أن تتمحور معارك البناء والوحدة والتحرر في أمتنا حول مواجهة هذا الكيان الغاصب الذي يمثل إرادة الغرب القوي في إبقائنا متخلفين متفرقين وخاضعين.

❖ ملاحق: أبرز تصريحات السلطان عبد الحميد بشأن فلسطين والصهيونية منذ البداية إلى النهاية

❖ فرمانات متوالية كتبها بخط يده:

1 - 28/ 6/ 1891: "إن قبول المطرودين من كل حدب وصوب في البلاد السلطانية غير جائز، لأن ذلك قد يؤدي إلى تشكيل حكومة يهودية في القدس في المستقبل.والبلاد السلطانية ليست أراض غير مأهولة، لذا ينبغي سوقهم إلى أمريكا. . .، وينبغي إعادتهم فوراً إلى سفنهم وإرسالهم إلى أمريكا، وعلى مجلس الوزراء اتخاذ قرار قطعي بهذا الخصوص وعرضه عليّ، وإذا كانت أوروبا المتمدنة تمتنع عن قبولهم وتجلوهم عن بلدانها، فلم نقبلهم نحن؟.."[178].

2 - 5/ 7/ 1891: "إن قبول هؤلاء اليهود والسماح باستيطانهم هما في غاية الخطورة.لذا ينبغي عدم قبولهم، لأن ذلك قد يؤدي إلى بروز مسألة تأسيس دولة يهودية في المستقبل، لذا ينبغي عرض الموضوع على مجلس الوزراء اليوم بأسرع ما يمكن.."[179].

3 - 6/ 7/ 1891: "إن الدول المتمدنة (أي روسيا) التي طردت هؤلاء اليهود من أراضيها والدول الأخرى التي لم تقبل بهم، لم تلق أي اعتراض ولم تتعرض إلى الانتقاد، فبأي حق تبدي هذه الدول اعتراضاتها وتتخذ من عدم قبولنا اليهود حجة علينا، وإذا كان هناك ثمة حق للاعتراض فليوجه نحو الدول المعنية، وعليه فأينما سكن اليهود أو اتخذت التدابير اللازمة بشأنهم، فإنهم وكما يبدو سيغزون فلسطين عازمين في نهاية المطاف وبتشجيع الأوروبيين ورعايتهم على تشكيل دولة يهودية فيها، وإن هؤلاء اليهود لا يمارسون العمل في الزراعة والفلاحة بل ينوون العمل على إلحاق الأضرار بالأهالي كما فعلوا في البلدان التي طُردوا منها، ونظرا إلى أنهم كانوا يزمعون الهجرة إلى أمريكا فمن المناسب أن يواصلوا هجرتهم إليها.."[180].

❖ تصريح موجه لرئيس الحاخامين الذي التقاه مناشداً منح اليهود أراض وامتيازات في فلسطين:

4 - 1893: "إن اليهود يعيشون في ظل النظام والعدالة والرفاهية كباقي المواطنين ولا أوافق على منحهم أي امتياز خاص"[181].

❖ من مذكراته السياسية:

5 - 1895: "لليهود قوة في أوروبا أكثر من قوتهم في الشرق، لهذا فإن أكثر الدول الأوروبية تحبذ هجرة اليهود إلى فلسطين لتتخلص من العرق السامي الذي زاد كثيراً.ولكن لدينا عدد كاف من اليهود، فإذا كنا نريد أن يبقى العنصر العربي متفوقاً، علينا أن نصرف النظر عن فكرة توطين المهاجرين في فلسطين وإلا فإن اليهود إذا استوطنوا أرضاً تملكوا كافة قدراتها في وقت قصير، وبذا نكون قد حكمنا على إخواننا في الدين بالموت المحتم.لن يستطيع رئيس الصهاينة "هرتزل" أن يقنعني بأفكاره، وقد يكون قوله: ستحل المشكلة اليهودية يوم يقوى فيه اليهودي على قيادة محراثه بيده، صحيحاً، إنه يسعى لتأمين أرض لإخوانه اليهود، لكنه ينسى أن الذكاء ليس كافياً لحل جميع المشاكل.لن يكتفي الصهاينة بممارسة الأعمال الزراعية في فلسطين، بل يريدون أموراً أخرى مثل تشكيل حكومة وانتخاب ممثلين، إنني أدرك

أطماعهم جيداً، لكن اليهود سطحيون في ظنهم أنني سأقبل بمحاولاتهم، وكما أنني أقدر في رعايانا من اليهود خدماتهم لدى الباب العالي فإني أعادي أمانيهم وأطماعهم في فلسطين»[182].

❖ رد على عروض هرتزل بواسطة الصحفي البولندي نيولنسكي

6 - 18/ 6/ 1896: «إذا كان هرتزل صديقك بقدر ما أنت صديقي، فانصحه ألا يسير خطوة أخرى في هذه القضية، إنني لا أستطيع أن أبيع شبراً واحداً من هذه الأراضي، لأن هذا الوطن ليس ملكي وإنما هو ملك شعبي الذي أقام هذه الإمبراطورية بإراقة دمائه، وسوف نغطيها بدمائنا قبل أن نسمح لأحد باغتصابها منا، لقد حاربت الكتيبتان السورية والفلسطينية في بلافنا (ملحمة وقعت في البلقان أثناء الحرب مع روسيا سنة 1877) واستشهدوا هناك واحداً بعد الآخر لأن أحدا منهم لم يرض بالاستسلام وفضلوا أن يموتوا في ساحة القتال، إن الإمبراطورية العثمانية ملك للعثمانيين، ولا أستطيع أن أمنح أي جزء منها، فليحتفظ اليهود ببلايينهم (أو ملايينهم)، فقد يستطيعون الحصول على فلسطين دون مقابل إذا ما قسمت الإمبراطورية ولكن جثثنا فقط هي التي يمكن تقسيمها، ولن أسمح بتشريح جسدنا ونحن على قيد الحياة»[183].

وقد علق هرتزل على هذا الرد بقوله إنه تأثر بكلمات السلطان الشامخة رغم أنها وضعت حداً لجميع آماله، وأن هناك جمالاً مأساوياً في هذه القدرية التي تتنبأ بالموت والتمزق ومع ذلك تقاتل إلى النفس الأخير رغم النتيجة السلبية لهذه المقاومة[184].

ملاحظة: استخدم هرتزل في نقل الرواية عن السلطان تعبير الإمبراطورية التركية بدلاً من العثمانية والشعب التركي بدل العثماني وذلك لأن اللفظين مترادفان في الغرب أما في الشرق فكان استعمال كلمة عثماني يختلف عن استعمال كلمة تركي إلى أن تغير الحال بدخول الأفكار القومية التي قمعها السلطان عبد الحميد[185] وكان هو يعبر عن أهل بلاده بتعبير الأمة العثمانية[186] وليس التركية والأرجح أنه استخدم هذا اللفظ لا ما نقله هرتزل عن نيولنسكي.

❖ رسالة إلى الشيخ محمود أبي الشامات في السنة التالية لعزل السلطان عن الحكم:

7 - 1910: "إنني لم أتخل عن الخلافة الإسلامية لسبب ما سوى أنني بسبب المضايقة من رؤساء جمعية الاتحاد المعروفة باسم جون تورك وتهديدهم اضطررت وأجبرت على ترك الخلافة الإسلامية.إن هؤلاء الاتحاديين قد أصروا وأصروا عليّ بأن أصادق على تأسيس وطن قومي لليهود في الأرض المقدسة فلسطين ورغم إصرارهم فلم أقبل بصورة قطعية هذا التكليف.وأخيرا وعدوا بتقديم مائة وخمسين مليون ليرة إنكليزية ذهباً فرفضت هذا التكليف بصورة قطعية أيضاً، وأجبتهم بالجواب القطعي الآتي: إنكم لو دفعتم ملء الدنيا ذهباً فضلاً عن مائة وخمسين مليون ليرة إنكليزية ذهباً فلن أقبل بتكليفكم هذا بوجه قطعي.لقد خدمت الملة الإسلامية والأمة المحمدية ما يزيد عن ثلاثين سنة فلم أسوّد صحائف المسلمين آبائي وأجدادي من السلاطين والخلفاء العثمانيين.لهذا لن أقبل بتكليفكم بوجه قطعي أيضاً.وبعد جوابي القطعي اتفقوا على خلعي وأبلغوني أنهم سيبعدونني إلى سلانيك فقبلت بهذا التكليف الأخير، هذا وحمدت المولى وأحمده أنني لم أقبل بأن ألطخ الدولة العثمانية والعالم الإسلامي بهذا العار الأبدي الناشئ عن تكليفهم بإقامة دولة يهودية في الأراضي المقدسة فلسطين، وقد كان بعد ذلك ما كان، ولذا فإنني أكرر الحمد والثناء على الله المتعال..."(187).

❖ من مذكراته بعد عزله وهي تختلف عن المذكرات السياسية أثناء حكمه:

8 - 1917: "انتظم اليهود وسعوا عن طريق المحافل الماسونية للعمل في سبيل الحصول على "الأرض الموعودة" وجاءوا إليّ بعد فترة وطلبوا مني أرضاً لتوطين اليهود في فلسطين مقابل أموال طائلة، وبالطبع رفضت"(188).

ويلاحظ على مواقف السلطان المتتالية ما يلي:

1 - ثبات الموقف من البداية إلى النهاية.

2 - اطلاع جيد على جذور المسألة اليهودية التي تلخصت في زيادة أعداد اليهود ومحاولة الغرب التخلص منهم.

3 - كشف الازدواجية الغربية التي تنادي بالحرص على اليهود في الوقت الذي تمنع فيه دخولهم بلادها.

4 - الندية في التعامل مع الدول الغربية وعدم القبول بأن تكون الدولة العثمانية مكباً لنفايات الغرب كما أصبحت دول التجزئة التي قامت على أنقاضها.

5 - الحرص على غلبة "العنصر العربي" في أرضه بشكل تجاوز العصبيات والانقسامات وتقدير تضحيات هذا العنصر في معارك الدولة وعدم التفريط فيها مقابل الأموال الطائلة، "وبالرغم من استبدادية السلطان عبد الحميد فإنه لا يمكن اتهامه بالتعصب القومي التركي" كما ينقل الدكتور وميض نظمي عن الوثائق البريطانية[189].

6 - عدم وجود كراهية دينية تجاه اليهود، وهو ما أكده المؤرخ شو والموسوعة اليهودية أيضا[190]، وتقدير خدماتهم مع الفصل بين هذا الأمر وإنشاء حكومة خاصة بهم.

❖ الهوامش

(1) رءوف عباس، صفحات من تاريخ الوطن، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2011، تحرير: عبادة كحيلة، ص118-122.

(2) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار الفارابي، بيروت، 2007، ص128.

(3) عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، 1999، المجلد السادس ج2ص166.

(4) أ. د. محمد عيسى صالحية، مدينة القدس: السكان والأرض (العرب واليهود) 1858-1948، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009، ص63.

(5) د. جوزف حجار، أوروبا ومصير الشرق العربي: حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1976، ترجمة: بطرس الحلاق وماجد نعمه، ص 233.

(6) نائلة الوعري، دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840-1914، دار الشروق، عمّان، 2007، ص 184.

(7) باربارا توخمان، الكتاب المقدس والسيف: إنجلترا وفلسطين من العصر البرونزي إلى

بلفور، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004، ترجمة: د. منى عثمان ومحمد طه، ج2ص68.

- الدكتورة هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية: منذ قيام دعوة يهود الدونمة 1648 إلى نهاية القرن العشرين، دار القلم، دمشق، 2002، ج1ص222-223، استناداً إلى رأي الدكتور أحمد سوسة في كتابه الشهير: العرب واليهود في التاريخ، العربي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ص720-721.

(8) دكتور حسان حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص 48-50.

(9) نفس المرجع، ص 104. وأيضاً:

- عادل مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني 1700-1918 (قراءة جديدة)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1999، ص186.

(10) دكتور حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، دار المعارف، القاهرة، 1973، ج1ص8-10 (من مقدمة الدكتور عبد العزيز محمد الشناوي).

(11) لورانس أوليفانت، أرض جلعاد: رحلات في لبنان وسورية والأردن وفلسطين 1880، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمّان، 2004، ص430 و462 و484.

(12) د.محمد الناصر النفزاوي، التيارات الفكرية السياسية في السلطنة العثمانية 1839-1918، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، صفاقس، وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2001، ص413 و469.

(13) نفس المرجع، ص412-413.

(14) د. عبد العزيز محمد عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، 1831-1914، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983، ص153.

(15) الدكتور عبد العزيز محمد عوض، بحوث في تاريخ العرب الحديث 1514-1914، مكتبة المحتسب، عمّان، 1983، ص54.

(16) نفس المرجع، ص54-58.

(17) أحمد الشقيري، الأعمال الكاملة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ج2 المذكرات/ 2-على طريق الهزيمة مع الملوك والرؤساء، ص1395.

- د. جيرمي سولت، تفتيت الشرق الأوسط: تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي، دار النفائس، دمشق، 2011، ترجمة: د. نبيل صبحي الطويل، ص 160.

(18) دكتور حسن صبري الخولي، ج1ص298.

(19) زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار للنشر، بيروت، 1977، ص99.

Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw,History of the Ottoman Empire and Modern Turkey,Cambridge University Press,2002,Vol. 2,p. 330.

(20) حلمي النمنم، التاريخ المجهول: المفكرون العرب والصهيونية وفلسطين، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص146-170.

(21) د. محمد عيسى صالحية، سياسات وإجراءات علي أكرم بك (متصرف القدس)حيال الهجرة

والاستيطان اليهودي في مدينة القدس، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 4 المجلد 38، إبريل-يونيو 2010، ص 135.

(22) د. جيرمي سولت، ص153-154.

(23) د. عبد العزيز محمد عوض، مقدمة. . .، ص69.

(24) عيسى القدومي، الأرشيف العثماني وكنوز تاريخ القدس، مجلة بيت المقدس للدراسات، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، نيقوسيا-قبرص، العدد الخامس، شتاء 2008، ص41-42

(25) دكتور حسان حلاق، ص80.

(26) الدكتور عبد العزيز محمد عوض، بحوث. . .، ص22.

(27) لورانس أوليفانت، ص 472.

(28) دكتور حسان حلاق، ص90.

(29) دكتور حسن صبري الخولي، ج1ص12 (من مقدمة الدكتور عبد العزيز محمد الشناوي).

(30) نائلة الوعري، دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840-1914، دار الشروق، عمّان، 2007، ص194.

(31) د. مصطفى الستيتي، موقف الحكومة العثمانية من هجرة 46 يهوديا تونسيا إلى القدس، صحيفة الضمير التونسية، وموقع أرشيف الدولة العثمانية، 23/ 1/ 2014،

(32) Stanford J. Shaw, The Jews of the Ottoman Empire and the Turkish Republic, New York University Press, New York, 1991, pp. 214-215.

(33) نائلة الوعري، ص125.

(34) د. عبد العزيز محمد عوض، مقدمة. . .، ص43.

(35) نائلة الوعري، ص107-108 و139 و146-147 و158-159. وأيضا:

- د. عبد العزيز محمد عوض، مقدمة. . .، ص43.

(36) نائلة الوعري، ص136-148.

(37) دكتور حسان حلاق، ص87.

(38) نائلة الوعري، ص149-154.

(39) د. أمين عبد الله محمود، مشاريع الاستيطان اليهودي في مرحلة التكوين، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2011، ص132-134.

(40) نائلة الوعري، ص 107 و108 و139 و146 و147 و158 و159.وأيضاً:

- د. عبد العزيز محمد عوض، مقدمة. . .، ص43.

(41) دكتور حسان حلاق، ص90.

(42) مايكل أورين، القوة والإيمان والخيال: أمريكا في الشرق الأوسط منذ عام 1776 حتى اليوم، كلمة، أبوظبي، وكلمات عربية، القاهرة، 2008، ص277.

(43) نفس المرجع، ص308-310.

(44) الدكتور عبد العزيز محمد عوض، بحوث. . .، ص31.

(45) أ. د. محمد عيسى صالحية، 2009، ص43-44. وأيضا:

- دكتور حسان حلاق، ص104-105.

(46) وليد الخالدي، فلسطين وصراعنا مع الصهيونية وإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، والنادي الثقافي العربي، 2009، ص290.

(47) أستاذ دكتور عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ج2ص991-998.

(48) أ. د. محمد عيسى صالحية، 2009، ص46.

(49) أ. د. محمد عيسى صالحية، 2009، ص44.بالإضافة إلى المراجع في الهامش التالي.

(50) د. سلمان أبو ستة، فلسطين: الحقوق لا تزول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2013، ص21.

- هنري لورنس، مسألة فلسطين: المجلد الأول1799-1922 اختراع الأرض المقدسة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2006، ترجمة: بشير السباعي، الكتاب الأول1798-1914 أوروبا تصوغ العالم وشرق آخذ بالتحول ص173-174.

- مقال للدكتور رشيد الخالدي في مجلة الجمعية الشرقية الأمريكية 1 يناير 1994 على الموقع التالي:

http://www.thefreelibrary.com/_/print/PrintArticle.aspx?id = 15721729

والمراجع السابقة تستند إلى المرجع المهم التالي للخبير الديمغرافي الأمريكي جستن مكارثي:

Justin McCarthy, The Population of Palestine: Population History and Statistics of the Late Ottoman Period and the Mandate, Columbia University Press, New York, 1990.

(51) د.عبد العزيز محمد عوض، مقدمة. . . .، ص50.

(52) دكتور حسان حلاق، ص96.

(53) د. عبد العزيز محمد عوض، مقدمة. . . .، ص51.

(54) رفيق شاكر النتشة، السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين: السلطان الذي خسر عرشه من أجل فلسطين، دار الكرمل، عمّان، 1984، ص152.

(55) نائلة الوعري، ص199.

(56) د. عبد العزيز محمد عوض، مقدمة. . .، ص 88-89.

(57) الدكتور عبد العزيز محمد عوض، بحوث. . .، ص24.

(58) د. عبد العزيز محمد عوض، مقدمة. . .، ص53.

(59) دكتور حسان حلاق، ص151-152.

(60) أ. د. محمد عيسى صالحية، 2009، ص76.

(61) أستاذ دكتور عبد العزيز محمد الشناوي، ج2ص991-993.

(62) نفس المرجع، ج2ص993. وأيضا:

- نائلة الوعري، ص205.

(63) د. عبد العزيز محمد عوض، مقدمة. . .، ص89. وأيضا:

- الدكتور عبد العزيز محمد عوض، بحوث. . .، ص33.

(64) دكتور حسان حلاق، ص250.

(65) د. محمد عيسى صالحية، سياسات وإجراءات علي أكرم بك (متصرف القدس) حيال الهجرة والاستيطان اليهودي في مدينة القدس، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة

والفنون والآداب، الكويت، العدد 4 المجلد 38، إبريل-يونيو 2010، ص131-164.

(66) نائلة الوعري، ص206.

(67) د. عبد العزيز محمد عوض، مقدمة. . .، ص89.

(68) الدكتور عبد الوهاب المسيري، مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي، دار الفكر، دمشق، 2002، ص82.

(69) نفس المرجع، ص75-77.

(70) مردخاي نائور، الصهيونية في مائة عام1897-1996: تواريخ، وثائق، مفاهيم، صور، مكتبة النافذة، القاهرة، 2013، ترجمة: عمرو زكريا خليل، ص26.

(71) Stanford J. Shaw, 1991, p. 208.

وأيضا:

- دكتور حسان حلاق، ص285.

(72) وليد الخالدي، ص317.

(73) د. عبد الوهاب المسيري، الصهيونية وخيوط العنكبوت، دار الفكر، دمشق، 2006، ص102.

(74) Stanford J. Shaw, 1991, pp. 212-213.

(75) نائلة الوعري، 172-173.

(76) دكتور حسن صبري الخولي، ج1ص79.

(77) Marvin Lowenthal (ed), The Diaries of Theodor Herzl, The Universal Library, New York, 1962, p. 340.

(78) مردخاي نائور، ص35 و41.

- دكتور حسان حلاق، ص185.

(79) دكتور حسان حلاق.

(80) د. عبد العزيز محمد عوض، مقدمة. . .، ص61.

(81) Sevket Pamuk, The Ottoman Empire and European capitalism, 1820-1913, Cambridge University Press, 1987, p. 213.

(82) دكتور حسان حلاق، ص184.

(83) نفس المرجع، ص199.

(84) د.خيرية قاسمية، قضية الحدود بين فلسطين ومصر وأثرها في جذور الصراع العربي-الصهيوني، مجلة تاريخ العرب والعالم، دار السياسة للصحافة والنشر، بيروت، العدد الخامس، مارس 1979، ص20.

(85) دكتور حسان حلاق، ص188-189.

(86) أستاذ دكتور عبد العزيز محمد الشناوي، ج2ص966-972.

(87) د. صبري أحمد العدل، سيناء في التاريخ الحديث (1869-1917)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2004، ص192.

(88) حلمي النمنم، جذور الإرهاب: أيام سليم الأول في مصر، دار النهر للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص9.

(89) د. أمل فهمي، العلاقات المصرية العثمانية على عهد الاحتلال البريطاني 1882-1914، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2002، ص93-128.

(90) ألفت احمد الخشاب، تاريخ تطور حدود مصر الشرقية وتأثيره على الأمن القومي المصري 1892-1988، دار الشروق، القاهرة، 2008، ص169-170.

(91) د. صبري أحمد العدل، ص164.

(92) نفس المرجع، ص180-182.

(93) Moshe Ma'oz (ed), Studies on Palestine During the Ottoman Period, The Hebrew University, Jerusalem, 1975, pp. 190-197.

(94) أمين أبو بكر، ملكية السلطان عبد الحميد الثاني في فلسطين (1876-1937)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية، نابلس، المجلد17 (1)، 2003، ص232-233.

(95) هنري لورنس، ص166-171.

(96) جوني منصور، الخط الحديدي الحجازي: تاريخ وتطور قطار درعا-حيفا، مؤسسة الدراسات المقدسية، القدس، 2008، ص174-175.

(97) د. عبد العزيز محمد عوض، مقدمة. . . ، ص135.

(98) باميلا آن سميث، فلسطين والفلسطينيون 1876-1983، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، 1991، ترجمة: إلهام بشارة الخوري، ص25.

(99) د. حسان حلاق، دور اليهود والقوى الدولة في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش 1908-1909، دار بيروت المحروسة للطباعة والنشر، بيروت، 1993.

(100) حنا بطاطو، العراق (الكتاب الأول): الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1990، ترجمة: عفيف الرزاز، ص323-326.

(101) دكتور حسان حلاق، 1999، ص319.

(102) د. عبد العزيز محمد عوض، مقدمة. . . ، ص57.

(103) نائلة الوعري، ص252.

(104) د. عبد العزيز محمد عوض، مقدمة. . . ، ص59. وأيضا:

- الدكتور عبد العزيز محمد عوض، بحوث. . . ، ص47.

(105) د. عبد العزيز محمد عوض، مقدمة. . . ، ص153.

(106) الدكتور عبد العزيز محمد عوض، بحوث. . . ، ص44.

(107) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، دار العلم للملايين، بيروت، 1978، ترجمة: الدكتور ناصر الدين الأسد والدكتور إحسان عباس، ص365.

(108) د. عبد العزيز محمد عوض، مقدمة. . . ، ص61.

(109) عبد الوهاب المسيري، الموسوعة، المجلد السادس، ج1ص43.وأيضا:

- أ. د. محمد عيسى صالحية، 2009، ص72.وأيضا:

- رفيق شاكر النتشة، ص112.

(110) دكتور حسان حلاق، 1999، ص115.

(111) مذكرات محمد عزة دروزة1887-1984، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993، ج1ص244.

(112) قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم، بيروت، 1994، ص74.
(113) عوني فرسخ، التحدي والاستجابة في الصراع العربي-الصهيوني: جذور الصراع وقوانينه الضابطة (1799-1949)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص223-224.
(114) عبد الوهاب المسيري، الموسوعة، المجلد السادس، ج1ص43.
(115) عادل مناع، ص235-236.
(116) د. عبد العزيز محمد عوض، مقدمة...، ص56-57.
(117) جورج أنطونيوس، ص365.
(118) وليد الخالدي، ص256 و288و296.
(119) أستاذ دكتور عبد العزيز محمد الشناوي، ج2 ص 1002.
(120) دكتور حسن صبري الخولي، ج1ص 79.
- دكتور حسان حلاق، 1999، ص 155.
- هنري لورنس، ص169.
(121) مايكل أورين، ص 277-278.
(122) Stanford J. Shaw, 1991, p. 217.
(123) مردخاي نائور، ص25-26.
(124) عبد الوهاب المسيري، الموسوعة، المجلد السابع، ج2ص90-91.
(125) هنري لورنس، ص170.
(126) دكتور حسان حلاق، 1999، ص103.
(127) هنري لورنس، ص166.
(128) عبد الوهاب المسيري، الموسوعة، المجلد الثاني، ج1ص110.
(129) د. عبد العزيز محمد عوض، مقدمة...، ص47. وأيضا:
- دكتور حسان حلاق، 1999، ص78.
(130) عبد الوهاب المسيري، الموسوعة، المجلد الرابع، ج3ص320.
(131) دكتور حسان حلاق، ص103.
(132) Stanford J. Shaw, 1991, p. 214.
(133) نفس المرجع، ص 216.
(134) دكتور حسان حلاق، 1999، ص234 و293و256.
(135) نفس المرجع، ص237-239.
(136) مصطفى كامل باشا، المسئلة الشرقية، مطبعة اللواء، القاهرة، 1909، ص8.
(137) شاكر النابلسي، عصر التكايا والرعايا: وصف المشهد الثقافي لبلاد الشام في العهد العثماني (1516-1918)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999، ص178.
(138) نبيل فياض، يوم انحدر الجمل من السقيفة، منشورات الدار الفاطمية، دمشق، 1993، ص 79-80.
(139) أستاذ دكتور عبد العزيز محمد الشناوي، ج3ص1478.
(140) الدكتور عبد الوهاب المسيري، حوارات (1): الثقافة والمنهج، دار الفكر، دمشق، 2010، تحرير: سوزان حرفي، ص307.

(141) مايكل أورين، ص277.

(142) Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw, 2002, Vol. 2.

- أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، 1982.
- سعيد أحمد برجاوي، الإمبراطورية العثمانية: تاريخها السياسي والعسكري، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1993.
- جون باتريك كينروس (لورد كينروس)، القرون العثمانية: قيام وسقوط الإمبراطورية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2003، ترجمة: الدكتورة ناهد إبراهيم دسوقي.

(143) د. أمل فهمي، ص80-81.

(144) Ilan Pappe, A History of Modern Palestine, Cambridge University Press, 2006, p. 56.

(145) دكتور حسان حلاق، 1999، ص325.

(146) Ilan Pappe, p. 53.

(147) مردخاي نائور، ص31.

(148) Stanford J. Shaw, 1991, p. 223.

(149) نفس المرجع، ص295.

(150) نفس المرجع، ص225.

(151) مايكل أورين، ص347.

(152) Stanford J. Shaw, 1991, p. 216.

(153) عبد الوهاب المسيري، الموسوعة، المجلد السابع، ج2، ص90-91.

(154) الدكتور ماهر الشريف، تاريخ فلسطين الاقتصادي-الاجتماعي، دار ابن خلدون، بيروت، 1985، ص93.

(155) Ilan Pappe, p. 69.

(156) مردخاي نائور، ص84.

(157) أستاذ دكتور عبد العزيز محمد الشناوي، ج2، ص999.

(158) عبد الوهاب المسيري، الموسوعة، المجلد السادس، ج1ص44.

(159) د. أمين عبد الله محمود، ص112.

(160) جون هاسلب، السلطان الأحمر عبد الحميد، دار الروائع الجديدة، بيروت، 1974، ترجمة: فيليب عطا الله، ص286.

(161) بيتر مانسفيلد، تاريخ الشرق الأوسط، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2011، ترجمة: أدهم مطر، ص196.

- جون هاسلب، ص286.

(162) جون هاسلب، ص286.

(163) عبد الوهاب المسيري، الموسوعة، المجلد السادس، ج1ص39-41.

(164) دافيد فرومكين، سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الأوسط 1914-1922، رياض الريس للكتب والنشر، لندن-قبرص، 1992، ترجمة: أسعد كامل الياس، ص328. وأيضا:

- Tom Segev, One Palestine Complete: Jews and Arabs under the British Mandate, Henry Holt and Company, New York, 2000, p. 41-43.

(165) الدكتور عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون 1516-1916، مكتبة أطلس، دمشق، 1974، ص550.

(166) عبد الوهاب المسيري، الموسوعة، المجلد السادس، ج1ص44.

(167) زين نور الدين زين، ص99.

(168) ظاهر محمد صكر الحسناوي، شكيب أرسلان: الدور السياسي الخفي، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2002، ص121و132-133 هامش رقم 126.

(169) سحر الهنيدي، التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي: فترة هربرت صامويل (1920-1925)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003، ص160.

(170) Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw, 2002, Vol. 2, p. 231.

(171) أ. د. محمد عيسى صالحية، 2009، ص68 و98 هامش رقم26.

(172) سحر الهنيدي، ص274.

(173) محمد حرب، ص86.

(174) عبد الوهاب الكيالي (محرر)، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ج4ص445-446.

(175) كوليت الخوري (تحقيق)، أوراق فارس الخوري، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1989، ج1ص404.

(176) دكتور حسان حلاق، 1999، ص334.

(177) هنري لورنس، ص205 و225 و227.

(178) فاضل بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2003، ص452.

(179) نفس المرجع، ص453.

(180) نفس المرجع، ص453.

(181) نفس المرجع، ص457.

(182) السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979، ص34-35.

(183) العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص548-549 (دراسة الدكتور إبراهيم الداقوقي، نحو خطة جديدة للتحرك على المستوى الإعلامي والتربوي لتغيير صورة العرب في الكتب المدرسية ووسائل الإعلام التركية). وأيضاً:
Marvin Lowenthal, p. 152.

(184) نفس المرجع، ص152.

(185) Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw, 2002, Vol. 2, p. 262.

(186) السلطان عبد الحميد الثاني، ص113.

(187) سعيد الأفغاني، سبب خلع السلطان عبد الحميد: وثيقة بتوقيعه، فريدة مجهولة تصرح بالسبب، مجلة العربي، وزارة الإعلام بحكومة الكويت، العدد 169، ديسمبر 1972، ص155-156.

(188) محمد حرب، ص141.

(189) الدكتور وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص86.

(190) دكتور حسان حلاق، 1999، ص304. وأيضا:

Stanford J. Shaw, 1991, p. 212.

(8)

آثار التغريب الاجتماعي على المجتمع العثماني: التحدي والاستجابة

❖ تصورات سلبية عن المجتمع العثماني: الكراهية الدينية

هل كان المجتمع الإسلامي في طوره العثماني الحديث "مقسماً إلى طوائف دينية أو ملل منعزلة بعضها عن بعض ودون أي تواصل اجتماعي ويعيشون في جو من الكراهية المتبادلة حيث كان المسلمون يكرهون النصارى والنصارى يكرهون اليهود، واليهود يكرهون النصارى الذين كانوا بدورهم يكرهون المسلمين"؟ وهل كانت الصراعات القومية الدموية التي اندلعت في آخر سنوات الدولة العثمانية "وليدة أحقاد تاريخية قديمة" بين الأتراك والأرمن والأكراد والعرب واليونانيين[1] ؟ وهل عاش هذا المجتمع داخل أسوار عالية تفصل بعضه عن بعض كما توحي بذلك التطورات التي أسفرت عنها الهيمنة الاستعمارية الغربية التي تصر على رؤية "الهويات المتعددة في الشرق الأوسط" بواسطة عدسات مكبرة تكبيراً لا حدود له مما يجعل هذا الشرق "لا يمتلك هوية جمعية خلافا للهند أو الصين أو أوروبا"[2] ؟ ولماذا يصر الغرب على إدامة هذه الحواجز الشرقية في الوقت الذي ألغى هو كل الانقسامات الفرعية داخله، سلماً أو بالعنف، ولم يبق إلا الهويات الكبرى الجامعة؟

❖ لقطات من التواصل الديني داخل المجتمع العثماني

يكذّب المؤرخ دونالد كواترت التصور المشوه السابق ويقول إن هذه الصورة تجافي الحقيقة تماماً، وإنه بالرغم من الكثير من الأفكار المغلوطة عن

التعايش بين الأقوام والطوائف المختلفة في الدولة العثمانية، فقد كانت العلاقات بينها جيدة نسبياً وإن هذه الأقليات كانت متمتعة بحقوق عثمانية وحماية أكثر من مثيلاتها في الممالك الأوروبية الأخرى كفرنسا وإمبراطورية الهابسبيرغ[3]، وقد كانت الدولة العثمانية تعترف باستقلال ذاتي للطوائف غير الإسلامية داخل أراضيها، فكانت تتعامل مع هذه الطوائف بواسطة زعمائها وممثليها كما كانت لكل طائفة محاكمها الخاصة التي تفصل بين المتخاصمين وفق قوانينها الدينية الداخلية، ولم تكن الخدمة العسكرية مطلوبة من غير المسلمين، ولكن كل ذلك لا يعني وجود أسوار عالية فصلت بين الطوائف كما حدث في الزمن الأمريكي، وكان الكثير من الناس يعيشون في أحياء سكنية مختلطة، وكانت الطوائف "تعيش في وئام وتتعاون في شتى الأمور"[4]، بل إن العثمانيين غير المسلمين كانوا يلجئون أحياناً إلى الشرع الإسلامي لإنصافهم بدلاً من قوانينهم الخاصة وذلك بسبب أحكامه التي توزع الإرث على جميع أفراد الأسرة وتحريمه تزويج الفتاة دون موافقتها[5]، ومن الطريف ما نشرته صحيفة القبس سنة 2003 تحت عنوان "صك بيع عقار عمره 329عاماً" وتاريخه هو سنة 1674 كان الطرفان المتعاقدان فيه مسيحيين والمشتري دير للراهبات ومع ذلك يبدأ العقد بسم الله الرحمن الرحيم، ويتساءل الكاتب: أين كانت الطائفية آنذاك؟

وتتجاوز حقائق الحياة اليومية هذه البساطة السابقة والمعبرة في نفس الوقت، ويمكننا الاطلاع على بعض التفاصيل التي تنفي وجود التشنج الطائفي الذي عرفناه فيما بعد، ومن ذلك ما قاله السياسي البريطاني لورانس أوليفانت الذي قام برحلة إلى الشرق لتسويق المشروع الصهيوني سنة 1880، وذلك في كتابه "أرض جلعاد" حيث أشار في الباب السابع عشر (الموارنة وجبل لبنان)إلى أنه لا توجد في العالم دولة تمارس التسامح الديني مثل الدولة العثمانية إلا إنجلترا (وطن الكاتب)[6]، وقال أيضاً إن "قوة النصارى في تركيا، وبخاصة في استانبول هي قوة هائلة"[7]، ومما يؤكد ذلك أن اللبناني المسيحي سليم باشا ملحمة كان ناظر (وزير) السلطان عبد الحميد للغابات والمعادن والزراعة حيث أشرك المسلمين والأرمن واليونانيين معاً في طاقم وزارته الحديثة، وكان الإشراف على الزراعة قبل تأسيس النظارة (1893) من

اختصاص الأرمني أماسيان أفندي المدير النشط لإدارة الزراعة في نظارة التجارة والأشغال العمومية حيث كان يوفد كثيراً من الشباب العثماني الأرمني للتدرب في أوروبا، كما كان أخو سليم ملحمة، نجيب، يحتل وظيفة متقدمة في الشرطة السرية للدولة[8] أي أنه كان مؤتمناً على أمنها وأسرارها وهو ما يجب أن يؤخذ في الحسبان، وكان السلطان عبد الحميد يأتمن مصرفيين من الأرمن على أملاكه الشخصية[9]، ولما صدرت مجلة الأحكام العدلية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لتكون أول قانون مدني إسلامي مبوب قام اللبناني المسيحي سليم رستم باز عضو مجلس شورى الدولة بوضع واحد من أفضل الشروح الفقهية للمجلة مبارياً علماء المسلمين في ذلك حائزاً على ثقة رجال الدولة وبخاصة واضع المجلة ناظر العدلية أحمد جودت باشا الذي دعا للشارح "بدوام التوفيق لخدمة الشرع القويم"[10]، وقد لخص البطريرك إلياس الحويك أبو الاستقلال اللبناني أوضاع الموارنة في زمن السلطان عبد الحميد في آخر العهد العثماني قائلاً: "لقد عاش لبنان، وعاشت طائفتنا المارونية بألف خير وطمأنينة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، ولا نعرف ماذا تخبئ لنا الأيام من بعده"[11]، وهذه الحقائق لم تكن فريدة أو مجرد صدقات أنعمت بها الدولة على رعاياها، بل كانت جزءاً من الحياة اليومية التي لم يكن الانتماء الطائفي للفرد فيها عاملاً فاعلاً في تحديد وضعه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي أيضاً كما يقول المؤرخ دونالد كواترت[12] الذي أورد أمثلة "تدحض الوهم الشائع بأن الأنشطة الاقتصادية غلب عليها الطابع الطائفي المحض"[13]، ويلاحظ في هذا السياق أنه في حقل الزراعة، وخلافاً لكثير من الدول التي عاصرت العثمانيين والتي منعت استخدام الأرض على جماعات عرقية أو دينية بعينها، سمح العثمانيون لجميع رعاياهم بحيازة الأرض، وقد نتج هذا المبدأ القانوني عن الممارسة "ونجد مزارعين من الألبان والعرب والشراكسة والأرمن والسلاف والأتراك واليهود" كما اختلفت انتماءات كبار الملاك اختلافاً بيناً[14].

ومن ذلك ما نراه في تفاصيل يومية مثل الحضور المسيحي واليهودي في المناصب السياسية التي وصلت مجلس النظار (الوزراء) كما مر إضافة لمناصب الولاية ومجالس إدارات الولايات هذا إذا لم نذكر نظارة الخارجية

حيث كوّن العثمانيون اليونانيون والأرمن ثلث طاقمها تقريباً[15]، ومن ذلك أيضا أهمية التجار المسيحيين العثمانيين وبخاصة من اليونانيين والأرمن في مجموع التجارة العثمانية[16] وسيطرتهم على القطاع الصناعي في غرب الأناضول قبل الحرب الكبرى الأولى (1914)[17]، ولو تجاوزنا هذه المظاهر الاجتماعية العادية ودققنا في مشروع حيوي كسكة حديد الحجاز لرأينا التمازج الاجتماعي واضحاً رغم أن المشروع كان واجهة لسياسة الجامعة الإسلامية ومع ذلك استخدمت الدولة فيه سكانها بلا تفرقة فكان رؤساء المحطات في مدن عديدة من المسيحيين[18]، ولما قامت الحرب الكبرى الأولى (1914) عهدت الدولة بالإشراف على مقطعين من مقاطع السكة الثلاثة إلى مهندسيْن يهوديين[19]، كما عهدت إلى مستثمرين من اليهود والمسيحيين العثمانيين بإنشاء سكك حديدية أخرى وموانئ[20]، ولم يكن السلطان يجد حرجاً في ذلك انطلاقا من قناعته بكونهم مواطنين عثمانيين[21]، كما كان لليونانيين والأرمن العثمانيين حضوراً ملحوظاً في مقاطعة تجارة النمسا عندما ألحقت ولاية البوسنة والهرسك العثمانية بها عقب الانقلاب الاتحادي سنة 1908[22].

وفي الوقت الذي كانت فيه إسبانيا تضطهد المسلمين وتلاحقهم وتعذبهم وتهجرهم بغية القضاء على الإسلام كلياً في شبه جزية إيبيريا، كان الموارنة يعيشون حياة طبيعية بل عهد ازدهار وتوسع كما وصف كريستيان الحلو القرن السابع عشر تحت الحكم العثماني وكانوا ويتواصلون بالبعثات مع روما التي تمكنت من وضع أسس منظمة لجذبهم للإيمان اللاتيني وتأسست مدرسة مارونية في روما سنة 1584 وعقد المجمع اللبناني الذي أعطى الكنيسة المارونية شرعتها الدستورية سنة 1736، وكان ما لحقهم من اضطهاد إما نتيجة حملات المسيحيين الأرثوذكس الذي ساءهم الدور الماروني في انضمام بعض الكنائس الشرقية للكنيسة الكاثوليكية فحرضوا الولاة العثمانيين على الموارنة، أو نتيجة "التدخلات الخارجية وأطماع الدول بأراضي الدولة العثمانية" والتي أدت إلى حوادث 1840 و1860 كما يقول الحلو في موسوعة الأديان الميسرة، [23] وفي الوقت الذي اندثر فيه الإسلام في إسبانيا الكاثوليكية ظلت الطائفة المارونية قائمة في وطنها لبنان، وكما اندثر الإسلام

هناك فقد اندثرت اليهودية أيضا، وفي حديثه عن هجرة اليهود وأماكن رحيلهم بعد قرار طردهم من إسبانيا في 31 مارس 1492 يقول المؤرخ ستانفورد شو: "ولكن أكثرهم تبعوا معظم إخوانهم اليهود من بقية أوروبا باتجاه الشرق خلال الأراضي المحاذية للبحر الأبيض المتوسط إلى داخل أراضي أعظم القوى الإسلامية في ذلك الوقت: إمبراطورية السلاطين العثمانيين، آملين استعادة النفوذ والرخاء اللذين تحققا لهم في إسبانيا المسلمة"[24]، وفي هذا المجال يقول مؤرخ الفكر السياسي أنتوني بلاك: "حين نقارن الإمبراطورية العثمانية بالدول الأوروبية قبل القرن الثامن عشر، نجد ديمقراطية أقل ولكن تسامحاً أكبر"[25].

بل إن المؤرخ الأمريكي جستن مكارثي يعزو مصائب القتل والترحيل التي حلت بالعثمانيين في القوقاز والبلقان وأماكن أخرى في القرن التاسع عشر ونتج عنها مقتل أكثر من خمسة ملايين مسلم وتهجير خمسة ملايين أيضاً إلى تسامح العثمانيين الأوائل مع الأقليات وسكان البلاد التي فتحوها: "كانت إحدى أفضل ميزات التقليد العثماني في الحكم التسامح مع التنوع العرقي والديني، ولكن كان يمكن أمة مطبّعة بطابع تركي أن تكون أكثر أماناً وأن تعطي الأمم الأوروبية ذرائع أقل للتدخل"، "إذ لو كان الأتراك في أيام قوتهم قوميين من النوع اليوناني، لكان المسيحيون هم الذين طُردوا تاركين وراءهم أراضي كانت تركية مسلمة بكل معنى الكلمة، بدلاً من ذلك، عانى العثمانيون وبقي المسيحيون، كثيراً ما كانوا يعاملون المسيحيين معاملة حسنة، وفي أحيان كثيرة على نحو رديء، لكنهم سمحوا لهم بأن يستمروا بالبقاء وأن يحافظوا على لغاتهم وتقاليدهم ودياناتهم، كانوا على حق حين فعلوا ذلك، لكن لو أن أتراك القرن الخامس عشر لم يكونوا متسامحين، لبقي أتراك القرن التاسع عشر على قيد الحياة في بيوتهم"[26].

❖ بداية التغريب الاجتماعي

عندما عقدت معاهدات الامتيازات الأجنبية التي كانت صدقة في البداية تفضلت بها الدولة العثمانية القوية في القرن السادس عشر وما تلاه على الدول

الأوروبية، منحت هذه الدول الناشئة حق حماية الأقليات المسيحية، وهو حق أدى عندما تغير ميزان القوى إلى تدخل هذه الدول الغربية، التي أصبحت دولاً كبرى، في شئون الدولة العثمانية التي كانت تتجه نحو الضعف وتتراجع قوتها على الساحة العالمية وتنتقل إلى دولة من الدرجة الثانية، وقد منح الخلاف الذي نشب بين السلطنة العثمانية وواليها المصري محمد علي باشا فرصة للتدخل الأجنبي الذي كان حريصاً على إنهاك الطرفين وعدم السماح بعودة الروح إلى هذا المجال الموحد الضخم، ومن ضمن السباق الذي انطلق بين الفريقين العثماني والمصري لنيل التأييد الأوروبي، قام السلطان عبد المجيد سنة 1839 فور اعتلائه العرش بافتتاح عصر الإصلاحات الرسمية التي سميت "التنظيمات الخيرية" بإصدار خط شريف كلخانة الذي استهدف إرضاء الدول الأوروبية لكف يدها عن التدخل في الشئون الداخلية العثمانية بجعل الدولة العثمانية جديرة بثقة الغرب، وكان الفرمان المذكور من وحي رجال الإصلاح التغريبي الذين تزعمهم مصطفى رشيد باشا الذي تولى الصدارة العظمى ست مرات وتوفي بعد حرب القرم (1858)[27]، ويقول الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى إن رشيد باشا كان يمتلك دافعاً إضافياً داخلياً لهذه الإصلاحات وهو إرضاء القوميات الثائرة[28]، ثم أصدر السلطان نفسه الفرمان الهمايوني بعد حرب القرم (1856) بوحي من بقية رجال الإصلاح كعالي باشا (ت1871) وفؤاد باشا (ت1869) ليصبح التزاماً عثمانياً أمام الدول الكبرى التي أيدت العثمانيين في الحرب ضد روسيا، بفكرة المساواة المطلقة بين أفراد الرعية العثمانية ومنح الأقليات نفس الحقوق التي يتمتع بها المسلمون في الدولة الإسلامية، وقد أكدت معاهدة باريس ما سبقت الإشارة إليه من رغبة في كف الأيدي الغربية عن التدخل بأن شددت على أن الفرمان الهمايوني لا يعطيها حق التدخل في الشئون العثمانية الداخلية[29]، وهذا أمر يعد من المفارقات لأن جميع الأفكار والتصريحات الرسمية التي كانت تستهدف وقف التدخلات كانت تمارس استرضاء المتدخلين أي تمنحهم حق التدخل في أية حالة كان الاسترضاء غير كاف، وهذا ما حدث بالفعل إذ أدت السياسة الاسترضائية إلى زيادة التوحش الغربي.

❖ نتائج التغريب الاجتماعي

1 - نتائج الاستنساخ السلبية: أدت فكرة المساواة المطلقة إلى نتائج سلبية لأسباب عديدة منها أنها استنسخت تجربة خارجية قد تكون ناجحة في بيئات أخرى ولكنها عند إسقاطها على الواقع العثماني لم تكن كذلك، وفي هذا تقول دائرة المعارف الإسلامية التي وضعها مجموعة من المستشرقين إن "منح الرعايا من النصارى واليهود ما للمسلمين من حقوق كان معناه تجريد النصارى من القسط الكبير من الحكم الذاتي الذي تمتعوا به منذ عهد محمد الفاتح... وقامت مشكلات حول تجنيد غير المسلمين في الجيش، وسرعان ما تبين من ذلك أن هؤلاء لم يروا في مساواتهم بالمسلمين نفعاً كبيراً، بل زاد هذا في العداوات والخلافات التي كانت قائمة بين طوائفهم المختلفة، وكانت هذه الخلافات في الغالب أشد مما كان بينهم وبين المسلمين"، وتؤكد الدكتورة سلوى علي ميلاد ذلك في دراستها الوثائقية للقضاء في مصر في العهد العثماني بالقول إن الطوائف غير الإسلامية فقدت ما كان لها من حقوق طبقاً للشريعة الإسلامية بسبب تدخل الدول الأجنبية لحمايتها وتأييد امتيازاتها[30].

ويقول المؤرخ كواترت إن الآلاف من المسيحيين فضلوا الهرب إلى خارج الدولة على الخدمة في الجيش عندما ألغى القانون سنة 1859 ميزة البدل النقدي الذي عليهم دفعه مقابل الإعفاء من الخدمة العسكرية التي فرضت بالفرمان الهمايوني سنة 1856 وأن أغلبية المهاجرين بعد سنة 1859 كانت من المسيحيين عندما شملهم قانون التجنيد الإلزامي[31]، ومن المفارقات أن عدد المهاجرين المسيحيين إلى الخارج "قفز بشكل حاد" في عهد جمعية الاتحاد والترقي ذات التوجه التغريبي والتي حاولت نقل تجنيد المسيحيين من الإطار القانوني إلى الواقع العملي بقانون صدر سنة 1909 لتحقيق الرؤية التغريبية في المساواة المطلقة بين أفراد الرعية[32]، كما يصف المؤرخ جستن مكارثي كثيراً من الاضطرابات التي تسبب فيها قانون التجنيد بين الطوائف المسيحية كاليونانيين والأرمن[33]، ويقول المؤرخ زاكري كارابل إنه "على الرغم من أن إصلاحات التنظيمات الخيرية قد وضعت لتحافظ على

الإمبراطورية وتقويها وتحدثها، فقد أسفرت بشكل غير مقصود عن تنامي الفروقات الدينية والإثنية" (ص 269)، والملاحظة الأهم أن إدخال هذه الإصلاحات كان تحت ذريعة إلغاء هذه الفروق، وما نتج عن ذلك هو النتيجة الطبيعية لاستنساخ تجارب في غير محلها.

2 - نتائج النفاق الأوروبي النفعي: كما أن الدول الأوروبية التي تبنت هذه الإصلاحات لم تكن جادة في نشر نموذجها الاجتماعي بإخلاص بقدر ما استخدمته وسيلة لتحقيق المصالح في البيئة العثمانية التي تعدها أوروبا بيئة معادية يجب ألا تنهض على قدميها لمنافسة أوروبا ومن ثم يجب ألا تدخل الجنة الغربية، ولذا فإن أوروبا التي تبنت فكرة المساواة للتدخل في الشئون العثمانية وحملت الدولة عليها هي نفسها أوروبا التي تبنت الإبقاء على الامتيازات التي تمتعت بها الأقليات وناهضت جميع الإصلاحات العثمانية التي استهدفت تطبيق القانون على الجميع بلا تمييز لاسيما في مجالات القضاء والمال والخدمة العسكرية، وأصبحت الدول الأوروبية "حامية للرعايا غير المسلمين في سبيل المحافظة على امتيازاتهم"[34] ودعمت وباركت رفض غير المسلمين الخدمة في الجيش العثماني والتي كانت من مطالب هذه الدول فيما سبق[35]، مما جعل "تحقيق جل هذه الإصلاحات ضرباً من الوهم" كما تقول دائرة المعارف الإسلامية وذلك لأن تركيز سلطة الحكومة الذي هو غاية الإصلاح كان متعارضاً مع الامتيازات التي منحت للأجانب ودافعت عنها دول الغرب الأوروبي التي نتج عن تدخلاتها المستمرة في الفتن داخل الدولة العثمانية نشوء "حزب كبير ينادي بأن التنظيمات خطر على الدولة"[36].

❖ أوروبا تجهض تكرار نموذجها

يقول المؤرخ دونالد كواترت معلقاً على مسيرة الإصلاحات العثمانية:
"لا نستطيع التكهن بما كان سيحدث لو كتب لمسيرة الإصلاح أن تمضي قدماً في تحقيق مجتمع المساواة وما ستؤول إليه الأوضاع لو كتب للدولة البقاء.لكن الحقيقة الثابتة هي أن النظام العثماني كان قد أخذ بالتفكك ممهداً السبيل لولادة نظام جديد أجهضته الأحداث التي تلت.خلاصة القول أن

المجتمع العثماني خلال القرن التاسع عشر كان يعيش فترة تطور لم تكتمل نتيجة لزوال الدولة سنة 1922"[37]، وقد سبق شرح الدور الأوروبي في زوال الدولة العثمانية في دراسة: آثار التغريب السياسي على المجتمع العثماني (الجزء الأول).

❖ أوروبا تثير الفتن بأدوات التغريب

ليس هنا مجال البحث في تاريخ القضايا القومية في الدولة العثمانية، سواء في البلقان أم اليونان أم أرمينيا، فما أريد التأكيد عليه بعد طبيعة الانسجام التعددي الذي ساد المجتمع العثماني قروناً كما سبق، هو أن اتجاه العلاقات بين الطوائف نحو الأسوأ في هذا المجتمع في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وظهور صراعات مريرة فيما بعد "لم تكن وليدة أحقاد تاريخية قديمة وإنما هي حديثة العهد ويمكن تعليلها بالرجوع إلى أحداث جرت إبان القرنين التاسع عشر والعشرين وليس بالحديث عن كراهية عرقية متأصلة منذ القدم كما يفترض البعض"، وسبب ذلك يعود إلى "تسلط الرأسمالية الغربية من جهة وتدخل الدول الكبرى في الشئون الداخلية للدولة العثمانية" كما يقول المؤرخ دونالد كواترت[38].

وإذا كنت لا أريد الخوض بعمق في هذه الصراعات المعقدة فإنني أؤكد على دور الغرب الأوروبي في إشعالها والتغطية على جوانبها المنسية التي وقعت فيها المظالم الكبرى على المسلمين وفقاً لكثير من المؤرخين الغربيين الذين لاحظوا ما لاحظه كواترت الذي أكد أن بريطانيا وفرنسا أذكتا نار كراهية الحكم العثماني بين شعوب الدولة العثمانية ثم اتخذتا من هذه الكراهية التي زرعتاها ذريعة أخلاقية لتفكيك هذه الدولة[39]، فجستن مكارثي يشرك الاستعمار الروسي والتطفل الأوروبي والعصبية الثورية الأرمنية بالإضافة إلى الضعف العثماني في مسئولية ما حاق بالمنطقة من خراب ودمار زمن الحرب الكبرى الأولى (1914 وما بعدها) ويرى أن الحوادث الأرمنية كانت جزءاً من صراع كبير وعملية تاريخية واسعة قُتل فيها من المسلمين خمسة ملايين ونصف وهُجر خمسة ملايين من البلقان والقوقاز وجنوب روسيا في القرن الواقع بين

سنتي 1821-1922، وفي الوقت الذي عرف العالم كله معاناة الأرمن فإن معاناة المسلمين التي لا تقل عنها ظلت طي الكتمان وبحاجة إلى مراجعة تاريخية، وكما قُتل الكثير من الأرمن فقد قتل الأرمن كثيراً من المسلمين، ويوزع مسئولية الوفيات الأرمنية في قوافل الترحيل بين العثمانيين (الإتحاديين) والروس والثوريين الأرمن وأنصارهم[40]، وجيرمي سولت يوثق دور التبشير الأمريكي والإنسانية البريطانية في خلق المسألة الأرمنية، وينقل عن أحد المبشرين قوله إنه لو تركت أوروبا الأرمن مع الأتراك لكان أفضل من إثارتهم ثم إحباطهم، كما ينقل عن المستشرق والعميل البريطاني إيفن فامبري قوله إن دور بريطانيا في إثارة الخلافات والأحقاد بين عناصر الدولة العثمانية لا ينكره إلا الأعمى[41]، ويقول في كتابه "تفتيت الشرق الأوسط: تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي" بعد أن يورد تقديرات المؤرخين لعدد الضحايا الأرمن في الحرب الكبرى الأولى 1914-1918 (حوالي 800 ألف على الأكثر) بعيداً عن المبالغات التي وصلت إلى مليون ونصف: "ويجب أن توضع هذه الأرقام في إطار مجموع المدنيين العثمانيين الذين قضوا، وهو من ثلاثة إلى أربعة ملايين، وعادت الجيوش العثمانية (بعد الحرب) إلى الهياكل الفارغة للمدن والبلدات والقرى المدمرة والأنقاض والجثث المبعثرة بينها، وإلى كل إشارة أو رمز للوجود المسلم العثماني فيها، كالمساجد والمدارس والمقابر وتكايا الصوفيين والأسواق وبنايات الحكومة، دُمرت كلها، وفي منطقة كانت فيها، مثلاً، غالبية السكان من المسلمين، كان ضحايا الحرب المسلمون، تبعاً لذلك، من الأكراد في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية، وهذه النقطة ترسم خطاً عريضاً يبرز المظهر الكردي المهمَل بالنسبة للمسألة الأرمنية" (ص89)، أما المؤرخان شو فيوضحان دور الدعاية الروسية التي طورت واستعملت القضية الأرمنية "بمهارة كبيرة" في الوقت الذي لم تكن فيه روسيا سعيدة بالاستقلال الأرمني في الدولة العثمانية لأنه سيثير الأرمن وبقية القوميات عندها وكانت تفضل إثارة الاضطرابات فقط للعثمانيين، وفي هذا الصراع الطويل استغل الروس والأوروبيون الأرمن-الذين لقبهم التاريخ العثماني بالأمة الصادقة- لإثارة المشاكل للدولة العثمانية والمطالبة بوطن مستقل على رقعة واسعة لا يؤلفون فيها أغلبية، ولم تتورط الأغلبية منهم في

تأييد هذا المشروع وأحجمت عن مناصرة الثوريين[42]، رد أقطاب الإتحاد والترقي على التمرد الأرمني بعصبية قومية مقابلة كما يصف المؤرخ كواترت الوضع، ويفند وجود دافع يتعلق بتردي الأحوال الاقتصادية في الولايات البلقانية العثمانية لدى الحركات الانفصالية، والتي كانت تحركها عوامل خارجية روسية وأوروبية يهمها إثارة الاضطرابات للعثمانيين كما في الحالة الأرمنية، ويؤكد هذا المؤرخ أن بلاد البلقان كانت تنعم بازدهار اقتصادي عشية انفصالها عن الدولة العثمانية وما لبثت بعد استقلالها أن ساءت أوضاعها المعيشية بطريقة أصبحت معها في حالة أسوأ مما قبل استقلالها[43].

❖ أثر الفتن الغربية على المجتمع الإسلامي العثماني

يلاحظ المؤرخ نيكولاس دومانيس ملاحظة مهمة وهي أنه وسط الفتن التي عصفت بالمجتمع الإسلامي في القرن التاسع عشر وأدت إلى تهجير 5-7 ملايين مسلم من روسيا واضطرابات دموية في لبنان سنة 1860 وحوادث أرمنية بلغت ذروتها في مجازر 1915 وصراعات عنيفة في جزيرة كريت بين 1841-1908، ظلت الغالبية العظمى من العثمانيين المسلمين والمسيحيين واليهود تتعايش في سلام، بل إننا نجد أرمن استانبول وإزمير يعيشون في سلام في نفس الفترة التي قُتل فيها إخوانهم على يد حكومة الاتحاد والترقي في مجازر 1915-1916 في مسرح العمليات العسكرية أثناء الحرب الكبرى الأولى[44] وهو ما يشير إلى عدم تأصل العداوات العرقية حتى في زمن الأزمات، ولهذا نجد الدولة العثمانية وقد أصبحت ملجأ لمسيحيي البلقان وشرق أوروبا الباحثين عن ملاذ ديني أو سياسي في ظاهرة يصفها كواترت بالمدهشة كما كانت ملجأ للمسلمين المضطهدين [45]، ومن خصائص هذا العصر أيضا المدن الساحلية النابضة بالحياة في شرق المتوسط والتي احتوت عناصر من جميع أنحاء العالم ومن مختلف الأديان تفاعلت وازدهرت، كما أن معظم اليونانيين والأرمن في الأناضول كانوا في وضع سيؤدي إلى خسارة كبرى لو تدهورت العلاقات الاجتماعية بين الطوائف، ولهذا لم يكن هؤلاء مرحبين بالأفكار القومية الانفصالية[46]، وظلت غالبية الأرمن الساحقة مستمرة

في رغبتها في البقاء داخل الدولة العثمانية حتى اندلاع الحرب الكبرى[47]، وقد أدى القضاء على الدولة العثمانية إلى زوال واحدة من أكثر الدول التعددية استمراراً واستقراراً في التاريخ[48].

❖ شهادة مسيحية بعد سقوط الدولة العثمانية

في دراسته عن المسيحيين في العصر العثماني الثاني (القرن السابع عشر) يقتبس الأب الإيطالي فينسنزو بودجي من كتاب حبيب أبي شهلا بمناسبة إلغاء الامتيازات الأجنبية في البلاد العربية، العثمانية سابقاً، الذي طبع سنة 1924، والذي جاء فيه العرض التاريخي المختصر الآتي: "عندما وصل الأجانب إلى المشرق حصلوا على الوضع القانوني عينه الذي كان يتمتع به المسيحيون من أبناء البلاد، ما نريد أن نلفت النظر إليه هو أن أحوال مسيحيي الشرق القانونية (في ظل الدولة الإسلامية) لم تكن أبداً ثمرة التدخل الأجنبي كما يعتقد هؤلاء المسيحيون. إذ لا يعود الفضل في تمتعهم بحرية الدين والعبادة إلى طيبة القوى العظمى ونفوذها في الشرق كما توهمنا هذه الأخيرة خلافاً للأحداث التاريخية. إذ لا يسع الأجانب وصف أنفسهم كأبطال لقضية نبيلة ما أحسنوا الدفاع عنها وحسب، لا بل استغلوها... وينبغي الاعتراف بأن الحماية الأجنبية ليست إلا كذبة، فهي لم تسفر يوماً عن نتائج حميدة، فهل استطاعت تفادي المجازر الفظيعة؟... بالعكس، حصد المسيحيون المجازر والاعتداءات والكراهية التي زرعتها وأرادتها القوى العظمى، وكانت النتيجة عكس ما كنا نتوقع، فقد اتسع الشرخ بين المسلمين والمسيحيين، وكان من مصلحة هؤلاء أن يتحدوا ويتعاضدوا للدفاع عن إرثهم المشترك"، هذا ما جاء في كتاب "المسيحية عبر تاريخها في المشرق" الذي أصدره مجلس كنائس الشرق الأوسط في بيروت سنة 2002 من تحرير حبيب بدر وسعاد سليم وجوزيف أبو نهرا، ص660.

ويؤكد المؤرخ البريطاني المعروف أرنولد توينبي ذلك بالقول إن رجال الدولة العثمانية قاموا أثناء "عهدها المجيد، بمنح شعوب الشرق الأدنى والأوسط شكلاً من الوحدة السياسية والسلام يتناقض بصورة ملحوظة عن

الفوضى التي ألمّت بهذه الشعوب نفسها، أكان ذلك قبل الامبراطورية العثمانية أم بعد تفككها" (نفس المرجع ص667).

❖ أنصار التغريب ينقدونه

لأن ساسة التغريب العثمانيين كانوا ينتمون لدولة كبرى رغم ضعفها ويحتم عليها وضعها أن تسعى للتكافؤ مع أقرانها العظام فإن منطق الاستقلالية فرض نفسه عليهم "ولم يكونوا مجرد أدوات للنفوذ الغربي بل طبقوا جدولهم الخاص وسعوا لدعم برنامجهم السياسي الذاتي"[49]، وكانوا يتبعون نهج التغريب آملين به دعم دولتهم العثمانية لتتمكن من مواجهة التحديات الأوروبية وهو أمر لم يخطر ببال أنصار التغريب في دول الاستقلال الوهمي والتجزئة المجهرية التي قامت فيما بعد وكان أقصى ما تسعى إليه هو الازدهار في كنف قوة غربية عظمى مهما بلغت درجة التبعية والاستغلال، وهذا المنطق بالطبع لم يناسب دولة كبرى وإن كانت ضعيفة كالدولة العثمانية ولهذا فإن النتائج التي أسفر عنها التغريب أدت إلى استياء أتباعه وعدم موافقتهم على فقدان الاستقلال العثماني في مواجهة الأطماع الغربية، وكان من أوائل منتقدي هذه النتائج التغريبية الوزير مصطفى رشيد باشا الذي استنكر إلحاق الفرمان الهمايوني سنة 1856 بمعاهدة باريس التي أنهت حرب القرم وجعله التزاماً دولياً على السلطنة لأن ذلك كان خطراً على شرف السلطان واستقلال الدولة، ومن المنتقدين أيضا الأديب الشهير نامق كمال (ت1888) الذي اتهم الإداريين العثمانيين بإفساح المجال للتوغل الاقتصادي الغربي وعدم إدراك أهمية التقاليد الإسلامية الإيجابية[50].

❖ مواجهة السياسة الأوروبية تكشف حقيقة شعارات الإصلاح الاجتماعي والطريق الممكن للتطور

أدت المواجهة بين أوروبا والمجتمع الإسلامي العثماني إلى أن تظهر حقيقة شعارات الإصلاح التي لوح بها الغرب في وجه ساسة العثمانيين، وأن تُمكن هؤلاء الساسة من اكتشاف الطريق الأفضل للتطور بعيداً عن اللهاث خلف سراب التغريب، وفي هذا الموضوع يقول السلطان عبد الحميد في

مذكراته السياسية: "غاية همهم من هذه الإصلاحات هي الحط من شأننا أمام أمتنا... خير لنا أن يتركونا وشأننا... لو أننا تصرفنا بإرادتنا الخاصة لأصبحنا في تقدم مستمر وإن كان هذا التقدم بطيئاً"[51].

"إن التطور لا يمكن أن يحدث تحت تأثيرات وضغوط خارجية، فلا بد أن يكون تطوراً نابعاً من صميم الواقع، بشكل طبيعي وباتجاه صحيح....والتجديد الذي يطالبون به تحت اسم الإصلاح سيكون سببا في اضمحلالنا، ترى لماذا يوصي أعداؤنا الذين عاهدوا الشيطان بهذه الوصية بالذات؟لاشك أنهم يعلمون علم اليقين أن الإصلاح هو الداء وليس الدواء وأنه كفيل بالقضاء على هذه الإمبراطورية، يتظاهرون بالحزن والأسى على حالتنا المتأخرة، ويسعون عن خبث إلى القيام بأي عمل كان لما يسمونه برفع مستوانا، إن الدول الأوروبية تحتاج إلى إصلاحات لا حصر لها، إنني معجب بالتطور الصناعي في أوروبا وأمريكا، وأعترف بأننا متأخرون عن هذا الركب أكثر من قرن... إننا نستطيع أن نقول بأننا في صدد تطور طبيعي، أو الأصح في صدد تطور سريع"[52].

"إني على يقين من صحة تصرفاتي في تلمس الظروف المؤاتية قبل اتخاذ أية خطوة في تنفيذ الإصلاحات، والتقدم البطيء في هذا المجال، وستأتي الأجيال القادمة بعدنا، فتأخذ الجانب الحسن من الحضارة الغربية فتصقله بمفاهيم شرقية وتصنع منهما حضارة متكاملة".

"الأوروبيون يتوهمون أن السبيل الوحيد في الخلاص هو الأخذ بحضارتهم جملة وتفصيلا....لا شك أن طراز التطور عندنا هو غير ما عند الأوروبيين.علينا أن نتطور تحت ظروف طبيعية ومن تلقاء أنفسنا، وأن نستفيد من الظروف الخارجية في حالات خاصة"[53].

وقال في مذكراته بعد خلعه: "رأيت أثناء مؤتمر الدول الكبرى الذي عقد في استانبول ما عزمت عليه هذه الدول، وهو ليس كما يقولون تأمين حقوق الرعايا المسيحيين، بل تأمين الاستقلال الذاتي لهؤلاء الرعايا ثم العمل على استقلالهم التام وبذلك يتم تقسيم الدولة العثمانية.

"كانوا يعملون في سبيل هذا الهدف على صورتين: الأولى: إثارة الأهالي المسيحيين وتعكير صفاء الجو وبهذا تتصدى هذه الدول لحمايتهم.الثانية: القول بالمشروطية (الديمقراطية الدستورية) لإحداث الفرقة بيننا أنفسنا، واستطاعوا أن يجدوا من بيننا أنصاراً يستخدمونهم في كلا الغايتين"[54].

وقال أيضا إن إنجلترا بذلت ما في وسعها لإثارة المسألة الأرمنية لكي تبعد عن الأذهان تدخلها في مصر وإنها كانت تعمل جاهدة على تركيز انتباه العالم على الدولة العثمانية[55]، وسطر من حوادث هذه القضية ما كان لا يصدقه فيها أحد من دول الغرب، وكلامه يطابق ما قاله مراقب معاصر للأحداث ومجمع على وطنيته ونزاهته وهو الزعيم المصري الكبير مصطفى كامل باشا الذي سطر من حقائق هذه القضية وتداخلات الأوروبيين ومقاصدهم في كتابه المسألة الشرقية ما ظل مقصوراً على الدائرة الإسلامية الداخلية وبعض من شهدوا شهادات متفرقة في ذلك الزمن حتى جاء في عصرنا، أي بعد قرن من الزمان تقريباً، من فتح هذه الملفات من مؤرخي الغرب وأماطوا اللثام عن بعض الحقائق كما سبق.

وتبعاً لهذه الرؤية العثمانية لحقيقة التدخل البريطاني رفض السلطان عبد الحميد رفضاً قاطعاً إقامة محمية بريطانية في بلاد الأرمن منذ ما بعد مؤتمر برلين (1878) رغم استمرار الإنجليز في محاولاتهم بعد ذلك زمناً طويلاً وهي جهود يلقي عليها المؤرخ سولت مسئولية الوصول بالقضية الأرمنية إلى طريق مسدود بطريقة مدمرة[56].

❖ الآثار الاجتماعية للتغريب السياسي والاقتصادي على المجتمع العثماني

ساهمت عمليات التغريب السياسي والاقتصادي المفصلة في دراسات سابقة (الأثر الاقتصادي للتغريب الرأسمالي على المجتمع العثماني) و (آثار التغريب السياسي على المجتمع العثماني 1 و2 و3) في عمليات التفتيت الاجتماعي آنف الذكر، فقد كان لعملية تركيز السلطة والسعي للسيطرة

الحكومية على الفلاح والأرض بشكل مباشر يتجاوز الأعيان آثار اجتماعية أدت إلى اضطرابات سرعت معدل التدمير العثماني بشكل يدعو للعجب كما يقول كواترت، وذلك لأن هذه العملية التغريبية مزقت روابط الولاء بين الرعايا المسلمين الذين تمتعوا بالامتيازات زمنا طويلا ووترت العلاقات بين المسلمين والمسيحيين "واندلعت موجات هائلة من القلاقل الريفية والمدينية بحيث هزت الدولة من أساسها وجعلت ولايات بأكملها دولاً مستقلة... وتدخلت القوى العظمى وانتهت حركات التمرد باستئصال السلطة العثمانية" وذلك كما حدث في البوسنة والهرسك وبلغاريا(57).

ومن الآثار الاجتماعية للتغريب الاقتصادي أيضا ما يتعلق بالاستهلاك الذي نتج عن غزو البضائع الغربية، وفي هذا يقول هرشلاغ إن انتشار محاكاة أنماط الاستهلاك الغربية في الدولة العثمانية كما حدث في معظم العالم المتخلف آنذاك دون الوصول إلى قدرة موازية على الإنتاج أدى إلى تعطيل قيام الأساس الاقتصادي الحديث والصلب للنمو والتطور(58)، ومع ذلك فقد تميز المجتمع العثماني بالتمسك بخيارات استهلاكية محلية حدت من اكتساح البضائع الغربية خلافاً لمجتمعات الاستقلال والتجزئة التي فقدت كل أشكال المقاومة تجاه هذه البضائع(59).

لقد سادت ملكيات الأرض الصغيرة المجتمع العثماني زمناً طويلاً، ولهذا لم يعرف هذا المجتمع الانقسام الطبقي الحاد الذي ظهر فيما بعد بين كبار الملاك الإقطاعيين والفلاحين الأقنان الذين لا يملكون، وقد أدى قانون الأراضي الصادر سنة 1858 إلى ظهور فئة كبار الملاك هؤلاء الذين امتلكوا الضياع الكبيرة وإن ظلت الملكية الصغيرة والمتوسطة هي السائدة إلى نهاية الدولة العثمانية، فقد "أعاق عدم رغبة الحكومة المركزية بالتعاون في استرقاق المزارعين الميول إلى تشكيل الضياع الكبيرة، وبفضل تصرف الدولة، فإن مزيج العمالة النادرة والأراضي الوفيرة لم يؤد عادة إلى السخرة أو عبودية الأرض" كما يقول كواترت، ولكن هذا المنحى نحو تعاظم الملكية ساد فيما بعد في البلاد العربية في ظل الانتدابات الأجنبية وقسم الطبقات الاجتماعية إلى ملاك وفلاحين حتى سحب البعض هذه الصورة على العهد العثماني كله

وارتبطت صورة التركي بالباشا الإقطاعي الثري مقابل الفلاح المحلي المعدم وهو أمر مجاف للحقيقة[60].

❖ حقيقة الحملة الغربية على الرق: لماذا منع الغرب الدورات الاجتماعية للمجتمعات الأخرى من السير في مجاريها والوصول إلى نهاياتها المنطقية؟

ليس هذا مجال تقويم التجربة الإسلامية التاريخية فيما يتعلق بالرق الذي لم يكن ممارسة إسلامية خاصة وعمت جميع المجتمعات في العصر الحديث بما فيها المجتمعات الغربية "المتحضرة" التي وصفت أنفسها بالديمقراطية والإنسانية والتنوير بل والمساواة والإخاء والحرية أيضاً مع أنها شهدت أقسى أنواع العبودية، ولا يمكننا اليوم توجيه الإدانة الخاصة لمجتمع شرقي في هذا المجال لأنه ليس هناك مجتمع خال من الأخطاء التي تنحرف عن مثله الأعلى لاسيما في نظر الأجيال اللاحقة التي تنزع أحياناً للنظر للحوادث الماضية خارج إطارها التاريخي أو ضمن فهم مغلوط لا يفهم حقيقة الظاهرة المدروسة أو يختزلها بعملية إسقاط ظواهر أخرى عليها لمجرد الاشتراك في الاسم رغم التباعد الجذري بينها، ولكن ما يهم في بحث عملية التغريب التطرق إلى الحملة الغربية، لاسيما البريطانية، لإلغاء الرق وتجارته في العالم، والتي اتخذ منها البعض دليلاً على الإنسانية الغربية التي عملت على وضع حد لهذه الممارسة البشعة التي استمرت منذ فجر التاريخ.

وفي هذا الموضوع لابد من التذكير ببعض الحقائق كي لا يجرفنا الاجتزاء إلى الانبهار بالممارسات الغربية التي عم أذاها الاستعماري العالم كله في نفس فترة الحملة على الرق وتجارته والتي كانت جزءاً من الحملة الاستعمارية على العالم كله، ولهذا فإننا يجب أن ننظر في سياسات الغرب عموما في ضوء-أو ظلمة-فلسفة المنفعة التي اتخذت مقياساً لأفعال الإنسان منذ عصر النهضة الأوروبية وأن لا نكترث كثيراً بدعاوى المبادئ والقيم التي يحملها وبخاصة أننا كنا أكثر المتضررين من سياساته العدوانية.

1 - هناك بحث ونقاش طويل عن القيمة الاقتصادية للرق مقابل العمل

الحر وأدلة على سبب استنفاد الرق أهميته وكيف حدث ذلك وكم من الوقت كان سيحتاج للاختفاء كلياً[61]، ورغم أن المؤرخ إريك هوبزباوم ينفي حصرية الأسباب الاقتصادية في عملية إلغاء الرق فإنه يقول: "هل كان الضغط لإلغاء السخرة اقتصادي الطابع؟ والإجابة هي: إلى حد ما، بالتأكيد"، ويسرد الرأي القائل بأن الرق كان أقل إنتاجية من الأيدي العاملة الحرة وأعلى نفقة مما يعتقده الناس بسبب كلفة الشراء والتربية والرعاية، ويقول إنه بغض النظر عن مدى صواب هذا الرأي فإنه كان شائعاً، ويؤكد أن الرق كان على وشك الانهيار "ولكن ليس لأسباب إنسانية"، ويوضح أيضاً أن هذا النظام كان في طريقه إلى الزوال حتى قبل إلغائه وأن السخرة كذلك كانت تقف حائلاً دون التنمية الصناعية التي تتطلب عمالاً أحراراً ولهذا كان إلغاء تلك السخرة شرطاً لحراك العمل الحر، ويجمل القول بأن العمل المقيد انتهى لا لأسباب اقتصادية حصرية ولا أيضاً لأسباب أخلاقية بل لعدم مواءمته مجتمع السوق القائم على تحقيق المصلحة الفردية بالعمل الحر[62]، ولهذا يمكن القول إن الغرب قضى على الرق بعدما استنفد أغراضه منه، أو على الأقل بعدما تيسر له البديل الأفضل وهو العمل الحر الذي لم تكن ظروف عماله في البداية أفضل من أوضاع الرقيق، وبعدما تاجر الغرب بأعداد كبيرة من الأفارقة في غضون أربعة قرون من النهضة والأنوار والإنسانية الغربية ما يفوق عدد من تاجر به المسلمون في أكثر من اثني عشر قرناً[63] خرج على العالم بعدها بفكرة القضاء على الرق، وكما هجرت بريطانيا السياسة الحمائية في تجارتها الخارجية وتبنت مبادئ التجارة الحرة بعدما وصلت صناعاتها إلى مستوى تنافسي قوي وأصبحت في حاجة للتجارة الحرة مع مستعمراتها وبقية العالم للحصول على المواد الأولية التي لا يوجد لها منافس بريطاني مما جعل الرسوم الجمركية عبئاً عليها فألغت الحماية وفرضت حرية التجارة على العالم دون الأخذ في الحسبان درجات تطور المجتمعات الأخرى التي خسرت بالطبع من هذه الممارسة حتى أن بعضها فرضت عليه التجارة الحرة بالأفيون بالقوة المسلحة كما حدث في الصين سنة 1839 وسنة 1856، أقول كما فعلت بريطانيا ذلك في ميدان التجارة حيث انتفت الدوافع الأخلاقية فعلته في ميدان الرق وتجارته بعد استنفاد مبرراته الاقتصادية لديها دون مراعاة لأحوال

بقية المجتمعات ومدى استعدادها واتخذت من إسقاطها التجربة الغربية المخيفة في هذا المجال على تجارب الآخرين مبرراً أخلاقياً لفرض توجهاتها على بقية العالم مع أن الرق في العالم غير الغربي لم يكن يشترك مع الرق في العالم الغربي إلا بالاسم فقط، وقد اتضح هذا الضرر المتأتي من بقاء الرق في الولايات المتحدة على الولايات الشمالية غير الخصبة والتي لم تكن تستفيد من مؤسسة العبودية اقتصادياً وكانت تفضل حماية منتجاتها الصناعية وهو ما يرفضه الجنوب الخصيب المعتمد على تصدير المنتجات الزراعية من عمل الرقيق ومن ثم فهو المتضرر من فرض الحماية الجمركية لصناعات الشمال، وتم القضاء على الرق فيه بالحرب الأهلية (1861-1865) ليحافظ الشماليون على بقاء الاتحاد منسجماً بنظام واحد.

2 - اتخذت محاربة الرق، كما تتخذ في يومنا هذا شعارات عامة كمحاربة الإرهاب، وسيلة في صراع النفوذ بين القوى الكبرى، وللتدخل في الشئون الداخلية للآخرين، وهناك ظواهر عديدة لهذا منها مثلاً أن بريطانيا اتخذت من موقف البرتغال المؤيد لتجارة الرقيق "مبرراً أخلاقياً للتدخل في الشئون الاستعمارية البرتغالية" كما تقول المؤرخة جيل دياس في كتاب The Age of Empires (ص 84)، ومنها أيضاً أن بعض الدول الكبرى (بريطانيا والولايات المتحدة) استخدمت العبيد المحررين لإقامة كيانات استيطانية-على غرار الكيان الصهيوني فيما بعد-في غرب إفريقيا (سيراليون وليبيريا على التوالي) لفرض نفوذها ومحاربة بعضها البعض ومحاربة النفوذ الفرنسي هناك أيضاً، وقد تسبب استيطان العبيد المحررين في اضطرابات اجتماعية كثيرة في تلك المنطقة بين المستوطنين "العائدين" إلى أوطانهم-كما حلا للغرب أن يصورهم -والسكان الأصليين الذين لم يتقبلوا فرض حكم الوافدين عليهم وما زالت آثار ذلك إلى اليوم منذ إنشاء تلك الكيانات في القرن التاسع عشر، ويذكر الدكتور عبد المالك التميمي أن الوثائق البريطانية كانت تضخم ظاهرة التجارة بالرقيق في الخليج والجزيرة العربية لتبرر تدخلاتها على أسس إنسانية ويقدم أرقاماً موثقة لأعداد الرقيق المتاجر بهم في بداية القرن العشرين بما يجعل تدخل دولة عظمى لإنهاء هذه"الظاهرة" محل شكوك المراقب الذي يعجب من "التحذير من خطورتها وضرورة مواجهتها" في مسقط مثلا فتتحرك

الأساطيل لأجل القضاء على تجارة لا يتعدى معدل ضحاياها عشرة أفراد في العام[64]، ويذكر المؤرخ هوبزباوم أن الحملة البريطانية على تجارة الرقيق والتي لبت مطالب التوجهات الإنسانية داخل بريطانيا استُخدمت أيضا في تلبية متطلبات المصالح الاستيراتيجية للبحرية البريطانية "التي عززت احتكارها العالمي" مؤكدا على اقتران الدوافع الإنسانية الخيرية بالدوافع الاقتصادية "في الوقت نفسه"[65]، وهو ما يجعلنا لا نتوقع الخير ما لم تتوفر دواعي المنفعة التي قد تقود إلى عمليات تدمير إذا دعت الحاجة وهذا ما حصل في تاريخ الحروب الغربية الكبرى والتي وصفها المؤرخ جيرمي سولت بالقول إن "أكثر الصراعات تدميراً في تاريخ العالم كانت الحروب القومية والإمبريالية-الاستعمارية-والعالمية التي بدأتها الحكومات الأوروبية في القرنين التاسع عشر والعشرين"[66].

3 - لم يؤد اختفاء الرق إلى اختفاء الاستغلال الغربي للعالم، فقد استمرت معه وبعده عمليات الاستغلال الاستعماري واستعباد الشعوب سياسياً واقتصادياً بطرق جديدة أكدت أن الاستغلال اتخذ أشكالاً جديدة وعصرية بدلاً من أسلوب الرق البالي، ومن ذلك مثلاً أن بريطانيا لجأت بعد إلغاء الرق إلى استبدال "استيراد العمال من دون عقود استخدام من آسيا" به، وذلك للعمل في المزارع الضخمة الباقية[67]، وتسمي المؤرخة كاثرين كوكري العمل التعاقدي في خليج بنين الذي عوض الرق بشكل كامل بالعبودية الخفية التي أدت إلى تفجير فضيحة دولية في مطلع القرن العشرين[68]، ويشير المؤرخ إيليكيا مبوكولو إلى مركب المنفعة في إلغاء الرق بقوله إن "العمل القسري هو الوريث المباشر للعبودية التي كان إلغاؤها أحد المسوغات الرئيسة لوجود المستعمرين" ويسرد جانباً من فظاعات العمل الإجباري[69] التي لم تكن تقل عن الرق في الإجرام، وذلك ما يؤكده المؤرخ مارك فرو بقوله إنه مع إلغاء تجارة الرق ثم الرق نفسه كان عصر استعماري جديد في إفريقيا نفسها يجد أحد مبادئ شرعيته في الكفاح ضد تجارة الرقيق حيث عوض الرق بنوع من العمل القسري، وإن القوى الاستعمارية كانت تتقاسم إفريقيا "بحجة أنها جاءت إليها لوضع حد لتجارة الرقيق باسم الحضارة"، وهو ما أكده الكاتب البريطاني كليفورد لونجلي بقوله إن الطريقة الوحيدة لضمان القضاء

على تجارة الرقيق كانت هي جعلها تجارة غير قانونية وفرض القانون، وكان هذا يعني الاستعمار [70]، ويكفي أن ننظر نظرة سريعة على جرائم الاستعمار بأشكاله الاستيطانية والاقتصادية والسياسية لنعرف أن المجرم لم يتغير وإنما غير جلده فقط، ومن الأمثلة المثيرة للسخرية أن يقوم الإنجليز باحتلال مصر واستعباد شعبها وإلحاق اقتصادها ثم يعملون على تحرير الأرقاء فيها[71]، أي أنهم حرروا أفراداً واستعبدوا شعباً، أو استخدموا حجة تحرير الأفراد ليستعبدوا بها شعباً كاملاً، ومرة أخرى نجد النموذج الأمريكي أوضح مثل على ذلك حيث قام أبطال تحرير الرقيق في الحرب الأهلية بشن الحروب المتواصلة على وجود السكان الأصليين وحريتهم في الفترة التي أعقبت الحرب مما أدى إلى استئصال قبائلهم التي أصبحت على شفا الانقراض على أيدي أبطال الحرية أنفسهم.

ليس المقصود من كشف الحساب هذا تبرئة الذات أو مدحها أو إلقاء التبعة الأخلاقية لأخطائها على الآخرين أو الدفاع عنها بالهجوم على الغير كما يظن البعض[72]، المقصود بكل دقة هو عدم القبول بدروس أخلاقية من أطراف لا يدل سجلها التاريخي على أهليتها لفرض نموذج أدى إلى عذابات كبرى للآخرين وأن الأجدر بها أن تترك دورات الاجتماع تأخذ مجراها وألا تقطع الطريق على أي تطور حضاري أثبت في يوم ما قدرته على القيام بأعباء العدل بين البشر وفقاً لشهادات من خارج إطار أتباعه، ولهذا فإن العثمانيين لم تبهرهم التجربة الغربية في هذا المجال وكانوا يؤمنون بتفوق نموذجهم الأخلاقي على النموذج الغربي رغم تفوق الغرب العلمي والاقتصادي والعسكري[73]، وكثيراً ما حاولوا الفصل بين التجربة الغربية وتجربتهم في هذا السياق، وحمل هذا العبء أحياناً عثمانيون من غير المسلمين ممن مثلوا الدولة في المحافل الدولية[74].

لقد أخذ التطور التدريجي مداه في المجتمعات الغربية حتى في مسألة الرق الذي استمر قروناً طويلة ثم ظلت التفرقة العنصرية مستمرة بعد إلغائه قرناً من الزمن في الولايات المتحدة لتستوعب دورة المجتمع الداخلية التغيرات الجديدة وظلت أشكال أخرى من الاستغلال مسلطة على العبيد

المحررين مما وضعه بعض المؤرخين على مستوى العبودية السابقة وسموه "عبودية باسم آخر"[75]، كما تطلب الأمر كثيراً من الكفاح ليثبت ذو الأصل الإفريقي إنسانيته حتى في المجتمع الشمالي الذي حرره من الرق الجنوبي ولكنه مع ذلك أبقى على التمييز ضده واضطهاده[76] مما يؤكد طبيعة الدافع النفعي-وليس الإنساني-للتضحيات الجسيمة التي قدمها الشمال في حربه ضد الجنوب والتي استهدفت منع الانفصال عن الاتحاد وليس إلغاء العبودية التي أعلن الرئيس لنكولن استعداده لقبولها مع بقاء الاتحاد ولهذا سميت الحرب الأهلية بحرب الانفصال بعد إصرار الجنوب على الاستقلال، ولهذا فإن من حق المجتمعات غير الغربية أن تأخذ فرصها في التقدم وفقاً لدوراتها الاجتماعية الخاصة كما أخذت المجتمعات الغربية فرصها كاملة للتطور التدريجي دون تدخلات فجة من الخارج تعطل مسيرتها، لاسيما أن مسيرة التطور المستمر فتحت الأبواب لزوال أشكال عفى عليها الزمن من الرق في المجتمع العثماني بلا تدخل خارجي[77]، كما نشأت حاجات مستقلة جديدة حتمت إلغاء تجارة الرقيق في مصر مثلاً دون ضغوط أو مشاعر مناوئة للرق[78]، هذا بالإضافة إلى العنف الاجتماعي الذي هدد عملية الإلغاء الفوري[79] وهو عنف لم يؤد إلى النهاية السعيدة المرجوة-هذا لو كان تحرير الرقيق هو الهدف فعلاً- حتى بعد الدمار الذي سببته الحرب الأهلية في أمريكا، مع إمكان الاستفادة من التجربة الغربية إن رغبت في ذلك المجتمعات الأخرى وجذبها نموذج ما مفيد فيها، ولكن من مسافة بعيدة وليس بالتدخلات الفجة والاستعمار بالقوة، ولكن يبدو أن هذه الأمنيات بعيدة عن صلب الفلسفة النفعية الغربية.

لقد قامت في الدولة العثمانية حركة للقضاء على الرق بدعم حكومي يقدم الإعانة المالية لنظام المكاتبة الشرعي لتحرير العبيد[80]، وتميزت قرارات الباب العالي بالتعاطف مع أوضاع الرقيق[81]، والمهم أنه بعد الحملات البريطانية التي رفعت شعار إنهاء تجارة الرق الإفريقي وقبلتها الدولة العثمانية عندما كانت علاقاتها وثيقة بالغرب بعد حرب القرم (1853-1856) حين أيدت بريطانيا وفرنسا العثمانيين ضد روسيا ومن ثم كان الحفاظ على العلاقات الغربية من الأولويات العثمانية[82]، نشأت لدى العثمانيين بعد ذلك

مصلحة داخلية بإنهاء الرق بين اللاجئين الشركس الوافدين إليهم هربا من الاضطهاد الروسي[83]، ورفضت الدولة العثمانية أي تدخل بريطاني في شئون إنهاء هذا الرق الذي حرص العثمانيون على أن يظل قضية داخلية وألا يطلعوا أي مسئول بريطاني على سير الأمور فيها[84]، كما يسجل للعثمانيين أن بريطانيا لم تحاول أن تفرض عليهم تحرير الرقيق في بلادهم[85] رغم أن ذلك كان من ضمن وسائلها السياسية للتدخل في شئون الآخرين، وفي النهاية تم القضاء على الرق بأشكاله المختلفة بشكل تدريجي داخل أراضي الدولة العثمانية[86].

❖ توطين العشائر البدوية في الدولة العثمانية يثبت أهمية التدرج في عملية التغير الاجتماعي

هذا وقد طبعت صفة التغير التدريجي تجربة اجتماعية أخرى داخل المجتمع العثماني وأثبتت نجاحها المبدئي وفعاليتها أكثر من تجربة أمريكية مماثلة اتسمت بطابع العنف الدموي، وهذه التجربة هي عملية توطين العشائر البدوية التي قامت بها الدولة العثمانية بشكل تدريجي لم يخل من العنف ولكن هدفه النهائي كان العمل على تحويل حياة هؤلاء البدو إلى الاستقرار وممارسة الزراعة بدل التنقل والغزو والنهب وهذه العملية تزامنت مع الحروب العنيفة التي شنتها الولايات المتحدة على العشائر الهندية متسترة بذريعة واهية هي تعليمهم الحضارة والاستقرار بدل التنقل مما تكشف كذبه من النتيجة النهائية لهذه العملية التي أسفرت عن إبادة السكان الأصليين وحشر بقاياهم في محميات قاحلة بعد الاستيلاء على أراضيهم وثرواتها بالعنف الدموي المسلح، في الوقت الذي كانت عملية فرض الاستقرار التدريجي في محيط مدينة حلب مثلاً تتم "بقدر كبير من النجاح" في تراجع التهديدات القبلية على الأمن وفي انتشار الزراعة كما يقول المؤرخ نورمان لويس[87]، ولم يكن هذا على حساب البدو بل بأيديهم التي أصبحت تزرع وتدفع الضرائب للدولة بانتظام.

اهتمت الدولة العثمانية بتوطين العشائر البدوية ويقدر الأستاذ بشير

موسى نافع تقديراً تقريبياً أن نسبة البدو من مجموع سكان ولاية بغداد انخفضت بين سنتي 1867-1890 من 23% إلى 11% وأن نسبة العشائر المستقرة ارتفعت بين سكان الولاية من 35% سنة 1867 إلى 55% سنة 1905 وأكد قيام الدولة بجهود حثيثة لتوطين العشائر منها مد العمران (بناء العمارة والناصرية مثلاً) ووسائل الاتصال والقوة العسكرية ونشر الأجهزة الإدارية وبناء وسائل الري وتسجيل الأراضي ونشر التعليم وإنشاء مدرسة العشائر في استانبول زمن السلطان عبد الحميد (1892) لاستيعاب أبناء الزعماء والوجهاء وتهيئتهم لتسلم المناصب[88]، ويضع المؤرخ دونالد كواترت استقرار العشائر من أهم الأسباب لتوسع الزراعة في الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر وبما يفوق أهمية الطلب الخارجي على المنتجات العثمانية[89]، أما في الأراضي غير الزراعية فقد كان مد السكك الحديدية وما رافقها من عمران وبنية تحتية داخل الصحراء حول المحطات من أهم دوافع اتجاه العشائر نحو السلوك السلمي، ويورد الأستاذ مأمون بني يونس في كتاب قافلة الحج الشامي جدولاً يبين فيه تفاصيل استقرار 19 عشيرة أردنية وعملها بالزراعة وتربية الماشية نتيجة تنفيذ مشروع سكة الحجاز[90]، كما بنت الدولة زمن السلطان عبد الحميد مدينة بئر السبع في فلسطين (1900) لتشجيع العشائر على الاستقرار وأمدتها بالخدمات الرئيسة[91] وكانت تخطط لمزيد من تنميتها[92] لولا النهاية المحتومة التي حلت بها بعد الحرب الكبرى الأولى.

وعملية توطين العشائر هذه عملية طويلة وتدريجية استغرقت زمنا طويلا كما يقول نافع، ويمكننا مقارنتها بالطريقة الوحشية التي عاملت بها الولايات المتحدة العشائر الهندية حين قامت بشن الحروب عليها وإفنائها والاستيلاء على أراضيها وحصر بقاياها في معازل قاحلة في نفس الفترة التي كان العثمانيون يوطنون عشائرهم في ظروف مؤاتية، وبينما كان الخط الحديدي القاري الأمريكي (1869) وسيلة إبادة لمصدر رزق الهنود (ثور البيسون) تمهيدا لتجويعهم ودفعهم للاستسلام بالعنف للأمة الأمريكية "المتحضرة"، كانت سكة حديد الحجاز عند العثمانيين "المتخلفين" مصدر ازدهار لعشائر الصحراء، وكان"التحضر" البريطاني هو الذي عطل هذه العملية عندما قام لورنس وثواره العرب بتدمير هذه السكة اثناء الحرب الكبرى.

❖ تقليص آثار الامتيازات الأجنبية: الجنسية الأمريكية بين الأمس واليوم

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر ما وصفه المؤرخ إريك هوبزباوم بأنه بداية أضخم هجرة للشعوب في التاريخ[93]، إذ غادر الملايين أوروبا بشكل خاص وتوجه معظمهم إلى الولايات المتحدة، وكان للدولة العثمانية نصيب وإن لم يكن كبيراً من المهاجرين، يبلغ عددهم في نصف قرن مليوناً ومائتي ألف أي 5% من مجموع السكان مقابل ستة ملايين من إيطاليا مثلا يمثلون 18% من سكانها[94]، والذين غادروا إلى الولايات المتحدة باحثين عن الارتقاء الاجتماعي أو فارين من التجنيد الإجباري الذي حاولت التنظيمات الخيرية التغريبية تعميمه على المسيحيين من السكان العثمانيين، وما يهمنا في هذا المجال تعامل الدولة العثمانية مع ظاهرة جديدة من التغريب الاجتماعي وهي الجنسية الأمريكية التي حملها أولئك المهاجرون وعاد قسم كبير منهم إلى بلادهم بها.

وقد جاء في تقرير أمريكي كتب سنة 1904، أن الحكومة العثمانية لا تعترف رسمياً بالجنسية الأمريكية التي يحملها المهاجرون من أصل سوري، ويشكو التقرير من أن "عدداً كبيراً من هؤلاء المواطنين الأمريكيين من أصل سوري، يخلعون عباءة المواطنة الأمريكية عندما يبحرون من الولايات المتحدة لزيارة سوريا، فيحصلون على جوازات سفر تركية من نيويورك أو مارسيليا، ويفترض أن يكون مرجع ذلك إلى أن القناصل الأتراك الذين يتلقون تعليماتهم من بلادهم، لا يعترفون بصلاحية شهادات الجنسية الأمريكية التي يحملها هؤلاء حسب جوازات سفرهم، ويرفضون منحهم تأشيرات الدخول" [95]، ونذكر بأن هذا حدث في زمن تسلط الامتيازات الأجنبية على قوانين الدولة العثمانية، مما يؤكد الرفض العثماني لاستمرار هذا التسلط وسعي الدولة المستمر للخلاص من هذه القيود حين تلوح أية فرصة، ونقارن هذا بالمكانة المتميزة التي اكتسبتها الجنسية الأمريكية خاصة وبقية الجنسيات الغربية عامة في عالم دول الاستقلال التجزئة، إذ حصلت على تقدير مواز إن لم يزد على ما كانت تمنحه الامتيازات في السابق رغم أنها ألغيت رسمياً في العالم

المعاصر، فأصبح أي مواطن عربي يحلم بتغيير جنسيته للحصول على فرص الحياة والحماية من النوائب، وأصبح حامل الجنسية الأمريكية يلقى في وطنه الأصلي من المعاملة الكريمة بل التفضيلية ما لم يكن يحلم به وهو يحمل جنسية وطنه، ومن المضحكات المبكيات أن هذه المعاملة التفضيلية لا يحصل عليها أحياناً إلا الأمريكي "الأصلي" أي ليس العربي حامل الجنسية الأمريكية الذي إذا اكتشف أمره سحبت المزايا منه (!)

❖ أثر التغريب في الأحوال الشخصية وقوانين الأسرة

من المشهور أن حقل الأحوال الشخصية ظل بمنأى عن عملية التغريب الاجتماعي، ولكن التغريب في هذا الحقل حدث بصورة أخرى نتجت عن مركزية الدولة التي تم بحثها في دراسة سابقة، فقد نتج عن هذه المركزية أن عملت الدولة على توحيد القوانين المعمول بها داخل أراضيها بشكل خرج عن التقليد العثماني بل الإسلامي التاريخي عموماً الذي كان يترك للقاضي المرونة في التعاطي مع القضايا وعدم التقيد بحكم مركزي لتحقيق العدل ومصالح التوافق الاجتماعي[96]، وهو ما أثرى الثروة الفقهية الإسلامية وإن أصبح هذا التنوع إرباكاً لكثير من أصحاب التوجهات التغريبية الذين لا يفهمون طبيعة اتساع أي بناء قانوني في العالم أو يتصيدون الأخطاء في غير موضعها حين شنوا الهجوم على هذا الثراء التشريعي مدعين أن ليس هناك بناء إسلامي شرعي محدد وصاروا يناوئون الشريعة من هذا الباب الاختزالي غير المتخصص.

❖ صور سلبية أخرى عن المجتمع الإسلامي العثماني:

وضمن الحملة الاستشراقية التي أقترح تسميتها بالاستئصال بدلاً من الاستشراق اشتقاقاً من شمولها جميع السكان "الأصليين" في البلاد خارج الغرب الأوروبي وليس "الشرقيون" وحدهم -أي أن مصدر الاشتقاق هو كلمة "أصل" وليس كلمة "شرق"- واشتقاقاً أيضاً من هدفها العدواني أي "الاستئصالي"- ضد هذه المجتمعات لصالح المشروع الغربي، أقول ضمن هذه الحملة قام التغريب الاجتماعي بتشويه صورة المجتمع الإسلامي الذي

مثله العثمانيون في مراحله الأخيرة تناسى فيها الغرب عوراته الذاتية الكثيرة ورفض رؤية الحقائق كما هي وكما وثقها مؤرخوه بعد فوات الأوان كالعادة دائماً-زاعماً البدائية والتوحش والاستبداد في المسلمين وحدهم في المجالات التالية تمهيدا لاقتلاع هذا المجتمع والسيطرة عليه وتمرير المخططات الغربية ضده دون أن يعني ذلك بناء مجتمع متكامل آخر وفق المبادئ الغربية مكانه:

1 - التجنيد في المجتمع العثماني: وجهت التهم من الغربيين وأنصارهم إلى طريقة التجنيد القديمة التي اتبعها العثمانيون في بداية عهدهم وكانت تقضي بفرض ضريبة "الدوشرمة" على المجتمعات الأرثوذكسية البلقانية لتقدم نسبة من فتيانها ليجندوا في الجيش الإنكشاري العثماني، وعن نظام الجيش الإنكشاري يقول المؤرخ ستانفورد شو في كتاب تاريخ الإمبراطورية العثمانية وتركيا الحديثة إنه من السهل في زمننا أن ندين نظام ضريبة الدوشرمة الذي كان يفرض انتزاع نسبة من الفتيان الأرثوذكس من أسرهم وإلحاقهم بالجيش الإنكشاري العثماني بعد تغيير دينهم إلى الإسلام، ولكن علينا أن نزن هذه الممارسة بموازين القرن السادس عشر وسنجد أنها كانت توفر مجالاً مرناً للحراك الاجتماعي يمكن فيه لأصحاب المواهب أن يصعدوا إلى أهم المناصب في الدولة، ولهذا كان هناك آباء من المسيحيين والمسلمين أيضاً يقدمون الرشوة لإرسال أبنائهم ضمن الدوشرمة تبعا للإغراءات الشديدة التي يقدمها الصعود الاجتماعي[97] الذي يمكن لصاحبه أن يصل إلى درجة الصدر الأعظم خلف السلطان مباشرة، وفي هذا يقول كواترت إن نظام الدوشرمة أتاح الفرصة "للآلاف من أبناء الفلاحين المسيحيين لشغل أرفع المناصب العسكرية والإدارية والشيء نفسه يمكن أن يقال عن أبناء العشائر التركية الفقيرة"[98]، ويقول المؤرخ جودفري جودوين في كتابه عن الإنكشارية إن أفراد الإنكشارية لم يكونوا يفقدون صلاتهم بأسرهم وكانوا يقدمون الرعاية لها ويتصلون بها باستمرار في قراها الأصلية، ولم يكن هذا النظام يلقى مقاومة تذكر في البلقان، وهو نظام قديم وجد قبل العثمانيين بزمن طويل[99]، وهذا مما يؤكد وجوب وضع الأحداث في سياقها الزمني وليس وفقاً لعصور لاحقة، وإذا كان بإمكاننا الاعتراض على هذا النظام فإن ذلك سيكون وفقاً للمبادئ الإسلامية كما يقول المستشرقان جب

وبوون في كتاب المجتمع الإسلامي والغرب[100]، وليس هناك مجتمع مثالي خال من العيوب التي علينا التعلم منها قبل تبريرها أو تجريمها، وقد توقفت ضريبة الدوشرمة في دورة الاجتماع الإسلامي في بداية القرن الثامن عشر (1704)[101] وعاشت الدولة العثمانية بعدها أكثر من قرنين دون ممارستها وهو ما يؤكد أن من حق الأمم أن تأخذ مجرى حياتها فتصحح أوضاعها دون تدخلات خارجية فجة كما حدث مع الغربيين داخل بلادهم، أما الغرب فإنه لا يحق له إلقاء دروس أخلاقية في وقت قامت فيه نهضته الصناعية على استغلال عمل ملايين الأطفال في ظروف مزرية أصيب فيها أعداد هائلة منهم بالإعاقات بل الوفاة، وأيضاً استغل الأطفال في الحروب الطاحنة ومازالت الصور ماثلة لكثير منهم ممن شاركوا في الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865) التي يفخر الأمريكيون بإنجازاتها وبقائدها ويشبهونه بالمسيح إلى هذا اليوم دون أن تعيق هذه العيوب عملية الإعجاب، هذا بالإضافة إلى استغلال أطفال العبيد الأفارقة في مزارع العالم الجديد، مع ملاحظة أن هذه الجرائم تمت في عهد النور والحرية والإنسانية والديمقراطية الغربية وليس في عهود "الظلام" الذي يصفون به كل ما عدا الغرب، ولكن من يبحثون في تاريخنا همهم تصيد الأخطاء خلافاً لباحثي التاريخ الغربي.

أما التجنيد الحديث فقد وجه إليه أنصار التغريب من العرب الكثير من النقد لأن الدولة العثمانية كانت تنقل الجنود العرب بعيداً عن "بلادهم" إلى جبهات القوقاز والبلقان فيموتون في معارك لا ناقة لهم فيها ولا جمل كما يقول أصحاب هذا الرأي الذين لم يثبتوا لنا انتصار العرب لما ظل جنودهم مرابطين في بلادهم في عهد الاستقلال الوهمي والتجزئة المجهرية وظلت الهزائم تلاحقهم بعدما فقدوا المجال الموحد الذي كان يجمعهم مع إخوة لهم يدافعون عن بعضهم البعض في مواجهة عدوان الغرباء وكما مات العرب دفاعاً عن الدولة فقد مات الأتراك دفاعا عن العرب أيضاً في زمن كان الإسلام هو الوطن، ويذكر المؤرخ السوفييتي فلاديمير لوتسكي على سبيل المثال استشهاد عشرة آلاف تركي في الهجوم الفرنسي على الجزائر[102] مع أن المعركة كانت خاسرة، وقد ظل الجيش العثماني بكل مكوناته يتمتع بسمعة رفيعة لشدة جنوده الذين كان لهم دور حاسم في التصدي للجيش الروسي

أخطر أعدائهم بالإضافة إلى بقية الأوروبيين، وفي الحيلولة دون تفكك دولتهم العثمانية أو إرجاء هذا التفكك على الأقل، وذلك كما يقول المؤرخ هوبزباوم[103]، ويؤكد المؤرخ البريطاني بيتر مانسفيلد إنه عندما اندلعت الحرب الكبرى الأولى (1914 عندما كانت الدولة العثمانية في آخر أيامها وأضعف حالاتها) لم يكن أعداء العثمانيين يشكّون في "بسالة وإقدام وشجاعة الجنود الأتراك في الحروب، إلا أنهم فوجئوا بأدائهم المتطور وازدياد معارفهم في فنون القتال كما أن جاهزيتهم العالية في خوض الحروب الحديثة فاقت التوقعات"، وهو ما يؤكده المؤرخ الأمريكي مايكل أورين بقوله إن الجيش العثماني ظل حتى لحظاته الأخيرة في الحرب الكبرى الأولى أبعد ما يكون عن الهزيمة[104] وهي صفات لا تنطبق على أي جيش عربي في عهد التجزئة.

وإذا كانت الدولة العثمانية قد فرضت التجنيد على رعاياها المسلمين الذين تمثلهم بصفتها الإسلامية فقد كان الغرب الاستعماري الذي يعجب أنصار التغريب ولا ينقدونه في هذا المجال يعتمد اعتماداً كبيراً في جيوشه على تجنيد مئات الآلاف من سكان المستعمرات أصحاب الدرجة الدنيا في المواطنة داخل الإمبراطوريات الاستعمارية والتي كانت تسوق الهندي للقتال في فلسطين والعراق، والسنغالي للقتال في فيتنام وسوريا، والمغاربي لقتال الألمان، فأي ناقة أو جمل لكل هؤلاء في تلك الأصقاع؟ولماذا انفصلت قيادات التغريب عن شعوبها وشجعتها على دعم قضية الحلفاء التي كانت الشعوب تتساءل فيما يخصها بكل بساطة: لمْ تعطنا فرنسا شيئاً، فلماذا نموت في سبيلها[105] ؟ولماذا يكون قتال العربي دفاعاً عن الدولة العثمانية التي يعيش فيها مواطناً من الدرجة الأولى قتالاً مرفوضاً عند دعاة التغريب أما قتال العربي دفاعا عن فرنسا التي تستعمر أرضه وتنهب خيراته وتقتل أبناءه فهو القتال المقبول بل المأمور به أملاً فيما عندها من سراب؟

2-هل كانت الأمية علامة خاصة بالمجتمع العثماني الأخير؟

عندما تتبدل الأنظمة فإن النظام اللاحق يشيطن من سبقه ويمحو كل حسناته ويضخم كل سيئاته، هذا من طبيعة البشر ولم يكن مصير الدولة

العثمانية استثناء من ذلك، فقد صورت المدرسة التغريبية شيوع الأمية في آخر العهد العثماني وكأنه خروج عن سنن التاريخ وقد حبس الشعوب المقهورة بالنير العثماني في ظلام الجهل أربعة قرون أو يزيد خلف ستار حديدي وهو قول يصفه كواترت بمجانبة الحقيقة مستدلاً على ذلك بكثرة المبادلات الدبلوماسية والثقافية والاقتصادية بين العثمانيين ودول العالم ومؤكداً أن هذا الستار الحديدي المزعوم لم يكن له وجود[106]، وليس من المعلوم كيف يمكن أن تكون دولة يسري الجهل في أوصالها منذ نشأتها مع أنها وصفت حسب المؤرخين بأنها "من أعظم الإمبراطوريات في التاريخ وأطولها عمراً"[107]، وبأنها "أعظم إمبراطورية إسلامية وأقواها"[108]، وبأنها ظلت طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر "دولة من أعظم دول الغرب وأقواها، إن لم نقل أعظمها وأقواها على الإطلاق..فقد كانت مساحتها تبلغ بضعة ملايين من الكيلومترات المربعة، وكانت مصادر ميزانيتها أعظم وأثبت من مصادر أية دولة أوروبية أخرى بما في ذلك إسبانيا ومعادن الذهب فيها، وكانت إدارتها الحكومية منظمة تنظيما محكماً تهدف إلى توفير الخير العام، وكانت تثق بولاء شعبها وإخلاصه لها... أما جيشها النظامي فقد كان أحسن الجيوش تدريباً وكانت مدفعيتها أحسن مدفعية تملكها أية دولة وكان أسطولها يسيطر على البحر الأبيض المتوسط كله، فكان السلاطين يفرضون على الدول الأوروبية أن تحسب لدولة قوية كدولتهم حسابها.." كما وصفها المستشرق الفرنسي جان سوفاجيه في كتابه مقدمة تاريخ الشرق الإسلامي[109]، هذا الوصف لا يناسب دولة أمية آنذاك ويدحض صورة نمطية وانطباعاً زائفاً عن القرون العثمانية ويجعل التفسير الأقرب إلى القبول هو أن المجتمع العثماني الذي وصل آنذاك درجة عالية من الاكتفاء الذاتي التي وصلت حد وصفه بأنه "اقتصاد عالمي" قائم بذاته وفقا للمؤرخ الفرنسي فرنان بروديل[110]، هذا المجتمع لم يكن محتاجاً للتطلع خلف الحدود لتلبية حاجاته في زمن كانت التجارة فيه هي الدافع الأكبر للسفر بشكل عام، ولكن المتفحص في تفاصيل صورة التاريخ العثماني فيما بعد أي في القرن التاسع عشر يجد انطباعاً آخر ولكنه ليس شاذاً أيضا عن مسيرة التاريخ العالمي، فالأمية كانت هي الصفة الغالبة في معظم المجتمعات في العالم، المتطورة منها فضلاً عن غيرها، وفي

هذا يقول المؤرخ هوبزباوم إن الغالبية العظمى من الأوروبيين وغيرهم كانت غير متعلمة في عام 1840 ولا يمكننا وصف أي من الشعوب بالعلم آنذاك ما عدا الألمان والهولنديين والاسكندينافيين والأمريكان، ويمكن وصف بعض الشعوب بالأمية آنذاك كالروس والسلاف الجنوبيين وكانت هناك شعوب شبه أمية كالإسبان والبرتغاليين ووصلت نسبة الأمية في بريطانيا وفرنسا وبلجيكا في أربعينيات القرن التاسع عشر إلى ما بين 40-50%[111]، وهذه الحقائق يفسرها غلبة الطابع الزراعي على معظم مجتمعات العالم في ذلك الزمن وكون غالبية سكانها من الريفيين[112] الذين لا يتطلب كسب عيشهم معرفة القراءة والكتابة ومحو الأمية، ولم يكن بين سكان الأرياف غير قلة قليلة من المتعلمين خارج بعض أنحاء أوروبا الغربية والوسطى وأمريكا الشمالية[113].

ويضيف هوبزباوم إن الزمن الممتد بين 1870-1914 كان عصر التعليم الابتدائي في أكثر الدول الأوروبية[114]، وفي بلد مثل بريطانيا ظل يفتقر إلى نظام للتعليم الابتدائي العام إلى سنة 1870 ولم يصبح هذا التعليم إلزامياً إلا بعد عشرين عاما من ذلك[115]، وفي هذه الفترة نهض التعليم العثماني كما سنرى.

هذه الحقائق تبين لنا الصورة الكاملة لوضع الأمية في القرن التاسع عشر حين تقدمت مجتمعات لمحوها وتأخرت أخرى وتوسطت ثالثة ولم يكن الوضع العثماني شاذاً بين هذه الأوضاع فقد أفاقت الدولة العثمانية على ضرورة نشر التعليم وقامت في عهد السلطان عبد الحميد على وجه الخصوص نهضة تعليمية وثقافية لاحظها المؤرخون وعدوها من أهم إنجازات عصره إذ تضاعفت نسبة التعليم خمس مرات على الأقل بين بداية القرن التاسع عشر ونهايته وتشير المصادر إلى وجود خمسة آلاف مدرسة ابتدائية يدرس فيها أكثر من 650 ألف تلميذ وتلميذة في نهاية القرن التاسع عشر[116]، ذلك الزمن الذي بدأ العمل فيه من الصفر تقريباً ومع ذلك حقق هذا الإنجاز في وقت قصير، ويجب التأكيد على أن هذه الأرقام هامة في زمنها ويجب ألا تقارن بأرقام زمن لاحق أصبحت أكبر مما مضى بكثير ولكنها متخلفة عن عصرها أكثر بكثير من تخلف العثمانيين عن عصرهم، ومازالت الأمية تعشش في بلادنا بأرقام وبائية بعد قرن من تسلم دولة التجزئة زمام أمورنا.

❖ الاستنتاج

لقد خدم تشويه صورة المجتمع الإسلامي في مرحلته العثمانية الأخيرة أهداف أطراف عديدة، فالغرب الاستعماري الذي كان يخوض صراعاً مع آخر الكيانات الإسلامية الجامعة، وهو الكيان العثماني الذي كان يتصدى للأطماع الاستعمارية الغربية ولهذا كان من المصلحة الغربية شيطنة هذا المجتمع لتسهيل تمرير المخططات الغربية عليه والتي ترفع شعارات الإصلاح والتقدم، فلأن المجتمع الإسلامي تسكنه الكراهية فإنه بحاجة إلى المساواة التغريبية التي ستفتح الباب للتدخل الأجنبي تحت ستار حماية الأقليات المسحوقة، ولكن حتى هذا الإصلاح الذي يبتغي صبغ المجتمع الإسلامي بالصبغة الغربية يتراجع الغربيون عنه عندما يصطدم بالمصالح الغربية الكثيرة التي لا يسعدها أن يتساوى العثماني مع الأجنبي المتسلح بالامتيازات الأجنبية، ولأن المجتمع العثماني دموي ويسفح دماء الأقليات فإنه بحاجة لتدخل القوى الكبرى لحماية هذه الأقليات من القتل الذي لا سبب له سوى التوحش والتعصب الإسلامي، وينسى الغربيون من سفكت دماؤهم في المجتمعات الغربية في عملية نشوء دولهم القومية كما يغضون النظر عن تسبب تدخلاتهم في سفك الدم العثماني سواء المسلم أم المسيحي، كما يتميز هذا المجتمع الإسلامي في نظر الغرب باضطهاد المرأة والكسل والانعزالية وكل الصفات الاستشراقية-الاستئصالية التي جعلت من الدواء الغربي هو الحل الوحيد لمشاكله وهذا بالطبع هو هدف الغرب مع احتفاظه بحق انتقاء الجرعة التي لن تجعل المسلمين في وضع يكافئ الغربيين بل يظلون في وضع التابع الأمين والعالة المهين، تماماً كما يحدث في عصرنا عندما يصر الغرب على تعليمنا الديمقراطية ولو بالغزو المسلح، فإذا أتت هذه الديمقراطية بعكس هواه انقلب عليها بالغزو المسلح أيضا (!)، ومع وجود عيون نابهة تنبهت لحقيقة الإصلاح التغريبي منذ ظهور نتائجه الابتدائية المدمرة فقاومته ورفضت الاستمرار في السير في طريقه الملغم وراهنت على التطور التدريجي وإعطاء الدورة الاجتماعية فرصتها الكاملة للتقدم بثبات بخطى راسخة فإنه ما يزال هناك إلى يومنا هذا من يراهن على خيار التغريب المستحيل، فلا استنساخ التجربة الغربية ممكن سواء بالاتفاق مع الغرب إذ سيمنع الغربيون عنا أسباب

القوة في حال إذعاننا لمصالحهم كما يثبت ذلك تاريخ المذعنين منذ نشوء الدولة القُطرية إلى اليوم ولا هو ممكن بمعاداة الغرب إذ سيدمر التجربة من أصولها كما حدث في الحالات القليلة من التمرد العربي الرسمي على الإمبريالية الغربية بعدما بدأ المتمردون مسيرتهم بالاتفاق مع الغربيين، كما أن الاستنساخ في حد ذاته غير ممكن في الأصل أيضا كما أثبت استيراد الحلول الجاهزة منذ عهد التنظيمات الخيرية العثمانية التي أدت إلى عكس المراد من تطبيقها فنفرت المجتمع منها.

أما الجهات الأخرى التي عملت على تشويه صورة المجتمع العثماني فهي دول الاستقلال الوهمي والتجزئة المجهرية التي أقامها الاستعمار الغربي وكان من الطبيعي أن تسير وفق مصالحه التي تكوّن التجزئة حجرها الأساس، ويقول المؤرخ كواترت في هذا المجال إن الموقف المعادي الذي عتم على ما يتصل بالعهد العثماني لم يكن رد فعل على سياسات انتهجتها الدولة العثمانية في الماضي بقدر ما هو تبرير لبناء الدولة الوطنية المستقلة، ويلاحظ أن الدول المستقلة التي قامت على أنقاض العثمانيين لم تتوقف عن التنديد بالعهد العثماني في الفترة التي كانت فيها في طور التكون وأنه ليس من الغريب أن ترفع هذه الدول شعارات قومية في وجه العثمانيين بصفتهم مسئولين عن طمس الهويات القومية للشعوب التي حكموها[117].

والدرس الأهم من الجرح الكبير الذي خلفه التغريب الاجتماعي بين المكونات الاجتماعية المختلفة في بلادنا أن على شعوبنا أن تتعلم التعايش من تاريخنا بعيداً عن تطفل الغربيين الأغراب الذين لا يأتي من جهتهم خير.

❖ الهوامش

(1) دونالد كواترت، الدولة العثمانية 1700-1922، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ترجمة: أيمن أرمنازي، ص305-308.

(2) برنارد لويس، الهويات المتعددة للشرق الأوسط، دار الينابيع، دمشق، 2006، ترجمة: حسن بحري، ص205.

(3) دونالد كواترت، ص306.

(4) نفس المرجع، ص305.

(5) نفس المرجع، ص312.

- زاكري كارابل، أهل الكتاب: التاريخ المنسي لعلاقة الإسلام بالغرب، دار الكتاب العربي، بيروت، 2010، ترجمة: د. أحمد إيبش، ص220-221.

(6) لورنس أوليفانت، أرض جلعاد: رحلات في لبنان وسورية والأردن وفلسطين (1880)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمّان، 2004، ترجمة: الدكتور أحمد عويدي العبادي، ص452.

(7) نفس المرجع، ص453.

(8) Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol. II, Cambridge University Press, 2002, p. 230.

(9) Andrew Wheatcroft, The Ottomans: Dissolving Images, Penguin Books, London, 1995, p. 194.

(10) سليم رستم باز اللبناني، شرح المجلة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1986، ص6.

(11) دكتور حسان حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص321.

(12) دونالد كواترت، ص261.

(13) نفس المرجع، ص320.

(14) خليل إينالجيك (تحرير)، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007، ترجمة: د. قاسم عبده قاسم، ج2ص631.

(15) دونالد كواترت، ص159.

(16) خليل إينالجيك، ج2ص601.

(17) روجر أوين، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي 1800-1914، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1990، ترجمة: سامي الرزاز، ص291.

(18) James Nicholson, The Hejaz Railway, Stacey International, London,2005, p. 39.

(19) جوني منصور، الخط الحديدي الحجازي: تاريخ وتطور قطار درعا-حيفا، مؤسسة الدراسات المقدسية، القدس، 2008، ص116.

(20) نفس المرجع، ص65.

(21) سوسن آغا قصاب وخالد عمر تدمري، بيروت والسلطان: 200 صورة من محفوظات عبد الحميد الثاني 1876-1909، منشورات تراب لبنان بالتعاون مع بلدية بيروت، 2002، ص99.

(22) Donald Quataert, Social Disintegration and Popular Resistance in the Ottoman Empire, 1881-1908, New York University Press, 1983, p. 125.

(23) موسوعة الأديان (الميسرة)، دار النفائس، بيروت، 2002، ص468-469.

(24) Stanford J. Shaw, The Jews of the Ottoman Empire and the Turkish Republic, New York University Press, 1991, p. 15.

(25) أنتوني بلاك، الغرب والإسلام: الدين والفكر السياسي في التاريخ العالمي، سلسلة عالم المعرفة (394)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نوفمبر 2012، ترجمة: د. فؤاد عبد المطلب، ص104.

(26) جستن مكارثي، الطرد والإبادة مصير المسلمين العثمانيين (1821-1922)، قدمس للنشر والتوزيع، دمشق، 2005، ترجمة: فريد غزي، ص36-37و298-299.

(27) مجموعة من المستشرقين، دائرة المعارف الإسلامية، دار الشعب، القاهرة، 1969، ج10ص78-79.
(28) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، 1982، ص202.
(29) دائرة المعارف الإسلامية، ج10ص80.
(30) نفس المرجع، ج10ص79.
- الأستاذة الدكتورة سلوى علي ميلاد، القضاء والتوثيق في العصر العثماني: دراسة وثائقية أرشيفية لسجلات محكمة الصالحية النجمية، دار الثقافة العلمية، القاهرة، 2008، ص52.
(31) دونالد كواترت، ص213و311.
(32) خليل إينالجيك، ج2ص535.
(33) جستن مكارثي، ص194و299و301و433.
(34) دائرة المعارف الإسلامية، ج10ص80.
(35) دونالد كواترت، ص135.
(36) دائرة المعارف الإسلامية، ج10ص80.
(37) دونالد كواترت، ص324.
(38) نفس المرجع، ص307.
(39) نفس المرجع، ص335.
(40) جستن مكارثي، ص19-24 و191 و212 و257.
(41) Jeremy Salt, Imperialism, Evangalism, and the Ottoman Armenians 1878-1896, Frank Cass, London, 1993, pp. 154-155.
(42) Shaw & Shaw, pp. 188, 200-205.
(43) دونالد كواترت، ص142 و327.
(44) نفس المرجع، ص328.
(45) خليل إينالجيك، ج2ص537.
(46) Robert Aldrich (ed), The Age of Empires, Thames & Hudson, London, 2007, pp.41-42.
(47) دونالد كواترت، ص333.
(48) Robert Aldrich, p. 43.
(49) Ehud R. Toledano, Slavery and Abolition in the Ottoman Middle East, University of Washington Press, Seattle, 1998, p. 114.
(50) قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم، بيروت، ومركز دراسات الإسلام والعالم، تامبا-فلوريدا، 1994، ص66و75.
(51) السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979، ص89.
(52) نفس المرجع، ص193-194.
(53) نفس المرجع، ص194.
(54) مذكرات السلطان عبد الحميد، دار القلم، دمشق، 1991، ترجمة: الدكتور محمد حرب، ص144.
(55) نفس المرجع، ص127.

(56) Jeremy Salt, p. 153.

(57) خليل إينالجيك، ج2ص651-654.

(58) ز.ي. هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، دار الحقيقة، بيروت، 1973، ترجمة: مصطفى الحسيني، ص52.

(59) Sevket Pamuk, The Ottoman Empire and European capitalism, 1820-1913, Cambridge University Press, 1987, pp.124,197.

(60) خليل إينالجيك، ج2ص629-648. وأيضا:

- عادل مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني 1700-1918 (قراءة جديدة)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1999، ص223.

(61) Ehud R. Toledano, p. 156.

(62) إريك هوبزباوم، عصر رأس المال 1848-1875، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008، ترجمة: د. فايز الصياغ، ص325-328.

(63) Ronald Segal, Islam's Black Slaves, FSG, New York, 2001, pp. 56-57.

(64) أ. د. عبد المالك التميمي، الوثائق البريطانية الرسمية عن منطقة الخليج العربي: رؤية نقدية، مجلة حديث الدار، العدد 21، دار الآثار الإسلامية، 2006، ص20. (محاضرة ألقيت في 23 ديسمبر 2002).

(65) إريك هوبزباوم، عصر الثورة: أوروبا 1789-1848، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2007، ترجمة: د. فايز الصياغ، ص217-218.

(66) د. جيرمي سولت، تفتيت الشرق الأوسط: تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي، دار النفائس، دمشق، 2011، ترجمة: د. نبيل صبحي الطويل، ص31.

(67) إريك هوبزباوم، 2007، ص218.

(68) مارك فرو (تحرير)، الاستعمار: الكتاب الأسود 1600-2000، شركة قدمس للنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ترجمة: محمد صبح، ص470.

(69) نفس المرجع، ص456.

(70) نفس المرجع، ص122و125.

- كليفورد لونجلي، الشعب المختار: الأسطورة التي شكلت إنجلترا وأمريكا، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2003، ترجمة: دكتور قاسم عبده قاسم، ج3ص16.

(71) روجر أوين، اللورد كرومر: الإمبريالي والحاكم الاستعماري، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ترجمة: رءوف عباس، ص350.

(72) Ehud R. Toledano, p. 144.

(73) نفس المرجع، ص11 و117.

(74) نفس المرجع، ص113و125.

(75) Douglas A. Blackmon, Slavery by Another Name: The Re-Enslavement of Black Americans from the Civil War to World War II, Doubleday, New York, 2008.

(76) Thomas J. Sugrue, Sweet Land of Liberty: The Forgotten Struggle for Civil Rights in the North, Random House, New York, 2008.

(77) Y Hakan Erdem, Slavery in the Ottoman Empire and its Demise, 1800-1909, Palgrave, 2001, p.185.

(78) نفس المرجع، ص185.

(79) Ehud R. Toledano, p. 110.

(80) نفس المرجع، ص93 وما بعدها.

(81) نفس المرجع، ص92و105و107.

(82) Y Hakan Erdem, pp. 186-187.

(83) Ehud R. Toledano, p. 82.

(84) Ehud R. Toledano, pp. 34, 82, 108.

(85) Y Hakan Erdem, p.186.

(86) Ehud R. Toledano, pp. 12, 162.

(87) Norman N. Lewis, Nomads and Settlers in Syria and Jordan, 1800-1980, Cambridge University Press, 2009, pp. 41-45.

(88) بشير موسى نافع، العراق: سياقات الوحدة والانقسام، دار الشروق، القاهرة، 2006، ص156-165.

(89) خليل إينالجيك، ج2ص606 و611.

(90) مأمون عبد الله أصلان بني يونس، قافلة الحاج الشامي في شرقي الأردن في العهد العثماني 1516-1918، مؤسسة حمادة للخدمات والدراسات الجامعية ودار الكندي للنشر والتوزيع، إربد، 2000، ص168-169.

(91) الموسوعة الفلسطينية (القسم العام)، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، 1984، ج1ص474-475.

(92) دكتور حسان حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص226-227.

(93) إريك هوبزباوم، 2008، ص344.

(94) خليل إينالجيك، ج2ص534.

(95) شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب1800-1914، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص129-130.

(96) Judith E. Tucker, In the House of the Law: Gender and Islamic Law in Ottoman Syria and Palestine, The American University in Cairo Press, 1999, pp. 184-186.

(97) Stanford J. Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol. I, Cambridge University Press, 2000, p. 114.

(98) دونالد كواترت، ص262.

(99) Godfrey Goodwin, The Janissaries, Saqi Books, London, 1997, pp. 28, 41.

(100) هاملتون جب وهارولد بوون، المجتمع الإسلامي والغرب، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1971، ترجمة: الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، ج1ص63.

(101) Robert Aldrich, p. 35.

(102) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار الفارابي، بيروت، 2007، ص188.

(103) إريك هوبزباوم، 2008، ص215.

(104) بيتر مانسفيلد، تاريخ الشرق الأوسط، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2011، ترجمة: أدهم مطر، ص205.

- مايكل أورين، القوة والإيمان والخيال: أمريكا في الشرق الأوسط منذ عام 1776 حتى اليوم، كلمة، أبو ظبي، وكلمات عربية، القاهرة، 2008، ترجمة: آسر حطيبة، ص335.

(105) مارك فرو، ص519.

(106) دونالد كواترت، ص149-150.

(107) نفس المرجع، ص33.

(108) زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، دار النهار للنشر، بيروت، 1986، ص13.

(109) نفس المرجع، ص175.

(110) ثريا فاروقي، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2008، ترجمة: د. حاتم الطحاوي، ص54-57.

(111) إريك هوبزباوم، 2007، ص265.

(112) نفس المرجع، ص318. وأيضا:

- إريك هوبزباوم، عصر الإمبراطورية1875-1914، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2011، ترجمة: فايز الصياغ، ص184.

(113) إريك هوبزباوم، 2008، ص340.

(114) إريك هوبزباوم، 2011، ص292.

(115) نفس المرجع، ص344.

(116) دونالد كواترت، ص300.

(117) نفس المرجع، ص339.

(9)

سياسات آخر أيام الخلافة:
قضايانا بين الوحدة والتجزئة

"في كل مرة كان نظام عربي أو إسلامي يحاول الانفتاح على الحداثة كان الغرب يقطع عليه الطريق أو يحطم رأسه، فأمس مع محمد علي، والسلاطين المجددين، وأقرب من الأمس كان عبد الناصر، علماً أن تجربة مصدق في إيران لن تسقط من الذاكرة"[1] من كتاب "فكرة ما عن الجمهورية تقودني إلى..." لوزير الدفاع الفرنسي السابق جان بيير شوفنمان الذي استقال احتجاجا على حرب الخليج الثانية (1991).

"إن القوى الأوروبية لم تكف عن عرقلة أي محاولة تحديث للمناطق التي تود وضعها تحت وصايتها، وتقدم مصر محمد علي، والإمبراطورية العثمانية، أمثلة معروفة عن تلك العراقيل، لا يمكن بطبيعة الحال أن نعرف إن كان تحديث مصر لأكثر من ثلاثين عاماً على يد الباشا ذي الأصول الألبانية أو إن كانت التنظيمات العثمانية بإمكانها أن تؤدي-وبعد أي مدة زمنية-إلى تحولات حاملة لحداثة اجتماعاتية، ولكننا نعرف في المقابل، أن القوى الاستعمارية قد وضعت حداً، وبأسرع ما يمكن، وبالقوة في أغلب الأحيان، لمثل هذه المشاريع" المؤرخة التونسية ذات الأصول اليهودية صوفي بيسيس[2].

❖ إجابات أسئلة النهضة

لا يزال النقاش بين المدارس الفكرية في أمتنا حول كيفية الخروج من نفق التخلف، في نفس المربع الذي بدأ فيه منذ مدة طويلة جدا[3]، ورغم وجود تيار قوي عارض في البداية فكرة الإصلاح، فإن الوضع الآن مختلف، حيث تجمع مختلف التيارات على ضرورة التغيير ولكنها تختلف في هويته:

هل يتم بالمحافظة على الهوية والأسس الحضارية لأمتنا مع مقاومة التدخل الأجنبي؟ أم بالذوبان في الغرب وخدمة مصالحه والتبعية له فكرياً وسياسياً واقتصادياً؟[4] أما التنمية وفقاً لمنهج التغريب ولكن بالاستقلال عن مراكز القرار الغربية فقد قطع الغرب نفسه الطريق عليها ودمر محاولاتها منذ التنظيمات العثمانية إلى محاولات النهضة العربية التي قادتها التجارب الناصرية والبعثية، ولم يستفد النقاش الدائر بين المدارس المختلفة من الحوادث والنكبات التي مرت على أمتنا وكان من الممكن أن تلقي ضوءاً على حقيقة صراع القوى وأهداف أطراف هذا الصراع بما يفيد في تحديد اتجاه الطريق الذي ينبغي السير فيه، وقد كانت مجتمعاتنا في آخر أيام الخلافة مستعدة للدخول في العصر الحديث وخطت خطوات مهمة في هذا الاتجاه ولو قدر للإجابة الحضارية التي قدمها عصر السلطان عبد الحميد الثاني أن تكتمل وأن تصل إلى نهايتها المنطقية دون تدخل خارجي يقطع الطريق عليها فإنها كانت مدخلاً معقولاً إلى النهضة والتحديث في المجالات السياسية الداخلية (الوحدة) والخارجية (الاستقلال) والاقتصادية (التنمية المستقلة)والاجتماعية (التعايش)، ولأنجزت كل ذلك أفضل مما قامت به دول الاستقلال الوهمي والتجزئة المجهرية فيما بعد، ولكن أوروبا لم تترك الدولة العثمانية تلتقط أنفاسها للحظة، وأدخلتها في دوامة مستمرة من المؤامرات والصراعات الداخلية والخارجية أدت في النهاية إلى إلغاء الكيان الجامع المتمثل في الخلافة نفسها وضرب المشروع الحضاري والانحدار بنا من سافل إلى أسفل على يد دول الاستقلال والتجزئة التي أقامها الاستعمار على الأنقاض العثمانية حتى وصل بنا الحال إلى ما نشاهده من فساد وذل وتبعية وشرذمة لا يبدو لها قرار في هذه الهوة السحيقة.

وقد كتب الكثير عن مظاهر الضعف والتراجع في آخر سني الدولة العثمانية، ولكن مع ذلك فقد حققت الخلافة في آخر أيامها الكثير من الإنجازات رغم كل العقبات، وإن كانت الأجيال الحديثة لا تذكر سوى رفض بيع فلسطين للصهاينة، إلا أن المتتبع يتبين له أن هذا الإنجاز لم يكن سوى أحد إنجازات أخرى كثيرة بل لم يكن أكبرها، وهو لا يحتل سوى مكان ضئيل في مذكرات السلطان عبد الحميد وفي التأريخ لعهده، وسبب تضخمه

لدينا هو انبطاح دولة التجزئة التي استسلمت للمستعمرين الذين اختلقوا كارثة الكيان الصهيوني فيما بعد، أما دولة الخلافة فكان ذلك الإنجاز، الضخم عندنا، إنجازاً ضئيلاً من إنجازاتها حتى في آخر أيامها زمن الضعف والتراجع والهزيمة، ولعل أهمها بالنسبة إلينا هي أن بلادنا العربية تمتعت بآخر مظاهر وحدتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لم تستطع الدول التي نشأت بعدها وفقا لاتفاقيات التجزئة كسايكس بيكو (1916) والحكم الثنائي (1899) والعقير (1922) وحداء وبحرة (1925) حتى مجرد العودة إلى هذه المظاهر فضلاً عن تحقيق ما هو أفضل منها، هذا بالإضافة إلى مشاريع التنمية العملاقة، وفيما يلي ملخص لما كنا فيه وكان مرشحاً للتطور لولا قطاع الطرق الحضارية من الغربيين:

❖ الإصلاح والتنظيمات والتحديث

بدأ شعور العثمانيين بالخلل الذي تسلل إلى دولتهم في منتصف القرن السادس عشر[5]، ومنذ ذلك الوقت جرت محاولات للإصلاح اتخذت مع الزمن طابع الإعجاب بأوروبا ومحاولة تقليدها ولكن هذا التقليد لم يتخذ طابعا رسمياً إلا مع تطبيق سياسة التنظيمات في النصف الأول من القرن التاسع عشر وكان هدف هذه السياسة على الصعيد النظري إصلاح أحوال الدولة والقضاء على الفساد والتخلف اللذين استشريا فيها، أما عملياً فإن هدفها كان محاولة إرضاء دول الغرب الأوروبي في زمن ظُن فيه أن إرضاء أوروبا يعني وقف تدخلها ويساعد الترقي المكتسب من معارفها على الوصول للقوة الرادعة، وبخاصة بعد أن وقف الغرب إلى جانب السلطنة في إيقاف زحف والي مصر محمد علي الذي كان يسابق السلطان في كسب رضا الأوروبيين، أما في المجال النظري فقد اتخذت إجراءات سطحية لا تمس جوهر التخلف مثل تغيير الأزياء والتشبه بالعادات الغربية وبناء القصور المكلفة على الطراز الأوروبي والاهتمام بالموسيقا الأوروبية، وأما فيما يتعلق بالجوهر وهو الحصول على رضا الغرب فقد اتخذت إجراءات تشريعية نتج عنها تكريس الضعف السياسي والتبعية الاقتصادية للسوق الأوروبية وإيجاد وسائل جديدة للتدخل في شئون الدولة العثمانية رغم أن هذه النتائج لم تكن

مقصودة منذ البداية بل كان الهدف هو التمكن من التصدي للهيمنة الغربية[6]، ومع ارتقاء السلطان عبد الحميد الثاني سدة حكم السلطنة 1876م اتخذت عملية الإصلاح منحى جديداً نبع من إيمانه أولاً: بأن الإسلام هو "القوة الوحيدة التي تجعلنا أقوياء"[7]، وثانياً: بأن أوروبا لا تريد الخير لدولته، "إنها دسيسة كبرى اختلقوها وسموها إصلاحاً"[8]، "كان الإنجليز يعرفون أن الإصلاحات التي يوصون بها من شأنها أن تغرق الدولة العثمانية سريعاً، تماماً مثلما أعرف أنا"[9]، وثالثاً: بأن ظروف الدول مختلفة، فما يصلح لواحدة قد يضر أخرى، "الدواء الناجح يصبح سماً زعافاً إذا كان في يد غيرالأطباء"[10]، ورابعاً: بأن مسار التقدم الأوروبي ليس هو المسار الوحيد للتقدم ومن يملك حضارة أخرى جديرة بالسيادة كالحضارة الإسلامية يمكنه صناعة نموذج آخر للتطور، "الأوروبيون يتوهمون أن السبيل الوحيد في الخلاص هو الأخذ بحضارتهم جملة وتفصيلاً، مع أن أكثر رجال العلم يعترفون أن الثقافة العثمانية الإسلامية جديرة بالهيمنة، كالثقافة الغربية على أقل تقدير، ولاشك أن طراز التطور عندنا هو غير ما عند الأوروبيين، علينا أن نتطور تحت ظروف طبيعية ومن تلقاء أنفسنا"[11]، وخامساً: بأن التطور يجب أن يكون نابعاً من الحاجات الداخلية وليس بفرض إرادة خارجية، "الأمور القيمة يجب أن تكون طبيعية وأن تأتي من الداخل وحسب الحاجة إليها، ولا يمكن أن يكتب لها النجاح إذا كانت على شكل تطعيم من الخارج"[12]، ولهذه العوامل كان يرفض عملية التقليد للغرب وإن كان يرى أن الإسلام لا يمنع اقتباس العلوم والتقنية وأسباب القوة بشرط أن يكون الاقتباس حسب الحاجة الداخلية للدولة وليس تنفيذا لأوامر من الخارج[13]، فالغرب لا يسير إلا خلف مصالحه الذاتية ولهذا فإنه لن يساعد في تقديم المساعدة العلمية للدولة طالما أنه يمكنه بيعها جاهزاً ما تود هي تصنيعه[14]، هذا فضلاً عن أنه يسعى لتفتيت الدولة العثمانية والقضاء عليها ولذلك فقد أثبتت التجربة أن اتباع نصائح أوروبا وتنفيذ أوامرها لن يأتي إلا بالهزيمة والدمار[15]، هذا إلى جانب أن ما يصلح لدولة تتكون من عنصر واحد قد يكون سمّاً لدولة تتكون من عناصر شتى من السكان[16]، وظروف دولة تقع في أقصى الأرض تختلف عن ظروف دولة تقع في وسط الوحوش[17].

ولو قارنا هذا الاعتزاز بانبهار الزعامات العربية الوطنية بالأجانب لتملكنا العجب، ويمكننا أن نختار الزعيم المصري جمال عبد الناصر وهو من أكثر الزعماء العرب استقلالية ومع ذلك يقول عن نفسه: "القدوة التي أسترشد بها (في سياسة عدم الانحياز)... ليست هتلر ولا ستالين، إنها جورج واشنطن... لما وصلت إلى الحكم كنت ميالاً إلى الأميركيين. إني أحسن التكلم بالإنكليزية. كنت أقرأ المجلات الأميركية وكنت معجباً بما حققه الأميركيون على الصعيد الفني. بل كنت أظن أن طريقة الحياة الأميركية هي أفضل ما يمكن أن يكون.وبكل سذاجة كنت مقتنعاً بأن الأميركيين هم أعداء الاستعمار. ومن ثم بدأت أيأس لكثرة ما استقبلت منهم وما تفاوضت مع ممثليهم"[18]، وللأسف فإن هذا الانبهار ترك أثره على السياسة إلى ما بعد هزيمة حزيران.

❖ المعرفة والعمران

قام السلطان عبد الحميد بمحاولة نهوض شامل في كافة أرجاء السلطنة وتحديثها- دون تغريب- مركزا على محورين: المعرفة والعمران، وذلك كما يقول المؤرخ يلماز أوزتونا، مع محاربة التأثيرات الفكرية والسياسية الغربية التي-إضافة إلى أنها نابعة من حضارة أوروبا التي لا سبيل إلى جمعها مع حضارة الإسلام في رأيه[19] . فتحت الباب لاستقطاب الولاء للغرب بين العثمانيين، ولهذا حاول إعطاء هذه النهضة محتوى إسلامياً بدعم نشر الفكر والرابطة الإسلاميين؛ فتحت بند المعرفة: تم تأسيس كليات الهندسة، والطب، والعلوم، والآداب، والحقوق، والعلوم السياسية، والفنون الجميلة، والتجارة، والزراعة، والبيطرة ومعاهد المعادن، والغابات، والتجارة العسكرية، والمعلمين واللغات، كما تم بناء المدارس الابتدائية ونشرها في قرى السلطنة، بالإضافة إلى المدارس المتوسطة في مراكز الأقضية والمدارس الثانوية في مراكز الألوية، هذا بعد أن كان بناء المدارس يسير ببطء إلى بداية حكم السلطان وقد نتج عن انتشار المدارس في عهده تضاعف أعداد من يقرءون ويكتبون إلى نسب عالية وصلت إلى خمسة أضعاف أو أكثر مقارنة ببداية القرن التاسع عشر وفي بعض المدن إلى عشرة أضعاف[20]، فكان ما

شهدته الدولة انفجار أو فورة تعليمية- بتعبير المؤرخيْن شو- نشرت آلاف المدارس في كل مكان فيها ونهضة ثقافية عدها هذان المؤرخان من أغزر ما شهده تاريخ الدولة في هذا المجال، وتمثل ذلك في غزارة طباعة الكتب والصحف والمجلات[21]، ومازالت دولة الاستقلال والتجزئة في العالم العربي تعاني من أعلى معدلات الأمية في العالم وتبلغ نسبة الأمية فيها ضعف معدلها العالمي، وتشمل عشرات الملايين الذين يتزايد عددهم ويؤلفون اليوم ربع سكان البلاد العربية حسب إحصاءات 2013 (موسوعة ويكيبيديا)رغم مرور قرن تقريباً على زوال الحكم العثماني الذي ألصقت به تهم الجهل والأمية، ورغم كثرة مظاهر التحديث والعصرية في هذه البلاد التي انبلج فيها فجر الاستقلال وتحول سكانها من رعايا إلى مواطنين وفقا لدعاوى أنصار الدولة القُطرية، ورغم أن أمماً غيرنا عبرت الفجوة ووصلت قمة العالم في هذه الفترة الطويلة، ولكننا ما زلنا مشغولين بالندب بسبب حظنا العثماني (!).

وقد حرص السلطان على أن يكون محتوى التعليم إسلامياً بمراقبة المناهج واستبعاد أصحاب الميول الغربية والانفصالية من هيئات التدريس[22]، كما عمل على نشر الفكر الإسلامي عن طريق طباعة وتوزيع الكتب الإسلامية، ومن أمثلة ما حرص عليه شخصياً: أمره بطباعة صحيح البخاري سنة 1892 في المطبعة الأميرية في مصر، وكذلك أمره بطباعة كتاب إظهار الحق للشيخ رحمة الله الهندي الذي يحتوي على مناظرات مع المبشرين، ولعل في هذين المثلين ما يصور طبيعة نظرته المؤكدة على الفكر الإسلامي ووجوب التصدي للتأثير التبشيري الذي لم يكن آنذاك منفصلا عن الهيمنة الاستعمارية، ومن المرافق العلمية كذلك: المدارس الصناعية ومدارس الصم والبكم والمكتبات: كمكتبة بايزيد ومكتبة يلدز، والمتاحف كمتحف الآثار القديمة والمتحف العسكري.

أما عن العمران: فقد شمل المشاريع المائية، والبريدية، وسكك الحديد، والمعامل المختلفة، والمستشفيات، والغرف التجارية، والصناعية، والزراعية، ودور العجزة والنفوس، كما تم في هذا العهد إدخال الهاتف، والسيارة، والترام، والتلغراف، في مواصلات واتصالات الدولة. وشهد زمن

السلطان عبد الحميد كذلك مشاريع عمرانية كبرى كسكة حديد بغداد التي كان من المخطط أن تصل عواصم أوروبا باستانبول فبغداد فالكويت والتي بذلت بريطانيا كل ما في وسعها لتعطيلها، وأدت هذه السكة مع سكة الحجاز إلى إعمار كثير من المناطق التي مرتا بها في الأناضول والهلال الخصيب والجزيرة العربية، كما أنشئت سكك الحديد الأخرى في بلاد الشام التي تفوقت على الأناضول في نسبتها، ومدت شبكة التلغراف في أنحاء الدولة، وشهدت مدن عربية مثل بيروت عمراناً استثنائياً، وعمرت المواقع الفلسطينية المهجورة لمناهضة الاستيطان الصهيوني، وبنيت مدينة بئر السبع (1900)لتوطين العشائر البدوية التي شهدت عملية استقرار ملحوظة في أنحاء الدولة التي شجعت هذه العشائر على ذلك بمد العمران (بناء الناصرية والعمارة في جنوب العراق مثلا)، كما استهدف بناء مدينة بئر السبع مناهضة تمدد الاحتلال البريطاني من مصر حيث دعم السلطان عبد الحميد الحركة الوطنية بزعامة مصطفى كامل باشا ضد الاحتلال البريطاني دعماً مطلقا كما سيأتي.

❖ مجالات أخرى شملها التحديث في عهد السلطان عبد الحميد

لم تقتصر النهضة الحميدية التحديثية على المعرفة والعمران، بل شملت نواح أخرى لاقت درجات متفاوتة من النجاح منها:

الاقتصاد

شهدت العهود التي سبقت عهد السلطان عبد الحميد تسللاً واسع النطاق للنفوذ الاقتصادي الغربي في الدولة العثمانية نتيجة لما أحدثته سياسة التنظيمات ولجوء الحكام إلى الاقتراض الموسع من الدول الغربية، ورغم تأكيد بعض الباحثين على استمرار اندماج اقتصاد الدولة في العهد الحميدي بالاقتصاد الأوروبي الرأسمالي. بشكل تابع طبعاً. وذلك لعدم قدرة السلطان على وقف الموجة العاتية، فقد رأيناه يتخذ كثيراً من الإجراءات للحد من النفوذ الغربي، ولعل أهم هذه الإجراءات هو تقليص نفقات الدولة، وقد شمل ذلك العديد من النفقات غير الضرورية التي كانت تهدر في السابق، مع عدم

المساس بالسلع الرئيسة التي يعتمد المواطن عليها كالخبز مثلاً[23]، وكان هدف سياسة الترشيد هذه هو عدم اللجوء للاقتراض من الخارج، هذا الاقتراض الذي أفلس الدولة وقيد استقلالها وجعل مواردها بأيدي أعدائها، وقد حاول تنظيم سداد الديون بإنشاء لجنة الديون العمومية التي مثلت الدائنين في سنة 1881 ودخل في مفاوضات معها وجعلها تخفض الدين إلى ما يقارب النصف (56,6%) وتخفض الفائدة إلى 5% كذلك، وتم وضع بعض موارد الدولة تحت تصرف هذه اللجنة وأصبحت الديون تسدد بانتظام، وشجع مقاومة الهيمنة التي حاول الدائنون فرضها على زراعة التبغ وتغاضت الدولة عن عمليات التهريب التي ضربت احتكار الدائنين في الصميم، ومن تلك الإجراءات المناوئة للنفوذ الاقتصادي الغربي أن السلطان كان يحجم عن تنفيذ بعض المشاريع إذا أحس بالخطر من تسرب رأس المال الأجنبي بواسطتها، أو يتوجه إلى جهات غير طامعة لتنفيذ هذه المشاريع، كطلبه من اليابان التنقيب عن النفط في الموصل بعد رفضه إعطاء الامتياز للإنجليز وغضبه من خداع حلفائه الألمان[24] وقد استمر الاقتصاد العثماني في عهده بالاعتماد على قاعدة الذهب والفضة وكانت النقود الذهبية والفضية متداولة أكثر من العملة الورقية وحتى هذه كان بالإمكان تحويلها إلى معادلها من الذهب في كافة أنحاء العالم[25].

وتمكنت الدولة من تحقيق إنجازات اقتصادية أخرى إذ حافظت إلى آخر أيامها على أهمية التجارة بين ولاياتها وكانت التجارة الداخلية مقدمة على التجارة الخارجية وهو ما تفتقده بلادنا في زمن التجزئة إذ يسيطر الغرب على معظم تجارتها ولا تكوّن التجارة بين البلاد العربية إلا 8% من مجموع تجارتها، كما حافظت الدولة على درجة عالية من الاكتفاء الذاتي الغذائي على عكس دول التجزئة التي تستورد معظم غذائها حتى لو كانت بلاداً زراعية تقليدية وتخضع لسلاح الغذاء الذي يشهره الغرب في وجه العرب إذا حاولوا استعمال سلاح النفط لنصرة قضاياهم، ولم تعتمد الدولة العثمانية على تصدير منتج واحد بل نوعت منتجاتها الزراعية على عكس حالة التجزئة العربية التي صنعها الاستعمار، وقاومت الدولة كذلك تمدد الصناعات الغربية فحافظت على كثير من الصناعات الحرفية التي ظلت توفر معظم الحاجات لسكانها،

ودخلت عصر التصنيع الآلي رغم الصعوبات الاقتصادية وشهد عهد السلطان عبد الحميد وما بعده إنشاء كثير من المصانع* حتى في مجال التسلح الذي كان العثمانيون يصدرونه إلى الخارج إضافة للاستخدام الداخلي، ولم تستسلم الدولة لمطالب الدائنين بعد إفلاسها سنة 1875 وفرض السلطان عبد الحميد عليهم تسوية ألغت نصف الديون كما مر وتجنبت الدولة بذلك مصير ولاياتها التي أصرت على الاستقلال عنها مثل مصر وتونس مما أدى إلى تفرد المستعمرين الدائنين بهما فوقعت في براثن الاحتلال الأجنبي البريطاني والفرنسي، وتمكن برنامجه الاقتصادي من زيادة الإيرادات بنسبة 43% في غضون ربع قرن مما أثار انتباه المؤرخين، كما جذب الاقتصاد العثماني في هذه الفترة استثمارات أجنبية في البنية التحتية ولكنه لم يستسلم لمتطلبات المصالح الأجنبية وتمكن من فرض المصالح العثمانية على عملية إنشاء المشاريع الاستثمارية، وكانت الدولة قادرة على الاختيار بين عروض الاقتصاديات الغربية عندما تمكن السلطان عبد الحميد من تحويل المنافسات الاستعمارية على بلاده إلى منافسات اقتصادية لتطويرها، وكانت الدولة الكبرى التي تعادي الدولة العثمانية يتضاءل نفوذها التجاري أو الاستثماري أو المالي تبعاً لذلك كما حدث مع بريطانيا، والعكس يحدث مع الدول التي تعرض صداقتها دون أطماع طاغية كما حدث مع ألمانيا[26].

الجيش

كان السلطان عبد الحميد يرى أن الإعمار أهم من دخول الحروب حتى لو تم إحراز النصر فيها، لأنها تأتي بالويلات والدمار للبلاد، والمجد المتحصل منها زائف[27]، ولهذا فإنه لم يدخل مختاراً في حرب إلا دفاعاً عن النفس ولكن ذلك لم يمنعه من تحديث جيشه تحسباً ليوم عصيب، فزوده بالأسلحة الحديثة واستدعى المدربين والمستشارين العسكريين للإفادة من خبراتهم، وقد أثبت الجيش فعاليته في حرب اليونان 1897م، ومن إنجازات السلطان تمويله لتجارب الغواصات التي نتج عنها النجاح في إعادة تركيب الغواصتين عبد المجيد 1887 وعبد الحميد 1888 في استانبول بعد شرائهما من بريطانيا مفككتين[28]، ومن إنجازاته أيضا تحصين مضائق العاصمة بطريقة

مكنت القوات العثمانية من صد هجمات الحلفاء في سنة 1915م أثناء الحرب العالمية الأولى وتحقيق الانتصارات المشهورة في شبه جزيرة غاليبولي.

و ظل الجيش العثماني محتفظا بقدر كبير من التماسك والعناد حتى آخر أيامه وارتفع عدد جنوده من 24 ألفا سنة 1837 إلى 120 ألفا سنة 1908[29]، وصمد في وجه روسيا (1877-1878) وانتصر على اليونان (1897) ثم دخل الحرب الكبرى الأولى (1914)ليستعيد ما احتله الحلفاء من قبل وليخلص الدولة من قيود الامتيازات الأجنبية التي ألغيت بالفعل منذ بداية الحرب، وشرع في عملية الاسترداد فعلاً في كل من مصر (1915)وليبيا (1916) وتمكن من تحقيق انتصارات مهمة على جبهات مضائق استانبول (غاليبولي)والقوقاز والبلقان وفلسطين (غزة) والعراق (كوت العمارة) والجزيرة العربية (سكة الحجاز)، وقد لمس البريطانيون في أثناء الحرب "خطورة الجيش العثماني"[30] الذي دربه الألمان وأثبت أنه "قوة ضخمة لم تكن في الحسبان"[31]، وفي ذلك يقول أحد المؤرخين إن الجيش العثماني قام بأداء جيد طوال الحرب: فقد هزم البريطانيين والأستراليين والنيوزيلنديين على ضفاف غاليبولي وأجبر الغزاة البريطانيين على الاستسلام في كوت العمارة وصد الغزاة الروس والجيوش البلقانية ومنعهم من التقدم[32]، ويقول مؤرخ آخر إن الجيش العثماني أثبت أهميته أكثر من توقعات الجميع وقاتل تحت إمرة أنور باشا في خمس جبهات متفرقة وانتقل تحت تأثير النجاحات إلى الهجوم لاسترداد الحدود السابقة للدولة، ويقول مؤرخ ثالث إن القوات العثمانية هاجمت "مواقع بريطانية في منطقة قناة السويس في بداية الحرب، وهزمت قوات الفرنسيين والبريطانيين وقوات الكومنولث في معركة جاليبولي عام 1915، وأجبرت القوات الهندية في بلاد الرافدين على الاستسلام عام 1916، واحتوى العثمانيون ثورة عربية اندلعت بطول خط السكة الحديد في الحجاز في الفترة بين 1916 و1918، وكذلك أجبروا البريطانيين على الحرب من أجل كل شبر من أرض فلسطين حتى خريف عام 1918"، وتتردد هذه الملاحظة في المراجع التي تتحدث عن هذه الحرب[33]، ولكن الانتصار في معارك لا يعني الانتصار في الحرب وبخاصة أمام غيلان الغرب المتحالفة

التي صممت على تدمير دولة تمثل آخر مظاهر وحدة المسلمين كما أكد على ذلك بلفور ولورنس في أثناء الحرب.

القضاء

كان السلطان عبد الحميد يؤمن بأن العدل هو الأساس الذي قامت عليه الدولة العثمانية التي لو كانت قد جلبت الظلم لتفتتت منذ البداية[34]، ولهذا حاول القيام بإصلاح في مجال القضاء هدف إلى تحقيق المساواة بين الجميع أمام القانون وكفالة تطبيق العدالة بأسرع وقت عبر التنظيم التشريعي والإداري، ومن الإجراءات التي اتخذها في هذا الحقل: إنشاء كلية الحقوق لإعداد رجال قانون متخصصين، وتنظيم وزارة العدل وعلاقاتها بمختلف أنواع المحاكم ووضع برنامج للإصلاح استهل بقوانين صدرت بداية من سنة 1879؛ ويقول الأستاذ الدكتور عبد العزيز الشناوي عن أثر هذه الإصلاحات نقلاً عن المؤرخين شو: "وقد حققت هذه القوانين وغيرها مستوى رفيعاً من العدالة والنزاهة والنظام في البنيان القضائي لم تشهد الدولة له من قبل مثيلاً. وكان جميع المتقاضين في المحاكم المدنية على اختلاف درجاتها وكذلك جميع المتهمين أمام محاكم الجنايات متساوين أمام القانون بصرف النظر عن دياناتهم أو مذاهبهم أو مراكزهم الاجتماعية"[35]، ولكن الغرب لم يكن سعيدا بهذه الإصلاحات لأنها وضعت العثماني والأجنبي أو المتمتع بالحماية الأجنبية داخل الدولة العثمانية على قدم المساواة، وأصرت الدول الأوروبية على عدم تطبيق القوانين الجديدة على رعاياها مستندة في ذلك إلى معاهدات الامتيازات الأجنبية[36]، ويؤكد المؤرخان شو أنه رغم تدخل القصر في بعض القضايا المتعلقة برجال مشاهير، فإن ذلك لم يؤثر على انتشار العدالة الذي أدى إلى حماية حقوق الجماهير بصورة أكثر اتساعاً وشمولاً من الماضي[37]، وهو ما يؤكد أن الإصلاح الإسلامي لم يكن من هموم أوروبا وكانت تقف ضده إذا لامس مصالحها وهو أمر مازلنا نعاينه إلى يومنا هذا.

❖ ثمار الإصلاح الحميدي في تقويم المؤرخين

يقول المؤرخ العربي الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى سنة 1982في

كتابه "في أصول التاريخ العثماني": "انتهى منذ زمن طويل اعتبار عصر السلطان عبد الحميد مجرد فترة يغلب عليها الطابع الرجعي"[38].

ويصف المؤرخ نيكولاس دومانيس عصر السلطان عبد الحميد بقوله إن خسارة أراض بلقانية واسعة لصالح الانفصاليين المسيحيين في بداية عهده (1878) أدت إلى أن تفسح القومية العثمانية مكانها إلى فكرة الجامعة الإسلامية، فقد ركز النظام الجديد اهتمامه على رعاياه المسلمين مثل الأتراك والأكراد والعرب والتتار والشركس والألبان بصفتهم أساساً لدولة ناهضة، وقد استمر تحديث هذه الدولة وتركيز السلطة فيها وتمكن السلطان بحلول نهاية عهده من إحكام السيطرة على الموارد البشرية والمادية أكثر من أي من أسلافه، وأقيمت مرافق الدولة المختلفة على أسس رشيدة وعقلانية بشكل ملحوظ في كل من الجيش والإدارات المحلية والتعليم العام والاتصالات مثل السفن البخارية والطرق وسكك الحديد وشبكة البرق الكهربائي (التلغراف) بالإضافة إلى القصر السلطاني نفسه. وبدأ المجتمع العثماني واقتصاده بإظهار مميزات المجتمع الحديث، فبحلول سنة 1900 طغت السكك الحديدية والسفن البخارية على النقل الحيواني والشراعي، وتضاعفت بين 1830-1914 أعداد السكان في استانبول وإزمير وسالونيك في الوقت الذي تضاعف فيه عدد سكان بيروت بين 1800-1914 خمسة عشر ضعفاً من 10 آلاف إلى150 ألفا، وكان هذا التمدد المديني ناتجا عن انتشار زراعة التصدير التي تبعها توسع في التجارة الداخلية والخارجية، وبينما عانت الصناعة العثمانية من تمدد البضائع الغربية الرخيصة بين 1800-1870، فقد شهدت نهضة كبيرة بعد ذلك وانتشرت المصانع حول مراكز المدن لاسيما في استانبول وسالونيك وإزمير وبيروت، كما انتشرت التنظيمات العمالية واحتجاجات العمال. وفي سنة 1908 امتلكت استانبول 285 مطبعة، وصحافة نقدية نابضة بالحياة تراوحت انتقاداتها بين السياسة وبعض مساوئ الحياة العصرية[39].

ويقول المؤرخ دونالد كواترت إن حكم السلطان عبد الحميد الثاني أعاد القوة للسلطنة في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر، وإنه تخلى عن موقف الأقلية الليبرالية وتبنى رد فعل إسلامياً على سياسة التنظيمات ولكنه واصل الإصلاحات التكنولوجية التي بدأها أسلافه وأعاد التركيز على مواجهة

التغريب الثقافي بعد بعث الوعي الإسلامي "ومع نهاية القرن، كانت الحكومة قد استخدمت نصف مليون موظف مدني على الأقل.ولم يديروا الأموال فحسب، بل اضطلعوا أيضا بوظائف ترتبط الآن بالواجبات العادية للدولة الحديثة. لقد أدار موظفو الدولة المستشفيات، ومراكز الحجر الصحي، ومئات من المدارس العلمانية (أي التي تضيف إلى مناهجها علوما غير متصلة بالشريعة الإسلامية مباشرة كالجغرافيا والمحاسبة والهندسة واللغات الأجنبية)، وكذلك المزارع النموذجية والمدارس الزراعية، ناهيك عن بناء الطرق السريعة، وخطوط التلغراف، والسكك الحديدية وصيانتها"[40].

ويقول المؤرخ أندرو ويتكروفت إن إنجازات السلطان كانت ضخمة في المجال المالي والمجال العسكري اللذين تولى السلطة وهما يشغلان الدولة بسبب الإفلاس والحرب مع روسيا، ورغم أن خطابه الإسلامي ينتمي إلى الماضي، فقد كان أكثر مجددي المجتمع العثماني فعالية وأثراً، ورغم تعطيل العمل بالدستور زمناً طويلاً، فإن هذا المؤرخ يذهب إلى أن كثيراً مما يرتجى من هذا الدستور تحقق فعلاً في زمن السلطان، فقد زود الدولة بالبنية الأساسية للتعليم الثانوي، وبشبكة من السكك الحديدية، وبخطط لتطوير شبكة الطرق في أواخر عهده، ومدت شبكة البرق الكهربائي فوق أرجاء الدولة ووصلت إلى المدن الصغرى، وتمكن من توجيه موظفي الدولة بشبكة ضخمة من الموظفين التابعين للقصر وصل عددهم إلى 12 ألفاً، وبواسطة عيونه المبثوثة في كل مكان كان قادراً على معرفة ما يدور في الأماكن الريفية البعيدة أكثر من المسئولين المباشرين لها، كما كان السلطان عبد الحميد من أوائل الذين قدروا أهمية الصورة الشمسية التي مكنته من تقويم المعلومات التي تصله، فقد تبين له جسراً غير مكتمل البناء في الوقت الذي يخبره فيه حاكم المنطقة أنه مكتمل، أو تريه سوقاً فارغاً في الوقت الذي تصله فيه أخبار كاذبة عن توفر الطعام في هذا السوق، أو تصور له مدرسة مهجورة كان من المفترض أنها مليئة بالطلبة[41].

وقال المؤرخان شو إن السلطان عبد الحميد عد نفسه مصلحا وكان كذلك بالفعل رغم أنه لم يكن يؤمن بالحكم الديمقراطي نتيجة استغلال القوى الكبرى والأقليات لوجود البرلمان لأغراضها الخاصة بعيداً عن المصالح

العثمانية مما استنتج منه عدم استعداد الدولة في ذلك الوقت لتطبيق هذا الشكل من الحكم بعدما كان مستعداً في البداية له، ولهذا فمن الخطأ الافتراض أنه جلس على العرش بنيّة تطبيق الحكم الفردي، وإنه تمكن بحكمه الفردي هذا من جمع شتات دولته والدفاع عنها، وإحياء مجتمعها والوصول بمعظم الإصلاحات إلى نتائج ناجحة، وأصبح بذلك آخر رجال إصلاحات التنظيمات الخيرية[42].

ويقول المؤرخ بيتر مانسفيلد إنه رغم أن السلطان كان يتبنى ذهنية رجعية (بالمفهوم الغربي)، فإنه يمكن عده وفقاً للشروط الحديثة مجدداً ومحدثاً ولكن ليس متغرباً، وقد كان له إنجازات لا يمكن تجاهلها طوال تاريخ حكمه الممتد[43].

ويلخص المؤرخ عباس العزاوي المحامي إنجازات السلطان بالقول إنه "قام بأعمال قد يقصر عنها غيره"[44].

❖ السلطان عبدالحميد والوحدة الجامعة

ارتبط اسم السلطان عبد الحميد في معظم الدراسات بفكرة الجامعة الإسلامية التي دعا إليها واتخذها سياسة رسمية له، وقد توصل إلى ضرورتها بعدما رأى تكالب دول الغرب على العالم الإسلامي داخل الدولة العثمانية وخارجها، وكان لرأي القانوني العثماني الكبير أحمد جودت باشا (1823-1895)واضع مجلة الأحكام العدلية مساهمة كبرى فيما وصل إليه السلطان، وذلك بعدما خاب أمل الباشا في سياسة التنظيمات وتقليد الغرب فتوجه مثل الكثيرين غيره إلى الفكر الإسلامي لاستلهام وسائل إصلاح الدولة العثمانية ولم شمل المسلمين "للوقوف صفا واحدا أمام غطرسة العالم الغربي وعمله الدءوب في استعمار البلاد الإسلامية ونهب خيراتها والتدخل في شئونها"[45]، وهو ما أشار إليه المؤرخان شو عندما قالا إن السلطان عبد الحميد تبنى فكرة الجامعة الإسلامية لمواجهة الإمبريالية الغربية والحركات القومية التي هددت دولته، بل إنهما يؤكدان وجود وانتشار الفكرة الجامعة في الفترة التي سبقت عهد السلطان عبد الحميد، إذ كانت ردة فعل على اضطهاد

المسلمين في القرم والبلقان والهند والجزائر والذي قورن بالتسامح الذي يعامل به غير المسلمين في الإمبراطوريات الإسلامية، كما كانت ردة فعل على نتائج سياسة التنظيمات التي تخلت عن المثل الإسلامية وجلبت الأزمة المالية للدولة العثمانية واستغلتها أوروبا لتدمير الصناعات التقليدية وجعل العثمانيين يعتمدون على القروض مرتفعة الفوائد، ثم جاء احتلال فرنسا لتونس واحتلال بريطانيا لمصر ليؤكدا النفور من الغرب، ثم أتى الاحتجاج الصاخب من قبل ساسة وصحافة أوروبا على عمليات القتل المحدودة التي طالت المسيحيين في الدولة العثمانية في نفس الوقت الذي غض فيه الغرب النظر عن المذابح واسعة النطاق التي وقعت للمسلمين في البلقان وآسيا الوسطى فيما بدا أنه بعث لتعصب القرون الوسطى، فكان كل ما سبق هو ما أدى إلى انتشار فكرة الجامعة الإسلامية بين المسلمين في رأي هذين المؤرخين[46]، وقد عمل السلطان عبد الحميد على جمع المسلمين تحت راية الخلافة وربط قلوبهم جميعا باستانبول لعلهم يتمكنون من صد الهجمة الاستعمارية التي كانت في ذروتها إبان عهده ولم يستثن أحدا من المنتمين للإسلام من دعوته مهما كان مذهبه أو قوميته أو موقعه الجغرافي، وإذا كان الأعداء قد تغلبوا على قوة المسلمين المادية فإن قوتهم المعنوية ستبقى صامدة في رأيه ولا أمل لهم إلا بالوحدة التي ستجعل المحتلين تحت النفوذ الإسلامي خوفا من إعلان الجهاد ضدهم[47]، وقد تجاوبت مع دعوة السلطان طوائف وقوميات من المستحيل أن نرى لها مرجعية واحدة اليوم في الزمن الأمريكي كما كانت الخلافة الإسلامية مرجعيتها جميعاً فيما مضى.

❖ السلطان عبد الحميد والشيعة والأباضية والدروز

وقد صار العهد الحميدي تطوراً ملحوظاً عن الماضي فيما يتعلق بالعلاقة بين أهل السنة والشيعة حين حاول إزالة الاحتقان الذي رسبته قرون من سوء التفاهم والعداوة، وقد بدأت بوادر هذا التقارب في دعم الدولة انتشار القيم الإسلامية مهما كانت سنية أو شيعية بين أبناء العشائر في جنوب العراق لحثهم على الاستقرار والزراعة كما وظفت الدولة السلطة المعنوية لعلماء النجف وكربلاء والسادة لمساعدتها على تحقيق هذا الهدف وكف أيدي العشائر عن

الغزو والنهب والإغارة وحثها على الالتزام بأحكام الشريعة، ومدت السلطة العثمانية يد العون كذلك لعلماء الشيعة في تصديهم للحركة البابية في منتصف القرن التاسع عشر[48]، ثم فتح السلطان عبد الحميد للشيعة أبواباً كانت مغلقة مثل حرية التعبير والنشر والدعوة وإحياء المناسبات حتى في عاصمة الخلافة حيث أراد اتخاذ الطائفة الشيعية فيها "واجهة للوحدة الإسلامية في السلطنة" كما تقول الدكتورة صابرينا ميرفان[49]، وهو توجه بدأ قبله ولكنه تعزز مع اتخاذ الجامعة الإسلامية سياسة رسمية، كما غض النظر عن تشيع كثير من أبناء جنوب العراق ولم يعد ذلك توجهاً معادياً للخلافة مما أثار حفيظة بعض المتشددين من أبناء السنة في هذا الشأن، ولكنه فضل الرد على ذلك ببناء المدارس وتأهيل الدعاة وفي ذلك يقول الأستاذ بشير موسى نافع إن "التوجه الرئيس للدولة العثمانية في عصر السلطان عبد الحميد (1876-1909) كان توجهاً وحدوياً إسلامياً، وتحت جناح الدعوة إلى الجامعة الإسلامية والحاجة لمواجهة التحديات الغربية للإسلام وأهله، مضى سنة العراق وشيعته نحو أفق جديد لعلاقاتهم"[50]، وقد امتد أثر الجامعة الإسلامية إلى مراجع الشيعة في إيران وهو أمر لم يسر السفير البريطاني** فكتب تقارير خاصة ومفصلة عن تأثير سياسة السلطان على الأوساط الإيرانية ولاحظ بلهجة لا تخلو من الخبث البريطاني المعروف " أن الكراهية والغيرة القديمتين بين المحمديين السنة والشيعة قد تضاءلت كثيرا في الوقت الحاضر رغم أنها لم تصبح بعد من مخلفات الماضي، وهذا الوضع الجديد يعزى إلى أعمال السلطان الذي يقوم سفيره في طهران بالاحتفاظ بعلاقة وثيقة بقادة الاتجاه الديني، كما يقوم السلطان نفسه بإرسال هدايا إلى كبار العلماء الإيرانيين ويقال بأن واحداً من أبرزهم عميل سياسي سري له.. ...وقد فوجئت لسماع الثناء على السلطان الذي كان إلى فترة قريبة يعد مستحقاً للعنات بصفته خليفة عمر، ولا بد أن هذا الثناء ليس مخلصاً جداً"[51] (!!) كما قام مجموعة من العلماء بدعم اقتراح حركة الجامعة الإسلامية بأن يكون السلطان عبد الحميد على رأس العالم الإسلامي، ولأول مرة منذ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، يخاطب علماء الشيعة طوعاً خليفة سنياً بلقب أمير المؤمنين[52] طالبين إليه "التدخل بصفته خليفة للمسلمين في مواجهة الشاه وحلفائه

الروس، وقد وقعت هذه البرقية بعلماء الفرقة الجعفرية"[53]، وخلافا لاستنتاج الدكتورة ميرفان، فإن ذلك لم يكن ليحدث لمجرد تطبيق الدستور في الدولة العثمانية لأن هناك دولاً غربية كثيرة لديها دساتير أعرق من الدستور العثماني كان يمكن الاستنجاد بها، ولو كانت توجه السلطان عبد الحميد كتوجه جده السلطان سليم الأول مثلاً تجاه الشيعة لما تمت هذه الخطوة الجريئة، كما أن أحداثاً أخرى أكدت وجود هذا التوجه الوحدوي وذلك عندما بدأ الغزو الإيطالي لليبيا سنة 1911 "فاجتاحت بغداد عاصفة من الغضب وحالة غير مسبوقة من التضامن العلمائي والشعبي السني والشيعي وأصدر علماء السنة والشيعة بما في ذلك كبار علماء النجف فتاوى الجهاد وضرورة بذل النفس والنفيس لنصرة الدولة.... كما نظم سنة بغداد وشيعتها مسيرات مشتركة"، ولما قامت الحرب الكبرى سنة 1914 اتبعت جمعية الاتحاد والترقي سياسة السلطان عبد الحميد في التضامن الإسلامي فأعلن علماء العراق السنة والشيعة الجهاد لنصرة الخلافة العثمانية وقاد المراجع وكبار العلماء قوافل المجاهدين[54] وذلك خلافاً للحجاز السني الذي أعلن الثورة على العثمانيين (1916)، وأفادت تقارير ضباط الاستخبارات العسكرية البريطانية "أن الثورة التي نشبت في الحجاز لم يكن لها أي وقع في نفوس القبائل العراقية التي كانت في معظمها من الشيعة"[55] وكانت القبائل "تقدم العون للأتراك وتشترك معهم في القتال"[56].

ويمكننا أن نتعرف على نبض الحياة اليومية في الشارع الشيعي من شعر السيد جعفر الحلي (1861-1898) شاعر أهل البيت والعراق في زمنه والذي نعثر في ديوانه "سحر بابل وسجع البلابل"الذي حققه مرجع الشيعة الأكبر في زمنه آية الله الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء على قصائد عديدة في مدح السلطان عبد الحميد بصفات بعضها ذات دلالة مميزة في عقائد الشيعة مثل "إمام العصر" و"خليفة عصرنا" و"حامي الدين" و"حارس الإسلام" و"من لك بيعة في عنق كل موحد"، ويذكر في هذه القصائد إنجازات السلطان كالانتصار على اليونان الذي هو انتصار الإسلام، بالإضافة إلى رعاية النجف الأشرف ويحتفي الحلي بذلك وهو من كان مديحه "لا يعرف الخضوع"[57] مما يدل على ما لا يمكن أن نراه اليوم من التواصل الاجتماعي

الذي كان قائما بين طوائف المسلمين دون تشنج او أسوار عالية كالتي عرفها الزمن الأمريكي، وكل ما سبق مما يلفت الانتباه في ظل العصبيات الطائفية التي نعيشها اليوم في المكان نفسه (العراق)، كما حاول السلطان عبد الحميد التقارب مع إيران لتفويت الفرصة على بريطانيا وروسيا اللتين تطمعان في أراضي الدولة العثمانية وإيران معا، وقد أسف في مذكراته السياسية لعدم قيام تعاون عثماني-إيراني بالمستوى المطلوب مؤكدا وجوب "مضاعفة الجهود وبذل التضحيات لجعل ذلك الأمر المنشود حقيقة ملموسة" لأن جوهر الإسلام واحد، مثنياً على جهود السيد جمال الدين الأفغاني في هذا المجال(58) وذلك قبل أن يكتشف ارتباطاته البريطانية بواسطة ويلفرد بلنت، بل إن دعوته لم تستثن حتى الدروز، ويحكي الأمير شكيب أرسلان أنه عندما كان جماعة من مشايخ دروز حوران في استانبول أمر السلطان بأن يصلوا الجمعة خلفه في جامع يلدز(59).

كما اتصلت الخلافة بزعماء عُمان الأباضيين لإبعاد النفوذ الإنجليزي عن المنطقة وقد توثقت هذه الاتصالات بعد احتلال مصر سنة1882 كما جاء في ندوة العلاقات العمانية العثمانية المنعقدة في استانبول في أكتوبر2012، وكان عضو مجلس المبعوثان فيما بعد سليمان باشا الباروني أبرز أعلام الأباضية من رجال الجامعة الإسلامية.

◆ السلطان عبد الحميد والقوميات المختلفة

أما ما قدمه السلطان لدعم دعوته بين قوميات مختلفة من المسلمين، فهو لم يكتف بمطالبتهم بالالتفاف حول الخلافة بل قام بجهود أوجدت أرضية مادية صالحة لانتشار فكرته كما سيأتي، وعلى الصعيد السياسي قاومت الخلافة في زمن السلطان مشاريع التفتيت الغربية، بفكرته الإسلامية التي استهدفت التصدي للعدوان الغربي على المسلمين ولهذا أصبحت غولاً مرعباً لأوروبا بتعبير بعض المؤرخين(60)، ولم ينكر حتى الزعيم الشيوعي ومؤسس الاتحاد السوفييتي فلاديمير لينين الطابع التحرري المضاد للإمبريالية الغربية في فكرة الجامعة الإسلامية التي تحاول "توحيد الحركة التحررية ضد الإمبريالية

الأوروبية والأمريكية بتثبيت مواقع الخانات والإقطاعيين والشيوخ الدينيين ومن شابههم"[61]، وقد نتج عن تبني هذه الفكرة أن ظلت الهوية الجامعة هي التي تلم شعث عناصر الدولة المختلفة ولم تظهر الانقسامات القومية إلا بعد خلع السلطان ومجيء القوميين الاتحاديين إلى الحكم 1908-1909، وقد دعم السلطان هذه الفكرة بمشاريع حيوية كسكة حديد الحجاز التي بنيت بأموال المسلمين دون اللجوء إلى الديون الأجنبية وعدّتها بريطانيا مناهضة لمصالحها فعملت على تعطيلها ثم تدميرها فيما بعد ومازلنا عاجزين عن إعادة تشغيلها كما كانت، وبث الدعاة والمبعوثين والمطبوعات في ديار المسلمين لتشجيعهم على الالتفاف حول الخلافة، وقاوم مشاريع الاستيطان الغربية إضافة للاستيطان الصهيوني الذي وعد بتسوية ديون الدولة وهو عرض شديد الإغراء لدولة غارقة في الديون، ورفضت الدولة إلى جانبه مشاريع استيطان فرنسية وبريطانية وأمريكية بل حتى من ألمانيا حليفة العثمانيين التي لم تتمكن من تنفيذ استيطانها لأن الدولة العثمانية فضلت أن توقف الألمان "عند حدهم" وإفهامهم أن عليهم العدول عن فكرة إنشاء مستعمرات في بقاع شتى من الأرض والاكتفاء بمد نفوذهم إلى خليج إيران[62] لكي تظل الأراضي العثمانية الفارغة مخزوناً للمسلمين المضطهدين في أوروبا وروسيا كالشركس والشيشان والبشناق ومسلمي اليونان وألبانيا وبلغاريا، وظلت الخلافة لا تعترف بالتغيرات السياسية التي صنعها الاحتلال الأوروبي حتى آخر أيامها، ورغم رمزية هذا الإنجاز في مواجهة الآلة العسكرية الاستعمارية فإن الدول الغربية أصرت على انتزاع تخلي تركيا الكمالية عن السيادة العثمانية على ما عدا الأناضول في اتفاقية لوزان (1923) وذلك ليصفو لها جو احتلال هذه البلاد العربية قانونياً[63]، وهو ما حققه لها كمال أتاتورك بكل سهولة واشترى به استقلالاً موهوماً لتركيا ليربطها حقيقة بذيل أوروبا وهو وضع رفضته الدولة العثمانية في أشد ساعات تراجعها وقامت في النهاية بدخول الحرب الكبرى الأولى للوقوف ثانية على مستوى بقية الدول الكبرى، وقد كشف الأستاذ أحمد الشقيري رحمه الله عن بطلان التخلي التركي عن الأملاك العثمانية للدول الاستعمارية لأن الجمهورية التركية كيان مختلف عن الدولة العثمانية ولا تؤلف إلا جزءاً منها ولا يحق لها التصرف في كل أملاكها أوالحلول محلها[64].

أولا: السلطان عبد الحميد والأكراد

كانت بلاد الأكراد في بداية عهد السلطان تموج وتغلي بالثورة على الحكم العثماني، كثورة الشيخ عبيد الله سنة 1879م وثورته الكبرى في السنة التالية التي كان ينوي بها الانفصال عن الدولة وطلب دعم بريطانيا والدول الكبرى لذلك، إلا أن معارضة الزعامات الكردية لهذا المشروع وسياسة اللين التي اتبعتها الدولة تجاهه بالإضافة إلى قيام السلطان بتأسيس "الأفواج الحميدية" من الأكراد سنة 1890م لحمايتهم من الاعتداءات الأرمنية ومعارضته الشديدة لتأسيس دولة أرمنية تهيمن عليها بريطانيا في شرق الأناضول رغم الجهود المتواصلة التي بذلها الإنجليز في هذا المضمار بعد مؤتمر برلين (1878) لفرض إنشاء محمية أرمنية في الدولة العثمانية لتكون مركزاً للنفوذ البريطاني الذي حاول مع أوروبا وروسيا الانتقام من العثمانيين باستخدام بعض الأرمن أدوات لمشروع الهيمنة الغربية والروسية ثم تخلى عنهم بعد أن بذر الخلاف الدموي بينهم وبين المسلمين وقطع حياة طويلة مستقرة استمرت لقرون بين الطرفين، كل ذلك أدى إلى استجابة الأكراد لوفود العلماء الذين أرسلهم السلطان وحدوث تحول جذري في مشاعرهم تجاه الدولة وقبولهم بالتالي لسلطتها، وبذلك "غابت عن ساحة كردستان العثمانية أية ثورة كردية ذات أثر" كما يقول الدكتور عبد الرءوف سنو[65]، وقد ظلت ذكرى السلطان حية حتى بعد عزله عن السلطة ثم بعد وفاته وذلك حين أعلن الشيخ سعيد ثورته في كردستان على الحكم الكمالي سنة 1925 منصباً أحد أبناء السلطان عبد الحميد ملكاً على الأكراد[66] وهو مما يلفت النظر في ضوء التوتر القومي الذي أوجده الحكم الجمهوري في الأناضول ومما يلقي ضوءاً على طريقة حل المشكلة التي ما زالت قائمة إلى اليوم في تركيا المعاصرة.

وليس من الصحيح أن الجامعة الإسلامية هي التي حرمت الأكراد من قيام دولة خاصة بهم كما تذهب لهذا بعض الآراء[67]، ذلك أن الدولة العثمانية كانت دولة لكل المسلمين ولا يصح أن توصف حتى بأنها دولة تركية، فلم يكن في عهدها دولة لأية قومية من المسلمين وكانت هي دولة جامعة لهم، فلما أسقطت وقضي عليها كان الاستعمار الغربي الذي سيطر

على بلادنا هو الذي قسمها وفقا لمصالحه وتوازن القوى بين أركانه دون أي اهتمام لرغبات السكان الأصليين، فالعرب مثلا طالبوا بدولة واحدة فمنحهم الكرم الاستعماري أكثر من عشرين دولة، في الوقت الذي قمع الحكم الكمالي-الذي قطع كل صلاته بالجامعة الإسلامية وتحالف مع الغرب- الأكراد قمعاً دموياً كما قمع الغرب رغبتهم في الدولة وقسم بلادهم بين الدول العربية وتركيا وإيران، بل إن الأرمن الذين طالما أثارهم الغرب للمتاجرة بهم وبقضيتهم تخلى عنهم في نهاية المطاف ولم يمنحهم الدولة حتى قام البلاشفة أعداء الأوروبيين والأمريكيين بمنحهم دولة خاصة ضمن الاتحاد السوفييتي، والخلاصة أن المصالح الاستعمارية هي التي رسمت ملامح المنطقة في النهاية وليس سياسة الجامعة الإسلامية.

ثانيا: السلطان عبد الحميد والقوميات التي ابتليت بالاحتلال الأجنبي

كان السلطان يفتح أراضي بلاده للمسلمين الذين احتلت بلادهم وكانت فيما سبق تابعة للدولة العثمانية، ومن أمثلة ذلك إسكانه لكثير من مسلمي القوقاز في شرق الأردن بعد اجتياح الروس لبلادهم في حرب سنة 1877م، كما أسكن مسلمي كريت بعد طردهم منها بعد الحرب مع اليونان سنة 1897م في أراضي الدولة وخاصة في حي المهاجرين في دمشق، بل إن العاصمة استانبول نفسها عجت بأكثر من مئتي ألف من المهاجرين الهاربين من البلقان أثناء الحرب مع روسيا وقدمت الدولة لهم كثيرا من المساعدات والتسهيلات رغم ظروفها الاقتصادية الصعبة آنذاك.

ويقول المؤرخون إن بداية الهجرة من القوقاز والبلقان كانت قبل الحرب العثمانية الروسية، وربما عاد التاريخ بها إلى خمسينيات القرن التاسع عشر، ولكن النزوح وصل قمته بعد هذه الحرب فوزعت الدولة اللاجئين على أنحاء مختلفة منها أرجاء الأناضول وبلاد الشام، ويقول المؤرخ نورمان لويس إن عملية اللجوء استمرت بعد ذلك لأن أهل القوقاز رفضوا التجنيد في الجيش الروسي ودفع الضرائب للحكومة وأنفوا من الحكم القيصري، وقد رحبت الدولة العثمانية بهم بصفتهم جنوداً أو مستوطنين جدداً •وقد اهتم السلطان عبد الحميد شخصيا بأمرهم وأعطيت التعليمات لموظفي الحكومة في استانبول

والولايات، وبخاصة بعد سنة1887، لعمل كل ما يمكن للتقليل من المشاكل المصاحبة لتحرك المهاجرين واستقرارهم"، ووزعت عليهم الأموال ومساعدات أخرى بالإضافة إلى الإعفاء من الضرائب والتجنيد بالإضافة إلى منحهم أراض للاستقرار والزراعة فكانوا أول من أعاد الحياة المستقرة لنواح في شرق الأردن كعمّان مثلاً واستفادت الدولة العثمانية منهم في عملية إنشاء سكة حديد الحجاز وقامت مستوطناتهم بحراسة هذا الخط الذي أنعش الحياة على جانبيه، وقد لاحظت الدبلوماسية البريطانية غيرترود بيل سنة 1902 أن محور سلطة السلطان في منطقة شرق الأردن موجود في النمو السريع والازدهار غير المسبوق للمستوطنات الشركسية التي تلقت العناية والأراضي من الحكومة فجعلت البرية تزهر كالورد أينما حلت، وأنه قبل عشرين سنة لم تكن هذه المستوطنات قد وجدت بعد وقبل خمسة عشر عاماً كانت منازلها صغيرة والآن (1902) هي قرى كبيرة ومزدهرة[68].

ومع أن صداماً وقع بين المستوطنين الجدد وعشائر البلاد الأصلية تذكر بتجربة الاستيطان الأمريكي في مواجهة عشائر السكان الأصليين في نفس الفترة في سهول أمريكا، فإن نتائج التجربتين اختلفت جذرياً، ففي التجربة العثمانية أدت المواجهة بين المستوطن والبدوي إلى أن يتغلب البدوي على خوفه من حياة الاستقرار بشكل تدريجي رغم الصدام الأولي ويكون معه فسحة من الوقت ليقوم بذلك فتستوعبه الحياة الجديدة[69] التي لا تهدف إلى القضاء عليه وإفنائه وسلب ممتلكاته بل إلى تحويله إلى حياة منتجة، أما في الولايات المتحدة فقد أدت المواجهة إلى تدمير العشائر الهندية وإفنائها أعداداً كبيرة منها وسلب ممتلكاتها والتضييق عليها وحصرها في أراض قاحلة لا تصلح للزراعة وإهمال إرشادها وعدم تزويدها بمتطلبات حياة الاستقرار مما يفشل التجربة برمتها حتى لأخلص الراغبين فيها وذلك لأن الهدف من المواجهة كان منذ البداية هو الحصول على أرض الهنود كما صرح بذلك جورج واشنطن أول رئيس أمريكي، وليس جلب الحضارة لهم.

كما قامت الدولة العثمانية بالقضاء على ظاهرة الرق المستخدم في الزراعة والذي كان منتشراً بين المهاجرين القوقازيين ويعود بجذوره إلى

عادات اجتماعية وليس إلى الشريعة الإسلامية، ورغم مقاومة ملاك العبيد إجراءات الدولة مقاومة وصلت درجة العنف فإن هذه الإجراءات تمكنت من القضاء بشكل تدريجي على الرق وفقاً لقرار المكاتبة الذي صدر سنة 1867لمساعدة العبيد على نيل حريتهم بتقديم تعويضات لملاكهم من أراضي الدولة التي يمكنهم الاستمرار في العمل فيها كالفلاحين الأحرار وبذلك يرضى الملاك والعبيد أيضاً وتعمر الأرض، وقد حرصت الدولة العثمانية على وضع حد للتدخل البريطاني في هذا الشأن وإبقاء هذه الإجراءات بعيداً عن متابعة الدبلوماسيين البريطانيين[70] المتطفلين الذين كانوا يتخذون من الرق ذريعة لبسط هيمنتهم الامبراطورية على الآخرين والتدخل في شئونهم بل واستعمار بلادهم لنشر الحرية (!)[71]

ثالثا: السلطان عبد الحميد والعرب

للحديث عن مكانة العرب في الدولة العثمانية يجب أن نتذكر أن عصرها تميز بغلبة الهوية الدينية على الهوية القومية، فلم يكن هناك فاصل بين المسلم العربي والمسلم التركي، ومع ذلك فإن من يتحدثون العربية في الدولة كانوا يوصفون بأنهم "قوم نجيب" لصلتهم بلغة القرآن، وكانوا يحظون بنظرة إكرام لم تحصل عليها بقية الولايات العثمانية، وفي هذا يقول المؤرخ زين نور الدين زين: "ليس صواباً القول إن العرب المسلمين ظلوا طوال أربعمائة سنة أمة مستضعفة تحت نير الأتراك، أو إن البلدان العربية نهبت خيراتها وخيم عليها الفقر من جراء الاحتلال التركي، كذلك ليس صواباً القول إن العرب المسلمين لم يكن يسمح لهم أن يتقلدوا سلاحاً أو ينضووا تحت العلم العثماني للخدمة العسكرية... وقد شغل عدد كبير من العرب وظائف عالية حساسة في الامبراطورية العثمانية"وفي هذا المجال يشهد رئيس الوزراء العراقي السابق نوري السعيد الذي عاصر العهد العثماني قائلاً: "كان العرب كمسلمين يعتبرون شركاء للأتراك، كانوا يشتركون معهم في الحقوق والواجبات بدون تمييز عنصري، وكانت الوظائف العليا في الدولة، سواء العسكرية أم المدنية، مفتوحة للعرب، وقد كان للعرب ممثلون في مجلسي البرلمان العثماني، أصبح كثير منهم رؤساء وزارة، ومنهم من كان شيخ

الإسلام، ومن أصبح قائداً عسكرياً أو والياً، فكنت ترى الموظفين العرب في جميع دوائر الدولة"[72]، وفي رد على من يصور العلاقة العربية التركية بالتوتر في ظل الدولة العثمانية، بل يتخيل البعض نضالاً عربياً مستمراً، لم ينقطع، مدة قرون ضد "الاستعمار العثماني"، يقول زين في نقض ذلك: "وقد وجد العرب أنفسهم جزءاً من أعظم وأقوى امبراطورية إسلامية عرفت منذ ظهور الإسلام... (و)إن كون الامبراطورية العثمانية امبراطورية "تركية" لم يكن في نظر العرب المسلمين حتى مطلع القرن العشرين... أمراً ذا بال، مادامت هذه الامبراطورية التي يعيشون في كنفها امبراطورية إسلامية"[73]، "إن العربي المسلم عندما كان يتكلم عن الامبراطورية العثمانية كان يستطيع أن يقول إنها امبراطوريته، لأنها كانت امبراطورية إسلامية، والواقع أن المسلم لم يكن يشعر أنه غريب في وطن غريب عنه"[74]، وأما فكرة الاستقلال التي صورها البعض هدفاً لنضال القرون الطويلة فلم يشترك فيها غالبية العرب المسلمين إلى زمن السلطان عبد الحميد وكان الانفصال فكرة حديثة لأقلية من المثقفين "لم تكن تمثل إطلاقاً رأي الغالبية الساحقة من العرب المسلمين الذين كانوا ينظرون إلى الامبراطورية العثمانية على أنها امبراطورية إسلامية"[75]، وحتى بعد اندلاع الحرب الكبرى (1914) ظلت "غالبية العرب الساحقة على ولائها للخلافة وللسلطان العثماني"[76]، ونجد في آثار الأستاذ أحمد الشقيري أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي مثّل دولاً عربية في الهيئات والمحافل الدولية تحسراً كبيراً على العهد العثماني ومن ذلك قوله: "كان العرب هم العنصر النجيب كما كان يسميهم الأتراك، وفي مدينتي عكا كان الأطفال الأتراك..يعرفون أنفسهم بأنهم عثمانيون، ولم أسمع أحدا يقول إنه تركي"[77]، وكانت القاهرة هي المدينة الثانية في الدولة، فكانت تلي العاصمة استانبول مباشرة في الأهمية تليها مدينة حلب العربية أيضا[78]، فهل حلمنا يوماً أن تكون القاهرة هي المدينة التي تلي لندن في الأهمية في الامبراطورية الاستعمارية البريطانية مثلاً؟أو أن تكون حلب بعد باريس في امبراطورية فرنسا؟وهل كان نصيبنا من الغرب غير الاستغلال في حين شاركنا العثمانيين في السراء والضراء بحكم أخوة الدين والحتمية الجغرافية، وكما مات العرب في حروب الدولة فقد مات الأتراك دفاعا عن العرب، ومن أمثلة

ذلك استشهاد 10 آلاف تركي في معركة خاسرة عندما هجمت فرنسا على الجزائر سنة 1830[79] وقد رفض السلطان عبد الحميد بيع فلسطين لهرتزل تقديراً لتضحيات جنوده السوريين والفلسطينيين في معارك الدفاع عن دولتهم جميعا، فهل نرى مثل هذا الاهتمام والتقدير لتضحيات الرعية عند زعامات التجزئة؟

وقد احتل العرب مكانة مميزة في عهد السلطان عبد الحميد، فهم أهل الرسالة وأصحاب لغة القرآن، كما أنهم أحد عنصري الدولة الأساسيين، ولهذا أولاهم السلطان اهتمامه ومنحهم ثقته، وتجلى ذلك في عدة مظاهر منها:

1. الإكثار منهم في الوظائف الرسمية:

لم يكتف السلطان بتولية بعضهم بل عمد إلى الإكثار منهم وأحاط نفسه بهم، وفي ذلك يقول المؤرخ الأستاذ محمد جميل بيهم إن السلطان عبد الحميد لما استقر رأيه على الاستعانة بالخلافة للحصول على القوة المنشودة للحفاظ على السلطنة في مواجهة المشاكل والتحديات دعا إلى الجامعة الإسلامية "وعمل على أن تكون العصبية العربية سياجا لسلطنته، فقرب إليه الدينيين والمدنيين من عرب المشرق والمغرب وأسند إليهم كبار المناصب في العاصمة كما بذل لهم العطايا في الولايات"[80]، حتى قيل: إنه إذا كان الباب العالي والوزارة في يد الأتراك فإن القصر أصبح بيد العرب، وهو قول يراه مؤلف كتاب يقظة العرب جورج أنطونيوس قولاً محقاً رغم أنه لا يكن المودة للدولة العثمانية ولا للسلطان عبد الحميد، ومن أشهر رجال العرب في ذلك العهد أحمد عزت باشا العابد الكاتب الثاني للسلطان، وأبو الهدى الصيادي الرفاعي، وشفيق بك المؤيد، وشفيق بك الكوراني، وشكري باشا الأيوبي، وولدا الأمير عبد القادر الجزائري، محمد باشا ومحي الدين باشا، بالإضافة إلى آخرين تطول القائمة بذكرهم، كما اتخذ السلطان من علماء العرب وصوفييهم دعاة للجامعة الإسلامية مثل الشيخ محمد ظافر والشيخ أحمد القيصرلي إضافة لأبي الهدى صاحب ثقته سابق الذكر ولم يقتصر اهتمامه على المسلمين من العرب بل تعداه إلى المسيحيين منهم، وقد بلغ

بعضهم رتبة الوزارة كسليم باشا ملحمة الماروني اللبناني الذي صار وزيرا للتعدين والغابات والزراعة، كما وصل آخرون إلى رتب عالية في الدولة ويمكن مراجعة أسماء بعضهم في كتاب السلطان عبد الحميد الثاني بين الإنصاف والجحود لمحمد مصطفى الهلالي[81]، ويشهد لحال المسيحيين العرب قول بطريرك الموارنة إلياس الحويك بعد خلع السلطان سنة 1909: "لقد عاش لبنان، وعاشت طائفتنا المارونية بألف خير وطمأنينة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، ولا نعرف ماذا تخبىء لنا الأيام من بعده"[82]، ولا يظن أن البطريرك كان ينافق سلطاناً معزولاً.

2. مشاريع الإعمار في البلاد العربية:

حصلت بلاد العرب على نصيب كبير من الجهود العمرانية التي قام بها السلطان، ويقول فيليب مانسل في مقدمته لكتاب بيروت والسلطان إن: "عبد الحميد عمد إلى توفير المال وتركيز الاهتمام على الأقاليم العربية بحيث فضلها على العديد من المناطق التركية"[83]، فبالإضافة إلى المدارس التي نشرها في كافة أرجاء السلطنة كما مر، قام بعمليات نهوض عمراني طال مختلف المناطق العربية مثل مدن الحجاز التي تم فيها مشاريع تجديد وإصلاح وترميم وتوسعة للحرمين الشريفين شملت الكعبة والمطاف ومقام إبراهيم والمسعى والمسجد النبوي ومساجد المدينة الأخرى، كما شملت بناء مستشفى وصيدلية في منى وتسوية الطرق المؤدية إلى جبل ثور، وإنشاء مطبعة في مكة لطباعة الكتب بكافة لغات المسلمين، وربط مكة بجدة والطائف ومعان بخطوط البرق، وتزويد مكة وجدة بمياه العيون النظيفة، وقد استمر العمل لمدة ثلاث سنوات ونصف بثلاثة آلاف وخمسمائة عامل في جدة لتزويدها بمياه عين الوزيرية وتخليصها من الشرب من مياه الحفر المتعفنة ولا ننسى في هذا المجال مشروع سكة حديد الحجاز الذي هدف إلى ربط عاصمة الخلافة بالمدن الحجازية وتيسير الحج على المسلمين، واستمر العمل فيه من 1900م إلى 1908م حتى بلغ المدينة المنورة وبلغ إجمالي كلفته أكثر من أربعة ملايين ليرة جمعت بحماس شديد من المسلمين في كافة أنحاء العالم، وكان يراد لهذا الخط الوصول إلى اليمن مرورا بمكة المكرمة، إلا أن معارضة الشريف

حسين وعزل السلطان عبد الحميد حالا دون إتمامه[84] ؛ وقبل بدء العمل في سكة حديد الحجاز، التي وصلت دمشق بالمدينة المنورة، تم تدشين خط سكة حديد بين القدس ويافا في سنة 1892، ثم بين بيروت ودمشق سنة 1895، وبين دمشق وحلب سنة 1903، ونتج عن ذلك ثم عن مد فروع لخط الحجاز في أنحاء الشام وإنشاء خطوط البرق والبريد ازدهار المدن الشامية، ففي مدن فلسطينية مثل القدس وبيت لحم ويافا ازدهرت السياحة وتحسنت الأوضاع الاقتصادية ببناء الفنادق وانتشار صناعات التحف وأعمال التشييد والبناء التي وسعت مدينة القدس خارج حدود الأسوار وأوجدت فرص عمل للأهالي من المدينة والريف على حد سواء، كما أدى إنشاء خط بين درعا وحيفا متفرع من خط الحجاز في 1905 إلى ازدهار الأخيرة التي أصبح ميناؤها مركزاً لتصدير المحاصيل الزراعية إلى أوروبا، وازدهرت محطات سكة الحجاز على طول الخط مثل درعا وعمّان ومعان وتبوك، وفي سبيل مد سلطة الدولة ومقاومة المحاولات البريطانية لمد نفوذ الاحتلال من مصر إلى الشام قام السلطان بفصل قضاء النقب عن غزة وجعل مركزه مدينة جديدة أنشأها في بئر السبع سنة 1900 والتي أخذت تتطور منذ ذلك الوقت ثم ازدادت أهميتها بعد وصول خط الحجاز إليها، وأما بيروت "فتحولت إلى واجهة عربية للنظر في الإمبراطورية العثمانية، وقد أطلق عليها الإمبراطور غليوم الثاني إسم: الجوهرة في تاج السلطان، وفي سنة 1888 ارتقت إلى مرتبة عاصمة للولاية وتحولت من مدينة تنتمي إلى القرون الوسطى إلى عاصمة إقليمية عصرية، ولأول مرة منذ الإمبراطورية الرومانية أصبحت المرفأ الرئيس على شرق البحر الأبيض المتوسط وارتفع عدد سكانها من حوالي 80 ألف نسمة سنة 1876 إلى نحو 150 ألف نسمة عام 1908، ومع إنشاء الكليات الأمريكية والفرنسية إلى جانب العثمانية فيها، أصبحت بيروت - كما أعلن عن ذلك إسماعيل كمال بك سنة 1892- ينبوعا للثروة والتقدم والتعليم العصري"[85] كما قال المؤرخ مانسل آنف الذكر في مقدمة كتاب بيروت والسلطان الذي صدر سنة 2002 بالتعاون مع بلدية بيروت لتوثيق المشاريع العسكرية والدينية والتعليمية والصحية والترفيهية ومشاريع البنية التحتية التي تمت أثناء العهد الحميدي في المدينة ونقلتها تلك النقلة الواسعة. وعند الحديث عن إعمار البلاد العربية

يمكننا ذكر ما فعله السلطان بأملاكه الخاصة فيها، إذ يذكر الباحث شارل عيساوي نقلا عن خطط الشام لمحمد كرد علي: أن السلطان كان يملك مليون هكتار فيها نحو120 قرية ومزرعة شرقي حمص وسلمية، ونصف مليون هكتار في أنحاء حلب فيه أكثر من 500 قرية ومزرعة، وسبع قرى في حوران إضافة إلى بيسان وبعض قراها، المهم أنه "كان يوطد الأمن في هذه المملكة الخاصة الواسعة ويعفي الزراع المستأجرين من الجندية ويحميهم من تعدي أرباب الوجاهة ويسلفهم المال بلا ربا حتى عمرت تلك الأنحاء بعد أن كانت منازل للعربان يعيثون فيها فساداً"[86]، وعند حديثه عن الأراضي السنية في العراق يذكر عيساوي أنها كانت ملكاً للسلطان عبد الحميد "بوسائل مشكوك فيها أحياناً، وعلى كل، ما كاد يحصل على هذه الأراضي حتى تولى رعايتها جيداً، وذكراه موضع تقدير كبير في العراق كنموذج للمالك الذي كان أباً لقومه"[87]، ويذكر الدكتور زكريا قورشون إجراءات مماثلة إتخذها السلطان نحو أراض في الإحساء، وذلك بتسجيل مساحات من الأراضي لخزينة المالية مقابل مبالغ معينة ثم نقلها للخزانة الخاصة، ويلمح للانتقادات التي وجهت لهذا الأسلوب، ويعقب قائلاً: "ولكن يبدو أن مراقبة هذه الأراضي كانت عملية غاية في الصعوبة بسبب بعدها، ولذلك اتبع فيها الأسلوب المذكور وأمكن إعمارها لسنوات طويلة"[88]. وهناك مشروع كبير لو تحقق فإنه كان سيعود على الدولة العثمانية وولاياتها العربية بفوائد جمة، وهو بقية مشروع سكة حديد برلين - بغداد الذي عرضه الإمبراطور الألماني غليوم الثاني على السلطان عبد الحميد أثناء الزيارة الثانية التي قام بها الإمبراطور للدولة سنة 1898م، وتحمس السلطان للمشروع الذي كان قد أنجز الجزء الأكبر منه وربط قسمه الأوروبي إستانبول بأوروبا ثم امتد في قسمه الآسيوي من إستانبول إلى أنقرة فقونية ولم يتبق إلا مده إلى نهايته في الكويت على ساحل الخليج (خليج البصرة وفقا للتسمية العثمانية)، وقد رأى السلطان في هذا المشروع فرصة للإفادة من التقدم العلمي الألماني ونشر الازدهار على طول الطريق الذي ستمر به سكة الحديد بالإضافة إلى مواجهة النفوذ الأجنبي في شرق الدولة ولكن بريطانيا وفرنسا وروسيا وقفت متحدة في مواجهة هذا المشروع وأثارت المشاكل ضده ووضعت العراقيل السياسية والمالية في طريق

تحقيقه خشية على مصالحها الاستعمارية، وكانت بريطانيا هي زعيمة المعارضة، وتمكن هذا الحلف من تعطيل المشروع أولاً ثم وقفه نهائياً بقيام الحرب سنة 1914م.

وهناك فرق كبير بين مشاريع التنمية العثمانية (مثل سكة حديد الحجاز) ومشاريع التغريب الاستعمارية (مثل قناة السويس): الدولة العثمانية قدمت أبناءها الأتراك لإنشاء مشروع حيوي في أرض العرب لإفادة كل المسلمين حتى قال محمد كرد علي المعارض لسياسات السلطان عبد الحميد صاحب المشروع: "إن هذا الخط مدين بإنشائه للجنود العثمانية التي بذلت في سبيله الجهود العظيمة بل النفوس الكريمة"[89]، الغرب استعمل مليوناً من أبناء العرب لإنشاء مشروع لأجل مواصلاته الإمبراطورية خلال بلادهم وليس في أراضيه، فمات منهم 125 ألفاً في سبيل المصالح الاستعمارية التي أضرت بالعرب أنفسهم، دمر بعض العرب بمساعدة الغرب المشروع العثماني (1916) المفيد لنا وقاتلوا الدولة العثمانية وانفصلوا عنها ولم يتم إحياء السكة إلى اليوم، استولت بريطانيا على القناة بعد إفلاس الخديو المبهور بأوروبا واحتلت واستنزفت مصر سبعين عاماً ثم شنت عليها حرباً ضروساً للاحتفاظ بالقناة (1956) والتي مازالت تعمل في خدمة المواصلات النفطية للدول الكبرى وتمر سفنهم بها كلما أرادوا العدوان على بلد من بلادنا ولا نستطيع الاعتراض، أي أننا هدمنا هدية قدمت لفائدتنا وحرسنا سلاحاً استخدم لطعن ظهورنا بدلاً من إفادتنا، ولا ننسى أيضاً أن الغرب أقام الكيان الصهيوني في البداية لأسباب تهمه جداً كان منها حراسة قناة السويس[90]، وكان كل ما سببه الصهاينة من دمار في بلادنا نتيجة لهذه "التنمية" الاستعمارية.

3. مقاومة المشاريع الإستعمارية في البلاد العربية:

تميزت فترة حكم السلطان عبد الحميد بشراسة الهجمة الإستعمارية الأوروبية على العالم غير الغربي كله، وقد نال الولايات العربية في الدولة العثمانية نصيب كبير من هذا الهجوم، فقد احتلت فرنسا تونس سنة 1881م، وجيبوتي سنة 1888م، واحتلت بريطانيا مصر والسودان سنة 1882م،

وفرضت الحماية على الكويت سنة 1899م، وحاولت السيطرة على جنوب البحر الأحمر بإثارة المتاعب للعثمانيين في اليمن سنة 1905م، ولما فشلت حاولت السيطرة على شماله بمد نفوذها من مصر إلى العقبة وطابا سنة 1906م، وشرعت إيطاليا بمساندة بريطانية في احتلال اريتريا وجنوب الصومال في 1884م. 1885م وأتمت السيطرة على الأولى في سنة 1896م وعلى الثانية في 1910م وإذا كان السلطان قد أجبر على الاعتراف باقتطاع أجزاء من دولته في أوروبا في معاهدة برلين سنة 1878م بعد هزيمة الدولة أمام روسيا، فإنه تمسك بولاياته العربية ولم يستسلم أمام أية محاولة لاحتلالها، وحاول بكل وسيلة يملكها- سياسية غالباً وعسكرية أحياناً- الدفاع عنها، فنجح حيناً وفشل أحياناً أخرى ولكنه لم يقدم صك اعتراف بالتنازل عن أي منها واحتاج الأمر إسقاط الدولة ومجيء الحكم الكمالي ليتم تسليم البلاد العربية بشكل رسمي ونهائي للاستعمار الأوروبي في معاهدة لوزان سنة 1923م.

ففي المسألة التونسية حاول السلطان في بداية الاحتلال إثارة الخلافات بين دول أوروبا ليحقق جلاء الفرنسيين، ورغم فشله في الحصول على نتيجة مهمة، ورغم محاولات فرنسا المتواصلة للحصول على أي اعتراف منه أو تصريح رسمي مباشر أو غير مباشر بقبوله احتلالها، فإنه لم يُقدم على تقديم هذا التنازل مطلقا وظلت النشرة العثمانية الرسمية السنوية "السالنامة" تعد تونس ولاية تابعة للدولة وواقعة تحت الاحتلال.

وفي مسألة مصر والسودان لم تقر الدولة بالاحتلال ولم تتورط في تأييد المشاريع البريطانية التي حاولت جر السلطان لإرسال جيش عثماني لإخماد الثورة العرابية، ورغم اضطراب سياسته في بداية الأمر؛ إذ منح أحمد عرابي الباشوية وأيده ثم أعلن عصيانه في خطوة اختلف الباحثون في تقويمها، فإن هذا التردد كان نابعاً من محاولة درء الاحتلال بأية صورة وفي نفس الوقت رفض إرسال جيشه بالاشتراك مع الجيش البريطاني لإخماد الثورة، وذلك على عكس دولة التجزئة التي كثيراً ما رافقت المستعمرين بل حرضتهم ضد إخوتها وجيرانها وقاتلت إلى جانب المحتلين أحياناً وبالنيابة عنهم أحياناً أخرى

وموّلت حروبهم على الأمة وسهلت عبور جيوشهم، ولما وقع الاحتلال لم يستسلم السلطان له، ولهذا ظلت بريطانيا تدّعي من سنة 1882م إلى سنة 1914م أن احتلالها لمصر مؤقت ولم تلغ السيادة العثمانية عليها وأصدرت عشرات الوعود بالجلاء عنها ولكنها لم تف بأي منها، وقد حاول السلطان بكل جهده تعكير صفو الأجواء على الاحتلال و"أنفق أموالا كثيرة لعمل دعاية مضادة في مصر وفي السودان لمنع النشاط الإنكليزي هناك... ولم يترك شيئا يستطيع استخدامه ضد بريطانيا العظمى إلا واستخدمه"[91]، كما لجأ إلى مساندة القوى المناهضة للاحتلال وعلى رأسها الزعيم مصطفى كامل حيث استدعاه عدة مرات إلى عاصمة الخلافة وأنعم عليه بالألقاب والأوسمة في إشارة إلى دعمه السياسي له، وكان هذا الزعيم الوطني الكبير من القلائل الذين تفهموا السلطان في حياته، وكان يراه "سيد الحكماء وقدوة الساسة" وأنه "أشد حنانا على مصر من أحب أبنائها وأصدقهم نحوها"[92] وهذه الشهادة من زعيم لا شك في إخلاصه ونزاهته ورجل دخل المعركة مع الاحتلال بكل أهوالها تؤكد لنا أن موقف السلطان الأخير من عرابي لم يكن يعني القبول بسياسة المحتل بل كان محاولة يائسة لدرء الاحتلال، وقد أنشأ السلطان مدينة بئر السبع في صحراء النقب بفلسطين لمواجهة المحاولات البريطانية للتمدد من مصر، ، كما يجمع المؤرخون على أن احتلال مصر قد غيّر مكانة بريطانيا في الدولة العثمانية عامة وعند السلطان عبد الحميد خاصة والذي أصابه هذا الاحتلال بألم حز في نفسه مدى الحياة وبات معادياً لبريطانيا وكارهاً للإنجليز بعنف كما يقول المؤرخ إرنست رامزور ومتوجساً منهم أكثر من توجسه من الروس أعدائه التقليديين[93] وأصبحت سياسته توصف بكونها Anti-British أي معادية لبريطانيا التي عزى إليها مشاكله السياسية مع الأقليات[94]، ولم يكن يفوت فرصة للعمل ضد مصالح بريطانيا كما يذكر ذلك المؤرخ جون هاسلب[95].

وأخمدت الدولة العصيان الذي أثاره الإنجليز في اليمن، وقاومت محاولتهم الاستيلاء على العقبة وطابا، فنجحت في الاحتفاظ بالأولى بالقوة، ودخلت معركة سياسية طويلة للاحتفاظ بالثانية ودرء الاحتلال عن سيناء دون نجاح في ذلك، والملاحظ أن غالبية المصريين بزعامة مصطفى كامل باشا

وتياره الوطني وقفوا إلى جانب الدولة العثمانية وأيدوا مطالبها في طابا رغم الادعاءات البريطانية بالحفاظ على حقوق مصر وحدودها الشرقية[96]، لأن اولوية شعوبنا آنذاك كانت هي العمل على صد التدخلات الأجنبية، والحفاظ على الولاء لمركز الخلافة الإسلامية التي تعمل لصالح الأمة كلها، ولهذا لم يُخدع أهل مصر بتبجحات الاحتلال البريطاني الوطنية لأنهم عرفوا أنه يدافع عن مصالحه ومواصلاته (قناة السويس) وليس عن حقوقهم التي لم يتردد في انتهاكها عندما حل ببلادهم مستعمراً، وقد اختلف الحال زمن التجزئة عندما أصبح الاستعمار يفسد ما بين الإخوة والأشقاء والجيران باستخدام الحرص على الاستقلال والمصالح الوطنية التي كثيراً ما أدت إلى سفك الدماء ودمار البلاد والرجوع إلى حالة الاحتلال، ونظرة تاريخية سريعة على الحروب التي نشأت بتدخل الأجانب بين الدول العربية تكفي لبرهنة هذا الزعم.

أما في مسألة الكويت؛ فإن الدولة العثمانية لم تعترف بفرض الحماية البريطانية عندما علمت بأمر معاهدة 1899م التي عقدت سراً، وحاول السلطان ثني الشيخ مبارك الصباح عن ارتباطه بالإنجليز، واستعمل في سبيل ذلك مختلف وسائل الترغيب والترهيب، ولكن الشيخ كان مصمماً على الاستقلال عن العثمانيين والارتباط بالإنجليز، وتطورت علاقته ببريطانيا من عقد المعاهدة بالسر إلى طلب الحماية البريطانية الدائمة والسافرة على الكويت سنة 1901م، إلى استقبال حاكم الهند اللورد كيرزون سنة 1903م، إلى قبول وكيل سياسي بريطاني في الكويت سنة 1904م، إلى محاولة تغيير علم الكويت العثماني سنة 1905م، وأعطى بريطانيا مجموعة من الامتيازات لمنع وصول سكة حديد برلين - بغداد إلى الكويت-رغم الفوائد التي كانت الإمارة ستجنيها من بناء ميناء عالمي فيها-توجت باتفاق سري آخر عقد سنة1907م لتأكيد معاهدة 1899م ويعلق الأستاذ عبد العزيز الشناوي على علاقة مبارك بالدولة العثمانية وبريطانيا قائلاً: "ومن الصعب القول بأن الشيخ مبارك كان يدفعه شعور قومي بالاستقلال، لأنه حين جاهر برفضه السيادة العثمانية على الكويت، ارتمى في أحضان بريطانيا وعقد معها الاتفاقية المانعة سنة 1899م"[97] ؛ بل إن الباحثة الكويتية الدكتورة سلوى الغانم تروي في كتابها الصادر باللغة الإنجليزية "عهد مبارك الصباح"؛ استناداً إلى وثائق بريطانية،

أن مبارك ذهب إلى أبعد مما سبق حين حاول قبل وفاته سنة 1915م أن "يهب الكويت لبريطانيا" وذلك بتسليم جميع الموارد الكويتية للإنجليز لإدارتها بأنفسهم وخصم كلفة الإدارة لحسابهم وتسليم الباقي له، الأمر الذي أربك المسئولين البريطانيين أنفسهم ووصفته الباحثة المذكورة بأنه "من أغرب ما قدم لمسئول بريطاني خلال قرون من الانهماك البريطاني في الخليج"[98]، ولم ينفذ الاقتراح نتيجة الرفض البريطاني الممزوج بالذهول***، ورغم فشل مشروع وصول سكة الحديد إلى الكويت، فإن السلطان رفض الإقرار بالوضع الذي أوجدته بريطانيا في الخليج وظل الأمر بين شد وجذب إلى قيام الحرب الكبرى سنة 1914م ولم يقر السلطان كذلك لفرنسا وبريطانيا وإيطاليا اقتسامهم أريتريا والصومال ولم يتم هذا التنازل إلا بعد انهيار الدولة العثمانية وتوقيع مصطفى كمال معاهدة لوزان مع المحتلين سنة 1923م[99].

4. موقفه من فلسطين والحركة الصهيونية:

وقد تم بحث هذا الموضوع بالتفصيل في دراسة سابقة هي: آثار التغريب السياسي على المجتمع العثماني (الجزء الثالث)، ولكن لا بأس بتلخيص سريع هنا يتفق وسياق البحث مع بعض الإضافات:

مع زيادة اضطهاد اليهود في شرق أوروبا بدأ التفكير بين نخبهم في ضرورة إيجاد بقعة من الأرض يلجئون إليها، وهنا ظهرت الفكرة الصهيونية اليهودية بعد أكثر من ثلاثة قرون من ظهور الصهيونية المسيحية لتكون حلاً علمانياً إذ رفضها معظم اليهود المتدينين لأنها تدخل في الإرادة الإلهية، ونشأت حركات تعمل على "إعادة" اليهود إلى "وطنهم"، واستوطن عدد منهم بالفعل في فلسطين بداية من سنة 1868، ولكن الهجرة اتخذت الطابع الجدي بعد اغتيال القيصر الروسي سنة 1881 وما تبع ذلك من هجوم واضطهاد لليهود، ولما شعرت الدولة العثمانية بذلك الخطر، بدأ السلطان عبد الحميد بوضع العراقيل أمام الهجرة بطريقة تدريجية تتناسب مع تعاظم حجم الخطر، مثل منع اليهود من أوروبا الشرقية دخول فلسطين ثم منع اليهود عامة من دخولها إلا للزيارة والحج ولمدة محدود لا تتجاوز ثلاثة أشهر يسلمون قبلها جوازات سفرهم ويمنحون جوازات حمراء مؤقتة، كما حظر بيع الأراضي

والعقارات لهم مهما كانت جنسياتهم، ووضع سنجق القدس تحت الإشراف المباشر للباب العالي، وغير ذلك من إجراءات كانت تنتهك برشوة الموظفين الفاسدين وتدخل القناصل الأوروبيين، وفي هذه الفترة ظهر مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتزل الذي اكتشف أن المشروع الصهيوني لن يتحقق ما لم تتبناه دولة كبرى، وعمل على الاتصال بقادة الدول العظمى لإقناعهم بتنفيذ فكرته عارضاً على كل واحد منهم خدمات الدولة اليهودية التي يريد إنشاءها، فحاول الاتصال بالسلطان عبد الحميد الذي تقع فلسطين في دائرة سيادته، وزار استانبول خمس مرات بين 1896-1902 قابل أثناءها السلطان مرة واحدة بالإضافة إلى لقاء مسئولين عثمانيين آخرين، وقد عرض عليهم خدمات مغرية جداً مثل تسوية ديون الدولة العثمانية ومساعدتها في القضية الأرمنية التي تسبب لها المشاكل داخلياً وخارجياً بكبح جماح الثوار الأرمن وتحسين صورة العثمانيين في الإعلام الغربي، هذا بالإضافة إلى كبح جماح معارضة "تركيا الفتاة"، كما قدم لهم وعوداً زائفة عن عدم تطلع اليهود في فلسطين للاستقلال عن السلطنة والتزامهم طاعة السلطان ونيتهم جلب المنافع والتقدم للبلاد وعدم نيتهم المساس بالقدس، كما سيقف الكيان اليهودي ضد أية حركة عربية تقوم ضد الدولة العثمانية، كل ذلك مقابل وعد من السلطان يتمكن به هرتزل من جمع المال من أثرياء اليهود لتقديمه للدولة العثمانية، وكان رد السلطان هو رفض إقامة دولة يهودية في فلسطين مع الموافقة على هجرة محدودة ومراقبة وموزعة على أنحاء متفرقة من السلطنة مثل الأناضول والعراق بشرط تخلي المهاجرين عن جنسياتهم وحمل الجنسية العثمانية والالتزام بقوانين الدولة، وذكّر السلطان هرتزل بالمعاملة الحسنة التي تلقاها اليهود في الدولة العثمانية وأن ظروفهم فيها أفضل من سواهم، وأنه لا يمكنه تقديم أكثر من ذلك، وقد أوضح السلطان في مذكراته ضرورة بقاء العنصر العربي هو السائد في فلسطين، ويعد موقف السلطان عبد الحميد من الحركة الصهيونية هو الأبرز والأشهر على صعيد محافظته على بلاد العرب، وذلك بسبب ما أصاب فلسطين من كوارث بعد رحيله، وقد كتب الكثير عن موقفه هذا ورفضه بيعها للصهاينة، وأصبحت محاضر لقاءاته معهم وردوده عليهم معروفة للجميع وفي متناول كل باحث، ولهذا لن نأتي بجديد إذا أعدنا سردها

ويمكن الرجوع إلى أهمها في الدراسة المذكورة آنفاً، ولكن يمكننا الإشارة إلى بعض النقاط التي لم يتم التطرق إليها كثيرا:

النقطة الأولى: إن السلطان أدرك منذ البداية حقيقة المشروع الصهيوني وأنه لن يجلب الخير للمنطقة كما كان أصحابه يزعمون كاذبين: إذ "إن هؤلاء اليهود لا يمارسون العمل في الزراعة والفلاحة بل ينوون إلحاق الأضرار بالأهالي"، وأنه لو استجاب لطلبهم الاستيطان في فلسطين فإنه يكون قد وقع "قراراً بالموت على إخواننا في الدين"[100] ؛ هذا في وقت لم يدرك كثيرون ـ قبله وحتى بعد خلعه عن العرش واشتداد الهجمة الصهيونية ـ الأبعاد الحقيقية لها، فنرى مثلا محمد علي باشا الذي سمي رائدا للنهضة العربية الحديثة ومع ذلك طلب من الصهيوني موسى مونتفيوري أن يكون وكيل أعماله، ووعده "وهو يدخن نرجيلته المرصعة بالجواهر، بأية قطعة من الأرض معروضة للبيع في سوريا ووافق على فعل أي شيء يستطيع فعله ليسانده في مشروعه" وهو ضمان 100 أو 200 قرية في فلسطين ودفع إيجار زائد بنسبة 10-20% وتأسيس شركة لزراعة الأرض وتشجيع اليهود على الهجرة إليها، ولم يحبط هذا المشروع الصهيوني الأولي سوى أن سلطة الباشا ضعفت بعد سنة من اللقاء "وعادت سوريا إلى السلطان" ولم تحن فرصة أخرى آنذاك لعودة اليهود (1840)[101]، وقد شكك الدكتور محمد أنيس في ميول محمد علي بالقول إنه يستحيل أن ينسب له أي تفكير قومي عربي في الوقت الذي كان يفاوض فيه فرنسا لحسابها على الجزائر وغزة[102]، (يذكر المؤرخ السوفييتي فلاديمير لوتسكي أنه في سنة 1829 وافق محمد علي وهو من أهم حلفاء فرنسا في الشرق على الهجوم على الجزائر، إلا أن المساومة لم تتم بسبب ضآلة التعويض)[103]، ومن الذين لم يدركوا أبعاد المشروع الصهيوني زمن السلطنة بعض أهل فلسطين نفسها فنسمع عن بعض الصحف العربية التي ظهرت في عهد الإتحاد والترقي في فلسطين تناصر الصهاينة وتتغنى بالمدارس والمصارف والكروم والمحاريث التي أتوا بها للبلاد، ولم يكن أصحاب هذه الأقلام يدركون أن كل هذا التقدم سيكون من نصيب الوافدين الجدد ولن يجني أهل البلاد إلا الدمار، وإننا نعجب حين نعلم أن مفكراً بحجم أحمد لطفي السيد ـ الذي نصّب أستاذا لجيله ويفترض فيه الوعي ـ يحضر حفل افتتاح

الجامعة العبرية سنة 1925م إلى جانب بلفور واللنبي وهربرت صموئيل وحاييم وايزمان، وكان السلطان عبد الحميد قد علم منذ البداية أن "الغاية من إنشاء هذه الجامعة سياسية واستيطانية أكثر منها ثقافية"(104) كما يقول الدكتور حسان حلاق، ولهذا السبب منع إنشاءها رغم محاولة الصهاينة إغراءه بأنها ستغنيه عن إرسال الشباب إلى أوروبا حيث يتأثرون بالأفكار الغربية التي يمقتها، ويزداد عجبنا حين نعلم أن رشيد رضا كتب مقالاً في صحيفة المنار في سبتمبر 1911 مفاده أن سوريا تحتاج العلم والمال اليهوديين وعليها استقبال اليهود استقبالاً حسناً بشرط ألا يؤدي ذلك إلى سيطرة الحركة الصهيونية على فلسطين (!)وأفتى بشرعية تحالف الهاشميين مع "أهل الكتاب" البريطانيين والفرنسيين الذين "سخرتهم" العناية الإلهية لخدمة المسلمين (نفس العقلية السلفية التي استعانت بالولايات المتحدة لتدمير العراق سنة 1990)، هذا التسخير الإلهي الذي فتح أبواب المشرق كله، ومنه فلسطين، للاستعمار الغربي كما كان يحذر العقلاء من أمثال الأمير شكيب أرسلان، ويشبه الدكتور النفزاوي موقف رشيد رضا بموقف قطب الاتحاد والترقي طلعت باشا(105)، وهو ما يعني أن المصلح والمجاهد العربي وقف موقف الخائن العثماني.

ومن هذه السلسلة المرتقبة خيراً من الصهيونية أن أديبا كبيرا مثل نجيب محفوظ ظل يحسب الكيان الصهيوني متحضراً إلى أن صحا لبرهة على جرائمه بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في مطلع القرن الحادي والعشرين، وكأنها الجرائم الأولى في تاريخ هذا الكيان (!)

النقطة الثانية: تقدير السلطان لتضحيات شعبه العربي، فحين رفض المشروع الصهيوني كان السبب الذي رد به على عرض هرتزل هو أن كتيبتين من جنود الدولة من السوريين والفلسطينيين حاربتا أثناء الحرب مع روسيا سنة 1877م "وقتل رجالنا الواحد بعد الآخر في بلافنا لأن أحدا منهم لم يرض بالاستسلام"، وهذا نموذج من التقدير الذي لا يناسب شخصية مستبد دموي كما حاول الكثيرون تصويره، إذ رأى أن واجب الرعية نحو دولتهم يتطلب حقاً لهم عليها، ولهذا لم يسلم بلادهم للمحتلين الأجانب.

النقطة الثالثة: خطأ ما يدعيه بعض الباحثين عن سلبية المقاومة

الفلسطينية للصهاينة في عهد السلطان نتيجة كبت الحريات، فقد أثبت الدكتور حسان حلاق أنه "كان لردود الفعل العربية الأثر الواضح في إصدار مجموعة من القرارات والقوانين العثمانية الخاصة بمنع المهاجرين اليهود من الاستيطان في فلسطين"[106] وهو ما أيده أيضا المؤرخ ستانفورد شو في كتابه تاريخ اليهود في الإمبراطورية العثمانية والجمهورية التركية، ولن نسرد قائمة بهذه الأحداث وإنما سنأتي بمثل واحد وهو أنه عندما تم تعيين رشيد باشا متصرفا للقدس سنة 1904م وظهر منه التأييد للاستيطان اليهودي قدمت ضده الشكاوى للسلطات التي أمرته بمنع تملك المهاجرين الأجانب العقارات، ولما لم يستجب تم نقله في سنة 1906م وإحلال علي أكرم بك محله والذي التزم بتطبيق القيود بشدة.

النقطة الرابعة: كشف السلطان لنفاق أوروبا التي كانت تطالب العثمانيين بقبول الاستيطان اليهودي في نفس الوقت الذي سدت فيه أبوابها في وجوه اليهود، "وإذا كانت أوروبا المتمدنة تمتنع عن قبولهم وتجلوهم عن بلدانها، فلم نقبلهم نحن؟"[107].

النقطة الخامسة: إن السلطان لم يحم فلسطين وحدها من الغزو الصهيوني بل حمى سيناء أيضا رغم وقوعها آنذاك تحت الاحتلال البريطاني، فقد اتجه هرتزل بعد فشل مساعيه مع السلطان ويأسه من الحكومة العثمانية- "لم أحقق أهدافي ولا أريد المزيد من الانتظار"[108] -إلى الحكومة البريطانية سنة 1903 طالباً إليها تحقيق مشروع الاستيطان في شبه جزيرة سيناء، وعلى عكس ما يدعيه بعض المتحاملين على السلطان عبد الحميد بلا دليل، ثبت أن معارضته القوية للمشروع الصهيوني في سيناء-الذي سيكون منطلقا للوثوب على فلسطين-هي التي دفعت اللورد كرومر حاكم مصر الفعلي لرفضه أيضا "لأن بريطانيا ليست مستعدة في الوقت الحاضر لمواجهة السلطان العثماني"، وينقل الدكتور حسان حلاق عن مصدر فرنسي "أن اللورد كرومر والحكومة المصرية تخوفا من غضب الباب العالي وعملا على عدم إثارته في هذا الموضوع"[109].

النقطة السادسة: بينما عارض السلطان المشروع الصهيوني إلى آخر حياته مما كلفه ذلك عرشه فلم يقبل التنازل لجمعية الاتحاد والترقي التي هددته بإبعاده عن السلطة كما تشير إلى ذلك وثائق وحوادث عديدة، رحب حكام عرب ومسلمون بالهجرة الصهيونية مقابل أثمان أقل مما دفع للسلطان بكثير، ففي سبيل إرضاء بريطانيا حث الشريف حسين بن علي على استقبال اليهود في فلسطين بكرم العرب، ووقع ابنه فيصل مع حاييم وايزمان رئيس الحركة الصهيونية اتفاقا بهذا الشأن سنة 1919، كما حث عباس حلمي خديو مصر السابق أهل فلسطين على التصالح مع الصهيونية وترك بلادهم والرحيل إلى شرق الأردن وذلك مقابل توسط اليهود ليحسن علاقته بالحكومة البريطانية ويحصل على تعويض عن أملاكه التي خسرها في مصر وراتب سنوي قدره 30 ألف جنيه، ووصل الأمر بمؤسس ولاية الأمر السلفية المعاصرة وأحد الملوك العرب الكبار أن وقع تنازلاً عن فلسطين "للمساكين اليهود" أو حتى غيرهم " كما تراه بريطانيا التي لا أخرج عن رأيها حتى تصبح الساعة" كما تنازل الملوك والرؤساء والأمراء المعاصرون بمن فيهم من ثوريين وتقليديين عن فلسطين بشكل جمعي ورسمي وعلني منذ قدموا مبادرتهم القائمة على الشرعية الدولية في قمة فاس سنة 1982 وكانوا منذ قيام الكيان الصهيوني يطالبون سراً وعلناً بتطبيق قرارات الأمم المتحدة وأخذ حصتهم القليلة فقط من فلسطين، ثم يأتي بعد كل ذلك من يقفز عن كل هذه الحقائق ويحمل السلطان عبد الحميد مسئولية التفريط بفلسطين (!)

النقطة السابعة: إن السلطان عبد الحميد لم تبهره دعاوى الهيمنة اليهودية العالمية التي حاول هرتزل خداعه بها وكانت الصهيونية حريصة على استثمارها ونجحت في ذلك في ساحات دولية عديدة أخرى في الوقت الذي سعت فيه دول عظمى لاستثمار هذه الهيمنة لصالحها -وبخاصة في الحرب الكبرى الأولى -فأصدرت الوعود لصالح المشروع الصهيوني كوعد بلفور البريطاني وتصريح كامبون الفرنسي وتصريحات مشابهة صدرت عن قادة جمعية الاتحاد والترقي والألمان لما وجدوا الكفة تميل لغير صالحهم في هذه الحرب.

النقطة الثامنة: إن السلطان عبد الحميد لم ينزلق خلف محاولات الوقيعة

بين الدولة والعرب وبدلا من التحسب منهم واللجوء إلى الصهاينة الغرباء لمساعدته ضد ثورة عربية محتملة، قام السلطان بتقريب العرب ومنحهم المزايا التي سبق الحديث عنها مما أفقد الأفكار الانفصالية رواجها ولم تعد إلى الحياة إلا بعد خلعه عن العرش ومجيء الاتحاديين بسياستهم القومية الطورانية.

النقطة التاسعة: لم يكن من المحتمل نجاح المشروع الصهيوني مع بقاء السيطرة العثمانية على المنطقة، وهي سيطرة معادية تكبل طموحات الهجرة اليهودية وتكوّن بيئة معادية للمهاجرين، ولا ترغب في التنازل عن السيادة على فلسطين طوعا، فلا عجب أن غادرها عشرات الآلاف منهم بعد وصولهم ثم غادرها عشرات آلاف آخرون بجرة قلم زمن الحرب الكبرى بعد انضمام الصهيونية للحلفاء وتحولهم إلى معسكر أعداء الدولة، ولهذا كان لا بد من انقلاب جذري في الأحوال السياسية ليأخذ المشروع فرصته في النمو وهو ما حدث بالفعل بعد مجيء الانتداب البريطاني الذي ألغى الإجراءات العثمانية ومن ثم اتضح الفرق بين الحكمين لأهل فلسطين الذين أسفوا على العثماني الذي فاتهم ولم يفرحوا بالبريطاني الذي أتاهم.

النقطة العاشرة: رفضت الدولة العثمانية المشاريع الصهيونية المتتالية رغم أنها كانت تُقدم في كل مرة من زاوية المصلحة العثمانية وأنها مما "سيكون مفيداً جداً للسلطان"، سواء لردع محمد علي باشا (مشروع بالمرستون 1840) أو لردع التمدد الروسي (مشروع أوليفانت 1880) وما يصاحب ذلك من إمكانات وخبرات يجلبها اليهود معهم وتؤدي إلى تقدم الدولة وتطورها، حتى أن هرتزل اعترف أثناء تقديم مشروعه للسلطان (1901) والذي يتضمن تسوية ديون الدولة التي تشكل العقبة الرئيسة أمام استعادة العثمانيين عافيتهم، بأن "القوى الكبرى التي تريد إبقاء الدولة العثمانية ضعيفة، ستحاول بكل نفوذها منع شفائها وستعمل كل ما يمكن لإحباط هذه العملية"[110]، ومع أن السلطان أقر بذلك فإنه لم يوافق على نتيجة هرتزل وهي دعم المشروع الصهيوني، مما يؤكد استقلالية الدولة في تشخيص مصالحها حتى في زمن الضعف سواء كان السلطان ذا ميول تغريبية أو إسلامية، وهو ما يختلف عن

حال دول الاستقلال والتجزئة التي ليس لها مصالح مستقلة عن المراكز الغربية.

النقطة الحادية عشرة: لا تؤدي يقظة الدولة وحدها إلى النتيجة المرجوة ما لم تكن مصحوبة بيقظة الشعب وتعاونه، وقد تمكنت الحركة الصهيونية من تثبيت وجودها في فلسطين بالتعاون مع بعض الإقطاعيين والإداريين الفاسدين والأهالي الذين ساعدوها على التملك المحظور، وكانت الدولة تقوم رداً على ذلك -وبخاصة في زمن المتصرف علي أكرم بك في آخر سني السلطان عبد الحميد حين اتضح الخطر الصهيوني- بإصدار الأوامر إلى جميع الملحقات بما "يوجب القصاص الشديد على المختارين وغيرهم من الأهلين الذين يرون أبنية تشيد بغير رخصة رسمية" كما كتب بذلك مراسل صحيفة ثمرات الفنون البيروتية[111].

النقطة الثانية عشرة: بعد دراسة مستفيضة لسياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين، يقوم الدكتور حسن صبري الخولي ما حققته الصهيونية في العهدين العثماني والبريطاني كما يلي: "ولا ريب في أن الانتداب البريطاني كان الأداة التي هيأت الجو الصالح لتنفيذ هذه الأهداف تنفيذاً سريعاً.ولقد ظلت الصهيونية تسعى منذ أواخر القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين، لتنفيذ مخططاتها لتهويد فلسطين، غير أن ما حققته في هذا السبيل كان ضئيلاً لا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق أحلام الصهيونية لو سار الأمر على مثل هذه الوتيرة، لأن الحكم العثماني لفلسطين قبل الحرب العالمية الأولى كان عقبة حالت دون تحقيق الصهيونية برنامجها"[112]، وفي هذا رد على من اقتصر على رؤية ذلك "الضئيل" الذي حققته الصهيونية في ظل العثمانيين فضخمه وجعل منه الحقيقة الدامغة[113] ودليل الإدانة الذي كان سطحياً مع الأسف لأنه يفتقر للدراسة الشاملة التي يجب أن تدرس ظروف الحدث ومآلاته ودور بقية الجناة بطريقة أعمق من محاولة ضبط أخفهم خطأ في حالة تلبس بل وتزوير الأدلة ضده بالادعاء أنه وافق على الهجرة اليهودية إلى عموم الشام (وهو ما لم يحدث بل وافق على الهجرة إلى عموم الدولة العثمانية، والأناضول على وجه الخصوص، مع استثناء فلسطين كلياً من ذلك[114] كما

أجمعت المراجع) وكل هذا التحامل للحكم عليه بالإعدام بسبب مجرد "جنحة" مع أخذ العذر بل مكافأة مرتكبي الجرائم الحقيقية الكبرى.

النقطة الثالثة عشرة: وجوب وضع الأخطار آنذاك في حجمها كما بدت في حينها وليس كما تطورت فيما بعد في مسار لم يكن حتمياً لو استمر الحكم العثماني مثلاً، وبغير هذه النظرة التاريخية سنحكم بالخيانة مثلاً على شخصية وطنية مجمع على نزاهتها وإخلاصها كالزعيم المصري مصطفى كامل باشا الذي اجتمع مع هرتزل أكثر من مرة وأثنى على إخلاص اليهود للدولة العثمانية وعدم استخدامهم من جانب الدول الكبرى[115]، ولكنه لم يطالب بهجرتهم كما فعل غيره من الشخصيات العربية، وكل ما كان يبتغيه هو المقارنة بين وضع اليهود ووضع الأرمن الذين تستخدمهم الدول الكبرى لطعن العثمانيين، وكانت مشكلة التدخلات الأجنبية والمؤامرات مع الأقليات هي الحدث الغالب على الساحة العثمانية يومذاك ولهذا بدت المشكلة الأرمنية أكبر من المشكلة اليهودية، وبغير هذا الإطار التاريخي يمكن لأي متنطع أن يرمي الزعيم بالخيانة كما رُمي السلطان بالتواطؤ.

رابعا: السلطان عبد الحميد والمسلمون خارج نطاق الدولة العثمانية

رغم أنه لم يكن للدولة العثمانية سيادة سياسية على ملايين المسلمين الذين يعيشون خارج حدودها وكثير منهم تحت هيمنة الاحتلال العسكري الغربي، فقد حاول السلطان عبد الحميد أن يربطهم جميعا بمركز الخلافة الإسلامية لتحقيق وحدة فكرية وروحية إن لم تكن سياسية، وفي سبيل ذلك أرسل السفراء والمبعوثين والعلماء إلى جميع أنحاء العالم الإسلامي من جاوة شرقاً إلى المغرب غرباً ومن روسيا شمالاً إلى الحبشة وجنوب إفريقيا جنوباً، مستفيدا بذلك من الطرق الصوفية التي كانت واسعة الانتشار آنذاك، وكان الهدف الرئيس من هذا الجهد هو جعل المسلمين يواجهون الهجمة الاستعمارية الشرسة جبهة واحدة، "فالمسلمون في ألبانيا يهدد بهم النمسا والمسلمون التتر والأكراد يهدد بهم روسيا والمسلمون في الهند يهدد بهم إنجلترا والمسلمون في المغرب يهدد بهم فرنسا" كما يقول الدكتور محمد

أنيس[116]، وقد سارت العلاقات بين الدولة العثمانية والمسلمين خارجها في اتجاهين، إذ كان السلطان يرسل إليهم المساعدات المادية لبناء المدارس بشكل خاص (الجامعة الحميدية في بكين مثلاً)ويستقبل طلابهم في المدارس العثمانية كما يرسل إليهم الكتب والإرشادات الدينية ويشارك في رعايتهم سياسياً في مواجهة الأحداث المستجدة وبخاصة عند اقتراب الأخطار، وكانوا هم يستجيبون لإرشاداته ويدعمون الدولة سياسياً كما فعلت الوفود العديدة بعد انتصار الدولة على اليونان، ومادياً إن لزم الأمر كما حدث في إنشاء سكة حديد الحجاز، وقد علق أحد أمناء السفارة البريطانية في استانبول على وفود التهنئة التي أمت العاصمة العثمانية في عيد الأضحى الذي تلا النصر على اليونان لتهنئة السلطان بالمناسبتين، بقوله: "لقد أحدث عيد الأضحى هذا تأثيراً بالغاً في نفسي، لقد أثبت هذا العيد أن السلطان له مكانة عظيمة ومقام رفيع بين المسلمين جميعاً، كما أن محاولات الإساءة إليه فاشلة"[117]، وبهذا تمكن من الإمساك بسلاح قدرة الخلافة على تحريك جماهير المسلمين ولوحه في وجوه الأعداء الغربيين وكان يرى فيه سلاحاً سياسياً قوته في التهديد به دون استخدامه فعلاً وهو ما أثبتت الأحداث دقته عندما فشل إعلان الجهاد الذي أصدره السلطان محمد رشاد زمن حكم الاتحاد والترقي أثناء الحرب الكبرى الأولى بعد عقود من نجاح تهديدات السلطان عبد الحميد الغربيين به وانتزاع المكاسب منهم بوسيلة التخويف.

❖ نتائج سياسة الجامعة الإسلامية وثمارها

وكان من ثمار حركة الجامعة الإسلامية ما أجمعت عليه المراجع من أن فكرة الانقسام القومي لم تظهر لدى العرب خاصة إلا بعد الانقلاب على صاحب الفكرة سنة 1908، وفي ذلك يقول الأستاذ عادل مناع إن معظم المؤرخين الذين درسوا جذور الحركة القومية العربية يجمعون على أن رواد اليقظة الأدبية في بيروت "لم يتركوا أثراً كبيراً في الاتجاهات السياسية في البلاد الشامية" رغم أهمية دورهم الثقافي، "فقد نجح السلطان عبد الحميد الثاني، جراء سياسته الإسلامية وتقريبه الكثيرين من الشخصيات العربية، في كسب ولاء وتأييد الأغلبية الساحقة من سكان المنطقة حتى حدوث الانقلاب

وعزله عن العرش"[118]، وقد فصل السفير البريطاني في استانبول في تقريره السنوي لسنة 1907 أثر فكرة الجامعة الإسلامية في مسلمي الدولة العثمانية وبقية المسلمين خارجها بعد إنشاء سكة حديد الحجاز بقوله إن هناك عاملين رئيسين أثرا في السياسة العامة في السنوات العشر السابقة أحدهما هو "تلك السياسة الماهرة التي حدت بالسلطان إلى أن يظهر أمام ثلاثمائة مليون من المسلمين بمظهر الخليفة والزعيم الروحي للإسلام، وبثت في نفوس رعاياه الحماسة والاستجابة لشعوره الديني حين مد سكة حديد الحجاز... وكان من نتيجة ذلك أن أصبح رعاياه يدينون له بالطاعة العمياء إلى حد لم يسبق له مثيل، وأصبحوا يقبلون عن رضى باستبداده المطلق الذي لم يشهد التاريخ له شبيهاً من قبل..."[119] ولا يخفى ما في حديث السفير من مبالغات استشراقية ولكن ما يهمنا هو التوثيق لأثر الجامعة الإسلامية وكيف أن وجود مركز واحد يساهم في تجميع جهود ومشاعر المسلمين بصورة أفضل من الشرذمة حول المراكز الإمبريالية الغربية كما حدث فيما بعد، ولا يمكن أن نجعل من تلك الوحدة وضمور فكرة الانفصال في عهد السلطان من نتائج الاستبداد كما ذهب إلى هذا بعض المؤرخين، ذلك أن حكم الاتحاد والترقي كان أشد استبداداً من حكم السلطان عبد الحميد بالاتفاق، ولكن ذلك الاستبداد الاتحادي لم يؤد إلى أن يصبح رعاياه يدينون له بالطاعة العمياء إلى حد لم يسبق له مثيل ولم يجد هذا الحكم من يرضى باستبداده المطلق ولم يجد الدعم من ثلاثمائة مليون مسلم كما كان الحكم الحميدي يجد كل ذلك، فلا بد أن هناك عناصر أخرى غير الاستبداد الاستشراقي توفرت في حكم السلطان عبد الحميد وأمدته بهذا الدعم الشعبي العام وليس من الصعب علينا اكتشافها ولكن ذلك يصعب على المدرسة الاستشراقية-الاستئصالية التي تتمسك بكونها أعلم بمصالح الآخرين من أنفسهم.

وكان لسياسة الجامعة الإسلامية أثرها في السياسة الدولية بما عاد بالنفع على الدولة العثمانية، إذ يقول المؤرخان شو إن توقف العدوان العسكري الغربي عليها بعد الاحتلال البريطاني لمصر سنة 1882 وتحول الصراع الاستعماري من الميدان العسكري إلى التنافس الاقتصادي طوال العهد الحميدي يعود-ولو بصورة جزئية-إلى نجاح السلطان في استخدام السلاح

الإسلامي في صد المعتدين الإمبرياليين الغربيين[120]، وتحت عنوان "عبد الحميد يلجأ إلى جامعة إسلامية ذات عصبية عربية" يؤكد الأستاذ محمد جميل بيهم الرأي السابق ويستدرك عليه بالقول إن هذه السياسة ردت عن السلطنة غوائل كثيرة في ذلك الوقت في الداخل والخارج وأفادتها ولاسيما في نطاق جمع كلمة المسلمين حول السلطان وذلك بالتلويح بالأخطار الأجنبية المحيقة بهم "إلا أنها كانت مصدرا لحرب دعائية قوية أثارتها عليه الدول المستعمرة، ومؤامرات ضده في داخل سلطنته اشترك فيها شباب الترك الذين أسموا أنفسهم بالأحرار فكان كل ذلك مما أطاح به عن العرش فيما بعد وأطاح بهذا العرش الذي لعب دوراً كبيراً في تاريخ العالم"كما أن سياسة الجامعة الإسلامية ولجوء السلطان إلى هز عصا الخلافة والتفاف العرب حوله كان له آثار سلبية على بريطانيا وفرنسا "زعيمتي دول الاستعمار"اللتين خفتا إلى "محاربة هذه السياسة بالاستناد إلى بعض رجالات العرب على صعيد أن العرب هم أصحاب الحق بالخلافة"[121].

ويذهب المؤرخ ويتكروفت إلى أن السلطان عبد الحميد أصبح في نظر الغربيين تجسيدا لأسوأ السجايا التي ألصقت بالعثمانيين كالوحشية والجبن والشبق، وأنه لم يُمقت أي سلطان بشكل واسع كما مُقت عبد الحميد حتى أطاح به الجيش والسياسيون ونفوذ القوى الغربية الكبرى[122].

❖ العلاقات الخارجية في آخر أيام الخلافة العثمانية

استندت سياسة السلطان عبد الحميد الخارجية إلى إثارة الخلافات بين الدول الكبرى للحؤول دون اتفاقها ضد العثمانيين، وكان يسره أن يرى صراع الدول الكبرى في سبيل كسب صداقة الدولة العثمانية "إذ يقلل من الصعوبات التي تعترضنا في حل مشاكلنا السياسية"[123]، وقد سبق ذكر فقرات متفرقة من سياسة الدولة العثمانية الخارجية تجاه العدوان الغربي واحتلاله بلاد المسلمين وأطماعه في المزيد، وملخص الأمر على صعيد السياسة الخارجية أن الدولة العثمانية ظلت في القرن التاسع عشر "قوة يحسب حسابها في السياسة الخارجية في كل من بريطانيا وفرنسا وإمبراطورية النمسا وكذلك

ألمانيا وإيطاليا، ومن جهة أخرى فقد بقيت قوى محلية في الهند وآسيا الوسطى وشمال إفريقية تتطلع إلى الدولة العثمانية لحماية مصالحها" كما يقول المؤرخ دونالد كواترت في كتابه الدولة العثمانية[124]، وقد وصف بعض المؤرخين سياسة الجامعة الإسلامية التي تبناها السلطان عبد الحميد بأنها كانت غولاً يرعب أوروبا في ذلك الزمن.

وكانت الدولة الكبرى التي تعادي الدولة العثمانية يتضاءل نفوذها التجاري أو الاستثماري أو المالي تبعاً لذلك كما حدث مع بريطانيا، والعكس يحدث مع الدول التي تعرض صداقتها دون أطماع طاغية كما حدث مع ألمانيا، وهو ما نفتقده في عصر الاستقلال الوهمي والتجزئة المجهرية إذ يزيد نفوذ الغرب لدينا كلما أمعن في معاداة قضايانا ومصالحنا لأنه يجد تربة خصبة في التجزئة لحفز التنافس بين الصغار على إرضائه مهما أجرم في حق أمتنا.

ورغم الحديث الكثير عن شدة التدخل الأجنبي في شئون الدولة العثمانية، فإننا نجد أن وضعها كان أفضل من وضع الاستقلال الوهمي لدولة التجزئة المجهرية، ويمكننا إثبات ذلك لو قمنا ببعض المقارنات في عدة مجالات:

1 - التدخل الأجنبي في تنصيب الحكام:

في يوم 4 فبراير 1942 حاصرت دبابات الاحتلال البريطاني في مصر قصر الملك فاروق وفرضت عليه بالقوة تعيين الزعيم الوفدي مصطفى النحاس رئيساً للوزراء، وهو حدث ألّف نقلة نوعية وسابقة لعملية فرض الزعماء على العالم الإسلامي بالقوة المسلحة، وكان الناس يأنفون من فرض الزعماء على أيدي المحتلين سلمياً حتى أن مصر لفظت السلطان حسين كامل (1914) وحاولت اغتياله أكثر من مرة لأنه استمد شرعيته من الاحتلال البريطاني بعدما كان الخديو يستمد شرعيته من تعيينه بفرمان الخليفة العثماني، ثم أصبح الحاكم يعين بالقوة الاستعمارية المسلحة المفروضة على حكام التجزئة دون أن يستطيعوا الاعتراض واستمر هذا الأمر إلى يومنا ومن لم يقبل خُلع بالقوة، وفي زمن ضعف الخلافة العثمانية حاولت بريطانيا ممارسة هذا الأسلوب في

أثناء الأزمة الأرمنية سنة 1895 حين أرسلت أسطولاً من ثمانية عشر سفينة حربية إلى سالونيك "بقصد إرهاب الدولة العلية وتهديدها"، وفي 9 نوفمبر 1895 وقف اللورد سالزبوري (رئيس الوزراء البريطاني في نهاية عهد الملكة فكتوريا) وألقى خطبة عنيفة في لندن طعن فيها بالسلطان عبد الحميد "وأنذر المسلمين بقرب خلع خليفتهم وأوهم العالم كله بأن دول أوروبا متفقة جميعها مع إنكلترا في خطتها ونواياها" ولكن "شعرت كل أوروبا وقتئذ بأنه يستحيل عليها أن تتداخل تداخلاً عسكرياً وأن مثل هذا التداخل يجر على العالمين المصائب العديدة حيث يكون سبباً لثورة عامة من المسلمين في تركيا وداعية لسفك دماء كافة المسيحيين في الشرق وأصلاً لحرب أوروبية عامة، وقد اضطر اللورد سالسبوري نفسه أن يقول: " مادامت السلطنة العثمانية قائمة فليس لأوروبا قوة تضغط بها على تركيا وكل ما في استطاعتها أن تؤثر على فكر جلالة السلطان"ويعقب الزعيم الكبير مصطفى كامل باشا على ذلك بقوله: "فليقارن القارئ بين هذه اللهجة وبين لهجة اللورد نفسه في خطبة 9 نوفمبر عام 1895 يوم قال إن دول أوروبا كلها متفقة مع إنكلترا وأنذرنا معاشر المسلمين ومعاشر العثمانيين بقرب خلع صاحب الخلافة العظمى!!!"[125]، وأنا أدعو القارئ أيضاً للمقارنة بين تلك اللهجة وفلسفة الغرب في التعامل مع حكام الخليج والتي أفصح عنها المعتمد البريطاني السابق في أكثر من بلد خليجي هارولد ديكسون الذي قال: "إن مكانة بريطانيا وعزها يحددهما مدى الخوف وليس الاحترام"[126]، وهي فلسفة ورثتها الولايات المتحدة في تعاملها مع العرب بغطرسة فاضحة أحياناً، فشتان بين عز الوحدة حتى مع ضعفها وذل التجزئة في أبهتها.

وقد أصبح التدخل الاستعماري المسلح لخلع الحكام أو تنصيبهم على بلدان التجزئة ظاهرة منذ حادث 4 فبراير، وقد تكرر ذلك في عدة بلاد فيما بعد، كما أن أسلوب التآمر لتنصيب الحكام وخلعهم لم ينقطع منذ سقوط الخلافة، وكان تدبير الانقلابات أو المؤامرات من أوضح الأمثلة على ذلك في البلاد الثورية أو المحافظة، وقد كشفت الوثائق عن حقائق مذهلة في هذا المجال، والمرة التي حاولت بريطانيا ممارسة هذا الأسلوب خفية أثناء أزمة خلع السلطان عبد العزيز واغتياله واتصال بعض وزراء التغريب بها كان

مصيرهم فيها المحاكمة والعقوبة في زمن السلطان عبد الحميد، وبعدما وصلت جمعية الاتحاد والترقي إلى الحكم بدعم أجنبي انقلبت على رعاتها ودخلت الحرب الكبرى للثأر من جرائمهم في حق الدولة العثمانية، أما دول التجزئة فقليلاً جداً ما شاهدنا صيغة الخروج عن المسار الاستعماري فيها.

2 - استفادة المخططات الأجنبية الاستعمارية من السياسة المحلية:

وفي الوقت الذي كان فيه حكام التجزئة مجرد أزرار ينفذون مخططات الدول الكبرى كما تملى عليهم، أكثر بعض المؤرخين من تسقط أخطاء العثمانيين وضخموها للاستدلال على تعاونهم مع الأجنبي، ولعله لم ينل حادثاً من النقد ما نال منشور إعلان عصيان عرابي باشا (1882) الذي حلا لهؤلاء المؤرخين أن يضعوا به كل أوزار الاستعمار على كاهل العثمانيين.

وقد سبق الحديث عن هذا الموضوع وما أريد إضافته هنا أن إغفال كل تعاون دولة التجزئة مع المخططات الاستعمارية والتركيز على خطأ عثماني واحد ليس من الإنصاف ويدل على عور في الرؤية التاريخية، إذ أين نحن من إفادة الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة من سياسة ثورة يوليو 1952 في محاربة الشيوعية[127] ؟ وأين نحن من إفادة الولايات المتحدة من سياسة حكم الرئيس جمال عبد الناصر في محاربة النفوذ البريطاني وقواعده في العالم العربي؟ حتى أنها وقفت إلى جانبه علناً ضد العدوان الثلاثي[128] وقبل ذلك في إسقاط حلف بغداد[129] وقبله في إنهاء الاحتلال البريطاني لمصر[130]، وأين نحن من سياسات الأحلاف الإسلامية التي أراد منها الغرب ضرب الأمة بعضها ببعض لصالح هيمنته على الجميع[131] ؟ وأين نحن من حرب الوكالة عن الدول الكبرى والتي جرت في اليمن بعد الثورة 1962؟وأين نحن من إفادة الغرب من إشعال الحرب بين العراق وإيران واستمرارها وهو ما يتحمل الطرفان مسئوليته؟ وأين نحن من الجهاد الأفغاني ضد السوفييت ومن وقف وراءه ممولاً بالمليارات وداعماً بآلاف المتطوعين بأمر من الولايات المتحدة؟ وأين نحن من غزو العراق وأفغانستان وما قدمته السياسات "الإسلامية" سواء السلفية أم الثورية لخدمة المشروعين؟ وأين نحن من السياسات الاقتصادية التي سفحت ثروات الأمة على مذبح المصالح

الغربية سواء بضخ الموارد أم بالإنفاق على خطط التدمير والهيمنة، وسياسات التطبيع التي أقرها وشارك فيها أصحاب القضية أنفسهم فخدمت المشروع الصهيوني بل وحرضته على المنافسين من الجيران والأشقاء بل وزايدت على إدراكه لمصالحه وطالبته بمزيد من التشدد والهجوم على أجزاء من مكونات الأمة؟ هذا ولم لم تنج دولة من دول الشرق العربي الإسلامي من التورط في خدمة كل هذه المصالح الاستعمارية التي يخبو أمامها فرمان عصيان عرابي الذي لم يهادن كاتبة الاحتلال البريطاني قط.

وقد لاحظنا فيما سبق أن السياسة العثمانية حرصت في قضية اتفقت فيها توجهاتها مع التوجهات البريطانية كإلغاء الرق على النأي بنفسها عن التنسيق مع الإنجليز وأبقت تطفلهم بعيداً عن الاطلاع على مسار الأحداث الداخلية، خلافاً لدولة التجزئة التي وصل الحال بها إلى عرض تفاصيل دينها على السفارات الأجنبية لنيل قبولها[132].

3 - الخضوع للمخططات الأجنبية الضارة بالذات الوطنية:

كانت علاقة الدولة العثمانية بالغرب في آخر أيامها علاقة الضحية بالطامعين بها، ولهذا اتخذت هذه العلاقات صورة التوتر الدائم مع العداوة الظاهرة في بعض الأحيان، ومع أن العثمانيين فقدوا كثيراً من أراضيهم في قرنهم الأخير، فإن ذلك لم يتأت عن طريق الخضوع والاستسلام الذي رأينا نماذجه المهينة في دولة التجزئة والتي وصلت الحدود فيها إلى قبول التحكيم الأجنبي بين الإخوة والجيران بل قبول التمثيل الأجنبي للحكام المحليين[133] الذين يقضي الأجنبي في ملكهم دون علمهم وربما اقتطع أنصاف ممالكهم أو أكثر من ذلك مع عدم قدرة صاحب الجلالة أو السمو على الاعتراض إلا بالبكاء للموظف الاستعماري البريطاني الذي يقوم بتوبيخ أعلى مقامات السلطة العربية كأنه يتحدث إلى تلميذ مشاغب في مدرسة للأطفال إذ يروي المقدم هارولد ديكسون المعتمد السياسي البريطاني السابق في الكويت في كتاب "الكويت وجاراتها" قصة مؤتمر العقير الذي رسمت فيه الحدود بين الكويت والعراق ونجد وذلك في سنة 1922 ومما ذكره في هذا المجال أن عبد العزيز كان يطالب بحدود غير مقبولة لمدة طويلة دفعت السير بيرسي

كوكس إلى الحديث معه كما يصف المؤلف: "وكان مثيراً بالفعل أن أرى سلطان نجد يتعرض للتوبيخ وتتم محاسبته مثل تلميذ مشاغب على يد مفوض حكومة صاحب الجلالة، وأخبر السير بيرسي كوكس ابن سعود بأنه هو (أي كوكس)سوف يحدد طبيعة ومكان الحدود وكان ذلك يعني نهاية الحديث (!) عندها كاد ابن سعود أن ينهار وأخبر بيرسي كوكس بأنه مثل أبيه وأمه اللذين رفعاه من لا شيء... وأنه على استعداد للتنازل عن نصف مملكته إذا طلب منه السير بيرسي كوكس ذلك!بعد تلك المقابلة لم يتدخل ابن سعود في أمور الحدود وترك المهمة كلها لبيرسي كوكس"ويتابع المؤلف ديكسون ما جرى بعدما لعب كوكس ببلاد المسلمين على الهوى البريطاني: "وبادر ابن سعود كوكس قائلاً: يا صديقي لقد أخذت مني نصف مملكتي ويستحسن أن تأخذ كل شيء وتدعني أتقاعد (!!)"ويعلق ديكسون: "ذلك الرجل العظيم القوي كان يتحدث وهو لا يزال واقفاً ثم أجهش بالبكاء، وأثار ذلك مشاعر بيرسي كوكس الذي أخذ بيده وشاركه في البكاء وانحدرت دموعه على خديه!!"ثم ينتقل المؤلف ليصف رد فعل شيخ الكويت الذي كان ممثله في المحادثات هو الميجر مور (!!) وقال ديكسون: "أبلغ السير بيرسي كوكس النبأ للشيخ أحمد الجابر وأخبره أنه اضطر لإعطاء ابن سعود ثلثي الأراضي التابعة لشيخ الكويت وأراد الشيخ معرفة سبب ذلك ولماذا لم يتم إخباره أو الرجوع إليه؟فأجاب السير بيرسي كوكس: إنه لسوء الحظ، كان السيف أمضى من القلم، وإنه لو لم يتنازل عنها لكان ابن سعود قد احتلها بالقوة (!) فسأله الشيخ أحمد: ألم تدخل بريطانيا الحرب (العالمية الأولى)دفاعا عن الشعوب الصغيرة؟ فرد كوكس بالإيجاب، فاستطرد شيخ الكويت قائلاً: في يوم ما عندما يتوفى ابن سعود وأصبح أنا قوياً مثل جدي مبارك هل تعترض بريطانيا علي فيما لو رفضت قرار الحدود الجائر واستطعت استرجاع ما فقدت؟ لا، أجاب كوكس ضاحكاً، وأضاف: والله يساعدك" (!!) ويستطرد ديكسون كيف ظل الشيخ يشكو من عدم العدالة الذي وقع عليه دون استشارته رغم ثقته ببيرسي كوكس وعده له مثل والده (!!؟)[134] (لم يكن مطلوباً من العرب أن يتنازلوا لإخوتهم وجيرانهم إلى هذا الحد كي لا تنفجر الأمور في أزمات الخليج منذ سنة 1990 ومع ذلك فضل العربي أن يحكّم "كرامته" في عنق

أخيه)، ومع ذلك تستمر التبعية ويستمر الانبطاح، أما استيلاء الأجانب على الممتلكات العثمانية فكان يتبعه عداوة وتوتر وعدم اعتراف بأي احتلال ولو طال أمده، ولا يتم التراجع في دولة متهالكة إلا بهزيمة عسكرية أو بعجز عسكري أو بتهديد بخسارة أكبر، وليس بالانصياع والتبعية والمذلة التي رأيناها في الدولة الوطنية، لم يصرح أي سلطان بأنه سيوقع على ما يقترحه "صديقه" الأجنبي دون قراءته كما فعل الرئيس أنور السادات لأجل "خاطر" الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ومستقبله، حتى وصفه وزير خارجيته محمد إبراهيم كامل بالعبد الذليل في حضرة كارتر[135] ولم يثق بالأجانب إلى درجة التوقيع فعلاً على أوراقهم دون قراءتها كما فعل الملك فيصل بن الحسين[136]، ولم يتوسل بالصهيونية لتحقيق مصالحه لدى الدول الكبرى كما أصبحت "الموضة" في دول التجزئة كبيرها وصغيرها، وكان صمود السلطان عبد الحميد يخرج بنتائج إيجابية أحياناً مثل رفض المحمية البريطانية في أرمينيا ورفض الأمر البريطاني الواقع في الكويت واستبعاد سلطات الاحتلال من العقبة وشمال الجزيرة العربية، هذا مع استمرار اليقظة العثمانية من الأصدقاء فضلاً عن الأعداء، وعدم تسليم الأوراق حتى للأصدقاء والحلفاء كما رأينا في رفض الاستيطان الألماني فضلاً عن البريطاني والفرنسي والأمريكي، وفي سوء ظن السلطان في النوايا النفطية لحليفته ألمانيا، وحتى حين يعرض أحدهم موقفاً مؤيداً لا يتم الانبطاح له كما فعلت دولة التجزئة مع مستغليها، فالسلطان "إذا كان مستعداً للتعاون مع فرنسا عندما تقود حملة ضد السياسة البريطانية في مصر، فهو لا يمكنه القبول برفضها الاعتراف بسيادة سلاطين بني عثمان على أفريقيا الشمالية" وفقاً لجون هاسلب[137].

4 - رفض بيع المواقف السياسية:

وعلى العكس من كبريات دول الاستقلال الوهمي والتجزئة المجهرية التي عرضت مواقفها للبيع في سوق النخاسة السياسية العالمية مقابل إسقاط ديون أو منح مساعدات أو قروض ولو على حساب بلاد عربية أخرى يتم حصارها وتدميرها (غزة) أو تقسيمها (السودان) أو تدميرها وحصارها ثم احتلالها (العراق) أو الهيمنة عليها (الخليج) بما يناقض حتى المصالح الوطنية

الضيقة للبائعين، كانت الدولة العثمانية ترفض عرض مواقفها للبيع ولو بأثمان باهظة، ولهذا رفض السلطان عبد الحميد التبعية للمواقف الروسية مقابل تنازلها عن تعويضات حرب 1877-1878 وفضل دفع هذه التعويضات لمدة مائة سنة على أن تؤيد الدولة العثمانية روسيا في السياسة العالمية[138] كما رفض بيع جزء ولو كان صغيراً من فلسطين للحركة الصهيونية ولو كان ذلك مقابل تسوية الديون العثمانية وهي السبب الرئيس في ضعف الدولة آنذاك، كما رفض بيع جزية مصر للاحتلال البريطاني حتى لا تصبح هيمنته على هذا البلد شرعية[139] وإذا كان السلطان عبد الحميد قد رفض أن يعود لعرشه على أسنة رماح أجنبية، فكم من ملك وأمير وشيخ تعهد لبريطانيا عن نفسه وورثته من بعده، بألا يقيم علاقة دبلوماسية، ولا يبيع، ولا يؤجر، ولا يرهن، ولا يتنازل عن قطعة أرض من أراضيه، ولا يمنح امتياز مورد من موارد بلاده إلى دولة أخرى دون موافقة الحكومة البريطانية، مقابل ضمان نظام حكمه، رغم ما في هذه الشروط من إجحاف ظاهر وباطن كان مدمراً في بعض الأحيان كما سبق الحديث عن سكة بغداد، ومع كل هذا كانت الدولة الوطنية تلقن أجيالها هذه "المفاخر" بمباهاة واعتزاز (!)[140].

5 - العلاقات مع السفارات الغربية والمبعوثين الأجانب:

رغم ضعف الدولة العثمانية في آخر أيامها وحلول التراجع والهزيمة بها مقابل التغول الغربي عموماً والبريطاني خصوصاً، فقد وجدنا أن المبعوثين الأجانب كانوا ينتظرون فترات طويلة قبل مقابلة السلطان العثماني ليعرفوا موقعهم[141] وكان السفير البريطاني ينبه بأن تكون مباحثاته ثنائية وبأن أي إساءة علنية مرفوضة[142] وعندما يسيء أحدهم الأدب في حضرة السلطان[143] فإن الرد يأتيه بعملية "لطع" في غرفة باردة لمدة ساعة يصاب على إثرها بنزلة برد تلزمه الفراش رغم كونه حاملاً رسالة من الملكة فكتوريا نفسها[144] أو برفض استقباله لدى السلطان مطلقاً[145] أو برفض تلبية مطالبه وتدخله في الشئون العثمانية[146] لم يقبل السلطان العثماني أن يأتي بالتدخل الأجنبي المباشر كما جاء به ملوك التجزئة، ولم يكن على "علاقة حميمة" مع السفير البريطاني ويجتمع به لتلقي "نصائحه" في كل شاردة وواردة في

ملكه[147] ولم يكن يعمل جاسوساً لأعداء بلاده كما ثبت عن غير واحد من "أشراف" أوطاننا المجزأة في الأردن والمغرب[148] ولم يكن المندوب السامي يرفع حذاءه في وجهه[149]، ولم يكن يفوض البريطاني بالحديث نيابة عنه دون استشارته ثم يبكي وينهار أمامه في مشهد مسرحي ومحزن[150] أو ينهار عندما يواجهه الموظف الاستعماري ويحشره في الزاوية[151] ولم يكن الأمريكيون يؤنبونه ويوبخونه ويمتهنونه "دائماً" كما فعلوا مع زعامات عربية ثورية كبرى[152] ولم يتوف سلطان عثماني زمن الضعف والتراجع بعد اجتماع بمبعوث غربي كما حصل مع أمير البحرين السابق الذي لا يُدرى حتى اليوم ما الذي وضعه وزير الدفاع الأمريكي اليهودي كوهين على كاهله أثناء اجتماعه به فلم يتحمل ومات من ساعته[153] ولم يجرؤ مبعوث غربي على إسكات سلطان المسلمين بكلمة "إخرس shut up" لو خاطبه بأمر يكدر بال الغرب من مصالح المسلمين كما ذكر العقيد الليبي الراحل معمر القذافي عن حاكم عربي شكى له من تسلط الأجانب عليه وإخراسه بتلك الكلمة عندما يفاتحهم بموضوع فك الحصار الذي كان مفروضاً على ليبيا، ولم يكن السلطان العثماني يسلم أهله للأجانب ويثني على "دماثة أخلاق وجم أدب وكمال" المندوب السامي البريطاني الصهيوني، "السياسي المحترم الكامل" الذي جاء ليخبره بأنه تقرر نفي والده (ملك العرب سابقاً) والدموع ملء عينيه وهو يفضي بالنبأ برقة حاشية وتأثر عميق كما يقول الملك عبد الله الأول في مذكراته عن هربرت صموئيل الذي أسس الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ويخاطب الملك الإنجليز رداً على عدوانهم على أبيه وكأنه يخاطب رب العالمين بقوله إن هذه الدنيا كثيرة المحن وسنصبر ونحتسب(!)[154] ولم يكن السلطان العثماني يرفع بريطانيا إلى منزلة والديه اللذين أوجداه في الحياة ويقدم نصف مملكته إكراماً لعيونها[155] ولم يكن المبعوث البريطاني يشرف على اجتماعاته وقراراته كما كان الجنرال كلايتون يفعل في مؤتمرات ملوك ورؤساء التجزئة[156] ورغم معاهدات الامتيازات الأجنبية وعملية الإشراف المالي على بعض موارد الدولة بعد إفلاسها فلم يصل الاستخذاء إلى ما وصلت إليه دولة التجزئة في عزها ومجدها، وقد تنبه مؤرخ كبير هو عبد الرحمن الرافعي إلى الفارق بين حدود الهيمنة الأجنبية في الدولة العثمانية

واتساعها في الولاية المصرية المستقلة، وذلك بسبب النزعة الأوروبية التي اتصف بها الخديو إسماعيل ورئيس وزرائه نوبار وتعلقهما بمساعدة أوروبا، عبر سفرائها، ضد الخلافة العثمانية[157] ويمكننا أن نضع كل ما سبق من انبهار زعماء التجزئة بالغرب وتبعيتهم له مقابل ما أشار إليه المؤرخ مايكل أورين من أن السلطان عبد الحميد "كان يكره الغربيين ويعاديهم"[158] والدلائل هي موضوع هذه الدراسة كلها.

❖ الحضور الدولي والمكانة بين الأمم

1 - عندما تمكن "الرجل المريض" من ردع أصحاب الأدب المسيء:

في السنوات الأخيرة من عمر دولة الخلافة العثمانية كان الضعف قد سرى في جميع أوصالها فتراجعت وهُزمت أمام أوروبا التي أطلقت عليها لقب "الرجل المريض" الذي تنتظر وفاته في أية لحظة لتقسيم أملاكه بين هذه الذئاب المحيطة به، ولكن هذا الضعف الذي نصفه هنا إنما هو مقارنة بزمن قوتها وانتصاراتها لا بزمن كيانات الاستقلال الوهمي والتجزئة المجهرية التي قامت على أنقاضها وولدت ميتة لا حياة فيها وغير قادرة على القيام بأبسط مظاهر الحياة منذ يومها الأول فلا تستطيع أن تطعم نفسها أو تدافع عن أملاكها إلا بحبل ممدود من الأجنبي الذي أوجدها وأعطاها شهادات ميلادها، على عكس حالة الرجل المريض الذي كان على الأقل رجلاً عملاقاً واحداً وليس مجموعة صغار مشرذمين، وحيّاً ما زالت الروح فيه رغم مرضه وضعفه، ولهذا تمكن من تحقيق انتصارات مشهودة على أعدائه الغربيين حتى في لحظاته الأخيرة في الحرب الكبرى الأولى (1914- 1918)، ورغم أن الضعف العثماني كان نكبة في زمانه فإن نظرة على شكوى أبناء ذلك الزمن تجعلنا نعيد تقويم حالة المرض تلك في ضوء حالة الموت السريري التي أُصبنا بها بعدها.

ومن أبلغ الأمثلة على ذلك ما كتبه الصحفي والكاتب السياسي المصري إبراهيم المويلحي (1844- 1906) في مجموعة مقالاته "ما هنالك" التي تتناول السلطان العثماني والحكومة العثمانية والسياسة الخارجية والداخلية

بكثير من النقد والسخرية، وكانت كتابتها في الفترة ما بين 1895- 1896 في صحيفة المقطم الموالية لسلطة الاحتلال البريطاني في مصر[159]، ومن مصادر أسى كاتبها أن"دولتنا في ميزان الدول العظام أخفهن على الإطلاق كفة وأقلهن رجحاناً ولا يناقش في ذلك إلا من هو بمعزل عن العالم"[160]، فماذا سيقول أديبنا لو أنه رأى"دولتنا" وقد تحولت إلى "دويلاتنا" التي هي بين جميع الدول حتى الصغيرة والضعيفة منها - وليس بين الدول العظمى وحدها- أخفهن على الإطلاق كفة وأقلهن رجحاناً ولا يناقش في ذلك إلا من هو بمعزل عن العالم؟؟

ومما يدل على ذلك مقارنة بسيطة بين الأحداث الحالية المتصلة بالأعمال الفنية الغربية المسيئة للإسلام ونظائرها التي حدثت في القرن التاسع عشر ولكن مصائرها آنذاك اختلفت عن اليوم نتيجة رد الفعل العثماني عليها رغم ضعف الدولة وتراجعها في زمن تضمن إنجازات كبرى فوصفه الباحث المعاصر موفق بني المرجة بصحوة الرجل المريض في كتابه الشهير الذي حمل هذا الاسم.

ومن ذلك ما يحكيه المؤرخ عمر فاروق يلماز عن مسرحية "محمد" للكاتب الفرنسي ماركي دي بوريز عضو الأكاديمية الفرنسية الذي استعد لعرضها في سنة 1890 وفيها مشاهد تسيء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإلى الإسلام بصورة ساخرة، فتدخل السلطان عبد الحميد فحُظر عرض المسرحية في جميع أنحاء فرنسا التي لم تدافع عن العمل بحجة حرية الرأي وذكر السفير الفرنسي في استانبول للسلطان ما يلي: "أُخبر حضرة السلطان بما ورد في التلغراف الذي تلقيته الآن بشأن المسرحية المسماة "محمد"لماركي دي بوريز التي بدأ عرضها في باريس، بأن الحكومة (الفرنسية) قد اتخذت في اجتماعها هذا الصباح قراراً بمنع عرضها. وفيما أرجو إبلاغ حضرة السلطان بنتيجة ما حدث، أقدم قناعتي بأنه لا توجد وسيلة أكثر ملاءمة لإبلاغ حضرتكم هذا الخبر وأنا واثق أنه بهذا القرار الذي اتخذته الحكومة لتلبية رغبات حضرة السلطان، سيتعزز الطلب بدوام أسمى العلاقات القلبية مع الدولة العلية، ومن أن السلطان سيقدر ذلك.."، ولنقارن هذه اللغة بلغة الغرب الآمرة الناهية لحكام الاستقلال والتجزئة في أيامنا المعاصرة.

المهم أن االمؤلف دي بوريز انتقل إلى بريطانيا وحاول عرض مسرحيته في لندن "فتدخل السلطان عبد الحميد خان هناك وجعلهم لا يسمحون بعرضها"، وجرت محاولة بعد ذلك بثلاث سنوات لعرضها في لندن أيضا، ولكنها فشلت كسابقاتها[161].

ويتكلم المؤرخ يلماز نفسه عن مسرحية أخرى إسمها "جنة محمد" أريد عرضها في باريس سنة 1900، فأدى تدخل السلطان إلى تغيير اسمها وحذف مشاهدها المسيئة للإسلام، ويتحدث عن أعمال ومطبوعات معادية أخرى فشل نشرها بسبب التدخل العثماني الفعال - رغم أن النبي عليه الصلاة والسلام لا يحمل الجنسية العثمانية بمقاييس سدنة الدولة القُطرية!- وعن الصدى الحسن الذي قابل به المسلمون حتى من خارج الدولة العثمانية أعمال الدولة التي يعدونها ممثلة لهم جميعا، كما لم يتبجح الغربيون وقتها بحرية الرأي والتعبير وغيرها من حججهم التي يقذفون اليوم بها في وجوه دول التجزئة بكل استعلاء واحتقار وكأنهم أساتذة أمام تلاميذ مشاغبين لا يُقبل منهم غير الإذعان.

2 - وعندما أصبحت الفنون الهابطة مصالح غربية عليا وجب علينا تبجيلها:

- مسيرة عدوان وهبوط المصالح الغربية: من المواقع الاستراتيجية والمواد الأولية والأسواق التجارية إلى الآيات الشيطانية

لا يخفى على المتأمل في تاريخ الشرق العربي الإسلامي مقدار الأذى الذي ألحقته المصالح الغربية به وبأهله من جراء لهاثها خلف المواقع الجغرافية الاستراتيجية والأسواق لبضائعها المصنعة، والمواد الأولية كالمنتجات الزراعية (الحمضيات والقطن مثلاً)في البداية ثم النفط والغاز فيما بعد، ولن ننسى أنه في سبيل الحفاظ على هذه المصالح قام الغرب برعاية إنشاء الكيان الصهيوني ليكون كلب حراسة عليها.

هذا كله من المحفوظ في تاريخنا الحديث، ومعروف أيضا الضعف الذي واجهت به دول الاستقلال والتجزئة الهجوم الغربي لانتزاع هذه المصالح من أصحاب البلاد الشرعيين، فسلمت مواردها وأراضيها لقمة سائغة للمعتدين

ولم تستطع الحفاظ على حماها بسبب الضعف البنيوي الذي ولدت به في إمكاناتها وقدراتها حتى هان على أعدائها أن يستخفوا بأكثر من مليار ونصف المليار مسلم لأجل حماية كيان يهودي صغير لا تتعدى ملايينه عدد أصابع اليد الواحدة ومع ذلك يقيم الغرب لهم من الوزن أكثر مما يأبه بالمليار مسلم، وقد وصل الأمر من الإسفاف إلى درجة التلذذ غير الضروري بإهانتهم واحتقارهم كما حدث عندما استقبل الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلنتون ورئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير مؤلف الآيات الشيطانية سلمان رشدي الذي استفز مشاعر مئات الملايين من المسلمين ولم يكن بالطبع مستواه الأدبي الفذ الذي لا يبارى هو الدافع إلى هذا التكريم المبالغ فيه، بل هو الاستفزاز المتعمد الذي اتخذ من الحرص المنافق على حرية التعبير برقعاً يتخفى به في الوقت الذي حورب فيه مفكر بارز كروجيه غارودي رغم هذه الادعاءات ولم يحمه هذا الستار الرقيق من الحرية المدعاة.

- بسبب فرقتنا، أصبح علينا احترام المصالح الغربية حتى لو كانت رسوماً كاريكاتيرية

اختلف الوضع اليوم عن زمن السلطان عبد الحميد مع الفنون المسيئة، ووصلت المهزلة قعرا سحيقاً عندما استقبلت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل بنفسها رسام كاريكاتير مغموراً باسم حرية التعبير التي أساء بها لمشاعر المسلمين، رغم أن هذا غير مسموح به ضد القلة الصهيونية حتى تحت نفس التبرير، وبهذا أضيفت الرسوم الكاريكاتيرية إلى قائمة المصالح الغربية التي لا يجوز لنا العبث بها وإلا حلت علينا لعنة الفن السابع كما حدث في الفيلم الأخير وربما أُضفنا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بتهمة ارتكاب جريمة الامتعاض ضد الإنسانية المتمسكة بحرية الرأي والتعبير!

- ألمانيا من التخلي عن المصالح الكبرى احتراماً لنا إلى التباهي بالتافهات احتقاراً لنا

أقول هذا وأنا أتطلع إلى الخلف قليلاً لأرى ألمانيا التي استخفت بنا اليوم في ظل انقسامنا كيف كانت تعاملنا بالأمس في ظل وحدتنا، ففي نهاية القرن التاسع عشر كانت ألمانيا قد أنجزت وحدتها وبنت قوتها وتطلعت

لمصالحها خلف حدودها متبعة سياسة التحالف مع الدولة العثمانية تحت عنوان "التوجه نحو الشرق" ولأجل ذلك تخلت عن مصالحها الأخرى في تأييد الاستيطان اليهودي بل وأيضا عن الاستيطان الألماني نفسه في فلسطين وأرجاء الدولة.

فقد قام الإمبراطور الألماني ولهلم الثاني بزيارتين إلى الدولة العثمانية (1889) و (1898)، وفي الزيارة الثانية حاول تيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية الحصول على تأييد الإمبراطور لمشروع الاستيطان اليهودي في فلسطين، ولكن لوجود التعارض بين السياسة العثمانية والبرنامج الصهيوني فإن الإمبراطور خلص "إلى أن صداقة الدولة العثمانية أثمن لألمانيا من صداقة الحركة الصهيونية، ولذلك لم يكن في مقدور ولهلم الثاني أن يدلي في تلك الفترة بتصريح يرضي فيه الأماني الصهيونية، لأنه كان حريصاً الحرص كله على تدعيم صلاته بالدولة العثمانية وبرعاياها المسلمين"[162]، رغم أن ويلهلم كان يرى في تأييد الصهيونية مكسباً كبيراً ومزايا كامنة لألمانيا[163]، فأين جبابرة سايكس بيكو الذين يرى الغرب كله صداقة الحركة الصهيونية اليوم أثمن من صداقتهم جميعاً، بل تصبح صداقتهم مع الغرب تابعة لمدى حرارة علاقاتهم بالصهاينة وفي ذلك فليتنافس المهرولون، ويدلي قادة الغرب بالتصريح تلو الآخر في إرضاء الأماني الصهيونية ولا يبدون أي حرص على دعم صلاتهم بدول التجزئة ورعاياها؟

نعم لقد كان لألمانيا بالفعل مصالح في الدولة العثمانية أبرزها سكة حديد بغداد، ولكنها لم تكن أكبر من المصالح الغربية العريضة في زمننا هذا في الشرق العربي الإسلامي والتي بالرغم منها يفضل الغربيون المصالح الصهيونية على مصالح العرب والمسلمين ويمعنون في إهانتهم كما مر، " فقد كان (السلطان)عبد الحميد أدهى من أن تبهر بصره بطولات حاميه (الألماني) الجديد، ولكنه كان يدرك قيمة مثل هذا الحليف القوي في المحافل الأوروبية، وكان كذلك واثقا بقدرته على دفع جميع المخاطر التي قد تنشأ عن رغبة ألمانية في السيطرة"[164]، ولهذا فإن ألمانيا لم تستطع أن تفرض على العثمانيين استيطاناً ألمانيّاً-فضلاً عن الاستيطان اليهودي- في بلادهم، رغم أهميته لها ضمن استراتيجيتها الحيوية لمشروع سكة بغداد الذي تقيمه

بأموالها وتصور ساستها أن يحمي طريقه مليونا مستوطن ألماني[165]، ورغم حاجة العثمانيين إلى تحالفهم معها في مواجهة بقية المصالح الأوروبية وبخاصة البريطانية والفرنسية، ولكن كل هذا لم يمنع السلطان من قول "لا" مدوية لا لبس فيها في مواجهة الاستيطان الألماني بتعبير أحد المؤرخين[166]، وذلك ليبقي أراضي الدولة مخزوناً للمهاجرين المسلمين الفارين من الاضطهاد والاحتلال[167] الذي كان محتدماً في القوقاز والبلقان، وأن يحتفظ لمشروع سكة حديد بغداد ببعده العثماني رغم أهمية الدور الألماني في بنائه[168]، فأين لنا اليوم مثل هذه المواقف القوية في مواجهة المصالح الأجنبية عندما تكون هي في حاجة إلينا فضلاً عن أن نكون نحن في حاجة إليها؟

- قبر صلاح الدين بين زيارتين

وفي نفس الزيارة قام الإمبراطور ولهلم بالمرور بدمشق حيث زار قبر السلطان صلاح الدين الأيوبي ووضع عليه إكليلاً من الزهور آمراً بصنع مصباح فضي هدية للضريح بصفته معجباً بالقائد المسلم، ولعل مقارنة بسيطة بين هذا الاحتفاء و"زيارة" القائد الفرنسي غورو المهينة لنفس المكان عندما دخل دمشق فاتحاً محتلاً في عهد سايكس بيكو الذي دشنته ثورة العرب (1916) المتحالفة مع بريطانيا، هذه المقارنة كفيلة بإلقاء الضوء على مدى الانحدار الذي سقطنا فيه في مدى سنوات قليلة من التحالف مع الغرب.

- النتيجة: سر الاحترام والاحتقار

إن هذا التباين الواضح في المواقف من الفنون المسيئة بل من المصالح الكبرى بين الأمس واليوم نجد تفسيره في خطبة الإمبراطور ولهلم في دمشق حيث ألقى خطاباً قال فيه: "فليطمئن حضرة صاحب الجلالة السلطان، وليطمئن معه الثلاثمائة مليون مسلم الذين يحترمونه لأنه خليفة المسلمين، إلى أنهم سيجدون في إمبراطور ألمانيا الصديق الدائم لهم"[169]، فمخاطبة حاكم واحد يمثل أمة كبرى عدد أفرادها ثلاثمائة مليون-في ذلك الزمن-وتمتد بين المحيطات تفرض احترامه على مخاطبه وتختلف جذرياً عن مخاطبة حشد من الصغار أصحاب الهيلمان الكاذب والصولجان الزائف الذين لا يمثل الواحد منهم إلا أفراداً لا يزيد عددهم عن عدد سكان حي في مدينة ألمانية!

❖ نظام الحكم وحدود الاستبداد

كثر الكلام عن استبداد السلطان عبد الحميد بل ودمويته أيضاً، ولكن اقتراب العدسة من الصورة يؤكد أن إسقاط المصطلح الخاص بالاستبداد العربي المعاصر على استبداد السلطان عبد الحميد فيه الكثير من التجني والتجاوز، ولإثبات ما أقوله عن آخر أيام الخلافة سأروي جانباً من علاقة أحد معارضي السلطان بالدولة في زمن أوج ما وصف باستبداده، وسنرى أنها لم تكن علاقة فريدة في زمنه: كان يوسف ضياء باشا الخالدي (1842-1906) نائباً عن فلسطين في مجلس النواب الأول 1877-1878 "وبرز في مقاومته ونقده لسياسة السلطان عبد الحميد وفي ازدرائه (أي السلطان) للدستور... وصفه يوجين شيلر، القنصل الأمريكي في العاصمة العثمانية، بقوله: لقد أثار يوسف زوبعة في البرلمان بجرأته... إنه ينتقد السلطان والموظفين الفاسدين والأتراك بشكل عام بألفاظ فظة" ف"قرر (السلطان) حل البرلمان... وبعد يومين، تقرر نفي عشرة أعضاء بارزين من المعارضة" ويخيل للمرء للوهلة الأولى أن النفي سيكون إلى ما وراء الشمس حيث لا يصل مخلوق فإذا بنا نفاجأ أنه "نُفي"إلى وطنه ليتقلب في المناصب الرسمية!

"وصل يوسف الخالدي إلى ميناء يافا... وانتقل منها إلى القدس، فتسلم رئاسة البلدية مرة أخرى (!) وفي تشرين الأول أكتوبر 1878 أرسله رءوف باشا على رأس أربعين فارساً لإحلال النظام في الكرك (!)....وسافر يوسف إلى فيينا في أواخر أيلول سبتمبر 1879 (!)، بعد أن استقال من رئاسة البلدية.. ...وفي السنة التالية أصدر في فيينا ديوان لبيد العامري (!)....وعن تعيين يوسف ضياء مدرساً في جامعة فيينا جاء في جريدة الجوائب التي كانت تصدر في الآستانة، العدد رقم 984 الصادر في 7/ 1/ 1880، ما يلي: إن حضرة عزتلو ضياء أفندي الخالدي الذي كان مبعوث القدس الشريف بالآستانة...... (ثم تذكر أخباره وسعيه في نفع بلاده حتى في الغربة)..."

"وفي سنة 1881 عاد يوسف ضياء إلى فلسطين وعين قائمقاماً في يافا (!)، ثم مرجعيون في السنة التالية (!)، وبعدها عين حاكماً على مقاطعة موطكي في الشمال الغربي من بتليس التي يسكنها الأكراد (!)، وهناك أتقن

اللغة الكردية فوضع بعد ذلك قاموساً وصدر في الآستانة سنة 1892-1893 تحت اسم الهدية الحميدية في اللغة الكردية (!). ويظهر أن يوسف تصالح مع الباب العالي والسلطان عبد الحميد فعاد إلى الآستانة للعيش فيها (!)" ولنر كيف كانت هذه المصالحة: "ذكره الكاتب البريطاني أمري في مذكراته، ص69-70، بقوله: إن يوسف ضياء، كشاب متحمس، تمتع في الماضي بحرية واسعة في البرلمان في نقد الدولة وسياستها... وحتى في قصر السلطان، وبحضوري، كان هذا الباشا الصريح يردد على مسامع عزت باشا (كاتب السلطان) الحديث عن شرور نظام عبد الحميد، وهذا (أي عزت باشا) يسمعه بخنوع ويطلب منه فقط ألا يرفع صوته عاليا" (!!)، هذا هو السلطان المستبد الأحمر الذي ضاقت الأرض بظلمه: ينفي عدوه إلى موطنه ويقلبه في الوظائف والسفريات والرحلات حيث يتعلم اللغات وينشر ما شاء له من مؤلفات وتكتب أخباره بتفخيم صحف العاصمة حيث مركز الاستبداد، ولما يصالح المنفي ظالمه يدخل قصره وينقده بصوت عال فلا يجد من يتصدى له إلا ربيباً يحفظ جميله القديم ويقدم ذلك على الرعب من السلطان الأحمر في عقر داره ويرجو من صاحب الصوت العالي أن يخفض من صوته فقط (!!) فإذا علمنا أن هذا الأسلوب من"العقوبات الرادعة" هو الذي كان متبعاً في خلافة عبد الحميد، علمنا مدى الاستغفال الذي أقنعنا بمظالمه وتمنينا في نفس الوقت لو كنا من معارضيه ليرسلنا في رحلة نفي سياحية كالتي حصل عليها يوسف باشا الخالدي لنعود بعدها ونرفع صوتنا المعارض في عقر قصره (!)، وقد اقتبست النصوص السابقة من كتاب أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني ولم أتدخل قدر الإمكان لأنقل الحقيقة كما سطرت إلا في علامات تعجبي[170].

ومن الأدلة على أن هذا التسامح مع المعارضة هو الذي كان سائدا أننا كلما قرأنا عن معارض ارتبط ذكره بما منح له، فالأستاذ أحمد الشقيري رحمه الله يذكر أنه ولد في "معتقل" والده في قلعة تبنين في لبنان زمن السلطان عبد الحميد[171]، وإنه لاعتقال طريف هذا الذي يعيش صاحبه مع أسرته وينجب ما شاء له من الأبناء، والأطرف أن هذا المعتقل، بعدما "حررته"بريطانيا من الاستبداد العثماني انتهز الفرصة "للانتقام" من ظالمه بطريقته الخاصة فكان

"يتحدث بحرارة المؤمن المنافح عن أيام الباب العالي في إستانبول وعن الموقف الشهير الذي وقفه السلطان عبد الحميد في رفضه استقبال هرتسل مؤسس الصهيونية"[172]، ويذكر الأمير شكيب أرسلان في رحلته الحجازية أثناء حديثه عن الوصول للطائف: "وقد أنزلتني إمارة الطائف في دار شاهقة كانت تخص أحد أمراء الأكراد ممن نفي إلى الطائف أيام السلطان عبد الحميد"[173]، وفي حوادث سنة 1905 من تاريخ العراق بين احتلالين خبر نفي بعض العلماء منهم ثابت الآلوسي ومحمود شكري الآلوسي إلى بلاد الترك ولكن "لم يطل أمر تبعيدهم ولا تجاوزوا الموصل وإنما تشبث أهل الموصل من علماء وأعيان كما تشبث الأستاذ الحاج علي علاء الدين الآلوسي الذي كان في استنبول في إرجاعهم فعادوا بعد مدة قصيرة"[174].

فهل هذه النماذج وغيرها مما يضيق المقام بها تناسب ما علق بأذهاننا من الاستغفال الاستشراقي عن الاستبداد العثماني الأحمر؟وهل تقارن بما ساد بعدها من مركزية دويلات سايكس بيكو؟ ألسنا بحاجة إلى إعادة النظر في تاريخنا لنبني عليه ما يناسبنا لا ما يملى علينا من مصالح غيرنا؟

❖ طريقة مواجهة الثورات والأزمات

يروي الأمير شكيب أرسلان أنه عندما جرى الانقلاب على السلطان عبد الحميد سنة 1909 نصحه الصدر الأعظم توفيق باشا بعدم المقاومة خوفاً من حرب أهلية، وأنه كان يحيط بقصر يلدز سبعة آلاف من الجيش الخلص للسلطان، إلا أنهم لم يروا السلطان ناوياً المقاومة، فخضعوا لمحمود شوكت باشا قائد الانقلاب[175]، وقد أكد السلطان أنه لم يكن يرغب في إراقة دماء جنوده لأن الأمة لم تعد تثق به[176]، ولو كان مستبداً ودموياً إلى الحد الذي صوروه به لما أصغى لتوفيق ولا لأي رفيق، ولسفك الدماء ودمر البلاد في سبيل عرشه.

ورفض طلب العون الأجنبي من سفراء الدول الكبرى القادرين على حمايته "لم أتدن حتى أطلب لنفسي حماية دولة أجنبية وأشخاص أجانب"[177]، كما رفض الهرب والفرار "لم أنحط ولم أتدن إلى درجة

الفرار" ورغم توقعه أن يحدث له ما حدث لعمه القتيل السلطان عبد العزيز، ورغم قدرته على الفرار من هذا المصير "ومع هذا، فلو قطعوا لحمي إرباً إرباً، فلن أفكر في اللجوء إلى دولة أجنبية، إن الهروب من الوطن يوجب العار، بل إن أكبر أنواع الانحطاط والسفالة أن يرتكب إنسان مثلي يحكم دولة منذ ثلاث وثلاثين سنة، عملاً مثل هذا، إني مستسلم لله ولقضائه"[178]، ورفض كذلك العودة على أسنة الرماح الأجنبية "لست بالسلطان الذي يرفعه الإنجليز أو الألمان إلى العرش، لا أرى الله حاكماً قط ذلة أن يكون مديناً لدولة أجنبية في ارتقاء لعرش أو لبس لتاج"[179]، ومن الواضح أن الله لم يستجب دعاء السلطان في ملوك التجزئة الذي أتى جميعهم على أسنة الرماح الأجنبية ولم يغيروا ما بأنفسهم فلم يغير الله ما بها، ولما اقتربت جيوش الحلفاء من اسطنبول في الحرب الكبرى وفكرت الحكومة في نقل العاصمة والخروج من المدينة رفض السلطان المعزول عبد الحميد ذلك واستشهد بموقف الإمبراطور البيزنطي الذي مات دفاعاً عن القسطنطينية يوم فتحها، ولما زاره طلعت باشا أحد أركان الاتحاد والترقي لاقتراح الخروج أجابه بالقول: "لا، لست أقل من قسطنطين الإمبراطور البيزنطي، إنني أعرض طاعتي الكاملة لحضرة صاحب الجلالة أخي (السلطان محمد رشاد)، وإني خرجت من سلانيك بناء على إرادته الشاهانية، لكني لن أخرج من استانبول، إني أسترحمه بشرف أجدادنا ألا يخرج هو أيضاً من استانبول"، وقد وصف الباشا حالة السلطان لما طلب إليه الهروب من العاصمة بأنه أصابته حالة أشبه بالجنون مطالباً أخاه بإبداء نفس الصلابة والثبات وحب القسطنطينية التي أبداها الإمبراطور قسطنطين، وهو ما "علينا نحن أحفاد المغفور له السلطان محمد الفاتح"[180].

فأين كل ذلك من استبداد تجزئة سايكس بيكو ومذلتها ومخابراتها وانحطاط أنظمتها الديكتاتورية واللائذة بالحماية الأجنبية؟

❖ السلطان عبد الحميد وآخر أيام الخلافة في الذاكرة

إن كتاب "السلطان الأحمر عبد الحميد" مؤلف استشراقي يحكي قصة

حياة هذا السلطان بأسلوب تلخصه صورة الغلاف المليئة بالقتل والدم والرقص والبذخ إضافة لقسوة تعابير وجه السلطان الغارق في كل ما سبق، وقد أصبح هذا الاختزال من مخلفات الماضي، ولكن المهم ما قاله المؤلف "جون هاسلب" في خاتمة الكتاب تحت عنوان "السنوات الأخيرة" التي أعقبت خلع السلطان عن العرش: "لا نعرف الشيء الكثير عن السنوات الأربع الأخيرة من حياة عبد الحميد.... (و) ربما لم يكن عبد الحميد يوماً، أقرب إلى شعبه مما كان عليه في تلك الأيام، حين امتزجت همومه الشخصية بمخاوفه على مستقبل بلاده، في وقت كانت فيه مدافع مدينة غاليبولي تدوي عبر المضايق، ودخول الغواصات البريطانية إلى بحر مرمرا يزرع الذعر في العاصمة... ثم تتابعت الكوارث، وأخذ الناس يترحمون همساً وبأصوات منخفضة، على زمن سعيد مضى، زمن كان فيه "البابا حميد" جالساً على عرش سلاطين بني عثمان"[181].

ويؤكد ذلك الأستاذ سعيد الأفغاني الذي كتب من دمشق في مجلة العربي الكويتية تحت عنوان "عبد الحميد في ذاكرة شعبه" : "إني أعي في طفولتي-وقد نزل من ويلات الحروب وضياع البلاد والمجاعة والقحط أيام الحرب العامة الأولى- الناس وهم لا يملون من ذكر أيام عبد الحميد بالخير والرحمات، وكانت كلمة (سقى الله تلك الأيام) لازمة تتردد على الألسنة كلما ذكر عبد الحميد وعهده، ولقد كان عندهم خلع عبد الحميد هو الباب الذي منه تدفقت على البلاد المصائب والشدائد والضياع، ومالي أرجع إلى عهد الحداثة (أي صغر السن) وأنا الآن كلما جلست إلى معمر أو أصغيت إلى حديث يدور بين طاعنين في السن أسمع الترحم على عبد الحميد وعلى أيامه، حتى صار اسمه حناناً في قلوب الناس، تجسد فيه عزهم السابق ورخاؤهم وأمنهم وسلامة مقدساتهم"[182].

❖ الاستنتاج

كانت الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر "تكافح لإصلاح ذاتها والحفاظ على وجودها دولة حديثة "[183] كما يقول المؤرخ جستن مكارثي،

فقامت بإنجازات عديدة رغم الظروف المعاكسة، ولكن أعداءها لم يتركوا لها "فسحة للتنفس"، وأصروا على استنزافها بالحروب والمؤامرات حتى لحظاتها الأخيرة، وكان الاستنزاف الغربي للدولة يستهلك نسبة عظمى وصلت إلى 95% من ميزانيتها في خدمة الديون والإنفاق على الجيش لحماية الدولة[184]، وفق أرقام بداية القرن العشرين، ولو قدر لبلادنا الاحتفاظ بوحدتها والسير في تقدمها بنفس المعدل منذ آخر أيام الخلافة لكنا في مكان آخر اليوم ولكن القضاء على وحدة مجالنا السياسي أصبح هدفاً لقوات الحلفاء في الحرب الكبرى ولهذا تم تقطيع أوصال الدولة العثمانية بعد الحرب بطريقة لم تطبق حتى على ألمانيا زعيمة دول الوسط، مما أدى إلى قطع الطريق على إنجازاتنا السابقة وأفقدنا إمكانات البناء الموحد المتأتية من تنوع الموارد الاقتصادية في المجال الجغرافي الواسع وأدى فرض التجزئة الاستعمارية إلى تدمير المشاريع الوحدوية الكبرى التي وصلت بين أرجاء أمتنا ومنع احتمالات قيام مشاريع جديدة، كما أدى فرض الهيمنة الأجنبية الانتدابية إلى فرض التبعية للقوى الغربية المهيمنة على اقتصاديات بلادنا التي أصبحت عاجزة عن الاكتفاء الذاتي لقلة مواردها الناتجة عن صغر مساحات كياناتها المجهرية بالإضافة إلى فرض نمط من التطوير الاستعماري الذي لم يأخذ في الحسبان إلا مصالح المراكز الإمبريالية المهيمنة ولذلك كانت جميع مظاهر التطوير متجهة لخدمة هذه المصالح الغربية فلم تؤد إلى تغيير الهياكل الاقتصادية في دول التجزئة لصالح تنمية اقتصادية مستقلة وهو عجز يشير إليه واقع هذه البلاد بعد نهاية الانتدابات بكل وضوح، وكل ما سبق يعطي أجيالنا درسا موثقا عن أهمية الوحدة وإنجازاتها، لأن منطق الوحدة والكيان الجامع حتى مع الضعف الطارئ أفضل من منطق التجزئة والفرقة الملازم للاستسلام والتبعية، فالكيان الكبير يفرض على أصحابه منطق الدولة العظمى الذي يقتضي الاستقلال والتميز عن بقية القوى الدولية والعمل المستمر على البقاء في المقدمة ويتمكن من ذلك بالإمكانات الكبيرة المتوفرة لديه من الاتساع الجغرافي كما نرى في الدول الكبرى اليوم، أما الكيانات الصغيرة العاجزة عن إطعام أنفسها والدفاع عن حدودها وتلبية حاجات مواطنيها لقلة إمكاناتها فإنها لا ترى الحل إلا في التبعية للدول الكبرى المعادية لقضايانا والتي حققت اكتفاءها على حساب

ثرواتنا المبعثرة بين أيديها بعد عجز أصحاب هذه الثروات عن حسن استغلالها وحماية حقوقهم فيها.

❖ الهوامش والملاحظات

(1) حمدان حمدان، الخليج بيننا: قطرة نفط بقطرة دم، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 1993، ص684-685.

(2) صوفي بيسيس، الغرب والآخرون: قصة هيمنة، دار العالم الثالث، القاهرة، 2002، ترجمة: نبيل سعد، ص74.

(3) منير شفيق، الفكر الإسلامي المعاصر والتحديات: ثورات-حركات-كتابات، دار القلم، الكويت، 1993، ص19. وأيضا:

- الدكتور كميل الحاج، الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي: عربي-إنجليزي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2000، ص347، مادة: عبد الله العروي.

(4) عادل مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني 1700-1918 (قراءة جديدة)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1999، ص206.

(5) برنارد لويس، الإسلام في التاريخ: الأفكار والناس والأحداث في الشرق الأوسط، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003، ترجمة: مدحت طه، ص329-345.

(6) بيتر مانسفيلد، تاريخ الشرق الأوسط، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2011، ترجمة: أدهم مطر، ص181.

(7) الدكتور محمد حرب، السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار، دار القلم، دمشق، 1990، ص83-84.

(8) السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية 1891-1908، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979، ص89.

(9) مذكرات السلطان عبد الحميد، دار القلم، دمشق، 1991، ترجمة: محمد حرب، ص197.

(10) نفس المرجع، ص197.

(11) السلطان عبد الحميد الثاني، ص194.

(12) الدكتور محمد حرب، ص80.

(13) السلطان عبد الحميد الثاني، ص193 و197.

(14) مذكرات السلطان عبد الحميد، ص147، الهامش.

(15) نفس المرجع، ص130.

(16) نفس المرجع، ص145.

(17) نفس المرجع، ص195.

- السلطان عبد الحميد الثاني، ص96.

(18) بنوميشان، ذكريات سياسية 1957-1958، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2002، ص23-25.

(19) الدكتور محمد حرب، ص83.

(20) يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، 1990، ترجمة: عدنان محمود سلمان، ج2ص146. وأيضا:
- دونالد كواترت، الدولة العثمانية 1700-1922، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ترجمة: أيمن أرمنازي، ص299.

(21) Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Cambridge University Press, 2002, Vol. II, pp. 251-252.

(22) الدكتور محمد حرب، ص200-205.

(23) عمر فاروق يلماز، السلطان عبد الحميد خان الثاني بالوثائق، دار نشر عثمانلي، 1999، ترجمة: طارق عبد العزيز السيد، ص276.

(24) مذكرات السلطان عبد الحميد، ص154-158.

(25) نفس المرجع، ج2ص145.

(*) من ضمن المصانع الكثيرة (السلاح والقماش والخزف الصيني والآجر والقرميد والزجاج والجلود والورق والخيوط والسجاد والحرير)التي بنيت في زمن السلطان عبد الحميد مصنع للطرابيش التي كانت من ضمن اللباس العثماني، ولكن أحد الصحفيين في الزمن المعاصر اختزل إنجازات السلطان الكثيرة وحصرها في بناء هذا المصنع مقللاً من قيمة هذا الإنجاز وساخراً من تجربة حاولت تحقيق الاكتفاء الذاتي في صناعة الملابس العثمانية القومية، هذا مع أن البلاد العربية وبخاصة الثرية منها ما زالت إلى اليوم، رغم ثرائها، وبعد أكثر من قرن من المحاولة العثمانية، عاجزة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا الحقل البسيط الذي يتعلق بالزي الوطني الذي هو رمز هويتها الوطنية والقومية وتستورد لباسها العربي من الخارج وتفاخر به عندما يكون من صناعة بريطانيا أو سويسرا (!) صحيفة الوطن الكويتية 21 أغسطس 1979 ص5.

(26) تفاصيل الحياة الاقتصادية في آخر أيام الخلافة في المرجع التالي: محمد شعبان صوان، السلطان والمنزل: الحياة الاقتصادية في آخر أيام الخلافة العثمانية ومقاومتها لتمدد الرأسمالية الغربية، دار الروافد الثقافية، بيروت، ودار ابن النديم، الجزائر، 2013.

(27) مذكرات السلطان عبد الحميد، ص98.

(28) http://www.submarineheritage.com/history.html

(29) دونالد كواترت، ص127.

(30) ب.ج. سلوت، مبارك الصباح مؤسس الكويت الحديثة 1896-1915، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2008، ص389.

(31) نفس المرجع، ص522.

(32) Andrew Wheatcroft, The Ottomans: Dissolving Images, Penguin Books, London, 1993, p. 206.

- أندرو ويتكروفت، العثمانيون: تفكيك الصور، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2014، ص224 (ترجمة المرجع السابق).

(33) Jonathan Mcmurray, Distant Ties: Germany, The Ottoman Empire, and the Construction of the Baghdad Railway, Praeger, Westport-Connecticut, 2001, pp. 115.

- يوجين روجان، العرب من الفتوحات العثمانية إلى اليوم، كلمات عربية للترجمة والنشر،

القاهرة2011، ترجمة: محمد إبراهيم الجندي، ص192.

(34) مذكرات السلطان عبد الحميد، ص181.

(35) أستاذ دكتور عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1997، ج3ص1171.

Shaw & Shaw, p. 248.

(36) نفس المرجعين السابقين.

- بيتر مانسفيلد، ص123.

(37) Shaw & Shaw, pp. 248-249.

(38) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، 1982، ص240.

(39) Robert Aldrich(Ed), The Age of Empires, Thames & Hudson, London, 2007, p. 39.

(40) خليل إينالجيك (تحرير)، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007، ترجمة: د. قاسم عبده قاسم، ج2ص496-497.

(41) Andrew Wheatcroft, pp. 191-202.

(42) Shaw & Shaw, p.212.

(43) بيتر مانسفيلد، ص121 و195.

(44) عباس العزاوي المحامي، موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2004، ج8 (العهد العثماني الأخير 1872-1917) ص212.

(45) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، موسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب والمسلمين، دار الجيل، بيروت، 2005، ج5ص528.

(46) Shaw& Shaw, pp.259-260.

(47) السلطان عبد الحميد الثاني، ص175.

(48) بشير موسى نافع، العراق: سياقات الوحدة والانقسام، دار الشروق، القاهرة، 2006، ص100-101 و164-165.

(49) صابرينا ميرفان، حركة الإصلاح الشيعي: علماء جبل عامل وأدباؤه من نهاية الدولة العثمانية إلى بداية استقلال لبنان، دار النهار، بيروت، 2003، ترجمة: هيثم الأمين، ص292.

(50) بشير موسى نافع، ص98و104-105. وأيضا:

- عمر فاروق يلماز، ص119-121. وأيضا:

- الدكتور علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، مكتبة الصدر، قم، 2004، ج3ص101-102.

(**) يبدو أن اتفاق المسلمين كان دائما لا يسر الإنجليز فيتدخلون بوقاحة للإفساد بينهم، وذلك كما حدث في القصة التي رواها الدكتور علي الوردي (ج3ص109-111) عن الفتنة التي كادت أن تندلع في سامراء بين الشيعة والسنة سنة 1893 لولا حكمة المرجعية الممثلة بالميرزا حسن الشيرازي (صاحب فتوى التنباك الشهيرة) وحكومة الخلافة الإسلامية، وقامت فيها الدبلوماسية البريطانية بدور مشبوه في التحريض الذي لم يلق استجابة عند

الميرزا الذي قال للقنصل البريطاني: "نحن مسلمون فلا حاجة لتدخلكم بيننا" فتجاوبت الحكومة مع هذا الموقف وشكرت المرجعية على جوابها وتدخلت لإصلاح ذات البين بشخصية والي بغداد بنفسه.

(51) Gokhan Cetinsaya, Ottoman Administration of Iraq, 1890-1908, Routledge, New York, 2006, p. 118.

(52) نفس المرجع، ص118و122.

(53) صابرينا ميرفان، ص163.

(54) بشير موسى نافع، ص113-116.

(55) عبد الله فهد النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص105.

(56) نفس المرجع، ص96.

(57) السيد جعفر الحلي النجفي، سحر بابل وسجع البلابل، دار الأضواء، بيروت، 1988، تحقيق: الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء، ص11و80 و105 و185 و246 و275 و303.

(58) السلطان عبد الحميد الثاني، ص175-176.

(59) الدكتور أحمد الشرباصي، شكيب أرسلان داعية العروبة والإسلام، دار الجيل، بيروت، 1978، ص21.

(60) شاخت وبوزورث (تحرير)، تراث الإسلام (القسم الأول)، سلسلة عالم المعرفة (8)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أغسطس 1978، ترجمة: الدكتور محمد زهير السمهوري، ص85 (دراسة: الصورة الغربية والدراسات الغربية الإسلامية لمكسيم رودنسون).

(61) نيكولاي إيليتش بروشين، تاريخ ليبيا، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1999، ترجمة: د. عماد حاتم، ج1 (من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين) ص347 وج2 (من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969) ص121.

(62) السلطان عبد الحميد الثاني، ص130 و137.

(63) دكتور حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، دار المعارف بمصر، 1973، ج1ص426.

(64) أحمد الشقيري، الأعمال الكاملة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، المجلد الخامس (كلمات وخطب/ 1)ص4034 (قضية قبرص 2ديسمبر 1958).

(65) د. عبد الرءوف سنو، النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية 1877-1881، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص128.

(66) ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، دار الفارابي، بيروت، 2004، ترجمة: راج آل محمد، ص305.

(67) د. عبد الرءوف سنو، ص128و135.

(68) Norman N. Lewis, Nomads and Settlers in Syria and Jordan, 1800-1980, Cambridge University Press, 2009, pp. 96-114.

(69) نفس المرجع، ص106.

(70) Ehud R. Toledano, Slavery and Abolition in the Ottoman Middle East, University of Washington Press, Seattle, 1998, pp. 81-111.

(71) نيكولاي إيليتش بروشين، ص292-318.

(72) زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، دار النهار للنشر، بيروت، 1986، ص26-27.

(73) نفس المرجع، ص25.

(74) نفس المرجع، ص60.

(75) نفس المرجع، ص54.

(76) نفس المرجع، ص116.

(77) أحمد الشقيري، المجلد الأول (المذكرات/ 1) ص720 (حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء).

(78) إدهم إلدم ودانيال غوفمان وبروس ماسترز، المدينة العثمانية بين الشرق والغرب: حلب-إزمير-إسطنبول، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ترجمة: رلى ذبيان، ص67.

(79) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار الفارابي، بيروت، 2007، ص188.

(80) محمد جميل بيهم، الوحدة العربية بين المد والجزر 1868-1972، الدار العلمية، بيروت، 1973، ص204.

(81) محمد مصطفى الهلالي، السلطان عبد الحميد الثاني بين الإنصاف والجحود، دار الفكر، دمشق، 2004، ص111.

(82) دكتور حسان حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص321.

(83) سوسن آغا قصاب وخالد عمر تدمري، بيروت والسلطان: 200 صورة من محفوظات عبد الحميد الثاني1876-1909، منشورات تراب لبنان بالتعاون مع بلدية بيروت، 2002، ص7.

(84) الدكتور محمد حرب، ص205-224.

(85) سوسن آغا قصاب وخالد عمر تدمري، ص7-9.

(86) شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب 1800-1914، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص421.

(87) نفس المرجع، ص530.

(88) أ. د. زكريا قورشون، العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني 1745-1914، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2005، ص236.

(89) محمد كرد علي، خطط الشام، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 2007، ج 5 ص184.

(90) أ. د. محمد عيسى صالحية، مدينة القدس: السكان والأرض (العرب واليهود) 1275-1368/ 1858-1948، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009، ص63.
- سحر الهنيدي، التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي: فترة هربرت صامويل 1920-1925، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003، ترجمة: عبد الفتاح الصبحي، ص15-16 و109.

(91) الدكتور محمد حرب، ص121 نقلا عن كتاب تركيا وإنجلترا لسليمان قوجة باش.

(92) نفس المرجع، ص185-186.

(93) جون هاسلب، السلطان الأحمر عبد الحميد، دار الروائع الجديدة، بيروت، 1974، ترجمة: فيليب عطا الله، ص213.

(94) دكتور حسان حلاق، ص168.

(95) جون هاسلب، ص213.

(96) رءوف عباس، صفحات من تاريخ الوطن، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2011، تحرير: عبادة كحيلة، ص215.

(97) أستاذ دكتور عبد العزيز محمد الشناوي، ج3ص1409.

(98) Salwa Al-Ghanim, The Reign of Mubarak Al-Sabah Shaikh of Kuwait 1896-1915, I.B. Tauris, London, 1998, p. 197.

(***) قام الباحث الهولندي بن سلوت بالرد على الدكتورة سلوى بالتخفيف من وطأة خطوة الشيخ مبارك في كتابه "مبارك الصباح مؤسس الكويت الحديثة 1896-1915م"، مدعياً أن ليس هناك شيء غير عادي فيها وليس هناك إشارات حقيقية تدل على أن حكومة الهند كانت مرتاعة، والحقيقة أن أحكام سلوت وتقويماته يجب ألا تؤخذ على محمل الجد لأن كتابه كله مسير لخدمة هدف مسبق هو تفخيم شخصية الشيخ وتكبير إنجازاته ومحاولة إثبات الاستقلال الكامل لحكمه عن الدولة العثمانية أكثر مما تعرضه الأدلة الموضوعية ولهذا لم يكن يتحرج من اللجوء إلى إنكار المحسوسات في سبيل إثبات رأيه المسبق مثل ادعائه الغريب بأن الأتراك نسوا عند ادعائهم تبعية الكويت للدولة العثمانية أن "الكتاب الرسمي السنوي العثماني لم يذكر أي قائم مقام للكويت"ص472 وهذا خطأ فادح إن لم يكن كذباً صريحاً وقد رد عليه الباحث الكويتي الأستاذ طلال سعد الرميضي من واقع الكتاب الرسمي العثماني السنوي (السالنامة) الخاص بولاية البصرة لسنوات عديدة حيث ذُكر الكثير منهم (الكويت والخليج العربي في السالنامة العثمانية، 2009، ص85)، كما ادعى سلوت بأن "الحجر الصحي أمر دولي وليس له علاقة بالدولة العثمانية" ص121 وهو ادعاء تكذبه الوثائق البريطانية التي عاصرت الأحداث والتي تؤكد أن مكتب الحجر الصحي العثماني من أدلة السيادة العثمانية ولهذا كانت بريطانيا ترفض إقامته في البلاد التي تطمع فيها كالبحرين وقطر كما كانت الدولة العثمانية تعين مسئول الحجر الصحي حيث تريد إثبات سيادتها كالكويت (دليل الخليج القسم التاريخي ج3 ص1256 و1406و1526-1527)، وشكك سلوت أيضا فيما أجمعت عليه المراجع التاريخية المختصة -ومنها البريطانية التي عاصرت الأحداث كدليل الخليج- وهو صدور إرادة سلطانية رسمية بتعيين الشيخ مبارك قائم مقام على الكويت، ص171، ويحصر الدليل الذي يشكك فيه في مؤلف واحد نقل عن والي البصرة فقط، ويتجاهل سلوت أن الأمر أذيع في المنطقة ورد عليه أهل الكويت ببرقية للباب العالي تشكر أمير المؤمنين "بما عهد به إلى الشيخ مبارك الصباح ومن منصب القائمقامية وبذلك وله الحمد حلت الراحة العمومية في الكويت وأنحائها" ص67 من كتاب "بيان الكويت: سيرة حياة الشيخ مبارك الصباح"للدكتور سلطان القاسمي ط الشارقة 2004، كما ينكر سلوت المحسوس الذي نقلته المصادر الكويتية من ميل الكويتيين في الحرب الكبرى الأولى (1914-1918) إلى جانب العثمانيين ورفضهم القتال إلى جانب الإنجليز وحليفهم الشيخ خزعل أمير المحمرة رغم أوامر الشيخ مبارك وهو ما ينقله سلوت

بإبهام غير علمي (ص523) يخالف ما جاء مثلاً من وضوح في كتاب "من تاريخ الكويت" للأستاذ سيف مرزوق الشملان الذي نقل "عصيان الكويتيين وعدم امتثالهم" لأوامر الشيخ الذي "غضب غضباً شديداً" وطلب منهم السير "وعصوا، وقالوا: نموت على الإسلام ولا نموت على الكفر"، "فكيف يقاتلون إخوانهم في الدين لأجل الشيخ خزعل خان وكيف يشتركون في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل" (ص170-175) من ط ذات السلاسل في الكويت 1986، بل يجرؤ سلوت على الادعاء بعكس الحقيقة فيحاول إثبات موالاة الكويتيين لبريطانيا استناداً لتقارير بريطانية ربما لم يكن ليحفل بها لو قالت العكس كما فعل في مسائل أخرى(!) وهكذا يسير الكاتب بهذا الطريق الوعر الذي أوصله لمحاولة تربيع الدائرة أي إثبات الاستقلالية الكاملة لشخصية كتابه حتى عن بريطانيا (ص532-533مثلاً) رغم اتفاقية 1899 التي جعلت الشيخ مقيداً بقيود عديدة أوضح من الشمس في رابعة النهار (لا يبيع ولا يؤجر ولا يرهن ولا يفوض ولا ينقل ولا يعطي ولا يقبل...بغير رخصة الدولة البهية القيصرية الإنكليس...ويقيد نفسه وورثته وأخلافه إلى الأبد) حتى أن الكويتيين أنفسهم يحتفلون سنوياً بذكرى خلاصهم الرسمي من هذه المعاهدة ويسمون اليوم بعيد الاستقلال، فأي استقلال يريد المؤلف إثباته في ظل تلك المعاهدة التي كان الاستقلال في الخلاص منها؟، ولا يمكن حصر تجاوزات الكتاب في مقام ضيق كهذا والخلاصة أن أحكام سلوت في كتابه غير موثقة ولا يجب الاستناد إليها لأنها تلوي أعناق الأدلة لإثبات رأي مسبق.

(99) يلماز أوزتونا، ج2ص865.

(100) السلطان عبد الحميد الثاني، ص34-35.

(101) باربارا توخمان، الكتاب المقدس والسيف: إنجلترا وفلسطين من العصر البرونزي إلى بلفور، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004، ترجمة: د. منى عثمان ومحمد طه، ج2ص68.

(102) الدكتور محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي (1514-1914)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993، ص256.

(103) لوتسكي، ص188.

(104) دكتور حسان حلاق، ص184.

(105) د. محمد الناصر النفزاوي، التيارات الفكرية السياسية في السلطنة العثمانية 1839-1918، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، صفاقس، وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2001، ص439 و479.

(106) نفس المرجع، ص234.

(107) أ.د. فاضل بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2003، ص453.

(108) Raphael Patai (ed), The Complete Diaries of Theodor Herzel, Thomas Yoseloff, New York, 1960, Vol. IV, p. 1352 (August 23, 1902).

(109) دكتور حسان حلاق، ص188-189.

(110) Raphael Patai, Vol. III, p. 1114 (May 19, 1901).

(111) دكتور حسان حلاق، ص218.

(112) دكتور حسن صبري الخولي، ج1ص492.
(113) رءوف عباس، ص177-178.
(114) دكتور حسان حلاق، ص177.
(115) نفس المرجع، ص238.
(116) الدكتور محمد أنيس، ص243.
(117) الدكتور محمد حرب، ص162.
(118) عادل مناع، ص246.
(119) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، دار العلم للملايين، بيروت، 1978، ترجمة: الدكتور ناصر الدين الأسد والدكتور إحسان عباس، ص144.
(120) Shaw & Shaw, p. 260.
(121) محمد جميل بيهم، ص203-205.
(122) Andrew Wheatcroft, p. 204-206.
(123) السلطان عبد الحميد الثاني، ص132.
(124) دونالد كواترت، ص149.
(125) مصطفى كامل باشا، المسئلة الشرقية، مطبعة اللواء، القاهرة، 1909، ج2ص242-243.
(126) مي محمد الخليفة، ص507 و627.
(127) بيتر مانسفيلد، ص309.
(128) مايكل أورين، القوة والإيمان والخيال: أمريكا في الشرق الأوسط منذ عام 1776 حتى اليوم، كلمة، أبو ظبي، وكلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2008، ترجمة: آسر حطيبة، ص503-504.
(129) بيتر مانسفيلد، ص276.
(130) نفس المرجع، ص280.
(131) نفس المرجع، ص294 و296 و317.
- جاك بونوا ميشان، الملك سعود: الشرق في زمن التحولات، دار الساقي، بيروت، 2010، ترجمة: نهلة بيضون، ص534-538.
- مايكل أورين، ص501.
(132) صحيفة الوطن الكويتية الصادرة يوم 12/ 11/ 2007 ص21، ويوم 30/ 4/ 2008 ص10.
(133) وليد حمدي الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية 1752-1960، رياض الريس للكتب والنشر، لندن وقبرص، 1991.
(134) مي محمد الخليفة، سبزآباد ورجال الدولة البهية: قصة السيطرة البريطانية على الخليج العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1998، ص423-429.
(135) محمد إبراهيم كامل وزير خارجية مصر الأسبق، السلام الضائع في إتفاقيات كامب ديفيد، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، ص448 و560 و580-584.
(136) محمد كرد علي، ج3ص213.
(137) جون هاسلب، ص220.
(138) محمد شعبان صوان، ص101.

(139) د. أمل فهمي، العلاقات المصرية العثمانية على عهد الاحتلال البريطاني 1882-1914، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2002، ص143.
(140) دكتور نور الدين حاطوم ودكتور شاكر مصطفى ودكتور جمال زكريا قاسم ومحمد عبد الفتاح عليان، تاريخ العرب الحديث والمعاصر للصف الرابع المتوسط، وزارة التربية، الكويت، 1977-1978، ص83-89.
(141) مايكل أورين، ص250.
(142) جون هاسلب، ص193.
(143) نفس المرجع، ص194.
- مايكل أورين، ص250.
- Salahi Ramsdam Sonyel, The Ottoman Armenians: Victims of Great Power Diplomacy, K. Rustem & Brother, London, 1987, p. 193.
(144) صحيفة نيويورك تايمز الصادرة يوم 27/ 1/ 1896
http://query.nytimes.com/mem/archive-free/pdf?res=9B06E0D6173BEE33A25754-C2A9679C94679ED7CF
(145) جون هاسلب، ص196.
(146) مايكل أورين، ص276-277.
(147) أنثوني بايسونز، مذكرات آخر سفير بريطاني في طهران في عهد الشاه 1974-1979، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2010، ترجمة: د. خالد سليم أحمد، ص38.
- الدكتور سهيلا سليمان الشلبي، العلاقات الأردنية-البريطانية 1951-1967، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص126 وما بعدها.
(148) http://maghreb.me/showthread.php?p=58370
- http://www.diwanalarab.com/spip.php?article2795
(23/ 2/ 2014)
(149) محمد جلال كشك، ثورة يوليو الأمريكية: علاقة عبد الناصر بالمخابرات الأمريكية، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1988، ص222.
(150) مي محمد الخليفة، ص423.
(151) وليد حمدي الأعظمي، ص147.
(152) بنوميشان، ص25.
(153) الدكتور ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص382.
(154) الاثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ص163.
(155) مي محمد الخليفة، ص423-424.
(156) أحمد الشقيري، الأعمال الكاملة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ج4 (الكتب والدراسات القومية/ 2) ص3135 (الجامعة العربية: كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية).
(157) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، دار المعارف، القاهرة، 1987، ج2ص261-265.
(158) مايكل أورين، ص278.
(159) من مقدمة المحرر روجر آلن للأعمال الكاملة لإبراهيم المويلحي (الهامش التالي)، ص13.

(160) إبراهيم المويلحي، الأعمال الكاملة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2007، تقديم وتحرير: روجر آلن، ص29.

(161) عمر فاروق يلماز، ص212-217.

(162) دكتور حسن صبري الخولي، ج1ص79.

(163) الدكتور عبد الوهاب المسيري، أرض الميعاد: دراسة نقدية للصهيونية السياسية، الهيئة العامة للاستعلامات، جمهورية مصر العربية، 1980، ص133.

(164) جورج أنطونيوس، ص147.

(165) Robert Aldrich, p. 247.

(166) Jonathan S. McMurray, p. 10.

(167) السلطان عبد الحميد الثاني، ص130.

(168) Jonathan s. McMurray, p. 1.

(169) دكتور حسن صبري الخولي، ج1ص79-80.

(170) عادل مناع، أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني1800-1918، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997، ص147-149.

(171) أحمد الشقيري، ج1 (المذكرات/ 1)ص 122 (أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية).

(172) نفس المرجع، ج1 ص113.

(173) الأمير شكيب أرسلان، الرحلة الحجازية المسماة الارتسامات اللطاف في خاطر الحاج إلى أقدس مطاف، دار النوادر، دمشق، 2007، ص212.

(174) عباس العزاوي المحامي، ج8 ص180-181.

(175) الأمير شكيب أرسلان، تاريخ الدولة العثمانية، دار ابن كثير ودار التربية، دمشق وبيروت، 2001، ص337.

(176) مذكرات السلطان عبد الحميد، ص194.

(177) نفس المرجع، ص199.

(178) نفس المرجع، ص200.

(179) نفس المرجع، ص210.

(180) نفس المرجع، ص257-258.

(181) جون هاسلب، ص342.

(182) سعيد الأفغاني، سبب خلع السلطان عبد الحميد: وثيقة بتوقيعه، فريدة مجهولة تصرح بالسبب، مجلة العربي، وزارة الإعلام، الكويت، عدد 169، ديسمبر 1972، ص157.

(183) جستن مكارثي، الطرد والإبادة مصير المسلمين العثمانيين (1821-1922)، قدمس للنشر والتوزيع، دمشق، 2005، ص22.

(184) - Shaw & Shaw, p. 225.

- د. محمد الناصر النفزاوي، ص118.

- Andrew Wheatcroft, p. 192-193.

(10)

علاقة الغرب بإلغاء الخلافة الإسلامية

"إن تقسيم الامبراطورية العثمانية وتجزئتها بين الدول كانت قضية أوروبية، وما لا شك فيه أنها كانت العامل الرئيس في نشوب الحرب العالمية الأولى، كما أنها كانت من أعقد المشكلات التي طرحت على رقعة شطرنج السياسة الأوروبية" المؤرخ العربي زين نور الدين زين[1].

"فَهُم (أي المستعمرون) يؤيدون المشروع العربي لمحمد علي، فإذا أوشك أن ينجح، وقفوا ضده، مع الإسلام العثماني، ثم هم يناصرون العروبة بالمشرق، ضد إسلام آل عثمان، وفي ذات الوقت يقتسمون الوطن العربي، ويخرجون من الحرب العالمية الأولى بتصفية الخلافة الإسلامية ومشروع الدولة العربية جميعاً، وفي مواجهة الفكر الإسلامي زرعوا العلمانية والتغريب، ولمحاربة المد القومي الناصري سعوا لإقامة الأحلاف تحت أعلام الإسلام" الدكتور محمد عمارة[2].

❖ تطورات الحرب الكبرى الأولى هي الفصل الأخير في مسلسل القضاء على الخلافة الإسلامية

في يوم28 يوليو/ تموز/ جويلية سنة 1914 اندلعت الحرب الكبرى الأولى بعد شهر من اغتيال ولي عهد النمسا على يد الصرب، وشهدت هذه الحرب تطورات سريعة كنشوب الثورة العربية الكبرى ضد الدولة العثمانية بتحريض من بريطانيا التي كانت تتفق مع حلفائها على تقسيم البلاد العربية في اتفاقية سايكس-بيكو في نفس العام (1916) ثم صدور وعد بلفور لمنح اليهود وطناً قومياً في فلسطين، وقد غيرت هذه التطورات شكل الشرق العربي الإسلامي الذي قُسم ووقع تحت الاحتلال ونُصب على حكمه دمى غربية لتنفيذ سياسات الاستعمار، وهذه التبعات مازالت مستمرة إلى اليوم، وكان

الختم الرسمي الذي صادق على هذه التغيرات هو تنازل النظام الكمالي في مؤتمر لوزان (1923) عن أملاك الدولة العثمانية ثم قيامه بإلغاء منصب الخلافة الإسلامية نفسه (1924) بعدما كان قد ألغى السلطنة العثمانية (1922) في حدث تجهد كثير من الكتابات لاستخراج دليل على تورط الغرب فيه في مؤتمر لوزان وحده، ولكن متتبع سير الأحداث التاريخية يجد أن إلغاء الخلافة كان تتويجاً لجهود غربية سابقة عملت على تقليص الحضور الموحد لبلاد الشرق العثماني ومنعه من النهوض ثانية بعد تسرب علامات الضعف الشديد إلى جسده وعدم قدرته على مواجهة العدوان الأوروبي في الوقت الذي كان نجم أوروبا في صعود منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ومما يؤكد حقيقة الهدف من هذه الجهود الغربية اختلاف مصير الدولة العثمانية عن مصائر بقية المهزومين في الحرب الكبرى التي كانت الفصل الأخير في مسلسل القضاء على الخلافة الإسلامية.

❖ هل الدليل على تورط الغرب محصور في مؤتمر لوزان؟

عند الحديث عن إلغاء الخلافة الإسلامية تزخر كثير من الأدبيات بذكر ما يُعرف بالشروط الأربعة التي فرضها وزير خارجية بريطانيا اللورد كيرزون على تركيا الكمالية في مؤتمر لوزان سنة 1923 للاعتراف باستقلالها وهي: إلغاء الخلافة وطرد الخليفة ومصادرة أمواله وإعلان علمانية الدولة، وتختلف المراجع فيما بينها على هذه الشروط ولكنها تجمع على كونها أربعة وكون إلغاء الخلافة من ضمنها بل على رأسها، وفي نفس الوقت تخلو الكتب الغربية المعتمدة على الوثائق الرسمية من ذكر هذه الشروط، ورغم أنه لا يُستبعد إملاؤها في ذلك الزمن الذي تميز بالمؤامرات والاتفاقيات السرية، فإن تتبع سير العلاقة بين الدولة العثمانية بصفتها آخر خلافة إسلامية والدول الغربية الكبرى يبين أن هذه الشروط لو صحت فإنها وليدة سلسلة طويلة من الحوادث التي تبين المخطط الغربي المستمر والمعبر عن مصالح ثابتة يلتزم بها الساسة المتعاقبون مهما تباينت انتماءاتهم الحزبية، وليس مجرد مؤامرة عابرة في غرفة مظلمة في ليلة غير مقمرة، وذلك في سبيل إبقاء منطقة الشرق العربي الإسلامي بلا قوة ذاتية، ومن ثم كان القضاء على الخلافة بصفتها رمز

وحدة بلادنا من مستلزمات السياسة الغربية في هذه المنطقة وهو ما دلت عليه كثير من الأحداث غير المحتاجة لإثبات شروط كيرزون بصفتها الدليل الدامغ والوحيد على ضلوع الغرب عامة وبريطانيا خاصة في القضاء على رمز وحدة هذه الأمة.

❖ تطور المصالح الغربية في الشرق العربي الإسلامي:

منذ ظهور علامات الضعف على الدولة العثمانية التي كانت توحد كيان الشرق العربي، لم تكن مصالح الغرب الجمعية تنسجم مع بروز كيان قوي مرة أخرى، ولهذا قامت الدول الغربية على اختلافها بوأد أية محاولة نهضوية تنشأ في بلادنا لأنها ستهدد المصالح الغربية كما شخصها أصحابها، وقد تغيرت هذه المصالح مع تغير الظروف العالمية ولكنها كانت تقتضي باستمرار عرقلة قيام كيان قوي: فموقع الشرق العربي كان منذ قديم الزمن ملتقى طرق التجارة العالمية وموضع اهتمام الكيانات القائمة على أطرافه، وقد استمر هذا الاهتمام في العصر الحديث، إذ أن موقع الدولة العثمانية بين البحر المتوسط والهند، درة التاج البريطاني، وضعها في مواجهة مباشرة مع بريطانيا التي تريد ضمان الوصول إلى مستعمرتها باحتلال مواقع عثمانية مثل عدن (1839)، والتمدد داخل الخليج، وهذا ما حفز سياستها المعارضة لمشروع محمد علي باشا في البلاد العربية إذ كانت تريد الإبقاء على ضعف الدولة العثمانية وعدم تجديد شبابها كي لا تقف في وجه الوصول إلى الهند، ولما اكتملت الثورة الصناعية وزاد رأس المال الأوروبي سعت الدول الاستعمارية الغربية لتسويق بضائعها واستثمار رأسمالها في بقية العالم وهذا ما جعل لها مصلحة في عرقلة أية صناعة محلية بالإضافة إلى حاجتها لتأمين وصول المواد الأولية إلى مصانعها في الغرب، ولما حفرت قناة السويس وأصبحت طريقاً مختصراً إلى الهند اهتمت بريطانيا بالسيطرة عليها بعد شراء أسهمها من الخديو اسماعيل الذي ورطته الاستثمارات الأجنبية بالديون، فأصبح لبريطانيا في مصر أكثر من مصلحة: قناة السويس بصفتها معبراً، وأموال الدائنين، فاحتلتها سنة 1882، وفكرت منذ هزيمة محمد علي بإنشاء كيان يهودي ليكون حاجزاً في وجه طموحات الوالي المصري المستقبلية ثم حارساً لقناة السويس وطريق الهند،

هذا بالإضافة إلى الكيان الاستيطاني الفرنسي في الجزائر والذي قام بتلبية مجموعة من المصالح المادية والثقافية لفرنسا، وكان هناك أيضاً الحضور الأجنبي الثقافي لاسيما الفرنسي والأمريكي المركز في الإرساليات التبشيرية والمدارس والكليات والمستشفيات الأجنبية والمحاولات الاستيطانية التي كانت طلائع الغزو الاستعماري وتتطلب حماية خاصة بصفتها مصالح أجنبية، كما كانت الامتيازات الأجنبية التي منحتها الدولة العثمانية زمن قوتها للتجار والمواطنين الأجانب مصلحة حيوية للدول الغربية وهي مستعدة للتدخل بالقوة المسلحة للحفاظ عليها، وقد أدت هذه الامتيازات إلى توسع آخر في المصالح الغربية باتخاذ الأقليات الدينية والقومية موضعاً للحماية الأجنبية.

هذا كله قبل اكتشاف النفط، فلما اكتشف أصبحت السيطرة على مصادره المتركزة في الشرق العربي وإيران مصلحة جديدة للغرب تقتضي عدم التعامل مع جهة شرقية واحدة قوية تتحكم بآباره أو بعوائده الضخمة أو بالاستثمارات الأجنبية والتجارة العربية الضخمة، وأصبحت قناة السويس هي المعبر الرئيس للنفط إلى بريطانيا وفرنسا والغرب عموماً الأمر الذي سيبقي على أهميتها حتى بعد استقلال الهند، هذا بالإضافة إلى كونها معبراً بريطانياً وعالمياً تملك بريطانيا نصف أسهمه تقريباً، وبقيام الثورة البلشفية في روسيا (1917) وفشل العدوان الغربي عليها لوأدها، أصبح الحفاظ على بلادنا خارج النفوذ الشيوعي مصلحة جديدة للغرب في بلادنا اقتضت إقامة القواعد العسكرية التي لن يقبل بها نظام قوي مستقل ولكن أنظمة التجزئة ترحب بها بصفتها حماية لوجودها ومصدراً لرزقها حين تقبض ثمن أجرتها، كما اقتضى إبعاد الخطر الشيوعي دعم الكيان الصهيوني الذي أقيم في البداية لغايات مختلفة تماماً هي: حماية المصالح البريطانية في المشرق العربي وتثبيت الوجود البريطاني في مصر وتأمين قناة السويس والطرق التجارية إلى الشرق، والحؤول دون تحقيق الأطماع الفرنسية في شرق المتوسط وإقامة جسر بين البحر المتوسط وحقول النفط في العراق[3]، ولكن هذا الكيان احتفظ بأهميته الاستراتيجية المستمدة من كونه طليعة للغرب على أرض الشرق كما نوى منشئوه ولهذا أصبح في خدمة الأهداف الغربية عموماً مثلما ثبت في خدمته المصالح الفرنسية إضافة للبريطانية في العدوان الثلاثي 1956 ثم في وكالته المفتوحة

عن المصالح الأمريكية بعد ذلك، ومن ثم أصبح مصلحة حضارية غربية مستقلة قائمة بذاتها في هذه المنطقة الحيوية حتى بعد زوال الاتحاد السوفييتي، وأصبحت الملاحة في قناة السويس مصلحة حيوية لهذا الكيان الذي هو بدوره مصلحة غربية أخرى قائمة بذاتها ويقتضي بمفرده سعي الغربيين لإركاع كل منطقتنا لقيادته كما تشير مشاريع الشرق أوسطية المتعاقبة مع ما يستلزمه هذا من عرقلة وحدة بلادنا ومنع القوة بكل أشكالها عنا كي لا نقاومه أو حتى نهدده من جهة ولا ننافسه من جهة أخرى، ومن هنا التعهد الأمريكي والغربي العلني والمجمع عليه بإبقاء الكيان الصهيوني متفوقاً نوعياً على مجموع البلاد العربية، وعلى ذلك المنطق التفتيتي سارت سياسة الغرب المعاصر كما سيأتي.

كما استمر الاهتمام الغربي بموقع "الشرق الأوسط" بين قارات العالم القديم وكونه صلة الوصل بينها وهو بذلك "أهم المناطق الاستراتيجية في العالم" ولهذا "نحن ملزمون بإعطاء الشرق الأوسط أولوية عالية جداً، ولا نستطيع أن نتخلى عن وضعنا الخاص في المنطقة... والسماح لوضعنا بأن يكون عالة على ترتيبات ذات طابع دولي" كما قال رئيس الوزراء البريطاني السابق أنتوني إيدن في مذكرة حكومية عندما كان وزير خارجية وعضواً في لجنة قناة السويس ويرد في طرحه على اقتراحات التخلي عن المسئوليات الامبراطورية سنة 1945[4]، وإذا كانت الأمور قد سارت بعد ذلك بغير ما يشير هنا فكلامه يدل على التوجهات البريطانية التي حكمت فيما سبق، ورفض الترتيبات الدولية يدل على النزعة الاحتكارية التي حكمت السياسة البريطانية في بلادنا وعملت على استمرار التفرد بها، وفي سنة 1947 حدد ناحوم غولدمان الذي سيصبح رئيس المنظمة الصهيونية أهمية فلسطين قائلاً إن اهتمام اليهود بها ليس لأسباب دينية أو اقتصادية "بل لأن فلسطين هي ملتقى الطرق بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، ولأنها المركز الحقيقي للقوة السياسية العالمية، والمركز العسكري الاستراتيجي للسيطرة على العالم"[5]، وفي نفس العام أجمع موظفو الخارجية البريطانية على رفض فكرة الانسحاب من الشرق الأوسط ووصفوا جعله حيادياً بالحماقة[6]، فما بالنا ببروز قوة محلية مستقلة؟، وهو أيضاً ما يشير إلى النزعة الاستئثارية التي تميزت بها السياسة

البريطانية في شرقنا زمناً طويلاً، كما جاء في اجتماع لحلف شمال الأطلسي سنة 1965على لسان الممثل الأمريكي أن الشرق الأوسط هو الجناح الأيمن لأوروبا عسكريا ويحتوي على ثلثي احتياطيات النفط المعروفة آنذاك[7]، وكان صناع السياسة البريطانيون والأمريكيون قد أشاروا منذ سنة 1950 إلى أن التحكم "بالشرق الأوسط" يعني التحكم في الوصول إلى ثلاث قارات[8].

ويمكننا أن نضيف إلى سلسلة المصالح السابقة قرب "الشرق الأوسط" من أوروبا ووقوعه في دائرة الأطماع الإقليمية لدولها حيث خيّل لفرنسا في العصر الحديث أن الجزائر جزء منها، وأن لها روابط تاريخية بسوريا تعود إلى حروب الفرنجة، كما حدث الأمر نفسه لإيطاليا مع ليبيا، هذا إضافة إلى أطماع روسيا في البلقان باسم الجامعة السلافية وباسطنبول ومضائقها بحجج دينية تخفي أسباباً استراتيجية، وبشرق الأناضول بحجة الأرمن رغم أنها تقمعهم في بلادها، وأطماع امبراطورية الهابسبورغ النمساوية في البلقان أيضا، وإضافة إلى ذلك أطماع الاستعمار التقليدي كأطماع بريطانيا في مصر والعراق، وأطماع فرنسا في تونس، كل هذه الأطماع الإقليمية كلفت الدولة العثمانية حروباً طاحنة وثورات عاتية ومعارك حامية أدت إلى استنزافها ولم يكن من مصلحة الغرب الأوروبي أن تقف هذه الدولة ثانية على رجليها وذلك كي لا تستعيد ما سلب منها، ومن أدل الوقائع على ذلك رفض أوروبا مجتمعة تدخل محمد علي باشا بصفته والياً عثمانياً لإخماد الثورة اليونانية بقوته الصاعدة وقيامها بتحطيم الأسطول العثماني المصري في معركة نافارين (1827) وكانت فرنسا التي دعمت الوالي المصري سابقاً على رأس مهاجميه في المعركة لأنها كانت تريد قوته في سبيل مصالحها[9]، أي أن يكون عميلاً لها وينفذ مخططاتها، كحملة على شمال إفريقيا مثلاً حيث ستحتل الجزائر قريباً، وليس لأجل القوة الذاتية للعثمانيين.

وتدل حوادث الثورات العربية الأخيرة على محاولات الغرب الحثيثة الإبقاء على نفوذه وعدم إحداث تغييرات ثورية في أوضاعنا، يشهد على هذا بقاء نفس الأطقم القديمة في مواقع اتخاذ القرار وهي الوجوه التي اعتاد الغرب على التعامل معها والاطمئنان إليها فيما سبق ولا يغير من الأمر أن

يكون شخص واحد من هذا الطقم أو ذاك قد اعتزل حتى لو كان رأس النظام، ولو استعملنا التعبير الماركسي فإن أدوات الإنتاج الغربية "الجديدة" لم تؤد إلى علاقات إنتاج جديدة، هي نفسها مازالت في كل مكان، ولهذا فإن هذه الأدوات التي يستعملها الغرب في إخضاع أمتنا ليست جديدة على الإطلاق.

وخلاصة الأمر أنه رغم تغير المصالح الغربية في منطقتنا، من الوصول إلى الهند والشرق الأقصى إلى صد التوسع الروسي ثم السوفييتي إلى تأمين وصول إمدادات النفط إلى الغرب، فإنها لم تفقد بريقها رغم استقلال الهند وزوال الاتحاد السوفييتي وتطور وسائل المواصلات والأسلحة الجوية التي قللت من أهمية الحدود البرية والحواجز الطبيعية، ولم تصرف أنظار الغربيين عن بلادنا بل تطورت مصالحهم بما يزيد من تشبثهم بالهيمنة عليها مع مرور السنين وتغير اللاعبين، وفي هذا المجال يشير المؤرخ زين نور الدين زين إلى "خطورة الدور الذي يلعبه الموقع الجغرافي في مشكلات العالم" ولهذا كان جملة من الكتاب البارزين يؤمنون أن دراسة الجغرافيا أمر ضروري لفهم تطور أي بلد من البلدان، ويضيف قائلا إن "الجغرافيا تعد من أقل العوامل تعرضا للتغير في تاريخ الشعوب"[10].

وقد عبر الرئيس الأمريكي السابق ترومان عن أهمية منطقتنا في سنة 1946 بقوله في خطاب الجيش: "في هذه المنطقة موارد طبيعية هائلة، فضلاً عن أنها منطقة تقع عبر أفضل الطرق البرية والمواصلات الجوية والمائية، فهي لذلك بقعة ذات أهمية اقتصادية وستراتيجية عظيمة، غير أن شعوبها ليست من القوة بحيث أن الدولة الواحدة، أو كلها مجتمعة تستطيع أن تقاوم العدوان القوي إذا أتاها من الخارج"[11]، وهذه هي نظرية الفراغ[12] التي يعتنقها وينشرها الغربيون لتبرير تطفلهم على بلادنا التي لم تكن على الدوام ضعيفة ومقسمة بل كانت فيما سبق دولة واحدة قوية "تشيع الرعب في أوروبا" وووصفها المؤرخ جيبون بالصاعقة العثمانية التي نشأت عنها "المسألة الشرقية" التي كانت في مرحلتها الأولى تعني "مشكلة القضاء على قوة الإسلام السياسية"-وفقا لإدوارد دريو- بعدما أنشأ الأتراك العثمانيون أكبر وأقوى امبراطورية إسلامية منذ ظهور الإسلام[13]، وذلك قبل أن يضعف

الكيان العثماني وتتحول المسألة إلى طريقة تقسيمه بين الطامعين فيه من أسلاف ترومان الذي أتى فيما بعد ليعيرنا بضعفنا، فما هو الدور الغربي في هذا التحول؟

❖ البداية: تخريب ما هو قائم والحؤول دون عودة الروح إليه

لقد ظهرت فكرة مواجهة الدولة العثمانية منذ نشوئها حتى أن وزيراً رومانياً أصدر في سنة 1914 كتاباً بعنوان مئة مشروع لتقسيم تركيا (الدولة العثمانية) عد فيه عشرات المشاريع التي قدمت للبابوات وساسة أوروبا للهجوم على الشرق وتقسيمه بين دول أوروبا والاستيلاء على بيت المقدس منذ نهاية حروب الفرنجة بفتح عكا سنة 1291 [14]، وهو ما يشير إلى طبيعة المخططات الغربية المستمرة والتي فرضتها ظروف العداء الموضوعية التي عبرت عنها حروب الفرنجة، وهذا أمر لا يتعلق بمؤامرات سرية تدبر في الليالي المظلمة بل بتعارض موضوعي فرض نفسه على الأجيال المتعاقبة من الساسة والمسئولين والشعوب أيضاً، وبصعود نجم الدولة العثمانية كان الهدف الغربي هو القضاء على قوتها كما مر، وقد استفادت الدول الكبرى كثيراً من الضعف الذي طرأ على الدولة العثمانية التي تخللت جيوشها الظافرة أوروبا فيما سبق ووصلت أسوار فيينا عاصمة امبراطورية الهابسبورغ، وأرادت لها بريطانيا وفرنسا أن تكون في مرحلة ضعفها حاجزاً في وجه الأطماع الروسية بالإضافة إلى استخدامها سوقا لترويج البضائع الغربية المصنعة بعد اكتمال الثورة الصناعية[15]، وقد استمرت سياسة الحفاظ على الأملاك العثمانية واتخذت طابعاً رسمياً في حرب القرم (1853-1856) ومعاهدة باريس التي تلتها (1856)، ولكنها مع ذلك لم تمنع عملية تشجيع الثورات الانفصالية ضد العثمانيين، وفي ذلك يوجز المؤرخ دونالد كواترت القول إن الدول الكبرى لم تكن ترى مصلحة لها في تفكك الدولة العثمانية ومن ثم تعاظم النفوذ الروسي في منطقة البلقان، وإن الكثير من قادة أوروبا "كانوا يخشون أن يؤدي انهيار الدولة العثمانية إلى تهديد السلام الإقليمي وزرع الفوضى التي لا تحمد عقباها، لذلك اتفقوا فيما بينهم على الحرص على وحدة كيان الدولة العثمانية، ويمكن القول بأن موقف هذه الدول الأوروبية كان يتلخص في

إجماع هذه الدول على أن مصلحتهم المشتركة تقضي بترك بنية الدولة تتصدع شريطة ألا يؤدي هذا التصدع إلى الانهيار التام إن صح التعبير، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فما من شك أن دعم الدول الأوروبية للحركات الانفصالية والثورات الداخلية قد أسهم في تعجيل انهيار الدولة العثمانية وهو الحدث الذي كان يخشاه الأوروبيون ويسعون لتجنب وقوعه"[16].

ثم غيرت بريطانيا سياستها بعد الحرب الروسية العثمانية (1877-1878) في مؤتمر برلين الذي تلاها (1878) لتتجه نحو اقتطاع أجزاء من الدولة العثمانية وتقسيمها على مهل بين الحلفاء فاحتلت هي جزيرة قبرص (1878)ومصر (1882) واحتلت فرنسا تونس (1881) واحتلت النمسا البوسنة والهرسك (1878)واستقل جزء من بلغاريا، ويحلل بعض المؤرخين سبب هذا التغير في السياسة البريطانية بالقول إن بريطانيا فقدت الأمل في شفاء "الرجل المريض" بعد هزيمته أمام الروس في حرب 1877 التي جعلت الساسة الإنجليز يعتقدون أن معارك هذه الحرب أثبتت بجلاء أن المحاولات العديدة التي بذلت طوال القرن التاسع عشر لتمكين الدولة العثمانية من البقاء دولة قوية متماسكة الأجزاء، إنما هي سياسة عقيمة وأنها مضيعة للوقت والجهد والأموال والأرواح، وأن بقاءها دولة متداعية يؤلف خطراً جسيماً على المصالح البريطانية ويفسح المجال للنفوذ الروسي، ولذلك قررت بريطانيا تطوير سياستها واتباع سياسة جديدة تقسم بموجبها الممتلكات العثمانية وتستأثر لنفسها بالمناطق الواقعة على طريق الهند وتصلح لضمان الوصول إليها[17]، وسنرى أن قوة الدولة العثمانية لم تكن أولوية حقيقية لدول أوروبا وأن هذه الدول فضلت مصالحها المادية على بقاء الدولة وأنها شجعت الحركات الانفصالية التي استنزفتها ومن ثم لا يمكن أن تكون النتيجة النهائية لهذا الدعم إلا مزيداً من الضعف ولم يكن لأوروبا حق في التعجب من استمرار التراجع العثماني بعد كل جهودها في استنزافها اقتصادياً وعسكرياً الأمر الذي يجعل العجب من الاستمرار العثماني وليس من هزيمة الدولة وتراجعها، وكيف يمكن القول إن أوروبا كانت تعمل لتقوية الدولة العثمانية وتتجنب انهيارها وفي نفس الوقت تشجع الحركات الانفصالية وتستنزف الاقتصاد العثماني كما سيأتي؟

❖ سبب بقاء الدولة العثمانية رغم الضعف في آخر أيامها

عند الحديث عن سبب استمرار الدولة العثمانية رغم الضعف والتراجع، لا يمكننا أن نعزو حركة التاريخ إلى عامل واحد هو الإرادة البريطانية ضد الأطماع الروسية كما شاع في بعض الأدبيات المثبطة، لاسيما أن بريطانيا تخلت عن سياسة تأييد العثمانيين بعد مؤتمر برلين (1878)، وكان التنافس الأوروبي واختلاف الدول الكبرى هو العامل الأهم من التأييد البريطاني في ظاهرة استمرار الدولة العثمانية، مع عدم إغفال أن القوة العسكرية العثمانية لم تكن قد انتهت في ذلك الوقت ولم تكن الدولة كياناً عاجزاً لا حول ولا قوة لها، من الناحية العسكرية على الأقل كما يقول المؤرخ المعروف إريك هوبزباوم[18] مضيفاً: "وتمتع الأتراك بسمعة رفيعة بوصفهم جنوداً أشداء، وكان لهم دور حاسم في التصدي الفاعل لعدوهم الأخطر، وهو الجيش الروسي والدول الأوروبية المتنافسة، وفي الحيلولة دون تفكك الإمبراطورية العثمانية أو إرجائه على الأقل"[19]، ويقول أيضاً: "وكان الأوروبيون يكنون احتراماً مشوباً بالحسد تجاه الإمبراطورية العثمانية لأن قوات المشاة لديها كانت قادرة على الوقوف في وجه الجيوش الأوروبية"[20]، وذلك في أوج التوسع الاستعماري الأوروبي حين بقيت الدولة العثمانية "أقوى دولة إسلامية صامدة في وجه الإمبريالية الأوروبية"[21] كما يقول كواترت، وظل الجيش العثماني حتى لحظاته الأخيرة في الحرب الكبرى الأولى سنة 1917 "أبعد ما يكون عن الهزيمة"[22] رغم انتصارات الحلفاء في قول مؤرخ ثالث هو مايكل أورين.

ومما يؤكد ذلك ما لاحظه المؤرخون من تحقيق انتصارات عثمانية مهمة في ساحة الحرب الكبرى الأولى (1914-1918) في جبهات عديدة (القوقاز والبلقان والعراق وفلسطين والجزيرة العربية ومضائق اسطنبول) جعلت من هزيمة العثمانيين مهمة ليست سهلة، وعن بقاء الدولة العثمانية يقول المؤرخ دونالد كواترت: "في تقويمنا للعوامل التي ساعدت الدولة العثمانية على البقاء، عندما كانت جاراتها الأوروبيات تتفوق عليها عسكرياً واقتصادياً (تفوقاً) واضحاً، نحن نسلم بأثر عاملين: منافسات القوى العظمى والمهارات الديبلوماسية العثمانية على السواء"[23]، ولعل هذا يفسر نجاة الدولة من

الاحتلال العسكري الذي لقيته الولايات التي استقلت عنها كتونس (1881) ومصر (1882) بعد إفلاس الجميع وتخلي الإنجليز عن تأييد العثمانيين، وكانت الأهمية الدولية للدولة العثمانية هي التي جنبتها مصير الاحتلال كما يقول المؤرخ الاقتصادي شارل عيساوي[24]، ويلاحظ كثير من المؤرخين أن الدولة العثمانية ظلت ضمن مساحات قليلة من العالم خارج إطار الاستعمار الأوروبي في زمن التزاحم الاستعماري الذي هيمن على معظم الكرة الأرضية باستثناء الصين واليابان وفارس والدولة العثمانية[25].

❖ بقاء الدولة العثمانية مع ضعفها لم يكن الأولوية الأولى للغرب

وكانت دول أوروبا وبخاصة بريطانيا تفضل مصالحها التجارية على مصلحتها في استغلال بقاء الدولة العثمانية ولو بصورة هزيلة[26]، وقد تجسد هذا التعارض الموضوعي في المصالح في وقوف الغرب الأوروبي ضد كل مشاريع الإحياء التي نفذتها أو حاولت تنفيذها دولة الخلافة مثل فكرة الجامعة الإسلامية ومشروع سكة الحجاز أو سكة حديد بغداد أو مشاريع الإصلاح الاقتصادي والقضائي التي مست الامتيازات الأوروبية في الدولة العثمانية، حتى أن السلطان عبد الحميد الثاني تمنى في سنة 1902 أن تحظى دولته بفترة هدوء لمدة عشر سنوات فقط تتوقف فيها مؤامرات الدول الكبرى عليها ليتمكن من السير في الطريق الذي سارت فيه اليابان البعيدة عن "الوحوش الأوروبية الكاسرة" التي صرف العثمانيون الملايين على إخماد مؤامراتها بدل "أن تصرف على مشاريع حيوية نستفيد منها"[27]، ولم يكن تصدي الغرب لهذه المشاريع من باب الشر المحض الذي يبغي إلحاق الأذى بالآخرين بلا سبب بقدر ما كان تعبيراً عن التناقض الموضوعي بين مصالح كيانات الغرب ونهضة كيان يجمع بلاد الشرق تحت لواء واحد، وبدا هذا التعارض أيضاً في سياسة التصدي العنيف لأية محاولة نهضوية في البلاد العثمانية كما حدث مع نهضة محمد علي باشا في مصر والتي لاحظ كثير من المؤرخين وقوف أوروبا في وجه طموحاتها بعنف، وفي ذلك يقول كواترت إن الدول الأوروبية لم تكن لتسمح بظهور دولة مصرية قوية وما يترتب على ذلك من اختلال ميزان القوى الذي كانت الدول الأوروبية تود المحافظة عليه[28]، ويقول بيتر

مانسفيلد إن محمد علي كان بوسعه تحدي السلطان وانتظار سقوطه لكن بريطانيا فضلت أن تبقي على الإمبراطورية مترابطة على أن تكون مجزأة يسهل ابتلاعها من قبل المتمردين والمنافسين، ولذلك لم تكن متحمسة لإحلال قوة إسلامية توسعية متحركة محل الامبراطورية العثمانية، وكان هذا بالضبط ما يقلق قادة الدول الأوروبية، وقد صممت بريطانيا آنذاك على إحباط طموحات محمد علي بإفشال كل المساعي السلمية ورفض قاطع للعرض الذي تقدم به للاتفاق مع السلطان[29] رغم أنها كانت من شجع الوالي نفسه على الثورة على العثمانيين، ويشير مؤرخ ثالث إلى أن بريطانيا أحبطت جهود محمد علي لكونها لا تريد تكوين امبراطورية إسلامية جديدة لاسيما واحدة تحاول إيجاد قاعدتها الصناعية الخاصة[30].

وقد ظهر التعارض بين القوى الغربية وقوة الشرق العثماني في الزحف التدريجي واحتلال البلاد العثمانية الواحدة تلو الأخرى في سياسة اتخذت من فكرة الاستقلال قناعاً لفصل الولايات عن الدولة تمهيداً لوقوعها في براثن الهيمنة الغربية كما حدث للجزائر وتونس ومصر وبلدان الخليج، ثم مع القومية العربية كلها بإثارتها بفكرة الاستقلال العربي والخلافة العربية تمهيداً لاحتلال شرق المتوسط بعد إعلان الثورة العربية ونهاية الحرب الكبرى الأولى.

❖ مناوأة منصب السلطنة العثمانية ومحاولة نزع الخلافة الإسلامية منها ضمن جهود بريطانيا للقضاء على الخلافة

يلاحظ زعيم الوطنيين المصريين وداعية الجامعة الإسلامية مصطفى كامل باشا أن جهود أعداء الدولة العثمانية لتأسيس خلافة عربية تأتي في إطار محاولتهم القضاء على هذه الدولة التي تخشى أوروبا من قوتها ونفوذها وأعداء الإسلام يودون ان يزول اسمها من الوجود حتى تموت قوة الإسلام وتقبر سلطته السياسية وتقوم بدلاً من الدولة العثمانية خلافة تكون ألعوبة في يد إحدى الدول الكبرى، ورأوا أن فصل الخلافة الإسلامية من السلطنة العثمانية يضعف الأتراك ويقتل نفوذهم بين المسلمين ويجعلهم أمة إسلامية

عادية، وقد تلقف الإنجليز مشروع الخلافة العربية لأنهم أدركوا أن احتلالهم الأبدي لمصر سبباً للعداوة بينهم وبين الدولة العثمانية لأن السلطان العثماني لا يقبل مطلقاً الاتفاق معهم على بقائهم في مصر، وأن خير وسيلة تضمن لبريطانيا البقاء في مصر ووضع يدها على وادي النيل هو هدم السلطنة العثمانية ونقل الخلافة الإسلامية إلى أيدي رجل يكون تحت وصاية الإنجليز وآلة في أيديهم، ولهذا أخرج ساسة بريطانيا مشروع الخلافة العربية[31].

وقد أثبتت الأيام صحة تحليل الباشا، فقد استمرت بريطانيا في تبني مشروع الخلافة العربية إلى أن حفزت إعلان الثورة العربية ضد العثمانيين سنة 1916 تحت شعار عودة الخلافة للعرب، بل إنها عمدت بعد اندلاع الحرب الكبرى سنة 1914 إلى إنهاء السيادة العثمانية على مصر وخلع الخديو عباس حلمي الثاني من منصبه بحجة ارتباطه بالعثمانيين، ونصبت عمه حسين كامل سلطاناً على مصر لمناوأة منصب السلطنة العثمانية[32]، ومما يلفت الأنظار رفض شعب مصر لهذا السلطان الألعوبة بمحاولة اغتياله مرتين مع بعض وزرائه[33]، وكل تلك الجهود البريطانية استهدفت محاربة دولة الخلافة وإضعاف نفوذها ولا يمكن إلا أن تدرج ضمن محاولة القضاء على منصب الخلافة نفسه لاسيما بعدما رفض الإنجليز حتى منصب الخليفة الألعوبة وذلك بعدم اعترافهم بانتقال الخلافة إلى العرب الذين أعلنوا بيعة الشريف حسين بعدما حاربوا تحت لواء بريطانيا في أعقاب حصولهم على الوعد بعودة الخلافة إليهم.

* أوروبا لم تكن سعيدة بالتغريب العثماني المستقل وفضلت مصالحها الآنية على رعاية تلاميذها مما أدى إلى الحرب بين التغريب والغرب

هذا الزحف التدريجي اتخذ صورة عنيفة مع انفجار الحرب الكبرى الأولى سنة 1914، مع أن وصول مدرسة التغريب المتمثلة في حزب الاتحاد والترقي إلى الحكم سنة 1909 بعد الانقلاب على السلطان عبد الحميد بشر بانسجام بين الغرب والمعارضة العثمانية السابقة التي رعاها الغربيون في

بلادهم والبلاد التي تحت حكمهم، وقد حاول الحكام الجدد مد يد السلام إلى القوى الغربية وقدموا لها بلادهم على طبق من ذهب[34]، ولكن أوروبا كانت أكثر اهتماماً بمصالحها منها برعاية التغريب الديمقراطي في الدولة العثمانية وأثبتت طمعها بأرض العثمانيين الدستوريين الديمقراطيين كطمعها بأرض الاستبداد الحميدي، مما دمر إمكانات التطور الديمقراطي في الدولة العثمانية كما يقول المؤرخان شو[35]، وفي ذلك يقول مانسفيلد: "على الرغم من نظر بريطانيا وفرنسا بعين العطف والاستحسان لثورة الأتراك القوميين الشباب، فإنهما لم تكونا على استعداد لتقديم أية ضمانات إقليمية لموقع تركيا المتبقي في أوروبة في ضمن الولايات البلقانية ضمن نطاق الإمبراطورية التركية"[36]، ورغم الميول الغربية الواضحة للحكام الجدد فإن تعارض مصلحة بلادهم بصفتها دولة عظمى لها كيانها المستقل مع مصالح الغرب الذي يريد الهيمنة جعلهم يتراجعون عن الميل للتحالف مع بريطانيا لما قامت الحرب الكبرى نظراً لأن هذا الخيار لم يكن متاحاً بسبب تضارب المصالح[37]، وهذا هو الفرق بين التغريب العثماني بصفته اتجاهاً يبحث عن مصالح دولته المستقلة عن الغرب، وإن كان باتباع نهج الغرب، وتغريب دولة التجزئة الذي أحس بضآلة كياناته ومن ثم عدم قدرتها على فرض مصالح مستقلة عن الدول العظمى مما جعله يتبع سبيل خدمة هذه المصالح لعله يصيب شيئاً في ظلها.

"وقد أدرك الساسة العثمانيون أن اتخاذ الدولة العثمانية موقفاً محايداً في هذه الحرب لن يكون في مصلحتها وذلك لأن الطرف المنتصر سيعمد لا محالة إلى تجزئة الدولة العثمانية"[38]، ولأن الحلفاء كانوا يطمعون في الأراضي العثمانية فضلاً عن احتلالهم الفعلي أجزاء كبرى منها[39]، قرر الساسة العثمانيون دخول الحرب إلى جانب ألمانيا[40] حين خطت الدولة العثمانية بدخولها الحرب خطوة مصيرية هدفت إلى تحرير نفسها من كل القيود التي فرضتها حالة الضعف عليها كسوء استخدام الامتيازات الأجنبية والديون، والعودة إلى مكانتها السابقة بين الكبار واستعادة كل ما سلب منها من أقطار وحماية نفسها من مزيد من الغزو[41]، ورغم الانتصارات التي حققتها جيوش الخلافة في هذه الحرب على جبهات اسطنبول والعراق وفلسطين والحجاز

والقوقاز والبلقان، كانت النتيجة النهائية في غير صالحها، ويلاحظ المؤرخون أن الحرب الكبرى أصبحت نقطة تحول في السياسة الغربية تجاه الدولة العثمانية، وفي ذلك تقول موسوعة التاريخ والحضارة إن الحلفاء اغتنموا ظروف الحرب لتقسيم السلطنة ووضع نهاية للمسألة الشرقية وتم وضع المشاريع التقسيمية، وكان لبريطانيا الدور البارز فيها وكانت محور السياسات والاتفاقات السرية المتناقضة أحياناً، وإنه منذ دخول السلطنة العثمانية الحرب، بدأت المشاورات السرية لتقسيمها[42]، وكانت بريطانيا تراسل الشريف حسين "والفرنسيون يحذرون من قيام دولة عربية كبرى، خوفاً على مصالحهم في شمال إفريقيا-أي تونس والجزائر والمغرب-كما يخافون على مستقبل مصالحهم في شرق المتوسط، وكذلك كان الإنكليز يخافون من قيام دولة عربية كبرى ولو تظاهروا بالموافقة على قيام هذه الدولة"[43]، ولهذا لم يعترف الحلفاء بالخلافة العربية بعد قيامها في أعقاب إلغاء الخلافة العثمانية[44] رغم كونهم من شجعوا الدعاية لها سابقاً لطعن شرعية العثمانيين بها وحاولوا زمناً أن يستغلوا إحياء المنصب لصالحهم إلا أن جميع المحاولات باءت بالفشل[45]، وهو ما يؤكد حرص الغرب على إبقاء منطقتنا ضعيفة تحت هيمنته دون قوة ذاتية بغض النظر عمن يحكمها، ولهذا عارضت الدول الكبرى قيام الخلافة العربية رغم تعهداتها لحلفائها العرب واتفقت مع مصطفى كمال على إنهاء الخلافة العثمانية رغم العداوة الظاهرة بين الطرفين الكمالي والأوروبي، وإن هذا الإصرار على مقاومة إحياء الخلافة حتى في الحجاز لا يمكن أن يفسر بمجرد ضعفها أمام الأطماع الروسية لأن الدول التي قامت على الأنقاض العثمانية لم تكن أكثر قوة منها، كما أن روسيا نفسها أصبحت من معسكر الحلفاء ضد دول الوسط وصارت الدولة العثمانية عائقاً في وجه وصول الدعم الغربي إليها في الحرب الكبرى الأولى[46]، ولهذا توجب البحث عن السبب في إلغاء الخلافة في مكان آخر ستفصح عنه الوثائق كما سيأتي.

وفي هذا الموضوع تقول موسوعة السياسة إن هذه الحرب كانت فصل الختام في حياة الإمبراطورية العثمانية "فبعد أن مكثت حاجزاً، حقيقياً أو شكلياً، في وجه أطماع أوروبا الاستعمارية عدة قرون، جاءت الفرصة عندما

تحالفت مع ألمانيا والنمسا ضد الحلفاء، فقرروا الانتقال من مرحلة المحافظة على ضعفها ووراثتها بالتدريج إلى مرحلة اقتسام بقايا أملاكها والإجهاز عليها مرة واحدة، وكانت اتفاقية سايكس-بيكو سنة 1916 إطاراً لهذا المخطط الجديد، الذي توج بانتزاع كل أملاك الدولة العثمانية في آسيا بموجب معاهدة سيفر، وذلك عندما انتصر الحلفاء سنة 1918، ثم قام كمال أتاتورك (1298-1357 هجرية، 1880-1938 م) بإنقاذ الوطن الأصلي للأتراك، وأراد انتزاع عداء أوروبا وإزالة مخاوفها، فأدار ظهر دولته التركية الحديثة لماضي العثمانيين الإسلامي... (و) أعلن إلغاء الخلافة رسمياً ونهائياً في 3 آذار-مارس 1924 م"[47]، وفي سبيل استرضاء أوروبا قدم لها أتاتورك ما رغبت به في معاهدة سيفر التي وصفت بالمذلة ومع ذلك تم تطبيقها على كل الأراضي العثمانية بما في ذلك المصادقة على وعد بلفور في فلسطين مقابل استثناء تركيا وحدها[48]، وقد أفصح ضابط المخابرات التابعة للجيش البريطاني لورنس العرب من ميدان المعارك التي انهمك فيها ضد الدولة العثمانية عن الأهداف الحقيقية لبلاده في هذه الحرب.

❖ الصمود العثماني الأخير وعلاقته بإنهاء الخلافة

ولكن بقاء الكيان العثماني الموحد حمل في طياته خطر عودة الروح إلى هذا المجال الهائل، فبريطانيا لم تغفل يوماً عن خطر السيادة الدينية للخليفة العثماني على ملايين المسلمين الذين يحكمهم الاستعمار البريطاني، ولكنها أجلت مواجهة هذا الخطر لتواجه خطر سقوط الدولة العثمانية وما سيعقبه من فوضى دموية بين الذئاب الأوروبية في المنافسة على اقتسام التركة[49]، وبعدما تغيرت الظروف باندلاع الحرب الكبرى واللجوء إلى القوة العسكرية لحل الخلافات الأوروبية بين الأعداء والاتفاقيات والمساومات السرية مع القوة العسكرية لحل الخلافات بين الحلفاء أولاً، وانضمام روسيا إلى الحلفاء ثانياً ثم قيام الثورة البلشفية التي أسقطت الحكم القيصري وتدخل الغرب عسكرياً لإسقاطها ثالثاً، لم يعد الخطر الروسي هو المحرك لفكرة التخلي عن بقاء الدولة العثمانية، واستجد مكانه الخطر الألماني الذي لاحظ لورنس العرب وغيره أنه نقل فاعلية الخطر العثماني إلى مستوى أكبر مما سبق[50]

كما سيأتي في رسائله السرية، ولكن العثمانيين لم يكونوا مجرد أدوات بأيدي الألمان وكان لهم جدولهم ومصالحهم الخاصة[51]، وقد أفصحت نتائج الحرب عن إدراك الحلفاء ذلك إذ لم ينل الخطر الألماني من التصدي والمواجهة ما نالته الدولة العثمانية، وعن مكانة العثمانيين في هذه الحرب تقول الدكتورة تهاني عبد الرحمن: " ولم تكن الدولة العثمانية في ذلك الوقت تقع في مصاف الدول الصغرى، رغم كل ما فقدته في فترات ضعفها واضمحلالها، من ولايات تابعة، بل كانت تُعد دولة كبرى، ومن ثم حرصت ألمانيا على جرها للصراع الدائر فوق أرض القارة الأوروبية"[52]، ورغم تردد دول الوسط في ضم العثمانيين في البداية وخشيتها من تحولهم إلى عبء عليها فقد أثبت الجيش العثماني فعالية لم يتوقعها أحد[53]، وفي ذلك يقول المؤرخ بيتر مانسفيلد "عندما اندلعت الحرب، ورغم عدم شك معارضي تركيا ببسالة وإقدام وشجاعة الجنود الأتراك في الحروب، فإنهم فوجئوا بأدائهم المتطور وازدياد معارفهم في فنون القتال كما أن جاهزيتهم العالية في خوض الحروب الحديثة فاقت التوقعات"[54]، وستفصح الوثائق الغربية عن حقيقة النوايا تجاه الخطر الإسلامي، وبعد إلغاء الخلافة العثمانية نفسها ومحاولة إحياء الخلافة العربية سنجد استمرار المعارضة الغربية لهذا المشروع الذي رعته دول أوروبا بأنفسها في البداية.

❖ علاقة الغرب بإلغاء الخلافة الإسلامية

1 - وثائق دامغة

لما بدأت الحرب الكبرى الأولى (1914) أصبح القضاء على الدولة العثمانية هدفاً متداولاً ومعلناً بين الحلفاء كما صرحت بذلك الصحف البريطانية فور الدخول العثماني في الحرب، فما "أن بدأت الأعمال العسكرية ضد تركيا، في 5 تشرين الثاني، سنة 1914، حتى شرعت الصحافة البريطانية بإيضاح ما سيحل بتركيا، وما عسى أن يكون مصيرها، ففي يوم 23 تشرين الثاني كتبت جريدة الدايلي مايل (Daily Mail) تقول: "لسنا نشك في أن الامبراطورية العثمانية على الأرض الأوروبية التي أنشأها الأتراك بحد

السيف، سيُقضى عليها بحد السيف"، وفي 31 تشرين الثاني كتبت جريدة الدايلي نيوز (Daily News) تقول: "إذا خسرت ألمانيا الحرب فإن عقاب تركيا لدخولها الحرب إلى جانب ألمانيا سيكون القضاء التام عليها كدولة"، وبما أن هدف بريطانيا كان القضاء على تركيا قضاء مبرماً، فإنها وجدت نفسها عالقة في ديبلوماسية شائكة معقدة"[55].

بل إننا نجد قبل بداية الحرب الكبرى ما يشير إلى نوايا التقسيم والتجزئة منذ سنة 1912عند اللورد كتشنر القائد الأعلى للقوات المسلحة في مصر وسفاح السودان ثم المعتمد البريطاني في مصر ثم وزير الدفاع البريطاني، إذ تبين أنه كان أثناء وجوده في مصر راسخ الاعتقاد بأن سوريا الجنوبية من خليج العقبة إلى حيفا وعكا تؤلف "منطقة ذات مغنم لا يستغنى عنها بالنسبة إلى الإمبراطورية البريطانية" وذلك بعد دراسة عسكرية لصحراء سيناء أمر بإجرائها سنة 1913[56].

وقد صرحت الدوائر الرسمية للحلفاء بعد اندلاع الحرب بهذا الهدف كما كشف عن ذلك"بيان عن السياسة الخارجية مرفوع إلى المجلس الحربي الملكي" الذي قام اللورد بلفور وزير الخارجية البريطاني وصاحب الوعد المشئوم ورئيس البعثة البريطانية الخاصة الذي كان في زيارة للولايات المتحدة بتسليم نسخة منه إلى وزير الدولة الأمريكي وجاء في هذا البيان الصادر في سنة 1917: "لاشك أن القضاء على الامبراطورية العثمانية قضاء تاماً هو من أهدافنا التي نريد تحقيقها، وقد يظل الشعب التركي، ونأمل أن يظل، مستقلاً أو شبه مستقل في آسيا الصغرى، فإذا نجحنا فلا شك أن تركيا ستفقد كل الأجزاء التي نطلق عليها عادة اسم الجزيرة العربية (Arabia) وستفقد كذلك أهم المناطق في وادي الفرات ودجلة، كما أنها ستفقد استانبول، أما سوريا وأرمينيا والأقسام الجنوبية من آسيا الصغرى فإنها، إن لم تضم إلى الحلفاء، فمن المرجح أنها ستبقى ضمن حكمها"[57]، هذا بالإضافة إلى وثائق كتبها لورنس العرب أثناء الثورة العربية.

ففي تقرير كتبه لورنس في يناير/كانون الثاني/ جانفي 1916 تحت عنوان سياسات مكة قال: "إن تحرك (الشريف حسين) يبدو مفيداً لنا، لأنه

ينسجم مع أهدافنا المباشرة: تحطيم الجبهة الإسلامية الموحدة وهزيمة وتمزيق الامبراطورية العثمانية، ولأن الدول التي سيقيمها (الشريف) خلفاً لتركيا ستكون غير ضارة بنا كما كانت تركيا قبل أن تصبح أداة في أيدي الألمان.إن العرب أقل توازناً من الأتراك، وإذا عولج أمرهم بشكل مناسب فإنهم سيظلون في حالة من الشرذمة السياسية، نسيج من الإمارات الصغيرة المتحاسدة غير القابلة للتوحد، ومع ذلك يمكنها الاجتماع في مواجهة أية قوة خارجية"[58]، وهذا الاجتماع الذي يقلق لورنس ورؤساءه هو ما يعمل الغرب جاهداً لمنعه منذ تلك الأيام.

ويختم تقريره قائلا إن الشريف حسيناً "يفكر يوماً بالحلول محل السلطة التركية في الحجاز، ولو تمكنا من ترتيب هذا التغير السياسي ليكون بالعنف، سنقضي على خطر الإسلام بجعله ينقسم على نفسه في عقر داره، وسيكون هناك خليفة في تركيا وخليفة في الجزيرة العربية في حالة حرب دينية، وسيصبح عجز الإسلام كما كان عجز البابوية عندما كان البابوات في أفنيون"[59] (وهي فترة تراجعت فيها هيمنة البابوية وسميت الأسر البابلي للكنيسة 1309-1377 تشبيها بأسر بني إسرائيل على أيدي البابليين في القرن السادس ق.م، وقد أعقبها انقسام وصف بالعظيم نتيجة وجود بابا في روما وآخر في أفنيون 1378-1417).

وفي تقرير حمل عنوان"لو تم احتلال سوريا" وكتبه لورنس سنة 1916 أيضاً لاقتراح حل للمشكلة التي يسببها إعلان الخليفة العثماني الجهاد ضد الحلفاء الذين يحتلون بلاداً يقطنها ملايين المسلمين، قال لورنس: "مهما نتج عن هذه الحرب، فإنها يجب أن تقضي تماماً ونهائياً على السيادة الدينية للسلطان"[60].

2 - اختلاف مصير الدولة العثمانية عن مصير ألمانيا بعد الحرب

وكان المصير الذي تعرضت له الدولة العثمانية التي ساحت جيوش المحتلين في أراضيها يختلف عما نال ألمانيا التي لم تحطم في نهاية الحرب، وهذا ما صرحت به الصحافة البريطانية منذ بداية الحرب كما سبق، ولم تخف

هذه المفارقة عن ملاحظة المؤرخين: "إن الامبراطورية العثمانية لم (تنهار).هذا تعبير شديد السلبية.لقد مزقوها إرباً مثلما تخلع مفاصل الدجاجة قبل الأكل، حتى ألمانيا نفسها لم تتكبد تقطيع الأوصال وانتزاع الأحشاء"كما يقول المؤرخ جيرمي سولت[61].

وقد لاحظ المؤرخ فيليب كورتن نفس الملاحظة حين قال إن الحلفاء وضعوا أثناء الحرب خططاً متنوعة لتقسيم تركيا (الدولة العثمانية)، وكان هناك تفكير مسيطر وراء العهود المحددة التي أطلقتها الطبقة السياسية في بريطانيا، وفرنسا وإيطاليا يتمثل بعدم عد الدولة العثمانية دولة مهزومة وعدواً متحضراً مثل ألمانيا، بل كدولة يجب أن تعامل كما عوملت ممالك أخرى غير غربية أثناء العهود الاستعمارية الكبرى، وكانت غايتهم تجزئة الإمبراطورية العثمانية وتقسيم الباقي إلى مناطق نفوذ مما أعطى فرنسا وبريطانيا وإيطاليا على التوالي سلطات واسعة في الإمبراطورية العثمانية السابقة وعلى ما تبقى منها[62].

وقد شاركت الولايات المتحدة أوروبا في كراهية العثمانيين بشكل خاص، وفي ذلك يقول المؤرخ أورين إن الرئيس الأمريكي وودرو ويلسن عندما حضر إلى مؤتمر السلام في باريس سنة 1919 كان يحمل قيمه ومثله وأفكاره المسبقة كذلك، فقد "كان يحتقر كل أشكال الاستعمار الأوروبي، ومنها الاستعمار البريطاني (ونسي استعمار القارة الأمريكية الذي كان قد اكتمل قبل سنوات قليلة)، وأظهر نفوراً خاصاً للأتراك، ومنذ 1889 كان يصف الإمبراطورية العثمانية بأنها غير طبيعية ومثال متأخر على الأشكال غير المتقنة للسياسة التي نمت عليها أوروبا"، ويقر المؤرخ نفسه أن الرئيس كان "لا يعرف عن جغرافية المنطقة وثقافتها وتقاليدها أكثر مما قرأ في الإنجيل"[63].

وكان التقارب الحضاري بين ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة مما دفع المنتصرين لتشخيص مصالحهم في بقاء القوة الألمانية وعدم الموافقة على تحطيمها لتظل عامل حفظ للتوازن الأوروبي تجاه فرنسا وللوقوف في وجه المد الشيوعي[64]، كل هذا يختلف عن حالة العداء الحضاري تجاه العثمانيين الذين كان القضاء عليهم قضاء مبرماً هو المصلحة الغربية، ومع ذلك لم تعجب الالمان سياسة الإملاء للحفاظ عليهم على مقاس المصالح المنتصرة

وأدت شروط الصلح القاسية إلى اندلاع الحرب الكبرى الثانية في الوقت الذي كان الإجهاز على وحدتنا دافعاً لنا للتلاؤم مع المصالح الغربية والانسجام معها إلى حد أداء الخدمات لها.

❖ عمر التآمر طويل وسياسة فرّق تسد

إن الضربات المتلاحقة التي وجهت للدولة العثمانية تثبت النوايا الغربية بشكل يلغي الحاجة إلى إثبات أن بريطانيا اشترطت إلغاء منصب الخلافة الإسلامية على الجانب التركي في مؤتمر لوزان سنة 1923، لأن الموقف الغربي عموماً والبريطاني خصوصاً لم يقتصر على لحظة واحدة فقط من التآمر السري على منصب أصبح هزيلاً وشبيهاً بوزارة أوقاف في ظل إعلان قيام الجمهورية التركية، بل كان عداء علنياً لفكرة الخلافة نفسها حتى مع وجود مصلحة في بقائها ضد التوسع الروسي، وقد اتضح ذلك من سياسة الدول الغربية تجاه إضعافها ونهش أطرافها لمدة تزيد على قرن من الزمان أثبتت فيها الحوادث والحروب الكبرى حقيقة النوايا التي اختلفت فيما بينها فقط على طريقة اقتسام الغنائم، التي هي بلادنا، ولم تختلف على فكرة التقسيم ذاتها، وكان هذا هو محتوى "المسألة الشرقية" التي تريد حلاً، أو كما قال مراقب أكاديمي أمريكي عاصر الحرب الكبرى الأولى وكتب في سنة 1917 أن "الأمم الأوروبية منذ بداية القرن التاسع عشر اجتمعت كالصقور حول الجثة لاقتطاع ما يمكنها من الامبراطورية التركية"[65]، فكان احتلال الجزائر (1830) ضمن هذا الإطار وتبعه احتلال عدن (1839) ثم قبرص والبوسنة والهرسك (1878) ثم احتلال تونس (1881) ثم جاء احتلال مصر (1882) ليكون ضربة قاصمة للعثمانيين، ثم جاء احتلال ليبيا (1911) وتبعه مباشرة حربا البلقان (1912-1913) والتي سلخت جميعها أجزاء كبرى من الدولة بعد قرن من إثارة صربيا (1817) ثم اليونان (1821-1830) ثم بلغاريا (1878).

ويلاحظ المؤرخ جستن مكارثي أن الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر كانت مطوقة بخصوم أقوياء لم يتيحوا لها "فسحة للتنفس" لترتيب بيتها الداخلي ببناء دولة حديثة وجيش قوي واقتصاد صناعي، واضطروها لخوض

حروب متتالية في الأعوام التالية كالحرب مع روسيا (1806-1812) والحرب الثانية مع روسيا أيضاً (1828-1829) والحرب مع محمد علي باشا التي أججتها أوروبا ومنعت التفاهم بين طرفيها[66] (1832-1833) و (1839-1840) وحرب القرم مع روسيا (1853-1856) والحرب الرابعة مع روسيا كذلك (1877-1878) والحرب مع اليونان (1897) وحروب البلقان (1911-1913) والحرب الكبرى الأولى (1914-1918) وحرب الاستقلال (1919-1923)، إضافة إلى حوادث العصيان المسلح الكبرى في مصر عام (1804)والانتفاضة الصربية (1815-1817) والثورة اليونانية (1821-1830) والثورة في جزيرة كريت (1866-1868) والثورة في بلغاريا (1875) و (1876) والتمرد الأرمني (1896-1897)، وهلكت الجيوش العثمانية التي كانت في طور التدريب وأُجبرت على خوض الحروب وهي غير مهيأة، وأُنفقت الموارد المالية اللازمة للتحديث على هزائم أدت إلى خسارة الأرض والدخل، فكان الضعف هو سبب خسائر العثمانيين التي أبقتهم أضعف من القدرة على النهوض[67].

وكانت الاتفاقيات السرية التي قسمت المشرق العربي وبقية الأراضي العثمانية والتي جرت أثناء الحرب الكبرى جهداً واضحاً موجهاً لإنهاء الدولة العثمانية (مثل اتفاقيات سايكس-بيكو ولندن والآستانة وغيرها) وتندرج الثورة العربية برعاية بريطانيا (1916) ثم وعد بلفور (1917) ضمن محاولات تحطيمها وتقسيمها أيضاً، ولهذا كانت النهاية المنطقية لكل هذه الجهود السابقة هي القضاء الفعلي على الدولة العثمانية بعد فقدانها مساحاتها الممتدة، ولم يكن انهيارها وليد لحظة تآمر نظري في مؤتمر لوزان، وقد كان إنهاؤها من أبرز "إنجازات" الحرب الكبرى كما صرح بذلك ساسة ومؤرخون من أوروبا وأمريكا[68]، ويؤكد مصير الشرق العربي بعد الحرب حين اتفقت أوروبا على اقتسام بلادنا وفق اتفاقات التجزئة آنفة الذكر ونكثت بوعود التحرر التي بذلتها للعرب أن عداءها ليس مع كيان سياسي محدد، كما ادعت كذباً لتغوي العرب، بقدر ما هو عداء مع أي وحدة شاملة تلم شعث بلادنا كما أثبتت الأحداث لاسيما برفض الاعتراف بالخلافة العربية التي طالما رعى الغربيون الدعوة إليها، وفي هذا السياق قال ونستون تشرتشل عندما كان وزيراً

للمستعمرات سنة 1920 تعليقاً على محاولات التعاون العربي مع الأتراك مرة ثانية لمواجهة غدر الحلفاء، تلك المحاولات التي أقلقت بريطانيا فقال الوزير البريطاني: " هنالك جماعة من العرب تبدي تخوفاً من احتلال (الفرنسيين) سوريا، وهي تميل الآن، ولأول مرة، لضم صفوفها، بطرق مختلفة، إلى الأتراك الوطنيين على أن قضيتهم واحدة مشتركة، وهكذا تتم وحدة بين قوتين كنا نفيد دوماً من انقسامهما لا من وحدتهما"[69]، وهكذا أسفر البريطانيون عن حقيقة نواياهم بأنها مجرد الإفادة من الانقسام العربي التركي وليس تحقيق أماني العرب ولهذا احتلوا بلادهم غنيمة بينهم وبين الفرنسيين ولم يحققوا لهم آمالهم، وهذه هي النتيجة المثالية للاستقواء بالأعداء وتمكينهم من الهيمنة على الدار ليقوموا بضرب كل محاولات التوحد والنهوض فيما بعد، وها نحن مازلنا في نتائج تلك الحقبة المريرة إلى اليوم.

* الغرب يمنح أرباب التجزئة "انتصارات" منسجمة مع مصالحه لأن طموحاتهم لا تتحدى هذه المصالح بل تخدمها ولا تنهض بالأمة

ولهذا فإن ما قام به مصطفى كمال عندما ألغى السلطنة العثمانية والخلافة الإسلامية يلتقي موضوعيا مع أهداف الحلفاء الغربيين ولم تخرج إنجازاته الجغرافية عما رسمه بلفور أمام الأمريكيين، وما رسمه الرئيس الأمريكي ويلسن الذي صرح في سنة 1912 قبل اندلاع الحرب الكبرى بأنه إذا دخل العالم الحرب فلن يكون هناك وجود للدولة العثمانية[70]، ثم كرر ذلك في نقاطه "المثالية" الأربعة عشر التي لم تطبق جميعها ولكنها تفصح عن رؤية الولايات المتحدة تجاه تركيا كما جاء في النقطة الثانية عشر التي طبق شطر منها يناسب خطط بريطانيا وفرنسا: " يجب أن يُضمن الاستقلال الثابت لأجزاء الإمبراطورية العثمانية الحالية التي أغلب سكانها من الأتراك، وأما الأقوام الآخرون الخاضعون الآن للحكم التركي فيجب أن يُضمن لهم أمن على حياتهم لا شك فيه، وأن تُعطى لهم فرصة مطلقة لا يجدون فيها ما يعوقهم عن بلوغ استقلالهم، وأما الدردنيل فيجب أن يظل مفتوحاً ويصير ممراً حراً لسفن جميع الأمم وتجارتها في ظل ضمانات دولية"[71]، ولقد استقل الأناضول بالفعل واستقلت القوميات غير التركية عن الدولة العثمانية وفتحت

المضائق ولكن الانتداب حل بالبلدان غير التركية فلم يكن استقلالها كاملاً وفق البند الأمريكي، وقد أوضح مصطفى كمال للأوروبيين أهدافه بالقول "إنكم تستطيعون أن تنالوا سوريا وبلاد العرب، ولكن كفوا أيديكم عن تركيا، فنحن نطالب بحق كل شعب داخل حدود بلاده الضيقة"[72] وهو ما يتفق مع المخطط الأوروبي السابق، ولهذا لم يمانع الحلفاء في إلغاء معاهدة سيفر المذلة (1920) بعدما منحهم النظام الكمالي في معاهدة لوزان (1923) الموافقة على تطبيق تلك المعاهدة السابقة على كل البلاد غير التركية وهو ما قامت به الدول الأوروبية بموافقة عصبة الأمم التي جعلت هذه البلدان العثمانية السابقة خاضعة للانتداب، واستثنيت تركيا من ذلك، فكان هذا الاستسلام هو "أهم الانتصارات السياسية" لاتجاه التجزئة القومية[73]، ولم تمانع أوروبا في المصادقة على ذلك التحجيم الذي "كرس دولياً نهاية السلطنة العثمانية وقيام الجمهورية التركية" الذي حقق حلم القوميين الأتراك وسياسة التتريك التي طبقوها وصار هذا هو الانتصار الكبير للدولة التركية[74]، ولكنه لم يكن انتصاراً على الأعداء بل بموافقتهم وتصديقهم وإقرارهم، فقد "أجبرت انتصارات مصطفى كمال -آنذاك- الدول الأوروبية على الاعتراف بأهمية حركة الأناضول، سيما وأن برنامجه استند على أسس قومية وانبثقت عنها مبادئ الميثاق التركي الذي أُعلن في 28 يناير 1920 محدداً أبعاد الدولة سياسياً وجغرافياً، وتنازلها عن كل المناطق المسكونة بأغلبية غير تركية، رفعاً عن كاهلها مشاكل إمبراطورية كاملة، وقد توالت اعترافات الحلفاء بالحركة الكمالية، واعترفت فرنسا رسمياً بحكومة أنقرة، مما أنهى حالة الحرب بين الدولتين، وتجاوبت الدول الأوروبية كلها مع نظرية مصطفى كمال بشأن الإمبراطورية العثمانية، وحمدوا له نظرته المختلفة تماما عمن سبقوه في اعتبار مشاكل الإمبراطورية عبئاً ثقيلاً على كاهل الأتراك ينبغي عليهم أن يتخلصوا منه ليتفرغوا لحركتهم الوطنية القومية"[75]، والغريب أن لا تنصح الإمبراطوريات الغربية أنفسها بنفس النصيحة فتتخلص من الأعباء الإمبراطورية وتتفرغ لشئونها القومية (!)

وقد ظهر هذا الاتفاق بين توجهات الحلفاء وتوجهات أتاتورك أثناء حربه الاستقلالية حين "اتفق مع فرنسا فسحبت جيشها من كيليكيا، واتفق مع

الطليان فانسحبوا من الأناضول" فتفرغ لقمع الأكراد فضربهم وأخضعهم بعنف ثم ضرب الأرمن بقساوة وقاد ضدهم حرب إبادة وتهجير وقتل الألوف وهجر الباقين، والغرب الذي تاجر بدمائهم يقف متفرجاً، ولزم الإنجليز الحياد فيما هو يقود جيشه ويدخل إزمير ويحرقها وينكل بأهلها "وبعد أن أتم مصطفى كمال السيطرة على آسيا الصغرى، انتقل إلى اسطنبول وفيها جيش إنكليزي، لكن لم يطلق النار"[76]، ويتحدث الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى عن توقيع الفرنسيين اتفاقية أنقرة مع الكماليين في سنة 1921 وتركوا لهم بعدها كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة مما ساعد الأتراك على القتال ضد اليونانيين وأن هذه المعاهدة أكدت توجهات فرنسية سابقة لمساندة الحركة القومية التركية ضمن الصراع بين نفوذ الحلفاء في الأناضول وبموجب ذلك "أقرت فرنسا الميثاق الوطني وتخلت عن معاهدة سيفر وتفرغت بعد ذلك لمواجهة الحركة الوطنية السورية، كما جلا الإيطاليون عن المناطق التي كانوا قد احتلوها في جنوبي الأناضول وإن احتفظوا بجزر الدوديكانيز، وقد تخلوا هم الاخرون للوطنيين عن كميات من الأسلحة مما عزز مركزهم وجعلهم يقررون استكمال تحرير الأناضول وأراضي تركيا الأوروبية"[77].

وكما سبق ذكره لقد اتفقت توجهات الغرب مع توجهات الحكم الكمالي الذي منح الغربيين كثيراً مما طلبوه فلم يروا تضحية كبرى فيما طلبه لاسيما أنه ينطبق على ما كانوا قد خططوه لمستقبل المنطقة بعد الحرب إذ لم يكن احتلال الأناضول من ضمن أهدافهم بعد تقسيم الشرق العربي والقضاء على الخلافة العثمانية عملياً باحتلال معظم عمقها الجغرافي ولم يتبق سوى الإجهاز الرسمي عليها، وفي هذا يقول المؤرخ كواترت إن دفاع الأتراك عن موطنهم القومي دفع بريطانيا وفرنسا إلى العدول عن احتلال البلاد بعد أن شعروا بأن ذلك سيكلفهم غالياً، والحق أن القادة الأتراك آنذاك كانوا على استعداد للتفاوض مع الحلفاء حول قضايا معينة مثل (1) تسديد الديون التي تراكمت على الدولة العثمانية قبل الحرب، و (2) الممرات البحرية التي تصل البحر الأسود ببحر إيجه، و (3) التنازل عن سيادتهم على الأقطار العربية، وأخيراً تم الاتفاق بين القوى العظمى والقوميين الأتراك على الإقرار بزوال الإمبراطورية العثمانية الذي أصبح حقيقة واقعة"[78].

ويظل النقاش بعد ذلك على ما سمي شروط كيرزون الأربعة الخاصة باشتراط إلغاء الخلافة في مؤتمر لوزان سنة 1923 ومحاولة إثباتها مقابل نفيها مما لا طائل منه، لأن مصطفى كمال تشرب الأهداف الغربية وتبناها-كما فعل غيره من دعاة النهوض عن طريق استرضاء الغرب-ونفذها من تلقاء نفسه ولا حاجة لإثبات أنه تلقى أمراً بذلك في عرض مسرحي أو لم يتلق، فما هو مثبت أنه تبني وجهة نظر العدو وهذا أسوأ من تنفيذ أوامره بالإكراه، ومع ذلك لا يغيب عن ملاحظة المؤرخين الصلات الموضوعية التي ربطت بين الحكم الكمالي والغرب الأوروبي: ذلك أن النظام الدولي الجديد الذي أنشأته الدول الكبرى في منطقة الشرق العثماني بعد الحرب الكبرى قام على أساس إنهاء الدولة العثمانية وتقطيع أوصال البلاد العربية[79]، وقد تعاون الكماليون مع الغرب في النقطتين معاً بإلغاء الخلافة وبالتنازل عن الأملاك العربية للدولة العثمانية وهو أمر كان ذا أهمية قصوى للحلفاء المستعدين للانقضاض على أملاكها كي يرتبوا تقسيمها فيما بينهم بشكل قانوني يمنع التنازع فيما بينهم، ولهذا قال وزير الخارجية البريطاني اللورد كيرزون في برقية إلى اللورد اللنبي في مارس 1920 إن نظام الانتداب يقتضي أن تعترف الدولة التي كانت صاحبة السيادة على إقليم بتنازلها عنه [80]، فلم يكن من الغريب بعد ذلك أن تؤيد الدول الكبرى النظام الكمالي الجديد[81].

وهناك ما يشير إلى سعي مصطفى كمال المبكر، سواء لأسباب قومية أو غيرها، لإفشال محاولات رأب الصدع ورص الصفوف العثمانية، ومن ذلك قيامه بحض الأمير فيصل بن الحسين على عدم الإصغاء لعروض الصلح التي قدمها جمال باشا للعرب بعد إعلان ثورتهم، وقد وعد كمال فيصلاً بدعم المعارضة التركية ومهاجمة الجيش العثماني وحلفائه الألمان من الأراضي التي تسيطر عليها عندما يستقل العرب ويستقرون في عاصمتهم دمشق، وقد تحدث لورنس العرب عن ذلك بالتفصيل[82]، وغني عن التوضيح من هي الجهات المستفيدة من الغدر بالجيش العثماني في أثناء الحرب الكبرى ضد الحلفاء، وعن الجهود البريطانية يقول كواترت: " كانت جهود بريطانيا لطرد العثمانيين من مكة والمدينة وتدمير خط حديد الحجاز أثناء الحرب الأولى ترمي إلى تجريد السلطان من مكانته الدينية في أعين المسلمين، وهو الهدف الذي سعى

السلفيون لتحقيقه قبل أكثر من قرن"[83]، ولهذا لم يكن من الغريب تعاون كبار السلفيين كمحمد رشيد رضا ومحب الدين الخطيب مع الثورة العربية.

* الاستقلال السياسي لم يكن يعني استقلالاً حقيقياً عن الغرب بل ربما كان باب التبعية

مع سريان موجة الثورات التحررية من الاستعمار في العالم الثالث كان كثير من قادتها معجبين بالغرب إلى حد الانبهار والهوس، ولكنهم كانوا يطلبون الاستقلال السياسي مع التبعية الحضارية دون فك عرى الروابط السياسية التي ظنوا أنهم سيحققون بها المصالح الضيقة للأمم الصغيرة المكونة حديثاً على أنقاض الوحدة العثمانية السابقة، ولأن حجم الأمة يفرض عليها حجم طموحاتها ومدى إدراكها فإن طموحات الصِغار فرضت عليهم منطق الصَغار، فمن زعماء "التحرير" من قاتل المستعمر للحصول على الاستقلال السياسي ضمن التبعية الحضارية لنفس الدولة التي يقاتلها، ومنهم من استقوى بدول غربية أخرى تنافس الدولة المستعمرة لبلاده وراهن على هذا التنسيق ليحقق به شيئاً وليظل فيما بعد في ظله أو ليخيب أمله بعد اكتشافه أن الغربيين لا يختلفون عن بعضهم البعض، ومنهم من كان المستعمر يحركهم للقيام بثورات تستبق تحركات شعبية متوقعة بعدما وصل السيل الاستعماري إلى الزبى، أما من أصيب بجنون العظمة من الحكام فكان أقصى ما يرجوه هو دور الوكيل الإقليمي للدول الكبرى ليتباهى به على أقرانه الصغار، أما من تجاوز هذا الحد بعد زمن من التنسيق مع الكبار وأخذته العزة بالإثم من وجهة نظر المستعمرين فلم يكن له إلا المقصلة، ولكن في جميع الأحوال لم يتحقق التحرير الحقيقي من الروابط الاستعمارية نتيجة قلة إمكانات وقدرات دولة التجزئة المجهرية التي فقدت العمق الجغرافي والقدرات السكانية والموارد المادية الضخمة التي كان من الممكن أن يحركها حكم قوي للوصول إلى مكانة الدولة العظمى، والغريب أن زعماء التغريب لم يسعوا لتقليد الغرب في وحداته السياسية الكبرى العابرة للقوميات لاسيما الولايات المتحدة التي كانت محط الأنظار آنذاك.

ويندرج الحكم الكمالي ضمن الفئة التي قاتلت للحصول على الاستقلال

السياسي مع الهوس بالتبعية الحضارية التي تشترط نسيان كل الروابط والجذور الحضارية والمصالح الكبرى المتخطية للحدود التي رسمها الاستعمار، ومن ذلك أنه "كان يثمن إنكلترا ويحترمها، ولكنه كان يؤمن إيماناً راسخاً بمبدأ الاستقلالية والذي ربطه بمقولته الشهيرة: لكي تعيش في سلم وصداقة مع إنكلترا، فقد ترتب على تركيا أولاً أن تقاتل"[84]، ولعل هذه الفكرة تذكرنا بقتال قادة مثل الرئيس اللبناني السابق كميل شمعون ضد الاحتلال الفرنسي للبنان مع إعجابه الشديد بالثقافة الفرنسية وإيمانه بضرورة الاحتفاظ بعلاقات خاصة مع فرنسا بعد الاستقلال، وقد رأينا ما جرته هذه الأفكار على استقرار لبنان ومحيطها فيما بعد، ومن أقوال مصطفى كمال في شأن التبعية والاستسلام الحضاري بعد "الاستقلال": "إن هناك الآن طريقين علينا أن نتبعهما، فإما أن نقبل الهزيمة والفناء أو أن نقبل ذات المبادئ التي أوجدت الحضارة الغربية المعاصرة، وإذا كنا نرغب في البقاء، فإن علينا علمنة نظرتنا للدين والأخلاق والعلاقات الاجتماعية والقانون... إن هذا ممكن فقط بقبولنا بشكل علني وغير مشروط لذهنية وسلوك الحضارة التي نحن ملزمون بمحاكاتها"[85]، ويتضح من الفقرة أن صاحبها يعتقد أن عدم الاستسلام المطلق يعني الفناء الفوري، وهي قدرية سبق أن عرضتها حضارة الحرية الغربية على شعوب أخرى كسكان أمريكا الأصليين: الاستسلام للتحضر أو الفناء[86]، ولكن هذه الشعوب لم تجن البقاء المتوقع وذلك بسبب أنانية الغربيين الذين دفعوها إلى الفناء ولم يرغبوا في نشر التحضر بينها بالفعل سواء بعد مقاومتها أو استسلامها، وكان تصوره للتمدن متعلقاً" بالتصرفات، القيم الجديدة المأخوذة نماذجها عن تفكير الأوروبيين، التقويم الغربي، الحروف اللاتينية، الموديلات، الأزياء وأشكالها، القبعة الأوروبية"[87]، ولو رأينا حياته الشخصية بصفته حامل رسالة وفكرة لرأينا أنه "كان دمثاً وعاقلاً، إلا أنه كان رديء السمعة، سكيراً، مع حياة عائلية فظة، مولع بالمقامرة والنساء..وكان قاسياً متحجر القلب في التخلص من الذين خاصموه سياسياً وأيديولوجياً، وكانت لهم خطورتهم عليه وعلى حكمه، فنفى بعضهم، وشنق بعضهم الآخر..كانت له طاقة هائلة، واقتدارات ذاتية ثابتة"[88].

ولم يكن مصير المحاولة التركية بعد جهود جاهدة بذلها أتاتورك للحاق

بالغرب سوى البقاء ضمن البلدان النامية وعدم القدرة على الوصول إلى مصاف الدول الصناعية واستمرار الاعتماد على الأموال الخارجية لسد الاحتياجات المحلية[89]، وهي تبعية كان يتوقع منها حصول التابع على القوة وعدم التهديد من المصالح الدولية الكبرى ما أثبتت التبعية جدواها للدول الكبرى وهو ما سيواصل التابع السعي إليه[90]، ولكنها أنتجت ما رضي أن يمنحه الكبار فقط بما يتلاءم ومصالحهم[91] كما فعلوا مع من قبلنا والفرق أنهم احتاجوا بقاءنا في الوقت الذي أفنوا غيرنا، وإن ظن المستظلون بحماية الدول الكبرى المنتفعة بهم أنهم حصلوا على ما يبتغون[92]، أو تخيلوا ذلك لعدم وجود بديل أمامهم، أي أن مصطفى كمال قدم استعداداً كاملاً لخدمة الأهداف الغربية مع محاولة تقمص هذه الأهداف وتصويرها أهدافاً ذاتية وهذا لم يكن تصوراً حقيقياً لأنه بمجرد النظر نعرف أن الانضمام لحلف شمال الأطلسي مثلاً، وهو إجراء يصنف ضمن سياساته التي حكمت خلفاءه ضمن نظرته الخاصة للعلاقة بالآخرين[93] وهي العمل على "كسب القبول في الغرب"[94]، يلبي أهداف من بادر لتأسيسه وليس من كان على هامشه يقدم الخدمات العسكرية والاستراتيجية دون أن يكون حراً في الإفادة من التطوير الذي حصل عليه إلا بمقدار ما يقدم الخدمات لسادته (كوريا مثلاً حيث لا مصلحة وطنية لتركيا)[95] أو بمقدار فسحة الخلاف الموجودة بين السادة أنفسهم (الحرب الكبرى الثانية مثلاً)[96]، فأتاتورك مثلا وخلفاؤه اتبعوا قوله إنه بدلاً من ملاحقة أهداف مثالية لم ولن نقدر على تحقيقها لنتمسك بالعقل ونعرف حدودنا، ومن ذلك مثلاً قوله: " أليس من أجل الخلافة والإسلام ورجال الدين قاتل القرويون الأتراك، وماتوا طوال خمسة قرون؟ لقد آن الأوان أن تنظر تركيا إلى مصالحها، وتتجاهل الهنود، والعرب، وتنقذ نفسها من تزعم الدول الإسلامية"[97]، وقال أيضاً: " إن شعبنا قد ترك ملايين البشر في كل مكان ذهب إليه ليخدم فيه، هل تعرفون عدد أبناء الأناضول الذين ماتوا ودفنوا في صحراء اليمن؟ وكم من البشر ماتوا من أجل المحافظة على العراق وسوريا، ومن أجل السيطرة على مصر، ومن أجل الاستحواذ على إفريقيا، هل تعرفون هذا؟"[98].

وبالطبع فإن هذا ليس منطق الولايات المتحدة مع نفسها، فهي لا تريد

أن "تنقذ" نفسها من زعامة العالم الغربي، بل العالم كله، ولا تعد الزعامة مصيبة أصلاً يجب التخلص منها، لأن هذا منطق الصغير العاجز وهي ليست كذلك، ولا تتساءل عن جدوى موت أبنائها في أطراف العالم البعيدة مثل أوروبا وفيتنام وكوريا وأفغانستان والعراق وعشرات الدول التي تدخلت فيها أكثر من 130 تدخلاً عسكرياً قبل احتلال العراق[99]، ومازالت تتغنى بتدخلها في تلال المكسيك وشواطئ طرابلس الغرب في القرن التاسع عشر، ولا تصف أي هدف مهما بعد بكونه مستحيلاً بل تستمر في السعي كي لا يكون كبيراً في العالم غيرها، وهذا هو الفرق بين منطق الكبار المتبوعين ومنطق الصغار التابعين، وبين مصالح الكبار المستقلة ومصالح الصغار التابعة، وبنفس المنطق الصغير يرفض الكماليون زعامة المسلمين والموت لأجل القضية الإسلامية وينسى أتاتورك أو يتناسى ما ذكره بنفسه من استشهاد غير الأتراك كآلاف المصريين والسوريين والعراقيين دفاعاً عن عاصمة الخلافة في الحرب الكبرى الأولى[100] في دولة كان جميع من فيها يعمل ويقدم لأجل بنيانها الإسلامي الجامع دون حسابات وفواتير الانقسامات الإقليمية، ولكن الكماليين في الوقت الذي يضنون فيه بدمائهم الغالية على قضايا "مثالية" لا يرفضون أن يموتوا هم لأجل الولايات المتحدة في حرب كوريا مثلاً وينتشون بكلمات الإعجاب الغربي الفارغ بشجاعتهم[101]، دون أن يشركهم الغربيون إشراكاً فعلياً في مغانمهم بقبول تركيا مثلاً في مجتمع الاتحاد الأوروبي الذي لم يترك متسولاً أوروبياً دون ضمه مع الضن على تركيا بهذا المقام.

❖ هل كانت بلادنا ضعيفة في ظل الدولة العثمانية وهل أدى زوالها إلى قوتنا

نشأت الدولة العثمانية في نهاية القرن الثالث عشر (1299) وظلت مندفعة حتى هزيمتها الثانية على أسوار فيينا (1683)وشملت بلاداً لم تصلها الدول الإسلامية الكبرى قبلها، وقد قوّمها كثير من المؤرخين بكونها "من أعظم الإمبراطوريات في التاريخ وأكبرها وأطولها عمراً"[102] كما يقول دونالد كواترت، وبكونها "أعظم امبراطورية إسلامية وأقواها"[103] كما يقول زين زين، كما قال زاكري كارابل بأن انتصارات العثمانيين "لا يضارعها إلا

انتصارات الخلفاء في القرنين السابع والثامن الميلاديين"[104]، ورغم عدم شمول السيادة العثمانية جميع العالم الإسلامي أصبح الخلفاء العثمانيون يتولون "المسئولية العليا للسلطة الزمنية على المسلمين إلى حدود بعيدة كالسنغال وسومطرة"كما يقول المؤرخ نيكولاس دومانيس[105]، ولكن المعضلة التي وجد العثمانيون أنفسهم فيها هي معاصرتهم صعود القوة الأوروبية في نفس الوقت الذي كان منحنى قوتهم يتجه للهبوط، وبدأ تراجع الدولة العثمانية بعد هزيمة فيينا كما تجسد في معاهدة كارلوفتج (1699) ومعاهدة بساروفتش (1718) اللتين خسرت بموجبهما مناطق في أوروبا وليست في صلب العالم الإسلامي، أول خسارة إسلامية ملحوظة هي الاحتلال الروسي للقرم في معاهدة كوجك قينارجة (1774) التي تبعتها الحملة الفرنسية على مصر (1798)، "لكن تقهقر الدولة العثمانية في الحقبة التي نتحدث عنها (1683-1798) لم يكن أمراً واضحاً لأولئك الذين عاصروا تلك الأحداث وذلك لأن العثمانيين حققوا أيضاً عدداً من الانتصارات الهامة وخاصة في النصف الأول من القرن الثامن عشر" كما يقول المؤرخ دونالد كواترت[106]، أي أن فترة الضعف الملحوظ بدأت بخسارة مصر في نهاية القرن الثامن عشر، ولهذا يؤكد المؤرخ زين نور الدين زين أنه "ليصح القول بأن الحكم العثماني حمى الأقطار العربية والإسلام من التعدي الخارجي قرابة أربع مئة سنة"[107]، مما يؤكد أن حالة التراجع كانت طارئة في عمر الخلافة العثمانية ولم تشمل سوى قرنها الأخير بحكم سنة الحياة والموت التي تسري على البشر والدول، وحتى في زمن ضعفها كانت صامدة صموداً تحسد عليه كما يؤكد ذلك المؤرخ الشهير إريك هوبزباوم بكلام كثير عن هذا الصمود العثماني في القرن التاسع عشر وذلك في ثلاثيته المعروفة (عصر الثورة وعصر رأس المال وعصر الإمبراطورية) كما سبق ذكره، وليس من الإنصاف مطالبة الدولة العثمانية بالخروج على سنة الحياة والبقاء قوية أبد الدهر، أي عكس ما يسري على الجميع، فقد أدت ما عليها بكفاءة والعيب فينا إذ لم نستطع القيام بمسئوليتنا بعدها وتلقفتنا دولة الاستقلال الوهمي والتجزئة المجهرية التي انبطحت لمنشئيها المستعمرين، فماذا أنجزنا نحن بها بعد قرن من رحيل العثمانيين وهي فترة شهدت صعود السوفييت من مستوى روسيا القيصرية الذي

كان يوازي المستوى الذي تركتنا الدولة العثمانية فيه في نفس الزمن (1917) وساد الروس نصف العالم بعد مدة قصيرة ثم انهار الاتحاد السوفييتي ونحن ما نزال نلوم حظنا العثماني على تراجعنا المستمر.

المهم أنه بعد زوال الدولة العثمانية لاحظ كثير من المؤرخين تدهور المكانة السياسية للشرق الذي كان عثمانياً، ذلك أن "نظام الشرق الأوسط كان كسيحاً منذ ولادته من خلال الانقسامات التي حلت به وتبعيته لدول أعظم من نظام سائد، وطبقاً لذلك، قد يبدو الشرق الأوسط برمته، فعلياً، وتركيا الاستثناء الرئيسي، أنه انتقل من تعددية المسألة الشرقية إلى ثنائية المستعمِر/ المستعمَر"[108]، و" مع تقهقر وتجزئة الإمبراطورية العثمانية عام 1918، والتي كانت القوة الإسلامية العظمى الأخيرة في العالم، فقد انتقل العالم الإسلامي ليصبح في مواقع دفاع هشة للغاية"[109].

❖ زوال الخلافة لم يأت بالديمقراطية

أذاع الغربيون، لاسيما الأمريكيون ورئيسهم ويلسون، في الحرب الكبرى الأولى (1914-1918) أنهم يقاتلون لأجل عالم ديمقراطي وليس للحصول على مكاسب مادية[110]، وتمسك الضحايا العرب بهذه الشعارات والمثاليات لتحقيق أهدافهم، ولم يكن عندهم من القوة ما يفرضون بها سياستهم على الواقع الأوروبي الذي ساوم أعضاؤه بعضهم بعضاً حتى كان كل ما تمكن منه ويلسن في صراعه مع أوروبا هو القيام بتغييرات شكلية لا قيمة لها بأن حولت "مثاليته" الهيمنة على البلاد الأخرى من اسم الاستعمار إلى اسم الانتداب دون تغيير في الجوهر الحقيقي للعملية بعد رفض الأوروبيين تطبيق نقاطه الأربعة عشر إلا فيما يتفق مع أطماعهم.

وعندما زالت الخلافة الإسلامية من الشرق العثماني لم يكن البديل أنظمة ديمقراطية على الطراز الغربي الداخلي، ففي تركيا الجمهورية "اعتبر الحكام الجدد لتركيا الشعب التركي قاصراً عن ممارسة الحكم والحقوق السياسية، وزعم مصطفى كمال أن هذا الشعب لا يعرف كيف يقرر مصيره، فراح يقول: إن نظام الحزب الواحد يعد أنسب التنظيمات

السياسية....واستمرت أعمال القمع في البلاد، بينما كان النائب بالمجلس الكبير إذا لم يلتزم بطاعة الغازي، عند التصويت على مشروعات القوانين، أو جرؤ عضو الحزب الجمهوري على مخالفة النظام الحاكم، سرعان ما يُفصل من الحزب المهيمن، ويفقد تبعاً لذلك عمله، ويتعذر عليه إيجاد البديل ولو مات جوعاً، وتزايدت سطوة الحزب بعد هدم الكيان السياسي للدولة وتم فصل الدين عن الحكم... ورفعت الثورة الكمالية شعار: (إن الثورات يجب أن تبنى على الدم وإلا انهارت ولا تدوم)، ورغم ذلك لم يخل الحال..من قيام معارضة عنيفة ضد النظام..وقُدم الجميع لمحاكم الاستقلال..وتتابع صدور أحكام الإعدام" كما تقول الدكتورة تهاني عبد الرحمن[111]، وظل مصطفى كمال إلى آخر حياته يعتقد أن الشعب التركي "لم ينضج بعد ليستحق نظاماً تسوده حرية التعبير" كما يقول الكاتب الفرنسي بنوا ميشان[112]، وقد كان الغرب يرفض هذه الحجة من أمثال السلطان عبد الحميد رغم التطورات التحديثية الضخمة التي قام بها، ويقبل الغرب في نفس الوقت هذه الحجة من أنظمة أكثر استبداداً ودموية لكونها أقل حجماً وأكثر تعاطفاً مع الأهداف والمصالح الغربية لا يألوا الغربيون جهداً في دعمها وإسنادها وما زال التنظير الغربي يرجو لنا مثل أتاتورك حتى اليوم[113]، ويمتدحه بالبطولة والعبقرية السياسية والعسكرية رغم شح الإنجازات لكونه حافظ على استقلال تركيا، وهو هدف تناغم مع أهداف الحلفاء كما رأينا، ولكونه "حوّل تركيا من دولة إسلامية إلى دولة قومية علمانية"[114]، وهذا هو المهم عند الغرب، أما كونه "سحق حركة الاستقلال الأرمنية (التي دعمها الغرب) وأخمد الأكراد الانفصاليين، وفي منطقة سميرنا (أزمير) قتل عشرات الآلاف من الأرمن واليونانيين، وتم تشريد 250 ألف شخص عندما هاجمت القوات التركية المدينة وأحرقتها"[115]، فأمر لا يهم عملية التقويم الغربية، ولكنه يهمها جداً عندما تدافع سلطة إسلامية عن شعبها ضد التدخلات والمؤامرات الغربية التي أذكت نار الكراهية ضد الحكم العثماني ثم اتخذت من هذه الكراهية التي اختلقتها ذريعة أخلاقية لتفكيك الدولة العثمانية[116]، والخلاصة أنه لا الحرية ولا الديمقراطية ولا التقدم ولا الإنسانية هي المهمة، ولكن لو جاء متغرب شبيه بأتاتورك وحاول لأي سبب الخروج من الطوق الغربي سرعان ما يجري

تحجيمه ثانية بالاستعانة بقذف كل تهم الاستبداد والدموية والديكتاتورية في وجهه مع أن نفس هذه التهم لم توجه لأول من علّمها لجميع حكام التجزئة وهو أتاتورك نفسه بسبب تناغمه مع الغرب.

❖ تبعات إلغاء الخلافة على بلادنا

ينقل المؤرخ زين نور الدين زين عن مجموعة من الساسة الأوروبيين في القرن التاسع عشر أقوالهم بضرورة الحفاظ على بقاء الدولة العثمانية صوناً للسلام، فقد كان الإيرل بيكونسفيلد يرى أن المحافظة على استقلال الدولة العثمانية وسلامة أراضيها أحسن ضمان للسلام في أوروبا، وفي بيان للورد ألنبورو قال "إن الامبراطورية العثمانية قائمة ليس لصالح الأتراك أنفسهم وحسب، بل لصالح أوروبا المسيحية، وليس بغية المحافظة على بقاء المسلمين في الحكم بقدر ما هو لإنقاذ المسيحيين من حرب لا يمكن تحديد الغاية من شنها ولا معرفة الزمن الذي تستغرقه هذه الحرب"، ويعلق زين على ذلك بالقول إن تقسيم الدولة العثمانية كان العامل الرئيس في نشوب الحرب الكبرى الأولى، وإنه بعد انتهاء الحرب الكبرى الثانية انسحبت الدول التي تنافست في السابق في المسألة الشرقية من حلبة السباق ونالت دول الشرق العربي الإسلامي استقلالها، ولكن هذا الجزء من العالم وجد نفسه متورطاً في مشكلات معقدة جداً بسبب قيام الكيان الصهيوني والصراع بين العملاقين السوفييتي والأمريكي، وتتابعت الانتفاضات ومحاولات حل المشكلات القديمة المتجددة بالمساعدات أحياناً وبالقوة أحياناً أخرى، ونشأت حالة من اليأس والقنوط، فمنذ "سقوط الامبراطورية العثمانية، لم تحسم قط، في هذه البقعة من الدنيا، قضية واحدة حسماً نهائياً، ولا يزال الشرق الأدنى منطقة يكتنفها الإبهام، كما أن شئونه ومشكلاته لا تزال تنتظر حلاً"[117].

❖ النهاية: الغرب يواصل عرقلة النهوض والوحدة في سبيل الحفاظ على مصالحه

استمرت جهود الغرب في عرقلة نهوض بلادنا واتحادها، وليس هنا مجال تفصيل ما حدث بعد الحقبة العثمانية، ولكن الجهود المستمرة متصلة

منذ ما قام الغربيون به لإلغاء الخلافة، وفي ذلك يلاحظ الدكتور ناظم الجاسور أن الوطن العربي شهد منذ بروز شخصيته الدولية العديد من مشاريع التقسيم والتفتيت وطمس الهوية واللغة والانتماء، وكان لكل طرف دولي أدواته الخاصة "إلا أنها تجتمع على هدف واحد أصبح جزءاً من التراث الفكري والسياسي والأمني والثقافي والعسكري للقوى الغربية، التي تعد أي تلاق أو اندماج، وإن كان على الورق، بين هذه الدولة العربية وتلك، يعني تهديداً لمصالحها، ولا بد من تقويضه وتحطيم أي أسس يمكن أن تبرز في المستقبل من شأنها تهديد المصالح الغربية ووجود إسرائيل"[118].

وأصبح مجرد وجود الصهاينة في بلادنا عاملاً في تفتتها "فثمة أمر ليس بوسع إسرائيل أن تطيقه، وهو وحدة الدول العربية المجاورة لحدودها، لأنها تدرك أن بقاءها مرهون بتشرذم هذه الدول"، وفقاً لاستنتاج الكاتب الفرنسي المعروف بنوا ميشان[119]، وقد قام الأستاذ الدكتور أحمد سعيد نوفل بتوثيق "دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي" في كتاب شامل خاص جال في مخططات التفتيت الصهيونية في العالم العربي من مشرقه إلى مغربه ومن شماله إلى جنوبه[120].

ويؤكد الدور الغربي في عملية تحطيم الوحدة والنهوض في بلادنا عميد السياسة الخارجية الأمريكية المعاصرة هنري كيسنجر في أحد مقالاته: "لمدة أكثر من نصف قرن، وجهت عدة أهداف أمنية السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: منع أية قوة في المنطقة من الظهور والهيمنة، ضمان تدفق موارد الطاقة التي مازالت ضرورية لتشغيل الاقتصاد العالمي، ومحاولة القيام بدور الوسيط بين إسرائيل وجيرانها من أجل قيام سلام دائم" وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر في مقال بعنوان: "توجه جديد للتدخل" (صحيفة الواشنطن بوست 31/ 3/ 2012).

ومما يؤكد تواصل هذه الجهود استخدام ساسة الغرب حديثاً بعبع الخلافة في دعايتهم ضد العالم الإسلامي أثناء الحملة ضده لاحتلال أفغانستان والعراق "إذ مضى كل من الرئيس بوش (الإبن) ووزير دفاعه رامسفيلد إلى مستشاره للشئون الأمنية ستيفن هاولي، وكذلك الجنرال جون

أبي زيد، ونائب الرئيس تشيني وإريك إيدلمان ووكيل وزير الدفاع للسياسات وغيرهم إلى التحذير جميعاً من خطر قيام إمبراطورية إسلامية شمولية على امتداد الشرق الأوسط كله"[121] ولا يهمنا مدى مصداقية هذه الدعاية وهل هناك مبرر فعلي آنذاك لاستخدام هذا البعبع أم لا، أو مدى انطباق دعوات التنظيمات التي ترعب الغرب على فكرة الخلافة الجامعة كما تمثلت في تاريخ الإسلام، وهو ما لا دليل عليه حتى الآن، ما يهم هو مدى تجذر فكرة معاداة وحدة المسلمين في هواجس الغربيين إلى درجة جعلت الساسة الغربيين يستدعونها لدعم مشاريع احتلال ضخمة كتلك، فمجرد استخدام هذه المادة في الدعاية يدل على إدراك الساسة أنها محرك مقنع لجماهيرهم التي ترعبها وحدة المسلمين تحت راية واحدة وإلا فإنها لن تلتفت إلى هذه الأحاديث وسيكون ذكر الساسة لها مجرد لغو لن يقدم عليه سياسي يحرص على شعبيته.

ومما يؤكد معارضة الرأي العام الغربي لأية وحدة في بلادنا ما يقصه الأستاذ احمد الشقيري أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية من ذكرياته أيام الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق (1963) بعد فشل الوحدة الثنائية بين مصر وسوريا (1958-1961)، إذ يقول في كتابه حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء: "في تلك الفترة امتلأت ملفاتي بقصاصات من الصحافة الغربية، وكلها تصب جام غضبها على الجمهورية العربية المتحدة الجديدة التي تضم أقوى أقطار العرب الثلاثة، مصر وسوريا والعراق... وكلها تدعو إلى حماية إسرائيل من الخطر الذي يحدق بها... وكلها تدعو إلى المحافظة على مصالح الدول الغربية من هذا العملاق العربي الذي يوشك أن يهوي على المصالح الغربية، ويشعلها ناراً ودماراً... أما إسرائيل، فقد تهيبت المصير قبل أن يحل المصير، فاستنفرت الرأي العام الدولي، ونشط سفراؤها في كل أنحاء العالم، وتحركت القوى الصهيونية في واشنطن ولندن، واقتحمت البيت الأبيض وقصر باكنغهام، فاستجاب لها أعضاء الكونغرس الأمريكي، ونواب مجلس العموم البريطاني، وجميعهم يطلب حماية إسرائيل، فإن العرب، الهمج، الوحوش، يوشكون أن ينشبوا مخالبهم، في إسرائيل، ويلقوها في أعماق البحر!! ولقد كانت هذه المخاوف في محلها، سواء على المصالح الغربية أو على إسرائيل نفسها، وإسرائيل هي في رأس هذه المصالح الغربية...

فإن الجمهورية العربية الجديدة تملك إمكانات ومقدرات ضخمة، بشرية مادية وروحية، فضلاً عن أن هذه الدولة التي تقوم من النيل إلى الفرات ستتبعها خطوات وحدوية أخرى، ستفضي في النهاية إلى قيام دولة الوحدة الكبرى من المحيط إلى الخليج، ولكن الاستعمار، ومعه إسرائيل، لم يكن جاهلاً بالأمور التي تجري في الغرف العربية المقفلة... لقد كان يعرف دخائل النفوس... دون أن تخدعه العناوين الحمراء في صحافتنا، والأصوات الساخنة في إذاعتنا... ودون أن يرتجف أمام الحماسة المتصاعدة في الآفاق، المتبخرة في الهواء!!»[122].

ورغم فشل مشروع الوحدة الثلاثية فقد ظل شبحها مهيمناً على المشاعر الغربية المتحفزة ضد أية عملية نهوض من كبوتنا الطويلة، فقد طرح ممثل الولايات المتحدة في اجتماع مجلس حلف شمال الأطلسي الذي عقد في الربع الأول من سنة 1965 أهمية «الشرق الأوسط» بصفته جناح أوروبا الأيمن عسكرياً ومخزن ثلثي احتياطي النفط العالمي، وأشار إلى أهم الأخطار التي هددت المصالح الغربية في ذلك الزمن ومنها مشروع الوحدة العربية المدعومة بأموال الكويت (إذ طرح العراق اقتراح انضمام الكويت لمشروع تلك الوحدة المجهضة بين مصر وسوريا والعراق)، وزيادة مبيعات الأسلحة المتقدمة لدول المنطقة، والاشتراكية العربية التي اقترح محاولة استيعابها وعدم مواجهتها عسكرياً لما في ذلك من مجازفة لا حدود لها[123]، فإذا كانت الولايات المتحدة ترفض وضع ثروة الكويت وحدها في خدمة مشروع وحدوي بين ثلاث دول أو أربع فقط، وظلت كوابيس هذا المشروع تلازمها حتى بعد فشله، فإنها ستخوض حرب حياة أو موت لإجهاض وحدة الأمة كلها بما تحويه من ثرواتها الضخمة.

ويعلق المؤرخ مانسفيلد بعد سرده حوادث اهتمام الغرب بموقع المشرق العربي الإسلامي منذ قرنين بالقول إن أهمية هذا الموقع ستستمر لأن هذه المنطقة ستظل مصدر الطاقة الوحيد الأكثر أهمية لكل العالم أثناء القرن الحادي والعشرين وستظل أحد أهم المراكز العصبية في العالم، وفي أثناء نهاية القرن العشرين حصلت الولايات المتحدة وأوروبا واليابان على أكثر بكثير من نصف احتياجاتها النفطية من حقول النفط في هذه المنطقة، وكانت

النسبة في ارتفاع متزايد، وهو ما سيجعل منتجي النفط وأصحاب الاحتياطيات الأضخم هم أصحاب التأثير الأقوى على الأحداث في المدى البعيد ويستطيعون إدارة التحكم في إنتاج وتصدير نفطهم من مخزون الاحتياط الهائل ولمدة ستدوم لأكثر من قرن[124]، ولهذا حرصت الولايات المتحدة على السيطرة على هذه المنابع ليس بسبب حاجتها الذاتية إلى النفط فيها بل بسبب رغبتها في السيطرة على الحاجات النفطية العالمية لاسيما في أوروبا واليابان[125]، كما حرصت على تدمير أية قوة تحاول الهيمنة عليها[126] حتى لو كانت قوة لا تمنع انسياب النفط بل يلوح شبح سيطرتها فقط فوق آباره، وفي هذا الإطار رأت الولايات المتحدة القوة العراقية التي هددت التوازن في المنطقة[127] وبامتلاك احتياطي ضخم يصل إلى خمس الاحتياطي العالمي لو سيطر العراق على الكويت، مما سيضع الشرق العربي في موضع قوة مساومة[128] ولو كانت غير مكافئة، ولكنها بالتأكيد ليست مجرد طرف تابع وخاضع، وأصبح الاحتياطي العراقي وحده فيما بعد مغرياً اللصوص بالاحتلال[129]، وأصبحنا في غنى عن القول فضلاً عن التأكيد على أن استقلال الكويت أو سيادتها أو شعبها أو نظام حكمها لم تكن على جدول الأولويات الأمريكية وهو ما صرح به الرئيس الأسبق رتشارد نيكسون بوضوح أثناء الأزمة بتأكيده على العامل النفطي والاقتصادي الذي يجب ألا يخجل الأمريكيين[130]، ومادام هذا العامل قائماً ستظل محاولات الهيمنة جارية، والهدف النهائي لها هو ضمان بقاء أمريكا قوة عظمى وحيدة في العالم والتصدي لأية محاولة لظهور قوى أخرى وإجهاضها، أينما كانت في العالم[131].

❖ تذييل: هل شعارات الخلافة المرفوعة اليوم تؤذن باستعادة أي مجد بأموال النفط؟ وهل عادت الخلافة بالفعل؟

تشير كثير من الدلائل إلى أن رفع شعارات الخلافة اليوم ليس جدياً لارتباط أصحابه في بعض المواقع بدول طالما تآمرت مع بريطانيا ضد الخلافة الإسلامية الجامعة لشتات أمتنا، وما زالت نفس هذه الأنظمة التي بنت شرعية وجودها على الانفصال السياسي عن الخلافة بدعم بريطاني هي الحاكمة إلى

اليوم، ولو كانت صادقة في أي دعم لمشروع الخلافة لأعلنتها في إحدى عواصمها الثرية، ولكن أنّى ذلك وهي أنظمة مرتبطة حتى النخاع بالغرب وتابعة له في كل شاردة وواردة، وكيف لها أن تقيم خلافة شرطها الرئيس هو الاستناد إلى سلطان الأمة وحدها وليس إلى دعم أمريكي أو بريطاني أو فرنسي، كما أن مصدر الشرعية للخلافة هو العمل للقضاء على التجزئة التي تستند إليها شرعية هذه العروش التي أرهقت الأمة، وكل ذلك مما يجعل هذا المشروع برمته متناقضاً مع أسس هذه الأنظمة وفوق طاقة العملاء والتابعين الذين يقوم مشروعهم على تبديد الثروات والتبعية الاقتصادية خلافاً حتى لأسوأ حالات الخلافة الإسلامية عندما كانت مكتفية ذاتياً، كما يقوم مشروع هذه الأنظمة وحتى مشروع الخلافة الأخير، الذي خرج من عباءتها وربما يكون الآن متمرداً عليها، على تبني فكرة التفتيت الاجتماعي الغربية التي تريد ضرب مكونات أمتنا القومية والوطنية والطائفية والدينية بعضها ببعض في تناقض صارخ مع ميراث الخلافة الإسلامية التي كانت تبهر الآخرين بدرجة تسامحها وخليط تعايشها وانسجامه الداخلي، ولو أن الخلافة الإسلامية تبنت المشاريع الإبادية السائدة في يومنا هذا لما بقيت على قيد الحياة الطوائف الصغيرة التي يعد أفراد بعضها بآلاف معدودة في بلادنا، ولانقرضت منذ زمن بعيد لو كانت المجازر التي تمت في الغرب ضد الأقليات ومجاميع السكان الأصليين وصنعت الوحدة الاجتماعية هناك قد جرت على أرضنا أيضاً، لقد تمت مشاريع الإبادة هناك في الغرب حيث السكان الأصليون في أمريكا وأستراليا وحيث ذبحت الثورة الفرنسية أقلياتها، ولكننا نحاول اليوم السير على نفس الخطى الغربية بشعار يزيف الخلافة الإسلامية ويشوهها، إن مشروع الخلافة هو مشروع الوحدة السياسية والتعايش الاجتماعي والتكامل الاقتصادي والنهضة والاكتفاء الذاتي والمشاريع التنموية الوحدوية الكبرى التي لم تتوقف حتى آخر أيام الخلافة كسكة الحجاز وسكة بغداد والعمران الذي لم يتوقف رغم الفاقة وضيق ذات اليد، بالإضافة إلى الاستقلال الحقيقي ورفض أي نوع من الهيمنة على المسلمين ومواطنيهم ومواردهم كما يذكر التاريخ، وكل ذلك مما عجزت عنه دولة الاستقلال الوهمي والتجزئة المجهرية، وما أبعد كل تلك الإنجازات عما يجري اليوم في بلادنا.

❖ الخلاصة

1 - كان الغرب منذ ظهور نهاية حروب الفرنجة وسقوط عكا وظهور الدولة العثمانية يتطلع لشن الحروب الصليبية على الأراضي المقدسة.

2 - تطلع الغرب للهيمنة على منطقة الشرق العثماني منذ ظهور بوادر الضعف على الدولة العثمانية، واستمرت المصالح الغربية منذ قرنين حاضرة في هذه المنطقة رغم التغيرات التي طرأت على مضمونها: فمن حماية طريق الهند والشرق الأقصى، وأموال الدائنين، والامتيازات الأجنبية، والمصالح الثقافية كالإرساليات التبشيرية والمدارس الأجنبية، والمؤسسات الصحية، وحماية الأقليات الدينية والقومية، مروراً بالهيمنة على قناة السويس بصفتها معبراً عالمياً، وصد الخطر الشيوعي، والهيمنة على النفط وعوائده والاستثمارات والتجارة في منطقة استهلاكية واسعة، بالإضافة إلى كونها قريبة من أوروبا وضرورية للخطط الغربية العسكرية وصولاً إلى وجود أكثر من كيان استيطاني غربي فيها يحمي مصالح الغرب ويحميه الغربيون بدورهم، في الجزائر أولاً ثم في فلسطين ثانياً.

3 - كان الغربيون يفضلون بقاء الدولة العثمانية ضعيفة لتكون حاجزاً في وجه المطامع الروسية، ولم يكن الحفاظ عليها يعني عدم إثارة المشاكل الداخلية التي استنزفتها مثل اليونان وصربيا، أو عدم قضم ما يحلو لدول أوروبا من أراضيها كعدن والجزائر.

4 - ولأجل بقاء المنطقة ضعيفة تصدوا جميعاً لنهضة محمد علي باشا بعد تشجيعه على الثورة على العثمانيين ضمن مخطط الاستنزاف.

5 - غيرت بريطانيا سياسة المحافظة على الدولة العثمانية لتتبنى تقسيمها التدريجي بعد الحرب الروسية ومؤتمر برلين، فتم احتلال البوسنة والهرسك وقبرص وتونس ومصر وليبيا وفصل دول البلقان بتآمر غربي روسي واضح.

6 - كانت الدلائل تتجمع على كون الدولة العثمانية ليست ذلك الكيان العاجز الذي لا حول له ولا قوة، وتأكد ذلك بدخولها الحرب الكبرى الأولى

(1914-1918) وتحقيقها انتصارات ملحوظة في معاركها، مما أدى إلى تغير السياسة الغربية تجاهها.

7 - تطورت السياسة نحو العمل على إنهاء الدولة العثمانية بعد قيام الحرب الكبرى فأثار الغرب بعض العرب ضدها وقام بتقسيم أراضيها في السر في اتفاقية سايكس بيكو وغيرها ومنحت فلسطين لإقامة مخفر صهيوني يحرس التجزئة والمصالح الغربية وهو ما لم يعامل الحلفاء به ألمانيا نفسها زعيمة الحلف المعادي لهم.

8 - التقت مصالح الغربيين مع "أعدائهم" الكماليين على تفكيك الدولة العثمانية بعدما تنكروا لأصدقائهم العرب الذين أعلنوا الخلافة العربية ولم يعترف الحلفاء بها وهم الذين طالما رعوا قضيتها مما أكد رفضهم منصب الخلافة حتى لو كان ألعوبة في أيديهم.

9 - كان انتصار الكماليين القومي منسجماً مع مصالح الغرب خلافاً لانتصارات العثمانيين قبلهم والتي كانت على حساب الغرب، وهذه الحقيقة طبعت جميع "انتصارات"التجزئة فيما بعد، ولم يؤد زوال الخلافة إلا إلى تدهور مكانة الشرق العربي الإسلامي في الموازين الدولية، وقد أسبغ الغرب ثناءه على من قام "بالإنجاز" الذي أدى إلى ذلك.

10 - أدى سقوط الخلافة إلى دخول بلادنا في دوامة من المشكلات والصراعات التي لم تحسم إلى اليوم، ولعل أبرزها نشوء الكيان الصهيوني وما تطلبه من تبعات لبقائه وازدهاره.

11 - تواصلت جهود الغرب لعرقلة نهوض بلادنا ووحدتها إلى هذا اليوم في سبيل الحفاظ على المصالح الغربية وذلك باعتراف كبار ساسته ومنهم من يتخذ من بعبع الخلافة حتى لو كان احتمالاً بعيداً وسيلة لبث الرعب العام في الغرب، وهو ما يؤكد كون هذا الهدف، أي التجزئة وعرقلة النهوض والقضاء على الوحدة التي تمثلت في الخلافة، هدفاً استراتيجياً للدول الكبرى تحقق بمخطط مستمر عبرت عنه سياسات علنية متواصلة لمدة طويلة كشفت عن المصالح العليا التي يلتزم الساسة المتعاقبون بحمايتها

وليست مجرد مؤامرة سرية لا نملك وثائق تؤكدها.

12 - العمل المجدي لاستعادة وحدة أمتنا التي تحققت في ظل الخلافة الإسلامية لمدة قرون طويلة يقتضي استيعاب هذا التراث جيداً لاستئناف إنجازاته الكبرى وإلا فإن الأمر سيكون مجرد فصل جديد من فصول الهيمنة الغربية يستخدم شعار الخلافة للوصول إلى كيان جديد من كيانات العمالة والاستبداد والتجزئة التي لم تنجز في السابق سوى تشويه شعارات الوحدة والنضال والتحرير والاستقلال ومحاربة الاستعمار وكل أماني الأمة، بممارستها التي عاكست شعاراتها التي اجتمع الناس عليها، ليأتي الدور الآن على شعار الخلافة لينال حظه من التشويه والتنفير.

❖ الاستنتاج

توجه الغرب لإضعاف بلادنا والهيمنة على منطقتنا فرض عليه معاداة استعادتها عافيتها بعد تراجعها فعمل وفق مخطط مستمر تضمّن مؤامرات سرية أحياناً أفضت عملياً إلى القضاء على الخلافة الإسلامية بصفتها موحدة لبلادنا ثم رمزاً لوحدتها وقد صرحت مجموعة من وثائق ساسة الغرب المميزين بهذا الهدف، وتصدى الغرب بعد ذلك لجميع محاولات الإحياء والنهضة بما فيها مشروع الخلافة العربية الذي اختلقه الغربيون ورعوه بأنفسهم ولهذا فإن أدلة التآمر الغربي على وحدة بلادنا تحت راية الخلافة لا تنحصر في شروط كيرزون الأربعة في مؤتمر لوزان بعدما كان مخطط الغرب قد طبق عملياً منذ احتلال الجزائر وعدن والبوسنة وقبرص وتونس ومصر والسودان والخليج بالإضافة إلى استقلال دول البلقان نتيجة التآمر الغربي والروسي ثم وقعت اتفاقية سايكس-بيكو لتقسيم البقية في شرق المتوسط ثم صدر وعد بلفور ليغرز الخنجر ويبقي على جرح التقسيم نازفاً ولم يتبق بعد سلب كل أراضي الخلافة غير إعلان وفاتها رسمياً وهو ما قام به مصطفى كمال عندما أطلق بالاتفاق مع أوروبا رصاصة غربية على رأس فقد كل أعضائه.

❖ الهوامش

(1) زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار للنشر، بيروت، 1977، ص181.

(2) الدكتور محمد عمارة، الإسلام والعروبة والعلمانية، دار الوحدة، بيروت، 1981، ص55 والغلاف الخلفي.

(3) أ. د. محمد عيسى صالحية، مدينة القدس: السكان والأرض (العرب واليهود) 1275-1368/ 1858-1948، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009، ص63 (نسخة من الإنترنت).
- سحر الهنيدي، التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي: فترة هربرت صاموئيل 1920-1925، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003، ترجمة: عبد الفتاح الصبحي، ص331.
- دكتور حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، دار المعارف بمصر، 1973، ج 1 ص209-210.

(4) الدكتور علي محافظة، بريطانيا والوحدة العربية 1945-2005، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص31-32.

(5) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت، 1990، المجلد السادس، دراسة الدكتور عبد الوهاب المسيري: الصهيونية، ص334.

(6) الدكتور علي محافظة، ص45.

(7) نفس المرجع، ص195.

(8) دوجلاس ليتل، الاستشراق الأمريكي: الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ 1945، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009، ترجمة: طلعت الشايب، ص234.

(9) الدكتور جوزف حجار، أوروبا ومصير الشرق العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1976، ترجمة: بطرس الحلاق وماجد نعمه، ص29 و32.

(10) زين نور الدين زين، 1977، ص9.

(11) نفس المرجع، ص17.

(12) جاك بنوا ميشان، الملك سعود: الشرق في زمن التحولات، دار الساقي، بيروت ولندن، 2010، ترجمة: نهلة بيضون، ص27.

(13) زين نور الدين زين، 1977، ص23.

(14) شكيب أرسلان، التعصب الأوربي أم التعصب الإسلامي؟: تعليقات الأمير شكيب أرسلان على كتاب مئة مشروع لتقسيم الدولة العثمانية 1281 م . 1913 م، دار ابن حزم، بيروت، 1995.

(15) Resat Kasaba, The Ottoman Empire and the World Economy, State University of New York, 1988, p. 52.

(16) دونالد كواترت، الدولة العثمانية 1700-1922، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ترجمة: أيمن أرمنازي، ص117-118.

- بيتر مانسفيلد، تاريخ الشرق الأوسط، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2011، ترجمة: أدهم مطر، ص88 و108.

(17) دكتور حسن صبري الخولي، ج 1ص 226-227.

(18) إريك هوبزباوم، عصر الثورة: أوروبا 1789-1848، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2007، ترجمة: فايز الصياغ، ص212.

(19) إريك هوبزباوم، عصر رأس المال: 1848-1875، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008، ترجمة: فايز الصياغ، ص215.

(20) إريك هوبزباوم، عصر الإمبراطورية 1875-1914، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2011، ترجمة: فايز الصياغ، ص164.

(21) -دونالد كواترت، ص161.

(22) مايكل أورين، القوة والإيمان والخيال، كلمة وكلمات عربية، أبو ظبي والقاهرة، 2008، ترجمة: آسر حطيبة، ص335.

(23) خليل إينالجيك ودونالد كواترت (تحرير)، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007، ج 2 ص491.

(24) Charles Issawi, An Economic History of the Middle East and North Africa, Routledge, London, 2010, p. 66.

(25) دونالد كواترت، ص46.

- د. وهيب أبي فاضل، موسوعة عالم التاريخ والحضارة، نوبليس، 2007، ج 4 ص152.

- Sevket Pamuk, The Ottoman Empire and European capitalism, 1820-1913, Cambridge University Press, 1987, p. 131-132.

(26) Resat Kasaba, p.54..

(27) السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية 1891-1908، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979، ص96.

(28) دونالد كواترت، ص120.

(29) بيتر مانسفيلد، ص92-93.

(30) Dick Douwes, The Ottomans in Syria: A History of Justice and Oppression, I. B. Tauris, London, 2000, p. 217.

(31) مصطفى كامل باشا، المسئلة الشرقية، مطبعة اللواء، القاهرة، 1909، ج 1 ص25.

- مصطفى كامل باشا في 34 ربيعاً، مطبعة اللواء، القاهرة، 1910، ج 9 ص115-117.

(32) يوجين روجان، العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2011، ترجمة: محمد إبراهيم الجندي، ص210.

(33) الدكتور محمد محمد حسين، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، مكتبة الآداب، القاهرة، 1962، ج 2 ص6-7.

(34) زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، دار النهار للنشر، بيروت، 1986، ص218هامش رقم 16.

(35) Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Cambridge University Press, 2002, Vol. II, p. 276.

(36) بيتر مانسفيلد، ص206.

(37) دونالد كواترت، ص123.

(38) نفس المرجع، ص123-124.

- زين نور الدين زين، 1986، ص116.

(39) Jonathan S. McMurray, Distant Ties: Germany, the Ottoman Empire, and the Construction of the Baghdad Railway, Praeger, London, 2001, p. 112.

(40) دونالد كواترت، ص124.

(41) Jonathan S. McMurray, pp. 109-114.

- بيتر مانسفيلد، ص205.

- د. تهاني شوقي عبد الرحمن، نشأة دولة تركيا الحديثة 1918-1938، دار العالم العربي، القاهرة، 2011، ص61.

(42) د. وهيب أبي فاضل، ج 5 ص46-47.

(43) نفس المرجع، ج 5 ص48-49.

(44) نضال داود المومني، الشريف الحسين بن علي والخلافة، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمّان، 1996، ص281-283.

(45) نفس المرجع، ص274-280.

(46) د. وهيب أبي فاضل، ج 5 ص20-21.

- د. تهاني شوقي عبد الرحمن، ص70.

- زين نور الدين زين، 1986، ص115.

(47) د. عبد الوهاب الكيالي (تحرير)، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1993، ج 3 ص220-221.

(48) ز. ي. هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، دار الحقيقة، بيروت، 1973، ترجمة: مصطفى الحسيني، ص300.

- د. تهاني شوقي عبد الرحمن، ص262.

(49) فيليب نايتلي وكولن سمبسون، خفايا حياة لورنس العرب، ترجم بمعرفة المخابرات العامة، 1970، ص52.

(50) نفس المرجع، ص54.

(51) Jonathan S. McMurray, p. 113.

(52) د. تهاني شوقي عبد الرحمن، ص62-63.

(53) Jonathan S. McMurray, pp. 111-115.

(54) بيتر مانسفيلد، ص205.

(55) زين نور الدين زين، 1977، ص58-59.

- زين نور الدين زين، 1986، ص113.

(56) زين نور الدين زين، 1977، ص206 هامش رقم 10.

(57) زين نور الدين زين، 1986، ص125-126.

- زين نور الدين زين، 1977، ص73-74.

(58) Phillip Knightley and Colin Simpson, The Secret Lives of Lawrence of Arabia, McGraw-Hill Company, New York, 1969, p. 60-61.

(59) نفس المرجع، ص70-71.

(60) نفس المرجع، ص66.

(ترجم المرجع السابق أو مقتطفات منه عدة مرات إلى اللغة العربية ومن ذلك:

- فيليب نايتلي وكولن سمبسون، خفايا حياة لورنس العرب، ترجم بمعرفة المخابرات العامة (لعلها المصرية)، 1970، ص79 و86 و93.

- زهدي الفاتح، لورنس العرب على خطى هرتزل: تقارير لورنس السرية، دار النفائس، 1971، ص64 و71 و74-75).

(61) د. جيرمي سولت، تفتيت الشرق الأوسط: تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي، دار النفائس، دمشق، 2011، ترجمة: د.نبيل صبحي الطويل، ص97.

(62) فيليب كورتن، العالم والغرب: التحدي الأوروبي والاستجابة فيما وراء البحار في عصور الإمبراطوريات، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ترجمة: رضوان السيد، ص282-283.

(63) مايكل أورين، ص368.

(64) د. وهيب أبي فاضل، ج 5 ص38.

(65) Morris Jastrow, The War and the Bagdad Railway, BiblioLife, Charleston, South Carolina, 2010, p. 118.

(66) د. جوزف حجار، ص133.

- بيتر مانسفيلد، ص93.

-- http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-13-03/35353 سؤال-من-وحي-استمرار-نكباتنا-لماذا-يحطم-الغرب-نهضاتنا؟- (1)html.

(67) جستن مكارثي، الطرد والإبادة مصير المسلمين العثمانيين (1821-1922 م)، قدمس للنشر والتوزيع، دمشق، 2005، ترجمة: فريد الغزي، ص27-28.

(68) مايكل أورين، ص382 و384-385.

- دافيد فرومكين، سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الأوسط 1914-1922، رياض الريس للكتب والنشر، لندن وقبرص، 1992، ص485.

(69) زين نور الدين زين، 1977، ص156.

(70) مايكل أورين، ص368.

(71) د. وهيب أبي فاضل، ج 5 ص31.

(72) د. تهاني شوقي عبد الرحمن، ص190.

(73) د. وهيب أبي فاضل، ج 5 ص78.

- ز. ي. هرشلاغ، ص300.

(74) نفس المرجع، ج 5 ص78.

(75) د. تهاني شوقي عبد الرحمن، ص174.

(76) د. وهيب أبي فاضل، ج 5 ص78.

(77) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، 1983، ص308-309.

(78) دونالد كواترت، ص125.
(79) رءوف عباس، صفحات من تاريخ الوطن، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2011، ص172.
- د. تهاني شوقي عبد الرحمن، ص243.
(80) دكتور حسن صبري الخولي، ج اص 426.
(81) خليل إينالجيك ودونالد كواترت، ج 2 ص493.
(82) لورنس العرب (توماس إدوارد لورنس)، أعمدة الحكمة السبعة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 1998، ترجمة: محمد نجار، ص656-657.
- ت. أ. لورنس، أعمدة الحكمة السبعة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1979، ص355.
(83) دونالد كواترت، ص185.
(84) الدكتور سيار الجميل، العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص264.
(85) نفس المرجع، ص123.
(86) Russell Thornton, American Indian Holocaust and Survival: A Population History Since 1492, University of Oklahoma Press, Norman, 1990, p. 133
(87) الدكتور سيار الجميل، ص146.
(88) نفس المرجع، ص126.
(89) نفس المرجع، ص250.
(90) نفس المرجع، ص265 و336.
(91) نفس المرجع، ص182.
(92) نفس المرجع، ص269.
(93) نفس المرجع، ص266.
(94) نفس المرجع، ص264.
(95) جاك بنوا ميشان، ص98-101.
(96) الدكتور سيار الجميل، ص181.
(97) نفس المرجع، ص148.
(98) الدكتورة ماجدة مخلوف، الخلافة في خطاب أتاتورك، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2002، ص83.
(99) ضياء الدين سردار وميريل وين ديفيز، لماذا يكره العالم أمريكا؟، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005، ترجمة: معين الإمام، ص184-208.
(100) الدكتورة ماجدة مخلوف، ص83.
(101) جاك بنوا ميشان، ص101.
(102) دونالد كواترت، ص33.
(103) زين نور الدين زين، 1986، ص13.
(104) زاكري كارابل، أهل الكتاب: التاريخ المنسي لعلاقة الإسلام بالغرب، دار الكتاب العربي، بيروت، 2010، ترجمة: د.أحمد إيبش، ص201.

(105) Robert Aldrich (Ed), The Age of Empires, Thames & Hudson, London, 2007, p. 26.

(106) دونالد كواترت، ص94.

(107) زين نور الدين زين، 1986، ص22.

(108) الدكتور سيار الجميل، ص342.

(109) بيتر مانسفيلد، ص389.

(110) دكتور حسن صبري الخولي، ج 1ص 286.

- د. وهيب أبي فاضل، ج 5 ص29 و47.

(111) د. تهاني شوقي عبد الرحمن، ص284.

(112) جاك بنوا ميشان، ص85.

(113) دوجلاس ليتل، ص549.

(114) بيتر مانسفيلد، ص389.

(115) مايكل أورين، ص382-383.

(116) دونالد كواترت، ص335.

(117) زين نور الدين زين، 1977، ص181-182.

(118) الدكتور ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص211.

(119) جاك بنوا ميشان، ص405.

(120) أ. د. أحمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.

(121) نفس المرجع، ص262 هامش رقم32.

- دوجلاس ليتل، ص550.

(122) أحمد الشقيري، الأعمال الكاملة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ج 1 ص897-898.

(123) الدكتور علي محافظة، ص195-196.

(124) بيتر مانسفيلد، ص417-420.

(125) الدكتور ناظم عبد الواحد الجاسور، ص174 و346 و363.

(126) نفس المرجع، ص168 هامش رقم29.

(127) بيتر مانسفيلد، ص412.

(128) دوجلاس ليتل، ص109.

(129) الدكتور ناظم عبد الواحد الجاسور، ص362.

(130) باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (1990-2005)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص179.

(131) الدكتور ناظم عبد الواحد الجاسور، ص99.

(11)

أسباب الصراعات الداخلية الكبرى في آخر أيام الخلافة العثمانية

لا يصلح الختم الإسلامي للمصادقة على فتن الاستئصال الجارية باسم الإسلام اليوم والتي يتخذ منها الغرب المجرم ذريعة لتشويه صورة مازالت حقيقته الاستئصالية في العالم كله أقبح منها بمراحل، ذلك أن حكم الإسلام امتد في بلادنا 1300 سنة لم تسد فيها المشاهد الدموية الحالية رغم فترات التوتر والفتن التي لا ننكرها والتي يذكرنا بعضها كالصراع العثماني-الصفوي الذي تخللته الدماء من الجانبين بكون السياسة الطارئة هي التي سفكت الدماء، وليست العقيدة الحاضرة دائماً في ظروف مختلفة عن المشهد الدامي الذي يحاول البعض استغلاله لدعايات سياسية تخفي ما تشاء وتضخم ما تشاء بعيداً عن الحقائق العلمية لخدمة هذا الطرف أو ذاك مما يؤدي في النهاية إلى حجب الأنظار عن الرؤية الحقيقية لتاريخنا الطويل وإدامة أوضاع التبعية التي لم نر منها خيراً منذ زرع الغرب دولة التجزئة في بلادنا على أنقاض الخلافة الجامعة، ذلك أنه رغم مشاهد الآلام الطارئة في تاريخنا فقد ظلت المكونات العديدة في بلادنا حية ومتجاورة حتى جاء الغرب ليعيرنا بتنوعنا ويصدر إلينا بضاعته الانفصالية والطائفية والإبادية، وكل من يتصور أنه يطبق حكم الإسلام بهذه الممارسات ما عليه إلا إلقاء نظرة على المشرق حين كان يحكم الإسلام ويزدهر الجميع بدرجات متفاوتة في ظله، ويقارن ذلك بمشهد الغرب حيث سادت إبادة السكان الأصليين والأقليات والهويات الفرعية وشن حروب عالمية وصلت حصيلتها جميعاً مئات الملايين من الضحايا، ليعلم في النهاية أنه يستورد بضاعة الغرب ويدخلها مصنع تزوير البيانات ليكتب عليها (صناعة إسلامية) بدلاً من الختم الأصلي (صنع في الغرب) Made in the West.

❖ الأسباب الغربية للصراعات الطائفية والدينية والقومية الدموية في المجتمع العثماني

يقول المؤرخ الأمريكي المختص في التاريخ العثماني دونالد كواترت (1941-2011) إن الإمبراطورية العثمانية كانت عبر تاريخها تستوعب قوميات كثيرة وطوائف دينية مختلفة، وكانت هذه الطوائف تعيش في وئام وتتعاون في شتى الأمور، وإن الصراعات التي نشأت في القرنين التاسع عشر والعشرين بين الأتراك وكل من الأرمن واليونانيين والأكراد بالإضافة إلى الصراع على فلسطين، لم تكن لتنشأ لولا ظروف تاريخية معينة جرت حديثاً ولم تكن وليدة أحقاد تاريخية قديمة متأصلة كما يفترض البعض، وبالرغم من الكثير من الأفكار المغلوطة عن طبيعة التعايش بين الطوائف المختلفة في الدولة العثمانية، لا يمكن إنكار أن العلاقات بين مختلف الأقوام والأقليات كانت علاقات جيدة نسبياً، وما من شك أن الأقليات الخاضعة للحكم العثماني كانت تتمتع بحقوق وبحماية أكثر من تلك الأقليات التي تعيش في الممالك الأخرى مثل فرنسا أو امبراطورية الهابسبورغ (النمسا-المجر)، وإن تدهور علاقات الطوائف في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر سببه تسلط الرأسمالية الغربية من جهة وتدخل الدول الكبرى في الشئون الداخلية للدولة العثمانية، ومن سخريات التاريخ أن بريطانيا وفرنسا أذكتا نار الكراهية العربية للحكم العثماني ثم اتخذتا من هذه الكراهية التي صنعتاها ذريعة أخلاقية لتفكيك الدولة العثمانية[1].

❖ حوادث الشام

كانت فتنة 1840 امتداداً لثورة الشعب في سوريا بدعم عثماني وبريطاني على حكم إبراهيم باشا الذي فرض التجنيد الإجباري على الناس، ولم يكن بوسع نزع السلاح الشامل، الذي تقرر بشكل جد متأخر (1840)، أن يوقف الانتفاضة، إذ تدخل الدول العظمى اللعبة الطائفية، ويصبح قناصلها محركين حتميين للأزمة: فرنسا والنمسا في صف الكاثوليك، روسيا في صف الأرثوذكس، بريطانيا في صف الدروز، ودعاية الأب الفرنسي ريبو تشجع

المسيحيين على الثورة ضد الدروز وتؤجج النار، وعندما تحاول الدولة العثمانية تجنب صدامات جديدة وتصوغ مشروعاً يفصل بين المتقاتلين ويعين قائمقامين ماروني ودرزي لهما سلطة على أتباعهما دون سلطة على الأرض، تعترض أوروبا لأن ذلك يتعارض مع مفهومها السياسي، وتوصي بتقسيم لبنان إلى وحدتين إداريتين يحكم كل منهما قائمقام له سلطة على كل سكان منطقته بغض النظر عن الدين، فكان ذلك "تنظيماً رسمياً للحرب الأهلية في البلد" وفقاً للمؤرخ اللبناني كمال الصليبي والمؤرخين فيليب فارج ويوسف كرباج[2].

وعن فتنة 1858-1860 التي شهدت حرباً أهلية ومذابح في الشام بين المسلمين والمسيحيين والدروز يقول المؤرخ الأمريكي زاكري كارابل إن سنة 1860 في دمشق حيث ذُبح المسيحيون كانت شذوذاً عن قاعدة التاريخ الإسلامي وسبب هذا الشذوذ هو الغرب الذي تجاوز حدوده، أكثر من كون السبب هو العلاقات الإسلامية المسيحية الداخلية، وحتى في زمن حروب الفرنجة حين سادت نظرة الشك للمسيحيين واليهود في الشام لم تحدث مجازر مشابهة لما حدث سنة 1860، وكان الذي تغير منذ تلك الفترات السحيقة وجود الغرب على الساحة وتدخله المتزايد في شئون المشرق الداخلية مما جعل أحداث الثأر حصيلة حتمية، ومع ذلك قامت الدولة العثمانية باسترداد النظام واستعادة ما يشبه الوئام القديم[3].

❖ الأحداث الأرمنية

وعن القضية الأرمنية يقول المؤرخ الأمريكي جستن مكارثي إن الاستعمار الروسي والتطفل الأوروبي والعصبية الثورية الأرمنية بالإضافة إلى الضعف العثماني يشتركون في مسئولية ما حاق بالمنطقة من خراب ودمار زمن الحرب الكبرى الأولى (1914 وما بعدها) ويرى أن الحوادث الأرمنية كانت جزءاً من صراع كبير وعملية تاريخية واسعة قُتل فيها من المسلمين خمسة ملايين ونصف وهُجر خمسة ملايين من البلقان والقوقاز وجنوب روسيا في القرن الواقع بين سنتي 1821-1922، وفي الوقت الذي عرف العالم كله معاناة الأرمن فإن معاناة المسلمين التي لا تقل عنها ظلت طي الكتمان

وبحاجة إلى مراجعة تاريخية، وكما قُتل الكثير من الأرمن فقد قتل الأرمن كثيراً من المسلمين، ويوزع مسئولية الوفيات الأرمنية في قوافل الترحيل، بين العثمانيين (الاتحاديين) والروس والثوريين الأرمن وأنصارهم[4].

أما المؤرخ جيرمي سولت فيوثق دور التبشير الأمريكي والإنسانية البريطانية في خلق المسألة الأرمنية، وينقل عن أحد المبشرين قوله إنه لو تركت أوروبا الأرمن مع الأتراك لكان أفضل من إثارتهم ثم إحباطهم، كما ينقل عن المستشرق والعميل البريطاني إيفن فامبري قوله إن دور بريطانيا في إثارة الخلافات والأحقاد بين عناصر الدولة العثمانية لا ينكره إلا الأعمى[5].

ويقول في كتابه "تفتيت الشرق الأوسط: تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي" بعد أن يورد تقديرات المؤرخين لعدد الضحايا الأرمن في الحرب الكبرى الأولى 1914-1918 (حوالي 800 ألف على الأكثر) بعيداً عن المبالغات التي وصلت إلى مليون ونصف: "ويجب أن توضع هذه الأرقام في إطار مجموع المدنيين العثمانيين الذين قضوا، وهو من ثلاثة إلى أربعة ملايين، وعادت الجيوش العثمانية (بعد الحرب) إلى الهياكل الفارغة للمدن والبلدات والقرى المدمرة والأنقاض والجثث المبعثرة بينها، وإلى كل إشارة أو رمز للوجود المسلم العثماني فيها، كالمساجد والمدارس والمقابر وتكايا الصوفيين والأسواق وبنايات الحكومة، دُمرت كلها، وفي منطقة كانت فيها، مثلاً، غالبية السكان من المسلمين، كان ضحايا الحرب المسلمون، تبعاً لذلك، من الأكراد في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية، وهذه النقطة ترسم خطاً عريضاً يبرز المظهر الكردي المهمَل بالنسبة للمسألة الأرمنية"[6].

أما المؤرخان شو فيوضحان دور الدعاية الروسية التي طورت واستعملت القضية الأرمنية "بمهارة كبيرة" في الوقت الذي لم تكن فيه روسيا سعيدة بالاستقلال الأرمني في الدولة العثمانية لأنه سيثير الأرمن وبقية القوميات عندها وكانت تفضل إثارة الاضطرابات فقط للعثمانيين، وفي هذا الصراع الطويل استغل الروس والأوروبيون الأرمن-الذين لقبهم التاريخ العثماني بالأمة الصادقة- لإثارة المشاكل للدولة العثمانية والمطالبة بوطن مستقل على رقعة

واسعة لا يؤلفون فيها أغلبية، ولم تتورط الأغلبية منهم في تأييد هذا المشروع وأحجمت عن مناصرة الثوريين [7]، وعن التقويم الشامل للوضع يقول المؤرخ دونالد كواترت إنه عندما اندلعت الحرب الكبرى الأولى سنة 1914 انضم الأرمن أو بعضهم في روسيا للهجوم الروسي على الدولة العثمانية، وشاركهم في ذلك بعض الأرمن العثمانيين مما أدى إلى ارتياب حكومة الاتحاد والترقي في ولاء الأرمن، فأصدرت أوامر سنة 1915 بترحيل جميع الأرمن في غرب الأناضول بعيداً عن ساحات القتال "وتبين الوثائق الرسمية التي لا نشك بصحتها، أن الأوامر كانت تهيب بالمسئولين تأمين الحماية اللازمة للأرمن والعناية بهم والمحافظة على ممتلكاتهم وسلامتهم أثناء نزوحهم القسري، ولكن ذلك لم يتحقق"إذ انتقل المهجرون سيراً على الأقدام في ظروف مأساوية ومات بعضهم من سوء التغذية والأمراض وقُتل آخرون بأيدي قطاع الطرق، ولا مفر من الإقرار أن الموظفين العسكريين والمدنيين كانوا مسئولين عن مقتل أعداد كبيرة من الأرمن المدنيين في الوقت الذي كان واجبهم يقضي بالمحافظة على رعايا الدولة.

وتفسير هذا التناقض كما يشرح كواترت أن هناك فئة متمكنة ضمن جمعية الاتحاد والترقي كانت تسعى سراً لاستخدام ذريعة الإجلاء وسيلة للقضاء على الأرمن خشية من نشاط المنظمات الثورية الأرمنية ومن عواقب انحياز الأرمن للعدو الروسي، وقامت هذه الفئة وهي بزعامة طلعت باشا بتكوين القوات الخاصة التي عهد إليها بالتهجير فاستباحت الدماء"وكانت تتلقى أوامرها من هذه الفئة حصراً عبر شبكة اتصالات خاصة بها وليس عبر القنوات الرسمية"، أي أن أقطاب الإتحاد والترقي ردوا على التمرد الأرمني بعصبية قومية مقابلة، وقد تكون هذه الوقائع صحيحة أو غير صحيحة ولكن أدلتها تبدو مقنعة وإن كانت غير موثقة بسبب ضياع وتلف السجلات الرسمية لجمعية الاتحاد والترقي، ولكن الأرمن لم يتعرضوا للقتل والتشريد خارج المناطق المتاخمة لمسرح الحرب، وفي اسطنبول وأزمير ظل الأرمن يعيشون بسلام في الفترة 1915-1916 دون أن يمسهم سوء[8].

(ملاحظة: البروفيسور الراحل دونالد كواترت لم يكن مرضياً عند الحكم في تركيا رغم خدماته المشهودة للتاريخ العثماني ودراساته العميقة في

هذا المجال، واضطر في سنة 2006 لترك منصبه في رئاسة معهد الدراسات التركية في جامعة جورج تاون في واشنطن بضغط من السفير التركي آنذاك بسبب الخلاف مع وجهة النظر التركية في المسألة الأرمنية، كما تقول ذلك موسوعة ويكيبيديا[9].

وليس من العدل أن تتحمل الخلافة الإسلامية جريرة العصبيات القومية كالمجازر الأرمنية (1915)، بعدما كان الوئام سائداً إلى درجة أن لُقب الأرمن في التاريخ العثماني بالأمة المخلصة، أو كالطرد السكاني التركي-اليوناني المتبادل (1923) بعدما كان السلطان العثماني هو خليفة امبراطور بيزنطة لدى اليونانيين، أو كالصراع العربي-التركي (1916) بعدما كانت منزلة العرب في الدولة العثمانية هي منزلة "الأمة النجيبة"، وهي الصراعات التي اجتاحت الخلافة نفسها وعصفت بها وبالعالم الإسلامي في النهاية بدعم من التطفل الغربي، وعلى جيراننا وشركائنا الأرمن إذا كانوا يريدون من الآخرين الاعتراف بمعاناتهم الأكيدة ألا يحتكروا دور الضحية وأن يعترفوا في المقابل بمعاناة الآخرين التي كان لهم دور كبير فيها بدفع من الروس والأوروبيين، وبدلاً من التراشق بالتهم الآن علينا أن نتعلم من تاريخنا الطويل الذي أطلق العثمانيون فيه على الأمة الأرمنية لقب الأمة المخلصة والصادقة وهو دليل على حسن الجوار والتعايش الذي وسم تاريخنا قبل أن يتدخل عنصر استثنائي طارئ وغريب هو الغرب وهو الذي قطع الطريق على مئات السنين من الانسجام الذي هيمن على معظم هذا التاريخ، وعلينا أن نتساءل لماذا سالت الدماء فقط في تلك الفترة المتأخرة من الزمن العثماني وليس قبل ذلك؟ ألا يدل هذا على تطفل من عنصر غريب وطارئ لم يكن له وجود قام بإثارة العداوات التي استجاب لها الأرمن ولم يقصروا في إسالة دماء جيرانهم المسلمين كما سالت دماؤهم هم أيضاً؟ وعلينا بعد ذلك أن نتعلم أن حتمية الجوار الجغرافي تتطلب منا ألا ندخل الغرباء الغربيين فيما بيننا وأن نتشارك الحياة على هذه الأرض دون استقواء ولا اضطهاد.

❖ فتن البلقان

وعن فتن البلقان العثماني يقول المؤرخ كارابل نفسه إن هذه المنطقة طالما اضطرب توازنها بسبب القوى الأوروبية، التي كانت تعامل تلك الشعوب كأدوات رهان جاهزة للاستخدام والتضحية[10]، ويفند كواترت وجود دافع يتعلق بتردي الأحوال الاقتصادية في الولايات البلقانية العثمانية لدى الحركات الانفصالية، والتي كانت تحركها عوامل خارجية روسية وأوروبية يهمها إثارة الاضطرابات للعثمانيين كما كان الأمر في الحالة الأرمنية، ويؤكد هذا المؤرخ أن بلاد البلقان كانت تنعم بازدهار اقتصادي عشية انفصالها عن الدولة العثمانية وما لبثت بعد استقلالها أن ساءت أوضاعها المعيشية بطريقة أصبحت معها في حالة أسوأ مما كانت عليه قبل استقلالها[11].

❖ الحل العلماني زاد طينة التدخل الغربي بللاً

لم يكن الحل العلماني الذي طرحته دولة التجزئة التي قامت على أنقاض الدولة العثمانية شافياً من الأمراض التي أوجدتها التدخلات الغربية في الشئون العثمانية الداخلية، بل يمكننا ملاحظة أن الدولة القومية والوطنية كانت امتداداً سلبياً ومرَضياً لتلك التدخلات، فالقومية الطورانية والعلمانية الخجولة لجمعية الاتحاد والترقي أفضت إلى الكارثة الأرمنية (1915) والتي تبعها إخلاء الأناضول من الوجود المسيحي الأرمني واليوناني على يد الجمهورية الكمالية العلمانية المتشددة، وبهذا قضت طورانية الاتحاديين وعلمانية الكماليين في غضون عشر سنوات (1914-1924) على نسيج فسيفسائي عاش قروناً في ظل الإسلام، ولا يجوز هنا إغفال الدور الغربي المشبوه في إثارة النعرات واستهداف المسلمين من قبل الأطراف الأخرى، ولكن ما تجب الإشارة إليه أن رد الفعل العثماني على تلك الحوادث لم يكن بفداحة ردود الفعل القومية المتعصبة والعلمانية الاستئصالية اللتين كانتا في النهاية من البذور الغربية التي شقت الصفوف ودمرت الانسجام.

❖ أثر الفتن الغربية على المجتمع الإسلامي العثماني

ففي القرن التاسع عشر حين كان الغرب يمر بالثورة العلمية، كانت الخلافة العثمانية في آخر أيامها، وتقوم بإصلاحات تغريبية تمهد للعلمانية التي "سوف تمحو الجماعة المسيحية نهائياً في القرن العشرين" بعدما كان صدى الحركات القومية يجتاح الطوائف المسيحية واليهودية بل وشعوب الامبراطورية، ورغم الثورة اليونانية بدعم غربي واضح يؤدي لانفصال اليونان عن الخلافة، فقد استمر صعود الأقليات داخل الدولة العثمانية، فمن 8% هي نسبة المسيحيين في الأناضول في القرن السادس عشر، تصل النسبة إلى 12% سنة 1831 عشية استقلال اليونان (1830)، ويستمر الصعود رغم ذلك لتصل الجماعة سنة 1881 إلى 21%، أي أن تزايد المسيحيين أسرع من تزايد المسلمين في دولتهم، وكانت الجزية أقل فداحة من تأثير الحروب التي تصيب المسلمين المجندين أساساً، وفرص الحراك الاجتماعي أوسع لدى المسيحيين واليهود البعيدين عن "العبوديات العسكرية"[12].

ويلاحظ المؤرخ نيكولاس دومانيس ملاحظة مهمة وهي أنه وسط الفتن التي عصفت بالمجتمع الإسلامي في القرن التاسع عشر وأدت إلى تهجير 5-7 ملايين مسلم من روسيا واضطرابات دموية في لبنان سنة1860 وحوادث أرمنية بلغت ذروتها في مجازر 1915 وصراعات عنيفة في جزيرة كريت بين1841-1908، ظلت الغالبية العظمى من العثمانيين المسلمين والمسيحيين واليهود تتعايش في سلام، بل إننا نجد أرمن اسطنبول وإزمير يعيشون في سلام في نفس الفترة التي قُتل فيها إخوانهم على يد حكومة الاتحاد والترقي في مجازر 1915-1916 في مسرح العمليات العسكرية أثناء الحرب الكبرى الأولى[13]، وهو ما يشير إلى عدم تأصل العداوات العرقية حتى في زمن الأزمات، ولهذا نجد الدولة العثمانية وقد أصبحت ملجأ لمسيحيي البلقان وشرق أوروبا الباحثين عن ملاذ ديني أو سياسي في ظاهرة يصفها كواترت بالمدهشة كما كانت ملجأ للمسلمين المضطهدين[14]، ومن خصائص هذا العصر أيضا المدن الساحلية النابضة بالحياة في شرق المتوسط والتي احتوت عناصر من جميع أنحاء العالم ومن مختلف الأديان تفاعلت وازدهرت، كما أن معظم اليونانيين والأرمن في الأناضول كانوا في وضع سيؤدي إلى خسارة كبرى لو تدهورت

العلاقات الاجتماعية بين الطوائف، ولهذا لم يكن هؤلاء مرحبين بالأفكار القومية الانفصالية[15]، وظلت غالبية الأرمن الساحقة مستمرة في رغبتها في البقاء داخل الدولة العثمانية حتى اندلاع الحرب الكبرى[16]، وقد أدى القضاء على الدولة العثمانية إلى زوال واحدة من أكثر الدول التعددية استمراراً واستقراراً في التاريخ[17].

❖ وآثار الفتن نفسها على الدولة العلمانية القومية

ولكن النزعات القومية والأوهام عن أعداد الأقليات وانتشارها تؤدي إلى الشرخ القومي داخل المجتمع الإسلامي، وسوف يدفع ثلاثة ملايين مسيحي ثمن تصادم القوميات وميلاد تركيا الحديثة وتقلبات السياسات الغربية الأمريكية والفرنسية والبريطانية التي تخلت عنهم بعد القيام بإثارتهم، والروسية التي تبدل وجهها بعد الثورة البلشفية، ودفع اليونانيون على وجه الخصوص ثمن طموحات الحكومة اليونانية الزائدة عن الحد والمدعومة بقوات الحلفاء بعد الحرب الكبرى الأولى، ورغم الأفول الذي تعرض له اليونانيون لصالح الأرمن في اسطنبول والأناضول بعد استقلال اليونان (1830)، فإنهم استمروا في الدولة العثمانية لقرن بعد ذلك وفضلوا ازدهارهم فيها على حريتهم في اليونان، بل سنجد هجرة من اليونان إلى دولة الخلافة تعزز مواقعهم حيث كان القادة العثمانيون يريدون الحفاظ على البنية متعددة القوميات، أما مصطفى كمال أتاتورك فكان أقل كرماً، وفي سبيل تحقيق التجانس القومي الذي لم تستطع جمعية الاتحاد والترقي تحقيقه تم الطرد السكاني المتبادل بين اليونان وتركيا (1923)، والذي لم يكن طرد يونانيين من تركيا وأتراك من اليونان بل طرد أتراك مسيحيين من تركيا ويونانيين مسلمين من اليونان، واستمر نزيف اليونانيين وبقية الأقليات من تركيا، ومنها الجماعة العربية المسيحية بعد المنحة الفرنسية (الاسكندرونة) لتركيا عشية الحرب الكبرى الثانية، لمدة عشرات السنين بعد سنة 1923 في ظل الإجراءات الاقتصادية المتحيزة والحملات الصحفية العنصرية، "وبدلاً من تحقيق السكينة لآخر الباقين من الأقليات، التي اعتادت على مدار عدة قرون على الاستقلال الذاتي الإداري والديني في ظل نظام الملل، أدت العلمانية إلى تشديد هشاشة وضعهم"، ومع

إلغاء الخلافة الإسلامية يُطرد البطريرك اليوناني الأرثوذكسي المقيم في اسطنبول، وتُغلق الجمعية الأدبية اليونانية والمدارس اليونانية، أو يعين عليها مدراء ومدرسون أتراك[18].

"ومن بين جميع الكوارث التي ميزت تاريخ الجماعة المسيحية في بلاد الإسلام منذ الهجرة (النبوية)، فإن السنوات العشر التي اختفت خلالها الجاليتان الأرمنية واليونانية من تركيا، بين عامي 1914 و1924، كانت الأكثر جسامة، إن التكلفة البشرية، 3 مليون نسمة، والمذبحة والمفاجأة غير المتوقعة، قد قطعت بشكل حاسم مسار التاريخ الإسلامي، والمفارقة الأولى هي أن اختفاء المسيحيين يخالف التطورات التي ترتسم معالمها، فالواقع أنه قد حدث في ظل نظامين عصريين، نظام جماعة تركيا الفتاة والنظام الكمالي، اللذين كانا مفعمين بالروح العلمانية (وهناك من جادل بأن قادة الاتحاد والترقي كانوا من الملحدين وأن معركتهم مع المسيحيين كانت قومية لا إسلامية)، واللذين شكلا بديلاً راديكالياً لسلطة أضفت الشرعية على الإسلام، ولم يكن هناك ما يسمح في اتجاهات ديموغرافيا المسيحيين بالتنبؤ باختفائهم... والمفارقة الثانية هي أن الإسلام الظافر كان يتفاخر بحياة مشتركة مع المسيحيين واليهود، أما إسلام زمن الانحطاط... فإنه يكبتهم....لا مراء في أنها (الإمبراطورية) قد قدمت بنية فريدة قادرة على ضمان السلم الأهلي، وقد استفادت من ذلك ديمغرافية الطوائف المسيحية واليهودية، وقد شهدت نمواً طبيعياً أكثر ارتفاعاً بفضل نظام الملل....وكان المسيحيون ضحايا لإفقار الشعب التركي، كما كانوا، بلا مراء، ضحايا المشاعر المتناقضة التي حفزها لدى هذا الشعب النموذج الغربي"[19].

"والحال أن السلطان، الذي يخضع جماعات سكانية مسيحية متزايدة العدد بلا توقف، لا يجبرها على التحول إلى اعتناق الإسلام، بل يشركها في السلطة، وسوف يكفي عقد واحد، بين عامي 1914 و1924، حتى تتوصل الدولة العلمانية المولودة من حطام الإمبراطورية إلى تدمير هذا البنيان لحساب أمة تركية ومسلمة فقط، إن ألف سنة من التاريخ المتعدد الطوائف سوف يجري محوها في عشر سنوات"[20]، وسوف تلجأ السلطة العلمانية إلى أساطير النقاء العرقي[21]، والتي يرفضها الإسلام رفضاً قاطعاً، لتبرير مواقفها

الاستئصالية على عادة الأنظمة العلمانية الشاملة كالنازية والفاشية والصهيونية.

ولم يعد في تصور الأجيال اللاحقة أن الأناضول الحالي كان لمدة قرون عثمانية مساحة متنوعة من الطوائف المتعددة ذات الأعداد الضخمة التي تتخلل المسلمين في وسطهم وليس على حدودهم، وظلت كذلك إلى زمن قريب جداً[22]، على عكس الانفراد المسلم الذي أوجدته العلمانية، وهو انفراد اتخذ الهوية التركية على حساب الوجود الكردي أيضاً والذي سحقته بدموية تلك العلمانية بحجة الانسجام القومي للمساحة التي خصصت للأتراك بعد تنازل مصطفى كمال أتاتورك عن الأملاك العثمانية للدول العظمى في اتفاقية لوزان 1923، هذا بالإضافة إلى الوجود العربي المسيحي في الاسكندرونة والذي سيرحل لصالح الانسجام الديني والقومي في تركيا العلمانية[23]، بل يطال الاضطهاد الوجود اليهودي الذي ظل معفياً من الملاحقة زمناً طويلاً[24].

وسنجد أن الحل العلماني الاستئصالي الغربي يؤدي إلى كارثة سكانية أخرى في فلسطين حين أنشئت الدولة اليهودية على حساب أهل فلسطين من المسلمين والمسيحيين الذين رحلوا عن بلادهم إلى شتات عالمي نتيجة تفرد السيادة اليهودية بفلسطين على عكس الوضع الذي كان قائماً عندما كانت سيادة المسلمين هي المهيمنة على هذا البلد وهو حال وصفه أحد المؤرخين بالتآخي العثماني إلى مطلع القرن العشرين[25]، ومازال النزيف السكاني العربي قائماً في فلسطين في ظل صمت غربي واضح عن "حماية" المسيحيين الذين كانوا الذريعة التي تتحجج بها الدول الغربية للتدخل في شئون العثمانيين وذلك لو أحس مسيحي بمجرد صداع أو أصيب بزكام، والمسيحيون اليوم يتعرضون لكل أنواع الاضطهاد في فلسطين والغرب لا يحرك ساكناً "لحمايتهم"، وسنرى أن الحل الذي رسمته العلمانية الفرنسية للبنان الطائفي هو المفضي إلى الحروب الأهلية التي ألصقت فيما سبق بالدولة العثمانية زوراً ولكنها لم تتوقف بعد رحيل العثمانيين وفي ظل هيمنة المفاهيم الفرنسية، كما وجدنا المجازر الطائفية والقومية تجتاح دولة التجزئة في عدة أماكن من البلاد العربية العلمانية مع وجود أصابع أجنبية جلية تتلاعب بالمصائر، وليس من العجيب أن يؤدي المفهوم العلماني إلى هذه الكوارث الدموية، وهي على كل

حال نماذج مصغرة للإبادات الجماعية التي اقترفتها العلمانية الغربية الشاملة في الأمريكتين وأستراليا ومواقع متفرقة أخرى من العالم.

❖ مصيبة العثمانيين كانت في تسامحهم لا في وحشيتهم

بل إن المؤرخ الأمريكي جستن مكارثي يعزو مصائب القتل والترحيل التي حلت بالعثمانيين في القوقاز والبلقان وأماكن أخرى في القرن التاسع عشر ونتج عنها مقتل أكثر من خمسة ملايين مسلم وتهجير خمسة ملايين أيضاً إلى تسامح العثمانيين الأوائل مع الأقليات وسكان البلاد التي فتحوها: "كانت إحدى أفضل ميزات التقليد العثماني في الحكم التسامح مع التنوع العرقي والديني، ولكن كان يمكن أمة مطبّعة بطابع تركي أن تكون أكثر أماناً وأن تعطي الأمم الأوروبية ذرائع أقل للتدخل"، "إذ لو كان الأتراك في أيام قوتهم قوميين من النوع اليوناني، لكان المسيحيون هم الذين طُردوا تاركين وراءهم أراضي كانت تركية مسلمة بكل معنى الكلمة، بدلاً من ذلك، عانى العثمانيون وبقي المسيحيون، كثيراً ما كانوا يعاملون المسيحيين معاملة حسنة، وفي أحيان كثيرة على نحو رديء، لكنهم سمحوا لهم بأن يستمروا بالبقاء وأن يحافظوا على لغاتهم وتقاليدهم ودياناتهم، كانوا على حق حين فعلوا ذلك، لكن لو أن أتراك القرن الخامس عشر لم يكونوا متسامحين، لبقي أتراك القرن التاسع عشر على قيد الحياة في بيوتهم"[26].

❖ الحوادث الدموية نتيجة مباشرة للتغريب

يقول المؤرخ الأمريكي زاكري كارابل إن بعض المجتمعات المسيحية وجدت في هزيمة البيزنطيين فرصة لتعويض أراضيها المفقودة "قد ازدهر الأرمن أساساً تحت نظام الملية، وتمكنوا من إيجاد عالمهم الخاص من الحكم الذاتي ورغد العيش، كما استحوذ التجار الأرمن على تجارة السلع النفيسة مثل الحرير واحتكروها، وفي المدن الإقليمية الأناضولية مثل ديار بكر كان نفوذهم يعادل تقريباً ما كان لهم في أية مرحلة من تاريخهم المدون، بعد ذلك، أي في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، عانى الأرمن من صعود القومية التركية، وقُتل منهم أكثر من مليون شخص من جراء السياسة

التركية إبان الحرب العالمية الأولى، لكن معاملة الأرمن على أيدي الأتراك في بداية القرن العشرين كانت صورة دقيقة لنجاحهم السابق في تاريخ الإمبراطورية، ولم تتخل الإمبراطورية العثمانية عن نظام الملية اللامركزي إلا في أواخر القرن التاسع عشر في معرض محاولتها للإصلاح، وبدأت تحاول الاقتباس من النموذج الغربي في المركزية والتحديث، وهنا ظهرت قوة أكثر تفجراً وتخريباً، هي قوة القومية، التي كانت معادية للدين، وتتبنى نظرة علمانية للعالم، وستكون لها آثار قاتلة على الجماعات العرقية الصغرى مثل الأرمن، أكثر منها على الطبقة الحاكمة التقليدية"[27].

❖ المسألة اليهودية تلخص حالنا مع نكران الغرب لجميل المسلمين

لم يكن استخدام الغرب للأقليات المسيحية هو جزاء سنمار الوحيد الذي قوبل به الجميل العثماني، ولعل المسألة اليهودية مثال أوضح من الأقليات المسيحية على نكران الغرب للجميل واستخدامه أقلية طالما غمرها جميل العثمانيين، في الوقت الذي تنكرت لليهود كل أوروبا، في طعن الأمة التي آوتهم ونصرتهم بدلاً من الاعتراف بجميلها، ليصبح المسلمون في نهاية المطاف هم"الإرهابيين" و"الهمجيين" و"المتخلفين"و"الدمويين" الذين يمارس اليهود ضدهم كل الجرائم التي يعرفها الجنس البشري من إبادة وتهجير وسلب ونهب وتعذيب وحصار وتفريق واعتقال وإنكار أبسط حقوق الأحياء، جزاء لجميل الإيواء الذي قام به المسلمون في زمن الضيق اليهودي سواء بعد سقوط غرناطة أم بعد ذلك بثلاثة قرون في زمن صعود معاداة اليهود في فرنسا الجمهورية وروسيا القيصرية[28].

يقول المؤرخ كارابل: "لقد كان اليهود في العالم العثماني على دراية كافية كم كان من الأفضل لهم العيش في سالونيكا، أو اسطنبول، أو إزمير، من العيش في أي مكان من أوروبا تقريباً"[29]، وكان كل ما قدمه الغرب واليهود في المقابل هو الشكر النظري الذي يناقض التنكر العملي، فقد قام رئيس الكيان الصهيوني سنة 1992 بزيارة إلى تركيا لحضور احتفالات الذكرى الخمسمائة لقبول الدولة العثمانية إيواء اليهود النازحين من إسبانيا بعد سقوط

غرناطة، وفي هذه الزيارة عرض الرئيس الصهيوني شريط فيديو على المدعوين إلى المناسبة يتضمن خطاباً للرئيس الأمريكي جورج بوش الأب يشير فيه إلى ترحاب العثمانيين بقدوم اللاجئين اليهود من إسبانيا ومازالوا يعيشون بسلام منذ خمسة قرون في تركيا وهو مثال لحياة المسلمين واليهود، ويعقب الأستاذ وديع أبو زيدون متسائلاً: "لماذا لا يعيش المسلمون واليهود في سلام عادل في فلسطين الآن بعد أن سيطرت أمريكا على العالم وبإمكانها فعل شيء مشابه لما فعلته الدولة الإسلامية العثمانية والدولة التركية العلمانية الآن!!؟"[30].

والإجابة واضحة: الدولة العثمانية تصرفت وفق الخلق الإسلامي، والعالم الغربي يتصرف وفق الاستئصال العلماني الذي طال قبلنا الملايين من السكان الأصليين في بقاع عديدة من العالم، اليهود كانوا يعيشون بسلام في ظل سيادة المسلمين، والمسلمون يعيشون في بلاء في ظل سيادة اليهود، وهذه إجابة جلية عمن يجب أن تكون له السيادة، وما يحدث لنا نموذج مصغر لما حدث في الأمريكتين وأستراليا، وشتان بين فعلنا وأفعالهم، ولم يكن جميل العثمانيين مع أقلية يناظر جميلهم مع اليهود في ساعة المحنة، ومع ذلك لم يتنكر أحد كما تنكر الصهاينة للمسلمين الذين مثلتهم الدولة العثمانية، فأين نرجو العدل في الأحكام من الغرب بعد ذلك؟ ولهذا يحسن عدم الالتفات للتهم التي يغرقوننا بها صبح مساء، وفي نفس الوقت ملاحظة أنه في الوقت الذي تجسد الدولة العثمانية انحطاط الإسلام لدى الغربيين، فإنها تمثل لمسيحيي المشرق "زمن النهوض الذي ولّى الآن، أما اليهود فإنهم لم ينسوا حسن الضيافة الذي تكرر مرتين....وبعد ثلاثة أرباع قرن من سقوط الإمبراطورية العثمانية، تجد مدافعين عنها في الشرق العربي: إن مسيحيين ويهوداً ما زالوا يرون في الكيمياء السحرية الإمبراطورية الفرصة الوحيدة للتعددية الطائفية، فهي تفصل وضعية الأشخاص عن وضعية الأرض"[31].

❖ شهادة مسيحية عربية بعد سقوط الدولة العثمانية عن تبعات التدخلات الأجنبية

في دراسته عن المسيحيين في العصر العثماني الثاني (القرن السابع عشر) يقتبس الأب الإيطالي فينسنزو بودجي من كتاب حبيب أبي شهلا بمناسبة إلغاء الامتيازات الأجنبية في البلاد العربية، العثمانية سابقاً، الذي طبع سنة 1924، والذي جاء فيه العرض التاريخي المختصر الآتي: "عندما وصل الأجانب إلى المشرق حصلوا على الوضع القانوني عينه الذي كان يتمتع به المسيحيون من أبناء البلاد، ما نريد أن نلفت النظر إليه هو أن أحوال مسيحيي الشرق القانونية (في ظل الدولة الإسلامية) لم تكن أبداً ثمرة التدخل الأجنبي كما يعتقد هؤلاء المسيحيون.إذ لا يعود الفضل في تمتعهم بحرية الدين والعبادة إلى طيبة القوى العظمى ونفوذها في الشرق كما توهمنا هذه الأخيرة خلافاً للأحداث التاريخية. إذ لا يسع الأجانب وصف أنفسهم كأبطال لقضية نبيلة ما أحسنوا الدفاع عنها وحسب، لا بل استغلوها... وينبغي الاعتراف بأن الحماية الأجنبية ليست إلا كذبة، فهي لم تسفر يوماً عن نتائج حميدة، فهل استطاعت تفادي المجازر الفظيعة؟... بالعكس، حصد المسيحيون المجازر والاعتداءات والكراهية التي زرعتها وأرادتها القوى العظمى (لأن الهزائم المسيحية كانت "أداة توسع قوي" الدول العظمى)[32]، وكانت النتيجة عكس ما كنا نتوقع، فقد اتسع الشرخ بين المسلمين والمسيحيين، وكان من مصلحة هؤلاء أن يتحدوا ويتعاضدوا للدفاع عن إرثهم المشترك"[33].

❖ أحكام "شرعية" ضد الدولة الإسلامية

إن كل من يحاول تغيير مسار ذلك التاريخ الطويل من الانسجام أو تجاوزه يساعد في تنفيذ المخطط الغربي الذي بدأ منذ القرن الثامن عشر كما سبق ذكره، وإن زعم أنه يطبق حكم الإسلام، تماماً كما ساعد أنصار فكرة الخلافة العربية الدول الاستعمارية في تفكيك الخلافة العثمانية وقدموا بلادهم لقمة سائغة للاحتلال الأجنبي والتجزئة القُطرية، وكل ذلك كان انطلاقاً من حجة تطبيق حكم الإسلام أيضاً.

❖ المحاكم الإسلامية كانت ملجأ لغير المسلمين وليست مسلخاً لهم

يذكر عدة مؤرخين أن محاكم الدولة الإسلامية في صيغتها العثمانية كانت ملجأ يجد فيه غير المسلمين العدل الذي يفتقدونه في شرائعهم التي أقرهم المسلمون عليها، فيذكر المؤرخ زاكري كارابل مثلاً "وفي بعض الأحيان، كان المسيحيون أو اليهود، يحاولون حسم خلافاتهم الداخلية في محكمة عثمانية عندما كانوا يعتقدون أن الشرع الإسلامي يقدم لهم حكماً أكثر ملاءمة، ولطالما حاول المسيحيون تثبيت طلاقهم قانونياً في محكمة إسلامية؛ لأن شروط الطلاق تحت حكم الشريعة الإسلامية تبقى أقل تصلباً، إن الكاثوليك بوجه الخصوص يتميزون بتشدد موقفهم تجاه فكرة الطلاق، بينما المسلمون عموماً أكثر مرونة، فلذلك كان كل من رجال المسيحيين ونسائهم يلتمسون من المحاكم الإسلامية المعونة، وهناك بعض الحالات عندما كان الزوج أو الزوجة في حاجة ماسة للتملص من زواج فاشل، كانا يتحولان إلى الإسلام فقط من أجل التخلص من شريك حياة مزعج، وكذلك فإن الطوائف المسيحية المختلفة، التي كانت في حال نزاع بين بعضها لأكثر من ألف سنة، كانت غالباً ما تحمل نزاعاتها إلى المحاكم الإسلامية بسبب أن العداوة المتبادلة كانت تمنعهم من احترام شرائع الآخرين وعاداتهم"[(34)].

ويتحدث المؤرخ دونالد كواترت عن الظاهرة نفسها فيقول إن "المحاكم الإسلامية الشرعية كانت في كثير من الأحيان تمنح المسيحيين واليهود حقوقاً لا تتوافر في المحاكم المذهبية لهاتين الطائفتين، لذلك كان العثمانيون غير المسلمين يلجئون من حين لآخر إلى المحاكم الشرعية لإنصافهم علماً بأنهم لم يكونوا ملزمين بذلك، والجدير بالذكر أن المسيحيين كانوا كثيراً ما يلجئون إلى المحاكم الإسلامية في القضايا الإرثية وذلك لأن الشرع الإسلامي يضمن الحقوق لجميع أفراد الأسرة والأقارب، لذلك كان المسيحيون واليهود الذين يخشون حرمانهم من حقوقهم الإرثية يلجئون إلى الشرع الإسلامي لإنصافهم، لاسيما وأن الشرع الإسلامي كان يمنح الزوجة التي توفي زوجها نصيباً أكبر من الميراث عما يمنحه لها القانون الكنسي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان بمقدور الشابة الذمية التي يرغمها أهلها على الزواج من شخص لا

تريده أن تلجأ إلى المحاكم الشرعية لمنع عقد مثل هذا الزواج، إذ أن الشرع الإسلامي يشترط موافقة المرأة المعنية في هذه الحال*[35]، وسنجد المؤرخ البريطاني يوجين روجان يؤكد هذا الأمر أيضاً ويقول إن اللجوء إلى المحاكم الإسلامية كان خيار الكثير من المسيحيين واليهود لإقامة الدعاوي وتسجيل الصفقات رغم تمتعهم بحق تسوية خلافاتهم في محاكمهم الخاصة[36].

❖ الاستنتاج

الحديث السابق لم يستهدف توضيح أحوال غير المسلمين في المجتمع الإسلامي العثماني، بل كان عن أسباب التوترات التي عصفت بهذا المجتمع وتبين أنه تعرض مثل كثير من مجتمعات العالم غير الغربي إلى قُطاع الطرق الحضارية من الغربيين الذين استغلوا قوتهم وهيمنتهم في تمزيق هذه المجتمعات وليس في نشر نموذجهم الحضاري وضم الآخرين إليه، على العكس من النموذج الإسلامي عموماً والعثماني خصوصاً حيث قام أصحاب المشروع الحضاري باستيعاب المجتمعات التي دخلوها فاتحين، وبضم أعدائهم السابقين إلى نموذجهم لاسيما بعد زوال الخطر العسكري من قبلهم[37] وهو حال أدى في الغرب إلى تهميش السكان الأصليين بعد تحقيق الانتصار عليهم كما حدث في الأمريكتين وأستراليا وفلسطين، والجزائر وجنوب إفريقيا وكل المستعمرات قبل هزيمة الاستعمار، في الوقت الذي حرص فيه المسلمون على الاختلاط بالسكان المحليين وعدم الانعزال عنهم[38]، وكسب مشاركتهم في الفتوح [39] وفي الإدارة وعلى أعلى المستويات[40] ولكنهم لم يجبروهم على اعتناق الإسلام والذي تم بشكل تدريجي طويل وصل إلى ألف عام[41]، باستثناء بعض حوادث الإكراه المعزولة[42]، حتى اندمج الجميع وأصبحوا متشابهين مع الفاتحين القلة من العرب الأوائل والأتراك[43]، ومن رفض الاندماج بالدين الجديد لم يفته الازدهار والنمو[44]، وإن ليس بصورة متواصلة[45]، ووجدنا العصر العثماني يتقدم عما قبله من الامبراطوريات الإسلامية [46] بل يعطي فرصاً للمسيحيين لم تكن لهم في العصر البيزنطي الذي سبقه[47] والذي أحياه العثمانيون بصيغة جديدة تكفل استمرار بيزنطة ولكن بصيغة إسلامية جديدة[48]، وهي مواصفات

عجز الغرب عن تحقيقها مع الغالبية العظمى ممن حكمهم حيثما اتجهت فتوحاته.

وضمن هذا العرض تعرضنا بشكل جانبي لطبيعة المجتمع العثماني ونموذجه الجامع الذي ضم فسيفساء متنوعة من الاختلافات العرقية والدينية والثقافية، خلافاً للمجتمعات الغربية التي استأصلت التنوعات داخلها، ومن يحاول تكرار تلك التجارب الاستئصالية الغربية بستار إسلامي لن ينجح في أسلمة هذه الممارسة التي سبق للغرب أن احتكرها بالإبادات الجماعية العالمية والتي تبدو الممارسات الحالية إلى جانبها نوعاً من المزاح الثقيل.

وإن حديث التاريخ يختلف عن حديث الفقه والدعوة لأنه لا يقتصر على التنظير بل يتكلم عما (كان) فعلاً وليس عما (يجب أن يكون) فقط، وعندما يتطابق ما (كان) مع ما (يجب أن يكون) فإن ذلك يتجاوز الاعتراضات التي تقال بحسن نية أو سوئها: هذا الكلام مثالي ونظري ولا يوجد إلا في الكتب، فثبوت التطبيق التاريخي يؤكد لجميع المتشككين أن الحل ممكن وليس خيالياً، وأن ما كان يقال في كتاب الفقه، وجد طريقه للتطبيق العملي في حياة الناس ولم يعد مقتصراً على النظريات وحدها، وهو تراث فقهي وتاريخي ثري يمكننا بسهولة أن نبني عليه تطوراً مستقبلياً أفضل مما نغرق فيه اليوم من نتائج الواردات الغربية.

❖ الهوامش

(1) دونالد كواترت، الدولة العثمانية 1700-1922، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ترجمة: أيمن أرمنازي، ص305-307 و335.

(2) فيليب فارج ويوسف كرباج، المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011، ترجمة: بشير السباعي، ص145.

(3) زاكري كارابل، أهل الكتاب: التاريخ المنسي لعلاقة الإسلام بالغرب، دار الكتاب العربي، بيروت، 2010، ترجمة: د. أحمد إيبش، ص267-268.

(4) جستن مكارثي، الطرد والإبادة مصير المسلمين العثمانيين (1821-1922)، قدمس للنشر والتوزيع، دمشق، 2005، ترجمة: فريد غزي، ص19-24 و191 و212 و257.

(5) Jeremy Salt, Imperialism, Evangalism, and the Ottoman Armenians 1878-1896, Frank Cass, London, 1993, pp. 154-155.

(6) د. جيرمي سولت، تفتيت الشرق الأوسط: تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي، دار النفائس، دمشق، 2011، ترجمة: د. نبيل صبحي الطويل، ص89.

(7) Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol. II, Cambridge University Press, 2002, pp. 188, 200-205.

(8) دونالد كواترت، ص327.

(9) http://en.wikipedia.org/wiki/Donald_Quataert

(10) زاكري كارابل، ص302.

(11) دونالد كواترت، ص142.

(12) فيليب فارج ويوسف كرباج، ص192-194.

(13) دونالد كواترت، ص328.

(14) خليل إينالجيك (تحرير)، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007، ترجمة: د. قاسم عبده قاسم، ج2ص 537.

(15) Robert Aldrich (ed), The Age of Empires, Thames & Hudson, London, 2007, pp.41-42.

(16) دونالد كواترات، ص333.

(17) Robert Aldrich, p. 43.

(18) فيليب فارج ويوسف كرباج، ص196-202.

(19) نفس المرجع، ص202-203 و229.

(20) نفس المرجع، ص178.

(21) نفس المرجع، ص179-182 و226.

(22) نفس المرجع، ص178.

(23) نفس المرجع، ص229.

(24) نفس المرجع، ص201.

(25) Michelle U. Campos, Ottoman Brothers: Muslims, Christians, and Jews in Early Twentieth-Century Palestine, Stanford University Press, Stanford-California, 2011.

(26) جستن مكارثي، ص36-37و298-299.

(27) زاكري كارابل، أهل الكتاب: التاريخ المنسي لعلاقة الإسلام بالغرب، دار الكتاب العربي، بيروت، 2010، ترجمة: د. أحمد إيبش، ص222-223.

(28) فيليب فارج ويوسف كرباج، ص132.

(29) زاكري كارابل، ص221.

(30) وديع أبو زيدون، تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان2003، ، ص357.

(31) فيليب فارج ويوسف كرباج، ص131-132.

(32) نفس المرجع، ص146.

(33) حبيب بدر وسعاد سليم وجوزيف أبو نهرا (تحرير)، المسيحية عبر تاريخها في المشرق، مجلس كنائس الشرق الأوسط، بيروت، 2002، ص660.

(34) زاكري كارابل، ص220-221.

(35) دونالد كواترت، ص312.

(36) يوجين روجان، العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2011، ترجمة: محمد إبراهيم الجندي، ص42.

(37) فيليب فارج ويوسف كرباج، ص179 و186.
(38) نفس المرجع، ص183 و235.
(39) نفس المرجع، ص182 و186.
(40) نفس المرجع، ص189.
(41) نفس المرجع، ص135.
(42) نفس المرجع، ص135.
(43) نفس المرجع، ص235.
(44) نفس المرجع، ص131-229.
(45) نفس المرجع، ص137.
(46) نفس المرجع، ص133 و136 و178 و187.
(47) نفس المرجع، ص186.
(48) نفس المرجع، ص132 و181.

(12)

الثورة العربية الكبرى:
مواقف عربية وبريطانية

"ليس من الصواب القول بأن التيارات القومية التركية والعربية والأرمنية والكردية، كانت وراء تضعضع الدولة العثمانية وانهيارها بعد سنة 1914، صحيح أن بعض الأرمن كانوا يدعون إلى إنشاء وطن قومي للشعب الأرمني، لكن أغلبيتهم الساحقة استمرت في رغبتها في البقاء داخل الحظيرة العثمانية، ثم إن قلة قليلة من الأكراد كانت تدعو إلى الاستقلال الذاتي، ونستطيع القول أيضاً إن غالبية العرب كانت تود البقاء ضمن الكيان العثماني بالرغم من تعالي أصوات بعض القادة والمفكرين العرب بضرورة إلغاء المركزية ومنح الأقاليم شيئاً من الاستقلال الذاتي، على حين قام آخرون بالدعوة لإحياء الهوية الثقافية العربية، خلاصة القول إن معظم الرعايا العثمانيين في سنة 1914 لم يكونوا يطمحون إلى الانفصال عن الإمبراطورية بل ظلوا محافظين على هويتهم في إطار المجتمع العثماني"[1]، "ويبدو أن هناك شبه إجماع على أن معظم العرب لم يكونوا راضين عن النهاية التي آلت إليها الدولة العثمانية ولم يشاركوا طوعاً في القضاء عليها"[2].

❖ شرق الأردن

يقول المؤرخ يوجين روجان في كتابه "العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر" إن فيصل بن الحسين اتخذ من العقبة مركزاً للقيادة، وانطلقت قواته لشن الغارات على المراكز العثمانية في معان والطفيلة وسكة الحجاز، ولكن جنود الجيش العربي لم يتمكنوا قط من التغلب على دفاعات العثمانيين والاستيلاء على معان حيث كانت المقاومة مستميتة "إضافة إلى هذا فقد واجهوا مقاومة من القبائل العربية وأهل المدن المتحالفين مع العثمانيين، وفي

مدينة الكرك القريبة كونت القبائل وأهل المدينة ميليشيا من خمسمائة رجل في 17 يوليو / تموز 1917، وساروا بحماس إلى حيث ينتظرهم قتال فيصل وجماعته، خاض متطوعو الكرك حرباً استمرت ثلاث ساعات ضد القوات التي قادها الهاشميون، وأعلنوا النصر بعد قتل تسعة رجال من الجيش العربي وغنم اثنين من الخيل، كشفت هذه المعركة الصغيرة إلى أي مدى قسمت الثورة العربية ولاء أهل البلاد ما بين مؤيد للعثمانيين ومؤيد للهاشميين، وفي أغسطس / آب 1917 اتفقت المخابرات البريطانية والفرنسية على أن قبائل شرق الأردن هي في معسكر العثمانيين قطعاً، وعلى هذا فشلت دعوة الجهاد المضادة التي تبناها الشريف حسين في كسب تأييد العرب جميعاً"[3].

❖ جنوب العراق

في شهر كانون الأول 1915 حاصر الجيش العثماني الجيش البريطاني في مدينة الكوت في العراق، وذلك ضمن أحداث الحرب الكبرى الأولى، واستمر الحصار حتى استسلام الإنجليز في نهاية نيسان 1916، وعن ذلك يقول الدكتور عبد الله فهد النفيسي "إن حصار الكوت أرغم الحكومة البريطانية على إيجاد أي وسيلة ممكنة من شأنها أن تخفف الضغط على الجيش المحاصَر ورفع معنوياته، ومن الأمور التي جرى تداولها الانتفاع بالثورة العربية التي كان يتزعمها الشريف حسين، ولكن تقادير ضباط الاستخبارات العسكرية كانت أفادت أن الثورة التي نشبت في الحجاز لم يكن لها أي وقع في نفوس القبائل العراقية التي كانت في معظمها من الشيعة... حتى أن القبائل السنية الصحراوية التي كانت على اتصال بالزبير والخميسية تلقت خبر نشوب الثورة... بفتور وعدم مبالاة، وفي مدينة البصرة ذاتها انقسم الرأي العام فكانت الأقلية تقف إلى جانب الثورة العربية، بينما اعتبرت الأكثرية ثورة الحسين ضد العهد، وهو عمل غير جائز"[4].

ولم يكتف العراقيون بعدم المشاركة في الثورة ضد الدولة العثمانية بل شاركوا في القتال إلى جانب العثمانيين ضد بريطانيا، على عكس الثوار العرب، وعن حصار الكوت نفسه يقول الدكتور: "كان سكان الكوت،

وغالبيتهم من الشيعة، يتعاونون سراً مع الأتراك لإبلاغهم مركز القيادة في المدينة التي كان الأتراك يحاولون قصفه كل يوم، وفي السابع من شهر كانون الثاني أرسلت قوة بريطانية قوامها 9 آلاف جندي في قيادة الجنرال أيلمر الذي حاول يائساً أن يفك الحصار عن المدينة، ولكنه عجز عن إنجاز مهمته بعد أن فقد 7 آلاف إصابة بين قتيل وجريح، ولقد لعبت القبائل الشيعية دوراً بارزاً في محاربة المدد البريطاني... وحاول البريطانيون مراراً أخرى رفع الحصار عن إخوانهم في الكوت ولكن من دون جدوى، وكان السبب الرئيسي في فشل المحاولات هذه مقاومة القبائل الشيعية....وتجدر الإشارة هنا إلى أن العرب الشيعة من أهل الكوت الذين لعبوا دوراً بارزاً في الحصار كجواسيس للأتراك كان في استطاعتهم دخول المدينة والخروج منها ليلاً... (و) كان سكان الكوت يلجئون إلى كل وسيلة في وسعهم للتعبير عن عدائهم للإنجليز... وهكذا استسلم يوم 29 نيسان 13,309 من الجنود والضباط البريطانيين إلى الأتراك الذين أصدروا أوامرهم بأن يسيروا إلى الأسر مشياً على الأقدام مسافة تبلغ ألفاً ومئتي ميل عبر صحار وجبال، وقد مات سبعون في المئة من الإنكليز وأربعون في المئة من الكتائب الهندية، وينبغي القول إن عرض فدية للأتراك في مقابل فك الحصار الذي تقدم به الإنكليز أفقد الإنكليز هيبتهم الدولية وسمعتهم لأن خصومهم من الدول استغلوا الحادث في العالم إلى أقصى ما تكون عليه الدعاية في التفاخر والتباهي، هذا على الرغم من أن الحكومة أخفت الخبر كلياً عن الصحافة الإنكليزية، وجعلت منه الصحف موضوعاً للصور الكاريكاتورية وللمقالات الافتتاحية"، وبعدما تباطأ القائد التركي في ملاحقة فلول الإنجليز ردوا على هزيمتهم بالاستعداد لاحتلال بغداد لترك انطباع مضاد عما خلفته هزيمتهم في الدردنيل (غاليبولي) والكوت، ولمحو عار الفدية التي عرضوها وبلغت مليوني ليرة استرلينية، ومن شأن احتلال بغداد "إحباط أي محاولة يقوم بها الأتراك والعرب في سبيل ائتلاف إسلامي تحت راية الجهاد، وكان النفوذ التركي في إيران من الأمور التي كانت تقلق خواطر أعضاء اللجنة في وزارة الحرب البريطانية"[5].

يقول المؤرخ دونالد كواترت: "ولم يهمل السلاطين العناية بشئون رعاياهم من المسلمين الشيعة، وبذلوا ما أمكنهم للحفاظ على الأماكن الشيعية

ورعايتها في كل من النجف وكربلاء، وبقوا على هذا النهج إلى ما بعد القرن السادس عشر"[6].

النتيجة: شتان ما بين مسلمي الجامعة الإسلامية زمن الخلافة ومسلمي الطائفية زمن الاحتلال الأمريكي.

❖ مصر

عندما دخلت الدولة العثمانية الحرب الكبرى إلى جانب دول الوسط دفاعاً عن وجودها ضد أطماع الحلفاء، قامت بريطانيا باتخاذ إجراءات مضادة منها إعلان الحماية على مصر وإنهاء السيادة العثمانية عليها وخلع الخديو عباس حلمي بتهمة الميل للجانب المعادي وتنصيب حسين كامل صاحب الميول البريطانية سلطاناً على مصر، كما سخرت بريطانيا إمكانات مصر لخدمة المجهود الحربي البريطاني، وفي ذلك يقول المؤرخ البريطاني بيتر مانسفيلد إن "المصريين المتحمسين أرادوا المساهمة في المجهود الحربي، فشاركت القوات المصرية في الدفاع عن قناة السويس ضد الهجوم التركي الأول والوحيد، كما خدم أكثر من عشرين ألف مصري في النقل بقوافل الجمال وهيئة العمل في فلسطين وفرنسا، وتكبدوا أثناء ذلك خسائر جسيمة"[7].

ولكن مؤرخين آخرين يعطون صورة مختلفة عن هذا "الحماس" المصري الذي يتحدث عنه مانسفيلد، فالمؤرخ البريطاني أيضاً يوجين روجان يقول: "كان البريطانيون يتطلعون إلى إضعاف نفوذ السلطان العثماني عن طريق تعزيز السلطان المصري، مثلما تطلعوا إلى إضعاف الدعوة إلى الجهاد ضد بريطانيا وفرنسا التي أطلقها السلطان (العثماني) عن طريق إطلاق الشريف حسين دعوة للثورة، غير أن هذه الحيلة لم تترك أثراً كبيراً على مسلمي مصر ولا على المسلمين عامة، إذ ظلوا يبجلون السلطان العثماني بصفته خليفة المسلمين، (و) بمجرد أن اندلعت الحرب وقع الجزء الأكبر من عبء دعم مصر للبريطانيين على الطبقة العاملة، صودرت المحاصيل لدعم المجهود الحربي، وجُند الفلاحون في فرق عمل تزود الجبهة الغربية بالدعم

اللوجستي، وأدى التضخم ونقص البضائع إلى انخفاض مستوى معيشة جميع فئات الشعب، وصار كثير من المصريين في حالة عوز، امتلأت القاهرة والاسكندرية بالجنود البريطانيين وجنود الكومنولث الذين احتشدوا في مصر... وأدى كبر عدد الجنود إلى زيادة درجة التوتر بينهم وبين أهل البلاد"[8].

ويقول المؤرخ زفي يهودا هرشلاغ إن الحرب أتت باضطرابات اقتصادية على شكل أزمات وانتعاشات متعاقبة، وإن اضطرار مصر لتقديم سلع رخيصة في بداية الحرب أدى إلى أزمة "هددت بالثورة"، فعالجت السلطات ذلك ببعض الإجراءات التي أدت إلى انتعاش مؤقت "لكن الوضع تدهور مرة أخرى قرب نهاية الحرب عندما بدأت مصادرة المحاصيل والماشية والاستيلاء عليها تؤثر أيضاً على الطبقات الأفقر وصغار المنتجين، وتحولت التعبئة... إلى نوع من السخرة أدى إلى الهرب من القرى تخلصاً من الاستدعاء، أو إلى الفرار من معسكرات الجيش بعد التجنيد"[9].

وتقول الدكتورة تهاني شوقي عبد الرحمن إن مصر انقسمت في نظرتها للدولة العثمانية بعد اندلاع الحرب الكبرى "فنجد رجال خفر السواحل المصريين ينضمون إلى قوات الجيش الرابع التركي، وانضم آخرون إلى السنوسيين في هجومهم على القوات البريطانية في الغرب، بينما وقف الجيش المصري كي يدافع عن القناة ضد عبور العثمانيين، وكان لهذا الانقسام بين صفوف العرب أثره في الحركة العربية فيما بعد" [10].

ولكن موقف الجيش المصري لم يكن معبراً عن موقف الشعب المصري، فقد كانت حربه تحت لواء بريطانيا ضد السودان الذي كان جزءاً من الوطن المصري (وادي النيل) قبل أن تقسمه بريطانيا (1899) وقتله آلاف السودانيين موقفاً آخر يؤكد أنه لا يعبر عن موقف مصر (كيف يمكن أن تقتل مصر أبناءها وتطعن ذاتها؟) لاسيما عندما نقرأ عن التجنيد الإجباري والفرار من الجندية، ويؤكد ذلك أيضاً موقف شعب مصر السلبي جداً من تنصيب حسين كامل سلطاناً وإعلان الحماية البريطانية.

❖ موقف مصر من السلطان حسين كامل

يقول المؤرخ السوفييتي فلاديمير لوتسكي في كتابه تاريخ الأقطار العربية الحديث إن بريطانيا قامت بعد اندلاع الحرب الكبرى وفرض الحماية على مصر بإجراءات تعسفية فيها كمصادرة القمح والماشية والابتزازات القسرية والتجنيد ونهب الريف المصري وفرض نظام الإرهاب والديكتاتورية العسكرية، مما أدى إلى إثارة سخط عميق في البلاد، ولكن كبار الملاك والبورجوازية الكبيرة راكموا الثروات ودافعوا عن بريطانيا وهادنت صحفهم وأحزابهم السياسية السيادة البريطانية وامتنعت عن أي كفاح ضد المحتلين، ولم تحاول الحكومة أو أعضاء المجلس التشريعي الاعتراض على فرض الحماية[11]، ولعل هذا هو الجانب المظلم الذي عممه المؤرخ البريطاني بيتر مانسفيلد على مصر دون تمحيص، كما سبق ذكره، ووصفه بالحماس المصري لمشاركة بريطانيا في المجهود الحربي، وهو ليس سوى حماس الطبقة العميلة المستفيدة من الاحتلال كما في جميع البلاد المستعمَرة.

ويكمل لوتسكي إن نظام الإرهاب العسكري والتوقيفات والإبعادات وغلق الصحف ضيق من إمكانات الوطنيين إلى درجة كبيرة، فحصروا خياراتهم بالدعاية من الخارج وأعمال العنف في الداخل، فقاموا بمحاولتين لاغتيال السلطان حسين كامل ومحالة لاغتيال رئيس وزرائه حسين رشدي ومحاولة لاغتيال وزير الأوقاف[12].

وتشير الدكتورة أمل فهمي إلى جوانب أخرى فتقول إنه "بإعلان الحماية على مصر دخلت في مرحلة جديدة أعلن الوطنيون في مصر استياءهم من حسين رشدي وعدوه مسئولاً عن إعلان الحماية البريطانية، كما استاء المصريون من عزل عباس، واعتبروا تنصيب رجل آخر طعنة في حقوق مصر، لذلك كتب (زعيم الحزب الوطني وخليفة مصطفى كامل باشا) محمد فريد مقالاً في صحيفة توران باستنبول ضد حسين رشدي وحسين كامل طلب في ختامها إصدار فتوى بأنه خارج على الخليفة وأن دمه أصبح مهدراً (ولعل هذا يفسر محاولات الاغتيال آنفة الذكر)، كما ارتدى طلبة المدارس الثانوية أربطة سوداء يوم الاحتفال بعيد الجلوس السلطاني، ولم يرفع الأهالي العلم

المصري الجديد، كذلك امتنع العلماء عن إصدار فتوى بعزل الخديو عباس، كما ذكر محمد فريد أنه بإعلان الحماية تعلقت قلوب المصريين انتظاراً لقدوم الجيش العثماني لتخليص مصر من الوجود البريطاني"[13]، وربما كانت هذه الأحداث غير مرتبطة بثورة الشريف حسين مباشرة إلا أنها عبرت عن موقف مغاير لها من الدولة العثمانية آنذاك ولا يمكن فصل هذه الحوادث عن بعضها البعض.

يقول الدكتور محمد محمد حسين إنه بعد إعلان الحماية على مصر وخلع الخديو عباس اجتمع مجلس الوزراء المصري برئاسة السلطان حسين كامل وقرر إلغاء وظيفة قاضي قضاة مصر العثماني، وانقطعت بذلك آخر علاقة بالخليفة،

ولكن....

"ظل الرأي العام في مصر مع ذلك على ولائه للخلافة، وإن كان إعلان الأحكام العرفية ووضع الصحف تحت الرقابة، ثم إغراق مصر بجيوش الاحتلال بمصر، قد كمم الأفواه وكبت هذا الشعور، ويستطيع المراقب لتطورات الأمور في مصر في ذلك الوقت أن يلاحظ كثيراً من الأمارات التي تدل على ضيق المصريين بالإنجليز ضيقاً يوشك على الانفجار... وقد تجاوز سخط المصريين الإنجليز إلى السلطان حسين لاستمداده ولايته من سلطة مسيحية بعد أن كان يستمدها من الخليفة، ولقبوله منصبه بخطاب من القائم بأعمال الوكالة البريطانية بعد أن كان الخديويون يرتقون العرش بفرمان سلطاني يحمله مندوب خاص من عند الخليفة، وعبر المصريون عن هذا السخط حين امتنع طلبة الحقوق عن الذهاب إلى كليتهم لاستقباله في اليوم الذي حدد لزيارته "18 فبراير (شباط/ فيفري)سنة 1915"، وحين أطلق عليه النار شاب يدعى "محمد خليل"-وهو تاجر خرداوات بالمنصورة- وذلك عند مرور موكبه بشارع عابدين في 8 أبريل (نيسان/ أفريل)سنة 1915، ثم لم يمض على هذا الاعتداء شهران حتى وقع عليه اعتداء آخر في الإسكندرية حين ألقيت قنبلة من نوافذ أحد المنازل في شارع رأس التين على مركبته وهو في طريقه لصلاة الجمعة، ولم يمض وقت طويل حتى وقع اعتداء على وزير

الأوقاف فطعن بسكين في محطة القاهرة في 5 ديسمبر (كانون الأول) سنة 1915، ويستطيع المتأمل في تاريخ هذه الفترة أن يجد كثيراً من المظاهر التي تصور هذا السخط، فمنها مثلاً ما يروى من أن أحد الخدم القدماء بقصر عابدين قد حاول أن يحرقه، ومنها أن النشرات التي تهدد السلطان حسين قد استطاعت أن تجد طريقها داخل القصر، ومنها أن بعض قبائل العربان قد رفضوا أن يقسموا يمين الطاعة للإنجليز، وأن الضباط والجنود المصريين في الإسماعيلية رفضوا إطلاق النار على إخوانهم الأتراك، واحتجبت صحيفة "الشعب" عن الظهور احتجاجاً على إعلان الحماية، ورفض أمين الرافعي إصدارها حين طلب منه السلطان حسين ذلك، وقد كانت السلطات المحتلة تعرف من مصر هذا العطف على تركيا، ولذلك فقد اعترفوا بذلك وأعلنوه منذ اللحظة الأولى في تبليغهم الأول إلى السلطان حسين كامل، فأوهموا المصريين بأنهم لا يحاربون الخليفة المغلوب على أمره (فلماذا ناوءوا منصب السلطنة العثمانية نفسه بمنصب السلطنة المصرية؟!)، ولكنهم يحاربون حكومة الاتحاديين التي استأثرت بالسلطة دونه (فلماذا حاول الإنجليز الاستئثار بمنصب السلطنة دونه أيضاً؟!)، فقد جاء في هذا التبليغ: ولا أرى لزوماً لأن أؤكد لسموكم بأن تحرير حكومته (أي حكومة الملك البريطاني) لمصر من ربقة أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية في الآستانة لم يكن ناتجاً عن أي عداء للخلافة (وهو نفس تبرير الشريف حسين فيما بعد لثورته بأنها ليست ضد الخليفة بل ضد الاتحاديين)" [14]، والكتاب مشحون بتفاصيل أخرى من مظاهر سخط مصر على الإنجليز والسلطان حسين وبمظاهر النفاق التي قام بها المنتفعون من الاحتلال والتي أدت لوهم "الحماس" المصري في المجهود الحربي البريطاني الذي تكلم عنه المؤرخ البريطاني بيتر مانسفيلد.

❖ الموقف المصري الشعبي من القومية العربية

يقول الدكتور رءوف عباس إن مصر في مطلع القرن العشرين كانت تتبنى فكرة الجامعة الإسلامية التي كانت بنداً رئيساً في طرح الحزب الوطني، ومضمونها هو الحفاظ على سلامة الأراضي العثمانية ووحدتها وانتماء مصر

إلى دولة الخلافة الإسلامية، ذلك أن الحزب الوطني بنى نضاله على أساس عدم شرعية الوجود البريطاني في مصر الخاضعة للسيادة العثمانية، وكان التمسك بالتبعية العثمانية هو طوق النجاة من الاحتلال البريطاني، كما كان التحزب للجامعة الإسلامية التي دعا إليها السلطان عبد الحميد مواكباً للتمسك بالتبعية العثمانية وغالباً على فكرة القومية المصرية التي دعا إليها أحمد لطفي السيد بخجل قبل الحرب الكبرى الأولى، كما كان التحزب للجامعة الإسلامية رفضاً لفكرة القومية العربية بصفتها دعوة إلى تمزيق أوصال الدولة العثمانية إلى كيانات قومية، ولو نجحت ستكرس الوجود الاستعماري البريطاني في مصر والفرنسي في شمال إفريقيا "لذلك وصمت الحركة الوطنية المصرية دعاة القومية العربية بالخيانة والعمالة للدول الأوروبية الاستعمارية، ونفرت من الدعوة إلى القومية العربية"(15).

❖ الموقف المصري الشعبي من الثورة العربية

ويقول الدكتور أنيس صايغ مؤكداً ذلك في كتابه الفكرة العربية في مصر: "أما موقف المصريين حيال القضية العربية وعلاقات العرب مع الأتراك، فكان، بوجه عام، مغايراً لموقف أحرار العرب، من المقيمين في سوريا أو الحجاز أو مصر... ولم يكن لثورة الحسين أثر كبير عند المصريين، بل إن الشعب وقف موقفاً عدائياً منها، ولكن الصحف لم تتمكن من مهاجمة الثورة لأنها كانت تخضع للرقابة العسكرية (البريطانية)... ويعترف جورج أنطونيوس مؤرخ الثورة العربية وصديق الذين قاموا بها، بأن عداء المصريين للثورة كان حقيقياً واضحاً، وإن كره المصريين للإنكليز غذى ذلك الشعور".

ويعلق الدكتور فكتور سحاب على ذلك بالقول: "لم يكن الإعراض عن القومية العربية كله إذن في ذلك الزمن، للانكفاء عنها إلى موالاة الغرب أو تمسكاً بمشاعر إقليمية انفصالية، بل كان بعضه لموقف معاد للإنكليز ولشبهة "الإصبع"الإنكليزية كما كان يقال- في تحريك الثورة "العربية" ضد السلطنة العثمانية".

وعن موقف السوريين الذين لجئوا إلى مصر هرباً من السلطان عبد

الحميد يقول الدكتور صايغ "تميز جهاد هؤلاء الأحرار بالانفصال التام عن جهاد المصريين في سبيل الحرية والاستقلال، فلم تلتق طرقهما مع أنها كانت متوازية"[16].

❖ **الثورة العربية الكبرى بعيون بريطانية**

يقول جيمس نيكلسون James Nicholson في كتابه سكة حديد الحجاز The Hejaz Railway إنه بعد اندلاع الثورة العربية الكبرى بأشهر تراجع أداؤها في مواجهة التحصينات العثمانية في المدينة المنورة وقررت القيادة العليا البريطانية في القاهرة أن الثورة لم تكن سوى حادثة ثانوية غير مدروسة (طائشة) ذات قيمة ضئيلة للمجهود الحربي العام (في الحرب الكبرى الأولى)، ورفضت تلك القيادة التدخل لنصرتها. . . .، وبحلول شهر أكتوبر/ تشرين الأول أصبحت قوات فيصل المحبطة والمتناقصة بسرعة في وادي صفراء هي خط الدفاع الحقيقي النهائي، وبدا أن الثورة العربية التي بدأت بنجاح باهر قبل أربعة أشهر فقط، أصبحت على حافة الانهيار، ولدى وصول لورنس العرب من القاهرة، كانت الثورة العربية على حافة الكارثة، وكان تدخل الضباط الإنجليز هو البداية الحقيقية للحرب على سكة الحجاز، وحضور الإنجليز وحده هو الذي أفقد الأتراك المهاجِمين أعصابهم، وعن مكانة لورنس يقول المؤلف نفسه إنه امتلك إمكانات مكنته من التأثير على الحوادث في زاوية صغيرة (هي موطن الثورة) في الحرب لصالح الحلفاء[17].

ويؤكد الدكتور حسن صبري الخولي ما سبق بالقول نقلاً عن جورج أنطونيوس في كتابه يقظة العرب: " وكان القائد البريطاني العام سير أرشيبولد موراي على قدر كبير من الغرور والضعف وكان قليل الثقة في الثورة العربية ونظر إليها أول الأمر (أي قبل التدخل البريطاني كما مر) في شيء من التحقير على أنها عمل جانبي يثير مضايقات لقوات بريطانيا وحليفاتها"[18].

ويقول دزموند ستيوارت إن الثورة العربية كانت "ذات قيمة كبيرة للحلفاء، ذلك بأن رفض أمير أقدس مدينة إسلامية للجهاد، ساعد على منع حركة تمرد في الجيش الهندي، ثم إن احتلال مكة وجدة اضطر الأتراك

وحلفاءهم الألمان إلى إرسال الجنود والذخائر إلى الجنوب وإهمال خططهم الأخرى ضد قناة السويس، بدا عرب الحجاز في نظر رونالد ستورز (مسئول المكتب العربي البريطاني الذي قام بدور هام في التفاوض مع الشريف حسين لإقناعه بالثورة) جبناء وغير منظمين..كانت الثورة العربية ذات قيمة للحلفاء، وخصوصاً لبريطانيا التي بالغت في تقدير فتح جبهة جديدة في بحر مجهول، فجاءت الثورة مقوياً حين كانت المعنويات العامة منخفضة، إن نهوض أبناء الصحراء الشجعان لتأييد بريطانيا عوض عن المذابح المستمرة في الجبهة الشرقية..." ويعلق الدكتور حسين مؤنس بقوله "وليت الحسين بن علي وأنصاره كسبوا فخر هذا العمل الذي قاموا به في نظر الإنجليز والفرنسيين الذين قدموا إليهم-دون أن ينتبهوا-خدمة لا تقدر" مستشهداً بقول ستيوارت "ذلك أن البطل الحقيقي لهذه المأساة كان -في نظر الغرب- رجلاً إنجليزياً غريب الأطوار هو الكولونيل لورنس"[19].

❖ التحالف مع الأجانب وسط الأحلام والحقائق وصحوة فوات الأوان

يقول الدكتور حسين مؤنس إن ممثل بريطانيا في مصر هنري مكماهون أدرك مغزى الثورة العربية على الأتراك، فوافق موافقة شكلية على مطالب القوميين العرب المتحمسين وأصحاب الخيالات والأوهام ليدخلهم في الفخ، وكان موقفه منهم استعمارياً بريطانياً، وقد أدرك العرب خداع مكماهون، وحسب المؤرخ دزموند ستيوارت فقد قيدوا أنفسهم بقيدين على استقلالهم هما معاهدة دفاعية تربط الدولة العربية ببريطانيا ومنح بريطانيا مكانة مفضلة في هذه الدولة، ولكن هناك أيضاً التحفظات على استقلال بعض الأجزاء العربية في آسيا الصغرى وسوريا والكويت وحماية الأماكن المقدسة والاستعانة بالمستشارين الإنجليز والقبول بإدارة خاصة في بغداد والبصرة والتنازل عن عدن هذا غير استثناء الجناح الغربي في شمال إفريقيا كله بداية من مصر من مطالب الاستقلال العربي، وفي نهاية الأمر "أصبحت إسرائيل هي معضلة العرب الكبرى، وهي نتيجة مباشرة لهذه الخطوة التي خطاها الحسين بن علي، لأن تركيا لم يكن قد انقطع الرجاء فيها (واستشهد بانتصاراتها في غاليبولي 1915)... في ذلك الظرف قام الحسين بن علي بحركته فهدم الجبهة

التركية الشرقية هدماً، وتبين الأتراك أن العرب هم سبب الهزيمة، ورجل مثل مصطفى كمال نفض يده من العرب من ذلك الحين... وكان لذلك نتائجه الوخيمة... وهكذا وإرضاء لمطامح حفنة من العرب وأوهام حفنة من الخطباء المتحمسين على منابر دمشق دفع العرب، كل العرب ثمناً باهظاً ولا زالوا يدفعونه... لقد تقاسمت فرنسا وإنجلترا ميراث الدولة العثمانية في البلاد العربية، عدا الجزيرة. . . ، أما لبنان فقد احتلته فرنسا تحت نفس الاسم، وبدأت تحدث فيه تغييراً جوهرياً، وهذا التغيير أصبح فيما بعد من أكبر مشاكل لبنان... وإلى يومنا هذا يعاني لبنان من هذا الوضع غير الطبيعي الذي فرضته فرنسا ولا تزال تؤيده".

ويقول المؤرخ دزموند ستيوارت: "كان ثمن الثورة بالنسبة إلى العرب غالياً في المدى الطويل والقصير، دفعوا جميعاً هذا الثمن مع أن أقل من عشرة بالمائة منهم اشتركوا في الثورة، حتى في الحجاز لم يكن الرأي العام مع الحسين، ولكن خروجه على الأتراك وما تبعه من فرار الضباط العرب وبعض الضباط الأكراد من الجيش العثماني حطم ما تبقى من الفكرة العثمانية وفتح الطريق في المدى البعيد إلى تركيا التركية".

ويتابع الدكتور حسين مؤنس: "عندما أدخل العمال الأتراك خط سكة الحديد من القدس إلى مكة فالمدينة، كان الحسين بن علي يحرض الأعراب على تدمير القضبان والمحطات، وقد رحبوا بذلك لأنهم كانوا يعتقدون أن سكة الحديد ستسهل الحج على الحجاج وتوصلهم إلى مكة والمدينة آمنين، فلا يستطيعون ابتزازهم وفرض الأتاوات عليهم ونهبهم، ولم يكن تفكير الحسين بن علي بأعلى من ذلك فقد كان يخشى أن سكة الحديد تسهل على الأتراك الوصول إلى الحجاز ومكة والمدينة، وأنه لمما يدعو إلى التعجب ويثير الألم أن سكة حديد الحجاز التي أنشأها الأتراك قام بتدميرها الأعراب ومن ورائهم الشريف حسين"[20].

لم يعترف الحلفاء للشريف حسين بمنصب ملك العرب (1916)، رغم الوعود التي أغدقت عليه ومنته بذلك بل بالخلافة الإسلامية، واقتصر اعترافهم على كونه "ملك الحجاز" (1917)، كما لم يعترفوا بخلافته العربية التي

أعلنها بعد إلغاء الخلافة العثمانية (1924) رغم الجهود الحثيثة التي بذلتها بريطانيا في الدعوة للخلافة العربية لمناوأة العثمانيين، ولكن لما انتهت الخلافة العثمانية لم يعد هناك أهمية للخلافة العربية فنبذت.

وقد صرح لورنس العرب بحقيقة أهداف الغرب من حركة الشريف حسين، ففي تقرير كتبه في يناير/كانون الثاني/جانفي 1916 تحت عنوان سياسات مكة قال: "إن تحرك (الشريف حسين) يبدو مفيداً لنا، لأنه ينسجم مع أهدافنا المباشرة: تحطيم الجبهة الإسلامية الموحدة وهزيمة وتمزيق الامبراطورية العثمانية، ولأن الدول التي سيقيمها (الشريف) خلفاً لتركيا ستكون غير ضارة بنا كما كانت تركيا قبل أن تصبح أداة في أيدي الألمان.إن العرب أقل توازناً من الأتراك، وإذا عولج أمرهم بشكل مناسب فإنهم سيظلون في حالة من الشرذمة السياسية، نسيج من الإمارات الصغيرة المتحاسدة غير القابلة للتوحد، ومع ذلك يمكنها الاجتماع في مواجهة أية قوة خارجية"[21]، وهذا الاجتماع الذي يقلق لورنس ورؤساءه هو ما يعمل الغرب جاهداً لمنعه منذ تلك الأيام.

ويختم تقريره قائلا إن الشريف حسيناً "يفكر يوماً بالحلول محل السلطة التركية في الحجاز، ولو تمكنا من ترتيب هذا التغير السياسي ليكون بالعنف، سنقضي على خطر الإسلام بجعله ينقسم على نفسه في عقر داره، وسيكون هناك خليفة في تركيا وخليفة في الجزيرة العربية في حالة حرب دينية، وسيصبح عجز الإسلام كما كان عجز البابوية عندما كان البابوات في أفنيون"[22] (وهي فترة تراجعت فيها هيمنة البابوية وسميت الأسر البابلي للكنيسة 1309-1377 تشبيها بأسر بني إسرائيل على أيدي البابليين في القرن السادس ق.م، وقد أعقبها انقسام وصف بالعظيم نتيجة وجود بابا في روما وآخر في أفنيون 1378-1417)، وليس من العجيب بعد ذلك أن تنكث بريطانيا بوعد إقامة الخلافة العربية بعدما استنفدت أغراضها منها.

يقول المؤرخ يوجين روجان: "مع اقتراب نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت الحكومة البريطانية تتطلع إلى إبرام تحالف رسمي مع الملك حسين (بن علي)وأسرته الهاشمية، فأرسلت بريطانيا الكولونيل توماس إدوارد

لورنس، الشهير باسم "لورنس العرب" الذي لعب دور حلقة الوصل بين البريطانيين والهاشميين خلال الثورة العربية، لفتح باب المفاوضات مع حسين.

"بين يوليو/ تموز (جويلية) وسبتمبر / أيلول 1921، حاول لورنس عبثاً إقناع الملك حسين بتوقيع معاهدة تقر بالحقائق الجديدة لتسوية ما بعد الحرب، ورفض حسين جميع ملامح الشرق الأوسط بعد الحرب تقريباً باعتبارها خيانة من بريطانيا لوعودها له: رفض أن تقتصر مملكته على الحجاز؛ واعترض على طرد ابنه، الملك فيصل، من دمشق وإعلان الانتداب الفرنسي على سوريا؛ ورفض الانتداب البريطاني على العراق وفلسطين، التي كانت تضم شرق الأردن في ذلك الوقت، واعترض على سياسة إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. أقدم البريطانيون على محاولة أخيرة للتوصل إلى معاهدة في عام1923، لكن الملك العجوز الصارم رفض التوقيع أيضاً، ونتيجة لذلك خسر الحماية البريطانية في الوقت الذي بدأ فيه ابن سعود حملته لغزو الحجاز"[23].

وعن وضع الشريف حسين آنذاك يقول المؤرخ جورج أنطونيوس: "ولما وجد نفسه دون معين توجه بنظره إلى إنجلترة فلم تستجب له، عندئذ كان الشعور في "هوايت هول" (مقر الحكومة البريطانية) قد صرح بمعاداته، وأصبحت الحكومة البريطانية تعده هدفاً للسخرية ومثاراً للإزعاج، وجرت على أن تشيع حكايات مضحكة على نزوات الرجل الشيخ وبوادره، وفيها ما يثير الضحك حقاً، وكلما دارت الحكايات ولدت حكايات أخرى وخلقت رغبة في مزيد، كما هي الحال في القصص المضحكة عادة، وجاء في وقت أصبحت فيه تقارير المعتمد البريطاني الدورية عن الحال في الحجاز مفعمة بمادة للضحك الرسمي، فتلقى رواجاً في مكاتب"هوايت هول" ويتناقلها الموظفون لما لها من قيمة هزلية، كذا أصبح حسين أضحوكة ولم يعد الموظفون ينظرون إليه بجد، فلما استؤنفت المفاوضات في عام 1923 كان موقف الموظفين منه أولاً مهاودة من يتسلى به، ثم صبراً برماً، ثم-بعد أن مرت الشهور وهو متشبث برأيه لا يتحلحل عنه-سخط المغيظ وتقزز المتخم... وحث حسين الحكومة البريطانية على أن تتدخل لتكبح جماح ذلك الرجل المغير (ابن سعود)، كما فعلت في الماضي، ولكن توسلاته ذهبت هباء"[24].

تروي الروايات التاريخية الندم الشديد الذي أصاب الشريف حسيناً في نهاية حياته، وهو أمر طبيعي في ظل ما آلت إليه أحلامه الكبيرة بل وضعه الشخصي، فهل يتعظ الذين يتحالفون اليوم مع الصهيونية ضد إخوتهم ظانين أن نهايتهم ستكون وردية؟

❖ الهوامش

(1) دونالد كواترت، الدولة العثمانية 1700-1922، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ترجمة: أيمن أرمنازي، ص333-334.

(2) نفس المرجع، ص341.

(3) يوجين روجان، العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2011، ترجمة: محمد إبراهيم الجندي، ص196.

(4) الدكتور عبد الله فهد النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص104-105.

(5) نفس المرجع، ص99-107.

(6) دونالد كواترت، ص184.

(7) بيتر مانسفيلد، تاريخ الشرق الأوسط، النايا للدراسات والنشر، دمشق، 2011، ص175.

(8) يوجين روجان، ص210.

(9) ز. ي. هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، دار الحقيقة، بيروت، 1973، ص277.

(10) الدكتورة تهاني شوقي عبد الرحمن، نشأة دولة تركيا الحديثة، دار العالم العربي، القاهرة، 2011، ص67-68.

(11) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار الفارابي، بيروت، 2007، ص410-411.

(12) نفس المرجع، ص411.

(13) الدكتورة أمل فهمي، العلاقات المصرية العثمانية على عهد الاحتلال البريطاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2002، ص336.

(14) الدكتور محمد محمد حسين، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، مكتبة الآداب، القاهرة، ج2 ص6-8.

(15) رءوف عباس، صفحات من تاريخ الوطن، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2011، تحرير: عبادة كحيلة، ص243.

(16) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، ج 3 (دراسات الحضارة) ص672 (فكتور سحاب، الفكر السياسي الفلسطيني بعد عام 1948: الكتابات السياسية الفلسطينية حول قضايا أخرى، القومية العربية).

(17) James Nicholson, The Hejaz Railway, Stacey International, London,2005, p. 93-96.

(18) دكتور حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، دار المعارف بمصر، 1973، ج1 ص167.

(19) الدكتور حسين مؤنس، تاريخ قريش، دار المناهل للطباعة والنشر والتوزيع والعصر الحديث للنشر والتوزيع، 2002، ص784.

(20) نفس المرجع، ص777-787.

(21) Phillip Knightley and Colin Simpson, The Secret Lives of Lawrence of Arabia, McGraw-Hill Company, New York, 1969, p. 60-61.

(22) نفس المرجع، ص70-71.

(23) يوجين روجان، ص232.

(24) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، دار العلم للملايين، بيروت، 1978، ترجمة: الدكتور ناصر الدين الأسد والدكتور إحسان عباس، ص455.

(13)

بعيداً عن الخلافة الإسلامية: كيف أضرت هويات التجزئة بأصحابها؟

يذكرني تشبث الأقلام المثقفة بدعم دولة التجزئة بعد الفوضى التي نتجت عن الصراعات التي أعقبت الثورات العربية، والتدخلات الأجنبية التي صاحبتها، بما حدث في التاريخ الإسلامي عندما اتجهت الميول الفقهية السياسية نحو طاعة الحاكم وتحريم الخروج عليه مهما ارتكب من موبقات بحجة منع الفتن وإراقة الدماء، والمشكلة في الدعوات التغريبية المعاصرة لتثبيت الدولة القُطرية ودعمها أنها طالما انتقدت ميول السابقين في دعم الاستبداد وصورت أنفسها بصورة تباشير الحرية والديمقراطية والوحدة والعدالة الاجتماعية، وهاهي اليوم تتناسى عقوداً من الخيبات التي سببتها الدولة الوطنية في جميع الأصعدة وتدعو إلى عودة أشكال سياسية مهترئة جنت على الأمة باستبدادها وتبعيتها وخيانتها وطبقيتها وفرقتها وتشرذمها وصراعاتها البينية ولم تؤد إلى أي تقدم بل كانت وبالاً حتى على مواطنيها، وإذا كانت الثورات العربية قد فشلت فإن أحد أسباب ذلك هو تمسكها حتى الآن بصيغة التجزئة الاستعمارية التي لا يمكن أن تخرجنا من مآزقنا وقبضة الاستعمار على شئوننا ومقدراتنا، ولا يكون الحل الذي ينشده المريض هو العودة إلى المرض واستمراره بحجة فشل أحد الأدوية، وتكون دعوة التشبث بالحالة القُطرية التي ثرنا على خيباتها كوضع زوجة الفلاح التي ملّت من غرفتها الضيقة وطالبت ببيت أفضل فقام زوجها بإيواء حيواناته في الغرفة بحجة مختلقة، فنسيت زوجته مطالبها السابقة وأصبح حلمها أن تخرج الحيوانات من غرفتها، ولما تم ذلك بعد سجال طويل أحست بالرضا وقبلت نفس الوضع المهترئ الذي ثارت عليه فيما سبق.

❖ الفرق بين انقسامات الأمس الإسلامي وانقسامات اليوم الاستعمارية

إن تشبيه الانقسامات السياسية في تاريخ الإسلام بالتجزئة الاستعمارية فيه كثير من التجني وعدم الموضوعية الذي تكشفه حقيقة أن المسلم أو مواطنه أينما ذهب في تلك العصور داخل دار الإسلام لم يكن يُعد أجنبياً، كما كانت الخلافة هي المركز الذي يجمع المسلمين حتى في عصور الضعف وكثرة السلاطين، وعن الفترة التي أعقبت سقوط بغداد على أيدي المغول سنة 656 / 1258 م يقول المستشرق برنارد لويس: "رغم زوال الخلافة وتجزئة عالم الإسلام إلى عدد كبير من الكيانات السياسية المستقلة المنفصلة والمتحاربة في كثير من الأحيان، فقد بقي الشعور بالهوية والتماسك، وبأن المسلمين أمة واحدة من دون الناس، قوياً وفعالاً، ورغم أن هذا الشعور كان أضعف من أن يحفظ الوحدة السياسية للعالم الإسلامي، فقد كان قوياً إلى الحد الذي يكفي لكي يحول لمدة طويلة جداً دون ظهور كيانات سياسية دائمة ومستقرة"[1]، وزيادة على كون تعدد الحكام لم يؤد إلى انقسام دار الإسلام، فقد أدى الشعور بالوحدة إلى الميل دائماً نحو التوحد بعد الانقسام، وفي ذلك يقول المؤرخ السوفييتي نيقولاي إيفانوف: "لكن وجود عدد كبير نسبياً من الحكام المسلمين الأقوياء المستقلين الذين أضفوا على أنفسهم ألقاب الإمامة والخلافة، لم يعن قط غياب وحدة الأمة الإسلامية عن عقول المسلمين، فبغض النظر عن الحدود السياسية، كانت دار الإسلام تعد أيضاً موحدة على الدوام... فكان لا بد من أن يكون لهذه الأمة الإسلامية الموحدة قائد ومرشد واحد يعد فوق كل الحكام المسلمين وأكثرهم نفوذاً"[2]، وكان ظهور العثمانيين في الشرق في بداية القرن السادس عشر بعد تجارب المماليك والأيوبيين هو الذي حل اختبار القوة الذي طرحته التحديات آنذاك على الأمة الإسلامية.

ولما جاء العثمانيون أصبح خلفاؤهم يتولون "المسئولية العليا للسلطة الزمنية للمسلمين إلى حدود بعيدة كالسنغال وسومطرة"[3] كما يقول المؤرخ نيكولاس دومانيس، وذلك رغم أن الحدود العثمانية السياسية لم تصل إلى هذه البلاد البعيدة، ويؤكد المؤرخ يلماز أوزتونا ذلك بالقول إن النفوذ

العثماني وصل إندونيسيا وإفريقيا الوسطى وأوروبا الوسطى، و"كان البادشاه في الربع الثالث من القرن 19 يصادق على حكم سلطان بورنو في نيجيريا، وسلطان دارفور في السودان على حدود تشاد، وعلى كثير أمثالهم. تقلد أمين باشا الولاية في أوغندا التي كانت تسمى إيالة خط الاستواء مدة 16 سنة (7/ 5/ 1876- 23/ 10/ 1892)"[(4)].

ولكن لما حل بنا الاستعمار الغربي وضع أسواراً عالية بين أجزاء أمتنا وفصل بينها بفواصل عديدة، فتعذر التنقل والتكامل ونشأت هويات فرعية متناقضة ومتعادية ترى مصالحها على حساب مصالح إخوتها وأمتها وكان ذلك في حد ذاته إضراراً بمصالحها لكون العصي تأبى إذا اجتمعن تكسراً وإذا تفرقت تكسرت آحاداً، ورأينا تطبيق ذلك في كل المجالات: السياسية حيث تفرقت الأصوات وهانت في المجتمع الدولي فضاعت الحقوق وبيعت الشعوب، والاقتصادية حيث استنكفت ثروات البعض الثري عن البعض الفقير وفضلت الاستغلال الغربي على الاستثمار الشرقي، والاجتماعية حيث فضل المحتاج خبرة الأجنبي الاستغلالية على مساعدة الأخ التضامنية، وربما فضل الحريص منهم جداً على دمائه الزرقاء من الاختلاط بدماء أخيه أن يستعين بغريب يستغله على الاستعانة بخبرة أخيه التي أنفق هو على تعليمها وتنشئتها وتدريبها في أرضه ثم صار يراها "أجنبية" ويفضل إبعادها من دولته بدل الاستعانة بثمار جهده هو فيها، مفضلاً عليها الغرباء الطامعين فجلب على نفسه عداوة الجميع، ونشبت حروب طاحنة في الصراع على خطوط الحدود الوهمية المضحكة في مرجعيتها أحياناً، وهي خطوط رسمها الاستعمار وكان الفوز بتعديلها بما يسمح به الإبهام الواسع الذي تركها المستعمِرون عليه يعني الكثير بالنسبة لهذه الدويلات، فربما أضافت أمتار هنا أو هناك ثروة لا تقدر بثمن من الموارد أو المواقع أو الأراضي أو المنافذ، وربما كان الأمر مجرد قهر وإثبات وجود أمام الأخ والجار بدعم مباشر من مركز استعماري أو قوة كبرى، المهم أن هذه الحدود التي نشأت الهويات الحديثة حولها جلبت في كثير من الأحيان الضرر على أصحابها ذاتهم وليس على جيرانهم وإخوتهم وأمتهم فحسب، ومن أمثلة ذلك:

❖ فلسطين

كانت فلسطين في ظل آخر أيام الخلافة العثمانية مقسمة بين سنجق القدس وولاية بيروت، ويقول مؤرخون إنه كانت هناك روابط ربطت الفلسطينيين وأعطتهم شخصية متميزة إلا أن ذلك كان في إطار الاندماج في بقية العرب فلم يكن شعب فلسطين يعد نفسه منفصلاً عنهم بالإضافة إلى انتمائه السياسي لعاصمة الخلافة[5]، وكان ابتداع الخريطة الفلسطينية الحالية وخلق الهوية الفلسطينية المستقلة عن جوارها السوري من مستلزمات منح هذه الأرض للوطن القومي اليهودي الذي فصّلت بريطانيا بالاتفاق مع فرنسا هذه الخريطة وفق مصالحه كما أملتها مصالحها الإمبراطورية يومئذ، وأثبتت الأيام أن هذه الخريطة ما رسمت إلا لتسلم للصهاينة وتصبح كياناً صهيونياً استعمارياً ولم يستفد أهلها من هويتهم المستقلة سوى أنها أصبحت مبرراً لحصر القضية داخل حدودهم ولتخلي إخوانهم عنها بصفتها صراعاً بين الفلسطينيين وحدهم والإسرائيليين ولا شأن لمن هم خارج هذه الحدود الفلسطينية بهذا الصراع، وجل ما يتفضل به بقية العرب والمسلمين-الذين استبعدوا رسمياً من المواجهة بحكم هوياتهم الإقليمية المغايرة-هو القبول بما يقبل به الفلسطينيون الذين أصبح لهم كيان خاص، ولكنه ضعيف أيضاً لا يقدر وحده على مواجهة الدعم الغربي الشامل والعلني للصهاينة في الوقت الذي يُنكر فيه على الفلسطيني تلقي بندقية من أخيه، وأصبح القبول بما يقبل به الفلسطيني مبرراً تحت شعارات عدم التدخل في الشئون الداخلية والقرار الوطني المستقل، ولكن هذا القبول ترجم عملياً بالقبول فقط باستسلام الفلسطينيين للصهاينة إذ عندما يقومون بالمقاومة والمواجهة لا يُقبل منهم ذلك ويتم التآمر عليهم ومشاركة الصهاينة في حربهم والعدوان على بلادهم، ويُدفعون إلى عملية السلام الفاشلة دفعاً ويُتركون فرادى لمصيرهم لو أصروا على القتال، وبهذا تحولت الهوية المستقلة المصابة بالعجز البنيوي إلى تبرير للاستسلام وضياع حقنا في فلسطين بل ومشاركة الأعداء في الحرب ضدها.

وقد ظهرت أعراض الأضرار الاستعمارية على أهل فلسطين منذ بداية نشوء كيانهم الذي فَصَلهم الاستعمار به عن جوارهم ورسم له حدوداً فاصلة

بينهم وبين إخوتهم، فبعد انسحاب العثمانيين من بلاد الشام عقب الحرب الكبرى الأولى، ومع أن الانتداب ادعى الوصاية على الشعوب لتهيئتها لحكم أنفسها، فقد أحجمت سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين عن إقامة حياة ديمقراطية فيها خوفاً من أن تعرقل سياسة الوطن القومي الذي يرفضه شعب فلسطين، وكانت تتحايل على ثورات شعب فلسطين ومطالبه بتقديم عروض بإقامة مجالس مقيدة بصك الانتداب وسلطة المندوب السامي وإرادة ملك بريطانيا، وتحاول فرض المساواة في الأصوات بين الأغلبية العربية والأقلية اليهودية، وكان الشعب يرفض هذه العروض الالتفافية لأن من شأنها تكريس ما يرفضه ويصر على طلب حكومة مسئولة أمام مجلس نيابي وفق النسبة العددية وهو ما يمكن أن يعصف بمشروع الوطن القومي إذا مثل السكان وإرادتهم تمثيلاً حقيقياً حين كان العرب ما يزالون أغلبية ساحقة في وطنهم، ومن الطريف في هذا المقام أن بريطانيا الديمقراطية أنكرت التمثيل على شعب فلسطين في حين تمتع الفلسطينيون بهذا الحق في ظل "الاستبداد العثماني" فكان لهم نواب في مجلس المبعوثان في الآستانة [6]، وهو ما طرحوه بوضوح أمام لجنة شو البريطانية التي بحثت أسباب اضطرابات سنة 1929التي ذكرت أهل فلسطين بمقارنة عثمانية أخرى عندما كانت مقدساتهم تحظى بالحرمة ولا يجرؤ اليهود على انتهاكها كما فعلوا في حادث البراق في تلك السنة [7]، ثم استمرت المقارنات فأفادت اللجنة التنفيذية العربية في ردها على الكتاب الأبيض سنة 1930 أن البلاد المقدسة لم تكن تعرف الاضطرابات قبل الاحتلال البريطاني [8]، كما ذكرت مذكرة اللجنة العربية العليا للجنة بيل سنة 1936 أن العرب كانوا يمثلون قطاعاً هاماً في الدولة العثمانية وقارنت بين وضعهم الممتاز فيها ووضعهم المتردد تحت حكم الانتداب البريطاني [9]، وشارك المسيحيون أيضا في هذه المقارنة فقرروا أمام اللجنة المذكورة أنهم كانوا يتمتعون بامتيازات تحت حكم العثمانيين فألغتها حكومة الانتداب وأنهم كانوا ممثلين في المحاكم والمجالس البلدية والإدارية فتضاءل عددهم وأصبحوا على وشك الإقصاء النهائي [10]، وغير ذلك أيضاً من المقارنات الحزينة عن التطور نحو الأسوأ وقد اعترفت اللجنة في تقريرها أن العداء بين العرب واليهود لم يبدأ إلا مع الانتداب وأن العرب عاشوا في فلسطين عصوراً طويلة مجردين من كراهية اليهود [11].

ومن الغريب أن الحكم البريطاني عندما دمر النموذج العثماني في التعايش الذي استمر قروناً، لم يبن محله النموذج العلماني السائد في دول الغرب، بل أحل محله النموذج الطائفي الذي مارسه في بقية المستعمرات كالهند والعراق ومصر وبقية إفريقيا بالإضافة إلى ما طبقته فرنسا في مستعمراتها كسوريا ولبنان، مما نتج عنه في فلسطين تهميش الأقلية المسيحية التي كانت مندمجة بشدة في عملية بناء مجتمع مدني تعددي حديث شاركت قياداته المسيحية بقوة في مقاومة المشروع الصهيوني مما جعلها تربك وتهدد القيادة البريطانية التي رأت فيها عدواً للوجود الاستعماري فسعت للفصل بين المسلمين والمسيحيين على أسس سياسية وقانونية ونجحت في دق إسفين بينهم وغرس العداء على طريقة القرون الوسطى بين المسلمين واليهود في نظام كان الهدف منه هو تحقيق المصالح الاستعمارية المباشرة في إفساح مكان في حكم البلاد للمستوطنين الصهاينة مع تثبيط النشاط القومي العلماني التعددي في الطبقة الوسطى مما كرس الطائفية السياسية ومنع العمل المسيحي وهمش المسيحيين بجعلهم مجرد أقلية دينية سعت فيما بعد لخيارات مُرة زادت من عزلتها وأدت في النهاية إلى خيار الهجرة من فلسطين واختفاء المسيحيين من واجهة الأحداث سنة 1948 بعدما بدأت مكانتهم مركزية في بداية الحكم البريطاني سنة 1917[12]، وبهذا لم يصنع الغرب في بلادنا نموذجاً على شاكلته التي يراها صواباً، وفضل إلقاء قمامته الطائفية لتحكم بيننا، ويلاحظ الدكتور وليد الخالدي أنه في أثناء كابوس الحكم البريطاني الطويل (1917-1947) "عطل البلد الديمقراطي الرئيسي في الغرب (أي بريطانيا)، الديمقراطية في فلسطين، من أجل أن يسهل، بقوة الحراب، وضع الأساس للقوة الصهيونية في البلد في مواجهة المقاومة الفلسطينية المتنامية"[13].

ولكل هذا لم يكن من الغريب أن يقوم أهل فلسطين منذ البداية ممثلين باللجنة التنفيذية العربية ورئيسها موسى كاظم باشا الحسيني، بتبليغ وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرتشل لدى زيارته لفلسطين سنة 1921 بإحساسهم بالفروق الكبيرة التي طرأت على حياتهم، وتحسرهم "على زوال أيام العثمانيين حين كانوا يحكمون أنفسهم بأنفسهم عن طريق برلمان، مضيفين أن المسئول التركي الوحيد بين ظهرانيهم كان الوالي أو المتصرف

الذي كان له مجلسه الاستشاري المنتخب من أهالي البلد لمساعدته، وتابعوا، مقارنين ذلك بحالتهم الراهنة: لقد تغير كل هذا الآن، فليس لنا صوت ولا رأي في حكومة البلد، وليس لنا برلمان تمثيلي، والسكرتير القانوني ومعه عدد قليل برئاسته هما مصدر قوانيننا ونظامنا القانوني، والتفت أعضاء اللجنة أيضاً إلى أنه على الرغم من أن صك الانتداب كان "طافحاً" بالتأكيدات أن "حقوقهم المدنية والدينية ستُراعى"، فإن ذلك، في رأيهم، لا يمنحهم شيئاً جديداً، وأضافوا أن الأتراك لم يحدث أن تدخلوا يوماً في الممارسات الدينية للطوائف الأخرى، بل إنهم لم يألوا جهداً في حماية ممارسة هذه الأديان....وعلاوة على ذلك، كان جميع القضاة في المحاكم، وكذلك أعضاء الهيئة القضائية تحت حكم الأتراك من أهل البلد، وكان يمكن لأي مواطن أن يبلغ أسمى مركز قانوني"، فرد تشرتشل على كل حجج العرب رداً مخيباً للآمال إن لم يكن مهيناً بصورة سافرة، إذ أنه بلغ الزعماء العرب بصراحة جافية أن سياسة بريطانيا لن تتغير، وليس من سلطته تغييرها، وحتى لو كان ذلك في قدرته، فهو ليس راغباً في ذلك"[14].

وقد أدرك أهل فلسطين أن التحدي الذي يواجهونه أكبر من إمكاناتهم وحدهم فظلوا مصرين على الوحدة مع سوريا الكبرى وعلى كون فلسطين ليست سوى سوريا الجنوبية، إلى أن تقاسمت بريطانيا وفرنسا بلاد الشام وأصبحت المطالبة بالوحدة متعذرة حتى لو كان ذلك تحت انتداب واحد[15]، ومنهم بل من المتنفذين فيهم من طالب بعودة الأتراك على شكل انتداب أو بالاستعانة بالجيش التركي المنتصر[16] وذلك قبل الانقلاب الكمالي على الخلافة الإسلامية، ومنهم من تطلع إلى عون الحركة الوهابية في الجزيرة العربية[17]، المهم أنهم أدركوا آنذاك جناية التجزئة وهويتها الانفصالية على قدرتهم على مواجهة التحديات الدولية وحدهم.

❖ مصر

وكانت الرغبة في بسط الحماية الفرنسية على مصر هي السر في تشجيع الفرنسيين ولاة مصر على التحرر من السلطة العثمانية[18]، كما دعمت بريطانيا

الميول الاستقلالية لورثة محمد علي ابتداء من عباس باشا الذي ساندته ضد تطبيق القوانين العثمانية في مصر[19] بعد أن استفادت من المركزية العثمانية نفسها في تحطيم تجربة جده النهضوية التي استفادت منها بدورها مع بقية أوروبا في "زعزعة أركان الدولة العثمانية وفي رفع مستوى تدخلها المباشر في شئون السلطان العثماني"[20]، ومن العجيب أن عباس باشا "كان يحتقر جهاراً الثقافة الغربية ويمقت الأوروبيين، إلا أن هذا لم يعفه عن الخضوع إلى التعليمات الواردة من إنكلترا"[21]، التي مهدت الطريق بكل ذلك لاحتلال مصر عسكرياً مستفيدة بصورة خاصة من النزعة الاستقلالية عند الخديو إسماعيل فيما بعد عباس بالإضافة إلى نزعته التغريبية التي نفرته من العثمانيين وقربته من أوروبا وجعلته يقوم ب"إصلاحات" تغريبية أوقعته في فخ الاستعباد المالي الأوروبي قبل الاحتلال، وكان استقلال مصر عن دولة الخلافة والذي احتفى به الخديو بتأييد من أوروبا هو الذي جعلها تواجه الأطماع الأوروبية وحيدة ومن ثم تقع في فخ الاحتلال وهو مصير تجنبته الدولة العثمانية بسبب وزنها الدولي حتى بعد إفلاسها المالي ووقوعها تحت نفس الظرف الاقتصادي الذي وقعت فيه مصر، وبعد وقوع الاحتلال حوّل مصر إلى زراعة المحصول الواحد (القطن) لتلبية الحاجات الصناعية البريطانية بدل زراعة القوت التي كانت تكفي المصريين ذاتياً، وكان هذا الإجراء البريطاني تمهيداً "لجملة المشكلات التي كانت مصر ستبتلى بها في القرن العشرين"[22] وفقاً للمؤرخ الاقتصادي إريك وولف.

ولما تأزمت العلاقات العثمانية البريطانية بسبب رغبة الاحتلال في ضم سيناء إلى مصر والرغبة العثمانية المناقضة وقف شعب مصر خلف تيار الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل باشا إلى جانب الموقف العثماني[23]، وفضل أن تخرج سيناء من الحدود المصرية وهي حرة على أن تدخل في دائرة الاحتلال البريطاني مع مصر المبتلاة بالإنجليز، وهو موقف منسجم مع الهوية الإسلامية الجامعة التي كان المصريون يفكرون بها ولا يفرقون بين أقطار الإسلام ويرغبون في النأي عن هيمنة الاحتلال ويفضلون الأخ المسلم على المحتل الأجنبي، وهذا ما دعا أنصار الوطنية المعاصرة لاستنكاره بحجة الانتصار للهوية المصرية، ولو كانت خدعة بريطانية للهيمنة على سيناء.

فتصوير المشكلة بأنها تناقض بين مصالح عثمانية ومصرية واستبعاد البعد الاحتلالي البريطاني منها، كما حلا للتغريب رؤية المشهد[24]، قصور واضح في فهم الواقع يؤدي إلى الاصطفاف البائس مع المحتل وتخيل وجود جبهة مصرية-بريطانية موحدة، وتصوير المحتل بصورة المدافع عمن يحتل هو أرضهم ويسبب المشكلة الرئيسة لهم[25]، كما يؤدي إلى القبول بتسليم البلاد إلى المحتلين وتصور الخطر آتياً من الأشقاء، وهذا ما حدث عندما قام الألماني بول فريدمان بمحاولة استيطان يهودي في شمال غرب الجزيرة العربية وهي منطقة كانت تحت السيادة المصرية (1891-1892) فلجأ عربان المنطقة إلى الحكومة المصرية لتساعدهم على التخلص من هؤلاء الغرباء المزعجين ولكنهم رجعوا دون أن يستمع إليهم أحد من رجال الحكومة فلجئوا إلى الدولة العثمانية حيث أصدر والي الحجاز أمره لأحد الضباط بمعالجة الوضع واحتلال قلعة المويلح في تلك المنطقة، ويعلق الدكتور صبري أحمد العدل على المشهد بقوله: "ولكن الغريب في الأمر أن ممثلي الإدارة المصرية في سيناء، لم يثرهم تواجد فريدمان، وإنما اختراق والي الحجاز الأراضي المصرية حيث أرسل سعد أفندي رفعت، قومندان القلاع الحجازية برسالة إلى سردارية الجيش المصري يوضح بها "الكيفية التي حضر بها محافظ الوجه بقصد الاستيلاء على قلعتي المويلح وضبا التابعتين للحكومة المصرية"، ومحاولته منع هذا الاستيلاء، ومنع انتهاك السيادة المصرية"، ثم تخلت بريطانيا عن دعم مشروع فريدمان "لتجنب الاصطدام مع الدولة العثمانية"[26]، وبهذا يتضح عوار المنطق المتستر بالمصالح الوطنية الضيقة ولو كانت بالاتفاق مع المحتلين ضد مصالح الأمة الكلية التي هي الوحيدة الكفيلة بحراسة الجميع.

كما تؤدي رؤية التاريخ من هذه الزاوية إلى نظرة غير تاريخية تسقط الحاضر الوطني التغريبي على الماضي حين كان الشعور إسلامياً ومن ثم كان المسلم يفضل أن يكون وطنه تحت سلطة خليفة المسلمين على أن يكون تحت احتلال الأجنبي، وإن موقف الدولة العثمانية من مشاريع الاستيطان اليهودي في سيناء يؤكد أن همها لم يكن اقتطاع الأراضي المصرية بل استبعاد أخطار التدخلات الأجنبية، ولهذا احتمت الحكومة المصرية بالموقف العثماني عندما

رفضت مشروع هرتزل للاستيطان اليهودي[27].

ولما قامت الحرب الكبرى الأولى سنة 1914 قامت بريطانيا بإعلان الحماية على مصر رسمياً وقطعت علاقاتها الاسمية حتى ذلك الوقت بالدولة العثمانية وسخرت جميع الإمكانات المصرية وأنهكتها مادياً ومعنوياً في سبيل الحرب[28] التي لم يكن لمصر فيها ناقة ولا جمل، ومن ذلك أنها خلعت الخديو عباس حلمي الذي شاكس المحتلين ونصبت عمه حسين كامل سلطاناً على مصر ليناوئ ويقارع بهذا اللقب منصب السلطنة العثمانية التي كانت في حرب مع الحلفاء، وقد عبر المصريون عن رفضهم لوضع السلطان الألعوبة، الذي يستمد سلطته من الإنجليز بعدما كان الخديو يستمدها من الخليفة[29]، بمحاولة اغتياله مرتين بالإضافة إلى محاولة اغتيال رئيس وزرائه وأحد وزرائه أيضاً [30]، كما أطلقوا على كثير من مواليد سنوات الحرب أسماء الزعماء الأتراك أنور وجمال وطلعت (وكان من هؤلاء المواليد رئيسا مصر فيما بعد وشقيق أحدهما)، ومن الطريف أن منصب السلطان المصري هذا الذي أعلنه الإنجليز منحوه صلاحيات أقل من صلاحيات منصب الخديو[31]، رغم التفخيم اللفظي، وهي سمة لازمت دول الاستقلال والتجزئة التي أصبحت ألقاب حكامها ألقاب مملكة في غير موضعها كالقط يحكي انتفاخاً صولة الأسد، كما يقول الشاعر ابن عمار الأندلسي، وقد رفض ابن السلطان حسين أن يخلف والده بعد وفاته[32]، وخلاصة الأمر أن ترفيع مصر إلى مقام السلطنة كان غطاء لاحتلالها وتسخيرها لحاجات بريطانيا الحربية، ولهذا وجدنا شعب مصر للمرة الثانية لا تبهره الإجراءات البريطانية ولا تؤدي إلى انخداعه بالمكانة الوهمية التي أسبغها الاحتلال عليها باسم الوطنية، وذلك لكونها مضادة لهويته الإسلامية الجامعة التي تتضمن مصالحه الحقيقية في الوحدة والاستقلال عن الاستعمار، وفضل الوقوف إلى جانب الخلافة العثمانية على تأييد سلطنة مصرية خاضعة للاحتلال، ولما انتهت الحاجة منها ألغيت هذه السلطنة في نفس العام الذي ألغيت فيه السلطنة العثمانية (1922) لتقوم بدلاً منها المملكة المصرية غطاء لشكل جديد من الهيمنة البريطانية تحت عنوان مزيف هو الاستقلال المتحفظ عليه والذي جعل مصر مرة أخرى في الحرب الكبرى الثانية تسخّر كل طاقاتها لأجل المجهود الحربي

البريطاني[33]، وبهذا كانت المصالح الاستعمارية وراء تكوين الكيان المصري المستقل عن محيطه الإسلامي، وقد أضر هذا الإجراء بأهل مصر ذاتها من عدة جوانب ووضع مواردها في خدمة الأجانب، ومن صور هذا الاستغلال المادي أنه "بمجرد أن اندلعت الحرب (الكبرى الأولى) وقع الجزء الأكبر من عبء دعم مصر للبريطانيين على الطبقة العاملة، صودرت المحاصيل لدعم المجهود الحربي، وجُند الفلاحون في فرق عمل تزود الجبهة الغربية بالدعم اللوجستي، وأدى التضخم ونقص البضائع إلى انخفاض مستوى معيشة جميع فئات الشعب، وصار كثير من المصريين في حالة عوز"[34]، ويجب أن نتذكر أن هذه الحرب كانت حرب بريطانيا التي أعلنت أنها تتحمل أعباءها على عاتقها ولا تسعى لالتماس معونة مصر[35]، ولم تكن لمصر بها أي مصلحة بل لقد أجبر المصريون على قتال إخوتهم المسلمين، كما سيق أبناء المستعمرات البعيدة لسفك دمائهم في سبيل الأمجاد الاستعمارية.

❖ تونس

وفي الوقت الذي كانت فيه أوروبا تدعم التغريب المركزي في الدولة العثمانية، شجعت كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا الباي التونسي مادياً لدفعه بعيداً عن المركز العثماني[36]، ودافعت فرنسا عن فكرة استقلال تونس عن الدولة ممهدة الطريق لاحتلالها العسكري بعد إصلاحات تغريبية قام بها الباي بتشجيع أوروبي مهد الطريق للاستعباد المالي الذي استدعى الاحتلال الفرنسي[37]، وسنجد الدفاع عن النزعات الاستقلالية عن الجسم الأكبر نموذجاً متكرراً في السياسة الاستعمارية يخفي وراءه رغبة جامحة في السيطرة على الأقاليم التي تستقل عن هذا الكيان الواسع.

اتخذ حسين باي الثاني علماً مميزاً عن العلم العثماني (1827) ليؤكد استقلاله عن الدولة العثمانية فكانت النتيجة أن استفرد الفرنسيون بتونس واحتلوها وأضافوا علم فرنسا إلى علمها طيلة مدة الاحتلال (1881-1956)، وكان كل ما وقع على تونس من أضرار الحماية الفرنسية نتيجة هذا الميل الاستقلالي.

❖ مفارقة التبعية والاستقلال في ولايات شمال إفريقيا العثمانية

في ظل (التبعية الرسمية) للخلافة العثمانية تمتعت ولايات شمال إفريقيا (باستقلال فعلي) وقوة إلى درجة فرض أمرها على الغرب الذي كان يدفع لها الأتاوة صاغراً، وكان يوسط السلطان العثماني لتهدئة ولاياته التي لا تلتزم أحياناً بتعليماته، أما في ظل (الاستقلال الرسمي) الذي أنتج كثيراً من الفخامة اللفظية والهويات المعتزة في غير موضعها فقد فرض الغرب على جميع دول التجزئة (التبعية الفعلية) له في جميع شئون الحياة.

النتيجة: أن التبعية الرسمية لدولة الوحدة الكبرى أفضل من الاستقلال الرسمي والهويات المتكاثرة كالفطر لدول التجزئة المجهرية.

❖ لبنان

رعت أوروبا في زمن ضعف الدولة العثمانية إقامة إقليم خاص بجبل لبنان في أعقاب المذابح التي تعرض لها المسيحيون على أيدي الدروز في سنة 1860، ولكن الحل الأوروبي لم يكن حلاً، وفي ذلك يقول المؤرخ يوجين روجان في كتابه العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر: "كانت الحدود الجغرافية لإقليم جبل لبنان المتمتع بالحكم الذاتي هي بعض أكبر عيوبه، فمساحة الإقليم صغيرة للغاية وأرضه مجدبة... واضطر كثير من اللبنانيين أثناء السنوات الأخيرة من الحكم العثماني إلى الرحيل عن وطنهم بحثاً عن فرص اقتصادية أفضل، فبين عامي 1900 و1914 رحل ما يقدر بنحو 100 ألف لبناني، أي نحو ربع إجمالي عدد السكان، عن جبل لبنان..."، وبهذا كانت الخطوة الأولى في تكوين الكيان اللبناني على يد الاستعمار ضد مصلحة أهل لبنان، فتطلع مجلس إدارة الإقليم الذي يعين أعضاؤه من الطوائف المتنوعة حسب أحجامها إلى فرنسا "التي طالما كانت راعياً ونصيراً لهم" للحصول على بلد أكبر "وعلاوة على ذلك فازت فرنسا بدعم وولاء طائفة المسيحيين الموارنة... (و) لعل لبنان، مع انتهاء الحرب العالمية الأولى، كان البلد الوحيد في العالم الذي يضم جمهوراً كبيراً من المؤيدين النشطين الذين يمارسون الضغوط للفوز بانتداب فرنسي على بلدهم"

ولعلم شعب لبنان بأن فرنسا أيدت تكبير حجم الإقليم منذ إنشائه في ستينيات القرن التاسع عشر ذهب الوفد اللبناني إلى مؤتمر الصلح في باريس لعرض قضيته (1919) مدعواً من الحكومة الفرنسية "على عكس ما حدث مع دول عربية مزعجة أخرى مثل مصر وسوريا زُجرت أو استُبعدت لأن تطلعاتها القومية تعارضت مع الطموحات الإمبريالية السائدة في المؤتمر"، وكان الوفد اللبناني يسعى للحصول على المساعدة الفرنسية لتحقيق هدف الاستقلال بالنمو الاقتصادي والتنظيم السياسي "إلا أن الفرنسيين بدوا غير مستعدين لسماع إلا ما يريدون سماعه، وكانوا سعداء باستغلال الوفد اللبناني لإضفاء الشرعية على ادعاء حقهم في السيطرة على لبنان"[38].

كان هناك معارضة لفصل لبنان عن الشام بين كثير من المغتربين اللبنانيين في المهجر حتى مع طلبهم الانتداب الفرنسي على مجمل بلاد الشام، وكان هناك اتجاه ثالث في السياسة اللبنانية، بعد اتجاه الانفصال اللبناني واتجاه الوحدة الشامية المطالبين بالمساعدة الفرنسية، وذلك الاتجاه الثالث يتسم بمعاداة فرنسا "لم تكن لدى المسلمين السنة والمسيحيين الأرثوذكس اليونانيين في المدن الساحلية مثل طرابلس وبيروت وصيدا وصور أي رغبة في الانفصال عن التيار الرئيس للمجتمع السياسي السوري"، ورغم اعتراض مجلس إدارة الإقليم المؤيد لفرنسا على فكرة الوحدة السورية وطلبه استقلال لبنان والمعونة الفرنسية، فقد ازداد قلق القادة السياسيين من نوايا فرنسا، إذ توقعوا منها "أن تتصرف بدافع من الإيثار لا بدافع الحرص على مصالحها الإمبريالية"، ومع شروعها في فرض الانتداب على لبنان "بدأ السياسيون في جبل لبنان التشكك في الحكمة من التماس مساعدة فرنسا في بناء الدولة" ودعوا إلى الاتفاق مع سوريا نحو تفاهم مشترك فألقى الفرنسيون القبض على أعضاء المجلس الإداري اللبناني الذين استعدوا لعرض قضيتهم على مؤتمر الصلح (1920) واتهموهم "بالخيانة" لكونهم أرادوا الانضمام إلى سوريا وحلوا المجلس وقدموا أعضاءه للمحاكمة العسكرية، مما تسبب في "تنفير بعض أقوى مناصري فرنسا في لبنان... كان الفرنسيون يقوضون على نحو خطير قاعدة الولاء لهم في لبنان بأفعالهم الاستبدادية"[39].

ومع تكوين لبنان الكبير في 1920 في ظل المساعدة الفرنسية بدا

أنه "كلما زادت مساعدات الفرنسيين تضاءل الاستقلال الذي تمتع به لبنان" وحل محل المجلس الإداري لجنة برئاسة فرنسي يتبع المندوب السامي الجنرال غورو، وفرضت فرنسا تكوين دولة مسيحية وزعت مناصبها وفق التقسيم الطائفي، وتقلصت نسبة المسيحيين في الكيان الجديد بعد إلحاق المدن الساحلية والأقاليم الشرقية ومُنحوا تمثيلاً لا يتناسب مع عددهم، وأعلن الفرنسيون عن انتخابات من جانب واحد أثارت حفيظة السياسيين وشعر بالغضب حتى أكثر اللبنانيين تأييداً لفرنسا، ولم يتقبل الفرنسيون أي تحد لمؤسساتهم "وأكدت الانتخابات نوايا فرنسا الرامية إلى حكم لبنان كمستعمرة لا مساعدتها على نيل الاستقلال، وأقنعت تلك الإجراءات بعض أقوى مؤيدي فرنسا بالانضمام إلى الصفوف المتزايدة للقوميين اللبنانيين الذين يناضلون ضد الحكم الفرنسي"[40].

وبعدما أعلن الفرنسيون عن إنهاء الانتداب استعد السياسيون اللبنانيون للاستقلال بالتوقيع على الميثاق الوطني (1943) "ووفق بنود هذا الميثاق يكون رئيس لبنان من الآن فصاعداً مسيحياً مارونياً، ورئيس الوزراء مسلماً سنياً، ورئيس البرلمان مسلماً شيعياً، أما المناصب الوزارية الهامة الأخرى فإنها توزع بين الدروز والمسيحيين الأرثوذكس وغيرها من الطوائف الدينية... (وقد) بدا أن الميثاق الوطني حل التوترات التي نشبت بين الطوائف اللبنانية المختلفة، وجعل لكل منها نصيباً في المؤسسات السياسية لبلدهم، غير أن الميثاق وطد نفس مبدأ "الطائفية" الذي أقامه الفرنسيون. . . ، وقوض السياسة اللبنانية، ومنع البلاد من تحقيق تكامل حقيقي أصيل، وبهذا ترك الفرنسيون إرثاً من الانقسام ظل باقياً وقتاً طويلاً بعد رحيلهم عن لبنان"[41]، وبهذا كان الاستقلال اللبناني تكريساً للمشروع الفرنسي الذي أضر باللبنانيين ولكن هذه المرة ليس بأيدي الفرنسيين بل بأيدي "الوطنيين"، وكان هذا الحل الطائفي هو الباب الذي دخلت منه الكوارث على لبنان فيما بعد.

الخلاصة اللبنانية:

1 - أدى تكوين متصرفية جبل لبنان في ستينيات القرن التاسع عشر بدعوى حماية المسيحيين إلى رحيل كثير من سكان الجبل عنه وغربتهم في

أقطار الأرض البعيدة بسبب قلة إمكاناته الاقتصادية وهو عيب لم يعالجه تكوين لبنان الكبير، الذي كان هدفاً لتلافي العجز الاقتصادي للمتصرفية[42]، ويعيش اليوم ثلث أهله فقط (4 ملايين) داخله أما الثلثان (8 ملايين) فهم مغتربون عنه[43] إما بسبب وضعه الاقتصادي المتردي أو بسبب الحروب الطاحنة والسببان متصلان بنيوياً بتكوينه الاستعماري الضعيف بصفته السلبية المزدوجة: دولة تجزئة وكياناً طائفياً.

2 - أدى تكوين دولة لبنان الكبير بعد الحرب الكبرى الأولى إلى الاحتلال الفرنسي الذي نفّر أنصار ومحبي فرنسا منها.

3 - أدى الاستقلال بعد الحرب الكبرى الثانية إلى أن يتبنى الساسة اللبنانيون نفس الحل الاستعماري الطائفي الذي كان اللبنانيون يحاربونه فيما سبق، فأصبح "شرعياً" بعد زوال الاحتلال ودون الحاجة لقواته البغيضة، وليس خافياً أنه سبب كل الكوارث التي حلت بالبلد منذ ذلك الحين وأبرزها الحرب الأهلية منذ سنة 1975 والتي أتت على الأخضر واليابس.

4 - قامت فرنسا العلمانية التي ترفض التصنيفات الدينية بإلقاء قمامتها الطائفية على بلادنا وقطعت الطريق على تكوين كيان حديث في لبنان على الطريقة الغربية[44]، مما يؤكد أن الغرب يعاملنا بغير ما يرتضيه لنفسه.

5 - لم تؤد المراهنة على "المساعدة" الغربية إلا إلى تدهور أحوال المراهنين واستخدامهم بأيدي المستعمرين والتلاعب بهم وفق المصالح الاستعمارية.

❖ الكويت

بذل الإنجليز جهوداً كبيرة في الدفاع عن استقلال الكويت وإنشاء هوية خاصة بها بعيداً عن الدولة العثمانية وذلك ليمنعوا وصول سكة حديد بغداد إليها لأنها كانت ستهدد الهيمنة البريطانية على الخليج الذي يصلها بمستعمرتها الأثيرة في الهند، مع أن هذه السكة كانت ستحوّل الكويت إلى محطة نهائية لطريق تجاري عالمي يقطعه قطار الشرق السريع من برلين مروراً بعواصم أوروبا ثم اسطنبول فبغداد فالكويت مما كان سيمنح ميناء الكويت أهمية

اقتصادية وتجارية كبيرة قبل ظهور النفط بعشرات السنين، فلا يصبح اقتصادها بعد ذلك معتمداً اعتماداً حصرياً على منتج واحد هو النفط، وقد قام الوفد الألماني الذي زار الكويت سنة 1900 لمسح المنطقة وتحديد المحطة النهائية لسكة الحديد بإغراء الشيخ مبارك لكسب تأييده للمشروع، فأخطرته البعثة "بأنها ستدفع له ثمناً باهظاً للأراضي التي ستشتريها أو تستأجرها، مؤكدة له أن الكويت ستصبح من المراكز التجارية المرموقة، وأنها قد تصبح "بومباي أخرى"، وأن إيراد الشيخ الخاص سوف يزداد، وسوف ترتفع قيمة الأرض في الكويت، وسوف تكون هناك فرص عمل متوافرة للجميع، وأن الملاحة سوف تزدهر لأن الناقلات البحرية الضخمة سوف تبحر إلى ميناء الكويت لتفريغ حمولاتها حتى تنقل بالقطار"[45].

وما يؤكد تلك الآمال ما جاء في تقرير مؤسسة ماكينزي الاستشارية لسنة 2008 عن الإصلاح الاقتصادي في الكويت: "التجارة من العراق وإليه عبر الكويت تصل قيمتها إلى 40 مليار دولار (سنوياً بحلول سنة 2020)، وحتى يكون ذلك لا بد من السكك الحديدية"، هذا ما ستصنعه سكة محدودة، مع العلم أن مجمل التجارة الكويتية بلغت حتى ذلك العام 70 مليار دولار (سنوياً)[46]، فما هي القيمة التي كانت التجارة الكويتية ستصل إليها لو أن الكويت أصبحت محطة نهائية لطريق عالمي كسكة تمتد عبر القارات من برلين إلى بغداد منذ مائة عام؟ وهو أمر تحاول العودة إليه اليوم ولو بصورة جزئية بواسطة حلم المركز المالي ومشاريع السكك الحديدية الإقليمية التي مازالت في عالم التخطيط، ولو تحقق منها شيء يوماً ما فإنه سيكون بالتأكيد دون ذلك الفردوس المفقود بدرجات عديدة، ومازالت بعض الأصوات الانعزالية المحتفية جداً بالاستقلاليات الوهمية تحذر من إحياء مشروع سكة حديد بغداد ولو كان مصغراً خوفاً على صيانة هوية التجزئة[47] التي تتضرر من المشاريع الكبرى.

المهم أن الشيخ مباركاً في ذلك الوقت كان مقيداً بالمعاهدة التي عقدها سنة 1899 مع بريطانيا وتعهد فيها بعدم منح أو تأجير أية قطعة أرض من بلاده دون موافقة الحكومة البريطانية، وكانت هذه الحكومة تعارض وصول

السكة إلى ساحل الخليج، ولذلك كان رده على البعثة الألمانية هو عدم الاعتراف بالسيادة العثمانية على الكويت، ولكونه عربياً فإنه كبقية العرب يرفض "أن يجد الأجانب لأنفسهم موقع قدم في الأراضي العربية، وأن شيوخ العرب الآخرين لن يوافقوا على التنازل عن أماكن الكلأ لخط سكة حديد أجنبي"، وقال: "نحن بدو بسطاء، لا نزرع ولا نقيم البساتين، وليس لدينا أي مداخيل، فما لزوم هذا الخط الحديدي لنا وسط الصحراء؟"[48]، ومن الصعب تفهم كيف دعمت بريطانيا "المتحضرة" هذا التقويم المبسط لأهمية سكة عملاقة لولا تعمدها منع إفادة المنطقة، خدمة لمصالحها الذاتية التي تتعارض مع مصالح أمتنا، وفي ذلك يقول الأستاذ الدكتور عبد العزيز الشناوي: "ولا شك في أن الشيخ مبارك كان في هذا الموقف معتمداً على تأييد بريطانيا الحاسم له، فالتزم التزاماً دقيقاً بأحكام اتفاقيته المانعة مع بريطانيا، وكان قد تلقى تحذيراً من قائد السفينة البريطانية "ميلبوميني" بألا يتخذ أي إجراءات في شأن مطالب البعثة الألمانية قبل موافقة حكومة الهند عليها"، وأطلع السفير البريطاني في اسطنبول الحكومة العثمانية على نصوص اتفاقية 1899 وأبلغ السفير الألماني بأن "شيخ الكويت ليس حراً في أن يبيع لشركة سكة حديد الأناضول أو يؤجر لها أي جزء من أرض الكويت دون موافقة الحكومة البريطانية"، وفي 28 مايو/ أيار/ ماي 1901 اتصل الشيخ بالمقيم البريطاني في الخليج يرجوه أن تسارع بريطانيا بإعلان الحماية الدائمة والسافرة على الكويت، وهو ما رفضته الحكومة البريطانية حتى لا تجر المشاكل الدولية مع العثمانيين وغيرهم[49]، ولكنها قامت بعدة إجراءات لدعم نفوذها في الكويت مما شجع الشيخ مباركاً على مزيد من الاستقلال عن الدولة العثمانية، ويعلق الدكتور الشناوي على ذلك بالقول إنه "من الصعب القول بأن الشيخ مبارك كان يدفعه شعور قومي بالاستقلال، لأنه حين جاهر برفضه السيادة العثمانية على الكويت، ارتمى في أحضان بريطانيا وعقد معها الاتفاقية المانعة سنة 1899...ثم طالب مبارك إعلان الحماية البريطانية السافرة والدائمة على الكويت، ولم يشعر بشيء من المعاناة النفسية"[50].

فكان ذلك الاستقلال المحتفى به والهوية الجزئية التي أفشلت تحقيق مشروع سكة بغداد قبل قرن، بحجة الحفاظ على أعشاب مراعي الماشية من

"إفساد" القطار، من مستلزمات المصالح الغربية التي فضلت تخلف الكويت آنذاك على حساب المصالح الحقيقية للسكان المحليين، وإن صورت السياسة عكس ذلك، فمصلحة بريطانيا في تعطيل الخط كانت واضحة وهي التي أملت عليها السياسة التي اتبعتها، إذ كانت تخشى وصول ألمانيا إلى الخليج، بوابة الهند والعراق البحرية، وحصولها بعد ذلك على قاعدة بحرية، مما يقضي على سيطرة بريطانيا المتفردة على الخليج واهتزاز نفوذها السياسي والتجاري في الهند وتضاؤل نفوذها في العراق وتهديد مركزها في قناة السويس التي ستقل أهميتها ويُسلب منها نقل المسافرين والبريد والبضائع الخفيفة فيقل دخل بريطانيا من أرباح أسهمها في القناة، وسيطر على أذهان ساسة بريطانيا واقتصادييها الاعتقاد بأن ألمانيا ستمد خط ملاحة من الكويت إلى بومباي لتحتكر التجارة والشحن ونقل المسافرين من الهند إلى الكويت ثم إلى المشرق العربي وأوروبا بالسكة الحديدية[51]، أما مصلحة الكويت فلم تتضح من تعطيل وصول الخط إليها إلا إذا كان كلأ المراعي يعد مصلحة حقيقية في نهوض الأمم، ومما سبق نرى أنه حتى الكيانات الصغيرة التي نعمت بالثروات الضخمة كان خيار التجزئة ضاراً بشعوبها وكان من الممكن أن تنعم بخير أكثر ازدهاراً ضمن خيار الوحدة الشاملة، ولكننا ادخرنا هذا الازدهار للمحتل الغربي فكان تقدم بريطانيا معتمداً على تخلف بلادنا مهما خدع ترف المظاهر الاستهلاكية المفرطة أعين النظار.

❖ العراق

يخبرنا التاريخ وفقاً لضرورة الطبيعة والجغرافيا أن منطقة الخليج كانت هي الممر البحري لبلاد ما بين النهرين، وفي العصر الإسلامي حين كانت بلاد المسلمين غير مقسمة بالحواجز العالية كانت سواحل الخليج العربية والفارسية هي الوسيط الذي يحصل العراق من خلاله على حاجاته المعيشية من بضائع شرق آسيا وشرق إفريقيا وكانت التجارة نشطة رغم الاختلافات المذهبية التي ولدت انقسامات سياسية والتي عصفت بالمنطقة وأدت إلى الانشقاق بين الخلافة العباسية في العراق والقرامطة في ساحل الخليج والإباضية في عُمان، ومع ذلك لم يكف الخليج عن كونه ممر الطرق التجارية من وإلى العراق[52].

وفي العهد العثماني كان الساحل العربي للخليج ضمن دولة واحدة تلم معظم العالم العربي ومنه العراق، وسواء ارتبط الساحل إدارياً بالعراق أم كان ولاية إحسائية منفصلة فقد كانت الدولة واحدة لا تؤثر في تواصلها التصنيفات الإدارية كما لا تؤثر هذه التقسيمات على تواصل المحافظات المختلفة داخل الدولة الواحدة، وفي التقسيمات الإدارية العثمانية الأخيرة كان هذا الساحل العربي كله إلى عُمان تابعاً لولاية البصرة، وكان الخليج نفسه يُسمى خليج البصرة.

ولكن عندما حلت التجزئة التي افتعلها الاستعمار الغربي بالمنطقة بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب الكبرى الأولى، اختلقت بريطانيا الكيان العراقي بما يفصله عن منافذه البحرية الخليجية التي حرص الإنجليز على السيطرة عليها وعدم السماح لأي جهة حتى لو كانت من عملائها بالسيطرة على ثرواتها ومواقعها الحساسة، وكانت عملية فرض الهيمنة البريطانية على الكويت في سبيل المصالح الاستعمارية هي قطع الشريان الأخير الذي يمكن أن يعيش الكيان العراقي منه لو استمرت العلاقة التكافلية بين الطرفين وفقاً للخريطة العثمانية الأخيرة قبل سقوط الخلافة الإسلامية، وليس وفقاً لتبعية أي طرف لآخر حسب التصنيفات القُطرية.

ولكن المخطط البريطاني جعل من بلد كبير نسبيا كالعراق بلا سواحل بحرية مكافئة لحجمه، في الوقت الذي جعل الكويت الصغيرة كلها ساحلاً على البحر، وهو ما بذر بذور الخلاف والحسد والبغضاء والخوف بين الطرفين، وهو تناقض لم يكن له وجود فيما سبق عندما كان ساحل الخليج الغربي مفتوحاً لأبناء الدولة العثمانية كلها، وأصبح القبول بالهوية العراقية المستحدثة القائمة على الخريطة البريطانية التي تجوف العراق من منطقة الساحل، قبولاً بخنق هذا الكيان نفسه ومن يعيش عليه، فكانت هوية التجزئة بذلك هي الهوية الضارة بأهل هذا الإقليم، ومن هنا كانت المحاولات المستمرة التي قام بها طيف الأنظمة العراقية المختلفة للخروج من هذا القمقم الذي حشر الاستعمار العراق فيه، ويؤخذ على هذه المحاولات أنها انطلقت من نفس الهوية القُطرية العراقية التي فرضتها التجزئة الاستعمارية، لأن الهدف منها كان متواضعاً وهو تعديل حدود القطر العراقي فقط ولم تكن انطلاقات

من هوية جامعة غير مرتبطة بأي قطر من أقطار التجزئة، ولم يقصد منها تكوين نواة الوحدة الشاملة التي تحطم جميع الأسوار الاستعمارية وتلغي جميع أكشاك الحراسة التي أقامها الاحتلال الغربي، ومن هنا لم تتخذ أبعاداً جماهيرية كاسحة ضد الهيمنة الغربية ونواطيرها، وهي محاولات كلفت بدورها هذا البلد المنكوب أنهاراً من الدماء وجبالاً من الخسائر تعلق جميعها برقبة الخطيئة الأصلية وهي التجزئة وهويتها الانفصالية.

وقد وافقت الكويت في السابق على حلحلة الحبل المربوط حول عنق العراق وذلك بتأجيره جزيرة وربة المهجورة والشاطئ البري المقابل لها إلا أنها تراجعت بضغوط بريطانية[53]، تماماً كما خنق الأمريكيون والإنجليز مبادرة الأمير سلطان بن عبد العزيز الداعية إلى منح العراق منفذاً على البحر وفقاً لكرم الأخوة العربية وذلك بعد اندلاع أزمة الخليج سنة 1990 [54]، وهو ما كان سيوفر كثيراً جداً من الخسائر على جميع الأطراف العربية مما يجعل المراقب يلاحظ بلا شك دور الغرب الواضح في التلاعب بمصائر بلدان المنطقة خارج حدود مصالح أهلها، ويرى الدكتور مؤيد الونداني أن هذه القضية "ستستمر في المستقبل مادام العراق محروماً من الشاطئ البحري الذي تمتع به عبر تاريخه الطويل"[55].

❖ تفتيت الوحدات الجغرافية الكبرى واختلاق هويات أصغر وأضعف داخل الهوية الجغرافية الواحدة

إضافة للانقسام الذي زرعته التجزئة الاستعمارية في الدولة العثمانية التي كانت تجمع بلادنا في وحدة فأصبحت منقسمة على نفسها، وجدنا هذه التجزئة تفتت الوحدات الجغرافية الأصغر وتجعل منها كيانات متعددة ومتعادية، فقد بنيت الهوية السورية المعاصرة على فصل لبنان وفلسطين والأردن عن سوريا الكبرى، فأصبحت الحواجز تفصل بين أبناء الوحدة الجغرافية الواحدة وتضع السلاح فيما بينهم، وهذا الانفصال قد أضر بالكيان السوري إذ فصل عنه هذه الأراضي الواسعة وجعل له هوية تختلف عن هويات هذه الفروع وعن الهوية السورية الكبرى.

وكذلك القول في الصومال الذي كان يضم مساحة واسعة قام المستعمرون الأوروبيون (البريطانيون والفرنسيون والإيطاليون) باقتسامها واختلاق هوية صومالية مصغرة تقوم على استبعاد الأجزاء الواقعة في جيبوتي (الصومال الفرنسي) وأوغادين (في أثيوبيا) والشريط الشمالي الشرقي في كينيا، ولم تعترف الدولة العثمانية بكل عمليات الاحتلال الأجنبي التي قسمت الصومال إلى أن تنازل النظام الكمالي عن الأملاك غير التركية للدولة في معاهدة لوزان سنة 1923 [56].

ونفس الوضع ينطبق على وادي النيل الذي أصر الاستعمار البريطاني على فصل جزئيه المصري والسوداني عن بعضهما البعض، ورغم أن حكم محمد علي وسلالته للسودان لم يكن حكماً نظيفاً، إذ كان الاستغلال هو دافعه، فإن الحل لم يكن بالتجزئة والتقسيم كما شاهدنا اليوم أن مشاكل الجنوب السوداني لم تحل بالانفصال.

ولم يقف الأمر عند فصل جناحي وادي النيل عن بعضهما البعض، فقد جاء من يفاقم التجزئة والانعزال بالمطالبة بتقليص دور مصر والاقتصار على همومها الذاتية والتركيز على هويتها الخاصة، مما أدى إلى الإضرار بها، وتعليقاً على الرؤى المتناقضة لوضع مصر بين الوحدة مع محيطها والانعزال القُطري يعلق الدكتور عبد الوهاب المسيري على التجربتين الناصرية والساداتية بالقول إن عبد الناصر أدرك "أنه لا نهضة ولا مستقبل لمصر من دون انخراطها في مشروع عربي، فمصر وحدها لا تملك كل مقومات التنمية والنهضة، أما السادات فلم يفهم ذلك لأنه لم يقرأ التاريخ ولم يدرك ما أدركه جمال حمدان ومن سبقه من مفكرين بأنه لا نهضة لمصر دون أن تكون جزءاً من كيان سياسي أكبر، فمن أراد عزل مصر عن محيطها، عزلها عن حضارتها، السادات وكل البراجماتيين-النفعيين الذين رفعوا شعار "مصر أولاً".. نظرتهم للمستقبل نظرة سطحية، فهم يعالجون أزمات ومشاكل آنية دون النظر إلى المستقبل، تلك المعالجات تخلق على المدى البعيد مشاكل ضخمة، وهذا ما صنعه السادات حين رفع شعار "مصر أولاً"..واشتبك مع الدول العربية وتصور أن الولايات المتحدة ستقدم له حلولاً لمشاكله

الاقتصادية، وأن (إسرائيل) ستحل له مشاكله السياسية، وفي الوقت الذي بدأت فيه دول العالم تدخل في تكتلات اقتصادية كبرى تفككت منظومة العمل العربي المشترك، وبدلاً من حل أزماتنا الاقتصادية والسياسية أصبحت مصر بكل تاريخها تابعاً ينتظر ما يأتيه من أمريكة... لقد تراجع دور مصر الإقليمي وأصبحت تابعاً يقبل كل ما يفرض عليه من إملاءات، فاعتمادنا على الولايات المتحدة أفقدنا القدرة على اتخاذ قرار سياسي منفرد"[57].

❖ الاستنتاج

كان ظهور هويات التجزئة في بلادنا مصلحة مؤكدة للاستعمار الذي تقوم علاقاته على مبدأ "فرق تسد" الذي درسناه صغاراً، ولهذا عمل على تجزئة الكيان العثماني الضخم بهويات استقلالية مصغرة قبل أن يوجه الضربة القاصمة بإنهاء الخلافة الإسلامية، وكانت هذه الهويات ضارة بأصحابها الذين فرحوا لبرهة بمظاهر الاستقلال الفارغة كفرح الصغير عندما يدخن أول سيجارة في حياته ويظن أنه أصبح رجلاً بذلك دون الاعتبار بما يتضمنه الموقف من أضرار مستقبلية، ومنهم من غفل عن الثمن الضخم الذي دُفع للمستعمِرين من ازدهار هذه المحميات للحفاظ على هذا "الاستقلال"، وليس من الحكمة اليوم بعد التجارب المريرة من الضعف والهزيمة والخيانة التي مرت بنا في الحياة القُطرية الاستمرار في الدفاع عن هذه الهويات الجزئية.

وإذا كانت الجغرافيا متنوعة فهذا لا يعني وجوب الانقسام السياسي، وهو أمر ملاحظ في جميع الدول الكبرى اليوم التي تحوي تنوعات جغرافية عديدة، وكثير منها يحتوي اختلافات عرقية ودينية وثقافية كثيرة جداً، ولا يضر هذا باستقرارها ونموها بل يكون عاملاً مساعداً على جذب الكفاءات من كل أنحاء العالم، ومع ذلك تصر الهيمنة الاستعمارية الغربية على رؤية "الهويات المتعددة في الشرق الأوسط" بواسطة عدسات مكبرة تكبيراً لا حدود له مما يجعل هذا الشرق "لا يمتلك هوية جمعية خلافاً للهند أو الصين أو أوروبا"[58]، ونسي الغربيون ونسينا نحن تبعاً لهم أن كل هذه "الهويات المتعددة" كانت مجتمعة في كيان سياسي واحد وُصفت مرحلته العثمانية

بكونها من أكثر الدول التعددية استمراراً واستقراراً في التاريخ[59]، وأن تنوعها الحضاري، الذي ضم العرب على تنوعهم والأكراد والأتراك والأرمن واليونان والبلغار والصرب واليهود، أدهش نخبة أوروبا في زمنه[60].

ويصر الغرب اليوم على إدامة الحواجز الشرقية التي صنعها بنفسه على أنقاض وحدتنا التي كان له دور رئيس في تدميرها في الوقت الذي ألغى هو كل الانقسامات الفرعية داخله، سلماً أو بالعنف، ولم يبق إلا الهويات الكبرى الجامعة، ومع ذلك يتساءل ببلاهة ما هو المشترك الذي يجمع بين المغرب وسوريا؟[61]، ولا يتساءل عما يجمع بين هولندا واليونان أو حتى بين فرنسا وبريطانيا مع ما بينهما من إرث العداوة الطويل وتناقض المصالح الكبير والاختلافات السياسية والاقتصادية والقومية واللغوية والدينية والثقافية المتجذرة، أو عما يجمع بين شذاذ الآفاق من كل جهات الأرض في كيان استيطاني صغير كالكيان الصهيوني أو أشباهه الكبرى في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، ويظن الغربيون أن كراهية الكيان الصهيوني "هي الشيء الوحيد الذي يوحد العرب" وأن اشتراك العرب في العداوة حياله يؤدي إلى تعزيز هذه الوحدة[62]، ولم يتساءل الغربيون عن سبب اشتراك العرب في كراهية كيان هناك دول قريبة منه ولكنها لا تحمل له نفس العداوة العربية مثل قبرص وبقية دول البحر المتوسط الأقرب إليه من كثير من العرب، ولم يتساءل الغربيون عن سبب وجود عداوة بين السودان والصهاينة وعدم وجودها بين دولة قريبة جداً من السودان كأثيوبيا والكيان الصهيوني، أليس ذلك دليلاً على وجود ما يوحد العرب والمسلمين من خلفهم قبل أن توجد القضية الفلسطينية وهو ما جعلهم يتفقون في معاداة الصهاينة، وأنه ليست هذه المعاداة هي التي وحدتهم؟ وهل نسي الغرب تاريخنا الطويل الحافل بالوحدة ليدعي أنها طرأت بسبب حدث معاصر؟

وإن استمرار الاحتفاء بالهويات الجزئية وعدم الاعتبار بالدروس المستقاة من إيجابيات الوحدة حتى في مرحلة ضعفها وتراجعها في آخر أيام الخلافة، وسلبيات التجزئة حتى في أزهى أزمانها، سيؤدي إلى مزيد من الانقسامات إذ ستطالب كل محافظة أو مدينة أو أقلية بالاستقلال بناء على

تميز لهجتها أو هويتها وهذا طريق وعر سيقودنا إلى تقسيم المقسم وتجزئة المجزأ وأن يصبح كل فرد فينا دولة بعلم ونشيد باسم تميزه عن أخيه وصديقه وجاره كما تثبت ذلك بطاقة هويته الشخصية المختلفة عن هوياتهم (!)، ويمكن أن تتعزز هذه المطالب الانفصالية بوجود الثروات الاقتصادية وستواجه حينئذ دولة التجزئة مطالب بتجزئتها ترفع في وجهها نفس الحجج التي رفعتها هذه الدولة للاستقلال عن الكيان الجامع الأكبر، ومن رفضوا يوماً شعار "نفط العرب للعرب" لأنه ملك لدوله النفطية خاصة دون بقية العرب، سيجدون أنفسهم في مواجهة مطالب انفصالية من دواخلهم ترفض مثلاً أن يكون "نفط السعودية للسعودية" بحجة أنه للمنطقة الشرقية وحدها دون باقي المملكة، وسيرفع ابن الجنوب العراقي نفس الحجة في مواجهة "نفط العراق للعراق" لأنه للبصرة وجوارها دون باقي المحافظات، وسيدعي ابن مدينة الأحمدي في الكويت نفس الادعاء ويقول إن نفط الكويت من حقه دون باقي الكويتيين، وسيطرب الاستعمار لهذه المعزوفات حينئذ كما يبدو اليوم في بعض الدول العربية حيث ترتفع الرايات الانفصالية حول الحقول النفطية في الوقت الذي تسخر الدول العظمى منا ومن ضعفنا إذ أن جميع دول الاستقلال الوهمي والتجزئة المجهرية غير قادرة على الاستقلال الحقيقي لأن قلة إمكاناتها الناتجة عن صغر مساحاتها تجعلها غير قادرة على إطعام مواطنيها أو الدفاع عن أنفسها أو كفاية حاجاتها وتضعها في منافسة مع جيرانها مما يجعل الحل بالتعلق بالأجنبي القوي لضمان البقاء أو التفوق على الأقران وبهذا فإن الخيانة من طبيعة هذه الدول بما يجر الضرر على مواطنيها وعلى محيطها وأمتها على حد سواء.

❖ الهوامش

(1) شاخت وبوزورث، تراث الإسلام/القسم الأول، سلسلة عالم المعرفة (8)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أغسطس 1978، ترجمة: الدكتور محمد زهير السمهوري، ص252 (الفصل الرابع: برنارد لويس، السياسة والحرب).

(2) نيقولاي إيفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية1516-1574، دار الفارابي، بيروت، 2004، ترجمة: يوسف عطا الله، ص52.

(3) Robert Aldrich (ed), The Age of Empires, Thames & Hudson, London, 2007, p. 26.

(4) يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، 1990، ترجمة: عدنان محمود سلمان، ج2 ص761 و873.

(5) ديفيد جيلمور، المطرودون: محنة فلسطين، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993، ص41.

(6) دكتور حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، دار المعارف بمصر، 1973، ج 1 ص556.

(7) نفس المرجع، ج 1 ص551.

(8) نفس المرجع، ج 1 ص573.

(9) نفس المرجع، ج 1 ص613.

(10) نفس المرجع، ج 1 ص614.

(11) نفس المرجع، ج 1 ص647.

(12) Laura Robson, Colonialism and Christianity in Mandate Palestine, University of Texas Press, Austin, 2012, pp. 158-161.

(13) وليد الخالدي، فلسطين وصراعنا مع الصهيونية وإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية والنادي الثقافي العربي، بيروت، 2009، ص264.

(14) سحر الهنيدي، التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي: فترة هربرت صامويل 1920-1925، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003، ص160-161.

(15) نفس المرجع، ص150-151.

(16) نفس المرجع، ص213 و227.
- ديفيد جيلمور، ص40.

(17) سحر الهنيدي، ص227-228 و299.

(18) تيودور رتشتين، تاريخ المسألة المصرية 1875-1910، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1950، ترجمة: عبد الحميد العبادي ومحمد بدران، ص6.

(19) الدكتور محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي (1514-1914)، مكتبة الأنجلة المصرية، القاهرة، 1993، ص225.

(20) نائلة الوعري، دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840-1914، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان ورام الله، 2007، ص34.

(21) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار الفارابي، بيروت، 2007، ص171.

(22) إريك وولف، أوروبا ومن لا تاريخ لهم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2004، ترجمة: فاضل جتكر، ص406.

(23) رءوف عباس، صفحات من تاريخ الوطن، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2011، تحرير: عبادة كحيلة، ص215.
(24) ألفت احمد الخشاب، تاريخ تطور حدود مصر الشرقية وتأثيره على الأمن القومي المصري 1892-1988، دار الشروق، القاهرة، 2008، ص169-170.
(25) د. صبري أحمد العدل، سيناء في التاريخ الحديث (1869-1917)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2004، ص164.
(26) نفس المرجع، ص180-182.
(27) نفس المرجع، ص192.
(28) لوتسكي، ص407-410.
(29) يوجين روجان، العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2011، ترجمة: محمد إبراهيم الجندي، ص210.
(30) لوتسكي، ص411.
(31) دكتور عبد اللطيف بن محمد الحميد، البحر الأحمر والجزيرة العربية في الصراع العثماني البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، 1994، ص152.
(32) أحمد شفيق باشا، حوليات مصر السياسية-التمهيد (1)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012، ص148.
- رءوف عباس، ص105.
(33) رءوف عباس، ص232 و246.
(34) يوجين روجان، ص210.
(35) لوتسكي، ص407.
(36) سعد محيو، مأزق الحداثة العربية من احتلال مصر إلى احتلال العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص77.
- هاري ماجدوف، الإمبريالية من عصر الاستعمار إلى اليوم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981، ص65.
(37) لوتسكي، ص203-204.
- يوجين روجان، ص158.
(38) يوجين روجان، ص271-273.
(39) نفس المرجع، ص273-277.
(40) نفس المرجع، ص278-280.
(41) نفس المرجع، ص311.
(42) Engin Akarli, The Long Peace: Ottoman Lebanon, 1861-1920, University of Oklahoma Press, Berkeley, 1993, p. 184.
(43) موسوعة ويكيبيديا العربية: لبنان (15/ 1/ 2015)
(44) Engin Akarli, p. 192.
(45) سعاد محمد الصباح، مبارك الصباح: مؤسس دولة الكويت الحديثة، دار سعاد الصباح، الكويت، 2007، ص296.
(46) صحيفة الوطن الكويتية، 17/ 2/ 2008، ص26

(47) صحيفة الوطن الكويتية، 17/ 12/ 2008، ص7.

(48) سعاد محمد الصباح، ص297-298.

(49) أستاذ دكتور عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلة المصرية، القاهرة، 1997، ج 3 ص1388 و1400-1402.

(50) نفس المرجع، ج 3 ص1406-1409.

(51) نفس المرجع، ج 3 ص1360 و1382-1384.

(52) د. حسين علي المسري، تاريخ العلاقات السياسية والاقتصادية بين العراق والخليج العربي 749-1258 م، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1982، ص203-346.

(53) مؤيد الونداني، الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص125 و678-682.

(54) http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-22-29/29936- في-ذكرى-ضياع-فرصة-مصالحة-ذهبية-إلى-متى-سنصغي-إلى-الأجنبي؟html.

(55) مؤيد الونداني، ص65.

(56) يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، 1990، ترجمة: عدنان محمود سلمان، ج 2 ص865.

(57) الدكتور عبد الوهاب المسيري، حوارات (3): الهوية والحركية الإسلامية، دار الفكر، دمشق، 2010، تحرير: سوزان حرفي، ص119-120.

(58) برنارد لويس، الهويات المتعددة للشرق الأوسط، دار الينابيع، دمشق، 2006، ترجمة: حسن بحري، ص205.

(59) Robert Aldrich, p. 43.

(60) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، 1982، ص131.

- زاكري كارابل، أهل الكتاب: التاريخ المنسي لعلاقة الإسلام بالغرب، دار الكتاب العربي، بيروت، 2010، ترجمة: د. أحمد إيبش، ص233.

(61) جورج حبش، الثوريون لا يموتون أبداً، دار الساقي، بيروت، 2011، حوار: جورج مالبرينو، ص264.

(62) بيتر مانسفيلد، تاريخ الشرق الأوسط، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2011، ترجمة: أدهم مطر، ص429.

(14)

من تاريخ ازدواجية التغريب وولائه الاستعماري في آخر الزمن العثماني

❖ في الصحافة:

1 - فيليب دي طرازي (1865-1956)

في مؤلف صدر سنة 1913 بعنوان "تاريخ الصحافة العربية" ويمكنه أن يجعلنا نلقي نظرة على فكر المعارضة ضد السلطان عبد الحميد آنذاك، يقول الفيكونت فيليب دي طرازي تحت صورة نابليون بونابرت: "نابليون الأول امبراطور الفرنساويين واضع أساس الصحافة العربية" ويتبع هذا الثناء ببيتين من الشعر هما:

أنشأت بكر صحائف عربية	فرفعت شان لساننا بين الورى
شهدت لك الدنيا بأنك فردها	ولذاك أحرزت الفخار بلا مِرا

ويصور عمل الحملة الفرنسية بما يلي: "بزغت شمس الصحافة العربية في ختام القرن الثامن عشر بمدينة القاهرة، وكان ذلك على يد الحملة الفرنسية التي جاءت وادي النيل بقيادة بونابرت الذي ارتقى بعد ذلك العرش القيصري في فرنسا باسم نابليون الأول، وهكذا أتيح لأمة غريبة أن تدخل هذا الفن الشريف إلى البلاد العربية مع سائر جرائيم (يقصد بذور) التمدن الحديث" ثم يذكر أن الفرنسيين أنشئوا ثلاث صحف واحدة باللغة العربية وصحيفتان بالفرنسية "وقد انقرضت هذه الصحف برجوع تلك الحملة إلى بلادها سنة 1801"[1].

والغريب أن المؤلف لا يلقي بالاً لجميع الجرائم الفرنسية في مصر والتي ليس هذا محل ذكرها ويوجز إنجازات الفرنسيين ببذر التمدن الحديث

في بلادنا دون اهتمام بأنهار الدماء التي سالت وأكوام الرءوس التي قطعت والأعراض التي انتهكت والأملاك التي دمرت، فكل هذا هين إلى جانب افتتاح الفن الشريف بصحيفة عربية واحدة لا غير.

ثم يأتي على ذكر السلطان عبد الحميد فيقول تحت صورته: "عبد الحميد الثاني سلطان العثمانيين وأكبر عدو للصحافة والصحافيين" ثم يتبع ذلك بالبيتين التاليين:

أُعطيتُ ملكاً فلم أحسن سياسته

وكل من لا يسوس الملك يخلعه

ومن غدا لابساً ثوب النعيم بلا

شكر عليه فعنه الله ينزعه

وليسمح لنا الفيكونت فيليب أن نستقي أخبار "عداوة" السلطان عبد الحميد للصحافة والأدب والفكر والعلم من غيره لنرى مدى صدقه فيما نقله من حوادث كان أقرب منا إليها، وعن ذلك يقول المؤرخان المعاصران ستانفورد وإيزل شو: "زيادة معرفة القراءة والكتابة في زمن السلطان عبد الحميد ساهمت في نمو النشاط الثقافي، فقد بنيت كثير من المكتبات العامة، وازدهرت الطباعة بآلاف الكتب والدوريات والصحف والكتيبات التي غمرت أيدي جمهور متعطش للقراءة، وباستعمال الطباعة، احتل المؤلفون مكان العلماء بصفتهم قادة الثقافة وساهموا في التعليم الجماهيري العام"، وبعد الحديث عن الرقابة التي أسسها السلطان في وزارة التعليم ومنعت انتقاده مع السماح بنقد الوزراء نقداً غير عنيف، كما منعت بعض الكتابات الثورية والكلمات التحريضية وغرمت الصحف المخالفة، وهي الممارسات التي جعلت من السلطان عدواً للصحافة عند الفيكونت وغيره من الثوار، يعود المؤرخان للاستدراك بما يلي: "ولكن في الحقيقة أن غزارة المطبوعات غمرت الرقابة مما جعل تطبيق القوانين الرقابية متقطعاً، واعتباطياً وبشكل أخرق تعوزه البراعة ولكنه خال من (الفعالية) التي أصبحت تسم جهود الرقابة حول العالم حديثاً: فالكتب الممنوعة كانت تمر تحت عناوين أخرى، والمواد

المحرضة كانت تروغ من الرقابة، وكثير من الأعمال كانت ترسل بالبريد الأجنبي، وقد تمكن كثير من الكتّاب من تلبية حاجات الجمهور دون خرق القوانين وهو ما نتج عنه عدد ضخم من الروايات والمقالات والكراسات وكتب أخرى مختلفة ومنتشرة وهو ما جعل هذه الحقبة واحدة من أكثر الحقب الثقافية حيوية في التاريخ العثماني ولا يبزها إلا ما جاء بعدها"[2].

والخلاصة من رأي الفيكونت أن الاستعماري نابليون هو واضع أساس الصحافة وناشر بذور الحضارة والتمدن الحديث وليس سفاحاً رغم كل ما أساله من دماء، والسلطان عبد الحميد الذي رعى زمناً مزدهراً من الفكر والأدب والصحافة هو عدو الصحافيين مهما فعل من مآثر رغم أن رقابته كانت ضعيفة وهزلية تهزأ بها الرقابة الفعالة للدول المركزية المعاصرة.

وربما ليس من حقنا أن نفرض على الفيكونت فيليب رأياً تكوّن بعد تراكمات لم يعاصرها لولا أن وجدنا في ثنايا فكره ما هو مرذول في عصره وعصرنا وكل العصور، وهو الثناء على العمالة والخيانة والتعلق بحبل الأجنبي، مما يجعل عداءه للسلطان عبد الحميد ليس مجرد ثورة على استبداد أو نفور من طغيان.

2 - فضل الله دباس (ت 1912)

ومن ذلك قوله في ترجمة فضل الله دباس أحد مؤسسي جريدة البصير في باريس: "وقصدت فرنسا بإنشاء "البصير" تأييد نفوذها والدفاع عن مصالح الإمارة التونسية وتمهيد السبل لإعلان حمايتها على تلك البلاد (فالحماية الفرنسية هي المصالح التونسية ذاتها!) وكان عبد الحميد مستاء من خطة هذه الجريدة الحرة لأنها تضرب بعصا من حديد على أيدي الخائنين من رجال تركيا وتبين لهم وجوه الإصلاح لخير السلطنة، ولذلك طلب السلطان المشار إليه مراراً من فرنسا إلغاء جريدة "البصير" للنجاة من انتقاداتها المتوالية، لكن مساعيه ذهبت أدراج الرياح حتى حل القضاء المحتوم بالوزير (الفرنسي الأول ليون)غمبتا، فقطع الراتب عن الجريدة التي عاشت إلى أواخر سنتها الثانية"[3].

ولو أردنا تلخيص الكلام لقلنا إن الصحيفة التي أنشأتها ومولتها فرنسا

لدعم استيلائها على تونس هي صحيفة "حرة" تعمل لأجل "المصالح" التونسية ولم يكن "الخونة" من رجال الدولة العثمانية يوافقون على هذا "الخير" للسلطنة لأنهم يرفضون مثل هذه الإصلاحات وعلى رأسهم "الطاغية" عبد الحميد "هذا السلطان المشهور بمظالمه (والذي) بث العيون على الصحافيين الأحرار وأراد أن يجعلها آلة صماء لتنفيذ مآربه فلاذوا بأوروبا حيث العدالة رافعة لواءها (وقد رأينا هذا اللواء العادل في البلاد المستعمرة أيضاً!) ليكونوا آمنين على حياتهم من شر هذا الطاغية الكبير"[4]، فأي مدح للسلطان أبلغ من مناوأته الاستعمار وعملاءه، وأي ثناء على مآربه المضادة للاحتلال، وأي مذمة جلبها هذا الصحفي "الحر" على الحرية وأنصارها، وأي بلاء ألحقه هؤلاء ببلادنا حين مهدوا لاحتلالها واستعمار الغربيين إياها؟؟؟

3 - رزق الله حسون (1825-1880)

ومن صحف "الأبطال" و"الأحرار" و"الهاربين من طغيان عبد الحميد" يواصل المؤلف قائمة الصحف:

"آل سام: اسم لجريدة أسبوعية سياسية برزت عام 1872 لصاحبها رزق الله حسون... وكان قصده من إصدار هذه الجريدة مبنياً على أمرين كانا عنده من أهم الأمور وهما: أولاً الاقتصاد المالي وثانياً التقبيح في دولة الأتراك التي كانت تتلاعب بها أيدي السياسة الخرقاء، ولذلك أخذ يشوق الشرقيين إلى محبة روسيا التي كان يتمنى لها الاستيلاء على القسطنطينية، ولم يصدر من نشرة آل سام سوى أعداد قليلة لأن منشئها كان يقلد الفرزدق في الهجو ويقدح قدحاً مريعاً بالأتراك ودولتهم"[5].

ومن أمثلة ما ذكره البطل الحر من طول لسان الحرية ما هجا به حسون، أحمد مختار باشا الذي لُقب بالغازي لاستبساله في الدفاع عن إقليم قارص وأرضروم في شرقي الأناضول أثناء الحرب مع روسيا (1877-1878) وبالطبع فإن هذه المآثر أو غيرها كتمثيل الدولة العثمانية في مصر والتصدي للاحتلال البريطاني لا يعجب الثوار "الأحرار" الذين يمهدون الطريق للاستعمار، ولهذا

يفخر الفيكونت بهجاء حسون للغازي في مجلته "حل المسألتين الشرقية والمصرية" بقوله إن "المجلة كانت تحتوي على قصائد مشحونة بالهجو الفظيع في حق رجال الحكومة العثمانية لاسيما مختار باشا الغازي الذي انكسر من الجيوش الروسية في القرص" ثم يروي قصة موت حسون بالسكتة القلبية من شدة اضطرابه في آخر ليلة من حياته "لأنه بقي إلى نصف الليل مع أصحابه من أبناء العرب يرغو ويزبد ويشتد غيظاً من الأتراك ويطعن فيهم، وقد أنشدهم قصيدته التي هجا بها الغازي مختار باشا ومطلعها:

هـل أتـاكـم بـأن مـخـتـار غـازي

أصـبـح الـيـوم وهـو مـحـتـار بـاشـا

بـات مـثـل الـبـرغـوث أو قـمـلـة مـفـرو

كـة قـصـعـت بـلـحـيـة بـاشـا

وبهذا يتبين لنا أن تراجع أحوال بلادنا سبقته جهود حثيثة لشدها إلى الوراء نحو هذه العنتريات العميلة التي بذلت ما تستطيعه لنصل إلى التغريب والاستعمار والتجزئة والتبعية التي كانوا يفاخرون بها ويدعون جهاراً لها ضد "خيانة الأتراك"، كما يتبين لنا صدق لهجة السلطان عبد الحميد الذي دافع عن نفسه بما لم يصدقه أحد إلا بعد اطلاعه على هذه النماذج من الهبوط الثوري الحر، وذلك عندما وصفه بالقول: "لقد عدّوني عدواً للأدب، هكذا أعلنوا، لا! لست عدواً للأدب، وإنما لسوء الأدب، ولست عدواً للأدباء، وإنما لمن عُدموا الأدب"[6].

ويقوم الدكتور منير موسى شخصية حسون بقوله عن قصيدته "الروسية" التي كتبها أثناء إقامته في روسيا: " جاء فيها كثير من التزييف والنفاق في وصف النظام القيصري الروسي ومحاسنه، ومقارنته بمساوئ نظام الحكم العثماني، ومهما يكن من امر، فقد كان حسون يعمل هنا لمصلحة الروس... ولكنه غادر روسيا إلى لندن فوضع قلمه في خدمة إنكلترا... وعندما اندحر الأتراك أمام الروس في حرب 1877، عبر عن فرحته وشماتته بقصيدة لاهبة، وهكذا نلاحظ أن رزق الله حسون، الذي انتقد مفاسد الحكم العثماني

ودعا السوريين والعرب إلى الانتفاض عليهم، لم يكن خالي الغرض تماماً. بل كان يعمل مع الروس أو الإنكليز من أجل القضاء على الامبراطورية العثمانية"، ويعقب الدكتور على ذلك بقوله إن لجوء المناضلين والمفكرين العرب إلى الدول الأوروبية لمقاومة العثمانيين لم تكن ظاهرة معزولة بل واسعة وجلية ويبررها بالقول إنه سببها الخطر القائم دون اعتبار للخطر المحتمل[7]، ولكن هل كانت فرنسا وبريطانيا في ذلك الوقت مجرد أخطار "محتملة"؟

❖ في السياسة:

1 - مدحت باشا (1822-1884)

وما لنا نذهب بعيداً وقد صرحت الوثائق البريطانية بأن "أبا الأحرار" و"أبا الدستور" و"أبا الإصلاح"، مدحت باشا، الذي وصل إلى أرفع المناصب في الدولة كالولاية والصدارة العظمى، كان عميلاً بريطانياً، وذلك كما جاء في "دليل الخليج" الذي "وضعه المستعمرون البريطانيون ليكون لهم مرشداً ولعملائهم ورجالهم في الخليج دليلاً" كما يقول الأستاذ خالد سعود الزيد، وذلك بعدما "أدى تزايد أهمية الخليج بعد سنة 1899 إلى ظهور الحاجة لوجود ملخص تاريخي وجغرافي لهذه المنطقة يستخدمه المسئولون السياسيون (البريطانيون)، وأصدر لورد كيرزون (نائب الملك في الهند) أوامره بجمع هذا الدليل التاريخي والجغرافي للخليج وعُمان ووسط جزيرة العرب في سنة 1903 وبدأ العمل فيه في العام التالي" كما يقول مؤلفه، وكان يعد "وثيقة سرية لا يجوز الاطلاع عليها حتى عام 1955 على وجه التقريب، وكل ما طبع منه لم يتجاوز مائة نسخة". كما يقول الدكتور أحمد مصطفى أبو حاكمة[8].

وقبل الحديث عما قاله دليل الخليج يجب إيراد ما عُرف عن شخصية مدحت في زمنه، فكما سبق ذكره فقد عُرف الصدر الأعظم والوزير والوالي مدحت باشا في أوساط الإصلاح العثماني بأبي الدستور وأبي الإصلاح وأبي الأحرار، كما وُصف بأنه من زعماء الإصلاح في العصر الحديث، وقد اتهمه

السلطان عبد الحميد الثاني في مذكراته بأنه كان عميلاً لبريطانيا[9]، وأنه لو كان يعلم حقيقته زمن توليته لما أسند المناصب إليه وذلك رغم اعترافه بقدراته الإدارية، وتؤيد المصادر القديمة قول السلطان فقد جاء في كتاب "عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية" الذي صدر في دمشق في ثلاثينيات القرن العشرين ولم يكن محابياً للسلطان بل منتقداً إياه بشدة، أن مدحت باشا كان منحازاً إلى السياسة البريطانية وكانت الصحف والساسة في بريطانيا يثنون عليه، كما حاز على ثقة الرأي العام هناك[10]، وحاول استجلاب التدخل الغربي رغم كونه الصدر الأعظم لضمان تطبيق الدستور العثماني[11]، وهي سمة لازمت المدرسة التغريبية التي لم تكن تتردد في اللجوء إلى الحل الخارجي بدعوى "التقاء المصالح" لتحقيق برنامج يفترض بأنه نهضوي، وكان مدحت أيضاً من رءوس المؤامرة لخلع السلطان عبد العزيز، والمشكلة في ذلك أنه رغم كونه وزير دولة طلب مساعدة السفير البريطاني وتدخل الأسطول البريطاني لحماية القائمين بالعملية وهو ما أشير إليه في موسوعة خطط الشام لمحمد كرد علي (1925) الذي كان أيضاً من معارضي السلطان عبد الحميد[12]، ولما عزل السلطان عبد الحميد مدحت باشا من الصدارة (1877) حدث صدى عظيم في أندية السياسة الأوروبية[13]، واستاءت بريطانيا من نفيه[14]، وتدخلت مع فرنسا لإعادته[15]، ولما صدر الأمر باعتقاله بتهمة اغتيال السلطان عبد العزيز لجأ إلى القنصليتين البريطانية والفرنسية[16].

والمعلومة المهمة في هذا السياق ما ورد في تلك الوثيقة البريطانية آنفة الذكر وهي موسوعة دليل الخليج التي وضعها لوريمر بأمر اللورد كيرزون في بداية القرن العشرين لتكون دليلاً معرفياً لرجال بريطانيا أثناء محاولتها إحكام قبضتها على منطقة الخليج، وظل الدليل سرياً نصف قرن من الزمان، وقد جاء في هذا الدليل في القسم الخاص بالعراق: "وقد كان مدحت صنيعة لدائرة خارجيتنا"[17] أي عميلاً لوزارة الخارجية البريطانية بالمصطلحات المعاصرة، ورغم كل ذلك مازالت مدرسة التغريب تعده من رواد الإصلاح وتحتفي به احتفاء كبيراً يعده من شهداء الحرية، ورغم كل الإخفاقات والخيبات التي نتج عنها اللجوء إلى الحل الخارجي فما زال الرهان التغريبي

قائماً على ذلك الحل ليحقق التقدم لبلادنا رغم أنه انتهى دائماً إلى خدمة المصالح الغربية ضد مصالح بلادنا التي لم تحصد من الغرب سوى التجزئة والتبعية والنهب والاستغلال والاحتلال خلافاً لكل ما يطبقه الغرب في داخله، وكل ذلك اتضح للتغريب العثماني منذ فترة مبكرة أدت إلى أن يدخل تلاميذ مدحت في الحرب الكبرى الأولى (1914-1918) ضد الغرب الذي حماهم ورعاهم وآواهم في البداية، بعدما اتضح لهم أن عداوة الغربيين ليست موجهة ضد نظام السلطان عبد الحميد بدعوى استبداده فقط، بل كانت موجهة ضد الشرق العثماني ومصالحه الحيوية، أما مدرسة التغريب العربية فقد أصرت على تفاؤلها غير المبرر ومازالت تدور في حلقة الاستنساخ والتبعية التي لم تنجز أي مشروع نهضة قابلة للحياة منذ قرن رغم توليها الحكم في معظم المواقع العربية.

2 - نجيب عازوري (ت 1916)

وصل حد ارتباط نجيب عازوري بالمصالح الأجنبية إلى تبرير الاحتلال الأجنبي لبعض أقطار العرب التي يخرجها من دائرة العروبة التي يتحدث عن نهضتها ويجمّل الدوافع الاستعمارية التي قادت إلى احتلالها، سواء كان هذا الاحتلال بريطانياً يستبد بمصر أو فرنسياً يرتكب الأهوال في الجزائر، وينفي-كما فعل ولي الدين يكن-عن أهل مصر القدرة على حكم أنفسهم "فلم يختلف، في هذا الحكم، لا عن كرومر الإنكليزي ولا عن محمي كرومر، البروتستانتي فارس نمر"[18]، وأخلى مسئوليته من المصريين بنفي عروبتهم، وربما كنا سنجد تفسيراً لهذه النزعات التغريبية في يأس عازوري وإحساسه بالتراجع والفساد الذي أصاب الدولة العثمانية مما دفعه للجوء إلى الحل الخارجي كما فعل بعض المعاصرين الذين ضاقوا بالاستبداد العربي، إلا أن هذا التفسير سرعان ما يتبدد حين نراه يسحب إعجابه بالغرب على عدوانه التاريخي الذي أجمعت الأمة على إدانته وذلك حين قال: "تقدم فرنسا من بين كل الدول الأوروبية، المساعدة الأسخى والأكثر عفوية للمظلومين والتعساء، فالأمة الفرنسية بجوهرها أمة الفروسية، وهي التي بادرت إلى الحملات الصليبية الخطيرة التي عادت نتائجها بفوائد على العالم بأسره"[19]،

وحتى الاحتلال الفرنسي للجزائر مبرر لأنه لم يكن لغرض استعماري وليس لبناء مستعمرة منتجة بقدر ما هو لتخليص البحر المتوسط من قرصنة البرابرة التي فتكت بالتجارة العالمية[20] (نفس التبرير الحالي للاحتلال بدعوى مكافحة الاستبداد والإرهاب)، وبرر كذلك احتلال بريطانيا لقبرص لكبح جماح روسيا[21] (يبدو أن هذا التبرير لم يكن وليد الحرب الباردة في القرن العشرين).

ولهذا لم يكن من الغريب أن يتمتع نشاط عازوري بتأييد الحكومة الفرنسية[22]، و"هناك دلائل تشير إلى أنه كانت للعازوري وبعض زملائه صلات بوزارة الخارجية الفرنسية التي كانت توحي ببعض توجهاتهم" كما تقول الدكتورة زاهية قدورة، وتضيف إن عازوري كان يتصور قرب انبلاج فجر الحرية، ولكن ذلك لا يستند إلى برنامج وضعه هو أو وضعته حركات التحرر العربية، بل إن الدول الكبرى المتصارعة على أشلاء الدولة العثمانية هي التي ستمنح، أو إحداها، الحرية للعرب وتعينهم على إقامة دولتهم المستقلة، ويراهن عازوري بحماس على فرنسا، كما كان يبدي ارتياحه لنظام الامتيازات الأجنبية، كما كان ماسونياً[23]، وقام بتأسيس المحافل الماسونية في مصر ولم يكن يخفي اتصالاته بالدول الكبرى[24]، ولكن كل هذه الارتباطات لا تستدعي أية إدانة من جانب المعجبين الذين يجعلون من عازوري شهيد القضية الفلسطينية في مواجهة التفريط المزعوم للسلطان عبد الحميد الذي كان مشغولاً بمواجهة أطماع أحباب عازوري الفرنسيين والماسونيين.

❖ في الفكر:

1 - ولي الدين يكن (1873-1921)

سبق الحديث عن ولي الدين يكن وكيف أنه كان يطالب بالدستور في الدولة العثمانية ويهزأ من المصريين الذين يطالبون الاحتلال البريطاني بالدستور، بل إنه لما دخل الإنجليز مصر طالبهم بالبقاء لا بالرحيل حتى لا تعم الفوضى (نفس حجة التغريب المتمسك بالاحتلال الأمريكي في العراق في زمننا)، وادعى أن لهم جميلاً على مصر لا ينساه من في قلبه ذرة مروءة،

ولما مات الملك إدوارد السابع رثاه بقصيدة يقول فيها:

أبا الأحرار لا ينساك حر	شبابهمو يجلك والكهول
رفعت بناءهم وجريت معهم	كذاك الليث يتبعه الشبول
تناديك الشعوب بكل أرض	فليتك سامع ماذا تقول
تناجي منك حاميها المرجى	وصولتها إذ قامت تصول*

(وهي نفس النغمة التي كانت تسمع الموسيقى في القصف الأمريكي على بغداد في عصرنا).

وقد انتقد الشيخ محمد عبده يكن بقوله إنه كان ضحلاً ومتأورباً بأسوأ معنى، وإنه اعتاد الشراب حتى تسبب في سقوطه، ويرى أحد المؤرخين أن السجن والأفيون دمرا يكن وتسببا في حقده على المحافظين[25].

2 - شبلي شميل (1850-1917)

يقول الدكتور منير موسى عن شبلي شميل وفرنسيس مراش (1835-1874): "وكان لكل منهما علاقة حسنة بإنكلترا، وقد خدم كل منهما مصالحها"، "وباسم الاشتراكية ومبادئها العالمية، يحاول الشميل أن يدافع عن مصالح الإنكليز والفرنسيين الاستعمارية، إذ وقف ضد الشعب المصري (كما فعل عازوري من قبل) عندما طالب في عام 1909 بعدم تمديد امتياز قناة السويس" وهو ما يدل على تعاطف مع السياسة البريطانية ووجود الإنكليز في الشرق وذلك رغم انتقاده لسياستهم التي لم تهتم بالتعليم في مصر وهو دأبها في فتوحاتها الاستعمارية حيث لا ترفع السلاح إلا لتوسيع تجارتها وتحويل ثروة الأمم إلى خزائنها[26]، كما كان الشميل من المعجبين بالمشروع الصهيوني كما مر.

❖ التغريب الديني

الشيخ طاهر الجزائري (1852-1920)

لم يكن التغريب محصوراً بمن تبنى الثقافة الغربية، فهناك من التراثيين مع أعجب بأوروبا وفتن بها وعمل من أجل مصالحها وأصدر الفتاوى تأييداً لسياستها كما فعل الشيخ محمد عبده وأقطاب الاتجاه السلفي كالشيخ محمد رشيد رضا والشيخ محب الدين الخطيب وهو أمر ما زلنا نعاصره إلى اليوم، وعن الشيخ طاهر يقول الدكتور منير موسى إنه "كان من المعجبين جداً بالإنكليز وممن يثقون بوعودهم، وفي هذا يقول (تلميذه محمد سعيد الباني: وكان من أكبر المعجبين بالأمة الإنكليزية السكسونية وبتربيتها وكثير من خصائصها، حتى سياسة ساستها، وكان حسن الظن بوعودهم ومواعيدهم"، وقد كتب الشيخ طاهر رسالة إلى تلميذه محمد كرد علي "تدل على أنه كان على علاقة بالإنكليز ويأمل منهم الخير الكثير للعرب، حتى بعد احتلالهم للعراق وفلسطين، وموافقتهم على احتلال فرنسا لسوريا ولبنان!" وينقل عن كرد علي نقله عن صديقه سعيد العرفي قوله إنه ما كان يظن الشيخ طاهراً أكثر من عالم مصلح حتى سمع من إذاعة القدس كتابه إلى معاونة حاكم العراق الإنكليزية (المس غيرترود بيل) في التوفيق بين مصلحة العرب ومصلحة الإنكليز وعندئذ أيقن أنه جمع إلى علم الدين علوم الدنيا (!)، ومما جاء في هذه الرسالة أنه يعتقد "أن من أحسن من يخلص له العرب الود هو دولة بريطانيا العظمى" ثم يطالبها بالنهوض بأحوال العرب ويوقع الرسالة "بالمخلص للأمة العربية والدولة البريطانية العظمى طاهر الجزائري"[27].

❖ التغريب بعد الدولة العثمانية

استمرت مسيرة التغريب بأنواعه الرسمية والفكرية والدينية فأيد مستعمر بلاده ضد مصلحتها بالتحرر في الحرب الكبرى الثانية ووقف إلى جانب تأييد الحلفاء وهذا يبين إلى أي مدى يمكن له التضحية ببلاده في سبيل الاستعمار، ثم استمر تأييد هذه السياسات منذ أيام الملكية في العراق ومصر مروراً بأزمات الخليج حتى اليوم، وقد أبدى المسئولون الإنجليز أحياناً "قلقاً" من

"المحبة الفائقة والعلنية" التي يبديها حكام التجزئة لبريطانيا، وقالوا إنها محبة "لا تتصف بالحكمة والروية"[28] (!)، وإذا كان التغريب قد تجاوز عن خطايا الاستعمار وهي حية في أوجها فمن الأولى التجاوز عن أخطاء أمته في تلمس طريقها وعدم التفنن في السخرية والبراءة منها ومعاداتها لصالح من لم يضمر سوى الشر لها.

ومن دلائل خدمة التغريب للمصالح الغربية حتى بما يناقض النموذج الغربي أن أنصار العولمة يوافقون على إضعاف دولهم بانتقاص سيادتها والتدخل في شئونها في سبيل الاندماج "بالعالم" أي بالغرب- ولكنهم غير مستعدين لنفس التضحية في سبيل أي وحدة بين بلادهم تدعم قوتها وتمنحها مكانة في مواجهة الدول العظمى التي يتغنون بعظمتها ووحدتها، ويتباهون بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والاتحاد الكندي والكومنولث الاسترالي، والكومنولث البريطاني الذي يحكم ثلث سكان الأرض ومجموعة الدول الفرانكوفونية التي تضم أكثر من سبعين دولة، فإذا طرحنا أية صيغة "لتقليد" هذه الاتحادات كما يطالبوننا بتقليد الغرب في كل الشئون، رفضوا ذلك وانهالوا على فكرة وحدتنا بصفات الخيال والمثالية والطوباوية في أحسن الأحوال، وقدموا براهينهم "العلمية" بالتساؤل ما الذي يجمع بين الشامي والمغربي ولكنهم لم يتساءلوا عن الذي يجمع بين العربي والأوروبي والصهيوني بما يبرر الشراكة المتوسطية(!).

❖ النتيجة

من المقارنة التاريخية يتبين أنه عندما كنا دولة كبرى ضعيفة ولكنها مستقلة كان هدف الإصلاح الذي باشره العثمانيون هو التمكن من صد العدوان الغربي وتدخل الأوروبيين في شئون بلادنا والعمل على منافسة الغرب[29]، أما عندما وضعنا آمالاً في الغرب صار هدف "الإصلاح" هو خدمة العدوان وتسهيل التدخل ذاته، وذلك بإغفال نفس العيوب التي كان أنصار الغرب يعيبونها على الدولة العثمانية بل بطمس إنجازاتها والانحياز

الأعمى للغرب دون الاعتبار بسلبياته الواضحة حتى في ذلك الزمن، وحتى الآن لم تثمر الجهود التغريبية أية فائدة مما كان المتغربون يأملونها من الغرب.

❖ الهوامش

(1) الفيكونت فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، دار صادر، بيروت، ج 1 ص45-46.

(2) Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Cambridge University Press, 2002, Vol. II. pp. 251-252.

(3) الفيكونت فيليب دي طرازي، ج 1 ص260.

(4) نفس المرجع، ج 1 ص246.

(5) نفس المرجع، ج 1 ص247-248.

(6) مذكرات السلطان عبد الحميد، دار القلم، دمشق، 1991، ص64.

(7) الدكتور منير موسى، الفكر العربي في العصر الحديث (سوريا، من القرن الثامن عشر حتى العام 1918)، دار الحقيقة، بيروت، 1973، ص30-31.

(8) خالد سعود الزيد، الكويت في دليل الخليج، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1981، ص11-12.

(9) مذكرات السلطان عبد الحميد، ص110.

(10) عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية 1876-1909، المطبعة الهاشمية بدمشق، ص64 و145.

(11) نفس المرجع، ص160.

(12) محمد كرد علي، خطط الشام، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 2007، ج 3 ص99.

(13) عصر السلطان عبد الحميد، ص175.

(14) نفس المرجع، ص180.

(15) نفس المرجع، ص183.

(16) مذكرات السلطان عبد الحميد، ص111.

(17) ج. ج. لوريمر، دليل الخليج (القسم التاريخي)، طبع على نفقة أمير قطر، ج4 ص2123.

(18) د.محمد الناصر النفزاوي، التيارات الفكرية السياسية في السلطنة العثمانية 1839-1918، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، صفاقس، وكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، تونس، 2001، ص291.

(19) نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ترجمة: د.أحمد بوملحم، ص115.

(20) د. محمد الناصر النفزاوي، ص291.

(21) نفس المرجع، ص292.

(22) الدكتورة فدوى أحمد محمود نصيرات، المسيحيون العرب وفكرة القومية العربية في بلاد الشام ومصر (1840-1918)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص283.

(23) نجيب عازوري، ص8-9.

(24) نفس المرجع، ص18-20.

(*) نقلها الدكتور محمد محمد حسين في كتاب الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، مكتبة الأداب، القاهرة، ج1 ص202-203.

(25) د. محمد الناصر النفزاوي، ص106.

(26) الدكتور منير موسى، ص93.

(27) نفس المرجع، ص225-226.

(28) مريم جويس، الكويت 1945-1996: رؤية إنجليزية-أمريكية، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ترجمة: مفيد عبدوني، ص187.

(29) روجر أوين، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي1800-1914، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1990، ترجمة: سامي الرزاز، ص89.

- يوجين روجان، العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2011، ترجمة: محمد إبراهيم الجندي، ص127-128.

- زاكري كارابل، أهل الكتاب: التاريخ المنسي لعلاقة الإسلام بالغرب، دار الكتاب العربي، بيروت، 2010، ترجمة: د. أحمد إيبش، ص256 و272.

الباب الثالث

مقارنات ومقتطفات عثمانية

(15)

فروق بين الخلافة العثمانية والتجزئة المجهرية:

مصدر الشرعية، والصراع الداخلي، والسياسة الخارجية، والسياسة الداخلية، والهجرة، والمكانة

❖ الفرق بين أولويات الصراع عند العثمانيين وعند حكام التجزئة

يلاحظ المتتبع سير الفتوحات العثمانية أنها كانت موجهة دائماً ضد الخارج الأوروبي، هكذا بدأت الإمارة على الحدود البيزنطية واستمرت متوسعة في أوروبا ولم يكن يشغلها عن ذلك إلا خطر يبدأها بالهجوم من الشرق مثل تيمورلنك (1402)، وحتى عندما التفت السلطان سليم وابنه سليمان إلى الشرق (الصفويون والمماليك) كان ذلك جزءاً من عملية الالتفاف على الخطر الغربي (إسبانيا في شمال إفريقيا والبرتغال في المحيط الهندي والبحر الأحمر وخليج البصرة)، ومما يؤكد ذلك عدم دخول الخلافة العثمانية في صراع وجود ضد عُمان رغم اختلافها المذهبي مع الإمامة الأباضية، وبعد زمن من الصراع ضد البرتغاليين في سواحل بحر العرب، لم نر الدولة توقف صراعاتها الأوروبية لتشغل نفسها في صراع قد يكون أقل حدة وأكثر يسراً ضد عمان، والسر في ذلك هو قيام أهل عمان بواجب الجهاد ضد الوجود البرتغالي على أكمل وجه قادهم في النهاية إلى تأسيس دولة واسعة لم يبخل عليها كثير من المؤرخين بصفة الإمبراطورية الممتدة من بلوشستان إلى شرق إفريقيا، ولو كانت عقلية العثمانيين كعقليات قادة التجزئة في زمننا، لأوقفوا مواجهتهم مع الغرب الأوروبي وكرسوا جهودهم للصراع الإسلامي الداخلي ضد الإمامة في عُمان، ولن يعدموا حينئذ المبررات كالخلاف المذهبي والخروج عن طاعة ولي الأمر وغير ذلك من حجج أرباب التجزئة، بل لقد وجدنا العثمانيين يجعلون عُمان ضمن دولتهم وليست عدوة لهم على

الخرائط، ومن سلاطين عمان بدورهم كالسيد تركي بن سعيد (1863-1888) من يصرف شيوخ العرب عن تولي الإنجليز رغم أنهم ساعدوه ضد أخيه، وذلك مثل قوله "نحن إذا احتجنا إلى حماية فإننا نطلبها من جارتنا وإخوتنا في الدين، الخلافة السُّنية"[1].

ويمكننا كذلك القول إن وقف الصراع مع المغرب الأقصى كان بسبب الانشغال بالصراع مع أوروبا التي كانت سترحب كثيراً لو اقترح عليها العثمانيون تركها تفسد في الأرض للانشغال بإخوتهم، وكان العداء الصفوي-العثماني كالعداء المغربي-العثماني مستمداً من العداء العثماني الرئيس تجاه الغرب الأوروبي وليس صراعاً طائفياً كما يحلو للبعض تصويره، فقد تصدى العثمانيون لتحالف الصفويين الشيعة مع أوروبا كما تصدوا لتحالف حكام المغرب السنة مع الإسبان، وتركوا حكام عمان الإباضيين يتصدون بأنفسهم للغزوات الأوروبية على المحيط الهندي وخليج البصرة، وظل هذا هو الميراث العثماني حتى في زمن الضعف ثم التراجع فالهزيمة، وذلك عندما نادت فكرة الجامعة الإسلامية في القرن التاسع عشر بمواجهة الهيمنة الغربية بجمع كل المسلمين أدناهم وأقصاهم تحت لواء الخلافة الإسلامية.

❖ بين مصدر شرعية الوحدة وعدم شرعية التجزئة

بينما قامت شرعية الخلافة العثمانية على الجهاد ومقاومة الغزو الأجنبي الصليبي وحماية ديار المسلمين، قامت "شرعية" دولة التجزئة على الاستسلام للأجنبي أو التآمر معه للاستقلال عن الكيان الإسلامي الجامع، وفي كتاب مدرسي عربي كان يدرس للأجيال ويتباهى بلحظة تأسيس إحدى دول التجزئة يقول مؤلفوه من كبار الأساتذة والدكاترة بعد سرد "الأخطار" التي أحاطت بهذا الكيان ومن ضمنها "الخطر" العثماني الذي دفع الحاكم للجوء لبريطانيا طلباً للحماية ولأن يتعهد "عن نفسه وورثته من بعده بأن لا يقبل وكيلاً من جانب دولة أو حكومة في أية قطعة من بلاده بغير موافقة الحكومة البريطانية، ولا يبيع، ولا يؤجر، ولا يرهن، ولا يعطي للتنازل، قطعة من أراضيه إلى دولة أو أحد رعايا دولة من الدول، بغير موافقة الحكومة البريطانية، وتعهدت

الحكومة البريطانية في مقابل ذلك بما يأتي: 1-حماية الكيان من الأخطار التي يتعرض لها -2-اعتباره إمارة مستقلة في شئونها الداخلية -3-تثبيت النظام القائم"، وبعد هذه الصفقة "الرابحة" يعطي الكتاب للأجيال درساً عملياً في طريقة تطوير العلاقة الخارجية ببريطانيا وذلك برهن موارد البلاد تحت تصرفها، فقد أخذت علاقة الحاكم "تتوثق" مع الإنجليز، فعينت بريطانيا أول معتمد سياسي لها لديه، ثم تعهد ذلك الحاكم "بألا يمنح امتياز صيد اللؤلؤ في مياهه الإقليمية إلا لمن توافق عليه الحكومة البريطانية، كما تعهد بألا يمنح امتيازاً بشأن النفط في بلاده لأي شخص بخلاف الشخص الذي تعينه الحكومة البريطانية"[2]، ومن الواضح كيف قلب المنهج مفاهيم الخطر والاستقلال والعلاقات الخارجية، فأصبح الأخ خطراً، والاستسلام استقلالاً، والنهب علاقة وثيقة، والهيمنة حماية، فصدق علينا المثل: حاميها حراميها.

إنه من الظلم أن نحصر هذا الاستسلام بحاكم واحد، لأن هذا التسلسل في الأحداث لم يكن مقصوراً على بلد واحد أو حاكم واحد، جميع دول التجزئة قامت بطرق مشابهة من الاستسلام للخارج أو التآمر معه، وليس ما سبق سوى مثل من أمثلة عديدة، فشتان ما بين عزة التأسيس على الجهاد والمقاومة في زمن الخلافة، ومذلة التأسيس على الاستسلام والتآمر في زمن التجزئة.

❖ الفرق بين الضعف الطارئ في زمن الوحدة والتخاذل الدائم في زمن التجزئة (السياسة الخارجية نموذجاً)

وكانت الدولة العثمانية تقوم بما يمكنها لحماية المسلمين في خارج حدودها كما تمليه عليها سياستها الخارجية العليا الممثلة في الجامعة الإسلامية، وفي ذلك يقول المؤرخان ستانفورد وإيزل شو "إن السلطان عبد الحميد سعى للقيام بدور خليفة كل المسلمين، وبدأ باستعمال حقه القديم في تعيين الموظفين الدينيين في الأقاليم العثمانية السابقة التي أصبحت تحت الحكم الأجنبي، وذلك ليحافظ على نفوذه بين المسلمين في تلك الأقاليم، وهكذا كان يقوم شخصياً بتعيين القضاة والمدرسين والعلماء الآخرين

المرسلين إلى مصر وقبرص والقرم والبوسنة والهرسك وبلغاريا، وكان الحكومة العثمانية تحتج وتتدخل رسمياً متى سمعت أخباراً عن جور أو اضطهاد للمسلمين أينما كانوا، وقد استدعي القادة المسلمون المؤثرون من جميع أنحاء العالم إلى اسطنبول في زيارات مطولة لمد جسور التواصل وهو ما يمكن استخدامه وما استخدم فعلاً لدعم مكانة السلطان-الخليفة، وقد وُجهت تحذيرات شديدة للبريطانيين والروس والفرنسيين أن أي عدوان على الدولة العثمانية أو على المسلمين الواقعين تحت حكم الأوروبيين يمكن أن يؤدي إلى انتفاضة إسلامية موحدة ضدهم بدعم كامل من العثمانيين، وقد أصبحت سياسة الجامعة الإسلامية سلاحاً استخدمه السلطان لمواجهة إمبريالية الدول الغربية الكبرى والحركات القومية للأقليات التي تهدد الدولة"[3]، فأين كل هذا من تخاذل وصمت السياسة الخارجية لدولة التجزئة وضعفها وتبعيتها وتفريطها في حقوقها الضيقة فضلاً عن عجزها عن تمثيل وحماية إخوتها خارج حدودها الاستعمارية؟

❖ الفرق بين الضعف الطارئ في زمن الوحدة والتخاذل الدائم في زمن التجزئة (العراق نموذجاً)

هناك فكرة تعترض على الحنين إلى الدولة العثمانية مقارنة بين وضع بلد كالعراق كان في زمن العثمانيين معرضاً للتخلف والجهل والمرض وبين وضعه حين حصل على الاستقلال فأصبح متقدماً في نواح عدة أبرزها الصناعة، ولولا الحصار والحروب لظل صاعداً في تقدمه.

هذه الفكرة تعتمد على مقارنة وضع طارئ على حالة الوحدة الشاملة حيث الأصل هو القوة والتقدم كما يحكي تاريخ العثمانيين نفسه، بوضع طارئ على حالة التجزئة حيث الأصل هو الشرذمة والضعف والتبعية، فالشذوذ لا يقاس عليه، ومع ذلك فالقوة المزعومة هنا هي أيضاً قوة نسبية لأن ما حققه العراق ومصر في القرن الماضي كان هو الذروة التي يمكن أن تصل إليها دولة التجزئة، ومع ذلك لم يكن في إمكان العراق التصدي للكارثة الدولية (1991-2003) لقلة الإمكانات المتاحة أمام دولة التجزئة، ونفس

الكلام ينطبق على عدم قدرة الحكم الناصري على درء نكسة 1967، فكيف يمكننا أن نقول إن عجز التجزئة في أزهى أحوالها هو المنقذ من حالة الوحدة التي لم تُعط في هذا القياس حقها كما كانت فعلاً لا كما تصورها الإشاعات والمسلسلات، والدليل على أن الدولة العثمانية التي جسدت حالة الوحدة لم تستسلم للضعف الناشئ عن عمرها الطويل أنها قامت بمشاريع التطوير في العراق في القرن التاسع عشر وهو تطور تحدث عنه كثير من المؤرخين ومن يحب الاطلاع على شذرات منه عليه مراجعة كتاب " "داود باشا والي بغداد" للدكتور عبد العزيز سليمان نوار، وكتاب "الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني 1869-1917" للدكتور جميل موسى النجار، مع وجوب الالتفات إلى أنه إذا كان مدحت باشا سياسياً فاشلاً فقد كان إدارياً ماهراً كما ذكر ذلك السلطان عبد الحميد.

ومن لا يريد مراجعة التاريخ عليه أن يتذكر أن دولة فكرت وأنجزت مشروعاً عملاقاً كسكة حديد بغداد لم تكن مستسلمة لأعراض الشيخوخة والزمن أو لعدوان الغرب عليها، كما لم تكن مهملة لوضع العراق ولا حتى جزيرة العرب حيث أنجزت سكة الحجاز أيضاً، ولولا التآمر الاستعماري مع العملاء العرب في الحالين لحصلنا على مشروعين عظيمين، وهنا يمكن القول إن الضعف الطارئ على الوحدة يختلف جذرياً عن الضعف الملازم لحالة التجزئة.

خلاصة الحديث أن الضعف كان فترة طارئة في حياة الوحدة العثمانية المليئة بالقوة والاستقلال والاكتفاء لجميع أقطار الدولة، أما التجزئة فالأصل فيها الضعف والتبعية والحاجة كما نشاهد في جميع دولنا اليوم، وما حققته قلة من الدول يظل قاصراً عن مواجهة عوادي الغرب الذي لن يسكت على أية نهضة ولن يكون في مقدور أية دولة من دولنا مواجهته منفردة كما أثبتت حروب 1967 و1991 و 2003 ومن ثم لا يمكننا أن نجعل من أية طفرة حققتها التجزئة حالة طبيعية يمكن الاتكال عليها، فهي غير قابلة للاستمرار وسيتم قصفها عند أول فرصة ممكنة ولن تتمكن من الحفاظ على نفسها، خلافاً للوحدة التي نريدها ويمكننا بها أن نواجه كل قوى الظلام والعدوان

كما أثبت التاريخ العثماني نفسه عندما كانت الدولة تحارب على أكثر من جبهة دون أن يمس جوهرها، وما حنيننا إلى العثمانيين إلا حنيناً لوحدة جسدوا أفضل مزاياها زمناً طويلاً.

إن مشروع سكة بغداد الذي أنجزه الضعف العثماني لم تتمكن التجزئة العربية في أزهى أيامها من مجرد العودة إليه فضلاً عن التفوق عليه.

❖ الجاذبية التاريخية للهجرة إلى بلاد الخلافة الإسلامية

1 - عندما كانت الدولة العثمانية وشمال إفريقيا مقصداً لهجرة الإنجليز

يقول الأستاذ نبيل مطر إن طاقة عصر النهضة في أوروبا دفعت الإنجليز نحو الاستكشاف شرقاً باتجاه الدولة العثمانية وغرباً باتجاه أمريكا، وقد أهمل المؤرخون علاقتهم المثلثة بشمال إفريقيا وأمريكا رغم أهميتها وتفوقها على بقية العلاقات في بداية الاستيطان في أمريكا، وكان هناك منذ منح الإمتيازات الأجنبية لإنجلترا سنة 1580 عدد من الإنجليز يسكنون المشرق العثماني وشمال إفريقيا أكثر من عدد الإنجليز المهاجرين إلى أمريكا، وكانت دوافع عبور "الإنجليز التعساء القلقين" البحر المتوسط إلى شمال إفريقيا هي نفسها دوافع عبور الأطلسي إلى أمريكا، أي البحث عن الفرص والثراء السريع، وكان القراصنة والتجار يجدون أن الفرص في شمال إفريقيا أكثر من الفرص في أمريكا، وكان كثير من الإنجليز "يهاجرون" إلى المسلمين ويعتنقون الإسلام، وظلت أعداد الإنجليز الموجودين في شمال إفريقيا أكبر من عددهم في أي مكان في العالم حتى أمريكا برحابتها إلى ما بعد منتصف القرن السابع عشر، ورغم أن الإنجليز وحدوا في نظرتهم بين الهندي والمسلم فإنهم فضلوا العبور من لندن إلى اسطنبول أو الجزائر على العبور من مستعمرة فرجينيا في أمريكا إلى الأراضي الهندية، وتمكنوا من فرض أنفسهم الثقيلة على الهنود ولكنهم اضطروا لتعديل أنفسهم مع المسلمين بما يناسب شروط المسلمين "الكافرة"، وكانت الأفكار الاستعمارية الإنجليزية تنجح في قمع الهنود ولكنها لم تنجح في قمع المسلمين إذ يمكن للسلطان العثماني أن يقابل كل جرائم الإنجليز بمثلها كما فعل عندما أمر بذبح التجار الإنجليز ومصادرة

أملاكهم انتقاماً من هجوم الأسطول الإنجليزي على تونس[4].

2 - اللجوء إلى العثمانيين زمن ضعفهم

حتى في زمن الضعف والتراجع، كانت بلاد المسلمين هي الملجأ الذي يتطلع إليه الهاربون من ظروف بلادهم السياسية والدينية رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت الدولة تعيشها في آخر أيامها، وعلى عكس الفكرة التي تصنعها أحداث اليوم، كانت الخلافة هي الحضن الذي يؤوي الجميع، وفي هذا يقول المؤرخ دونالد كواترت المتخصص في التاريخ العثماني في حديثه عن الهجرة إلى الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر: "أما المهاجرون غير الطوعيين، أي المهاجرون اللاجئون، فكان من ضمنهم مسيحيو البلقان الباحثون عن ملاذ ديني، والذين استقروا بأعداد صغيرة في كل من الرومللي (أي أوروبا العثمانية) والأناضول، وهرب عدة مئات من المؤمنين القدامى (طائفة مسيحية أرثوذكسية اعترضت على إصلاح الكنيسة في روسيا في القرن السابع عشر) الذين كانوا قد هربوا من روسيا إلى مناطق الدانوب أثناء القرن الثامن عشر، مرة أخرى إلى الأناضول سنة 1878 حين صارت تلك الأقاليم جزءاً من دولة رومانيا (أي أن المسيحي هرب من المسيحي ولجأ إلى المسلم)، وفي منتصف القرن توطنت مجموعات من البولنديين والمجريين والقوزاق بالقرب من استانبول وفي الأقاليم الأوروبية ومناطق غربي الأناضول، غالباً بعد إخفاق الثورات في بلادهم، وبينما كانت هجرات هؤلاء المسيحيين إلى الدولة العثمانية مدهشة، إلا أن أهميتها تخفت أمام الهجرات المسلمة الكبرى في فترة ما بعد سنة 1850 (أي أن الخلافة كانت ملجأ يتسابق الناس إليه ويتضاءل المدهش فيه إلى جانب الأكثر إدهاشاً)"[5].

3 - اعتدال الهجرة من الدولة العثمانية في أضعف حالاتها

وعندما تراجع اقتصاد الدولة في قرنها الأخير اختار كثير من رعايا الدولة الهجرة إلى الولايات المتحدة كما يقول المؤرخ دونالد كواترت، ففي الفترة الواقعة بين 1860-1914 هاجر 1,2 مليون عثماني إلى أمريكا، ولكن

الدولة العثمانية لم تكن فريدة في هذا الوضع لأنه في كل مكان في عالم البحر المتوسط وشمال أوروبا كانت الهجرة مزدهرة بحثاً عن حياة أفضل، وفي تسعينيات القرن التاسع عشر هاجر أكثر من أربعة ملايين شخص من أوروبا، وفي العقد التالي هاجر 7,5 مليون شخص، وكانت نسبة الهجرة العثمانية قليلة مقارنة بغيرها، ففي نفس الفترة السابقة هاجر من إيطاليا وحدها ستة ملايين شخص يؤلفون 18% من السكان مقابل 5% فقط من الدولة العثمانية، وكانت الهجرة العثمانية في معظمها لأسباب اقتصادية وما لبث ثلث المهاجرين أن عادوا إلى بلادهم (400 ألف) بعد الحصول على ثروات مناسبة وقاموا باستثمار خبراتهم وأموالهم في مشاريع محلية، ثم قفز عدد المهاجرين بشكل حاد في زمن الاتحاد والترقي[6].

ويقول الدكتور زين نور الدين زين نقلاً عن تقرير بريطاني سنة 1894 جاء فيه حديث عن مظاهر التطور في الحياة اللبنانية وارتفاع أجور العمال "ويبدو أيضاً أن مظاهر هذا الغنى والازدهار مرده إلى رجوع عدد غفير من الذين كانوا قد هاجروا إلى البرازيل والولايات المتحدة وأوستراليا لسنوات خلت، وبعد أن جمعوا ثروات عظيمة بشتى الطرق عادوا إلى أوطانهم ليتمتعوا بالعيش الهانئ ما دام عندهم المال الكافي"[7].

والسؤال الآن: كم هي نسبة الراغبين في الهجرة من البلاد العربية واللجوء إلى دول الغرب في عصر التجزئة؟ ولعل الأسهل هو السؤال عن نسبة الراغبين في البقاء في بلادهم.

4 - الانضمام للخلافة بين الحلم والقسر

قرأت عمن يريد أن يثبت وجوب قتال الممتنعين عن الانضمام إلى الخلافة، فلماذا لا يكون البحث أولاً عن جعل الانضمام إليها حلماً عند الآخرين كما كان قديماً وحديثاً وفقاً لما سبق؟ الغرب يبني جنة حصرية يحلم الناس بالوصول إليها والحياة فيها ولو صاروا خدماً، فلماذا لا نبني بقدراتنا الهائلة والمبعثرة جنة يحلم الناس أن تصلهم كراماً لا أن يصلوها خدماً؟ إن تسخير قدراتنا الهائلة في هذا المشروع لبناء الأمة النموذج بدل رميها تحت

أقدام الاستعمار والاستهلاك لهو أفضل استثمار، وبدلاً من أن تكون ثرواتنا الهائلة مسخرة لبناء جنة الغرب للغربيين وحدهم، يجب أن تكون مسخّرة لبناء مشروع أمتنا للعالمين جميعاً، ولماذا لا نجعل الناس يقاتلون الظالمين للانضمام إلينا بدلاً من أن يقاتلوننا معهم، وأن يهاجروا للانضمام إلينا على الرحب والسعة بدلاً من الموت بين أمواج البحار، وأنا أتحدث هنا عن واقع كان قائماً بالفعل حتى في زمن الضعف والتراجع فضلاً عن زمن القوة والعز وليس حلماً خيالياً.

❖ عن مكانة الدولة العثمانية في التاريخ

1 - في التاريخ العام:

"إن المواقف منقسمة تجاه فكرة الإمبراطورية، وقد نُظر تقليدياً إلى الامبراطوريات الرومانية والصينية والعثمانية بصفتها علامات بارزة للتقدم في التاريخ البشري، وكان يُنظر للإمبراطوريات الاستعمارية الحديثة بنفس المنظار، ولكنها شُجبت بقوة أيضاً كونها عند التأمل فيها افتقدت أية شرعية أخلاقية" كما يقول المؤرخ البلجيكي جان لوك فالوت[8].

2 - في تاريخ المسلمين:

عندما ألغى مصطفى كمال أتاتورك الخلافة الإسلامية ذهل كثير من المسلمين وعلمائهم، وكتبوا يعتذرون عن إعجابهم السابق ببطولاته ويشنعون عليه فعله ويطرون المآثر التاريخية للخلافة، ومما كتبه عنها الشيخ محمد شاكر (من أبرز علماء الأزهر ووالد المحدث أحمد شاكر والأديب محمود شاكر) في المقطم: "وهي البقية الباقية من مجد الإسلام وعهد النبوة الأولى، وهي العزاء الوحيد الذي كنا نتعزى به في نكبات الأيام وصروف الليالي"[9].

وفي المعنى نفسه قال أمير الشعراء شوقي:

حَسَب أتى طول الليالي دونه   قد طاح بين عشية وصباح

3 - في رؤية الأعداء:

عندما أرادت بريطانيا الهيمنة على الهند قضت على منصب الإمبراطور المغولي (1857) وانتحلت الملكة فكتوريا لقب إمبراطورة الهند لتحويل ولاء الهنود إليها، وعندما أرادت الدول الكبرى الهيمنة على المشرق العربي الإسلامي وتحطيم الكتلة الإسلامية قضت على منصب الخلافة الإسلامية لتقتسم البلاد العربية وتمنح فلسطين للصهيونية، أما عندما أرادت أمريكا بناء اليابان بعد هزيمة الحرب الكبرى الثانية لتكون معقلاً رأسمالياً ضد المد الشيوعي في شرق آسيا أبقت على منصب الإمبراطور وحافظت عليه ليكون مرجعية لليابانيين.

النتيجة: الدول الكبرى تعرف ما الذي يبني الأمم أو يحطمها، وهي تتصرف على هذا الأساس وفقاً لمصالحها المتقلبة، والخلاف بيننا وبينها ليس مجرد سوء تفاهم بل تناقض من الجذور.

❖ تقويم الدكتور عبد الوهاب المسيري لدور الدولة العثمانية

رغم أن المفكر الراحل الدكتور عبد الوهاب المسيري لم يكن متخصصاً في التاريخ العثماني، فقد قاده الاهتمام بالحضارة الغربية وعلاقتنا بها وسعيه لبناء مشروع حضاري بديل إلى وضع يده على جروح غائرة في تعامل أجيالنا مع هذا التاريخ ضمن عملية استلابها التي تحتاج إلى تقويم، ومن هذه العيوب الانحياز الأعمى للتاريخ الغربي على حساب التاريخ العثماني، وقراءة تاريخنا بعيون غربية، ودعا إلى إعادة التوازن لأنظارنا وإنصاف إنجازات العثمانيين، فقد قال في حديثه عن العلمنة الشاملة والفكر إن علمنة التاريخ في العالم الثالث تأخذ شكل تزايد الاهتمام بالتاريخ الغربي وتفاصيله وافتراض المركزية الأوروبية فينشأ المرء وهو يعرف كل شيء عن التاريخ "المشرف" للثورة الفرنسية ولكنه لا يعرف شيئاً عن إنجازات الدولة العثمانية[10]، ويقول أيضاً في حواراته: "وحينما ظهرت الدولة العثمانية كان الغرب ينظر إلى الشرق الإسلامي في رهبة وخوف واحترام، فقد كانت دولة قوية لها رموزها وأسلحتها، وعندها من الحضارة والتقدم والتكنولوجيا ما يجعلها قادرة على

أن تعطي بمقدار ما تأخذ"[11]، وعن مرحلة ضعفها يقول منتقداً مصطلح "الرجل المريض" الذي يصف فيه الغرب الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر واقتبسناه من الغربيين دون نقد: "الصورة التي يجسدها المصطلح تجعلنا ننظر بكثير من الاشمئزاز على أسوأ تقدير وبكثير من الشفقة دون أي احترام على أحسنه، وننسى تماماً أن الدولة العثمانية كانت تحمي شعوبها، رغم ضعفها واستبدادها، من الهجمة الاستعمارية الغربية التي عصفت بالعالم بأسره"[12].

❖ الهوامش

(1) الدكتور سهيل صابان، الجزيرة العربية، الرياض، 2005، ص414.

(2) دكتور نور الدين حاطوم ودكتور شاكر مصطفى ودكتور جمال زكريا قاسم ومحمد عبد الفتاح عليان، تاريخ العرب الحديث والمعاصر للصف الرابع المتوسط، وزارة التربية، الكويت، 1977-1978، ص83-89.

(3) Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Cambridge University Press, 2002, Vol. II, p. 260.

(4) نبيل مطر، الأتراك والإنكليز والمغاربة في عصر الاستكشاف، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2012، ترجمة: د. محمد عصفور، ص163-217.

(5) خليل إينالجيك (تحرير)، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007، ترجمة الدكتور قاسم عبده قاسم، ج 2ص 537.

(6) نفس المرجع، ص533-535.

(7) -زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، دار النهار للنشر، بيروت، 1986، ص50.

(8) Robert Aldrich (Ed), The Age of Empires, Thames & Hudson, London, 2007, p. 220.

(9) الدكتور محمد محمد حسين، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، مكتبة الآداب، 1962، ج 2 ص38.

(10) د. عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، دار الشروق، القاهرة، 2002، ج2 ص132.

(11) الدكتور عبد الوهاب المسيري، حوارات (3): الهوية والحركية الإسلامية، دار الفكر، دمشق، 2009، تحرير: سوزان حرفي، ص20.

(12) الدكتور عبد الوهاب المسيري، حوارات (1): الثقافة والمنهج، دار الفكر، دمشق، 2009، تحرير: سوزان حرفي، ص344-345.

(16)

أثر التغريب في تحولات الأخلاق الاجتماعية في آخر العهد العثماني

جاء في المادة رقم 170 من مجلة الأحكام العدلية، وهي القانون المدني العثماني الذي صدر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر: "يشترط أن يكون الشاهد عدلاً، والعدل من كانت حسناته غالبة على سيئاته، بناء عليه لا تقبل شهادة من اعتاد حالاً وحركة تخل بالناموس والمروءة كالرقاص..."

وفي شرح هذه المادة عدّد سليم رستم باز ما يبطل عدالة الشاهد ومن أطرف ما ذكره:

"من يلعب بالنرد فهو مردود الشهادة في كل حال".

من كانت عادته شتم الدواب "الشتام للحيوان كدابته".

"من يأكل في السوق بين الناس ومن أكل فوق الشبع سقطت عدالته عند الأكثر".

المرجع: سليم رستم باز اللبناني، شرح المجلة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1986، ص1039-1041.

بعد قراءة المادة السابقة نرى فرقاً شاسعاً بين زمن ردت فيه شهادة الرقاص وزمن أصبحت فيه الراقصة هي النموذج المحتذى والأم المثالية، كما نرى الفرق الشاسع بين الانسجام الاجتماعي في العهد العثماني والذي جعل وجيهاً مسيحياً يعلم المسلمين قانونهم من كتب فقههم، وبين التوترات الطائفية الدموية زمن دولة التجزئة حيث لا يتقبل المسلمون بعضهم بعضاً.

وبعد قراءة مسقطات العدالة آنفة الذكر يحق لنا التساؤل ببراءة : كم

واحد منا تقبل شهادته وفقاً لموازين العثمانيين، وإذا كانت تلك هي موازين الأخلاق في زمن التراجع والهزيمة، فما هي موازين زمن القوة والانتصار(؟!)

وبالطبع لا نتوقع أن يكون الناس في ذلك الزمن منطبقين على هذا المثل الأعلى، ولكن كيف تحول هذا المثل فيما بعد؟ وما الذي أتت به تطورات التغريب؟

❖ شهادة السير مارك سايكس على أيام الانقلابيين على السلطان عبد الحميد (1913)

زار السير مارك سايكس عاصمة الخلافة الإسلامية مرات عديدة بعد ثورة جمعية الاتحاد والترقي على السلطان عبد الحميد (1908)، وقبل أن يتورط في تقسيم المشرق العربي مع زميله الفرنسي جورج بيكو، ومع الفائدة التي يمكن تحصيلها من آرائه، فإنه يجب الحذر أثناء القراءة، وهذه بعض أقواله عن سنوات الانقلاب:

"بدلاً من الحكومة الدينية، والهيبة الامبراطورية والتقاليد، حل الإلحاد والتطرف والمادية، وبذهاب النظام القديم ذهب القصر وجواسيسه ومؤامراته وإرهابه وسريته، ومع النظام الجديد أتت الجمعيات السرية، والمحافل، وأيمان الولاء، والاغتيالات، والمحاكمات العسكرية، والسياسات الغريبة والغامضة".

"في ساعة من الزمن، تغيرت القسطنطينية، انتهى في لحظة الإسلام كما يفهمه علماء الدين وكما يوعظ به في المساجد، وأيضاً كما كان دعماً أخلاقياً للناس، وحافزاً وملهماً للجيش، أما الخلافة ورجال الدين والقرآن، فقد توقفوا عن السيطرة والإلهام".

"وقد أصبح التركي الرزين يشرب الخمر، والجندي المخلص أصبح متمرداً، وصار الدين عرضة للسخرية والاحتقار، وكل فكرة غير أخلاقية التقطها منفيو عبد الحميد من قيعان الأحياء الفقيرة في عواصم أوروبا تفجرت وتفشت وانتشرت، العروض السينمائية الرديئة والخليعة والكفرية، وبيوت الدعارة امتلأت حتى فاضت، والنوادي التي تختلط فيها السياسة بالرذيلة،

والمطبوعات البذيئة والصور غير المحتشمة غمرت المدينة (أي اسطنبول)".

"الفوضى المتحررة من الأخلاق على طريقة قطاع الطرق في حي الفنانين في باريس، الإرهاب الشرير للكاربوناري في البرتغال، المثالية المدمرة للثورة الفرنسية، النظريات غير المفهومة لسبنسر ونيتشة وهارتمان، والهيمنة المضرة للماسونية المنحرفة، اختلطت وتخمرت معاً لتنتج خليطاً غريباً من السلبيات التي حلت محل نفوذ الخلافة المنهارة".

النتيجة: هذه هي قيمة التغريب في نظر سادته الغربيين ومازال منذ بداياته يلتقط نفاية الحضارة الغربية ويجلبها إلينا، فهل سيكذب المتغربون معلميهم الذين ربوهم وأرضعوهم وأرسلوهم إلى بلادنا؟

"من السهل فهم السبب في أن القسطنطينية تغيرت جوهرياً وليس سطحياً، فقد انتهت الشرور القديمة، هذا صحيح، ولكن شروراً جديدة أتت، بألإضافة إلى أن الفضائل القديمة تموت، إذهب حيثما شئت في المدينة فلن تجد علامة على الأمل أو النماء".

Sir Mark Sykes, The Caliphs' Last Heritage: A Short History of the Turkish Empire, Garnet, UK, 2002, p. 508- 509.

ومازال هذا دأبنا منذ ذلك اليوم إذ يتم التغيير، نعم، ولكن إلى الأسوأ وليس نحو الأفضل، وللتغريب في سبب ذلك النصيب الأوفر.

(17)

إلى المتباكين على أطفال الدولة العثمانية بسبب ضريبة الدوشرمة:

نماذج من استخدام الأطفال في الحضارة الغربية

❖ العمل

سبق الحديث عن ظاهرة الإنكشارية في الدولة العثمانية التي يحمل عليها البعض بصفتها دليلاً على "التوحش" العثماني الذي "يخطف" الأطفال من أحضان أسرهم ليستخدمهم في "أطماع" الدولة، وليس هنا مجال إعادة ما سبق ذكره من الرد على هذه الفرية، الجديد هنا هو أنه بعد قرن من نهاية فرض ضريبة الدوشرمة في الدولة العثمانية، بدأت أوروبا في استخدام الأطفال في نهضتها الصناعية، والفرق بين الظاهرة العثمانية التي انتهت في بداية القرن الثامن عشر والظاهرة الأوروبية التي بدأت في بداية القرن التاسع عشر أن ضريبة الدوشرمة العثمانية كانت رغم كل ما قيل عنها وسيلة للصعود الاجتماعي والسياسي والعسكري لأولئك الأطفال في جهاز الدولة، أما الظاهرة الأوروبية فكانت وسيلة للاضطهاد بنت عليها أوروبا وأمريكا النهضة الصناعية، وفي ذلك تقول موسوعة New Standard Encyclopedia:

"عمالة الأطفال واحدة من أسوأ المشاكل التي أنتجها النظام الصناعي، وفي إنجلترا بداية القرن التاسع عشر كان الأطفال يعملون في مصانع مظلمة وقذرة، وفي بعض الأحيان يوثقون بالسلاسل بالآلات التي يعملون عليها من شروق الشمس إلى غيابها، وفي الولايات المتحدة كان أطفال صغار بعمر ثمان سنوات يعملون في المعامل ومصانع التعليب وحتى المناجم لمدة 14 ساعة في اليوم.. .وظلت المشكلة خطيرة إلى ثلاثينيات القرن العشرين"[1]، بل كان الطفل أحياناً يعمل قبل سن السابعة لمدة 12-18 ساعة في اليوم ستة

أيام في الأسبوع ليكسب دولاراً واحداً[2]، وأظهر تقرير بريطاني صدر في سنة 1842 أن الأطفال يؤلفون ثلث القوة العاملة في المناجم في إنجلترا وويلز[3].

"لقد شغّلت المناجم ومعامل التعليب وصناعة القنب "مجرد رضع"، مصنعاً وراء مصنع، وقد فاق استغلالهم ما عرضه قلم (أعظم الروائيين الإنجليز في العصر الفكتوري) تشارلز ديكنز في أربعينات القرن التاسع عشر، كان المراهقون يكدحون على آلات الغزل من الخامسة والنصف صباحاً إلى الخامسة والنصف مساءً دون فسحة للغداء ويقوم المراقب برشهم برذاذ الماء البارد لإبقائهم مستيقظين، وتستمر الورديات إلى الثانية صباحاً في معلب نيويورك، ويقوم الطفل بعمر عشر سنوات بوضع سدادات ل 3600 زجاجة في اليوم في مصانع الزجاج، أو بالانحناء طوال اليوم فوق الرمال الساخنة، ويقوم صبية الكسارات ذوو ثمان أو تسع سنوات بالانحناء من السابعة صباحاً إلى حلول الظلام وهم يلتقطون الصخور من الفحم المتدفق والمليء بالغبار لأجل أجرة تتراوح بين دولار وثلاثة دولارات في الأسبوع، وكان معدل الإصابات بين الأطفال يفوق إصابات الكبار بثلاث أضعاف" كتاب "نحن الأمريكيون"[4]، ويلاحظ القارئ رغم هذه الحقائق الصادمة أنها لا تستخدم لجلد الذات وإحباط المعنويات بل تعرض في سياق تاريخي هو أقرب للفخر بمجمل إنجازات الأمة كما يبدو من عنوان الكتاب، فليتعلم تلاميذ التغريب المتباكون على أطفال الدولة العثمانية الذين فتحوا العالم بشجاعتهم.

إن عمل الأطفال هو "عار أمريكا" كما يشير المرجع التالي ومع ذلك لا يتخذه مدخلاً للشطب والإلغاء كما يفعل جهابذتنا مع تاريخهم، فقد بين إحصاء سنة1900 أن عدد الأطفال العاملين دواماً كاملاً وهم في سن 10-15 سنة يبلغ مليوناً و750 ألف في الولايات المتحدة، وعندما سن الكونجرس قوانين لضبط عمل الأطفال، قامت المحكمة العليا بإلغائها لأنها تتعارض مع حرية التجارة[5] (وهو نفس التبرير الذي قدم عندما شن الغرب الحروب على الصين لإجبارها على فتح أسواقها للأفيون)(!)

❖ التجنيد

جوني كليم (1851-1937) كان في العاشرة من عمره (وبعض المراجع تقول في التاسعة) عندما هرب من بيته ليلتحق بالجيش الشمالي في الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865)، تم قبوله وألحق بوظيفة طبال، ولكنه قاتل وقَتل إلى جانب الكبار، لم يكن وحيداً أو فريداً في ذلك، فقد التحق بالجيشين الجنوبي والشمالي أطفال بعمر 12 سنة، ولم ينتقد أحد تجنيد الصغار واستغلالهم كما ينتقدون دفاع أطفالنا عن دينهم ووجودهم وحريتهم وبلادهم، ولم يقل أحد إن أولئك الأطفال يعشقون الانتحار ولا يحبون الحياة، بل على العكس، قالوا إنهم شجعان وأبطال، وأصبح جوني كليم بطلاً حصل على عدة أوسمة منها وسام المشاركة في الحروب ضد الهنود، كما صار أسطورة ونموذجاً وموضوعاً للتبجيل في الأفلام السينمائية واللوحات الفنية والقصص الروائية، ولم ينتقد أحد هذه الظاهرة بكونها تشجيعاً للنشء على العنف والإرهاب، وهذا هو الفرق بين أمة تحترم تاريخها فتجبر الآخرين على احترامه، وأمة تحتقر نفسها فيحتقرها الجميع.

❖ أطفالهم بين أيدينا وأطفالنا بين أيديهم

(بمناسبة إحراق الطفل الفلسطيني محمد أبو خضير بأيدي المستوطنين الصهاينة في 2 يوليو/ تموز/ جويلية 2014، مع مصير بقية أطفال فلسطين بين قتل بأنواع القصف والحرق والرصاص وتهجير واعتقال وحصار وتجويع).

كنا نجمع الأطفال ونودعهم أرقى المدارس لنجعلهم وزراء وحكاماً وصدوراً عظاماً ونخبة في جيش دولتنا، وهم يجمعون أطفالنا ليودعوهم سجونهم وقبورهم، فشتان ما بيننا، وإذا كنا "نخطف" الطفل من أهله، فلنجعله صدراً أعظم في دولة الخلافة، أما هم فيخطفون أبناءنا ليملئوا أفواههم بالبنزين ويحرقونهم أحياء في دولة الاحتلال، فشتان ما بيننا، وإذا كانت تلك من مساوئنا كما يدعون، فإن إجرامهم من محاسنهم كما يعتقدون، فشتان ما بيننا، وإذا لم نكن مأمونين على الأطفال، فاسألوا شهيدنا إن كان الغرب مأموناً عليهم، وسنرى الفرق العظيم ما بيننا.

❖ النتيجة النهائية

إذا كانت لتاريخنا أخطاء معينة، فمن المؤكد أن الغرب ليس هو الجهة المخولة بإلقاء الدروس الأخلاقية علينا ولا الجهة المخولة بالاستعلاء الأخلاقي على غيرها.

❖ الهوامش

(1) New Standard Encyclopedia, Ferguson Publishing Company, Chicago, 1999, Vol. 4, p. C-279a.

(2) http://www.socialwelfarehistory.com/programs/child-labor-reform-an-introduction

(3) Western Civilizations, W. W. Norton, New York & London, 2002, p. 732.

(4) We Americans, The National Geographic Society, Washington, D. C., 1988, p. 251

(5) America: An Illustrated History, Time Books, New York, 2007, p. 141.

(18)

من سجلات البطولات العثمانية في آخر أيام الخلافة : المعلم المقاتل سليمان باشا الباروني (1870-1940)

1 - من ألمع قادة الجهاد في ليبيا أثناء الغزو الإيطالي وكان له شأن في توجيه سياستها في ذلك الزمان، ومن أشد أنصار الجامعة الإسلامية حماساً وهو على شاكلة مصطفى كامل باشا في مصر والأمير شكيب أرسلان في الشام، وتبرز سيرته جانباً مضيئاً من الوحدة الإسلامية زمن الدولة العثمانية ومن صمود الخلافة في وجه العدوان الأوروبي رغم الضعف والتراجع وقلة الإمكانات في آخر أيامها.

2 - ولد في مدينة جادو جنوب طرابلس الغرب سنة 1870 لأسرة أباضية تعود أصولها إلى عُمان.

3 - درس لمدة عشر سنوات في تونس (جامع الزيتونة) ومصر (الأزهر) والجزائر (وادي ميزاب).

4 - كان إعجابه بالغاً بالدولة العثمانية وحصل على عدة نياشين منها تقديراً لبطولاته.

5 - تعرض للوشاية فحكم عليه بالسجن إلا أنه أفرج عنه رغم أن الأدلة كفيلة أن تودي به إلى حبل المشنقة في أجواء الدس والتجسس التي حفلت بها بلادنا فيما بعد لا سيما في عهد التجزئة.

6 - أسس سنة 1904 مدرسة في "يفرن" بليبيا سماها المدرسة البارونية وأنشأ إلى جوارها "المكتبة البارونية".

7 - رحل إلى مصر سنة 1906 حيث أسس مطبعة الأزهار البارونية وطبع فيها من كتب الحديث والتاريخ الأباضية بالإضافة إلى صحيفة "الأسد الإسلامي" ابتداء من 1908 والتي صدر منها ثلاثة أعداد.

8 - انتخب نائباً في مجلس المبعوثان العثماني عن ولاية طرابلس بعد إعادة العمل بالدستور سنة 1908.

9 - لما وجهت إيطاليا إنذارها للحامية العثمانية سنة 1911 للتخلي عن طرابلس والاستسلام رفضت الحامية ذلك وأبدت مع المجاهدين بزعامة سليمان الباروني "استبسالاً نادراً" وأذهلت المعتدين الذين ظنوا أنفسهم في نزهة بحرية.

10 - حاولت الدولة العثمانية أن تتماسك وألا تنجر إلى مفاوضات تنتهي بالتخلي عن حقوقها ولكن لهيب الثورة في البلقان أرغمها على عقد معاهدة أوشي (أكتوبر/ تشرين الأول 1912) ولكن على التنازل عن طرابلس وبرقة لأهاليهما وعدم الانتقاص من استقلالهم.

11 - واصل المجاهدون بقيادة الباروني جهادهم وأقاموا سلطة جبت الزكاة من نواحيها ولكن بعد نفاذ الذخيرة التجأ الباروني إلى تونس حيث صادرت السلطات الاستعمارية الفرنسية سلاحه وطالبته بالرحيل.

12 - سافر الباروني إلى الآستانة (1913) حيث أكرمه السلطان محمد رشاد وأنعم عليه بالباشوية ولما قامت الحرب الكبرى عملت الدولة العثمانية على استعادة طرابلس وأصدر السلطان رشاد فرماناً بتعيين سليمان باشا الباروني والياً عليها (1916) فغادر العاصمة في غواصة إلى مصراتة حيث رفع العلم العثماني "في يوم مشهود بين دوي المدافع وإنشاد القصائد وهتاف الهاتفين" ووجد الطرابلسيون ذلك "راحة لهم وقوة على ما هم في سبيله من الجهاد".

13 - قام الباروني باشا بتنظيم القوة الطرابلسية من حدود مصراتة شرقاً إلى زوارة على حدود تونس فقطعت الطرق على الأعداء وشنت الغارات المنظمة على القوات الإيطالية.

14 - بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب الكبرى (1919) اعتذر الباروني باشا عن الدخول في مجلس حكومة القطر الطرابلسي رغم الإلحاح عليه وذلك بسبب رغبته الاحتفاظ بعثمانيته، وغادر إلى الآستانة فوجد الانقلاب الكمالي فخابت آماله وعاد إلى طرابلس.

15 - طالبته السلطات الإيطالية بمغادرة ليبيا (1922) فحاول السفر إلى الآستانة ولكن آماله ازدادت إحباطاً من الانقلاب الكمالي، ولم تقبل به السلطات الاستعمارية البريطانية والفرنسية في الشام ومصر وتونس.

16 - وصل باريس ووجد نفسه أسيراً فيها فتسلل إلى تونس (1923) ولكن السلطات الفرنسية منعت الاتصال به فعاد إلى باريس محاولاً دخول أي بلد عربي ولكن السلطات الاستعمارية الفرنسية والبريطانية والإيطالية ظلت تمنعه من ذلك وهو يرفض العيش في تركيا الكمالية.

17 - كتب إلى الشريف حسين (1924) يطلب السفر للحج وأرسل إليه نسخة من مقال ينتقد فيه المعاهدة مع بريطانيا لكي لا يكون متملقاً إياه، فرحب به الحسين، ومنعته السلطات البريطانية من النزول إلى بر الاسكندرية في الطريق إلى الحجاز، ولما وصل فضّل الثبات على مبادئه ولم يبايع الشريف حسين بالخلافة كما بايع غيره.

18 - غادر إلى مسقط حيث أصوله البعيدة ففوض له الإمام الأباضي محمد بن عبد الله الخليلي أمر تنظيم المملكة.

19 - تنقل بين بلاد الخليج وكتب مدافعاً عن قضية فلسطين.

20 - توظف في القصر الملكي في العراق (1934) ليتاح له دراسة الحقوق في جامعة بغداد.

21 - غادر إلى الهند (1940) مع السلطان العماني سعيد بن تيمور حيث اشتدت عليه حمى الملاريا وتوفي رحمه الله بعد رحلة من النفي عن وطنه استغرقت عامين في فرنسا و16 عاما في الجزيرة العربية.

22 - المرجع الرئيس: كتاب سليمان الباروني (سلسلة نوابغ العرب-13) من منشورات دار العودة، بيروت.

(19)

جذور فكرة «المجتمع الدولي» وضرورة الاعتبار بالماضي وإيجاد البديل الحامي

يقول المؤرخ البريطاني بيتر مانسفيلد إنه بعد نهاية حرب القرم (1853-1856) تعهدت القوى المسيحية الأوروبية في معاهدة باريس باحترام استقلال وسلامة الأراضي الإقليمية للإمبراطورية العثمانية وبالتدخل المسلح إذا لزم الأمر لحمايتها (كانت الأطماع الروسية هي الماثلة آنذاك)، وقد كان ذلك بمثابة دعوة لتركيا للانضمام للجوقة المدعوة "أوروبا" مع أن تلك الدعوة جاءت بأسلوب آمر. كانت القوى الأوروبية في واقع الأمر، تمنح لنفسها الحق في التدخل في الشئون الداخلية للإمبراطورية إذا ما شعرت بأدنى تهديد لمصالحها الاستراتيجية من أي منافس كان، وفي الوقت نفسه كانت تلك القوى تعبر عن وقوفها وبشكل جوهري إلى جانب الحكومة التركية (في رأي الكاتب) ومباركتها محاولة أن تلبس الإصلاحات الداخلية ثوباً غربياً"[1].

ويقول المؤرخ العربي زين نور الدين زين إن معاهدة باريس كانت انتصاراً دبلوماسياً لبريطانيا لاسيما البند السابع الذي نص على ضم الباب العالي إلى"المجموعة الأوروبية للمشاركة في الأنظمة والقوانين العامة" وعلى احترام وحماية "استقلال الإمبراطورية العثمانية ووحدة أراضيها"[2].

النتائج:

1 - أن انضمام الدولة الإسلامية إلى "المجتمع الدولي" كان مطلب الدول الكبرى الاستعمارية.

2 - أن هذا المطلب تحقق في زمن الضعف والتراجع والهزيمة التي عانت منها الدولة العثمانية.

3 - أن تحقق هذا المطلب ترافق بشكل عضوي مع التدخل في شئون الدولة الإسلامية.

4 - أن هذا التدخل كان بذريعة "حمايتها" من الأخطار المحيطة.

ولهذا لم يكن من العجيب أن يستنكر المخلصون هذه الفكرة كما جاء على لسان الزعيم المصري الكبير مصطفى كامل باشا في كتابه المسألة الشرقية عند حديثه عن حرب القرم حيث يتحدث عن عبثية التأييد الغربي وفخ الانضمام "للمجتمع الدولي" وعدم جدوى منح الغرب تأييده للدولة العثمانية وقبوله إياها ضمن هذا "المجتمع الدولي" في درس يمكننا استيعاب عبره في أيامنا هذه أيضاً، فيقول إن الدول الكبرى اختلفت في مسألة الحفاظ على الأماكن المقدسة في فلسطين نتيجة الخلاف بين الكاثوليك والأرثوذكس، وإنها اتفقت على أن تبقى هذه الأماكن بيد الدولة الإسلامية لأنها الدولة الوحيدة القادرة على حفظ التوازن بين هذه الدول، وكان هذا هو المكسب الوحيد للعثمانيين من حرب القرم (1853-1856)، ولم تكسب الدولة العثمانية غير ذلك شيئاً "فقد فقدت المال والرجال وأضاعت نفيس وقتها ولم تأخذ من بلاد الروسيا بلداً واحداً بل انسلخت عنها في الحقيقة الأفلاق والبغدان، وقد خدعتها الدول بمنحها امتيازين أثبتت الحوادث بعد أنهما لا يفيدانها شيئاً مذكوراً، فقد تعهدت الدول كلها بضمانة استقلال الدولة العلية وسلامتها، وأرتنا الحوادث أن دول أوروبا نفسها سلخت من الدولة العلية جملة بلاد باسم هذا المبدأ نفسه : مبدأ ضمانة استقلال الدولة العلية وسلامتها، واتفقت الدول كذلك على اعتبار الدولة العلية دولة أوروبية وقبولها في المجتمع الأوروبي، ولم تر الدولة لهذا الامتياز فائدة، بل كانت نتيجته جر البلايا عليها بازدياد تداخل أوروبا في شئونها الداخلية"، أي أن الدول الكبرى خدعت الدولة العثمانية بمنحها امتيازين هما:

1 - التعهد بضمان استقلال الدولة العلية وسلامتها "وأرتنا الحوادث أن دول أوروبا نفسها سلخت من الدولة العلية جملة بلاد باسم هذا المبدأ نفسه".

2 - الاتفاق على جعل الدولة العلية دولة أوروبية وقبولها في المجتمع الأوروبي"ولم تر الدولة لهذا الامتياز فائدة ما، بل كانت نتيجته جر البلايا

عليها بازدياد تداخل أوروبا في شئونها الداخلية"[3].

ولمن يرون أن انضمامنا اليوم "للمجتمع الدولي" انتصار لقضايانا رغم أنه لم يحل قضية واحدة لصالحنا، هذه دعوة للنظر في ذلك التاريخ لبرهة، وهذا بالطبع يستلزم البديل وليس الحديث في فراغ، والبديل هو وجود الكيان الكبير الجامع لنا لأنه وحده القادر على مقاومة إملاءات "المجتمع الدولي" والاستغناء عنه وحماية حقوقنا ومصالحنا من قتلة الغرب ولصوصه، أو على الأقل التصدي لهم، أما كيانات التجزئة فهي بطبيعتها مجرد توابع وأقصى أمانيها أن تكون ذيولاً.

❖ الهوامش

(1) بيتر مانسفيلد، تاريخ الشرق الأوسط، النايا للدراسات والنشر، دمشق، 2011، ص110.

(2) زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار للنشر، بيروت، 1977، ص30.

(3) مصطفى كامل باشا، المسئلة الشرقية، مطبعة اللواء، القاهرة، 1909، ج 1 ص203-204.

ملاحـــق



(1)

من تاريخ انقلاب الأفكار العربية السلبية تجاه الدولة العثمانية: ندوة «الدولة العثمانية بين الإسلام والقومية» (1980)

بعد زوال الدولة العثمانية تعرض العهد العثماني إلى الكثير من تشويه صورته على أيدي العهود التي تلته، ويعزو المؤرخ دونالد كواترت، الذي اهتم بالتاريخ العثماني انطلاقاً من إيجابياته لاسيما تعدديته البارزة، رغبة الدول الناشئة على أنقاض الدولة العثمانية في التعتيم على حقيقة العهد العثماني إلى الرغبة في تبرير نشوء الدول القومية وليس إلى الرغبة في الرد على سياسات معينة انتهجها العثمانيون[1]، ولم يتبق من أنصار العهد العثماني إلا ذلك الجيل الذي عاصر ميزاته حتى مع ضعفه مقارنة بعجز التجزئة العربية، ومن أبرز هؤلاء الأمير شكيب أرسلان، والأستاذ أحمد الشقيري أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، هذا فضلاً عن الساسة الذين انخرطوا في العمل العربي وبقيت لديهم بعض الحقائق الدفينة كالدكتور عبد الرحمن عزام أول أمين عام لجامعة الدول العربية، والأستاذ فارس الخوري رئيس وزراء سوريا والباشا نوري السعيد رئيس وزراء العراق، وفيما بعد هذا الجيل نشأت أجيال تجهل حقيقة الدولة العثمانية وتحمل لها مشاعر سلبية وصفتها بالاستعمار والاحتلال والركود والتخلف والظلم، وكلها صفات قامت على التعميمات الجاهلة كما سيأتي، وقد سبق لي في دراسة سابقة هي (مدى مسئولية تاريخنا العثماني الحديث عن تخلفنا العربي المعاصر) الاستشهاد ببعض المراجع المدرسية التي كانت تلقي إلى الأجيال الصاعدة هذه الاراء التي لبثت في العالم العربي زمناً طويلاً.

وفي النهاية بدأت الحقائق بالظهور شيئاً فشيئاً ومن الأمثلة على ذلك ما يرويه المؤرخ العربي زين نور الدين زين عن جهل معظم الذين ألفوا في

التاريخ التركي بوفرة الوثائق التاريخية التي يجب أن يطلع عليها الباحث في هذا الحقل وكانوا بصورة عامة على كثير من التعصب والتحيز، ويضرب مثلاً بقول المستشرق هارولد بوون عن التعميمات الجارفة التي صدرت عن بعض الكتاب نتيجة كون معظمهم يخبطون خبط عشواء وقد أعماهم التعصب عن الحقيقة، وينقل زين عن المستشرقيْن بوون وهارولد جب في مقدمة كتابهما الشهير المجتمع الإسلامي والغرب قولهما "إن كثيراً من الآراء الشائعة فيما يتعلق بتاريخ تركيا ومصر في القرن الثامن عشر هي آراء خاطئة، آراء كنا نحن أيضاً نأخذ بها عندما أقدمنا على كتابة هذا البحث، ولذا نرى أن واجبنا الأول هو عرض الوثائق والمعطيات التي جعلتنا نبدل رأينا في هذا الأمر تبديلاً تاماً"[2]، ثم بدأت هذه التعميمات الجارفة بالتزحزح من موقع الهيمنة على الرأي العام العربي بجهود أمثال الدكاترة المشاركين في هذه الندوة التي عقدت في سنة 1980، ونشرتها مجلة تاريخ العرب والعالم في عددها السابع عشر الصادر في آذار (مارس) 1980 الموافق ربيع الثاني 1400 (ص 3-14)، وسيجد القارئ في ثنايا الحديث إشارات عديدة إلى الرأي العام السائد في ذلك الزمن ويلمس الحذر الذي يسم طرح الآراء الجديدة التي تحتل الآن في يومنا هذا موقعاً ليس هامشياً نتيجة تلك الجهود.

والمشاركون في الندوة هم الدكتور معن زيادة (1938-1997) وهو من مواليد طرابلس الشام ومن رواد حركة القوميين العرب، والدكتور وجيه كوثراني وهو من مواليد بلدة أنصار الشهيرة في جبل عامل بالجنوب اللبناني سنة 1941، والدكتور رشيد الخالدي (ولد سنة 1948) والذي عمل مستشاراً للوفد الفلسطيني في مفاوضات السلام (1991-1993) وشغل مكان البروفيسور الراحل إدوارد سعيد في مركز الدراسات العربية في جامعة كولومبيا، وسيأتي مزيد من التعريف بهم في نص الندوة التي أثبتها كاملة لما فيها من أفكار كانت جديدة وجريئة في نفس الوقت في زمنها لاسيما عند صدورها عن هؤلاء الأفاضل الذين لا يوجد شبهة تحيز مسبق تجاه الدولة العثمانية في اتجاهاتهم الفكرية والسياسية.

ندوة الشهر
الدولة العثمانية بين الإسلام والقومية

ندوة جرت بمشاركة

الدكتور معن زيادة - الدكتور وجيه كوثراني - الدكتور رشيد الخالدي

حرر الندوة وساهم في وضع الأسئلة الأستاذ علي حرب

إن ندوة "تاريخ العرب والعالم" حول "الدولة العثمانية بين الإسلام والقومية" لم تنته عند هذا الحد الذي تضمن آراء ثلاثة من المفكرين العرب.

ذلك أن المجلة تطمح لأن تكون هذه الآراء مادة غنية للنقاش والحوار الهادئين والبناءين لدى جمهرة المفكرين في مختلف أقطارنا العربية، بحيث يكون الحديث الذي سجلناه ونقلناه بأمانة في الصفحات التالية، مجرد الحلقة الأولى من ندوة مفتوحة ومستمرة في الأعداد القادمة، يشارك فيها من شاء من أصحاب الاختصاص في الموضوع، وخاصة من مؤرخينا ودارسي الفكر السياسي الحديث في وطننا.

وإن كان الدكاترة الثلاثة الذين شاركوا بالثورة قد التقوا في نقاط كثيرة، ولعلهم التقوا في نقاط وعلى أمور أكثر مما نتوقع !، فلا شك أن هناك أساتذة آخرين يخالفونهم الرأي في الكثير من القضايا التي طرحت حول الدولة العثمانية والإسلام والقومية.

لهؤلاء نوجه دعوتنا، بشكل خاص، لنسمع رأيهم، وليسمع هذا الرأي آلاف القراء. أسرة التحرير

الحوار عنصر لا غنى عنه بالنسبة لكل تطور ثقافي، وذلك بالمقدار الذي يتيح فيه للأفكار أن تتبلور وتتمايز، وللمواقف المختلفة أن تتلاقى وتتفاعل، وللفرضيات المتباينة أن تتجابه وتمتحن. ومجلة "تاريخ العرب والعالم"، اقتناعاً منها بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المحاورة في

استنهاض الفكر وتنميته، ارتأت أن تفرد من الآن وصاعداً باباً خاصاً لندوات فكرية تعالج موضوعات مختلفة يقوم بها أهل الاختصاص والدراية، كل في مجاله. على أن تطل هذه الموضوعات في النهاية على التوجه الأساسي للمجلة : التاريخ، وعلى أن يكون الغرض منها ليس التكرار الرتيب لموضوعات طرقت أو مماشاة التقليد، أو مجرد إتاحة الفرصة لآراء تعرض كيفما كان، وإنما تهدف قبل كل شيئ إلى اختيار قضايا فكرية حيوية هي مثار للجدل والنقاش أو أنها ترمي بالاستناد إلى الوثائق والتحليل إلى إعادة النظر بالمسلمات التي تبنى عليها نظريات ومواقف شاعت وتكرست، أو نفض الغبار عن أحداث ووقائع طمست أو شوهت...

والمجلة تبدأ سلسلة ندواتها هذه بموضوع "الدولة العثمانية بين الإسلام والقومية". وقد افتتح الأستاذ فاروق البربير، رئيس التحرير، الندوة مرحباً بالإخوة الذين ساهموا فيها وهم الدكتور معن زيادة رئيس قسم الفلسفة في الجامعة اللبنانية والدكتور وجيه كوثراني أستاذ التاريخ فيها والدكتور رشيد الخالدي أستاذ التاريخ في الجامعة الأمريكية، وأخيراً عرض رئيس التحرير المحاور الرئيسية التي يجب أن يتركز عليها البحث:-

1 - طبيعة الدولة العثمانية وعلاقتها بخط الاستمرار التاريخي للدولة الإسلامية عموماً.

2 - طبيعة الحكم العثماني من حيث تركيبه الاجتماعي وعلاقة الدولة المركزية بالأطراف (الولايات).

3 - العلاقات العربية التركية وموقف العرب من نشأة الدولة العثمانية وفتوحاتها وإلحاقها للعالم العربي بمركز الحكم.

4 - كيفية تفسير نشوء الأيديولوجيات القومية والطائفية وعلاقة ذلك بالتطور الذي مرت به الدولة العثمانية في علاقتها مع الغرب.

5 - تقييم الانفصال بين العرب والأتراك، والاحتمال التاريخي البديل، وكيف تعقل الوحدة اليوم؟

❖ من الملاحظ أن فترة العهد العثماني ليست مدروسة بإمعان وموضوعية عند العرب. ربما لأنها اعتبرت مرحلة انحطاط وركود، وأعتقد أن الضرورة تقتضي إذا أردنا أن نفهم حقيقة واقعنا الراهن بعد مضي فترة طويلة على انفكاك الوضع العربي عن السلطنة أن نعود إلى قراءة تاريخنا في بداية الحقبة الحديثة التي نعيش، وخاصة أن مفاهيم الوعي والنهضة والوحدة القومية..بمقدار ما تولدت عن الاحتكاك بالغرب حسبما لاحظ العروي، فقد ارتبطت من جهة ثانية بالانفصال بين العرب والأتراك، إذا أردنا ألا نقول تحرر العرب من السيطرة العثمانية. إذا أردنا أن تعود إلى هذه البداية كيف نفهم نظرة العرب لنشوء الدولة العثمانية، هل اعتبرت يومها استمراراً للدولة الإسلامية التي بدأت مع ظهور الإسلام؟

❊ د. كوثراني: في الواقع يطل السؤال على موضوعات واسعة سأحاول قدر الإمكان اختصارها:

إذا أردنا أن نفهم طبيعة الدولة العثمانية وهل هي شكل من أشكال استمرارية الدولة الإسلامية، ينبغي العودة قليلاً إلى الوراء، إلى بداية تشكل الدولة الإسلامية والقواعد التي قام عليها هذا التشكل. ونحن إذا عدنا إلى مصادر معرفتنا (تاريخ معلومات ونظريات فقهية) وإذا استنجدنا بالماوردي وابن خلدون نلاحظ أن الدولة الإسلامية قامت في نظر الفقهاء على عصبية ترتكز إلى شريعة (تمثيل ديني)، وأي سلطة بمعزل عن انتمائها الاتني أو القومي تستطيع أن تشكل عصبية غالبة وتمثل الشريعة يمكنها، أن تقوم بمهمة الخليفة فتعتبر سلطة شرعية في نظر الإسلام. وقد شرع الماوردي للدولة السلجوقية "إمارة الاستيلاء". فأمير الاستيلاء يقوم بمهمات الشرع الإسلامي ويكون أميراً شرعياً.

❖ هل انتقال الخلافة إلى العثمانيين، الذين ينتمون إلى إثنية جديدة هي استمرار أم انقطاع؟

❊ د. كوثراني: ليست الخلافة هي التي انتقلت، وإنما السلطة. ذلك أن ثمة توزيعاً للسلطات في إطار الخلافة. وإمارة الاستيلاء أو السلطنة هي شكل من أشكال توزيع السلطة. لقد أصبح الخليفة في النهاية رمزاً، ممثلاً شرعياً،

يفوض (حسب الماوردي) هذه السلطات التي تبرر القيام بمهمات السلطة والدولة. ويعتبر الأتراك العثمانيون ضمن هذا الخط امتداداً للسلاجقة الذين هم من الأتراك أيضاً. وتدلنا المعلومات التاريخية العيانية على أن الأتراك كانوا يعملون لدى السلاجقة في وقت تلاشت فيه عصبية هؤلاء وصعدت عصبية الأتراك العثمانيين ملتفة حول بيت عثمان. وقد قامت هذه العصبية على قاعدة شرع لها الإسلام، قاعدة الفتح وحماية الثغور. . .وعثمان كان من أهم الغزاة المجاهدين الذين كانوا على ثغور الدولة البيزنطية. . .وهكذا فالدولة العثمانية نشأت من صميم الفقه الإسلامي الشرعي، خاصة وأن الإسلام ليس ديناً قوميا أو إثنياً وهناك أحاديث وآيات كثيرة تؤكد على شموليته، والواقع أن الإسلام عرف فترة وجيزة حكم من خلالها العرب (العهد الأموي) وفيما بعد احتوى أقواماً وشعوباً غير عربية شاركت في السلطة في إطار صيغ فقهية وقانونية. وباختصار فإن الدولة العثمانية هي استمرار للدولة الإسلامية بعصبية غير عربية (بالمعنى الخلدوني)، أي مشروع سلطة قائم على قوى اجتماعية معينة تتغلب على قوى أخرى وتستتبعها. وأذكر بالمناسبة نصاً لابن خلدون كتبه من وحي الدولة السلجوقية يعتبر فيه الأتراك من بناة الدول، في كتابه "تاريخ العرب والعجم والبربر...".

◆ إن السؤال نفسه يوجه إلى الدكتور معن زيادة مع إمكان توضيح عما إذا كان ثمة عنصر جديد قد دخل على دولة بني عثمان بعد انتقال الخلافة إليهم.

❁ د. زيادة :

قبل أن أجيب على هذا السؤال أبدأ بنوع من المقدمة تتناول القضايا التي طرحت في البداية:

في الواقع عندما يتحدث العرب اليوم عن الدولة العثمانية فإنهم في الغالب يتحدثون عنها لكنهم لم يعرفوها [إلا] في نهايتها، أي في زمن عبد الحميد وجمال باشا. وهي الفترة التي ازداد فيها نقد العرب للأتراك. وحتى هذه الفترة الممتدة من بداية ولاية عبد الحميد 1876 حتى نهاية الدولة العثمانية 1922 فهي معروفة بشكل متقطع ومشوه إذا جاز التعبير. فالعرب وخصوصاً المثقفون العرب، يعرفون الاحتدام الذي وقع بين عرب وترك

ولكنهم لا يعرفون أن الدولة العثمانية كان لها أنصار حتى عام 1908 وبعد 1908 ويمكن أن نقدم بعض الأمثلة: مصطفى كامل زعيم الحزب الوطني المصري، كان من أنصار بقاء الدولة العثمانية ومن مؤيدي موقف السلطان عبد الحميد مع البلقان، وله كراس في ذلك نشره في الفيغارو الفرنسية عام 1903 بعنوان معبر هو : "أوروبا والإسلام". إذ الإسلام عند مصطفى كامل كما يبدو من مقاله هذا تمثله الدولة العثمانية. من هنا فإنه اعتبر أن دعم هذه الدولة هو موقف مناسب للوقوف في وجه مطامع أوروبا. ويمكن أن نتحدث عن موقف سليمان البستاني الذي نشره في كتابه "عبرة وذكرى" (صدر عن دار الطليعة مؤخراً). وموقفه معبر لأنه يعني أن المارونية بجزء منها على الأقل كانت إلى جانب بقاء الدولة العثمانية. والشيء نفسه يقال عن أديب إسحق وغيرهما.

ويمكننا أن نستنتج من خلال كتاب عبد المسيح الأنطاكي الشيء الكثير، فقد جمع الأنطاكي في كتابه "نيل الأماني في الانقلاب العثماني" 1908 جملة كبيرة من مقالات وكتابات المفكرين والكتاب العرب وفيها جميعها تأييد الانقلاب العثماني، حيث اعتقد العرب حسبما يستنتج من الكتاب وكذلك الترك أن ثورة تشبه الثورة الفرنسية قد جرت في اسطمبول فاستبشروا خيراً في إصلاح السلطنة. وما نستنتجه من جملة هذه المواقف أن المفكرين العرب حتى عام 1908 كانوا مدافعين عن الدولة العثمانية وعن السلطان عبد الحميد - باستثناء نجيب العازوري بسبب اتصاله بالغرب والكواكبي بسبب العسف الذي لحق له- أما الذين قالوا ما قالوه فبعد ذهاب السلطان عبد الحميد وبتأييد أفكار الانقلابيين الذين تأثروا بأوروبا. طبعاً لا يهمنا هنا الدفاع عن عبد الحميد كشخص. غير أنه أمر له مغزاه بالنسبة لنا أن ينهي خير الدين التونسي حياته كوزير لعبد الحميد وكذلك أن ينهي الأفغاني حياته في قصر السلطان العثماني. إذ ان فكرة القومية كانت لا تزال ضعيفة عند مطلع القرن (العشرين). ولكن تأييد الدولة العثمانية عند أنصار الجماعة الإسلامية أو انصار استمرار الخلافة لم يكن بالضرورة مناقضاً للدعوة القومية أو للعربية بمعنى عام. لأن المسألة آنذاك لم تكن مطروحة على هذا المستوى. كما يمكن أن نقول اليوم أن الحماس للإسلام وللإسلامية لا يعني بالضرورة تناقضاً مع العروبة.

بعد هذا أعود للسؤال بأن الدولة العثمانية مثلت دولة الإسلام حتى القرن العشرين. ولفهم ذلك علينا الوقوف على مفهوم الدولة في الإسلام كما آل إليه في العصور المتأخرة أي القرون 16 و 17 و 18. وليس إلى عصر الراشدين كما تتم العودة إليه اليوم بكل سهولة وذلك بالقفز فوق التاريخ تاريخ خمسة عشر قرناً. لا شك بأن أبرز مفاهيم الدولة، كانت مفاهيم الماوردي الذي أشار إليه الزميل الدكتور وجيه وغيره، حيث يمكننا أن نقول بلغتنا المعاصرة: القبول بالأمر الواقع، وسلطان غشوم خير من فتنة تدوم. لكن السلطان العثماني عموماً لم يكن غشوماً على الدوام إلا بمقدار ما كان استخدام السلطة في عصره يسمح له بذلك كما كان يسمح لأي ملك أوروبي بذلك. والواقع أن السلطان كان عملياً راعي الحرمين. إلا أن اهتمام السلاطين بذلك كان ضئيلاً ولم يتصاعد إلا عندما اشتد الصراع بين السلاطين وأوروبا المسيحية. ولم يكن السلاطين من قبل بحاجة للتشديد على أمر مفروغ منه. وينبغي أن نشدد على دور العثمانيين الإسلامي لجهة أمور مجهولة إلى حد بعيد. فمن ناحية انتشر الإسلام مع العثمانيين في أوروبا وكذلك فإنهم حموا لفترة طويلة الإسلام في الشمال الإفريقي. وقد اعتبروا أنفسهم حماة الإسلام قبل تبلور القومية التركية أو القومية العربية، في وقت لم يكن قد نشأ فيه صراع بين عرب وترك. كما ينبغي أن نتذكر جيداً بأن العثمانيين لم يأخذوا السلطة من أيدي العرب بل أخذوها من المماليك. والذي حارب السلطان سليم عام 1516 هو قانصوه الغوري وليس أي أمير عربي. ولكن السلطان سليم ومن أتى بعده لم يعتبروا العرب محتلين ولم يعتبر العرب الأتراك جيش احتلال. بل على العكس من ذلك، فالشيء الثابت تاريخياً هو أن السلطان سليم وغيره أرادوا التعريب الأمر الذي يذكرنا بعبد الملك بن مروان الأموي. ولكنه لم يتم بسبب ضعف الجهاز الإداري. ويمكننا أن نخمن التبدلات التي كان يمكن أن تطرأ على مجرى التاريخ لو أن التعريب قد تم بالفعل. ويمكننا أن نضرب بعض الأمثلة: كاتب جلبي صنف 22 مؤلفاً كتب 6 منها فقط في التركية وأشهر كتبه كشف الظنون كتبه بالعربية؛ منجم باشي، وهو من أبرز المؤرخين الأتراك، توفي عام 1702 وكتب تاريخه باللغة العربية وترجم إلى التركية في مطلع القرن العشرين.

والشيء الذي ينبغي التركيز عليه أن العرب لم يتناقضوا مع العثمانيين وإنما مع تركيا أتاتورك الذي اعتبر نفسه عدواً للعثمانيين أولاً بأول قبل العرب. وخلاصة القول هنا أن العرب في بحثهم عن هويتهم قفزوا فوق التاريخ وأرجعوا تاريخهم إلى بني أمية وبني العباس وأهملوا فترة طويلة من تاريخهم على امتداد العهود السلجوقية والمملوكية والعثمانية. وهذا ما يجعل التاريخ العربي ناقصاً حتى الآن. ولهذا نقول بأن العرب لم يعرفوا العثمانيين لأنهم لم يعتبروهم جزءاً من تاريخهم ولأن التاريخ العربي ما زال يكتب أيديولوجياً حتى الآن.

◆ حسبما يفهم من عرض الدكتور معن أنه يوافق الدكتور وجيه على اعتبار الدولة العثمانية استمراراً للدولة الإسلامية. ولكن ثمة سؤال. لماذا هذا القفز فوق التاريخ المملوكي والعثماني، ولماذا يصر العرب على العودة للعهود السالفة. كيف نفس هذا وعن أية نظرة ينم هذا الموقف؟

✽ د. خالدي :

أظن أن السبب يرجع لأن التاريخ يكتب دائماً في ضوء الحاضر الأيديولوجي وفي ضوء الأيديولوجيات القائمة. بالطبع إننا نعيش منذ 60 أو 70 سنة في العالم العربي في أجواء القومية العربية وأظن بكل وضوح أن هذا أهم الأسباب. فالقومية كأيديولوجية تحول الماضي ! تغير الماضي وتعيد تفسيره وتحليله. وأظن أن سبب العملية التي تحدث عنها الدكتور معن هو سيطرة القومية العربية كأيديولوجية على التاريخ العربي. طبعاً هناك أسباب أخرى، ولكن أحد الأسباب نجده في الفترة الأخيرة من العهد العثماني وهي فترة عصيبة انتهت عام 1915-1916، بمشانق بيروت ودمشق. ولهذا السبب أيضاً كان يكتب التاريخ العربي (كذا في الأصل ولعل الصواب : التاريخ العثماني) وكأنه هذه الفترة السوداء من تاريخنا وكأنه لا يمكن اعتباره من أمجاد العرب. طبعاً لو كنا نكتب عام 1900 لما تحدثنا عن أمجاد العرب بل أمجاد الإسلام. ولكن من الطبيعي حالياً أن نتكلم بهذا الشكل.

◆ يجب أن نتحدث عن فترة الانقطاع أو الانفصال هذه. ما هي الأسباب التي جعلت العرب يفكرون بشكل متمايز ومغاير، ولماذا بدءوا "يعون" واقعهم

القومي؟ وإلى أي مدى ارتبط ذلك بمحاولة التحرر من السيطرة التركية؟

*** د. كوثراني :**

في الحقيقة إني أتحفظ حول صيغة السؤال ذلك أن الحديث عن "تحرر من سيطرة تركية" إنما منطلق من مفاهيم لا تزال الأيديولوجيا راسخة فيها. وهي صيغة أيديولوجية ارتبطت بمقاومة الأتراك. وينبغي برأيي النظر في مفاهيم عصر النهضة: هل كانت فعلاً مرتبطة بمعاداة الأتراك أو النضال ضدهم؟ إن البحث التاريخي الجاد الذي يدخل في التفاصيل ونبش المهمل يرينا العكس أو يرينا صورة مشوهة عن التاريخ. لقد أشار الدكتور معن إلى بعض نماذج من عصر النهضة، البستاني، أديب إسحق، وهذه النماذج حادة فهي لم تعارض الدولة العثمانية مع أنها تنتمي إلى أقليات. وإذا أردنا أن نأخذ أمثلة من بين المسلمين تكون أكثر دلالة نرى أن النهضة لم ترتبط أبداً بالنضال ضد الأتراك نبدأ بالأفغاني الذي كان مجال عمله العالم العربي الإسلامي وإن لم يكن من أصل عربي، ثم محمد عبده ورشيد رضا وشكيب أرسلان... صحيح أن كثيراً من المفكرين العرب تخلوا عن الدولة العثمانية في مرحلة التتريك. ولكن يجب أن لا تسحب هذه المرحلة على كل تاريخ الدولة العثمانية فهي تمتد من 1909–1915 فقط. وبالتالي فإن رموز النهضة الفعلية والمفاهيم التي أنتجت قبل ذلك ارتبطت بمعاداة الغرب وليس بمعاداة الدولة العثمانية. وهنا تكمن الإشكالية أي حقل العلاقة بالغرب : هل نلتحق بالغرب أم نقاومه إذا أردنا أم نصل إلى النهضة القومية بمعناها العام أي بمعناها الحضاري وليس بمعناها الضيق.

إن الذين مثلوا هذه النهضة الحضارية الثقافية والذين ينبغي أن يُدرسوا من جديد وأن يرى خط التواصل بيننا وبينهم هم الأفغاني ورشيد رضا وشكيب أرسلان. ودراسة هؤلاء ترينا أن المسألة كانت مطروحة وإن بشكل متفاوت بهذه الصورة: كيف نقاوم الغرب؟ وكيف نحافظ على الأصالة؟ وهذا الخط المعادي للغرب والذي حاول أن يختار الأصالة في عملية الاستنهاض طُمس وضُرب. لماذا؟ لأن الدولة العثمانية كان قد اخترقها الغرب اختراقاً كاملاً، فتفككت وتمزقت بفعل العوامل التي أتت بها الرأسمالية الغربية.

فالإقطاع كان قد تقهقر وأصبح إقطاعات أي أجزاء مفككة ومبعثرة، تنحو نحو الإقطاعات الانفصالية الغربية. والثقافة لم تعد موحدة ونظام الملل الذي كان متوازناً استقطبته بفعل الإرساليات والامتيازات والوكالات والخانات الأجنبية. . . فئات اجتماعية غير إسلامية أصبحت تقوم بدور وكلاء للغرب وأصبحت الملة تعني أمة (Nation) بلغة الاستشراق والدبلوماسية الغربية. وهكذا تفككت الدولة العثمانية بفعل التوسع الرأسمالي إلى أيديولوجيات لا أقول قومية وإنما قوموية وطوائفية تتمثل الأيديولوجية الغربية وتلبس القومية الأوروبية على واقعها. ومن الأمثلة على ذلك المارونية السياسية إلى حد كبير وغيرها من الأقليات غير الإسلامية التي بدأت تتعرف على واقعها كأقليات من خلال الأيديولوجيا القومية. من هنا ينبغي إعادة النظر بنشوء القوميات.

❖ إذا كان نشوء القومية يُرد بشكل أساسي إلى الشرخ الذي احدثه التوسع الأوروبي في جسم الدولة العثمانية، فهل معنى ذلك أنه لم يكن ثمة تناقض بين عرب واتراك؟ أو أن العرب هم المسئولون عن الانفصال؟

❊ د. زيادة :

أحب أن أعود إلى السؤال الذي طرح على الدكتور وجيه ومن ثم أعود إلى الإجابة عن السؤال المطروح أعلاه.

في الواقع إن المرحلة التي تحدث عنها الدكتور وجيه هي مرحلة مهمة بسبب طغيان الصورة التي قدمها الغرب عن السلاطين وخصوصاً السلطان عبد الحميد. وهذا ما جعل العرب لا يعرفون الدولة العثمانية ولا يعتبرونها جزءاً من تاريخهم كما ذكرت سابقاً. وإذا كان العرب عندما بدءوا الاتصال بأوروبا حاولوا أن يصروا على أن أسباب قرون الظلام مسئول عنها الأتراك، فالواقع أن الأتراك لم يكونوا أكثر تخلفاً من العرب. إن ابن خلدون كمفسر لأسباب التدهور قد وجد من يهتم به من الأتراك حين نساه العرب في القرنين 17 و 18. وقد ترجمه إلى التركية بيري زادة، المتوفى عام 1745، في مطلع القرن الثامن عشر قبل مئة سنة من اكتشاف الطهطاوي لابن خلدون عن طريق باريس وطبعه في بولاق للمقدمة في منتصف القرن التاسع عشر، وهنا يمكن الإشارة إلى أنه إذا كان اتصال العرب بأوروبا مظهراً من مظاهر التقدم، فقد تم هذا

الاتصال عند العثمانيين قبل مئة سنة من اتصال العرب، وبالتالي فإن فكر الإصلاح كان سابقاً عند الأتراك. وهذه الأسباب هي التي أدت إلى تأثر العثمانيين بالنزعات القومية الأوروبية قبل تأثر العرب. نذكر ذلك لنقول إن نشوء الفكر القومي على أنقاض الدولة العثمانية ليس واقعياً أو حقيقياً. بل على العكس إن فكرة القومية العربية قد نشأت في تناقض مع "تركيا الفتاة" بمساهمة العرب. وعداوة العرب في حينه كانت للذين قوضوا الدولة العثمانية. إذاً كان التناقض بين العروبة والتركية وليس بين العروبة والعثمانية. بالتأكيد فإن تفكيك الدولة العثمانية أثر إيجابياً في دعم فكرة العروبة. ذلك أنه إذا كان الأتراك قد اختاروا هم الانفصال فليس على العرب إلا القبول به والاستفادة منه. لكن هذا الأمر لم يتبلور إلا بعد نهاية الحرب الأولى. وقبل الحرب بقليل (1911) كان العرب يخوضون حرب جهاد في ليبيا. هذه الحرب رفع رايتها السلطان وليس الشريف حسين. وعلى كل حال فإن ليبيا لم تكن داخلة في خريطة الشريف حسين بعد الحرب الأولى. ولكن عندما أصبح التقسيم أمراً واقعاً فإن أحداً لم يعد يطالب بعودة الدولة العثمانية وخاصة أن الأتراك عجلوا في نهايتها. ولكن المرحلة التالية كانت إلى حد بعيد مرحلة تخبط: دعوة سورية ومصرية ولبنانية، غير أن الدعوة العربية كانت تملك أساساً أقوى على أية حال بسبب عامل اللغة بشكل خاص.

◆ إذا كان التوسع الأوروبي أو التتريك الذي هو احد نتائجه، قد ساهم بنشوء الفكر القومي لدى العرب، فإنه يجب أن تعود من جهة أخرى إلى بنية السلطنة العثمانية التي لم تكن قوية بما فيه الكفاية لكي تقاوم هذا الحدث الهائل. لذا لا بد من التساؤل حيناً: كيف كانت العلاقات بين الأقليات والملل داخل الدولة العثمانية؟ ألم تشكل هذه العلاقات تربة خصبة لنشوء الأيديولوجيات القومية والطائفية؟

٭ د. خالدي:

إنني أوافق الزميلين على رأييهما بأن الفترة الأخيرة من العهد العثماني كانت فترة مختلفة بصورة جذرية عما سبقها. صحيح أن هناك جذوراً لنشوء أيديولوجيا قومية (بنية الدولة العثمانية وتركيبها) ولكن إذا حللنا 400 سنة من

التاريخ العثماني نرى أنه قبل أواخر القرن 19 حدث تفكك في الدولة العثمانية من ناحية أوروبا، (البلقان)، وحدثت تمردات وثورات الأطراف العربية وحدث توسع واحتلالات (الجزائر، مصر، الخليج).

قبل احتلال منطقتنا طبعاً، ولكن فترة عبد الحميد أو فترة تركيا الفتاة هي فترة قصيرة جداً بالنسبة للتاريخ العثماني بمجمله. وهذه الفترة شهدت تطورات يجب البحث عن جذورها في الفترة نفسها. صحيح هناك جذور للقومية العربية في أوائل القرن التاسع عشر، إلا أن أساس القومية العربية نجده في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وإنني شخصياً لا أرى فيما يسمى النهضة جذوراً للقومية العربية لا اجتماعية ولا اقتصادية ولا ثقافية.

* د. زيادة :

إلا من ناحية واحدة: إحياء عام للغة والثقافة في مواجهة الثقافة الغربية. بهذا المعنى يمكن الحديث عن جذور للقومية العربية ولكنها كأيديولوجية لم تظهر إلا في القرن العشرين.

◆ كيف تفسر حركة محمد علي باشا في هذا السياق؟

* د. خالدي :

لا يمكن تفسيرها على أساس قومي إطلاقاً.

* د. زيادة :

ثمة محاولات لإسقاط مقولات راهنة على تجربة محمد علي. وقد ساهمت هذه التجربة في ذلك لأنها حدثت المجتمع المصري ووضعت المجتمع العربي ككل على أبواب العصر الحديث، الأمر الذي مهد بصورة غير مباشرة لقبول العرب الأيديولوجية القومية الآتية من الغرب، لكنه لم يكن يتصرف على أساس قومي لا هو ولا ابنه إبراهيم باشا كما يتخيل البعض، وبهذا المعنى يمكن القول بأن جذور الفكر القومي بدأت في القرن التاسع عشر، وتجدر الإشارة هنا إلى اللحمات الخفيفة التي نجدها عند الكواكبي.

* د. خالدي :

صحيح أن محمد علي مهد لنشوء القومية ولكن بشكل سلبي. والواقع أن النتيجة النهائية لتجربته هي إدخال أوروبا بشكل أقوى وأضخم إلى المجتمعات العربية، طبعاً حدث هذا على رغم عنه. إن هدفه كان مختلفاً تماماً. فهو لم يكن يريد إنشاء دولة عربية أو المساهمة في التدخل الأوروبي، بل على العكس من ذلك، كان يحاول مقاومة التدخل الأوروبي.

* ما كانت لغة محمد علي إذاً؟

* د. خالدي :- كان ألبانياً.

* المقصود لغته السياسية.

* د. خالدي :

إذا شئنا يمكن القول أن ابنه إبراهيم استغل بعض الأفكار القومية بشكل انتهازي. أظن أنه يجب الربط بين نشوء القومية العربية في أواخر القرن التاسع عشر بمعاداة التتريك، وطبعاً بظهور الأفكار الأوروبية في المجتمع العربي. ولكن هناك عملية كانت تتم داخل المجتمع العربي، وهي تطوير هذا المجتمع بطريقة أدت إلى ظهور شرائح وطبقات اجتماعية جديدة، ولن يظهر شيء مثل القومية قبل أن يتحول المجتمع ويتطور بهذا الشكل، ذلك أنه لا يمكن نشوء قومية بالمعنى الأوروبي في مجتمع تقليدي، إذا أردنا أن لا نقول إقطاعياً.

* د. كوثراني:

شبه إقطاعي بالمعنى الوارد لدى الماوردي.

* د زيادة :

شبه إقطاع لأننا عندما نقول : إقطاع يتبادر إلى الذهن المعنى الأوروبي.

* د. خالدي :

والذي حصل قبل هذا المجتمع التقليدي لا يمكن اعتباره بداية نشوء القومية العربية. إن ظهور بعض الأفكار القومية وإحياء اللغة العربية وظهور

أول بذور للقومية لدى بعض الفئات المتطورة بمعنى الفئات المتداخلة مع الغرب هو شيء وظهور القومية العربية في منتصف القرن التاسع عشر شيء آخر لا يمكن التكلم عنه.

* د. كوثراني :

سأحاول طرح الموضوع من زاوية نظرية ابن خلدون في الدولة المركزية ودول الأطراف. وهو يفسر هنا كيف ينشأ الانفصال، أي كيف تنشأ الدول البديلة في الدولة الإسلامية.

إن نظرية ابن خلدون تقول بإمكان نشوء دولة أطراف ودولة دعاة وخوارج، أي خوارج عن الدولة المركزية: فعصبية دولة الأطراف تكون متواضعة. فهي لا تطالب بسلطة المركز، وإنما تطالب بأن يعترف بها بمعنى أن صاحب هذه العصبية يطالب بأن يقر على ولايته أو مقاطعته شرط أن يعترف بالسلطان. ولكن قد تكون هذه العصبية قوية تحمل دعوة دينية تطرح شرعية السلطة المركزية، أي تطرح نفسها بديلاً لها، إن هذه النظرية تكشف لنا عن أوالية الصراعات ونشوء الدول وظهورها وزوالها في تاريخ الدولة العربية الإسلامية وفي تاريخ الدولة العثمانية. لذلك نميز انطلاقاً من هذه النظرية بين نوعين من الحركات التي كانت معادية لاسطمبول:

- الحركات التي تتحكم بها قوانين الداخل في العصبية والشريعة.
- الحركات التي تتحكم بها قوانين الخارج : الغرب وأثره.
- ومعظم حركات الولاة والأمراء التي كانت تنحو نحو نشوء دويلات أطراف تتحكم فيها قوانين الداخل. وتركيبة الدولة العثمانية تسمح ببروز السلطات المحلية...

* د. خالدي :

كالولايات العربية.

* د. كوثراني :

تماماً، لأن السلطة المركزة منتشرة عبر العنصر الحاكم الذي كان يتعامل

مع السلطات المحلية كما كانت تقدم نفسها، أي عبر الأمراء والباشوات المحليين، فيجري نوع من العقد الاستتباعي بين سلطة الأطراف وسلطة المركز. وهذا العقد يخضع للمد والجزر. قد يقوى وقد يضعف. هذا وضع معظم الإمارات التي كانت تصطدم بالمركز بمن يمثله. لكن هناك دعوات تحمل مشروع سلطة بديلة، كالحركات الوهابية التي هي معادية للأتراك ولا علاقة لها بالغرب، فكيف نفهم هذه الحركة؟ نفهمها على أساس عصبية قبيلة (المعنى الخلدوني) حاملة أيديولوجية استصلاح الدين، باعتبار أن الأتراك انحرفوا عن الإسلام ولم يعودوا يمثلون الشريعة. فالحركة الوهابية هي مشروع سلطة إسلامية بديلة للسلطة العثمانية قائمة على عصبية عربية، وكذلك حركة محمد علي باشا، التي ليست مشروع سلطة عربية وإنما قامت في بلد عربي هو مصر، بل هي مشروع قائم على عصبية عسكرية (ألبان، شراكسة). وعبر هذه النواة قام محمد علي بتوسعه وجند القبائل والأطراف وطرح مشروعاً بديلاً لدولة إسلامية. وحملة إبراهيم التي وصلت إلى داخل الأناضول كانت تهدف إلى إسقاط اسطمبول ولو تم ذلك لتحولت السلطنة من عثمانية إلى علوية مركزها القاهرة.

لكن الدول الأوروبية تدخلت فأحبطت المحاولة لأن مصالحها كانت تقضي بإقامة نوع من توازن ضعيف في العالم الذي تسيطر عليه الدولة العثمانية. وقيام دولة قوية كالدولة التي كان بصدد تأسيسها محمد علي تصدع التوازن بين الدول الأوروبية وتحمل على إعادة النظر بكل أشكال التوسع الأوروبي في مناطق الدولة العثمانية. لذلك أجمعت الدول الأوروبية كلها على تحجيم محمد علي باشا (نشرت وثيقة بهذا الخصوص في مجلة "تاريخ العرب والعالم"، عدد 14). وما ينبغي ذكره هنا أن كلمة "مملكة عربية" وردت لأول مرة على لسان الدبلوماسية الغربية (النمساوية بالتخصيص) ولم ترد أبداً على لسان التوجه السياسي لمحمد علي. لذا فإن ثمة أيديولوجية عربية استعادت كلام الدبلوماسية الغربية حول المملكة العربية والامبراطورية العربية. إذن ليس كل مطلب في السلطة المركزية وإن صدر عن عربي هو مطلب قومي، ذلك أن الصراع ما بين الأقوام في الإسلام هو صراع قديم تتحكم به قوانين الداخل قوانين المجتمع القائم والصراعات بين الملل والحرف وغيرها

من المؤسسات والتنظيمات التي لم تدرس دراسة علمية. لكن من الذي يتحكم في النهاية في سيرورة التاريخ قوانين الداخل أم الخارج؟ قبل تمكن الغزو الأوروبي بكل جوانبه كانت قوانين الداخل هي التي تتحكم. وبمجرد دخول الرأسمالية تمفصلت على النماذج التقليدية وبدأ الصراع ينحو نحواً لا تتحكم به قوانين الداخل، بل القوى الاستعمارية.

* د. زيادة :

أحب أن أعود إلى نظرية ابن خلدون، فأعلق على قضية واحدة خلاصتها أن الوهابية عندما كانت تدعو إلى دولة إسلامية كان هناك قضية وهي العودة بالعرب إلى رأس السلطة. وبالنسبة لابن خلدون فإنه لم يتطرق لمحاولة من هذا النوع أعني استرداد مركز الصدارة. إن نظرية ابن خلدون صحيحة بالنسبة لتفسير الحضارات: الحضارة مظلة على رأسها دولة مركزية حولها أطراف ذات انتماءات عصبية مختلفة. ومن جهة أخرى فإن الأمر يختلف بالنسبة لمحمد علي لأنه على عكس الوهابية لم يكن يسعى لاسترداد السلطة، بل كان هو طرفاً يسعى لأن يكون هو مركز الرئاسة والسلطة.

♦ من المعلوم أن نظرية ابن خلدون تتناول العلاقات بين عصبيات وليس بين إثنيات وجماعات قومية؛ فكيف يمكن تطبيق هذه النظرية على مراحل لاحقة؟

* د. كوثراني :

لا تقتصر العصبية على المجال القبلي وإنما يمكن توسيع لتشمل مفهومها مجالات اجتماعية أخرى. فالجند يشكلون عصبية، ولابن خلدون رأي في ذلك ورد في المقدمة عندما يتحدث عن عصبية الجند والموالي. إن ابن خلدون يطلق تعبير العصبية على اللحمة التي تنشأ بين تجمع بشري، عند نشوء مشروع وصول للسلطة. وهنا تحدث ابن خلدون أيضاً عن عصبيات ناشئة جديدة لا تطالب باسترداد حق، وإنما ينشأ لديها حق باستلام السلطة بسبب شعورها بأن لديها من القوة واللحمة ما يؤهلها لأن تطالب بالسلطة.

❁ د. زيادة :

الوهابية لم تكن سلطة ناشئة بمعنى الكلمة. فالوهابيون عدما تحدثوا عن الموضوع : (العودة إلى الأصول والسلف) فإنهم قصدوا في ذلك عودة السلطة إلى مركزها القديم. أنا لا أنفي القول بإمكانية نشوء عصبيات جديدة وإنما أريد القول أن الوهابية هي محاولة لاسترجاع عصبية قديمة.

❁ د. كوثراني :

هذا صحيح على مستوى تبرير الحق، أي على المستوى الأيديولوجي، وهذا ينطبق على محمد علي باشا. ونقطة الضعف عند محمد علي أنه ما حمل أيديولوجية دينية، بينما حملت الوهابية تبريراً شرعياً هو العودة إلى الشريعة.

◆ لقد حللنا العوامل (داخلية وخارجية) التي ساهمت بتفكيك السلطنة العثمانية بما هي رمز لوحدة إسلامية، ورأينا أن الأيديولوجية القومية نشأت في هذا السياق. والآن كيف نقيم الانفصال الذي حصل من منظار الوحدة والتجزئة ؟ وما هي حقيقة الفكرة القومية ؟ وكيف نعقل الوحدة اليوم ؟

❁ د. خالدي :

في الواقع هذا سؤال واسع، وسائد في هذه المرحلة مع أنه لا يرتبط بالضرورة بموضوعنا، فهو سؤال مستقبلي اكثر منه تاريخي. وإذا بحثنا في تاريخ هذه الفترة بالذات عن بعض الأفكار والأدلة للجواب عن السؤال رأينا أن القومية العربية والقومية التركية والقوميات الأخرى في الدولة العثمانية نشأت بسبب دوافع داخلية وخارجية: تفكك المجتمع العثماني بسبب تناقضاته الداخلية وبسبب تدخل قوى اقتصادية وسياسية وأيديولوجية من الغرب، ورأينا أيضاً أن أساس هذه القوميات هو فرز عناصر اجتماعية جديدة لدى الأتراك والعرب. صحيح أن العرب قبل 1908 كانوا مؤيدين للسلطنة العثمانية كما قال د. زيادة. ولكن من الملاحظ أن أهم عناصر المعارضة في البرلمان التركي 1877-1878 كانوا من النواب العرب الذين انتقم منهم عبد الحميد بحل البرلمان. ولكن ما حصل بعد 1908 وبشكل خاص بعد حرب التتريك والذي يمكن اعتباره نوعاً من تكوين دولة جديدة تمثل مصالح اجتماعية جديدة لدى

الأتراك، هو تطور حركة سياسية عربية كممثل سياسي لفئات ممثلة في المجتمع العربي. وما حصل ويحصل منذ هذه الفترة حتى الآن هو استمرار لتطوير هذه الفئات الاجتماعية الجديدة صاحبة الأفكار القومية في المجتمعات العربية وكذلك لدى الأتراك.

وبالنسبة لمسألة الوحدة أظن أنها تتوقف أولاً على استكمال هذه العملية. وحتى الآن فهي لم تستكمل طرازاً جديداً للمجتمع العربي. إننا في مرحلة انتقالية استمرت أكثر من ستين سنة.

* د. زيادة :

ألم نتقدم ؟!

* د. خالدي :

بلى تقدمنا كثيراً. وليس معنى ذلك أنه لم يتغير شيء منذ 1916. طبعاً نأتي هنا لمسألة إيران. ولكن ما أظنه أن القومية كانت أيديولوجية فترة هيمنة فئة معينة على المجتمع العربي. وقد أصبحنا على وشك الانتهاء من هذه الفترة. وهذا ليس تنبؤاً وإنما هو نوع من تحليل للواقع. ونحن نرى من حولنا ما يدل على ذلك. ونرى أيضاً عدم تطوير للأيديولوجية القومية، وهذا شيء لم يحصل في الفترة الأولى من حياتنا. إذا نظرنا إلى ما قبل الحرب الأولى نرى أن هذه الأيديولوجية كانت تتطور سنة بعد أخرى، من 1910-1914 في خطابات النواب العرب في "مجلس المبعوثان" وفي الصحف والمجلات والكتابات في القاهرة (رشيد رضا). وقد استمرت الفكرة القومية تتحدث وتتطور حتى الخمسينات باعتبار أنها الفكرة التي حملتها فئات اجتماعية جديدة. أما الآن فإننا على وشك الانتهاء من هذه الدورة وصولاً إلى الثبات. طبعاً تأتي هنا مسألة الإرادة.

* د. زيادة :

إن الحقبة التي نعيش فيها هي حقبة القوميات. ظهرت القوميات في أوروبا أولاً ثم في العالم الثالث. فمع صعود البرجوازية حصلت معركة واضحة لتثبيت القوميات والحريات. فالثورة الفرنسية عندما كانت تخوض

معركة الحريات فإنها كانت تخوض معركة الوجود القومي وتأكيد الذات. هذا في مرحلة أولى. أما في مرحلة ثانية فإن القوميات الأوروبية تحولت إلى قوميات مستعمِرة بعد أن كانت تناضل في سبيل تقرير الشعوب لمصيرها. وما أريد قوله أن القومية ليست أمراً قديماً أعيد اكتشافه. وبالنسبة للقومية العربية فإنها لم تكن موجودة في التاريخ، ولا يمكن القول بأن العرب كانوا أمة واحدة قبل الإسلام وبأن الإسلام أتى ليؤكد هذه الواقعة، إن القومية العربية ظاهرة جديدة لا يمكن إسقاطها على الماضي. وإذا كانت القومية الأوروبية تحولت إلى قومية مستعمِرة مع نهوض البرجوازية، فإن ظهور القومية في العالم الثالث يختلف لأنه تأكيد الذات في مواجهة الغير كان الوجود القومي يتحقق من خلال المواجهة بين العالم النامي والغرب، بين الشمال والجنوب. والأتراك سبقوا العرب في هذا المضمار. وهم الذين أنهوا وجود الدولة العثمانية قبل العرب. لأن دخولهم في الحقبة التاريخية الحديثة كان قبل دخول العرب. والواقع أننا ما زلنا بحاجة لتحديد طبيعة القومية في العالم الثالث. ومنها القومية العربية، وهذه قضية تحتاج إلى الكثير من البحث.

◆ ما نريد إيضاحه هنا، إلى أي مدى اكتسبت القومية العربية تاريخيتها ؟

❁ د. زيادة :

إذا استعنا بمقولات غربية استخدمنا كلمة أمة ليس بالمعنى الذي نجده عند ساطع الحصري والذي أصبح متعارفاً عليه وهو أن : "الأمة هي وجود متميز لمجموعة من الناس". أقول إذا استخدمنا المقولات الأوروبية نجد ان الأمة ليست هذا الوجود المتميز. وإنما هي سلطة الدولة القومية. السلطة السياسية الواحدة. وبهذا المعنى لا وجود لأمة عربية لأن سلطة القومية غير موجودة (مع إصراري على ضرورة أن القومية عندنا متميزة عن القومية الأوروبية في وقتنا الحالي)، وإنما ما زالت الأمة في طور التكون. وهذه الأمة تصنع عبر الإرادة المشتركة والمصلحة المشتركة فنحن لنا مصلحة مشتركة في هذا الوجود الواحد. هناك عوامل لا تكفي وحدها لتكوين الأمة، كاللغة مثلاً وما شابهها، إذا أردنا أن لا نقع في الفخ الذي وقع فيه الباحثون القوميون عندما قالوا : الأمة العربية موجودة ولكن الوحدة العربية غير موجودة. ينبغي

أن نستخدم المصطلحات بمعنى جديد. فالأمة العربية مازالت في طور التكون كما قلنا، وهي تحتاج لكي تتحقق إلى تركيبات وبنى تحتية ملائمة، فما زالت الأيديولوجية القومية مقصورة على البنى الفوقية دون التحتية.وهنا يكمن سبب فشل تجربة الوحدة.

• إذا كانت الجماهير لا تزال تعقل الوحدة من خلال المفهوم الإسلامي، وهو ما يبدو أنكم متفقون حوله، فما هو الأفق التاريخي أمام القومية؟ وما هو الاحتمال البديل؟

*** د. زيادة :**

القومية العربية لم تصل بعد إلى مرحلة التكامل. فالانتماءات السابقة من طائفة وقبيلة وعشيرة ودولة إسلامية تستمد شرعيتها إما من الشريعة أو من الولاءات المختلفة التي أشرت إليها. وفقط في القرن العشرين دخلنا في دول ذات شرعية جديدة: الرغبة في العيش المشترك المبني على عوامل أو ما يسمى المقومات القومية التي تحتاج إلى دراسة. لقد خدمت الفكرة القومية ولكنها لم تصبح حقيقة نهائية. إن فترة 50 سنة غير كافية لتكون القومية. هذه آراء قد تبدو مستغربة عند القوميين العرب. رغم أنها في مصلحة القومية والفكر القومي.

*** د. كوثراني :**

سأنطلق في الإجابة على السؤال مما وصل إليه الزميلان: إن الأيديولوجيا تنتج. فما هي القوى الاجتماعية التي أنتجت القومية.

وانطلاقاً من تحديد موقع هذه القوى الاجتماعية في المجتمع نرى عما إذا كانت هذه الأيديولوجيا قوية ومعبئة وحاسمة أو ضيقة وفئوية ومحلية وأعتقد بصراحة أنه في مرحلة الهجمة الاستعمارية على الدولة العثمانية كانت الأيديولوجيا القومية من نتاج قوى اجتماعية التحقت بالغرب ثقافياً واقتصادياً وسياسياً..وما أنتج على يد مثقفين علمانيين انبهروا بالغرب انبهاراً كاملاً من مقولات وأفكار -عن قصد أو غير قصد- إنما كان يعبر عن اتجاه عام يصب في النهاية في موقف سياسي حملته قوى اجتماعية ارتبطت بأعيان المدن

وتجار المدن وانخرطت بشبكة التبادل مع الغرب. وهذا الموقف كان يصب في عملية تفكيك الدولة العثمانية لتجزئتها إلى ممالك إقليمية وإمارات طائفية، ومن هنا ساهمت الأيديولوجية القومية قبل الاحتلالات المباشرة في تسهيل القبضة الغربية على الشرق الإسلامي، ولو نشأت كرد على محاولات التتريك.

وبعد التجزئة الإقليمية والطوائفية بدأت تنتج عبر قوى اجتماعية مختلفة أو من بقايا القوى الاجتماعية السابقة، أيديولوجية قومية تصارع الاستعمار حول الأرضية نفسها التي أوجدها هذا الاستعمار في مرحلة التتريك.

لقد أنتجت أيديولوجيا قومية معادية للاستعمار، ولكن ضمن حدود ما أسميه بناء السلطة الداخلية، الإدارة المحلية، بناء الدولة وفقاً للنموذج الغربي وضمن حدود التجزئة النسبية.

وحتى نحاكم الدور التاريخي للفئات التي أنتجت الأيديولوجيا القومية يجب أن نرى إلى [أي] حد كانت قادرة عبر مصالحها وطموحاتها على أن توحد مجموعة واسعة ضمن إطار أمة. وما حصل أن هذه القوى الاجتماعية خاضت نضالاً ضد الاستعمار ولكنه محدود بحدود مصالحها الفئوية وبطموحاتها المحدودة. ولم تتحول إلى أيديولوجيا شعبية كما أشار الدكتور معن.

❖ ماذا تمثل الناصرية بهذا الصدد؟

❊ د. كوثراني:

تمثل الناصرية جانباً من معركة شعوب المنطقة ضد السيطرة الاستعمارية المباشرة. وبالتالي فإن أي مشروع يناهض الغرب ويقاوم العدو القاهر والمستبد والمشوه للشخصية، تقف الجماهير إلى جانبه. فالجماهير كانت مع عبد الناصر ليس لأنه قدم شعار العروبة (ظل شعار العروبة في فلسفة الثورة غائماً حيث يبدو عبد الناصر إسلامياً أكثر منه عربياً)، ولم تتبلور مفاهيم القومية عنده حتى عام 1961 وإنما لأنه قرر مواجهة الغرب الاستعماري وخاض معارك حادة معه.

والواقع أن مفهوم الأمة عند الشعب لم يكن منظراً له: إن شعار من

المحيط إلى الخليج كان شعاراً صاغه مثقفون والأمة (بالمعنى الذي يتصوره الجماهير) هي وحدة شعوب تؤمن بنفس العقيدة والأفكار والقيم. وهي التي حطمها الغرب وشوهها. وأي معركة مع الغرب تستعاد عبرها الشخصية الوطنية الذاتية الحضارية هي المعركة التي تلتف حولها الجماهير وتؤيدها.

من هنا ننطلق لنقول بأن الأيديولوجيا القومية ليست حقيقة ثابتة وقائمة بذاتها ولها أسسها النظرية : إنها تمثل لقوى اجتماعية. والقوى التي حكمت باسم القومية أصبحت قوى إقليمية وتستخدم الأيديولوجيا القومية لتثبيت المواقع الإقليمية. ومن هنا ينبغي إعطاء مفهوم آخر للقومية. فأنا أرى أن القومية هي تعرف على الذات الحضارية من خلال رفض التشويه ومصدر التشويه. وبمعنى آخر إني أعطي القومية معنى شمولياً لدرجة أعتبر معها أن الثورة الإيرانية هي رد قومي بالمعنى الشرقي للكلمة، اي الشرق الذي هزمه الغرب وشوه حضارته وثقافته ونفاه، وكأنه لا نموذج حضارياً إلا النموذج الغربي. فأي ثورة تصدر عن هذا العالم المنفي -بالنسبة للغرب- أجد فيها نموذجاً للتعرف على الذات. وهنا يدخل عنصر الإسلام بشكل مهم وأساسي وموحد وفاعل في عملية التعرف على الشخصية القومية (عربية كانت أو تركية أو إيرانية) التي يؤطرها بوحدة ثقافية شاملة. ينبغي الآن البحث عن الأشكال الثقافية في عملية التصدي للعدو الأساسي وأي معطى (لغة، عبادات، دين...) يجب أن يوظف في إطار خوض المعركة مع هذا العدو الذي جزأ الشخصية وفككها وقهرها.

❖ **الهوامش**

(1) دونالد كواترت، الدولة العثمانية 1700-1922، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ترجمة: أيمن أرمنازي، ص339.

(2) زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، دار النهار للنشر، بيروت، 1986، ص20-21.

(2)

نظرات في كتاب «دور السلطان عبد الحميد في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين»

للدكتورة فدوى نصيرات

الملخص: (تتحدد مسئولية السلطان عبد الحميد بزيادة عدد اليهود المعترف بإقامتهم في عهده بمقدار 15 ألفاً بمن فيهم الزيادة الطبيعية لليهود الأصليين في فلسطين قبل الهجرات، وهذه الزيادة الضئيلة تمتد على مدى أكثر من ربع قرن رغم كل "التسهيلات" التي يدعي الكتاب أن السلطان قدمها، وليس كما ذكر أن عدد اليهود زاد من 5 آلاف إلى 80 ألفاً في ذلك العهد، ولا حتى من 24 ألفاً إلى 80 ألفاً، وهو رغم ذلك إنجاز ضئيل في تقويم المؤرخين، لاسيما عند مقارنة عدد اليهود الكلي (60 ألفاً) بعدد سكان فلسطين آنذاك (أكثر من 720 ألفاً)، مما يؤكد أن التسهيلات المدعاة لا قيمة لها في بناء الوطن القومي اليهودي، وهذا ما أكده التاريخ والمؤرخون وبريطانيا نفسها التي منحت وعد بلفور لتسهل إقامة وطن قومي يهودي لم يكن له وجود قبلها، على عكس ما أراد الكتاب الإيهام)

❖ مقدمة

لم تكن فكرة إعادة البحث في تقويم موقف السلطان عبد الحميد ومراجعته خطأ في حد ذاتها، فليست كل المسلمات صحيحة ولا الاستمرار في اعتناقها مؤد إلى تطور ننشده، أي أن المراجعة المستمرة ضرورة ليس في مجال التاريخ وحده بل في كل المجالات العلمية التي لا بد من استمرار البحث فيها، وقد سبق الحديث عن هذا الموضوع فيما سبق في دراسة عن الهجرة الصهيونية إلى فلسطين وموقف الدولة العثمانية منها لاسيما في زمن السلطان عبد الحميد، وهي تحتوي على كثير مما يمكن إيراده هنا ولذا

سأكتفي بالإحالة إليها عند اللزوم دون تكرار ما جاء فيها وهي بعنوان: آثار التغريب السياسي على المجتمع العثماني: التحدي والاستجابة (الجزء الثالث)، بالإضافة إلى دراسة أخرى تتطرق للموضوع باختصار وهي بعنوان: سياسات آخر أيام الخلافة: قضايانا بين الوحدة والتجزئة، وسأحيل للدراسة الأولى بكلمة [آثار] وللدراسة الثانية بكلمة [سياسات]، مع وضع عنوان الفصل الذي ترد فيه المعلومة موضع الاستشهاد، وسأشير لمواضع الاستشهاد من كتاب الدكتورة فدوى نصيرات بوضع أرقام الصفحات بين قوسين، ولمحاضرتها في جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية (16/ 11/ 2013) بكلمة (محاضرة).

❖ التوظيف السياسي آفة البحث العلمي

مأخذي على محاولة الدكتورة فدوى نصيرات هو اختلاطها بمحاولات التوظيف السياسي ضد أطراف سياسية معاصرة ولصالح أطراف أخرى منافسة لها، وهذا التوظيف لم يكن مخفياً سواء في محاضرة الدكتورة بإشراف الدكتور إبراهيم علوش ولا في مقدمة كتابها بقلم الأستاذ خالد الحروب، مما يجعل من أي فكرة أو شخص او حتى دين عرضة للسهام إذا قام أي طرف باتخاذه شعاراً سواء بحق أو دون حق، فهل علينا الاسترسال بالهجوم لينال الإسلام نفسه كونه شعار التنظيمات المسلحة؟ وهل علينا تدمير المسيحية كونها شعاراً للمحافظين الجدد؟ وهل علينا شطب اليهودية كونها ذريعة للصهيونية؟

وإذا كان هناك من طرف يجب أن ينأى عن توظيف الأبحاث العلمية في القضايا السياسية فهو لا شك جميع المهتمين بقضية فلسطين التي كانت ضحية واضحة لتوظيف قضية المحرقة اليهودية في السياسة مع أن مكانها هو البحث الأكاديمي في قاعات الدراسة بين المختصين للخروج بنتائج على أسس علمية بحتة لا تبتغي منافع مادية لطرف أو آخر لاسيما عندما تكون هذه "المنافع" هي طرد شعب والحلول محله.

❖ من أين أتى التفريط الحقيقي؟

وكان الأجدر لو انطلق بحث الدكتورة فدوى من نية البحث عن الحقائق ليس بهدف إرغام أنوف أطراف لا تعجبنا وقد تتخذ من فكرة الخلافة شعاراً لها، ولا بهدف تبرئة التيارات المنافسة التي "قادت حركات التحرر ضد الاستعمار الغربي ثم أسست المرحلة الاستقلالية العربية" ومع ذلك ضاعت فلسطين كاملة في عهودها المتلاحقة لتتفق فيما بعد على الاعتراف بالشرعية الدولية التي تسلّم ثلاثة أرباع فلسطين على طبق من ذهب للاستيطان الصهيوني، كما أنها فشلت ليس في هذا المجال وحده بل في تحقيق أي شعار متكامل من شعاراتها عن الدولة "القومية والاشتراكية والليبرالية"، ثم نأتي لنضع المسئولية الكبرى على السلطان عبد الحميد وكأن ما فعله من "تفريط" لا راد له ولم يكن هناك من حكم فلسطين بعده وبنى صرح الوطن القومي أو كأنه لا قدرة لجميع من حكموا دولة الاستقلال والتجزئة على نقضه أو تعديله أو القيام ببطولات تغطي على موقع موقفه في الضمير الجمعي العربي والفلسطيني، ومادامت قضية فلسطين هي ميزان الحكم على السلطان فإنني حتى الآن لم أفهم كيف يدان عبد الحميد بسبب بضعة مستعمرات متفرقة وبضعة آلاف من المهاجرين، ولا تدان الأنظمة "القومية والاشتراكية والليبرالية التي قادت معارك التحرر ضد الاستعمار الغربي" ومع ذلك سلمت وتسلم اليوم 78% على الأقل من فلسطين لملايين الصهاينة، ثم تصنف في دائرة البناء والنهوض ومعاداة الاستعمار، ولا أدري كيف يخطّأ السلطان لمفاوضته هرتزل لمدة ست سنوات كان فيها الجانب الصهيوني هو الذي يتوسل الموافقة، في الوقت الذي يُمتدح فيه زعماء رجعيون وتقدميون، ثوريون وملكيون، قوميون ووطنيون، مازالوا يتوسلون هم المفاوضات ويقدمون العطاءات على أمل قبول الصهاينة بالشرعية الدولية؟

وعلى كل حال فالموافقات الرسمية على الهجرة اليهودية وإقامة الوطن القومي صدرت من التيارات التي وصفت بالتحرر في الدولة العثمانية، وبالعروبة منذ الانفصال عن الخلافة العثمانية: فممن رحب بالصهاينة الوالي محمد علي باشا (الذي برأته الدكتورة (ص 101)) ومدحت باشا أبو الدستور

العثماني وخير الدين التونسي وأعضاء المؤتمر العربي الأول في باريس كالشيخ عبد الحميد الزهراوي، وقد أحجم المؤتمر الذي مثّل الآمال القومية بالتحرر عن التعرض للخطر الصهيوني، ومن النهضويين الذين كانت لهم مواقف متخاذلة من الصهيونية شبلي شميل (الذي بالغت الدكتورة في مدحه في كتابها عن المسيحيين العرب ولم تجعل من موقفه من الصهيونية منطلقاً حصرياً لإدانته كما فعلت مع السلطان عبد الحميد)ويعقوب صروف وفارس نمر ورفيق العظم، ثم دعا الشريف حسين إلى استقبال اليهود بالكرم العربي ولجأ ابنه الأمير فيصل للحصول على مساعدة الصهيونية ضد الفرنسيين في سوريا ووقّع لذلك اتفاقية فيصل-وايزمان مع زعيم الصهاينة مرحباً بالهجرة وبالوطن القومي اليهودي، كما أيد أستاذ الجيل أحمد لطفي السيد إنشاء الجامعة العبرية (وليس العربية) في القدس وحضر حفل افتتاحها إلى جانب دهاقنة الاستعمار والصهيونية مثل اللورد بلفور والجنرال اللنبي وحاييم وايزمان وهربرت صموئيل[1] [آثار: تبعية رواد النهضة التغريبية والقومية لأهداف السياسة الغربية] مع أن السلطان عبد الحميد كان قد رفض رفضاً قاطعاً بناء هذه الجامعة رغم الإغراء بإبعادها شباب العثمانيين عن السفر للخارج والتأثر بالأفكار الغربية التي يمقتها السلطان [سياسات: موقفه من فلسطين والحركة الصهيونية، النقطة الأولى] ولم تأت الدكتورة على ذكر ذلك القرار الهام رغم أن كتابها "لا يغادر صغيرة ولا كبيرة" من مواقف السلطان المتعلقة بفلسطين إلا أحصاها (ص 36) لأن ذكر ذلك لا يناسب تأكيدها بأن السلطان لم يفعل شيئاً لدرء الاستيطان وأن قراراته كانت حبراً على ورق وتعد لاغية بمجرد صدورها وأنه كان يتراجع عنها دائماً، ويزداد عجبنا حين نعلم أن الشيخ رشيد رضا (الذي اتخذت الدكتورة موقفه دليلاً على الوعي العربي بالخطر الصهيوني (ص 30 و 142 و206) كتب مقالاً في صحيفة المنار في سبتمبر/ أيلول 1911، وذلك بعد سنوات من تحذيراته في نفس الصحيفة من الخطر الاستيطاني، مفاده أن سوريا تحتاج العلم والمال اليهوديين وعليها استقبال اليهود استقبالاً حسناً بشرط ألا يؤدي ذلك إلى سيطرة الحركة الصهيونية على فلسطين(!) وأفتى بشرعية تحالف الهاشميين مع "أهل الكتاب" البريطانيين والفرنسيين الذين "سخرتهم" العناية الإلهية لخدمة المسلمين [سياسات: موقفه

من فلسطين والحركة الصهيونية، النقطة الأولى]، ثم لم يمانع الملك عبد العزيز آل سعود عندما احتاج دعم بريطانيا، في منح فلسطين "للمساكين اليهود" أو حتى غيرهم كما ترى بريطانيا التي لا يخرج هو عن طاعتها إلى أن تحين الساعة [سياسات: موقفه من فلسطين والحركة الصهيونية، النقطة السادسة] .

ثم كان توقيع اتفاقيات الهدنة بعد حرب النكبة اعترافاً عربياً ضمنياً بالكيان الصهيوني[2]، ثم طالب مندوبو الدول العربية للمرة الأولى بتنفيذ قرار التقسيم ووقعوا بذلك ميثاقاً مع لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة في سنة 1949[3]، أما سياسة الثورة المصرية فتم التصريح عنها في إجابات بعض قيادات مجلس الثورة على تساؤلات رجال السفارتين البريطانية والأمريكية عن نياتهم تجاه الكيان الصهيونية فكان الرد دائماً أن الأولوية المطلقة للقضايا الداخلية كالجلاء والاستقلال والتنمية "أما قضية فلسطين فليست على أجندة مجلس قيادة الثورة الآن"[4]، وكما يقول الدكتور رءوف عباس المتخصص في تاريخ مصر: " لم يكن الدخول في حرب ضد إسرائيل يوماً ما على جدول أعمال عبد الناصر، بل صرح ذات مرة في خطاب علني أنه ليس مستعداً في الدخول في حرب ضد إسرائيل إذا سعت لجرنا إليها"[5]، ويضيف إنه رغم غياب الخطة العربية لتحرير فلسطين، ظل التحرير شعاراً تردده الأنظمة العربية دون أن تعنيه، بما في ذلك مصر، ورغم أن ثورة يوليو من تداعيات النكبة 1948، فإنها لم تعمل على تحرير فلسطين، ورغم أنها رفضت الصلح مع الصهاينة، فإنها كانت ترى أن تحقيق التحرير واجباً عربياً جماعياً، ومن هنا نشأت دبلوماسية مؤتمرات القمة العربية التي كانت سلبية تماماً، وكان الخط السياسي المصري والعربي هو المطالبة بتطبيق قرارات الأمم المتحدة بالتقسيم والعودة أو التعويض[6]، وبعد تورط مصر في فخ النكسة حدث تحول جوهري بمجرد القبول بالقرار 242، إذ أصبح الخط السياسي هو التركيز على تحرير الوطن (سيناء) وإنهاء حالة الحرب مع الصهاينة مع محاولة التوصل إلى تسوية مناسبة لحقوق شعب فلسطين في إطار تسوية شاملة إن أمكن ذلك[7]، ثم توافق جميع الزعماء العرب التقدميين والرجعيين منذ سنة 1982 في قمة فاس على مشروعي الملك فهد والرئيس بورقيبة القائمين على التسليم بالشرعية

الدولية التي تمنح أكثر من ثلاثة أرباع فلسطين (78%) للصهاينة في ظل حدود آمنة ومعترف بها، ودخل الرجعي والتقدمي في مفاوضات السلام منذ مؤتمر مدريد (1991) ومنذ ذلك الوقت أصبح التعبير عن السلام بصفته خياراً استراتيجياً من لوازم السياسة العربية (1996) ومازالت المبادرة العربية (2002) هي الخيار العربي الوحيد لدى الثوري والتقليدي، أليس هناك إذن سبب وجيه للأثر الذي تركه حكم السلطان عبد الحميد في ذاكرة شعوب الدولة العثمانية عامة وفلسطين خاصة وأقرت الدكتورة بوجوده (ص 49)؟

❖ تجريم السلطان عبد الحميد ليس جديداً

ويطالعنا الدكتور عبد العزيز محمد الشناوي أن نغمة الهجوم على موقف السلطان عبد الحميد ليست جديدة، فقد سادت فترة من الزمن في القرن الماضي [آثار: مقارنة بين موقف محمد علي باشا وموقف السلطان عبد الحميد الثاني من المشروع الصهيوني]، وكانت براءته مستجدة بينتها أبحاث علمية لم تقبض من خزينة السلاطين بعد زوال دولتهم ونقضت الفكرة السلبية الأولى، ولست ضد المراجعة التاريخية المستمرة، ولكن كما قلت إن التوظيف السياسي يفسد عمل الباحث ويلقي بشبهة التحيز البدئي على دراسته ونتائجه.

❖ دراسة بهدف الإدانة المسبقة

وقد لاحظت أن القاسم المشترك بين صفحات الكتاب هو الرغبة الشديدة في إدانة موقف السلطان مما يضعنا أمام موقف عاطفي معاكس للمواقف العاطفية المؤيدة التي انتقدتها الدكتورة، والأدلة على ذلك عديدة منها:

1 - إغفال الظرف التاريخي للدولة العثمانية:

الكتاب يتجاوز تقدير حقيقة جوهرية وهي أن الدولة العثمانية كانت تعيش حالة الاحتضار في آخر أيامها بعدما عمرت زمناً من أطول أعمار الدول في التاريخ، ومن الطبيعي في هذا الوضع أن يكون موقفها ضعيفاً أمام الغرب

في أوج قوته، ولعل كل ما يورده الكتاب من مواقف التراجع أمام الدول الكبرى، مرده إلى هذه الحقيقة التي يعترف بها جميع المعجبين بالتاريخ العثماني ويقرون بأن الدولة كانت آنذاك في حالة غير مثالية ومع ذلك قامت بإنجازات كبرى، ولكن الدكتورة المحترمة ترفض بعنف أخذ هذا الظرف في الحسبان (ص 18 و 231) مع أنها تذكره بوضوح وتفصيل، وتطالب بأن تكون إجراءات الدولة حاسمة وناجحة تماماً ومؤدية إلى الوقف الكلي للهجرة (ص 17) وهو ما لم تستطعه أقوى الدول حتى اليوم حين تعجز عن التحكم الصارم في الهجرة غير الشرعية على الأقل، كما قال حاييم وايزمن في اعترافه عن الدخول إلى فلسطين العثمانية "في جنح الظلام"، والذي اتخذت منه الدكتورة حجة ضد الدولة (ص 95) مع أن الهجرة غير الشرعية مشكلة عانت وتعاني منها دول كثيرة إلى اليوم، ولم يكن عدم النجاح في وقف الهجرة نهائياً بسبب التراجع السياسي فقط كما يدعي الكتاب (ص 42 و232)، والهجرة غير الشرعية حقيقة لا يتطرق بحث الدكتورة إليها مطلقاً ويحمّل مسئولية تزايد الأعداد للتساهل الرسمي وحده وهذا ليس صحيحاً، كما أنه أعطى المهاجرين غير الشرعيين صفة المتمتعين بالامتيازات لرفضهم الجنسية العثمانية وهو قول أيضاً ليس صحيحاً، وعدم تقدير الظرف التاريخي الذي كانت الدولة تمر به من أزمات مالية وفساد إداري وامتيازات أجنبية، مما هو طبيعي جداً في دولة تعيش آخر أيامها، رغم ذكر هذا الظرف بوضوح(ص 50 و 76 و 91 و 132 و 173 و 231)، ليس من مصلحة الدراسة التي تحاول إظهار الحقائق كما وقعت، فلا يجوز أن نطرح التساؤل الاستنكاري بتبسيط مخل عن سبب عدم إلغاء السلطان فرمان تملك الأجانب الصادر سنة 1869 (ص 140) بصورة تلغي كل الظروف السياسية القائمة في ذلك العصر والمتعلقة بالامتيازات الأجنبية، أو التساؤل باستنكار من البرج العاجي عن معنى السماح بالهجرة الفردية دون الجماعية وعن معنى السماح بالهجرة إلى غير فلسطين وعن معنى السماح بمنح الجنسية العثمانية (ص 181) بطريقة تلغي كل الظروف المحيطة التي اعترف بها الكتاب (ص173 و 176)، ومن الطريف أن ما تراه الدكتورة تساهلاً وتفريطاً لم يره هرتزل نفسه بهذه الصورة: "بيد أن هرتسل يدرك، تدريجياً، أن موقف السلطان، بالرغم

من الاحترازات البلاغية والتلاعبات المالية، كان دائماً عديم المرونة: قبول هجرة يهودية متفرقة في الدولة العثمانية مع رفض الحماية القنصلية واشتراط قبول المواطنة العثمانية بما يشمل وجوب أداء الخدمة العسكرية"[8].

وحبذا لو أخبرتنا حضرة الدكتورة بنموذج عربي واقعي أفضل في رأيها، أو بالنتيجة الأفضل التي كان يمكننا الحصول عليها من مجموع الظروف الدولية التي شرحتها بنفسها ولكنها لم تقبل أن تأخذها في الحسبان وأصرت على الإدانة وهو توجه غير تاريخي، وعلى كل حال ليست شروح المؤرخين هي العاطفية لسبب بسيط وهي أنهم من الصهاينة والأجانب والعرب من غير الإسلاميين السياسيين الذين لا يدفعهم دافع للتعاطف مع السلطان بل إن هجوم الكتاب هو الانفعالي الذي لا يأخذ الظرف التاريخي في الحسبان مع أن تهمة "اللاتاريخية" هي الفكرة الأساسية التي يهاجم الحداثيون الإسلاميين بها، ويبدو لي أنه من مزايا الدولة العثمانية أنها حتى في زمن ضعفها تراجعت خطوات دبلوماسية ولكنها لم توقع على الاستسلام حين رفضت ما أسمته الدكتورة فدوى منح البراءة أو الترخيص أو الوعد أو الميثاق الفرماني لهرتزل في الوقت الذي استسلمت فيه دولة التجزئة وهي في كامل إمكاناتها وقوتها وعنفوانها أمام الزحف الغربي وسلمت فلسطين رسمياً للشرعية الدولية، وإذا كان النموذج الحميدي لا يرضي طموح الدكتورة في مقاومة المشروع الصهيوني رغم كونه رفض (ص27) منح الوسيلة الوحيدة التي كان من الممكن تأسيس الكيان الصهيوني بها كما فصل ذلك الدكتور عبد الوهاب المسيري في حديثه عن "الحل الإمبريالي" الذي اكتشفه هرتزل [آثار: اكتشاف "الحل الإمبريالي" للمسألة اليهودية على يد هرتزل]، وكانت تلك الوسيلة التي رفض السلطان منحها هي وثيقة الاستيطان الرسمية التي أسست فيما بعد الدولة اليهودية ولكن برعاية بريطانيا، ولولا البراءة التي منحتها للصهاينة لما أدت إنجازاتهم إلى ما أدت إليه[9]، فلتدلنا حضرة الدكتورة على نموذج عربي وطني أو قومي من الذين قدم مقدم الكتاب بمدحهم يرضي طموحها وطموحنا في هذا المجال.

وبهذا يتبين أن دولة الخلافة في أسوأ حالاتها لم ترتكب ما ارتكبته

الدولة الوطنية في أحسن حالاتها، وهذا هو سر التمسك بحالة الوحدة التي تحن إليها أجيالنا واليأس من دولة التجزئة مهما كانت شعاراتها براقة، ولهذا ليس من الإنصاف أن تحاكم هذه الفترة العثمانية وكأنها الفترة المثالية التي يدعو إليها أتباع الوحدة الإسلامية، فهي قبل أي شيء فترة احتضار طارئ في حالات الوحدة المماثلة التي تكون القوة والمنعة هي الأصل فيها، وفهم هذا الظرف هو وظيفة المؤرخ لا ليبرئ أو يدين بل ليرسم الأحداث كما حدثت دون تجاوز يخرج الحكم من صفته التاريخية إلى وضع يحمل الأحداث متطلبات غير ممكنة بشرياً كمن يدين مثلاً ثورة يوليو بسبب التزامها الوضع القطري وفشلها في تحقيق الوحدة العربية التي رفعت شعارها، ويأتي بكل الأفعال المناقضة لفكرة الوحدة في سياسة الرئيس جمال عبد الناصر كاعترافه بكيانات التجزئة العربية ودخوله جامعة الدول العربية التي ينص ميثاقها على الحفاظ على حدود وسيادة دول التجزئة وزياراته لحكام التجزئة وتوقيعه اتفاقيات معهم وتصريحاته الخاصة بشأن الأخوة والتضامن بين أكفاء، ويمكن للمؤرخ حينئذ أن يتساءل على غرار تساؤل حضرة الدكتورة فدوى: لماذا قبل الرئيس ناصر باستضافة الجامعة العربية في عاصمته رغم أنها تقر التجزئة العربية؟ ألم يكن بإمكانه على الأقل نقل مقرها من القاهرة؟ أو يدين الحكم الناصري وحقيقة التزامه بقضية فلسطين حين قبل قرارات الأمم المتحدة أو مبادرة إيدن أو مبادرة روجرز أو قصّر في إعداد جيشه الذي هُزم هزيمة نكراء في نكسة 1967 ويأتي حينئذ المؤرخ بتصريحات الرئيس عن عدم امتلاكه خطة لتحرير فلسطين وشهادة المقربين منه كالمرحوم أحمد الشقيري الذي اعترف بندمه على دخول الجامعة العربية وتصديقه الزعامات الرسمية وغير ذلك من "أدلة" عن العلاقات الناصرية الأمريكية التي تناقض شعار معاداة الاستعمار ليخرج المؤرخ المتعجل بنتيجة كون الرئيس ناصر مجرد نصاب سياسي (كما وصف الدكتور علوش السلطان عبد الحميد في المحاضرة)، وأنه رفع شعارات ليسوق نفسه في العالم العربي لصالح السياسة الأمريكية التي نصبته زعيماً، وسيجد "أدلة" على كل ما سبق من نفس نوع أدلة الدكتورة فدوى بل أقوى منها، ويمكن للمؤرخ أن يتساءل على غرار أسئلة الدكتورة: لماذا وافق الرئيس ناصر على مبادرة إيدن في البداية أو مشروع روجرز في النهاية؟ وذلك

دون أن يتعب هذا المؤرخ نفسه لدراسة الظروف التي أحاطت بمصر آنذاك وهل كانت تسمح لأي مخلص بتحقيق حلم الوحدة والتحرير أم لا، ولكنه في كل الأحوال يمكنه القول كما قيل عن السلطان عبد الحميد في الكتاب إن سياسته لم تترجم موقفه المعلن (ص 47)، وهو استنتاج يمكن سحبه على كل القيادات الثورية والقومية والتقدمية العربية التي فشلت في تطبيق معظم شعاراتها الوحدوية والتحررية، وإذا كان الكتاب يدين السلطان "لتردده" مع اليهود "على أمل" الحصول على أموالهم (ص 47 و 150 و 231-232) رغم أن ما سلم به وفقاً لقول الدكتورة نفسها كان فقط "جزءاً" من طموحات الصهاينة و "بشكل غير مباشر" و"لم يتوقع" هو نفسه ما آلت إليه الأمور، ورغم أنه حافظ على عروبة فلسطين (ص 95) ورفض منح الميثاق الفرماني لهم (ص 31)، فإن كل ذلك حتى لو قبلنا بحدوث تقصير كما تقول الدكتورة (ص 229) لا يقود آلياً و لا يتفق مع تحميله المسئولية الكاملة عن بناء البنية التحتية للكيان الصهيوني وتسرب الأراضي الفلسطينية للصهاينة، وإذا كانت لا ترى في كل إنجازاته ما يبرئه تبرئة كاملة (ص230) فلتدلنا على القيادة العربية المثالية التي يمكن أن تجتاز اختبارها بنجاح وتحصل على الدرجة النهائية في مقاومة الصهيونية، وهل يمكننا مساواة موقفه أو حتى عدم تفضيله على مواقف القيادات العربية التي سلمت بالإجماع بخطة التقسيم ثم بنتيجة حرب 1948 واقتصرت مطالبات "المتطرفين" منها على الانسحاب الكامل من كل الأراضي المحتلة سنة 1967؟ فلا هي حافظت على عروبة فلسطين ولا هي رفضت ثمن أراضيها التي بيعت بأبخس مما عرض على عبد الحميد فرفض كل الإغراءات المالية كما تذكر الدكتورة نفسها (ص 180)، ولم يقتصر تفريطها على تفريط السلطان عبد الحميد الذي لم يتمكن من منع التسلل كلياً، بل منحت فلسطين لملايين اليهود الذين توافدوا تحت سمع القيادات العربية وبصرها.

وإذا كانت الدكتورة ترفض نظرة التفخيم من بعض المؤرخين لموقف السلطان عبد الحميد بسبب بعض التراجعات، فقد كان الأجدر بها أن تقدم ككثير من المؤرخين المحايدين، الذين كتب كثيرون منهم في هذا الموضوع بتجرد وهم موجودون ومتوافرون لا كما تدعي قراءتها احتكار الإنصاف

والاكتشاف، أقول كان عليها أن تقدم درساً في القراءة الموضوعية التاريخية التي تأخذ الظروف في الحسبان وتعطي تفسيراً لجميع الأحداث وأن لا تكون قراءتها بنفس الدرجة من الانفعالية التي ترفضها ولكن على الطرف المقابل، وأن لا تتخذ موقفاً غير تاريخي آخر وإن كان بشكل معاكس، فلم تكتف بعدم التفخيم كما طالبت غيرها في محاضرتها بل أقدمت على الذم والقدح والإدانة غير الموضوعية أو المتزنة فتدعي على السلطان المسئولية الكاملة عن نشوء البنية التحتية التي قام عليها الكيان الصهيوني (ص 139)، في إغفال واضح لمسئوليات بريطانية وعربية ودولية أكبر، وكان الأفضل لو وزنت حالة الضعف التي مرت بها الدولة آنذاك وفهمت إمكاناتها الحقيقية وذكرت الكثير الذي تحقق من هذه الإمكانات الضعيفة لاسيما عدم منح الإقرار الفرماني الرسمي، الذي كان لازماً لنشوء الكيان اليهودي، رغم الحاجة الملحة لأموال اليهود التي كانت ستحل مشكلة الدولة الرئيسة لو منح هذا الوعد لجمع الأموال على أساسه، مقارنة باستسلام دولة التجزئة بكل طيفها الأيديولوجي، ولو حدث هذا التوازن في الحكم لكان أن أخذ كل ذي حق حقه ولا يكون الموقف الأكاديمي الذي تدعيه الدكتورة رد فعل انفعالياً على مواقف الآخرين كما بدا من حشدها الأدلة الحقيقية وغير الحقيقية لمجرد الإدانة.

2 - إسقاط هموم الحاضر على الماضي:

وهذا يقودنا إلى أن قراءة الحوادث الماضية تقتضي وضعها في سياقها الزمني وعدم إسقاط متطلبات أو أحوال أزمنة لاحقة عليها، وهو ما طالبت به نفس الدكتورة في كتابها، ومع ذلك فإنها لم تحاول تطبيق هذه الفكرة على عموم الكتاب القائم على إسقاط هموم عصرنا بحجمها الحالي على عصر مضى لم يكن لها فيه هذا الحجم الضخم، نعم توالت التحذيرات والفرمانات من السلطان نفسه ولكن كان هناك قضايا أخرى شغلت ذلك العصر ولم تكن قضية الهجرة اليهودية إلا جزءاً يسيراً من قضاياه وهمومه، وهو ما لم تحاول الدكتورة قياسه ووضعت السلطان أمام مسئوليات تتعلق بالكيان الصهيوني الذي قام سنة 1948، ومن الأدلة التي توضع إلى جانب التحذيرات التي صدرت في ذلك العهد اجتماع الزعيم المصري الكبير مصطفى كامل باشا مع

هرتزل مرتين وثناؤه على اليهود مقارنة بتمرد الأرمن وإصغائهم لتحريض الدول الكبرى، وتلك هي قضية العثمانيين في ذلك الوقت: "وهاهم اليهود لا يثورون ولا يهيجون ولا يشتكون ولا يتألمون بل يحمدون الدولة ليلاً ونهاراً في السراء والضراء ويسبحون في كل آونة بنعمها عليهم وحسن رعايتها لهم، وما ذلك إلا لأنه لا يوجد في الدول الأوروبية دولة تدعي الدفاع عنهم والعمل لمصالحهم فهم ليسوا بآلات في الدولة ضد الدولة بل هم يعرفون من أنفسهم أنهم عثمانيون ممتعون بكل الحقوق العثمانية، وأما العناصر التي كالأرمن تستعملها بعض الدول كإنكلترا فهي تثور بعوامل الدين ودسائس دينية" [آثار: المفارقة التاريخية في اتهام الدولة العثمانية]، فهل يمكن أن يجرؤ أحد على اتهام هذه الشخصية المجمع على نزاهتها وإخلاصها بالخيانة بسبب هذا التصوير الذي لا يستسيغه عصرنا ولكنه كان مقبولاً في زمنه لضآلة الشأن اليهودي؟

وهناك أيضاً قول أحد معارضي السلطان عبد الحميد البارزين وهو محمد كرد علي الذي عرض القضية من موقع المتابع ومع ذلك لم يأخذ هذا المنحى الشديد للدكتورة رغم معارضته الحاسمة للسلطان ومع ذلك عرض القضية كالتالي في كتابه خطط الشام (1925) نقلاً عن أحد الواقفين على أسرار الصهيونية وهو السيد عمر الصالح البرغوثي الذي كتب ما ملخصه إن العمل الصهيوني الجدي شُرع فيه سنة 1897 عندما عقد المؤتمر الأول في بازل بسويسرا (وهو ما يفسر تسرب بعض الهجرات فيما سبق قبل أن يتضح الخطر وذلك حين كانت المسألة اليهودية خيرية زراعية قبل أن يحولها هرتزل إلى اقتصادية سياسية وكان اليهود مجرد لاجئين من اضطهاد أوروبا الشرقية كبقية اللاجئين إلى الدولة العثمانية التي احترزت منهم رغم كل شيء)، وعندما "برزت الروح الاستعمارية بشكل جلي فقاومتها الحكومة العثمانية بوضع العراقيل أمام هجرتهم وقيدتهم بقيود جعلت هجرة اليهود إلى فلسطين في حكم المستحيل تقريباً. . .وانعقد المؤتمر الثالث في بازل أيضاً سنة 1899 وصرح فيه هرتسل بأن مساعيه كانت متجهة للحصول على امتياز من السلطان عبد الحميد ولكنه لم يوفق"، وكادت آمال الصهاينة في فلسطين يقضى عليها بسبب أوامر الباب العالي بتحديد مدة الإقامة لليهود فيها بعدما ثبت له انتعاش

الحركة الصهيونية، فاحتجت إيطاليا والولايات المتحدة على الأوامر العثمانية "فرفض الأتراك كل تدخل بهذا الشأن" فتوجه هرتزل في سنة 1901 لمقابلة السلطان عبد الحميد الذي منحه وساماً(لإثارة غيرة الدائنين الفرنسيين والحصول على مكاسب للدولة العثمانية منهم) فظن هرتزل أن مهمته أنجزت (ولهذا صدرت عنه تصريحات صحفية متفائلة اتخذتها الدكتورة مطعناً في السلطان رغم أنها لم تكن مثمرة كما سيأتي، ولهذا لم يلتفت لها محمد كرد علي وقال عن هرتزل:) ولكنه "فشل في سياسته ومفاوضته" رغم كل التنازلات التي منحها للسلطان "وظل اليهود يباشرون بعض الأعمال الاقتصادية والزراعية في فلسطين في شيء من التقية والتكتم" ودخلت الصهيونية دور الجمود والتراجع بوفاة هرتزل سنة 1904 وشعر قوادها أن "استرداد الأرض المقدسة شيء بعيد المنال حتى إن الحصول على قطعة من الأرض أمر عسير... ولما غُلبت تركيا وحلفاؤها وعقد مؤتمر باريز، دخلت الصهيونية في طور جديد"(10)، هذه هي الصورة التي يعرضها أحد المعارضين البارزين للسلطان عبد الحميد، وهو معارض أدرك النكبة سنة 1948 ومع ذلك لم يحمل السلطان جريرتها، وهو يضع الحوادث في مكانها: هزيمة تركيا أدت إلى دخول الصهيونية طوراً جديداً، وليست تركيا هي التي أدخلت الصهيونية هذا الطور، وهذه هي صورة الأحداث كما وقعت في حجمها الطبيعي، وإن المزايدة على ذلك باتهامات مضخمة وصلت إلى نهايتها المنطقية عند بعض "المراجعين" باتهام السلطان صلاح الدين الأيوبي نفسه بتسهيل الاستيطان اليهودي في فلسطين رغم غرابة هذا الاتهام الذي لم يخطر على بال أحد في زمنه، ولكنها روح "المراجعة" التي تدعي الإتيان بما لم يعلمه حتى أصحاب الشأن أنفسهم.

ومن معارضي السلطان عبد الحميد البارزين، السياسي العربي السوري المخضرم الأستاذ فارس الخوري (1877-1962) الذي عاصر مختلف العهود العثمانية والاستعمارية والاستقلالية وكان قريباً من القضية الفلسطينية وعاش مختلف تطوراتها في تلك العهود، ولما خُلع السلطان عبد الحميد قال قصيدة في ذمه بسبب استبداده، وبعد تتابع الأحداث وتوالي الكوارث على بلادنا قال يوما لمحمد الفرحاني وفقاً لما جاء في كتاب "فارس الخوري وأيام لا

تنسى": "لم أندم في حياتي على شيء ندمي على القصيدة التي نظمتها إثر إعلان الدستور العثماني وهجوت بها السلطان عبد الحميد الثاني، حيث تأكد لي فيما بعد بما لا يقبل الجدل أن هذا الخليفة الإسلامي قد راح ضحية ثأر اليهودية العالمية التي ساءها رفضه لاقتراح تيودور هرتسل واتخاذه مختلف الوسائل لمنع اليهود من الهجرة إلى فلسطين ووضعه قانون الجواز الأحمر الخاص بكل يهودي يدخلها للسياحة والزيارة، ومنعه إياهم من تملك الأراضي، مما أدى لحنقهم عليه وشروع منظماتهم بالعمل مع الدول الاستعمارية على مناوأته شخصياً وعلى كيان الدولة العثمانية" [آثار: فارس الخوري يلخص حكايتنا مع التغريب السياسي الحائر بين الديمقراطية والصهيونية]، فأين هو من اكتشافات الدكتورة فدوى أن السلطان عبد الحميد هو الذي سهل قيام الكيان الصهيوني ويتحمل المسئولية الأولى والأخيرة بناء بنيته التحتية وفي تسرب الأرض للصهاينة؟ وإذا كان رجل بهذا الحجم لم يلحظ ما لحظته الدكتورة، هل يمكن وصفه أيضاً بالغفلة والتفريط؟

ومن معارضي السلطان الذين أنصفوا موقفه من فلسطين الشيخ أسعد الشقيري أحد وجوه جمعية الاتحاد والترقي ووالد الأستاذ أحمد الشقيري أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية والذي كان معتقلاً في زمن عبد الحميد ومع ذلك لما رأى ما حاق بوطنه بعد زمن السلطان أضفى على موقفه مسحة عاطفية رغم الخلاف السياسي ولم يبع نفسه للأعداء الذين "حرروه من الاستبداد العثماني" فكان "يتحدث بحرارة المؤمن المنافح عن أيام الباب العالي في إستانبول وعن الموقف الشهير الذي وقفه السلطان عبد الحميد في رفضه استقبال هرتسل مؤسس الصهيونية"[11]، ولم يتبن كذلك أي اتهام للسلطان مع توفر الدواعي الشخصية للانتقام.

وقد اقترح أحد الدبلوماسيين العثمانيين، واسمه علي نوري بك، والذي أصبح من معارضي السلطان عبد الحميد، على هرتزل خطة للإطاحة بحكم السلطان لتحقيق أهداف الصهيونية، وذلك كما جاء في مذكرات هرتزل (24/ 2/ 1904)[12]، أي أن حتى عدو السلطان ومن لا يأبه بفلسطين لم يستطع اتهامه بتسهيل مهمة الصهيونية وكان يرى أن القضاء على حكمه هو السبيل لتحقيق أهدافها.

وهناك أيضاً قول المؤرخ اليهودي إيلان بابه أيضاً في معرض تقويم تطور الاستيطان الصهيوني إن المجتمع الفلسطيني الريفي لم يشعر بآثار الصهيونية إلا بعد الحرب الكبرى الأولى (1914-1918) رغم إحساس بعض القيادات المحلية بهذا الخطر منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر، وإن الصهيونية كانت زوبعة في فنجان لمعظم السكان الفلسطينيين، فقد كانت المستعمرات قليلة، وقلة من القرى احتكت بها، ولم يكن قبل الحرب والحملات الكبرى لشراء الأراضي أن شهد الفلاح الفلسطيني أحداثاً ستغير حياته جذريا [آثار: هامشية الصهاينة في المجتمع الفلسطيني العثماني].

والتفسير الأقرب هو أن كل المقاومين والمحذرين كانوا يتحدثون عن خطر آت وليس معاصراً ولهذا يجب وضع الإجراءات العثمانية في خط متصاعد كما قالت الدكتورة إنها تفعل (ص231) ولكنها لم تفعل، فالتحذيرات من نوايا اليهود لا يعني أن خطرهم بلغ الزبى وجاوز الطبيين لاسيما أن الدكتورة نفسها تتحدث عن تطور في الاستيطان إذ كان في البداية فردياً حتى سنة 1900قبل أن يتحول إلى التنظيم (ص 100) كما أن علاقة أوائل المهاجرين مع الفلسطينيين كانت عادية وغير عدائية (ص 185 و 187)، ولهذا رأينا أن الإجراءات العثمانية تتصاعد مع الزمن وزيادة وضوح الخطر، ويمكننا أن نشبه الأمر بالتحذيرات في زمننا من كثرة العمالة الآسيوية على المستقبل السياسي لبعض الدول العربية وهي تحذيرات يشارك فيها مسئولون رسميون ومع ذلك نجد استمرار تدفق الوافدين من هناك مع استمرار الإجراءات ضد كثرة أعدادهم، فهل يخيل لأحد منا أن هذه الدول التي بلغت العمالة الآسيوية فيها أعداداً أعلى من سكانها الأصليين تنوي شراً بمستقبل رعاياها أو حتى بسيادتها على أراضيها؟ أم أن التفسير الأقرب والذي ربما لا يكون تفكيراً صائباً أن هذه الدول تعتقد أن سيادتها كفيلة بإزاحة أي غريب وبأي عدد عندما يتعدى حدود الإقامة؟ وهذا ما حدث بالفعل في زمن الدولة العثمانية عندما رحلت الآلاف من اليهود من فلسطين زمن الحرب الكبرى لاتهامهم بالولاء للحلفاء، وقد قدر مؤرخون هذه الأعداد بثلث المستوطنين كلهم [آثار: السيادة السياسية هي العامل الحاسم في السيطرة على فلسطين] مع توقف الهجرة إلى فلسطين[13]، وهو ما حدث أيضاً في تصدي العثمانيين

لعمليات استيطان أكثر خطراً في زمنهم من الاستيطان الصهيوني بسبب وقوف دول كبرى خلفها بشكل أكبر من تأييدها للاستيطان الصهيوني الذي لم تقف دولة خلفه بشكل رسمي كما يبدو من كلام الزعيم المصري المذكور آنفاً، ولهذا أبدت الدولة حزماً في رفض الاستيطان الفرنسي والبريطاني والأمريكي بل حتى استيطان أصدقائها الألمان الذين كانوا يحلمون بنقل مليوني مستوطن على طول خط حديد بغداد، وقال لهم السلطان "لا" مدوية رغم حاجته إلى التأييد الألماني على كل الصعد السياسية والعسكرية والتقنية والاقتصادية [سياسات: الحضور الدولي والمكانة بين الأمم]، ولهذا لا تصلح المصالح لتفسير "تفريط" السلطان عبد الحميد في أرض فلسطين، كما كان الموقف العثماني الرافض للاستيطان الصهيوني هو حجة بريطانيا في رفض مشروع هرتزل للاستيطان في سيناء حتى لا تثير المشاكل مع السلطان العثماني [آثار: فشل مشاريع الاستيطان اليهودي في سيناء نتيجة المقاومة العثمانية].

وبغير هذه النظرة التاريخية التي تنظر للحدث وفق ظروف زمنه قام بعض المطبعين بسحب تهمة تسهيل الاستيطان اليهودي على حوادث قديمة جداً لا علاقة لها بالصهيونية المعاصرة كاستقبال العثمانيين يهود الأندلس الفارين من البطش الإسباني واسترسل بعض المعارضين في الأحلام ليروا السلطان صلاح الدين الأيوبي مسهلاً الاستيطان اليهودي منذ ثمانية قرون حينما كان اليهود مجرد أفراد والخطر آتياً من فرنجة أوروبا ومع ذلك تم إسقاط الصهيونية المعاصرة على القرون الخالية (!) [آثار: المفارقة التاريخية في اتهام الدولة العثمانية]، وعندما نريد وضع قضية الهجرة اليهودية في سياق أحداث عصرها يمكننا الاطلاع على مؤلفات ضخمة ككتاب هنري لورنس (مسألة فلسطين) وليس بتسليط المكبر على بقعة محددة لم تكن في حينها هي الشغل الشاغل لإدارة الصراع العالمي أو المطالبة بتحقيق أهداف لم تصبح مركزية إلا في أزمنة لاحقة.

3 - إلصاق جرائم الآخرين بالعثمانيين:

ومن أدلة الرغبة الملحة في إدانة السلطان عبد الحميد دون مستند حقيقي، تحميل السلطان "المسئولية الأولى والأخيرة" في نجاح سيرورة البنية

التحتية التي أسست عملياً لقيام الكيان الصهيوني وفي تسرب الأراضي الفلسطينية للصهاينة (ص 34 و 43 و 47 و 233)، ألا يجد القارئ في هذه العبارات تحميلاً للتاريخ أكثر مما يجب وإغفالاً لدور كل من تعاقبوا على فلسطين بعد الدولة العثمانية ومنحهم براءة غير محدودة ينسينا دور بريطانيا المركزي زمن الانتداب، والذي أجمع عليه المؤرخون وأصبح من أساسيات تاريخ القضية الفلسطينية، ودور الزعامات العربية بشقيها الثوري والتقليدي في تسليم فلسطين؟ هذا بالإضافة إلى تحميل السلطان مسئولية الاعتراف الدولي من حكومات العالم، الذي حققته الصهيونية، ومسئولية ضمان حقوق إقامة دولة يهودية (ص 27 و 43)، بل التمهيد أيضاً لوعد بلفور (ص 178) وهو تحميل للموقف أكثر مما ينبغي بمراحل: وكأن بريطانيا ودول الغرب كانت تنتظر أن يصل الصهاينة لمفاوضة السلطان كي تلتفت إليهم، وكأن الغرب كله لم يخترع الصهيونية قبل هرتزل بثلاثة قرون، وكأنه لم يلتفت أحد قبل هرتزل نفسه، لا نابليون زمن الحملة الفرنسية على الشرق ولا ساسة بريطانيا زمن محمد علي إلى فوائد الكيان اليهودي في فلسطين، وكأن الصهاينة لم يتصلوا بأحد، حتى الإمبراطور الألماني، قبل السلطان عبد الحميد ولا بعده حتى كان هو الذي "رفع" مكانتهم وهيأهم للاتصالات الدولية، فأي تجاوز هذا للحقائق التاريخية المعروفة والموثقة؟

كذلك القول إنه ساعد على تأسيس دولة لليهود في فلسطين (ص 43 و 186) (تماماً كما "ساعد" صلاح الدين من قبله على ذلك وفقاً "لاكتشافات" أخرى).

4 - التركيز على مواقف عابرة لا تعبر على مسار الأحداث ولا نتائجها:

تأويل الكلام الذي صدر من عزت باشا العابد عن الموافقة على دخول الصهاينة لأراضي الدولة وفعل "ما يشاءون" وتبني استنتاج هرتزل "لغمزة" wink من الباشا تخيل منها زعيم الصهيونية "عدم الاعتراض" على ما يريده الصهاينة[14]، وتصويره "كجواب نهائي" للسلطان (ص 168) مع أن "الرد النهائي" باعتراف الدكتورة نفسها في الصفحة القادمة (ص 169) أتى بعد ذلك من تحسين بك وكان مختلفاً عن "الغمزة" السابقة، أو حتى عن تأويل

هرتزل وإضافة الدكتورة على استنتاجه لهذه "الغمزة" التي من المهم عندما نحاول فهم أهميتها أن نضعها إلى جانب مدى تحقق مطالب هرتزل على الأرض لنعرف متى حقق الصهاينة "ما يشاءون" كما أوعز عزت باشا في إشارة حمّلها خيال هرتزل ما لا تحتمل ولا يمكن أن نجد تصديقاً لها على أرض الواقع، كما لا يمكن أن نجعل من أية "غمزة" في أية مفاوضات هي الميزان الحقيقي لتقويم عملية التفاوض، لاسيما أن هناك كلاماً كثيراً يقال في المفاوضات لغايات غير تطبيقية، وهذا هو بالضبط ما فعله عزت باشا في هذه المقابلة مع هرتزل (فبراير/ شباط/ فيفري 1902) كما سيتبين بعد قليل، وبهذا أصبحت الظنون الخاطئة في عملية التقويم التي تبناها الكتاب أدلة موثقة ويقينية لا خلاف عليها بل أصبحت هي جواب السلطان النهائي وموقف الدولة الرسمي (!)

ومن ذلك تصيد الأخطاء وتضخيم الحوادث بطريقة تخرج عن الإطار البشري في التعامل مع أية ظاهرة أو حدث دون الاهتمام بالنتائج الحقيقية لما يوصف بالتفريط: فمرة يلام السلطان لأنه لم يطرد هرتزل أثناء زيارته لفلسطين (ص 38) ويصبح دخوله فلسطين عنواناً لتفريط السلطان (ص 38)، وأخرى لأنه سفره على نفقته (ص 145)، أو استقبله بتكريم (ص37)، أو فاوضه (ص 28)، أو قابله (ص 25 و 148)، دون إعطاء الحدث وزنه كما بدا وقته حين كان هرتزل مجرد صحفي وليس رئيس وزراء على غرار بن غوريون الذي كان يتصل بزعماء العرب خفية في البداية ثم صار خلفاؤه الأكثر إرهاباً كمناحيم بيغن وإسحق شامير وأرييل شارون يجتمعون مع العرب في وضح النهار، ودون ذكر ما أهمية كل ذلك مادام هذا التكريم والاعتناء والحرص والوفادة والمفاوضات المترددة والمتساهلة كما يقول الكتاب قد أسفرت جميعها عن عدم منح هرتزل ما يريد خلافاً لوضع خلفائه مع بريطانيا والعرب، فلا معنى للتساؤل عن مهمة هرتزل في فلسطين وبأي صفة قابل الإمبراطور الألماني فيها وتضخيم هذا الحدث وإعطائه أبعاداً غير تاريخية لأن هرتزل وقتها كان بلا صفة رسمية ولا أهمية له وهو مجرد صحفي يحمل مشروعاً مغامراً كبقية مشاريع ذلك العصر والتي يسعى أصحابها للفت أنظار الزعماء، مع أن كل المآخذ على السلطان هي الفرمانات الجزئية التي استفاد

منها الصهاينة العمليون أنصار التسلل، الذي لم يكن له أية نتيجة إيجابية، دون أنصار هرتزل السياسيين.

بل إن المؤرخ جون هاسلب الذي لقب السلطان عبد الحميد بالسلطان الأحمر في كتابه عنه يضع هذا "التكريم" لهرتزل في إطار مناقض للتكريم الحقيقي فنقرأ أن هرتزل حصل على علبة تبغ مرصعة بالجواهر بدلاً من مطالبه التي كانت ستغير وجه التاريخ [آثار: المفاوضات العثمانية "الرجعية" والمفاوضات "التقدمية" المعاصرة]، وقد لجأ كتاب الدكتورة إلى انتزاع الإدانة من أي حدث ولو بالقوة: فالسلطان تظاهر بتلبية مطالب هرتزل الذي لم يأخذ رفض السلطان على محمل الجد وأنه مجرد موقف تفاوضي لانتزاع المزيد (ص 178)مع أن المفاوضات فشلت كما جاء في الكتاب في غير موضع، واتهم الكتاب السلطان كذلك بكونه عزل (جميع) الولاة المخلصين (ص 181)، وهو كلام ليس دقيقاً كما سيأتي، كما أن عدم تتبع السلطان لسفرات هرتزل وإعاقتها يعني بالتأكيد تواطؤاً، وتصريح السلطان بكون اليهود عاشوا بأمان في الدولة العثمانية "شكل أكبر عامل جذب لليهود إلى فلسطين" (ص 179) مع أن هذا الكلام قيل لتذكيرهم بجميل الدولة عليهم وعدم قبولها بمزيد من المطالب السياسية[15]، وهكذا تُحوّر الحقائق وتُلوى أعناقها لتُحشد بأي ثمن وتُسخّر في سبيل الإدانة وحدها.

ويسترسل حشد الأدلة الضعيفة بالقول إن السلطان كان يعلم بأنه يمكن لليهود التسلل إلى فلسطين من أنحاء الدولة التي سمح لهم الاستقرار فيها (ص 17)، وبهذا انقلب رفض السلطان الاستيطان في فلسطين إلى قبول به عبر الحفر في النوايا التي لم تغر هرتزل نفسه ولم يفهم منها ما فهمته الدكتورة حين لم يوافق على الهجرة اليهودية إلى أنحاء الدولة العثمانية كمقدمة للوثوب على فلسطين[16] (ص177) رغم أن العرض مغر لو كان بهذه البساطة ولكن هرتزل عده من دلائل عدم المرونة[17] وليس التساهل والتفريط الذي يدعيه الكتاب.

وعلى أي حال نحن بانتظار الكشف عن نموذج عربي وطني أو قومي لم يتورط يوماً في الموافقة على مفاوضة الصهاينة مفاوضات "مترددة ومتساهلة

ومتراخية" كما وصفت مفاوضات السلطان (ص 36 و 37 و 149) تجاه الصهاينة ولكنها خرجت بنفس النتيجة السلبية لمطالبهم وجعلتهم يفشلون في تحقيق أهدافهم السياسية (ص 31 و 43) كما حصل مع السلطان عبد الحميد وفقاً لإقرار الدكتورة ومقدم كتابها، هذا فضلاً عن تقديم نموذج عربي عن عدم القبول باستيطانهم ثلاثة أرباع فلسطين وذلك رغم عدوانهم ووضوح خطرهم، ولا مانع حينئذ من صرف الصهاينة من بلادنا بعلب سجائر فاخرة عوضاً عن أرضنا وحقوقنا.

5 - عدم ذكر الإجراءات العملية التي اتخذها السلطان ضد الهجرة اليهودية:

وذلك مع كون الكتاب "لا يغادر صغيرة ولا كبيرة" إلا أحصاها (ص36)، بل النص على كون السلطان لم يفعل شيئاً (ص 17) وأن كلامه يناقض فعله (ص32 و 232) وأن المنع الحكومي لم يؤد إلى تخفيف الاندفاع اليهودي نحو القدس (ص 71 و75 و76 و79 و81 و82 و 87 و131 و218 و220) وأن القرارات كانت حبراً على ورق ولم تنفذ (ص 75 و 81) والمبالغة في ذكر "انهيار جميع القرارات والقيود التي فرضت على الهجرة اليهودية إلى فلسطين" سنة 1888 نتيجة بعض التراجع (ص 92) وهذا ليس صحيحاً حتى بمنطق الدكتورة التي اعترفت بعدم استجابة الدولة لكامل طلبات القناصل (ص 107) وأنها كانت تضع الكثير من المعيقات في وجه المستوطنين (ص 125)، وأنها ظلت متمسكة بمنع الشركات اليهودية الخارجية من شراء الأراضي في فلسطين (ص 134)، وأن المستوطنين اليهود لم يكونوا يستطيعون جلب عمال من الخارج بسبب قيود الهجرة (ص 185) كما أن المستوطنين قرروا مقاومة الفرمانات العثمانية وتسهيل الهجرة في اجتماعهم السري بفلسطين سنة 1902 (ص 170)، ولو كانت الإجراءات غير مؤثرة فلم الاهتمام بمعارضتها؟ ولماذا طالب هرتزل السلطان بإلغائها (ص178)؟

ومن المهم ملاحظة أن التراجع عن الإجراءات المشددة لم يؤد إلى الترخيص كما يوحي الكتاب (ص 34) بل إلى تخفيف التشديد بعض الشيء مع استمرار سياسة المنع وهو ما كان له نتائج هامة لم يذكرها الكتاب،

فأغفل عزل الولاة المتساهلين (ص213) أو ذكر الأمر عرضاً وكأنه ليس إنجازاً مهماً (ص214)، والاقتصار على ذكر "إبعاد كثير من الولاة المخلصين" (ص 231)بل عزل "جميع" الولاة المخلصين (ص 181) بمجرد أن يتخذوا إجراءات عملية ضد الصهيونية (المحاضرة) مع أن العكس هو الصحيح وفي هذا يقول الدكتور أنيس عبد الخالق محمود: "كان عزل المتصرف رءوف باشا، المشهور بحماسه وتأييده سياسة السلطان، بتأثير من الوزير المفوض الأمريكي في استانبول، اليهودي أوسكار شتراوس، بينما أدت الاحتجاجات العربية إلى عزل متصرفيْن، هما رشيد باشا وأحمد رشيد بك، في حين كان لضعف المتصرفين الآخرين إبراهيم حقي باشا ومحمد جواد بك وعثمان كاظم بك، وتسهيلهم مهمة الصهاينة بالاقتراض من الشركة الأنكلو-فلسطينية، الدور الأكبر في عزلهم، كما قام رجال تركيا الفتاة بعزل آخر متصرف خلال حكم السلطان عبد الحميد، علي أكرم بك، عن منصبه، لتشدده في تنفيذ تعليمات السلطان"[18]، ويجب أن نذكر أن الوالي المخلص رءوف بك استمر في الحكم 12 سنة وهي مدة استثنائية لوال وليس سنتين كما ادعت الدكتورة (ص 78)، هذا بالإضافة إلى أن آخر ولاة السلطان، علي أكرم بك، تميز بالتشدد في تطبيق القوانين ولم يعزل إلا بعد ثورة الاتحاد والترقي 1908، وقد حاول الكتاب رسم الانطباع بوجود معارضة لسياسة أكرم بك في العاصمة (ص 85) حيث مقر السلطان ولكن يجب التنبيه من واقع الأبحاث الجادة أن هذا الانطباع لا ينطبق على السلطان نفسه الذي كان داعماً لسياسة واليه الذي قام بإجراءات كثيرة في كبح التمدد الصهيوني وأن المعارضة كانت من مراكز قوى منتفعة وأنه ظل في منصبه إلى قيام الثورة ضد السلطان[19]، وهذا يناقض قول الدكتورة إن زيارة هرتزل أدت إلى عدم اتخاذ أي إجراء فعال ضد الهجرة وإنه ضمن عدم اتخاذ قرارات سلبية (ص 92-93)، مع أن هذا يمكن أن يرضي الصهاينة العمليين التسلليين وليس هرتزل الباحث عن الميثاق الفرماني والوعد السياسي ولم يكن مهتماً بالهجرة الفردية (ص 152) بل ضد فكرة التسلل غير الشرعي (ص 177)، ولهذا فلا معنى للاستنتاج بأن التسهيلات أعقبت زيارة هرتزل (ص 88 و 177) لأنها لم تكن من مطالبه الكبيرة أصلاً.

وهناك أيضاً إغفال عودة نصف المهاجرين اليهود تاركين فلسطين بسبب التضييق العثماني [آثار: البيئة العثمانية الطاردة]، وهو ما يؤكده بن غوريون نفسه الذي قال: "لقد قام نصف المهاجرين إلى فلسطين في تلك الأيام الأولى بالعودة من حيث جاءوا على نفس السفن التي قدموا عليها"، ويضيف باحثون آخرون مصدقين إنه حدث أكثر من ذلك، إذ ربما عاد 80% من مجموع الهجرة الثانية (34 ألفاً) إلى أوروبا أو أكملوا طريقهم إلى أمريكا[20]، ويغفل الكتاب أهمية تجميد مشروع مونتفيوري رغم الاعتراف بتعطيله (ص101)، وينكر الاستجابة لمطالب أهل فلسطين (ص 173 و 220) مع ذكر العكس الذي يؤكد تلك الاستجابة في أكثر من مثل (ص 133و 190 و 194- 195 و 209) والنص على عدم التفات السلطان لشعب فلسطين وإقراره إعدام معارض الصهيونية (!)(ص 38 و 212 و 214) مع أن الحكم صدر لأسباب تآمرية أخرى كما سيأتي، ومع نص المؤرخين ستانفورد شو والدكتور حسان حلاق على خلاف ذلك الإهمال المزعوم لنداءات شعب فلسطين [آثار: مشاركة شعب فلسطين في توجيه السياسة العثمانية لصالحه] ونص حلاق على غض الحكومة النظر وعدم معارضتها للمقاومة الشعبية الفلسطينية للمشروع الصهيوني[21]، وقد ذكرت الدكتورة نموذجين لذلك (ص 197 و 214) ولكن دون أي استنتاج يناظر الاستنتاجات المعاكسة من ظواهر أقل شأناً، أو الخروج بأي فكرة تناظر "تواطؤ الحكومة العثمانية في انتقال الأراضي"، وتغفل أهمية رفض الوساطة الألمانية رغم التأييد الألماني للصهيونية (ص 158-159) ومع ذلك فضّل الإمبراطور ويلهلم صداقة الدولة العثمانية على مشاريعه الخاصة بالصهيونية و "تراجع عن موقفه" نتيجة "فتور السلطان" (ص 160- 163)، والتركيز بعد كل هذا الإنجاز على عدم طرد هرتزل أثناء زيارته فلسطين (ص 161)، فلماذا لم يحاول الكتاب موازنة هذا الرفض القوي لمساعي ألمانيا مع الضعف الذي وسم موقف الدولة من ضغوط أخرى بدل الانشغال بتفاصيل عقيمة كملاحقة صحفي جوال وجعل "التساهل" في دخوله الأراضي العثمانية "تلخيصاً لسياسة التفريط التي وسمت الحقبة الحميدية" (ص 38)؟ في الوقت الذي لا يذكر الكتاب إنجازاً هاماً هو رفض السلطان عبد الحميد إنشاء الجامعة العبرية التي احتفى بها أنصار التغريب فيما

بعد في عهد الانتداب البريطاني، وجاء رفض السلطان رغم الإغراءات التي قدمها هرتزل في هذا الشأن، وبهذا يتبين أن المؤرخين الآخرين الذين اتهمهم الكتاب بتشتيت القارئ لم يكتفوا بذكر القرارات النظرية كما ذكر الكتاب (ص 131) بل كان لهذه القرارات آثار عملية جعلت من زوال السيادة العثمانية على فلسطين زلزالاً بتعبير الدكتور وليد الخالدي [آثار: تقويمات تاريخية محايدة أخرى].

والصحيح أن الكتاب يذكر التصريحات الرسمية مقابل الثغرات وحدها ولا يذكر الإنجازات الكثيرة التي تحققت أو يذكرها دون الالتفات إلى أهميتها أو استنتاج ما يترتب عليها فوقع فيما اتهم الآخرين به.

6 - تحريف الوقائع العملية المتعلقة بالموقف من الهجرة الصهيونية:

وذلك كما لخصت الدكتورة موقف السلطان بقوله لهرتزل: "إعمل ما تشاء" (المحاضرة)، والموافقة على إعدام عازوري بسبب موقفه من فلسطين (ص 212 و214)، ومكافأة كاظم باشا بسبب تفريطه (ص 212)، وعدم ذكر عزله (ص 213)، والادعاء بعزل أكرم بك، والادعاء أن اليهود "تمكنوا من تحقيق أهدافهم حتى لو لم يقدم السلطان أي تعهد رسمي" (ص173) وكلها أحداث ملفقة لا أصل لها (فالحكم على نجيب عازوري لم يكن بسبب موقفه من الصهيونية بل بسبب تأسيسه حزباً قومياً هدفه إنشاء امبراطورية عربية والتحرر من الدولة العثمانية[22]، أما كاظم باشا فقد تم عزله من متصرفية القدس في نفس الوقت الذي طالب فيه عازوري باستبعاده من المنصب في القدس على خلفية تساهله مع الصهاينة (1904) (ص 213) ونقل إلى حلب وهو ما لا تذكره الكاتبة وتكتفي باقتباس نص يقول إن السلطان لم يفعل شيئاً ضد تساهل كاظم باشا مع الصهيونية وإنه تمت مكافأته والحكم بإعدام عازوري مما يوحي بأن سبب الإجراءين هو سياسة التفريط بفلسطين (ص 212)، أما علي أكرم بك فلم يعزله السلطان بل عُزل بعد ثورة الاتحاد والترقي التي حاولت لبرهة مقاربة المسألة الصهيونية بشكل مختلف)، وقد نقضت الدكتورة بنفسها بعض اتهاماتها عندما قالت بعد الجملة الأخيرة عن تحقيق الأهداف الصهيونية وفي الصفحة التالية "فشلت المفاوضات في تحقيق

أهدافها المباشرة" (ص 174) وإذا كان اليهود قد حققوا أهدافهم بالتسلل فما هي أهمية المفاوضات المطولة ولماذا دخلوا فيها؟

ومن التحريف أيضاً الادعاء بأن هرتزل لم يأخذ رفض السلطان على محمل الجد لأنه موقف تفاوضي (ص 178)، مع تكرار الاعتراف بفشل المفاوضات ثم الاستدراك بأن السلطان غض النظر عن التسلل، وإيجاد الانطباع بكون الإجراءات العثمانية ليست سوى حبر على ورق ولا قيمة عملية لها وهذا ليس صحيحاً لأن ما يؤخذ عليه هو التراجع أمام ضغوط الدول الكبرى وإصدار فرمانات جزئية ولكن كل ذلك لم يلغ القيود المفروضة على عكس استنتاج الكتاب بأنه غض النظر وهناك فرق كبير بين التراجع التكتيكي مع إبقاء القيود، وغض النظر ورفع الحظر وإلغاء الإجراءات، بل الادعاء بأن أي قرار يصدر يصبح لاغياً وباطلاً من تلقاء نفسه (ص 218)، ولهذا وجدنا أن عرض الدكتورة للأحداث نفسها يختلف عن عرض خبير متخصص كالدكتور عبد العزيز محمد عوض الذي ذكر جميع التراجعات ولكنه لم يبخل بذكر مواقف الثبات والتمسك بالقرارات أيضاً فلم يخرج بنتائج متطرفة كنتائج الدكتورة[23].

ولماذا نذهب بعيداً ولا نسمع شهادة حاييم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية الذي وضع نتائج موقف السلطان كما يلي وفقاً لما ينقله الدكتور حسين مؤنس مع تقويمه الشخصي : "وفي 2 نوفمبر 1917 صدر تصريح بلفور، وما كان من الممكن إصداره أبداً أيام السلطان عبد الحميد الثاني، لأن هذا الرجل الذي يحمل عليه العرب حملة ظالمة رفض أن يمنح اليهود أي حق في فلسطين، عندما عرض عليه ذلك تيودور هيرتسل عن طريق وسيط صهيوني يسمى نفلسكي في سنة 1881 (الصحيح سنة 1896)، وكانت تركيا إذ ذاك غارقة في الديون إذ قدر دينها بمبلغ 106 ملايين من الجنيهات الذهبية، وقد عرض مالي يهودي وهو صمويل موناجيو أن تتولى البنوك اليهودية معاونة تركيا للتخلص من ديونها في مقابل أي تصريح من السلطان يعطي اليهود الحق في الهجرة إلى فلسطين واستيطانها بجماعات كبيرة، وكان حايم وايزمن وأخوه صمويل متلهفين على ذلك لكي يخلصوا يهود روسيا من الوضع الذي كانوا فيه، ويقول وايزمن في مذكراته إن السلطان لو كان وافق

لأطلقت روسيا في السنة الأولى مليون مهاجر صهيوني إلى فلسطين ولكن السلطان رفض، وجاء رفضه وثيقة كافية لرفع مقام هذا الرجل في أعيننا (ثم نقل عبارة السلطان لنفلسكي والواردة في [آثار: رد على عروض هرتزل بواسطة الصحفي البولندي نيولنسكي]، ثم علق الدكتور مؤنس بقوله) وهذه العبارة التي تعين في الحقيقة موقفاً تنطق بأن سلالة أورخان وعثمان مهما حدث لها كانت سلالة نبيلة، وهي أقرب إلى الروح التركية من كل مواقف مصطفى كمال..(و) الذي يهمنا هنا أن نذكر أن مأساة فلسطين-إلى حد بعيد- نتيجة لما سمي بالثورة العربية الكبرى، وهي في جملتها مظهر من مظاهر انعدام التقدير الذي ذكرناه عند العرب أوائل القرن العشرين"[24]، فموقف السلطان إذن لم يكن في تقويم زعيم الصهيونية وايزمان كما هو في تقويم الدكتورة الحديث، وكان غير السلطان أي زعيم القومية العربية هو المتسبب المباشر في مأساة فلسطين.

وإذا كان السلطان يراوغ هرتزل وأهالي المنطقة في وقت واحد (ص 181) وهو يريد إدخال اليهود دون إثارة الأهالي فلماذا كان يرسل الجواسيس الذين يرسلون له التقارير عن الاستيطان، والمسئولين المرتشين "خلافاً لإرادة السلطان" (ص 188-189)فهل وصل السلطان إلى حد خداع جواسيسه الذين ينفذون إرادته المباشرة؟ وهل كان السلطان يسعى لاختلاق مشكلة أقلية جديدة مع اتفاق الجميع بمن فيهم الدكتورة على سياسته المناقضة لذلك؟ أم أنه يمهد السبيل لاستقلال اليهود عن دولته؟

7 - الاعتماد على الأرقام الصهيونية المتحيزة:

وذلك لإثبات أعداد المهاجرين اليهود في زمن السلطان عبد الحميد، وتبرير هذا بكون المراجع العربية والصهيونية اعتمدتها وأنها تعتمد على الإحصاءات الصهيونية والعثمانية وهذا كله ليس صحيحاً، فالإحصاء صهيوني وليس عثمانياً أو على الأقل هناك أرقام عثمانية أكثر وثوقاً كما بين أكثر من باحث، والرقم الصهيوني استهدف التمويه والتضليل أو تضخيم الحضور اليهودي كما يقول الخبيران في الموضوع الدكتور محمد عيسى صالحية[25] والدكتور سلمان أبو ستة[26]، وذلك لأسباب سياسية معروفة، وهي أرقام

طالها بالنقد والتعديل باحثون جادون لم يستسلموا للادعاءات الصهيونية وأهدافها منهم الدكتور محمد عيسى صالحية[27]، والبروفيسور جستن مكارثي[28] الذي بنى عليه كل من الدكتور سلمان أبو ستة[29] وهنري لورنس الذي أشار إلى المبالغة في الأرقام السائدة[30]، وقد اعتمدوا أرقاماً عثمانية معدلة تعتمد على منطق أقرب إلى الواقع حيث كانت الدولة العثمانية تحرص على إحصاء النفوس لأجل التجنيد ودفع الضرائب [آثار: حجم الهجرات اليهودية إلى فلسطين في العهد العثماني] ولكننا لا نجد أثراً لكل ذلك في بحث الدكتورة المعتمد على جهة كان من صالحها تضخيم أرقام الحضور اليهودي في فلسطين، وليس من الإنصاف اعتماد أرقام الصهاينة المتحيزة وإسباغ الصفة العثمانية عليها لاسيما أن المكتب الصهيوني في فلسطين أكد إحصاءات العثمانيين سنة 1914 كما أوردها مكارثي[31]، وزيادة على اعتماد الأرقام الصهيونية فإن الدكتورة تعرضها بصورة أكثر تطرفاً فلا تذكر أهمية اليهود العثمانيين الأصليين الذين لم يكونوا صهاينة بل كانوا ضد الصهيونية[32]، وكان تطور القوة الصهيونية على حسابهم ومؤدياً لتراجع قوتهم[33]، مما يجعل الزيادة الكلية من 24 ألفاً سنة 1882 إلى 80 ألفاً سنة 1908 وهي أكثر من خمسين ألفاً سببها الهجرة فقط والجميع في سلة الصهيونية في نظرها وهذا ليس صحيحاً، ويبلغ مزاد الأرقام منتهاه عندما تصبح الزيادة من 5 آلاف (بدلاً من 5% من سكان فلسطين) إلى 80 ألفاً، وهو ما صرحت به الدكتورة في محاضرتها في جمعية مناهضة الصهيونية وما صرح به مقدم الكتاب الأستاذ خالد الحروب (ص 46) وعريف المحاضرة الدكتور إبراهيم علوش مما يجعل هذه التأكيدات المتلاحقة أكبر من مجرد سهو عابر، ومن ذلك القول إن المهاجرين اليهود رفضوا الحصول على الجنسية العثمانية والخضوع لسيادة الدولة، والحقيقة أن مجموع اليهود في فلسطين قبل الحرب الكبرى وفقاً لأرقام جستن مكارثي الواقعية كان ستين ألفاً، منهم أقل من 39 ألفاً يقيمون بصورة قانونية بمن فيهم اليهود الأصليون الذين كان تعدادهم قبل الهجرات 15 ألفاً ولهذا من الطبيعي أن يكون رقم الهجرة المعترف بها بعد كل "التسهيلات" الرسمية وغير الرسمية والشرعية وغير الشرعية في حدود العشرين ألفاً، وأكثر من عشرين ألفاً غير معترف بإقامتهم ولم يحصلوا على

الجنسية العثمانية [34]، أي لم يكونوا متمتعين بامتيازات وهم من المصنفين بكونهم ممنوعين من الإقامة[35]، أي هجرة غير شرعية لم تتمكن أكبر الدول من منعها في أراضيها حتى اليوم، ومن ذلك الادعاء أن المهاجرين الذين لم يحصلوا على الجنسية العثمانية لكونهم رافضي حملها بلغ عددهم خمسين ألفاً (ص 31 و 217-218) وهذا ليس صحيحاً لوجود كثير من المقيمين بلا انتساب لأي جنسية [36]، ولأن عدد جميع اليهود بمن فيهم المحليون والمهاجرون بلغ 60 ألفاً فقط سنة 1914 وبالأرقام المضخمة 85 منهم 35 من المحليين وذريتهم، وإذا أردنا تحديد مسئولية السلطان عبد الحميد سنجد أن عدد اليهود المعترف بهم زاد من 15ألفاً قبل الهجرات (1881) إلى أقل من ثلاثين ألفاً سنة 1908[37] بمن فيهم الزيادة الطبيعية لليهود الأصليين الذين كان كثير منهم من غير الصهاينة بل من أعداء الصهيونية، فالأمر ليس كبيراً إلى الحد الذي يصوره كتاب الدكتورة فدوى، لاسيما مقارنة بعدد سكان فلسطين البالغ أكثر من 700 ألف آنذاك، والذين حملوا الجنسية من المهاجرين وخضعوا للقوانين العثمانية عددهم أكبر من الذين لم يحملوها من المقيمين إقامة قانونية وهم المسجلون بالقنصليات ويتمتعون بالامتيازات وهناك قسم كبير غير معترف بهم[38]، ولا يتمتعون بالامتيازات على عكس ما ادعاه الكتاب (ص 217)، المهم أن عدد الدكتورة ليس صحيحاً مطلقاً، وفي أفضل الأحوال يمكن القول إنها رغم اطلاعها على الاختلافات الكبرى في موضوع الأرقام (ص 78) والتي تجعل من الممكن أن تنقلب النتائج رأساً على عقب اختارت الاعتماد على أرقام ظنية وبنت عليها نتائج قطعية لا تترك مجالاً للتسوية مع آراء أخرى محتملة جداً، وفي هذا المقام هي ترفض منح الجنسية للمهاجرين(ص 181) وتذم عدم منحها في نفس الوقت من باب عدم التزام المهاجرين بالقوانين العثمانية (ص 217-218).

وإذا كان يمكن القول إن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني "بدأ" في فلسطين في زمن السلطان عبد الحميد (ص 107)، فهذا لا يقود بشكل آلي إلى الموافقة على الاستنتاج المضخم بأن البنية التحتية زرعت في هذا الزمن وأن السلطان يتحمل وحده المسئولية عن تسرب الأراضي الفلسطينية للصهيونية في تجاوز كبير على الحقائق التاريخية التي أكدت أن بريطانيا هي التي أسست

البنية التحتية التي لم يكن لها أي أساس راسخ قبل ذلك وإلا فلا معنى أصلاً لصدور وعد بلفور، وفي هذا يقول الدكتور وليد الخالدي إنه لولا البراءة البريطانية لما أدت إنجازات الصهيونية إلى ما أدت إليه بعد وعد بلفور[39].

8 - الاعتماد على حصر الاحتمالات التاريخية بصورة تحكمية :

فعندما يكون الحدث مبهم الدوافع عند الكاتبة تلجأ بطريقة ظنية لسبر النوايا والخفايا التي تنافي الحقائق المعروفة عن هذه الحوادث، وفرض إجابة واحدة لا شريك لها على الحدث، مع أن تفسير التاريخ لا يكون وفق القاعدة الرياضية : إذا كان. . ..فإن، لأن الخيارات البشرية متعددة ولا تخضع لحسابات رياضية، فمثلاً : إذا كانت الدولة العثمانية بعد السلطان عبد الحميد لم تسلم فلسطين للصهاينة فإنه لم يُعزل بسبب موقفه الرافض تسليم البلد (ص 226) وهذا يناقض الحقيقة المعروفة أن جمعية الاتحاد والترقي كان لها مقاربة مختلفة في بداية حكمها عن مقاربة السلطان عبد الحميد للمسألة الصهيونية، ولهذا قامت بعزله على أمل الإفادة من الصهاينة، ولكنها تراجعت عن ذلك فيما بعد ثم تذبذب موقفها في نهاية الحرب [آثار: موقف جمعية الاتحاد والترقي: هل فقد السلطان عرشه من أجل فلسطين؟]، وكونها دافعت عن فلسطين ضد الحلفاء لا يستلزم بالضرورة أنها لم تحاول التفاهم مع الصهاينة في فترات أخرى كما هو مثبت في التاريخ، لاسيما أن المجال الصهيوني كان ساحة لتنافس القوى العظمى على كسب وده ولم يختر الصهاينة جانب الحلفاء بشكل حاسم إلا في مرحلة متأخرة.

ويترتب على ذلك الرأي الحصري للدكتورة وصف إدارة السلطان للدولة بالفشل الذي تسبب في عزله وليس قضية فلسطين هي السبب في ذلك كما تقول رغم إشارات كثير من الضالعين في دراسة المرحلة أن إدارته نجحت في تأجيل انهيار الخلافة ثلث قرن، حتى لو قلنا مع الكاتبة المحترمة إنه نجح في المحافظة على حكمه (ص 12)، ولن يمكننا الإحاطة بأقوال المؤرخين في هذا المجال، ويكفي بعض الاقتباسات، منها قول المؤرخ ديفيد جيلمور: "لقد كان تفكك الامبراطورية العثمانية على المدى البعيد حتمياً لأن الدول الغربية لم تستطع كبح جماح أطماع كل منها الأخرى في دول البلقان والشرق

الأوسط، ولكن السياسة الحكيمة التي انتهجها السلطان عبد الحميد في المناطق الغربية (كذا في الأصل والصحيح: العربية) الخاضعة له أبطأت عملية التفكك، وفي محاولة منه لتأكيد تطابق المصالح بين الأتراك والعرب أقام المساجد والمدارس في جميع أنحاء سوريا والشرق، وأمر بإنشاء خط الحجاز الحديدي. . .استطاع عبد الحميد وخلفاؤه من تمديد عمر حكوماتهم وبالرغم من أن فساد العثمانيين ومطالبهم الخاصة بالتجنيد ونظامهم الضرائبي أثار قدراً من الاستياء في فلسطين، فإن الأتراك لم يواجهوا كراهية شعبية حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، ولا غرابة في أن الكثيرين من الفلسطينيين الطاعنين في السن ينظرون إلى العهد العثماني بحنين وخاصة في ضوء ما مرّوا به من عهود لاحقة"[40].

ويقول الدكتور عادل مناع: "هناك اعتقاد مغلوط فيه وهو أن دور التنظيمات العثمانية قد انتهى مع اعتلاء السلطان عبد الحميد الثاني الحكم، أو حين تعطيل الدستور وحل البرلمان سنة 1878، هذه النظرة تختزل التنظيمات . . .إن العمل في الإصلاحات والقوانين لم يبدأ، فعلاً، في مجالات معينة، إلا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، فإقامة البلديات في المدن الصغيرة ومجالس الإدارة والمحاكم ودوائر الحكومة كمكاتب المعارف والنفوس وغيرها استمرت في ذلك العصر، ، والشيء نفسه يقال بالنسبة إلى افتتاح المدارس الابتدائية في المدن والقرى الكبيرة، وكذلك استمرت عملية تسجيل الأراضي وانتقال معظمها إلى الملكية الخاصة بدلاً من الدولة والأوقاف، فالسلطان عبد الحميد حارب رجال الإصلاح كجزء من محاربة الفكر الليبرالي، لكنه لم يرد عزل دولته عن مستجدات التكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال العصرية، والتي كانت ضرورية أيضاً لتعزيز سيطرة أجهزة الدولة على ولايات الامبراطورية كافة. استمرت عملية شقة الطرق بين المدن الفلسطينية في عهد السلطان عبد الحميد، الأمر الذي سهل الاتصال بين السكان. . .كما أقيمت شركات جديدة لنقل المسافرين بالعربات على تلك الطرقات. . .واهتمت السلطات العثمانية بمنطقة شرق الأردن. . . .أما المجال الأهم الذي أدخله العثمانيون في عصر السلطان عبد الحميد إلى هذه المنطقة فكان مد سكك الحديد. . .نجح السلطان عبد الحميد الثاني، جراء سياسته

الإسلامية وتقريبه الكثيرين من الشخصيات العربية، في كسب ولاء وتأييد الأغلبية الساحقة من سكان المنطقة حتى حدوث الانقلاب وعزله عن العرش"[41].

أي أن إدارة السلطان عبد الحميد لم تكن فاشلة[سياسات: ثمار الإصلاح الحميدي في تقويم المؤرخين] كما يدعي كتاب الدكتورة، نعم لقد وُصفت هذه الإدارة بالاستبداد والأوتوقراطية والفردية ومحاربة الحرية، ولكنها لم تكن فاشلة، وليس من الضروري أن تكون الإدارة الديمقراطية هي الناجحة، وفي ظل ما عانته الدولة من التفكك والاستبداد المضاعف وفقدان الأراضي بعد تسلم أنصار الحرية الحكم، لم يفت ملاحظة العثمانيين في زمنهم والتأريخ فيما بعد، أن ما خسرته الدولة العثمانية من أراض في غضون مدة قصيرة من الحكم الدستوري أكثر مما خسرته في ربع قرن من الحكم الحميدي منذ احتلال مصر (1882)[42]، ولهذا فإن تهمة الفشل التي ألصقتها الدكتورة بحكم السلطان عبد الحميد منافية للواقع.

ومن الأمثلة كذلك على تجاوز الكتاب في الاستنتاجات الحصرية بعيداً عن الاحتمالات المتعددة الأكثر رجحاناً تعليق الدكتورة على "غمزة" عزت باشا لهرتزل بأنه لا مانع من أن يفعل الصهاينة "ما يشاءون" (ص 168) وهذا يعني في نظر الدكتورة أنه "يمكن أن تفهم هذه النصيحة أن بإمكانهم الحصول على فلسطين، ونحن لا نمانع بذلك، ولكن علينا أن نكون حذرين وإلا خسرنا كل شيء" وهي عبارة مستقى بعضها من استنتاجات هرتزل مع بعض الإضافات أيضاً، ولكن من حقنا التساؤل: أين هو التصديق العملي لهذه العبارة لاسيما في ضوء فشل هرتزل في الحصول على طلبه الميثاقي وهو ما رددته الدكتورة نفسها في أكثر من موضع، فمتى تمكن الصهاينة من فعل "ما يشاءون" إلا بعد انقضاء العهد العثماني؟ وهل يمكننا أن نجعل من "همسة" قيلت في أروقة مفاوضات معقدة هي القول الفصل، مع تناقضها مع ما حدث على الأرض؟ والحقيقة هي بكل بساطة كما يقول هنري لورنس: " لا ينجح هرتسل إذاً في كسب اهتمام الحكومة العثمانية بمشاريعه، على العكس، فهذه الحكومة إنما تسعى إلى استخدامه هو، فمهندس سياسة

السلطان العربية، سكرتيره الثاني الشهير عزت بك، يقترح هجرة يهودية إلى ولايات أخرى غير فلسطين، وهو إذ يقترح على هرتسل الاكتتاب في قرض يصل قدره إلى مليوني جنيه عثماني. . . .والبرهنة على نفوذه في أوروبا بالتحرك فيما يتصل بالمسألة الأرمنية، إنما يضعه على محك الاختبار، وفي اللحظة المباشرة يجري منحه ميدالية عثمانية سوف تسمح له بإثبات الحالة الممتازة لعلاقاته بالباب العالي"[43]، هذه هي حقيقة أهداف المفاوضات وما قدم فيها من "تنازلات" بما فيها من همسات وغمزات، لم يأخذها مؤرخنا مأخذ الجد، وعمليات تكريم، يفسرها الشد والجذب في الموقف السياسي العام دون أي داع للاستنتاجات المضخمة التي تبني أبراجاً شاهقة من الإدانات على أسس غير راسخة.

ومثل آخر: إذا كانت المفاوضات مع هرتزل قد فشلت فإن ذلك بسبب فشله في جمع المال (ص 43)، والحقيقة ليست بهذه الحدة، ومع أن هناك تساؤل استنكاري جوهري يحتل مكاناً ضخماً في كتاب الدكتورة (ص 46 و146 و156 و164 و171 -172 و180- 181) وهو لماذا استمرت المفاوضات طويلاً لو كان السلطان رافضاً فكرة بيع فلسطين من أساسها بحسم؟ فإنها لم تضع له إلا جواباً واحداً من عندها عندما قالت: "فلماذا لم نقل إن المفاوضات باءت بالفشل بسبب عدم تمكن هرتزل من تحقيق مطالب السلطان المالية؟ لأن هذا التفسير هو الأقرب إلى الصحة في تفسيرنا لمفاوضات هرتزل-عبد الحميد، إذ لو كان عبد الحميد يتخذ موقفاً صارماً لما دخل المفاوضات التي دامت ست سنوات مع هرتزل زعيم الحركة الصهيونية" (ص180) وتلجأ الدكتورة أيضاً إلى تفسير الموقف استناداً إلى خاطرة لهرتزل بعد فشله بأنه لو تمكن من جمع المال لقبل السلطان عرضه (ص 174) مستبعدة أية احتمالات معقولة أخرى رغم أنها ذكرت هذه الاحتمالات (ص 172-173) ولكنها لم تفند إلا ما لا أهمية له منها (ص181)، مع أن الحقيقة التي لم تنقضها الدكتورة، مخالفة لاستنتاجاتها التي حاولت إلزام السلطان بها وهي موافقته على بيع فلسطين لولا عجز هرتزل عن توفير المال اللازم (ص182) في نفس الوقت الذي تقول فيه إنه رفض كل الإغراءات المالية رغم حاجة الدولة للمال (ص 180)، ثم تعود في نفس الصفحة لتضع

احتمالاً ضمن النوايا وتصف موقف بقية المؤرخين بالعاطفي لأنه لا يفسر "التنازلات" التي قدمت للاستيطان والهجرة وأنها جاءت الآن لتصحح هذا الخلل وهو ما لم يستطعه أحد قبلها، أما الحقيقة فهي بكل بساطة كما يعرضها في سياقها الطبيعي المؤرخ هنري لورنس: " وفي فبراير/شباط 1902، تستدعي السلطات العثمانية هرتسل إلى القسطنطينية، فهو مدعو الآن إلى تنفيذ وعوده فيما يتعلق بتنمية الدولة العثمانية، وهو يرد على ذلك مطالباً بحرية الهجرة ويتحدث عن إنشاء الجامعة العبرية (التي لم تجعل الدكتورة عدم قيامها من إنجازات الموقف العثماني)، فيجاب بالاستعداد لقبول دخول اليهود إلى أي مكان في الدولة ما عدا فلسطين، وبشكل متفرق ودون أي تنظيم عام (وهذا هو جواب السلطان في تلك الزيارة لا ما أوحت به الغمزات والهمسات)، ويتحسس هرتسل غواية قبول فكرة استقرار في الأناضول وفي بلاد الرافدين يكون مرتكزاً للوصول على أثر ذلك إلى فلسطين(ومع ذلك لم يوافق على العرض ولم يقرأ فيه ما قرأه كتاب الدكتورة من تنازلات غير مغفورة)، والواقع أن الباب العالي إنما يستخدمه كأداة ضغط في مفاوضات أكثر جدية بكثير مع مجموعة مالية فرنسية لأجل تجميد الديْن العثماني. . .وفي أواخر يوليو/ تموز1902، يرجع هرتسل إلى القسطنطينية بناء على طلب من العثمانيين، الذين كانوا في المرحلة الأخيرة لمساومتهم مع الماليين الفرنسيين، فمن المفيد لهم أن يبينوا أنهم يتمتعون، بوجود هرتسل معهم، بحل بديل، بل يبدو أن عبد الحميد قد فكر للحظة باهتمام في مقترحات زعيم المنظمة الصهيونية، فاليهود، غير التابعين بشكل مباشر لدولة من الدول، سوف يكونون مكتتبين في الديْن العثماني، لا يميلون إلى استخدام السلاح المالي في ممارسة ضغوط سياسية، بيد أن الثمن الذي يتوجب دفعه في مقابل ذلك، التنازل عن فلسطين في الأمد الطويل، إنما يبدو له ثمناً باهظاً، وعندما تتم تسوية الأمر مع الفرنسيين، يجري صرف الفييناوي (أي هرتزل وهو من فيينا) بأدب"[44]، وهو ما اعترفت به الدكتورة نفسها (ص 175) ولكنها لم تبن عليه أية نتيجة كما تبني نتائجها التي تدين السلطان على أوهى من ذلك بكثير، وفضلت استنتاجاتها الظنية المنافية للوقائع.

وبهذا يتبين لنا أن السلطان استخدم هرتزل حرفياً لتحقيق أهداف الدولة

العثمانية دون الاستجابة لمطالبه، أي أنه تلاعب به، وحتى لو صدقنا منطق الكتاب وهو أن السلطان كان يراوغ هرتزل لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح دون تقديم أي تنازلات، وكونه يريد الأخذ دون العطاء (ص 219)، فما المشكلة في ذلك؟ فمرحى لكل مفاوضات عهود التجزئة اليمينية واليسارية والتقليدية والثورية التي تلاعب الصهاينة والغرب فيها بالمفاوض العربي رغم تسلميه منذ البداية بالتنازل المجاني عن 78% من أرض فلسطين، أما "تنازلات" السلطان للهجرة والاستيطان فأمر وضحه المؤرخون وليس بحاجة إلى نزعة مهدوية تعيد الحق إلى نصابه بعدما فرط به جميع المؤرخين كون تبريراتهم "عاطفية" في نظر المؤلفة المحترمة، ذلك أن الذين شرحوا الموقف هم من الصهاينة والأجانب أو من أصحاب توجهات ليست إسلامية سياسية ليكونوا من المتعاطفين مع الخلافة أو مع السلطان عبد الحميد، فوجود اليهود في فلسطين آنذاك إما كان قبل أن يصبحوا خطراً جاثماً وكانت هناك توقعات بشأن أهدافهم البعيدة إلا أنهم كانوا مجرد شراذم لا قيمة لها ولم يكن هناك صهيونية قبل سنة 1897 ثم لما اتضح الخطر المنظم منذ سنة 1900 تصاعدت الإجراءات ضدهم وكانت تتراجع تكتيكياً كما يقول الأستاذ عوني فرسخ [آثار: الفرق بين عهد السلطان عبد الحميد ومن بعده] أمام نفوذ الدول الكبرى بسبب الضعف العثماني العام الذي اعترفت به الدكتورة نفسها (ص 91) وليس لكسب أموال اليهود التي نصت الدكتورة على رفض السلطان (كل ما عرض عليه من مال ص180)، إلا أن السيادة العثمانية على البلاد كانت حائلاً دون تحقق الحلم الصهيوني كما ثبت فيما بعد وكان زوالها هو الزلزال الذي تعرضت له القضية الفلسطينية في قول الدكتور وليد الخالدي [آثار: تقويمات تاريخية محايدة أخرى] كما وجد هناك تسلل غير شرعي ما زالت أقوى الدول غير قادرة على الحد منه وظلت هناك أعداد هامة من غير المسموح بإقامتهم وليسوا من رافضي الجنسية العثمانية أو المتمتعين بالامتيازات الأجنبية على عكس ما صرحت حضرة الدكتورة، هذه هي تفسيرات التسلل الصهيوني وليس فيها أي تناقض مزعوم مع الأحداث أو مع موقف السلطان من الهجرة (ص180)، لأن ليس كل ما يتمناه المرء يدركه على الوجه الأكمل، لاسيما لو كان سياسياً في دولة تلفظ أنفاسها (هل كان

القبول بمبادرة روجرز مثلاً تعبيراً عن التواطؤ والخيانة أم عن الضعف والهزيمة؟) ولم يكن الأمر تواطؤاً ولا خيانة في سبيل مصالح لم تحددها الدكتورة بدقة، على عكس تشجيع الانتداب البريطاني وإقرار الزعامات العربية بشتى توجهاتها للاستيطان الصهيوني.

9 - العجز عن تفسير دوافع السلطان تفسيراً يتفق مع ما قام به فعلاً:

لم تستطع الدكتورة تقديم تفسير مقنع يجمع بين رغبة السلطان عبد الحميد في مال اليهود بطريقة تستدعي الإدانة في نظرها (ص 25-26 و 33و47 و 147 و 150 و 168) مع استعداده لتلبية مطالب هرتزل (ص 180)، وفي نفس الوقت تمسكه بأرض فلسطين كثمن "يستحيل دفعه" (ص 150 و180)، على الأقل في مواجهة الرأي العام الإسلامي لاسيما مع بدأ التململ العربي (الحقيقة أن قادة القومية العربية منذ البداية كانوا من المرحبين بالهجرة اليهودية علناً ولم تكن فلسطين من أسباب أي تململ ضد العثمانيين بل إن قادة القومية صرحوا للصهاينة بأن عدم التفاهم العربي الصهيوني سببه فتن الأتراك وأن آخر آثار هذا العداء والتحاسد زال قبل الحرب الكبرى بفضل عمل اللجنة العربية الثورية السرية (!) [آثار: تبعية رواد النهضة التغريبية والقومية لأهداف السياسة الغربية])، وإذا كان السلطان يصر على تقديم المال أولاً قبل منح البراءة الفرمانية لتملك الصهاينة فلسطين (ص 168-169)، فكيف سيدبر أمره لو حصل على هذا المال مع رفضه أو على الأقل "عدم قدرته" على منح الفرمان بشكل مباشر(ص 176)؟ وإذا كان يريد المال بهذه اللهفة فلماذا لم يقدم الوعد الفرماني الذي نص هرتزل نفسه على أنه الوسيلة الضرورية أو السلة التي سيتمكن بها من جمع المال من أثرياء اليهود (ص 175 و[آثار: لماذا فشلت المفاوضات])، ولماذا "رفض تقديم أي تصريح مباشر يمكنه أن يقنع أو يطمئن كبار رجال المال اليهودي أو الصهاينة" كما قالت الدكتورة نفسها (ص 27 و 176)؟ ولماذا لم يراهن على الصهاينة لتقديم خدمات كبرى كما راهن عليهم زعماء الدول العظمى في ذلك الزمن لتقديم خدمات مشابهة لبلادهم [آثار: السلطان عبد الحميد لا يأبه بأسطورة الهيمنة اليهودية العالمية التي أخضعت ساسة العالم]؟ وهل سيتجاوز السلطان

الرأي العام الإسلامي وهموم الدولة العثمانية الأساسية المتعلقة بالتدخل الخارجي في شئونها (ص102) والتي كانت الأقليات من مشاكلها الرئيسة بطريقة أثارت تحفظ الدكتورة نفسها من موقف السلطان تجاه الهجرات الأجنبية (ص 227) في موقف لا أجد تفسيراً له في ضوء ما أكده التاريخ وذكره كثير من المؤرخين عن استخدام الدول الكبرى للأقليات في عملية التدخل في شئون الدولة العثمانية؟ ففرنسا تحمي الكاثوليك والموارنة، وروسيا تحمي الأرثوذكس، وبريطانيا التي لا أقلية مهمة تطابق مذهبها تحمي اليهود والدروز، وذلك وفقاً للامتيازات الأجنبية التي ترفضها الدكتورة نفسها، فهل هذه الحقيقة الساطعة أيضاً نحتاج للاستدلال عليها وتبرير موقف السلطان منها؟

وعلى كل حال قال المؤرخ يوجين روجان في هذا الموضوع: "كانت تداعيات تدخل أوروبا في شئون الدولة العثمانية باسم الأقليات خطيرة إلى حد لا يدع فرصة للباب العالي بالسماح لها بالاستمرار..(و) في أعقاب حرب القرم قررت الحكومة أن تخاطر بالتعرض لغضب الشعب في الداخل حتى تحول دون تدخل الأوروبيين مرة أخرى باسم أقليات الإمبراطورية"[45]، ويقول المؤرخ زاكري كارابل: "إن الدين من حيث كونه مصدر توتر لم يتم إلغاؤه تماماً، بل كان العلمانيون الأوروبيون افتراضياً هم الذين زادوا في تفاقم الأمور، وعلى الرغم من أن الفرنسيين والإنكليز والروس، على طريقتهم الخاصة، قد جانبوا جميعاً جادة الحماس الديني السائد في القرون الوسطى وعصر الإصلاح، فإنهم ظلوا يتعاطفون مع أبناء دينهم، وبنتيجة ذلك، فقد عقدوا أحلافاً مع تلك الجماعات الدينية الموجودة ضمن الامبراطورية العثمانية التي يجمعهم بها دين واحد، فلما احتاج التجار الفرنسيون مثلاً إلى شركاء في لبنان وسوريا، انتقوهم من العرب الكاثوليك والموارنة، ولما احتاج الدبلوماسيون والمصرفيون الروس إلى تراجمة، التمسوهم من مجتمعات السلاف في البلقان الذين كانوا ما يزالون جزءاً من الدولة العثمانية. لقد أصبحت الصلات ما بين هذه الجماعات والقوى الأوروبية مبرراً للتدخل في الشئون الداخلية للدولة العثمانية، وتحول نظام الامتيازات القديم إلى سلسلة من القوانين سمحت للأوروبيين بالتصرف بشكل يشبه الحصانة ضمن

الإمبراطورية، فلا تستطيع السلطات العثمانية مسها، وبسط الدبلوماسيون والتجار الأوروبيون حمايتهم على من ساعدوهم، فأوجد هذا الأمر توتراً بين المسيحيين واليهود الذين عملوا لصالح الأوروبيين، وبين المسلمين الذين لم يعملوا لهم، وما بدأ على شكل علاقات ملائمة مبنية على التعاطف الديني أضحى أمراً مثيراً للنفور والحساسية، ثم هوة لم تهدد فقط الجهد العثماني المبذول للإصلاح، بل أيضاً الاستقرار الداخلي للدولة برمتها ووحدتها الجامعة"[46]، فهي قضية أوضح من عين الشمس في تاريخ الدولة وأقر بها حتى مؤرخو الغرب ففيم إنكار وجودها أو استنكار موقف السلطان منها لاسيما أنه ما يرفضه هو دخول أتباع الأديان الأخرى إلى دولته ولا يرفض الأتباع الداخليين لهذه الأديان وليس لديه تحفظ على الأديان الأخرى في حد ذاتها كما حاول الكتاب الإيهام؟ وهل كل ما يفعله مرفوض سواء رضي باليهود أم رفضهم؟ وهل سنجد أنفسنا أمام الدكتورة تدافع عن هجرة الأقليات وتهاجم رفض السلطان للهجرة اليهودية التي ترفضها هي نفسها في نفس الوقت؟ ألا يتجلى في هذا الموقف الرغبة الحصرية في الإدانة مهما كان الموقف السلطاني؟

ولو كانت "النصيحة" التي قدمها عزت باشا العابد لهرتزل كي يحقق الصهاينة "ما يشاءون" صادقة، فهل كان هذا يعني أن الدولة تريد طعن نفسها بمشكلة أقلية جديدة تنشئ حكومة تستقل عن الدولة كما كان السلطان يدرك جيداً (ص 86 و80- 81)؟ أم أن الأمر كله مجرد مناورة لتحقيق أهداف مالية ولدى غير الصهاينة أنفسهم؟ وبهذا نرى أن التناقض ليس في تفسيرات المؤرخين بل في طرح الدكتورة، وفي النهاية لا نقع على الثمن الذي قبضه السلطان مع رفضه "كل ما عرض عليه من مال"، وإذا كان هذا هو المتوقع وليس غريباً وأن الغريب هو عدم الحسم مع الصهاينة وتقديم بعض التنازلات الجزئية (ص 180) فما الذي منع السلطان من استكمال الصفقة وقبض الثمن الهائل غير رأيه باستحالة تقديم فلسطين لليهود وانفصالها عن الدولة العثمانية كما تقر الدكتورة بنفسها، أليس هذا إنجازاً كبيراً قياساً بالظرف المحيط (الضعف الشامل وتكالب الأعداء) وبالثمن المعروض(تعافي الدولة كلها من ديونها والقضاء على تبعيتها) وبمواقف من جاء فيما بعد(الاستسلام)؟ وإذا

كان هذا الرفض هو واقع الحال الذي يؤكد أن الدولة العثمانية لم تتعاف من ديونها ولم تقبض ثمن فلسطين في نهاية كل تلك المفاوضات العسيرة واللف والدوران من جانب السلطان، أي أن الصفقة لم تتم في آخر الأمر، فما هو موضوع الإدانة التي تريد الدكتورة المحترمة الحديث عنه؟ أفلا ينتفي موضوع القضية أصلاً بعدم وقوع الجناية؟ وإذا كان أقصى ما سجلته الدكتورة على السلطان هو إصدار الفرمانات الجزئية لمصلحة بعض اليهود والإذن لهم بمقتضاها بشراء مساحات محدودة من الأراضي الفلسطينية (ص 18) فهل تصلح هذه الثغرة لتحميل السلطان "المسئولية الأولى والأخيرة" عن نجاح بناء البنية التحتية للوطن القومي اليهودي بطريقة تجعلنا نتساءل عن سبب وعد بلفور وأهمية الانتداب البريطاني مادامت البنية التحتية قد تم بناؤها في العهد العثماني وعملية البناء سائرة دون معيقات؟

10 - التطرف في الاستنتاج دون بقية الباحثين:

فالمعلومات التي توردها الدكتورة فدوى ليست اكتشافات جديدة، ومع كونها معروفة لمعظم الباحثين في هذا المجال، لم يستنتج أحد ممن بحث هذا الموضوع بتفرغ استنتاجاتها العنيفة، وعلى عكس ما تصوره من أنها جاءت لتضع النقاط على الحروف وتحدد المسئوليات بدقة، فإن حكم التاريخ على موقف السلطان عبد الحميد بكونه مناوئاً للمشروع الصهيوني ومعرقلاً إياه وليس مسهلاً كما تقول هي، لا يقتصر على الباحثين العرب "العاطفيين" والمرتبكين في دفاعهم عن السلطان، بل نجد هذا الحكم مستقى من الباحثين الأجانب والصهاينة أيضاً الذين لم يكن همهم أي دفاع عن السلطان مثل المفكر الصهيوني آحاد هاعام والمؤرخ الأمريكي الصهيوني مايكل أورين والمؤرخ الصهيوني مردخاي نائور والمؤرخ الفرنسي هنري لورنس هذا فضلاً عن تقويم المؤرخين العرب الذين لا ينتمون للتيار الإسلامي بأي حال من الأحوال (الدكتور وليد الخالدي،الدكتور محمد عيسى صالحية، الدكتور محمد عبد العزيز عوض، جورج أنطونيوس، الدكتور عادل مناع، الدكتور حسن صبري الخولي، الأستاذ عوني فرسخ وحتى الدكتور عبد العزيز محمد الشناوي كان حكمه متوازناً وليس محابياً إذ ذكر الثغرات ولكن دون أحكام

متطرفة) [آثار] و [سياسات]، مما يجعلنا أمام تقويم متفرد للدكتورة يصح أن نصفه بالعاطفي لاسيما أنه يستند لنفس المعلومات المعروفة التي لم يقدم أحد من المتخصصين في الموضوع على طرح تقويمها من قبل، وأشدد على صفة المتخصصين لأن هناك فئة من المثقفين غير المتخصصين في دراسة الموضوع وإن كانوا من المؤرخين إلا أن تقويمهم قام على أساس اقتطاع حادث واحد من هنا أو هناك وبناء حكم ضخم عليه وهو أمر لا يليق قبوله من مؤرخ وذلك لعدم تخصصه بالموضوع مع حفظ كل التقدير له في مجال دراسته.

11 - ازدواجية المعايير في معالجة الظاهرتين الاستعمارية والصهيونية:

ومن ذلك امتداح شخصيات مهدت للاحتلال الأجنبي في بلادنا بحجة موقفها الرافض للصهيونية (ص 211) مع أن من يقاوم الاستعمار الصهيوني الضئيل في ذلك الزمن من المفترض أن يقاوم الاحتلال الغربي المهيمن، والتغافل عن دور هذه الشخصيات المشبوه، كنجيب عازوري، والادعاء بأنه عُزل بسبب موقفه المدافع عن فلسطين (المحاضرة) وكذلك القول إنه حكم عليه بالإعدام لنفس السبب وهذا كله غير صحيح مطلقاً فقد ترك هو منصبه "للتفرغ لمقاومة الاستعمار العثماني" وصدر عليه الحكم بالإعدام لنشاطه الاستقلالي[47]، وقد وصل حد ارتباط نجيب عازوري بالمصالح الأجنبية إلى تبرير الاحتلال الأجنبي لبعض أقطار العرب التي يخرجها من دائرة العروبة التي يتحدث عن نهضتها ويجمّل الدوافع الاستعمارية التي قادت إلى احتلالها، سواء كان هذا الاحتلال بريطانياً يستبد بمصر أو فرنسياً يرتكب الأهوال في الجزائر، وينفي-كما فعل ولي الدين يكن-عن أهل مصر القدرة على حكم أنفسهم "فلم يختلف، في هذا الحكم، لا عن كرومر الإنكليزي ولا عن محمي كرومر، البروتستانتي فارس نمر" كما يقول الدكتور محمد الناصر النفزاوي[48]، وربما كنا سنجد تفسيراً لهذه النزعات التغريبية في يأس عازوري وإحساسه بالتراجع والفساد الذي أصاب الدولة العثمانية مما دفعه للجوء إلى الحل الخارجي كما فعل بعض المعاصرين الذين ضاقوا بالاستبداديات العربية، إلا أن هذا التفسير سرعان ما يتبدد حين نراه يسحب إعجابه بالغرب على عدوانه التاريخي الذي أجمعت الأمة على إدانته وذلك

حين قال: "تقدم فرنسا من بين كل الدول الأوروبية، المساعدة الأسخى والأكثر عفوية للمظلومين والتعساء، فالأمة الفرنسية بجوهرها أمة الفروسية، وهي التي بادرت إلى الحملات الصليبية الخطيرة التي عادت نتائجها بفوائد على العالم بأسره"[49]، ولهذا لم يكن من الغريب أن يتمتع نشاط عازوري بتأييد الحكومة الفرنسية[50]، و"هناك دلائل تشير إلى أنه كانت للعازوري وبعض زملائه صلات بوزارة الخارجية الفرنسية التي كانت توحي ببعض توجهاتهم" كما تقول الدكتورة زاهية قدورة، وتضيف إن عازوري كان يتصور قرب انبلاج فجر الحرية، ولكن ذلك لا يستند إلى برنامج وضعه هو أو وضعته حركات التحرر العربية، بل إن الدول الكبرى المتصارعة على أشلاء الدولة العثمانية هي التي ستمنح، أو إحداها، الحرية للعرب وتعينهم على إقامة دولتهم المستقلة، ويراهن عازوري بحماس على فرنسا، كما كان يبدي ارتياحه لنظام الامتيازات الأجنبية (وهي من أسباب ضعفنا الواضحة في ذلك الزمن ولم يكن الأمر خافياً آنذاك مما يلقي بظلال من الشك على حقيقة النهضة والحرية التي كان عازوري يسعى إليها)، كما كان ماسونياً[51]، وقام بتأسيس المحافل الماسونية في مصر ولم يكن يخفي اتصالاته بالدول الكبرى[52]، ولكن كل هذه الارتباطات لا تستدعي أية إدانة من جانب الدكتورة فدوى وتجعل من عازوري شهيد القضية الفلسطينية في مواجهة التفريط المزعوم للسلطان عبد الحميد الذي كان مشغولاً بمواجهة أطماع أحباب عازوري الفرنسيين والماسونيين.

كما يمتدح الكتاب دور الشيخ رشيد رضا ويغفل عن موقفه المتساهل من الصهيونية كما سبق ذكره، ويتغافل الكتاب عن دور المقطم كجريدة مؤيدة للاحتلال البريطاني، ويعرضها كجريدة كشفت الخطر الصهيوني الذي يتساهل السلطان عبد الحميد في مواجهته مع أننا سنرى أن كثيراً مما قيل ليس سوى "كلام جرائد"، كما أن المقطم في زمنها كانت محل هجوم المناهضين للاحتلال والصهيونية كصحيفة الكرمل والتي عنفت المقطم في سنة 1912 لفتحها الصفحات لمقالات الصهاينة الذين جاهروا بأطماعهم في فلسطين[53]، ويمجد الكتاب دور محمد علي باشا الذي "لم يوافق" على المشروع الصهيوني (ص101) رغم ما ذُكر عن تخاذله تجاه القضية الفلسطينية وتجاه

الجزائر أيضاً [سياسات: موقفه من فلسطين والحركة الصهيونية، النقطة الأولى]، ويبدو أن انشغال الكتاب بمحاولة إثبات التفريط على السلطان عبد الحميد بكل الوسائل لفت نظر الكاتبة عن بقية المتخاذلين.

12 - الاعتماد على مصادر غير موثقة لوقائع يفترض كونها مفصلية:

كالادعاء برفض معظم المهاجرين اليهود (50ألفاً) الجنسية العثمانية والخضوع لأحكام القانون العثماني ليتمكنوا من التمتع بالامتيازات (ص 217-218)، والاعتماد على تصريحات هرتزل لإدانة السلطان حتى لو كانت صادرة من جنون عظمة الزعيم الصهيوني وتصوره أن على الدولة العثمانية أن تلاحقه عندما يدخل فلسطين لو كان لديها بعد نظر بل ظنونه الخيالية بأن السلطان سيقبل مشروعه لو توفر المال (ص 174 و 161) والاسترسال في حشد أدلة الإدانة دون وجه حق كالاعتماد على المقالات الصحفية التي كتبت زمن السلطان وتذكر ما هو مناقض لما حدث فعلاً وهي إشارة واضحة للافتقار لأدلة ثابتة مما ألجأ الكتاب للاستعانة بكلام الجرائد: فالمقطم تكتب أن الجمعية الصهيونية ظفرت بمرادها من السلطان والأهرام تنشر كثيراً من المقالات التي تعبر عن عطف السلطان على اليهود واستعداده لمنحهم إذناً بالإقامة في فلسطين (ص 30 و210) كما تذكر أن السلطان بالغ في إكرام هرتزل وسلم له بما طلبه وحصل اليهود على أكثر مما يبتغون، وتقول المقطم إن جميع النازحين اليهود تجنسوا بالجنسية العثمانية (هل نسينا أن الدكتورة تذكر العكس تماماً في مآخذها على سياسة الدولة ص217-218؟) والأهرام تنشر على لسان هرتزل إن السلطان لا يلبث أن يصدر إرادة موافقة لمشروع الإسرائيليين (ص 207-210)، والأهرام تكتب أيضاً عن اتفاق وشيك بين ألمانيا والدولة العثمانية لإرسال 10 آلاف فلاح ألماني إلى الدولة العثمانية وتحذر الصحيفة من أنهم سيأكلون الأخضر واليابس، وكل ذلك يؤكد شيئاً واحداً لو صدق صدور هذه التصريحات المنافية لنتائج المفاوضات النهائية سواء مع الصهاينة الذين كانوا يحلمون بهجرة غير مقيدة إلى فلسطين أو مع ألمانيا التي كانت تحلم بتوطين مليوني مستوطن على طول خط حديد بغداد، وهو أنه لا يجوز اقتطاع تصريح من هنا أو هناك وجعله معبراً عن سياسة

الدولة العامة لاسيما عندما تتشابك الأهداف وتتعدد المناورات ووجوب الاهتمام بالنتائج النهائية وحدها لا كما يفعل الكتاب في حشد هذه التصريحات كأدلة دامغة.

13 - تحريف الأرقام بصورة عنيفة تخدم هدف الإدانة:

كالنص على أن ولاية الوالي المخلص رءوف باشا سنتان لخدمة غرض تهميش إنجازاته مع أن ولايته استمرت دون بقية الولاة لمدة 12سنة (1877-1889) كما في جميع المراجع، وعدد المهاجرين ارتفع من 5 آلاف إلى 80ألفاً في زمن حكم السلطان عبد الحميد (ص46) لغرض تضخيم المسئولية العثمانية مع أن الكتاب نفسه يؤكد رقماً مختلفاً: من 24ألفاً إلى 80 ألفاً والذي يعده الدكتور سلمان أبو ستة وغيره من المؤرخين مازال رقماً صغيراً.

14 - عدم أخذ الظروف المحيطة بإجراءات حظر الهجرة في الحسبان:

كعدم تقدير أن الخطر آت من جهة شرق أوروبا فيتساءل الكتاب ويستنكر الاقتصار على منع يهود روسيا وشرق أوروبا (ص 75 و 84 و 134) مع أن سبب ذلك واضح جداً وهو كون الهجرات الكثيفة الأولى أتت من روسيا وشرق أوروبا كما تنص على ذلك جميع المراجع [آثار: الاضطهاد الروسي والموقف الأوروبي من اليهود] حتى أن الكتاب نفسه ينص على أن العرائض الفلسطينية كانت تطالب بوقف هجرة اليهود الروس (ص 31) والصحافة تحذر من خطر اليهود الروس (ص 210).

ورغم نص الكتاب على ضعف الدولة(91 و 132) يتساءل باستنكار لماذا كل هذا التغيير في التعليمات التي تصدرها (ص 89)، كما أن الدكتورة تتجاوز الحقائق المادية ولا تقدر ظرفها أيضاً عندما تعترف بأن الحركة الصهيونية لم تبدأ فعاليتها ونشاطها في بدايات الهجرة، ثم تصم اعتراف السلطان بخطر الهجرة سنة 1895 بأنه "متأخر" رغم أن الحركة الصهيونية لم تكن قد نشأت بعد (ص 81) والهجرة المنظمة لم تكن قد بدأت وفق تواريخ الدكتورة نفسها التي تذكر سنة 1900 كبداية.

15 - إغفال حقيقة أن السيادة السياسية هي العامل الحاسم في تغير وضع فلسطين:

كما أشار لذلك الدكتور وليد الخالدي حين قال إن انتقال السيادة على فلسطين من العثمانيين إلى البريطانيين هو الحدث الفصل في عملية بناء الدولة اليهودية بين المؤتمر الصهيوني الأول (1897) وإعلان قيام إسرائيل (1948)[54]، وأن انهيار الدولة العثمانية كان زلزالاً أصاب بلادنا كزلازل 1948 و 1967 و 1990 [55]، ولهذا لو استمرت الصهيونية ألف عام أخرى تحت السيادة العثمانية لما حققت حلم الدولة اليهودية، وفي هذا يقول الدكتور حسن صبري الخولي: "ولا ريب في أن الانتداب البريطاني كان الأداة التي هيأت الجو الصالح لتنفيذ هذه الأهداف تنفيذاً سريعاً. ولقد ظلت الصهيونية تسعى منذ أواخر القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين، لتنفيذ مخططاتها لتهويد فلسطين، غير أن ما حققته في هذا السبيل كان ضئيلاً لا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق أحلام الصهيونية لو سار الأمر على مثل هذه الوتيرة، لأن الحكم العثماني لفلسطين قبل الحرب العالمية الأولى كان عقبة حالت دون تحقيق الصهيونية برنامجها"[56]، ولعله من التبسيط أن نحصر هذه الحقائق ببعض المراجع التي تشير إلى "التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي"[57]، أو القول إن قواعد الدولة اليهودية أرسيت بين إقرار صك الانتداب سنة 1922 وخطة التقسيم سنة 1947[58]، أو القول إنه رغم وجود اليهود في فلسطين بعد الحرب الكبرى الأولى "فإن عددهم كان ضئيلاً يقدر بحوالي 58 ألفاً في عام 1918، ولذلك تطلب تحقيق المهمة الصهيونية تهجير اليهود إلى فلسطين وشراء الأرض العربية لتوطينهم"... "أما البرامج الصهيونية فقد دخلت حيز التنفيذ في عام 1920، وهو العام الذي شهد الموافقة البريطانية على أول حصة نسبية (كوتا) للهجرة، ولكن المخططات البريطانية لم تكتسب الصفة الرسمية إلا في 29 أيلول (سبتمبر) عام 1923 حينما أصبح الانتداب البريطاني على فلسطين رسمياً"[59]، وذلك بتنازل تركيا الكمالية عن الأملاك العثمانية في معاهدة لوزان[60].

ولهذا لم يكن الخلاف بين الصهاينة المؤيدين للتسلل والصهاينة

المؤيدين للحصول على تأييد دولة كبرى خلافاً نظرياً وفق البرامج المطلقة، والمقارنة بين نتائج الحل الإمبريالي البريطاني والحل التسللي في الزمن العثماني تؤكد ما ذهب إليه الدكتور عبد الوهاب المسيري من أن هذا الحل هو السبب في نجاح هرتزل فيما أخفق فيه آخرون وهو السبب في استمرار مشروعه وتحوله إلى واقع ملموس حيث أخفقت مشاريع أخرى[61]، ولكننا نجد زعيم الصهيونية العملية أو التسللية حاييم وايزمان والذي قال بإمكان تأسيس الوجود اليهودي عبر العمل اليهودي المستند إلى الفساد الإداري في الدولة العثمانية، يعترف في النهاية بالحاجة التي لا بد منها إلى تأييد دولة عظمى كبريطانيا لتشرف على الوجود اليهودي في فلسطين إلى أن يشتد ساعده، ولهذا قال بأنه لم يكن هناك تناقض بين الصهاينة السياسيين والعمليين، وعول على تورط الدولة العثمانية في الحرب الكبرى وعلى أن يكون لبريطانيا وحدها حق الانتداب على فلسطين حتى دون شراكة دولية أو فرنسية، ولما أرسل الرئيس الأمريكي ويلسون لجنة لإقناع الدولة العثمانية بالانسحاب من الحرب الكبرى (صيف 1917) كانت بريطانيا ضد هذا التوجه تماماً وعين اللورد بلفور حاييم وايزمان نفسه ممثلاً لبريطانيا في اللجنة لتخريب عملها*، ولو كان مجرد شراء الأراضي ينقل سيادتها لأصبحت لندن مدينة عربية وهذه النقطة تم إغفالها لمصلحة أن الشراء والتسلل سيحققان المشروع الصهيوني (ص 27) وهو ما ثبت فشله أو على الأقل عدم كفايته بشهادة زعيمه وايزمان.

16 - التخبط في تقويم رسالة السلطان لشيخه وتوجيه النقد المتناقض نحو الإدانة فقط:

تتضح الرغبة الشديدة في توجيه نتائج الدراسة نحو إدانة موقف السلطان عبد الحميد بأي ثمن في تقويم رسالته إلى شيخه محمود أبي الشامات، فبداية نطلع على أن الوثائق الشخصية لا أهمية كبيرة لها في تقويم الحدث التاريخي، لا بأس، ولكننا ننتقل فجأة من إثارة الشكوك العديدة حول أصالة هذه الوثيقة بكل وسيلة حتى لو كانت مهزوزة وضعيفة (مثل الاعتراض على استخدام السلطان للتاريخ الرومي وليس الهجري مع أن ذلك التقويم الرومي

هو الذي كان معتمداً في الدولة العثمانية ويمكن لأي قارئ لمذكرات السلطان عبد الحميد أن يرى بأي تقويم كان يؤرخ وكيف بدأ الحديث بانتقاد التقويم "الحكومي" المختلف عن "الديني") المهم أنها بعد أن تحاول إقناع القارئ بعنف بعدم ثبوت هذه الوثيقة تنتقل فجأة إلى أن السلطان كتبها ليبرئ نفسه أمام شخص لن يعترض على مضمون حديثه وليضفي على روايته الصدق والشرعية الدينية وليؤكد اتهام خلفه وشقيقه السلطان عبد المجيد الثاني (مع أن عبد المجيد لم يكن خليفة عبد الحميد ولا شقيقه وليس سلطاناً أصلاً بل ابن عمه وتولى بعده بسلطانين وكان آخر خلفاء الدولة)، فهي تريد سلب محاسن الوثيقة وإثبات مساوئها فقط سواء بتصديقها أم بتكذيبها ثم تسترسل الدكتورة في تكذيب الادعاء بتفريط الاتحاد والترقي وبأن السلطان خلع لأجل موقفه من فلسطين وهو ما سبق الحديث عن تداخلاته بعيداً عن منطق إذا كان ....فإن، وتدعي خلافاً لكل تقويمات المؤرخين أنه فشل في إدارته، مما يؤكد للقارئ أن هدف البحث هو إدانة السلطان ليس إلا سواء بسبب معقول أو دون سبب، ربما لأنه في نظر الكاتبة المحترمة هو مصدر شرعية التنظيمات المسلحة التي تدعي العمل على إحياء الخلافة والتي تختلف معها في التوجه السياسي.

17 - التناقض والتطرف في الاستنتاج:

الخلاصة التي عرضتها حضرة الدكتورة (ص231-233) وركزت فيها على ضرورة عدم تبرئة السلطان عبد الحميد تبرئة (كاملة)، متضاربة مع بعضها البعض وغير تاريخية حتى لو قبلنا برفضها أخذ الظروف التاريخية المحيطة بالدولة العثمانية آنذاك في الحسبان، فهي تقول: " لقد حاول السلطان المراوغة من أجل تحقيق أهدافه، وهي تخليص الدولة العثمانية من ديونها مقابل منح الصهاينة جزءاً من طموحاتهم في فلسطين-ولكن بشكل غير مباشر- وهو ما يفسر لنا دخوله في المفاوضات مع هرتزل (رأينا أن السبب كان هو مناورة الفرنسيين وليس الرغبة بما عند هرتزل)، ونقله لكثير من الولاة المخلصين (الوالي الوحيد المنقول هو رءوف باشا بعد12 سنة من الولاية، والحكم على نجيب عازوري بسبب لا علاقة له بفلسطين بل لتمرده على

الدولة، ثم كان النقل من نصيب الولاة المتساهلين مع الصهيونية إلى أن تم تعيين وال متشدد هو علي أكرم بك إلى آخر أيام السلطان)، وضعف تجاوبه مع طلبات الأهالي بوقف الهجرة والاستعمار (رأينا أنه تجاوب مع الأهالي كما نص على ذلك أكثر من مؤرخ)، فكيف يمكننا أن نجعل من الاقتصار على منح الصهاينة "جزءاً" فقط من طموحاتهم، وبطريقة "غير مباشرة" أيضاً، وهو ما أدى إلى "ما لا يتوقعه السلطان نفسه" (ص 232)، كل ذلك مؤدياً إلى تحميله "المسئولية الأولى والأخيرة في نجاح سيرورة البنية التحتية التي أدت إلى قيام الكيان الصهيوني" رغم أننا رأينا أن جميع الأدلة التي ساقتها في هذا الاستنتاج غير دقيقة على الأقل، وهو استنتاج يقفز على البديهيات التي أقر بها البريطانيون أنفسهم في وعد بلفور(التسهيل) الذي أصبح من المسلمات في تاريخ القضية الفلسطينية.

❖ غير السلطان عبد الحميد أحق بالإدانة

ولست أرى أن إدانة الماضي هو الهدف الأسمى للمؤرخ لاسيما في ظل تأييد أنظمة وتوجهات باعت من فلسطين أكثر من تردد السلطان وتساهله وفرطت بالأرض أكثر مما فرط، ولكننا لا نستطيع اختزال تجارب تاريخية كبرى ومراحل حافلة بالحوادث والمداخلات المتضاربة في موقف نضخمه فلا يعجبنا مع توفر مواقف إيجابية أخرى، وقضية الهجرة اليهودية لم تكن في واجهة الأحداث التي شغلت العصر الحميدي ولم تكن مركز الصراع الدولي ولم تتحول إلى قضية محورية في المنطقة إلا بعد ذلك حين لم تأخذ حظها من اهتمام "القيادات الوطنية التي حاربت الاستعمار" والتي فضلت التعامل مع شئونها الداخلية وعدم التركيز على قضية فلسطين رغم كونها، حسب جميع البيانات الانقلابية الأولى، في مقدمة القضايا التي يعلن أي نظام جديد عن تكريسه كل الجهد لها لأنها شغلت المواطن العربي مما أدى إلى استخدام "القيادات الوطنية التي حاربت الاستعمار" شعارات التحرير لتسويق أنفسها، وهذه الحقيقة عاشها كثير من أحياء زمننا حتى فقدوا الثقة بأي نظام عربي مهما بلغت شعاراته تطرفاً من النواحي القومية والوطنية والمقاومة، فليس من الإنصاف أن نسقط هذه الصفات الإعلامية، أي الرغبة في تسويق أنظمة

الحكم، على الحكم الحميدي مع أنها ألصق بالقيادات العربية المعاصرة لاسيما عندما نقيس الإنجازات والإخفاقات ودرجات الاهتمام والتقصير، كما ليس من الإنصاف تحميل السلطان عبد الحميد "المسئولية الكبرى أو الكاملة أو الأولى والأخيرة" وكأنه لا دور حاسماً للانتداب البريطاني ولا تخاذل عربياً سلم فلسطين وانشغل بقضاياه الخاصة ووقّع على طلب الشرعية الدولية بتقسيم فلسطين أولاً ثم بمنح الصهاينة زيادة على ما ربحوه في التقسيم ما سرقوه في نكسة حزيران1967، وهذه التبرئة لكل من جاء بعد السلطان من أنظمة وطنية وتصويرها بأنها ضد الاستعمار رغم ما أصاب فلسطين في زمنها وامتداحها والإشادة بأدوارها مما يؤلف ازدواجية واضحة في المعايير التاريخية.

❖ الدراسة أهم من الإدانة

ورغم ذلك فعندما نريد تقويم المرحلة الناصرية بمجموعها، هل يكفي أن نختزلها في نكسة 1967 مثلاً رغم هول وقعها على الأمة وننسى أحداث كبرى أخرى كالجلاء البريطاني وتأميم القناة وبناء السد العالي والوحدة مع سوريا وإسقاط حلف بغداد وحرب اليمن وحرب الاستنزاف وغيرها من الحوادث التي يجب وضع النكسة في سياقها وفي سياق الوضع الدولي المهيمن، أما إذا أصر المعترضون على كون حادث في القضية الفلسطينية هو ميزان الجرح والتعديل فإننا سنرى حينئذ أن غير السلطان من بقية الزعامات العربية التقليدية والثورية والرأسمالية والاشتراكية واليمينية واليسارية أولى منه بالإدانة والتخوين بمراحل، فإذا كان السلطان قد رفض منح "الترخيص الفرماني" لتملك الصهاينة في فلسطين، فإن القيادات العربية اليمينية واليسارية أجمعت على منح هذا الترخيص الرسمي علناً على رءوس الأشهاد لشرعية الكيان الصهيوني على 78% من أرض فلسطين والخلاف بين "المتطرف" و"المعتدل" في رفض أو قبول الإملاءات والمستجدات التي فرضها الصهاينة في الفتات الذي بقي للشعب الفلسطيني.

وعلى كل حال أرى أن علينا أن نتعلم من الآخرين كيف نتعامل مع

تاريخنا، فرغم الكوارث التي تسبب بها الغرب للعالم، نجد أن النغمة السائدة في الطرح التاريخي الغربي هي وجوب وضع الحوادث في سياقها وعدم إسقاط الحاضر على الماضي وعدم جلد الذات ووجوب التعلم من الأخطاء رغم أن هذه الشعارات ترفع في مواجهة جرائم كبرى ارتكبها الغربيون ضد الآخرين ومن الصعب التجاوز عنها ومع ذلك يرفض الغربيون إدانة ماضيهم وهو ما أجدر بنا التعلم منه وعدم جعل التاريخ ساحة لتصفية حسابات بين أطراف سياسية متنافسة على السيطرة الحالية.

❖ ملخص النقد

ملخص النقد هو أن كتاب الدكتورة فدوى نصيرات يقوم على إغفال الظرف التاريخي الذي كانت تمر به الدولة العثمانية فينكر حقائق خلاف موضوعه الأساسي مع أنها أوضح من الشمس كخطورة هجرة الأقليات وحقيقة التقويم في الدولة العثمانية وتسلسل السلاطين وتواريخ تولي الولاة وحقيقة مكانة الفكر الصهيوني عند ساسة الغرب وغير ذلك من الأخطاء الفادحة التي تدل على ضرورة الإلمام بموضوع الدراسة قبل الإقدام على بناء أحكام كبرى أو "ثورية" كما جاء في المقدمة، فإذا كانت هذه هي أخطاء معلوماتية فما بالنا بصلب الموضوع؟ ويعتمد الكتاب على أرقام أعداء الدولة العثمانية بل ويستخدمها بطريقة أكثر تطرفاً من الأعداء أنفسهم بالإضافة إلى استخدام أرقام مختلقة أصلاً ويحمّل الدولة العثمانية، بمعايير مزدوجة، وزر جريمة كبرى تمتد على مساحة زمنية أكبر من عمرها وشارك فيها أطراف أخرى أكثر أهمية منها لاسيما الانتداب البريطاني ويليه الحكام العرب الذين منحوا ما رفض السلطان منحه ومع ذلك حصلوا على نياشين البطولة والثناء في مقدمة الكتاب (ص 39)، وحُمّل السلطان المسئولية وحيداً في تجاوز واضح للمعايير التاريخية، ومن ثم فلا عجب أن تتفرد الدكتورة بالنتائج التي وصلت إليها رغم أن المعلومات التي تستند إليها ليست جديدة وقد اطلع عليها الكثير من الباحثين قبلها إلا أنهم وضعوها في حجمها وسياقها التاريخيين وأجمعوا على أن ما حققته الصهيونية في زمن الدولة العثمانية كان ضئيلاً وأن التأسيس للوطن القومي اليهودي كان بريطانياً ولم يخرجوا من نفس المعلومات بما

خرجت به الدكتورة التي صورتهم جميعاً بصورة المرتبكين المتناقضين العاطفيين الذين يشتتون قراءهم ويضيعونهم (ص 131) رغم أن معظمهم من الأجانب والصهاينة ومن غير أنصار الإسلام السياسي وليس عندهم مودة أيديولوجية للخلافة الإسلامية والسلطان عبد الحميد، ومع ذلك كانوا في نظر الدكتورة يحتاجون مهدياً يعيدهم إلى صوابهم وهو ما قامت به في نظر نفسها ونظر مقدمها (ص 35 و 46) مع أن الأمر لم يكن بحاجة إلى مهدي لأن التاريخ بيّن أن الدور الحاسم في بناء الوطن القومي اليهودي لم يكن من نصيب العثمانيين بل من نصيب من أصدروا وعد بلفور المشئوم الذي ما صدر إلا لبناء كيان لم يكن له وجود قبل الدور البريطاني ومن ثم من التجاوز أن نحمل الأحداث التاريخية قبل بريطانيا فوق ما تحتمل لحساب تبرئة الإنجليز والزعامات العربية المتواطئة بهدف تحقيق تصفية حسابات مع حوادث لاحقة وجماعات معاصرة لا علاقة لها بتلك المرحلة.

❖ فشل التوظيف السياسي للأطروحة

وفي النهاية أعيد التأكيد على أن الكتاب غير صالح لإثبات الهدف الأساسي منه وهو تحميل السلطان عبد الحميد "المسئولية الكبرى أو الوحيدة" ومن ثم تصفية الحسابات مع تيارات إسلامية معاصرة تدعو للخلافة الإسلامية، لأننا لو استخدمنا الميزان الحساس للدكتورة فدوى ستكون الأنظمة القومية والتقدمية واليسارية فضلاً عن الأنظمة الرجعية والتقليدية واليمينية هي أولى ضحاياه وسنحكم بشطبها قبل شطب النظام الحميدي وذلك لأنه رغم حالة الاحتضار رفض منح الترخيص الفرماني للوطن اليهودي وبيع فلسطين بشكل مباشر (ص 133) باعتراف الجميع مع أن الساحة الفلسطينية لم تكن هي الأكثر لهيباً في زمنه في الوقت الذي بدأت القومية العربية والليبرالية التغريبية بالترحيب بالهجرة والصهيونية وانتهت في عز أيامها وأقصى ما يمكن أن تصل إليه، وهي التي لا يمكن أن تكون عزيزة مكتفية أبداً بسبب حالة التجزئة، بالمصادقة على منح فلسطين مجاناً وليس حتى بيعها بثمن معقول وعلى الترخيص الفرماني للكيان الصهيوني على أكثر من ثلاثة أرباع فلسطين لملايين اليهود وليس لبضعة آلاف من الذين "تهاون" السلطان عبد الحميد في

دخولهم فلسطين، وإذا كان السلطان قد "تهاون"زمن الاحتضار فإنه "نجح في الحفاظ على عروبة فلسطين" كما يقر الكتاب (ص 95)ذلك لأن "إنجازات" الصهيونية في زمنه كانت ضئيلة بكل المقاييس وجميع الأرقام المعروضة، ولذلك قامت دعوى الدكتورة وأنصارها المثقفين على التلاعب بهذه الأرقام بصورة واضحة، ففضلاً عن رفض السلطان منح الوعد الفرماني الذي لم يتأسس الوطن القومي والدولة اليهودية إلا بإقراره بريطانيّاً بوعد بلفور وفقاً لسعي هرتزل واكتشافه "العبقري" الذي ما كان ليحقق حلمه لولاه (ص 163) كما قال بنفسه(ص 151) وأثبتته الأحداث، وقد اعترفت الدكتورة أن الحصول على وعد من السلطان عبد الحميد آنذاك لا يعادله أي وعد آخر (ص 145)، فإن أرقام التسلل الذي مارسته الصهيونية العملية كانت ضئيلة جداً ولا تسمح بنشوء الدولة اليهودية في ضوء استمرار السيادة العثمانية المعادية التي طردت بجرة قلم آلاف اليهود إن لم يكن عشرات الآلاف منهم زمن الحرب الكبرى بصفتهم حلفاء للأعداء، وذلك وفقاً لإحصائيات الأرقام التي تستند إليها الدكتورة، وفي التقويم النهائي رفض السلطان عبد الحميد منح الصهاينة الإقرار الرسمي الذي كان ضرورياً وحاسماً في نشأة الكيان الصهيوني كما ثبت فيما بعد، وهذا هو سر إعجاب الأجيال والمؤرخين بالموقف العثماني رغم"التفريط" المزعوم (ص 36 و38) لأنه كان تفريطاً قزماً مقارنة بما شهدته القضية الفلسطينية بعد ذلك وهذا ما لم يغب عن إدراك حتى معارضي عبد الحميد كالشيخ أسعد الشقيري والأستاذ محمد كرد علي والأستاذ فارس الخوري، وهو ما أكده تغير الحال جذرياً فيما بعد بتهويد فلسطين زمن الانتداب البريطاني والاستقلال العربي، كما أن غير السلطان من الزعماء الكبار قد باع وسلم وخان وتواطأ ووقّع في زمن المقاومة والتحرير والثراء على ما لم يقبل به عبد الحميد رغم الضعف والفقر والحاجة، ولم يستطع أحدهم أن ينجز في زمن صعوده ما أنجزه عبد الحميد في زمن الهبوط والضعف والتراجع والهزيمة، وهذا هو سر جعلها "حالة معيارية" رغم رفض الكتاب لذلك(ص 39) ولكننا لا نستطيع مجاراته في هذا الرفض في ظل العجز المطلق لجميع أنظمة التجزئة العربية سواء القومية أو الوطنية والثورية أو التقليدية عن الإتيان بما هو أفضل في تلك المرحلة وما بعدها إلى هذا اليوم.

❖ الخلاصة والاستنتاج

لا يمكننا فهم التاريخ دون وضع الحوادث التاريخية في إطار أزمانها، وفي ذلك يكرر الأستاذ الدكتور عبد العزيز محمد الشناوي في كتابه النفيس "الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها" التأكيد على وجوب النظر إلى الظروف التي كانت سائدة عند وقوع حادث معين وعدم الحكم عليه بمعايير عصور لاحقة[62]، وأنه للحكم على ظاهرة عامة أو حادث معين يجب الأخذ في الحسبان كافة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في ذلك العصر[63]، وأنه عند النظر في حادث تاريخي يجب أن يكون ذلك في ضوء الملابسات التي أحاطت به من ناحية، وتبعاً للمعايير السائدة في زمن وقوعه من ناحية أخرى، أي ليس وفقاً لمعايير لاحقة[64].

وعن موضوعنا خاصة يقول الدكتور أنيس عبد الخالق محمود "إن موقف السلطان عبد الحميد الثاني من النشاط الصهيوني يجب أن لا يُدرس مجرداً عن ظرفه، بل لا بد من مراعاة الظروف العامة التي كانت سائدة في عهده معياراً عند تقويم موقفه، فقد كان البناء العام للدولة عند اعتلائه العرش متداعياً من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وقد بذل السلطان عبد الحميد أقصى ما بوسعه لإعادة الحياة إلى دولته المتداعية، ولكن التيار كان أقوى منه، ومن هذا المنطلق يجب ألا ينحصر تقويمنا لموقف السلطان في تحديد مسئوليته في تقدم العمل الصهيوني خلال حكمه، بل يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار ظروف الدولة العثمانية يومذاك، والأخطار الداخلية والخارجية التي كانت تتهددها، والوسائل والأساليب التي لجأ إليها اليهود في التسلل والاستيطان في فلسطين، وهذا هو الإطار الذي يجب أن يدرس ضمنه موقف السلطان عبد الحميد"[65]، وبكل أسف فإن كتاب الدكتورة فدوى لم يلب المتطلبات الأساسية لدراسة التاريخ التي يتكلم عنها هذان المؤرخان وهي ليست خاصة بهما بل معايير عامة متفق عليها إلا أن كتاب الدكتورة طالب من العثمانيين التصرف كسوبرمان خارج إطار تاريخهم.

إن الصورة التي يرسمها كتاب الدكتورة فدوى هي أن سياسة السلطان عبد الحميد العملية تجاه الهجرة الصهيونية إلى فلسطين تناقض تصريحاته

الحازمة لأنه لم يستطع مقاومة الضغوط من الدول الكبرى لصالح الهجرة اليهودية وهذا هو سبب تسرب المستوطنين إلى فلسطين وتملكهم الأراضي في البداية، ومع ذلك فإننا نلحظ مقاومة عنيفة حتى لألمانيا حليفة العثمانيين، كما نرى بيئة طردت نصف عدد الواصلين إلى فلسطين من اليهود، ثم يدعي الكتاب أن السلطان أراد تحقيق أهدافه المالية عن طريق التفاوض المرن مع الصهاينة لمدة طويلة دون منح فلسطين دفعة واحدة مع إمكان قبول تسللهم من بقية الأراضي العثمانية، وهو ما لم يقبل به هرتزل ولم يستطع من جهة أخرى جمع المال المطلوب ولا تحقيق الطموحات العثمانية التي كانت ستمنحه فلسطين لو لبى مطالبها، وفشل المفاوضات المستمرة زمناً طويلاً يعود لفشل هرتزل في جمع المال، ولكننا في المقابل لا نعرف ما هو سبب عدم مساعدة السلطان لهرتزل على جمع هذا المال الذي يتلهف السلطان للحصول عليه بأي شكل مع توضيح هرتزل أن وعد السلطان هو السلة التي سيجمع بها المال، بل لماذا رفض السلطان جميع الإغراءات المالية، كما يقول الكتاب مناقضاً نفسه، ولا نعرف كيف نفسر "موافقة" السلطان على دخول اليهود فلسطين مع إقرار الجميع برفضه القاطع اختلاق مشكلة أقلية جديدة تؤدي للانفصال عن الدولة العثمانية، أي أن القضية الفلسطينية كانت قضية عثمانية عامة لا يمكن التهاون فيها، وليست قضية شعب فلسطيني "تنعم" عليه الدولة بالحماية، ولهذا قال مؤرخون يهود إن جهود هرتزل باءت بالفشل لأنه "لم يكن على القدر الكافي من الوعي بمدى حساسية تركيا إزاء مشكلات الأقليات"[66]، إلا لو قلنا إن تراجعه التكتيكي كما وصفه بعض المؤرخين، في مواجهة الضغوط، سيبقي الأمر تحت سيطرة الحكومة العثمانية في ساحة لم تكن هي الساحة الأكثر احتداماً في ذلك الزمن كما تؤكد شهادات عاصرت تلك الأحداث من مراقبين مؤيدين ومعارضين لحكم السلطان، وثبتت أهمية تلك السيادة العثمانية عندما رحل عشرات الآلاف من المستوطنين اليهود أو ثلث عددهم زمن الحرب الكبرى بعدما رحل عشرات الآلاف من الذين هاجروا إلى فلسطين بسبب الإجراءات العثمانية "التعسفية" كما وصفها مؤرخون صهاينة[آثار: الاضطهاد الروسي والموقف الأوروبي من اليهود]، مما جعل كل الإنجازات الصهيونية ضئيلة الحجم في المحصلة.

وسنجد تفسيراً لهذه المفاوضات المستمرة مع هرتزل عندما نعلم أن السلطان كان يمارسها مع إظهار الاعتناء بضيفه اليهودي للضغط على دائنيه الفرنسيين، ولمّا حصل منهم على مراده صرف هرتزل بعلبة تبغ ثمينة مشكوراً على ما قدمه من خدمات، فأين نجد مفاوضاً مع الصهاينة بمثل هذه المهارة؟ ويظل كل ما حققه الصهاينة ضئيلاً جداً وعرضة لأي هزة تطيح به مادامت السيادة العثمانية قائمة ولهذا قال مؤرخون إن زوال هذه السيادة هي الحدث الحاسم في عملية نشوء الكيان الصهيوني بين مؤتمر بال وإعلان قيام الكيان وذلك على عكس استنتاج الكتاب أن هذه السيادة هي المسئولة الأولى والأخيرة عن نشوء البنية التحتية الصهيونية وتسرب الأراضي الفلسطينية للصهاينة في تجاوز واضح على دور الانتداب البريطاني والحكومات العربية، وهو استنتاج انفعالي يراد منه وفقاً للمحاضرة ومقدمة الكتاب تصفية حسابات معاصرة أدانت تقصير الحكومات العربية القومية والثورية وطالبت بحكم الخلافة الإسلامية، ولا علاقة له بالتقويم الأكاديمي للأحداث الماضية ولهذا لجأ الكتاب إلى التحريفات الواضحة في الأرقام والأخبار وتفرد دون بقية المؤرخين بالرغبة الشديدة في إدانة الحكم العثماني في هذه النقطة رغم أنه لم يكشف معلومات جديدة وكل ما ادعاه هو تصحيح تحيزات المؤرخين الذين سبقوه رغم أن كثيراً منهم لم يكونوا من أنصار الإسلام السياسي ولا حتى عرباً أو مسلمين بل من الأجانب والصهاينة.

ولو أردنا تطبيق الميزان الذي عرضه الكتاب لتقويم كل الأحداث المتعلقة بتاريخ القضية الفلسطينية لكانت الحكومات والزعامات التقدمية هي أولى الضحايا وهو ما يسعى الكتاب لتجنبه أو صرف الأنظار عنه، فإذا كان السلطان عبد الحميد خليفة الدولة العثمانية الذي وصف بالدموية والاستبداد والطغيان والحكم الفردي المطلق ومعاداة الحرية، "كان عنده رغبة شديدة بحل كل مشاكل الدولة العثمانية ورفع السيطرة الأوروبية عن الدولة" (وأي حاكم مخلص في موضعه لا يكون عنده مثل هذه الرغبة؟) ومع ذلك تعترف الدكتورة نفسها بأن "المحرم وحدود المحرم هو الذي وقف في طريق عبد الحميد، فهرتزل أراد التعهد وعبد الحميد أراد المال، وعبد الحميد لم يكن قادراً على منح التعهد بشكل مباشر. . .وعندما أصر هرتزل على التعهد أسقط

السلطان أي ضمانة أو حتى الوصول إلى أي تفاهم مع الصهاينة في الأمور المالية" (ص 176)، وإذا كان هذا السلطان الموصوف بالاستبداد المطلق حريصاً على عدم إغضاب الرأي العام الإسلامي إلى درجة التزلف فرفض الإغراءات المالية التي قدمها هرتزل في موضوع فلسطين لأنه لا يمكنه التورط في عمل كهذا رغم أنه كان مستعداً لتلبية مطالب الصهاينة بصورة غير ظاهرة أو صريحة أو معلنة، وكل ما عمله هو إصدار فرمانات جزئية لصالح تملك اليهود والإبقاء على شعرة معاوية بينه وبين هرتزل وذلك لمحاولته التخلص من الديْن العام وإنعاش البلاد اقتصادياً بالأموال اليهودية، وفي المقابل كان لا يستطيع أن يقدم شبراً واحداً من فلسطين فكان يريد الأخذ دون عطاء إلا أن هرتزل لم يقم وزناً لأي عطاء من قبل السلطان خارج أراضي فلسطين (ص 177-178)، أي أن السلطان ظل يناور إلى أن فشلت المفاوضات مع الصهاينة كما يؤكد الكتاب، فهل نرى وصفاً أشد إنصافاً للسلطان الذي ناور مفاوضه ليأخذ منه دون عطاء ولم يتنازل عن شبر؟ ألم يقم الكتاب بهذا الوصف بإلغاء كل ما قاله عن سلبيات الموقف السلطاني الذي لا نجد هذا المديح له في أشد الكتب إعجاباً به؟

وبماذا نصف حكم وحكام التجزئة العربية الذين انتحلوا الوحدة والحرية والديمقراطية والاشتراكية والشعبية والوطنية والقومية والإسلام بطيفه المذهبي ثم قدموا فلسطين أو ثلاثة أرباعها على الأقل رسمياً وفرمانياً للاستيطان الصهيوني وقبلوا بهجرة ملايين اليهود من كل أنحاء العالم إليها دون التفات إلى رأي عام ولا خاص والمتطرف منهم من لا يزال يطالب على استحياء بعودة أهل فلسطين إليها، فمن هو المستبد أيها الحكماء وما هو الحكم الأكثر تمثيلاً ومراعاة لشعبه؟؟؟ وإذا كان المأخذ على السلطان عبد الحميد هو الفرق بين النظرية والتطبيق (ص 230) فلتدلنا الدكتورة على مكان واحد في العالم كانت النظرية فيه مطابقة تماماً للتطبيق أو حتى قريبة منه كما كان التطبيق العثماني قريباً من النظرية إلى الحد الذي جعل زواله إيذاناً بزوال آخر العوائق في وجه هجرة اليهود وشرائهم الأراضي كما يقول المؤرخ الصهيوني المعدود ضمن اليهود العشرة الأكثر انتشاراً في العالم مايكل أورين[67]، أو زلزالاً بتعبير الدكتور وليد الخالدي، فأين نجد هذا التوافق لاسيما من الأنظمة

العربية الثورية والتقدمية واليسارية التي تحوز على إعجابها أو حتى من الأنظمة المعتدلة واليمينية والوراثية التي تسكت عن مفاسدها؟

❖ الهوامش

(1) د. جيرمي سولت، تفتيت الشرق الأوسط: تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي، دار النفائس، دمشق، 2011، ص153.
- داود عبد العفو سنقرط، العروبة والإسلام، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان، 1984، ص153.

(2) رءوف عباس، صفحات من تاريخ الوطن، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2011، ص251.

(3) دكتور حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، دار المعارف بمصر، 1973، ج 1 ص800.
- رءوف عباس، ص332.

(4) رءوف عباس، ص328.

(5) نفس المرجع، ص348.

(6) نفس المرجع، ص251 و 340-341.

(7) نفس المرجع، ص251.

(8) هنري لورنس، مسألة فلسطين: الكتاب الأول 1798-1914، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2006، ص227.

(9) وليد الخالدي، الصهيونية في مئة عام: من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي (1897-1997)، دار النهار للنشر، بيروت، 2002، ص43.

(10) محمد كرد علي، خطط الشام، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 2007، ج 3 ص198-210.

(11) أحمد الشقيري، الأعمال الكاملة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ج 1 ص112-113.

(12) Raphael Patai, The Complete Diaries of Theodor Herzel, The Herzel Press, New York and London, 1960, Vol. IV, pp. 1614-1615.

(13) وليم فهمي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1974، ص44.

(14) Raphael Patai, Vol. III, pp. 1225-1226.

(15) دكتور حسان حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص176-177.

(16) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني: الدراسات الخاصة، هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت، 1990، ج 6 (دراسات القضية الفلسطينية) ص851 (عبد العزيز محمد عوض، الأطماع الصهيونية في القدس).

(17) هنري لورنس، ص225 و 227.

(18) الدكتور أنيس عبد الخالق محمود، السلطان عبد الحميد الثاني والأطماع الصهيونية في فلسطين (1876-1909 م)، أروقة للدراسات والنشر، عمّان، 2014، ص271.

(19) د. محمد عيسى صالحية، سياسات وإجراءات علي أكرم بك (متصرف القدس) حيال الهجرة والاستيطان اليهودي في مدينة القدس 1906-1908، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد 38، العدد 4 (إبريل-يونيو) 2010، ص131-164.

(20) Justin McCarthy, p. 23.

(21) دكتور حسان حلاق، ص230-231.

(22) نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص19 (مقدمة د. أحمد بوملحم).

(23) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، ج 6 (دراسات القضية الفلسطينية) ص848-852 (عبد العزيز محمد عوض، الأطماع الصهيونية في القدس: تطور الهجرة اليهودية).

(24) الدكتور حسين مؤنس، تاريخ قريش، دار المناهل للنشر والتوزيع والعصر الحديث للنشر والتوزيع، 2002، ص788-789.

(25) أ. د. محمد عيسى صالحية، مدينة القدس: السكان والأرض(العرب واليهود) 1275-1368 للهجرة/ 1858-1948 م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009، ص50 (نسخة من الشبكة).

(26) د. سلمان أبو ستة، فلسطين: الحقوق لا تزول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2013، ص21.

(27) أ. د. محمد عيسى صالحية، ص43-50.

(28) Justin McCarthy, The Population of Palestine, Columbia University Press, New York, 1990.

(29) د. سلمان أبو ستة، ص21.

(30) هنري لورنس، ص173-174.

(31) Justin McCarthy, p. 24.

(32) Tom Segev, One Palestine, Complete; Jews and Arabs under the British Mandate, Metropolitan Books, New York, 2000, p. 16.

(33) صموئيل أتينجر (تحرير)، اليهود في البلدان الإسلامية(1850-1950)، سلسلة عالم المعرفة (197)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ترجمة: د. جمال الرفاعي، مايو (أيار) 1995، ص267.

(34) Justine McCarthy, pp. 23-24.

(35) أ. د. محمد عيسى صالحية، ص44 و 50.

(36) هنري لورنس، ص163.

(37) Justin McCarthy, p. 10.

(38) هنري لورنس، ص163.

- الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، ج 6 (دراسات القضية الفلسطينية) ص857 (عبد العزيز محمد عوض، الأطماع الصهيونية في القدس).

(39) وليد الخالدي، 2002، ص43.
(40) ديفيد جيلمور، المطرودون: محنة فلسطين، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993، ص39.
(41) عادل مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني 1700-1918 (قراءة جديدة)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1999، ص218 و 246.
(42) Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Cambridge University Press, 2002, Vol. 2, pp. 276-277.
(43) هنري لورنس، ص205.
(44) نفس المرجع، ص225-227.
(45) يوجين روجان، العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2011، ص121.
(46) زاكري كارابل، أهل الكتاب: التاريخ المنسي لعلاقة الإسلام بالغرب، دار الكتاب العربي، بيروت، 2010، ترجمة: د. أحمد إيبش، ص265.
(47) نجيب عازوري، ص17 و 19.
(48) د.محمد الناصر النفزاوي، التيارات الفكرية السياسية في السلطنة العثمانية 1839-1918، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، صفاقس، وكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، تونس، 2001، ص291.
(49) نجيب عازوري، ص115.
(50) الدكتورة فدوى أحمد محمود نصيرات، المسيحيون العرب وفكرة القومية العربية في بلاد الشام ومصر (1840-1918)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص283.
(51) نجيب عازوري، ص8-9.
(52) نفس المرجع، ص18-20.
(53) د. عبد العزيز محمد عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث 1831-1914، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983، ص154.
(54) وليد الخالدي، فلسطين وصراعنا مع الصهيونية وإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية والنادي الثقافي العربي، بيروت، 2009، ص288.
(55) نفس المرجع، ص256.
(56) دكتور حسن صبري الخولي، ج1ص492.
(57) سحر الهنيدي، التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي: فترة هربرت صامويل 1920-1925، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003.
(58) وليد الخالدي، 2002، ص51.
(59) واصف عبوشي، فلسطين قبل الضياع: قراءة جديدة في المصادر البريطانية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ص27 و 65.
(60) دكتور حسن صبري الخولي، ج1، ص430.
Victor Kattan, From Coexistence to Conquest: International Law and the Origins of the Arab-Israeli Conflict, 1891-1949, Pluto Press, New York, 2009, pp. 2, 52.
(61) د. عبد الوهاب المسيري، الصهيونية وخيوط العنكبوت، دار الفكر، دمشق، 2006، ص102.

(*) المعلومات المنقولة عن حاييم وايزمان زعيم الصهاينة العمليين مأخوذة من مذكراته التالية:
- مذكرات وايزمن بقلمه، دار الفنون للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ودار قانون النهر للأبحاث والدراسات الإنسانية، صور، 2006، ص12 و 23 و 27 و 43-44 و 46 و 49 و 51 و 54-60.

(62) أستاذ دكتور عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ج 3 ص1359.

(63) نفس المرجع، ج 3 ص1466.

(64) نفس المرجع، ج 1 ص96.

(65) الدكتور أنيس عبد الخالق محمود، ص348.

(66) صموئيل أتينجر، ص228.

(67) مايكل أورين، القوة والإيمان والخيال: أمريكا في الشرق الأوسط منذ عام 1776 حتى اليوم، كلمات عربية وكلمة، القاهرة وأبو ظبي، 2008، ترجمة: آسر حطيبة، ص409.

(3)

للذكرى في شهر النكسة:
بين هرتزل والسلطان عبد الحميد*

هذا مقال للدكتور محمد أحمد خلف الله** في مجلة "العربي" الشهرية الكويتية عدد 223 جمادى الثانية 1397 يونيو (حزيران / جوان) 1977،

(*) مقال الدكتور محمد أحمد خلف الله (1977).

(**) محمد أحمد خلف الله (1904-1989) هو مفكر مصري يساري جاء في تعريفه الذي كتبه الأستاذ محمد المبروك في موقع الراصد تحت عنوان سلسلة رموز الفكر العلماني المعاصر/ 8:

محمد أحمد خلف الله، كاتب سياسي مصري تخرج من كلية الآداب بجامعة القاهرة، درس في كلية الآداب ومعهد الدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية، شغل منصب وكيل وزارة الثقافة المصرية .

وهو من مؤسسي حزب التجمع، وشغل منصب نائب رئيس الحزب، ورئيس تحرير مجلة اليقظة (العربية).

ويعدُّ من المنظرين الأساسيين للفكر التوفيقي بين الماركسية والقومية العربية.

وله مؤلفات وبحوث عديدة، منها: «الفن القصصي في القرآن الكريم، القرآن ومشكلات حياتنا المعاصرة، القرآن والدولة، القرآن والثورة الثقافية، هكذا يبنى الإسلام، الأسس القرآنية للتقدم» .

إلا أن بعض أنصار التطرف العلماني الاستئصالي يشككون في وصفه مفكراً مثقفاً ماركسياً لكون لغته مفعمة بالمفردات الإسلامية، مع أن العلمانية الغربية نشأت في حضن الأفكار الدينية وقامت بعلمنة وعقلنة معظم توجهاتها دون إلغائها، وينعون عليه قبوله الرواية القرآنية ويصفونه مع كثير من المثقفين بالتناقض والانقسام بين فكر الحرية والتقدم من جهة والأيديولوجيا الجاهزة من جهة أخرى، وينسون أن فكر الحرية والتقدم الذي يتماهون معه ومع راعيه الغربي بلا شروط هو الذي برر اكتساح بلادنا وهو الذي استعمرها ونهب خيراتها وقضى على وحدتها واستقلالها واحتل أرضها ومقدساتها وطرد أهلها وفرض التبعية التي يتشبثون بها علينا، وتحت قناع التمسك بهويات محلية منفصلة عن الإسلام "العبري" والعروبة "العنصرية"، وهي هويات متحفية مندثرة لا يمكنهم بث الحياة فيها ولهذا يلجئون إلى استعارة هويات معادية لمحيطهم، هم يغضون النظر عن كل تلك المثالب =

ص34-37، والفائدة منه ليست في معلومات جديدة يطرحها بقدر ما هي في تبيان موقف يساري وعلماني، قبل ثلاثين عاماً، من وقفة السلطان عبد الحميد ضد الصهيونية، وإظهار مدى التغير الذي طرأ على أصحاب المواقف الجديدة لا بسبب معلومات جديدة ظهرت، بل بسبب صراعات جديدة طرأت، ذلك أن هذه المواقف الجارحة تعود إلى كتابات قديمة ظهرت بعد سقوط الخلافة وتبنت الجرح والتخوين بلا أدلة شاملة كما عرض ذلك الأستاذ الدكتور عبد العزيز محمد الشناوي في مقدمته لكتاب "سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين" للدكتور حسن صبري الخولي، وكانت المواقف التي اتخذها الدكتور خلف الله وأبناء جيله على اختلاف توجهاتهم تعديلاً للمواقف المتشنجة السابقة وبأدلة أكثر رجحاناً.

ما طرأ بعد ذلك في زمننا اليوم ليس وثائق كانت مغلقة ففتحت ولا معلومات جديدة ظهرت، بل صراعات جديدة أرادت تطويع التاريخ لاستخدامه في الدعاية السياسية لطرف أو لآخر، ولو علم أرباب الدعاية أن مسخ التاريخ بهذا الشكل يضعف مصداقية القضية عند اكتشاف الحقيقة لما أقدموا على هذا التطويع، وما يدل على ذلك الضعف في الاستشهاد أن الدعاية الجديدة تجرح في موقف السلطان عبد الحميد وفي نفس الوقت تهتف لمواقف أكثر تخاذلاً اتخذها من ثاروا على الدولة العثمانية ومن قامت لهم دول على أنقاضها بعد ذلك من جميع الاتجاهات الإسلامية والقومية والوطنية والاشتراكية والليبرالية، وسلم "المتطرف" منهم ثلاثة أرباع فلسطين للاستيطان الصهيوني بصك اعتراف رسمي تحت ذريعة الشرعية الدولية وهو ما لم يجرؤ عليه السلطان فضلاً عن أن يقدم عليه باعتراف الجميع رغم الإغراءات الشديدة التي عرضت عليه ويسطرها كاتبنا الراحل في مقاله التالي

= الاستعمارية ويسلطون أسلحتهم على هوية الأمة بدعوى تأثر القرآن بالرواية التوراتية، في الوقت الذي يستسلمون فيه فكرياً وسياسياً لرعاة التوراة الغربيين ويزايدون على عداء الغرب المتمسك بجذوره لتمسك أمتهم بجذورها، ويظهر هزال حجة "عبرية" الإسلام من أن الإسلام لم يقدم أي استسلام كالذي يقدمونه هم لأعداء أمتهم بل هو حصن المقاومة وهو ما يضع علامات الاستفهام على دعواهم المطالبة بالحرية والتقدم ويجعل المثل ينطبق عليهم: رمتني بدائها وانسلت.

الذي يوضح الفرق بين الرأي الأكاديمي عندما يكون بلا دوافع سياسية والذي قد يكون كاتبه معارضاً سياسياً لمن يكتب عنه ومع ذلك يتجرد للحقيقة في عرض رأيه، مقارنة بالرأي الذي قد يحمل صاحبه نفس التوجه السياسي للكاتب السابق ولكنه يستهدف الدعاية السياسية في ظروف تتميز بالاستقطاب فيتخذ من المسحة الأكاديمية غطاء لذلك، والضد يظهر حسنه الضد، وأعترف أنني قرأت اسم الكاتب في المصدر أكثر من مرة لأتأكد أن صاحبه هو الكاتب اليساري المعروف وليس شخصية أخرى عاصرته وتحمل اسماً مشابهاً، وذلك لأن الموضوعية التي يتصف بها المقال مفقودة في أيامنا مما يشكك المرء الغارق في أتون اللحظة في إمكان وجودها أصلاً، فإلى مقال الدكتور خلف الله:

"كان له رأي ثم استبدله بآخر.

"كان رأيه أول الأمر أن المشكلة اليهودية إنما تحل في المجتمع الأوروبي حلاً جذرياً عن طريق المضي في ذوبان اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها، وفي اكتساب اليهود جنسية الدول التي تدير أمور الحياة في هذه المجتمعات، وفي التمتع بكافة الحقوق والواجبات التي يتمتع بها المواطنون جميعاً من غير تفرقة في ذلك بين مواطن ومواطن بسبب الجنس والدين:

"وكان رأيه الثاني أن المشكلة اليهودية لا يمكن أن تحل جذرياً إلا إذا أصبح هناك وطن قومي لليهود يعيشون فيه وينتمون إليه ويعملون جاهدين على إعزازه وازدهاره.

"وكان السبب في التحول من الرأي الأول إلى الرأي الثاني أنه عاصر محاكمة الضابط اليهودي دريفوس في فرنسا وتبين له أن القسوة في محاكمة هذا الضابط واتهامه بالخيانة، قد لعب الدور الأول فيهما أنه يهودي بصرف النظر عن كونه فرنسياً.

"لقد تبين له أن العنصرية والطائفية عاملان مهمان في نشأة عداوة المجتمع الأوروبي لليهود واحتقاره لهم، وأن ليس ينقذهم من ذلك إلا البحث عن وطن قومي لهم خاص بهم.

•ومن أجل تحقيق هذه الفكرة والتحول بها من الجانب النظري إلى الواقع العملي أخذ هرتزل يعمل في ميادين ثلاثة في وقت واحد معاً.

•الميدان الأول: - ميدان اليهود أنفسهم.

•والميدان الثاني: - ميدان الدول الكبرى وبخاصة الاستعمارية منها.

•والميدان الثالث: - ميدان السلطان عبد الحميد الذي تقع فلسطين تحت سيطرته وتعتبر من ممتلكاته.

•كان العمل في الميدان اليهودي يتمثل في: -

•أولاً: إقناع اليهود أنفسهم بفكرة الوطن القومي من حيث أنه هو وكثيرون غيره كانوا يرون إبقاء اليهود في الدول التي يعيشون فيها من حيث أن ذلك ييسر لهم سبل التعاون في السيطرة الاقتصادية على العالم أجمع. ولم يكن من اليسير تحول اليهود عن هذه الفكرة إلا بعد حوار وقناعة عقلية ونفسية.

•ثانياً: إعداد اليهود لتنفيذ هذه الفكرة عن طريق تيسير سبل الهجرة، والإقامة في الوطن القومي بعد تذليل كل العقبات التي يمكن أن تصادفهم - وبخاصة الاقتصادية منها.

•وكان سبيل هرتزل إلى ذلك عقد المؤتمرات وكتابة المقالات وتأليف الكتب.

•أقام سبع مؤتمرات في مدينة بازل، وكان يطالب في كل منها بإنشاء المؤسسات الاقتصادية التي سوف تيسر سبل الحياة في الوطن القومي. كما كان يعرض الخطوات التي قطعها في سبيل تحقيق فكرته والعقبات التي تقوم في الطريق وكيفية إزالة هذه العقبات.

•واستجاب له اليهود، ونشأت حينذاك الفكرة الصهيونية وتبعتها الحركة الصهيونية.

•والأمر الذي نؤكد عليه في هذا المقام من حيث علاقته بالسبل التي كان يسلكها هرتزل للاتصال بالسلطان عبد الحميد وإقناعه بفكرة قيام وطن قومي لليهود في فلسطين، أنه كان يبعث دائماً على لسان كل مؤتمر برقية للسلطان يحيي فيها السلطان ويؤكد له ولاء اليهود باعتبارهم من رعاياه.

• وكان العمل في ميدان الدول الاستعمارية يتمثل في جذب هذه الدول إلى الوقوف إلى جانب إنشاء وطن قومي لليهود.

• كان هرتزل يقدر أنه لا وزن له، ولا وزن لليهود عند السلطان عبد الحميد، ورأى أن يوجد وزناً ما لقضيته عن طريق تبني دولة كبرى لها. وراح يتصل بالعديد من الدول الكبرى لتقبل فكرته وتقبل في الوقت ذاته الضغط على السلطان عبد الحميد من أجل الإذن لليهود بإقامة وطن قومي لليهود.

• وكان يمني الدول بالفوائد العديدة التي يمكن أن تعود عليها من جراء إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

• ونقدم هنا بعض النماذج من أقواله هو في هذه المسألة :

• 1- كتب هذا الخطاب لأحد المسئولين من الإنجليز :

• هناك طريقة لتصحيح المالية التركية، وبالتالي المحافظة على التوازن الدولي لمدة أطول. ولإيجاد طريق إلى الهند في الوقت ذاته - وهو الطريق الأقصر بالنسبة لإنجلترا.

• أقصد بهذا الطريقة إنشاء دولة يهودية في فلسطين، لها استقلالها الذاتي مثل مصر، وتحت سيادة السلطان.

• وكما تعلم مهدت الجو لهذا المشروع في زيارتي للقسطنطينية في الصيف الماضي.

• إن الأمر ممكن إذا توفر لنا دعم دولة كبرى، وأكرر هنا إنه دعم مستور.

• وما دام السلطان هو السيد وما من قوة تمنعه من دعوة اليهود إلى الهجرة إلى فلسطين، وسوف نحصل له مقابل عمله هذا على قرض كبير - زيادة على الضريبة التي سيؤديها اليهود له والتي سوف تكون مؤمنة مسبقاً.

• وسيكون من مصلحة إنجلترا بناء خط حديدي رأساً عبر فلسطين - من البحر الأبيض إلى الخليج الفارسي :

• 2- وتلقى من وزير الداخلية الروسي مكتوباً يفيد موافقة القيصر وحكومته على تأسيس دولة يهودية في فلسطين وكان مما جاء في هذا المكتوب:

•إن خلق دولة يهودية مستقلة تستوعب عدة ملايين من اليهود يوافقنا جداً. ولكن هذا لا يعني أننا مستعدون أن نتخلى عن جميع اليهود عندنا.

•نريد أن نبقي ذوي الذكاء المتفوق منهم أمثالك. فالنبوغ لا يعرف تفريقاً في المذهب ولا في القومية.

•نريد أن نتخلص من الفقراء وذوي العقول الضعيفة، ونبقي كل من يستطيع أن يندمج.

•نحن لا نعادي اليهود كيهود. (انتهت رسالة الوزير الروسي)

•أما الميدان الثالث، وهو ميدان العمل عند الخليفة أو السلطان عبد الحميد فقد كان أصعب هذه الميادين.

•لقد استطاع هرتزل أن ينجح مع اليهود أنفسهم ويقنعهم بالفكرة الصهيونية والحركة الصهيونية، واستطاع أن ينجح مع الدول الاستعمارية واتخذ منها أداة ضغط على الخليفة من حيث تبنيها لفكرة العمل من أجل قيام دولة لليهود في فلسطين.

•أما هنا فلم ينجح، وتوفي قبل أن يصدر وعد بلفور، وتبني الإنجليز لإنشاء دولة إسرائيل.

•كانت خطة هرتزل في العمل لدى السلطان تتلخص في التالي : -

•أولاً : الاستعانة بالمسئولين الأتراك ومن في حكمهم للتمهيد للأمر عند السلطان. وكانت سبيله إلى هؤلاء هي الرشوة.

•ثانياً : الاستعانة بأصدقائه من الأجانب الذين يعملون لدى السلطان أولهم علاقة شخصية بالسلطان ويستطيعون التأثير عليه.

•هذا إلى جانب الدول الاستعمارية كما سبق أن ذكرنا.

"كان ممن قابلهم من الأتراك الصدر الأعظم وابنه جاويد بك، ووزير الحربية وابنه، وبعض السفراء الأتراك في كل من النمسا وألمانيا.

"وكان الأمر المطروح هو اتخاذ فلسطين وطناً قومياً لليهود.

"وكان الحوار فيما بين هرتزل وبينهم يدور حول مقدار الأرض التي تقتطع من فلسطين لتكون وطناً قومياً من حيث أن فلسطين مساحة كبيرة من الأرض.

"كما يدور حول نظام الدولة الجديدة وعلاقتها بالدولة العثمانية:

"ذكر هرتزل للصدر الأعظم أن مساحة الأرض المطلوبة متوقفة على مدى ما يمكن أن يدفع من أموال في سبيل إنقاذ المالية التركية وإرضاء السلطان.

"وكانت عبارته في ذلك: أن ذاك يعتمد على مدى ما نقدمه نحن من منافع. سنضحي بكمية أكبر لجزء أكبر من البلاد.

"واستبعد جاويد بك ابن الصدر الأعظم مدينة القدس منذ أول الأمر من حيث كونها مدينة مقدسة وفيها مسجد عمر ولا يملك السلطان أن يتنازل عنها ويجب بقاؤها في يد المسلمين.

"ورضي هرتزل بذلك.

"واستبعد جاويد بك أيضاً أن يكون نظام الحكم جمهورياً، وأكد على هرتزل ألا يذكر ذلك مرة أخرى لأن ذلك يغضب السلطان.

"وقبل هرتزل ذلك، ورضي بأن تكون علاقة الدولة اليهودية بالسلطان مثل علاقة مصر أو بلغاريا.

"وحرر هرتزل في تلك الأثناء مذكرة بما يقبله اليهود من السلطان مقابل فك الضائقة المالية، قال:

"ترغب جماعتنا في عرض قرض متدرج من عشرين مليون جنيه استرليني يقوم على الضريبة التي يدفعها اليهود المستعمرون لفلسطين لجلالته. وتبلغ هذه الضريبة التي تضمنها جماعتنا مائة ألف جنيه استرليني في السنة الأولى، وتزاد

إلى مليون جنيه استرليني سنوياً. ويتوقف هذا النمو التدريجي في الضريبة على هجرة اليهود التدريجية إلى فلسطين.

"أما سير العمل المفصل فيتم وضعه في اجتماعات شخصية ومقابل ذلك يهب السلطان لليهود الامتيازات التالية :

"الهجرة اليهودية إلى فلسطين تلك الهجرة التي لن تكون محدودة العدد، والتي يجب أن تشجعها الحكومة العثمانية وتيسر لها السبل بكل وسيلة ممكنة.

"يعطى المهاجرون اليهود الاستقلال الذاتي المضمون في القانون الدولي.

"يجب أن يقرر في المفاوضات الشكل المفصل الذي ستمارس به حماية السلطان في فلسطين اليهودية، وكيف سيحتفظ اليهود أنفسهم بالنظام والقانون عن طريق قوات الأمن الخاصة بهم.

"ويستطيع السلطان أن يصدر دعوة كريمة إلى اليهود في مختلف البلاد للعودة إلى أرض آبائهم،

"ورفض السلطان ذلك كله. وحدد ما يمكن أن يقبله من الأمر على الوجه التالي : -

"يمكن للإسرائيليين أن يستقبلوا ويستقروا في الامبراطورية العثمانية بشرط : -

"ألا يكونوا جميعاً في مكان واحد، وإنما يفرقون في أماكن تعينها لهم الحكومة.

"أن يحدد عددهم مسبقاً من قبل الدولة العثمانية.

"أن يعطوا الجنسية العثمانية ويُسألوا عن جميع الضرائب المدنية.

"أن يكونوا خاضعين لجميع قوانين البلاد كالأتراك تماماً.

"ولم يقبل هرتزل هذا القول، وراح يضغط على السلطان ويغريه، لا

بحل المشكلة الاقتصادية فقط، وإنما في الوقوف إلى جانبه ضد حركات التحرير التي يقوم بها الأرمن واليونان والأتراك أنفسهم.

"وخاض هذه المعركة فعلاً إرضاء للسلطان. ولكن ذلك لم يزحزح السلطان عن موقفه. وظلت فلسطين من أملاك السلطان إلى أن كان الاستعمار. وكانت الحرب العالمية الثانية، وكان وعد بلفور، وكان تحقيق قيام الدولة الإسرائيلية بحماية الاستعمار وقوته.

"وظلت هذه الدولة تعيش في كنف الاستعمار، وتخدم الاستعمار حتى اليوم ".

"القاهرة - دكتور محمد أحمد خلف الله"

ورغم هذه الصلابة السلطانية في المفاوضات المغرية التي تعده بتصفية السبب الرئيس لتراجع دولته الكبيرة وهو الديون مقابل قطعة صغيرة جداً ستظل تحت لوائه بمجرد استقلال ذاتي من مساحة الدولة الواسعة، وهي صلابة نتمنى جميعاً لو تحلى بنصفها أشد المفاوضين العرب تطرفاً، فإن المكتشفين المحدثين لم يجدوا لإثبات الإدانة المسبقة سوى أن يخوّنوا السلطان لأنه كان في حالة تفاوض، دون الاهتمام بنتيجة مفاوضته للحكم عليه، والأغرب بعد ذلك هو قيامهم بتأييد الزعامات العربية التي تستجدي المفاوضات للتنازل عن ثلاثة أرباع فلسطين رسمياً، ثم نلوم الغرب لازدواجية معاييره ونحن نمارس نفس النقيصة.

وبهذا نرى أن الفائدة الرئيسة من هذا المقال هي درس الموضوعية الأكاديمية التي يلقيها مفكر قومي يساري على رفاقه من المؤرخين المحدثين في حديثه عن تاريخ الخلافة الإسلامية التي لم يكن هو من أنصار إحيائها ومع ذلك لم يتوتر وهو يتكلم عنها.

(4)

ملحمة "بلافنا" (1877):
هزائم الوحدة أشرف من انتصارات التجزئة

القائد الروسي: "إن الغازي عثمان باشا هو قائد منتصر رغم تسليمه"

كاتب روسي: "لا يستطيع الإنسان سوى أن يشعر أنه أمام جنود أبطال يجب احترامهم وتقديرهم"

"ليس هؤلاء العثمانيون جنوداً محصورين يحاولون الإفلات من سجنهم فمنظرهم يدل على كونهم أسوداً كاسرة منقضة على فرائسها فقد هجموا على الروس وهم يصرخون الله أكبر من أعماق قلوبهم"

مقدمة

ملحمة بلافنا هي جزء من الحرب العثمانية-الروسية التي اندلعت بعد تولي السلطان عبد الحميد الثاني زمام الخلافة الإسلامية (1876)، وقد جرت أحداثها البطولية الصامدة بقيادة الغازي عثمان باشا لمدة خمسة أشهر في النصف الثاني من عام 1877، واضطر الصمود العثماني الطويل القيصر الروسي ألكسندر الثاني للحضور بنفسه والإشراف على سير المعارك فيها وجعله هذا الصمود يبكي بحرقة وهو يراقب فشل وهزيمة جيوشه الجرارة، فرغم أن الدولة العثمانية كانت تعيش سنواتها الأخيرة في حالة من الضعف الشديد فإنها لم تكن لقمة سائغة لأعدائها ووقفت تدافع عن نفسها وعن الأمة الإسلامية بشموخ ومجد لم يفت ملاحظة المؤرخين الذين أشادوا بهذه البطولات غير المتوقعة في تلك الظروف العصيبة، ومن هؤلاء مؤلف كتاب "عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية 1876-1909" الذي صدر في أجزاء متتابعة في ثلاثينيات القرن العشرين عن المكتبة الهاشمية في دمشق، والمؤلف لم يفصح عن اسمه رغم أن الدولة العثمانية موضوع حديثه

كانت قد انتهت منذ زمن، والمهم أنه لم يبخل بالنقد على السلطان عبد الحميد ولكنه أيضاً لم يبخس الإنجازات الكبرى حقها ومنها ملحمة بلافنا التي وصفها في الجزء الثاني عشر ص 362-384 كما يلي:

دفاع بلافنا التاريخي المجيد وبسالة حاميتها

انحصرت آمال السلطان بعد اجتياح البلقان وتقرب الروس من (أدرنة) بجيشي سليمان باشا وعثمان باشا. وفي 8 تموز جاء إلى رأس آلة البرق في قصر يلدز وطلب عثمان باشا من (ويدين) لمخاطبته رأساً واستغرقت هذه المحادثة البرقية ساعة بسط فيها عبد الحميد حقيقة الموقف إلى قائده وطلب إليه أن يسرع بجيشه لدرء الخطر الذي يهدد العاصمة فأجلبه عثمان باشا أنه على استعداد للموت في سبيل الوطن مع جنوده.

وفي صباح 13 تموز [يوليو/ جويلية] غادر عثمان باشا (ويدين) على رأس جيشه البالغ اثني عشر ألف جندي و54 مدفعاً بعد أن أبقى حاميات مختلفة في (ويدين) وضواحيها وسار يريد نجدة قلعة (نيكبولي) وقبل أن يصلها بلغه نبأ سقوطها فاتجه إلى (بلافنا) وكان فيها حامية صغيرة فحل فيها وأخذ ينشئ حولها الحصون والاستحكامات حتى غدت قلعة منيعة.

السلطان يستحث جيش عثمان باشا

وقد تلقى بعد مغادرته (ويدين) بيوم وهو في طريقه إلى نجدة (نيكبولي) برقيتين من السلطان بتوقيع سعيد باشا رئيس كتاب المابين يستحثه فيهما على السير نورد ترجمة إحداهما فيما يلي للدلالة على مبلغ قلق عبد الحميد في تلك الأيام:

إلى عثمان باشا

> الدولة بين الموت والحياة من جراء تقدم العدو كما بينا في البرقية السابقة فاليوم هو اليوم الذي يجب أن تظهر فيه الغيرة الوطنية والنخوة العسكرية. إن إرادة السلطان السنية تقضي بمبادرتكم إلى ميدان القتال بأقصى ما يمكنكم من السرعة البشرية.
> في 14 تموز "سعيد".

أين هي بلافنا ؟

وبلافنا مدينة بلغارية اليوم سكانها 21000 نسمة معظمهم من البلغار تبعد عن نهر (فيد) أربعة كيلومترات وتقع على الخط الحديدي الكائن ما بين (صوفيه) و(وارنه)وقد كانت مأهولة بالسكان الأتراك قبل حوادث هذه الحرب ولكنها خلت منهم بعد حصارها وتدميرها. فخرت مآذنها وسجدت جوامعها ومساجدها ثم ازدهرت بسكانها البلغار وقد اتخذها عثمان باشا مركزاً لجيشه لوقوعها على مفرق عدة طرق ولوفرة مياهها وكثرة غلالها.

اشتهار هذه المدينة

اشتهرت هذه المدينة الصغيرة والمجهولة المجردة من كل وسائل الدفاع بكونها المسرح الذي مثّل عليه عثمان باشا الغازي دفاعه المجيد الخارق فقد جرت أمامها عدة معارك دموية هائلة أشهرها المعارك الثلاث الآتية التي أذاعت اسم الغازي عثمان باشا في سائر الآفاق وحملت جميع الشعوب على ترديد ذكره.

ظهور الروس أمام بلافنا

وبعد حلول عثمان باشا في (بلافنا) بأربع وعشرين ساعة ظهرت طلائع الجيش الروسي أمام المدينة بقيادة الجنرال (شيلدر-شولدنز) الذي تلقى أمراً باحتلال(بلافنا) بعد أن تم له الاستيلاء على (نيكبولي) وتمهيداً للهجوم على المدينة أخذت مدفعيته بإطلاق القنابل على التلال المحيطة بها وفي الساعة التاسعة قام بهجوم شديد فتقدم الجناح الروسي الأيمن يحاول الدخول إلى المدينة من قرية (بوكوفا) الواقعة في شمالها وكانت الحامية العثمانية هناك لا تتجاوز الطابورين فاندحرت أمام الهجوم الروسي وارتدت إلى المدينة ولم يشك الناظر إلى ساحة القتال في تلك اللحظة أن الروس على وشك احتلال (بلافنا) وفي الوقت ذاته حاولت إحدى كتائبهم الدخول إلى البساتين المحيطة بالمدينة وحتى إلى شوارعها ولكن الموقف هنا تبدل فجأة فجرت معركة دموية هائلة انتهت باندحار الروس.

معركة بلافنا الأولى

كان عثمان باشا قد أوصى قواده في ذلك اليوم بأن يحتفظوا بجنودهم مجتمعين مجتنبين التفرق على قدر الإمكان ويحافظوا عليهم دون أن يفرطوا بجندي واحد. ولهذا السبب لم يلاق الروس أمامهم في أثناء هجومهم الذي قاموا به في شمال المدينة سوى طابورين من الجنود مع أن الدور والبساتين القائمة في أطراف المدينة كانت غاصة بهم فاستدرجوا الروس إلى داخل المدينة وعند دنوهم منها أمطروهم بوابل من رصاص بنادقهم مدة عشر دقائق سقط خلالها أكثر من ألف قتيل وكان رصاص العثمانيين يحصدهم حصداً وقد سقط في هذه الدقائق المحدودة كبار قواد الجيش الروسي. وانتهز العثمانيون هذه الفرصة فهاجموا أعداءهم من الجهات الأربع وأرغموهم على الفرار بلا انتظام ولما حاولت القوى الاحتياطية التي كانت في المؤخرة منع رفاقها من الفرار فشلت واضطرت هي الأخرى إلى الانهزام. وتعقبهم العثمانيون إلى مسافة بعيدة ولم يهدأ روع الروس إلا بعد أن ابتعدوا كثيراً عن خطوط أعدائهم.

فشل الجناح الروسي الأيسر

وارتد في الوقت ذاته جناح الروس الأيسر على أعقابه وكان قد تقدم إلى موقع(غريويجه) وحمل على الجنود العثمانيين حملة شديدة اضطرتهم إلى التقهقر. ولما رأى عثمان باشا تقهقر جنوده تقدم بنفسه إلى الأمام وأعاد النظام إلى صفوفهم وأمر بهجوم معاكس انتهى بفوز العثمانيين واستردادهم مراكزهم. وهكذا تراجع الجناح الروسي تاركاً قائده جثة هامدة في ساحة القتال.

خسائر الفريقين

استغرقت معركة (بلافنا) الأولى أربع ساعات انتهت بانهزام الروس الكامل وإخفاق هجومهم . ولو تعقب عثمان باشا عدوه في ذلك اليوم بعد انهزامه لتمكن من أسره مع معداته. غير أن تعب جنوده حال دون ذلك. وقد بلغت خسائر الروس في هذه المعركة جنرالاً واحداً و76 ضابطاً و2750 جندياً من أصل 8000 وكانت خسائر العثمانيين ألفي قتيل.

نتائج هذه المعركة

كان لمعركة (بلافنا) الأولى تأثير عظيم على مجرى الحرب غيرت الاتجاه وفتحت صفحة جديدة فيه بشكل لم يكن يخطر على بال الروس.

عثمان باشا يحصن مركزه ويحتل لوفجة

وبعد أن دحر عثمان باشا هجوم الروس انصرف إلى وضع الخطط اللازمة لتحصين موقعه مستعيناً بسواعد جنوده ليل نهار فأنشأ عدة حصون واستحكامات وحفر الخنادق واحتل (لوفجة) لتأمين مواصلاته وكان جيشه المرابط في (بلافنا) في هذه الآونة يبلغ العشرين ألفاً. فالعشرة الأيام التي انقضت على المعركة الأولى صرفها كلها في التحصين والتأهب لأنه كان يتوقع هجوماً قريباً.

معركة بلافنا الثانية (30 تموز1877)

في الوقت الذي كان الروس يعتقدون أنهم ربحوا الحرب وأمنوا النصر بعد ان عبر(غوركو) البلقان واتجه نحو أدرنة تلقوا الصدمة الأولى أمام (بلافنا) فانزعجوا كثيراً لاسيما بعد ان علموا بأن الهزيمة كانت أعظم مما ظنوا بكثير. فدعا القيصر الغراندوق وأركان حربه لعقد مجلس حربي لبحث هذه القضية وكان نجلا القيصر الأميران (سرج) و(فلاديمير) حاضرين في هذا المجلس فانتقدا عمهما الغراندوق وكانا يكرهانه وألقيا تبعة هذه الهزيمة على عاتقه. ولما أراد المجلس إقالة الجنرال(شولدنر) مانع في ذلك الغراندوق واتفق المجتمعون على إعادة الهجوم على (بلافنا)ثانية.

هجوم الجنرال كرودنر

وبناء على الأوامر التي تلقاها الجنرال (كرودنر) من القيادة العامة الروسية في (طرنوه) قام بهجوم ثان شديد على (بلافنا) يوم الثلاثاء الواقع في 30 تموز 1877 بجيش مؤلف من أربعين ألف مقاتل مع 176 مدفعاً فزحف ليستولي على هذه المدينة ويمحو عار الهزيمة الأولى. وكان يقود الجناح الأيمن من الجيش هو نفسه والجناح الأيسر الجنرال البرنس (شاخوفسكي)

فظهر الأول أمام حصن (غريويجة) والثاني أمام تلال قرية (راديشيفو) وتقدم في الوقت ذاته فيلق بقيادة (اسكوبلف)، نحو قرية (قريشين) لقطع خط الرجعة على العثمانيين إذا أرغموا على التقهقر. وبدأ الجناحان بإطلاق نيران مدافعهما على الحصون فأجابتهم مدافع الحصون بالمثل ودام تبادل إطلاق المدافع حتى الساعة الثانية بعد الظهر واشتدت إذ ذاك حومة الوغى وتكاثر سقوط القنابل وانقلبت(بلافنا) وضواحيها إلى أتون من نار وشعر سكانها أن الأرض تكاد تميد تحتهم. وكان الدخان المنبعث من خطوط القتال الممتدة على طول عشرين كيلومتراً قد تكاثف وحجب المدينة وخطوط الدفاع فتعذر رؤية ما كان يجري فيها.

وفي تمام الساعة الثانية قام الروس بهجومهم المنتظر بقيادة الجنرال (ويليمينوف) الذي كان يقود الصفوف الأمامية من الجناح الأيمن، وشرعوا ينادون بملء حناجرهم (هورًا !) واخترقوا خطوط العثمانيين الأمامية واستولوا عليها بعد أن دحروا الجنود التي كانت فيها. ولكن هذا الاستيلاء كلفهم غالياً فقد فقدوا عدة طوابير بكاملها ومع هذا استمروا في الهجوم غير مبالين بالضحايا التي كانت تتساقط منهم في كل دقيقة بكثرة مخيفة، ولما حاولوا اختراق الخطوط العثمانية الثانية بعد استيلائهم على الأولى صدهم العثمانيون فارتدوا على الأعقاب فاشلين، ثم أغاروا ثانية بدون جدوى، وعند دنوهم في هذه المرة من الخنادق هوجموا برؤوس الحراب والتحم الفريقان بمعركة بالسلاح الأبيض اضطرت الروس إلى طلب النجدة من الاحتياطي الموجود في المؤخرة فجاءهم طابوران لقيا حتفهما فور دخولهما في المعمعة، وتكدست أشلاء الروس فوق بعضها فغطت الأراضي المجاورة لحصن (غريويجة) وحوالي الساعة الرابعة كان قد أحاط بهذا الحصن خمسة عشر طابوراً بقيادة الجنرالين (شيلدر شولدنر) و(ويليمينوف) وغيرهما محاولين إفراغ آخر سهم في كنانتهم للاستيلاء على هذا الحصن، فأخفقت جميع الهجمات المستميتة التي قاموا بها بعد أن حلت بهم خسائر عظيمة.

استبسال حامية الحصن

وكانت حامية الحصن مؤلفة من ثلاثة طوابير فقط بقيادة أمين بك

فاستبسلت في الدفاع وشوهد قائدها الشجاع أمين بك مع بقية القواد في أثناء اشتداد المعمعة حاسري الرؤوس شاهري السيوف تسيل الدماء من جراحهم وهم يصرخون في جنودهم صرخات كدوي الرعد داعين إياهم إلى الثبات والجنود ينفذون رغائب قوادهم بسرور، وقد سقط أكثر هؤلاء بطعنات قاتلة من حراب الروس مع هذا بقيت الحامية ثابتة في مكانها لا تتزحزح عنه.

كرودنر يفرغ آخر سهم في كنانته

وكان الجنرال واقفاً على قمة رابية قريبة يراقب سير المعركة فقرر الاستيلاء على الحصن قبل حلول الليل مهما كلفه الأمر فبعث بطابورين احتياطيين كان يحتفظ بهما وأمرهما بالهجوم حالاً ولما وصلا إلى أمام الحصن انقضا عليه بسرعة البرق يتقدمهما الجنرال (شيلدر- شولدنر) بنفسه وغيره من كبار القواد فدخلوه بعد هجوم عنيف يضعضع الجبال وظن الجميع أنهم استولوا عليه نهائياً ولكن قائده أمين بك ثبت بعناد ولم يشأ تسليم الحصن وفيه رمق من الحياة فصاح في جنوده يأمرهم بمهاجمة الجيش المغير برؤوس الحراب فكانت لحظة رهيبة مزق فيها الفريقان أحشاء بعضهما بشجاعة لا مثيل لها وفي هذه اللحظة أرسل الفريق عادل باشا نجدة إلى أمين بك ساعدته على إنقاذ الحصن وطرد الروس فكان نصر العثمانيين مبيناً !

إخفاق الهجوم في جميع الجهات

هجم الليل بظلاله والروس مازالوا محيطين بالحصن رغم اندحارهم صارخين (هورّا) وقد خارت قواهم وتلاشت معنوياتهم وكان أنين الجرحى من الفريقين يفتت الأكباد وسط سكون الليل.

ولم يكن هجوم الجناح الأيسر من الروس بقيادة الجنرال البرنس (شاخوفسكي) أمام تلال (راديشيفو) بأقل عنفاً من هجوم الجناح الأيمن، فبعد أن مهدت مدفعيته بنيرانها السبيل أمام الجنود أمر الجنرال بالزحف فتقدم الجيش على قسمين:

قسم على الاستحكامات التي أنشأها طاهر باشا ما بين (بلافنا) (وراديشيفو)

والقسم الآخر على المواقع التي كان يحميها حسن صبري باشا، واضطر طاهر باشا أن يرتد بجنوده إلى مواقع زميله حسن صبري، خوفاً من حركة التفافية يقوم بها العدو وهناك تعاون وزميله على صد هجمات الروس الذين ارتدوا فاشلين خائري العزائم متكبدين خسائر لا تقل عن خسائر الجناح الأيمن.

اسكوبلف أيضاً يفشل في هجومه

ولاقى الهجوم الذي قام به الجنرال (اسكوبلف) على مقربة من قرية (قريشين)بعض النجاح في بادئ الأمر فاضطر يونس بك الذي كان يحمي تلك الجهة إلى التقهقر بطابوره ولما تلقى نجدات من عثمان باشا أغار على (اسكوبلف) واسترد مواقعه الأولى.

الروس يتراجعون منهزمين

وفي الساعات الأولى من الليل قطع (كرودنر) آخر امل من النجاح فأمر جنوده بالتراجع العام وانصرف هو إلى وضع برقية إلى الغراندوق تتضمن تفاصيل الكارثة التي حلت بجيشه.

غادر الروس ميدان القتال تاركين وراءهم 10,000 قتيل بينهم 170 ضابطاً من خيرة الضباط ولم تتجاوز خسائر عثمان باشا الألفين. وكان الذعر قد دب بين الجنود الروسية فتراجعوا بغير انتظام وباضطراب معيب على حد تعبير مراسل التيمس. ولاذ كثيرون منهم بالفرار تحت جنح الظلام غير عابئين بأوامر القواد فانتشرت الفوضى وفقد النظام. وكان الجيش يتراجع على غير هدى غير عالم إلى أين هو سائر...

عثمان باشا يضيع فرصة ثمينة

وقد أجمع جميع المؤلفين العسكريين الذين كتبوا عن هذه الحرب وفي مقدمتهم القائد (فيريندر كراو) الإنكليزي الذي كتب تفاصيل دفاع (بلافنا) في دائرة المعارف البريطانية، أجمع هؤلاء على أن عثمان باشا لو تعقب الروس في تلك الليلة لسحق جيشهم وأفناه عن بكرة أبيه. فقد أضاع فرصة ثمينة جداً، ويقال إن استانبول هي التي منعته من ذلك.

برقية (كرودنر) إلى الغراندوق

تلقى الغراندوق برقية (كرودنر) في اليوم الثاني للهزيمة وكانت مختصرة جداً تتضمن العبارات الاتية : "دام الهجوم من الصباح حتى المساء. وكانت قوى الأعداء تفوق قوانا بكثير. اضطررت إلى التراجع بطريق (بلغاراني)". وقول الجنرال بأن قوى العثمانيين كانت تفوق قواه غير صحيح. فقد أراد به انتحال عذر لهزيمته الشنعاء.

عثمان باشا يطير أنباء الظفر إلى استانبول

وأبرق الغراندوق بدوره إلى القيصر ينبئه بالهزيمة ويعده بمهاجمة (بلافنا)بنفسه مخففاً بذلك وقع الصدمة على شقيقه، كما طير عثمان باشا أنباء هذا الظفر العظيم إلى استانبول طالباً مكافأة بعض القواد الذين أظهروا شجاعة فائقة في الدفاع فأجابه عبد الحميد ببرقية رقيقة ملبياً طلبه. وكان أمين بك قائد حصن (غريويجة) في مقدمة من رُفّع من القواد فأصبح برتبة أمير لواء. وساهم الأميرآلاي توفيق بك رئيس أركان الحرب بقسط كبير في هذا النصر.وأنعم السلطان على الفريق عادل باشا قائد الفرقة الأولى الذي انكسر سيفه في أثناء المعركة بسيف من ذهب بدل سيفه المكسور.

تراجع الجنرال غوركو

في الوقت الذي كان الروس يتلقون هذه الصدمات العنيفة من البطل عثمان باشا كان الجنرال (غوركو) الذي اجتاز البلقان ينتقل من نصر إلى نصر مستولياً على(قزانلق) و(اسكي زاغره) البلدتين البلغاريتين زاحفاً إلى الأمام ثملاً من نشوة الظفر غير مقدر عواقب تقدمه السريع. وفيما هو زاحف ظهر أمامه جيش المشير سليمان باشا فجأة قادماً من حدود الجبل الأسود بسرعة لا تكاد تصدق فاشتبك معه في عدة مواقع أرغمته على التقهقر والانسحاب إلى مضايق البلقان كما سنوضح ذلك في مكانه. ولكيلا نقطع البحث نعود إلى تفصيل المعركة الثالثة التي جرت أمام (بلافنا) متتبعين الحركات الحربية فيها إلى حين اضطرار عثمان باشا إلى التسليم.

مدى تأثير هذه الهزيمة في الجيش الروسي

أوشك الروس أن ينسحبوا بجيشهم إلى ما وراء الدانوب بعد هزيمة (بلافنا) الثانية ولكنهم عادوا فملكوا أعصابهم ونظموا فلول جيشهم المنهزم. ولما بلغت أنباء هذه الهزيمة إلى القيادة العامة اضطرب الغراندوق وانهمرت دموعه. فقد أثرت هذه الهزيمة في معنويات الجيش بأجمعه وفي البلغار أنفسهم الذين أصبحوا الآن يشكون في انتصار الروس ولهذا قلبوا لهم ظهر المجن خوفاً من المستقبل الأمر الذي جعل الروس يندمون على دخولهم الحرب من أجل البلغار وسواهم.

القيصر يعقد مجلساً حربياً

بعد هزيمة (بلافنا) الثانية عقد الامبراطور مجلساً حربياً حضره كبار القواد ووزير الحربية الجنرال (ميلوتين) لاستماع إفادات الغراندوق. وفي هذا المجلس اقترح الغراندوق مهاجمة (بلافنا) للمرة الثالثة بسبعين ألف مقاتل يؤخذون من أقسام الجيش المختلفة على أن تتخذ هذه الأقسام خطة الدفاع إلى حين الانتهاء من الاستيلاء على(بلافنا) غير أن الجنرال (ميلوتين) الذي كان يصغي إلى اقتراح الغراندوق باهتمام زائد أجابه أن الهجوم على بلافنا للمرة الثالثة يعد ضرباً من الجنون ولا بد أن ينتهي بهزيمة ثالثة. وفضلاً عن ذلك إن سحب 70,000 جندي من الجيش يعرض مختلف الجبهات إلى خطر أكيد في وقت يتأهب فيه سليمان باشا ومحمد علي باشا للقيام بهجوم حاسم. فأرى أن يصرف النظر في الوقت الحاضر عن مهاجمة (بلافنا) فوافق جميع أعضاء المجلس على رأيه ما عدا الغراندوق.

توقيف الهجوم إلى حين وصول النجدات

وتقرر على إثر عقد هذا المجلس طلب نجدات جديدة من روسيا مؤلفة من 150 ألف مقاتل. ولما كان لا يجوز إبقاء الجبهة على حالتها إلى حين وصول النجدات المطلوبة طلب القيصر من رومانيا إيفاد 30 ألف جندي في خلال أسبوع فأجيب إلى طلبه. وتقرر أيضاً في هذا المجلس عدم القيام بأي هجوم كان إلى حين وصول النجدات وأقيل الجنرال(كرودنر) بعد هذه الهزيمة وعين مكانه الجنرال (زوتوب).

وقد أحب القيصر أن يرى (بلافنا) بنفسه فجاءها وتجول في ضواحيها واستقر في قرية تبعد عنها مسافة ساعة ونصف الساعة تدعى (غورني- ستودني).

نقل القيادة العامة الروسية إلى جوار بلافنا

انصرف الروس بنوع خاص في هذا الدور من الحرب إلى الاهتمام ببلافنا فنقل الغراندوق مركز القيادة إلى نقطة قريبة منها وبعد بضعة أيام جاء القيصر إلى مركز القيادة وأعلن للجميع أنه لن ينفصل عن الجيش قبل الاستيلاء على (بلافنا).

نقمة القيصر على إيغناتيف

غصت القرى المجاورة في هذه الآونة بجمع من السفراء والملحقين العسكريين وكبار رجال السياسة وأفراد حاشية الامبراطور. وكان صاحبنا الجنرال إيغناتيف الداهية الروسي أيضاً موجوداً بجوار (بلافنا). ويظهر أن القيصر شعر بخطائه [كذا في الأصل] في اعتماده على تقارير سفيره إيغاتيف [إيغناتيف] الذي كان يصور له فيها الدولة العثمانية كبيت من عنكبوت ! فأخذ يبدي نحوه جفاء ظاهراً ويعامله ببرودة زائدة وخاصة بعد هزيمة (بلافنا) وفي أحد الأيام عاتب سفيره قائلاً : "لقد كنت تقول في تقاريرك إن جيشاً مؤلفاً من خمسين ألفاً كاف للاستيلاء على استانبول في خلال شهر واحد. وها قد مضى علينا خمسة أشهر ونحن نحارب بثلاثمائة ألف مقاتل بدون جدوى! وقد بعثنا في طلب نصف مليون جندي آخر وربما خرجنا مغلوبين وأنت وحدك المسؤول عن هذه الهزائم ولا يعلم العاقبة والمصير إلا الله" قال القيصر جملته هذه الأخيرة بصوت خنقته العبرات!

وقاحة إيغناتيف

لم يكن إيغناتيف من أولئك الذين يسكتون على مثل هذا التأنيب فقد أجاب القيصر بجرأة تقرب من الوقاحة قائلاً : مولاي، لا أنكر أني رفعت مثل هذه التقارير ولكنني اقترحت في الوقت ذاته إعلان الحرب عند نشوب

ثورة البوسنة غير أن جلالتكم عمدتم إلى إطالة الوقت بعقد مؤتمر استانبول وتنظيم بروتوكول لندن فأكسبتم بذلك العثمانيين فرصة للتأهب !

القيصر يصرف إيغناتيف من المعسكر

ويظهر أن القيصر تضايق من جواب إيغناتيف وبعد يومين أوفد إليه أحد الياوران ويلغه ضرورة سفره إلى بطرسبرج لعدم الحاجة إليه في المعسكر ولاحتياجه إلى الراحة فانقاد إلى الأمر وسافر.

أخطاء القواد العثمانيين

وهنالك حقيقة ثابتة وهي أن القوى الروسية في أواخر تموز [يوليو/ جويلية] وفي النصف الأول من آب [أغسطس/ أوت] كانت في جميع الجبهات ضعيفة متلاشية. فلو وحد عثمان باشا ومحمد علي باشا وسليمان باشا الجهود وعملوا معاً حول هدف واحد وقاموا بهجوم عام لقذفوا بالروس إلى الدانوب ولكن هؤلاء القواد لم يقوموا بعمل من هذا النوع فأكسبوا الأعداء فرصة مكنتهم من تعزيز قواهم بالنجدات وباتخاذ خطة الهجوم بدل الدفاع.

الروس يستردون لوفجة

كان أول عمل قامت به القيادة العامة الروسية بعد تلقيها النجدات في أواسط آب [أغسطس/ أوت] أنها استردت مدينة (لوفجة) التي تعد مفتاح (بلافنا) وقد دافعت حاميتها بقيادة رفعت باشا دفاعاً قلما سجل التاريخ مثله . حتى أن مخبري الصحف الأجنبية لما قاموا بجولة في الحصون والاستحكامات بعد سقوطها بأيدي الروس وجدوا فيها أشلاء العثمانيين مكدسة فوق بعضها كعلب السردين مما دل على دفاعهم المجيد.

معركة بلافنا الثالثة (11 أيلول1877)

بعد المعركة الثانية تلقى عثمان باشا بعض النجدات فعزز بها جيشه وانصرف في الفترة التي سبقت المعركة الثالثة إلى تحصين خطوط الدفاع

وجعلها صالحة لصد أشد الهجمات. وكانت قواته في هذه الآونة لا تتجاوز الأربعين ألفاً مع 70 مدفعاً. أما الجيش الروسي المكلف في هذه المرة بالهجوم فكان يتجاوز المائة ألف مجهزاً بأربعمائة وخمسين مدفعاً منها عشرون مدفعاً من مدافع الحصار الثقيلة. وقد وضع عثمان باشا في أهم الاستحكامات والحصون طابوراً أو طابورين من الجنود واحتفظ بمعظم جيشه كقوى احتياطية في نقطة مركزية ليرسل منها في أثناء المعركة نجدات إلى مواطن الخطر.

التأهب للهجوم

احتل الروس مواقعهم الأولى ليلة 6-7 أيلول [سبتمبر]. وفي الساعة السادسة من صباح يوم 6 أيلول بدأت المدفعية بإطلاق نيرانها واستمرت في الضرب حتى الساعة الثانية من بعد ظهر يوم 11 أيلول وهو اليوم الذي تقرر القيام فيه بهجوم عام لمصادفته عيد ميلاد القيصر وكان القصد من اختيار هذا اليوم الاستيلاء على (بلافنا)وتقديمها هدية للامبراطور.

خطة الهجوم في المعركة الثالثة

وفي ليلة 11 أيلول عُقد مجلس حربي في القيادة العامة برئاسة القيصر تقرر فيه الهجوم من الجهات الثلاث : الشمالية الشرقية والجنوبية الشرقية والجنوبية في آن واحد وتقرر أيضاً أن تطلق المدفعية قنابلها من الساعة الثالثة حتى الخامسة صباحاً وبعد فاصلة ساعتين تعود المدفعية إلى الضرب حتى التاسعة ثم يبدأ الهجوم العام فيهجم على الحصون الشرقية الجنرال (كربلوف) على رأس الفرق الرومانية في القلب والجنرال (كرودنر) قائد الميمنة على حصن (غريويجه) والجنرال (إيمارتنسكي) قائد الميسرة على الحصون الجنوبية ووضع الجنرال (اسكوبلف) الشجاع تحت تصرف قائد الميسرة وعهد إليه بأصعب نقطة في الهجوم.

فشل الهجوم الثالث

بدأ الهجوم الجنرال (اسكوبلف) فاحتل حصني (عيسى بابا طابيه سي)

و(قوانلق طابيه سي) وهذا الاختلال كلفه عدداً كبيراً من الجنود وتمكن الجنود الرومانية من الاستيلاء على أحد حصون (غريويجه) ولكن هجمات (كربلوف) في القلب في جهات(راديشيفو) أخفقت وقد أفنى هذا الجنرال أكثر من نصف قواه بالهجمات الخائبة التي قام بها بلا جدوى. وفي اليوم الثاني (12 أيلول) استعاد العثمانيون الحصون الجنوبية التي استولى عليها (اسكوبلف) فرفعوا عليها راية الهلال بين هتاف التكبير والتهليل الذي كان يخرج من حناجرهم كالرعد القاصف. وهكذا انجلت هذه المعركة التي استعد لها الروس كثيراً عن فشل مريع كلفهم 20,000 جندي ولم يخسر العثمانيون سوى 5 آلاف جندي دون أن يتمكنوا من تعقب أثر الروس في هذه المرة أيضاً نظراً لتفوق عدد هؤلاء وهذه المعركة كانت آخر هجوم مسلح على خطوط عثمان باشا.

القيصر اسكندر الثاني يبكي

وكان القيصر اسكندر الثاني في أثناء المعركة واقفاً على تل مرتفع يراقب بمنظاره سير القتال باضطراب شديد ولما رأى انهزام جيشه بكى بمرارة وارتسمت علائم الحزن على جبينه لا سيما بعد ما شاهد الأرض مغطاة بعشرين ألف قتيل من جنوده! ولم يغادر ميدان القتال إلا بعد إلحاح قواده الشديد وكان أنين الجرحى يصم الآذان حتى أن القيادة العامة عمدت إلى إطلاق المدافع في الليل لإخفات أنين الجرحى.

شجاعة الأمير الآلاي توفيق بك

وقد أظهر في هذه المعركة الأميرآلاي توفيق بك شجاعة نادرة كوفئ عليها بترقيته إلى رتبة أمير لوآء. وكذلك أظهر الأميرآلاي يونس بك ثباتاً عجيباً.

نوايا الروس بعد هذه الهزيمة

وبعد هذه الهزيمة عُقد مجلس حربي آخر برئاسة القيصر ورأى كثيرون من أعضائه وفي مقدمتهم الجنرال (ميلوتين) وزير الحربية أن يتراجع الجيش ويعبر الدانوب ويتاهب للقيام بهجوم جديد في الربيع المقبل بقوات مضاعفة

وأصروا كثيراً على رأيهم ولكن القيصر الذي أصبح يعتبر القضية قضية كرامة وشرف أبدى رغبته الملحة في متابعة القتال وبعث في طلب الجنرال (توتلبن) بطل الدفاع عن (سيواستبول) في حرب القريم[القرم] الاختصاصي في بناء الاستحكامات والحصون فجاء هذا الجنرال وصرح أن الاستيلاء على (بلافنا) بالهجوم يكاد يكون مستحيلاً ! وقرر أخذها بالحصار وانصرف إلى تطويقها من كل جهة ولم تسمح استانبول لعثمان باشا بمغادرتها قبل ضرب النطاق وبوجود (توتلبن) على رأس الجيش استعاد الجنود نشاطهم فشرعوا في محاصرة بلافنا بعد أن عزلوها عن العالم.

محاولة استمالة عثمان باشا بالمال

وبينما كان (توتلبن) يشدد الحصار مستمراً في ضرب المدينة ثلاث مرات في اليوم عمد الغراندوق إلى تدبير غريب لتقصير أمد الحصار وهذا التدبير بقي سراً مجهولاً حتى فضحه الجنرال (حازنكامف) سكرتير الغراندوق الخاص في أثناء الحرب وقد أصبح فيما بعد قائداً للحرس الامبراطوري. في مذكراته التي نشرها عن هذه الحرب.فقد حاول الغراندوق أن يستميل عثمان باشا بمبلغ من المال يضعه باسمه في مصرف لندن لقاء تسليمه (بلافنا) بعد أن علم بفقر الباشا واحتياجه فبعث إليه بالمسيو (ماكايوف) أحد تراجمة السفارة الروسية في استانبول بصفة مندوب ليحادثه في الظاهر بشأن دفن القتلى ويغتنم هذه الفرصة ويعرض عليه تسليم المدينة لقاء ما يريده من المال ولما ذهب هذا الرسول حاملاً علماً أبيض وطلب مقابلة عثمان باشا بحجة مفاوضته بشأن القتلى والجرحى قابله توفيق بك رئيس أركان الحرب في ظاهر المدينة دون أن يسمح له بالدخول إليها وأفهمه أن الباشا منحرف المزاج لا يستطيع مقابلته ففشل الرسول في مهمته وعاد خائباً بعد أن باحث توفيق بك بشأن القتلى والجرحى !

جواب أحمد حفظي باشا إلى القيصر

ولما وصل الحرس الامبراطوري الخاص إلى أمام (بلافنا) أرسل بقيادة (غوركو)للاستيلاء على الطريق الوحيد الذي كان يمون عثمان باشا فاستولى

(غوركو) على مواقع(غورني دوبناق) وسواها ساداً بذلك جميع المنافذ على عثمان باشا بعد أن أسر حامية هذه الجهات مع قائدها أحمد حفظي باشا.

ومن غريب ما يروى عن أحمد حفظي باشا هذا أنه لما قُدم بعد أسره للقيصر سأله هذا لأول وهلة وبدون مناسبة كم هو عدد حامية بلافنا؟ فأجابه خمسة ملايين جندي يا مولاي ! فخجل القيصر من هذا الجواب.

سقوط "بلافنا" بعد حصارها وأسر الغازي عثمان باشا

ذكرنا في غير موقع من هذا الجزء أن الجنرال (غوركو) هاجم مواقع (غورني-دوبناق) التي كانت تحت قيادة أحمد حفظي باشا فاستولى عليها بعد معركة حامية خسر فيها الروس آلايات بكاملها وباستيلائه على هذه المواقع وما جاورها تم له تطويق(بلافنا) وحصارها.

الاستيلاء على تليش

ولكي يثبت الروس أقدامهم في هذه المواقع كان عليهم أن يستولوا على قرية (تليش) المطلة عليهم وكانت تحت قيادة الفريق حقي باشا المعروف (بسرخوش حقي) لكثرة إدمانه على شرب الخمور فهاجمته القوى الروسية في 28 تشرين الأول [أكتوبر] وقبل أن يبدي مقاومة تذكر رفع علماً أبيض إشارة إلى التسليم فاحتل الروس قرية (تليش) ووقع هو وجنوده السبعة آلاف أسرى في أيديهم وقد عامل الروس هذا الباشا باحتقار زائد ولما سأله أحد قواد العدو لماذا سلمت أيها الباشا مع أن عدد جيوشك يفوق عدد جنودنا؟ أجاب حقي باشا إن قائدي استسلم -ويريد أحمد حفظي باشا- فوجب عليّ أن أستسلم أنا أيضاً !! مع أن قائده لم يستسلم إلا بعد أن فقد أكثر من نصف جنوده وبعد أن قطع الأمل من الفوز والنجاة. وقد عامله الروس بإجلال وإكبار فتقدم منه (غوركو) فور استسلامه وصافحه ببشاشة قائلاً لقد دافعت عن وطنك دفاع الأبطال وإنني أحترمك لأنك محارب باسل !

وقد اغتاظ عثمان باشا كثيراً لتسليم حقي باشا وضرب الأرض برجليه

لما بلغه هذا النبأ لأن سقوط (تليش) وضع جيش عثمان باشا في إطار من الحصار الكامل.

انصرف الروس بعد أن أتموا تطويق (بلافنا) إلى ضربها بالمدافع ثلاث مرات في اليوم في مواقيت معينة كما انصرف عثمان باشا إلى ترميم ما يكون قد تهدم من حصونها. فما يهدمه الروس في النهار كان يرممه العثمانيون في الليل. وقد شهد الجنرال(توتلبن) القائد الشهير باختصاصه في بناء الاستحكامات أن حصون (بلافنا) اختطتها يد ماهرة.

عثمان باشا ينتظر الفرج

احتل الروس حتى أواخر تشرين الأول [أكتوبر] جميع القرى المجاورة لبلافنا لتحكيم التطويق وأخذ عثمان باشا ينتظر مجيء سليمان باشا أو محمد علي باشا لمعاونته وإنقاذه حسبما وعده مجلس الحرب الأعلى في استانبول ! وذهب انتظاره سدى وكان واضحاً بعد هذا الحصار أن عثمان باشا ستخمد مقاومته حالما تنتهي الذخيرة والزاد الموجودين لديه.

قيمة الخدمة التي أداها عثمان باشا للدولة

إن البسالة التي أبداها الجنود العثمانيون في هذه الحرب تفوق حد الوصف. ولما كانت الكثرة تغلب الشجاعة فقد غُلبت على أمرها في نهاية الأمر.والقائد الذي قام بأعمال باهرة مجيدة أكثر من بقية القواد بأجمعهم في جميع الساحات هو عثمان باشا. فهو الذي أوقف زحف الروس بعد عبورهم الدانوب وشروعهم في التقدم نحو استانبول بسرعة . وهو الذي أرغم العدو على تأليب معظم قواهم حول (بلافنا)وهو الذي كبد الروس في معارك (بلافنا) الثلاث أربعين ألفاً من الخسائر، وصفوة القول أن الخدمة التي أداها عثمان باشا مع جيشه للدولة في هذه الحرب خدمة ثمينة لا تقدر قلما سجل التاريخ مثلها ويكفي القول إن الروس حصروا كل جهودهم واهتمامهم في الفترة الثانية من الحرب بعثمان باشا وجيشه.

الرأي العام العالمي وعثمان باشا

وقد أثارت المعارك التي دارت حول (بلافنا) وثبات الغازي عثمان باشا اهتمام الرأي العام العالمي فكانت الناس في جميع أنحاء العالم تنتظر أخبار جيشه باهتمام شديد وبفارغ الصبر راغبة في معرفة نهاية هذا البطل الشجاع وكانت التهاني تنهال في هذه الآونة من جميع أنحاء العالم على عثمان باشا وهو لا يجد وقتاً للرد عليها.

الدولة لم تستفد من دفاع عثمان باشا

ولما كان لكل شيء حد ونهاية كان لا بد أن ينتهي حصار (بلافنا) على شيء.ومن المؤسف أن استانبول لم تستفد من مقاومة عثمان باشا ولا عرفت استثمار دفاعه المجيد، فقد أرادت كما قلنا مراراً بمجلسها الحربي الأعلى أن تحصر القيادة في يدها كما حصر (مولتك) القيادة العامة بيده في أثناء الحرب السبعينية ولكن (مولتك)كان يعرف أراضي فرنسا في ذلك الوقت أكثر من الفرنسيين أنفسهم بينما المجلس الحربي الأعلى في استانبول كان يبتاع المصورات والخرائط من الأسواق!!

خطأ بقاء عثمان باشا في بلافنا

كان على استانبول التي حصرت القيادة في يدها إما أن تمون عثمان باشا بالذخائر والمؤن في الوقت المناسب وإما أن تسمح له بالخروج من (بلافنا) والانضمام إلى بقية الجيش وإقامة خط دفاع جديد على مضايق البلقان تساعد على إطالة أجل الحرب وترغم الروس على عقد صلح بشروط مناسبة. فالنقاد الحربيون يعتقدون أن بقاء جيش عثمان باشا محصوراً في (بلافنا) كان خطأً فادحاً.

وكان واضحاً أيضاً أن ثبات عثمان باشا متوقف على مقدار المؤونة التي لديه وعند نفادها لا بد أن يضطر إلى الخروج كما يغادر الأسد عرينه للتفتيش على فريسته.

تنافس القواد في الجيشين

وكما في الجيش العثماني كذلك في الجيش الروسي كانت الدسائس والمناورات بين كبار القواد قائمة على قدم وساق كل يريد أن يظهر نفسه مكتسباً الشهرة محاولاً إسقاط غيره وحب الظهور هذا كاد يقضي على الجيشين معاً.

محاولة التخلص من ألفي رجل غير محارب

وحاول عثمان باشا إخراج ألفي رجل من سكان (بلافنا) ليتخلص من إطعامهم بعد أن قل الزاد لديه باعتبارهم غير محاربين ففطن الروس للغاية التي يرمي إليها الغازي وأعادوهم برصاص بنادقهم.

تجسس البلغار

كانت القيادة العامة الروسية تتلقى تقارير مفصلة عما يجري داخل (بلافنا) بصورة منظمة من سكانها البلغار. وقد تمكن الروس من إدخال ضابط بلغاري الأصل من ضباط أركان حربهم إلى (بلافنا) متنكراً فكان هذا يتجول في معسكر العثمانيين ومواقعهم كبائع كعك متجول ويدخل الحصون والاستحكامات ويعاين كل شيء بنفسه ثم يدوّن مشاهداته في تقرير مفصل يضعه في زجاجة مختومة يرميها داخل النهر المار من (بلافنا)فيتلقاها الحراس الذين يكونون واقفين في جهة معينة من النهر خارج المدينة للغاية نفسها وبهذه الواسطة كان الروس مطلعين على أدق حركات عثمان باشا.

الروس يدعون الغازي إلى التسليم

وفي أوائل تشرين الثاني [نوفمبر] حاول الروس إقناع الغازي بوجوب التسليم فبعث إليه الغراندوق بكتاب مع بعض الأسرى العثمانيين يبيّن له خطورة الموقف ويدعوه للتسليم حقناً للدماء فأجابه الغازي بالرفض مصراً على النضال حتى الرمق الأخير. وبعد بضعة أيام أرسل الجنرال (غوركو) إلى الغازي بضع نسخ من جرائد (التايمس) و(الديلي نيوز) وغيرهما من الصحف الغربية الناشرة نبأ سقوط القارص ضمن مغلف مكتوب عليه بالإفرنسية "إلى عثمان باشا من الجنرال غوركو".

قلة الزاد والوقود في بلافنا

انقضى شهر تشرين الثاني على هذه الحال وأخذ الطقس يبرد وقل الزاد عند عثمان باشا وأصبحت مؤونته من الحطب والوقود ضئيلة جداً حتى ان الجنود اضطروا إلى تحطيم كعاب بنادقهم وحرابهم لاستعمالها وقوداً في طبخ طعامهم.

وكانت الجيوش العثمانية في ذلك الوقت منصرفة بكليتها إلى صد زحف (غوركو) السريع ولهذا لم تستطع المجيء إنقاذ عثمان باشا الذي أنفذ رسله مراراً إلى الآستانة مستنجداً فلم يتمكن هؤلاء الرسل من اختراق نطاق العدو ووقعوا أسرى في أيديه لأن التطويق كان محكماً لدرجة تعذر معها إفلات طائر من (بلافنا).

المدفعية تثابر على عملها

ويجب ألا ننسى أن المدفعية الروسية خلال مدة الحصار التي دامت 42 يوماً كانت تصب القنابل على (بلافنا) ثلاث مرات في اليوم من مدافعها الخمسمائة. وفي أوائل كانون الأول تفقد عثمان باشا ذخيرة جنوده فألفاها على وشك النفاد لا تكفي إلا لمدة خمسة أو ستة أيام على الأكثر ولهذا عزم على الخروج من (بلافنا) مخترقاً خطوط الأعداء مهما كلفه الأمر. وكان عمله هذا عملاً حربياً مجيداً.

الغازي يقرر الخروج

عقد الغازي مجلساً حربياً من كبار قواده للبت في امر الخروج ولوضع خطة له.فتقرر التأهب له اعتباراً من 7 كانون الأول [ديسمبر]. وانصرف الجنود إذ ذاك إلى إتلاف المدافع الثقيلة غير القابلة للنقل لئلا يستفيد العدو منها، ثم تفقد الغازي المستشفيات واخرج منها جميع الجرحى الذين يستطيعون السير ليرافقوا الجيش في خروجه واستحلف السكان البلغار بالمحافظة على الثلاثمائة جريح الباقين وكانت جروحهم خطرة ثم عمد إلى الزاد والذخيرة الموجودة لديه فوزع ما تبقى عنده منها على جنوده كما وزع أموال الجيش النقدية فأصاب كل جندي منها ثمانية قروش !

خطة الخروج

وبعد هذا قسم الباشا جيشه البالغ 40 ألفاً إلى فيلقين متساويين تولى قيادة أحدهما بنفسه وأحال قيادة الفيلق الثاني إلى عادل باشا ز وكان من خطة الباشا أن يقسم فيلقه إلى عدة أقسام فيجتاز النهر الذي يخترق (بلافنا) ويهجم على الحصون والاستحكامات القائمة على الطريق المؤدية إلى (صوفيه). وأما الفيلق الثاني بقيادة الفريق عادل باشا فكان عليه أن يبقى في (بلافنا) ليحمي مؤخرة الفيلق الأول عند اشتباكه مع العدو ويغادرها بعد مرور ساعتين. وهذه الخطة كانت موافقة لمقتضى الحال.

الأهالي المسلمون يرافقون الجيش

ولما ذاع خبر عزم الغازي على الخروج هرع إليه سكان (بلافنا) المسلمون يرجونه إخراجهم معه لئلا يقضي عليهم البلغار بعد ذهاب الجيش. وقد مانع كبار القواد لاسيما توفيق باشا رئيس أركان الحرب في مرافقة الأهلين للجيش بداعي عرقلتهم سيره وحركاته ولكن حنو عثمان باشا تغلب على الاعتبارات العسكرية فسمح للسكان المسلمين بمرافقتهم الجيش فكانوا سبباً لنكبته كما سيأتي.

بدء الخروج يوم 10 كانون الأول

وفي صباح يوم 10 كانون الأول [ديسمبر] 1877 وهو من الأيام التاريخية الخالدة في التاريخ العسكري العثماني تفقد عثمان باشا بطل (بلافنا) جنوده المتأهبين للخروج على جسر (بلافنا) لآخر مرة. وبعد أن ألقى عليهم كلمة مؤثرة حثهم فيها على عمل المستحيل أمر في الساعة السابعة بالزحف والتقدم. وكان الروس على علم بهذه الحركات جميعها من جواسيسهم البلغار.

رتب الضباط صفوف الجنود ثم زحفوا بهم إلى الأمام بشدة للقاء الموت بسكون تام وبمشية سريعة وكان الغازي قائد هذه الحملة العجيبة يتقدم الجميع ممتطياً صهوة جواده ممتشقاً حسامه.

بسالة فرقتي يونس بك وولي بك

تقدمت فرقة الهجوم بقيادة يونس بك وكان الضباب يحجب الروس عن الأنظار. وفي الساعة الثامنة انكشف الضباب فانقض ولي بك على الحصون التي كان يحميها حرس الامبراطور الخاص فاستولى عليها عنوة بعد عراك عنيف ثم تقدم بسرعة نحو الحصون التي وراءها وبينما كان يحاول الانقضاض عليها تقدم منه جنديان روسيان وطعناه بحرابهما من الأمام والوراء فخر صريعاً في الحال.

ولما هرع يونس بك بفرقته لنجدة فرقة ولي بك الملتحمة بمعركة دموية بالسلاح الأبيض مع الروس أصيب هو الآخر بجرح بليغ أودى بحياته. ولكن جنوده تمكنوا من الحصون واستولوا على مدافعها ودحروا الروس وهم يلهجون بكلمة التوحيد وقد انقلبوا في تلك اللحظة إلى أسود كاسرة.

النجدات ترد على الروس بكثرة

وزع الروس في بادئ الأمر قواهم على عدة نقاط حول (بلافنا) ريثما ينكشف لهم هدف الباشا في هجومه ولما تبين لهم ذلك نقلوا معظم القوى إلى نقطة الهجوم فتعذر إذ ذاك على فرقتي ولي بك ويونس بك التقدم إلى الأمام بعد أن تكاثرت عليهما قوة العدو وكانت الفرقة الأولى قد فقدت أكثر أفرادها وفي هذه اللحظة هجم الروس هجمة شديدة استعادوا بها الخطوط والحصون التي احتلها منذ هنيهة الجنود العثمانيون. وكان عثمان باشا وسط الفيلق الأول المهاجم يدير الهجوم بنفسه مصدراً التعليمات والأوامر مشجعاً القواد والجنود وقد أنجد فرقتي ولي بك ويونس بك بعدة نجدات ليمكنهما من التقدم أو الثبات ولكن تألب قوى الأعداء جعلت النجدات عديمة النفع.

سقوط معظم الضباط العثمانيين

وقد سقط في هذه المعارك الأولى معظم قواد الفرقتين وضباطهما وأخذت أبواق النجدة تدوي بذعر بأمر من عثمان باشا طالبة النجدات من فيلق عادل باشا الذي سير عدة طوابير لتعزيز الفيلق المهاجم فلاقت مصاعب

كثيرة عندما حاولت اجتياز جسر البلدة الغاص في تلك اللحظة بقوافل الأهلين النازحين وكان لهذه العرقلة التي صادفتها جنود عادل باشا عند الجسر أسوأ تأثير على مصير فيلق عثمان باشا.

الغازي يحتفظ برباطة جأشه في أحرج الأوقات

وبعد ساعتين من بدء الهجوم احتدمت المعركة فكانت ساعة رهيبة بالنسبة لمعدات ذلك الزمان، اختلط فيها أنين الجرحى بدوي المدافع وأزيز الرصاص وبكاء الأطفال وعويل الأحداث ونحيب النساء والشيوخ، مع هذا كله استمر بطل (بلافنا) الغازي محتفظاً برباطة جأشه يصدر الأوامر كأنه لم يحدث شيء...

الغازي يصاب بجرح بليغ

ولما صدَّ العدو تقدم العثمانيين وألقى الذعر في صفوفهم انقض عليهم وأرجعهم إلى الوراء فهرع عثمان باشا بنفسه إلى خطوط النار لينجد جنوده فأصابته شظية قنبلة قتلت جواده اللحال [في الحال] وجرحته جرحاً بليغاً في فخذه اليسرى فكبا الجواد براكبه البطل وظن الجنود أن المشير قتل فارتبكوا وشرعوا يرتدون إلى الوراء بدون انتظام نحو نهر(فيد) بعد أن كانوا قبل هنيهة يهاجمون ببسالة فائقة، ومما زاد الموقف ارتباكاً وجود أكثر من ثلاثة آلاف مركبة وراء الجيش تقل الأولاد والنساء والأطفال من السكان المسلمين الذين سمح لهم الغازي بالخروج معه فعرقلوا سير جنوده.

الروس يستعيدون المواقع والحصون

واشتد الهجوم الروسي في هذه الآونة واسترد العدو كافة الحصون والاستحكامات التي أخلاها العثمانيون ليلاً وبدأوا يضايقون فيلق عادل باشا من الوراء فحل الظهر والمعركة حامية الوطيس.

فبينما كان القتال ناشباً بهذه الجهة منذ الصباح كان الجيش الروسي الزاحف من الجهات الشرقية والشمالية والجنوبية يتقدم نحو (بلافنا) فاحتلها بحضور الغراندوق وكان الرومان أول من دخلها.

خطة الغازي كانت على وشك النجاح

ولو تمكنت نجدات عادل باشا من الوصول في الوقت المناسب وقبل سقوط عثمان باشا جريحاً لاخترق الغازي نطاق الحصار الذي لم يبق منه سوى الخط الثالث ولخرج منه ظافراً ولكن خروجه نهائياً كان أمراً مشكوكاً فيه لأن الروس من قبيل الاحتياط كانوا قد وضعوا على طريق (صوفيه) هدف الغازي ثمانين (بلوكا) من الفرسان لصد العثمانيين فيما إذا توفقوا إلى إختراق كافة الخطوط وتمكنوا من اجتيازها بسلام.

نقل المشير الجريح إلى طاحون قريب والتسليم

بعد أن جرح الغازي نقل إلى (طاحون) قريب وهناك جرى تضميد جرحه فدعا إليه كبار القواد وبيّن لهم تخليه عن القيادة إلى الفريق عادل باشا أقدم القواد في الجيش فرفض هذا الاضطلاع بمثل هذه المسؤولية في مثل هذا الموقف وظهرت إذ ذاك فكرة الاستسلام بعد أن ثبت للجميع أن لا فائدة من الدفاع سوى إزهاق الأرواح فرفعوا علماً أبيض!

كيفية التسليم

كانت (بلافنا) وضواحيها في تلك الساعة تغمرها سحابة من دخان البارود فلم يشاهد الروس العلم الأبيض واستمروا في إطلاق النار وبعد قليل ظهر على الجسر ضابط عثماني يمتطي جواداً حاملاً علماً أبيض فأعادته القيادة الروسية لجهله اللغة الإفرنسية أو سواها من اللغات الأجنبية وحملوه بطاقة باسم القائد العثماني كتب عليها " الجنرال (غاناتسكي) يرجو إيفاد من ينوب عنكم في المفاوضة " وأمر الجنرال المومأ إليه أن يرافق الميرآلاي (ستروكوف) الضابط العثماني إلى الجسر وينتظر هناك الجواب، وكانت الجنود العثمانية محتلة في هذه الدقيقة الشاطئ الأول من النهر والجنود الروسية الشاطئ الثاني وحضر إذ ذاك إلى الجسر الجنرال (اسكوبلف)وأركان حربه وبعد قليل جاء توفيق باشا رئيس أركان حرب الجيش العثماني مندوباً من قبل الغازي لمفاوضة الروس في أمر التسليم، وقد ارتسمت على جبينه أمائر الكدر الشديد متمنياً لو أعفي من هذه المهمة فتعارف هو والجنرال

(ستروكوف) ثم خاطب الجنرال بالإفرنسية قائلاً : إن عثمان باشا يريد التسليم مع جيشه وهو جريح لا يستطيع الحراك ولهذا يرجو مجيء الجنرال (غاناتسكي) لمقابلته ليتمكن من مفاوضته في أمر التسليم...

غاناتسكي يملي شروطه

فبعث الجنرال (ستروكوف) بهذا الخبر إلى قائده (غاناتسكي) وبعد قليل جاء هذا القائد إلى الجسر وأوفد من قبله (ستروكوف) لمقابلة الغازي وإملاء الشروط عليه!

وصول الميرآلاي ستروكوف

وصل (ستروكوف) إلى حيث كان الغازي نازلاً فرأى أمام المنزل جمعاً من الضباط والياوران والأطباء وعلى سواعدهم شارة الهلال الأحمر العثماني فترجل ودخل المنزل فوجده غاصاً بالضباط ولما سألهم عن مقر الباشا أشار أحدهم إليه إلى الغرفة المقابلة لغرفتهم.

فدخل الجنرال الغرفة ووجد الغازي مستلقياً على ظهره ماداً ساقه على صندوق قنابل، وأمامه طبيبه الخاص حسيب بك يداوي جرحه، وعلى جانبه جميع أدوات الجراحة وكان الغازي أصفر اللون مرتدياً ثوباً بسيطاً متقلداً سيفه النفيس الذي بعث به إليه منذ مدة جلالة السلطان وحوله القواد وقوف على أقدامهم وعلائم الكدر الشديد مرسومة على وجوه الجميع.

كيف تمت المقابلة بين ستروكوف والغازي

ولما دخل الجنرال هم الغازي بالقيام وصافح القادم بعناء فجاوبه هذا بتلهف وسرعة : أرجوك يا دولة الباشا ألا تقوم لأنك جريح ثم ساعده على القعود وأبى أن يجلس هو فبقي واقفاً على قدميه مؤدياً بذلك الاحترام العسكري للقائد العثماني العام حسب القواعد الحربية وكلم الباشا بعد ذلك فقال : لقد أرسلني قائدي الجنرال (غاناتسكي) لأهنئ دولتكم بأعمالكم الباهرة وبدفاعكم المجيد وأبلغكم بأن الجنرال لا يرضى منكم إلا التسليم بلا قيد ولا شرط.

وبعد أن أطرق الغازي التفت إلى طبيبه حسيب بك وقال : هذه حال الدنيا، يوم لنا ويوم علينا ! وكلم بعد ذلك (ستروكوف) وقال له إنني مستعد لقبول تكليف قائدكم العام فأجابه الجنرال الروسي تلك إرادة الله ثم انطلق ليخبر قائده بذلك.

غاناتسكي يطلب جمع سلاح الجنود

أقبل الجنرال (غاناتسكي) إلى المعسكر العثماني حالما وصله الخبر ودخل على عثمان باشا ورفع خوذته تعظيماً له وصافحه بحرارة ومودة وقال أهنئك أيها المارشال لأن هجومك كان عملاً حربياً عظيماً أرجوك الآن أن تأمر بجمع السلاح من الجنود.

تسليم سيف الغازي

وهنا فك الباشا حمالة السيف المرصع الذي كان السلطان قد بعث به إليه وقدمه صامتاً إلى القائد الروسي وانتدب الفريق عادل باشا لإجراء معاملة جمع السلاح والتسليم وقد لاقى هذا القائد مقاومة عنيفة من الجنود الذين رفضوا تسليم بنادقهم في بادئ الأمر ثم رضخوا للأمر بناء على توسط أيمة الطوابير والضباط فكان كل جندي عندما يسلم بندقيته يودعها بدموع عينيه.

اسكوبلف يقابل الباشا

وفي هذه الفترة جاء الجنرال (اسكوبلف) ودخل غرفة الباشا وسلم عليه قائلاً : إنك خدمت وطنك أعظم خدمة بصدّنا خمسة أشهر عن الدخول إلى (بلافنا) والتفت إلى من كان حوله وقال : هذه الملامح هي ملامح قائد عظيم وإني لسعيد برؤية صاحبها. إن الغازي عثمان باشا هو قائد منتصر رغم تسليمه...

فأجابه الغازي : إنك أيها الجنرال مع حداثة سنك قد كسبت من الشهرة ما يحسدك عليه الشيوخ وستحييك أولادي وأنت متقلد رتبة فيلد مارشال السامية إن لم يسمح لي الدهر بذلك.

الغراندوق والغازي

وعند المساء اتكأ الغازي على أكتاف ضباطه وركب مركبة تجرها ثلاثة جياد متجهاً إلى (بلافنا) ماراً بين جموع الجنود الروسية التي كانت تنظر إليه بعين الاحترام وسارت أمام مركبته ووراءها كوكبتان من فرسان الروس كالحرس.

وكان الجنرال (ستروكوف) ممتطياً جواده بجانب المركبة المحاطة بضباط أركان الحرب العثماني. وبينما كان البرنس شارل منطلقاً من جسر نهر (ويد) إلى بلافنا التقى بالمركبة، المقلة للغازي مع طبيبه الخاص فتقدم من هذا البطل الذي أوقف جيشه مع الجيش الروسي بضعة أشهر أمام حصون (بلافنا) وصافحه بحرارة وهنأه على شجاعته وفي تلك اللحظة وصل الغراندوق أيضاً واقترب من مركبة عثمان باشا وأخذ الاثنان الغالب والمغلوب يتفرسان في وجهي بعضهما وهما صامتان صمتاً عميقاً رهيباً ثم بسط الغراندوق ذراعه وصافح الغازي مصافحة ودية وقال له : أهنئكم أيها الباشا على النبوغ الحربي الذي أظهرتموه في الدفاع، إن دفاعكم هذا لهو من أمجد المعارك الحربية في التاريخ !

فانتصب عثمان باشا في المركبة غير مبال بجرحه وأجاب ببضع كلمات تناسب المقام. وحيّا القواد الروس الذين كانوا بمعية الغراندوق البطل الأسير بفم واحد صارخين برافو !! برافو !! بمنتهى التعظيم .

بعض مزايا عثمان باشا العسكرية

وفي الحقيقة أن الغازي كان متصفاً بسجايا ومزايا جديرة بأن يقتدي بها كل قائد. فرغماً عن وجود عدة دور في بلافنا مستوفية شروط الراحة فضّل الإقامة طيلة أيام الحصار في خيمته بين جنوده مشاطراً إياهم شظف العيش وشدائد البرد.

القيصر يأتي لعيادة الغازي

وبعد قليل أنزل الغازي من مركبته ونقل إلى خيمة الغراندوق على نقالة

فأعيد تضميد جرحه باعتناء أكثر وفيما هو هناك أقبل القيصر إلى خيمة الغراندوق لعيادته، فصافح الغازي قائلاً : لقد رفعت اسم الجندية العثمانية إنك والحق يقال بطل وفي استطاعتك أن تتقلد سيفك وأوسمتك وثوبك العسكري مدة بقائك ضيفاً عندنا ثم أمر القيصر طبيبه الخاص بمعالجة جرح الغازي وبلغه إن الأسلاك البرقية الروسية موضوعة تحت أمره في استطاعته المخابرة بواسطتها مع الباب العالي ومع أفراد أسرته. وبأمر القيصر نقل الجرحى من الضباط العثمانيين إلى المستشفيات الروسية وكان واسطة الاتصال ما بين الغازي واستانبول بعد أسره المعتمد البريطاني في بخارست وبواسطته تلقى السلام الشاهاني هو ورفاقه!

حديث عثمان باشا إلى الغراندوق

ويؤخذ من الحديث الذي دار بين الغازي وبين الغراندوق أن الأول أراد مغادرة(بلافنا) قبل تطويقها ولكن المجلس الحربي الأعلى في استانبول لم يوافق على ذلك.واعترف الغراندوق إذ ذاك أن حركة الاختراق التي قام بها الغازي في صباح 10 كانون الأول [ديسمبر] كانت حركة باهرة لم يبق بينه وبين النجاح سوى القليل فهو معجب به من هذه الناحية.

عدد الأسرى الذين وقعوا في أيدي الروس

وقد أسر الروس عدا الغازي 10 باشاوات و128 قائداً من كبار القواد و2000 ضابط و40,000 جندي من المشاة والمدفعية و1200 فارس وقدرت خسائر العثمانيين في حركة الاختراق التي قاموا بها ب 6000 جندي بينما خسر الروس 58 ضابطاً و1663 جندياً.

تفرق الجيش المحاصر

وبعد سقوط بلافنا تفرق الجيش المحاصِر فعاد الجيش الروماني إلى الجهة الغربية نحو حدود بلاد الصرب لحماية الحدود الرومانية ولدعم الجناح الروسي الأيسر وطُلب إليه أن يحتل قلعة (نيكبولي) ويستولي على (ويدين).

الغازي يتناول الغداء على مائدة القيصر

وفي اليوم الثاني للتسليم دُعي الغازي صباحاً إلى تناول طعام الغداء مع القيصر فذهب متكئاً على كتف طبيبه فاستقبله القيصر بحفاوة وبعد المصافحة سأله :

- أريد أن أعرف قصدك من هجومك على صفوف الحصار

فأجابه :

مولاي بما أنني جندي لم يكن أمامي سوى هذه الطريقة وبكل أسف أقول إن حملتي فشلت... ولكن تشرفي بين يدي جلالتكم يخفف عليّ وقع هذا الإخفاق

فقال القيصر :

- أنا أعترف بشجاعتك الفائقة وإن كانت هذه الشجاعة موجهة ضد جيوشي !

فأجابه الغازي :

- يا مولاي إنني لم أعمل إلا ما أملاه الواجب عليّ.

نقله إلى خاركوف

وبعد إقامته ستة أيام في (بلافنا) سافر الغازي وبقية الباشاوات إلى (خاركوف) وهي مقر إحدى الولايات الروسية على قطار خاص وبقي فيها إلى أن وضعت الحرب أوزارها.

ومما يجدر ذكره أن هذا القائد العظيم لما شعر بالخطر المحدق ببلافنا دفن قبل خروجه جميع أعلام جيشه خوفاً من سقوطها في أيدي أعدائه وقد ظهرت أخيراً في أثناء الحفريات في أطلال هذه المدينة.

وبعد أن عقد الصلح عاد الغازي إلى استانبول فاستقبل بحفاوة عظيمة من الشعب والحكومة معاً ولما وصل إلى يلدز لمقابلة السلطان احتضنه عبد الحميد وعانقه طويلاً وسلمه سيفاً مرصعاً بالجواهر الكريمة حفرت عليه هذه العبارة: "هدية إلى الغازي عثمان باشا".

ثم نصبه مشيراً للمابين وبقي في هذا المنصب طيلة أيام حياته، وقد زوج بناته من أبنائه الأمراء زيادة في تكريمه.

وبسقوط (بلافنا) بعد حصار 42 يوماً ومقاومة خمسة أشهر تكون صفحة هذه الحرب قد طويت لأن الروس بعد استيلائهم عليها لم يلاقوا مقاومة تذكر سوى من جيش سليمان باشا وقد تابعوا زحفهم حتى وصلوا إلى أسوار استانبول واحتلوا أدرنة.

الصرب والجبل الأسود يعلنان الحرب على الدولة

ولما رجحت كفة النصر بجانب الروس أعلن الصرب والجبليون الحرب على الدولة العثمانية وسيرا جيوشهما البالغة مائة ألف مقاتل إلى الأراضي العثمانية.

ونرى أن نجعل مسك الختام لهذا الفصل الرسالة التي بعث بها أحد مراسلي الصحف الغربية إلى جريدته واصفاً فيها تسليم جيش (بلافنا) وصفاً يدل على دقة الملاحظة وكان هذا المراسل حاضراً في أثناء حركة الخروج والتسليم فشهد كل ما رواه بعينه فقال :

كيفية الخروج

"في الساعة السابعة غادر العثمانيون مراكزهم بصفوف متراصة متقاربة يسير عثمان باشا في الصفوف الأمامية منها ممتطياً صهوة جواد بلون أسود قاتم وكان هذا اللون يدل على الحزن. وسار العثمانيون نحو الخطوط الروسية ولما انقشع الضباب في الساعة الثامنة. هجم جنود الباشا على الحصون التي كان يحرسها حرس الامبراطور الخاص فوقع فيها عراك هائل مخيف.

ليس هؤلاء العثمانيون جنوداً محصورين يحاولون الإفلات من سجنهم فمنظرهم يدل على كونهم أسوداً كاسرة منقضة على فرائسها فقد هجموا على الروس وهم يصرخون الله أكبر ! من أعماق قلوبهم وبعد قتال شديد استولوا على الحصن ذي الرقم(3) واندفعوا نحو الحصن ذي الرقم (4) دون أن يتوقفوا لحظة واحدة وبالشجاعة نفسها اشتبكوا في قتال مع حامية ذلك الحصن.

هجمات العثمانيين

وكان النطاق المضروب حول العثمانيين يضيق شيئاً فشيئاً ويتكاثف ولكن العثمانيين استمروا في إرسال الصرخات الداوية من صدورهم العامرة بقوة الإيمان وكانت هذه الصرخات كزمجرة البحر الهائج المتلاطم الأمواج عند قيام الأنواء والعواصف. وثابر الروس على تضييق الخناق على أعدائهم كما ثابر العثمانيون على الاستبسال . ومع كل هذا تمكنوا من الاستيلاء على الحصن ذي الرقم (4) بينما كان الروس يحكمون حركة التطويق للقضاء نهائياً على المحصورين المهاجمين.

استمر القتال وتساقط القتلى والجرحى بكثرة وبلا حساب وكان السكان المسلمون يرددون صدى الهتافات ويدعون إلى الله أن يأخذ بأيدي جنودهم ونحو الساعة الواحدة بعد الظهر انفجرت قنبلة على مقربة من عثمان باشا أردت جواده وجرحته في فخذه اليسرى ولما رأى الجنود سقوط قائدهم وبطلهم وأملهم الوحيد انتشرت فوضى أليمة بينهم فارتدوا عن المراكز التي استولوا عليها قبل حين فكانت حركة تقدمهم وارتدادهم كحركة المد والجزر وهنا انقض الروس على أعدائهم وبدأوا يفتكون بهم بلا رحمة غير مميزين بين الجنود والنساء والأطفال وأية قوة تستطيع كبح جماح جنود هائجة انقلبت في تلك اللحظة إلى وحوش ضارية مفترسة.

كيف تم التسليم

سالت الدماء كالسيول وهرع (برتو) بك أحد القواد العثمانيين الشجعان يدافع عن العاجزين مانعاً الروس من الفتك بهم. وفي هذه الآونة كان عثمان باشا ممدداً على فراشه في بيت حقير يخفق في أعلاه علمٌ أبيض إشارة إلى التسليم وقد اغرورقت عيناه بالدموع ولما أخبر الميرآلاي (ستروكوف) الجنرال (غاناتسكي) برغبة الغازي في التسليم جاء (غاناتسكي) إلى كوخ الباشا وكنتُ حاضراً في تلك اللحظة فرأيت عثمان باشا ماداً ساقه المجروحة وقد انكب عليها طبيب شيخ يدعى حسيب أفندي يداويها ويضمدها وكان حوله فئة من الباشاوات مطرقين واجمين وعلائم الألم مرسومة على وجه الجميع فسأل الغازي بواسطة الترجمان عن شروط التسليم فأجابه الجنرال : يجب أن يكون

التسليم بلا قيد ولا شرط ! فقابل الغازي هذا الجواب بسكوت عميق والتفت إلى من حوله وقال : هذه حال الدنيا تمر الأيام وتنقضي حاملة الهناء والشقاء وليس من سبيل سوى التسليم إلى إرادة الله ! فعيل صبر (ستروكوف) في ذلك الوقت وقال يا دولة الباشا الوقت محدود !ففك إذ ذاك عثمان باشا حمالة سيفه بمنتهى السكون وناوله إلى الجنرال (غاناتسكي).

موقف مليء بالعبر

إنه لموقف مليء بالعبر عندما يضع شجاع بطل يسيل الدم من جرحه سيفه تحت أقدام عدوه وكم للقدر من سخريات في هذه الحياة!

وشاهدت الكل يبكون : الباشاوات والطبيب والجنرال نفسه يبكون جميعهم في تلك اللحظة الرهيبة!

ثم أمر الغازي عادل باشا وهو فريق اختيار بتبليغ الجيش لزوم التسليم وكانت عاقبة الجيش السير فجيعة فبعد أن نقله الروس إلى بلادهم مات ربعه وكانت الثلوج قد اصطبغت بلون أحمر من الدماء التي سالت عليها.

أحد الكُتاب الروس يصف الحالة

إلى هنا ينتهي وصف المراسل وليسمع الآن القارئ من أحد الكتّاب الروس الحياديين المعلومات التالية :

"كان اليوم الذي تقرر فيه الخروج من أيام الفصل المعتدلة غير أن الطقس تغير فجأة وبدأت الثلوج تهطل بكثرة ولا حاجة لوصف ما عاناه الأسرى الأتراك الذين كانوا نازلين في سهل فسيح لا تستر أجسامهم سوى معاطف رقيقة وسط هذا الزمهرير القاتل. وفي الليلة الأولى لأسر الحامية توفي منها ثلاثمائة جندي وإلى جانب هؤلاء الأحياء الأموات كانت جموع الجرحى قد كدست أجسامها فوق بعضها لاتقاء شر البرد.وقد صادفت جندياً عربياً جميل الطلعة طويل القامة أنجل العينين، وأسودهما ينتعل حذاء أحمر يفترش معطفه ويجود بروحه بهدوء. والتنهدات المتصاعدة من هذه الكتل البشرية كانت تقطع أنياط القلوب المتحجرة.

العثمانيون يحافظون على كبريائهم

ومع أن العثمانيين كانوا كالعراة لا تستر أجسامهم سوى أطمار بالية احتفظوا بعزتهم وكبريائهم فأرادوا أن يظهروا أمامنا بمظهر غير المحتاجين لنا بشيء... هازئين بشقائهم ولا يستطيع الإنسان سوى أن يشعر أنه أمام جنود أبطال يجب احترامهم وتقديرهم.

وإلى جانب معسكر الجنود الأسرى كان يقوم معسكر الضباط الأسرى وكثيراً ما شاهدت هؤلاء الضباط راكعين على الثلج يؤدون فرائض الصلاة لربهم.

وقد عامل القيصر عثمان باشا معاملة تليق بالأبطال والمقابلة بينهما تمت على الوجه الآتي :

وصف المقابلة التي تمت ما بين القيصر والغازي

في اليوم الثاني لتسليم المدينة حضر القيصر المراسم الدينية التي أقيمت من أجل الشكر على النصر وبعد انتهاء المراسم دخل (بلافنا) بموكب رسمي حافل وإلى يمينه البرنس شارل وإلى يساره الغراندوق متقلداً الوشاح الأكبر للقديس جورج الذي أنعم به عليه القيصر مكافأة لاستيلائه على بلافنا وسار الموكب إلى دار (اسكوبلف) الذي عين قائداً لموقع (بلافنا).

وبعد قليل ثارت ضجة في فسحة الدار بين القواد الروس والرومان ففهم أن عثمان باشا قادم لزيارة القيصر على مركبة مفتوحة تجرها ثلاثة جياد مطهمة! وقد تعذر على المركبة الدخول إلى فناء الدار فترجل الغازي وتأبط من اليمين ذراع طبيبه الخاص ومن اليسار ذراع أحد قواده وسار مشياً على الأقدام وكانت إحدى ساقي الباشا منتعلة حذاء طويلاً والثانية بدون حذاء ملفوفة بلفائف كثيرة بيضاء ولما تفرست فيه وجدته رجلاً في الأربعين من عمره متوسط القامة بوجه مستطيل تحيط بوجهه لحية صغيرة قد لعب الشيب فيها وله ملامح جذابة تنيرها عينان سوداوان نجلاوان.

وما كاد يصل حتى حدثت ضجة بين الجميع وأخذ جميع الذين كانوا في

الفناء يتدافعون ليتمكن كل واحد من رؤية القائد الذي أوقفهم خمسة أشهر أمام (بلافنا).

وفي هذه اللحظة ظهر الجنرال (هال) أمام مدخل البيت وأشار إلى المجتمعين بالسكوت ثم دخل عثمان باشا إلى غرفة القيصر.

وبعد ربع ساعة خرج عثمان باشا ولكنه كان في هذه المرة متقلداً سيفه المذهب الملتوي وقد ودع القيصر الباشا مسافة بضع خطوات في الفناء وهنا صافح الباشا القيصر بحرارة مظهراً امتنانه من حسن لقائه وصاح الضباط المجتمعون في الفناء برافوا برافو !! وأدى كل منهم التحية العسكرية عندما مر أمامهم هذا القائد البطل.

أما الغازي فمع احتفاظه بوقاره الشرقي وإبدائه قلة اكتراث لهذه المظاهر بدت عليه علائم الارتياح فأخذ يوزع على كافة الجهات ابتسامات الشكر والامتنان.

تأثير سقوط بلافنا في روسيا

قابلت روسيا من أقصاها إلى أقصاها سقوط (بلافنا) بفرح عظيم وبعد سقوطها فقط تمكن القيصر من العودة إلى عاصمته بعد أن قضى أيام الشتاء في إحدى القرى الحقيرة بين جنوده منتظراً انتصار جيشه غير راغب في الرجوع قبل الوصول إلى نتيجة حاسمة.

انتهى النص من كتاب "عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية"[1] السلطان عبد الحميد يواجه عروض هرتزل لشراء فلسطين ببطولات الجنود العرب في بلافنا

بعد 19 عاماً من ملحمة بلافنا زار مؤسس الحركة الصهيونية اليهودية تيودور هرتزل عاصمة الخلافة الإسلامية في محاولة للحصول على موطئ قدم في فلسطين، وكان الواسطة بينه وبين السلطان عبد الحميد هو الصحفي البولندي فيليب نيولنسكي الذي عرض المشروع على السلطان فأجابه كما ورد في يوميات هرتزل 18/ 6/ 1896: "إذا كان هرتزل صديقك بقدر ما أنت

صديقي، فانصحه ألا يسير خطوة أخرى في هذه القضية، إنني لا أستطيع أن أبيع شبراً واحداً من هذه الأراضي، لأن هذا الوطن ليس ملكي وإنما هو ملك شعبي الذي أقام هذه الإمبراطورية بإراقة دمائه، وسوف نغطيها بدمائنا قبل أن نسمح لأحد باغتصابها منا، لقد حاربت الكتيبتان السورية والفلسطينية في بلافنا واستشهد جنودهما هناك واحداً بعد الآخر لأن أحدا منهم لم يرض بالاستسلام وفضلوا أن يموتوا في ساحة القتال، إن الإمبراطورية العثمانية ملك للعثمانيين، ولا أستطيع أن أمنح أي جزء منها، فليحتفظ اليهود ببلايينهم (أو ملايينهم)، فقد يستطيعون الحصول على فلسطين دون مقابل إذا ما قسمت الإمبراطورية، ولكن جثتنا فقط هي التي يمكن تقسيمها، ولن أسمح بتشريح جسدنا ونحن على قيد الحياة"[2] وقد علق هرتزل على هذا الرد بقوله إنه تأثر كثيراً بكلمات السلطان الشامخة رغم أنها وضعت حداً لجميع آماله، وأن هناك جمالاً مأساوياً في هذه القدرية التي تتنبأ بالموت والتمزق ومع ذلك تقاتل إلى النفس الأخير رغم النتيجة السلبية لهذه المقاومة[3] ملاحظة: استخدم هرتزل في نقل الرواية عن السلطان تعبير الإمبراطورية التركية بدلاً من العثمانية والشعب التركي بدل العثماني وذلك لأن اللفظين مترادفان في الغرب أما في الشرق فكان استعمال كلمة عثماني يختلف عن استعمال كلمة تركي[4] إلى أن تغير الحال بدخول الأفكار القومية التي قمعها السلطان عبد الحميد[5] وكان هو يعبر عن أهل بلاده بتعبير الأمة العثمانية[6] وليس التركية والأرجح أنه استخدم هذا اللفظ لا ما نقله هرتزل عن نيولنسكي.

وهدفي من إيراد هذه الواقعة الرد على من يدعون أن العرب كانوا يقاتلون في ظل الدولة العثمانية في حروب لا ناقة لهم فيها ولا جمل وهو ما يتبين عدم دقته لأنهم كانوا يدافعون عن الدولة التي تدافع عنهم أيضاً، والعجيب أن من يعترضون على هذا التجنيد لا يوردون اعتراضات مماثلة على تجنيد الدول الاستعمارية للعرب في حروبها ولا على تجنيد سكان المستعمرات الأخرى ضد بعضهم بعضاً، بل وجدنا زعامات "الاستقلال" العربي تؤيد الوقوف إلى جانب الدول الاستعمارية التي تستعمر بلادنا ضد دول المحور في الحرب الكبرى الثانية فكانت النتيجة 45 ألف قتيل جزائري في مجازر ماي 1945 بعدما كانوا يحتفلون بانتصار الحلفاء ويطالبون بتنفيذ

الوعود الفرنسية للجزائر والتي هي على غرار وعود الاستقلال العربي البريطانية في الحرب الكبرى الأولى والتي انتهت بتقسيم البلاد العربية وفرض الانتدابات الأجنبية عليها ومنح فلسطين للصهاينة بعدما وقف العرب يقاتلون إلى جانب الحلفاء.

مجلة "المجتمع" تحتفل في سنة 1977 بالذكرى المئوية الأولى لملحمة بلافنا[7]

في سنة 1977 حلت الذكرى المئوية الأولى لملحمة بلافنا المجيدة، وبهذه المناسبة أحيت مجلة "المجتمع" الكويتية في عددها رقم 370 الصادر في يوم الثلاثاء 29 شوال 1397 الموافق 11 أكتوبر 1977 هذه الذكرى بموضوع غلاف خاص كتبه الأستاذ محمد أحمد الراشد وحمل العناوين التالية:

- الذكرى المئوية الأولى لملحمة بلافنا الإسلامية
- بطولات إسلامية حديثة تنافس بطولات السلف
- عزيمة قائد تطيل عمر الدولة العثمانية
- عثمان باشا يفوت على الروس أهدافهم الحربية
- أربعون ألف قتيل روسي في ساحة واحدة

ومما أضافه المقال على ما سبق اقتباسه عن كتاب عصر السلطان عبد الحميد، تعليق الأمير شكيب أرسلان وصمود الغازي أحمد مختار باشا في الجبهة الشرقية للحرب:

"- **شكيب أرسلان يصف المعركة**

وقد آن وقت سماعك لأقوال شكيب أرسلان في وصف هذه الملحمة البطولية، بعد إذ عرفت تفصيلها، لتقف على صدق الذي ذكرناه، فإن الأمير شكيب مؤرخ ثقة معروف بالتزام الدقة، وقد حدتنا صفاته هذه دائماً إلى الحرص على أقواله حين الحديث عن المباحث العثمانية، يقول شكيب [:]

(كادت الحرب تنتهي بفشل تام للعثمانيين، وإذا بعثمان باشا قاهر الصرب جاء ودخل في قلعة بلافنة واعتصم بها، فجمع الروس جيوشهم، وصمدوا إليه، فكسرهم كسرة شنيعة، فأعادوا الكرة عليه أولاً وثانياً، وفي كل مرة كان يهزمهم، وفي إحدى المرار فقدوا خمسة عشر ألف عسكري، ورجعت الحرب تبشر بحسن مآل العثمانيين، ولكن عثمان باشا لم يبق عنده وهو محصور من كل الجهات ذخائر تساعده على الثبات، وجاء قيصر الروسيا اسكندر الثاني بنفسه، واستصرخ إمارة رومانيا -أي الفلاخ- ومولدافيا، وذلك باسم النصرانية قائلاً : إنها كلها تحت الخطر، فأنجده الرومانيون بسبعين ألف عسكري.

انضافت هذه إلى الجيش الروسي المحاصر لعثمان باشا في بلافنة، ومع ذلك فلولا نفاذ [نفاد] الذخيرة لم تكن تلك الجيوش كلها لتتغلب على عثمان باشا، وفي آخر وقعة أراد عثمان باشا أن يخرق جيوش الروس برغم كثافتها وينفذ إلى الخارج، فوقع جريحاً، فاضطر إلى النكوص نحو بلافنة، وعرض على امبراطور الروسيا الاستسلام، ولما دخل عليه وأراد أن يسلمه سيفه -كما هي عادة كل المستسلمين- قال له الامبراطور : إن قائداً مثلك يحق له أن يبقى سيفه معه.

وبالغ القيصر في إكرامه.)

- وللجبهة الشرقية غازيها...

وهنا لا بد من العودة إلى أخبار جبهة الحرب الشرقية، المسماة بجبهة الأناضول، فنقول : إن موقفاً مشابهاً لموقف عثمان باشا قد وقفه الغازي أحمد مختار باشا، أحد كبار القادة ومن أشجعهم وأعلمهم بالحرب، إذ استطاع الصمود ستة أشهر كاملة أمام الجيش الروسي، وخاض عدة معارك ظافرة قتل فيها بعض كبار قادتهم، وحصل على لقب الغازي بعدها، ولكن البرد الجبلي وضعف التموين شل قواته، حتى سرت فيها الأمراض، فحوصرت وأسرها الروس واندفعوا نحو هدفهم المهم، وهو احتلال أرضروم إلا أنه نجا بنفسه، وأعاد تنظيم الصفوف، وأطال الدفاع، وحث القادة الذين بإمرته على الاحتفاظ ببلدة قارص المنيعة وجعلها على الروس مثل بلافنا،

ولم تسقط بأيديهم إلا في الأيام الأخيرة من الحرب، وكان درويش باشا قد استطاع هو الآخر الاحتفاظ بباطوم حتى النهاية، وبذلك فات على الروس هدفهم أرضروم، إذ لم يفلحوا في دخولها إلا بعد الهدنة، ثم تركوها بموجب شروط معاهدة الصلح المعقودة في برلين بعد انتهاء الحرب.

ومع أن أحمد مختار باشا قد فشل في تلبية رغبة الدولة في نقل المعركة إلى داخل الأراضي الروسية، إلا أن طول ثباته وثبات درويش باشا، وتعويقهما لحركات الجيش الروسي التي أراد القيصر لها أن تكون سريعة، يعتبر عملاً عسكرياً رائعاً يقارب عمل الغازي عثمان باشا، ويضعهما في مرتبة عالية بين أبطال هذه الأمة أقراناً لعثمان.

وفي وصف أعمالهما يقول شكيب أرسلان :

(فأما من جهة القوقاس، فكان القائد الكبير أحمد مختار باشا الغازي قد انتصر على الروس في وقعة كدكلر، وتقدم إلى الأمام، ولكن الروس عادوا فتغلبوا عليه بتفوقهم في العدد، وكان درويش باشا قائد الجيش العثماني المرابط في باطوم تحت الحصار، فهاجمه الروس مراراً، فدحر جميع هجماتهم، وانتهت الحرب وباطوم في يده.)

ألا ما أكثر الأبطال في هذه الأمة

وما أكثر جهل الخلف بمآثر السلف " .

انتهى كلام الأستاذ محمد أحمد الراشد في مجلة المجتمع.

أداء الجيش العثماني في آخر أيام الخلافة والعبرة من ذلك

علينا عدم إغفال أن الأداء العثماني في بلافنا لم يكن فريداً في زمنه وأن القوة العسكرية العثمانية لم تكن قد انتهت حتى في آخر أيام الخلافة، ولم تكن الدولة كياناً عاجزاً لا حول ولا قوة لها، من الناحية العسكرية على الأقل كما يقول المؤرخ المعروف إريك هوبزباوم[8] مضيفاً : " وتمتع الأتراك بسمعة رفيعة بوصفهم جنوداً أشداء، وكان لهم دور حاسم في التصدي الفاعل لعدوهم الأخطر، وهو الجيش الروسي والدول الأوروبية المتنافسة، وفي الحيلولة دون تفكك الإمبراطورية العثمانية أو إرجائه على الأقل "[9] ويقول

أيضاً: " وكان الأوروبيون يكنون احتراماً مشوباً بالحسد تجاه الإمبراطورية العثمانية لأن قوات المشاة لديها كانت قادرة على الوقوف في وجه الجيوش الأوروبية"[10] وذلك في أوج التوسع الاستعماري الأوروبي حين بقيت الدولة العثمانية "أقوى دولة إسلامية صامدة في وجه الإمبريالية الأوروبية"[11] كما يقول كواترت، وظل الجيش العثماني حتى لحظاته الأخيرة في الحرب الكبرى الأولى سنة 1917 "أبعد ما يكون عن الهزيمة"[12] رغم انتصارات الحلفاء في قول مؤرخ ثالث هو مايكل أورين.

ومما يؤكد ذلك ما لاحظه المؤرخون من تحقيق انتصارات عثمانية مهمة في ساحة الحرب الكبرى الأولى (1914-1918) في جبهات عديدة (القوقاز والبلقان والعراق وفلسطين والجزيرة العربية ومضائق اسطنبول) جعلت من هزيمة العثمانيين مهمة ليست سهلة، وظل الجيش العثماني محتفظا بقدر كبير من التماسك والعناد حتى آخر أيامه وارتفع عدد جنوده من 24 ألفا سنة 1837 إلى 120 ألفا سنة 1908[13] وصمد في وجه روسيا (1877-1878) وانتصر على اليونان (1897) ثم دخل الحرب الكبرى الأولى(1914) ليستعيد ما احتله الحلفاء من قبل وليخلص الدولة من قيود الامتيازات الأجنبية التي ألغيت بالفعل منذ بداية الحرب، وشرع في عملية الاسترداد فعلاً في كل من مصر (1915) وليبيا (1916) وتمكن من تحقيق انتصارات مهمة على جبهات مضائق استانبول (غاليبولي) والقوقاز والبلقان وفلسطين (غزة) والعراق (كوت العمارة) والجزيرة العربية (سكة الحجاز)، وقد لمس البريطانيون في أثناء الحرب "خطورة الجيش العثماني"[14] الذي دربه الألمان وأثبت أنه "قوة ضخمة لم تكن في الحسبان"[15] وفي ذلك يقول أحد المؤرخين إن الجيش العثماني قام بأداء جيد طوال الحرب : فقد هزم البريطانيين والأستراليين والنيوزيلنديين على ضفاف غاليبولي وأجبر الغزاة البريطانيين على الاستسلام في كوت العمارة وصد الغزاة الروس والجيوش البلقانية ومنعهم من التقدم[16] ويقول مؤرخ آخر إن الجيش العثماني أثبت أهميته أكثر من توقعات الجميع وقاتل تحت إمرة أنور باشا في خمس جبهات متفرقة وانتقل تحت تأثير النجاحات إلى الهجوم لاسترداد الحدود السابقة للدولة[17] ويقول مؤرخ ثالث إن القوات العثمانية هاجمت "مواقع بريطانية في منطقة قناة السويس في بداية

الحرب، وهزمت قوات الفرنسيين والبريطانيين وقوات الكومنولث في معركة جاليبولي عام 1915، وأجبرت القوات الهندية في بلاد الرافدين على الاستسلام عام1916، واحتوى العثمانيون ثورة عربية اندلعت بطول خط السكة الحديد في الحجاز في الفترة بين 1916 و1918، وكذلك أجبروا البريطانيين على الحرب من أجل كل شبر من أرض فلسطين حتى خريف عام 1918"[18] والقصد من ذلك أنه حتى هزائم العمالقة تختلف عن هزائم غيرهم من صغار التجزئة الذين لم يعرف زمنهم الانتصارات أصلاً، إلا لو كانت "انتصارات" على الإخوة والأشقاء والجيران في حروب الوكالة عن الاستعمار، وهي الحروب التي لم يعرفها الزمن العثماني أصلاً ورفض التورط فيها ولو تحت إغراءات شديدة من التي أغوت زمن التجزئة كاستعادة السيادة الوطنية وتثبيت الشرعية الحاكمة، إلا حين يبادر الشقيق بنفسه للتحالف مع الاستعمار الغربي واستجلاب الأوروبيين الأغراب، فتكون الحرب عليه حرباً على الدخلاء على بيت المسلمين، ولو قارنا تلك الهزيمة العثمانية في بلافنا وما اكتنفها من صمود أسطوري بهشاشة كل المعارك الوطنية التي وقعت بعد ذلك سواء الانتصارات الوهمية التي ادعتها دولة التجزئة على الأعداء أو الانهيارات الشاملة التي وقعت في هزائمها العديدة لأدركنا أن في هذا دليلاً على أن الوحدة في أسوأ أحوالها خير من التجزئة والفرقة في أبهى حللها.

❖ **الهوامش**

(1) عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية 1876-1909، المكتبة الهاشمية، دمشق، ج12، ص362-384.

(2) العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص548-549 (دراسة الدكتور إبراهيم الداقوقي،نحو خطة جديدة للتحرك على المستوى الإعلامي والتربوي لتغيير صورة العرب في الكتب المدرسية ووسائل الإعلام التركية). وأيضاً:

- Marvin Lowenthal (Ed), The Diaries of Theodor Herzl, The Universal Library, New York, 1962 p. 152.

(3) نفس المرجع، ص152.

(4) زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، دار النهار للنشر، بيروت، 1986، ص176، هامش رقم (9).

(5) Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey,Cambridge University Press, 2002, Vol. 2, p. 262.

(6) السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية 1891-1908، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979، ص113.

(7) مجلة "المجتمع" الأسبوعية الإسلامية التي تصدرها جمعية الإصلاح الاجتماعي في الكويت، العدد 370، الثلاثاء 11/10/1977، ص26-34.

(8) إريك هوبزباوم، عصر الثورة: أوروبا1789-1848، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2007، ترجمة: فايز الصياغ، ص212.

(9) إريك هوبزباوم، عصر رأس المال: 1848-1875، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008، ترجمة: فايز الصياغ، ص215.

(10) إريك هوبزباوم، عصر الإمبراطورية 1875-1914، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2011، ترجمة: فايز الصياغ، ص164.

(11) دونالد كواترت، الدولة العثمانية 1700-1922، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ترجمة: أيمن أرمنازي، ص161.

(12) مايكل أورين، القوة والإيمان والخيال: أمريكا في الشرق الأوسط منذ عام 1776 حتى اليوم، كلمة وكلمات عربية، أبو ظبي والقاهرة، 2008، ترجمة: آسر حطيبة، ص335.

(13) دونالد كواترت، ص127.

(14) ب.ج. سلوت، مبارك الصباح مؤسس الكويت الحديثة 1896-1915، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2008، ص389.

(15) نفس المرجع، ص522.

(16) Andrew Wheatcroft, The Ottomans: Dissolving Images, Penguin Books, London, 1993, p. 206.

(17) Jonathan Mcmurray, Distant Ties: Germany, The Ottoman Empire, and the Construction of the Baghdad Railway, Praeger, Westport-Connecticut, 2001, pp. 115.

(18) يوجين روجان، العرب من الفتوحات العثمانية إلى اليوم، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة 2011، ترجمة: محمد إبراهيم الجندي، ص192.

(5)

التضحية العثمانية التي لم يفهمها زمن التجزئة

عندما وسّط مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتزل الصحفي البولندي فيليب نفلينسكي ليعرض مطالبته بفلسطين على السلطان عبد الحميد الثاني في يونيو / حزيران/ جوان 1896 كان رد السلطان عليه كما يلي، مع ملاحظة أن الناقل عنه رجل غربي يسمي الدولة العثمانية تركيا والشعب العثماني الأمة التركية، على عادة الأوروبيين في ذلك الزمن وهي تسمية تخالف التسمية العثمانية:

"لقد أخبرني السلطان: إذا كان السيد هرتزل صديقك كما أنت صديقي، انصحه ألا يتخذ أية خطوة إضافية في هذا الموضوع، لا أستطيع بيع قدم واحدة من الأرض، لأنها ليست ملكي بل ملك لشعبي، لقد حصلوا على هذه الإمبراطورية ورووها بدمائهم، وسنغطيها بالدماء ثانية قبل السماح بأن تقتطع منا، لقد استشهدت كتيبتان من جنودي السوريين والفلسطينيين في بلافنا (ملحمة وقعت أثناء الحرب الروسية العثمانية قبل الحوار بتسعة عشر عاماً) حتى آخر رجل ولم يستسلم أحد منهم واستلقوا كلهم قتلى على أرض المعركة، الأمة التركية تملك الإمبراطورية التركية، ولا أستطيع التصرف في أي جزء منها، ويمكن لليهود توفير ملايينهم، وعندما تقسم إمبراطوريتي يمكنهم الحصول على فلسطين بلا مقابل، ولكن جثتنا فقط هي التي يمكن تقسيمها، ولن أسمح بتشريحنا ونحن على قيد الحياة" (سؤال بريء: كم واحد من حكام التجزئة المجهرية قدّر تضحيات شعبه كما قدر السلطان "التركي" تضحيات جنوده العرب بعد مرور زمن طويل عليها؟)

The diaries of Theodor Herzl, The Universal Library, New York, 1962, p. 152.

المهم أن هذه العبارة البطولية لم يستوعبها أول مترجمي يوميات هرتزل إلى العربية الدكتورة هيلدا صايغ وهي ترجمة أعدها زوجها الدكتور أنيس

صايغ رغم إتقانهما اللغة الإنجليزية إتقاناً قل نظيره في زمنهما، فترجمت على النحو التالي: "لقد حاربت كتيبتان من جيشنا في سوريا وفي فلسطين ..." دكتور حسان حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، 1999، ص116، وبالطبع فأن المعنى هنا مختلف تماماً عن المعنى الحقيقي، ولاشك أن هذا يرجع إلى أن زمن السقوط الذي عشنا فيه جعلنا نستبعد تماماً أن يدافع التركي منا عن حقوق العرب.

الشهادة الخاتمة*

هذا هو مقال الدكتور عبد الرحمن عزام في الأهرام في يوم (22/ 10/ 1944) بمناسبة وفاة آخر الخلفاء العثمانيين عبد المجيد الثاني قبل ذلك بشهرين (23/ 8/ 1944) في منفاه في باريس، وسيدفن في المدينة المنورة، وسيصبح الدكتور عزام فيما بعد أميناً عاماً للجامعة العربية الوليدة، ولعل في آرائه فائدة للأجيال المعاصرة بصفته مخضرماً عاش في العهود العثمانية والاستعمارية والاستقلالية (1893-1976)، وقاتل إلى جانب العثمانيين كما تقلب في الوظائف الرسمية العربية، وكتب هذا المقال بعد انقضاء العهد العثماني بسنوات طويلة، ولم أجد أفضل من كلماته لختام هذا الحديث:

"آخر الخلفاء"

"نعت الصحف في هذه الأيام المغفور له السلطان عبد المجيد آخر الخلفاء من آل عثمان توفاه الله في ديار الغربة بعيداً عن آله ووطنه.

"وهكذا مات ابن من تربعوا على ملك الدهر ستة قرون مهاجراً منكوراً فكأن ذلك لم يكن طياً لتاريخ حافل مجيد في حياة الشرق والغرب.

"مات ابن عبد العزيز سلطان البرين وخاقان البحرين، مات الذي إذا عد آباءه عد فيهم ثلاثين ملكاً امبراطوراً وخليفة لم يخطر لواحد منهم أن في الدنيا من هو أرفع نسباً ولا أعز سلطاناً، مات من كان بعض آبائه يخاطب ملوك أوربا خطاب السيد للتابع، ومن كانوا إذا نطقوا فكأنما أجرت بإرادتهم السنية الأقدار فأطاع من على (أنهار) الدنيبر والدانوب والفرات والنيل ومن على جبال البلقان والقفقاس والأطلس.

(*) مقال الدكتور عبد الرحمن عزام قبل أكثر من سبعين عاماً في رثاء عبد المجيد الثاني آخر خلفاء العثمانيين.

"سلطان ظل يقهر الدنيا مئات السنين فانطوى منقطع النظير فلما تولت الأيام بعد معاهدة "كرناجي" (1774) بقي آل عثمان يصارعون الدهر مائتي سنة، فلما ولوا ظهورهم لأعدائهم، بل تراجعوا، ووقار البطولة يصون رايتهم وهم يخندقون جيلاً بعد جيل على طريق رجعتهم الطويل، ويقاتلون عن العزة والمجد الذي لهم بقوى حطمتها الشيخوخة فصارت دون مستوى عزتهم.

"وإذا كانت النفوس كباراً تعبت في مرادها الأجسام

"وظلوا يبلون البلاء الحسن المنقطع النظير حتى دنا القدر بالخاتمة لهذا البيت فأراد الله إكرامه فسقط بين يد أبناء العشيرة، لا تحت أقدام عصبة الأعداء الأقدمين والخصوم التاريخيين من أهل أوربا.

"ولقد امتاز آل عثمان في دولتهم بأن ملكهم ووطنهم وأمتهم جميعاً من صنعهم: أنشأوا ملكاً ثم تولوه، ووطناً ثم سكنوه، وأمة ثم تبنوها، فهم في هذا منقطعو النظير، جاءوا إلى آسيا الصغرى مشايخ عشيرة من رحل الأتراك فاتخذوا من أوطان أعدائهم وطناً ومن أبنائهم جنداً ومن عامتهم مواطنين، ثم صهروا الجميع فأخرجوا أمة عثمانية حملوا بعد ذلك رسالتها خمسة قرون.

"وكانت هذه الرسالة تنطوي على فضائل كثيرة أهمها في نظري رسالة المساواة والعدل التي مهدت لظهور الديمقراطية في أوروبا المظلمة، وقد كانت فريسة لنظام الإقطاع وكانت كثرة الفلاحين في جنوبها الشرقي عبيداً لأسيادهم "البويار".

"لقد عبر الأتراك العثمانيون المضايق، وبيزنطة تلهو بالقسوة والمظالم، وعبروا الدانوب، ودول أوروبا الوسطى تتعاقد على استدامة استعباد الطبقات، فبولنيا وملدافيا والمجر متعاقدة على تسليم الفلاح الذي يفر من أسياده ولو هاجر في سبيل حريته إلى دولة أخرى.

"كانت الحقول لما وصل العثمانيون إلى شرق أوروبا وكأنها سجون أبدية يتوالد فيها الفلاحون للعبودية، فكسروا أغلال السجون وأقاموا مكانها صرح الحرية الفردية، فهم الذين قضوا على نظام الإقطاع والأرستقراطية ليحل محله نظام المواطن الحر والرعية المتساوية الحقوق، فوصل في دولتهم الرقيق

الشركس والصقلبي وغيره إلى أكبر مقام في الدولة، كما وصل النابه من عامة الناس حتى المجهول الأصل إلى مقام الصدارة العظمى والقيادة العليا.

"وتعلمت أوربا الشرقية على يد محرريها سيادة القانون على الأحساب والأنساب والطوائف والملل والنحل، فترتب على ذلك تطور هائل في اتجاه الحرية والديمقراطية الغربية الحديثة، وكانت القرون الأولى لسيطرة آل عثمان عصوراً ذهبية شمل فيها الناس الأمن والرخاء والسلام الروحي، ولم تكن قوة آل عثمان كما يظن بعض الناس مستمدة من سيف وشجاعة، بل مما هو أعظم من السيف والشجاعة، احترام الحق والوفاء بالعهد والخضوع لسلطان القانون والشرع، ولو كان الأمر كما يتصوره الذين ينخدعون بآثار دور الانحطاط من استخدام الطوائف والغيرة بين العناصر والبطش لتغطية الضعف لاستحال أن يدوم ملك آل عثمان ستمائة سنة منها مائتان لا يسندهم فيها إلا سيف مبتور.

"لقد رويت لي في رحلاتي بالبلقان وملدافيا أمثلة باقية من لغة العامة عن عدل آل عثمان، فإذا جاء الحق ووضع الميزان فسيجد الناس آل عثمان بين بيوت الملك الذي طال أمده وتنوعت رعاياه وقد ثقلت كفته بالخير والرحمة والمروءة والشرف.

"ففي ذمة الله أيها الخليفة الكريم، وكل شيء هالك إلا وجهه"

عبد الرحمن عزام
الأهرام 22/ 10/ 1944

المراجع

* الكتب العربية

- الدكتور إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.
- د. إحسان صدقي العمد (تحقيق)، الشيخان أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وولدهما برواية البلاذري (ت 279) في أنساب الأشراف، مؤسسة الشراع العربي، الكويت، 1989.
- أ. د. أحمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.
- الدكتور أحمد سوسة، العرب واليهود في التاريخ، العربي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
- أحمد شفيق باشا، حوليات مصر السياسية-التمهيد (1)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012.
- أحمد الشقيري، الأعمال الكاملة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- الدكتور أحمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1979.
- أحمد صلاح الملا، جذور الأصولية الإسلامية في مصر المعاصرة: رشيد رضا ومجلة المنار 1898-1935، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2008.
- أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، 1982.
- إدريس الناصر رانسي، العلاقات العثمانية-الأوروبية في القرن السادس عشر، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007.
- إدهم إلدم ودانيال غوفمان وبروس ماسترز، المدينة العثمانية بين الشرق والغرب: حلب-إزمير-إسطنبول، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ترجمة: د. رلى ذبيان.
- إدوارد سعيد، الاستشراق: المعرفة-السلطة-الإنشاء، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1984، ترجمة: كمال أبو ديب.
- إدوارد سعيد، نهاية عملية السلام: أوسلو وما بعدها، دار الآداب، بيروت، 2002.
- إريك وولف، أوروبا ومن لا تاريخ لهم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2004، ترجمة: فاضل جتكر.

- إريك هوبزباوم، عصر الإمبراطورية 1875-1914، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2011، ترجمة: فايز الصياغ.
- إريك هوبزباوم، عصر الثورة: أوروبا 1789-1848، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2007، ترجمة: د. فايز الصياغ.
- إريك هوبزباوم، عصر رأس المال (1848-1875)، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008، ترجمة: د.فايز الصياغ.
- أزوالدو دي ريفيرو، خرافة التنمية: الاقتصادات غير القابلة للحياة في القرن الحادي والعشرين، كلمة، أبو ظبي، 2011.
- العلامة ابن أعثم الكوفي، كتاب الفتوح، دار الأضواء، بيروت، 1991.
- أبو الأعلى المودودي، الخلافة والملك، دار القلم، الكويت، 1978، ترجمة: أحمد إدريس.
- أكمل الدين إحسان أوغلي(تحرير)، الدولة العثمانية: تاريخ وحضارة، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، 1999، ترجمة: صالح سعداوي.
- ألفت أحمد الخشاب، تاريخ تطور حدود مصر الشرقية وتأثيره على الأمن القومي المصري 1892-1988، دار الشروق، القاهرة، 2008.
- ألفريد سكاون بلنت، التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر، مكتبة الآداب، القاهرة، 2008.
- الياس توما، التطورات الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي منذ سنة 1950، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 1987، تعريب وتحرير: عبد الوهاب الأمين.
- الدكتورة أمل فهمي، العلاقات المصرية العثمانية على عهد الاحتلال البريطاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2002.
- د. أمين عبد الله محمود، مشاريع الاستيطان اليهودي في مرحلة التكوين، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2011.
- أناتول ليفن، أمريكا بين الحق والباطل: تشريح القومية الأمريكية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008، ترجمة: د.ناصرة السعدون.
- أنتوني بلاك، الغرب والإسلام: الدين والفكر السياسي في التاريخ العالمي، سلسلة عالم المعرفة(394)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نوفمبر 2012، ترجمة: د. فؤاد عبد المطلب.
- أنثوني بايسونز، مذكرات آخر سفير بريطاني في طهران في عهد الشاه، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2010، ترجمة: د. خالد سليم أحمد.
- أندرو ويتكروفت، العثمانيون: تفكيك الصور، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2014.
- أندري كلو، سليمان القانوني: مثل من التمازج بين الهوية والحداثة، دار الجيل، بيروت، 1991، ترجمة: البشير بن سلامه.

- الدكتور أنيس عبد الخالق محمود، السلطان عبد الحميد الثاني والأطماع الصهيونية في فلسطين (1876-1909 م)، أروقة للدراسات والنشر، عمّان، 2014.
- أيرا م. لابيدس، تاريخ المجتمعات الإسلامية، دار الكتاب العربي، بيروت، 2011، ترجمة فاضل جتكر.
- ب.ج. سلوت، مبارك الصباح مؤسس الكويت الحديثة 1896-1915، ترجمة: السيد عيسوي أيوب، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2008.
- باربارا توخمان، الكتاب المقدس والسيف: إنجلترا وفلسطين من العصر البرونزي إلى بلفور، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004، ترجمة: د. منى عثمان ومحمد طه.
- باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (1990-2005)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- باميلا آن سميث، فلسطين والفلسطينيون 1876-1983، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، 1991، ترجمة: إلهام بشارة الخوري.
- الأستاذ برنارد لويس، استنبول وحضارة الخلافة الإسلامية، الدار السعودية للنشر والتوزيع، الرياض، 1982.
- برنارد لويس، الهويات المتعددة للشرق الأوسط، دار الينابيع، دمشق، 2006، ترجمة: حسن بحري.
- برهان غليون، نقد السياسة: الدولة والدين، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء وبيروت، 2004.
- بسام العسلي، الأيام الحاسمة في الحروب الصليبية، دار النفائس، بيروت، 1978.
- الدكتور بشارة خضر، أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ترجمة: منصور القاضي.
- بشير موسى نافع، العراق: سياقات الوحدة والانقسام، دار الشروق، القاهرة، 2006.
- القاضي أبو بكر بن العربي، العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، لجنة الشباب المسلم، 1371 (1952).
- بنوميشان، ذكريات سياسية 1957-1958، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2002.
- بنيامين نتنياهو، مكان بين الأمم: إسرائيل والعالم، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ترجمة: محمد عودة الدويري.
- بيتر مانسفيلد، تاريخ الشرق الأوسط، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2011، ترجمة: أدهم مطر.
- بيري أندرسون، دولة الشرق الاستبدادية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983، ترجمة: بديع عمر نظمي.
- ت. أ. لورنس، أعمدة الحكمة السبعة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1979.

- تريتا بارزي، حلف المصالح المشتركة: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ترجمة: أمين الأيوبي.
- د. تهاني شوقي عبد الرحمن، نشأة دولة تركيا الحديثة 1918-1938 م، دار العالم العربي، القاهرة، 2011.
- توبي أ. هاف، فجر العلم الحديث (الإسلام، الصين، الغرب) الذي نشرته سلسلة عالم المعرفة (219-220)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ترجمة: أحمد محمود صبحي، وأعيد نشره ثانية (260).
- تيودور رتشتين، تاريخ المسألة المصرية 1875-1910، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1950، ترجمة: عبد الحميد العبادي ومحمد بدران .
- ثريا فاروقي، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2008، ترجمة: د. حاتم الطحاوي.
- ج. ج. لوريمر، دليل الخليج (القسم التاريخي)، طبع على نفقة أمير قطر.
- جاك بنوا ميشان، الملك سعود: الشرق في زمن التحولات، دار الساقي، بيروت ولندن، 2010، ترجمة: نهلة بيضون.
- جستن مكارثي، الطرد والإبادة مصير المسلمين العثمانيين (1821-1922 م)، قدمس للنشر والتوزيع، دمشق، 2005، ترجمة: فريد الغزي.
- جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك، دار الشروق، القاهرة، 2012.
- الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي، تاريخ الخلفاء، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1952.
- الحافظ جلال الدين السيوطي-الشيخ يوسف النبهاني-العلامة محمد ناصر الدين الألباني، ترتيب أحاديث صحيح الجامع الصغير وزياداته، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، 2007.
- جارد دايموند، أسلحة، جراثيم، وفولاذ: مصائر المجتمعات البشرية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 2007، ترجمة: مازن حماد.
- السيد جمال الدين الحسيني الأفغاني، الآثار الكاملة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002.
- جورج أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، دار العلم للملايين، بيروت، 1978، ترجمة: الدكتور ناصر الدين الأسد والدكتور إحسان عباس.
- جورج حبش، الثوريون لا يموتون أبداً، دار الساقي، بيروت، 2011، حوار: جورج مالبرينو.
- د. جورج قرم، تاريخ أوروبا وبناء اسطورة الغرب، دار الفارابي، بيروت، 2011، ترجمة: د. رلى ذبيان.

- د.جورج قرم، التبعية الاقتصادية: مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي، دار الطليعة، بيروت، 1982.
- د. جوزف حجار، أوروبا ومصير الشرق العربي: حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1976، ترجمة: بطرس الحلاق وماجد نعمه.
- جون إم. هوبسون، الجذور الشرقية للحضارة الغربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2006، ترجمة: منال قابيل.
- جون باتريك كينروس (لورد كينروس)، القرون العثمانية: قيام وسقوط الإمبراطورية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2003، ترجمة: الدكتورة ناهد إبراهيم دسوقي.
- جون هاسلب، السلطان الأحمر عبد الحميد، دار الروائع الجديدة، بيروت، 1974، ترجمة: فيليب عطا الله، ص286.
- جوني منصور، الخط الحديدي الحجازي: تاريخ وتطور قطار درعا-حيفا، مؤسسة الدراسات المقدسية، القدس، 2008.
- جيرار بن سوسان وجورج لابيكا (تحرير)، معجم الماركسية النقدي، دار محمد علي للنشر، صفاقس، ودار الفارابي، بيروت، 2003، ترجمة جماعية.
- د. جيرمي سولت، تفتيت الشرق الأوسط: تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي، دار النفائس، دمشق، 2011، ترجمة: د. نبيل صبحي الطويل.
- جيف سيمونز، التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
- حبيب بدر وسعاد سليم وجوزيف أبو نهرا (تحرير)، المسيحية عبر تاريخها في المشرق، مجلس كنائس الشرق الأوسط، بيروت، 2002.
- ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الحافظ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، بيت الأفكار الدولية، عمّان والرياض، 2004.
- د. حسان حلاق، دور اليهود والقوى الدولة في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش 1908-1909، دار بيروت المحروسة للطباعة والنشر، بيروت، 1993.
- دكتور حسان حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909، دار النهضة العربية، بيروت، 1999.
- الدكتور حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، دار المعارف بمصر، 1973.
- د. حسين علي المسري، تاريخ العلاقات السياسية والاقتصادية بين العراق والخليج العربي 749-1258 م، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1982.

- الدكتور حسين مؤنس، تاريخ قريش، دار المناهل للطباعة والنشر والتوزيع والعصر الحديث للنشر والتوزيع، 2002.
- حلمي النمنم، التاريخ المجهول: المفكرون العرب والصهيونية وفلسطين، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
- حلمي النمنم، جذور الإرهاب: أيام سليم الأول في مصر، دار النهر للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995.
- حمدان حمدان، إغتيال التاريخ: رداً على نتنياهو في مكانه تحت الشمس، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 1997.
- حمدان حمدان، العراق وثمن الخروج من النفق: من محمد علي باشا إلى عبد الناصر فصدام حسين، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 2004.
- حنا بطاطو، العراق(الكتاب الأول): الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1990، ترجمة: عفيف الرزاز.
- د.خالد زيادة، تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1983.
- خالد سعود الزيد، الكويت في دليل الخليج، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1981.
- خليل إينالجيك (تحرير)، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007، ترجمة: د. قاسم عبده قاسم.
- المحامي خليل الدليمي، صدام حسين من الزنزانة الأمريكية: هذا ما حدث !، دار الواضح، دبي، 2010.
- دافيد فرومكين، سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الأوسط 1914-1922، رياض الريس للكتب والنشر، لندن وقبرص، 1992.
- داود عبد العفو سنقرط، العروبة والإسلام، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان، 1984، ص153.
- دوجلاس ليتل، الاستشراق الأمريكي: الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ 1945، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009، ترجمة: طلعت الشايب.
- دونالد كواترت، الدولة العثمانية 1700-1922، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، تعريب: أيمن الأرمنازي.
- ديفيد جيلمور، المطرودون: محنة فلسطين، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993.
- ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، دار الفارابي، بيروت، 2004، ترجمة: راج آل محمد.
- الإمام الذهبي، سير أعلام النبلاء، بيت الأفكار الدولية، عمّان والرياض، 2004.
- رءوف عباس، صفحات من تاريخ الوطن، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2011.

- رسل برادون، حصار الكوت في الحرب بين الإنكليز والأتراك سنة 1914-1918، مكتبة دار إحياء التراث العربي، بغداد، 1985.
- رفيق شاكر النتشة، السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين: السلطان الذي خسر عرشه من أجل فلسطين، دار الكرمل، عمّان، 1984.
- الدكتور رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.
- روجر آلن (تحرير)، إبراهيم المويلحي: الأعمال الكاملة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2007.
- روجر أوين، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي 1800-1914، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1990.
- روجر أوين، اللورد كرومر: الإمبريالي والحاكم الاستعماري، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ترجمة: رءوف عباس.
- روجيه جارودي، كيف صنعنا القرن العشرين، دار الشروق، القاهرة، 2000.
- ز.ي.هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، دار الحقيقة، بيروت، 1973، ترجمة: مصطفى الحسيني .
- زكاري لوكمان، تاريخ الاستشراق وسياساته: الصراع على تفسير الشرق الأوسط، دار الشروق، القاهرة، 2007، ترجمة: شريف يونس.
- زاكري كارابل، أهل الكتاب: التاريخ المنسي لعلاقة الإسلام بالغرب، دار الكتاب العربي، بيروت، 2010، ترجمة: د. أحمد إيبش.
- زهدي الفاتح، لورنس العرب على خطى هرتزل: تقارير لورنس السرية، دار النفائس، بيروت، 1971.
- المستشرقة الألمانية زيغريد هونكه، شمس العرب تسطع على الغرب، دار الجيل ودار الآفاق الجديدة، بيروت، 1993، ترجمة: فاروق بيضون وكمال دسوقي.
- زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار للنشر، بيروت، 1977.
- زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، دار النهار للنشر، بيروت، 1986.
- الدكتورة زينب عبد العظيم محمد، السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة 1981-1991، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
- الدكتور سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
- الدكتور سامي عصاصة، هل انتهت حرب الخليج؟ دراسة جدلية في تناقضات الأزمة، مكتبة بيسان، بيروت، 1994.

- سحر الهنيدي، التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي: فترة هربرت صامويل 1920-1925، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003.
- سعاد محمد الصباح، مبارك الصباح: مؤسس دولة الكويت الحديثة، دار سعاد الصباح، الكويت، 2007.
- سعد محيو، مأزق الحداثة العربية من احتلال مصر إلى احتلال العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
- سعيد أحمد برجاوي، الإمبراطورية العثمانية: تاريخها السياسي والعسكري، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1993.
- د. سلمان أبو ستة، فلسطين: الحقوق لا تزول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2013.
- الأستاذة الدكتورة سلوى علي ميلاد، القضاء والتوثيق في العصر العثماني: دراسة وثائقية أرشيفية لسجلات محكمة الصالحية النجمية، دار الثقافة العلمية، القاهرة، 2008، ص52.
- سليم رستم باز اللبناني، شرح المجلة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1986.
- سليمان الباروني (سلسلة نوابغ العرب-13) من منشورات دار العودة، بيروت.
- الدكتور سهيل صابان، الجزيرة العربية، الرياض، 2005.
- الدكتورة سهيلا سليمان الشلبي، العلاقات الأردنية-البريطانية 1951-1967، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- سوسن آغا قصاب وخالد عمر تدمري، بيروت والسلطان: 200 صورة من محفوظات عبد الحميد الثاني 1876-1909، منشورات تراب لبنان بالتعاون مع بلدية بيروت، 2002.
- الدكتور سيار الجميل، العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
- شاخت وبوزورث، تراث الإسلام، سلسلة عالم المعرفة (8)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أغسطس/ آب 1978، القسم الأول، ترجمة: الدكتور محمد زهير السمهوري.
- شارل عيساوي، التاريخ الإقتصادي للهلال الخصيب 1800-1914، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ترجمة: د.رءوف عباس حامد.
- شاكر النابلسي، عصر التكايا والرعايا: وصف المشهد الثقافي لبلاد الشام في العهد العثماني (1516-1918)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999.
- الأمير شكيب أرسلان، تاريخ الدولة العثمانية، دار ابن كثير، دمشق وبيروت، ودار التربية، دمشق وبيروت، 2001.
- شكيب أرسلان، التعصب الأوربي أم التعصب الإسلامي؟: تعليقات الأمير شكيب أرسلان على كتاب مئة مشروع لتقسيم الدولة العثمانية 1281 م - 1913 م، دار ابن حزم، بيروت، 1995.

- الأمير شكيب أرسلان، الرحلة الحجازية، دار النوادر، دمشق، 2007.
- دكتور صادق بن أحمد داود جودة، قراءة في : نهاية عمر بن عبد العزيز خامس الخلفاء الراشدين، دار أمية للنشر والتوزيع، الرياض، 1410 (1990).
- الصادق النيهوم، تاريخنا، دار التراث.
- د. صبري أحمد العدل، سيناء في التاريخ الحديث (1869-1917)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2004.
- صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- صحيح مسلم بشرح النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1972.
- صموئيل أتينجر (تحرير)، اليهود في البلدان الإسلامية (1850-1950)، سلسلة عالم المعرفة (197)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ترجمة: د. جمال الرفاعي، مايو (أيار) 1995.
- صوفي بيسيس، الغرب والآخرون: قصة هيمنة، دار العالم الثالث، القاهرة، 2002، ترجمة: نبيل سعد.
- ضياء الدين ساردار، الاستشراق: صورة الشرق في الآداب والمعارف الغربية، كلمة، أبو ظبي، 2012، ترجمة: فخري صالح.
- ضياء الدين سردار وميريل وين ديفيز، لماذا يكره العالم أمريكا؟، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005، ترجمة: معين الإمام.
- ظاهر محمد صكر الحسناوي، شكيب أرسلان: الدور السياسي الخفي، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2002.
- عادل مناع، أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997.
- عادل مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني 1700-1918، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1999.
- الدكتور عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
- عباس العزاوي المحامي، موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2004.
- الدكتور عبد الله فهد النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، ذات السلاسل، الكويت، 1990.
- عبد الباري عطوان، القاعدة: التنظيم السري، دار الساقي، بيروت، 2007.
- السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية 1891-1909، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979.

- عبد الحي زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005.
- عبد الحي زلوم، نذر العولمة: هل بوسع العالم أن يقول لا للرأسمالية المعلومالية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999.
- عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، دار المعارف، القاهرة، 1987.
- عبد الرحمن الكواكبي، الأعمال الكاملة للكواكبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- د. عبد الرءوف سنو، النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية 1877-1881، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 1998.
- عبد الستار الشيخ، عمر بن عبد العزيز خامس الخلفاء الراشدين (سلسلة أعلام المسلمين: 40)، دار القلم، دمشق، 1996.
- الدكتور عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967.
- الدكتور عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1986.
- الدكتور عبد العزيز محمد عوض، بحوث في تاريخ العرب الحديث 1514-1914، مكتبة المحتسب، عمّان، 1983.
- د. عبد العزيز محمد عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، 1831-1914، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983.
- الدكتور عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون 1516-1916، مكتبة أطلس، دمشق، 1974.
- دكتور عبد اللطيف بن محمد الحميد، البحر الأحمر والجزيرة العربية في الصراع العثماني البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، 1994.
- عبد الوهاب الكيالي (تحرير)، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1993 .
- الدكتور عبد الوهاب المسيري، حوارات (1): الثقافة والمنهج، دار الفكر، دمشق، 2009، تحرير: سوزان حرفي.
- الدكتور عبد الوهاب المسيري، حوارات (2) العلمانية والحداثة والعولمة، دار الفكر، دمشق، 2010، ص136، تحرير: سوزان حرفي.
- الدكتور عبد الوهاب المسيري، حوارات (3): الهوية والحركية الإسلامية، دار الفكر، دمشق، 2009، تحرير: سوزان حرفي.
- د. عبد الوهاب المسيري، دراسات معرفية في الحداثة الغربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2006.

- عبد الوهاب المسيري، دفاع عن الإنسان: دراسات نظرية وتطبيقية في النماذج المركبة، دار الشروق، القاهرة، 2003.
- د. عبد الوهاب المسيري، الصهيونية وخيوط العنكبوت، دار الفكر، دمشق، 2006.
- د. عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، دار الشروق، القاهرة، 2002.
- الدكتور عبد الوهاب المسيري، في الخطاب والمصطلح الصهيوني، دار الشروق، 2003.
- الدكتور عبد الوهاب المسيري، مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي، دار الفكر، دمشق، 2002.
- عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، 1999.
- الأستاذ الدكتور عبد الواحد ذنون طه، العراق في عهد الحجاج بن يوسف الثقفي، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2004.
- عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية 1876-1909، المطبعة الهاشمية بدمشق.
- عطية الويشي، الصراع في الفكر الغربي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
- العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.
- د. علي محمد الصلابي، الدولة الأموية: عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار، مؤسسة إقرأ، القاهرة، 2005.
- علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط (سلسلة صفحات من التاريخ الإسلامي: 6)، دار البيارق، بيروت، 1999.
- الجنرال علي فؤاد، كيف غزونا مصر، منشورات دار الكتاب الجديد، 1962، تعريب: الدكتور نجيب الأرمنازي.
- الدكتور علي محافظة، بريطانيا والوحدة العربية 1945-2005، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
- الدكتور عماد الدين خليل، ملامح الانقلاب الإسلامي في خلافة عمر بن عبد العزيز، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985.
- عمر فاروق يلماز، السلطان عبد الحميد خان الثاني بالوثائق، دار نشر عثمانلي، استانبول، 1999، ترجمة: طارق عبد الجليل السيد.
- الدكتور عمر جميل نشوان، التعليم في فلسطين منذ العهد العثماني وحتى السلطة الوطنية الفلسطينية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمّان، 2004.
- عوني فرسخ، التحدي والاستجابة في الصراع العربي-الصهيوني: جذور الصراع وقوانينه الضابطة (1799-1949)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

- أ. د. فاضل مهدي بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2003.
- الدكتورة فدوى أحمد محمود نصيرات، المسيحيون العرب وفكرة القومية العربية في بلاد الشام ومصر (1840-1918)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
- أبو الفرج بن الجوزي، مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982.
- الدكتورة فدوى نصيرات، دور السلطان عبد الحميد الثاني في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين (1876-1909)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، مارس/ آذار 2014.
- فشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث(1789-1950)، دار المعارف، القاهرة، 1993، ترجمة: أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع.
- د. فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، 1988.
- فوشيه الشارتري، الوجود الصليبي في الشرق العربي (الاستيطان الصليبي في فلسطين: تاريخ الحملة إلى بيت المقدس 1095-1127)، ذات السلاسل، الكويت، 1993، ترجمة: الدكتور قاسم عبده قاسم.
- الفيكونت فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، دار صادر، بيروت.
- فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ليماسول- قبرص، 1993، ترجمة: ميخائيل نجم خوري.
- فيليب فارج ويوسف كرباج، المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011، ترجمة: بشير السباعي.
- فيليب كورتن، العالم والغرب: التحدي الأوروبي والاستجابة فيما وراء البحار في عصور الإمبراطوريات، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ترجمة: رضوان السيد.
- فيليب نايتلي وكولن سمبسون، خفايا حياة لورنس العرب، ترجم بمعرفة المخابرات العامة، 1970.
- السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، 1992.
- القرطبي المالكي، الاستيعاب في أسماء الأصحاب، دار الكتاب العربي، بيروت (بهامش الإصابة في تمييز الصحابة).
- قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم، بيروت، ومركز دراسات الإسلام والعالم، فلوريدا، 1994.
- كامل البالي الحلبي، كتاب نهر الذهب في تاريخ حلب، دار القلم العربي، حلب، 1993.
- الحافظ ابن كثير، البداية والنهاية، دار الحديث، القاهرة، 2005.

- كليفورد لونجلي، الشعب المختار: الأسطورة التي شكلت إنجلترا وأمريكا، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2003، ترجمة: دكتور قاسم عبده قاسم.
- كوليت الخوري (تحقيق)، أوراق فارس الخوري، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1989.
- لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار الفارابي، بيروت، 2007.
- لورنس العرب (توماس إدوارد لورنس)، أعمدة الحكمة السبعة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 1998، ترجمة: محمد نجار.
- لورانس أوليفانت، أرض جلعاد: رحلات في لبنان وسورية والأردن وفلسطين 1880، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمّان، 2004.
- ماجدة فيصل زكريا، عمر بن عبد العزيز وسياسته في رد المظالم، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، 1987.
- الدكتورة ماجدة مخلوف، الخلافة في خطاب أتاتورك، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2002.
- مارتن برنال، أثينة السوداء: الجذور الأفروآسيوية للحضارة الكلاسيكية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1997.
- مارك فرو(تحرير)، الاستعمار: الكتاب الأسود 1600-2000، شركة قدمس للنشر والتوزيع، بيروت، 2007.
- الدكتور ماهر الشريف، تاريخ فلسطين الاقتصادي-الاجتماعي، دار ابن خلدون، بيروت، 1985.
- مايكل أورين، القوة والإيمان والخيال: أمريكا في الشرق الأوسط منذ عام 1776 حتى اليوم، كلمات عربية وكلمة، القاهرة وأبو ظبي، 2008، ترجمة: آسر حطيبة .
- مأمون عبد الله أصلان بني يونس، قافلة الحاج الشامي في شرقي الأردن في العهد العثماني 1516-1918، مؤسسة حمادة للخدمات والدراسات الجامعية ودار الكندي للنشر والتوزيع، إربد، 2000.
- مجموعة من المستشرقين، دائرة المعارف الإسلامية، دار الشعب، القاهرة، 1969.
- الدكتور مجيد خدوري، الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1985.
- الدكتور مجيد خدوري، عرب معاصرون: أدوار القادة في السياسة، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1972.
- مذكرات السلطان عبد الحميد، دار القلم، دمشق، 1991، ترجمة: الدكتور محمد حرب.
- الشيخ محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 2001.
- مذكرات محمد عزة دروزة 1887-1984، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993.

- مذكرات وايزمن بقلمه، دار الفنون للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ودار قانون النهر للأبحاث والدراسات الإنسانية، صور، 2006.
- محمد أديب آل تقي الدين الحصني، كتاب منتخب التواريخ لدمشق، دار البيروتي، 1979.
- خاتمة المحققين محمد أمين الشهير بابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003.
- الدكتور محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي (1514-1914)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993.
- محمد جلال كشك، ثورة يوليو الأمريكية: علاقة عبد الناصر بالمخابرات الأمريكية، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1988.
- محمد جمال الدين المسدى ومحمد أمين عبد الرحمن وأحمد حمزة سليمان، المرجع الواضح في تاريخ العرب الحديث والمعاصر للصف الثالث الثانوي، مكتبة الجهاد الكبرى، القاهرة، 1963.
- الشيخ محمد زاهد الكوثري، مقالات الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 1994.
- محمد شعبان صوان، السلطان والمنزل: الحياة الاقتصادية في آخر أيام الخلافة العثمانية ومقاومتها لتمدد الرأسمالية الغربية، دار الروافد الثقافية، بيروت، ودار ابن النديم، الجزائر، 2013.
- محمد شعبان صوان، معضلة التنمية الاستعمارية: نظرات في دعاوى إيجابيات الاستعمار، دار الروافد الثقافية-ناشرون، بيروت، ودار ابن النديم، الجزائر، 2015.
- الدكتور محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته (سلسلة نقد العقل العربي-3)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
- الدكتور محمد عبد اللطيف صالح الفرفور، ابن عابدين وأثره في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة بالقانون، دار البشائر، دمشق، 2006.
- الدكتور محمد عمارة، الإسلام والعروبة والعلمانية، دار الوحدة، بيروت، 1981.
- د. محمد عمارة، عمر بن عبد العزيز: ضمير الأمة وخامس الراشدين (سلسلة أعلام: 7)، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، 1985.
- أ. د. محمد عيسى صالحية، مدينة القدس: السكان والأرض(العرب واليهود) 1275-1368 / 1858-1948 م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009، (نسخة من الإنترنت).
- محمد كرد علي، خطط الشام، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 2007.
- محمد محمد حسين، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، مكتبة الآداب، القاهرة.
- محمد مصطفى الهلالي، السلطان عبد الحميد الثاني بين الإنصاف والجحود، دار الفكر، دمشق، 2004.

- د.محمد الناصر النفزاوي، التيارات الفكرية السياسية في السلطنة العثمانية 1839-1918، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، صفاقس، وكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، تونس، 2001.
- محمد نمر الخطيب، أحداث النكبة أو نكبة فلسطين، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1967.
- الدكتور محمد الوقيدي والدكتور احميدة النيفر، لماذا أخفقت النهضة العربية (سلسلة حوارات لقرن جديد)، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، 2002.
- د.محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، عدد 16 من سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، إبريل 1979(نسخة على القرص المدمج).
- مردخاي نائور، الصهيونية في مائة عام1897-1996: تواريخ، وثائق، مفاهيم، صور، مكتبة النافذة، القاهرة، 2013، ترجمة: عمرو زكريا خليل.
- مريم جويس، الكويت 1945-1996: رؤية إنجليزية-أمريكية، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ترجمة: مفيد عبدوني.
- مصطفى كامل باشا، المسئلة الشرقية، مطبعة اللواء، القاهرة، 1909 .
- مصطفى كامل باشا في 34 ربيعاً، مطبعة اللواء، القاهرة، 1910.
- منير شفيق، الإسلام وتحديات الإنحطاط المعاصر، دار طه للنشر، لندن، 1983.
- الدكتور منير موسى، الفكر العربي في العصر الحديث (سوريا، من القرن الثامن عشر حتى العام 1918)، دار الحقيقة، بيروت، 1973.
- الدكتور مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002
- مؤيد الونداني، الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.
- موسوعة الأديان (الميسرة)، دار النفائس، بيروت، 2002.
- الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني (الدراسات الخاصة)، هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت، 1990.
- الموسوعة الفلسطينية (القسم العام)، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، 1984.
- مي محمد الخليفة، سبزآباد ورجال الدولة البهية: قصة السيطرة البريطانية على الخليج العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1998.
- نائلة الوعري، دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين1840-1914، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان ورام الله، 2007.
- الدكتور نادر فرجاني، هدر الإمكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980.

- الدكتور ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
- نبيل فياض، يوم انحدر الجمل من السقيفة، منشورات الدار الفاطمية، دمشق، 1993.
- نبيل مطر، الأتراك والإنكليز والمغاربة في عصر الاستكشاف، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2012، ترجمة: د. محمد عصفور.
- نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ترجمة: د.أحمد بوملحم.
- نضال داود المومني، الشريف الحسين بن علي والخلافة، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمّان، 1996.
- دكتور نور الدين حاطوم ودكتور شاكر مصطفى ودكتور جمال زكريا قاسم ومحمد عبد الفتاح عليان، تاريخ العرب الحديث والمعاصر للصف الرابع المتوسط، وزارة التربية، الكويت، 1977-1987.
- نوري باشا السعيد، قضايا عربية: الاستقلال-الوحدة-فلسطين 1942 م، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2010.
- نيقولاي إيفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574، دار الفارابي، بيروت، 2004، ترجمة: يوسف عطا الله.
- نيكولاي إيليتش بروشين، تاريخ ليبيا، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 1999، ترجمة : د. عماد حاتم، جزآن.
- هاري ماجدوف، الإمبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981.
- هاملتون جب وهارولد بوون، المجتمع الإسلامي والغرب، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1971، ترجمة: الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى.
- الدكتورة هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية: منذ قيام دعوة يهود الدونمة 1648 إلى نهاية القرن العشرين، دار القلم، دمشق، 2002.
- هنري لورنس، مسألة فلسطين: المجلد الأول1799-1922 اختراع الأرض المقدسة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2006، ترجمة: بشير السباعي، الكتاب الأول 1798-1914 أوروبا تصوغ العالم وشرق آخذ بالتحول.
- واصف عبوشي، فلسطين قبل الضياع: قراءة جديدة في المصادر البريطانية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن.
- د. والتر رودني، أوروبا والتخلف في إفريقيا (سلسلة عالم المعرفة-132)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ديسمبر 1988.
- وديع أبو زيدون، تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 2003.

- وليد حمدي الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية 1752-1960، رياض الريس للكتب والنشر، لندن وقبرص، 1991.
- وليد الخالدي، الصهيونية في مئة عام: من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي (1897-1997)، دار النهار للنشر، بيروت، 2002.
- وليد الخالدي، فلسطين وصراعنا مع الصهيونية وإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية والنادي الثقافي العربي، بيروت، 2009.
- وليد الخالدي، قبل الشتات: التاريخ المصور للشعب الفلسطيني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1987.
- وليم فهمي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1974.
- الدكتور وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
- د. وهيب أبي فاضل، موسوعة عالم التاريخ والحضارة، نوبليس، 2007.
- يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، 1990، ترجمة: عدنان موسى سلمان.
- يوجين روجان، العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2011، ترجمة محمد إبراهيم الجندي.
- الدكتور يوسف عبد الله صايغ، الاقتصاد العربي: إنجازات الماضي واحتمالات المستقبل، دار الطليعة، بيروت، 1983.

◆ الكتب الأجنبية

- Engin Akarli, **The Long Peace: Ottoman Lebanon,** 1861-1920, University of Oklahoma Press, Berkeley, 1993.
- Robert Aldrich (Ed), **The Age of Empires,** Thames & Hudson, London, 2007.
- **America: An Illustrated History**, Time Books, New York, 2007.
- Bahri Ata, **The Transfer of Telegraph Technology to the Ottoman Empire in the 19th Century**, Bogazici University, 1997.
- Yuval Ben-Bassat, **Petitioning the Sultan: Protests and Justice in Late Ottoman Palestine**, I. B. Tauris, London and New York, 2013.
- Douglas A. Blackmon, **Slavery by Another Name: The Re-Enslavement of Black Americans from the Civil War to World War II**, Doubleday, New York, 2008.
- Michelle U. Campos, **Ottoman Brothers: Muslims, Christians, and Jews in Early Twentieth-Century Palestine**, Stanford University Press, Stanford-California, 2011.
- Angie Debo, **A History of the Indians of the United States**, University of Oklahoma Press, Norman, 1983.
- Dick Douwes, **The Ottomans in Syria: A History of Justice and Oppression**, I. B. Tauris, London, 2000.
- **Encyclopedia Britannica**, 15th Edition, 1987.

- Y Hakan Erdem, **Slavery in the Ottoman Empire and its Demise, 1800-1909**, Palgrave, 2001.
- Godfrey Goodwin, **The Janissaries**, Saqi Books, London, 1997, pp. 28, 41.
- Jason Goodwin, **Lords of the Horizons: A History of the Ottoman Empire**, Henry Holt and Company, New York, 1999.
- Bruce Grant, **Concise Encyclopedia of the American Indian**, Wings Books, New York, 2000.
- Charles Issawi, **An Economic History of the Middle East and North Africa**, Routledge, London, 2010.
- Morris Jastrow, **The War and the Bagdad Railway**, BiblioLife, Charleston, South Carolina, 2010.
- Resat Kasaba, **The Ottoman Empire and the World Economy: The Nineteenth Century**, State University of New York, Albany, 1988.
- Victor Kattan, **From Coexistence to Conquest: International Law and the Origins of the Arab-Israeli Conflict, 1891-1949**, Pluto Press, New York, 2009, pp. 2, 52.
- **Kingfisher History Encyclopedia**, Kingfisher Publications Plc, London, 1999.
- Phillip Knightley and Colin Simpson, **The Secret Lives of Lawrence of Arabia**, McGraw-Hill Book Company, New York, 1969.
- Gudrun Kramer, **A History of Palestine: From the Ottoman Conquest to the Founding of the state of israel**, Princeton University Press, Princeton and Oxford, 2002.
- Bernard Lewis, **From Babel to Dragomans: Interpreting the Middle East**, Oxford University Press.
- Bernard Lewis, **The Emergence of Modern Turkey**, Oxford University Press, 2002.
- Norman N. Lewis, **Nomads and Settlers in Syria and Jordan, 1800-1980**, Cambridge University Press, 2009.
- Marvin Lowenthal (Ed),**The diaries of Theodor Herzl**, The Universal Library, New York, 1962.
- Justin McCarthy, **The Population of Palestine**, Columbia University Press, New York, 1990.
- Jonathan S. McMurray, **Distant Ties: Germany, the Ottoman Empire, and the Construction of the Baghdad Railway**, Praeger, London, 2001.
- Moshe Ma'oz (ed), **Studies on Palestine During the Ottoman Period**, The Hebrew University, Jerusalem, 1975.
- **New Standard Encyclopedia**, Ferguson Publishing Company, Chicago, 1999.
- James Nicholson, **The Hejaz Railway**, Stacey International, London,2005.
- Sevket Pamuk,**The Ottoman Empire and the European capitalism 1820-1913**, Cambridge University Press, Cambridge,1987.
- Ilan Pappe, **A History of Modern Palestine**, Cambridge University Press, 2006.
- Raphael Patai, **The Complete Diaries of Theodor Herzel**, The Herzel Press, New York and London, 1960.
- Donald Quataert, **The Ottoman Empire 1700-1922**, Cambridge University Press, 2005.
- Donald Quataert, **Ottoman manufacturing in the age of the Industrial Revolution**, Cambridge University Press, Cambridge, 1993.
- Donald Quataert, **Social Disintegration and Popular Resistance in the Ottoman Empire 1881-1908**, New York University Press, New York,1983.
- David Reynolds, **America, Empire of Liberty: A New History of the United States**, Basic Books, New York, 2009
- Ian Morris, **Why The West Rules-For Now: The Patterns of History**, and What

They Reveal About the Future, Farrar, Strauus and Giroux, New York, 2010
- Laura Robson, **Colonialism and Christianity in Mandate Palestine**, University of Texas Press, Austin, 2012.
- Jeremy Salt, **Imperialism, Evangelism, and the Ottoman Armenians 1878-1896**, Frank Cass, London, 1993.
- Ronald Segal, **Islam's Black Slaves**, FSG, New York, 2001.
- Tom Segev, **One Palestine Complete: Jews and Arabs under the British Mandate**, Henry Holt and Company, New York, 2000.
- Stanford J. Shaw, **The Jews of the Ottoman Empire and the Turkish Republic**, New York University Press, New York, 1991.
- Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw, **History of the Ottoman Empire and Modern Turkey**, Cambridge University Press, 2002, Vol. II.
- Thomas J. Sugrue, **Sweet Land of Liberty: The Forgotten Struggle for Civil Rights in the North**, Random House, New York.
- Sir Mark Sykes, **The Caliphs' Last Heritage: A Short History of the Turkish Empire**, Garnet, UK, 2002.
- Baki Tezcan, **The Second Ottoman Empire: Political and Social Transformation in the Early Modern World**, Cambridge University Press, Cambridge, 2010.
- Russell Thornton, **American Indian Holocaust and Survival: A Population History Since 1492**, University of Oklahoma Press, Norman, 1990.
- Ehud R. Toledano, **Slavery and Abolition in the Ottoman Middle East**, University of Washington Press, Seattle, 1998.
- Judith E. Tucker, **In the House of the Law: Gender and Islamic Law in Ottoman Syria and Palestine**, The American University in Cairo Press, 1999.
- Carl Waldman, **Atlas of North American Indian**, Checkmark Books, New York, 2000.
- We Americans, **The National Geographic Society**, Washington, D. C., 1988.
- Andrew Wheatcroft, **The Ottomans: Dissolving Images**, Penguin Books, London, 1995.
- **Western Civilizations**, W. W. Norton, New York & London, 2002.

❖ مقالات ودراسات في صحف ومجلات

- أمين أبو بكر، **ملكية السلطان عبد الحميد الثاني في فلسطين(1876-1937)**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث(العلوم الإنسانية، نابلس، المجلد17(1)، 2003.
- د.خيرية قاسمية، **قضية الحدود بين فلسطين ومصر وأثرها في جذور الصراع العربي-الصهيوني**، مجلة تاريخ العرب والعالم، دار السياسة للصحافة والنشر، بيروت، العدد الخامس، مارس 1979.
- سعيد الأفغاني، **سبب خلع السلطان عبد الحميد: وثيقة بتوقيعه، فريدة مجهولة تصرح بالسبب**، مجلة العربي، وزارة الإعلام بحكومة الكويت، العدد 169، ديسمبر 1972.
- الدكتور عبد الرحمن عزام، **آخر الخلفاء**، صحيفة الأهرام 22/ 10/ 1944.
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، **العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية إبان العصر العثماني 1517-1789**، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد التاسع-المجلد الثالث-شتاء 1983.

- أ. د. عبد المالك التميمي، الوثائق البريطانية الرسمية عن منطقة الخليج العربي: رؤية نقدية، مجلة حديث الدار، العدد 21، دار الآثار الإسلامية، 2006 .(محاضرة ألقيت في 23 ديسمبر 2002).
- عيسى القدومي، الأرشيف العثماني وكنوز تاريخ القدس، مجلة بيت المقدس للدراسات، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، نيقوسيا-قبرص، العدد التخامس، شتاء 2008.
- كامل زهيري، في الفكر الصهيوني المعاصر، مجلة الهلال، مايو 1968، عدد خاص عن فلسطين.
- محمد أحمد الراشد، الذكرى المئوية الأولى لملحمة بلافنا الإسلامية، مجلة "المجتمع" الأسبوعية الإسلامية التي تصدرها جمعية الإصلاح الاجتماعي في الكويت، العدد 370، الثلاثاء 11/ 10/ 1977، ص 26-34.
- الدكتور محمد أحمد خلف الله، بين هرتزل والسلطان عبد الحميد، مجلة "العربي" الشهرية الكويتية عدد 223 جمادى الثانية 1397 يونيو (حزيران / جوان) 1977، ص34-37.
- د. محمد عيسى صالحية، سياسات وإجراءات علي أكرم بك(متصرف القدس)حيال الهجرة والاستيطان اليهودي في مدينة القدس، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 4 المجلد 38، إبريل-يونيو 2010 ص131-164.

◆ مقالات في مواقع الشبكة

- مقال الدكتور رشيد الخالدي في مجلة الجمعية الشرقية الأمريكية 1 يناير 1994 على الموقع التالي: http://www.thefreelibrary.com/_/print/PrintArticle.aspx?id=15721729
- الدكتور عبد الوهاب المسيري، الماركسية والتمركز حول الذات الغربية، الجزيرة نت، 29/ 12/ 2004.
- عوني الجيوسي، انتحار المفارقة ومصرع السخرية: هل صمم مارك سايكس علم العرب؟، موقع دنيا الوطن، 24/ 11/ 2006، وصحيفة القدس العربي25/ 11/ 2006.
- محمد شعبان صوان، مقال: عندما فضل الإمام الحسين (ع) الشهادة على العمالة، موقع التجديد العربي، 1/ 12/ 2011.
- محمد شعبان صوان، مقال: لماذا يحطم الغرب نهضاتنا؟ (1)، موقع التجديد العربي، 7/ 5/ 2012.
- محمد شعبان صوان، مقال: تواريخ السلف والطائفية، موقع التجديد العربي، 5/ 6/ 2013.
- محمد شعبان صوان، مقال: في ذكرى ضياع فرصة ذهبية للمصالحة: إلى متى سنصغي إلى الأجنبي؟ موقع التجديد العربي، 20/ 10/ 2011.
- د. مصطفى الستيتي، موقف الحكومة العثمانية من هجرة 46 يهوديا تونسيا إلى القدس، صحيفة الضمير التونسية، وموقع أرشيف الدولة العثمانية، 23/ 1/ 2014.

◆ مواقع على الشبكة

- موقع صحيفة "اليوم السابع" الإلكترونية (الثلاثاء 30 إبريل 2013)

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1043199

(6/ 3/ 2014)

- موسوعة ويكيبيديا العربية : لبنان (15/ 1/ 2015)
- موسوعة ويكيبيديا العربية > معركة ليانت (8/ 3/ 2014)
- موقع "الثقافي" / الخرائط الرقمية والإلكترونية/ خرائط تبين تسلسل مصادرة أراضي فلسطين الحبيبة من قبل العصابات اليهودية الغاشمة من خلال تقسيم الأمم المتحدة أو الإتفاقيات المفروضة على القيادة الفلسطينية. (13/ 5/ 2015).
- موقع مؤسسة فلسطين للثقافة/ وثائق/ ترجمة حرفية لوثيقة عثمانية تحكي على لسان ثلاثة مخبرين للدولة العثمانية تفاصيل تواطؤ بعض المسئولين الأتراك في فلسطين عام 1890 في بيع أراضي تمتد بين حيفا ويافا للمستوطنين اليهود.
- موقع مؤسسة فلسطين للثقافة/ وثائق/ مهاجر بوسني إلى فلسطين يحذر من الحراك الصهيوني قبل النكبة.
- صفحة الصحفي السعودي جمال خاشقجي على تويتر 20/ 4/ 2015.
- http://www.ukpublicspending.co.uk/.-
- http://commons.wikimedia.org/wiki/File:Map-Francophonie_organisation_fr.svg
- http://www.socialwelfarehistory.com/programs/child-labor-reform-an-introduction/
- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Gography11/akaleem/kanat/mol10.-doc_cvt.htm

◆ **صحف يومية**

- صحيفة الوطن الكويتية 12/ 11/ 2007، 17/ 2/ 2008، 30/ 4/ 2008. 17/ 12/ 2008.
- صحيفة الأهرام 22/ 10/ 1944.
- صحيفة نيويورك تايمز 27/ 1/ 1896.
- صحيفة الواشنطن بوست 31/ 3/ 2012.

◆ **محاضرات**

- محاضرة الدكتورة فدوى نصيرات في جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية بعنوان دور السلطان عبد الحميد في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين بتقديم الدكتور إبراهيم علوش (16/ 11/ 2013).

◆ **ندوات**

- الدولة العثمانية بين الإسلام والقومية، مجلة "تاريخ العرب والعالم"، دار النشر العربية، العدد السابع عشر، آذار (مارس) 1980، ص3-14.